

MS.-14



سیدان  
سیدان

شماره ۱۰۰۰  
در ۱۰۰۰

لا تفرحني عبيدك اسم ولد مبركك

۳۵

باب الحجب بنویس این شکل بر پیوپ سر و یا چوب یا جری تمام هر کس در آتش ابدان د  
اما در روز ششم بنویس در ساعت نیک که هنوز چوب تمام نسوخته باشد  
که آتش او بالا آید و اهرام نکند و تا خود را با او در سازند

[illegible]

والله اعلم  
والله اعلم

MS. — 14  
INSTITUTE  
OF  
ISLAMIC  
STUDIES  
★  
McGILL  
UNIVERSITY







بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

ويتوقف الكلام فيه على بيان الحيض والله عبارة عما اذا وما يترتب عليه من الاحكام  
واحكام الحيض وما يجوز لها وما لا يجوز روح فالبحث هنا يقع في مقاصد ثلاثة <sup>في بيان الحيض وهو الدم المنصف</sup>  
بالصفات الاتية الذي لا ينقص عن ثلثة ولا يزيد على عشرة الخارج من الجانب الايسر والايمن على الخلاف لا في المستيقع مع  
بالعدن الذي تراه المرأة بعد بلوغ تسع سنين الى ان تبلغ سن الياس وفي تمام معناه الحمل فولا ونقصيل هذه الجملة يقع في مسأله  
دم الحيض في الاغلب هو الاسود الخارج الخارج بحرقه ولذيقه وانما قيد بالاغلب لما سيجي انشاء الله نعم من ان ما تراه  
في ايام العادة وان كان حرق او صفرة فهو حيض ويدل على ذلك من الاخبار روايات عديدة منها ما رواه في الكافي في الصحيح او الحسن  
باب اهرم بن هاشم عن حفص بن النخعي قال دخلت على ابي عبد الله امرأة فسلته عن المرأة يترها الدم فلا تدري حيض هو  
او غيره قال فقال لها ان دم الحيض خارج بسيط اسود له دفع وحرارة ودم الاستحاضة اصفر بارد فاذا كان للدم حرارة  
وسواد فلتدع الصلوة قال فخرجت وهي تقول والله لو كان امرأة ما زاد على هذا وعن عويبة بن عمارة في الصحيح قال قال ابو  
الله ان دم الاستحاضة والحيض ليسا بخارج من مكان واحد ان دم الاستحاضة بارد وان دم الحيض حار وعنه اسحق  
بن جويرية الموثق قال سئلتني امرأة منا ان ارحلها على ابي عبد الله فاستاذنت لها فاذن لها فدخلت ومعهما مولاة لها  
يا ابا عبد الله مما تقول في المرأة تحيض فتجوز ايام حيضها فقال ان كان ايام حيضها دون عشرة ايام استظهرت بيوم واحد  
استحاضة قالت فان الدم استقر بها الشهر والشهرين والثلثة كيف تصنع بالصلاة قال تجلس ايام حيضها ثم تغتسل لكل  
قال ان ايام حيضها تختلف عليها وكان يتقدم الحيض اليوم واليومين والثلثة وبنو خريش ذلك فما عليها به قال دم الحيض  
خفاء هودم اسود حار تجد له حرقة ودم الاستحاضة دم فاسد بارد قال قال الثقفني الى مولاها فقال ان تراه كان امرأة مبرقة  
من هذه الاخبار انما وجدت هذه الاوصاف بحكم بالحيض وحيث ما انتفت شفي الا ما خرج بدليل  
دم الحيض بدم العدن يضم العين المهملة وسكون الدال المعجمة البكان بفتح الباء الموحدة اعتبر بخرج الفطنة بعد وضعها  
على الوجه الاخر فان خرجت مطوقة حكم به للعدن وان خرجت مستنفعة حكم به للحيض خرج به الشيخ ومن تأخر عن ذلك  
والمستند فيه ما رواه ثقة الاسام في الكافي عن خلف بن حماد الكوفي في الصحيح قال تزوج بعض اصحابنا جارية بمصر  
فلما اقضها سال الدم فكث سائلا لا ينقطع نحو اس عشرة ايام قال فاروها القوابل ومن ظنوا انه يصرد لك من الدنيا  
فقال بعض منا من دم الحيض وقال بعض هو من دم العدن فسالوا عن ذلك فقهاهم كما وحيثه وعجزه من فقهاهم فقالوا هذا  
قد اشكل والصلاة فريضة واجبة فلتوضاوا للصل وللمسك عنها زوجها حتى ترى البياض فان كان دم الحيض لم يقضها  
وان كان دم العدن كانت قد اذنت الفريضة ففعلت الجارية ذلك وجمعت في تلك السنة فلما حصرنا بمضى بعثت الى ابي الحسن فقالت  
فذلك ان لنا مسئلة قد ضقت بها ذرعانا فان رايت ان ياذن لي فانيك واسئلك عنها فبعثت الى اشدات الرجل وانقطع الطريق  
انشاء الله قال خلف فرغيت اليل حتى اذا رايت الناس قد قل اختلافهم بمضى توجهت الى مضر به فلما كنت قريبا فاذا انا باسود فاعلم  
الطريق فقال من الرجل فقلت رجل من الحاج فقال ما اسمك قلت خلف بن حماد قال ادخل بغير اذن فقد امرني ان اقدم بها  
انيت اذنت لك فدخلت فسلمت فردد السلم وهو جالس على فراشه وحده ما في القسطة وغيره فلما صرت بين يديه سئلتني وسئلتني  
حاله فقلت له ان رجلا من مواليك تزوج جارية بمصر لم تقط فلما اقضها سال الدم فكث سائلا لا ينقطع نحو اس عشرة ايام  
القوابل اختلاف في ذلك فقال بعضهم دم الحيض وقال بعضهم دم العدن فما ينبغي لها ان تصنع قال فليبق الله فان كان من دم  
فلتمسك عن الصلاة حتى ترى الطهر وللمسك عنها بها وان كان من العدن فليبقى الله ولتوضاوا للصلوات بها بعلها ان احققت  
وكيف لهم ان يعلموا اما هو حق يرضوا اما ينبغي قال قال الثقفني سمينا وشمالا في القسطة مخافة ان يسمع كلامه احد ثم هذا في فقال يا  
سرا الله سرا الله فلا تدبوه ولا تعلموا هذا الخاف اصول الدين بل ارضوا الهام ما رضي الله لهم من ضلال قال ثم عقد بينه وبين  
شعيرين ثم قال لتدخل اللطنة ثم تدعها مليا ثم تخرجها اخراجا رقيقا فان كان الدم مطوقا في اللطنة فهو من العدن وان كان



والقطنه فهو من الحيض في الخلف فاستحقى الفرج فيكيت فلما سكن بكافي قال ما ابكاك قلت جعلت فداك من كان يحسن هذا غيرك  
فرفع يده الى السماء وقال الله ما اخبرك الا عن رسول الله عن جبرئيل عن الله نعم وما رواه في التهذيب عن خفاف بن حماد قال قلت  
الحسن الماشي جعلت فداك ان رجلا من مواليدك سئل ان استلمك عن مسئلة فتاذن لي فيها فقال لي هات فقلت جعلت فداك  
ترفع جارية طمشت او لم تطمشت او في اول ما طمشت فقلت افترعها غلبا لدم فمكنت يا ما وليا لي فارت القوا بل وبعض قال من الحيض وبعض  
من العذرة قال فتبسم وقال ان كان من الحيض فليسك بطلعها ولتسك عن الصلوة وان كان من العذرة فلتوضأ وتصل ويايتها سائلا  
احب قلت جعلت فداك وكيف لها ان تعلم من الحيض هو او من العذرة فقال يا خلف سرا لله فلا نديعوم لتستدخل قطنه ثم تخرجها  
خرجت القطنه مطوقة بالدم فهو من العذرة وان خرجت مستفصدة بالدم فهو من الطمث وما رواه ثقة الاسلام في الكافي والشيخ  
في مسند الصحيح عن زياد بن سويق قال سئل ابو جعفر عن رجل اقض امراته او امته فزات دما كثيرا لا يقطع عنها كيف تصنع يا  
قال تمسك الكرسف فان خرجت القطنه مطوقة بالدم فهو من العذرة تغسل وتمسك معها قطنه وتصل فان خرج الكرسف  
فهو من الطمث فتعد عن الصلوة ايام الحيض وقال في كتاب الفقه الرضوي وان اقضها زوجها ولم يرق دمها ولا ندى دم الحيض  
دم العذرة فعليها ان تدخل قطنه فان خرجت القطنه مطوقة بالدم فهو من العذرة وان خرجت منه خسة فهو من الحيض واعلم ان دم  
لا يجوز للشعرين ودم الحيض حار يخرج بجوار شدة دم الاستقاضة بارد يسيل وهي لا تعلم انتهى وهذه العيان بلفظها انما هي  
عن رؤسا المدعيه وهذه الاخبار وكلها متطابقة الدلالة على الحكم المذكور وظاهر كلام المحقق في الشرايع والنافع وصريحه في المعتمد  
التوقف في الحكم بكونه حيضا مع الاستتفاع قال في المعتمد لا ريب انما اذا خرجت مطوقة كان من العذرة فان خرجت مستفصدة  
فان يستحقى ان من العذرة مع التطوق قطعاً فهذا اقتصر في الكتاب على الطرفين المتيقن واعتز به السيد السند قدس سره في المبدأ  
بان فيه نظرا من وجهين احدهما ان المسئلة في كالأمر في الاعتبار فوضحة فيها اذ لاء الدم بصفته دم الحيض ومعه لا وجه  
في كونه مع الاستتفاع حيضا اعتبارا بسند الروايتين الخبرين وصحاحتهما في الدلالة على الحكمين ومطابقتها للروايات الدالة  
اعتبارا لاوصاف وثانيهما انه قد صرح بعد ذلك بان ما تراه المرأة من الثلاثة الى العشرة يحكم بكونه حيضا ولا بد لاجتماع  
يعلم انه لفرج او عذرة ونقل عليه الاجماع وهو مناف لما ذكره هنا من التوقف في هذه المسئلة اذ الفروض فيها اتفاد  
بكون الدم للعذرة بل انتفاء الظن بذلك باعتبار استتفاعه كما هو واضح انتهى وهو جيد وان كان ما ذكره المحقق لا يخلو  
بالنظر الى الاعتبار لا انه لا وجه للمقابلة الاخبار ولا سيما مع تصريحه بما نقله عنده في الموضوعين ثم انه لا يخفى انما  
المحقق هنا من تعيين الدم الذي هو محل البحث بان يكون بصفته دم الحيض بتعيين النص بغير دليل واي مانع من الحكم بكونه  
مطلقا مع عدم التطوق سيما على القاعدة المعتمدة عندهم من ان ما امكن كونه حيضا يحكم بكونه حيضا واليه يشير كلامه في  
الثاني الذي نقل عنه في المدارك بقي هنا شيئا وهو انه قد نقل في المدارك عن الشهيد قدس سره في الشرح ان الطريق معرفة  
وعند ان تضع قطنه بعد ان تستلقي على ظهرها وترفع رجلها ثم تصبر حينئذ ثم تخرج القطنه اخراجا رفيقا ونقل عن جده ايضا في  
روض الجنان ان مستند هذا الحكم روايات عن اهل البيت لكن في بعضها الامور باستدخال القطنه من غير تعيينه بالاستتفاع  
بعضها ادخال الاصبع مع الاستتفاع وطريق الجمع حمل المطلق على المفيد والتعريف الاصبع والكرسف لان الكرسف اظهر في الدلالة  
ثم اعترضه بان ما ذكره له راقف عليه في شي من الاصول ولا نقله ناقل في كتب الاستدلال انتهى وما ذكره من جيد وجيه فالمر  
في المسئلة الاعلى ما قدمناه من الاخبار وليس في شيء منها ما يدل على الاستتفاع ولا وضع الاصبع ولا يبعد عندي ان شيخنا المشايخ  
مشتاؤون في قوله رواية الفرقة الثانية المأمور بها بالاستتفاع ووضع الاصبع من مجازي على خاطره وقت الكتابة ان مورد الرواية  
اقتضا على البكر وروايات العذرة فقد ما في جملة روايات المسئلة وجمع بينهما بما ذكره من غير ان يراجعها وجريان الاقدام على الحكم  
بامثال هذا المقال غير عوزي في كلامهم رضوان الله عليهم  
في ذلك فقبل ان كان خروج الدم من الجانب الايسر فهو من الحيض وان كان من الجانب الايمن فهو من الفرقة ووجه الصدوق في  
كتابها والشيخ في النهاية واتباعه قال في الفقيه وان اشتبه عليها دم الحيض ودم الفرقة فربما كان في فرجها فرجة عليها ان  
على قدامها وتدخل اصبعها فان خرج الدم من الجانب الايمن فهو من الفرقة وان خرج الدم من الجانب الايسر فهو من الحيض وظاهر



الكلام ان يخرج الحيض دائما فما هو من الجانب الايسر ونقل عن ابن الجنيدي انه عكس ذلك فقال دم الحيض اسود عبيط يعالج حمة  
 يخرج من الجانب الايمن ونحو المرأة نحو وجهه ودم الاستحاضة بارد رقيق يخرج من الجانب الايسر واضطرب هناك كلام شيخنا <sup>الشهيد</sup>  
 فافق في الدنيا بالاول وفي الذكرى والدروس بالثاني قيل ومنشأ الاختلاف هنا اختلاف من الرواية الواردة في المستحب حيث  
 ثقة الاسلام في الكافي عن محمد بن يحيى دفعه عن ابيان قال قلت لابي عبد الله ع ما في فرجة في جوفها والدم سائل لا تدري من دم  
 ام من دم الفرجة فقال هو ما فلتستلقي على ظهرها ثم ترفع رجلها ثم تستدخل اصبعها الوسطى فان خرج الدم من الجانب الايمن فهو من  
 وان خرج من الجانب الايسر فهو من الفرجة والشيخ قد نقل الرواية المذكورة بعينها في باب وساق الحديث الى ان قال فان خرج من الجانب  
 الايسر فهو من الحيض وان خرج من الجانب الايمن فهو من الفرجة وروى ما قبل ترجيح رواية التهذيب لان الشيخ اعرف بوجه الحديث و  
 خصوصاً مع فوائدهم في النهاية والمبسوط وفيه انه لا يخفى على من راعى كتاب التهذيب وتدبر اخبار ما وقع للشيخ في  
 والتصحيح في الاخبار سنداً ومتمناً وقليلاً ما وجد من حادثة من علاقة في سند او متن واما فتاواه فالكلام فيها اظهر من ان  
 على من مارس الفن والفرج هذه القاعدة في جانب رواية الكافي اظهر ويعضد ان شيخنا الشهيد في الذكرى نقل انه وجد رواة  
 كثير من نسخ التهذيب كافي الكافي ونقل في المدارك عن ظاهر كلام ابن طاووس ان نسخ التهذيب القديمة كلها موافقة له ايضاً  
 يظهر ترجيحها ثم عبارة كتاب الفقه الرضوي صريح في القول الاول حيث قال هو ان اشتبه عليها الحيض ودم الفرجة فوجب ان كان في  
 فرجة فعلها ان تستلقي على قضاها وتدخل اصبعها فان خرج الدم من الجانب الايمن فهو من الفرجة وان خرج من الجانب الايسر  
 فهو من الحيض وعبارة الصدوق المتقدمة عين هذه العبارة ومنه يعلم انه اخذها من الكتاب المذكور ووافق بها فان مستند  
 هذا الحكم انما هو الكتاب المذكور والصدوق في كتابه قد ذكر بعد هذه العبارة بلا فصل عبارة كتاب الفقه المتقدم في  
 دم الحيض بدم العذرة وقال بعد ما ذكره الى في رسالته الى ومنه يعلم كما عرفت وستعرف في طواويجات هذا الكتاب  
 الصدوقين على الكتاب المذكور واخذ عبارته والافادتها فانها اظهر ان مستند من قال بالقول الاول انما هو ما في رسالته على  
 الحسين بن بابويه من العبارة المأخوذة من كتاب الفقه لامن رواية التهذيب كما قيل لما عرفت من نقل الشيخين المتقدمين  
 نسخ التهذيب المتقدمة موافقة للكافي وح فانها راض انما هو بين رواية الكافي وكتاب الفقه والمسئلة لذلك لا تخلو من الاشكال  
 ويؤكد ان احتمال الفرجة لا يختص بجانب دون جانب فلا يتم الحكم كلياً بكونها في جانب اليمين كافي كتاب الفقه او الايسر كما في  
 الكافي في الله العالم  
 لا خلاف بين اصحاب رضوان الله عليهم في ان اقل الحيض ثلثة ايام واكثره عشرة وهي اقل  
 واما اكثره فلا حد له على الاشهر الاظهر فاما الاول فالأخبار به مستغفيرة ومنها ما رواه في الكافي في الصحيح عن معاوية بن  
 عن ابي عبد الله قال ان الحيض ما يكون ثلثة ايام واكثره ما يكون عشرة ايام وعن صفوان بن يحيى قال سئلت ابا الحسن الرضا  
 عن ادنى ما يكون من الحيض فقال ادناه ثلثة وابعد عشره ومارواه الشيخ في الصحيح عن يعقوب بن يقطين عن ابي الحسن عليه  
 قال ادنى الحيض ثلثة ايام واقصاه عشرة الى غير ذلك من الاخبار الكثيرة واما ما رواه الشيخ في الصحيح عن عبد الله بن سنان  
 ابي عبد الله من ان اكثر ما يكون الحيض ثمان وادنى ما يكون ثلثة فقد اجاب الشيخ عنه بأنه خبر شاذ اجعت له عبارة على  
 العمل به قال ولو صح لكان معناه ان المراد اذا كان من عادتها ان لا يتغيض اكثر من ثمانية ايام ثم استحاضت فاستمر بها الدم  
 لا يتغير لها دم الحيض من دم الاستحاضة فان اكثر ما يحسب ايام الحيض ثمانية ايام تحسب ما جرت به عادتها قبل استمرار  
 انفس ولا يخفى بعده وحمله في المنتقى على ارادة الأكثر بحسب العادة والعالم في الشرع وهو جدي فان بلوغ العشرة في العام  
 واما الثاني فيدل عليه بعد الاجماع الاخبار الكثيرة ومنها ما رواه في الكافي والتهذيب في الصحيح  
 محمد بن مسلم عن ابي جعفر قال لا يكون القر في اقل من عشرة فما زاد واقل ما يكون عشرة من حين تظهر الى ان ترمي الدم وهي  
 حكم الاقل وانه عشر وحكم الاكثر وهو عشرة فما زاد من غير انها الى حد ونقل عن ابي الصلاح انه حد الاكثر بثلثة اشهر ولم  
 له على مستند وحمله العلامة على ان مراده باعتبار العال في صحبة محمد بن مسلم الاشية ونحوها موثقة ادارات الدم بعد  
 فهو من الحيض المستقبلة وكيف كان فكل مرجع الاحكام لا خلاف فيه انما الخلاف في اشتراط التوال في الثلثة التي هي اقل  
 قبل يشترط تواليها ام يكفي كونها في جملة العشرة المشهورة الاول وبه قال الشيخ في المحل والمرضى وابنا بابويه قال في الفقيه



عن أبيه في رسالته اليه فان رأت الدم يوما او يومين فليس ذلك من الحيض ما لم تر الدم ثلثة ايام متواليات وعليها ان تقضي  
 الصلوة التي تركتها في اليوم او اليومين اقول وهذه العيان عين عباد الكتاب الفقه الرضوي كاسياد فقل في المقام ان  
 ما بعد ما و قال الشيخ في النهاية ان رأت يوما او يومين ثم رأت قبل انقضاء العشرة ما ينتمي به الثلثة فهو حيض وان لم يجر  
 عشرة فليس بحيض والمهدى القول ذهب ابن البراج والبيه مال جملة من يحق متأخرى المتأخرين منهم المحقق الاردبيلي  
 شرح الارشاد والحدث الشيخ محمد بن الحسن الخو العاملي في رسالته وشيخنا الحدث الصالح الشيخ عبد الله بن صالح البحر  
 ونقله عن شيخنا المحقق المدقق الشيخ احمد بن الشيخ محمد بن يوسف البحر صاحب كتاب حياض المسائل ورياض الدلائل وهو  
 عندني ويدل عليه رواية ما رواه الشيخ عن يونس عن بعض رجاله عن ابي عبد الله قال قال ابي الطهر عشرة ايام وذلك لا  
 المرأة اول ما ينقص دنيا كانت كثيرة الدم فيكون حيضها عشرة ايام فلا يزال كل اكبرت نقصت حتى يرجع الى ثلثة ايام فاذا رجعت  
 ايام او قنع حيضها ولا يكون اقل من ثلثة ايام واذا رأت المرأة الدم في ايام حيضها تركت الصلوة فان استمر بها الدم ثلثة ايام فهي حائض  
 انقطع الدم بعد ما رأت يوما او يومين اغسلت وصلى وانظرت من يوم رأت الدم الى عشرة ايام فان رأت في تلك العشرة ايام  
 رأت الدم يوما او يومين حتى تم لها ثلثة ايام فن ذلك هو الذي رأت في قول الاسرع ذلك الذي رأت بعد ذلك في العشرة فهو  
 الحيض وان من هذا من يوم رأت عشرة ايام ولم تر الدم في ذلك اليوم واليوم الذي رأت لم يكن من الحيض اما كان من علة اما حجة  
 جويا واما من الجوف فليعلم ان بعد الصلوة تلك اليومين التي تركها لانها لم تكن حائضا فيجب ان تقضي ما تركت من الصلوة في  
 واليومين وان تم لها ثلثة ايام فهو من الحيض وهو احدى الحيض ولم يجب عليها القضاء ولا يكون الطهر اقل من عشرة ايام واذا  
 المرأة وكان حيضها خمسة ايام ثم انقطع الدم اغسلت وصلى فان رأت بعد ذلك الدم ولم يبق لها من يوم طهرت عشرة ايام فذلك  
 الحيض تنق الصلوة وان رأت الدم من اول ما رأت الثاني الذي رأت تمام العشرة ايام ودام عليها عدت من اول ما رأت الدم الاول والثاني  
 عشرة ايام ثم هي مستحاضة تعمل ما تعمل المستحاضة وقال كل ما رأت المرأة في ايام حيضها من صفة او حرة فهو من الحيض وكل ما رأت  
 بعد ايام حيضها فليس من الحيض اقول لا يخفى ما في الخبر المذكور من الصراحة والظهور في الدلالة على القول المذكور وظاهر ايضا ان  
 الذي بين ايام الدم المتفرقة طهر حيث حق الحيض بايام الدم المتفرقة والمتأخرة لا يقال انه قد استعاضت الاخبار بان اقل الطهر  
 ايام لانا نقول نعم وهذا الخبر من جهتها ايضا حيث قال فيه ولا يكون الطهر اقل من عشرة ايام ولكن وجه الجمع بين ما دل عليه الخبر  
 ونحوه من الحكم بكون النقاء المتخلل بين الايام الثلاثة المذكورة هنا طهر او بين تلك الاخبار بحمل الطهر في تلك الاخبار على ما كان  
 حيضتين مستقلتين كافي العدد ونحوها فلا ينافيه ما كان في أثناء الحيضة الواحدة ويشير الى ذلك ما تقدم في صحبة محمد بن  
 القاسم مستند هم في هذا الحكم من قوله هو اقل ما يكون عشرة من حين طهر الى ان ترى الدم بعد قوله لا يكون الطهر اقل من  
 وقوله فان رأت بعد ذلك الدم ولم يبق لها من يوم طهرت عشرة ايام فذلك من الحيض معناه ان رأت اياها حيضها خمسة ايام مثالا  
 انقطع الدم فانها اغسلت فان عاد الدم بعد مضي عشرة ايام من انقطاعه فلا اشكال في كونها حيضة ثانية لتوسط اقل الطهر بين  
 وان كان قبل تمام العشرة فانه يكون من الحيضة الاولى وما يبينها طهر حسبما تقدم في الثلثة المتفرقة نعم انما يحكم بكون الدم  
 ما لم يتجاوز الجميع عشرة ايام التي هي اكثر الحيض والا فلو تجاوز كان ما زاد على العشرة استحاضة والى هذا اشار بقول في نسخة  
 وان رأت الدم من اول ما رأت الثاني الى بمعنى ان رأت هذا الثاني من اول ما رأت من تمام العشرة التي سبقتها اول الدم الاول  
 ثم دام وتجاوز العشرة عدت ايام الدم الاول وايام الدم الثاني وجعلت حيضها من عشرة وعملت في التياما تعمله المستحاضة  
 قوله عدت من اول ما رأت الدم الاول والثاني عشرة ايام اشارة الى ان ما بين الدمين طهر لانهما قد ايام الدم خاصة وبها  
 ثقة الاسلام في الكافي في الصحيح او الحسن بابراهيم بن هاشم على المشهور عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر قال رأت المرأة الدم  
 عشرة فهو من الحيضة الاولى وان كان بعد العشرة فهو من الحيضة المستقبلة وما رواه الشيخ في الموقوف عن محمد بن مسلم عن ابي  
 عليه السلام قال اقل ما يكون الحيض ثلثة ايام واذا رأت الدم قبل العشرة فهو من الحيضة الاولى واذا رأت بعد عشرة ايام فهو  
 من حيضة اخرى مستقبلة والتفريق فيها انهما ظاهران في انما رأت المرأة الدم بعد ما رأتها ولا سواء كان الاول يوما او  
 فان كان بعد توسط عشرة ايام خالية من الدم كان الدم الثاني حيضة مستقبلة وان كان قبل ذلك كان من الحيضة الاولى



ذكره في المدارك بعد ان نقل عن الشيخ الاستدلال على هذا القول برواية يونس وصحيفة محمد بن مسلم حيث قال والجواب ان  
الرواية الاولى ضعيفة من سلة والثانية غير الدالة على المطلوب صريحا اذ مقتضاها ان ما تراه في العشرة فهو من الحيضة الاولى  
ولا نزاع فيه لكن لا بد من تحقيق الحيض او لا قال في المعتمد بعد ان ذكر نحو ذلك وعن لا انتهى حيضا اما كما تراه فضا عا من رآه  
ثم انقطع ثم جاء في العشرة ولم يجاوز فهو من الحيضة الاولى لان الحيض مستأنف لانه لا يكون بين الحيضتين اقل من عشرة وهو  
انتهى فيه او لا ان ما طعن به على رواية يونس من الضعف لا يقوم حجة على الشيخ ونحو من المتقدمين الذين لا اثر لهذا الاصطلاح  
بل اعترف جملته من تحقيق اصحاب هذا الاصطلاح كالحقق الشيخ حسن في المنقح والشيخ البهاقي مشرق التمسكين بصحة الاخبار  
المتقدمة من لوضوح القرابين الدالة على صحتها لديهم وان هؤلاء المتأخرين انما جددوا هذا الاصطلاح تحقيا لتلك القرابين التي اخرجت  
الاخبار عند المتقدمين عليهم وثانيا ما قد مناه في مقدمتنا الكتاب من بطلان هذا الاصطلاح وانما الى الفساد اقرب منه الى  
وانه مهتم بالبيان متداعيا لا ركان قد خرج عنه وسوسه ليقبح الخناق في غير مكان كما ظهر وسيظهر لك ان في مطاوعا عا في  
الكتاب وثالثا ان ما ذكره من صحيفة محمد بن مسلم من عدم دلالتها على المطلوب صريحا مؤدنا بانها تدل عليه ظاهرا وهو كات  
الاستدلال فانها وان لم تكن في الصراحة كرواية يونس المذكورة الا انها ظاهرة في ذلك وما اوردتكم في تأويلها خلاف الظاهر بل يقتض  
كما لا يخفى على الخبير الماهر وذلك فان ظاهر الخبر المذكور ومثله الموثقة التي بعده ان العشرة التي وقع التفصيل فيها والخبر المذكور في  
قبل تمامها فيكون من الحيضة الاولى او بعد م يكون حيضة مستقلة انما هي عشرة واحدة وهي ما بعد روية الدم الاول سواء كان ي  
يومين وثلاثة وسبعا ما انقطع الدم الاول واللام في العشرة الثانية عمدا كما في قوله تعالى او سلنا الى ضرعون رسولنا فنعصى امره  
وعلى هذا ينبغي الاستدلال بالرواية المذكورة وعلى ما ذكره يارم ان يكون مبدأ العشرة من اول الدم الاول وهو وان تم لهم بالعشرة الى  
الترديد بل ان انه لا يتم بالنسبة الى الترديد الثاني وهو قوله وان كان بعد العشرة فانها عا عن عشرة ايام الطهر البتة وبالجملة فان  
كلامهم على ان المراد بالعشرة الاولى من سدة الدم الاول والعشرة الثانية من اقطاعه ولا يخفى ما فيه من التحليل البطلان كما لا يخفى على ذوي  
والاذهان اذ المشاهد من الترديد المذكور هو اتحاد العشرة لا تعدد ما وما يؤيد ما ذكرناه من ان العشرة التي وقع الترديد فيها هي عشرة  
ما رواه الشيخ فرب عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال سئلت ابا عبد الله عن المرأة اذا طهرت ارجعها متى تلك نفسها قال اذا كانت  
من الحيضة الثالثة فهي تلك نفسها قلت فان عجل الدم عليها قبل ايام فربها فقال اذا كان الدم قبل العشرة ايام فهو ملك بها وهو  
الحيضة التي ظهرت منها فان كان الدم بعد العشرة فهو من الحيضة الثالثة فهي ملك بنفسها والتقريب فيها كما ترى في صحيفة محمد بن  
الان هذه اظهر في كون الطهر يكون اقل من عشرة ايام وان ما ذكره من حمل العشرة الاولى في تلك الرواية على مبدأ الدم الاول  
في هذه الرواية بل المراد بالعشرة فيها في الموضعين هي عشرة الطهر الحالى من الدم وذلك فان معناها انها اذا احضت الحيضة ثانيا  
وطهرت ثم اتاها الدم فان كان قبل تمام العشرة الايام الطهر فله الرجوع فيها لانها باقية في العدة وان كان بعد تمام العشرة فقد  
من عدته لم يحصل الاقراء الثلاثة التي هي عا عن الاطهار وتقريب الاستدلال بهذه الروايات الثلاث بنا على ما ذكرناه من زيادة علمنا  
ان الحكم يكون ما تراه قبل تمام العشرة من الحيضة الاولى انما يتم على الطلاق بناء على الحكم بكون ايام النقاء المختلة طهرا او لا فلو  
ان حيضها الاول خمسة ايام او ستة ايام ثم بعد الطهر والغسل رات الدم في اليوم السابع او الثامن من طهرها قبل تمام العشرة  
وهذه الاخبار حكم بكون الدم من الحيضة الاولى فلو حكم بكون النقاء ايضا حيضا كما يدعون للرزم لزيادة الحيض على عشرة ايام وهو  
اجماعنا وفوق وفي معنى هذه الرواية ما صرح به عليه السلام في كتاب الفقه الضوي حيث قال ودعا عجل الدم من الحيضة  
والحد بين الحيضتين القرء وهو عشرة ايام بيض فان رات الدم بعد اغتسالها من الحيض قبل استكمال عشرة ايام بيض فهو ما بي من  
الاولى وادارات الدم بعد العشرة البيض فهو ما تجل من الحيضة الثانية انتهى وهو ظاهر فان ما تحلل من النقاء بين الدمين هو  
العشرة طهر لما فرضناه من المثال المتقدم ونحوه وفي هذا الكلام ما يشعر الى ما قد مناه من حمل رواية اقل الطهر عشرة على ما كان بين  
لا مطلقا وما ذكرناه وحققناه في هذا المقام يظهر ان ما ياتي في كلامهم من انه متى رات الدم ثلثة مثالا واقطع ثم رات قبل العشرة  
لم يجاوز العشرة فان جميع العشرة حيض لا وجه له فان ظاهر هذا الاخبار ان الحيض جميع ايام الدم خاصة كما عرفت واما قول صاحب  
فيما نقل عنه في المدارك وعن لا انتهى حيضا اما كان ثلثة فصاعدا الى اخره فيه او لانه اول المسئلة لان مراده بالثلثة يعني

11

د



وإطلاق الحيض في الرواية على الدم المتقدم وإن كان أقل من ثلثه كما ندعيه اتفاقا مع حيث وجع الدم في العشرة الموجب لكون المتقدم  
بأنضمام المتأخر اليه حیضاً واحداً وهذا صحيح إطلاق الحيض على الدم الأول وإن كان أقل من ثلثه لظهور كونه حیضاً بأنضمام الدم  
اليه وبالجملة لا رواية مطلقة بالنسبة إلى الدم المتقدم وإطلاق الحيض على ما كان أقل من ثلثه صحيح فهاذا ذكرناه فاعمل بها على  
لا يعتبر به وصحة الاشكال ولا يداخله عيب الاختلال إذ عرفت ذلك فاعلم أن ما استدلوا به على ما ذكره من القول المشهور الأول  
أن الصلوة ثابتة في الذرية يقين فلا ينقطع التكليف بها إلا مع يقين السبب ولا يقين بثبوتها مع انتفاء التوابع الثاني أن المتبادر  
قولهم أدنى الحيض ثلثة وافله ثلثة كونها متواليه ذكر ذلك في المدارك والأول منهما العلامة في الحجايض الثالث أن تقدير الحيض  
شريع غير معقول فيقف على مورد الشرح ولم يثبت في المتفرقات التقدير الشرعي أخيه العلامة في الحج الرابع أن الراجح من القول بخلا  
القول المشهور كون الطهر أقل من عشرة وهو خلاف الإجماع وضاد لقوى الخامس ما ذكره عليه السلام في كتاب الفقه الرضوي حيث  
وإن دلت يوماً أو يومين فليس ذلك من الحيض ما لم يثر ثلثة أيام متواليات وعليها أن تقضى الصلوة التي تركها في اليومين  
العبارة عن العبارة المتقدم عليها عن الصدوق في رساله أسبغ البر وكذا ما بعد ما يطرأ منه يعلم أن مقتضى هذا الحكم إنما  
الكتاب المذكور كما عرفت وسنعود إلى جواب ما من الأول فإن ما ذكره من ثبوت الصلوة في الذرية يقين مسلم إلا أنه قد ثبت  
المنفق عليها على أنها تنقطع بالحيض الذي أقله ثلثة وهي مطلقة شاملة بإطلاقها لما لو كانت متواليه أو متفرقة في ضمن العشرة يومين  
بالتوالي عليه الدليل وليس فليس بل الأدلة بصرها وظاهرها عاضدة لهذا الإطلاق كما عرفت وأما عن الثاني فبالمعنى من هذه  
أما أولاً فإنه لو نذر المكلف صيام ثلثة أيام على الإطلاق فاللزم بمقتضى ما ذكره وجوب التوابع فيها وهو لا ينافي ما ناسب  
لونه ذلك في الثلثة للزم مثله في العشرة لا شتر الكمال في الإطلاق في الخبر هذه المسئلة كما تقدم وهم لا يقولون به وإنما قالوا أنه  
ذلك فإنه يجب الخروج عنه بقيام الدليل على خلافه وهو الأخبار المتقدمة وأما عن الثالث فاعرفت من أن غاية ما دلت عليه إلا  
أن أقله ثلثة وهي أهم من أن يكون متواليه أو متفرقة ومدعى التقييد بالتوابع يحتاج إلى الدليل ويخرج الأخبار التي ذكرناها  
على ذلك وأما عن الرابع ففيها تقدم اتفاقنا من أن وجه الجمع بين الأخبار يقتضي حمل أخبار أقل الطهر عشرة أيام على الطهر الواقع  
حيضتين بمعنى أنه لا يحكم بتعدد الحيض إلا مع توسط العشرة لا الواقع وحضنة وبما يعضد ما ذكرناه من وقوع الطهر في أقل  
عشرة أيام ما رواه الشيخ في الوثوق عن يونس بن يعقوب قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام ما ترى الدم ثلثة أيام أو أربعة قال تدعى  
قلت فإنها ترى الطهر ثلثة أيام قال قلت قلت فإنها ترى الدم ثلثة أيام أو أربعة قال تدعى الصلوة بينهما وبين شهر فإن انقطع الدم  
والإفهي بمنزلة المسحاضة ونحوها ورواية أبي بصير أيضاً وأما عن الخامس فظاهر أن كلامه هذا خرج محجج البناء على العالم بالثبوت  
كله لأنه قد خرج قبل هذا الكلام بما قد مناه نقله عنه قريباً مما هو ظاهر المناقاة لوجمل هذا الكلام على ظاهره فإن ظاهر الكلام  
أنه قد يكون الطهر أقل من عشرة إذا كان وحضنة واحدة فلا بد من حمل هذا الكلام على ما ذكرناه جميعاً وينبغي التنبه هنا على  
قال شيخنا الشهيد الثاني في كتاب روض الجنان وعلى هذا القول يعني عدم اعتبار التوابع لودات الأول والخامس  
فالثلثة حيض لا غير واعتزله سبطه قدس الله روحهما بأن مقتضاه أن أيام النقاء المختلة بين أيام ذرية الدم يكون الطهر هو  
لأن الطهر لا يكون أقل من عشرة أيام إجماعاً وإيضاً فقد صرح المصنف المعبر والعبر في المنهاى وغيرهما من الأصحاب بأنها لودات  
ثم دلت العاشر كانت أيام الأربعة وما بينهما من النقاء حيضاً والحكم في المسئلة من أن أحداً انتهى وفيه نظر من وجهين أحدهما أن  
أن الطهر لا يكون أقل من عشرة إجماعاً على إطلاقه ثم فإن ذلك إنما هو فيما إذا كان بين حيضتين يعني لا يحكم بتعدد الحيض إلا مع  
العشرة كما يشير إليه كلامه في كتاب الفقه جسدنا عليها بما قد عرفت دلالة الأخبار على أنه لا مانع منه في الحضنة الواحدة  
سقط الشهية عندهم في أطراح هذا القول وفيه ما عرفت وثالثها أن ما نقله عن المعبر والمنهاى وغيرهما إنما استندوا فيه إلى صحة  
مسلم وموقفه المتقدمين بناء على ما هو هو من المعنى الذي رجموه وقد أوضحنا بعد وتفسرنا في الفقه لظاهر الخبرين المذكورين  
يفض عنده خبر عبد الرحمن بن أبي عبد الله وكلامه في كتاب الفقه فإنها ماصرجان في المذهب كما أوضحناه في الفروع فهاذا ذكره في كتابه  
خال من الدليل بل الدليل على خلافه واضح السبيل وبالجملة فإن الرواية المذكورة كما قد استركت في الدلالة على أن ما استراه في غيره  
قبل تمامها فهو من الحيضة الأولى وإن ما بين الدمين طهر ولا لزم الحد والذي قد ساد من زيادة الحيض على العشرة وهو باطل



انها مختلفة في الظهور وشدة وضعفها وهم اما حكموا بكون النقاء المتوسط ايضا بشبهة ان الطهر لا يكون اقل من عشرة وقد اوجها  
 فلا اشكال عند الملوك المتعال اعلم ان ظاهر الاحتياط وضوان الله عليهم ان محل الخلاف في هذه المسئلة الثلاثة مطلقا  
 يكون في ايام العادة ام لا يصرح برواية بولس هو كونه في ايام العادة وظاهر رواية محمد بن مسلم وان كان الاطلاق بناء على ما  
 من معناها الا انه يمكن حمل على رواية بولس حمل المطلق على المقيّد وبذلك يجمع بين هذه الاخبار وكلامه في كتاب  
 جملة على غير ايام العادة ولا بأس به اقتضاه في الخلاف على القدر المتيقن الا انه صلح من غير تراخي الخصمين قد صرح جملة من  
 منهم شيخنا الشهيد الثاني في الوض بان المراد بالايام الثلاثة ما يدخل فيها الليل الى ما تغلبها واما لدخول الليل في سمي اليوم  
 قال وقد صرح بدخولها في بعض الاخبار وفي عبارة بعض اصحابنا قول هو ابن الجنيّد على ما نقله بعض اصحابنا والظاهر  
 المراد بالثلاثة مقداره من الزمان ولو بالتلفيق لا خصوص الثلاثة فلوراهم من اول الظهيرة مثلاً اعتبر الاستدانة في الظهيرة  
 الرابع اختلاف اصحاب في المعنى المراد من التوالى على تقدير القول المشهور فقبل بانه عبارة عن استمراره في  
 بلياً لها بحيث متى وضعت الكرسف تلوث وهو اختيار المحقق الشيخ على في شرح القواعد بعد ان ذكر ان لا يبر في ان  
 احد من المعتمد برغم ما لم يزل وقد وجد في بعض الحواشي الاكفاء بخصوصه في الجملة وهو وجوع الى ما ليس له مرجع  
 هذا القول عن الشيخ جمال الدين ابن همدان في الحروف وقيل بالاكفاء بوجوده في كل يوم من الثلاثة وقاما ونقله في المدارك  
 ظاهر الاكثر عملاً بالاجوم وهو اختيار شيخنا الشهيد الثاني في موضع الجمان قال ظاهر النص الاكفاء بوجوه في كل يوم من  
 وان لم يستوعب لصدق رويته ثلاثة ايام لانها ظرف له ولا يجب المطابقة بين الطرفين والظروف وهذا هو الظاهر من كلام النص  
 انه يعتبر ان يكون في اول الاول واخر الاخر وفي اى جزء من الوسط فاذ رآته في اول جزء من اول ليلة من الشهر فلا بد ان تراه في آخر  
 من اليوم الثالث بحيث يكون عند غروبه موجوداً وفي اليوم الوسط يكفي اى جزء كان ونسب هذا القول الى الفاضل السبكي  
 السيد جعفر معاصر شيخنا الشهيد الثاني واستبعد في المدارك ونفي عنه البعد شيخنا البهائي في كتاب المحل المتين  
 بعد نقله وهذا التفسير لبعض مشايخنا المتأخرين قدس الله روحه وهو غير بعيد وانما اعتبر وجود الدم في اول الاول  
 الاخر عملاً بما ثبت بالنص والاجماع من انه لا يكون اقل من ثلاثة ايام اذ لو لم يعتبر وجوده في الطرفين المذكورين لم يكن في الاخر  
 الشارح اقل فلا ينفلخ انتهى قول والمصلحة ثلاثة عندى لا يخلو من شوب الاشكال لعدم النص الموضح لهذا الاجمال التعليل  
 وان كان القول بما عليه ظاهر الاكثر لا يخاف من قرب والله العالم  
 ما تراه المرأة من الدم قبل اكل التسع فليس يحض وما تراه بعد بلوغ الياس فليس يحض فالكلام هنا يقع في مقامين  
 فيما تراه قبل التسع فهو كاعتقاف اجماعي حق من العائنة ويدل عليه من الاخبار رواية عبد الرحمن بن الحجاج قال قال ابو عبد الله عليه  
 ثالث يتزوج على كل حال وعد منها التي لم تحض ومثلها لا تحيض قال قلت وما حد ما قال قال اذا اتى لها اقل من تسع سنين  
 لم يدخل بها والتي قد يشمت من الحيض ومثلها لا تحيض قال قلت وما حد ما قال اذا كان لها خمس سنين وعين عبد الرحمن  
 ايضا في الوثائق قال سمعت ابا عبد الله يقول ثالث يتزوج على كل حال التي يشمت من الحيض ومثلها لا تحيض قلت ومتى يكون  
 قال اذا بلغت سنين تسعة فقد يشمت من الحيض ومثلها لا تحيض والتي لم تحض ومثلها لا تحيض قلت ومتى تكون  
 قال ما لم تبلغ تسع سنين في ايها لا تحيض ومثلها لا تحيض والتي لم يدخل بها وهي من الاشكال مشهور وهو ان الاصحاب  
 عليهم ذكره ومن علامتها بلوغ المرأة الحيض وهي احكموا بان ما تراه المرأة قبل بلوغ التسع فليس يحض وهو جسيم الظاهر  
 للاول فما الدم الذي يعلم به البلوغ واجيب عن ذلك عمل ما هنا على من كل بلوغها التسع فانه لا يحكم على الدم الذي تراه  
 التسع بكونه حيضاً وحمل ماد كوه من ان الحيض علامة البلوغ على من حمل سنينها مع خروج الدم التي بصفتها الحيض فانه  
 بكونه حيضاً ويعلم به البلوغ كما ذكره الاصحاب ونقلوا عليه الاجماع اقول ويؤيد رواية عبد الله بن سنان عن ابي عبد  
 قال اذا بلغ الغلام ثلث عشرة سنة كتبت له الحسنه وكثبت عليه السيئة وعوقب واذا بلغت الحادية تسع سنين فكذلك  
 انها تحيض تسع سنين ويستفاد من هذه الرواية ان الحيض لا يرم للتسع وحتمى كان سنينها حولا وحصل لها الحيض فانه  
 على اوج التسع واما ما اجيب به عن الاشكال المذكور من ان البلوغ مما اختلف فيه فقبل انه بالتسع وقيل بالثلاث فلوراهت



بعد التسع وقبل بلوغ العشر حكم بالبلوغ وأورد عليه بان هذا انما يتم على قول من يقول بالعشر واما من قال بان بلوغها بان  
 فانه لا يكون الدم هناك لئلا على البلوغ عنده بل الجواب الحق هو الاول <sup>فما تراه بعد بلوغ سن الياس وقد عرفت انه لا</sup>  
 بينهم في انه ليس بحض وعليه تدل الاخبار التي في المسئلة اما الخلاف فيما به يتحقق الياس فيقول انه يتحقق ببلوغ خمس سنين <sup>مطلقة</sup>  
 وهما الميعة الشبيخ في النهاية والجمل واختاره المحقق في كتاب الطلاق من الشرايع وقيل ببلوغ الستين مطلقا واختاره العلامة <sup>في بعض</sup>  
 كتبه والمحقق في الشرايع في باب الحيض وقيل بالتفصيل بين القرشية وغيرها واعتبار الستين فيها والخمسين في غيرها <sup>اختار</sup>  
 الشبيخ في اكثر كتبه وهو ظاهر الصدوق ووجه المحقق في المعتمد والظاهر انه المشهور وروى الحق بعض اصحاب هذا القول <sup>في بعض</sup>  
 النبطية كالتحسين في كتيبه اثنائه والذي وقفت عليه من الاخبار في هذه المسئلة وروايتها عندنا في الركن المتقدم <sup>في بعض</sup>  
 له ايضا عن ابي عبد الله قال حدثني عن بعض من الحسين بن سعيد عن بعض اصحابنا قال قال <sup>في بعض</sup>  
 المرأة التي قد بلغت من الحيض حدها خمسون سنة ورواها الطيبي والشيخ في الضعيف والمحقق في المعتمد من كتاب احمد بن <sup>في بعض</sup>  
 ابو نصر وعلى هذا فلا يصح تضعيف السيد بنا على الاصطلاح الغير المعتمد ومن فسطاة ابن ابي عمير عن بعض اصحابنا عن ابي <sup>في بعض</sup>  
 عليه السلام قال اذا بلغت المرأة خمس سنين لم ترحم الا ان تكون امرأة من قريش ووجه القول الاول في رواية عبد الرحمن <sup>في بعض</sup>  
 في المقام الاول ووجه المنقولة هنا في رواية ابن عمير في بعض وجه القول الثاني موثقة عبد الرحمن الثانية من رواية <sup>في بعض</sup>  
 في المقام الاول ورواية من سلة ذكرها في الكافي بعد نقل رواية احمد بن محمد بن ابي نصر قال وروي ستون سنة ايضا في بعض <sup>في بعض</sup>  
 الجمع بين الاخبار ومستند هذا الجمع من سلة ابن ابي عمير التي هي في عداد المسانيد عندهم حيث دلت على الجشع <sup>في بعض</sup>  
 الا ان تكون امرأة من قريش ولورد على ذلك عدم صراحة الرواية في كون الحجة التي تراه القرشية بعد الخمسين حجة <sup>في بعض</sup>  
 منافاة بين روايتها الحجة وعدم اعتبارها بالشرايع تلك الحجة خصوصا مع انه ليس في الخبر ذكر الستين اقول يمكن الجواب عن الاول <sup>في بعض</sup>  
 الظاهر ان لفظ الحجة هنا انما هو كناية عن الحيض والا فانه يصير معنى الكلام مغسولا فمما فتا جعل عند كلام الامام الذي <sup>في بعض</sup>  
 الكلام كما لا يخفى على ذوي الانباه وعن الثاني او لا بانها كانت لو ايا عنهم قد خرجت بالخمس مطلقا ثمة وبالسنتين <sup>في بعض</sup>  
 اخرى وقد نفى الخمسين عن القرشية وانه يعلم منه ان مراده الستون اذ لم يخرج عنهم عسوى هذين العديدين وغيره <sup>في بعض</sup>  
 يتعين الاخرى وثانها انه قد نقل عن الشيخ في المبسوط انه قال شيئا من المرأة اذا بلغت خمس سنين الا ان تكون امرأة <sup>في بعض</sup>  
 قريش فانه روي انها ترحم الحيض الى ستين سنة وقال الشيخ المفيد في المقنعة وروى عن القرشية من النساء النبطية <sup>في بعض</sup>  
 الدم الى ستين سنة وكلام الشيخين المذكورين موزن بوصول رواية لهما طالة على الستين في القرشية بل النبطية <sup>في بعض</sup>  
 هذين الشيخين لا تقتصر عن مراسيل ابن ابي عمير ونحوه وح فيجب تفصيل الطلاق المرسل المذكور لهذه الرواية <sup>في بعض</sup>  
 في كلام الشيخين بطور اظهر من قد يما وبه يظهر قوة القول بالتفصيل وبذلك يظهر لنا ايضا ما في كلام جملة من هنا <sup>في بعض</sup>  
 المتأخرين منهم صاحب المداويك من الطعن على الشيخ المفيد رضي الله عنه ومن تبعه بانهم ذكروا النبطية معتقدين <sup>في بعض</sup>  
 النص عليها وعبان المفيد كما سمعت ظاهرة في وصول النص اليه بذلك وانت خبير بان من يرى العمل بهذا الاصطلاح <sup>في بعض</sup>  
 الحديث يترجح عند العمل بروايات الخمسين لصحة سند بعضها وتايد بالتشايخ وضعف ما يعارضها ولذلك ما في المداويك <sup>في بعض</sup>  
 الى هذا القول واما من يرى العمل بالاخبار مطلقا فيمكن القول بالتفصيل لما ذكرناه الا انه غير خال عن شوب <sup>في بعض</sup>  
 وبالحجة فالمعلوم من الاخبار المذكورة عدم الياس قبل الخمسين مطلقا وتحققه بعد الستين مطلقا وانما يفتي <sup>في بعض</sup>  
 فيما بين ذلك واما ما قيل من انه لا تعارض بين روايات عبد الرحمن في المنطوق اذ التردد بالخمس يستدعي كون <sup>في بعض</sup>  
 ذات الستين اية البتة ثم مفهوم موثقة الستين يعطى عدم الياس بدون بلوغ الستين فيحمل الخمسين فيكون ذلك <sup>في بعض</sup>  
 بعبارة منافاة التردد بالخمس والمفهوم مع خصوصه لا يصلح لمعارضة المنطوق بل يجب الغاؤه مع كونه مع عمومه <sup>في بعض</sup>  
 المنطوق بل يجب تخصيصه به كما هي القاعدة في غيره فلا تعارض انتهى فظني بعده بل عدم استقامته وذلك لان <sup>في بعض</sup>  
 التعارض بين الروايتين اظهر من ان ينكر واما هذه شبهة عرضت لهذا القائل وبيان ذلك انه قد علم من الشرايع <sup>في بعض</sup>  
 باحكام مخصوصة من الحيض وما يترتب عليه من الصوم والصلوة والعدد وما يترتب عليها من تحريم هذه الاحكام <sup>في بعض</sup>

في النبطية هاتجتها لوقال الصادق ع ان يكون امرأة  
 بلغت خمس سنين لم ترحم الا ان تكون امرأة  
 من قريش وهو صلا المرأة التي تارون الحيض فتقضي  
 هذا الكلام بعينه في رواية سبط بن صالح

الطه



غاية وحذا تنقطع وترفع ببلوغه وهو سن الياس وهاتان الروايتان قد صادفتا واحدا في بيان هذا الحد الذي  
عنده هذه الاحكام فقضى رواية الحسين سقوطها ببلوغ هذا الحد ومقتضى رواية السنين انها تستمر بعد الحسين  
تسقط ببلوغ هذا الحد وبذلك حصل التعارض فيجب بناء على الرواية الاولى العمل بتلك الاحكام واستصحابها الى حد  
خاصة ويجوز على الثانية الى حد السنين والروايتان لم يتعارضا في اصل ثبوت تلك التكليف وعدمه حتى يقال ان رواية  
انما تدل على القبول قبلها بالمفهوم ورواية الحسين تدل على عدمه بالمنطوق والمفهوم يضعف من معارضة المنطوق وان  
الاحكام ثابتة معا لثبوت الشارع واجبا مستصحابها والعمل بها الى وجود الرافع والتعارض هنا وقع في بيان الحد فان  
كونه الحسين وجبا مستصحابها الاحكام اليها خاصة وان ثبت كونه السنين وكذلك وهذا الحد الله سبحانه ظاهر لا  
عليه ولا ياتيه الباطل من خلفه ولا بين يديه ونظير ذلك اخبار البلوغ المختلفة ببلوغ الاربع عشرة والخمسة عشرة والثلث  
والعشر الا ان اخبار البلوغ اختلفت في الحد الموجب للاحكام وهذه اختلفت في الحد الذي به تسقط الاحكام على ان ما ذكر  
من ضعف المفهوم وعدم معارضة المنطوق ثم وان كان قد ذكر غيره من الاصوليين فان المفهوم هنا مفهوم شرط وقد مر  
مقدم الكتاب في بيان ان اخبار الرواية على صحة شرطها فلا يقتصر في الحقيقة عن المنطوق وكلام الاصوليين يفتي على ما  
به على الحقيقة من الازالة الافتناعية والوجود الحقيقية التي قد قال فيها القشاجر ابراهيم بن قضا واما ما دلت عليه الايات والروايات  
كما اوضحناه في المقدمة فليس كذلك فانه متى كان الدليل من الطرفين انما هو الاخبار والايان فالطعن بالضعف غير مقبول وانما  
الترجيح بالمرجحات الخارجة كما هو القاعدة المعروفة بالحكمة والاحتياط في المسئلة لما عرفت مما لا ينبغي تركه وهو من بعد ذلك  
المصالح السنين بان تعمل الطاهر في وقت الدم وتقتضي الصوم بعد ذلك هذا بالنسبة الى العباد واما بالنسبة  
العدة فاعتد بالاشهر ان طابقت الاطهار الثلثة المحققة بان تقع الاطهار الثلاثة في ثلثة اشهر والاكثر الامرين بمعنى  
تحصل المطابقة المذكورة بان تقع الاطهار الثلاثة في اربعة اشهر واشهرين ففي الاول يعتد بالاطهار وفي الثاني بالاشهر  
اكثرهما الاكثر الامرين ولا ينبغي لزومهما ان يراجعهما في هذه العدة وان يجري عليها الفقه فيها ويحسد ذلك والله العالم  
المراد بالقرشية هي المنسوبة الى قريش وهو النظر بكنانة جدهم وظاهر جملة من الاصحاب ان المراد الانتساب اليه ولو بالاك  
وبعضهم جعله احتمالا امر حيث ان اللام مدخلة في ذلك بسبب اقارب الامرة ومن ثم اعتبر بخود ذلك في المعية كما سئل  
الرجوع الى الحكاية وبناها الا انه لا يخفى انه لا يصلح في مثل هذه الامور من هؤلاء سوى المهملين في الاصل يقتضي عدم القر  
واستصحاب التكليف في غير الهاشمية بناء على القول المشهور وقد اختلف في معنى النبط قاله كذا انما لمصباح النبط  
جيل من الناس كانوا يلقون سواد العراق ثم استعمل في اخلاط الناس وعواقبهم والجمع انما مثل سبب واسباة الوارد  
بزيادة الف والون نعم وتقع وقال الليث رجل نبط ومنعه ان لا عرابي انتهى وقيل انهم عربيا استعملوا ونجم استعملوا او قيل  
من العرب دخلوا في الجرم والروم واختلطت اشرافهم وفسدت سنتهم وذلك لعرفهم بانماط الماء ابي اسحق اجد لكثرة فاحتمل  
الفصاح عن بعضهم ان اهل عمان عرب استنبطوا اصل العرب بنط استعملوا او في النهاية الاثرية انهم جيل معروف كانوا  
البطاح بين العراقيين قال وفي حديث ابن عباس عن معاشر قريش من النبط من كوفي قيل لان ابراهيم الخليل ولد به و كان  
بها سكانها ومنه حديث عمر بن معد يركب سائر عمر بن سعد بن ابي وقاص فقال اعرابي في حيوته اذ اذنت في جبانة الحاج  
الارضين كالنبط عذقا بها ومهارة فيها لانهم كانوا سكان العراق وادبا بها وفي حديث الشعبي ان رجلا قال لاخرا نبطي فقال  
عليه كذا نبط يريد الجواز والدار دون الولادة انتهى ومنه يستفاد سيما من هذه الاخبار التي نقلها ان النبط جيل من  
يسكنون العراق وكيف كان فهم لا وجود لهم في امثال هذا الايام واما الغرض بيان الخلاف وتحقيق المقام  
على بعد اعترافه بان الحكم والنبطية حاله عن مستند قوي سوى الشبهة ويمكن ان يستأنس له بان الاصل عدم الياس فيقتصر  
على موضع الوفاق وفي بعض الاخبار الصحيحة عن الصادق ع هذا التي يثبت من الحبص خمسون سنة وفي بعضها استثناء ان  
والاخذ بالاحتياط فيقاء الحكم بالعدة ونوع الزوجة استصحابا لما كان لعدم القطع بالنافي لولي الثمن وتطوفيه الفاضل  
في الدفعية قال لان التمسك بان الاصل عدمه والاستصحاب ضعيف عندى لا يصلح لتأسيس الحكم اشرع عليه وان شئنا

في النبط



بين كثير من المتأخرين وتماثل تحقيقه في الأصول والاحتياط الذي ذكره معارض بمثلها انتهى أقول فيه ان النفس باصالة العدم  
 هذا انما هو نمسك بعموم الدليل وهذا احد معاني الاصل والاستصحاب كما تقدم في مقدمات الكتاب وذلك فان الاخبار دلت  
 الدم الذي شراه المرأة بعد بلوغ التسبع بالشروط المقررة خيضا ودلت على احكام تتعلق بكونه حيضا وعلى هذا انقضت كلمة الاصحاب  
 الاخبار وكذا كلمة الاصحاب في الحد الذي يرتفع به الحيض وكذا ترتفع به تلك الاحكام فلتحقق المدكورد على العمل بعموم تلك الأدلة  
 على موضع الوفاق في النبطية الى بلوغ الستين لا خلاف بعد بلوغ الستين في حصول الياس وانقطاع تلك الاحكام هذا حاصل  
 وليس الاستصحاب في كلامه عبارة عن الاستصحاب المختلف في جهته كما هو ظاهر كلامه بل هذا استصحاب عموم الدليل والاصل  
 ان يثبت الواقع ومن هذا الباب في الاحكام الفقهية ما لا يحصى كما اذا وقع الخلاف في صحة الطلاق مثلا او البيع او نحو ذلك فان  
 ان يقول الاصل صحة النكاح الى ان يثبت الزيل والاصل بقاء الملك الى ان يثبت التناقل ونحو ذلك وبالحكمة فالظاهر ان مناقضتها  
 نعم يمكن المناقضة فيه بان هذا الاصل قد انشئ مما ورد من النصوص وفيه المسئلة الدال بعضها على التفصيل القاطع للصحة  
 على الاطلاق فلا يمكن الحمل عليه ولا استصحابه بل الواجب الرجوع الى الاخبار والمدكورة والجمع بينهما واستنباط الحكم منها والاحتياط  
 معارض بمثلها فان الحكم بصحة الرجعة ونحو احكام الزوجية تجمع وجود الدليل الدال على نفيها بوجوب التجمع على الفروج والاموال  
 يصلح سندوا الاستصحاب المدعى قد انقطع بالدليل والله العالم  
 ام لا قبل الاول وعليه الاكثر منهم الصدوق والمريضي رضي الله عنهما وقال الشيخ في النهاية وكتابي الاخبار ما جده المرافقة  
 عاداتها يحكم بكون حيضا وما تراه بعد عاداتها بعشرين يوما فلا يمس حيض وقال في الخلاف انه حيض قبل ان يستبين الحمل البعد  
 فيه الاجماع وقال الشيخ المفيد وابن الحنبل لا يجمع حيض مع حمل وهو اختيار ابن ادريس وكلام الخلاف يرجع الى هذا القول الذي  
 عليه من الاخبار في هذه المسئلة ما رواه الشيخ في الصحيح عن ابي بصير عن ابي عبد الله انه سئل عن الحبل ترى الدم ان يترك  
 قال نعم ان الحبل دعا فذفت الدم وفي الصحيح عن صفوان قال سئلت ابا الحسن عن الحبل ترى الدم ثلثة ايام او اربعة اصيل قال  
 عن الصلوة وفي الصحيح عن محمد بن مسلم عن احدهما قال سئلت عن الحبل ترى الدم كما كانت ترى ايام حيضها مستقيما في كل  
 قالت نمسك عن الصلوة كما كانت تصنع في حيضها فاذا ظهرت صلت وعن حمزة عن ابيه عن ابي عبد الله جعفر عن الحبل ترى الدم  
 تدع الصلوة فانه دما بقي في الرحم الدم ثم يخرج وذلك اذا وقع في الصغير في الوثوق قال سئلت عن الحبل ترى الدم قال  
 دما فذفت المرافقة الدم وهي حبل وعن سماعة في الموقوف قال سئلت عن امرأة وان الدم في الحبل قال تفعد ايامها التي كانت تحبس  
 الدم على الايام التي كانت تفعد اسنظرت بثلثة ايام ثم هي مستحاضة وما رواه الكلبيني في الحسن عن سليمان بن رجاء الدقل في  
 عبد الله جعلت فذلك الحبل دما طهرت فقال نعم وذلك ان الولد في بطن امه غذاؤه الدم فوما اكثر فضل عنه فاد افضل دفقته واد  
 حرم عليها الصلوة قال وفي رواية اخرى اذا كان كذلك تاخر الولادة وعن عبد الرحمن بن الحجاج في الصحيح قال سئلت ابا الحسن  
 ترى الدم وهي حامل كما كانت ترى في كل شهر قبل ذلك هل تترك الصلوة قال تترك الصلوة اذا دام وهذه الاخبار هي مستقيمة  
 المشهور وفي ظاهرة فيه تمام الظهور ومنها ما رواه الشيخ في الصحيح عن الحسن بن عبيد الله قال قلت لابي عبد الله ما ان ام ولد  
 الدم وهي حامل كيف تصنع بالصلوة فقال اذا رأت الدم الحامل بعد ما يمضي عشرين يوما من الوقت الذي كانت ترى فيه الدم  
 الذي كانت تفعد فيه فان ذلك ليس من الرحم ولا من الطهر فلتنوضا وتحشي كرسف وتصلي واذا رأت الحامل الدم قبل الوقت  
 كانت ترى فيه الدم بقايل وفي الوقت من ذلك الشهر فانه من الحيضة فلتمسك عن الصلوة عدد ايامها التي كانت تفعد في حيضها  
 عنها قبل ذلك فلتغتسل وتصل الحديث وهذه الرواية اخبر الشيخ في كتابي الاخبار على ما قد مناه عنه في النهاية  
 الاخبار ومنها ما رواه الشيخ عن السكوني عن جعفر عن ابيه قال قال النبي ما كان الله يجعل حيضا مع حبل يعني انه اذا رأت الدم  
 لا تدع الصلوة الا ان ترى على راس الولد اذ اضربها الطاق ورات الدم تركت الصلوة وعن حميد بن المشي في الصحيح قال سئلت ابا  
 الاول عن الحبل ترى الدفقة والدفقين من الدم في الايام وفي الشهر والشهرين فقال تلك المرافقة لغير نمسك هذه عن الصلوة  
 الروايتين استدل به الحنبلين من تبعه ثم راد في الاحتجاج قال ولا بد من لا يعتادها الحيض فيه غالبا فلا يكون ما راد فيه  
 كالباشرة ولا بد من يصح طلقها مع روبة الدم اجماعا ولا يصح طلاق الحائض اجماعا فلا يكون الدم حيضا اقول والله البواب ما

6  
 مرفعل



فإن هذا  
قول الشيخ المفيد وابن الجوزي وابن ادريس من رواية السكوني فقد حملها أصحابنا على ما علم من أمرها عند الرجل على التقية  
القول قد قلنا في المنهي عن أكثر العامة وهو المشهور بينهم وأما رواية حميد بن المشي فلا دلالة فيها وإن فادركها لم يضر شيئا  
وأما ما ذكره العلامة في الخ من التعليقات في قطع النظر عن أنها لا تصلح لتأسيس الأحكام الشرعية فقد أجاب عن الأول بالعرف  
لا يصح منها الحيض لا ارتفاع عنها بالكيفية بخلاف الحامل التي يكون تحرق مزاجها وفور دم الحيض بحيث يفضل عن هذا الصبي المقتدر  
الرحم وأما عن الثاني وبه استدلال ابن ادريس حيث قال اجمعنا على طلاق الحائض مع الدخول والحضور وعلى طلاق الحائض طلاقا  
مخيف يحصل التناقص فالتجاء بالمنع من كون الحائض لا يصح طلاقها ولهمد يجوزنا طلاق الغائبة مع الحيض انتهى وبالحمل هذا القول يمكن  
لا يخفى عدم الدليل الواضح في الكلام فيما ذهب إليه الشيخ في النهاية وكنا في الاخبار فان صححة النسخ المذكور ظاهرة وأما  
بعضها في المنهي من ان الغائبة المرأة اذا تجاوزت عاديها وقها لا يكون الدم خيضا فظاهر بعد الذي يترتب عندي هو حمل الأول  
المقدمة على هذه الصححة بان يقال ان ما تجده المرأة الحبل في أيام العادة كما كانت تراه قبل فانه يجب الحكم بكونه حضا وما لم يكن كذلك  
فبعض الاخبار والمشار إليها اشارة الى ذلك مثل صححة عبد الرحمن بن الحجاج وصححة محمد بن مسلم وبالحمل فخبار المستندة ما  
مطابق ذلك ومقتد وان كان التقييد في بعضها اظهر من بعض والواجب يقتضي القاعدة المقررة حمل طلاقها على مقيد هاوية  
ما اشتهر بينهم من القول بحضها مطلقا ليس كذلك فالتمس المدرك بعد نقل جملة من روايات القول المشهور ثم الاستدلال بالشيخ  
الصحة ما صورته وهي مع صحتها واصل احصاها صحة الدلالة في المدعي فبجده العمل بها وان كان الاول لا يخلو من قوة انتهى وفيه من الصحة  
ما لا يخفى فانه لا يخفى ان اتجاه العمل بهذه الرواية لا يتم الا بتقييد تلك الاخبار بها والا للدم النزوح من غير مرجع لصحة الاخبار التي  
بل النزوح لتلك الاخبار لكثرة ما يكون الاول لا يخلو من قوة انما يتم مع طرح هذه الصححة الصريحة باعتبارها والا كان الواجب  
عليه بيان معنى لها تحمل عليه في هنا شيء يجب التنبه عليه وهو ان الصحة قد نقلوا عن الصدوق القول بما هو المشهور  
الحامل كالحامل في التحيض وعبارة في التقية لا تساعده على هذا الاطلاق حيث قال والحمل اذ ارات الدم تركت الصلوة فان الحمل  
قد فت الدم وذلك اذ ارات الدم كثيرا احرف ان كان قليلا اصغر فالتصل فليس عليها الا الوضوء وظاهر هذه العبارة التحيض حصرا  
بصفة دم الحيض والرجوع الى التميز وبديل عليه ظواهر جملة من الاخبار منها رواية محمد بن مسلم عن احدها قال سئل عن المرأة  
قد استباحت حملها ترى ما ترى الحائض من الدم قال تلك المرافقة من الدم ان كان دمها احمر كثيرا فلا تصل وان كان اصغر قليلا فلا تصل  
الا الوضوء فظاهر ان عبارة الصدوق ما خوزة من هذه الرواية ومنها صححة ابي المغيرة قال سئل ابا عبد الله عن الحمل في  
ذلك منها ترى كثر الحائض من الدم قال تلك المرافقة ان كان دمها كثيرا فلا تصلين وان كان قليلا فلتغتسل عند كل صلوته  
اسحق بن عمار قال سئل ابا عبد الله عن المرأة الحبل ترى الدم اليوم واليومين قال ان كان دمها عبيطا فلا تصل  
وان كانت صفرة فلتغتسل عن كل صلوته والظاهر ان المراد بالكثر والغلة في صححة ابي المغيرة ما هو عبارة عن الشقة الثانية  
وقوة الدفع التي هي من صفات دم الحيض وما قالها الذي هو من صفات دم الاستحاضة وفي كتابنا الفقه الرضوي قال  
والحامل اذ ارات الدم في الحمل كما كانت تراه تركت الصلوة ايام الدم فان رأت صفرة لم تدع الصلوة وهذه الاخبار كلها ظاهرة  
اعتبار التميز في دمها بان كان بصفة الحيض تحيضت به والاعلمت عمل المستحاضة ولم اقف على من ينهيه لهذا التفصيل من كلام  
ولامن هذه الاخبار مع ظهور الجمع في ذلك وبالحمل فان ظاهرا الصحة القائلة في تحيضها هو التحيض مما تراه ولا سيما في أيام القار  
وعليه يدل ظواهر الاخبار المتقدمة وهذه الاخبار صريحة في كثرى ووجه الجمع بينهما وبين الاخبار المتقدمة يمكن حمل  
الأوله على الدم في أيام العادة وهذه على ما لم يكن كذلك وأما ابقاء الأول على اطلاقيها وتقييد هاهنا هذه الاخبار في  
التميز فيها والله العالم فيها يترتب عليه بعد معلومية كونه حضا وذلك انها اما ان يكون مبتدئا او  
او مضطربة وبديل على هذا التقسيم مع بعض احكام كل من الاقسام الثلاثة روايت في الطويلة وانما ذكرها الا بطولها ليعوم  
وجوده محصورا وهي ما رواه ثقة الاسلام في الكافي والشيخ في مسند عن يونس عن حمزة بن محمد عن ابي عبد الله ع عن  
والسنة في وفيه فقال ان رسول الله ماسن في الحيض ثلث سنين بين فيها كل مشكل لمن سبها وفيها حتى لم يدع لاحد  
اما احدي السن فالتى لها ايام معلومة قد حصنها بلا اختلاط عليها ثم استحضت واستمر بها الدم وفي ذلك عرفت



وتسبح فلهذا وهو ان ما رواه فقال لها فلهذا يعني حديثي استخاضت فانت ام سلمة تسئل رسول الله عن ذلك فقال النبي  
قد اقرأها او قد حصىها وقال اما هو عرف وامرنا ان اغتسل ونستن ثوبه ونصلي قال ابو عبد الله هذه سنة النبي  
توفي ايام اقرأها لم تختلط عليها الا ترى انه لم يستلها كم يوم هو لم يقل اذا دانت على هذا يوما فانت مستخاضة وانما سئل  
اياما معلومة ما كانت من قليل او كثير بعد ان تعرفوا وكذلك انما سئل عن المستخاضة فقال انما ذلك عرف عام او رخصة  
الشيطان فلندع الصلوة ايام اقرأها ثم اغتسل ونوضا لكل صلوة قبل وان سال قال وان سال مثل المشع قال ابو عبد  
الله هذا تفسير حديث رسول الله وهو موافق له هذه سنة النبي تعرف ايام اقرأها الا وقت لها الا ايامها قلت او كثرت وامرنا  
فدكانت لها ايام متقدمة ثم اختلط عليها من طول الدم فزادت ونقصت حتى اغفلت عدها وموضعها من الشهر فاستخاضت  
وذلك ان فاطمة بنت ابى جديش انت النبي فقال في استخاضها فلا اطهر فقال النبي ليس ذلك بحيض انما هو عرف فاذا انقضت  
الحضه فندعي الصلوة واذا ادرت فاعسل عنك الدم وصلي وكانت تغتسل في وقت كل صلوة وكانت تجلس في مكن لا حياء  
صفر الدم بقلو الماء قال ابو عبد الله اما سمع رسول الله امر هذه بغير ما امر به تلك الا انه لم يقل لها دعي الصلوة اياما  
ولكن قال لها اذا قبلت الحيض فدعي الصلوة واذا ادرت فاعسل وصلي وهذا يبين ان هذا امرأة قد اختلط عليها ايامها  
عدها ولا وقتها الا سئلها فقول ان استخاضها فلا اطهر فكان ان يقول انها استخاضت سبع سنين حتى اقل من هذا يكون  
والاختلاف لهذا احتاجت الى ان تعرف اياما من ادم من ادم وتغير لونه من السواد الى غيره وذلك ان دم الحيض اسود يعرف  
توفي ايامها ما احتاجت الى معرفة لون الدم لان السنن في الحيض ان تكون الصفرة والكثرة فما فوقها في ايام الحيض اذا عرفت حضا  
ان كان الدم اسود او غير ذلك فهذا يبين ان قليل الدم وكثير ايام الحيض حياء كله اذا كانت الايام معلومة فاذا اجملت الايام  
احتاجت الى النظر الى ايام اقبال الدم وادباره وتغير لونه ثم ندع الصلوة على قدر ذلك ولا ادرى النبي قال اجلسي كذا وكذا يوما  
فانت مستخاضة كما لم يامر الا في ذلك وكذلك ابى افقي في مثل هذا وذلك ان امرأة من اهله استخاضت فسال النبي  
فقال اذا رأت الدم الحيض فدعي الصلوة ولورايت الطهر ولو ساعته من هنا فاعطى وصلي قال ابو عبد الله وارى جواب في  
غير جوابه في المستخاضة الاولى الا ترى انه قال ندع الصلوة ايام اقرأها لانه نظر الى عدد الايام وقال اذا دانت الدم الحيض فدعي  
وامرنا هنا ان تنظر الدم اذا قبل وادبر وتغير لونه البصر شبه معنى قول النبي ان دم الحيض اسود يعرف وانما سئل ابى عن  
هذه سنة النبي في التي اختلط عليها ايامها حتى لا تعرفها وانما تعرفها بالدم ما كان من قليل الايام وكثيرها قال واما السنة  
فهي التي ليس لها ايام متقدمة ولم تر الدم قط ورايت اول ما ادرت واستقر بها فان سنة هذه غير سنة الاولى والثانية وذلك  
يقال لها حمنة بنت جحش انت رسول الله فقال اني استخضت خمسة شدة فقال احشئ كوسفا قالت انه اشهد من ذلك اني اخبر  
عليه وتحصى في كل شهر في علم الله سنة ايام او سبعة ثم اغتسل غسلا وصوم ثلثة وعشرين يوما او اربعة وعشرين يوما  
للحجر غسلا واخرى الطهر وغسل العصر وغتسل غسلا واخرى المغرب وغسل العشاء وغتسل غسلا قال ابو عبد الله عليه  
اراه قد سن في هذه غير ما سن في الاولى والثانية وذلك لان امرها مخالف لامر نبيك الا ترى ان ايامها لو كانت اقل من سبع  
خسا او اقل من ذلك ما قال لها تحيض سبعة فيكون قد امرها بترك الصلوة اياما وهي مستخاضة غير حياء وكذلك لو كان  
اكثر من سبع وكانت ايامها عشرة او اكثر لم يامرها بالصلوة وهي حياء ثم ما يزيد هذا بيان قوله لها تحيض وليس كون الشهر  
التي تريد ان تكلف ما تعمل الحياء الا انه لم يقل لها اياما معلومة تحيض ايام حيضك وما يبين هذا قوله لها في علم الله  
كان لها وان كانت الاشياء كلها في علم الله وهذا بين واضح وان هذه لم يكن لها ايام قبل ذلك قط وهذه سنة التي استمر بها  
اول ما ترى فاقصى وقتها سبع واقصى طهرها ثلث وعشرون حتى تضرب لها ايام معلومة فتنتقل اليها فجميع حال المستخاضة  
تدور على هذه السنن الثلث لا يكاد ابد يخرج من واحدة منها ان كانت لها ايام معلومة من قليل او كثير فهي على ايامها خلافا  
حوت عليه ليس فيه عدد معلوم موقت غير ايامها وان اختلطت الايام عليها وتقدمت وتأخرت وتغير عليه الدم وانما سئل  
الدم وادباره وتغيره لانه وان لم يكن لها ايام قبل ذلك واستخاضت اول ما دانت فوقها سبع وطهرها ثلث وعشرون وانما سئل  
اشهر اصلت في كل شهر كمال لها فان انقطع الدم في اقل من سبع او اكثر من سبع فانها ساعه تغتسل ترى الطهر ونصلي فلا تزال



حقن ظهورها يكون في الشهر الثاني فان انقطع الدم لوقت من الشهر الاول سوا حتى نقول ان عليها حيضتان او ثلث فذلك علم الا ان ذلك قد  
لما وقتا واخفا معروفا فاعمل عليه وتدرع ما سواه وتكون سفتها فيها يستقبل ان استخاضت قد صارت سنة الى ان تجلس  
وانما جعل الوقتان نقول ان عليها حيضتان او ثلث لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم اني اعرف ايام اقرا ان فعلنا الله لم  
القر الواحد سنة لها فيقول دعي الصلوة ايام فرك ولكن سن لها الاقراء وادناه حيضتان وان استخاض عليها ايامها او  
او قصت حتى لا تقف فيها على حد ولا من الدم على لون عدلتها بالدم وادباره ليس لها سنة غير هذا القول اذ ان الثلث  
فدعي الصلوة واذ ادرت فاعلم ان دم الحيض اسود يعرف كقول ابن عبد الله اذا دابت الدم البحر وان لم يكن الا  
ولكن الدم اطلق عليها فلم يزل الاستخاضة دابة وكان الدم على لون واحد وحالة واحدة فستتبع السبع والثلث والعشرة  
فصتها كقصته حمة حين قالت اني اجد ثجا اقول - يستفاد من هذه الرواية احكام عديدة يطول الكلام بتفصيلها الا ان منها  
المضطربة الغرض بما كان بصفة دم الحيض مطلقا وان لا ينقيد بما يفيد به من الشرط الاتية وهذا ايضا هو المفهوم من الجلائق  
استحق من حرم وكذا الطلاق حسنة حفص بن الغزالي المتقد متين في المسئلة الاولى من المقصد الاول فان موردها وكذا مورده  
هو الدم المستقر وقد ارمى في كل من الاخبار الثلاثة بالتحض بما كان بصفة الحيض قليلا كان او كثيرا فممكن ان يخص هذا الحكم  
الوضع ويؤيد ذلك موثقة يونس بن يعقوب وموثقة ابن بصير المتقد متين في المسئلة الرابعة وعمل الاخبار الدالة على ان اقل الدم  
واكثره عشرة على غير هذا الموضع ويشير الى ذلك ايضا انه في اخر هذه الرواية جعل العدول الى التحض بالسبعة المضطربة موقفا  
كون الدم على لون واحد وحالة واحدة يعني لم يحصل فيه اختلاف بالكلية ومفهومه انه مع الاختلاف كيف كان تحض به ولا  
قد حكموا عليها بالرجوع الى الروايات وان اختلف الدم اذ فقدت الشرايط المعتبة عندهم وهو خلاف ظاهر الخبر كما ترى ومنها ان  
الخبرانه مع عدم التميز بان يكون دمها لونا واحدا فانه يجب عليها التحض بسبعة ايام لا غير الاصحاقا وجوبا عليها الرجوع  
الروايات التي هي موثقة سماعة وموثقة ابن كبر الاشياء باي عدد كان من ايامها ورد الروايات المذكورة انما هو المبتدأة كما سبقت  
وليس في شيء من الاخبار ما يدل على رجوع المضطربة الى الايام بعد فقد التمييز هذه الروايات الدالة على السبع كما عرفت و  
ان حكم المبتدأة هو الرجوع من اول الامر الى الايام كما في موثقة ابن بكير الا ان ابنه انما ان موثقة سماعة دللت على رجوعها  
الى ثلثها ثم مع تعدد ذلك في الايام وح فيقتد بها الطلاق ما عداها والاصحاقا قد ذكرنا والارجوعها الى التمييز ثم مع فقد  
الى الروايات والروايات الدالة على التمييز كما يحتمل فقيدها وان المبتدأة بها كذلك يحتمل العكس وقصر التمييز على المضطربة كما  
هذا الخبر ورواية اسحق وحرير المشا واليه انما اذ عرفت ذلك فاعلم ان الكلام في هذا المقصد يستدعي بسطه في مطالعة  
في المبتدأة بكسر الدال ونقحها اسم فاعل واسم مفعول وهي التي استادت الحيض او ابتدأها الحيض ونقحها الحق في المقصود  
التي دانت الدم اول من ورد بها قيل بانها من لم تستقر لها عادة والظاهر ضعفه والذي دللت عليه الاخبار انما هو الاول كما عرفت  
يونس المذكورة ومثاله ما سبقت في المقام من موثقة سماعة وابن بكير والبحث في هذا المطلب يقع في مقامين  
المبتدأة بخروج دوية الدم او بعد مضي ثلثة ايام تستظهر فيها بالعبادة قولنا اولها للشيخ والعلامة في المنتهى الخ وغيرهما واما  
للسيد المرتضى وابن الجنييد والى الصلاح وابن ادريس والحق والعلامة في بعض كتبهم وفي المدارك ان موضع الخلاف ما ان كان  
بصفة الحيض كما صرح به العلامة في الخ وغيره وفيه ان ما قبله من العلامة وغيره ليس كذلك بل ظاهر كلام الجميع هو عموم محل الخلاف  
تخصيصه بما ذكره قال في الخ قال الشيخ من المبتدأة نترك الصلوة والصوم اذ دانت الدم يوما او يومين كذات العادة وقال السيد  
لانترك الصلوة والصوم حتى يمضي لها ثلثة ايام وهو اختيار ابي الصلاح وابن ادريس والوجه عندي الاول وهو الذي اختاره  
كتاب انتهى المطلب واخترنا في التقرير الثاني انتهى وهو ظاهر كما ترى في الصوم ويؤكد ما يشير اليه كلام الشيخ من حيث شبهة  
هنا بذات العادة التي لا خلاف في تحضها بخروج دوية الدم اعم من ان يكون بصفة الحيض ام لا نعم ان العادة استدل على ما فيها  
التحضر بدوية الدم ببعض اخبار المنبر ومجوزة هذا الاستدلال لا يوجب تخصيص محل الخلاف ولهذا اعتزله الشهيد في الذكرى  
الدليل اخص من الدعوى وقال شيخنا الشهيد الثاني في الروض واعلم انه مع دوية المعتادة الدم قبل العادة كما هو المفروض هنا  
نترك العبادة بخروج دوية الدم يجب الصبر الى مضي ثلثة ايام الى وصول العادة يعني على ايجاب الاحتياط بالثلاثة على المبتدأة والمضطربة

بيان



ان لم يجره عليهم كما هو اختيار المصنف المحمدي عليها هنا بطريق اولي وان اوجبه كما اختاره المرتضى وابن الحنفية والمحقق في العترة  
الحاقها بها الى اخره ولا اراد ان يشك من ظهور العبادة المذكورة في العموم غايته الظهور ومحو ذلك كلام المحقق في العترة والشهيد في الذكر  
المحقق مرجع مذهب السيد والشهيد مرجع مذهب الشيخ واما في الدروس والبيان فارجع مذهب السيد المرتضى على تفصيل في الشافعي  
فقال فيه في المبتدأة فوالان اقواهما قول المرتضى بمضي الثلثة الى الاصل واما التزك فالأحوط فاعلمها بروية الدم المحقق  
والظاهر انه اشار بالاحتمال اليها كان بصفة الحيض ورجح فيصير هذا قولاً ثالثاً في المسئلة واذ اضيف الى ذلك ما اختاره في المدارك  
التفصيل بما اذا كان بصفة الحيض صادراً قولاً رابعاً ايضاً قول والظاهر عندي من هذه الاقوال هو مذهب السيد الشيخ رضوان الله  
عليه وبدل من الاخبار وموثقة سماعة قال سئل عن الحادثة البكر اول ما تحيض فقعد في الشهر يومين وفي الشهر ثلثة غنط  
لا يكون طهرها في الشهر عدة ايام سواء قال فلها ان تجلس وتدع الصلوة ما دامت ترى الدم ما لم تجز العشرة فان افق شهران عدة  
سواء فذلك ايامها ولا يحصى ظهور ذلك لها في المراء على وجه لا ينطرق اليها الا براد وموثقة ابن بكير عن ابو عبد الله قال اذا استمر  
في اول حيضها فاستمر الدم تركت الصلوة عشرة ايام المحدث وموثقة الاخرى قال في الحادثة اول ما تحيض يدفع عليها الدم  
مستحاضة انما تنظر الصلوة فلا تضل حتى يمضي اكثر ما يكون من الحيض فاذا مضى ذلك وهو عشرة ايام فعلت ما تفعل المستحاضة  
والمناقشة في ذلك بانه لا يصدق اول حيضها كل في الاولى واول ما تحيض كل في الثانية الا بعد ثلثة ايام اذ بذلك يعلم كونه حيضاً  
في الذخيرة مردودة بان باب الحجاز واسع واطلاق الحيض على اول الدم انما هو باعتبار ما جاوز اليه والرواية الثانية ظاهرة فيها ذكرها  
الظهور فان قوله فيها انما تنظر بالصلاة فلا تضل حتى يمضي اكثر ما يكون من الحيض فاذا مضى ذلك فعلت ما تفعل المستحاضة  
في كون مبدأ العشرة التي تركت الصلوة فيها هو اول الدم كما لا يخفى ويؤيد هذا الاخبار ايضاً اطلاق جملة من الروايات الصحيحة  
بن حازم عن ابي عبد الله قال انما غنة ترى الدم فهي فطر الصائمة وموثقة محمد بن مسلم عن ابي جعفر وقد سئل عن المرأة  
الدم غدوة او ارتفاع النهار او الزوال قال تقطرو وموثقة ثانية له ايضاً عن ابي جعفر في المرأة تظهر في اول النهار في رمضان الى  
قال وفي المرأة ترى الدم من اول النهار في شهر رمضان تقطروا تصوم قال فطر انما فطرها من الدم ورواية ابي الورد قال يثبت  
عن المرأة التي تكون في صلاة الظهر فقد صلت ركعتين ثم ترى الدم قال تقوم من سجدها ولا تقضي الركعتين المحدث ونحو ذلك  
عنه وموثقة الفضل بن يونس والمحقق في المعتمد قد نقل بعض هذه الاخبار وحجة الشيخ ثم اتجاها بان الحكم بالافطار عند  
الدم غير وارد فيصرف الى المهور وهو دم الحيض ولا يحكم بكونه حيضاً الا اذا كان في العادة فيحصل على ذلك وفيه ان دعوى  
منوعة والاخبار يعمونها واطلاقها شاملة لموضع النزاع ولو فرض خروج بعض الافراد عنها تبقى حجة في الباقي على ما يمكن  
ان كون الدم حيضاً اما ان يكن في بصلاحتها لان يكون حيضاً او يعتبر فيه وجود ما يعلم به كونه حيضاً وعلى الثاني يلزم ان يما  
ذات العادة من اول الدم لا يتحقق كونه حيضاً لجواز ان ينقطع قبل الثلثة مع انه قابل بوجوب تحيضها به وليس الا للصالحية  
وهي مشتركة بين ذات العادة وما نحن فيه هذا وما ذكره الاصحاب رضوان الله عليهم من الاحتياط بالثلثة في اول  
لما قل له على دليل من الاخبار في شيء من الاقسام الحائض بالكلية معتادة كانت ومضطربة او مبتداه واما القول  
في اخر الدم كما سياتي الله بيانه وغايته ما استدلل به المحقق في المعتمد على هذا القول الذي اختاره بان مقتضى الدليل  
العبادة حتى يتيقن المسقط ولا يتيقن قبل استمران ثلثة وفيه ان المسقط الاخبار التي قدمنا لها دلالاتها على الحيض  
بحدوثه الدم خصوصاً وعموماً ثم انه مع قطع النظر عن الاخبار المذكورة التي ينشأ عنها بل يكفي الظن والظهور في ذلك  
بكون الثلثة بعد كل لها حيضاً متيقناً لجواز ان يكون الحيض انما هو ما بعد ما ثم قال فتمه مودع على نفسه وجباً في قول  
ما ذكره قبل الثلثة لزم بعدها لجواز ان ترى ما هو اسود وتجاوز فيكون هو حيضها لا الثلثة فلنا الفرقان اليوم  
ليس حيضاً حتى تستكمل ثلثاً والاصل عدم الصحة حتى يتحقق اما اذا استمر ثلثاً فقد كل ما يصلح ان يكون حيضاً ولا يبطل هذا القول  
والاصل عدمه ما لم يتحقق انتهى واعتبر في المدارك بان اصل الدم لا يكفي في حصول اليقين الذي قد اعتبره سابقاً قول ونسج  
ان في بيان الفرق المذكوران الدم في اليوم واليومين وان يصلح لان يكون حيضاً الا ان الاصل عدم بلوغ الثلثة لجواز انقطاعها  
يكون حيضاً حتى يتم الثلثة ويتحقق الحيض واما اذا اكملت الثلثة فقد كل ما يصلح ان يكون حيضاً ولا يبطل هذا الحكم الا مع تجاوزه



الى الدم الذي بعد الثالثة والاصل عدم وجوده ما اورد عليه في المدارك <sup>فحكم</sup> سابقا بوجوب العباد <sup>حتى</sup> حتى تنقضي  
 المسقط وما التفت اليه هنا من ان الاصل عدم سقوط هذا الحكم عن الثالثة لا بوجوب اليقين بوجود المسقط لان اصله عدم  
 تيقنه فيبقى وجوب التكليف بالعبادة في الثالثة ثابتا حتى يحقق المسقط ادعايته ما يفيد الاصل المذكور <sup>في</sup> في محال العدم <sup>لا</sup> لا  
 وبالجملة فباب المناقشات في التعديلات العقلية واسع ومن ثم ذكرنا في غير موضع انها لا تصلح لتأسيس الاحكام الشرعية  
 الظاهرة لا خلاف بين الاصحاب رضوان الله عليهم في ان المبتدأة اذا انقطع دمها لدون العشرة وكذا المعتادة اذا  
 دمها على العادة فعليه الاستبراء بالقطنة فان خرجت نقيية اغتسلت وان خرجت متلطخة حشرت المبتدأة حتى تنقضي او مضى  
 لها عشرة ايام اما الحكم الاول وهو وجوب الاستبراء فيدل عليه جملة من الاخبار ومنها صحيحة محمد بن مسلم عن ابي جعفر <sup>ع</sup> ع  
 اوردت الحايض ان تغتسل تدخل قطنة فان خرج بها شيء من الدم فلا تغتسل وان لم تر شيئا فلا تغتسل وان رأت بعد ذلك  
 فلتوضأ ولتفصل ورواية بوش عن حمزة عن ابي عبد الله <sup>ع</sup> ع قال سئل عن امرأة انقطع عنها الدم فلا تدري طهرت ام لا قال تقوم فائت  
 بطها الحايض وتستدخل قطنة بيضاء وتضع رجلها اليمنى فان خرج على القطنة مثل داس الذباب دم عبيط لم تطهر وان لم يخرج فقد  
 تغتسل وضلى وهو ثقة سمعته عن ابي عبد الله <sup>ع</sup> ع قال قلت له المرأة ترى الطهر وترى الصفرة او الشئ فلا تدري طهرت ام لا قال اذا  
 فلتقم وتلتصق بطنها الى الحايض وتضع رجلها كرايت الكلب يصنع اذا اراد ان يبول ثم تستدخل الكوسف فاذا كان ثمة من الدم مثل  
 الذباب خرج فان خرج دم فلم تطهر وان لم يخرج فقد طهرت ورواية شرجيل الكندي عن ابي عبد الله <sup>ع</sup> ع قال قلت له كيف تعرف الطاهر من  
 نعيم رجلها اليسرى على الحايض وتستدخل الكوسف بيده اليمنى فان كان مثل داس الذباب خرج على الكوسف وفي كتاب الفقه  
 واذا رأت الصفرة او شيئا من الدم فليها ان تلصق بطنها الحايض وتضع رجلها اليسرى كرايت الكلب اذا بال وتدخل القطنة فان  
 فيها دم فخرجت وان لم يخرج فليست بحايض وهذه العبارة مع ما سدها نقلها الصدوق في الفقه عن رسالة ابي عبد الله <sup>ع</sup> ع  
 ووضع القطنة كيف تفق عملا بالاطلاق صحيحة محمد بن مسلم وحمل الرواية المذكورة بعدها على الاستبراء او وجوب الوضع على الكعبة  
 نقصتها هذه الاخبار وحمل اطلاق صحيحة محمد بن مسلم وجها اختار او لها في المدارك ومثله الفاضل الخراساني <sup>في</sup> في الدخول  
 الثاني كما يدل عليه لفظ عليها في عبارة كتاب الفقه والظاهر قوي الصدوق بذلك ويؤيده انه لا حوط بقا في رواية بوش في ذلك  
 برفع الرجل اليمنى ورواية شرجيل وكذا عبارة كتاب الفقه على الرجل اليسرى والظاهر حصوله باهما اتفاقا واما ما يدل على  
 وهو الصبر حتى تنقضي او يمضي عشرة ايام زيادة على الاجماع المدعى في المقام فقوله في وثيقة سماعة المتقدمة فلها ان تجلس وتدع  
 ما دامت ترى الدم ما لم يخرج العشرة ونحوها في الدلالة على الانتهاء الى العشرة موثقتا ابن بكير ولو استمر دمها بعد العشرة  
 حوضها بطهرها والمذكور في كلام اصحاب رضوان الله عليهم انها ترجع الى التميز واعتبار الدم فاشابه دم الحيض جعله  
 وما شابه دم الاستحاضة جعله طهرا ينسب ان يكون دم الحيض لا ينقص عن ثلثة ولا تزيد على عشرة فان لم يحصل لها شرط  
 رجعت الى عادة نسائها ان اتفق وفي رواية او عادة دوى سنانها من بلدتها فان اختلفت رجعت الى الرواية الثانية وتفصيل هذه  
 يقع في مواضع في حكم رضوان الله عليهم مع الاستمرار بانها ترجع الى التميز بالشروط المتقدمة وهو مجمع عليه بينهم كما يظهر من  
 والمنتهى حيث استندوا الى علمائنا مؤذنين بدعوى الاجماع واستدلوا عليه بالرواية المشتملة على اوصاف الحيض وقد تقدمت  
 والمسئلة الاولى من المقصد الاول واشترطوا في العمل بالتميز امورا احدها ان لا يقصر ما شابه دم الحيض عن اقل ولا يتجاوز  
 وثانيها قولي الثالثة بناء على المشهور واشترطوا التوالي فيها كما تقدم وثالثها باو الغضيف مع ايام النقاء اقل الطهر  
 هنا بالعدم للعموم قال في المدارك وضعفه ظاهر ثم ان المشابهة تحصل باللون والاسود قوي الاحمر وهو قوي الاشقر وهو قوي  
 والقوام فالحيض قوي الرقيق والواحدة فالنق قوي بالنسبة الى غيره ومتى اجتمع في دم خصله وفي آخرتها فهو اقوى ولو استمر  
 كالوكان في احدهما الثانية وفي الاخر الرابع فلا يميز هذا الخصل كلامهم وعندي فيه اشكال من وجوه ان الذي وثقت  
 من الاخبار المتعلقة بالمبتدأة وبما ان ما يجب عليها مع استمرار الدم لم يشتمل شئ منه على ما يدل على اخذ بصفات الدم  
 فيه بالكمية فضلا عن اعتبار الشروط المتقدمة عليه وانما دللت على الاحذ بالايام ومنها رواية بوش المتقدمة فانها قد دللت على  
 على بان وجه حيث صحح فيها بدلت مع ما في حدودها من انصر سن في الحيض ثلث سنين فيها كل مشكل حتى لم يدع لاحد قالا



بالواحي وجعل التمييز سنة المصطوية خاصة وسنة المبتدأة انما هو الوجع الى الايام وكذا ذلك في الوايز ومثلهما وان لم يكن  
 موثقة عبد الله بن بكير عن ابي عبد الله قال المرأة اذا رأت الدم في اول حبضها فاستقرت في الصلوة عشرة ايام ثم فصلت عشرين يوما  
 فان استقر بها الدم بعد ذلك تركت الصلوة ثلثة ايام وصلت سبعة وعشرين يوما قال الحسن قال ابن بكير هذا لا يجدون  
 بدوا وما رواه الشيخ في الموفق عن ابن بكير ايضا قال في الحائض اول ما تحيض يدفع عليها الدم فتكون مستحاضة انما تنظروا الصلوة  
 فصلت حتى يمضي اكثر ما يكون من الحيض فاذا مضى ذلك وهو عشرة ايام فعلت ما فعله المستحاضة ثم صلت فمكثت فصلت  
 ثم تركت الصلوة في المرة الثانية اقل ما ترك امرأه الصلوة وتجلس اقل ما يكون من الطمث وهو ثلثة فان دام عليها الحيض صلت  
 الصلوة التي صلت وجعلت وقت طهرها اكثر ما يكون من الطهر وتركها الصلوة اقل ما يكون من الحيض وموثقة سماعة قال ابن  
 عن جارية حاضت اول حبضها فدام دمها ثلثة اشهر وهي لا تعرف ايام افرانها قال افرانها مثل افرانها وان كانت تساقط  
 فاكثرت جلوسها عشرة ايام واقله ثلثة ايام وهي كما ترى ظاهرة فيما قلناه فلو كان الوجع الى التمييز فيها واجبا كما ذكره لدركه ولو  
 لان المقام فيها مقام البیان وبالحجالة فاني لا اعرف لهم مستندا في الحكم المذكور سوى ما يدعون من الاجماع وكما هم خصصوا  
 الاخبار وبروايات التمييز لانها اظهر في الحكم بالحيض متى حصلت شرائط التمييز الا ان فيه اولا ما قد يتبادر ذكره دليل روايت يونس  
 يمكن العكس وهو تخصيص روايات التمييز بهذه الاخبار وثانها ان هذا التخصيص في رواية يونس بعيد حتى غاية البعد حيث جعل  
 فيها هاتسنة المصطوية خاصة وانما بعد اختلاف شرائط التمييز ترجع الى الايام فلو كانت المبتدأة كذلك لشرطها معها في الحكم المذكور  
**وثانها** ان ما اشترطوه هنا من انه لا يقصر ما شاهد من الحيض من اقله وهو الثلثة ولا يتجاوز اكثره لاساعده الروايات الواردة في هذا  
 فانها مطلقة في التخصيص عما شاهد من الحيض قليلا كان او كثيرا كما اشهدنا اليه انفا دليل رواية يونس **وثالثها** ان ما اشترطوه من بلوغ  
 مع ايام النقاء اقل الطهر لا دليل عليه هنا بل ظاهرا الاخبار يعود ومنها موثقة ابي بصير قال سئلت ابا عبد الله عن المرأة ترى الدم  
 ايام والطهر خمسة ايام وترى الدم اربعة ايام والطهر سنة ايام فقال ان رأت الدم لم فصل وان رأت الطهر صلت ما بينها وبين ثلثين يوما  
 مضت ثلثون يوما فان دما صبيا اغتسلت واستقرت واحششت الكوسق في وقت كل صلوة واذرات صفرة نوضات وموثة  
 يونس بن يعقوب قال قلت لابي عبد الله المرأة ترى الدم ثلثة ايام او اربعة قال تدع الصلوة قلت فانها ترى الطهر ثلثة او اربعة قال  
 قلت فانها ترى الدم ثلثة ايام او اربعة قال تدع الصلوة ما بينها وبين شهر فان اطعم الدم عنها والا فهي مستحاضة وحملها النضج  
 الاستبصار على مضطرة احتياط حبضها او مستحاضة استقر بها الدم واشتبهت عادتها قال ففرجه ان يجعل ما يشبه دم الحيض  
 والاخر طهر صفرة كان او نقاء ليبتين حالها وفيه كافي دلالة ظاهرة على انه لا يشترط في مقام استقار الدم كون الدم الضعيف  
 الطهر هو العشرة ونحوه ما ذكره في المبسوط حيث صرح بانها لا تختلف عليها ايامها فلا تستقر على وجه واحد تركت العبادة كل اوقات  
 وصلت كل اوقات الطهر الى ان تستقر عادتها وهو جار على ظاهر الخبرين المذكورين ويجوز ذلك صرح في الفقيه ايضا فقال واذرات  
 خمسة ايام والطهر خمسة ايام او اوقات الدم اربعة ايام والطهر سنة ايام فاذا رأت الدم لم فصل واذرات الطهر صلت فصلت  
 وبين ثلثين يوما الى اخره وكذا الشيخ في بدو بالحجالة فظاهرا اكثر من تعرض لهذه المسئلة هو القول بضمون الخبرين المذكورين  
 في ثلثيها على المبتدأة او ذات العادة التي اضطربت عادتها وقال المحقق بعد نقل تاويل الشيخ وهذا تاويل لا باس به ولا يوافق  
 اقل من عشرة لانا نقول هذا حق لكن ليس هذا طهرا على اليقين ولا حبضا بل دم مشتببه فعمل فيه بالاحتياط انتهى وفيه ما قد منا ذكره  
 اشترط في الايام الثلثة التي هي اقل الحيض وعدمه من ان اشترط كون اقل الطهر عشرة على اطلاقه ثم وما ذكرنا يعلم ان اشترط  
 الشرط هنا لا وجه له وان الاظهر هو القول الاخر للعموم كما عرفت وظاهر شيخنا الشهيد في الذكرى بميل الى ذلك حيث قال لم ي  
 خبر يونس المذكور وتأويل الشيخ له بما ذكرناه وهو نصريح بعدم اشترط كون الضعيف اقل الطهر واما في البیان والدردون فلم  
 هذا الشرط في شروط التمييز بالكلية وهو موذن بعدم اشترطه والى ما ذكرنا ايضا بميل كلام الحواشي في الذخيرة وهو الاظهر  
**عرفت** وارجو انهم ذكرنا اقرها على الخلاف في اشترط هذا الشرط انها لو اوقات خمسة اسود ثم اربعة اصفر ثم عاد الاسود عشرة  
 الاول لا يميز لها وعلى الثاني حبضها خمسة كما صرح به في المدارك ومثله الشهيد في الذكرى فعربا على الخلاف المذكور حيث

خمس



ولودات خمسة اسود ثم تسعة اصفر وعاد الاسود ثلاثة فصاعدا حتى الاول لا يخرج من الشهر الا على وجهه  
ظاهر المبسوط تخصيص الحيض بالدم العايد بعد الدم الاصفر ان لم يجاوز العشرة قال لان الصغرة لما خرجت عن الحيض خرج ما فيها  
اقول وعيادة المبسوط على ما نقله في الذخيرة هكذا فان ذات ثلثة ايام مثلا دم الحيض ثم ذات ثلثة ايام دم الاستحاضة ثم ذات ثلثة  
العشرة دم الحيض الى ان قال وان جاوز العشرة الايام ما هو بصفة الحيض فباع ستة عشر يوما كانت العشرة الايام كلها حيضا  
الصوم والصلوة في السنة الاولى انتهى واقول ان كلامهم رضوان الله عليهم في هذا المقام لا يخلو عندي من الاشكال فابت  
الحيض بالدم المتقدم كما هو ظاهر عباد في المدارك والذكرى والمتاخر كما هو ظاهر عبارة المبسوط لا اعرف له وجه اذ لا يخفى ان  
الرجوع الى التمييز مع الغاء هذا الشرط كما هو المعروف هو التخصيص بالدم المتقدم او المتأخر في الامثلة المذكورة في كلامهم لا يتم في ذلك  
مع اختلاط الدم من ايام ذات المرأة الدم بصفة الحيض ولم يقصص ثلثة ولم يزد على عشرة فانها تخصيص به والدم الاخر فالحال  
تعمد فيه وان كان اقل من عشرة بناء على الغاء هذا الشرط وما يبعد ذلك موثقة ابي بصير وبوش بن يعقوب المتقدمتان و  
اعتز ايضا في الذكرى حيث قال بعد نقل خبر بوش وعيادة المبسوط على اثره وهو مطابق لظاهر الخبر ومروءه المطابقة له في عدم  
اعتبار مضي اقل الطهرين بين الدمين اللذين هما بصفة دم الحيض وكل هذا ظاهر في التخصيص بما كان بصفة دم الحيض متقدما وما  
كاد كونه والتعمد بما خالف ذلك الدم في صفاته **بوضع النافق** بالحكم بالرجوع الى نساها ثم ذوي اقرانها والمراد بنساها علم ما  
يرهم الاقارب من الابوين او احد هما قيل ولا تعتبر العصبية هنا لان المعبر الطبيعية وهي جارية من الطرفين صحيح بذلك  
من الاصحاب واعتبرتهم بعض مشايخنا المحدثين من متأخر المتأخرين قال اقول في اخراج العصبية نظر لصديق اطلاق نسا  
عليها عرف اقول الطان مرادهم من هذه العبارة انما هو في تخصيص العصبية كما صرح به في الذكرى فقال ولا اختصاص للعصبية  
لان المعبر الطبيعية هي جارية من الطرفين لا اخراج العصبية بالكلية كما توهمه فسر كيف وقصص حوا بان المراد الاقارب  
الابوين او احدهما والحكم بالرجوع الى نساها بعد فقد التمييز مما اخلاف فيه عندهم وعراء الحق في المعبر الطبيعية والخسنة والسيئة  
عليه بان الحيض يحمل فيه بالعادة وبالامانة كما ترجع الى الصفات الدم ومع اتفاقين يغلبا بها كاحد من ادم النادان نشدوا  
جميع اهل العلم قال ويؤكد ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن احمد بن محمد عن زرعة عن سماعة قال سئلته عن جارية حاضت اول  
فدام دمه ثلثة اشهر وهي لا تعرف ايام اقرانها قال اقرانها مثل اقرانها فان كان نساها حائضا كثيرا كثر جلوسها عشرين  
واقلة ثلثة ايام وعن زرارة وعن محمد بن مسلم عن ابي جعفر قال المستحاضة تنظر بعض نساها فتعدي باقرانها ثم تنظر على ذلك اليوم  
واعلم ان الروايتين ضعيفتان اما الاولى فمقطوعة السند والمسئول فيها مجهول واما الثانية فغير قطعية على بن فضال وهو قطعي  
مع ذلك يتضمن الرجوع الى بعض نساها وهو خلاف الفتوى ولان الافراج في الرجوع الى واحدة من النسا مع امكان مخالفة الباقيات  
للرواية الاولى لكن الوجه في ذلك اتفاق الاعيان من فضلا منا على الفتوى بذلك وقوة الظن بانها كاحد من مع اتفاقين كل من  
عندي وتبعد في المدارك على الطعن بضعف السند في الخبرين المذكورين فقال بان الروايتين قصودا من حيث السند اما الاولى  
والاخر واشتمال سندها على عدة من الواقعية واما الثانية فلان في طريقها على بن الحسن بن فضال وهو قطعي وايضا فانها  
الرجوع الى بعض نساها وهو خلاف الفتوى لكن الشيخ في نقله عن صحة الرواية الاولى اجماع الفرقة فان ثم هو الخبر والا يمكن  
في هذا الحكم لضعف مستنده انتهى اقول اما ما ذكره في المعبر من التعليل العقلي فهو تعليل عليل لا يهدي الى سبيل فلا اتفاق  
ولا تعويل والخجة الحقيقية انما هي الروايتان المذكورتان واما طعنه في سند الخبرين المذكورين فهو منافيا لما صرح به في صدر كتابه حيث  
افرط الحشوية في العمل بخبر الواحد حتى نقادوا الى كل خبر وما فطنوا الى ما يحجب من التناقض فان من جملة الاخبار قول النبي صلى  
عليه واله وسلم اكثر بعدي القالة على وقول الصادق عليه السلام ان لكل رجل منا رجلا يكذب عليه واقتصر بعض من هذا الافراط فقال لكل  
السند عمل به وما علم ان الكاذب قد يصدق وما ندينه ان ذلك طعن في علم الشريعة وفتح في المذهب اذ لا مصنف الا وهو يعقل  
الجروح كما يعمل بخبر العدل وافرط اخرون في طرف رد الخبر حتى حال استنماله عقلا وقللا واقتصر اخرون فلم يروا العقل ما نال لكن  
لم يأت العقل به وكل هذه الاقوال محروقة من السنن والنسب امرح مما قبله الاحباب وادلت القران على صحة عمل به وما اعرض للاصحاب  
اوشد وجب الطواحه ثم استعمل على ذلك بادلة تركنا التعرض لها اختصاصا او المناقضة بين الكلامين ظاهرة واما ما ذكره في المدارك



فهو من الواجب الواجب ما اولا فلا ذكره في غير موضع ان الظن بضعف الاخبار لا يقوم حجة عليهم على المتقدمين الذين  
لهذا الاصطلاح عندهم بل الاخبار عندهم كلها صحيحة والصحة والبطان عندهم انما هو باعتبار سنون الاخبار وما اشبهت  
لا باعتبار الاسانيد وقد اعترف بذلك جملة من اواب هذا الاصطلاح منهم الشيخ حسن في المنقذ والشيخ البها في شرحه في  
وغيرهما حيث ذكره وان الاخبار كلها صحيحة عند المتقدمين لو فود القران الدالة على صحتها وقربا العهد وان المتأخرين  
عدوا عنه هذا الاصطلاح الحديث لما بعدت المدة وخفيت القران كما تقدم ذكر ذلك سيما في مقدم الكتاب وامانا ثانيا  
في غير موضع من شرحه بان الاختلاف في الاخبار غير ضرر فكيف يظن هنا في موثقة سيما عذ بذلك وهو قد قبلها وعموما في  
من الاحكام وامانا ثالثا فلان الحكم متفق عليه كما ذكره هو نفسه في جدد البحث فقال وهذا الحكم اعني رجوع المبتدأ مع فقد  
الى عادة نساها هو المعروف من مذهب الاصحاب وهو قد وافق الاصحاب في امثال ذلك مع ضعف دليلهم ونعم في غير موضع  
شرحهم وقد وافقنا جملة من ذلك في مخرجنا على الكتاب وبما جملة فان اصحاب هذا الاصطلاح اضيق الخناق ليس لها  
يعنون عليها ولا رابطا رجوع اليها كما لا يخفى على من راجع ما حققناه في مقدمات الكتاب نعم يبقى الاشكال في الجمع بين  
المذكورين حيث ان موثقة سماعة اشترط اتفاق نساها في الرجوع اليهن فلو اختلفت فلا رجوع وبصرح العلامة في النهاية  
حتى لو كن عشرة فاتفق فبين شفع رجعت الى الاقرار وظاهر موثقة زرار وعبد بن مسلم الاكتفاء ببعض الامة لا في كل من  
ويمكن حلها على تقدير الرجوع الى جميع نساها لغيرهم في البلدان فيكتفي بالرجوع الى البعض الا ان لا اعلم قلاية وكيف كان  
لذلك لا يخلو من شوب الاشكال قال في المدارك ورجح التمهيد اذ اعتبارا لا غلب مع الاختلاف وهو ضعيف جدا لا سيما  
في الحكم الى مقطوعة سماعة وجعلنا القطع بالاشغال عن نساها لمجرد الاختلاف كما هو منطوق الرواية وان استند الى رواية زرار  
بن مسلم وجعلنا القول برجوعها الى بعض نساها مطلقا ولا في كل من انتهى ثم الظاهر من موثقة زرار وعبد بن مسلم الاستنباط  
بعد الرجوع الى نساها الرواية المذكورة وانت جبرها بان اصحاب هذه الرواية في حكم المبتدأ في جميع ما ذكرناه ونقلناه  
مع انها لم تشمل على ذكر المبتدأ وانما المذكور فيها المستحاضة بقول طلاق لا يخلو من اشكال وكانهم فيماد ذلك من الامور  
التي رجعت نساها حيث انه لم يرفع الامر بالرجوع الى نساها النساء الا في المبتدأ في الكلام فيما ذكره من الرجوع الى الاقران فاني  
فيه على خبر يدل عليه وهذا الحكم ذكره الشيخ وتبعه عليه جملة من الاصحاب ورواه الحنف في المعترف فقال بعد نقل ذلك عنه  
طالب بدليله فانه لم يثبت ولو قيل كما غلب في الظن انها نساها مع اتفاقهم بغلب في الاقران منعنا ذلك فان ذوات  
ههنا مشاهنة في الطباع والجنسية والاصل فتوى الظن مع اتفاقهم بمساواتها ظن ولا كذا الاقران اذ لا مناسبة تقتضيه  
قد نرى النسب على شبهها ولا نرى المفارقة لها اثر في النهي واجاب عنه التمهيد في الذكرى فقال بعد نقل ذلك عنه وذلك  
نقول لفظ نساها انما هو عليه فان الاضافة تصدق باذي ملايسة وما لا يستهيا في السن والبلد صدق عليهم النساء  
المشاكله فمع السن واتحاد البلد يحصل غالبا ورجح ليس في كلام الاصحاب منع منه وان لم يكن فيه تصريح به نعم الظاهر ان البيهقي  
الجميع لان البلدان اشترطهما في تخالف الامور فانه عليه ان الملايسة المذكورة لو كانت كافية في حجة المراجعة لم يستعمل  
اتحاد البلد والسن بل يلزم حجة الاكتفاء باحدهما الصدق الملايسة معه بل لا يخفى الملايسة في احدهما لتكثر وجوه الملايسة  
وذلك يودي الى ما هو منفي بالاجماع وتوقف تمامية المشاكلة ومقارنة الطبيعة على اجتماع الامر لا يصلح محضها العموم  
النص قول الواقفي هو ما استرنا اليه في غير موضع من ان بناء الاحكام الشرعية على هذه الفرجات العقلية والقريبات  
لا يخلو من مجازفة في الاحكام الشرعية والنص المذكور ظاهر في الاقارب خاصة وهو المتبادر من خاق هذا اللفظ والتعدي منه  
الى دليل واضح والا لدخل في القول على انه عز وجل غير علم لا يخفى على المتصف ووجه الظاهر اطراح هذا القول من البيهقي  
العالم **الموضع الثاني** في الرجوع الى الروايات بعد تقلد الرجوع الى المراتب المتقدمه وقد اختلف كلام الاصحاب رضوان الله عليهم  
ذلك على احوال عديدة منها انها تغير بين التحيز في الشهر الاول ثلثة ايام وفي الشهر الثاني عشرة وبين التحيز في كل شهر سبعة  
قول الشيخ في الجمل وموضع من المبسوط ومنها انها تجل عشرة ايام حبضا وعشرة ايام طهرا وعشرة ايام حبضا وهكذا وهو قول  
في موضع من المبسوط ومنها التحيز بين التحيز في كل شهر سبعة ايام وبين التحيز في الشهر الاول عشرة وفي الشهر الثاني ثلثة



الاصحاح  
الثاني  
في  
الصلوة

ظاهر في النهاية هكذا نقله عنه في الذخيرة والذي في النهاية انها في الصلوة والصوم في كل شهر من شهر ربيع الاول وصلى في شهر ربيع الاول  
هذا اما الى ان يعلم حاله او ينسحق على حال وقد روي انها في الصلوة والصوم في الشهر الاول من شهر ربيع الاول وصلى في شهر ربيع الاول  
الثاني ثلثة ايام ونحو سبعة وعشرين يوما وفي اقل الخبص وهو ظاهر في ان مذهبه فيه انما هو الخبص بالسبعة اياما واما  
والثلثة فاما نسبها الى الرواية فانه ذكره من نسبة التخيير بين الاعداد المذكورة اليه ليس بجيد كما لا يخفى ومنها التخيير بين  
من الاول والعشرة من الثاني وبين الستة وبين السبعة وهو قوله في الخلاف كذا نقله عنه في الذخيرة ايضا والتكليف نقله عنه في  
انما هو الخبص بالثلثة من الاول والعشرة من الثاني ثم قال وقد روي انها ترك الصلوة في كل شهر سنة ايام او سبعة وسنة  
الرواية بعد افتتاحه بالاول موزن بان مذهبه هو الاول وانما حكى هذا رواية فنسب القول للتخيير كما ذكره قدس سره ليس في  
وجح فذهبه بها يرجع الى ما نقل عن ابن البراج ومنها التخيير بين الثلثة من شهر وعشرة من ثلثة وبين الستة وبين السبعة  
فختار العلامة وجع من الاصح ومنها الخبص في الشهر الاول بثلثة وفي الثاني بعشرة وهو قول ابن البراج ومنها عكس ذلك  
عن ابن ادريس من بعض اصحاب ومنها الخبص في كل شهر بعشرة ايام نقله المحقق في المعتمد عن بعض فقهاء ثقات ومنها ان عباس  
ثلثة الى عشرة وهو قول المرتضى وظاهر ابن بابويه حيث قال اكثر جلوسها عشرة ايام في كل شهر ومنها انها ترك الصلوة  
كل شهر ثلثة ايام ونحو سبعة وعشرين يوما وهو قول ابن الحسين واختاره المحقق في المعتمد واختلفا اكثر هذه الاقوال انما  
من اختلاف اخبار المسئلة المنقذة في الموضع الاول ومنها رواية يونس الطويلة ومنها التخيير بين الستة والسبعة وهذه الرواية  
الشيخ ومن تبعه على الخبص بالسبعة كما هو مذهب في النهاية على ما اوضحناه وفيما ن ظاهر الرواية التخيير بين الستة والسبعة في  
منطقة على المذهب ومنها موثقتا ابن بكير وبهما استدلوا على الخبص بالعشرة من الاول والثلثة من الثاني وهكذا ظاهرهما  
هو الخبص بالعشرة في الاول والثلثة بعد ذلك دائما لان العشرة والثلثة دائما في كل روزه وكذا ذكره وابعه قال الشيخ في  
الحمل وموضع من المبسوط جعل الثلثة في الدور الاول والعشرة في الثاني مع ان الموثقتين صريحتان في عكس ذلك ومنها موثقة  
سماعة وظاهرها يدل على مذهب المرتضى وابن بابويه ومنه يعلم عدم انطباق الاخبار المذكورة على اكثر الاقوال المنقذة فان  
اخبار المسئلة الموجودة في كتب الاخبار وكلام اصحاب وطعن جملة من متأخري المتأخرين في هذه الاخبار يضعف  
وتقدم في ذلك المحقق في المعتمد فقال بعد نقل رواية يونس وموثقة ابن بكير وهي الاولى من موثقتيه واعلم ان الروايتين ضعيفتان  
اما الاولى فلما ذكره ابن بابويه عن ابن الوليد انه لا يعمل بما يقر به محمد بن عيسى عن يونس واما الثانية فخر رواية عبد الله بن بكير  
فلم يلا عمل بما يقر به لكن لما كان الغالب في عادة النساء الستة والسبعة قضينا بالغالب والوجه عندنا ان تخبص كل  
منها ثلثة ايام لانه اليقين في الخبص وتصل وتقوم بقية الشهر استظهارا وعملا بالاصل في لزوم العبادة انتهى قال في المنايا  
نقل ذلك هذا كلامه رده ولا يخاف من قوة ونزول الروايتان المنقذتان والاجماع فان الخلاف واقع في الزيادة من الثلثة او السبعة  
ما في هذا الكلام من الضعف والوهن والظاهر ان اعلی التامل حقه في المقام اما اولافان ما نحن به في سند الروايتين مما  
فيه ان هذا مناف لما صحح به في صدر كتابه كما قد مرنا نقله عنه فيها واما ثانيا فان قال في باب غسل النساء بعد نقل موثقة  
الساكني ما لفظه وهذه وان كان سندها فطحية لكن ثقات في النقل وقال بعد نقل رواية السكوني والسكوني عابي لكنه نقله  
خبير بان ما ورد في حق عبد الله بن بكير من المذهب حتى في جملة من اجتمعت العصابة على تصحيح ما يبع عنه لا يكاد يوجد في احد من  
الذين نذكرهم بتوثيقهم ولكن هذه عادة اصحاب هذا الاصطلاح فيه لا يقفون على فائدة فتحي اجنا جوا الى العمل برواية  
سجلوا ما تروى ومتى عرضوا عنها طعنوا فيها بما ذكره في عبد الله بن بكير وقد اجاب عنه شيخنا الشهيد في الذكرى عن ذلك  
ويعم ما قال بان الشهرة في النقل والافتاء بمسألة حتى عدا جمعا بعد فهمها قال وبوبه ان حكمة الباري جل من ان يدع امرائهم  
البليوي في كل زمان ومكان ولم يجنبه على لسان صاحب الشرع مع لزوم العسر والخرج فما فيها فلوله وهما متغيبان بالاي  
و للشرعية السهلة السجدة واما ثانيا فلانه لا يخفى ان اثبات الاحكام الشرعية الموثقة على التوقيف من المناهج بهذه  
التحججات لا يخلو من الجارفة سيما مع وجود الاخبار في المسئلة فان قيل ان كلامه هذا مبني على الاحتياط الذي صرحتم في  
بانه يجب الاحتياط مع عدم وجود النصوص والعرض هنا كذلك حيث ان هذه النصوص عنهم غير ثابتة فلو قفوا على الاحتياط

من



به فلا لا يخفى ان مع الاحتياط في طبع النصوص المذكورة فإن هذا الاحتياط للعبادة فيها زاد على الايام الثلاثة  
 لكونها اجزاء معارضة للاحتياط في تحليل ما حرم الله ثم على الاحتياط من تكاثرها وجعلها في المساجد والاماكن  
 من المحرمات والمكروهات والاحتياط المسمى بجميع موادره واما ما عدا فلان الظاهر من اخبار اقل الحيض ثلثة اياما  
 بالنسبة الى من انقطع الدم عنها لدون ثلثة فانه لا يحكم بكونه حيضا وبها يستدل في هذا المقام واما من دام دمها بعد الثلثة  
 وحكم بكونه حيضا قطعاً ولكن وقع التردد في مقدار كل الحيض فانه لا مجال للاستدلال بالاخبار المذكورة لان الشارع قد  
 جعل ما زاد من الدم الى تمام العشرة صالحاً لان يكون حيضا وعادات النساء قد جرت على ذلك فكل من من افراد هذه الاعمال  
 كان كون مراد او رجع بعضها على بعض يحتاج الى مرجع شرعي ويشير الى ذلك ما في موثقة سماعة عن الخيرة بين الثلثة الى  
 العشرة حيث ان هذا المقدار هو الذي علم من الشارع جعله حيضا وبذلك يظهر ان قوله لانه انما يقين في الحيض على المائة  
 موثقة بالثبوت الى ما نقص عن هذا العدد واما ما زاد عليه الى العشرة وهو لا اكثر من الحيض فالحكم باليقين بتمام  
 العشرة يقين بالنسبة الى ما زاد عليها كما لا يخفى واما ما عدا فان قوله الاصل لزوم العبادة مدفوع بان يجب الخروج من هذا الا  
 تحقيق الحيض والحيض مما حقق واما وضع الشك في بابه زيادة ونقصه ورجع بعضها على بعض من غير مرجع متع والاسناد  
 اخبار اقل الحيض ثلثة غير مجد هنا لما عرفت على ان هذا الاصل معارض باصالة تحريم ما حرم الله على الاحتياط من الحرمة المشارة  
 انما وهذه حاوية بالاتفاق وبالمجمل فما ذكرناه هنا في المضطربة كما سياتي من التحصن بالثلثة خاصة استضعافا للاخبار الضعيف  
 واما ما ساد فان المستفاد من الاخبار على وجه لا يعتبره الشك والابتكار هو انه متى تعدد الوقوف على الدليل في الحكم الشرعي  
 فالواجب الوقوف عن الفتوى والعمل بالاحتياط متى احتجج الى العمل ومن ذلك صحبة عبد الرحمن بن الحجاج عن الكاظم عليه السلام  
 في جزاء الصيد قال فما قلت ان بعض اصحابنا سئل عن ذلك فلم ادر ما عليه فقال له اذا اصبتم بمثل ذلك فلم تدروا فعلكم  
 حتى تسئلوا عنه ففعلوا وفي رواية زرارة عن ابي جعفر ما حقا لله على العباد فقالوا ان يقولوا ما يعلمون ويقفوا عند ما لا  
 ومثله موثقة هشام بن الحكم الى عبد الله بن ابي عمير عن ذلك فالظاهر عندي هو التحصين بما دلت عليه هذه الاخبار  
 ادلا اعرف طريقا الى الجمع بعد صحتها ووجه احتياطها فيما دلت عليه غيره ذلك **قوله الاول** هل المراد بقوله في رواية يونس ستة او سبعة  
 او العمل بما يؤيد اليها اجتهادها وظنها بانها الحيض قبل بالثاني ونقل عن العلامة في النهاية قال لانه لو لا ذلك لزوم التحصين  
 الواجب وتركه ونقض ما دام الاستظهار ونقل عن المحقق الاول تمسكها بظاهر اللفظ قال وقد يقع التحصين في الواجب كما يحتمل المسألة  
 القصص والائتمام في بعض المواضع وهو جود **الثانية** قد صرح شيخنا الشهيد الثاني بعد ان ذكر انها تحتمل في احد عشر من شهر وثلثة  
 اخر او سبعة من كل شهر او الستة ان الافضل احتياطاً ما يوافق من اجتهادنا خذ ذات المراجحة الحاد السبعة والبارد الستة والنور  
 الثلثة والعشرة وهو فيه انه تقييد للنص بغير دليل واجتهاد في مقابلته النص فلا عمل عليه **الثالثة** قال شيخنا الشهيد في البين  
 معنى قوله في علم الله اختصاصه علمه بانته نعم اذ لا يحصى لها ما علم الله من عادات النساء فانها في الله  
 عليا ثم حمل خبري الوجوع الى النساء على هذا المعنى الثاني قال فيكون قوله ستة او سبعة للتوابع اي ان كن يحضن ستة  
 ستة وان كن يحضن سبعة فتحضن سبعة فان زدن عن السبع او نقصن عن الست فالمعتبر عاداتهن لان الامر بالستة او السبعة  
 على الغالب ويمكن اخذ الستة ان نقصن والسبعة ان زدن عملاً بالاقرب الى عاداتهن في الموضعين اقول لا يخفى ما في حمل الخبر  
 على المعنى الذي ذكره وفيه ما بعده من البعد بل الظاهر انما هو المعنى الاول كما يدل عليه سياق الخبر من قوله بعد ما ذكر  
 امر هذه مخالف للاولين وان لم يصر لها ايام سابقة وما يبين هذا قوله لها في علم الله لانه قد كان لها وان كانت الاشياء كلها في  
 قال في الوافي قوله لانه كان لها العمل المراد به قد كان لها في علم الله ستة او سبعة وذلك لانه ليس لها قبل ذلك ايام معلومة  
 قد صرح الاصحاب بانها معنى اختارت عدداً كان لها وضعه متى شئت من الشهر وان كان الاول اولى ومقتضى موثقة ابن بكير  
 الثلثة بعد العشرة ثم اخذها بعد السبعة والعشرين دائماً في المداير ولا ريب ان الاول **المطلب الثاني** في ذات المادة  
 مسائل **الاولى** لا يخفى ان العادة مشتقة من العود فما لم يعد من اخرى لا يصدق اسم العادة وهو اتفاق بين اصحابنا واكثر العلماء  
 وقال بعض العامة ثبتت بالمرّة الواحدة وهو باطل لما ذكرناه وتفسير ذات عادة بان ترى الدم مستكلاً لصفات الحيض قد قدم



أقل الطهر فسادا ثم نراه ثانيا بمثل ذلك العدد الأول ويؤيد على ثبوتها المراتب <sup>مساواة</sup> الاتفاق على ذلك قول ابن عبد البر في <sup>مساواة</sup> يوشى المتقدمة الطويلة في صدق المقصد فان انقطع الدم لوقته في الشهر الأول حتى نوال الحيض فثبت ان أولئك فقد علموا ذلك  
لها وقتا وخلقا معروفا جعل عليه ونزع ما سواه وتكون سنتها فيما يستقبل ان استحققت فداوات سنتها الى ان تجلس فيها  
وانما جعل الوقتان نوالا عليها حجة او تلك لقول رسول الله صلى الله عليه وآله في الصلوة ايام اقرانك فلهذا جعل الله في كل  
الواحد سنة فيقول دعي الصلوة ايام قرنتك ولكن سن لها الاقران واداءه حبصتان وقوله في وثيقة جماعة اذا انفق شهرات  
ايام سواء فتلك عادتها ثم ان ذات العادة اما ان تكون متفقة عدد او وقتا او عددا خاصة او وقتا خاصة فهنا اقسام ثلثة  
ان يتفق عدد او وقتا وهذه النوع العادى تخفى مجرد رؤية الدم وترجع اليه بعد تجاوز عددا لا حقا كان ثمة سبعة في اول  
ثم نراه في اول الثاني سبعة ايضا <sup>الثاني</sup> ان يتفق في العدد دون الوقت كما اذا دأت في اول الشهر سبعة ثم رأت بعد ذلك في اول الشهر  
فقد استقر عدد دأولكن يكون بالنسبة الى الوقت كما مضطربة عند الاصحاب فاذا دأت دما ثلثا وتجاوز العشرة وجعت الى العدة  
وهذه تستظهر عندهم في اول الدم لعدم استقرا الوقت بناء على القول باستظهار المضطربة والمبتدأة <sup>الثالث</sup> ان يتفق في الوقت  
خاصة كالوراث سبعة في اول الشهر وثمانية في اول الآخر فتستقر بحسب الوقت فاذا دأت الدم الثالث في الوقت تركت العبادات وهل  
مضطربة بحسب العدد فتستظهر بتخفيض ثلثة او اثبت لها اقل العدين لتكرره وجها فقل او لها عن الحق الشئ على واستحوذ  
الثاني قال لعدم صدق الاستواء والاستقامة وثانيهما عن العلامة في النهاية والشهيد في الذكرى وهل يشترط في استقراء العادة  
ووقت استقراء عادة الطهر وهو تكرر طهرين متساويين وقتا ام لا فقل ان اولها الشهيد في الذكرى فاشترط تكرر الطهرين  
وقتا ولونساويا عددا واختلاف وقتا استقرا العدد لا يخرج تستظهر برؤية الدم ثلثة على تقدير القول بوجود الاستظهار  
المبتدأة والمضطربة وثانيهما للعلامة واختاره الشهيد في الروض على هذا الوراث سبعة في اول الشهر وسبعة في اول الثاني فقد ثبتت  
العادة وقتا وعددا على القول الثاني وعلى القول الاول لا تثبت الوقتية حتى يعود الطهر مرة ثانية في الوقت المتقدم فلو تقدم عليه  
الوقتية وانما تثبت العدد خاصة قال في الذكرى بعد نقل القول الثاني عن العلامة ونظير العادة لوقتها في الوقت الثالث وان  
تغير استقرا الطهر جلت لرؤية الدم وان اعتبرناه فبعد الثلثة او حضور الوقت هذا ان تقدم على الوقت ولونا حراما في ذلك  
ويمكن القطع بالحجس هنا اقول لا يخفى ان ظاهرا الخبرين المتقدمين انه مجرد رؤية الدم بعد استقراء العادة بمضي شهرين عدة ايام  
فانها تخفى به قطع هذا الوراث سبعة من اول الشهر الاول ثم سنة من اول الثاني فقد تحققت العادة الموجبة للتخفيض بمجرد رؤية الدم  
مضى اول الطهر فلوراث الدم الثالث بعد عشرة من الشهر الثاني تخفى مجرد رؤية وما ذكره قدس سره من الشرط المذكور لا يعرف له  
وجها وهل المراد بالشهر في تحقق العادة هو الهلالي كما هو الشائع والاستعمال المتبادل الى الالهام الغالب وفعو الحجس في  
ام ما يمكن ان يعرض فيه حبس وطهر صحيحا المعبر عنه بشهر الحجب فولان صحح باولها جملة من الاصحاب منهم الحق الشيخ على ما ذكرناه  
صحح العلامة في النهاية حيث قال بعد قوله ونعت العادة بقول الشهرين ترى فيها الدم اما سواء والمراد بشهرها المدة التي لها فيها  
وطهر واقله عندنا ثلثة عشر يوما وبذلك صحح ابنه محضر المحققين وكتبه الشهيد على قواعدنا قلنا له عنه عبارات الاصح في المقام  
قابلية الاحتمال كل منهما وان كان المفهوم من الحلاق الاحبار انما هو الهلالي وقال في الذكرى لا يشترط في العادة تعدد الشهر وما ذكره  
في الخبرين الشهرين على الغالب فلونساوى احيان في شهر واحد كفي في العددية صحح به في المبسوط والخلاف وكذا لونا وبارزاه  
شهرين قال في الروض ورجح اعتبار الهلالي ايضا ان اتفاق الوقت بدمين فيما دونه لا يتفق الامع تكرر الطهر وهو خروج عن  
لكن قبل تكرر الطهر تثبت العادة بالعدد خاصة فيرجع في الثالث اليه مع عبور العشرة بعد احتياطها بالطهر ثلثة في اوله اقول  
الاتفاق في الوقت بتكرر الطهر كما ذكره قدس سره لا يخلو من محض واشكال ولا سيما بالنظر الى ظاهر المصوص الدالة على الشهر  
فان المتبادر من الوقت هو الزمان المعين مثل اول الشهر او وسطه او اخره ونحو ذلك لا ما كان بعد ايام معينة وعدد محصور قال  
الشيخ على في تقريرا على ما اختاره من اعتبار الشهر الهلالي قال ان العادة الوقتية لا تحصل الا بالشهر والهلاليين لان الشهر في  
النبي والائمة عليهم السلام انما جعل على الهلالي نظرا الى انه الاغلب في عادات النساء وفي الاستعمال فلوراث ثلثة ثم انقطع عشر  
ثلثة ثم وانقطع عشرة ثم رأت ثلثة ثم انقطع عشرة ثم رأت وعبر العشرة فلوقت لها عدم تماثل الوقت باعتبار الشهر واعتبره



بان فيها ذلك لان غير المتبرع بالوقت لا يملك وقتا صحيحا بذلك في المعتبر والذكرى وحكاية فيه عن طوفان فاعلم انهما  
والتي هي اجزاء من الشهر في كلامهم يحتمل على السلا في انما يتم لو كان في النصوص المقيدة الدالة على العادة ذكر الشهر وقد بينا في  
المسئلة حكما بها خالفهم من ذكر الشهر فيهما عند الحديث بين الاخيرين وفي الاحتجاج بهما اشكال لضعف اولهما بالارسال و  
يجوز سماعه وانقطاع خبره انتهى قول لا يخفى انه ليس عندهم دليل على تفسير العادة بالمعنى المعروف بينهم سوى هذا  
كما لا يخفى على من راجع كلامهم وراجع الاخبار وقوله قدس سره ان قد بين في اول المسئلة الاخبار خالية من ذكر الشهر مما عداها  
عجيب فانه لم يذكر سواها وكذا غيره اذ ليس في الباب سواها وارجح فان عمل بما في الموضوعين والا فلا على ان حديث بولس  
في احكام عديدة حتى قال هو نفسه بعد الاستدلال بحجة منه على احكام في كتابه المشار اليه وهو حديث شريف يدل على  
مهمته في هذا الباب وبذلك يظهر لك قوة ما ذكره المحقق الشيخ على رده ومن وافقه على القول المذكور وضعف ما اعترض به  
منه يظهر ضعف القول الاخر ايضا **المسئلة الثانية** اعلم ان الاصحاب رضوان الله عليهم قد صرحوا بان ذات العادة في  
روية الدم قال في المعتبر وتترك ذات العادة الصوم والصلوة بروية الدم في ايامها وهو من هذا اهل العلم لان المعتاد  
ولما داه بولس عن بعض رجاله عن ابي عبد الله قال اذا رأت المرأة الدم في ايام حيضها تركت الصلوة اقول ويدل على ذلك ايضا  
محمد بن مسلم قال سئلت ابا عبد الله عن المرأة ترى الصفرة في ايامها فقال لا تصل حتى تنقضي ايامها فان رأت الصفرة في غير  
توضات وصلت وفي رواية بولس عن بعض رجاله عنده وكذا رأت المرأة في ايام حيضها من صفرة او حمرة فهو من الحيض وعلى  
بعد ايام حيضها فليس من الحيض وفي كتاب الفقه الاخرى واذا رأت الصفرة في ايام حيضها فهو حيض وان رأت بعد ما فليس  
الحيض الى غير ذلك من الاخبار وبالحجة فان الحكم لا اشكال فيه نعم بقي الكلام في الحمل على معاني المعتادة المتقدمة والظاهر  
لا اشكال في الحمل على المعتادة بالمعنى الاول فانها تنقيض مجرد الروية وكذا بالمعنى الثالث اذ اوقفت الروية في ايام العادة  
اشكال ولا خلاف بينهم في عدم الحمل على المعتادة بالمعنى الثاني فانها عندهم لا تنقيض مجرد الروية بل حكمها عندهم كروية  
والمضطربة في ايجاب الاستظهار عليها بالثلاثة وتفصيل هذه الجملة بالنسبة الى المعنى الاول والثالث ان لا يجاوزا ان يكون  
الدم في وقت العادة واما قبل ذلك او بعده فاما الاول فانه لا اشكال في النقيض بمجرد الروية للاخبار المتقدمة واما قبل  
فطاهر جملة كلام من الاصحاب الحكم بكونه حيضا لان الحيضة ربما تقدمت وتاخرت قال في المبسوط اذا استقرت العادة ثم تقدمت  
او تاخر عنها الدم يوم او يومين الى العشرة حكم بان حيض وان زاد على العشرة فلا طاهر كلام جملة منهم شيخنا الشهيد الثاني  
في المسالك الاستظهار كما لمبتدأة والمضطربة حيث قال بعد حكمه بالنقيض بروية الدم في القسم الاول من اقسام المعتادة  
الثالث بشرط ان تراه في ايام العادة واما القسم المتوسط وما تراه متقدما عنها فهو كروية المبتدأة والمضطربة واعتبر  
المداور فقال بعد نقل ذلك هذا كلامه فشرحه وهو يقتضي ثبوت الاحتياط لذات العادة في اغلب الاحوال بناء على وجوبه في  
لهذه الاعاق في الوقت وهو ما فيه من الخرج مخالف لظاهر الاخبار المستنبضة كما استقص عليه ثم نقل عن المصنف  
ان الذي يلوح منه عدم الوجوب الاحتياط لذات العادة مطلقا ثم انه استظهر ان ما عدا المعتادة في ايام العادة حكم بكونه  
مطلقا وكذا المتقدم والمتاخر مع كونه بصفة الحيض وتبعه على ذلك جملة من افاضل المتأخرين كالفاضل الحاشي في الدرر  
وح يصير هذا قولنا الثاني المسئلة وقال شيخنا الشهيد الثاني فشرحه في كتاب روض الجنان واعلم انه مع روية المعتادة  
قبل العادة كما هو المعروف هنا هل تترك العادة بمجرد روية او يجب الصبر الى مضي ثلثة الى وصول العادة يعني على انما لا  
بالثلاثة على المبتدأة او المضطربة وعنده فان لم يوجب عليها كما هو احتمال المصنف لم يجب عليها بطريق اولي وان اوجبه  
المرفق وان الجنيد والمحقق في المعتبر حصل الحاقها لان تقدمه على العادة المحقة بالامور الجبلية بوجوب الشك في كونه  
فيكون فيها سبق على ايام العادة كمبتدأة المضطربة الوقت ولظاهر قول الصادق ع اذا رأت الدم ايام حيضها تركت الصلوة  
الظاهر ان المراد بايام حيضها العادة ومثله قوله المرأة ترى الصفرة في ايام حيضها لا تصل ويجوز ان يعمد لصدق الاصحاب  
ولان العادة متقدمة ومتاخر وعموم رواية منصور بن حازم عنده اي ساعة ذات الصائفة الدم تظفر ومثله خبر محمد بن مسلم عن  
عليه السلام تظفر انما تظفرها من الدم اقول الاظهر في الاستدلال للقول الاول وهو النقيض بروية الدم بما ورد من الاخبار



قبل وقت

على تقديم العادة وانها تحيض مربية قبل العادة وان كل من غير مربية دم الحيض مثل موشقة مما عدا قال سئل عن المرأة ترى الدم الصغرة فقال ان كان  
حيضها قال فلندع الصلوة وانما تجل بها الوقت وموشقة ابي بصير عن ابي عبد الله عن المرأة ترى الدم الصغرة فقال ان كان  
الحيض يومين فهو من الحيض وان كان بعد الحيض يومين فليس من الحيض ورواية علي بن محمد قال سئل ابو عبد الله وانا جالس  
المرأة ترى الصغرة قال ما كان قبل الحيض فهو من الحيض وما كان بعد الحيض فليس منه ورواه الشيخ عن علي بن ابي حمزة قال سئل ابو  
ودك ومثله وموشقة معوية بن حكيم قال قال الصغرة قبل الحيض بيومين فهو من الحيض وبعد ايام الحيض ليس من الحيض وهي في ايام  
حيض وفي كتاب الفقه الرضوي والصغرة قبل الحيض حيض وبعد ايام الحيض فليس ليست من الحيض وبوبه ايضا صححه  
بن القاسم قال سئل ابا عبد الله عن امرأة ذهب طمثها سنتين ثم عاد اليها شيء قال ترك الصلوة حتى تظفر وايدركه  
بلوزم الحرج والعسر في الاستظهار فان تقدم العادة كثيرا غالب واما ما ذكره قدس سره من بناء الحكم في هذه المسئلة على  
من الخلاف في المبتدأة والمضطربة فغيره اولا ان تلك قد عرفت انه لا دليل على ما ذكره من وجوب الاستظهار عليها واثبات  
وجود الدليل بينهما فالحاق المعتادة بهما قياس لا يوافق قواعد مدحها المتعارفين وتقابل الغضمين وبالحجة والظاهر  
بالحيض محذور الرتبة من غير استظهار للاخبار التي ذكرناها وبوبها الخلاق الاخبار المذكورة في كلام شيخنا المدقوق  
ما ذكره في المدارك من تعيين ذلك بانصافه بصفات دم الحيض مستند لا على ذلك بموجوم قوله في حسنة حفص بن الحسن  
كان للدم دمع وحرارة وسواد فلندع الصلوة فيه اولا لان الخلاق مفيد بالروايات التي ذكرناها واثباتها ان دلالة الحسن  
انما هو المفهوم وما ذكرناه من الاخبار بالمنطوق وهو اقوى دلالة منه فيجب تقديم العمل به واما دونه الدم بعد العادة في  
دلت عليه الاخبار المتكاثرة كاسياني انتم نقلها في محليها هو ان الدم متى تجاوز العادة وجب عليها الاستظهار بترك  
يومين او ثلاثة ثم تعمل عمل المستحاضة ان استمر الدم وحي فادلت عليه الاخبار المنقذة من ان الصغرة قبل الحيض  
ليست بحيض ينبغي حملها على البعدية عن ايام الاستظهار للدخول ايام الاستظهار في الحيض كما عرفت فيصدق انه بعد الحيض في  
الشاذع بكونه حيضا لا ما كان حيضا من حيث العادة والحب هنا من الفاصل الحواسني في الدخيرة فان قال بعد ان اختار مدح  
المدارك من تحصيل دم الغلبة والبعدية بالمتصف بصفات القبيح واستدل بدليله قال واما ما رواه الكليني والشيخ ثم اورد  
ابي بصير ورواية علي بن ابي حمزة التي قد منا نقلها عن علي بن محمد وموشقة معوية بن حكيم ثم قال فلا ينافي ما ذكرناه لان قوله ما كان  
الحيض فليس من الحيض المراد به ما اذا رأت الدم في ايام العادة وانقضت فما كان بعد ذلك بيومين ليس من الحيض بل لا بعد ذلك  
تلك الاخبار مؤيدة لما ذكرناه في الجملة انتهى قول وجه المعارضة في هذه الاخبار ولما اختاروه وانما هو من حيث انهم قيدوا الدم  
على العادة بالانصاف بصفات دم الحيض وهو موزن بان ما لم يتصف بصفات دم الحيض فلا يحكم بكونه حيضا وعلى هذا الصغرة  
العادة ليست بحيض مع ان الاخبار المذكورة دلت على كونها حيضا وكان الواجب عليه الجواب عن ذلك على ان في كلامهم ايضا مناب  
اخرى وهو انهم قيدوا الدم المنازع عن العادة بذلك ايضا ومقتضاه ان ما لم يكن كذلك لا يحكم بكونه حيضا والمستفاد من كلام  
من غير خلاف يعرف كاسياني ذكره في موضعه انتم ان الدم متى تجاوز العادة فانه تستظهر يوم او يومين او ثلاثة وبعد ايام الاستظهار  
تعمل ما تعمل المستحاضة من غير تفصيل في الدم بانصافه بصفات دم الاستحاضة وعدده والاخبار وان اختلفت في الاستظهار  
الا انه لا تفصيل في شيء منها بين الانصاف بذلك وعدده فادكره من هذا التفصيل في الدم الا خبرا مستند من الاخبار  
كلام الاصحاب ويظهر سقوط هذا القول بالكلية **المسئلة الثالثة** المفهوم من كلام الاصحاب رضوان الله عليهم من غير خلاف  
انه متى تجاوز الدم ايام العادة فانها تستظهر اذا كانت عادية اقل من عشرة ثم تعمل عمل المستحاضة فان انقطع الدم بعد الاستظهار  
العاشر فالجميع حيض فنقضي الصيام ان علمته بعد الاستظهار الى العشرة وان تجاوز العشرة تحبست بايام عادية خاصة وضمت  
بها ايام الاستظهار ولو اجتمع لها مع العادة بميزان عمل على العادة او التمييز او تيمنا فوال وتفصيل هذه الجملة وبما ان  
عليه يقع في مواضع **الاول** اجمع الاصحاب عطا الله مرافدهم على ثبوت الاستظهار لذات العادة مع تجاوز مدتها العادة ام كانت  
دون عشرة كاقدمناه والمداد بالاستظهار بطلب ظهور الحال في كون الدم حيضا وغيره باستصحاب ما كانت عليه سابقا من  
بعد العادة ثم الغسل بعد ذلك وهل هو على سبيل الوجوب والاستحباب لان نقل اولها عن الشيخ في النهاية والحمد والرضى

هذا هو الوجه في الاستظهار بالحيض في هذه المسئلة  
والوجه في الاستظهار بالحيض في هذه المسئلة  
والوجه في الاستظهار بالحيض في هذه المسئلة

الصحيح



الصباح والظهور في الصلاة عن عامة المتأخرين وقد نقل المحقق في المختار بعد نقل القولين المذكورين والاقرب عندى انه على  
الوجهين عند الحاجة في حصة او يظهر من كلامه ان هذا قول الثالث بالجواز في المسئلة وقد نقل في الذخيرة القول بالجواز ايضا ولا يلقا  
استدفاير الى عبارة المعتمد والظاهر ان صاحب المعتمد اما اراد بالعبارة بذلك الاستصحاب كما فهم صاحب المداونك حيث نقل القول  
بالاستصحاب عنه وعن ائمة واصل في هذا الاختلاف اختلاف الاخبار الواردة في المسئلة وهما ما رواه الشيخ في الصحيح  
عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر في الحائض اذا رأت دما بعد ايامها التي كانت ترى الدم فيها فلتعقد عن الصلوة يوما او يومين  
ثم تمسك فطنة دم لا يقطع فلتضع بين كل صلاتين يغسل وفي الصحيح عن احمد بن محمد بن ابي بصير عن الرضا  
قال سئل عن الحائض كدستظهر قال تستظهر يوم او يومين او ثلاثة وفي الصحيح عن محمد بن عمرو بن سعيد عن الرضا قال سئل  
كذلك الطامث كمد جلوسها قال تلتظر هذه ما كانت تخفى ثم تستظهر بثلاثة ايام ثم هي مستحاضة وعن زرارة في الصحيح  
قلت له النفسا منى صلى قال تجلس فدرجتها وتستظهر بيومين فان انقطع الدم والا اغتسلت الى ان قال قلت فانما  
قال مثل ذلك سواء فان انقطع عنها الدم والا هي مستحاضة تصنع مثل النساء سواء ثم صلى وعمر سعيد بن يسار في  
قال سئل اباعبدا لله عن المرأة تخفى ثم تظهر فما رأت بعد ذلك الشيء من الدم الرقيق بعد اغتسالها من ظهرها قال تستظهر  
ايامها بيومين او ثلاثة ثم تغسل وعن زرارة في الموثق بابن بكير عن ابي جعفر قال سئل عن الطامث تعقد بعد ايامها كيف  
قال تستظهر يوم او يومين ثم هي مستحاضة الحديث وعن سماعة في الموثق قال سئل عن المرأة ترى الدم قبل وقت جبرها  
فلتدع الصلوة فانه ربما نجل بها الوقت فاذا كان اكثر من ايامها التي كانت تخفى فيها فليست بثلاثة ايام بعد ما يغسل  
فاذا انتهت ثلثة ايام فلم يقطع الدم عنها فلتصنع كما تصنع المستحاضة وعن عبد الله بن المغيرة عن رجل عن ابي عبد الله  
ترى الدم فقال ان كان قرنها دون العشرة انظروا العشرة وان كان ايامها عشر تستظهر وعن داود مولى ابي المعز عن ابي  
عبد الله عن المرأة ترى الدم قال سئل عن المرأة تخفى ثم يغسل وقت ظهرها وهي ترى الدم قال فقال تستظهر بيوم ان كان  
دون العشرة ايام فان استمر الدم فهي مستحاضة وان انقطع الدم اغتسلت وصليت وعن زرارة في الموثق عن ابي جعفر عليه  
قال المستحاضة تستظهر بيوم او يومين وروى المحقق في المعتمد الحسن بن محبوب في كتاب المشجة عن ابي ابوب القاسم عن  
محمد بن مسلم عن ابي جعفر في الحائض اذا رأت دما بعد ايامها التي كانت ترى الدم فيها فلتعقد عن الصلوة يوما او يومين ثم تمسك  
فان صبح الفطنة دم لا يقطع فلتضع بين كل صلاتين يغسل ويصير بها زوجها اذا احب وحلت لها الصلوة اقول وهذه الاخبار  
كأثر ظاهرة الدلالة في القول بالوجوب لورود الامر فيها بذلك وهو حقيق في الوجوب كما تقر في محله ومنها ما رواه ثقة الاسام  
الصحيح عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله قال المستحاضة تنظر ايامها فلا تغسل فيها ولا يقر بها بعلمها واداءت ايامها وراى الدم  
الكرسفا غتسلت الظهر والعصر الحديث وعن عبد الله بن سنان في الموثق عن ابي عبد الله قال سمعته يقول المرأة المستحاضة  
لا تظهر قال يغتسل عند صلوة الظهر فقط الى ان قال لا يلبس بائنها بعلمها متى شاء الا ايام وها وعن سماعة في الموثق قال سئل  
عبد الله عن المستحاضة قال فقال تقوم شهر رمضان الا ايام التي كانت تخفى فيها وعن ابن ابي عمير عن ابي عبد الله قال لا  
ادامست ايام وها اغتسلت واحشيت الحديث في رواية يونس الطويلة المتقدمة نقلها عنه صلى الله عليه واله تخفى ايام او  
وهذه الاخبار اخذ القائل بالاستصحاب جمعا بينها وبين الاخبار المتقدمة كما هي فاعدهم المطردة عندهم في الجمع بين الاخبار  
نظر اما اولاه فانه لا دليل عليه من سنة ولا كتاب وان اشهر بين الاحباب واما ثانيا فان الاستصحاب من محله الاحكام الشرعية  
المتوقف شونها على الدليل كالوجوب والتحریم ونحوها ويجوز اختلاف الاخبار وليس من الادلة المعززة لاثبات الاحكام واما ثانيا  
فلان حمل ما ظاهره الوجوب على الاستصحاب مجاز لا يصاد اليه الا بالقرينة وجود المعارض ليس من قول ابن الحار قال في المداونك  
نقل القول بالاستصحاب عن المحقق في المعتمد من ائمة جمعا بين الاخبار ويمكن الجمع بينهما بحمل اخبار الاستظهار على ما اذا كان  
الدم بصفة دم الحيض والاخبار المتقدمة للعدم على ما اذا لم يكن كذلك قال واحمله المص في المعتمد انتهى واعترضه في الذخيرة  
هذا التفصيل غير مستفاد من نقل عليه القول به بدون ذلك حكى ورد الحمل على الاستصحاب ايضا بان استصحاب ترك العبادة وجعله  
الزام وجوبه لثبوتها واستصحابها على تقدير اختيار الغسل بعيد هذا واختار فيها حمل اخبار الاستظهار على الجواز والظاهر انه



الى التغيير بين الاستظهار وعدمه والافادة لا تنطبق بالتحقق ان جواز الاستظهار بعدمه مجموع من وجوب الاستظهار  
 وكيف كان فلا ريب في بطلان هذا وما اعترض به كلام السيد السني المداور من ان عدم الاستظهار من النصوص صريح  
 او الظاهر ان السيد إنما قيد اخبار الاستظهار مع اطلاعيها بالانصاف بغيره من الخطب ما على ما تقدم نقله عنه في سابق هذه  
 من ان المتقدم على العادة والمتاخر عنها يحكم بكونه جدياً بشرط انصافه بصدق عدم الحيض وهو قد وافق السيد على هذه المقالة كما قد مر  
 عنه ولا ريب ان ما نحن فيه من احد جزئيات تلك المسئلة فكيف يعترضه بما ذكره مع لزوم ذلك والذي يقرب عدي في الجمع بين الاحكام  
 احد وجهين اما حمل الاخبار الاخيرة على التقية وبعضها اتفاق الاصحاب رضوان الله عليهم على العمل بالاخبار الاوله وان اختلفوا في  
 او استحبوا ومنها الاستحباب عند عدم ما هو الجمع بين الاخبار كما عرفت فالعمل بالاخبار الاول متفق عليه في الجملة والقول بالانصاف  
 العادة من دون استظهار عند هب الجمهور الا ما لك على ما ذكره في المنتهى قال بعد ان نقل عن مالك الاستظهار بثلاثة ايام واما  
 باقي الجمهور في الاستظهار واقصر وعلى العادة خاصة واما تخصيص اطلاعي اخبار الاستظهار بغيره بغيره الحيض وتقييدها  
 الاخيرة من كانت مستقيمة الحيض لا زيادة فيها ولا نقصان ولا تقدم ولا تأخر فثبت العدد الذي لا يتقدم ومما لا يتاخر والعديد  
 وحيث ان وجود الحيض بهذا التقدير نادر جدا والاغلب مع الاعتياد هو التقدم والتاخر والزيادة والنقصان فكانت الاخبار  
 لها ايجل ذلك والمستند في هذا الجمع صحيحته عند الله الرحمن بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله قال سئلته عن المستحاضة يطأ  
 زوجها وهل يطوف بالبيت قال نعم قدر ما لها التي كانت تحيض فيه فان كان فراها مستقيمة فلما حاض به وان كان فيه خلل  
 فليحط بيوم او يومين ولتغتسل الحديث ويشير الى ذلك قول ابي جعفر في رواية مالك بن اعين وقد سئلته عن المستحاضة  
 زوجها فقال تنظر الايام التي كانت تحيض فيها وجفتها مستقيمة فلا يتقدم في عدة تلك الايام من ذلك الشهر وبشأها فيه  
 ذلك من الايام ولا يشأها حتى ياموها فيغتسل ثم يشأها ثم لا يجيء انما على تقدير القول باستحباب الاستظهار كما هو المشهور بين  
 فقهاء ورده عليه انه متى كان الاستظهار مستحباً فقد يجوز تركه واختيار العادة وحلزم الاشكال في انصاف العادة بالبرهان  
 يجوز تركها الا الى بدل ولا شيء من الواجب كذلك واجب بان العادة واجبة مع اختيارها عدم الاستظهار لا مطلقاً بمعنى  
 انما وقع في الاستظهار لنفسه فلها ان تستظهر ولها ان تترك الاستظهار لكنها متى اختارت ترك الاستظهار وجبت عليها  
 فوجوب الصلوة عليها موطأ باختيارها عدم الاستظهار فقط لا ان التغيير بين الفعل والترك متعلق بالصلاة نفسها وحلزم  
 الواجب عن الوجوب قول لا يجيء ما فيه فان التغيير في الاستظهار موجب للتغيير في العادة فان اختارت الاستظهار فلا علة  
 وان اختارت عدم الاستظهار وجبت العادة غاية الامر ان التغيير في العادة هنا وان لم يكن اولاً وبالذات لكنه ثانياً وبالعرض  
 لا ادم البتة وان كان مغفراً على التغيير في الاستظهار وفي بحيرة بين العادة ان اختارت عدم الاستظهار وبين تركها ان اختارت عدم  
 فتقول شيخنا البهائي قدس سره في كتاب الحبل المتين بعد نقل الاستحباب عن متأخرى الاصحاب ولا استبعاد في وجوب العادة  
 باختيارها عدم الاستظهار ولا يلزمهم جواز ترك الواجب لا الى بدل كما لا يخفى لا عرف له وجهاً والظاهر ان قصد هذا  
 الرد على صاحب المداور حيث قال في هذه المسئلة ثم ان قلنا بالاستحباب واختارت فعل العادة ففي وصفها بالوجوب نظر  
 جواز تركها لا الى بدل ولا شيء من الواجب كذلك اللهم الا ان يلزم وجوب الاستظهار بمجرد الاغتسال وفيه ما فيه انتهى وفي  
 وبذلك يظهر ترجيح القول بالوجوب كما اختاره زيادة على ما تقدم **الاول** اختلاف الاصحاب رضوان الله عليهم في قدر الاستظهار  
 كان او مستحباً فقال الشيخ في النهاية تستظهر العادة بيوم او يومين وهو مذهب ابن بابويه والشيخ المفيد وقال الشيخ في  
 ان خرجت ملوثة بالدم في بعد حايض بقصر حتى تنقي وقال المرتضى رضي الله عنه تستظهر عند استمرار الدم الى عشرة ايام فان  
 عملت ما عملته المستحاضة ونقل ذلك عن ابن الحيند ايضا وقواه الشهيد في الذكرى مطلقاً وفي البيا مقيداً بظنها بقاء الحيض  
 في الروض وكان يريد بطلان الانقطاع على عشرة والافق الجواد ترجع ذات العادة اليها وان ظلت غيرها واختارت المداور  
 بين اليوم واليومين والثلاثة وهو المتيقن من الاخبار المتقدمه واما ما ذكره العلامة رحمه الله في المنتهى من عدم جواز الحمل على  
 لعدم جواز التغيير في الواجب ثم قال في التفصيل اعتماداً على اجتماع المرات في قوة المزاج وضعفة الموجبين لزيادة الحيض وقلته  
 وضعفة وكيفية التغيير في الواجب واقع في جملة من الاحكام مثل تغيير المسافر في المواضع الادعية والتغيير في ذكر الاخبار بين والتغيير



في روي الأكله والجور واما حاله في الاخبار المذكورة على ما جاز المرأة بعده اظهر من ان يحكى واما ما نقل عن النبي  
 في ذلك عليه السلام في المعبر المتقدمه في قوله تعالى لا يجد عيدا لله من رات الدم وحيضا  
 جاوز فيها منى يعني ان يقبل قال قطر عدتها التي كانت تجلس ثم تستظلم العشرة ايام وان رات الدم صبيا فلتغتسل  
 وقت كل صلاة قال الشيخ رحمه الله عشرة ايام الى عشرة ايام وحروف الصفات يقوم بعضها مقام بعض وطعن فيها في المدا  
 بعض السند وفيه ما عرفت في غير موضع وكيف كان فالعمل بكل ما دللت عليه الاخبار المذكورة وجه الجمع بينهما والله العليم  
**الثالث** قد صرح الاصحاب وضوان الله عليهم بانهم اذا انقطع دمها على العاشر كان ذلك كاشفا عن كون العشرة حضا ففقد صوم  
 وان كانت قد صامت بعضها وان تجاوز العشرة كان ذلك كاشفا عن كون الزايد على العادة طهرا وان صومها وصلواتها بعد ايام  
 كانا صحيحين ووجب عليها قضا وما اخلت به من ايام الاستعداد ولم تقف لهم في هذا التفصيل على دليل بل طواهر الاخبار بترده  
 وكانهم سوا في الحكم بكون العشرة كلا حضا وانقطع الدم عليها على القاعدة المشهورة بينهم بان كل ما يمكن ان يكون حضا حكم بحكم  
 وهي محل بحث كسابق بياننا ثم يحل مع ان الاخبار المتقدمة ظاهرة في انه متى رات الدم على ايام العادة فان الواجب عليها الا  
 بالايام المذكورة ثم انما بعد الاستظهار بعمل على المتخاضة وقيل ونص من غير من في تجاوز الدم العشرة او انقطاع عليها  
 وما ذكره من التكليف المتفرع على الانقطاع على العشرة وكذا التكليف المتفرع على تجاوز العشرة لاستندله وبعضها الاخبار  
 على انها عمل على المتخاضة بعد مضي ايام العادة من غير استظهار ولو كان لما ذكره من هذا التفصيل اصل لوقت الاشادة اليه  
 في خبر من هذه الاخبار على كثرتها وتعدد ما ليس فليس وما يدل على ذلك زيادة على الاخبار المتقدمة صحجة الحسين بن نعمان  
 وفيها وادوات الحامل الدم قبل الوقت الذي كانت ترى فيه الدم بقليل او في الوقت من ذلك الشهر فانه من الحصة فلتغسل  
 عددا يامها التي كانت تقعد في حضا فان انقطع الدم عنها قبل ذلك فلتغتسل ولتصل وان لم ينقطع الدم عنها الا بعد ما  
 الايام التي كانت ترى الدم يوم او يومين فلتغتسل ثم تحشى وتستغفر وتغسل الظهر والعصر الحديث ثم ذكر اعمال المتخاضة  
 قال وكذلك تفعل المتخاضة فانها اذا فعلت ذلك اذ صبا الله بالدم عنها وموئنة سماعة قال سئلته عن اموة رات الدم  
 الحبل قال تقعد ايامها التي كانت تحيض فاذا رات الدم على الايام التي كانت تقعد استظمرت بثلاثة ايام ثم هي مستحاضة قال  
 بعض فضلاء متأخرى المتأخرين بعد اعترافه بان الدليل على القول المشار اليه غير صريح ما صودته قلت قد يستفاد من رواية  
 عن غير واحد عن الصادق الرجوع الى العادة مع التجاوز ومع الرجوع الى العادة يثبت بما ذكره من الاحكام وهو وان كانت  
 صحيح الا ان الاصحاب قد اجمعوا على العمل بغيره واما الرجوع الى العشرة مع عدم التجاوز فليدري عنهم عن من الدم في ايام  
 حيض وفتره الشيخ وجماعة بما يمكن ان يكون حضا ومع عدم التجاوز الامكان ثابت وبالجملة هذه الاحكام تستنبط من الروايات  
 وان لم يكن عليها بصراحة رواية فتأمل انتهى **قوله** لا يجزى ما فيه اماما استداليه من رواية يونس فقيه ان مودة الرواية  
 اولها الى اخرها وما اشتملت عليه من السنن الثلاث انما هو فيها اذا استمر الدم ودام عليها اشهر اربعة بل سنين عديدة فان  
 رات العادة ان تحيض بايام عادتها وسنة المضطربة التميز ان يمكن والا فلو جوع الى العدد المذكور فيها وسنة المبتدأة العمل بال  
 او السبعة وحمل البحث هنا كما هو مورد الاخبار المتقدمة وصرح كلام الاصحاب انما هو بالنسبة الى اول الدم اذا تجاوز العادة و  
 يغسلون بين انقطاعه الى العشرة وتجاوزها وان لكل منهما حكما غير الاخرين ذلك يظهر ان ما استند اليه ليس من حمل  
 في شيء واما ما استند اليه من قولهم ان الدم في ايام الحيض حيض فالمراد بايام الدم ايام العادة لا ما يمكن ان يكون حضا فان  
 بذلك نفس محض سواء وقع من الشيخ او من غيره وبزيد ما قلناه ما تقدم من الاخبار ومثله في كلام الاصحاب ان الصفر في ايام  
 حيض فان المراد انما هي ايام العادة كما عليه اتفاق كلمة الاصحاب وبالجملة فان كلامه في البطلان اظهر من ان يحتاج الى مزيد بيان  
**الرابع** لو اجمع لها مع العادة تميز فلا يجزى اما ان يتقفا وقتا وعددا واما ان يتقفا واما ان يتقفا واما ان يتقفا فان معنى بينهما اقل الظاهر  
 صرح به جملة من الاصحاب انما تحيض مما معها متوسط اقل الظاهر بينهما واستشكل فيه بعض فضلاء متأخرى المناخرين نظرا الى الصوم في  
 مقتضاها ان السحابة تجعل ايامها حضا والباقي استحاضة قال والظاهر الرجوع الى العادة وهو حديد ويظهر من العلامة في النهاية  
 بين جعلها حضا وبين التغويل على التميز وبين التغويل على العادة والظاهر ضعفه لما عرفت من ان ظاهر الاخبار التغويل على العادة



ومن اظهر الاخبار زيادة على ما قدمناه موثقة اسحق بن عيسى قال سئلت امرأة منا ان يدخلها على زوجها فاستأذنت لها فدخلت لها  
ومعها مولاها فقال له يا ابا عبد الله ما تقول في المرأة تحيض وهو ذاك اليوم حيضها قال اذا كان ايام حيضها وروى عن ابي عبد الله  
واحد ثم هو مستحاضة قالت فان الدم يستمر بها الشهر والشهرين والثلاثة كيف يصنع بالصلوة قال تجلس ايام حيضها ثم تغسل لكل واحد من  
له ان ايام حيضها تختلف عليها وكان يتقدم الحيض اليوم واليومين والثلاثة ويتأخر مثل ذلك فاعلم بانها اذا ردم الحيض ليس بخاف ومما  
حارجه له حرقه ودم الاستحاضة دم فاسد بارد الامرى كيف شدد عليها الرجوع الى العادة كلما رجعت في الكلام ولم يامر بها بالرجوع  
الى القبر الا حيث اخبرته باختلاف العادة واضطرابها وان لم يحض بينهما اقل الطهر فان امكن الجمع بينهما بان لا يتجاوز الجمع العشرة  
فالمقول عن غير واحد من المتأخرين انه يجمع بينهما وعن الشيخ فيه قولان احدهما يرجع القبر والاخر ترجيح العادة ولعله الاقرب الى الاخبار  
ان لم يمكن الجمع بينهما كما اذا كانت في ايام العادة صفرة وقبلها او بعدها بصفرة دم الحيض وتجاوز الجمع العشرة فالمتأخر بين الاصحاب  
الشيخ في الجمل والبسوط والشيخ المفيد وابي الحسين والمرضى رضي الله عنهم الرجوع الى العادة وقال الشيخ في النهاية بالرجوع الى القبر  
المحقق في الشرايع قولاً بالتمييز ولم ينقل هذا القول في المعتمد ولا نقله غيره من الاصحاب كما اعترف به في المدارك وكيف كان فالمعتمد  
القول الاول للاخبار الكثيرة المتقدمة وتعلق في المدارك عن الشيخ انه احتج على ما ذهب اليه في النهاية بصحيفة حفص بن الحمر في المتقدمة  
نحوها من الاخبار الدالة على صفات دم الحيض ثم اجاب بان صفرة دم الحيض تسقط اعتبارها مع العادة لان العادة اقوى في الدلالة ولما  
محدث مسلم في الصحيح قال سئلت ابا عبد الله عن المرأة ترى الصفرة والكثرة في ايامها قال لا تفضل حتى تنقضي ايامها فاذا رأت  
في غيرها ايامها فوضعت وصلت اقول قد سبقه الى الجواب بما ذكره هذا جده قدس سرها في روض الجنان والظاهر ان وجه استدلالها  
بصحيفة حفص بن مسلم المذكورة هو انه لما كانت الصفرة والكثرة لبيان صفات الحيض بل من صفات الطهر فلو رجع العمل بالتمييز يحكم  
بوجودها في العادة مع ان الامر بالعكس في الخبر فهو يدل على انه اذا عارضت العادة والتمييز قدمت العادة فيجب تقديمها في محل البحث  
جدا ما ذكر من التعارض الاول فانه محض مصادرة لانه عين الدعوى نعم يصلح ان يكون وجه النص المذكور دليلاً على الوجه المحكى فيها  
عليه من الحكمة والاظهر هو الاستدلال على ذلك بموثقة اسحق بن جوير المدونة حيث انه امرها اولاً مع استمرار الدم بالجلوس ايام  
حصل لها تمييزاً لم يحصل ثم بعد ان اخبرته باضطراب عادتها بالتقدم والتأخر والزيادة والنقصان امرها بالرجوع الى القبر وعلى  
ينبغي ان تحمل حسنة حفص ونحوها في الخ بعد ان اورد حسنة حفص المذكورة حجة للشيخ انما بان ما دلل عليه حكم المصطوية و  
اما ذات العادة المستقرة فتوقع انتهى وبالحجة في رواية التمييز مطلقة وهذه الرواية مختصة بذات العادة فيجب تخصيص اخبار التمييز  
الاخبار والمراد بالعادة التي يجبا اخذها هنا ما هو اعم من العادة الحاصلة بالاخذ والانتفاء بالنسبة الى ذات العادة او العادة  
من التمييز بالنسبة الى ما عداها من المبتدأة والمضطربة عند الاصحاب والمضطربة خاصة عندنا اذ لم نجد للتمييز في المبتدأة مستنداً في محل  
المحقق الشيخ على رايه يرجح تقديم العادة المستفادة من الاخذ والانتفاء وهو المستفادة من التمييز حدوا من لزوم زيادة الغرض  
الاصوله قال في المدارك وهو ضعيف وهو كذلك **المطلب الرابع** قد صرح الاصحاب رضوان الله عليهم بان العادة كما تحصل بالاخذ  
الانتفاء كما تحصل بالتمييز فلو موتها شهران قد رأت الدم فيهما بصفات دم الحيض متفقاً في الوقت ثم اختلف الدم في باقي الشهر  
رجع الى عادتها في الشهرين وتخصيصها ولا تعتبر باختلاف الدم لان الاول صاغة قال في المنتهى العادة ثبتت بالتمييز فاذا رأت  
الشهرين الاولين خمسة ايام دماً اسود وما بينهما دماً احمر ثم رأت في الثالث دماً بينهما تحيضت بالحسنة لئلا ان المبتدأة ترجع الى  
لما ساقى فتخصيصه بفاداعا ودها صاغة فوجب الرجوع الى المير في الثالث ولا يعرف فيه خلافاً انتهى اسم وما ذكره قدس سره من رجوع  
المبتدأة الى التمييز قد عرفت انه لا دليل عليه وانما هو في المضطربة كما سبقت بيانه ورجح العادة الحاصلة من التمييز انما هو بالنسبة  
حيث انها هي التي ورد في حقها العمل بالتمييز والوجه في حصول العادة بذلك هو ان الشارع قد جعل التمييز متى حصل مرة لما تفيض به  
نكر في الشهر الثاني وقتا وعدداً فقد حصلت العادة بتقريب ما تقدم في العادة الحاصلة بالاخذ والانتفاء وتدخل تحت الحكم  
تلك الاخبار مثل قوله في موثقة سماعة المتقدمة اذا انقضى شهران عدتم ايام سواء فذلك عادتها فقوله في حديث بوشن غيضي  
اوقاتك وادناه حيضتان بالتقريب الذي ذكره الصادق في الخبر المشا واليه وبالجملة فالظاهر ان الحكم لا اشكال فيه بالنسبة الى من ورد  
حقها العمل بالتمييز واما ما ذكره الاصحاب من التمييز في المبتدأة فقد عرفت انه لا مستند له وما ذكره في ذات العادة اذا استمرها

بالحجة فانزال الاستصحاب مع قيام الاحتمال  
بدل من العمل في المقال كما قرره في غير موضع



في غير ما عرفت في سابق هذه المسئلة من انه لا دليل عليه وانما حكمها الرجوع الى العادة اعني الايام التي اعتادتها بالاضد والاقطاع و  
 التثنية هناك على قول **الثاني** قد صرح الاصحاب وقضوا ان الله عليهم بان يثبتهن المرات من الثلاثة الى العشرة مما يمكن ان يكون حيضا <sup>حيض</sup>  
 مما ليس له اختلاف قال في المعتبر وهو اجماعي وقال شيخنا السيد النقا والمراد بالامكان ههنا معناه العام وهو سبيل الضرورة <sup>الحاجات</sup>  
 الخالف الحكم فيدخل فيه ما يحقق كونه حيضا لا اجتماع شرائطه ولا ارتفاع موافقه كونه ما زاد على الثلاثة في راس العادة الزايد بها بصفة  
 الحيض وانقطاعه عنها وما احتل كونه غير انقطاعه على العادة ومضى اقل الطهر بمقدار على العادة فانه يحكم بكونه حيضا لا مكانه  
 ويحقق عدم الامكان بقصور السن من تسع سنين وزيادته عن الخمسين او الستين ويسبق حيض يحقق لم يتخلل بينهما اقل الطهر <sup>الطهر</sup>  
 نفاس كذلك وكونها حاملا على عدم حب المص وغير ذلك انتهى فظاهر السيد السند في المدارك التوقف في اصل الحكم المذكور  
 حيث قال بعد نقل ذلك عنهم وهو مشكل جدا من حيث ترك العلوم ثبوت في الذمته بقولها على مجرد الامكان ثم قال ولا يظهر <sup>انه</sup>  
 انما يحكم بكونه حيضا اذا كان بصفة دم الحيض لقوله عم اذا كان للدم دفع وحرارة وسواد فلتدع الصلوة او كان في العادة  
 لصحيفة محمد بن مسلم قال سئلت ابا عبد الله ع عن المرأة ترى الصفرة في بامها الحديث وقد تقدم قريبا اقول يمكن الاستدلال  
 لما ذكره الاصحاب من انه بعد تحقيق الحيض فكما رآته المرأة في العشرة التي بعد ما الدم الاول فهو حيض برؤية بولس الدال  
 على عدم اعتبار التواريخ الايام الثلاثة التي هي اقل الحيض وقد قدمت في المسئلة المشار اليها ونحوها صحيفة محمد بن  
 مسلم وموقفه المتقدمتان فمة الدالتان على انه اذا رأت الدم قبل تمام العشرة فهو من الحيضة الاولى ومحمد ذلك كناية  
 في كتاب الفقه الرضوي حيث قال اذا رأت الدم بعد اغتسالها من الحيض قبل استكمال عشرة ايام <sup>واحدة</sup> في بعض فواق من الحيضة الاولى  
 رأت الدم بعد العشرة البين فهو ما تحمل من الحيضة الثانية انتهى وكان الاولى في الاستدلال لما ذكره نوادة من انهم هو هذه <sup>حيض</sup>  
 لا التعليل بخلاف الامكان الذي جعلوه كالفاعلة الكلية في غيره كان فانه عليه لا يصلح لتأسيس الاحكام الشرعية حسما او  
 عليه في المدارك ثم بقي الاشكال في ثبوت ذلك الاخبار المتقدمة على ان ما رآه المرأة بعد ايام العادة والاستظهار او العادة  
 كافي الاخبار والاخر هو استحاضة اعم من ان ينقطع على العشرة او يتجاوز ويمكن الجمع بتخصيص عموم الاخبار المشار اليها بهذه <sup>الاحكام</sup>  
 بان يستثنى منها حكم ذات العادة ويقال بان كل دم رآته المرأة في العشرة فهو حيض ما عدا مورد هذه الاخبار المتقدمة على  
 العادة هذا واما ما استظهره في المدارك من الحكم بكونه حيضا مع الانصاف بصفة الحيض فلا يتم كليا لان من فروع هذه الفيا  
 عندهم من زادها على العادة ثم استقر حتى تقطع على العاشرة فانهم حكموا بكون الجميع حيضا اما دم العانة فظاهر واما ما رآه  
 افتقاده وهو انه يمكن ان يكون حيضا فيجب ان يكون حيضا والمستحاضة انما كانتا تعرفتا فافان اخيرا والمسئلة ان ما زاد على ايام العادة  
 او مع ايام الاستظهار فهو استحاضة مطلقا تقطع على العاشرة انما بصفة الحيض كان ام لا وبذلك صريح هو نفسه قد مر في الجواب  
 الخامس من شرح قول المص الثالث ان انقطع الدم لدون العشرة فحليها الاستبراء حيث قال والمستفاد من الاخبار ان ما بعد  
 الاستظهار واستحاضة الى اخره واما على ما ذكرنا من الاستدلال ما نقلناه من الاخبار والجمع بينهما بما ذكرناه فلا اشكال في <sup>المقام</sup>  
 بتوضيح الملك العالم **الثانية** قد مر حواضر الله من قد هانه لورأت الدم ثلاثة ثم انقطع ورات قبل العاشرة كان الجمع من <sup>الدم</sup>  
 من النقاء حيضا اما الدم الاول فلا يخلو اما ان يكون دم عادة فلا اشكال او لا فيكون مما يمكن ان يكون حيضا واما الثاني فهو <sup>حيض</sup>  
 يكون حيضا فيحكم بكونه حيضا واما النقاء فلا يكون اقل من عشرة فلا يمكن الحكم بكونه طهرا ولو تاخر بمقدار عشرة ايام ثم رآته كان  
 حيضا منزه او الثاني يمكن ان يكون حيضا مستانفا لمضي اقل الطهر بينهما قال في المدارك فان ثبتت الكاينة العمارة في كل يوم  
 برؤية معنى الدم الثاني الذي بعد العشرة والاوجب مراعاة الصفات على ما تقدم من التفصيل اقول اما ما ذكره من الحكم <sup>بأن</sup>  
 المتوسط بين الدمين حيضا متى كان اقل من عشرة فقد تقدم الكلام فيه لان كلامهم هذا مبني على قاعدة اقل الطهر عشرة مطلقا  
 مفعول لما قدمناه من انه مخصوص بالطهر المتوسط بين حيتين بمعنى انه لا يحكم بتعدد الحيض الا بتوسط العشرة اما اذا كان في <sup>حيضة</sup>  
 واحدة فلا مانع منه وعليه يدل الاخبار المتقدمة في مسئلة اشتراط نوال الثلاثة وعدم ركها او حياء ثمة والمستفاد منها انه  
 رأت الدم المحكوم بكونه حيضا ثم انقطع فان مضت عشرة ايام خالية من الدم ثم عاد فانه يحكم بكونه حيضا تانيا مع بلوغه الثلاثة <sup>ان لم</sup>  
 نقص العشرة فانه من الحيضة الاولى وهو صريح في ابطال كلامهم في هذه المسئلة لان من جاز فروض المسئلة بالوحيضت او لا <sup>حيضة</sup>



ايام ثم انقطع الدم ثمانية ايام مثلاً ثم عاد حصة فمقتضى قواعدهم من البناء على عدة الامكان بعدد اجزائه في هذا الحكم  
 لا يمكن الحكم بالتحيز على ما عدل الدم الاول والدم الثاني غير مستحاض ولا يمكن الحكم بكونه حاضاً مستحاضاً لعدم  
 عندهم ولا يفتقده الى الدم الاول مع النقاء المتوسط للزوم الزيادة على العشرة التي هي كثر الحيز والمقصود من الاخبار بالبناء  
 ان الدم الثاني من الحيضة الاولى ومنه بانهم ان النقاء المتوسط هو الاثر المحذور المذكور ومن الامور التي لا دالة على ذلك  
 رواية كتاب الفقهاء المتقدمة قريباً ورواية عبد الرحمن بن ابي عبد الله المتقدم في مسألة توالي الايام الثلاثة ونحوها رواه  
 محمد بن مسلم واما ما ذكره في المدارك من ان التحيز بالدم الثاني الذي بعد العشرة مبني على الكلية المدعاة ان تثبت في  
 مراعاة الصفات ففيه ان الحكم المذكور ثابت بالنصوص التي اشترطوا فيها استند لاحقاً في هذه الكلية الا انه  
 فيها على الوجه الذي يدعون به حيث يكون حكماً كلياً بل يجب انفساد فيه على هوادها والله العالم **ان شاء الله** قد صرح الاختصاص  
 رضي الله عنهم بان ما تراه المرأة في ايام الحيض من الصفرة والكدرة حيز وما تراه في ايام الطهر طهر وفشربنا الشهد في  
 ايام الحيض بما يمكن ان يكون حيزاً قال والمراد بايام الحيض ما يحكم على الدم الواقع فيها بانها حيز سواء كانت ايام العادة  
 فتدخل المبتدأة ومن تعقب عادتها دم بعد اقل الطهر وضابطه ما يمكن كونه حيزاً وبما فشرت بايام العادة والنصوص في  
 على الاول قال في المدارك بعد ان نقل من جهة ذلك هذا كلامه واقول ان هذا التفسير اولى اذ الظاهر اعتبار الاوصاف في  
 المعتادة مطلقاً كما بيناه اقول شارحاً بقوله هذا التفسير الى التفسير الاخير وهو التفسير بايام العادة وهو الظاهر فانه هو  
 من النصوص المختصة لا العموم كما ادعاه قدس سره ومنها صحجة محمد بن مسلم قال سئلت ابا عبد الله عن المرأة ترى الصفرة في  
 فقال لا تضلي حتى تنقضي ايامها وان رأت الصفرة في غير ايامها نوصات وصلت وموثقة معوية بن حكيم قال قال الصفرة قبل  
 بيومين فهو من الحيض وبعدها ايام الحيض ليس من الحيض وفي ايام الحيض حيز وفي رسالة يونس بن يعقوب رجالة عن ابي عبد الله  
 كلما رأت المرأة في ايام حيزها من صفرة او حمرة فهو من الحيض وكل ما رآته بعد ايام حيزها فليس من الحيض ورواية اسمعيل بن  
 عن ابي عبد الله كلما رأت المرأة في ايام حيزها من صفرة او حمرة فهو من الحيض وكل ما رآته بعد ايام حيزها فليس من الحيض  
 المرأة الصفرة قبل انقضاء ايام ما رآته لم تصل وان كان صفرة بعد ايام قوتها حصلت الى غير ذلك من الاخبار الظاهرة في المراد وان  
 التعبير بايامها في الخبر الاول انما يضاف الى المعهود من ايام عاداتها لا يمكن كونه حيزاً وقبلة التقسيم في الثانية ظاهرة في العادة  
 الثالثة والرابعة وان تبادر ذلك من الاخبار الظاهرة من ان ينكر واما ما ذكره في المدارك من ان الظاهر اعتبار الاوصاف  
 المعتادة مطلقاً فهو على الاطلاق مجموع بل الاظهر الوقوف على الاخبار ان وجدت والا فالرجوع الى الاوصاف كما ذكره وقد قبلت  
 من الاخبار الدالة على التحيز بما يتفق في العشرة ونحوها الاحكام الدالة على التحيز بالدم الثاني بعد توسط اقل الطهر ومثل ذلك  
 المبتدأة فانه قد تقدم ما يدل على تحيزها برؤية الدم مطلقاً وهذه كلها خارقة عن ايام العادة مع دالة الاخبار على التحيز فيها  
 الدم وافق دم الحيض او خالفه والله العالم **المطلب الثالث** في المضطربة وفيه مسائل **الاول** قد اضطرب كلامهم في تفسير  
 فسرهم في التعبير بها التي لم تستقر لها عادة وجعل الناسية للعادة فيما لها والذي صرح به العلامة ومن تأخر عنها من  
 لها عادة ثم اضطرب عليها الدم ونسيتها اقول وهذا المعنى الثاني هو الذي صرح به رواية يونس بن الطويل المتقدم حيث  
 واما سنية التي كانت لها عادة ايام متقدمة ثم اختلط عليها من طول الدم في رأت ونقصت حتى اغفلت عددها وموضعها من  
 ولما هم ان المضطربة هي ناسية الوقت والعدد وتعرف هذه بالمتخيرة تعبيرها في نفسها وجبة العقبة في امرها وظاهر الاحكام  
 المضطربة بتفسيرها الى التمييز وعلله في المدارك مجموع الادلة الدالة على ذلك ثم نقل عن بعض المحققين انه قال وقد تقدم ان  
 من نسيت عاداتها اما عدد او وقتاً او عدداً ووقتاً والحكم يرجعها الى التمييز مطلقاً لا يسفر لان ذاك العدد الناسية للوقت لو كان  
 تمييزها ايام العادة لم ترجع الى التمييز بناء على تجميع العادة على التمييز كذا القول في ذاك الوقت ناسية العدد ويمكن الاعتذار بان  
 يرجعها الى التمييز ما اذا لم يكن تمييزها العادة بدليل ما ذكر من ترجيح العادة على التمييز هذا كلامه رحمه الله ثم قال قد سئل ولا  
 يخفى انه على هذا الاعتماد لا يظهر لا اعتبار التمييز فيه ويمكن ان يقال باعتبار التمييز في طرف المسمى خاصة او تخصيص المضطربة  
 للوقت والعدد انتهى اقول لا يخفى انه لا يرد في الاخبار ما يدل على معنى المضطربة وحكمها من الرجوع الى التمييز لا رواية يونس

هو المحقق الشيخ عازي شرح  
 القواعد مستمسك



وقد عرفت ان الذي نقصته انما هو ناسبة الوقت والعدد خاصة واما من لم يشر لها عادة كما شرها به في المعنى واما ناسبة العدد خاصة  
خاصة ذكره المحقق المشايخ فلا يعرف له مستند ومنه يظهر عدم ورودها او رده من الاشكال الذي تكلف الجواب عنه ويمكن  
المضطربة بالمعنى الذي ذكره المحقق المشايخ وهي الناسبة العدد خاصة او الوقت خاصة بما ورد في رواية اسحق بن جريح قال  
قلت فان الدم يجرها الشهر والشهرين والثلاثة فكيف تصنع بالصلوة قال تجلس ايام حيضها ثم تغتسل لكل سلوتين قالت له ان ايامها  
تختلف عليها وكان يتقدم الحيض اليوم واليومين والثلاثة وبنحو مثل ذلك فما علمنا به قال دم الحيض ليس به خفاء هو دم حار له قوة  
الاستحاضة دم بارد له حديث والتعريب فيه الخلل ان الاضطراب يحصل بالتقدم والتأخر على الوجه المذكور فلا يحصل شيان  
او الوقت بطريق اقل وفيه ما فيه على انه يحصل ان يكون المعنى في الخبر المذكور انه تنطوي الى هذا الدم الذي ينتهي في ايام العادة مع ما  
من التقدم والتأخر على الوجه المذكور فيجعل ما بعده بصفة الحيض واما كان بصفة الاستحاضة وبذلك يظهر انه لا يكون  
كما هو المدعى والتعقيب انه ان عارض القبح العادة فالترجيح للعادة لما عرفت فيما تقدم والا فان وجد في الاخبار ما يدل على التعقيب  
الدم مطلقا فالواجب الاحتياط ولا فاعل على التغيير اذا الظاهر من اخبار القبح هو الرجوع اليه في مقام اشتباه الدم في صحته حمص  
البحري قال دخلت على ابي عبد الله عليه السلام فقلت عن المرأة يسقطها الدم فلا تدري حيض هو او غيره فقال لها ان دم الحيض  
اسود له دمع وحرارة ودم الاستحاضة اصفر بارد فاذا كان للدم دمع وحرارة وسواد فليدع الصلوة وح فيجب الرجوع الى القبح  
اقسام المضطربة ما لم يرد رخصة عامة هذا بالنسبة الى العادة العددية الوقتية اما العددية خاصة فلو عارضها التمييز  
يكون عارضها خمسة مثلا ورات الدم بصفات دم الحيض اقل واكثر منها فظاهر اطلاق كلام الاصحاب هو الرجوع الى التمييز  
انهم اطلقوا جميع المضطربة بجميع اقسامها الى التمييز واعتقال الرجوع الى العادة قوي والا حوط هنا هو الجمع بينهما يجعل الجميع جسيما  
ما زاد او نقص عن ايام العادة واما الوقتية فمضى عارضها التغيير فالظاهر رجحان العادة فلورات في ذلك الوقت بصفة دم  
وفي غيره ما هو بصفة دم الحيض فالأقرب تحييضها بما رآه في الوقت المذكور لقوة دلالة الوقت وعموم الاخبار الدالة على ان الصلوة  
في وقت الحيض حيض والله اعلم **مسألة الثامن** قد تقدم ان ظاهر كلام الاصحاب رضوان الله عليهم انه يجب الاستظهار على  
والمضطربة بان في اول الدم ثلثة ايام ليحقق كونها حيضا وقد عرفت انه في المبتدأة لا دليل عليه بل الدليل واضح في خلافه وكذا  
قال في المدارك بعد ان نقل عن المص وجوب الاحتياط على المضطربة باقسامها الثلاثة المتقدمة بالظن والحكم بوجوب الاحتياط  
انما يتم في ناسبة الوقت اما ذكره فانها تحييض بروية الدم قطعا وقد تقدم ان الاظهر تحييض الجميع بروية الدم اذا كان بصفة  
الحيض اقول اما ما ذكره من تحييض ذاك الوقت بمجرد روية الدم فلا اشكال فيه واما ما ذكره من ان الاظهر كالتقدم تحييض الجميع  
الدم اذا كان بصفة الحيض اشارة الى ما قدمه في المبتدأة فقد عرفت ما فيه ثم لا ان الحكم في المضطربة لما كان هو الرجوع الى التمييز  
الذي هو الاحتياط بصفات دم الحيض فانه يختص التحييض بما اذا كان الدم بصفة دم الحيض البتة واما ما ذكره الاصحاب من الاحتياط  
لاترك العبادات ثلثة ايام فان ادادوا به الاحتياط في صورة كون الدم بصفة دم الحيض فهو خلاف النص الذي هو رواية  
المتقدمة فانه قد تكرر فيها الاشارة الى تحييض بصفات الدم كقول الله صلى الله عليه واله فاذا اقبلت الحيضة فدعي الصلوة واذا  
ادبرت فاعسلي عنك الدم وصلي وقول الباقر اذ اذابت الدم العرواني فدعي الصلوة ولورابت الطهر ولو ساعة من نهار  
فاغتسلي وان ادادوا به الاحتياط في غير الصورة المذكورة فهو ليس باحتياط بل هو الحكم الشرعي في ذلك فانها مع عدم  
الدم بصفات دم الحيض فان الحكم الشرعي فيها وجوب العبادات عليها كما عرفت من قوله ما اذا ادبرت فاعسلي عنك الدم  
والمراد باقبال الدم واداءه هو الانصاف بصفات دم الحيض وعدم رده ونحو قول الباقر واذا رابت الطهر ساعة يعني  
بصفة دم الحيض وبالجملة فاني لا اعرف لهذا الاحتياط هنا خلا ولا دليلا **مسألة التاسعة** قد صرح الاصحاب رضوان الله عليهم  
بان المضطربة متى فقدت التغيير فلا يجزى اما ان تكون ناسبة الوقت والعدد معا او ناسبة الوقت خاصة او ذاك العدد  
فهنا صور ثلثة **الاول** في ناسبة الوقت والعدد وهي المشهورة بالمختصة كالتقدم وقيل بانها ترجع الى الواجب بان تحييض في  
ستة ايام او سبعة او عشرة من شهرين وثلاثة ايام من اخر متى اختارت عددا جاز لها وضعه في اي موضع شارفت من الشهر  
الفرج في جمعها ولا اعتبار من الزوج وهل يجب الشهر الثاني وما بعده المطابقة في الوقت لما عرفت في الاول او يكون التغيير اقل ولا

ما هو دم



في الاعداد احقلاق وهذا هو المشهور بينهم بل نقل عليه الشيخ في الخلاف الاجماع مع انه في المبسوط افنى بوجوب الاحتياط عليه بان  
الزمان كله ما فعله المستحاضة وتغتسل للمبعض في كل وقت يحصل انقطاع الدم فيه وهو جيبه بعد الثلثة لكل صلوة لاحتمال انقطاع  
فيها او من زمان بعد الثلثة او يحصل الحيض والطمهر والانقطاع ونقض صوم عاديها وما وجب عليها اجتناب ما يجنبها  
وحصل العلامة في القواعد هذا القول احوط وهو قال الشيخ في المجلد رجع الى الفقيه فان فقدت تركت الصلوة في كل شيء سبعة  
وقال في النهاية وان كانت المرأة لها عادة الا انه اختلط عليها العادة واضطربت وتغيرت عن اوقاتها وادماها فكل اوقات الدم  
الصوم والصلوة وكل اوقات الطهر صلت وصامت الى ان ترجع الى حال الصحة وقد روي انها تفعل ذلك ما بينتها وبين شهرها  
تفعل ما فعله المستحاضة وقرب منه كلام المصنف وفي الفقيه وقال في المجلد وهذا القول مخالف للمشهور في موبى الاول انه  
للضرورة رجوعا الى ناسها والمشهور ان ذلك للبينة خاصة الثاني انه جعل التمييز رجوعا اليه بعد فقد النساء وقال ابن ادریس  
التمييز كان فيها الاقوال الستة في المبتدأة وكان قد ذكر في المبتدأة ستة اقوال احدها انها تحيض في الشهر الاول ثلثة ايام  
الثاني عشرة الثاني عشرة الثالث سبعة ايام الرابع ستة ايام الخامس ثلثة ايام في كل شهر السادس عشرة في كل شهر رجع المحقق  
المعتبر انها تحيض ثلثة ايام وتصل وتقوم بقية الشهر استظهارا واحدا بالاصل في لزوم العادة قال في المدارك بعد نقله  
مقبح هذا ما وقعت عليه من قولهم رضوان الله عليهم في هذه المسئلة الذي وقعت عليه من الاخبار في هذه المسئلة ورواية  
المفتد منه وقد تضمنت انها مع فقد التمييز تحيض بسبعة ايام حيث قال عليه السلم في آخر الرواية بعد الامر بالعمل بالخير والاخذ  
الدم واداره وان لم يكن الا من ذلك ولكن الدم اطبق عليه فلم يزل الاستحاضة دائمة وكان الدم على لون واحد وحالة واحدة  
السبع والثلث والعشرون الحديث ومن ذلك يظهر قوة ما ذهب اليه في المجلد لانه هذا الخبر عليه واما القول المشهور في معنى  
الاستدلال بموتغنى ابن بكير وموتغنى سماعة المنقذ ما في بحث المبتدأة وموردها انها هو المبتدأة كما عرفت فلا استدلال لها  
اعرف له وجهها والعجب من غفلة الجميع عن ذلك ولا سيما من اخرج المناظرين الذين عاديهم المناقشة في الادلة كما حصل في  
وعوه واما قول الشيخ في النهاية ونحوه ابن بابويه فستند موثقنا بوش بن عوف وابي بصير المنقذتان في الموضع الاول من  
الثاني من المطلب الاول في المبتدأة من المقصد الثاني يحمل الواو اثنين على من اختلط دمه كما عرفت في النهاية ونحوه في الاستدلال  
كما تقدم ثمة وفيه ان الظاهر ان الحكم المذكور كلي في جميع افراد المضطربة والخبر ان لا يبعد ان عليه تخصيصه ما ذلك بالخير او  
يوما ثم تحمل عمل المستحاضة وبالحجزة فالظاهر هو القول بها والوقوف على موردها كما ينبغي كلام ابن بابويه وان كان ظاهر  
النهاية كونه حكما كليا حيث اوجب عليها ذلك الى ان ترجع الى حال الصحة فانه لا دليل عليه في المقام سوى الخبرين المذكورين  
وعا فاصران من الدلالة على ما ادعاه واما ما ذهب اليه ابو الصلاح من الحيض بالسبعة بعد فقد التمييز فهو جيد لما عرفت  
من الدليل وان كان ما ادعاه من الرجوع الى ناسها او لا دليل عليه واما ما ذكره ابن ادریس فقد عرفت ما فيه مما اوردناه  
المشهور واما ما ذكره المحقق فقد تقدم الكلام فيه واوضحنا ما يكشف عن ضعفه وبطلانه وجا فيه في بحث المبتدأة في  
الثالث من المقام الثاني من المطلب الاول في المبتدأة من المقصد الثاني واما ما ذكره الشيخ من الاحتياط المذكور فقد  
جمله من الاصحاب باستناده النجف بالاية والرواية قال في الذكرى والقول بالاحتياط عسير منه في بالاية والرواية  
وقال في البيان الاحتياط هنا بالرد الى سوء الاحتمالات ليس هذا بل فيرأى ان يكون قولنا للعامة وهو كذلك  
نقله في المنها عن الشافعي وبالحجزة هو قول لا دليل عليه بل الدليل ظاهر في خلافه كما عرفت والظاهر عندي في المبتدأة  
ذهب اليه الشيخ في المجلد لما عرفت والله العالم **الخاتمة** ناسبة الوقت ذكورة العدد والمشهور بين الاصحاب انها تعمل على العدد  
وتخير في وضعه في أي موضع ارادت من الشهر ونقل عن الشيخ في المبسوط انها تعمل بالاحتياط المتقدم واختار العلانية  
ونسب في الشرايع الى قبل واقصر عليه ومثله في المعبر حيث نقل ذلك عن الشيخ واقصر عليه وهو موزن باختياره  
الروض ويقصر على هذا القول مرفوع جليله ومما تل مشككه ثم انه ينبغي ان يعلم ان مواضع الخلاف هنا ما اذا لم يحصل  
وقت معلوم في الحجزة بحيث يتحقق فيه الحيض كالولم تعرف قد ولد دورا وبداؤه فانها لا تخرج عن التحيرة الا في نقض العدد  
حفظته او زيادته عما في الروايات كالوقا لكان حيض سبعة لكن لا اعلم في كم اضللتها او قالت مع ذلك دورى ثلثون



ففيه ايضاً ما هو مقتضى في سابق هذه المسئلة من انه لا دليل عليه وانما حكمنا بالرجوع الى العادة اعني الايام التي اعتادتها بالاختلاف  
ويجوز التخييل هنا على ما يريد قد صرح الاصحاب رضوان الله عليهم بان ما وراء المرأة من الثلاثة الى العشرة مما يمكن ان يكون  
حيضاً فهو حيض بخلاف او اختلف قال في العترة وهو اجماع وقال شيخنا الشهيد الثاني والمراد بالامكان هنا معناه العام وهو  
عن الجانب الخالف الحكم فيدخل فيه ما يحقق كونه حيضاً لا اجتماع شرائطه ولا ارتفاع موافقه كونه ما اراد على الثلاثة في زمن العادة  
ديها بصفة دم الحيض وانقطاعه عليها وما احق له كونه بعد انقطاعه على العادة ومضى اقل الظهور بتقديم ما على العادة فانه يحكم  
حيضاً لا مكانه ويحقق عدم الامكان بقصور السنين عن تسع سنين وزيادته عن الخمسين او السبعين والسبق حيضاً يحقق كونه  
بينهما اقل الظهور ونفاس كذلك وكونها على ما لا على هذا المص وغيره لك انتمى وظاهر السيد السند في المدارك التوقف  
الحكم المدكود حديث قال بعد نقل ذلك عنهم وهو مشكل جداً من حيث ترك المعلوم ثبوته في الدية تعويلاً على مجرد الامكان  
والاظهار انه انما يحكم بكونه حيضاً اذا كان بصفة دم الحيض لقوله اذا كان للدم دفع وحرارة وسواد فلتدفع الصلوة او كان  
اصححه محمد بن مسلم قال سئلت ابا عبد الله عن المرأة ترى الصغيرة في ايامها الحديث وقد تقدم قريباً اقول يمكن الاستدلال  
لما ذكره الاصحاب من انه بعد تحقق الحيض فكل ما رآته المرأة في العشرة التي يسبها الدم الاول فهو حيض بزيادة يرضى الدالة على اعتبارها  
في الايام الثلاثة التي هي اقل الحيض وقد تقدمت في المسئلة المشار اليها ونحوها صححه محمد بن مسلم وموافقه المتقدمان ثم ان الدلالة  
على انه اذا رأت الدم قبل تمام العشرة فهو من الحيضة الاولى ونحو ذلك كلامه في كتاب الفقه الرضوي حيث قال فان رأت الدم بعد انقضاء  
الحيض قبل استكمال عشرة ايام ببعض فهو ما يقع من الحيضة الاولى وان رأت الدم بعد عشرة ايام فليس هو ما يقع من الحيضة الثانية انما هي  
الاولى في الاستدلال لما ذكره نواز الله تعالى من انهم هو هذه الاخبار لا التعليل مجرد الامكان الذي جعلوه كالفائدة الكلية في غير  
فانه عليل لا يصلح لتأسيس الاحكام الشرعية حسبها او رده عليه في المدارك نعم بقي الاشكال في انه قد دلل الاخبار والتقدم على ان ما  
المرأة بعد ايام العادة والاستظهار والعادة خاصة كل في الاخبار الاخر فهو استحضار عام من ان ينقطع على العشرة او يتجاوز ويمكن الجمع  
عموم الاخبار المشار اليها بهذه الاخبار بان يستثنى منها حكم ذات العادة ويقال بان كل دم رآته المرأة في العشرة فهو حيض ما عدا ما ورد في هذه  
التمسكة بذات العادة هذا واما ما استظهره في المدارك من الحكم بكونه حيضاً مع الانصاف بصفة الحيض فلا يتم كلياً لان من فروع هذه  
عندهم من زادها على العادة ثم استمر حتى انقطع على العاشرة فانهم حكموا بكونه جميع حيضاً اما دم العادة فظاهر واما ما اراد بهذه القاء  
وهو انه يمكن ان يكون حيضاً فيجب ان يكون حيضاً والمستفاد كما عرفت انما من اخبار المسئلة ان ما اراد على ايام العادة او مع ايام  
فهو استحضار وطبقاً انقطع على العاشرة لا بصفة الحيض كان ام لا وبذلك صرح هو نفسه قدس سره في الموضع الخامس من شرح قول  
المصنف الثالث اذا انقطع الدم لدون العشرة فعليه الاستبراء حيث قال والمستفاد من الاخبار ان ما بعد ايام الاستظهار واستحضار  
واما على ما ذكرنا من الاستدلال ما نقلناه من الاخبار والجمع فلهذا نذكرناه فلا اشكال في المقام بتوفيق الملك العلام  
قد صرحوا بانهم ما تقدم انه لو رأت الدم ثلثة ثم انقطع وذات قبل العاشرة كان الجميع ملوطين وما بعدهما من النقاء اما دم  
الاول فلا يتجاوز اما ان يكون دم عادة فلا اشكال ولا فيكون مما يمكن ان يكون حيضاً واما الثاني فهو ما يمكن ان يكون حيضاً  
الحكم بكونه حيضاً واما النقاء فلكونه اقل من عشرة فلا يمكن الحكم بكونه طهوراً ولو نأخذ بمقدار عشرة ايام ثم رآته كان الاول  
مستفاداً او الثاني يمكن ان يكون حيضاً مستأنفاً لمضي اقل الظهور بينهما قال في المدارك فان ثبتت الكلية المدعاة في كلامهم  
برؤيته يعني الدم الثاني الذي بعد العشرة والاوجب مراعاة الصفات على ما تقدم من التفصيل اقول اما ما ذكره  
من الحكم بكون النقاء المتوسط بين الدين حيضاً متى كان اقل من عشرة فقد تقدم الكلام فيه لان كلامهم هذا مبني على ما عده  
عشرة مطلقاً وهو ممتنع لما قدمناه من انه مخصوص بالظهور المتوسط بين الحيضين بمعنى انه لا يحكم بتعدد الحيض الا بمرور  
اما اذا كان في حيضة واحدة فلا مانع منه وعليه تدل الاخبار المتقدمت في مسئلة اشراط نوال الثلاثة وعدم كمالها او حيضاً  
والمستفاد منها انه متى رأت الدم المحكوم بكونه حيضاً ثم انقطع فان مضت عشرة ايام خالية من الدم ثم عادت فانه يحكم بكونه  
ثانياً مع بلوغه الثلاثة وان لم يمتص العشرة فانه من الحيضة الاولى فانه صريح في ابطال كلامهم في هذه المسئلة لان من جملة  
المسئلة ما لو تحيضت او لا خمسة ايام ثم انقطع الدم ثمانية ايام مثلاً ثم عادت ففقتضى قواعدهم من البناء على قاعدة الا



لا اعلم ابتداءه اوقال دورى مبتدى يوم كذا ولكن لا اعرف هذه الصورة ومعها الروايات على المشهور لاحتمال المحض والطهر في كل وقت او تغسل بالاحتياط في كل ان عدى من ذهابه وان حفظت فدا الدور وابتداءه مع العدد كما لو قال جئني سبعة في كل حال لا يغتفر العدد من اوله لا يحصل الانقطاع وانما يحصل المحض والطهر ويعد بحمل الثلثة الى احوال الدور وان كان الاصل في ان يثبت سلامة بعضه كالعشرة من الشهر مثلا حكمت بكونها طهرا والحكم في العشرين الباقية انها تحيض بالعدد المذكور في وضعه بين الايام التي اصلت فيها ويحتمل الدور استخاضة او تغسل الاحتياط عدى من ذهابه في جميع اوقات الاضلال وهو ان الحين في كل وقت يحصل الانقطاع وهو ما زاد على العدد من اول الدور لعدم امكان الانقطاع قبل انقضاءه وهكذا ما بعد من الاوقات التي يحصل فيها الانقطاع فتغسل لكل عيادة عتاشروطة ببر وتزك الحايض ولزمها مع ذلك تكليف المنقطعة من العبادات والاعمال او المصنوعات ونقصي صوم عادتها خاصة وفي العدد الذي حفظته ان علمت عدم الكسر والا لزمها قضاء يوم اخر فان الاحتياط على القول بعدم تحقق المحض انما يكون فيما اذا لم يحصل لها وقت معلوم في الجملة بان تغسل العدد في وقت نصفه عن ذلك العدد او يساويها ولو اصلت خمسة او اربعة في عشرة فانه لا يحض لها متيقن لمساواة العدد لنصف الزمان واما لو زاد العدد على نصف الزمان كما اذا اصلت ستة في عشرة فانه يتعين كونه الزايد وضعفه حياضا بيقين وهو السادس لا بدراجها بيقين بيقين المحض وتاخره وتوسطه ويتعلق احتمال الانقطاع بالسادس الى تمام العشرة فيعمل العمل بالمشهور ونقص هذين اليومين بقية العدد المذكور متقدما او متاخرا او بالتقريب وعلى العمل بالاحتياط تجمع في الاربعة الاولى بين افعال المتخاضة الحايض وفي الاربعة الاخيرة تزيد على ذلك غسل الانقطاع عند كل صلوة ولو اصلت خمسة في السبعة الاولى فالخامس حايض لان العدد يزيد عن نصف الوقت الذي وقع فيه الضلال بنصف يوم فهو مع ضعفه يوم كامل حيض ولو اصلت سبعة في العشرة حياضا اربعة وهو الرابع والسابع وما بينهما والحكم في ذلك بناء على ما تقدم في مسئلة اضلال الستة في العشرة ومن هنا يعلم مسائل المرجح المشهورة في كلامهم وامثالها كثيرة ولنذكر منها ما لبس للتدرب بها في تحصيل نظايرها فانها ما لو قال جئني وكنت امرج احد نصف الشهر الاخر يوم هذه اصلت ستة في العشرة الاوسط فاما يومان حيض بيقين وهما الخامس عشر والسادس عشر والعشرة الاولى من الشهر طهر بيقين ويتعلق احتمال الانقطاع بالسادس عشر الى العشرين والعمل في الاربعة المتقدمة كما تقدم ومنها ما لو قال جئني عشرة وكنت امرج احد نصف الشهر الاخر يوم فقد اصلتها في ثمانية عشر فالزائد من العشرة عن وهو يوم وضعفه حياض في وسط وقت الضلال وهو ما بين السادس والخامس والعشرين والسادس عشر حياض متيقن كما ان الاولى من الشهر والسنة الاخيرة طهر متيقن ويتعلق احتمال الانقطاع بالسادس عشر والرابع والعشرين فيعمل الاحتياط تغسل عليها وتجمع في الثمانية السابقة على اليومين والثمانية اللاحقة بين افعال المتخاضة وتزك الحايض وعلى المشهور ونقص اى الثمانية بين تمام اليومين وعلى ذلك نفس اذا عرفت ذلك فاعلم ان المسئلة المذكورة لما كانت عادية من النصوص على العموم والمخصوص فالواجب الرجوع الى الاحتياط كما امروا به صلوات الله عليهم في مقام اشتباه الاحكام اما لعدم الدليل ولا شذباها وعدم ظهور المعنى منه وبذلك يظهر قوة ما ذهب اليه الشيخ هنا وما رده به بعض الاححاب من لزوم العسر والخرج غير مسموع في مقابلة النصوص الدالة وجوبه في مثل ذلك ولو كان الدليل في الصورة الاولى موجودا لما كان عن القول بالاحتياط فيها ايضا معدل ذاكرة الوقت العدد وهذه لا يعلموا ان تذكر اول الوقت او اخره او وسطه او شيئا منه في الجملة ههنا ايضا صور اربع احدها ان تذكر اوله ووجهه في كل يومين لتيقن كون الجميع حياضا ويبقى الزايد عنها الى تمام العشرة محل شك واشكال لاحتمال الطهر والحيض فيها فيجعل ان يجعل بناء على ان تلك الثلاثة في وظيفة الشهر والحيض المتيقن واختاره الشهيد في البيان ونقله في المدارك عن المحقق والمعتبر واستحسنه جريا ما قد نقله عنه سابقا وفيه ما عرفت وقيل وهو المشهور برجوعها الى الروايات بان يجعل حياضا عشرة او ستة او سبعة فنقص الى ما يكمل ما تخاذه منها الصديق الدنيا الموجب للحكم في حديث السنن ويجعل الباقي استخاضة ونقله في الروض عن الشهيد ايضا وفيه ظاهر مروي حديث السنن انما هو ناسية الوقت والعدد معا كما قدما ذكره لانه ناسية احداهما حيث قال فيه واما سنة التي قد كانت ايام متقدمة ثم اختلط عليها من طول الدم فزادت ونقصت حتى غفلت عددها وموضعها من الشهر ثم قال عليه السلام بعد كلام في هذا بين ان هذه امرأة قد اختلط عليها ايامها لم تعرف عددها ولا وقتها الحديث وح فلا دلالة في الخبر على صحة هذه الصورة



فيم على ما يقتضيه وقيل بالعمل بالاحتياط كما ذكره الشيخ ومن تبعه بالجمع بين التكليف الثالثة المحيض والاستحاضة والانتقاء  
الانتقاء عند الثالثة عند كل سلوة أو غزاة أو شربة أو طهارة بالظهار وج أن قلنا بالتدخل بين الأعضاء كما هو الحق في المسئلة في علمها  
الحض حصة غسل وان قلنا بعدم التدخل يجب عليها للصوات الخمس ثمانية غسل مع كثرة الدم حصة الانتقاء وثلاثة للاحتياط  
ان يذكر اخره فيكون نهاية الثالثة فجعلها خبصا بيضين والكلام في السبعة المتقدمة حسبما تقدم الا انه لا مجال هنا لا يمكن  
فمقتصر على افعال المستحاضة وتزول الحايض وغسل الانتقاء انما يكون بعد الثالثة المتبقية الثالثة ان تذكر وسطه خاصة لا  
المعروف لغزوه وهو ما بين الطرفين وموجه الى ان عرف كونه في اثناء المحيض فان ذكرت يوما واحدا حصة يومين حصة احتياط وحقت  
ما يكل اختيارها من الروايات على القول بالرجوع الى الروايات قبل المتبقين او بعده او بالتفريق وان ذكرت يومين حصة ما يومين اخرى  
لها اربعة ايام حصة احتياط ونظم اليها تمام الرواية التي تخارها وعلى القول بالاحتياط تكمل ما تحققت عشرة قبله او بعده او بالتفريق  
في الزيادة على ما تحققت بالتكليف الثالثة متى كان متاخرا عما تحققت والا بما عدا الانتقاء لو كان متقدما ولو ذكرت الوسط  
الحقيقي اعني المحض بمختارين فان كان يوما فالحكم فيه ما تقدم في اليوم من الوسط بالمعنى الاول لانها هنا على تقدير العمل  
لا اعتبار بوجوب الستة لعدم تحقق الحافذين بل اما تأخذ سبعة او ثلثة وعلى تقدير القول بالاحتياط تضم الى الثالثة المتبقية ثلثة  
قبلها وثلاثة اخرى بعدها وتكفي في التسعة للعلم بانتفاء العاشر الواعية ان تذكر شيئا منه في الجملة فهو المحيض المتبقين في القول  
الى الروايات ان ساوى احدها او اذ انقضت عليه حسبما يصور وان قصر عنها بكتلة واحدة قبله او بعده او بالتفريق وعلى القول  
تكملة عشرة او جعله نهاية عشرة اذ عرفت ذلك فاعلم ان الواجب في هذه الصورة بمقتضى ما قدمناه من عدم وجود النص وجوب  
الاحتياط في امثال ذلك هو العمل بالاحتياط الذي ذكره الشيخ فيما زاد على المتبقين من الفروض المذكورة والله العالم

في الاحكام وفيما يفي مسائل المشهور بين اصحاب ردصان الله عليهم هو جواز وطى الحايض بعد انقطاع الدم قبل الفصل على  
وتقلوا عن الصدوق في الفقيه القول بالتحريم واعتز بهم جملة من متأخري المناظرين منهم بل ربما كان اولهم صاحب المدارك  
تبعه بالكلية في الفقيه غير ظاهري التحريم لغيره بغير جواز مما عاينها لو كان الزوج شبيها اقول - وعادة الفقيه هكذا ولا  
شفاها  
فما بعد المرأة في حيضها لان الله عز وجل نهي عن ذلك فقال ولا تقربوهن حتى يطمئنن يعني بذلك الغسل من الحيض وان كان الرجل  
وقد ظهرت المرأة واراد ان يجامعها قبل الغسل امرها ان تغسل وجها ثم يجامعها انتهى ومن نقل عنه القول بالتحريم استند الى قوله  
الدال على ان الله سبحانه نهي عن ذلك حتى يغتسل ولا يربح ان هذا الكلام صحيح فيما ذكره ونسبه اليه من القول بالتحريم ومن نقل  
بالجواز استند الى قوله فان كان الرجل شبيها الى اخره وانت خبير بان المفهوم من هذه العبارة انه يرى التحريم كما هو صريح  
ولكن يستثنى هذا المفهوم لاجل الدالة عليه فانه يخص عموم الآية بالاحتياط المذكورة ولا ذلك لكان التامع في كلامه اظهر من  
صدور كلامه ظاهره التحريم حتى تغتسل عما لا يربح الآية التي استند اليها وهي قراءة مطهرين بالشد يداد المراد بالظهار الغسل البتة  
فالظاهر عندي هو صحة ما نسب اليه من القول بالتحريم وان استثنى منه هذا المفهوم بخصومه والواجب ولا تحقيق الكلام في  
ثم العطف على الاخبار الواردة في المسئلة فنقول - قد استدل على القول المشهور بقراءة السبعة ولا تقربوهن حتى يطمئنن  
اي يخرج من الحيض يقال لظهرت المرأة اذا انقطع حيضها فجعل سبحانه غاية التحريم انقطاع الدم فثبت الحمل بعده عملا بمفهوم  
لا نالحق انه حجة بل صحيح الاصوليون بانهم اقوى من مفهوم المنع قالوا ولا ينافي ذلك قراءة التشديد اما لا فلان تغتسل في كلامهم  
فصل كقولهم تبين وتطمئن يعني بان وطمئنت قبل ومن هذا الباب التكبير في اسماء الله تعنى الكبير واذ ثبت اطلاق قوله  
على هذا المعنى كان الحمل عليه اولى صونا للقراءتين عن الثاني واما تأنيها فلا مكان حمل النبي في هذه القراءة على انكراهه توصيفا  
القارئتين ويكون النبي عن المباشرة بعد انقطاع الدم لسبق العلم تحريمها بحالة الحيض من صدر الآية اعني قوله نعم فاعترفوا اليها  
الحيض هكذا فوزه في المدارك وفيه اولا ان مدار الاستدلال بالآية على حجية مفهوم الغاية كما ذكره وهو ان يجعل على حجية ما  
الا انه غير ظاهر عندي لما قدمناه في مقدمات الكتاب من انه لا يتم دليل شرعي على حجية شيء من المفاهيم المذكورة سوى مفهوم  
كما تقدم والقول على ما يذكر في الاصول من الدعاوي التي يرمونها ادلة غير ثابتة عندي بل المدار عندي في الاستدلال  
على الكتاب والسنة وهما الثقلان اللذان امر صلى الله عليه وآله بالتسليم بهما بعد وتأنيها ان ما ادعاه من ان يظهر بالتحقيق



يجوز من الحيض متى على تفسير الطهارة بالمعنى اللغوي ولم لا يجوز الحمل على المعنى الشرعي سيما مع القول بالتحقق في الشهادة لا بد من دليل  
وثالثا ان ما ذكره من حمل صبغة ظهرون بالتشديد على ظهرون محذور لا يصح بالبر مع إمكان الحمل على الحقيقة وما ادعاه من ان الحمل عليه ليس هو  
عن التمام مردود بل يمكن دفع الثاني بحمل الطهارة في قراءة التحفيف على المعنى الشرعي فتصح مع قوله بالتشديد في المعنى الشرعي  
المتعارض اما وقع بين مفهوم الغاية على تقدير قراءة التحفيف وبين منطوق قراءة التشديد ومع تسليم حجية المفهوم المذكور في حد ذاته  
على المنطوق ثم بل حجية المنطوق اقوى وبؤيده ايضا مفهوم الشرط في قوله سبحانه فاذا نظروا فانظروا فان الامر لا با حذر ومعلومه  
الظهور غير مباح اتيانهم وكذا قوله في آخر الآية ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين فان هذه الحجة اما يرتب على من فعل الطهارة في  
التي هي عبادة عن الغسل لا على من حصل له قهرا باقطاع الدم وكيف كان فلا يستند الى الآية المذكورة مما لا يخلو من شوب الاشكال  
من تعدد الاحتمال فلم يبق الا الرجوع الى الاخبار ومنها ما رواه ثقة الاسلام في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر في المرأة  
عند دم الحيض في اخرها ما قال اذا اصاب زوجها شبق فليبا موهها فلنغسل فرجها ثم يشبها ان شاء ومارواه الشيخ في الموثق  
بن يقطين عن ابي الحسن قال سئلته عن الحائض ترى الظاهر ايقع عليها زوجها قبل ان تغسل قال لا بأس وبعد الغسل احسا الى  
عن عبد الله بن بكير عن ابي عبد الله قال اذا انقطع الدم ولم يغسل فليبا موهها ان شاء وعن عبد الله بن المغيرة عن محمد بن  
الصالح في المرأة اذا ظهرت من الحيض ولم تمس الماء فلا يقع عليها زوجها حتى تغسل فان فعل فلا بأس به وقال تمس الماء واجب  
اقول - وهذه الاخبار اخذ من قال بالقول المشهور ومنها ما رواه الشيخ في الموثق عن ابي بصير عن ابي عبد الله قال سئلته  
كانت طامثا فأتى الظاهر ايقع عليها زوجها قبل ان يغسل قال لا حتى يغسل قال وسئلته عن امرأة حاضت في السفر فطهرت فظن  
او اشبهت محل زوجها ان يجامعها قبل ان يغسل قال لا يصلح حتى تغسل وفي الموثق عن ابيان بن عثمان عن عبد الرحمن قال سئلته  
عن امرأة حاضت ثم طهرت في سفر فلم يجد الماء يومين او ثلثة حل زوجها ان يقع عليها قال لا يصلح لزوجها ان يقع عليها حتى  
وعن سعيد بن يسار في الموثق عن ابي عبد الله قال قلت لدم المرأة حرم عليها الصلوة اقل زوجها ان يغسل قال لا حتى يغسل  
وهذه الاخبار مما تدل بظاهرها على التحريم قبل الغسل والاحتياط قد حملوها على الكراهة جمع بين الاخبار اقول لا اشكال في  
لذلك الاخبار المتقدم عليها والظاهر عندي في هذه الاخبار انما هو الحمل على التقية فان حمل العامة على التحريم في هذه المسئلة  
في المنتهى عن الشافعي والزهري وربيعة ومالك والليث والثوري واحمد واسحق وابي ثور ونقل عن ابي حنيفة ان انقطاع  
لاكثر الحيض حل وطهها فان انقطع لدون ذلك لم يجز حتى تغسل او تنيم او تمضي عليها وقت الصلوة اقول ومن اخبار  
رواه في الكافي عن ابي عبد الله قال سئلته عن المرأة الحائض ترى الطهر في السفر وليس معها من الماء ما يكفيها اذا  
وقد حضرت الصلوة فقال اذا كان معها بقدر ما تغسل برؤفها فتغسله ثم تنيم وتغسل وقتها فليبا موهها في تلك الحال قال نعم  
غسلت فوجها ونيمت فلا بأس وعن عمار الساباطي عن ابي عبد الله قال سئلته عن المرأة اذا نيمت من الحيض هل يحل لزوجها  
وربما يفهم من هذين الخبرين توقف الحمل على التيمم في هذين الخبرين على التقية لموافقة لذهب ابي حنيفة كما قد منا نقله والله العالم  
اول لا يبعد حل توقف الحمل على التيمم في هذين الخبرين على التقية لموافقة لذهب ابي حنيفة كما قد منا نقله والله العالم  
المشهور بين الاصحاب رضوان الله عليهم انه متى حاضت وقد مضى من الوقت ما يسع الطهارة والصلوة فليس يجب  
تصلها وجب عليها قضاؤها بعد الطهر ولو لم يبع الا الاولى ولم تصلها وجب قضاؤها خاصة وكذا المشهور بل ادعى عليه  
الاجماع انها متى ظهرت من حيضها وقد بقي من الوقت ما يسع الطهارة والصلوتين وجب عليها الاداء ومع التفریط القضاة  
لم تردك لا بعد الطهارة ودكتة وجب عليها الايتان بما ادركت وقتها ولا فاقضاة فيها مقامها فيما لو حاضت  
من الوقت ما يسع الطهارة والصلوة فانه يجب عليها الاداء ومع التفریط القضاة ولو لم يرض القدر المذكور فانه لا يجب  
القضاة يدل على الحكم الاول موثقة يونس بن يعقوب عن ابي عبد الله قال في امرأة دخل وقت الصلوة وهي طاهرة فحزت الصلوة  
حتى حاضت قال تقضي اذا ظهرت ورواية عبد الرحمن بن الحجاج قال سئلته عن المرأة طهرت بعد ما تزل الشمس ولم تغسل  
هل عليها قضاة تلك الصلوة قال نعم وبؤيده عموم ما دل على قضاة القوابت واما الحكم الثاني فاستدل عليه العلامة في المشهور  
وجوب الاداء ساقط لا سجالة تكليف ما لا يطاق وجوب الايتان تابع لوجوب الاداء وفيه انه منعوض بوجوب الصلوة على



والتي هي حصة الضيق على الحايض والعقبى ان يقال ان الاصل براءة المرأة للنفقة مما لم يرد دليل على التكليف به وان القضاء لا يثبت له على  
الاداء  
بل انما يجب بالوجوب على كل عتيق حله من الحنفية والغير على ذلك موثقة معا علة قال سئل ابا عبد الله عن امرأة صلت من الظهر دون  
كنتين  
ثم انها طشت وهي جالسة فقال تقوم من مكانها ولا تقضى الركعتين بحملها على كون صلواتها في اول الوقت ونقلها عن الحايض  
رضي الله عنهما الاكتفاء في وجوب القضاء بخلاف الوقت عن الحايض بمقدار اكثر الصلوة ويرد الاححاب بعدم الوقت على ما حذره  
ويمكن ان يقال ما حذره رواية الى الورود المردية في الكافي والتهذيب قال سئل ابا جعفر عن المرأة التي تكون في صلوة الظهر وفي صلاة  
ثم ترى الدم قال تقوم من مسجدها ولا تقضى الركعتين قال فان رأت الدم وهي في صلوة المغرب وقد صلت ركعتين فليكن من مسجدها فان  
فلتقض الركعة التي كانت منها من المغرب وهذه الرواية عبر الصدوق في العقيدة فقال فان صلت المرأة من الظهر ركعتين ثم رأت الدم  
من مجلسها وليس عليها اذا طهرت قضاء الركعتين فان كانت في صلوة المغرب وقد صلت منها ركعتين قامت من مجلسها واذا طهرت قضت  
والتهريب في الرواية المذكورة بالحمل على الصلوة في اول الوقت حيث فرق فيها بين الظهر والمغرب فوجب قضاء الثلث من المغرب ومن  
من الظهر لمضي اكثر الصلوة بالنسبة الى المغرب دون الظهر وظاهر الرواية المذكورة انما هو قضاء الثلث من الصلوة والمعروف من كلام  
وهو الموافق للائدة انما هو قضاء الصلوة كمالا لو مضى من الوقت مقدارها مع الطهارة ثم طر الحايض لا البناء على ما مضى والائتمام لها  
هذا ما ينطبق على من ذهب الصدوق فيمن نسي ركعة او ركعتين ثم ذكرها فترقب ما يقع ولو بلغ المصين وبالحمل فلهذا القول  
مرغوب عنه ورواية ضعيفة منها فترة وهي مودودة الى قائلها وهو علم بها واما ما اجاب به العلامة في الحج عنها من حملها على انها  
في المغرب دون الظهر قال وانما يتم قضاء الركعة بقضاء الثلث ويكون اطلاق الركعة على الصلوة مجازا انتهى فلا يخفى بعد  
فيما لو طهرت من حيزها وقد يقع من الوقت ما يوسع الطهارة والصلواتين او احدهما فانما يجب عليها الا اذا وقع التغريط القضاء  
عليه جملة من الاخبار ومنها صحاح عبيد بن ذرارة عن ابي عبد الله قال قال ابي عبد الله رأت الظهر وهي فاددة على ان تغتسل في  
صلوة ففرطت فيها حتى تدخل وقت صلوة اخرى كان عليها قضاء تلك الصلوة التي فرطت فيها وان رأت الظهر في وقت صلوة  
في خفيته ذلك تجاز وقت الصلوة ودخل وقت صلوة اخرى فليس عليها قضاء وتصل الصلوة التي دخل وقتها ومنها صحاح عبيد بن ذرارة  
عن ابي عبد الله قال اذا رأت المرأة الطهر وهي في وقت الصلوة ثم اخرجت الغسل حتى يدخل وقت صلوة اخرى كان عليها قضاء تلك  
التي فرطت فيها واذا طهرت في وقت فخرجت الصلوة حتى دخل وقت صلوة اخرى ثم رأت دما عبيط كان عليها قضاء تلك الصلوة التي  
فيها ورواية منصور بن حازم عن ابي عبد الله قال اذا طهرت الحايض قبل العصر صلت الظهر والعصر فان طهرت في آخر وقت  
صلى العصر ورواية الى الصباح الكافي عن ابي عبد الله قال اذا طهرت المرأة قبل طلوع الفجر صلت المغرب والعشاء وان طهرت  
تغيب الشمس صلت الظهر والعصر وصحاح عبيد بن سنان عن ابي عبد الله قال اذا طهرت المرأة قبل غروب الشمس فلتصل الظهر  
وان طهرت من آخر الليل فلتصل المغرب والعشاء ومجها ورواية داود الدجاني ورواية عمر بن حنظلة فانها مشتملتان على هذا  
بالنسبة الى الظهرين والعشاءين حينما في سابقتهما وازاء هذه الاخبار ما هو ظاهر المناقاة ومنه صحاح عبيد بن جريح قال سئل  
عن الحايض نظرت عند العصر فظلمت الاولى قال لا انما تصل التي نظرت عندها وهذا المضمون عبر في العقيدة فقال والمرأة التي نظرت من حيزها  
عند العصر فليس عليها ان تصل الظهر انما تصل الصلوة التي نظرت عندها والرواية المذكورة محمولة على الوقت المختص بالعصر جمعاً بينها  
تقدم وح فان اراد الصدوق بذلك والا كان ما ذكره مخالفا للشهور بين الاحباب ومنه موثقة محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال  
المرأة ترى الطهر فتستغل في شأنها حتى يدخل وقت العصر قال تصل العصر وحدها فان ضيعت فعلها صلواتا ويجب عليها  
على الوقت المختص والمراد باستغلاها في شأنها يعني السعي في تحصيل اسباب الغسل ورواية ابي همام عن ابي الحسن في الحايض انما  
في وقت العصر تصل العصر ثم تصل الظهر ويجب حملها على ما اذا طهرت في وقت يسع الظهر والعصر ثم نوات في الغسل الى الوقت المختص  
ذلك موثقة الفضل بن يونس قال سئل ابا الحسن الاول ع قلت المرأة ترى الطهر قبل غروب الشمس كيف تصنع بالصلوة قال اذا رأت  
الطهر بعد ما يمضي من زوال الشمس اربعة اقدام فلا تصل الا العصر لان وقت الظهر دخل عليها وهي في الدم وخرج عنها وهي في  
فلم يجب عليها ان تصل الظهر وما طرح الله عنها من الصلوة وهي في الدم اكثر قال واذا رأت المرأة الدم بعدما يمضي من زوال  
اربعة اقدام فليجب فلتسلك عن الصلوة واذا طهرت عن الدم فلتقض صلوة الظهر لان وقت الظهر دخل عليها وهي طاهرة وحج



وقت الظهر وهي ظاهر صلوة الظهر فوجب عليها قضاءها وقاها الشيخ في النهي بجمع بين الاضلاع المتقدمة هذا الخبر حسن  
ان المرأة اذا ظهرت بعد زوال الشمس الى ان يمضي منها اربعة اقدام فانه يجب عليها قضاء الظهر والعصر معا واذا ظهرت بعد ان يمضي اربعة  
فانه يجب عليها قضاء العصر لا غير ويجب لها قضاء الظهر اذا كان طهرها الى مغيب الشمس واليهذا القول مال الفاضل الخراساني في  
فقال بعد نقل كلام الشيخ وهذا الوجه جمع بين الاخبار المتخلفة الواردة في هذا الباب ونحوه قال في النهاية والمبسوط ومما ذكره  
طريقه حسنة في الجمع بين الاخبار ثم نقل جملة من روايات الطوفين وقال بعدها ويمكن الجمع بين هذه الاخبار بوجهين الاول حمل  
الفضل على التقية والثاني حمل خبر ابن سنان وما في معناه على الاستصحاب والثاني اقرب لعدم ظهور كون مدلول خبر القصد مدلول  
بين العامة بل المشهور بينهم خلافة طين الثاني فظهر ان قول الشيخ قوي مجبه انتهى اقول فيه اول ما عرفت من ان ما عدا رواية الفضل فانه  
يمكن انطباقه على الاخبار الاول ومرتفع به الثاني بينها فيجب المصير اليه جمعاً بين الاخبار المذكورة والحمل على الاستصحاب كما ذهب اليه  
ومن تبعه من الاسماخ فجملة الاواب فقد عرفت انه لا دليل عليه من سنة ولا كتاب مع انه يجاز لا يصار اليه الا بقرينة في التبا واختلاف  
الاخبار ليس من فريضة الحار كما لا يخفى على ذوي الالباب وثانياً ان ما ذكره الشيخ من حمل الاخبار الثانية على ما دللت عليه موثقة الفضل  
بولس موجب الحكم يكون احوق وقيل الظهر هو مضي اربعة اقدام وهو وان كان منقولاً عنه في باب الاخبار وقت ان لا يرد بالآية والرواية  
ربما بلغت حد الثبوت المعنوي من امتداد وقت الظهر الى الغروب لا بمقدار صلوة العصر فاتفق الاصحاب سلفاً وخلفاً على ذلك وليس  
مختصراً في اخبار هذه المسئلة كما ظنه فرغم قوة ما ذهب اليه الشيخ هنا للجمع بينها بل المتألف في تلك الاخبار والمشار اليها المتفق  
الظهر واشنع وح فاجب اليه من موافقة الشيخ على هذا الحمل مما لا يخفى ان يلتفت اليه ولا يقول عليه وثالثاً ان الحمل على التقية  
بوجود القابل من العامة كما حققناه في المقدمة الاولى من مقدم الكتاب على ان مذهب العامة في الصدور الاول لا اختصاص لها في  
بل لهم في كل عصر مذهب والاختصاص في هذه الاربعة اتموقع اخيراً وسنة سقانة نفيها كما صح به علماً وانواعاً وهم وبالحجلة فثبت  
المذكور بظاهر الحاشية للقران العزيز والسنة المستقيمة بل الثبوت معنى وما عليه كافة العصاة سلفاً وخلفاً ومنهم هذا القابل لمص  
في مقابلتها ويتعين حمله على ما ذكرناه والعالم يحرم عليها امور كلها يشترط فيها الطهارة كالصلوة والطواف ومنه كناية  
اجماعاً في الاولين وعلى المشهور في الثالث ونقل عن ابن الجنيب انه مكره وحمله على التعميم غير بعيد فان عباداً بالمقدّمين عزى على الاخبار  
التي قد كثر فيها الخلاف الكرامة على التعميم ومن الاخبار في المسئلة زيادة على الاتفاق ما رواه ثقة الاسلام في الصحيح عن زرارة عن ابي جعفر  
كانت المرأة طامثاً فلا تغل لها الصلوة وما رواه الصدوق في كتابي العيون والعلل عن الفضل بن شاذان عن الرضا قال اذا حاست المرأة  
تصوم ولا تصلي لانها في حد نجاسة فاحب الله ان لا يعبد الا طاهراً ولا يترك الصوم لمن لا صلوة له الحديث وما في كتاب صحيح البلاغة من  
عليه السلام قال معاشر الناس ان النساء نوافس الايمان نوافس العقول نوافس المخطوط فاما نقصان ايمانهم فمعهود من عن الصلوة والصيام في  
حيضهن واما نقصان عقولهن فنهاده الاسرائيل كنهاده الرجل الواحد واما نقصان حنوطهن فنوارثهن على الاضاف من واريث الرجال  
الطواف فساقى الاخبار الدالة عليه في كتاب الحج اثناً واما من كتابه القران فقد تقدم ما يدل عليه في بحث الوضوء وفي غسل الجنابة  
يجب قضاءه عليها دون الصلوة ويدل على ذلك زيادة على ما تقدم في الاخبار السابقة ما رواه الشيخ في الموثق عن سماعة قال سألت ابا عبد  
عن المستحاضة فقال تصوم شهر رمضان الا الايام التي كانت تحيض فيها ثم تغتسل بعدها وفي قضاء التذود وشبهه الذي وافق الجنب وجهات  
عند العلامة عدم الوجوب واختار الشهيد الوجوب وهو الاحوط واما عدم قضاء الصلوة فاجماعي نصاً وفقوى وفي جملة من الاخبار  
قضاء الصوم دون الصلوة بانه محض تعبد وفي بعضها بانه دليل على بطلان القياس ففي رواية الحسن بن راشد من ابي عبد الله  
عن وجه الفرق بينهما قال اول من قاس بالليس وفي بعضها ان الصوم انما هو السنن مرة والصلوة في كل يوم وليلة واكثر  
على الثاني ثم انه لا يخفى ان ظاهر النصوص الاختصاص بالصلوة اليومية وهل يلحق بها غيرها من الصلوات الواجبة عند بعض  
في وقت الحيض كالكسوف والخسوف وجهان احوطهما عدم ذلك واما الاول لانه ظاهران وقتها العمر كما سيأتي تحقيقه في محله  
وهل يوقف صحة صومها على الفصل ام لا قولان ياتي الكلام فيها اثناً ثم في كتاب الصيام البعث في المساجد والاجتماع  
مسجد الحرمين قال في المدارك بعد ذكر الحكم الاول هذا الحكم مجمع عليه بين الاصحاب بل قال في المنتهى انه مذهب عامة اهل العلم  
اقول لا يخفى ان دعوى الاجماع هنا لا يتناول من غفلة عن خلاف سلا في المسئلة قال في التوير في احكام الحائض يحرم عليها



في المساجد جماعة الامم من بلاد وقال في الوضوء في المساجد للجنب والحائض ووضع شيء فيها مما يستحب تركه ولا يفرق  
وعبرهما والحق انه متفق للمسلمين ان الاجماع انعقد بعد اوان مخالفة معلوم النصب غير قاطع في الاجماع وبديل على الجنب  
ما رواه الشيخ في الصحيح او الحسن على المشهور عن محمد بن مسلم قال قال ابو جعفر محمد بن الحنفية والحائض يقتحان المصحف من وراء الثوب  
من القرآن ما شاء الا السجدة ويدخلان المسجد بمخاضين ولا يقعدان فيه ولا يقرآن المسجدين الحويين وما رواه الصدوق في كتاب  
في الصحيح عن زرارة عن محمد بن مسلم عن ابو جعفر محمد بن الحنفية والحائض لا يقعدان في المسجدين ولا يقرآن المسجدين ولا يدخلان  
المسجد الحديث ولم ينف لسائر على دليل عندنا الا التمسك بالاصل ولا يوجب وجوب الخروج عنه مما ذكرنا من الدليل  
في المساجد ولا خلاف فيه الا من سلا وفانه فضل عند الكراهة ويحل على المشهور وصحبة عبد الله بن سنان قال سئلت ابا عبد الله  
عن الجنب والحائض يذنا ولا من المسجد المتاع يكون فيه قال نعم ولكن لا يضعان في المسجد شيئا وصحبة زرارة عن محمد بن مسلم تقدم  
من كتاب العلل حيث قال فيها وياخذان من المسجد ولا يضعان فيه قال زرارة فضلت له فاما ياخذان منه ولا يضعان فيه لانها  
لانها لا يقدران على اخذ ما فيه الا منه ويقدران على وضع ما يريدان في غيره الحديث وما رواه الكليني والشيخ في الصحيح عن  
عن ابو جعفر محمد بن سنان كيف صارت الحائض تأخذ ما في المسجد ولا تضع فيه فقال لان الحائض تستطيع ان تضع ما في يد ما في غيره ولا  
ان تأخذ ما فيه الا منه سورة الغريم وقصص جملة من مناجى المناجى على اية العزيمة هنا وفي الجنب وقد تقدم تحقيق القول في  
في المسئلة الرابعة من المقصد الخامس من مقاصد غسل الجنابة واما ما يدل على ذلك ويتعلق به من البحث فقد تقدم في فصل غسل الجنابة  
الكلام في موضعين الاول لو قلت السجدة او سمعتها هل يجب عليها السجود ام لا طاهر الا كذا ذلك ونقل عن الشيخ انه حرم عليها السجود ويستند  
يشترط في السجود الطهارة من الجناس مدعيها على ذلك القواعق والاول هو القول المشهور لما رواه الكليني في الصحيح والشيخ في الموثق عن ابي  
الحجاز قال سئلت ابا جعفر محمد بن الطاهر عن السجدة قال ان كانت من الغريم فلتسجد اذا سمعتها وفي الموثق عن ابي بصير عن ابي عبد الله  
صليت مع قوم فقرأ الامام اقرارا باسم ربك الى ان قال والحائض تسجد اذا سمعت السجدة وعن ابي بصير ايضا قال قال اذا قرأت شيئا من الغريم  
فسمعتها تسجد وان كنت على غير وضوء فان كنت جنباً وان كانت المرأة لا تحيط وسائر القرآن انت فيه الجنب وان شئت تسجد وان شئت  
واما ما رواه الشيخ في الصحيح عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله قال سئلت عن الحائض هل تقرأ القرآن وتسجد سجدة اذا سمعت  
قال تقرأ ولا تسجد قال في الواضحة وفي بعض النسخ لا تقرأ ولا تسجد فلهذا الاستصحاب على جواز الترك ومثله ما رواه ابن ادريس في مسطر في  
السرير ونقل من كتاب محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين عن محمد بن يحيى الخزاز عن عمار بن جعفر عن ابيه عن علي بن ابي حمزة  
الصاوية ولا تسجد اذا سمعت السجدة فسيأتي الجواب عنهما ومن الجبان الشيخ في سبيل جناب عبيدة وخبر ابي بصير الثاني على الاستصحاب  
تجريم السجود وانه لا يجوز الا طاهر من الجناس استنادا الى صحبة عبد الرحمن بن ابي عبد الله المذكورة واجاب العلامة في الحج عن صحبة عبد  
المذكورة اجاب بالحمل على المنع من قراءة الغريم قال وكانهم قال تقرأ القرآن ولا تسجد اى لا تقرأ العزيمة التي تسجد لها والطلاق السبب  
المسبب مجازا اجاز ولا يخفى ما فيه من البعد واجاب عنها المتأخرون بالحمل على السجدة المستحبة بدليل قوله تقرأ اوج فالدلالة بنفسية  
المدارك انه يمكن حملها على السماع الذي لا يكون معه استماع قال فان صحبة ابي عبيدة انما تضمنت وجوب السجود عليهم مع الاستماع  
والكل يكلف مستغنى عنه والاظهر حمل الخبر المذكور وكذا خبر غياث على النقية فان جمهور الجمهور على المنع من السجود ونقله في المنتهى عن ابي  
والشافعي واحمد ونقل عن بعض انها توجب واسمها واما على ما نقله في الوافي من يسجد لا يقرأ ولا يسجد فلا منافاة في الخبر المذكور وذلك  
ما في كلام صاحب الذخيرة تبعاً لبعض نسخ المدارك من التوقف في المسئلة وانها موضع اشكال يشتمل من الاحتمالات السابقة في حمل  
المشاد اليها وعلى ما ذكرناه فلا اشكال بحمد الملك المتعال ولكم حيث ضروا صفا عن الترجيح بين الاخبار وهذه القاعدة مع استقفاضة  
بها وتعاونها وقوا فيه والله الهادي في اختلاف الاححاب في وجوب سجود التلاوة في هذا الموضع وغيره هل هو سجود السماع وان كان  
قصداً والاستماع الذي هو عبارة عن الاصغاء والقصد الى ذلك قولان ياتي تحقيق الكلام فيهما في بحث السجود من كتاب الصلوة  
لا خلاف بين الاحباب في ان الله تعالى ما قدم في انه لا يصح تلاوتها بعد الدخول وحضور الزوج او ما في حكمه وهو  
منها بحيث يمكن استعمال حالها كالمحبوس ونحوه فغير المدخول لها يصح تلاوتها وان كانت حائضاً وكذا مع غيبة الزوج الا انه قد يقع  
في الغيبة المحذورة فقبل انه نلت شهر وقيل شهر وقيل شهر وقيل العتبرنا نعلم انهما من الطهر الذي واقفا فيه الى اخره بحسب ما

قال



المشهور بين المتأخرين وسياق تخويل الكلام في المسئلة في محلها انتم في كتاب الطلاق  
في تحريم وطى الحائض في القبل بل نقل عن جمع منهم النص بغير استعلاء حيث انه من ضرورات الدين انما لا يجوز في ذلك شبهة ممكنة لغير  
بالاسلام او سنة في بادية بعيدة عن العلم بعالم الدين وتحقيق البحث في المقام يقع في مواضع قال في المدارك ولا ريب في فسق الراي  
بذلك وجوب تعزيره بما رواه الحاكم مع علمه بالحجوز وحكمه وبجكي عن ابي علي ولذا الشيخ رة تعزيره بمن حدوا الزاني ولم تقف على ما خذوه  
في هذه المقالة الفاضل الخراساني وغيره وتقدم فيها جده في الروض وغيره والعجب منهم قدس الله ارواحهم في عدم وقوفهم على احد النصوص  
المذكورة حتى رجعوها الى الحاكم مع تكاثر الاخبار بذلك ومنها ما رواه ثقة الاسلام والشيخ نور الله موقديهما عن اسمعيل بن الفضل  
قال سئلت الحسن بن علي بن فضال قال يستغفر الله ولا يعود قلت فعليه ارب قال نعم خمسة وعشرون سوطا ربع حد  
وهو صاع لان في سفا حا وروى الشيخان المذكوران ايضا عن محمد بن مسلم قال سئلت ابا جعفر عن الرجل باقى المرأة وهي حائض  
عليه في استقبال الحوض دينار وفي استدباره نصف دينار قلت جعلت فداك يجب عليه شيء من الحد قال نعم خمسة وعشرون سوطا ربع  
لان في سفا حا وروى الثقة الجليل على بن ابراهيم النخعي في تفسيره عن الصادق عليه السلام قال من انا امرأتى في الفرج في ايام حيضها عليه  
يتصدق بدينار وعليه ربع حد الزاني خمسة وعشرون جلدة وان اناها في اخر ايام حيضها فعليه ان يتصدق بنينار ويصير بثلثي  
جلدة ونصفا وظاهر الخبرين الاولين التعزير بالخمسة وعشرين مطلقا في اول الحيض واخوه وظاهر الخبر الثالث التخصيص بما ورد  
الجمع بتقييد اطلاق الخبرين الاولين بالخبر الثالث ويمكن ترجيح الخبرين الاولين برواية الشيخين المشاهير لهما ما ذكرناه مسندا  
هذه الرواية ولو جعل الحيض ونسبه او جعل الحكم او نسبه فالظاهر انه لا شيء عليه لعدم توجه الخطاب في هذه الحالة ولا يرد  
جملة منهم رضوان الله عليهم قال في المدارك ولو اشتبه الحال فان كان تعزيرها فسبيا حكمه وان كان لغيرة كما في الرواية  
العامة فالاصل الاباحة وواجب عليه في المنتهى الاستمتاع قال لان الاجتناب حاله الحيض واجب والوطى في حالة الطهر مباح  
بغلب الحرام لان الباب باب الفروج وهو حسن لانه لا يبلغ حد الوجوب انتهى قول لا يخفى ان هذا الكلام انما ينشئ على ما هو  
في كلامهم من ان ما زاد على العادة يدعى بالانقطاع على العشرة او تجاوزها فان انقطع حكم بكون الجمع حراما وان تجاوزه لم يخل  
على العادة كان استخاضة فعلى هذا يكون الدم بعد العادة وقبل وصول العشرة حلالا للحيض والطهر وبغيره ما قلناه فان  
الاباحة وكذا ما نقله عن العلامة واما هو المعلوم من الاخبار اركانها عليه فيما تقدم من انه بعد تجاوز الدم عن ايام العادة فانها  
يومي من اول ثلثه ثم بعد ذلك تعمل عمل استخاضة انقطع الدم على العشرة او تجاوز فلا وجه لهذا الكلام بل التحقيق في ان الدم في ايام الا  
حيث الحقة الشارح بالحوض في حكم الحيض النسبة الى تلك العبادة وجماع الزوج ونحو ذلك من احكام الحائض وما بعد ايامه  
فالواجب عليها العمل بما قبله المستخاضة ويكون بذلك طاهر بخود ولو جمعا اثباتها وح فلا يكون ما بعد ايام العادة محل احتياط  
ولا شك في ايام الاستظهار ولا فيها بعد ما والعجب انه قدس سره ناقش فيما تقدم في هذا الحكم الذي ذكرناه وصريح ما روي  
لا تساعده ومع هذا تبهم في هذا المقام وجرى على حد وهم هذا الكلام الظاهر انه لا اشكال ولا خلاف في قبول قطعها  
اخبرت بالحوض ما لم يكن منه منة بتضييع حق الزوج لظاهر قوله تعالى ولا تجعل لهن ان يكتمن ما خلق الله في ارحامهن ولو لا وجوب  
القبول لما حرم الكتمان ويدل عليه من الاخبار ايضا ما رواه الشيخ في الصحيح عن زرارة عن ابي جعفر انه قال العدة والحجوز  
الى النساء وما رواه الكليني في الحسن عن زرارة عن ابي جعفر انه قال العدة والحجوز الى النساء اذا ادعت صدف وامانها  
الى عدم القبول مع التهمة فهو ما رواه الشيخ عن اسمعيل بن ابي زياد عن جعفر عن ابيه عليه السلام ان امير المؤمنين عليه السلام  
في امرأة ادعت انها حاضت في شهر واحد ثلث حيض فقال كلفوا سنة من بطانتها ان حيضها كان فيها مضى على ما ادعت فان  
صدقت والا فهي كاذبة ورواه الصدوق وموسلا وحمل الشيخ هذا الخبر على صورة تكون المرأة منهمة قال بعض اصحاب  
الخبر على تقدير العمل به اخص ما ذكره الشيخ اذ الدعوى فيه مخالفة للعادة التجارية قليلة الوقوع وهو جيد لانه غير خال  
الاشعاد بذلك ولوطن الزوج كذا قيل لا يجب القول واليه ما شئنا الشهيد الثاني وقيل يجب وهو اختيار العلامة  
النهاية والشهيد في الذكرى وهو الاقوى عملا بظاهر الخبرين المتقدمين المشهور بين اصحاب رضوان الله عليهم  
تخصيص التحريم بالجماع في القبل وان يجوز له الاستمتاع بما عدا ذلك ونقل عن السيد المرتضى رضي الله عنه في شرح الرسالة

لا خلاف



لا يصلح الاستئذان عنها الا ما فوق الميزر وسد الباب في الدار واجتمع المخوفون بقوله عز وجل والذين هم لفروجهم حافظون الا على  
 اوما ملكت ايمانهم فانهم غير ملومين وهو ما عرفت عدم اللوم عن الاستئذان كيف كان خرج منه موضع الدم بالقبض في الثبا على اصل  
 والاخبار الكثيرة ومنها موثقة عبد الله بن بكير عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله قال اذا حاضت المرأة فليأمنها زوجها حائضه  
 موضع الدم ورواية عبد الملك بن عمر وقال سئلت ابا عبد الله ع عما يصاحب المرأة الحائض منها قال كل شئ ما عدا القبل بعينه  
 عمر بن يزيد قال قلت لابي عبد الله ما للرجل من الحائض قال ما بين البتة ولا يوف ودوايته معونة بن عمار عن ابي عبد الله قال  
 عن الحائض ما يجلي لزوجها منها قال ما دون الفرج ورواية عبد الله بن سنان قال قلت لابي عبد الله ما يجلي للرجل من امرائه وهو حائض  
 ما دون الفرج وموثقة هشام بن سالم عن ابي عبد الله في الرجل ياتي المرأة فيما دون الفرج وهي حائض قال لا بأس اذا اجتنبت  
 وعوها ورايات اعرضنا عن التطويل بذكرها احتج المرتضى رضي الله عنه بقوله عز وجل ولا تقربوهن حتى يطمئن و قوله عز وجل  
 في الحيض اي في وقت الحيض وصحابة الحلبي عن ابي عبد الله في الحائض ما يجلي لزوجها قال تزويها والى الوكيتين فقبح سمرها ثم له ما فوق  
 اقول ويدل عليه ايضا موثقة وسعيد عن ابي عبد الله قال سئلت عن الحائض ما يجلي لزوجها منها قال تزويها والى الوكيتين ويجوز  
 وله ما فوق الا زار ويزيد ذلك هذا ورواية حجاج الحشاب قال سئلت ابا عبد الله ع عن الحائض والنفساء ما يجلي لزوجها منها قال تابي  
 ثم تصلي معه والظاهر هو القول المشهور المؤيد بالآية المذكورة واما ما يدل على من هذا السيد رضي الله عنه فقد اجاب في المحرمية  
 الاولى بان حقيقة القرب ليست مرادة بالاجماع فجعل على المحرم المتعارف وهو الجماع في القبل لان غيره نادر وعن الثانية بانه  
 ارادة موضع الخوض بل هو المراد قطعاً فان اعتزال النساء مطلقاً ليس بواجب اعتزال الوطئ في القبل اقول اما ما اجاب به عن  
 فهو جيد لما عرفت في غير موضع من ان الاطلاق انما يضاف الى الافراد التابعة المذكورة وبعد تعدد الحمل على الحقيقة فالعز المكتوبة  
 الجماع في القبل يؤيده ما ذكره المفسرون وسبب النزول من ان اليهود كانوا يعتبرون النساء ولا يواكلوهن ولا يشربوهن  
 الخوض فسلل النبي ع عن ذلك فزلت هذه الآية فقال النبي ع اصنعوا كل شئ الا النكاح واما ما اجاب به عن الثانية فهو صحيح  
 ان الحيض هنا اسم مكان بمعنى موضع الخوض كالميت والمفصل واحتمال كونه مصدراً او اسماً زماناً بوجوب الاخبار والخصص  
 على عدم وجوبه فخر الخبز بالكتابة وايده بعضهم بان الحكم بالاعتزال على تقدير ان يكون اسم زمان او مصدراً لا يشمل ما بعد زمان  
 الحيض بوجبه فكان منتهاه معاولاً فنقل الفائدة في قوله حتى يطمئن واما الاخبار فاجاب عنها من وجوه احدها انها معاصرة  
 اكثر عدداً واصح دلالةً فوجب الجمع بينهما جعل هذه الروايات على كراهة ما تحت الاراز واثباتها ان قصارى ما دلت عليه هذه  
 ان له الاستفتاء بما فوق الميزر وعن نقول به ولا تنها على تحريم ما عداها انما هو مفهوم القلب وهو ضعيف كما قدوة في الاول  
 ان المراد بما يجلي هو المعنى المتعارف عند الفقهاء والاصوليين وهو ما يشاؤى طوافه الماردف للباح ولا يربط بغيره لا  
 المحرم بخلاف ارادة الكراهة وعن لا تخاف فيها اجتماع بين الأدلة لان من حرم حول الحي او شك ان يقع فيه وابعاده هو المعتمد  
 هذه الاخبار على التقييد او افتقارها الى ذهب العامة كذكر الشيخ رحمه الله لان العامة هنا ما بين محرم ومكروه فنقل في المتنوع  
 عن ابي حنيفة والثامي ومالك والى يوسف والكراهة من مكرمة وعطا والشعبي والثوري واسحق الاوزاعي والى ثور ودوايد  
 الحسن والتقي والى اسحق المروزي وابن المنذر وبذلك يظهر ان ما دلت عليه هذه الاخبار من عدم حمل ما تحت الاراز غير ما اد  
 فهو محمول على التقييد ويظهر ضعف حمل الاخبار المذكورة على الكراهة كما هو المشهور والله العالم  
 الله عليهم في وجوب الكفارة بالوطئ في الحيض واستحبابها والمشهور بين المتقدمين الاول وبه قال الشيخ ع في الحمل والمسئلة  
 والسيد المرتضى وابنا بابويه وابن البراج وابن حمزة وابن ادريس والمشهور بين المتأخرين الثاني وبه قال الشيخ في النهاية واما الاخبار  
 في المسئلة فكثيرا وان ضعف سند جملة منها بالاصطلاح الحديث يدل على الوجوب ومنها ما رواه الشيخ ع عن داود بن يزيد  
 ابي عبد الله ع في كفارة الطمث ان يتصدق ان كان في اوله بدنيار وفي وسطه نصف دينار وفي اخره ربع دينار قلت فان لم يكن  
 ما يكفي قال فليصدق على مسكين واحد والا استغفر الله ولا يعود فان الاستغفار توبة وكفاة لمن لم يجد السبيل الى شئ من  
 وعن عبد الملك بن عمر قال سئلت ابا عبد الله ع عن رجل اتى جارية وهي طائفة قال يستغفر الله ربه قال عبد الملك فان التائب  
 عليه نصف دينار فقال ابو عبد الله ع فليصدق على عشرة مساكين وعن محمد بن مسلم قال سئلته عن ابي امرائه وهي طائفة



بصدق دينار ودينه فخر الله نعم وعن ابي بصير في الموثق عن ابي عبد الله قال من اتى جايضا ضل عليه نصف دينار يتصدق به وعن عبد الله  
الحلي في الحسن عن ابي عبد الله في الرجل يقع على امراته وهي حايض ما عليه قال يتصدق على مسكين بقدر شبعه وقد جعل الاصحاب  
ما بعد الرواية الاولى على ما تضمنته من التفصيل في افراد الكفارة وهو جيد وقال في المنع روي ان جامعها في اول الحبض فويله ان  
دينار وان كان في نصفه فصف دينار وان كان في اخره فربع دينار اقول — وقد تقدم في الموضع الاول رواية محمد بن مسلم الدالة على  
عليه في استقبال الدم دينار وفي استدباره نصف دينار ونحوها رواية تفسير الشيخ على بن ابراهيم واما ما يدل على القول الثاني فهو  
الشيخ في الصحيح عن عيسى بن القسم قال سئلت ابا عبد الله عن رجل واقع امراته وهي طامث قال لا يلحقه فعل ذلك وقد نهى الله ان  
قلت ان فعل عليه كفارة قال لا ليس فيه شيئا يستغفر الله وعن زرارة في الموثق عن احمد بن محمد بن عيسى قال سئل عن الحايض ان  
قال ليس عليه شيء يستغفر الله ولا يعود ومن ليث الرازي قال سئلت ابا عبد الله عن وقوع الرجل على امراته وهي طامث خطأ قال  
شيء وقد مضى به وحمل المتأخرين الاخبار الاولى لضعف اسانيد ها على الاستحباب وايدوا ذلك باختلافها في تقدير الكفارة  
تقدم في غير مقام ونقل في المذكور عن المحقق في الاعتبار انه قال بعد طهنة في الاخبار بضعف الاسناد ولا ينبغي ان تضعف طهنة عن غيرها  
الاستحباب لا اتفاق الاصحاب على اخلاصها بالمصلحة الواجبة اما وجوبها واستحبابها فمقتضى التحقيق عاملون بالاجماع لا بالرواية قال  
المؤلف وهو حسن اقول — بل هو من الحسن بمقول اما اول فلنا فاة هذا الكلام لما تقدم في صدر كتابه عما هو كفاية في امثال هذا  
من قوله امرط المحسنة في العمل بخبر الواحد الاخر وقد تقدم فعله في الموضع الثاني من المقام الثاني من المطلب الاول في المسئلة  
المقدمة الثاني ومصلحة عدم الطعن على الاخبار بضعف السند وانما المرجع الى قبول الاصحاب للخبر ودلالة القرابين على صحة الامران  
حاصلان في جانب هذه الاخبار اما قبول الاصحاب لها فظاهر لما عرفت من ان القول بها هو المشهور عند المتقدمين وهذا اجماع  
في الذكرى استند اليها بالشهرة واما دلالة القرابين فلروايتها في اصول المعتمد التي عليها المدار واما ثانيا فان مرجع هذا  
الذي استند اليه في الاستحباب انما هو الاخبار المذكورة حيث اهم اجعلوا على العمل بها وجوبا عند بعض واستحبابا عند اخرين  
كان تحملها على الاستحباب مع دلالتها بظاهرها على الوجوب لا يخرج عن كونها مقتضى الوجوب هو مطلب الفعل مع ترك العقوبة  
ومقتضى الاستحباب جواز الترك وعدم العقوبة والقول بالاستحباب ظاهر في طرحها وعدم العمل بما دل عليه من الوجوب  
انما عند من حيث ضعف السند والافلو صحت اسانيد ما الحكم بالوجوب كالاخيه واما ثالثا فان ظاهر كلامهم انما  
هذه الاخبار على الاستحباب من حيث ضعف اسانيد ها تقادبا عن طرحها والافلو صحت اسانيد ها لقولوا بالوجوب كما هو  
وانت خبير بان الحمل على الاستحباب محذور لا يصار اليه الا مع القرينة الظاهرة وضعف الاسناد من جملة قرابين الجواز ولا  
الخالف من الاخبار في ذلك الحكم ويخرج القول بالوجوب انه الاوفق بالاحتياط ايضا وهو احد المرجحات الشرعية والمجلية فان  
الاخبار المشارة اليها على الاستحباب بعيد عندي عن جادة الصواب وحمل الشيخ الاخبار الاخيرة على الجاهل بالحض <sup>في كل</sup>  
بعده في الخبر الاول والاقر ب عندى حمل الاخبار على التقية التي هي في اختلاف الاخبار والاحكام الشرعية اصل كل ملتزم  
ذلك مذهبه جمهور المتأخرين قال في المنتهى بعد نقل القول بالوجوب وهو احدى الروايتين عن احمد واحد قولي الشافعي وقال  
نقل القول بالاستحباب وهو قول مالك وابي حنيفة واكثر اهل العلم واما ما طعنوا به من اختلاف المقادير في الكفارة فقد  
انه محمول على ما صرح به الرواية الاولى من المراتب في الصدقة ومع تعدد ها فلا استغفار وبالجملة فانك قد عرفت في غير مقام ما  
الجمع بين الاخبار بالاستحباب الذي لا دليل عليه من سنة ولا كتاب وان اشتبه بين الاصحاب وان القاعدة المروية عنهم عليهم  
هو العرض على مذهب العامة في مقام اختلاف الاخبار والاختصاص بالافلو وهو حاصل في روايات القول بالوجوب وبغيرها  
القول بالوجوب هو الاقوى قال في الذكرى واما التفصيل بالمضطر وغيره والشاب وغيره كما قاله الرازي فلا عبرة به والله اعلم  
موايد المشهور انه على تقدير القول بالكفارة وجوبا واستحبابا ففي دينار في اوله ونصف دينار في وسطه وربع دينار في  
كملت عليه رواية داود المتقدمة والمراد بالثالث الاول منه وبوسطه الثلث الثاني وباخره الثلث الثالث فالاول لذات  
اليوم الاول ولذات الاربعه موع ثلث الثاني ولذات الخمسة موع تشبيه ولذات الستة اليومان الاولان وعلى هذا القياس  
في الوسط والاخير وعن سلاوان الوسط ما بين الخمسة الى السبعة واعتبر الرازي العشرة دون العادة ويلزم على قولها اكل



العامات عن الوسط والآخر والظاهران مرجع قوى سلاطه الراوندي الى جعل على هذا التندبر هو الشيخ فقيه خاصة دون العادة  
لكن سلاطه يعتبر الوسط منها ما بين الخمسة الى السبعة فاخت الخمسة وهو الاربعة يجعله اولاً وما فوق السبعة وهو الثلثة يجعله آخرها  
على هذا الثلثة والراوندي يثالث العشرة كما يقوله الاصحاب في ذات العشرة فخلالة للاصحاب في تخصيص ذلك العشرة دون العادة  
سلاطه في ذلك وفي عدم التثليث في العشرة وعلى هذا فاذا كانت العادة سبعة مثلاً فلا آخر لها عندنا ولو كانت ثلثة مثلاً فلا آخر  
لها عندنا ايضاً وبدفعها زيادة على بدورها وجوب التصديق قوله بتصديق ان كان في اوله بدنياً الى الحبص من غير تفصيل ونقل  
الصدق في المقنع انه قال بتصديق على سكين بقدر شبعه ونسب دليل القول المشهور الى الراوندي في المقنع وافق الاصحاب  
انه استند الى حصة الخليلي المتقدمة وهي محمولة على ما عرفت من عدم امكان ما زاد على ذلك وقد ذكر الاصحاب رصوناً ان ذلك  
المراد بالبدنيا هو المثال من الذهب المصروب الخالص فكانت قيمته في زمانه عليه السلم عشرة دراهم فلا تجوز القيمة كما في الكفاية  
التبراع لم تناول النص لهما وقد قطع العلامة في جملة من كتبه بعدم اجزاء القيمة وهو كذلك كما عرفت قال في الذكرى قد استبان ان الراوندي  
دراهم والخبر جالسه فان لم نقل به ففيه جواز اخراج القيمة نظراً للتفاوت الى عدم اجزاء القيمة في الكفاية وعلى قولها لا تجوز دينار فقيمة  
من عشرة والظاهر ان المراد به المصروب فلا يجري التبراع لانه مفهوم من الدينار انتهى وقال في المنقذ الا في اخراج بين المصروب  
لتناول الاسم لها ويشترط ان يكون صافياً من الغش وفي اخراج القيمة نظراً لقرينة الاجزاء لا كفاية فاختص ببعض انوار البيان  
الكفاية ودعوه في الخبر وظاهره اجزاء التبرع وهو غير المصروب وفي تناول الاسم له كما ادعاه قدس من اشكال اذ المتبادر منه انما هو  
بسكة المعاملة كما عرفت من كلام الذكرى قد خرج الاصحاب من غير خلاف يعرف بان مصروف هذه الكفاية الفقر والمساكين  
اهل الايمان ويكفي الواحد ولا يجب التعدد عملاً باطلاق الخبر وهو كذلك وظاهره ايضاً انه لا فرق في الزوجة بين الدائمة والمنقطعة  
الامة والاطلاق وهو كذلك ايضاً قيل وهل يلحق بها الأجنبية المثبتة او المرفى لها وجهان مثلاً استلزام ثبوت الحكم في الاخرى  
في الاعلى ومن حيث عدم النص سيما مع احتمال كون الكفاية مسقطاً للزواج فلا يتعدى الى الاخرى لانه بقا حاشية قد لا يقبل التفسير  
بناسية الاستقام كما في كفاية الصيد ثانياً اقولك والظاهر هو الاول لما ذكره بل لما تقدم في رواية ابي بصير من قوله عليه السلام  
ان حايضاً فانه شامل بالطلاق للزوجة والأجنبية ونقل القول بذلك عن العلامة والشهيد رحمهما الله ثم استناد الى الراوندي  
اقولك ونحوها ايضاً قوله في رواية محمد بن مسلم سئلته عن الرجل ياتي المرأة وهي حايض قال يجب عليه في استقباله الحبص ديناراً  
وقد تقدم ولم كانت الحايض الموطوءة امته قال الشيخ في النهاية والصدق انه يتصدق بثلاثة امداد من طعام وبه قال العلامة  
في المنقذ الا انه حمل التصديق على الاستحباب والشهيد في الدروس والبيان الا انه المتقدمين ونقل الاصحاب في كتب  
الاستدلال ان ذلك رواية وان ردوها بضعف السند ولم اوافق عليها قال في المقنع وان جازعت امتك وهي حايض تصدق بثلاثة  
امداد من طعام مع انه قد تقدم في رواية عبد الملك بن عمرو ما يدل على التصديق على عشرة مساكن على من اتي جازية قال في الروض  
مرفوح بين اول الحبص واوسطه واخره لاطلاق الرواية والفتوى ولا بين الامة القنة والمديرة وام الولد والزوجة وان حرم الوطي  
اختلف الاصحاب رصوناً الله عليهم فيها لو تكرر الوطي فهل تكرر الكفاية مطلقاً او لا مطلقاً او تكررها مع اختلاف الزمان كما اذا  
بعضه في اول الحبص وبعضه في وسطه مثلاً او سبق التكفير وعدمه بدونها احوال اختاروا ولهما الشهيدان في الروض والبيان  
ابن ادریس على ما نقل في الخ حيث قال وقال ابن ادریس اذكر الوطي فالظاهر ان عليه تكرار الكفاية لان عموم الاستحباب يقتضي انه عليه  
دفعه كفاية ثم قال والاموى عندي والاصح ان لا تكرار في الكفاية لان الاصل براءة الذمة وشغلها بواجب او بدعي من غير كفاية  
واما العموم فلا يصح التمسك به في امثال هذه المواضع لان هذه الاسماء الاجناس والمصادر الاخرى ان من اكلها نهار رمضان منعها  
الاكل لا يجب عليه تكرار الكفاية بخلاف وهذا القول ظاهر الشيخ ايضاً حيث قال في المبسوط انه لا يفسد لصحاب في ذلك وعموم الاشياء  
ان يكون عليه لكل دفعه كفاية ثم قال وان قلنا انه لا يتكرر الا لا دليل عليه والاصل براءة الذمة كان قويا وثالثها جملة من الاصحاب ساءمهم  
في الخ والمنقذ والشهيد في الذكرى وغيرهما من الاصحاب واختاره في المداوي حجة القول الاول كما قرره في الروض ان كل وطي سبب في  
والاصل عدم التداخل بل اختلاف الاسباب يوجب اختلاف المسببات قال وعلى هذا يصدق تكرار الوطي بالادخال بعد التزويج في وقت  
ويحقق الادخال بعبوبة الحشفة لا بد من ساط الوطي حجة القول الثاني ما كلام ابن ادریس حجة القول الثالث كما ذكره في الخ فقال لساكن



مع تعابر الوقت انهما <sup>من</sup> فلهذا <sup>من</sup> فلهذا خلافا كثيرا من العقوبات المختلفة على الاضلاع المختلفة وعلى التكرار  
تخلل التكرار ان الكفارة انما تجب ويجب بعد موجب العقوبة فلا توثق المقدمة في اسقاط ما يتعلق بالفعل المتأخر وعلى عدم التكرار <sup>تكرار</sup>  
عدم احد الامرين ان الكفارة معلقة على الوحي من حيث هو وهو كما يصدق في الواحد يصدق في المتعدد فيكون الجزاء واحدا فيهما <sup>قوله</sup>  
على المحجة الاولى ان ما ادعوه من ان اختلاف الاسباب يقتضي اختلاف المسببات ما لم يقم عليه دليل بل الدليل على خلافه واضح السبل <sup>لما فينا</sup>  
في اجابات الشتر في الوضوء من دلالة الاخبار على بداخل الاعمال بما لا يدخل شك ولا اشكال وغاية ما يلزم من وجوب السبل الذي <sup>هو</sup>  
الوحي هنا وان تكرر وجوب الكفارة واما كونها كفارة معايرة لما يلزم بسبب حرف فلا وهذا غاية ما يفهم من اطلاق الادلة فمن ادعى <sup>المحجة</sup>  
كل سبب يفر من الكفارة غير الاخر فعليه البيان وبه يظهر ضعف قولهم بان الاصل عدم التدخل ويورد على المحجة الثانية ما ورد في <sup>مسألة</sup>  
الثالثة وعلى الثالثة ان ما ذكره في الاستدلال على عدم التكرار مع عدم الامرين من ان الكفارة معلقة على الوحي من حيث هو وهو لو لم يلزم <sup>على</sup>  
مع تعابر الوقت لان حاصله ان وجوب الكفارة معلق على الوحي من حيث هو بحيث لا يدخل للواحد فلا تؤثر في ذلك تعابر الوقت <sup>على</sup>  
وجه يقتضي التعدد وكيف كان فالمسئلة تحلوها عن النص لا غلو من الاشكال والركون الى هذه التعديلات مع سلامتها من الابواب <sup>على</sup>  
من محاذرة في الاحكام الشرعية التي اوجب فيها الشارع الرجوع الى الادلة القطعية من اية قرآنية او سنة نبوية <sup>الشهود</sup>  
الاصحاب انه يجب الحايض ان يتوضا في وقت كل صلوة وتجلس في مصلاها فتذكر الله تعالى بمقدار صلواتها ونقل في المح في بن <sup>بابه</sup>  
القول بالوجوب ونقل ذلك جملة من الاصحاب عن ابنه ايضا وقال في الفقيه وقال ابى رضي الله عنه في رسالته الى علم ان اقل الحايض <sup>للمسئلة</sup>  
ايام الى ان قال ويجب عليها عند حضور كل صلوة ان يتوضا وضوء الصلوة وتجلس مستقبل القبلة وتذكر الله بمقدار صلواتها كل يوم <sup>و</sup>  
الاصحاب قد استدلوا على الاستحباب بحسنه زيد الشحام قال سمعت ابا عبد الله يقول لا ينبغي الحايض ان يتوضا وقت كل صلوة ثم <sup>بالمحجة</sup>  
القبلة فتذكر الله عز وجل بمقدار ما كانت تقضي قال في المدارك ولفظ ينبغي ظاهري الاستحباب ثم نقل عن ابن بابويه القول <sup>بالوجوب</sup>  
بحسنه وزاد عن ابى جعفر عليه السلام قال اذا كانت المرأة طامسا فلا تحل لها الصلوة وعليها ان يتوضا وضوء الصلوة عند كل وقت <sup>صلوة</sup>  
ثم تقدم في موضع ظاهر فتذكر الله عز وجل وتجدد غسله وتجدد بمقدار صلواتها ثم تفرغ الى حاجتها قال وهو مع مراعاة الوجوب <sup>محول</sup>  
على الاستحباب جمعا بين الادلة اقوال اما الاستناد في الاستحباب الى لفظ ينبغي في الرواية الاولى فقيه ما عرفت في غير موضع <sup>في ان</sup>  
لفظ ينبغي ولا ينبغي وان اشتهر في المعروف انه بمعنى الاولى وعدم الاولى الا انه في الاخبار ربما استعمل في الاستحباب والكرامة في <sup>هذه</sup>  
استعمل في الوجوب والتعظيم بل هو الغالب في الاخبار كما لا يخفى يخفى على من له بها من بدائس وح فينبغي ان يكون التاويل في جانب <sup>بابه</sup>  
الرواية لصحة الاحتمار كما عرفت في الوجوب واجمال هذه فينبغي ان يحمل لفظ ينبغي هنا على الوجوب جمعا واما ما استدل به لان <sup>فقالها</sup>  
من حسنه وزاد فليس في محله بل الظاهر ان دليل ابن بابويه اما هو كتاب الفقه الرضوي فان عبارة ابى في الرسالة التي قد مرنا <sup>فقالها</sup>  
عن الفقيه عن عبارة كتاب الفقه المذكور حيث قال عليه السلام ويجب عليها عند حضور كل صلوة ان تتوضا وضوء الصلوة وتجلس <sup>مستقبل</sup>  
القبلة وتذكر الله بمقدار صلواتها كل يوم وكذا ما بعد هذه العبارة مما نقله في الفقيه عن عبارة الكتاب المذكور ومنه يعلم ان مسندنا <sup>ظاهر</sup>  
الكتاب المذكور وان كانت الرواية المشار اليها دالة على ذلك ولكن اصحابنا حيث لم ينفوا على ذلك استدلوا له بهذه الرواية ثم لا يخفى ان <sup>المسئلة</sup>  
ساحب الكافي ايضا القول بالوجوب حيث عنوان به الباب فقال باب ما يجب على الحايض في اوقات الصلوة ثم ذكر الاخبار الواردة في <sup>الثالثة</sup>  
المشتملة على الحكم المذكور ومن ذلك يظهر ان القول بالوجوب ارجح وقد تقدم مزيد بحث في المسئلة في نقل جملة من رواياتنا في الفقه <sup>منها</sup>  
في الغاية المستحبة من المطلب الثاني من الباب الثاني في الموضوع <sup>في</sup>  
المحساب ويدل عليه ما رواه الشيخ عن عامر بن جذاعة عن ابى عبد الله قال سمعت يقول لا تختضب الحايض ولا الحائض الحديث وعن <sup>العمل</sup>  
بصيرته الموثق عن ابى عبد الله قال سئل عن الحايض هل تختضب قال لا يخاف عليها الشيطان عند ذلك ودواه الصدوق في كتاب <sup>المحذرين</sup>  
عن ابى بكر المحضري عن ابى عبد الله قال لا لا يخاف عليها الشيطان ودوى المحضري في كتابه حرب الاسناد عن <sup>الابان</sup>  
عبد الحميد عن ابى جميل عن ابى الحسن موسى بن جعفر قال لا تختضب الحايض وحمل الاصحاب هذه الاخبار على الكراهة لما ورد من <sup>على</sup>  
عنه في اخبار منها ما رواه الكليني عن محمد بن سهل بن اليسع عن ابى عبد الله قال سئل ابا الحسن عن المرأة تختضب وهي حايض قال لا بأس به وعن <sup>مطهر</sup>  
ابى حمزة قال قلت لابي ابراهيم لم يختضب المرأة وهي طامسة قال نعم وما رواه الشيخ عن ابى المعز عن العبد الصالح ع في حديث قال قلت للمرأة <sup>مختضب</sup>



وهي حايض قال بسير باس وعوضين موثقة بما عرفت في الحب والحايض قال لا باس ومنها مستردق للصحيح غير الكتابين وحملوه وقد  
الكلام فيه مستوفى في بحث غسل الجنابة ومنها قراءة ما عدا العزائم من القرآن من غير استثناء للسمع او السبعين المحوز للحنبل فيهما  
شيخنا الشهيد الثاني في شرح للسالك بعد قول المصنف لا يجوز لها قراءة شيء من العزائم ويكره لها ما عدا ذلك ما لفظه مقتضاه كراهة  
السمع المستثناة للحنبل وهو حسن لا تنفاد النص مقتضى التخصيص انتهى واعتبره سبطه في المدارك بانه غير جيد قال بل المصنف عدم  
قراءة ما عدا العزائم بالنسبة اليها مطلقا لا تنفاد ما يدل على الكراهة بطريق الاطلاق او التعميم حتى يحتاج استثناء السبع الى تخصيص  
ورواية الصحيح سماعة التي هي الاصل في كراهة ما زاد على السبع مخصصة بالحنبل فيجب الاخيار والصحيفة المستثناة لا باحة وقراءة الحايض  
ما شاءت سالمة من المعارض انتهى اقول قد تقدم في باب الحب رواية الاصل في كتابنا الحاصل من السكوني عن الصادق ع في انه  
عليهم السلام قال سمعة لا يقرأون القرآن وعندهم الحب والنفس والحايض قال الصدوق في الكتاب المذكور بعد نقل الخبر هذا على  
لا على النبي وذلك لان الحب والحايض على لم قراءة القرآن الا العزائم الاربعة والخبر المذكور ظاهر في اطلاق المنع للحايض من قراءة  
مما فاذلك الى ما ادعوه من الاجماع في المسئلة كاشعير كلامه في الروض والظاهر ان السيد قدس سره لم يقف على الرواية بل الظاهر  
لوقوف عليها لودها بضعف السند بناء على الاصطلاح الغير المعتمد وما ذكرنا بطريق وجه القول المشهور من كراهة ما عدا العزائم  
قد قدمنا في بحث الجنابة ان الاظهر حمل ما دل على المنع من قراءة الحب والحايض القرآن على التقيية والله العالم ومنها الحايض  
المسجد ذكره الشيخ في الخلاف وتبعه الاصحاب وقال في النهاية انه لم يقف فيه على جهة ثم احتمل كون الكراهة اما جعل المسحوطا  
ادخال الخاصة اليه واورد على الاول انه لا وجه لتخصيص الكراهة بالحايض بل يعم كل محتار وعلى الثاني ان ذلك محرم عند  
يكون سببا في الكراهة وعلما شيخنا الشهيد الثاني في الروض بالتعظيم ولا باس به والحق جماعة من الاصحاب بالمساجد انما  
قال في الروض وهو حسن بل الاسرى الشاهد اعظم لتأديتها فائدة المسجد وتزيد شرف للدخول فيها والله العالم  
وخلص الاستحاضة قبل وهي في الاصل استعمال من الحيض يقال استحيضت المرأة بالبناء للمجهول فهي شتم خاص لا تشخيص اذا  
استقر بها الدم بعد ايامها فهي مستحاضة ذكره الجوهري وهو يعطى ان مائة للعلم غير مستوفى ثم استعمال في دم فساد يخرج من  
في ادنى الرحم يسمى العادل وتعرفه يعلم ما قد ساء في تعريف الحيض هو في الاصل م اصغر يارد دقيق يخرج بقتور وانما قد ساء  
بالاعلى لا قد يكون هذه الصفات خصوصا وقد يكون بصفة الحيض استحاضة ومنه ايضا ما نقص من الثلاثة التي هي اقل الحيض  
يكن دم قرح ولا عن ثوة وما زاد على العادة بعد الاستظهار والاصحاب عموما ما زاد عن ايام العادة مع تجاوز العشرة في  
تقدم ما فيه ومنه ما زاه قبل بلوغ القبح وان لم يوجب الاحكام في الحال لكن عند البلوغ يجب عليها الغسل والوضوء كما تقدم  
باب الموضوع من انه قد يختلف السبب لفقد شرط ومنه ما يكون بعد بلوغ سن الياس وكيف كان فالبحث هنا يقع في  
لا يجزى ان دم الاستحاضة اما ان يشقب ومهما الكرسف او لا وفي الاول فاما ان يسيل او لا فان لم يشقب الكرسف  
قليلة وان شقبه ولم يسيل عنه فهي متوسطة وان سال فهي كثيرة هذا اقسام ثلاثة مالم يشقب الكرسف والمشهور بين  
رضوان الله عليهم انه يجب عليها عند كل صلوة تغيير القطن والوضوء ونقل عن ابن ابي عقيل انه لا يغسل عليها ولا وضوء  
ابن الحنبل ان عليها في اليوم والليلة غسل واحد قال ابن ابي عقيل على ما نقله في المح يجب عليها الغسل عند كل وضوء  
لكل صلوة يغسل بجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء بغسل وتغريد الغر بغسل واما اذا لم يطر على الكرسف فلا يغسل  
لا وضوء وقال ابن الحنبل المستحاضة التي يشقب ومهما الكرسف تغسل لكل صلوة بين اخر وقت الاولى واول وقت الثانية في  
وتغسل للجرم هذا ذلك والى لا يشقب ومهما الكرسف تغسل في اليوم والليلة مرة واحدة مالم يشقب وظاهرها بين العباد  
ان المستحاضة معصومة في فريدين خاصة وادرجا المتوسطة في الكبرى واما الصغرى فابن ابي عقيل في عنها الغسل والوضوء  
وابن الحنبل اوجب عليها فضلا واحدا في اليوم والليلة جهة المشهور فيها ذكره اما بالنسبة الى تغيير القطن فعلى عدم النهي  
هذا الدم في الصلوة قليلة وكثيرة قال في النهاية ولا خلاف عندنا في وجوب الابدال وهو مؤذن بدعوى الاجماع عليه وعليه  
عندهم ولا تقدم العفو عن هذا الدم قليلة وكثيرة مما لم يبق ذكره وانما هو الحاق من الشيخ بدم الحيض كاستبائا في موضع  
مع انه قد ورد العفو عن الاية الصلوة فيه وبه قال الاصحاب وهذا من جملة واما بالنسبة الى الوضوء لكل صلوة فما رواه الشيخ

1



الموثق عن زرارة عن أبي جعفر قال سئل عن الطامث تقعد بعد أيامها كيف يغسلها قال يغسلها يومين ثم يغسلها مرة واحدة  
 وتوثق من نفسها وتصل كل صلاة بوضوء ما لم يثقب الدم الحديث ووصف هذه الرواية في المدارك وهو من الرواية عن  
 فيها ابن بكير وهو بخار وحدثه في غير موضع من شرحه وفي صحاحه معوية بن عمار عن أبي عبد الله قال كان الدم لا يثقب الكوسف نوصات  
 المسجد وصلت كل صلاة بوضوء وفي صحاحه الصحاف وان كان الدم فيها يدها وبين المغرب لا يسيل من خلف الكوسف فليتوضأ  
 وقت كل صلاة وفي كتاب الفقهاء الرضوي فان لم يثقب الدم الكوسف صلت صلاتها كل صلاة بوضوء الحديث وسياق فاما ما  
 ونقل عن ابن أبي عقيل انه احتج بصحاحه ابن سنان عن أبي عبد الله قال المسحاة تغتسل عند صلاة الظهر وتصل الظهر والعصر  
 تغتسل عند المغرب وتصل المغرب والعشاء ثم تغتسل عند الصبح ثم تغتسل عند الظهر وتصل الظهر والعصر <sup>الرواية</sup>  
 قد احتج له بها في الحج والظاهر انه تكلمها حيث لم يقف له على دليل ولا فان هذه الرواية لا تغلق لها ما لمصلحة اصلا ادعائه ما  
 عليه عدم وجوب الوضوء مع الاعمال الثلاثة الواجبة في الكبرى وهو معقول عما عن غيره عن ابن الجبيرة انه احتج بموثقهما  
 قال قال المسحاة اذا ثقب الدم الكوسف اغتسلت لكل صلاتين غسلوا للمغرب غسلا وان لم يجز الدم الكوسف تغسلها  
 لكل يوم مرة والوضوء لكل صلاة واجاب عنه في الحج بان يجول على نفوذ الدم الكوسف واليه اشار بقوله وان لم يجز الدم الكوسف  
 الى ظاهره ولم يجاوز وهو جيد وسياق يريد تحقيق له انتم واما ما ذكر في الذخيرة من حمل الحجر المذكور على الاستنجاب فهو بعيد  
 جادة الصواب كما سيظهر لك انتم في الباب واما ما ادعى انه مؤيد للاستنجاب حيث قال وما يؤيد ذلك ما رواه الشيخ عن  
 الجعفي في القوي عن أبي جعفر قال المسحاة تقعد أيام فمها ثم تحتها يوم او يومين فان في ذات ظهر اغتسلت وان لم يجر  
 اغتسلت واحتثت فلا تزال تصل بذلك الغسل حتى يظهر الدم على الكوسف فاذا ظهر اعادت الغسل واعادت الكوسف  
 ان الرواية المذكورة وان كانت محتملة بالنسبة الى الوضوء لكل صلاة لكنها يجب حملها على الاحكام المتقدمة والغسل المذكور  
 صدرها ان رأت الطهر ولم ترقه انما هو غسل الخبض لا تقطع عنه بعد الاستنجاب وجد الدم او انقطع فكان قال يغتسل ثلاثا  
 على كلا التقديرين ولعل منشأ وجه قوله فلا تزال تصل بذلك الغسل وباب الحاد اوسع من ان ينكروا وما اشعرت هذه الوقا  
 بما هو المشهور من تعيين القطعة الا انها انك قد عرفت انما الدليل الصحيح الصريح على العفو عن نجاسة ما لا نتم فيه الصلاة  
 استثناء دم الاستنجاء مما لم يبق عليه دليل فيجب حمل هذه الرواية وبحوثها على الاستنجاب <sup>ان يثقبه ولا</sup>  
 عنه والمشهور انه يجب عليها مع ذلك تغيير الحوفة والغسل للصلاة الغداة اما تغيير الحوفة فمما تقدم في تغيير القطعة وقد عرفت  
 واما الغسل للصلاة الغداة فهو المشهور وقد تقدم عن ابن أبي عقيل وابن الجبيرة انهما ساءا بين هذا القسم وبين القسم الثالث  
 في وجوب الاعمال الثلاثة وبرجوع المحقق في المعتبر قال والذي ظهر لي انه ان ظهر الدم على الكوسف وجب ثلثة اغسل وان  
 لم يكن عليها غسل وكان عليها الوضوء لكل صلاة وتبعية العلامة في المنتهى كما هي عادة غالب احدث انه في الاكثر مجز وحذف  
 وان زاد عليه في البحث والاستدلال الى هذا القول ايضا قال السيد السند في المدارك ونقله عن شيخه المعاصر والمراية المحقق  
 الا رد عليه كما اشار اليه بذلك في غير موضع وشبههم في ذلك الفاضل الخراساني في الذخيرة والمحقق الشيخ حسن وشيخنا البهائي وغيرهم  
 في المدارك في الاستدلال على ذلك لنا ما رواه الشيخ في الصحيح ثم نقل صحاحه معوية بن عمار وصحاحه عبد الله بن سنان وصحاحه  
 صفوان بن يحيى الاتيات في القسم الثالث قال وفي مطلقة في وجوب الاعمال الثلاثة خرج منها من لم يثقب دمها الكوسف  
 بالنصوص المتقدمة فيبقى التمسك بما في الاطلاق ثم قال احتج المفضلون بصحاحه الحسين بن نعيم الصحاف عن أبي عبد الله  
 قال فيها ثم لشظرفان كان الدم فيها يدها وبين المغرب لا يسيل من خلف الكوسف فليتوضأ وتصل عند وقت كل صلاة بال  
 الكوسف فان طرحت الكوسف عنها وسال الدم وجب عليها الغسل وان طرحت الكوسف ولم يسيل الدم فليتوضأ وتصل  
 غسل عليها قال وان كان الدم اذا امسكت الكوسف ليسيل من خلف الكوسف صديا لا يري فليتها ان تغتسل في كل  
 واحدة ثلث مرات وصحاحه زرارة قال قلت النفس متى تصل قال تقعد قد حيضها وتسهر يومين فان انقطع الدم  
 اغتسلت واحتثت واستغفرت وصلت فان جاز الدم الكوسف تعصبت واغتسلت ثم صلت الغداة بغسل والظهر <sup>فان</sup>  
 بغسل والمغرب والعشاء بغسل وان لم يجز الكوسف صلت بغسل واحد قال والجواب عن الرواية الاولى ان موضع الدلالة فيها



فان لم يجرى الكسوف فيها وسال الدم فاجب عليها الغسل وهو غير محل النزاع فان موضع الخلاف ما اذا لم يحصل السيلان  
 مع انه لا احتياط في الخبر بكونه الغسل للنجاسة على ذلك تحكم ولا يبعد حمل على الجنب ويكون نية الجنبة كالمبني له وعن الرواية  
 الثانية انها قاصرة من حيث السند بالافهام ومن حيث المتن فانها لا تدل على ما ذكره نضا فان الغسل لا يتعين كونه  
 لصلوة الجنب ولا للاستحاضة لجواز ان يكون المراد به غسل النفس فيمكن الاستدلال بها على المسألة بين القهين انهم  
 زيد اكرامه اولس وبالله التوفيق ليلوع كل ما مول ونيل كل سؤل لا يخفى ان صحجة الصحاف التي ذكرها لا تخلو من الا  
 في هذا المجال وغاية ما يستفاد منها ان مع وضع الكسوف فان كان الدم لا يسيل من خلف الكسوف فعليها الوضوء خاصة  
 وان سال من خلفه فان عليها اغسال الثلثة وهذا التفصيل بحسب الظاهر لا ينطبق على شيء من القولين لان المتوسط  
 هو التي يظهر منها على الكسوف ولا يسيل عنه فهي لا تدخل في ذات الاعمال الثلثة لانها مخصوصة بمن يسيل منها الكسوف  
 ولا في الاولى وان احتفلها لفظ العبارة لا نه جعل حكمها الوضوء خاصة والفتوى في المتوسط على وجوب الغسل من غير الاستدلال  
 على القولين المذكورين فانما التفصيل الاخر في الرواية بالسيلان وعدمه بعد طرح الكسوف عنها فلا يصلح للاستدلال ولا  
 في هذا المجال لان التقسيم الى الاقسام الثلاثة مرتب على وضع الكسوف وانه هل يتغير الدم ام لا ومع تغيره هل يسيل عنه ام  
 فسيلان الدم مع عدم وضع الكسوف خارج عن موضع المسئلة وكما يحتمل في هذا الغسل هذا الاتحاد كما ادعاء من استدلال الرواية  
 على ما ذكره السيد قدس سره هنا يحتمل الجنب ايضا فيكون المراد به الاغسال الثلثة ويكون الكلام في اخر الرواية من قبيل التفصيل  
 الاجمال واما طعن قدس سره في صحجة زرارة بالافهام فهو مناف لما صرح به في غير موضع من شرحه هذا بان الافهام غير متوافقة  
 لا مخر لجهة الرواية ولا سيما اذا كان المضمر مثل زرارة من لا يعتقد في احكام دينه على غير الامام عليه السلام فكيف قدس سره كما  
 البير في غير موضع ليس له قاعدة يقف عليها فاذا احتاج الى العمل بالرواية اعتد من جميع ما ربما يتلوق اليها من الفتح وان لم  
 ما ذهب اليه ففتح فيها بما منع الفتح به في غير ذلك المقام واما طعن في منها بانه لا يدل على ما ذكره ونفا فيه اشعا وبانه يدل  
 ظاهرا وهو كاف في الاستدلال اذ لا يشترط في الدلالة خصوص النص بل يكفي ما هو الظاهر المتبادر الى الفهم واما ما ذكره من  
 الغسل لا يتعين كونه لصلوة الجنب ولا للاستحاضة لجواز ان يكون المراد به غسل النفس فانه مذكور وان الاول منهما وان كان  
 بالنظر الى ظاهر اللفظ الا انه سيظهر لك الجواب عنه في المقام واما الثاني فانه بعيد غاية البعد بل ربما يقطع بفساده  
 ان اول من اجاب بهذا الجواب السيد السند قدس سره وتبعه جمع من محققه منا خوا المتأخرين كما لحق في الشيخ حسن في كتابه  
 والشيخ البها في كتاب المحجل المتين والفاضل الخراساني في الذخيرة وغيرهم وبيان بعده بل فساد ان سياق الخبر يدل بظاهره  
 انه مع عدم انقطاع الدم بعد قودها بقدر حوضها واستظها رها بيوين فانها تعمل عمل المستحاضة ثم فصل الكلام في الاستحاضة  
 بين تجاوز الدم الكسوف فغسل الاغسال الثلثة وعدمه الفجاءة فغسل الاغسل الثلثة غسلا واحدا غاية الامر انه قد  
 يقال ان عدم تجاوز الدم الكسوف شامل لصودي القليلة والمتوسطة والجواب عنه انه قد قام الدليل في القليلة انه لا  
 عليها فيخص بالمتوسطة في الكلام في عدم تعين ذلك الغسل للصح والجواب انه وان اجل في هذا الحكم في هذه الرواية ونحوها  
 مما استبان في المقام الا انه وقع التصريح به في كتاب الفقه الرضوي ومنه اخذ الشيخ علي بن الحسين بن بابويه ذلك في رسالته الى  
 كائنه في الفقيه وقد اشترنا في غير موضع الى ان جملة من الاحكام التي ذهب اليها المتقدمون ولم تصل ادلتها الى المتأخرين  
 اعترضوا عليهم بعدم وجود الدليل وقد وجدت ادلتها في هذا الكتاب وهو دليل على شهرته سابقا بينهم ولا سيما الشيخ علي  
 الحسين المذكور فان رسالته المذكورة كلها او جلها الا القليل عين عبارة الكتاب المشار اليه كما ستقف عليه ان شاء الله تعالى  
 الائمة قال عليه السلام في الكتاب المذكور فان زاد الدم اكثر من عشرة ايام فلتعقد عن الصلوة عشرة ثم تغسل يوم حادي عشر  
 وتغتشى فان لم يثقب الدم القطن صلت صلاتها كل صلاة بوضوء وان ثقب الدم الكسوف ولم يسيل صلت صلاة الليل  
 والغداة بغسل واحد وسائر الصلوات بوضوء وان ثقب الدم الكسوف وسال صلت صلاة الليل والغداة بغسل واحد  
 العصر بغسل وتوضوء الظهر قليلا ونحو العصر وتصل المغرب والعشاء الاخرة بغسل واحد وتوضوء المغرب قليلا ونحو  
 الاخرة ثم انه ما يزيد صحجة زرارة المذكورة في الدلالة على الاقسام الثلاثة المشهورة ما رواه الشيخ في الموثق عن سماعة قال



المستحاضة اذا ثقب الدم الكرسف اعتسلت لكل صلوتين وللغو غسلا فان لم يجز الدم الكرسف فعليها الغسل لكل يوم مرة  
وان اراد زوجها ان يات بها فحين تغسل هذا اذا كان دما عيطا فان كان صفرة فعليها الوضوء والمعنى فيها انه ان ثقب  
الدم الكرسف اى سال عنه بقرينة الاغسال الثلاثة وقوله وان لم يجز الدم الكرسف بمعنى انه ثقبه ولم يسئل عنه بقرينة  
المقابلة بما قبله وقوله وان كان صفرة كناية عن عدم ثقب الدم وهي القليلة وكفى عنها بالصفرة لغلظتها وضعف الدم ونقص  
نفوذها فيكون الرواية منطبقة على الاقسام الثلاثة ونحوه ما رواه في الكافي في الموثق عن سماعة ايضا عن ابي عبد الله عليه السلام  
عسل الحماة واجب وغسل الخيض اذا ظهرت واجب وغسل الاستحاضة واجب اذا احتثت الكرسف فجاز الدم الكرسف  
الغسل لكل صلوتين وللغو غسل وان لم يجز الدم الكرسف فعليها الغسل كل يوم مرة والوضوء لكل صلاة الحديث <sup>والغسل</sup>  
فيه انه اشقل على فهمي المستحاضة الكبرى والمتوسطة ولم يذكر الصغرى في الكلام في عدم اشتغالها على كون هذا <sup>الغسل</sup>  
أصلوة الصبح فيجب تقييدها بكلامه عليه السلام في كتاب الفقه الرضوي المعتضد بعمل اولئك الفضلاء المتقدمين  
هم اساطين الدين بعد الائمة الطاهرين عليهم صلوات الله اجمعين وبذلك يجده الجواب عما احتج به السيد النزيل قدس  
سره لذلك القول من اطلاق تلك الصحاح المشار اليها بان يمكن تقييد اطلاقها بهذه الاخبار كما اعترف بتقييد بعضها  
الصغرى لان هذه الاخبار جوية ما ذكرناه قد اشتملت على التفصيل بين السيلان عن الكرسف ويجوز الظهور عليه من  
سيلان وان في الصورة الاولى يجب غسل واحد فيجب تقييد اخبارهم بهذه الاخبار ويكون اخبارهم مخصوصة بالكبرى  
والله العالم ان ثقبه وسيل عنه والظاهر انه لا خلاف هناك وجوب الاغسال الثلاثة قال في المنهى وهو  
مذهب علمائنا اجمع انما الخلاف في انه هل يجب الوضوء مع هذه الاغسال ويتعدد بتعدد الصلوة ام لا يجب بالكلية  
ام يجب وضوء واحد مع الغسل اقول فذهب جمع من متقدمي الاصحاب منهم الشيخ في النهاية والمبسوط والمرفعي وابنا  
بابويه وابن الجنيد الى الثاني ونقل عن ابن ادريس الاول واليه ذهب عامة المتأخرين على ما نقله في المدارك ونقل  
الشيخ المفيد الثالث وهو انها نصلي



فصل في وضوءها وغسلها الظاهر والعصر على الوجهين لا يجمع في بعض ذلك في المغرب والعشاء وتقبل من ذلك لصلوة الليل والعشاء واجازة المحقق  
 في العصر والذي وقف عليه من الاجتهاد المتعلقة بهذا القسم رواية منها ما رواه الشيخ في الصحيح عن صفوان بن عمار قال سألت ابا عبد الله عليه السلام  
 فلا يغسل فيها ولا يفرجها بغيرها فاذا جازت يامها وارتدت لم يغسلها الا كسيف اغسلت الظاهر والعصر يؤخر هذه وجعل هذه والمغرب والعشاء غسلها  
 وتؤخر هذه وتغسل العصر ويجزئ في غير ذلك وان كان الدم لا يغسل الا كسيف بوضوء وحمل السجدة وصلته على صلوة وضوءها يامها بغيرها الا في  
 حيزها وهذه الرواية وان كانت ظاهرها يوجب غسل الشك على غسل الدم الكسيف الذي هو من الليل لا عدله الا انه مخصوص بما قد مر من الرواية  
 الظاهرة في انه عدم الليلان فليس الا غسل واحد من فصل هذه الرواية على الليلان كما لا يخفى وما رواه الطائفة في الصحيح عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه  
 السلام قال السجدة يغسل عند صلوة الظهر والعصر ثم يغسل عند المغرب وتغسل في المغرب والعشاء ثم يغسل عند الصبح فتغسل في الغزوة باس ان يامها بغيرها  
 اذا شاء الا اياها بغيرها يغسلها في وضوءها قال وقد لم تقبل هذه فطاحنا بالاعراض من ذلك وهذه الرواية وان كانت مطلقة شاملا لغيرها الا ان  
 السجدة خاصة الشك لا لا يجب تغسيلها باختيار القس من المتقين ومنها ما رواه في الصحيح عن صفوان بن يحيى عن ابي الحسن قال قلت لابي عبد الله  
 اذا كنت في الروعة عشر ايام ترى الله ثم تغتسل فكتبت ليلة ايام ظاهرها ان الدم بعد ذلك التمسك عن الصلوة قال لا هذه مستحسنة ويستعمل فطنة  
 بعد فطنة ويخرج من صلواته يغسل بها يامها رجاء ان الله وحج في معلقه يجب تغسيلها خلافا لما سكرناه فيها بغيرها وعلوه الشيخ في التوفيق في فصل  
 وعن ذرارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال السجدة خاصة تنكف عن الصلوة ايام ايامها وبجنا طيرة او بنوع ثم تغسل كل يوم وليلة ثلاث ايام وتغسل لصلوة  
 العشاء ويخرج من الظاهر والعصر يغسل ويخرج من المغرب والعشاء يغسل فاذا حدث لها الصلوة حل في جميعها ان يغسلها وضوءها صحيح الجواب وقد تقدم في  
 القسم الثاني في كتاب الفقه الرضوي وقد تقدم وهو صحيح الاخبار في بيان الاقسام الثلاثة وحكم كل منها فبين ان غسلها بعد الاطالة  
 فاعاد من احاديث الاقسام الثلاثة واجازة وفيه حصة في المعرف بصلواته السجدة بخلافه وقد تقدم ما في نسخة الاحتجاج للشيخ مع الجمل ورواه في  
 الطويلة المتقدمة السجدة بوضوءه الشك في الخبر ذلك هو الاخبار وكلها تكرر في ظاهره في عدم الرضوء متحدا ومختلفة متحدة اذ للعلماء مقام الدنيا  
 فلو كان واحدا لم يفرق ذكره وفي بعضها الجمل عليه الباقي وليس فليس وعادة ما يصح به من قال بوجوبه لكل صلوة ثم قوله غير تغسل اذ انما في الصلوة  
 الاية وفيه اولى ما عرفت انما من لا لا كفوف والمضادة عن الاحتجاج في الشيخ والعلامة على التخصيص بالبيان من حروف المسح وبقاها ان من العلوة يقتيد  
 ذلك كتاب الجذبة في وجوبه كون الدم الخارج بعد غسل على هذا الوجه حدث لان الاحكام الشرعية مبنية على التوقيف وقد بلغ الحق في المغيرة في رد  
 هذا القول والشيخ على ما به فقال وظن الغلط من المتأخرين انه يجب على هذه مع هذا الاعتقال وضوء مع كل صلوة ولم يرد على ذلك احد من  
 طائفتنا سيما ان يكون غلط ما ذكره الشيخ في السجدة والحدان المسجدة خاصة لا يجمع بين فرضية وضوء فطنة الجذبة على واحدتها وليس على ما نقل بل  
 ذلك محقق بالموضع الذي يقتضيه على الرضوء وانما ذكره الشيخ المعين والمحقق فافضاه ان رجعا الى وجوب الرضوء مع غسلها كان لا غسل فيها  
 وبذلك صرح في المغيرة بعد ان احتد فيه مذابح الشيخ المعين والزمه الشيخ ابا جعفر وحدث ان عند كل غسل لابد من الرضوء الا غسل الجذبة قال  
 واذا كان المراد بغسل الاستحاضة الظاهرة لم يحصل المراد به الا مع الرضوء اما على الهدى فلا يلزم ذلك لان الغسل عنه يكفي عن الرضوء فيمكن الجواب  
 عما الزعمه الشيخ فخصيص جريان الرضوء الذي يقتضيه في اجاب الرضوء مع كل غسل هذا غسل الجذبة بعبارة الاحياء باللفظ في غير الرضوء في هذا  
 الصورة وقد تقدم تحقيق السجدة مع ذلك متوفى في غسل الجذبة وان الرضوء مع كل غسل مع الاعمال كانه ما كان لا لوفد ذلك فاعلم ان الشيخ  
 الصحيح في المقام يوضح على بيان امور قد صرح فيها السقيفة الفخري في الرضوء ونحو غيره بان وجوب الاعمال الثلاثة في هذه المسألة انما هو  
 مع استمرار الدم سائلا لا وقت العشاء بل فلو طرأ العشاء بعد الصبح فغسل واحد او بعد الظهر بن غسلان خاصة وفي جهته من الاخبار نزع وهو حسن فانه  
 الظاهر من الاخبار وان كان في جهته من بعض الروايات عرض والصحح الرواية في بيان احكام السجدة خاصة باقسامها الثلاثة عبارة وكذا في الفقه الرضوي  
 والظاهر من القسم في الاقسام الثلاثة ان عدم غسل الدم او تغيبه ولم يسل او تغيبه وسبب ذلك هو استمراره من هذه المسألة لا في الاوقات الثلاثة كما لا يخفى  
 وعليها يحمل غيرها انه قد صرح غير واحد منهم بوضوء الله عليهم بان اعتبار الجميع بين الصلوات انما هو لاجل الاكتفاء بغسل واحد في كل صلوة  
 افرزت كل صلوة يغسل جازيل السجدة كما تقدم في الذكر من المنتهى قبل وفي بعض الروايات الربية انما يغسل عند وقت كل صلوة وهو مراد ذلك بان  
 يحمل على عدم الجمع ويمكن حمل على الاوقات الثلاثة والاول اقرب وفي رواية يوجب الظاهر ان فاطمة بنت ابي جابر كانت تغسل في كل صلوة اغتسلت في كل  
 لا يخفى ان الامر بالاعتقال في كل صلوة لا يستلزم الايمان بصلوة واحدة خاصة وقد اوضح هذا الاحوال في حجة عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام  
 قال المسحاة تغسل عند صلوة الظهر والعصر ثم يغسل عند المغرب وتغسل في المغرب والعشاء وقد صرح جازيل الا انها بانه يشترط ما فيه







[illegible]







[illegible]



لم يظفر في بعض من قبل اهل البعث ولكن ما اثنى به الشيخ هو قول العامة بناء منه على ان حد الاستحاضة بوجوب العوض لا غير  
كما انقطع بقي على ما كان عليه لما كان الاحكام بوجوب به العمل فليكن من غير الشك في وجوبه لان ذلك الاستحاضة عند شكه من  
الاحكام فيجب ان يرتب عليه مسبب عند كان او وضوء او الخلاف المتعدد في اعتبار الكثرة با وفاة الصلوة او مطلق جازها ايضا  
في الشيخ في المبوط ان الوضوء المستحاضة في الصلوة فانقطع الدم قبل الدخول وجب عليها الوضوء ثانيا لان دم الاستحاضة حدتها  
انقطع وجب فيه الوضوء في انقطع بعد كبر الاحرام وخالف في الصلوة مضت في صلواتها لم يجب عليها استئناف الصلوة اذ لا دليل عليه  
واعترض بان ادريس بان كان انقطاع دمها حدثا وجب عليها طلع الصلوة واستئناف الوضوء في الوضوء ثانيا لان دم الاستحاضة حدتها  
لان الثاني يستضيء الحال وعندنا ان احكامها كما ان غير صحيح وما استوفى في الحال وبذلك وهو الاجماع على التمسك اذ دخل في الصلوة وحل  
في الثانية بالوجوب عليه استئناف والاجماع لا يستضيء بان ينسحب في الخلق الى هذا الشيخ قال والخبر في ان الشيخ انما وجب استئناف  
قبل الدخول فلان طهرتها غير دفعه الحادث على ما قلناه او انما بعد استئناف الدخول مع وجوب الحدوث فانقطع الدم وجب عليها استئناف  
رفع الحدوث لان الطهارة الاولى كانت ناقصة فلما اوجبه عليها اعاد الوضوء او اما عدمه مع الدخول فلا يقدح في صلوة مشرعة  
فيجب عليها اكمال الصلوة ثم لا يظن انما الحكم انتهى اقول ان لا يخفى ان ما على به الشيخ وجوب الوضوء ثانيا في الصورة الاولى غير ما على به  
العلامة ذلك وكلام ابن ادريس من جهة بنا وعلى تكميل الشيخ فان مرجع كلام الشيخ لان انقطاع الدم بوجوب الوضوء وح وجب عليه ان الفرق بين الدخول  
في الصلوة وعدمه في غير جسد الوجه للفقهي اوجب الاستئناف في الصورة الاولى موجود في الصورة الثانية والحدوث كما منع من ابتداء الدخول في الصلوة  
يمنع من استئنافها والاعتناء بالاستصحاب ضعيف كما تقدم بيانا في تقدمات الكتاب واما على تقدير كلام العلامة فان قيل في الفرق بين الوقوف  
الاستحاضة وعدمه في الصورة الاولى فانتم قد فرقتم بينهما بان بنية الاستحاضة عبارة عن رفع الخلع وجب فاما الحدوث عبارة عن رفع الخلع وجب فاما الحدوث  
كما استحاضة في المسح بالطين والتميم فيغير على بنية الاستحاضة لان حدث ما تم غير ان السابغ فيما راح له الدخول في الصلوة بالظهور ولا يبرى رفع الحدوث  
لا يستحق منه وعليه تغيير كلامه في الصورة الاولى لان الحدوث عندنا عبارة عن الحدوث ثانيا من الدخول في الصلوة في الصورة  
بالظهور في رفع الخلع ساق السابغ المكلف الدخول فيها واحدا من الطهارة وقد علم ان ذلك الحالتان وهو معنى الوقوف عاذا لا يراد بها ان يكون  
الى ما يترك في التمسك وعدم الحدوث وقد يكون مطلقا في غيرها وهذا لا يوجب تخصيص كل قسم بنفسه بحيث لا يفرق الى غيره وبذلك يظهر ضعف ما يفتي  
عليه في كل من الصورتين وان الاظهر عدم الفرق من الصورتين المذكورتين وارجح الكلام هنا في تقدم في المسئلة الاولى فخل من قال بالظلال  
ثم قال له هذا من قال بالصحة قال بها هنا ولما ما ذهب الشيخ به الفرق المفضل فتدبر فتدبره فان في المعبر بعد نقل كلام الشيخ للتقدم وهنا  
في كل مع قولنا ان انقطاع ومنها حدثت معقولان معه يظهر حكم الحدوث وكذا اذا قبل منها حدثت واما بحيث الصلوة للفرقة فعلى التقديرين الله  
الموجب للاستئناف وجوه لانه لا صلوة مع تنجس الحدوث وقال العبد لكن لو قيل ان خروج رجليه من الطهارة ولا يقطع ليس يجب ان يكون غير  
السوي في جوار الصلوة قبل الدخول في الصلوة واما ان انقطع في ثانيا فافرق صرح بالاستئناف على بقا الطهارة بالاستصحاب  
ضعيف انه لا بد ليس هناك وضوء وصلوة للتميم المستحاضة في الفرق لا الاحكام في الله هناك على الاستصحاب في الظاهر ويظهر ان الفرق في المعبر  
هنا المليل الى عدم وجوب الاستئناف لان خروج رجليه من الطهارة متوقف عند ان يكون في بعضهما ولا يقطع ليس يحدث الدم عند الطهارة  
انقطاع حتى لا يبرى قال في المذلة بعد نقل كلامه وهو من جهة والتعهد في الذكر بعد ان نقل كلام الحق قال قلت لا اظن ان احدا قال بالعوض  
عن هذا الدم الخارج بعد الطهارة وضع نصيبا ان يقطع ان العوض مع صيد لا سقر فلا تم لاعتراضه واعتراضه في المذلة بان لا يضره بوجوه لا اذن في الصلوة  
هذا الوضوء للفقهي المعصوم عنها يخرج منها من الدم بعد ذلك معقول ان لا يخفى ان استناده هنا ما ذهب اليه الحق من ان لا يفسد في المسئلة الاولى  
من استحسانه لما نقل عن ذلك البعض الذي قبله لا يقطع بالبركة كما لا يخفى على من راجع على ان ما ادعاه هنا من عدم الاذن لها في الصلوة لا يجوز  
الناقش في الظاهر من سياق الاخبار عليه الظاهر من كلام غير واحد من اصحابنا ومنهم التمسك في الذكر انما يترك ان انقطاع  
الدم بعد الطهارة انقطاع من غير انما اعتداهما لانه لا يبرى في نقص الطهارة لانه بوجوه كالسفر الى جوارها وانما انقطاع  
كلام الشيخ المتقدم كما اشرنا اليه انما يقتضي حصول النقص بمرغم ونقل عن العلامة انه اعتبر حضوره وان العبرة عن الطهارة والصلوة في قوله لا يبرى  
وجبت الاعادة لمحكمها من طهارة كاملة فليكن اعتداهما وصلت في نفي من قبل الفراع على خلاف العادة وجب عليها العادة الصلوة للدخول فيها فليكن  
الشك في الطهارة قال في الروض ومثل ما الى شك في انقطاع بل هو الذي ارام لا اهل يطول زمانه عند الطهارة والصلوة ثم لا يبرى عاذا



















[illegible]



ثلثة في قطع ثم رأت العاشرة تقطع فان العشرة حفوظة في الذخيرة بعد نقل الحكم الذي كان ثم ثبتت اجماع على اكلية المذكور  
 كان للمطارق الحكم المذكور محالاً لا يقتضي النقل لما كان عليه اقول وفي زيادة على ما ذكره ما تقدم بحقيقة في هذه المسئلة في باب الحضي من ان  
 الحكم على النقا والخصال بين الدمين يكون حاضياً محضاً وبمظهر ما في التفريق عليه ولما كان النفا من به في ذلك وكذا في هذه العشرة  
 في الصورة المذكورة فالحكم فيه عند هم كما تقدم من انها ان كانت مستبعدة او مضطربة او معدومة فاشرة في لشارة نفاس والا نفاسها الدم الاول  
 خاصة الا في صافها انما في جواز من العادة فيكون جميع العادة نفاساً لوجود الدم في طريقها وما بينهما اقل من عشرة فيكون اجمع نفاساً  
 لوجود الدم في طريقها وما بينهما اقل من عشرة فيكون اجمع نفاساً على قياس الحضي ما فيه عرف والله اعلم  
 عليهم بان حكم النفاس اطلاقاً في كل الاحكام الحاجية والمندوبة والحجزة والكرهية وهذه لا في الحقيقة دم الحضي احبس ونفي في المشقة  
 عنه الخلاف فيه بين اهل العلم وقد تأيدوا على اجماع عليه وفي المعبر عنه من هب على العمل لا اعلم فيه خلافاً وقد استثنوا من ذلك ما يشاء  
 احدها الاقل للاجماع على ان اقل الحضي ثلثة ولا حد في جانبها اقله للنفا كما تقدم وهو كذلك الثاني الاكثر الخلاف في ان اكثر النفا كما تقدم  
 خله والحضي في اكثر عشرة اتفاقاً فنفى شيخنا الشهيد الثاني في الثالث ان الحضي دليل على سبي المبيع بخلاف النفاس فان الدلالة  
 حصلت بانحلاله اسبق من النفاس فدل على سبي المبيع اطلاقاً في الوضعية لئلا يفسد ذلك في الوضعية وهذه الوجه ذكره المصنف في النهاية  
 عليه في الذم وفيه نظر لان دلالته للحل عليه لا يمنع من دلالته النفاس به لا مكان اجتماع دلالته كثيرة لان هذه الامور مصرفة شرعية  
 لا عمل بمجتهد فلا يتبع اجتماعها ان الحضي غالباً لا يوجب الا بعد سبي المبيع بغيره اقول المظاهر ان كلام شيخنا للنفا والله هنا  
 يخ من نظره ان النفا من كل دم الاحكام بان المراد بالدلالة على المبيع انما هو باعتبار قربا لاحكام من العبادات والحدود ونحو ذلك  
 على العلم بالمبيع فبأي شيء يبرهن ما يثبت عليه هذه الاحكام لان الدلالة لا بالحيلة ولا يثبت ان متى حصل اكل من الزرة فقد علم  
 به المبيع وبه ترتب الاحكام المذكورة عليه فلا فرق في دلالته النفاس من سح ولا اثر لهذه الدلالة لعلوية المبيع قبله وانما ذكره من ان  
 الحضي غالباً لا يوجد الا مع سبق المبيع غيره فغيره فلا يقولون لكون الحضي علم دليل على المبيع او على سبي المبيع وانما نقول بذلك من  
 جهل منها وانما من علم بالبرهان التسليم فان الحضي بعبارة اخرى في الدلالة كما اشار اليه فيما تقدم في المسئلة الثانية من ان النفاس هو المقصد الاول من  
 الفصل الثاني في عمل الحضي وبذلك صرح اصحاب ابي الوفاء ان المعدة تنقضي بالحضي دون النفاس وذلك لان انقضاء المعدة  
 انما يحصل بوضع الركة وان لم ترد بالكتابة ولو وضعت من غير نفاس فوجب من المعدة فلا دخل للنفا في انقضاءها بخلاف الحضي  
 نعم هذا الحكم جاز على الغالب ووجه التقييد بالغالب انه ربما اتفق انقضاء المعدة بالنفا من نادى كما في الخاف من انما اذا قلنا انها رويها  
 فانه لو تقدم سبقاً سابقاً على الوضع بناء على ما يجمع مع الحضي لم يثبت ثم رأت بعد الوضع نفاساً في الاقراء وانقضت به المعدة وتوهم ببقائه  
 قرأنا في الاقراء النفا من ان لما لم يترجح الى عارضها في الحضي عند قيام العشرة بخلاف النفاس فانها ترجع الى عادة النفاس وانما ترجع  
 الى عادة الحضي اقل لا اخفى ان النفاس ليس له عادة يثبت عليها في مادة من الزاد كما عرفت انفا من ان ذات العادة يثبت عليها رويها  
 وغيره على العشرة وهكذا بالنسبة الى ما سار الاقوال المتقدم من ذلك بطلان نفاس في النفاس عادة السادس ان النفا ترجع الى عادة  
 نفاها على بعض الوجوه بخلاف النفاس فانها ترجع الى ذلك عند اصحاب وقد تقدم في مؤخره الى حصول الدلالة على الرجوع في  
 النفاس الى نفاها ونسبها في الوضعية وقد علمنا في المشقة الى السد فدل في المشقة هل ترجع الى عادة امها واحتلال في  
 النفا من لا يعرف فتوى لاحد من تقدمنا في ذلك ثم يعمل بحول مودعه الى وددها باليسر ودود وضعف السند ثم قال والاقراء ترجع  
 الى ايام الحضي اقول وهو جيد كما تقدم من ان ذات العادة يثبت عليها في النفاس وعينها بالعشرة او النفاثة عشرة على الدلالة  
 في غسل اللبس وفي مسائل المشهود ورواه في وجوب الغسل على من مس مدياً بعد رده وقبل نظيره بالغسل  
 ونقل عن المبدل ليرضي في شرح الرسالة والمصباح القول الاستحباب وظاهر كلام الشيخ في الخلاف فانك بذ الشغل المرفق حيث  
 قال وعند بعضهم انه يستحب وهو خفي واليرضي ونسبه سلة الى اخرى الروايتين مع انه انما لم ينفق على دعائه ظاهرة في الاستحباب  
 كما سطره لك انشاء الله تعالى ولا يظهر له ذلك الاحتمال الكثيرة ومنها ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن احمدها على السلم  
 قال قلت الرجل يغتسل من البول عليه غسل قال لا اذا مسه بجلونه فلا ولكن اذا مسه بعد ما رده فليغتسل فقلت قال في غسله  
 يغتسل قال نعم الحديث وما رواه في الثاني في الصحيح والحسن على المشهور عن حوزة عن ابي عبد الله ع قال من غسل مدياً فليغتسل



[illegible]



عليه بعضها من انه قبل الغسل يجب الغسل عنه وبعد الغسل لا يجب غسل مطلقا في ذلك على تقديرها او على بعضها هو احتضا من مودها بالسلم لا نه لاختلاف ولا اشكال في ان غسل الكافر لا يفيد ه ظاهرة فتح فلا يكون داخل تحت الاخبار المشا واليهما وبذلك يظهر فرب الاحتمال الذي ذكره في المنهني وان كان الاحتياط في وجوب الغسل عليه غسل اوله يغسل راما التيمم ولو على بعض الغسلات والظاهر وجوب الغسل عندئذ دخله تحت الاخبار المذكورة لان التيمم غير الغسل وبذلك انه لا تقتضي المساواة من جميع الوجوه قال في المدا ربه لو تقدم غسله على موته او غسل مع او فقد فهل يجب الغسل عليه ام لا اشكال ويندب مع من غسل بعد الكلام ونقل بعض اخبار غسله على موته ومن غسل صلا صحيحا ولو مع فقد الحليين اقول لا يخفى نظر المناقشة الى كل من الصورتين المذكورتين اما من تقدم غسله كما مر حواش مع كونه بر عن ابي عبد الله عليه السلام قال المرحوم والمرحومة يغسلان ويحفظان وتلبسان الكفر قبل ذلك ثم يرحمان ويصلي عليهما والمقتضى منها بقرينة ذلك يغسل ويحيط وتلبس الكفر ويصلي عليه الا انها مع ضعف سندها معان بالاحياء المستقيمة بل النواثر معنى الدالة على نجاسة الميت بالموت ولا سيما الاخبار الكثيرة الدالة على ان الميت في وجوب غسل الميت انما هو خروج النطفة التي خلق منها بالموت وان الميت لذلك كالجنب يغسل غسل الجنابة كما قد مناجله منها في باب غسل الجنابة وتخصيص تلك الاخبار على ما هي عليه من الكثرة والصحة والصراحة بهذا الخبر الضعيف مشكل على انه لا يغسل سبق الظاهر على وقوع النجاسة وحصولها كمالا يخفى ولو لا اتفاق الطائفة على هذا الحكم مسلما وخلفا لكان الاظهر الخوف على تلك الاخبار وكيف كان فالاحوط عندنا إعادة غسله واما ثانيا فلا نرى مع تسليم العمل بالرواية المذكورة والحكم بصحة هذا الغسل ولا كفارة به عن غسله ثانيا استيجاب احكام الغسل الصحيح للمعارف الى هذا الغسل صحيح وذلك فان اطلاق الاخبار والمقدمة الدالة على وجوب الغسل بمس الميت بعد يده وقبل غسله رجوا ذلك بعد الغسل انما يصرف الى الغسل المكرر للمعارف الشايخ الوقوع وهو الغسل بعد الغسل لما صرح به غير واحد من محققي الاصحاب من ان الاحكام المودعة في الاخبار انما تنصرف الى الافراد الشايعة للمعارفة فانها هي التي تنصرف اليها الاطلاق وتباعد الى الدهن وذلك الغرض الشاذة المتأخرة وبالجملة فان غاية ما دللت عليه رواية فانه مستمع بعد غسلها مع مخالفتها لمقتضى انعقاد هو سقوط الغسل بعد الموت واما ما عداه فلا ودعوى كون هذه الامور مترتبة على الغسل مطلقا ممنوعة كما عرفت وقد وافقنا في هذا المقام صاحب الذخيرة مع امساقه في وجوب المدا رغا بها فقال وفي وجوب الغسل عليه بعد الموت تردد نظرنا لعلنا في المنهني في المسئلة ايضا ونقل من ابن ادريس انه اوجب الغسل عليه وامام من غسل مع فقد الحليين فلعدم الدليل على صحة هذا الغسل لعدم النص كما ياتي تحقيق ذلك شاء الله ثم في محله وانما علوا ذلك با مودا اعتبارية لا يصلح لنا سبيل احكام الشرعية قال في المنهني الا قرب في الشهيد انه لا يجب الغسل عليه لان الرواية تدل على مفهومها على ان الغسل انما يجب في الصورة التي يجب فيها غسل الميت قبل غسله وظاهره في المعبر القطع بالحكم المذكور قال في المدا رك بعد نقل ذلك عنه وهو كذا لان ظاهر الرواية ان الغسل انما يجب على الميت الذي يجب غسله قبل ان يغسل وبعضه اصابة العباءة وانما في الامور في الاخبار الموجبة حديث ثانيا وكل من يد اقول لا يخفى ان اكثر الروايات المتقدمة مطلقة في وجوب الغسل على من من من ميتا غسل صحيحه حري او حسنة او رواية عبد الله بن سنان الا وى وصحبه فاصم ابن حنبل وصحبه اسمعيل بن جابر وصحبه معوية بن عمار وصحبه الحليم وصحبه محمد بن مسلم فانها كلها مطلقة في وجوب الغسل المس بعد الود شاملة باطلا وفيها

لأنه إذا كان هذا الحكم في هذه الرواية



للتشهاد وغيره وأما ما ذهب إليه صحيح الصغار من قوله عليه السلام إذا أصاب يدك جسم الميت فغسل  
فقد يجب عليك الغسل وهي التي تسعها ذكره وتبين الجواب عنها بأن هذا الصنف خرج بناء على ما هو الغالب  
المشهور فلا يدل على تقييد إطلاق تلك الأخبار بالكيفية وبذلك يظهر لك ما في دعوى صاحب الداركة أو لا  
أو لأن ظاهر الرواية أن الغسل إذا يجب غسل الميت الذي يجب غسله قبل أن يغسل فإن أكثر الروايات كما عرفت  
مطلقا لا اشعاع فيه ما ذكره وأما ذلك في صحيح الصغار فاحتماله وما بناه دعواه استغناء الصوم في الأخبار الموجبة بحدوث  
تغسل كل ميت فإنه ليس في محله ما عرفت من ثبوت الأخبار المذكورة بإطلاقها للتشهاد وغيره من الأمراء وقرع  
السواقي بعضها عن غسل ميتة اشعاع فيه ما دعوه لأن هذا أحدا فرط المسألة الذي يجب عليه الغسل وأي  
ظهر في العموم أظهر من صحيح عاصم بن حميد وقوله سألته عن الميت إذا مسه الإنسان فيه غسل فقال إذا  
مسست حده حين يرد فغسل يعني ما صحيح اسمعيل بن جابر وبالحجلة ونظرا لا أخبار المذكورة  
العموم نعم يمكن أن يقال إن الظاهر من الروايات الدالة على نجاسة الميت بالموت وظهوره بالغسل والروايات  
الدالة على أن الشهيد لا يغسل وهو ظاهر بالتشهاد وعدم نجاسته بالموت وحتم كون حكمه حكم غيره من  
الأموات بعد الغسل لا خلاف بين الأصحاب في أنه لو مسه قبل الرد فلا غسل وقد تقدم في الأخبار  
المقدمة ما يدل وإنما الخلاف في ثبوت النجاسة بذلك وجوب غسل ما يابسه به فغسل بذلك وهو  
اختيار الشهيد رحمه الله في الذكرى والدروس والعلامة في المنهاج والبيهقي في المداينة وقوله  
الحقق الأودي في شرح الأرساد أحسن الأولين بصدق الموت موجب الحكم بالنجاسة وأجاب عنه  
في الذكرى بأما إذا قطع بالموت بعد الرد واعترضه شيخنا الشهيد الثاني في الروض يمنع عدم القطع  
فيه والامتناع منه قبل الرد ولم يقل به أحد خصوصاً صاحب الطاعون قال وقد أطلقوا القول باستحباب  
التجمل مع ظهور علامات الموت وهي لا يوقف على الرد مع أن الموت لو توقف القطع به على الرد كما  
كان فعند الرد فأكده بعد ذكر الموت ثم أحسن الأخرون بإصالة البراءة فيجب التمسك بها إلى أن يقرر دليل  
على خلافها وعدم القطع بنجاستها قبل الرد وزاد في الذكرى بأن نجاسته وجوب الغسل مثلاً زمان إذا  
الغسل بمسح الحصى واعترضه في الروض زيادة على ما تقدم يمنع الملازمة هنا أيضاً قال لأن النجاسة عليها  
المسح على الموت والغسل على البرد وكل حدث ذلك على التفضل بالرد وعدمه ذلك على صدق الموت  
قبل الرد كغير معونة بن غار عن الصادق ع إذا مسه وهو حي فلا غسل عليه فإذا ردد عليه الغسل فإن  
ضمير مسه يعود إلى الميت وعن عبد الله بن سنان عنه عليه السلام يغسل الذي غسل الميت ثم ساد  
الرواية وهي الأولى من روايته المتقدمين إلا أنه قال فيها وإن غسل الميت إنسان بعد موته إلى آخر  
الخبير ثم قال بعد ما وهذا الحد يثبت ما يدل على صدق الموت قبل الرد كذلك يدل على جواز غسله  
قبله أيضاً قوله الوجود فيما حضرني من كتب الأخيار وهو الذي يقبل في الواقع وكذلك في الوسائل  
إنما هو قبل الميت إنسان إلى آخره لا غسل كما نقله قدس سره واستدل به واستدل أيضاً على النجاسة بالموت  
المسح بإطلاقها لما قبل الرد وعبده بصحبه الخليل عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألته عن الرجل تصيب  
نوبه جسد الميت قال يغسل ما أصاب الموت ودواية إبراهيم بن ميمون قال سأل أبا عبد الله عليه السلام  
عن الرجل يقع نوبه على جسد الميت قال إن كان غسل فلا تغسل ما أصاب نوبك فيه وإن كان لم يغسل  
الميت فغسل ما أصاب نوبك وهذا لأن على نجاسة الميت بالموت مطلقاً ومدعى التقييد بالرد  
عليه الدليل وبالحجلة فهذا القول لما عرفت لا غلو من قوله إلا أن ظاهر رأي السبب عن مسه بجارته  
وتقبيله في تلك الحال كما في جملة من الأخبار المتقدمه هو الظاهر ولا سيما مثل الصادق  
عليه السلام بأنه استعمل كما تضمنه صحيح اسمعيل بن جابر وحتم يمكن تقييد إطلاق



الميت الاضيا والمقدمة بالرد جمعا بين الاضيا وبذلك يظهر ما في كلام شيخنا الشهيد الثاني وقوله ان  
 النجاسة علقها الشارع على الموت والغسل على الرد من ان الموت يجرده لا ينزله من النجاسة بل لا بد من تعديله  
 بالرد ليسمى بقى العباس من تعديله ومثله بحرارة كما مضى من الاضيا والمشار إليها وما اعترضه على كلام  
 الشهيد بن ادعائنا انما تقطع بموته بالرد بالنجس بذلك مستندا الى انه لم يصحح احد بعدم جواز ذنبه قبل الرد  
 ففيه انه لم يصحح احد ايضا جواز ذلك قبل الرد وما اطلاق فهم القول باستحياب التعجيل مع ظهور علامات الموت  
 وهي لا يتوقف على الرد ففيه ان يرد بان الميت بعد الموت لا يتوقف على زمان يحصل به المنافة لاستحياب التعجيل  
 واما قوله انه لو توقف القطع بالموت على الرد لما كان تعديله فائدة ففيه انه لا يجوز بان الميت لا يمنع الموت حال  
 احراره وانما يمنع انفصال الروح بجسمها في تلك الحال وذلك ان الروح بعد خروجهما من البدن سقى لها ايضا في  
 به كما يقال شعاع الشمس بعد غروبها ما اشرفت عليه واما ذلك الاضيا فبما عايناه من الصورة وذلك صريح حجة من الاضيا  
 الرد ينقطع ذلك وينقطع خروجهما جميعا بعلقتهما واما هذا المناقشة نعم ينبغي الكلام فيها ففهمه التوقيع  
 الحادي من الناحية المقدسة فانها صريحة في النجاسة قبل الرد وانما يجب غسل ما مس به وبذلك يظهر ان  
 المسألة لا تخلو من ثبوت الاستحسان بالاحتياط فيها المطلوب على كل حال والله العالم لو لم يعضوا كل عند  
 فهل يجب الغسل عليه ام لا اسكان فضل بالادلة لا إطلاقا الا مرنا بالغسل من الميت بعد بركه فخرج منه من غسل  
 بالنقص والاجماع وبقي ما عده ولعلنا في الميت الذي لم يغسل عليه في هذه الصورة وبذلك صريح حجة من الاضيا  
 ضم العلامة في بعض كتبه والسيد السند في المأرك والفاضل الحارثي في الذخيرة وغيره وقيل بالثاني والميت  
 ذهب العلامة ايضا والشهيد في الذكرى والدروس لان الظاهر ان وجوب الغسل تابع لمسه نجسا للرد وان  
 وقد حكم بطهارة العضو المفروض والحق في اللقاع ان يقال ان الكلام في هذه المسألة يتوقف على الكلام في  
 نجاسة الميت فان قلنا بجذبه نجسة كما هو اختيار المحقق في المعبر بحجتي عليه بان الملا في بدن الميت نجس بملاقاة  
 وليس ذلك الا تكونه نجسا فلا اسكان في عدم الوجوب والله لا ان النجاسة العينية لا يشترط في طهارته بعض اجزاء  
 على طهارته الباقي اذ طهارة المجل يحصل بمجرد غسله وانفصال العنائة عنه من غير توقف على اخر  
 اخر وان قلنا بانها حكيمة محضه كما ذهب اليه المرتضى وجعله كالحطب وعليه فرغ عدم وجوب غسل المس  
 او قلنا بانها حكيمة من وجه عينية من وجه اخر كما هو ظاهر الاكثر وهو الاقرب لظاهر ما جهره كونها حكيمة  
 فلا ضيا والكبرة الدالة على تقديس وجوب غسل الميت بخروج النطفة منه وقد تقدمت في باب  
 غسل الجنابة في مثله وجوب الترتيب واصحبه كونها عينية فلا ضيا والمأرك على وجوب غسل  
 الملا في جسد الميت بعد بركه وقبل نظهيره بالغسل وهي صحيحة الخلق ورواية ابراهيم من مضمون الفقهاء  
 فاسكان ينشأ من ان الاصل كون هذا الغسل كغيره من الاعمال فوجوب الغسل بالسر ثابت الى ان  
 يحصل كال الغسل لعدم صدق اسمه عليه قبل اكتماله ومن صدق كمال الغسل بالنسبة الى ذلك العضو  
 ولا نه لو كان مفضلا لما وجب الغسل منه قطعا فكذلك مع الاتصال لعدم تفصل الفرق ولا صالة البراءة  
 في وجوب الغسل والظاهر ضعفه فالاقرب هو الوجوب نعم ينقدح هذا اسكان اخر وهو ان مقتضى  
 القواعد الفقهية ان طهارة المجل من الحدث يحصل بانفصال العنائة عن العضو ولا يتوقف  
 بعدها على نظهير جزءا اخر كما عرفت معنى هذا اذا اكتمل غسل عضو وجب الحكم بطهارته من الحدث بحيث  
 لا يجب غسل الاسر له ولو توقف طهارة ذلك العضو من الحدث على طهارة الجوارح لزم مخالفة القواعد  
 المشار إليها و يجب الحكم بوجوب الغسل بمس دون غسل العضو الا لمس اذ لم يعهد انفكاك الغسل  
 عن الغسل الا على ما سأل ان شاء الله نعم من مذهب الشهيد رحمه الله في الجواب عن الغسل بمس  
 العظيم المجرد مع انه قد يكون ظاهرا من الحدث لانه لا يغسله الموقر وسيا في بيان ضعفه ان شاء الله نعم



والمتحقق في المقام هو الذي عرف على ظاهر الاخبار المتقدمة وقد دلت على ان مسائل  
تعبد برده وقبل غسله موجب للغسل والميتا ورمه كالنسل وح فام يكمل غسله لا يحصل مصداق  
الاخبار المذكورة واستنبأ وانفكاك الغسل عن الغسل غير صحيح في مقابلة الاخبار المذكورة وح  
فالاظهر وجوب الغسل بمس العضو المذكور وان لم يوجب غسل ما لا فاه الظاهر من كلام  
جملة من الاصحاب رضوان الله عليهم ان مس الميت على الوجه المتقدم من حمله الاحداث الموجبة  
لغسل الطهارة الوقوف ارتقا عنها على الغسل اما خاصة كما اخبرناه سابقا او مع الرضوخ على المهور  
وبذلك صرح شيخنا الشهيد في الالفية حيث عد من النواقض والشيخ في النهاية حيث قال  
ومن حمله ما سقض الرضوخ ما يوجب الغسل وهو خمسة اساء الجنابة والحض والاستنجاء  
النفاس ومس الاسواة وهو ايضا ظاهرة في الذكرى والدروس والظواهر انه لا خلاف فيه بينهم  
والظاهر السيد السند قدس سره في المدارك الوقوف في ذلك حيث قال واما غسل المس فلم اقف على  
ما يقتضي اشراطه في شئ من العبادات ولا مانع من ان يكون واجبا للنجاسة كغسل الحجة والاحرام  
عند من اوجبها ضم ان يترك المس نافعا للوضوء الخبز وجوبه للأموال المتقدمة منه  
الا انه غير واضح ثم نقل الاستدلال عليه بحجج قوله عليه السلام كل غسل قبله وضوء الا غسل  
الجنابة ورده بانه مع عدم مرجحة سنده غير صحيح في الوجوب كما اعترف به جماعة من الاصحاب  
اقول لم اقف في شئ من الاخبار بعد البيع التام على ما يقتضي كذا المس نافعا لوضوء  
رفعه الغسل الا على ما في كتاب الفقه الرضوي حيث قال عليه السلام في باب غسل الميت  
ويكفيه بعد ذكر غسل المس وان مس الغسل فذكره بعد ما صلبت فغسل واعدا صلواتك  
قال بعض مشايخ المحدثين من متأخرى المتأخرين ومثل هذه الرواية لا يثبتها كمال عدم  
ثبوت هذا الكتاب عنه عليه السلام والقرائن تدل على عدمه ومع ذلك فلا فائدة غير مضمرة في  
الدعي لا حتمال الاستصحاب انتهى اقول لا يخفى على من اعطى التامل حقه فيما نقلناه في هذا الكتاب  
وما استفله انشاء الله نعم في المباحث الالهية من اعطاء الصدوقين على هذا الكتاب والافناء  
بصاره ونزجها على الضم من الصحابة المستقيمة في مواضع عديدة حتى ان الاصحاب لبوا كرا  
من فتاوى علي بن الحسين بن بابويه الى الشذوذ لما فيها صحاح الاخبار وهي ما خروجه من هذا  
الكتاب كما سيأتي ان شاء الله نعم في المقامات الالهية مضانا اليها تقدم ان الكتاب المذكور  
من الاصول المعتمدة التي لا يفتقر عن الغسل منه شبهة من الاصول التي تصيقها وتؤيدها ما ذكره  
شيخنا القاسمي رحمه الله في مقدمات كتاب العباد حيث قال كتاب فقه الرضا اخبرني به السيد القائل  
المحدث القاضي امير حسين طاب ثراه بعد ما ورد اصفهان قال قد ائق في بعض شئ مما ورنى ببيت الله  
الطاهر ان انا في جماعة من اهل قم حاجين وكان معهم كتاب قد هم يوافقنا رغبة عصر الرضا عليه السلام  
وجئت الوالد رحمه الله ان قال سمعت السيد يقول كان عليه حفظ صلاة الله عليه وكان عليه اجازة  
جماعة كثيرة من الفضلاء وقال السيد حصل في العلم بذلك القران انه ناليف الامام عليه السلام  
فاخذت الكتاب وكتبته وصححه فاخذ والذي قدس الله روحه هذا الكتاب من السيد واستنسخ  
وصحبه واكثر عباراته موافق لما يذكره الصدوق والوجه في باب يوبى في كتاب بل لا يخفى الفقيه من غير  
سند وما يذكره والده في رسالته اليه وكثير من الاحكام التي ذكرها اصحابنا ولا يعلم  
مستند ما يذكره فيه كما سنعرف في ابواب العباد اذ اي كلام زيد مقامه ونحوه وحداث  
نجه والده المذكور ايضا وبذلك يظهر لك ما في كلام البعض المتأخرين وانه ناش عن فضو



المتنع وعدم استنهاها ولكن ما المذكور وان الاظهر هو العمل بما دل عليه كلامه عليه السلام  
 كما عليه من عرف من اصحابنا رضوان الله عليهم مضافا الى اوقعيهم للاصطحاب المطلق  
 في الدين والله العالم وقال في الذكرى وهذا الغسل بحاشية الوضوء وجوبا كما سلف ولواحد  
 بعد الوضوء المقدم اعاده وبعد الغسل المقدم الوضوء لا غيره وفي انشاء الغسل الا قرب  
 كله حكم الحدث في انشاء غسل الجنابة وقطع في التذكرة انه لو احدث في انشاء غسله اثم  
 وتوضا فقدم او تاخر ولم يله برى ان الحدث الاكبر يرفع الغسل والاصغر يرفع الوضوء  
 بالتوزيع وفيه بعد الظهور بان الوضوء والغسل عليه لرفع الحدث مطلقا وهذا ينبغي  
 في جميع الاعمال سوى الجنابة انتهى وبان هذا الكلام وما اشتمل عليه من الخلاف ظاهر  
 في ان غسل المس رافع عندهم وهو موجب لكون المس من حلة الواض كما سلف ذات العظم  
 ذكره عن جملة منهم واما في الحدث في انشاء هذا الغسل فقد تقدم الكلام في نظيره وقال  
 في الدروس ولا يمنع هذا الحدث من الصور ولا من دخول المساجد في الاقرب لو لم يغسل  
 العضو الا من خيف زمان النجاسة الى المسجد حرم الدخول والا فلا انتهى اقول ظاهر هذا  
 الكلام هو ان حديثه المس الموحية للغسل كما حدث الا صغر فوجب الغسل منه ما يجب له  
 الوضوء من الماء والطواف ونحوها فلا يجب للصوم ولا لدخول البناء والاصل وعدم الدليل  
 المخرج عنه نعم باق في دخول المساجد لو لم يغسل العضو الا من خاف في سائر النجاسات من  
 تحريم الدخول مطلقا او بشرط خوف التعدي الى المسجد او شي من الآية المشهور بين الفقهاء  
 رضوانا الله عليهم وجوب الغسل مسببا لقطعته ذات العظم المبانة من حاشية وادى  
 الشيخ في الخلاف الاجماع عليه واستدلوا على ذلك برواية الوفاء بن رافع عن بعض اصحابنا عن ابي  
 عبد الله عليه السلام قال اذا قطع من الرجل قطعة فهي ميتة فاذا امسها انسان فكل ما فيه  
 عظم فقد وجب على كل نور من عظمه الغسل وان لم يكن فيه عظم فلا غسل عليه في ربه  
 ومعتبر هذه العبارة الرواية شاملة باطلا فها للمبانة التي هي اوصاف اول ويدل  
 عليه ايضا قوله عليه السلام في كتاب الفقه الرضوي وان مس شيئا من حياء اكله الشيخ  
 فعليك الغسل ان كان فيها مس عظم وما لم يكن فيه عظم فلا غسل عليه في مسه انتهى  
 ومورد العبارة المذكورة وان كان بالنسبة الى القطعة المبانة من الميت الا انه لا دلالة  
 فيها على الاحتصاص ولم اقف على من خالف في الحكم المذكور رالا المحقق في المعبر وسبقه في  
 المذرك قال في المعبر بعد ان نقل عن الشيخ دعوى الاجماع على ذلك والاستدلال بالرواية  
 المنقولة منه والذي اذا بالتوقف في ذلك فان الرواية مقطوعة والعمل بها قليل ودعوى  
 الشيخ في الخلاف الاجماع لم يثبت فاذا في الاصل عدم الوجوب وان قلنا بالاحتياط كان نقضا  
 من اطراح قول الشيخ رحمه الله والرواية انتهى قال في المذرك بعد نقل ذلك هذا كلامه  
 وهو في محله اقول فيه اولا ما قدما نقله عنه في اوائل كتاب المعبر من وجوب العمل  
 بالجبر وان ضعف سنده متى ثبت الاحتياط والا مرهنا كذلك فانه لا راد له سواء وسوى  
 من تبعه وكل من تاخر عنه من اصحاب هذا الاصطلاح ما عد صاحب المذرك فانهم قد  
 كلفه بان ضعف الخبر مجبول بشهره العمل به وان الاجماع المتقوى بخبر الواحد حجة كما حقق  
 في الاصول واما المنقذون فقد عرفت في غير موضع ما تقدم انه لا اثر لهذا الاصطلاح  
 عندهم ومن ذكر المسئلة منهم فانما حكم فيها بما تقدم ومن لم يعرض لها فانه لا تدل على انها



وعدم القول بها فتقوله والعمل بها قبل لا وجبه له وثانيا ان ما ادعاه من ان في القول بالاستصحاب  
نقصا عن اطلاق قول الشيخ والرواية ليس في محله لان معنى كان قول الشيخ وكذا ظاهر الرواية انما  
هو الوجوب الموجب مخالفة للمواحدة للعقاب والقول بالاستصحاب بوجوب نحو ان الذنوب وعقد  
المواحدة فكيف يكون فيه نقض من مخالفة الشيخ والرواية وبذلك يظهر ان القول بالسقوط وهو  
المؤيد المنصور وهذا يجب العمل بمس العظم المجرى مستقلا او منفصلا فوالان اسهرها لعدم وزه  
شيخنا الشهيد في الذكركي والدروس الى الوجوب لدوران العمل معه وجودا او عدمه ما ورد بمنع  
محبته الدوران ويجوز كون العلة هي الجوع المركب منه ومن اللحم ولان العظم ظاهر في نفسه حذب  
انه مما لا تحله الطبيعة فلا يوجب نجاسته غيره ولو فرضت نجاسته ولو فرضت نجاسته فهي عرضية خبيثة  
نزول بتطهيره كباقي المتنجسات بالحنث هذا مع انقضاءه وامام مع الاضال فالظاهر وجوب  
الغسل بمسبه لان حذب هو بل من حذب وجوب الغسل بمس المني الصادق بمس اي جزء منه ونحوه  
ايضا من الشعر والظفر على أشكال ينفتح ببناء ما ذكرناه ومن ان مس الشعر والظفر لا يوجب مس  
الغسل عرفا سيما اذا اطلاق خلاف العظم والفرس لان الظاهر صدق مس المني مسهما والا حذبا بيقين  
الغسل بمس الجميع كل من هذه الاشياء المذكورة حال الاضال وينفرد على وجوب الغسل بمس العظم  
فالوجوب العظم في مقبرة فان كانت مقبرة المسلمين فلا غسل لان الظاهر انه قد نزل بعد الغسل  
لا فبال المسلمين على الصلوة وان كانت مقبرة الكفار وجب الغسل اذ لا علة بغسل الكفار كما تقدم  
ولو تناوب عليها الفريقان فاشكاله لتعارض اصالة عدم الغسل لحرانته كافر والشك في حصول  
الحديث فلا يرفع يمين الطهارة التي عليها الماس الا ان في عدم رفع يمين الطهارة على هذا  
الشك نصا تقدم الكلام فيه في المقدمة الثانية عشرة من مقدمات الكتاب ورجح الشهيد  
في الدروس هنا سقوط الغسل وان جبت فلم يعلم كونها مقبرة المسلمين او الكفار وسبغت الدار  
صلى الله عليه وسلم قال شيخنا الشهيد الثاني في الروض واعلم ان كلما حكم في مسه بوجوب الغسل مشروط  
بمس ما عداه الحيوة من اللابس لما عداه الحرب من اللابس فلو استثنى احد الامرين لم يجب الغسل فان  
كان خليف الحكم لا سقاء الاول خاصة وجب غسل الاصل خاصة وان كان لا يتعارف الثاني خاصة فلا  
غسل ولا غسل مع البجاسة وكذا ان كان لا يتعارف الامرين معا هذا كله في غير العظم المجرى كالشعر  
والظفر ونحوها اما العظم فقد تقدم الاشكال فيه وهو في المسافر وفيه ويمكن جريان الاشكال  
في الظفر ايضا ما وانه العظم في ذلك ولا فرق في الاشكال بين كون العظم والظفر من الاصل  
او اللابس انتهى غسل الاموات وما يستتبعه من احكام الاحتضار والدفن ونحوها والكلام  
فيه يقع في مفاصل في الاحتضار ولا باب في تقديم بعض الاحضار المناسبة للمقام والمعلقة  
هذه الاحكام فحين ابي عبد الله عليه السلام قال ان رسول الله صلى الله عليه واله رفع راسه الى  
السماء فبسم فكل من ذلك فقال نعم عذبت للكافرين حبسا من السماء الى الارض بليقان عبد  
مؤمن صالحا في مصلى كان يصلي فيه ليكتب له عمله في يومه وليلته فلم يصبه ووجدناه في حاله  
فقال الله عز وجل اكتب له عبد ي مثل ما كان يعمل في صحته من الخير في يومه وليلته ما امام في حياته  
فان على المالك ان يجر ما كان يعمل اذا حصبته عنه وعن ابي حنيفة عليه السلام قال قال النبي صلى الله عليه  
واله ان المؤمن اذا عليه ضعف الكبد امر الله تعالى الملك ان يكتب له في حاله تلك مثل ما كان يعمل  
وهو شاب نشيط صحيح ومثل ذلك اذا مرض وكل الله به ملكا فيكتب له في سقته ما كان يعمل من  
الخير حتى يرضه اليه ويقبضه وكذلك الكافر اذا استغل بغيره في حبه كتب الله له ما كان يعمل من

فلم يجدوا فيه صلوة: فخرجوا الى ارض  
فكلا لارضنا عندنا: فكلنا: فلوست  
لدينا: في صلوة: فليكنه: عندنا  
وليسكنه



[illegible][illegible]



يا ائتم الحبيب ورجل انك والجميع نوكي كفتلي وعزاي عبد الله قال ان من اعظم العواد اجر اخذ الله تعالى من اجله ما اذا جاء  
حقه الجحيم لان يكون الميراث بحسب ذلك ويورثه وبناله ذلك وعزاي عبد الله قال اذا دخل احدكم على اخيه عاتدا  
فليست له يدعوه فان دعائه مثل دعاء الملكة وعزاي جعفر قال من غادر رمضان في الله لم ينال الميراث شيئا الا استقام  
الله وعزاي عبد الله قال عود وارضاهم القماء فانه بعدل دعاء الملكة وعزاي جعفر قال انما مؤمن عامر  
خاص الرحمة خصوصا فاذا جلس تحت الرحمة فاذا نضر وكل الله به سبعين الف حسنة يتغفر به له ويسترحم عليه ويقولون طيب  
وسات لك الجنة الى تلك الساعة من غد وكان له يا باخرة خريف في الجنة قلت ما الخريف جعلت ذلك قال تروية في الجنة ليس الا  
فيها امرين عامسا والاخذ بث في استعملها العبادة وزيادة فضله اكثر من ان ياتي بها هذا المقام وعزاي عبد الله قال قلت لابي  
جعفر حدثني عما انتفع به فقال يا ابا عبد الله اكثر ذكرا لاله فانه لا يكثر انسان ذكر لاله الا نهد في الدنيا وعزاي جعفر قال شكوة الى عبد  
الله الوساو فقال يا ابا عبد الله اذكر قطع اوصالك في غيرك ورجوع احبابك عليك اذا غرتك في جفرك وخروجك من الجاهل من غيرك وكل  
الدور عليك فان ذلك ليس فيك ما انتفع قال ابو جعفر فانه ما ذكره الا على غنى ما اتى من هم الدنيا وعزاي جعفر قال قال رسول الله  
الموت الموت الا ولادة من الموت الى ان قال وقال اذا استوفيت لاله الله والتعادة جاء الاجل بين العيين وذو هذا ما لوله الظهور اذا استوفيت  
ولاية الشيطان والتعاقب جاء الامل بين العيين وذو هذا لوله الظهور قال وسئل رسول الله ص ابي المؤمنين اكسر فضلك اكرمهم وذكر  
للموت واخذهم لا سعداء وعزاي جعفر عن بعض الامم قال ان الله تعالى يقول ان ادعيتهم يقولون انهم يطولت عليك سبقت سرت عليك ما يعلم  
بها عليك فاذا روي واوسعت عليك فاستوفيت منك فلم تقدم خيرا وجعلت لك نظرك عند موتك في ثلثك فلم تقدم خيرا وعزاي جعفر  
عن ابيه قال قال علي بن ابي طالب لم تحبك ايضا فان كن تصدق به في حمله قال وقال عيسى بن المومن بعد وفاته ولله الشكر وصح  
يخلفه وعزاي جعفر في صدقة ميراثا وصدقة ميراثا وسنة يؤخذ منها من بعده وعزاي جعفر عن ابيه ان النبي ص سئل عن رجل يدعي الموت الى  
جنازة فانه افضل وايضا يجيب قال لا يجيب الجنازة فانه لا يذكر الاخرة ولا يندفع الولاية فانه لا يذكر الدنيا وعزاي عبد الله قال الوصية حق على كل  
مسلم وعزاي عبد الله قال قال النبي ص من الوصية فقال هي حق على كل مسلم قال بعض مشايخنا عطاء الله ما قدم قوله الوصية حق اي  
لانهم وجبوا اذا كانت ذمته مستغولة ولا يمكن الوصول الى صاحب الحق الا بها واحضبا باؤكدا في غير من الخيرات والبركات وقال بعض شيوخنا المحدثين  
الوصية الهدي يقال اوصاه ووصاه توصية عبد الله والوصية التي هي حق على كل مسلم ان يهدي الى احد من اهل بيته في بعض ما له بعد وصية  
بعض اخوته فان كان عليه حق فله حصة واحدة او بعض عباده قضاء لله وان كان له اولاد صغار قام عليهم وحفظ عليهم امرهم واما في ورثة جرح  
او معوق او سقيم وكذلك نظرك وصية له موالم وتخصيفا على المؤمنين مؤمنهم وان يفرض شيئا من ماله الا صدقة تارة وتارة من لا يرث من فضل  
عن غيره لورثته وكان ذلك التصديق والفرق بين امرى الى غير ذلك مما يجري هذا المجرى وان يهدى جماعة من المؤمنين على امانة وتفضل بعبادة الحق وتريد  
اليهم ان يهدى والى هذا عند ميراث يوم يلقاه ولا يشترط في الوصية ان يكون عند حضور المورث ولا يفتى ان يهدى الا الوصية تحت  
اشهاد من ثلاثة من اهل بيته اكرامه وعزاي عبد الله قال قال النبي ص في رجل كان في بعض الطريق من فضل فلان  
فكثرت عليه ثم افاق حتى لم يكن عنده شيئا فلما ان كلف اليوم الذي يهدى فافاق في ذلك اليوم فقال ابو عبد الله ما من بيت يحضر الوفاة الا  
يقع عليه من حبه ويحضر وعقله للوصية اخذ الوصية وترك وهي الراحة التي يقال لها ارحمة الموت في حق على كل مسلم وعزاي عبد الله قال قال رسول الله  
ص من لم يوصي وصيته عند الموت كان نقصا في رفته وعقله قبل رسول الله وكيف يوصي الميت قال فاحضره الوفاة واجمع الناس اليه قال اللهم فاطر السموات  
والارض عالم الغيب والشهادة ارحم الراحمين اللهم اقم عبدك اليك في امر الدنيا والآخرة لا اله الا انت حقا لا شريك لك وان عبدك وسيرتك في الجنة  
حق والتاريخ حق والبعث حق والمساخق والقدر حق والميزان حق وان الدين كما وصفته في الاسلام كما شرعت في القول كما جرت به امة القرآن كما انزلت في  
الكتاب الحق المبين جزء الله محمد عتاه خير البراء وحتى اهدى عتاه واليه السلام اللهم يا عذوق عند كبري ويا صاحب عرش شدي ويا ولي بعض الحق والكتاب  
لا تكلفني في حق عتاه فانك تكلفني في حق عتاه من الشراء بعد من الخير والشر في القبر وحشرى واجعل لي بعد يوم الله انفسوا  
ثم يوصي لما جنته ونقصه وهذه الوصية في القرآن في التوبة التي يذكرها لهم في قوله لا يكون الشفاعة الا من اتى الله عند امره هذا  
عبد الله في الوصية حق على كل مسلم وخو عليه ان يحفظ هذه الوصية ويعملها وقال الامير المؤمنين عليه السلام فانه قال رسول الله ص علمتها  
جبريل اذ امرته لك فالكلام يقع في هذا المقصد وهو اوسع المشهور بين اصحابنا في ان يوجب الاخصاء وهو التحريم وقت مع الوص  
من الدين في اقاله الملك يحضر الحضور له عندنا ونحضر المؤمنين في جبريل الى القبلة بان يلقى على ظهره ويجعل باطن قدمه الى القبلة



بحيث لو جلس كما مستقبلا ونقل من الشيخ في الخلاف القول بالاستصحاب قال في المعتمد وهو في الجواب المستحب فانما انكره والحمد لله  
الحق في المعتمد مما المدارك وجب الادخار قال شيخنا الشهيد الثاني بعد ذكر الحكم المذكور ومنه خبر الجاهل مستند ومناقاة واه محمد بن  
يعقوب بن علي بن ابراهيم عن ابي ابي عمير عن هشام بن سالم عن سليمان بن خالد قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول اذا ما لاحدكم ميت فمجهو بجاء القبلة وكذلك  
اذا غسل بجاء موضع الغسل بجاء القبلة ويكون مستقبلا على قدميه وجهه الى القبلة وما غير ذلك من الاخبار التي استدلت بها على الوجوب لا تخلو  
من شيء اما في السند او في الدلالة او غير ذلك في المدعى في هذا القول فكل ذلك هذا كلامه ويمكن المناقشة في هذه الرواية من حيث السند ابراهيم  
بن هاشم حيث ينص على انه على توثيقه وبيان روايته وهو سليمان بن خالد في توثيقه كلام ومن حيث المتن من ان المتبادر منها ان التوجه بجاء  
القبلة انما يكون بعد الموت لا قبله ومن ثم ذهب جميع من الاجتهاد منهم المجمع في المعتمد الى الاستصحاب استصحابا للدلالة الوجوب هو صحة انتهى القول بالبرهان  
ان هذه المناقشة من المناقشات الواهية التي هي ليست العنكوبة وان لا يطعن في صحة مضامينها وان كان قد تقدم فيها شيخنا الحق لا ريب في ذلك ومن ثم ان  
اما ان لا في حجة طعن في ابراهيم بن هاشم بعدم التوثيق وكذا طعن في سليمان بن خالد ورواية الرواية بذلك فانه قد قبل روايته في ابراهيم بن هاشم في موضع من  
ومدعى في قسم الحسن صرحا بانما لا تقصر عن التصحيح بل فيلحقها في التصحيح ايضا فوضع وان طعن فيها ايضا في موضع اخر مثل هذا الموضوع كذا ذلك في  
مبارا احتجاجة له لانه وعد ما اخرى وهذا من جملة المواضع التي اضطرر فيها كلامه ومن ذلك ما ذكره في كتاب الصوم في مسألة وفيه الجهل  
قبل الزوال حيث قال في المسئلة قوية الاشكال لان الروايتين المتضمنين لا اعتبارا لك مطم معتبرا بالاسناد والا وطعن فيها لا تقصر عن مرتبة  
التصحيح لان دخولها في مرتبة الحسن ابراهيم بن هاشم انتهى على ان حديث ابراهيم بن هاشم متاخذ في التصحيح محتمل من محقق متأخر المتأخرين  
كما الشيخ الثاني ووالده والمولى محمد باقر المجلسي واليه وغيرهم نور الله تعالى عنهما قد علم وهو الحق الحق بالاتباع اذ لا يخفى ان ما ذكره  
عليه السلام والرجال في حقه من انه اقل من نشر حديث الكوفيين يقع من ابي هاشم التوثيق لما علم من تصحيحه لم يتم في قبول الروايات لا طعن  
هو مجرد الشبهة في محتمل من الثقات غير زيادة احتياطهم في ذلك فاخذهم عن الفاضل وسامعهم عنه الحديث واعتادهم عليه لا تقصر عن فهم  
سنة بقوله علق ان لم يرد على ذلك وبالجملة فاهل هذا الاصطلاح مجمعون على قبوله واسناده ولا وادعاهما بالجملة ان من مثل السيد  
معتمد في مقام حجة المناقشة وبالجملة فانه قد ثبت من ليس في هذا الاطلافا مطم ولا نفق على رابطة واما سليمان بن خالد فانه قد علم  
حديثه في الصحيح في مواضع عدده من كتابه منها في بحث غسل الجنابة في مسألة خروج البذل المشبه بعد غسل ومنها في بحث القوة  
في ثبوت الجمعة ومنها في ثبوت يوم الجمعة ومبحث الوقت في اخذ وقت صلاة الليل وانه في مواضع من الجاهل الثاني في مواضع تنب  
على غير موضع وضعه ولا اعلم احدا من اصحاب هذا الاصطلاح ينقل بعد شبهة الا ويعتد في التصحيح واما ثانيا فانا نشبه في من الرواية المذكورة بما  
ذكره فهو وان كان محتملا لغيره الا انه قد وقع عجزنا في العبادة وهو بخلاف ما في كاف في حقه سبحانه اذ اقمتم الى الصلوة اي اذا اقمتم وادعاهم  
القران فاستعد بالله ونحو ذلك والمراد هنا من قوله اذا مات لاحدكم ميت يعني اذا اشرق على الموت واحضر الموت بالصلوة والا لزم وجوب  
توجه الميت الى القبلة حيث وضع ما لم يدفن ولا اطلقه بل هو وكذا القول في قوله في الجنازة المذكورة غسل اي اذا اراد غسله نظرا لا سيما المذكورين  
وبما ذكرنا صرح ايضا شيخنا الثاني في كتابه الجمل المسمى فقال واثبت خبرنا ان اطلاق الميت على المشرف على الموت شايع في الاستعمال كثيرا في الاخبار كما في  
الحديث الثاني والثامن والثاسع والعاشر انتهى ما قلنا لاننا لا نرى في الرواية باعتبار المعنى الذي صار له لادله فيها على وجود وجوب التوجه الى  
القبلة كما هو القول المشهور ان موثها انما هو بعد الموت وغيره من الروايات الواردة في هذا المقام كما سترنا ان شاء الله تعالى كلها من هذا القبيل فالا  
ستحب ان يصادوا اليه بما يوجب دليل عند واضع عليه اذ لا يري الاستصحاب حكم شرعي يتوقف على الدليل وعلى هذا فيعكس الاشكال فيما ذهب اليه  
لقولهم باستصحاب وجوب التوجه الى القبلة من غير دليل اذ ليس الا هذه الروايات ومعناها كما نعلم انما هو التوجه بعد الموت واي دليل يدل على استحباب التوجه الى  
الترج والاحتضاد واهذه الاضافات واهية وصاحب المعتمد انما التوجه الى القبلة على الاستصحاب الى قاعدة التي قد سنا الكلام عليها من عدم دلالة  
اخبارنا على الوجوب فالتوجه الى الاستصحاب قاضيا من طرح الاخبار وقد عرفت ما فيه ثم ان من بابا المسئلة ما رواه الصدوق في الفقيه مرسلا في كتاب  
العلل مستندا عن الصادق عن ابي بصير قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يجد العبد المطلب وهو في السجود وطووجه الى غير القبلة فقال له هو والجب  
القبلة فانكم اذا علمتم ذلك قبلت عليه الملائكة والشيء هو صريح كما ترى كون التوجه الى القبلة في حال الاحتضاد وطعن فيه في المعتمد بانه نصية وفي  
معشيه فلا يدل على العموم وان التعليل في الرواية كالفرضية لا على الغضبية وانما خبرنا غير من الوجه في القصور او لو قلنا من هذا الكلام لا نستد  
باب الاستدلال في جميع الاحكام اذ الحكم واجب في خبرنا من الاخبار الا وموت قضية مخصوصة وخبرنا بخصوص فلو قصر الحكم على موته لا يستدل بالاستد  
فانه اذا سئل سائل الامام ابي صلواته في رواية جاسه نسبتها فقال اعد صلواتك في القائل ان يقول هذا الخبر كذا ذكره هنا مع انه لا خلاف في انما



في الاستدلال على جريان الاحكام والتجاسر كما هو نظير هذه الواقعة واضعف من ذلك استناده الى ذلك القليل على الاستصحاب والظاهر  
لمعنه في المعشر فاخبار المسئلة ايضا تضعف الاستناد فقد تقدم الكلام فيه وبيان مناهية لما قرره في صدر كتابه وبالحيلة فاني مناهية  
في هذه المسئلة مما لا يلتفت اليه ولا يقول عليه او منها ما رواه الكافي في الحسين بن ابراهيم عن الميثم الصحيح عندي الحارث بن عيسى عن ابي بصير  
عن ابي عبد الله قال في توجيه الميت مستقبل بوجه القبلة وتقبل قدسية مما الى القبلة وعن معوية بن عمار قال سئلت ابا عبد الله عن  
الميت فقال مستقبل بباطن قدسية القبلة ومما رواه الشيخ في الصحيح من ذريح الحارثي عن ابي عبد الله في حديث قال واذا وجهت الميت للقبلة  
فاستقبل بوجه القبلة لا تجعله مقبضا كما يجعل الناس فاق راسا صاحبنا يفعلون ذلك وقد كان ابو بصير يامر بالاعراض والظان قوله كان  
ابو بصير من كلام الراوي ويحتمل ان يكون من كلامه ولعل امر ابي بصير بذلك اما كان من جنس التثنية وهل بقي لنا مثل ومضف بعد الوفاء في  
هذه الاخبار التسالمة عن المعارض توقعها الحكم بالوجوب وفيما مقام فوائد لا يخفى انه على تقدير القول بالوجوب فيلزم سقط الموقر والوجوب  
دوام الاستقبال الميت مما امكن اشكال فالذي ذكره في ظاهر الاخبار سقوط الاستقبال بموته وان الواجب في موه على القبلة وفي بعضها احتمال  
دوام الاستقبال وشبه عليه كره حال السند وجوبه الى الصلوة والدفن وان اختلفت السنة عندنا انتهى وقال المحقق الاثر على قدس سره والظاهر  
ابقائه على تلك الحالة حتى ينقل الى المقبر وبما عرفت ايضا كذلك لانه لا يكون حين خروج الروح فقط لان ظاهر الاخبار بعد الموه اقول ميت  
كلام شيخنا الشهيد في علي اقدمناه من حمل الميت الاخبار على المشر على الموه خيفة فان لا وجوب الاستقبال بالميت الى الاحتياط بذلك يظهر  
في كلامه هذا المداير حيث قال بعد نقل ذلك عنه ولم ينف على ذكره من الاخبار المتقدمة للسقوط انتهى وفيه ما عرفت من انه متى حملت الاخبار على المشر  
على الموه وحسنه فظاهرها السقوط بعد الموه ومبني كلام المحقق المذكور على حمل الاخبار المذكورة على ظاهرها من كون الاستقبال بعد الموه حيث  
انه من اختيار عدم الوجوب وشيخنا المشايخ اتموا الى احتمال الدوام من جنس الاخبار الفصل والصلوة والدفن كما ذكره والاقرب بناء على ما قبل تلك  
الاخبار بما ذكرناه هو احتياط الوجوب الى الاحتياط وهو مقتضى الدليل فاختاره والتعدي عنه يحتاج الى دليل وورد الاستقبال في اخبار الفصل  
والصلوة والدفن لا يقتضي الحكم فيما بيننا وبيننا وقبلها ١ لو اشبهت القبلة فالظاهر سقوط وجوب الاستقبال لعدم امكان توجيهه في حال واحد الى  
الجهان لادبع واحتمل ذلك في الذكر اقول هذا الكلام ينبغي على القول لمتم من ان فاذا القبلة يصلي الماربع حجة واما على ما مر المختار في المسئلة  
من انه يصلي الى اي جهة شاء فيكون هذا كذلك ايضا واما ما احتمل في الذكر بناء على الميثم فالظاهر  
والكبر للعلوم فالوحي الظاهر اختصاص الحكم بوجوب الاستقبال بمن يعقد وجوبه فلا يجب توجيهه الى الف الزا الى عبد عيسى كما يفصل عنه ويقصر القول  
عليه على اربع تكبيرات اقول هذا الفرع انما يتجه على تقدير الحكم باسلام الخائف وجوب قبضه والصلوة عليه في دفنه كما هو الميثم بين ما عرفت من الاحتياط  
واما على ما هو الحق من كونه وعدمه جواز قبضه ولا الصلوة عليه ولا دفنه كما سيظهر لك ان شاء الله تعالى فما لم يأت في الاحتياط فلا وجه له في العلم  
الميثم بين الاحتياط بل لا ينبغي عليه الاجماع جمع منهم ان جميع احكام الميت من توجيهه الى القبلة وتكفينه وقبضه وحفظه  
قبره واجبة كفائية على من علم بموته من المسلمين قالوا والمراد بالواجب الكفاية هنا خاصة لكل من علم بموته من المكلفين ممن يمكنه مباشرة ذلك الفصل  
بما استدلنا او مضى الى غير حق يعلم من تلقين من جهة الكفاية به فيسقط عنه سقوط امره باسما الفاعل عليه حتى يخرج وهل بقي الوجوب  
على من علم الى ان يعلم وقوع الفعل شرعا او يكفي بظن قيام الغيرة فاولان صرح بالثاني العلامة وجايعه قالوا لا العلم بان الغيرة جعل كفايا للمستقبل  
مستحق ولا تكليفه والممكن يحصل الظن ولا استعداد حصول جميع اهل البلد الكبير عند الميت حتى يدفن وقرعوا عليه انه لو ظن قوم قيام غيرهم  
به سقط عنهم ولو ظنوا عدمه وجب عليهم وبالأول صرح شيخنا الشهيد العياشي في الوضوء بسبب السعد السدي المدارك واجاب عن التوضي  
عنا الدليل المتقدم بان لا يشكل بان الظن انما هو مع العلم مع التفرع عليه خصوص اودليل فاضح وما ذكره لا يتم بما لا دلالة لان يحصل العلم  
بفعل الغيرة المستقبل يمكن بالمشاهدة ونحوها من الامور الغريبة ولا استعداد غير مجموع وبما استلزمه سقوط الواجب عند عدم العلم ايضا  
الغيرة وبان الوجوب معلوم والمسقط مظنون والعلوم لا يسقط بالظنون اقول والظاهر ان على ثبوت ما ذكره من الوجوب كفاية هو القول  
الاول لما ذكره شيخنا المشار اليه فائدة الا وفق بالواعد الشرعية الا في الاعراض والقول وان اشهر بينهم بل لا ينبغي عليه الاجماع دليل العلم عليه  
ولا احد يراجع ضابحه ولم يصرح احد منهم بدليل في المقام حتى من منا قرأ المنا حرمنا الذين عادت لهم المناقشة في الاحكام وطالب الدليل عليها  
منهم وكان الحكم مستلما لثبوت بينهم مع ان الذي يظهر من الاخبار ان توجيه الخطاب لجميع هذه الاحكام ونحوها من التلخيص ونحوه من المسحاة  
ايضا انما هو الى الوي كاخبار الفصل واجاب الصلوة والدفن والتلخيص ونحوها كما استفقت عليها افتاء الله تعالى في مواضعها واجاب وتوجيه



الميت الى القبلة وان لم يصرح فيها بالولي الا ان الخطاب فيها توجه الى اهل الميت ومن كان من المسلمين فيمكن حمل الخطاب على ما دل عليه ذلك لا  
ولا اعرف للاختصاص مستند فاحضروا اليه من الوجوب الكفاي الا بما يظهر من دعوى الاختصاص بقوله لا ينفك عن الميت فلو كان الميت قد مات قبله فلو كان  
ما ذكرناه مما صرح به شيخنا الشهيد الثاني في كتاب الوضوء في مسئلة ما يجب ان يعمل الميت حال الاحتضار حيث قال واعلم ان الا  
صحاب في هذا الموضع كذا في فلا يختص بالولي وان كان الامر فيه اكد وفي بعض الاخبار وفي آية الاحتضار ما يدل على اختصاص بذلك  
فوقه في حاشية الكتاب عن العلامة في الثمانية انه قال لا ينفك الميت عن الوضوء الا اذا تقرر الوضوء للميت لم يضر ان يوجه الى القبلة الى اخره ثم حكى  
حد ثا يظهر منه ذلك انتهى اقول لا يخفى ما في المخرج عن مقتضى الاخبار الدالة على الاختصاص كما اعترف به ولا يرد على الواجب هو العمل  
بمقتضى الدليل من الاخبار والمشا واليه نافع لو اخذ بالولي ذلك ولم يكن ثمرة حاكم شرعي يجهل على القيام بذلك ولو كان ثمرة الميت ولو  
انتقل الحكم الى المسلمين بالادلة العامة كما يشير اليه اخبار العروة التي ذكرها في الخبرين وانما قد فقه الجعري اننا ولو كان عنده ما يكفونه فاما انما  
يدفعه والصلوة عليه وربما يقال ان الوحي كفايه شامل للولي وغيره وان كان الوحي او من يؤول الى ذلك يكون هذا الاول والثاني استجوابا  
وقيل كما فيهم من عبادة المحدث في الشرايع في التفسير وقوله انه فرض على الكفاية واولى الناس بها ولا هم مبرأ منه وبصرح العلامة في المسألة حيث قال  
ويجب ان يتولى نفسه واولى الناس به الى اخره الا ان فيه اطلاق ذلك فيجوز بكونه وجوب الكفاية وقد عرفت ان المستند في الاحتضار هو  
خلافا فتاينا ان ظاهر كلامهم في مسئلة الصلوة على الميت ناطقة بالحكم بالولي او من يؤول الى ذلك ولا يجوز التفتت في الصلوة بغير اذن من الله ولا في غير الصلوة  
وبغيرها بالنسبة الى الميت من الاخبار اذا الخطأ بانها في جميع هذه المواضع على مخرج واحد واما في الاحتضار كما ذكرنا ذلك في مسئلة الصلوة والله  
في ارباب الاحتضار وفيها لنفسه الشهادة والاعتراف بالاعتراف بالاعتراف وكلمات المخرج ويدل على ذلك جملة من الاخبار ومنها  
ما رواه في الكافي في الصحيح الحسن بن الحسين عن ابي عبد الله قال اذا حضر الميت قبل ان يموت فلقنه شهادة ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان جاز  
ورسوله عن محمد بن اسلم في الصحيح الحسن بن الحسين عن ابي جعفر وحسن بن النجاشي عن ابي عبد الله قال انكم تلقون موتاكم لا اله الا الله ونحن تلقون موتانا  
محمد رسول الله ومنها ما رواه في الكافي في الصحيح من رواية عن ابي جعفر قال اذا ذكرنا الرجل عند الترحيل فلقنه كذا في الصحيح لا اله الا الله الحمد لله  
الكبير لا اله الا الله العلي العظيم سبحان الله رب السموات السبع وارض السبع وثمانين وما بينهما ورب العرش العظيم والحمد لله رب العالمين قال في الخبرين  
لو ادرى كنت عكره عند الموت لنتفقه قبل ابي عبد الله ما اذا كان في نفسه قال يلقنه ما اتم عليه وقبل ابي جعفر قال كذا عنده وعند محمد بن اسلم  
دخل ولى فقال له جعلت فداك هذا عكره في الموت وكان يورى الخواارج وكما سقطنا الى ابي جعفر قال لا والله جعفر اسطر حتى يجمع اليك  
قلنا نعم قال ان يرجع فقال اما لو كنت عكره قبل ان تقع النفس موصفا العلم كذا فينتفع بها ولكن ادرى وقد وقعت النفس ومضت فقلت  
جعلت فداك وماذا الكلام قال هو والله ما اتم عليه ولحق موتاكم عند الموت شهادة ان لا اله الا الله والحمد لله رب العالمين عن ابي عبد الله قال  
ما من احد حضر الموت الا وكل باللبس من ثياب طيبة من امره بالكفر والشك كقوله حتى يخرج نفسه من كاهن مؤمنا ليقب عليه فان حضر موتاكم  
ملقون شهادة ان لا اله الا الله وان محمد رسول الله حتى يؤتى اكل في الكافي في رواية اخرى قال يلقنه كلمات الفرج والشهادتين ويسلم الاقران  
بالائمة واحد بعد واحد حتى ينقطع عند الكلام ومن ابي بكر الحضرمي قال من رجل من اهل بيتي فابنته عاملة فقلت لربنا ان لك عدي بصيرة  
انقبل قال نعم قال قلت قال شهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له فشهد بذلك فقلت قل وان محمد رسول الله فشهد بذلك فقلت ان هذا لا ينتفع  
به الا ان يكون منك على يقين فقلت قل شهد ان عليا وصيه وهو الخلفه من بعد والامام المعترف بالطاعة من بعد فشهد بذلك  
قلت له انك لا تنتفع بذلك الا ان يكون منك على يقين فذكر انه من علي بن ابي طالب فقلت له انك فذكر انه من علي بن ابي طالب فقلت له انك فذكر انه من علي بن ابي طالب  
للرجل ان تخرج اهل عليه وعاشدهم اقال فقلت عنهم ثم انهم بعد ذلك فرائضهم حسنا فقلت كيف تجدونكم كيف عثرنا لك انما المنة قالت  
والله لقد احسننا معيسته عظمت ثوابه فلان ربه وكان مما سمعته من ابي عبد الله فقلت ما لك انما قالت ما قلت فلانا نبي الله حيث جاسما  
فقلت فلان فقال نعم فقلت له اما كنت فقال لي ولكن نحوه بكلمات لقينهم ابو بكر ولولا ذلك لكانت اهلكك وعن ابي بكر الحضرمي قال قال ابو عبد الله  
ما الله لوانه ما يدون وصف ما يصفون عند خروج نفسه ما طعن النار من جسده سنا ابدا وعن القدر عن ابي عبد الله قال كان من الموتى  
اذا حضر احدا من اهل بيته الموت قال يقول لا اله الا الله العلي العظيم سبحان الله رب السموات السبع وارض السبع وما بينهما ورب العرش العظيم  
والحمد لله رب العالمين فاذا قال المرء قال لا اله الا الله العلي العظيم سبحان الله رب السموات السبع وارض السبع وما بينهما ورب العرش العظيم  
صالحه وهو يقضي فقال له رسول الله صلى الله عليه واله وسلم لا اله الا الله العلي العظيم سبحان الله رب السموات السبع وارض السبع وما بينهما ورب











لا يجوز ان احدكم حتى يحسن طهارة باليه فلو دخل فان حسن الظن بالله ثم الجنة وقال في كتابه الداعي وروي عنهم  
ينبغي في حالة المرض خصوصاً في الموت ان ينزل على الخوف في شجنا السهد في ذلك وفي استحسان الظن بالله في كل وقت  
واكله عبد الموت ويستحب ان يحضر امر محسن الظن وطهارة في رحمة الله ومنها انه بكرم حضور الخصال الحاض عند المات في الكا  
عن علي بن ابي حمزة قال قلت لابي الحسن المراته تفيد عبد المصطفى خلا موه وهي حاض فقال لا بأس ان ترضه فانها خافوا عليه  
قر في ذلك فلتخ عنه وعن غيره فان الملكة شأني ذلك وعن جابر بن عبد الله قال لا يحضر الجاهل الميت  
لا الميتة التلقين ولا بأس ان يلبس عليه ما لطا ان المراد بالتلقين حال الاحتضار هو كناية عن حال الاحتضار ويجعل الموت  
ودوي في الحاصل السند عن جابر الجعفي عن ابي جعفر قال لا يجوز للمرأة الحاض والميتة الحاض عند تلقين الميتة لان الملكة  
تبادي بها ولا يجوز لها ادخال الميتة قول ما دل عليه هذا الخبر من كراهة ادخال الميتة الحاض والميتة قمع مالم اقص عليه  
كلام الاجماع بل ظاهر كلامهم الجواز من غير كراهة ومثله ايضا في كتاب الفقه الرضوي حيث قال لا يحضر الحاض ولا الميتة عند التلقين  
فان الملكة تبادي بهذا ولا بأس ان يلبس عليه ويصلي عليه ولا ينزل اقم فلو حضر من لم يجد من ذلك بما فليحذر ان  
فربح روح نفسه والحكم بكراهة حضورها وقت الاحتضار مما لا خلاف فيه بين الاصحاب كما يفهم من كلام المعتمد والظاهر اختصار الكراهة  
بحال الاحتضار الحان تحقيق الموت وحيل زول الكراهة بانقطاع الدم قبل الغسل وبالنسبة للغسل شكل ومنها ان لا يترك حقه  
لما رواه في الكافي عن ابي جعفر عن ابي عبد الله قال ليس من ميتة موتة وحده الا لغسل الشيطان في جوفه وروي الصدوق في مسالك  
قال الصادق عليه السلام لا تدفن ميتة حتى تارة الشيطان بعثت جوفه وقال في كتاب الغسل قال في مائة الى لا يترك الميت حتى تارة  
الشيطان بعثت جوفه اقول هذه العبارة في كتاب الفقه الرضوي ايضا قال شيخنا المجلسي في كتابها لا يبعد ان يكون المراد به حال  
الاحتضار فالمراد بعثت الشيطان وسوسته واختلاطه والاصحاب يملوه على ظاهره اقول لا بعد في حمله على ظاهره كما نقل عن بعض  
الاموات انه تركه وحده ليلا الى الصباح في حقه وه قد خفف بعض اعضائه ومنها ما ذكره الشيخان وحمله في الاحتضار من احتضار  
الاسراج عنه ان مات ليلا واستدل عليه الشيخ ما رواه الكليني عن عثمان بن عيسى عن عمار بن ابي حمزة قال لما حضر ابو جعفر  
امير ابو عبد الله بالسراج في البيت الذي كان يسكنه حتى قبض ابو عبد الله ثم امر ابو الحسن بمثل ذلك في بيت ابي عبد الله حتى  
اخرج به الى العراف ثم لا ادري ما كان ورواه الصدوق عن سلامته واعرضه المحقق الشيخ في باب ما دل عليه الحديث عن علي بن ابي  
ثم قال لا ان استنها والحكم بينهم كاشف بثبوت التسامح في اذنة السن قال في المداين بعد نقله وقد بقي ما تضمنه الحديث من  
في المداين بقي ان استحسان ذلك يقتضي استحسان الاسراج عند الميت بطريقه في الدلالة واضحة لكن السند ضعيف جدا انتهى  
اقول ان خبر ان الكلامين لا يخلاص من ظاهرهما كلام المحقق المذكور ما ذكره بعد الطعن ولا الخبر من ان استحسان الحكم كاف في  
ثبوت التسامح في اذنة السن ولا يخلاص من المجازفة والخروج عن نهج السن وذلك ان الاستحسان حكم شرعي يفتي بغيره على  
الدليل الواضح الشرعي والا كما قال تعالى لا على الله سبحانه بغير علم كادلت عليه الآيات الشرعية وعصدها التمسك بالمنفعة وبلوغ الشايع الى  
هذا المقدار اس خارج عن النهج الواضح المقام واما كلام السيد المداين ففقيه ظاهر الخبر ان الاسراج الذي امر به ابو عبد الله  
اعناه هو البيت الذي كان يسكنه ابو جعفر وليس فيه دلالة على انه الذي ما فيه ولعله ما في خارج به وبالجملة فانه اقم من موضع الموت  
والعام لا دلالة على الخاص والظاهر ان هذا هو الذي اراده المحقق المشاير ليدفع ما ذكره في المداين من قوله ان ما تضمنه الحديث  
من تسامح في المداين بناء على ان مراد محقق المذكور اعناه هو دلالة النص على دام الاسراج والمداين الاسراج عند الميت بعد الموت ليلا ليس  
في حمله فانه لو كان الامر كما قلنا لفتح ما اعترض به عليه وانته ما فرغه على ذلك من الاولية وانه الدلالة واضحة ولكن الامر ليس كما توهمه  
كما عرفت وبذلك يظهر سقوط ما ذكره المحقق المشاير في قوله لا يترك من وعيكم ان يكون ذكر من تقدم للاسراج عند  
هو من حيث استحسانه انما القرآن عند عبد الموت كما في بعض الاخبار وبالجملة فالحكم المذكور لا امر في مستندا واضحا وانما العلم ومنها  
ما نقل عن الشيخ المفيد من انه يذكر ان يجعل على بطنه حديد قال الشيخ في التهذيب سمعنا هذا من الشيوخ وفي الحديث اجمع عليه اجماع  
الفرقة وذكر العلامة وجمع ممن اخرج عنه ايضا كراهة وضع شيك على بطنه غير الحديد ونقل عن ابن الجبلة خلافة وهو انه يضع على بطنه  
شيئ ورقة قال وضربان الاجماع على خلافه

كلامه



فاما ما يدل على الحكم الاول مضافا الى الاتفاق فحمله من الاخبار عننا ما رواه في كتاب عن جابر بن ابي جعفر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله  
لا يغتفر رجل ما مات من قبل ان يغتفره الصبح ولا يغتفر ما لم يميت فها اذا نظرت بالليل لا تنظر ابدا طلوع الشمس ولا غروبها ولا غروب  
الى مضاجعهم رحمكم الله قالوا الناس ماتوا رسول الله صلى الله عليه وآله ورواه الصدوق مرسل قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وعن الكوفي عن ابي عبد الله  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله ما الميت الا في التهاد فلا يغسل الا في فرج وماء رواه الشيخ عن جابر قال قلت لابي جعفر اذا حضر الصلوة على الميت  
في وقت مكتوب فيها يوم ابدى فقال يحمل الميت الى قبره الا ان يخاف ففة وقت الغرضه ولا ينظر بالصلوة على الجنائز طلوع الشمس  
غروبها وعن جعفر بن محمد عن ابي عبد الله قال اذا مات الميت فخذ في حياته وحملته الحديث ودعى الصدوق مرسل قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله كرامة  
الميت فحمله واما الحكم الثاني فانه ينظر حتى يتحقق موته فان في ففة قبل الدلالة على قتله كما يدل عليه ما رواه في الكافي  
عن علي بن ابي حمزة قال اذا عتبة سنة من السنين صواعق كثيرة ما من ذلك خلق كثر قد خطت على ابي ابراهيم فقال ميتا من غير اناسا  
ينبغي للفرق والمصروف ان يتبين بثلثة ايام لا بد من ان لا يجيئ منها ربح يدل على من ما فقلت جئت فذاك كانك تخبرني ان قد  
دفع ناس كثير احبائهم فقال نعم يا علي وفي ناس كثير احباء ما ماتوا الا في يومهم وقال العلامة في التمهيد شاهد واحد في لسانه  
وففة ضاكت عن سببها فقال مرضت مرضا شديدا واشتبه الموت ففعلت وففة فخرجت ولنا عادة اذا مات شخص خرج عنه باب  
الانج بعد ثلثة ايام وليلتين اما من فجهها او اما واخذه او ابنته فينوح عنه ساعة ثم يطبق عليه هكذا يومين او ثلثة ففتح على  
فقطعت فبانت اعي باصنافه واخذ وفي الانج وذلك منذ سبع عشرة سنة وما يدل على وجوب التأخير حتى يتحقق الموت ما رواه في الكافي  
في الصحيح عن هشام بن الحكم عن ابي الحسن في الصلوة في الغروب قال ينظر بثلثة ايام الا ان يتغير قبل ذلك عن الحسن بن محمد عن ابي عبد الله  
قال ميتة عن الغروب يغسل قال نعم وليست بثلثة ايام وكيف لا يكون قال وبثلثة ايام من قبل ان يدفن الا ان يتغير قبل فيغسل ويكفن  
وكذلك ايضا حقا الصاعقة فان لم يبق اثم قد ما لم يمت عن عماد الساباطي في الموت عن ابي عبد الله قال قال الغروب يحبس حتى يتغير  
ويكفن ان قد مات ثم يغسل ويكفن قال وسئل عن الصلوة فقال اذا صعد جلس يومين ثم يغسل ويكفن وعن اسمعيل بن عبد الحافي  
نراحي شهاب بن عبد مرتبة قال قال ابو عبد الله خمسة ينظر بهم الا ان يتغير في الغروب والصلوة والبطون والمهدوم والمذبح في رواة  
الفقه مرسل مقطوعا وزاد ثلثة ايام بعد قوله ينظر بهم وظاهر هذه الاخبار جعل غاية التأخير ثلثة ايام او يومين الا ان يتغير قبل ذلك  
والاجماع ومن قد جعلوا نهاية التأخير حصول العلم بالموت بالامارة التي ذكرها من انحاء صحتها وميل افقة واستداد حجة في مخرج كفة  
من رابعة واسترجاع قد مر وتعلق انسيه الى عرق مع ند الى الجدة قبل ومنه زوال التور عن يماض العين وسوادها وذهاب النفس  
ونها الى الشص من القطر حصول المنافاة بين ما ذكره وما دل على الاخبار المذكورة لا تسمى علم بالموت بهذه الامور المذكورة فلا بد  
لتأخير بثلثة ايام الا ان يتغير قبل ذلك الا ان يكون ما ذكره الاصحاب ليس كتابا فنجي بحكفه في بعض الامور فلا بد من التأخير  
المدة المذكورة او حصول التغير قبلها او بواب التغير الاخبار التغير عن حالة الحيوة فلهذا هذه الامور كلها او بعضها لا تغني عن اعتبار حدوث  
الريححة والعلامة الاخرى في الجميع بين كلامهم ومن الاخبار المذكورة وما طلع على من تعرض لوجوب الاشكال فيما ذكرناه فضلا عن الجواب  
عنه ونقل التمسك في الذكر عن جابر بن سوان اسبا الاشياء الاطباء ووجع القلب افرط الرعب والغم والفرح او الادوية الحديثة فيسحق  
ينقص ويقرب من الانقياد وعرف طي الخال في ذلك بعد الغر الشديدة وعرف في باطن الاليتة وقت اللسان او في بطر النحر وضع الذفر قبل يوم وليلة  
الى ثلث اقل وظاهر كلام هذا الحكم ايضا لا يخلو من منافاة لما ذكره الاصحاب من العلم بالوفاة والاذكرها وشيئا منها وانما ذكرها للاستعلاء  
الموت من حال الاشياء احر كما عرفت نكتة قال الصدوق في المنع اذا قضى فعل الله وانا الله ما يجوز اللهم اكتبه عند الحسن بن ارفع  
درجته في علمتين واخلف على عقبه في القابر ويحسب عند ابي عبد الله العالمين وقال في الفقه اذا قضى محي ان يقول الله وانا الله احيون  
وقال ابو الحسين بن عمار من غير ان يرفع صوتا بالقرائة وقال عقب لعقبه ولا يكر عليه عند احوال الغش لئلا يشغل بذلك عن حال المحتاج الى  
معانيها وضمت ابو حمزة الى قوله المصلاة لسطا ما كما يصلي عليه تحته وقد تقدمت الاشارة اليه وقال صاحب المعاني خضعة في مصلاه الذي  
كان يصلي فيه او عليه وقال لا يحضر عند مخرج يوم من اربعين واما جعل المدد على بطنه وقراءة اذكر من في الخمر عند اجسادهم وقول  
الفرح فيها منه الى مضاء منك وخوان وفي كتاب عوا الزاوية كان في من العابد نرا يقول عند الموت اللهم ارحمني فانك كريم اللهم ارحمني فانك  
رحيم فلم يزل يوردها حتى توفي ثم وكا عند رسول الله صلى الله عليه وآله قدح فيه ماء وهو في الموت ويدخل يده في القدح ويمسح به بالماء ويقول اللهم











او يغسلها ان لم يكن عنده من يغسلها وعن المرأة هل ينظر الى مثله ذلك من زوجها حتى يموت قال لا بأس بذلك انما يغسل ذلك اهل البيت  
كما هو ان ينظر فيها الى يميني كونه من وعن منصور في الصحيح قال سئل باع عبد الله عن السفر يخرج السفر ومعه امرأة يغسلها قال نعم  
وامتعه وامتنعه ويحذفها بطي على عورة فخره وفي الحسن عن محمد قال سئل عن الرجل يغسل امرأته قال نعم انما يغسلها انما يغسلها  
وبهذه الرواية اسند كذا المدا على جواز تغسل كل منها الاخر مجزأ وموحد هاتكرا عما يغسل الرجل زوجته خاصة وروى العبد ثم  
قال وبيد على ان الافضل كون من يغسلها النيات وايات كثير منها صحة الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن الرجل يموت وليس عنده من يغسله  
الا النساء قال يغسله امرأته او ذواته ان كان له نساء ونصب النساء عليه الماء صوابا وفي المرأة اذا ما قبل من زوجها يد تحت ثيابها يغسلها  
وصحبه محمد بن مسلم قال سئل عن الرجل يغسل امرأته قال نعم من قبله الثوب صحة الحلبي عن ابي عبد الله في الرجل يموت في السفر فاحسن  
ليس معه الا النساء قال لا بد في لا يغسل المرأة يكون مع الرجال تلك المنزلة تدفن ولا تغسل الا ان يكون نوحها معها وان كان نوحها معها  
تغسلها من نوحها الذرع ثم قال في المدا على بعدا بعد ذلك لا خیار بين الاخبار وان امكن بتقيد لا خیار لمطلقه هذه الاحاديث  
الا ان حمل هذه الاحاديث على الاستصحاب لا يظهر من ذلك الا خیار الجواز طاقا وبذلك اخبار في ذلك مطلقا يغسل على ما يستنبطه انتهى  
اقول ومن هذا المسئلة صحة الحلبي عن ابي عبد الله قال سئل عن الرجل يغسل امرأته قال نعم من وراء الثياب لا ينظر الى شعرها ولا الى عورتها  
منها والمرأة تغسل زوجها اذا كانت في علة بينه واذا ما انقضت عدتها وصحبه زهارة عن ابي عبد الله في الرجل يموت وليس  
الا نساء قال يغسله امرأته لا نساء في علة واذا ما انقضت عدتها وصحبه زهارة عن ابي عبد الله في الرجل يموت وليس  
بالعلة المذكورة نظاهر صحة زهارة وان كان عدم جواز تغسلها مطلقا لكن يجب حملها على ما اذا كانت جردة جمعيا بينها وبين غيرها مما يدل على  
الجواز من وراء الثياب بما قلنا صرح الشيخ في التذيق فقال بعد ذكر صحة زهارة اي لا يغسلها مجزأة وانما يغسلها من وراء الثياب قال وفي  
هذا كل الاثر انما يكون الفهم بين المرأة والرجل في النيات المبررة بحولها ان يغسل الرجل زوجها وان كان الافضل والا لو لم تكن تسنن ثم  
تغسله وليس كذلك الرجل لانه لا يجوز ان يغسلها الا من وراء الثياب قال والمطابق في الاخبار يحمل على التقيد انتهى ومنها موثقة عبد الرحمن بن  
ابو عبد الله قال سئل باع عبد الله عن الرجل يموت وليس عنده من يغسله الا النساء هل يغسل النساء فقال يغسله امرأته اذا تميمت  
عليه النساء الماصحبا من نوح الثياب موثقة جماعة قال سئل عن المرأة اذا ما قبل من زوجها يد تحت ثيابها يغسلها الى المدا من يغسلها او  
مضمون زهارة والحلي رواية داود بن مرجان عن ابي عبد الله في الرجل يموت في السفر او في الارض ليس معه غيرها الا النساء قال لا بد في ولا  
يغسله قال لا بد في يكون مع الرجال تلك المنزلة الا ان يكون معها زوجها وان كان معها زوجها طيفت بها من فوق الذرع وليست عليها  
الماء مكيا ولتغسله امرأته والمرأة ليست على الرجل امرأته اسود منظر احسن بموتة اقول في الكلام في هذه الاخبار يرفع في مقامها  
في تغسل الرجل زوجته ولا يخفى ان بعضا من اخبار المسئلة مطابقا لصحة عبد الله بن مسعود وحسنه محمد بن مسلم وحسنه محمد بن مسلم  
في التقيد بكونه من وراء الثياب والجمع بينهما بتقيد الطلاق لا بد في بالثبوت ولما اجمع يحمل رواية التقيد على الاحتياط في العمل بالظاهر في تلك  
الاخبار حملها على الجواز وان امكن بالنظر الى دلالة صحة منصور على جواز تغسلها ما ذكرته وانما يلحق في موثقة اخرى الا انه يمكن بدلالة  
ظاهر صحيحة زهارة والحلي على عدم الجواز كما عرفت وصرح الشيخ كما سمعت من كلامه وبعضه مع كونه وفق بالاحتياط لا سيما في التقيد بكونه  
من وراء الثياب لا سيما في هذه الاحاديث التي بين المشار إليها وبجوابه كاهن فظهر من ذلك ما بيده لما ذكرنا الاخبار الواردة بتغسل على  
فاطره وما التعليل فيها بكونها صدقة لا تغسلها الا صدق فاة قضيا القليل تخصص جواز ذلك بما هو الا لو كان ذلك جازا مطلقا كما هو المشهور  
لم يكن هذا القليل فاة ومنها ما راه الصدوق في العلل عن فضيل بن عمر قال قلت لابي عبد الله في رجل فاطر من غسل فاطر من قال لا بأس به من قال  
استقله في ذلك قال كذا ضقت ما اخبرتك قلت قد كاد لك جعلت ذلك فقال لا تضيق فانما جدي بقة لم يكن يغسلها الا صدوق الحديث  
رواه الكليني والشيخ ايضا ويشير الى ما ذكرناه فانه لا يشحن الحلبي بغيره في كتاب العباد قال وحديث الشيخ محمد بن علي الحلي نقله عن خط الشهيد  
قال لما غسل علي فاطمة قال لا بأس به فاطمة قال لا بأس به فاطمة قال لا بأس به فاطمة قال لا بأس به فاطمة قال لا بأس به فاطمة  
انقطاع العصة بالمرأة فلا يجوز للزوج التقيد انهم يمكن ان يزوجوا لغيره الا في ذلك فاطمة قال لا بأس به فاطمة قال لا بأس به فاطمة  
القول بالجمع من يغسل الزوج فلا يجوز للزوج التقيد انهم يمكن ان يزوجوا لغيره الا في ذلك فاطمة قال لا بأس به فاطمة قال لا بأس به فاطمة  
روايتين ولا يثبت ان من يغسل حصة في وقت كان هو المأمور والمعتمد بين خلفاء الجور من من المذهب الا بعد انما اشهر وحصل الاجتماع عليه

الجواز



المتأخرة فاقرب من سنة ستمائة ورجع فلا يبعد حمل الرباين المذكورين على التقدير ونقل في المتن الاحتمال عن الغالبين القوم بان هذه القرينة لم  
تخرج الاضحية بجم القطر اليها كما لو طلقها قبل الدخول وانما ما نقله في الجاهل من حديث ابن عباس فهو وانما اشعر بما ذكره الا انه لا يبلغ قوة المناقشة  
لما قد مرنا من الاخبار الدالة على الجواز مع انه غير مروي عن طرنا وله من اجابته العامة مع تسليم صحة وثبوتها ولا بد في حملها على النص  
مع انه المأمور من بعض الاخبار الدالة لا يخفى ان كان موضعها ان كل امرئ لم يزوج الا رجلا واحدا فانما هو المقتضى يكون من وجهه من اخذت واجا  
عديله فانما يجزئ يوم القدر وحقها من اجسامهم خلقا منهم في الدنيا والجملة فالمسئلة لا يخلو من شوك الاشكال فلا ينبغي ترك الاحتياط فيها على حال والله العالم  
في تفصيل المزمع وزجها والاخبار هنا ما بين مطلق ومقتضى كونه من وراء الثابت للجمع بينها انما يخلو مطلقا على مقتضى او يخلو مطلقا على الجواز  
ومقتضى مطلقا على الاستحباب فالنقد الثاني في القضية التعليل في صحة الجلي وشرارة المتقدمتين والاحتياط لا يخلو من ذلك حكم تفصيل المزمع وزجها  
من حكم العاكس وان كان الاحتياط قد طلقوا القول فيها او جعلوا الحكم واحدا الظاهر بها لغة حكم التزوج ووجهه من الاخبار كما شرحناه ووجهها واقامه  
اليه الشيخ في كتابي الاخبار من ان جواز تفصيل كل من الزوجين الاخر يخص من حال الاحتياط من ذلك الاحتياط فلا عرف مستند ظاهره الاخبار المتقدمة  
عرفت صحة شرعية ووجهه من ان مقتضى استدلاله في ذلك الحيز والواقع التقيد بذلك منها في كلام الشافعي مثل صحة عدلته في مسائل المذكورة منه في ان مقتضى  
وصحة الجلي لا وجهه وانه عند الركن من ابي عبد الله المتقدم ايضا ووجهه الجلي من ابي عبد الله في المرتبة اذا ثبتت وليس منها المرتبة نفسها قال في خلاصتها  
من تحت قصتها فيفسلها الى المراتب المزمعة لك تماثل وكذلك واعتقد في ذلك ما رواه ابو جعفر من ان لا تفصل الرجل المرتبة الا ان لا توجد مرتبة وكل  
في كتاب الاستصحاب لا يوجب من ابي عبد الله من تفصيل المأمور على اختصاصه في ذلك بهم وفي الكل نظر ظاهره اما الروايات الاولى فالتقيد بها انما يقع في كلام  
الشافعي وهو لا يوجب تفصيلا في تلك الاخبار كما ذكرنا وما لم يذكر في النوايا اذ وقع عن بعض افراد لا يوجب تفصيل الحكم بذلك غير كما هو ظاهره واما مرتبة  
فانما هي حرة فاجازتها في الحق قال بعد نقل الاستدلال عنه والجواب الجمع من صحة السند ثم لو سلم الحكم لاجل على الاحتياط او على الرجل الاجنبية ويكونا استثناءا  
في ما رواه في تفصيل من الاجنبية ووجهها وكيفية ما قام به تفصيل ظاهره فقد تقدم الكلام في ذلك العرف والاستدلال فانها مائة سنة من الاخبار المتقدمة  
الدالة قال في المداينة قال بعض المحققين ولا يوجب انقطاع مدة الزوجية في جواز التفصيل بل يجوز ان تزوجت من غير نظر لصيرورتها والحال هذه اجنبية قال  
في الذكر ولا يوجب انقطاع مدة المرتبة عند ما لم لو كانت جاز لها التفصيل وان كان العرف تفصيلا وهو كذلك لاختلاف الاطلاق في حقها فاذكر في الذكر  
هو عين ما نقله عن بعض المحققين فلا معنى لشطره في الاول واخترناه فاذكر في الذكر ٥١ ان يخل ما نقله عن بعض المحققين على عدم الاطلاق وما في الذكر على  
عدم الوفاء محقق ظاهر كلامهم العرف من العديتين ثم انما ذكر في الذكر من الحكم المذكور بعد صرح به في التفسير الثاني في المزمع ايضا وظاهر كلامهم في صرحوا  
في المظلة لا يابا بالثبوت في وجه فلا يجوز لها تفصيله وصرحوا هنا بجواز تفصيلها بعد انقطاع مدة الوفاء العرفي بين العديتين وانما في هذه الصورة بعد العدة  
بل بعد التزوج بصحة في عليها انما لا يجوز لها تفصيله كما يشترط في المداينة اخذنا بالاطلاق بخلاف المظلة لاثباتنا قد بان منه حال الحق وعقل فيه  
نظرا لما اذا لم يمنع صدا الزوجية عليها في الحال المزمع تفصيله واجنبية ولا سيما بالنظر الى التعليل المذكور في صحة الجلي من وراء الدال على انها انما تفصل المزمع  
لانها من بعد مدة ومقتضى ان بعد انقطاع العدة لا تفصل فاما ثانيا فلما اشترى اليه مائة واذكر غير واحد من المحققين من ان الاحتكام المزمع في الاخبار وانما انصرف  
الى افراد الثابتة المشكوك في وقوع المرفوض المأمور وكانتم في ذلك على ان الزوجية الثابتة في حال الحيوة لكل منهما لا تنقطع بالموت والا لا يمنع جواز تفصيل كل  
منهما للاختصاص بالموت والاخبار بخلافه ولم يفرق هنا بين مقتضى رفع هذا الحكم وان طال الزمان وهو وان كان كذلك لكان الثابت من الاخبار المتقدمة ما قاموا  
ما ذكرناه من كون التفصيل بعد الموت ودخول هذا العرف المذكور فيها يوجب صحة الزوجية مسموح ولا سيما بعد التزوج فانما يكون اجنبية وصفا الزوجية ومنه  
الحال في غاية البعد وكيفية كان فالاحتياط اوضح سبيل يتبعه عن قول الدليل وهو انها ذكرناه كما لا يخفى قال المحقق الشيخ علي في شرح القواعد بعد ان اخذنا  
القول بجواز تفصيل كل من الزوجين الاخر من وراء الثابت كما صرح به جمع من الاصحاب ما صوبه فلم اقف على تعيين ما يقتضي التفصيل من الكتاب لظن ان  
المراد بالتفصيل جميع الدين وحمل الثابت على المهر ويقضي استثناء الزوج والكهنة بالقدح بن ينجون ان يكون حمل مطلقا على مقتضى حاشي صحة الحديث الاول من الاجاد  
المتقدمة وفي المرتبة اذا ما يخل من وجهها تحت قصتها وفيما ذكره المداينة اخذنا من وجهها من تحت قصتها فيفسلها الى المراتب وفي صحة المصباح  
المتقدمة وان كان نردجها معها عسكنا من فوق الدمع وفي موثقة غائبين وسى غير ان يكون عليها رجع ففصلها من فوق الدمع ومن ذلك في غاية دأ  
من جهة المتقدمين والدفع القيس وفي موثقة جماعة المتقدمين من وجهها من تحت قصتها الى المراتب فيفسلها وفي رواية يزيد الشحام وان كان القيس مرتبة  
تفصيل فيص من بلان ينظر الى وجهه في حلية من الاخبار المتقدمة اعتبار التفصيل في القيس طم كافي في صحة يعقوب بن يعقوب ولا يفصله في القيس ومنها  
صحة بن سنان وحسنه سليمان بن خالد واما ما رواه لفظ الثوب في صحة محمد بن محمد بن سلم قال سلمته من الرجل فيفسل امرئته قال نعم من وراء الثوب ورواية عبد الرحمن بن



المقدمة وصحة الجلي الثانية من جهة المقدس والواجب مقام الجمع كلها تضمن الثوب القيسر على المقتد وبذلك يظهر انه  
لا وجه الاستظهر من ان المراد ما قبل جميع البدن وعلى هذا فلهي استثناء الوجود والكف من القدمين فيكون ما كثر وزاد الاضمار  
كثرة وان كانت غاير فغير كل الرى بعد ما اورد ذلك جواز كونه مكشورا ايضا الا ان الظاهر الحاقه بالبدن وان ذكر القيسر فيها انما خرج من جهة  
اعتبار عظم البدن لا على جهة تخصصه ويدل على ذلك قوله في صحة الجلي الثانية قال نعم من وراء الثياب لا يبطر الى شعرا هل يظهر الثوب بحيث  
الماء من غير ضرورة في الرض منصف المذهب وهو منقول عن الحق في المقصود صرح به في غسل الميت فخص من ماله وضع الشهد المذكور  
من عدم طهارته بالاحتياط لا في الرواية قال وجاز ان يجرى مجرى ما لا يمكن عصره اقول والظاهر هو اخذاه في الذكر في اما اول اطلاق ظاهر  
الاخبار هو انه بعد الغسل في قبضه بقل الى الاكلان وهو موضع طهارة القيسر على العصر كما يدعون لعدم نجاسة الميت عما تقدم  
الغسل قبل رزقه او وجب طهارته وزيادة على الغسل الموقوف وطواهر النصوص المذكورة رده وما زاد لا من جهة طهارتها بجملة النص  
الثالثة وانما ثانيا فلان ما اذعوه من وجوب العصمة التي لا يطهر بعد اجراء الماء الا بالعصر بان اشهر بينهم كالمشهور في الرض  
مقتضى المذهب انه يحل تحتك سيفا في الماء والله تعالى عليه في بالانحاس فان اذله في المسئلة فاصره عن فائدة المدعى انظر  
ذكره حمله من الاضمار انه لا ريب في ان وجهه بين الحرية والامانة ولا بين الدائم والمقطوع والمطلقة رجعية في العدة زوجة بخلاف الباني في ذلك  
لا الحاق في النصوص والمتم انه يجوز السند فغسل امته الغير المزمعة والمعدن والمعدن ثم ولد له او ما المستند في استحبابه من حال البتة  
وعدم ما وجب له فانه في حكم الزوجية ولم يقع عليه نص في جواز غسلها الدائم الى احدها الجواز حكم لا استحباب الحكم المذكور في معنى الزوجية  
في اباحة الحسن والنظر فيباح وهو اختيار العلامة وثانها المنع لانها لها الى الوثنية وثالثها تخصيص الجواز بلم الولد وهو بخلاف جميع من الاضمار منهم المقتضى  
في المقصود استدلاله عليه من حق من عار عن جعفر عن ابيه ان على ابن الحسين ما اوصى ان تغسله ثم ولده او ما فعله قال في المقصود والمقتضى  
منه للثلاث جواز الاطلاق في زعم الجوزة قد يستوي في الغاء كافي الزوجية تغسل وان انقطعت العصمة اقول لا ينبغي ان الرواية المذكورة لا تخلو من الاشكال  
لما عتق عند ثلث الامام لا يغسل الا امام مثله فلا بد ان ياول الخبر المذكور ما يجمل على ان الوصية بذلك التقية وهو التصريح بكونه كاذبا في بعض كتابها  
او جعلها على الماء او لا بدك عليه ما في كتاب العقول الرضوي حيث قال هو يروي عن علي ابن الحسين ما مات قال ابو جعفر لقد كنت اكره ان انظر الى امرئ  
في جيبك فما انما انظر اليها بعد موتك نار خليك وغسل جسدك ثم دعاءم ولله فادخلت به فغسلت راقه وكذا فعلت انا باني واثنا قوله  
منع العنق من ذلك اخره فضعفه اظهر من ان يذكر لضعف الاستصحاب عندنا والا لحاق بالزوجية قياسا لا يوافق اصول مذهبنا وصحاح المالك هنا  
انما ربه انك لضعف عندنا راجية وغسل عتافي منها من الاشكال وما عتق جواز غسل ام الولد لسببها ايضا بقاء علاقة الملك من وجوب  
الكفن والمؤنة والعتق وفيه نظر فان بناء الاحكام الشرعية على مثل هذه التعليلات لا يخلو من عيب ومثل ذلك ما عتق الجواز حكم كاهو لمقول من  
العلامة والمجلة فان ام الولد قد اعتقت بعد المدة وصار حرة احببته وبعدها قد انتقلت الى الوارث وصار ايضا احببته فالقول بجواز تعجيل  
له يحتاج الى نص واضح والله اعلم

القدارة لا خلاف بيننا لا سخامة في شرائط المماثلة في الذكورة والاثنية بين الغاسل والمغسل مع الاشياء  
لغيرهم القصر وقد استثنى من ذلك ما تقدم من مسألة الزوجهين وما يقعها من الامناء وما استثنى ايضا من القاعة المذكورة وجود المحرمية والمروءة  
على ما ذكره حمله من الاضمار في كتاب النكاح من مجرم نكاحه حتى يتبين نكاحه او مصاهرة واخره وان بعد الثاني من تحت الزوجية ونكاحه في المخل  
بها فانها ليست من المحارم لعدم التعزيم المؤبد بل بما يحكم الاتجا وتوقف نكاحها على فاقدة الاخت الام لا يقتضي كل النظر وجعلها في اسم المحارم والا لزم  
كون نساء العالم محارم للتعزيم اجماعا لتوقف نكاح واحد منهم على فراق واحدة كذا افاد شيخنا الشهيد الثاني طهارة من ذلك في الرض واستدل عليه كذا  
المجلد المنق في قوله ان توقف نكاحها على فاقدة الاخت الام لا يقتضي دخولها في المحارم لان كون نساء العالم محارم للتعزيم اجماعا بان فيه مناقضة لطبيعة  
لعدم تحريم النكاح المقتطع على ذي الاربع ولو قال لا لزم كون ذوات الاربع محارم لانها كانت اولى انتهى قول يمكن ان يفي في المسئلة في تحريم ما زاد  
على الاربع مظهر خلافية فلعن شيخنا المشاء الدالية من يذهب الى التعزيم معلوم دائما كما ان مقتضاها بل نقل عنه بعض الاصحاب انه صرح بذلك في بعض المواضع  
فلعل كلامه هنا مبني عليه فلا ترد عليه من المناقضة واما ما ذكره من العباد ففقد الكلام فان توقف كل النكاح على المفارقة لا يقتضي المحرمية  
لزم كون نساء العالم محارم اذ خلا النكاح من توقف على فاقدة واحدة وجاز الاربع وظاهر ان ذوات الاربع لا يتاح لها من يتاح لغيره بعد  
المفارقة وكيف كان فالظاهر ان خلاف في اصل الحكم المذكور انما جاز في التفسير مع المحرمية والمجوز من كلامهم انه من وراء الثياب بل ذكره شيخنا في  
انهم قطعوا من وراء الثياب لا انه سباني عن هذا المدرك ما يردون بخلافه في ذلك مما اختلفوا في انه هل يشترط في ذلك فقد اختلفوا في ان يجوز ما في وجوبه







[illegible]







له ذلك لاحتلاله في كلامه من الدخول في هذا المقام حسنة الله سبحانه ذكر المسئلة وما ذكر فيها من الجزر المنقطع بين واعلم ان الحق لا يستدعي الجزر  
وان الحاد لا يقع منه نية الذرية اعرفه فقال الله سبحانه نعم ثم قال والله اعلم والعدول عن الجزر لما اشترط اليه سابقا من ان القادر للعلل بالاعمال الموقوفة خصوصا  
مع اعتقاد ما يخرجها بالشبهة بين الاستحسان وسلامتها عن المعاصر تايدها بالعمومات ثم قال وهل يحل علة الفصل الواحد من مجرى فصله من المسلمين فيه قولان  
اخرهما نعم لان المأثور به لا يوجد للعدول فاذا انتفع العدة لم يكن هناك معدل من وجوبه وفيه ان مقتضى الكلام الا في هذه العلة بالجزر المذكور في قوله اما من اشك  
لما ذكره من الموقفات في مقتضى ذلك عدم وجوبه عادة قوله في الكلام الثاني ان المأثور به لا يوجد جديا ان اراد المأثور به من ان يعطيه مسلم فهو غير مسلم لان المأثور  
في المأثور المذكور انما هو غسل الكافر بعد اسلامه فالمسلم غير مأثور به للعدول والا لزم تكليفه لا يطاق ان اذ انقضت فعدته فكيف يؤمر به في الحال كذلك وهو ثبت ان الكافر  
به في تلك الاثناء الكافر للجزر المذكور في الحديث من عدته بما ذكره من وجوه التأييد ان ثبت عدم الاعادة لان اشتغال الامر ببعض الاجزاء والاعادة يحتاج الى دليل  
وليس عليه وهذا بعد الله سبحانه وانه لا يشبهه  
في المسئلة وهو المسلم الغير الشبهة ويحق به صدق منقضا او منقضا اجماعا نصا ونفي وتفصيل  
المأثور به المتأخر من ان كل مظهر للشبهة وان لم يكن مقتضا للتحريم فيجب له غسله عند الخارج والغلاة فيغسله غسل المأثور به لو عدل  
معرفة غسله غسل المأثورة وقال شيخنا المقدس عظم الله روحه في المسئلة ولا يجوز لاحد من اصل الایمان ان يغسله في الحق في الزلابة ولا يصح عليه ان يكون غيره  
الذي لك من جهة التقية واستدراك الشك في التمسك بالحق كما في حديثه ان يكون حكم الكفار لا ما يخرج به دليل واذا كان غسل الكافر لا يجوز فيجب ان يكون غسل  
المأثور به ايضا غير انتم قال الذي يدل على ان غسل الكافر لا يجوز اجماع الامم لانه لا خلاف بينهم في ان ذلك مظهر من الشبهة فيقول وهذا القول عند من هو الحق المقتضى ان  
لا يغسله الا بعد ان يترك المأثور به وشركهم ونفسهم كما لا يخفى على من لا يدين عليه في كتاب الشبهة في معنى التمسك به في تأييد عليه من الحكم ومن اخصا  
القول ان التمسك به ايضا على ما نقل عنه هو لازم لا يقتضي ان يترك غسل الكافر المأثور به انما اختلف على من نقله ههنا في هذه المسئلة وفيه لا يخرج ان ادريج الكافر  
في مسألة الصلوة بعد ان اختلفا بعد هذا التمسك في عدم جواز الصلوة على المأثور به في هذه المسئلة وهو ظاهر وبعضه القرآن وهو قوله ولا تغسل على احد منهم  
اي ادين الكافر والمأثور به لانه الحق كما في خلاف بيننا وبينه ذلك صرح حجة من تأخر في المتأخر من من الغاضل الموقر صالح المأثور به في شرح اصول الكافر حيث قال ومن  
اكثرها في الزلابة فيكون كافر حيث علم ما خلا من اصوله واسلامه من اصوله ومنها الفاعل المحقق المولى ابو الحسن الشريفي صاحب التمسك به في تأييد عليه من الحكم ومن اخصا  
والسلام على ما وجد في شرحه على الكفائية وهو من افضل ما مر من شيخنا الجليل عظم الله روحه قد حاشا حاشا انما الكافر المذكور من حكمه باسلام المأثور به تبعه الله سبحانه بين  
حاشا في ما ذكره في كلامه لوليت شعري اي فرق بين من كفر بالله وهو لم يدين عليه ومن كفر بالله وهو لم يدين عليه ومن كفر بالله وهو لم يدين عليه ومن كفر بالله وهو لم يدين عليه  
كون المأثور به مسلما حقيقا وهو قوامه في المسئلة المتواترة والحق ما قاله العلم الهدي من كفرهم ككفرهم في قوله تعالى ولا تغسل على احد منهم قال ان  
الاخبار والقرآن لا يخصص وليس هذا موضع ذكرها وقد تعدت عن هذا التواتر وعنده عاين كرهه من اوضح الواضحات في مذهبنا لعل البيت لا يكره وانما ما استدل  
بني الذرية على ان غسل المسلم من قول الصادق اعسل كل المولى الا من تنال من الضيق فغيره انه لو عومر غير مولى على غيرهم باستثناء بعض المولى كما قد مرنا نقله  
عنه في هذه المسئلة كما استثنى من كرهه بالادلة الدالة على كفره كذا ما قد مر في الاذلة الضعيفة التي لا تدرى على هؤلاء المذكورين وليس هذا موضع ذكرها من  
احكام الوفاء عليها فليرجع اليها انما المذكور انما هو صاحب المولى تساهل اصدان هذا كلام الشيخ المذكور في ما لفظه والمسئلة قوية الاشكال وان كان الظاهر  
عدم وجوب غسل غير المولى وانما الفاضل في اشكاله في آخره ايضا فقال في ما اطلع على دليل يدل على وجوب غسل الكل مسلم ولا اجماع ههنا ان لا يغسل غيرهم  
تغسل المولى من غير ولا يجوز ما فيه بعد الاطاعة بالسفاهة مع ثبوت الحكم بالاسلام في الواجب اجماعا جميعا حكاه في ولوا الادلة العامة فان لم يوجد الخاصة بل  
المرة في العموم الدالة على غسل الميت بوجوه ومع الحكم باسلام المأثور به لا وجه للعدول عنها وبالحيلة فان لا احتياط في هذه المسئلة من قائلين انما الاسلام في غسل الميت  
او الكفر لا يجب لا يجوز ما حاشا هذا القول في الدين مما لا وجه له كالا يخفى  
او يجهل او سقط لا يرتفع من خلاصه عند قد تقدم في المسئلة الرابعة من مقام المتقدم حجة على احكام غسل الصبي والصبية واما ما قد مر في حكم القسط فحالة  
من الاخبار ايضا ومنها ما مر في الكافي من رواية عن علي بن ابي حمزة قال لا تسقط اذا لم ياربها غيره فغسله عن حاضر في الموتى عن الحسن بن علي قال تسئلة  
من التسئلة انما تسوى خلقته في غسله والحد والكنن فقال المالك لا لا عليه ورواه الشيخ في الموتى ايضا مثله ياد في فتاوه واما ما مر في الشيخ عن احمد بن محمد بن  
في كذا قال انهم لا يفسخونه اشهر غسل الحديث في كتاب الفقه الرضوي وانا سقت المسئلة وكما السئلة فاما غسل جسد كافر وفلان لا يكون ناسا فافعل  
وبعد فبينه وحد تامه اذا اطلعنا من اشتهر وهذه العبارة من الصدوق في كتاب من لا يخفى عليه الفقهية وقال في المدارك لا يندب ذكره في جسد من اشتهر من  
مسئلة ما لفظه ثم لا يخفى ان الحكم في الزلابة لا يقع مطلقا على سوال الحلق لا على بلوغ الاربعين اللهم الا ان يدعى التمسك به في الزلابة من قبل  
لا اشكال للمالك المتعال صبره وذلك في احكامه لا يعلمه صلوات الله على الحلال ومنها ما رواه في الكافي في الموتى عن الحسن بن الحكم قال سمعت الحسن بن

العلم

44

في حديثه



يقول قال ابو جعفر ان النطفة يكون في الرحم اربعين يوما ثم تصير علقة اربعين يوما ثم تصير مضغة اربعين يوما فان اكمل اربعة اشهر بعث الله ملكا  
خلافه فيقول ان يا ربنا اني قد اوتيت في مؤمن الحديث عن محمد بن اسمعيل او غيره قال قلت لابي جعفر اجعل في ذلك عمل الجلي ان يجعل الله او يهلكها  
وذكرنا سوتا قال قد واد ابنيه ومن اربعة اشهر فانه اربعة ايام علقه واربعين ليلة نطفة واربعين ليلة مضغة فذلك عام اربعة اشهر ثم سبعة اشهر فذلك  
خلافه الحديث ونحوه لا يلزم صحة رواية وهذه الاخبار لا تروى عن جعفر فانه تمام الاربعة عت علقته وبذلك يخرج في كتاب النطفة اربعة اشهر كما صححت ما  
ثارواه الشيخ عن محمد بن الفضل قال كتب الي ابي جعفر اسأله عن النطفة كيف يصنع به قال لا سقط في يد من ووضع فحملها الشيخ ومن بعده على من قصص الاربعة  
وهو جدير بالعلم وانه بعد غسائه هل يحكي عنه او يلق في غرته ولا في قول وبالأول صحح الشهد في الذكر وجعل من استحبابه كمالا للحق والحق الاول ما عرفت  
من مؤلفه سامعة على ذلك وكذا عبادة كتاب النطفة والحق ان المباداة من النطفة والحق من الاربعة سقط غسائه وذكره جعفر  
انه يلق في غرته ولا في موضع مستند والمفهوم من عبادة كتاب النطفة هو انه يد في يد من تحضر الغسل وكذلك ما يتبعه من الفضل المتقدمة المحولة على اقل الاربعة  
ظهر ولحق المسلم اضاف الحكم المذكور مستنية ولقطه والاسلام واما الكفر فبما صام على الاستسداد بغير عيب الحائض والطفل الحائض من الزنا او  
من غير الشهة الثاني كون الطفل المستوفيا كما السابق على والطفل الحائض من ماء الزنا وعلم المسلم بغير عيبها انظر الى الثالث في نية المستوفى في جميع الاحكام مما  
المعلوم بغيره في الطهارة وعدم لقو الماء في شرا والى اطلاق الحكم بالتبعية وكذا الثاني في لغة فبقية في الاسلام كل محرر كان حائض وهو حديد واما  
ابن الزنا البالغ المظهر للاسلام فلا خلاف في وجوب غسله كاد عام في المنه من منقادة كذا ذكر المفهوم من عبادة كثر الصيام في غسل الحائض والمواظبة  
كما اصرحت فيهم شرا وانما يجوز غسله وشرا في المكروهات بتركها والحق ان المراد بالزنا هنا هو المعنى الذي قد خلطه الواجب في شيا صا اياض المسائل وحاصل  
الدلائل على غلظته مرتدة وفي وجوب غسل الحائض غير المحكوم بغيره كاذبا صحيحه خلا ولا اكثر على الوجوب فانظر من عبارات كثير من الاسما من الحكم بالجواز والمراد به  
الجواز بالمعنى الاعتراف بالمال الواجبا في بعضها من الحكم بجوازها على كراهة شرعا تظهر منه عدم الوجوب بل هو الذي وليد كذا لا سيما كراهة في معتقده والآخر  
لغسله مع وجوب الغسل من الحائض او بمعنى نقص الغسل بمجره فان غسله ليس كغسل المؤمن في الاجراءات وقيل في المباداة بعد قولنا المشق فبعد المكروهات  
وان يغسل مخالفا وان اضطر غسائه غسل اهل الخلافة لظهور المراد بالكرهية هنا معناه المعتادة في العبادات ان ثبت وجوب غسل الحائض الا ان يغسل  
مكروهها بالمعنى المصطلح او غيرها وقد تقدم الكلام فيه واما تغسل غسل اهل الخلافة فاما مستند ما اشهر من قوله في المروم بالزنا وانما يغسلهم ولا بأس  
بما اشهر اول ما يخفى في هذه الكلام من الاتصال والاضطرار المخرج من عبادة الحق والصواب وذلك في قوله في الاستسداد بالاربعة المروية وجوب غسل الحائض وان  
الخطاب بتوجيه الحائض كذا في الفصل الشرعي الذي امر به الشارع هو ان يكون على هذه الكيفية المشهورة بين الامامية والواجب من توجيهه الى الخطاب  
من المسلمين الموجودين في غسل هذا المسلم بهذه الكيفية المحسوسة مخالفا كما اوتوا الفا فاذكره من هذه الكراهة من التبعية الجارية عن الشخص حال  
الاضطرار فكله لا يعرف له وجوبه كالا يخفى على الجمهور في فصل التبعية فانهم كانوا جوا اجراء احكام الاسلام على مخالفة حال الحيض من الحكم بطلانها و  
مناكحته وحقق المروم بعد من اشهر ونحوه ان هكذا بعد المروم في الدليل على الفرق بين الحائضين في ما ذكره من هذه الخرافات فان الجمع بين  
الاسلام والقائلون بغسله اعتصاموا واليه من حيث حكمهم بالكفر هو ذلك واما مع الحكم بالاسلام فكذلك لا فرق بينه وبين المؤمن في حال الحيض بل  
الاحكام فكذلك بعد ما ان ان يدل على الفرق وليس وليس وايضا فان الكراهة حكم شرعي يوجب على الدليل والحق في الدليل هناك على كراهة غسل الحائض  
مع الحكم بالاسلام وان كان مجرد كون مخالفا فلا يثبت له شيئا من هذه الكراهة في الاحكام بل يثبت على الحيثيون حيوله مثل المؤمن مسلم على ان الكراهة في  
العبادات اعمها اعتبارا ووجوب العبادة على انواع بعضها اكثر فاما وبعضها اقل وبما بالانسية الى اصل العبادة الحائض لما عرفت من الاجابة في المروم  
كما تقدم بحقيقة وهذا اما لاجال له وهذا لتمام لان غسل المسلمين كما واجب هذا احكام ولو يرد هنا ما ليس في فصلية نوح على انواع المسلمين  
واكثرية ذرية وافلية اخرى ولو اريد باعتبار نقصانها في مخالفة عظام وجوبه وان كان مسلما جازية لا مخالفا من المسلمين المستضعفين بالنسبة الى  
الفاضل الوجع مع انهم لا يصحوا هنا كراهة وايضا فانه على قدر عدم الوجوب كان هذا في المباداة فانه لا معنى لهذه الكراهة التي ذكرها بالمعنى المصطلح  
لان محله لا هو بل محله الجائز والغسل عندهم من العبادات الشرعية كما هو جازية فانه في الدليل على وجوبه كان واجبا وان لم يثبت كان عموما ولا وجه القول  
الجواز فيه حتى يمكن اجراء الكراهة بالمعنى المصطلح فيه واما كون غسل الحائض مخالفا لغسل الامامية فهو وجوب الاضطرار لهم بعد ولحق الفصل الشرعي  
عنه هم المأمورين بمخالفة الخطاب المتعلق بهم والوجوب الذي يترتب عنهم باعترافهم بما هو بهذا الفصل المعصية عليه وهو الايمان بغير غير مري الذي واما  
ما ذكره المحقق من الضرورة فانه لا معنى له على القول بالاسلام وجوب غسلهم كما هو من جهة بل الضرورة اعانة على هذا حيث قال يجوز غسلهم كما تقدم  
في عبادة الشيخ المضطرب لاقال يجوز غسلهم فكذلك فانه قد لخصه التفتية من مخالفتهم الى مخالفتهم ومساعدتهم في مثل هذا وغيره في غسلهم واما من

نقص

2

10















وإذا كان الميت يصفين صلى على النصف الذي فيه القلب وما دونه في الفقير عن الفضل في عثمان بن عيسى عن عبد الله بن الحسين  
 راسه ووسطه وصدرة ويدا في قبلة والباقي منه في قبلة قال ربه على من وجد في قبلة صدره ويدا والصلوة عليه ودوى الحق في  
 عن البرقي في جامع عن أحمد بن محمد بن عيسى عن بعض أصحابنا بوجهه قال المقتول إذا قطع أعضائه بصل على العضو الذي فيه القلب  
 الروايات باعتبار الصلوة في هذه المسئلة كثيرة لكنها على غاية من الاختلاف والاضطراب كما سياتي في البحث فيها انتهى في كتاب الصلوة  
 الأصحاب اوردوا منها هنا هذه الروايات الثلاثة وتقرّب الاستدلال عندهم فيها على صدق صحة على بن جعفر من هذه الأخبار  
 على وجوب الصلوة على الصدر والعضو الذي فيه القلب وجوب الصلوة مستلزم لوجوب الغسل بطريق أولى كما يفهم من عبارة ابن  
 المقدمة ولا يخلو من الاشكال سيما بناء على ما يفهم من ظاهر صحبة على بن جعفر على رواية الشيخين المشار إليهما انما من دلالة صدرها  
 وجوب الغسل والتكفين والصلوة والدفن بالنسبة الى عظام الميت الخالية من اللحم من حيث انها مجموع بدن الميت كما يفهم من اضافته  
 ودلالة عجزها بالنسبة الى النصف الذي فيه القلب على الصلوة خاصة ولم يتعرض لذكر الغسل ولا للتكفين والدفن وان لم يذكر الا  
 يفهم من انه لا يخفى الى ما ذكرنا اشار في المدارك اتفاقا بعد نقل مروعة احمد بن محمد بن عيسى ورواية الفضل بن عثمان  
 وهما تان الروايتان مع ضعف سندهما انما يدلان على وجوب الصلوة على الصدر واليدين والعضو الذي فيه القلب خاصة  
 استلزام ذلك وجوب الغسل والتكفين ممنوع انتهى نعم وجوب الصلوة خاصة من غير غسل ولا تكفين لا يخلو من استبعادها  
 الى قواعد الشرعية وبالحمل في المرافقة في الاخبار على ما يتفهم الا بالفضل في هذه المسئلة الا على صحبة على بن جعفر المتفق  
 ونحوها في كتاب الفقه الرضوي حيث قال عليه السلام وان كان الميت اكل السميع فاعسل ما بقي منه وان لم يبق منه الا عظام  
 وغسلها وصلبت عليها ودفنتها وما تقدم نقله عن الشيخ على بن بابويه عين عبارة الكتاب وهو مصداق ما ذكرناه في غير  
 من عقاده على هذا الكتاب واخذ عبارته والافقارها وظاهر صدر هذه العبارة هو غسل ما بقي منه بعد اكل السميع كما سياتي  
 وظاهر غيرها الصلوة على عظامه كما في صحبة على بن جعفر ويحمل على العظام كلها كما يستفاد من تلك الصحبة يحمل قول  
 لم يبق منه الا عظام على ارادة اكل اللحم خاصة وبقاء العظام فيكون متفقا مع تلك الصحبة على وجوب تلك الاحكام في عظام  
 كلا وهذا يقتضي ما يمكن الحكم به من الاخبار المذكورة مضافا الى اتفاق الاصحاب في هذه الصلوة وما ذكر من حكم الصدر  
 الذي لا ريب ان كلام الاصحاب هو الاوفق بالاحتياط وان كان في استنباطه من الاخبار المذكورة نوع غرض وخفاء سبحانه اختلا  
 فيها بصل عليه من الميت ولو حمل الغسل تابعا للصلوة وحاصلا من الاممها بطريق الاولوية كما ذكره شيخنا الشهيد لا شك عليهم  
 في العظم الجرد كما دللت عليه صحبة محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال اذا قتل قتيلا فلم يوجد الا لحمه لا عظمه لم يصل عليه وان  
 عظمه بالحم صلى عليه فان ظاهرها الصلوة على العظم الجرد ويلزم منه وجوب غسله مع انه لا فائدت في شئ منها فيه الا انه يمكن تأويل  
 الرواية بما رجحنا الى ما دللت عليه صحبة على بن جعفر من العظام كلها بان يكون المعنى انه ان كان الموجود من هذا القتيلا بعد قتله  
 لحمه الا انه لا عظم فيه فانه لا يصل عليه وان وجدت عظامه خالية من اللحم صلى عليها ولا بعد فيه الا من حيث اطلاق العظم وارادة  
 ومثله في باب الجواز اوسع من ان ينكر وسيجي تحقيق الكلام في هذه الروايات انتم في كتاب الصلوة قال في الذكرى والوج  
 ما ذكره الشيخان من خبر على بن جعفر لصدق العظام على النامة والناقصة ورويان ظاهرا روايتا ان البا جميع عظام الميت لان  
 الجمع تفيد العموم على انه لو سلم تناولها للناقصة لم يتم الاستدلال على ما ذكره الشيخان لضعفها وجوب الصلوة مع قصرهما بنفها في  
 ما ذكره العلامة قدس سره من ان الصدق كالميت في جميع احكامه مع الاعراض عن المناقشة التي قد ساد ذكرها فانه يشكل في وجوب  
 اولاس حيث عدم الدليل على هذه الكلية والتصريح بذلك انما وقع في كلامهم لا في النصوص والنصوص كما عرفت انما اشتملت هنا  
 الاموال الصلوة ولكنهم الحقوا بها الغسل لزموا بطريق الاولوية وكذلك التكفين وثانيا لعدم وجود محله ومن ثم قال الشهيد في بعض  
 على ما نقل عنه على الاستشكل في التخييل ان كانت محال المحل موجودة فلا اشكال في الوجوب وان لم تكن موجودة فلا اشكال في  
 وهو جيد هذا كله بالنسبة الى ما عدل القطعة ذات العظم من حي او ميت واما بالنسبة اليها كما ذكرناه من ايجاب الغسل فيها فانه قد روي  
 من متأخري المتأخرين بعدم الدليل عليه من الاخبار قال في المدارك بعد نقل القول بذلك عن الشيخين وانما عجزها واحتج عليه في الخلا  
 باجماع القرينة واعترف جمع من الاصحاب بعدم الوقوف في ذلك على نص لكن قال جدي قدس سره ان نقل الاجماع من الشيخ كاف



نحو الحكم بل ربما كان أقوى من النص وهو مناف لما صرح به وجهه الله في عدة مواضع من التشريع على مثل هذا الإجماع والمبالغة في  
وقد تقدم منا البحث في ذلك مرارا انتهى القول فيه أيضا أن ما اعترض به على جده قدس الله روحهما وأود عليه حيث أنه في غير موضع قد  
الاحكام على هذا الإجماع وإن كان لهم في مواضع أخرى والمجمل فالظاهر أنه لا دليل لهم على ذلك الإجماع وربما استدلل على ذلك بكونها  
من جملة يجب تغسيلها حين الاتصال فيجب بعده عملا بالاسم صحاب فيه مع كونه لا يحوي في القطعة المبانة من الحي والمدة أي سمه أنه لو تم  
للدم منه وجب تغسيل مئذات العظم بل العظم الجود ولا بل به وقد تقدم في فصل غسل المس ما يتعلق بهذه المسئلة من حيث إيجاب  
من القطعة المبانة من حي أو ميت وقد خطروا أن هنا شيء بالبال ما يمكن الاحتجاج به والاستدلال في المسئلتين المذكورتين وذلك بأن  
أنه قد روي الشيخ من أبيه بن فوخ في الصحيح عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله قال إذا قطع من الرجل قطعة فهي ميتة فإذا اسدأ فإني  
كان فيه عظم فقد وجب على من يسه الغسل أن لا يركب فيه عظم فلا غسل عليه والتغريب فيها أن يقال المراد بالميتة هنا ميتة الإنسان لا  
الميتة لبيتم تغريب قوله فإذا اسدأ فإني فكل ما فيه عظم إلى آخر الخبر وإذا ثبت إطلاق اسم ميتة الإنسان على القطعة المذكورة شرعا ثبت  
الاحكام المتعلقة بميت الإنسان من التغسيل والتحنيط والتكفين والدفن وغير ذلك إلا ما أخرجه الدليل والافاضة عنها على ما روي  
غسل المس لا يوجب في ما سواه من الاحكام ولعل تخصيصه بالدلالة أخفى في الحكم وروى في الوجود على وجوب غسل الميت لأنه ورد في الأحكام  
معلقا على من مس أو غسل ميتا من الناس بالشرطين المشهورين في مشروط تحقق الميت من الناس وعند تحققه يجب تغسيله فيجب الغسل  
مغسله وموضع ذلك إلى دعوى لزوم وجوب غسل المس لوجوب غسل الميت وكونه فرعاً في الوجود عليه كما هو ظاهر الأخبار والعلام  
فكلما وجب الغسل بالموت وجب الغسل بالمس في الرواية للقطعة ذات العظم كما شئت عن كونها ما يجب تغسيلها  
لللازمة ومنه يظهر وجوب التغسيل في الصدور ونحوه وبالمجمل فالاحتياط في أمثال هذه المقامات جيد وسيله واضح وظاهر الأكثر  
لا فرق في القطعة المبانة ذات العظم بين كونها من حي أو ميت وقطع في الاعتبار بدفن المبانة من حي من غير غسل مستنداً إلى أنها من  
لا تغسل ولا تغط عليها وأجاب عن ذلك في الذكرى بأن الجملة لم يحصل فيها الموت بخلاف القطعة أقول وأنت خبير بأن رواية أبو  
بن فوخ المذكورة مطلقة في القطعة المذكورة التي يجب بمسها الغسل المرتب ذلك على وجوب غسلها ومنه يظهر قوة القول المشهور  
ولو خلت القطعة من العظم فلا غسل ولا كفن ولا صلوة اتفاقاً وأوجب سداً لها في خوفه ودفنها ولم يذكره الشيخان وصححه  
المعتبر بعدم وجوب اللف للأصل الظاهر أنه لا خلاف بين الأصحاب في أن من وجب عليه الغسل يومه بالأس  
والتحنيط والتكفين ثم يقام عليه الحد ولا يغسل بعد ذلك قال في الذكرى ولا تعلم فيه مخالفاً من الأصحاب أقول وبديل عليه  
نقطة الإسلام في الكافي عن سمع كربين عن أبي عبد الله قال المرجوم والمرجومة يغسلان ويحفظان ويلبس الكفن قبل ذلك  
برحان وبصلي عليهما والمقتض من بمنزلة ذلك يغسل ويحفظ ويلبس الكفن ثم يقاد ويصلي عليه ورواه الصدوق عن أمير المؤمنين  
رسلاً وقال عليه السلام في كتاب الفقه الرومى وإن كان الميت مرجوماً بدأ بغسله وتحنيطه وتكفينه ثم رجم بعد ذلك وكذلك الغافل  
أوبد قتله فود أقول قد تقدمنا في فصل غسل المس ما في هذه المسئلة من الاشكال ولولا اتفاق الأصحاب قد بما وجدنا على الحكم  
المذكور لا يمكن المناقشة فيه بخوجه عن مقتضى القواعد الشرعية والأصول الشرعية كما تقدم التنبية عليه  
المذكور بالمقتول بزا أو فود كما هو مورد الخبرين أو يتعمل كل من وجب قتله ظاهراً لأصحاب الثاني وبر صريح في الذكرى للمشاوكة في  
والأظهر الأول قصر الحكم المخالف للأصول كما عرفت على مورده قد عبر الأصحاب في هذه المسئلة بأنه يوم من وجب عليه الحد  
بالاعتقال والتحنيط والتكفين قالوا والأم هو الإمام أو نائبه وأنت خبير بأن الخبر الذي هو مستند الحكم عندهم حاله عن ذلك في  
الذي نقلناه وأما ظاهرها وجوب ذلك على المرجوم والمقتض منه نعم يمكن تخصيص الأمر بما إذا كان جاهلاً بذلك ليوميه والأفان  
لهم مستند لهذا الإطلاق قال شيخنا الشهيد الثاني في الروض وفي تحفة عليه أو التحبير بينه وبين غسله بعد الموت لقيامه  
نظر هذا بالنسبة إلى الأمر ما المأمور فيجب عليه امتثال الأمران وجد أقول قد عرفت أن النص خال عن الأمران وجد ذلك  
كلامهم في الكلام في دلالة الخبر على تقديم الغسل هل هو عزيمة أو رخصة وجهان أقربهما الثاني ولعله أحاطها أيضاً لما عرفت  
الظاهر من الخبرين المتقدمين هو كون هذا الغسل الذي تقدمه بشقاً على الغسلات الثلاث وأنه غسل الأموات قد أمر  
بتقدمه وإن كان حياً بدليل التحنيط والتكفين بعده واحتفل في الروض الأكفأ بغسل واحد لكونه حياً وذلك الغسل مخصوص بالأموات



ولأن الأمر لا يقتضي التكرار وإنما لم يغسل بعد ذلك للاشتغال بالظاهر بعده  
ويعمل به المتداخل كما في سائر الأغسال الواجبة أم لا جزم في الروض الثاني قال أما عدم دخولها تحتها فليعدم نية الوضوء أو الاستنجاء  
وأما عدم دخوله تحتها فللمغفرة كيفية وحكما وتزدد الشهادة في الذكرى لظاهر الأخبار الدالة على الاجتزاء بغسل واحد كجبر وداود  
في الميت جنبها يغسل غسل واحد ونحو الجنابة والغسل الميت ولا يهاجر من ثمان اجتمعنا في حرمه واحدة وقيل عليه ان الظاهر ان الجهر  
من هذا في شيء ومنع اجتماع المؤمنين لاصالة عدم دخوله المسبب مع اختلاف الاستبابة وتأخرها في بعض المواضع لنقص خاص في قوله  
على فوقف لاستنباط الحكم فيها لو سبق موته قتل او قتل بسبب آخر لم يقط الغسل قطعاً سواء بقي السبب الاول كالفصاح مع بقاء  
ام لا كما لو عوفي من القود لا بسبب جديد ووقوفه على ظاهر النص لان الحكم كما عرفت خارج عن مقتضى الاصول فيقتصر فيه على مورد النص  
فالاول لا يجب الغسل بعد موته لقيام الغسل المتقدم مقام الغسل المتأخر من الموت لا اعتبار بما بعده ولا بد لزوم سبق التطهير على  
لان الاعتبار امر الشائع بالغسل وحكمه بالظاهر بعده وقد وجد الامران وليست بخاتمة الميت بسبب الموت عينية عضه والا ليرطه فصل  
من ذلك ان تقدم الغسل يمنع من الحكم بخاتمة بعد الموت لسقوط عمله بعده وما ذاك الا لعدم التفاسر اقول لا رب في صحة هذا  
بعد ثبوت النص والقول اذ عليه الا انه مشكل لما قدمنا سابقا في بحث غسل المس من ان هذه الرواية معارضة بمجلة من الاخبار الصحيحة  
الصريحة في مواضع عديدة فلا تبلغ قوة في تخصيصها ولكن اجماعهم على الحكم المذكور قد يمازجها بحدوثها سد الفراغ فيكون لا بد من نفي السلام  
في الكافي عن البرقي رفعه الى امير المؤمنين قال اتاه رجل بالكوفة فقال يا امير المؤمنين اني ذنبت فظن لي ثم ساق الخبر في حكمه بجمعه  
امير المؤمنين والحسين عليهما السلام فأت الرجل قال فاخبره امير المؤمنين وامر فغفر له وصلى عليه فدفنه فقيل يا امير المؤمنين ان  
فقال قد اغتسل بما طاهر الى يوم القيمة واقد صبر على امر عظيم فانه طاهر في عدم وجوب الغسل بعد الموت الا ان الخبر غير خال من الاشكال  
ان ظاهراً ان الرجل لم يغتسل قبل الرجم ومع هذا دفنه عليه السلام بغير غسل وقال شيخنا المجلسي تعليقه على الكافي على هذا الخبر المشهور  
الاحباب وجوب تغسيل المرحوم ان لم يغتسل قبل ولعله عليه السلام امره بالغسل قبل الرجم وان كان ظاهراً التعليل بعدمه والله اعلم  
وبالمجمل فالحبر المذكور خارج عن مقتضى الاصول مضافاً الى ضعف سند فلا اعتماد عليه والرجوع الى ما هو ما اشرنا اليه من اتفاقهم على الحكم  
وحدوثها ونحوها فالحبران المتقدمان شاهدين على ذلك والله العالم  
صريح به الشيخان واتباعهما ونقل عن ابن ابي عمير والمرضى رضي الله عنهما في شرح الرسالة لا يخلو واسه ولا يقرب بالكافور ويبدل على المشهور  
منها ما رواه في الكافي عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال سألت ابا عبد الله عن الحرم يموت كيف يصنع به قال ان عبد الله لعن ابن الحسين  
مع الحسين وهو محرم ومع الحسين عليه السلام عبد الله بن العباس وعبد الله بن جعفر وصنع به كما يصنع بالميت وغطى وجهه ولم يمس طيباً  
ذلك كان في كتاب علي عليه السلام وما رواه الشيخ عن سماعة في الموثق قال سألت عن الحرم يموت كيف يصنع به فقال يغسل ويكفن بالثياب  
كلها ويعطى وجهه ويصنع به كما يصنع بالحمل غير انه لا يمس الطيب ودواه الكلبين مثله الا انه اسقط ويعطى وجهه وما رواه الشيخ في  
عبد الله بن سنان في الصحيح قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الحرم يموت كيف يصنع به فحدثني ان عبد الرحمن بن الحسن مات بال  
مع الحسين بن علي عليهما السلام وهو محرم ومع الحسين عبد الله بن العباس وعبد الله بن جعفر فصنع به كما يصنع بالميت وغطى وجهه  
بمس طيباً قال وذلك في كتاب علي عليه السلام وعن محمد بن مسلم في الصحيح عن ابي جعفر عليه السلام قال سألت عن الحرم اذا مات كيف يصنع  
قال يعطى وجهه ويصنع به كما يصنع بالحمل غير انه لا يقر طيباً وعن محمد بن مسلم في الصحيح عن ابي جعفر وابي عبد الله عليهما السلام  
وما رواه في الكافي عن ابي مريم في الموثق عن ابي عبد الله عليه السلام قال توفي عبد الرحمن بن الحسن بن علي بالابواء وهو محرم ومعه الحسين  
عليهما السلام وعبد الله بن جعفر وعبد الله بن العباس فكفنوه وخروا اذاناً له ولم يخطوه وقال هكذا في كتاب علي  
وعن ابي حمزة عن ابي الحسن عن الحرم يموت قال يغسل ويكفن ويعطى وجهه ولا يخط ولا يمس شيئاً من الطيب وهذه الاخبار كلها  
الدالة على القول المشهور ونقل الحق في المعتمد عن الرضا رضي الله عنه انه احتج بما روي عن ابن عباس ان محمداً وقت برفاقه  
ذلك للشيخ فقال اغسلوه بماء وسدر وكفنوه ولا تمسوه طيباً ولا تغروا واسه فانه يحشر يوم القيمة طيباً ونقل في الخبر عن ابن ابي  
انه احتج بان تغطية الرأس والوجه مع تحريم الطيب مما لا يجمعان والثاني ثابت فالاول منتهى ثم اطال في بيان هذه المقدمات  
يخفى ما في هذين التعليلين الصليدين من الضعف سيما في مقابلة النصوص المذكورة وليت شعري كانهما رضي الله عنهما لم يبقا



الحج ولا  
الحج

المقصود من ذلك ان يخرج عنها الحج الواهية لا يثبته يحصل في المقام فوائد لا وفق في هذا الحكم بين احكام  
معه وكانت او متمتعاً بها الى الحج كل ذلك المصوم ولا يبين كون موته قبل الحاق او التقصير او بعده قبل طواف الزيار لان عزم الطبيب انما يزول  
وقع الموت قبل بعد الطواف فمعه عزمه عليه اشكال من صدق الملاقى الحرم عليه ومن حل الطبيب له حيا من اولى وبالثاني صرح العلامة في  
والمسئلة محل توقف وان كان ما اختاره في النهاية لا يخلو من قرب لا يلحق بالحرم في هذا الحكم المعتدة عدة الوفاة ولا المعتدة  
عزم الطبيب عليها حينئذ لعدم الدليل على ذلك وبطلان القياس عندنا الظاهر ان حكم الاعضاء التي يجزئ غسلها من  
والقلب ونحوها حكم جميع البدن فيها ذكر وتعل عن الشيخ في النهاية والمبسوط انه قطع بتعين ما فيه عظم قال وان كان موضع  
صل عليه ايضاً في الغسل وفيه فضل عظيم فمن ان جعله عليه السلام قال انما مومن يغسل مؤمناً فقال اذا قلبه الله ان  
بدن عبدك المومن وقد اخرجت روحه منه ووقت بينه ما فعفوك عفوكم الاعتراف الله له وتوبه سنة الا الكبار وعنه عليه السلام انما  
غسل مؤمناً في يومه الا امانة عفا الله له قلت وكيف يؤدي فيه الامانة قال لا يجزئ ما يروى وحده الى ان يدفن الميت هكذا دواءه في القبر  
نصف الحديث ان قوله وحده الى ان يدفن الميت من كلام الصدوق والمراد منها اخفاء ما يراه الى ان يدفن وعن ابن عبد الله عليه السلام قال انما  
مومن يغسل مؤمناً ويقول وهو يغسل رب عفوكم عفوكم الاعتراف الله عنه وعن ابن جعفر عليه السلام قال كان فيما ناجى الله به موسى عليه  
سليم قال رب ما لم يغسل الموتى فقال اغسلهم من دنوبهم كما ولدته امه وعن الصادق عليه السلام من غسل مؤمناً فستره وكتم خراج من الدنوب كجود  
امه وعن رسول الله صلى الله عليه واله في خطبة طويلة من غسل ميتاً فادى فيه الامانة كان له بكل شعرة منه عتق رقبة ودفع له امانة ربه  
يا رسول الله وكيف تؤدي فيه الامانة قال يستمر عودته ويستمر شيعته وان لم يستمر عودته ويستمر شيعته حبط اجره وكنت عودته في الدنيا  
والجنت في هذا المقام يقع في موضعين قد صرح الاصحاب رضوان الله عليهم بان يجب امام الغسل اذا التفت اليه من بدنه قال في  
انه لا خلاف فيه بين العلماء وقال في المعتمد في الاستدلال على ذلك لان المراد تطهيره واذا وجب اذا التفت اليه من فوجب اذا التفت اليه  
وانما يجزئ ماء الغسل بملاقاها ولما دواءه يوشى عنهم عليهم السلام اسحق بطنه سمحاً وبقا فان خرج منه شيء فانقذه وقال السيد السند في  
بعد قول المصنف وتجب اذا التفت اليه من بدنه لا خلاف في ذلك بين العلماء ما لفظه ويدل عليه روايات منها قوله  
الكامل ثم ابدأ بعرجه بماء السدر والحوض فاغسله ثلث غسلات وفي رواية يوشى واغسل فرجه فانقذه ثم اغسل راسه بالرموة ودور ما  
في هذا الحكم بان اللاد من طهارة المحل الواحد من نجاسة دون نجاسة وهو غير معقول ويجب ان لا يلتفت الى هذا الاستبعاد  
ثبوت الحكم بالنسب والاجتماع او يقال ان النجاسة العارضة انما يطهرها بطهر غيرها من النجاسات بخلاف نجاسة الموت فانها تزول بالغسل  
وان لم يكن مطهراً غيرها من النجاسات فاعتبر ان النجاسة الاولى لتطهير الميت بالغسل وفي بعض نسخ الكتاب او يقال ان هذه النجاسات من  
العروق ولا يحد في دفع نجاسة الموت بالغسل ويؤتى غيرها على ما يطهر به سائر النجاسات فتجب اذا التفت اليه من بدنه بالغسل  
فيما لا اشكال في صحة على من واجب الاجابة في كيفية غسل الميت ونظر فيها بعين الناظر لا اثر لهذا الحكم الذي ذكره الاصحاب  
فيها من انه يجب اذا التفت اليه من بدنه او لا وان اشتهر ذلك في كلامهم واستدل السيد السند قدس سره على ذلك هنا بعبارة الروايتين  
عطاه الله مرقته اما اولاً فان الماء المذكور فيها ماء معصاف وهو لا يزيل النجاسة الحقيقية ولا يطهر بها بلا ريب ولا اشكال لان هذا الماء  
الحقير من ماء الغسل الاولى من الغسلات الثلاث فان قبل انهم اشتراطوا في التحليل ان لا يخرج بها الماء عن الاطلاق قلنا نعم  
هو المشهور ولكن الذي اختاره السيد المذكور في المسئلة وهو الظاهر من الاخبار عدم الاشتراط المذكور واما ثانياً فان  
الحجزين المذكورين وبر صرح جملة من الاصحاب هو انه يجب غسل الفرج في كل غسلة من الغسلات الثلاث بذلك الماء الذي يغسل به  
حيث قال عليه السلام في رواية الكاظمي المذكورة ثم ابدأ بعرجه بماء السدر والحوض فاغسله ثلث غسلات واكثروا من الماء واسحق بطنه  
دقيقاً ثم يحول الى راسه فابدأ بشقه الايمن الى ان قال بعد تمام الغسل بالسدر والحوض ثم رده على قفاه وابدأ بعرجه بماء الكافور  
كما صنعت اول مرة ثم ساق الكلام الى ان قال في الغسل بالماء الفرج ثم اغسله بماء الفرج كما صنعت اولاً تبدأ بالفرج ثم تحول الى  
الحديث واما رواية يوشى فقال عليه السلام فيها واعد الى السدر فصبه في طست وصب عليه الماء واضربه بيدك حتى ترتفع دعوته اغزل  
الرموة في شيء وصب الاخرى لاجانة التي فيها الماء ثم اغسل بديه بثلث مرات كما يغسل الانسان من النجاسة ثم اغسل فرجه  
ثم اغسل راسه بالرموة وساق الكلام في ذلك الى ان قال في الغسلة الثانية بالكافور ثم صب الماء في الاثنية والتي فيها احبات كافور

٥



كان غسلك في المرة الاولى ابدا بيده ثم يفرجه ثم ساق الكلام الى ان قال في الغسل المثلثة وغسله بالماء الفرج كما غسلك في المربعين الاولين  
 ومن الاخبار في ذلك ايضا وان كان مجالا صحبته المحلى عن ابي عبد الله وفيها ثم تبدأ بكفيرة وراسه ثلث موات بالسدر ثم سابرجه  
 بالثوب الابيض فاذا اردت ان تغسل وجهه فخذ خرقه نظيفة فلقها على يدك اليسرى ثم تدخل يدك من تحت الثوب الذي على فخذك المبت  
 من غير ان ترى عودته فاذا فرغت من غسله بالسدر الحديث وفي رواية عبد الله بن عبيد قال سئلت ابا عبد الله عن غسل الميت  
 بطرح عليه خرقه ثم يغسل وجهه ويوضا وضوء الصلوة الحديث وفي رواية اخرى قال ابو عبد الله قال الميت يبدأ بفرجه ثم يغسل  
 الصلوة وذكر الحديث المتقدم وبالحيلة فالمعهوم من هذه الاخبار ونحوها ان غسل الفرج فيها انما هو من حيث انه من مستحبات الغسل  
 لا من حيث النجاسة وثانيا ان ما ذكره في جواب المناقشة المذكورة من عدم الالتفات الى هذا الاستبعاد بعد ثبوت الحكم بالثوب  
 فان فيه ان النص لا يوجد له كعرفت واما الاجماع ففيه ما قدمه قريبا في شرح قول المصنف ان لم يكن وكان فيه عظم غسل ولف في خرقه  
 نقل اعراضه من الاصحاب تقدم النص على ذلك ونقل عن جده ان الشيخ قد نقل الاجماع على ذلك وهو كاف في ثبوت الحكم ثم  
 بان مناف لما صرح به في عدة مواضع من التشنيع على مثل هذا الاجماع والمباغلة في انكاره ثم قال قد من سره وقد تقدم منا  
 في ذلك ما رواه فكيف يتم له الاستناد اليه في هذا الحكم او غيره نعم الجواب الحق عن ذلك ما اجاب به ثانيا من قوله بقال ان النجاسة  
 انما يطهر ما يطهر غيرها الى اخره ثم وتوضيحه انه لا شك ان الاحكام الشرعية من طهارة ونجاسة وحل وحرمه ونحوها موقوفة على  
 من الشارع والمعلوم من الاخبار ان افراد المطهرات متعددة بتعدد النجاسات فبما اشركت جملة من النجاسات في مطهر واحد كالماء  
 والدم ونحوها فانما يطهرها الماء وفي الاستحباب بالاعقاب وما طهره الاحجار وما اخضر بعضها بطهر مخصوص كالشعر والابواب  
 ونحوها والمعلوم من الاخبار ان المطهر للنجاسة الميت المحكية والعينية انما هو الغسل بالمياه الثلاثة خاصة فلهذا اذا غسل  
 فإيط اودم او بول او نحوها فانه يجب ان يتم الا بغسله الذي هو الماء خاصة وان كانت نجاسة الموت بعينها باقية حتى يحصل  
 المذكور او لوله قول هذه النجاسة فلا تنجس بها ماء الغسل ولا ضرورة هنا الى دعوى الاجماع ولا الى شي من الاخبار كما لا  
 على من نظريين التدبر والاعتبار واما ما ذكره في المعبر من قوله في رواية يونس فان خرج منه شيء فانقه فليس فيه ولا في غيره  
 من وجوب الارزاق قبل الغسل وبالحيلة فالاشكال المذكور ضعيف لا وجه له بعد ما عرفت وقال شيخنا الشهيد الثاني في الاصول  
 الاستناد الى النص وجعله مقيدا ان حكمنا بنجاسة بدن الميت كما هو المشهور ولا يلزم طهارة المحل الواحد من نجاسة دون  
 واما على قول السيد المرتضى فلا اشكال لانه ذهب الى كون بدن الميت ليس بنجس بل الموت عنه من قبيل الاحداث كالتجنية  
 ازالة النجاسة الملاقية لبدن الميت كما اذا لاقى بدن الجنب النجس وفيه ما عرفت من ان لا اول هذا النص المدعى بل ليس بالاجماع  
 وطهارة المحل الواحد من نجاسة دون اخرى متى اختلفت النجاسات واختلفت المطهرات ما لا اشكال فيه فان نجاسة الموت العينية  
 سار في جميع البدن لا ترتفع الا بغسله بالمياه الثلاثة ونجاسة البول والغائط ونحوها الواقعة في بدن الميت مخصوصة بمحل الملا  
 ومطهرها هو الماء المطلق خاصة ولا بعد في طهارة البدن من هذه النجاسة المعاصرة مع بقاء تلك النجاسة السارية في جميع اجزاء البدن  
 يحصل مطهرها واما ما ذكره على قول السيد المرتضى لا اشكال لانه ذهب الى كون بدن الميت ليس بنجس الى اخره فقد اعترضه فيه سبطه في  
 بان المنقول عن السيد المرتضى رضي الله عنه عدم وجوب غسل السر لا عدم نجاسة الميت قال بل حكى المصنف في المعبر عنه في شرح الرسالة  
 نجاسة وعن الشيخ في الخلاف انه نقل على ذلك اجماع القرنة في كيفية الغسل وهي مشتملة على الواجب والمندوب والمكروه  
 جملة من اخبار السلسلة ثم قد لها انتم بيان ما اشتملت عليه من الاحكام وما ينكشف به عن الاقسام الثلاثة المشار اليها نقابا لابهام  
 ما رواه ثقة الاسلام في الصحيح او الحسن عن المحلى عن ابي عبد الله قال اذا اردت غسل الميت فاجعل بينك وبينه ثوبا يسير عليك  
 عودته اما قريبا واما بعيدا ثم تبدأ بكفيرة وراسه ثلث موات بالسدر ثم سابرجه وابدأ بشقه الايمن فاذا اردت ان تغسل وجهه  
 خرقه نظيفة فلقها على يدك اليسرى ثم ادخل يدك من تحت الثوب الذي على فخذك المبت فاعسله من غير ان ترى عودته فاذا فرغت  
 غسله بالسدر مرة اخرى بماء وكافور وبنى من حوطه ثم اغسله بماء تحت غسله اخرى حتى اذا فرغت من تلك جعلته  
 ثم جففته وعن الكاظم قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن غسل الميت فقال استقبل بها من قدسية القبلة حتى يكون وجهه  
 القبلة ثم تلين مفاصله فان امتنعت عليك فذعهما ثم ابدأ بفرجه بماء السدر والخرص فاعسله ثلث غسلات واكثر من الماء واد



المعنف  
 غسله غسلًا تامًا ثم اجتمع على شقه الايسر ليدرك ذلك الايمن ثم اغسله من قرة الى قدمه واسمح بذلك على بطنه وظهوره ثلث غسلات ثم رده  
 الايمن حتى يرد ذلك الايسر فاغسله ما بين قرة الى قدمه واسمح بذلك على ظهره وبطنه ثلث غسلات ثم رده على قفاه وابدأ بفرجه بماء الكافور  
 فاصنع كما صنعت اول مرة اغسله ثلث غسلات بماء الكافور والحوض واسمح بذلك على بطنه مسما رقيقا ثم يقول الى راسه فاصنع كما صنعت  
 لطيفته من جانبيه كلهما واسمه ووجهه بماء الكافور ثلث غسلات ثم رده الى جانبه الايسر حتى يرد ذلك الايمن فاغسله من قرة الى  
 ثلث غسلات ثم رده الى الجانب الايمن حتى يرد ذلك الايسر فاغسله من قرة الى قدمه ثلث غسلات وادخل يدك تحت منكبيه وذراعيه  
 ويكون الذراع والكف مع جنبه ظاهره كذا غسلت شيئا منه ادخلت يدك تحت منكبيه وفي باطن ذراعيه ثم رده على ظهره ثم اغسله  
 كما صنعت اول ابتداء بالفرج ثم تحول الى الراس والحية حتى تصنع كما صنعت اول ابتداء فواح ثم اردته بالحرقه ويكون تحتها القطن تدفئ به اذا فاد  
 كثيرا ثم تشد يده على القطن بالحرقه شدا شديدا حتى لا يخاف ان يظهر شيء وايالك ان تقعه او تمنع بطنه وايالك ان تحسوسا معه فافهم  
 ان يظهر من المخوش شيء فلا عليك ان تصبر ثمة فظنا وان لا تخف فلا تجعل فيه شيئا ولا تغسل اطرافه وكذلك غسل المرأة وعن يونس عليم  
 قال اذا اردت غسل الميت فضعه على القفص مستقبل القبلة فان كان عليه قميص فاخرج يد من القميص واجمع قميصه على عودته ورجع  
 الى فوق الركبة وان لم يكن عليه قميص فاق على عودته حرقه واعدا الى الصدر وقصره في طست وصب عليه الماء واضرب بيدك حتى ترتفع ريقه  
 واعزل الرعوة في شيء وصب الاخرى الا جانة التي فيها الماء ثم اغسل يديه ثلاث مرات كما يغسل الانسان من الجنابة الى نصف الذراع ثم  
 فرجه ونقه ثم اغسل راسه بالرعوة وبالماء ذلك واحمدا ولا يدخل الماء مخفيرا وسما معه ثم اجتمع على جانبه الايسر وصب الماء  
 نصف راسه الى قدمه ثلاث مرات وادلك بدنه وكذا رقيقا وكذلك ظهره وبطنه ثم اجتمع على جانبه الايمن واغسله مثل ذلك ثم صب ذلك  
 الماء في الاجانة واغسل الاجانة بماء فراح واغسل يديك الى المرفقين ثم صب الماء في الانية والى فيها حبات كافور واغسل به كاهلتيك في  
 ابتداء يديه ثم بفرجه واسمح بطنه مسما رقيقا فان خرج منه شيء فاقعه ثم اغسل راسه ثم اجتمع على جنبه الايسر واغسل جنبه الايمن وظهوره  
 ثم اجتمع على جنبه الايمن واغسل جنبه الايسر كما فعلت اول مرة ثم اغسل يديك الى المرفقين والانية وصب فيها الماء الفراح واغسل  
 الفراح كما غسلت في المرفقين الاوليين ثم تشد بنوب طاهر واعدا الى قطن وذراع عليه شيئا من جنوط وضعه على فرجه قبل اود برأيه  
 في دبره ثلاثا بجمع منه شيء وخذ حرقه طويلة عرضها شبر فشد بها من حقويه وضمت فخذيه شديدا ولها في فخذيه ثم اخرج راسها من تحت  
 الى الجانب الايمن وان رعاها في الموضع الذي لقعت فيه الحرقه ويكون الحرقه طويلة تلف فخذيه من حقويه الى ركبتيه لقا شديدا و  
 مادواه الشبخ في يمينه في الموق من عماد الساباطي عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن غسل الميت قال ابتداء تقطع على سبوة حرقه  
 ثم على صدره وركبتيه من الماء ثم تبتدأ تغسل الراس والحية ليدرك حتى تنقيه ثم تبتدأ بشقه الايمن ثم بشقه الايسر وان غسلت  
 وحبته بالخطي فلا بأس وتمديدك على ظهره وبطنه بحرقه من ماء حتى يفرغ منها ثم بحرقه من كافور وتجعل في الحرقه من الكافور نصف  
 ثم تغسل راسه وحبته ثم شقه الايمن ثم شقه الايسر وتمديدك على جسده كله وتنصب راسه وحبته شيئا ثم يمد يدك على بطنه  
 شيئا حتى يخرج من مخرجه ما يخرج ويكون على يدك حرقه تنقيه بها دبره ثم يسيل براسه شيئا فتغضه حتى يخرج من مخرجه ما يخرج ثم تغسل  
 بحرقه من ماء الفراح فذلك ثلاث جوار فان ذرت فلا بأس ويدخل في مقعدته من القطن ما دخل ثم تحفقه بنوب نظيف قال الحرقه  
 التي يغسل بها الميت بماء السدر والحرقه الثانية بماء الكافور وتغت فيها فتا نصف حبة والحرقه الثالثة بماء الفراح وعن يعقوب بن  
 في الصحيح قال سئلت العبد الصالح عن غسل الميت اغير وضوءا والصلوة ام لا فكتب غسل الميت ابتداء براقة فيغسل بالحوض ثم يغسل  
 وراسه بالسدر ثم يقاض عليه الماء ثلاث مرات ولا تغسلوه الا في قميص يدخل رجل يده ويصب عليه من فوقه ويجعل في الماء شيء من  
 وشي من كافور ولا يغسل بطنه الا ان يخاف شيئا فربها فيص مسما رقيقا من غيوان بعض ثم يغسل الذي يغسل به قبل ان يكفنه الى  
 ثلث مرات ثم اذا اكنته اغسله وعن عبد الله بن قال سئلت ابا عبد الله عن غسل الميت قال يطرح عليه حرقه ثم يغسل وجهه ويصا  
 الصلوة ثم يغسل راسه بالسدر والاشنان ثم بالماء والكافور ثم بالماء الفراح يطرح فيه سبع ورقات صحاح في الماء وعن سليمان بن  
 في الصحيح قال سئلت ابا عبد الله عن غسل الميت كيف يغسل قال بماء وسدر واغسل جسده كله واغسله اخرى بماء وكافور ثم  
 اخرى بماء قالت ثلث مرات قال نعم قلت فما يكون عليه حين يغسله قال ان استطعت ان يكون عليه قميص فتغسل من تحت القميص



وبها ما رواه في الكافي الصحيح عن عبد الله بن مسكان عن أبي عبد الله عليه السلام قال سئل عن غسل الميت قال غسله بماء وسد ثوبه عليه عليه السلام  
أخرى بماء وكافور وذوبه ان كانت واضله الثالثة بماء فراح قلت ثلث غسلات لجسد كله قال نعم قلت يكون عليه ثوب اذ غسل قال  
استطعت ان يكون عليه قميص تغسله من غنمه وقال احب لمن غسل الميت ان يلف على يده الحرقه حين يغسله وعن علي بن جعفر في الصحيح  
احيه في الحسن عليه السلام قال سئل عن الميت هل يغسل في قال لا بأس وان ستره فستره واحباله وعن عمرو بن خالد عن زيد بن علي  
ابا له عليه السلام قال قال امير المؤمنين ع وسئل عن رجل احرق بالنار فامروهم ان يصبوا عليه الماء صبوا وان يصل عليه وما رواه الشيخ  
عمرو بن خالد عن زيد بن علي عن ابا له عليهم السلام عن علي عليه السلام قال ان قوما اتوا رسول الله صلى الله عليه واله فقال يا رسول الله  
صاحبنا وهو مجنون وغان غسلنا الشح فقال بموه وقال عليه السلام في كتاب الفقه الرضوي وغسل الميت مثل غسل الحي من الجنائز الا ان  
الحي مرة واحدة بتلك الصفات وغسل الميت ثلاث مرات على تلك الصفات بتدري غسل البدن الى نصف المرفقين ثلثا ثلثا ثم العرج  
ثم الراس ثلثا ثم الجانب الايمن ثلثا ثم الجانب الايسر ثلثا بالماء والسدر ثم تغسله مرة اخرى بالماء والكافور على هذه الصفة ثم بالماء  
مرة ثالثة فيكون الغسل ثلث مرات كل مرة خمسة عشر صبيرة ولا يقطع الماء اذا ابتدأت بالجانبين من الراس الى القدمين فان كان الاكبر  
عن ذلك وكان الماء قليلا صببت في الاول مرة واحدة على البدن ومرة على العرج ومرة على الراس ومرة على الجانب الايمن ومرة على  
الايسر فاقطع الماء من اول الجانبين الى القدمين ثم عملت ذلك في سائر الغسل فيكون غسل كل عضو مرة واحدة على ما  
ويكون الفاسل على يده خرقه ويغسل الميت من وراء ثوب او يستره بخرقة وقال عليه السلام في موضع اخر من الكتاب ايضا ثم وضعه على  
من قبل ان تفرق قيصره او تضعه على فخره خرقه ولين مفاصله ثم تقعد فتنزع بطنه عن اوقفا وتقول وانت تحميه اللهم اني سئلك  
في بطنه فاسلك به مسيل رحمتك ويكون مستقبل القبلة ويغسله اولى الناس به او من امره المولى بذلك ويجعل باطن رجله في  
وهو على المغسل وينزع قيصره من غنمه او تركه عليه الى ان يفرغ من غسله لئلا يستره غوره وان لم يكن عليه القميص القيت على غوره شيئا  
فما يستره غوره وتلين اصابعه ومفاصله ما قدرت بالرفق وان كان يصعب عليك فدعها وتبدأ بغسل كفيه ثم تطهر ما خرج من بطنه  
ويلف غاسله على يده خرقه ويصفيه بالماء من فوق يديه ثم تضجعه ويكون غسله من وراء ثوبه ان استطعت ذلك وتدخل يدك  
الثوب وتغسل قبله وذنبه ثلث حدمات ولا يقطع الماء عنه ثم تغسل راسه وتحنطه بخرقة السدر وتضعه بثلث حدمات ولا  
ان صعب عليك ثم اقلبه على جنبه الايسر ليدللك الايمن ومد يدك اليمنى الى جنبه الايمن الى حيث تبلغ ثم اغسله بثلث حدمات  
من فيه الى قدمه ولا تقطع الماء عنه ثم اقلبه على ظهره واسح بطنه ومخاريفها واغسله مرة اخرى بماء وشي من الكافور واخرج  
من المحو مثل غسله الاول ثم خضض الاواني التي فيها الماء واغسله الثالثة بماء فراح ولا تمسح بطنه في الثالثة وقبل وان  
عموك عموك فانه من قالها عني الله عنه وعليك باداء الامانة فانه روى عن ابي عبد الله انه من غسل قوما قادي فيه  
عقر له قيل كيف يؤدى فيه الامانة قال لا يخرج ما يرى فاذا فرغت من الغسل الثالثة فاعسل يديك من المرفقين الى المرفقين  
والتي عليه ثوبا يشف به الماء عنه ولا يجوز ان يدخل الماء الذي يصب من الميت من غسله في كفيه ولكن يجوز ان يدخل في يديه  
فيها او في خبطة ولا الما فيه ولا نقص شارب ولا شيئا من شعره وان سقط منه شي من جلده فاجعله معه في الكفا ولا تسخن  
الا ان يكون ماء باردا جدا فتوقى الميت مما توقى منه نفسك ولا يكون الماء حارا شديدا وليكن فاترا انتهى كلامه صلوات الله عليه  
اقول هذه جملة وافرة من الاخبار التجارية في هذا المضمار وبيان ما اشغلت عليهم من الاحكام يقع في مسائل **الاول** ما اشغلت  
هذه الاخبار من التفصيل بالمياه الثلاثة على الترتيب المذكور فيها ماء السدر ثم ماء الكافور ثم الماء الفراح مدحها لاصحاب  
الله عليهم السلام لا اعلم فيه خلافا الا ما نقل عن سلال من الاكتفاء بغسل واحد وعن طاهر بن حمزة من عدم وجوب الترتيب ههنا  
صليحان مردودان بما عرفت من الاخبار ونقل عن سلال الاحتجاج على ما نقل عنه بالاصل وبقرينه في رواية علي بن ابي اسحاق  
قال سئل عن الميت يموت وهو جنب قال جنب واحد وهاتان الحجتان يمكن من الضعف لان الاصل يجب الخروج عنه بالليل  
تقدم والغسل الواحد في الرواية المذكورة اما اريد به الاكتفاء بغسل الميت عن الغسل للجنائز كادل على ذلك جملة من الاخبار فنعني  
واحد بمعنى لا يتعدد بتعدد السبب فهو من جملة اخبار تدخل الاعمال المستفيض في الاخبار وغسل الميت عندنا واحد وان اشغلت  
ثلاث غسلات وتقل على الترتيب في المعبر اتفاق فقهاء اهل البيت عليهم السلام **الثانية** ما دل عليه خبر عبد الله بن عبيد عن الامير المؤمنين



امام غسله بما يدل بظاهره على مدعى الى الصلاح من القول بوجوده والشيخ المعبد ذكر الوضوء في صفة غسل الميت الا انه لم يصرح بوجوده  
ابن البراج وقال الشيخ في النهاية وقد رويت احاديث انه ينبغي ان يوضا الميت قبل غسله فمن عمل بها كان احوط وقال في الخلاف غسل  
كفيل الحلي ليس فيه وضوء وفي اصحابنا من قال بتحقيق الوضوء قبل غسله غير انه لا خلاف بينهم انه لا يجوز التفتيش والاستئذان فيه  
المسوط قد روى انه يوضا الميت قبل غسله فمن عمل به كان جازيا غير ان عمل الطائفة على ترك العمل بذلك لان غسل الميت كغسل الجنابة  
وغسل الجنابة وقال سلاوي في اصحابنا من يوضا الميت وما كان شجنا رضي الله عنه يري ذلك وقال ابن ادرس وقد روى انه يوضا  
الصلوة وهو شاذ والصحيح خلافه قال في المسوط ان عمل الطائفة على ترك العمل بذلك لم يجز العمل بالرواية  
القابل بها يكون مخالفا للطائفة اقول الظاهر ان المشهور بين المتأخرين هو الاستحباب كما صرح به المحقق في المعتمد والعلامة في المنتهى  
والشهيد في الذكرى وغيرهم في غيرها والذي يدل على الاسر من الاخبار وزيادة على الظاهر المذكور ما رواه الشيخ عن حريز في الصحيح عن ابي  
قال الميت يبدأ بغيره ثم يوضا وضوء الصلوة وذكر الحديث وعن ابي خيثمة عن ابي عبد الله قال ان ابي اسرى ان اغسله اذ اوفى  
لي اكتب يا بني ثم قال انهم يأمرونك بخلاف ما تصنع فقل لهم هذا كتاب ابي ولست اعد وقوله ثم قال تبدأ فغسل يديه ثم توضيحه  
الصلوة ثم تأخذ ماء وسد راتم الحديث وعن معوية بن عمار قال اسرى ابو عبد الله ان اعصر يظنه ثم اوضيه ثم اغسله بالاشنان  
اغسل راسه بالسدر ثم افيض على جسده سنة ثم ادلك ببرد ثم افيض عليه ثلثا ثم اغسله بالماء الفراج ثم افيض عليه الماء بالكاوية  
الفراج والخرج فيه سبع وقات سد وقال شيخنا الشهيد في الذكرى بعد ذكر هذا الخبر وفي هذا الخبر عزاية اقول لعل ذلك من  
دلالة بظاهره على انه قول اخصيل الامام مع ما علم من الاخبار انه لا يغسله الا امام مثله ومن حيث دلالة على عصر يظنه مع النبي  
في الاخبار ومن حيث دلالة على عدم الترتيب بين المياه الثلثة والاحياء والاجماع كما عرفت على خلافه الا انه يمكن الجواب عن الاول بان  
في يظنه يعود الى الميت المفهوم من قرآن المقام او المتقدم في سابق هذا الكلام اذ الظاهر ان هذا الكلام مقتطع من حديث قبله  
الحيات ان الاحياء انما استدلوا في الصلاح هنا او نقلوا الاستدلال عنه برواية ابن ابي عمير عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله عليه  
قال في كل غسل وضوء الا غسل الجنابة مع ان هذه الاخبار التي ذكرناها واضحة الدلالة صريحة المغالطة في مذهبه واجب من ذلك ان المحقق  
المعتبر اجاب عن هذه الرواية بعدم الصراحة في الوجوب فانها كما يحتمل كما يحتمل الاستحباب وشبهه على هذا الجواب جملة من المتأخرين  
كالشهيد وغيرهم مع انهم في غير موضع يستدلون بهذه الرواية على وجوب الوضوء مع الغسل كما تقدم البحث فيه في باب الجنابة  
على اني الوضوء هنا بالاخبار الكثيرة الدالة على بيان الكيفية مع خلوها عن التعرض لذكره والمقام مقام البيان اقول القائل ان  
ان غاية هذه الاخبار ان تكون مطلقة والقاعدة تفضي تقييدها بالاخبار والدالة على وجوب الوضوء فلا منافاة بين صحة  
يعقوب بن يقطين المتقدم ظاهرة في تقييده حيث ان اصل السؤال انما وقع عن الوضوء في غسل الميت يعني وجوبه فخرج  
بيان الكيفية عاريا عن التعرض لبيان او اثبات ولا يجب ان اضرب الامام م عن ذلك انما يكون لعله ولولا انفا في العامة  
على الوضوء في غسل الميت كما نقله في المنتهى لكان العمل باخبار الوجوب في غاية القوة وظاهر اضراب الامام عليهم السلام عن  
في صحبة يعقوب المذكورة مشعرا بالنقطة واما القول بالاستحباب كما هو المشهور بين متأخرى اصحاب فلا وجه له لان  
الاخبار ظاهرة في الوجوب لا معارض لها الا اطلاق غيرها من الاخبار المتقدمة وقضية القاعدة المشهورة حمل مطلقها على  
فان قيل الحمل على النقطة انما يكون عند وجود المعارض لها قلنا قد ثبوت الاخبار بعرض الخبر على مذهب العامة والاعمال  
بخلافه وان كان لا معارض فتمت حتى وردنا اذا احتاج الى معرفة حكم من الاحكام وليس في البلد من يستفتيه من علماء الاما  
يسئل فقها العامة وبأخذ بخلافهم وقد ورد ايضا اذا دأبت الناس مقبلين على شيء فدعه ويؤيد ذلك ما تقدم عن الشيخ من  
الطائفة على ترك العمل بذلك وما يتبعه صحيح يعقوب بن يقطين وبالحاجة فالظاهر ان القول بالوجوب كما هو ظاهر الاخبار المذكورة  
او طرحها وحملها على النقطة كما ذكرنا في القول بالتخييم ولعله الاقرب والله العالم **الثالثة** اختلاف اصحابنا انه هل الافضل  
الميت عزاء ما استورد العورة او في قميص يدخل الغاسل يده تحتها قال العلامة في الخ المشهور انه ينبغي ان يرفع القميص  
ثم يترك على عودته ما يسترها واجبا ثم يغسلها الغاسل وقال ابن ابي عمير السنة في غسل الميت ان يغسل في قميص نظيف وقد  
تواترت الاخبار عنهم عليهم السلام ان عليا عليه السلام غسل رسول الله في قميصه ثلث غسلات وقال الشيخ في الخلاف



ان يصل الميت عزاء باستود العورة اما بان يترك قبضه على عودته او يترك القيص ويترك على عودته خرقه الى ان قال وليلنا اجماع الغزاة على ان لا يخرج  
وقال ابو جعفر ابن بابويه يترك القيص عند من فرق الى سرته ويترك الى ان يفرغ من تسليته ليست عودته فان لم يكن عليه قبضه الخ على عودته ما يستمر اذ يدل على  
ما اختاره ابن ابي عمير ما رواه ابن مسكان في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قلت يكون عليه ثوب اذا غسل قال ان استطعت ان يكون عليه  
تغسل من تحتها ثوبي ما ذكره في الحج وقد ظهر من كلامه قدس سره ان المشهور هو استحباب غسله مكشوف البدن ما عدا العورة وكلام ابن ابي عمير  
في استحباب التغسيل في قبض وهو الظاهر من الاحاديث كحديث ابن مسكان المذكورة وصحاحه يعقوب بن يقطين المتقدم وصحاحه سليمان بن خالد  
المقدم ايعم بل ظاهر صحاح يعقوب الزهرى ويعقوب بن ابي الاحبار المتقدم في تغسيل الزوجين المتكاثرة يكون من وراة الثياب والحاجه فعول  
عقيل هو الاظهر في المسئلة وظاهر العلامة في كلامه المذكور الميل اليه حيث استدلال ابن ابي عمير بالصحيحة المذكورة ولم يستدل الغزاة  
بشيء وظاهر هذه الاخبار الدالة على افضلية تغسيله في قبضه هو ظاهر القيص بطهارة الميت من غير عصا اذا كانت خالصة من نجاسة جديشة  
وجب اذ انها اول ائبل الشروع في الغسل كما تقدم الكلام فيه وكذا ظاهر الحقة التي يعقوبها على فرجة اذ اجوده والحقة التي يلقها على بطنه  
مع شحنا اليها في قدس سره في كتاب الحبل المتين حيث قال والظاهر عدم احتياج طهارة القيص الى العصا في الحقة التي فترها عورة الميت  
وقد تقدم في صدد المقام الاول في التنبهات المحقة في المسئلة الثانية ذكر الخلاف بين اصحابنا في طهر القيص وعدمه دون العصا ثم ابي يع  
تفسيره بما رايكا هو المشهور فانهم سرخوا بان يفتق جيبه ويخرج من تحته ذلك الشحان في النهاية والمبسوط والمفتحة والحق في المغفرة فقال  
جيبه او يجوز ليدفع عليه قال في المدارك ولا خلاف في ان ذلك مشروط باذن الورثة فلو تعدد لصغر او غيبة لم يجز اقول قد روي المحقق  
عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال يجوز القيص اذا فرغ من غسله ويخرج من جيبه وهو كما ترى مطلق فلا يتقيد بما ذكره ثم ان ظا  
غيره يونس انه يجمع القيص على موضع العورة بان يخرج يده من القيص ويجذبه معذرا الى سرته ويجوز ساقه الى فوق الى كبره وظاهر عبارة كتاب الفقه  
بجيبه يي نزع قبضه من تحته وبين ان يتركه عليه الى ان يفرغ من غسله المشهور بين الاصحاب استحباب الاستقبال بالميت حال  
مثلا حال الاحتضار ونقل في الحج عن الشيخ في المبسوط القول بالوجوب حيث قال في معرفة القبلة واجبة للتوجه اليها في الصلوات واستقبال  
عند الذخيرة واحتضار الاموات وعلمهم وقال السيد السدي المدارك بعد علامه الاستقبال حال الغسل من سائر الغسل ما صورته بعدا  
الشيخ واكثر الاصحاب بل قال في الاعتبار ان اتفاق اهل العلم للامور في عود احبار وانما حمل على المذروب جمع بينهما وبين ما رواه يعقوب بن  
في الصحيح قال سئل ابا الحسن الرضا عن الميت كيف يوضع على الغسل موجه نحو القبلة او يوضع على يمينه ووجه نحو القبلة قال يوضع  
كيف تيسر ونقل عن ظاهر الشيخ في المبسوط وجوب الاستقبال ووجه المحقق الشيخ على وجهه نحو ما يورد الامور ثم قال ولا ينافيه ما سبق يعني  
يعقوب بن يقطين في الصحيح نقل سئل ابا الحسن الرضا لان ما نفس لا يجب وهو غير جيد لان مقتضى الرواية اجزاء اي جهة انفتحت فالمتألف  
واضحة وحمل الامر على الاستحباب متعين انتهى كلامه زيد فقامه ويجوز ان يصح جده قدس سره القول الظاهر عندني هو القول بالوجوب  
وهو ظاهر العلامة في المنتهى حيث انه بعد ذكر صحاح سليمان بن خالد ورواه في الصحيح قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول اذا بنا  
لاحدكم ميت فليجوه تجاه القبلة وكذلك اذا غسل جوفه لم يوضع الغسل تجاه القبلة فيكون مستقبل باطن قدميه ووجه الى القبلة قال  
او اموتد على الوجوب انتهى وما يدل على ذلك ايضا خبر الكا هبل المتقدم وقوله في مستقبل بياطن قدمه القبلة حتى تكون وجهه مستقبل  
وجهه بولس وقوله فيه اذا اردت غسل الميت فضعه على الغسل مستقبل القبلة وقوله عليه السلام في كتاب الفقه ويكون مستقبل القبلة  
ما ترجمه من مناقه صحاح يعقوب بن يقطين المتقدم لهذه الاخبار بناء على ما فهموه من ان المراد ان يوضع على اي كيفية كانت فعية ما ذ  
شحنا اليها في عطا الله موفقه في كتاب الحبل المتين حيث قال بعد الكلام في المسئلة ونقل عن الشهيد الثاني انه استضعف كلام  
المحقق الشيخ على ورده بما ذكره سبطه ما صورته وانت خبير بان لقال ان يقول ان الظاهر من قوله عليه السلام بوضع كيف تيسر  
بين الوضعين اللذين ذكرهما السائل اعني توجيهه الى القبلة على هيئة المحتضر او على هيئة الممرد فاجاب عليه السلام بما تيسر من الا  
في الحديث دلالة على انه اذا تيسر توجيهه على هيئة المحتضر وتيسر توجيهه على هيئة الممرد فلا عدول عنه لانا احد وجهي الميت  
فانما والظاهر ان هذا سراد شحنا الشيخ على ابي الله قدس سره والاصح وجوب الاستقبال والله سبحانه اعلم انتهى كلامه زيد فقامه اقول  
وبما ذكره قدس سره يظهر ان الاخبار المتقدمه لا معارض لها فيجب العمل بها وما ذكره قدس سره ان لم يكن ارجح سيما مع ما عرفت غير من كما  
الحمل على الاستحباب وان اشتهى العمل عليه بين الاصحاب فلا اقل ان يكون مساويا لما ذكره وبه يسقط الاستدلال بالخبر المذكور على ما



ذكره من جوار الوضوء كيف اتفق وبجملته حتى لا يقع بن يطين على قدمه ان كان الاستقبال المذكور في الاضداد فيوضع كيف اتفق وبجملته  
الجمع ايضاً بين الاحباد المذكورة وقد اقبل في كتاب الجبل المنين القول بالوجوب ايضاً عن الشهيد في المسائل والدروس وهو الاقوى كل  
ما دللت عليه الاخبار المتقدمة من وجوب ستر عورة بغيره او بخرقة مما وقع عليه الاجماع ولما علم من الشرع من حرمان النظر الى  
الستر اذ هو لمنع الاضداد اذا امكن من دون الستر يجب الا ان الاخر ان لا يترك الستر استظهاراً في المنع وقد استثنى من ذلك  
على تقدير جوار غسل كل منهما الاخر اذا احدهما الاخر جرداً وقد تقدم تحقيق البحث في المسئلة وصل يجب ستر عورة المصلي الذي يجوز  
تسليته جرداً ام لا يقرب في المعتبر عدم الوجوب بناء على جواز نظر المرأة اليه قال وهو يدل على جواز نظر الرجل واعتباره في الذكرى قال فان اردت  
امكن فوجد المنع الا ان يصل بعدم الشيق فلا حاجة الى الجمل على النساء  
مادل عليه جملة من الاخبار المتقدمة من وجوب الترتيب  
كل غسل بان يبدأ باليسار ولا ثم باليمين ثم باليسار ما وقع عليه الاتفاق وقد ذكر جمع من المتأخرين انه يسقط الترتيب في  
في الماء خمسة واحدة بان يغسل في كل ماء من المياه الثلاثة عشرة واحدة استناداً الى رواية محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال غسل الميت  
غسل الجنب واستشكل جمع من متأخري المتأخرين لما فيه من الخروج من صريح تلك الروايات المتكاثرة بهذا الوجه الجمل اذ المبالغة  
ان يكون من كل وجه فلهذا باعتبار الترتيب او عدم الوضوء او نحو ذلك ثم انزل غسل الفاسل حقيقة هو الصاب والصاب المشهور الاول  
تظهر الفائدة في النية فايها ثبت انه الفاسل تعلقت به النية واستندتم في ذلك ان الغسل شرعاً جريان الماء على المحل والصاب هو  
حصل بعد الخريان وبتجملنا الثاني بان المصاب غا هو عورة المرأة التي لا تخفى في النساء على هذه المذاهب والتحليل الذي يظهر  
ليس الاضداد في الثاني وسواء امرت به ام لم قال سالت ابا عبد الله ثم عن رجل مات وليس عنده الا الماء قال تغسل مرة ذلت حمه و  
تغيب النساء عليه الماء وسوقه عبد الرحمن بن ابي عبد الله البصري عن ابي عبد الله ثم وفيها تغسل امرأته وذات حمه و  
عليه النساء الماء صاباً وحسنه الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام وفيها تغسل امرأته وذات حمه ان كانت له ونصب النساء عليه الماء صاباً  
ظاهرة في ان الغسل انما هو الشاربي لا الميت لا الصاب عليه لان الصاب في عبادة كتاب الفقهاء المتقدمين وبلغ غاسله على ما  
ويستغنى الماء من فوق يده ويدخل على ذلك ايضا الاخبار المتقدمة التي لا على الخافلة وانه لا بد من اشتراط الحرمة او ترك  
بين الغاسل والميت فانها انما تنطبق على المباشري لا الميت لا الصاب عليه فان الصاب في هذه الاخبار ونحوها جاز من الجانب الذي  
بينهم وبين الميت محرم ولا وجبة ثم انهم بناء على ما قدمنا نقله عنهم اختلفوا في انه هل يجب النية في كل غسل من الغسلات الثلاث ام تكفي  
الواحدة ظاهر الذكرى الاكتفاء بالواحدة بناء على ان هذا غسل واحد وان تعدد باعتبار كيفية وقيل بتعدد النية بتعدد الغسلات  
الاعمال اسما وصورة ومعنى وهو اختيارنا الشهيد الثاني في الروض ونقل عن المحقق الشيخ على في شرح القواعد التحبير بين نية واحد  
ثلاث عدداً وكل غسل لانه في المعنى عبادة واحدة وغسل واحد مركب من غسلات ثلاث وفي الصورة ثلثة فيجوز مراعاة الوجهين وتزود المحقق  
في وجوب النية في هذا الغسل مطلقاً لانه يظهر الميت من نجاسة الموت فهو كالزجاجا ستره كغسل الثوب ثم احاط به وجوباً ونوع الشهيد  
على الخلاف في النية وعدمها جوار الغسل في المكان المغموص وبالماء المغموص وعدمه اقول والوجه في ذلك انه على الاول يكون عبادة فلا يخفى  
المكان المغموص ولا بالماء المغموص كما هو حوايه في الوضوء والغسل عن الجنابة ونحوها وعلى الثاني يكون من قبيل ازالة النجاسات وهي غير  
شيء من ذلك ثم ان الغاسل انما يعد وجبت عليه النية وان اشترى جماعة في غسله فان اجتمعوا في الصب اعتبرت النية من الجميع لاستئناسه  
فلا ادلوية ولو كان بعضهم يغيب والاخر يقبل وجبت على الصاب لانه الفاسل حقيقة واستحب من المقلب اقول وهذا البحث جميع ما  
من الشقوق والاقسام موزع منه عندنا لما اسلفنا لك تحقيقه في نية الوضوء وكلاهما هذا كله مبنى على النية المشهورة بينهم التي هي عبادة  
الذكرى والتحديث النفساني الذي يترجمه قول القائل افضل كذا الوجه او غيره فربما الى الله وهذا ليس هو النية الحقيقية كما سلف تحقيقه  
اكثر الروايات المتقدمة مطلقاً في السدد الذي يضاف الى الماء وفي رواية عبد الله بن عبيد شمع وروايت وكلام الاصحاب هنا  
فان اعتبر بعضهم سماء والظاهر انه المشهور وبعض ما يصدق به الاسم بمعنى ما يصدق عليه انه ماء سدد وما كانا فزول كان السدد ورق غير  
ولا مردس لم يجوز وكذا لو كان قليلاً على وجه لا يصدق على ذلك الماء انه ماء سدد وعن الشيخ المفيد قدس سره فغيره وطل وابن البراج وطل  
واعتبر بعضهم سبع وروايت كمال عليه الخبر المشاوير والظاهر من هذه الأقوال هو اعتبار ما يصدق به الاسم عملاً بالاخبار الكثيرة المصرفة



ثم انهم اختلفوا ايضا في انه لو خرج بذلك عن الاطلاق ليجوز التعليل به ام لا قولان اختارنا بينهما العلامة وغيره والظاهر انه هو المشهور والاول  
قال والاطلاق الاخير وانفاق الاصحاب على تسمية السدود كقولهم في الذكرى يقتضيان الحيوان وظاهره في الذكرى الوقف في المسئلة حيث انهم  
الاقوال في المسئلة فنقل عن الفاضل انه بشرط كون السدود والكافور لا يجوز ان الماء الى الاضافة لانه مطهر والمضاف غير مطهر ثم نقل قول  
ابن البراج وقال لا تنفي الاصحاب على تسمية وعلا يوهان الاضافة ويكون المطهر هو القراح والعرض الاولين للتنظيف وحفظ البدن  
بالكافور لان واجبه نظره انتهى ومن هذا الكلام الاخير علم الجواب عما احتجوا به على المنع من انه مطهر والمضاف غير مطهر وبالجملة فاف  
من الاخبار المتقدمة هو القول الاول واستند شيخنا الشهيد الثاني بعد اختياره للقول المشهور واستدل له عليه بما تقدم في كلام العلامة  
عليه السلام في صحاحه سليمان بن خالد ومثلهما في صحاحه عبد الله بن مسكان بما وسد رفته فانه ظاهره اشتراط بقاء ماء السدود على الاطلاق  
ومثل ذلك في عبارة كتاب الفقه الاول لان ظاهر كلامه في الثانية هو الغسل برغوة السدود وظاهر خبر يونس مما يؤيد القول الاول  
رواية الكافي وبالجملة فالمسئلة لا تخلو من شوب الاشكال لصادم ظهور الادلة ونفاها في ذلك واما ما ذكره في المدارك من الاحتجاج  
الاخبار على الحيوان ففقيه ان الاخبار مختلفة في تادية هذا المعنى كما عرفت فان ما عبر به في بعضها من قوله ما وسد رفته في القول بعدم  
كما استدلل به جده في الروض على ذلك وما عبر به من قوله ماء السدود فهو محتمل للخل على كل من القولين نعم ما ذكره من الاستناد الى القضية  
باعتبار دلالة رواية يونس وعبارة كتاب الفقه على انه يغسل بها الرأس وظاهرها انه الغسل الواجب ولهذا ذكره بعد غسل الجوانب  
البدن واما ما ذكره في الذكرى من انه يكون المطهر هو القراح والعرض من الاولين للتنظيف الاخره هو غير صالح لتأسيس حكم شرعي كما انه  
ظن واستنباط لادليل عليه ولم لا يجوز ان يكون لكل من الغسل بماء السدود وماء الكافور مدخل في التطهير وكيف لا وقد اتفقوا على  
القريب بين الامضاء والتلفظ بينهما كما في الاعمال الشرعية وانفقوا على طهارتهما من النجاسة ليحصل التطهير بها ويحذف ذلك من شرط  
الاعمال الشرعية ولو كان العرض منها ما ذكره لم يوقف ذلك على اسرار واداءه والحال بخلاف ذلك وبالجملة فالمسئلة لا تخلو من  
توقف واما كان القول الاول لا يخلو من قرب وظاهر جملة من الاصحاب التوقف في ذلك ايضا كشيوخنا الشهيد في الذكرى والاشبه  
في الجبل المبين حيث اقتصر على نقل كلام الاصحاب في المسئلة والله العالم <sup>ظاهر الاصحاب الاتفاق على وجوب التعليل بالماء</sup>  
فما اذا عدم الخليطان واما الخلاف في وجوب مسئلة واحدة بر اولئك غسلات قولان وبالأول حرم المعلق في المعبر والسيد السبطي  
وبالثاني ابن ادريس والعلامة في الارشاد وشيخنا الشهيد الثاني في الروض وتوقف العلامة في المشي والنج وهو ظاهر الشهيد في  
وعلى القول الاول كما ذكره في المعبر بالاصل وبان المراد بالسدود الاستعانة على إزالة الدرن وبالكافور تطيب الميت وحفظه بحاجته  
من اسراع التفسير والعرض الهوام ومع عدمها فلا فائدة في تكرار الماء مع حصول النقاء اقول في التعليل الثاني ما عرفت اتفاقا من ان  
العلة لا يخرج ان تكون مستنبطة لادلالة في شيء من الاخبار عليها ومع تسليم وجودها في الاخبار فاستلزامها لما ذكره في وجود  
على الشرع انما هي من قبيل المعرفات لانها على حقيقة بين ورا المعلول مدارها وجودا وعندما لا تسمى انه قد ورد في تعليل وجوب  
على النساء ان العلة في ذلك استبراء الرحم مع وجوبها على من لم يدخل بها زوجها في الوفاة وعلى من طلقها ازمات هو عنها في المرات  
بعد مدة مدبرة ويحذف ذلك ما ورد من ان في علة غسل المجعة من انه كانت الانسا وتعمل في نواحيها فاذا احضرت المجعة تاذي الناس  
فامر صلى الله عليه واله بغسل المجعة لذلك مع ثبوت استحبابه او وجوبه على القول به مطلقا بل ورد تقديمه على يوم المجعة ونفاؤه  
وح في وجود هذه العلة التي ذكرها لا يجب طرادها ودوران المعلول مدارها وجودا وعندما حتى انه مع فقد الخليطين يسقط التعليل  
بالعلة المذكورة وعلى القول الثاني كما ذكره في الذكرى بإمكان الجزاء فلا يسقط بقوات الاخر لاصالة عدم اشتراط احدها بغير  
في المشي ولو لم يوجد السدود والكافور وجب ان يغسل بماء القراح وفي عدد غسله اشكال ينشأ من سقوط الغسل بعدم ما يضاف  
لانه لما ورد به ولم يوجد فيسقط الامر ومن كون الواجب الغسل بماء الكافور والسدود فهما واجبان في الحقيقة ولا يلزم من سقوط  
الواجبين سقوط الاخر زاد في الروض الاستدلال على ما ذهب اليه من وجوب الثلث بقوله لا يسقط اليسور بالمعصوم كما ورد في  
وقوله صلى الله عليه واله اذا امرتكم بامر فواتمته ما استطعتم وعلى هذا الوجه كل اتم في هذا المقام وهي مما لا يبين ولا يبين من  
كما لا يخفى على من لها في الانصاف ادق يرجع والمسئلة غير مخصوصة وبنا الاحكام على هذه التعليلات العلية سيما مع تعارضها  
لا يخلو من الحجة وفي حكمه من وجب الا انه وبالأحرار من بعض الاخبار سقوط الغسل بالكلية في هذه الصورة مثل وثيقة عماد بن







جيد بات وكان انما كبر ولهذا مثل من اليراج لا يرفق الخدي انتهى اقول ما ذكره الصدوق في هذا المقام كله ما خرد من عبارات كتاب  
الوضوي الثانية وهو عليه السلام في العبارة الاولى من عبادتيه المتقدمتين عبر عن الثلاث التي يحب في كل عضو من الاعضاء الخمسة  
ثلاثا ثلثا وفي العبارة الثانية عبر عنه بثلاث جيد بات والظاهر من ذلك ان كل جيد يقوم بغسله من الغسلات الثلث فيصير من  
فيصير مرجع العبادتين الى امر واحد ومنها ان لا يقطع الماء في كل غسلة من هذه الغسلات واجبة او مستحبة حتى يتم غسل ذلك العضو ويد  
صرح الاصحاب اجمعين كما تقدم في نقل الذكرى عن الجعفي ونقل فيها عن ابن الحنبل والشيخ انها لا بعدم الانقطاع ايض حتى يسوق العضو  
في المنتهى ويجب لمن يصب الماء ان لا يقطع بل يصب متواليا ما دام بلغ حقونه اكثر من الماء لان الاستغناء هناك اتم وعلى هذا الحكم يدل الكتاب  
في كتاب الغفلة كما تقدم في كل من العبادتين ولما اختلف على هذا الحكم في الاحياء الا في هذا الكتاب ومنها اعتسال الغاسل قبل الغسل ذكره  
الاصحاب قال شيخنا المجلسي في كتاب البحار وقيل باستحباب الغسل لتفصيل الميت وتكفينه فيها وان لم يمسه ولم اعثر على من نهي عن الغسل  
القول سواء قدس سره وكفى به يدل على هذا القول قوله عليه السلام في كتاب الغفلة الرضوي قوله اذا دخلت القبر الميت واغتسل اذا  
ولا تغتسل اذا حلت وسباني ان شاء الله في باب الاعمال المستحبة ما يطرد ذلك ايض ومنها ان يجعل مع الكافور في الغسل الثانية  
كما تقدم في صحيفته عند الله بن مسكان والذوق على ما ذكره الشيخ في البيان صاب فصب الطيب وهو فصب بجاء من الهند كما في الكتاب وقال  
واللهما يعرف بالحق نعم القاف وفتح الميم المستدرة والحاء المصلة او يفتح القاف واسكان الميم وقال ابن ادريس هي نبات طيب غير الطيب  
سمى القيان بالضم والغندبد وقال المحقق في الاعتبار الطيب المسحوق ومنها ان يكثر الماء اذا بلغ حقونه حال الغسل ويدل عليه  
في عبارة كتاب الغفلة الثانية فاذا بلغت ذكره فاكث من صب الماء وبذلك صرح في المنتهى كما تقدم في عبارته وهذا الحكم مما انفرد به هذا  
ايض فيناظره اعلم ومنها تليين اصابعه ومفاصله فان امتنعت عليه تركها كما يدل عليه قوله في رواية الكاظمي ثم تليين مفاصله فان امتنعت  
فدعها وفي عبارة كتاب الغفلة الثانية ثم لين اصابعه ومفاصله بما قدرت بالرفق وان كان يصعب عليك  
قال في المنتهى ثم تليين اصابعه برفق فان تعسر ذلك تركها وهو مذهب اهل البيت عليهم السلام وفي بعض احاديثهم تليين مفاصله وقال في الذكرى  
يجب تليين اصابعه برفق فان تعسر تركها كما مر وبعد الغسل لا تليين لعدم فائدة ثم نقل عن ابن ابي عمير انه نفاه مطلقا خبر طنج بن زيد عن  
عليه السلام ولا تغمر له مفصلا وحلها الشيخ على ما بعد الغسل قال في الموارث بعد نقل حمل الشيخ المذكور وهو حسن اقول تدوى الشيخ في  
من هجران بن اعين قال قال ابو عبد الله اذا غسلتم الميت منكم فادفونوه ولا تغمروه ولا تغمروا له مفصلا الحديث وهو ظاهر في كون ذلك  
الغسل لا بعد فلا يقبل تاويل الشيخ المذكور ويمكن الجمع بين هذين الخبرين وما تقدم مما يحمل هذين الخبرين على ما بينا في الوقت المأمور  
صددا خبر مع ما دل عليه الخبران الا وان من التليين برفق فان امتنعت فدعها ومنها الرفق به حال الغسل كما يدل عليه خبره حران  
وما رواه الشيخ في الصحيح الى عثمان النوفال قال قلت لابي عبد الله اني اغسل الموتى قال او تحسن قلت اني اغسل قال اذا غسلت ميتا فاقوم  
ولا تعصره ولا تعرب شيئا من سابعه كما فود وروي ثقة الاسلام في الصحيح او الحسن عن ذرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال قال رسول الله  
عليه واله ان الرفق لم يوضع على شيء الا دانه ولا ترع من شيء الا شانه ومنها وضع الحرقعة على بطنه حال الغسل كما تقدمت صحيفته عند الله  
سكان ومخونها عبارة كتاب الغفلة الثانية وان كان في بعضها التخصيص بغسل العورة كما في صحيفته الحلبي او حسنة وموقفة عما قال  
شاخنا المحققين من متاخرى المتأخرين ولا خلاف في رجحان الغاسل حرقعة على بطنه عند غسل مخرج الميت قال في الذكرى وهل يجب  
ذلك لان المس كان نظير اقرى ومن ثم يشترحه المصاهرة دون التطا ما باقى بدنه فلا يجب فيه الحرقعة قطعا وهل يستحب كلام الصادق  
يشعر به انتهى اقول الظاهر انه لا وجه لاختصاصه بها الى الاحفال كما ذكره قدس سره مع ما علم من تحريم سوا العورة نصا وفقوى  
حال الحيوة والحكم في الموت كذلك مودعا ما ذكره قدس سره وبالحجة فالظاهر ان وضع الحرقعة لغسل العورة واجب وليس بالبدن  
ومنها كون الغسل تحت سقف لافي الفضاء وبذل صحيفته على بن جعفر المتقدمة ومنها رواية طنج بن زيد عن ابي عبد الله ان ابا بكر  
ان يجعل بين الميت وبين السماء ستر يعني اذا غسل وقوله يعني اذا غسل الظاهر انه من كلام الراوي ومن كلام ابي عبد الله ومنع  
ان عليه اتفاقا على ما قال في المنتهى ولعل الحكم كراهته ان يقال السماء بعورته ومنها كثرة الماء في رواية الكاظمي واكثر من الماء وفي  
ما ذكره من المياه الثلثة حتى حجة وفي صحيفته جعفر بن الجعفي عن ابي عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه واله يا علي اذا ماتت فامسح  
ببجق قرب من بقر عرس وفي اخوست قرب اقول وعرس بالعين المعجزة وسكون اواء بئر المدينة ويؤكد اخبار الثلث المنقولة في



ولا خلاف ما انفصل غير التطهير كما مر فظاهر المقيد صاع لغسل الرأس والميتة بالسدة ثم صاع لغسل البدن بالسدة ونقل في المعبر عن بعض الأصحاب  
ان لكل غسل صاعا وهو تحت الفاضل في النهاية ورواها من هذه الأقوال عدم اجزاء ما دون ذلك قال في المعبر قبل يغسل الميت تسعة  
في كل غسل كما يجب لما روي عنهم عليهم السلام ان غسل الميت كغسل الجنابة والوجدة نقاؤه لكل مسألة من غير تقدير ثم استدلال بما رواه  
الحسن الصفار وقال كتبت الى ابي عبد الله عليه السلام كم حد الماء الذي يغسل به الميت كما رووا ان الحائض يغتسل بتسعة اوطال يغسل الميت  
فوقع حد يغسل حتى يظهر انشاء الله اقول قال الصدوق في المقييد بعد نقل الخبر المذكور هذا التوقيع في جملة توقيعاته عليه السلام الى  
الحسن الصفار عندي بخطه عليه السلام في صحيفته ومنها الدعاء حال الغسل على رواية سعد الاسكاف عن ابي جعفر عليه السلام قال على  
غسل مؤسنا فقال اذ قلبه اللهم ان هذا ابن عبدك المؤمن قد اخرجت روحه وفيرت بينهما مغفوك مغفوك الا عفا الله له ذنوب سنة  
وفي صحيفته ابراهيم بن عمر عن ابي عبد الله قال ما من مؤمن يغسل مؤسنا ويقول وهو يغسله يا رب مغفوك مغفوك الا عفا الله عنه ومنها  
يوضع على ساجدة وهو خشب مخصوص ذكره الاصحاب وصوان الله عليهم قالوا والمراد هنا مطلق الخشب وقال في المبسوط يجعل على ساجدة  
وقال في المدارك وينبغي كونه على مرتفع وان يكون مكان اخفض حذر من اجتماع الماء وتحتة وعلى يمينه من صباية الميت عن الطلح  
في شيء من الاحياء على ما فيه تعرض سوى رواية بونس قوله على المغسل مستقبل القبلة وكتاب الفقه وقوله فيه ثم يضعه على  
وقوله ويجعل باطن رجله في القبلة وهو على المغسل والظاهر ان الاجمال لا يبرأ لاسمرا السلف عليه ومعلومه من غير ان يعتبر غير توضع  
ولا شيء معين وقال ابن الجنييد يندم اللوح الذي يغسل عليه الى الميت ولا يجعل الميت الى اللوح ومنها ان يجفف الماء جفيرة او يكون في اللوح  
يجعل في كتياف ويدل عليه صحيفته محمد بن الحسن الصفار انه كتب الى ابي محمد عليه السلام هل يجوز ان يغسل الميت وما رواه الذي يجب عليه  
الى برك كتياف توضع عليه السلام يكون ذلك في بلا بيع ويدل على الجفيرة قوله عليه السلام في حسنة سليمان بن خالد وكذلك اذا غسل جفيرة  
المغسل تجاه القبلة ليكون مستقبلها باطن قدميه ويوجه القبلة وفي كتاب الفقه ولا يجوز ان يدخل الماء الذي ينصب عن الميت  
في كتياف ولكن يجوز ان يدخل في بلا بيع لا يزال فيها اوقية جفيرة وظاهرة التزيم كما ترى ومنها ان يجعل في دبره شيء من القطن قال في الخلائف  
ان يدخل في غسل الميت شيء من القطن لئلا يخرج منه شيء ونحوه قال ابن الجنييد وزاد القبل من المرأة واصاف الى القطن الذبيرة وان يجني كل منها  
ما يامن معه فويل شيء من الجوف وقال سلا وتضع القطن على دبره وقال ابن ادريس يحشو القطن على حلقته الدبر وبعض اصحابنا يقولون  
ويحشو القطن في دبره والاولى اظهر اقول مادام على هذا الحكم قوله عليه السلام في رواية بونس واحش القطن في دبره لئلا يخرج منه شيء  
في رواية مما دون ذلك في مقعد من القطن ما دخل وهو اذ كان على ما ذكره الشيخ من استدخال ذلك في الدبر ولا وضعه عليه من خارج  
ابن ادريس وفي كتاب الفقه قبل ان تلبسه قبضة ياخذ شيئا من القطن وتجعل عليه حنوط وتحشبه دبره ونقل في الخ الاجتهاد لسلار  
ادريس بان الميت حرمه تمنع من حشوا القطن في دبره كما يحشون وما رواه عما روي عن ابي عبد الله ويجعل على مقعد شيئا من القطن ثم اجاب  
الاول بان حرمه الميت يقتضي ما ذكرناه وعن الثاني انه لا يمنع المدعى اقول ولما اختلف على هذه الرواية الا في موضعين ذكرناهما في ذوا  
عارة التي اشغلت على ما ذكرناه فان ذكر فيها في كيفية الغسل ما قدمناه وذكر في كيفية التكنين كما سبأ في نقله من الرواية المذكورة ما نقله  
هنا ولا يخلو من تناقض والقول باسحاب الامن كما يعطيه ظاهر هذه الرواية لم اقف عليه في كلام احد من الاصحاب ولا بعد ان يكون  
من المنقولات التي تكون في روايات مما رواه فيها وقوف الفاضل عن بيته ذكره جملة من الاصحاب لقول الصادق عليه السلام  
عما روي لا تجعل بين يديه رجله بل يقف من جانبه كذا استدلال به العلامة في النهاية وهو ام من المدعى ومنها سمع بطن في الغسل  
وعليه يدل وروايت الكاهيل وبونس واصح منها عبارة كتاب الفقه الثانية لقوله بعد ذكر المسح في الغسلين الاولين ولا تسع بطن  
الثالثة قال في المعبر وسمع بطن امام الغسلين الاحتمال والمقصود بالمسح خروج ما لعله يقع من الميت فان سمع بطن يخرج ذلك لا يسترجع  
اعضائه وحلوه من القوة الماسكة وانما قصد ذلك لئلا يخرج بعد الغسل ما يؤذي الكفن ولا يسع في الثالثة وانما راجع فعلاها انما اقول  
دعوى المحقق لاجماع اما عن خلاف ابن ادريس او لعدم فان المنقول عنه كما ذكره في الذكرى انه بعد ان  
في اول الباب انكر لما ثبت من مساواة الميت للحي في الحومة وما ذكرناه مبنى على وجع دعوى الاجماع الى اصل المسئلة اما لو خص بعدم المسح  
فلا يفي الكلام فيها اذ اخرجت منه نجاسة بعد المسح في الانشاء او بعد تمام الغسل والمشهور بين الاصحاب هو صحة الغسل وعدم انتفاضة  
نجبة اذ الاله نجاسة خاصة لا انتقال ولما تقدم في خبر بونس من قوله واخرج منه شيء فانقه وما رواه الشيخ في الموقف عن الروح بن عبد الله



عن أبي عبد الله عليه السلام قال ان يلا من الميت شيء بعد غسله فامسح بالتراب الذي يرا منه ولا تغسله وعن عبد الله الكاهلي قال لا يغسل الميت من ان يغسله  
قال سئل عن الميت يخرج منه شيء بعد ما فرغ من غسله قال يغسل ذلك ولا يغسل عليه الغسل ويحرقها وما رواه في الكافي عن سهل عن بعض اصحابه  
وضعه ونقل عن ابن ابي عمير وجوب إعادة الغسل فانه قال اذا انقضت منه شيء استقبل به الغسل استقبالا ومنها ان يشق ثوب  
بعد الغسل لقوله في صحيحه الحلبي وحسنه فاذا فرغت من ذلك جعلته في ثوب ثم جففته ويحرقها وما رواه في موطأه ورواه في كتاب الفقه  
الثانية من المكروهات في هذا الغسل اعادة الميت على المشهور بين الاصحاب وكذا الشيخ وكثير من تاجر عن وادعى عليه في الخلاف  
الغبرة قال وخالف جميع الفقهاء في ذلك وانكر المحقق في المعبر فقال بعد ذكر رواية العباس الثانية قال الشيخ في الاستبصار هذا ما وافق  
ولسنا نعمل به وما اقول ليس العمل بهذه الاحاديث بعيدا ولا معنى للترتيب عليها على النية لكن لا بأس ان يعمل بما ذكره الشيخ من تجنب ذلك والاقتضاد  
اتفق على جوازها فقولنا وبديل على النهي عن الاقتاد قوله عليه السلام في رواية الكاهلي واباك ان تغسله او تغمر بطنه وجعلته من اصحابنا انما  
في ذلك الوجه حسن من رواية عثمان النواقيس في الرق بالميت حيث ان الاقتاد خلاف الوقف به وما ما تقدم يدل على الاقتاد به  
رواه الشيخ في الصحيح عن ابي العباس وهو الفصل من ذلك البقايا من ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن الميت فقال اغسله واغمر بطنه عزاء فقام عليه  
البيان الحديث وما افق في كتب الاحاديث المشهورة بهم على ان يد من هذه الرواية ولم ينقل ناقل في المسئلة سواها فذكره في المدارك من انه ذكر  
في الاسماء عدة روايات لا اعرف له وجهها نعم وقع ذلك في عبارة كتاب الفقه الثانية وكيف كان فذكره الشيخ من حمل هذه الرواية وعونها  
النية جيد فان العامة متفقون على استحباب اقتاده حال الغسل وكلام صاحب المعبر عليه لا وجه له لما علم من اخبار اهل البيت من انهم  
والناكيد الاكيد على ما بينهم عند الله وعرض الاحاديث على من يذهبهم والاحاديث بخلافه وان لم يكن في مقام التعارض وانهم ليسوا من الخفية على شيء  
ليس في يدهم الاستقبال القبلة وانهم ليسوا الامثل الحدود والمنصور به نحو ذلك ما بسطنا الكلام عليه في محل البق فكيف وتروى رواية الكاهلي  
ومنها خلق راسه وعانته وشرح لحبته وقلم الطهارة على المشهور وحكم ابن حمزة بالتحريم ونقل الشيخ الاجماع على انه لا  
فصل الطهارة ولا تنظيها من الوسخ بالخلال ولا يشرع لحبته وهو مقتضى ظاهر النهي في الاحاديث الواردة بذلك ومنها ما رواه ثقة الاسلام في  
او الحسن عن ابن ابي عمير عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يمسه من الميت شعر ولا طهر وان سقط منه شيء فاجعله في كفنه وعن عياض عن ابي  
قال كره امير المؤمنين ان يخلق عانة الميت اذا غسل او يغسل له طهر او يحرق له شعر وعن عبد الرحمن بن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل ابا عبد الله عليه  
عن الميت يكون عليه الشعر فيخلق عنه او يغسل طهره قال لا يمسه من شيء واذا شئت من خلعته بن زيد عن ابي عبد الله عليه السلام قال كره ان يخلق من الميت  
يقص له شعر او يخلق له عانة او يغسل له مفصل وما رواه الصدوق عن ابي الحارث انه سئل ابا جعفر عليه السلام عن الرجل يلقى في القبر طائر  
ابنه ويخلق عانة ان طال به المرض فقال لا ولعل الكراهة في هذين العن من لبا في التحريم فانه قد شاع استعماله في التحريم في الاحاديث والاحاديث  
بالتحريم فرب لعدم المعارض لهذه الاحاديث الدالة بظاهرها على ذلك ولا سيما مع استحباب هذه الاشياء عند العامة وانما فهم على ذلك ونقل في  
عن العلامة انه يخرج الوسخ من الطهارة بعد غسله فقل من با لعة في التنظي ثم رده بان مدفوع بفعل الاجماع مع النهي عنه في خبر الكاهلي السابق  
ذكره من انه لو قص من الميت شيئا من هذه الاشياء وجب جعله مع الميت في كفنه فيدل عليه من سأل عن ابي عبد الله عليه السلام في كتاب الفقه  
ولا تغسل اطرافه ولا تقص شاربه ولا شيئا من شعره فان سقط منه شيء من جلده فاجعله من في اكله ونقل في الذكرى الاجماع على جعل ما سقط من  
في كفنه ومنها غسله بالماء المسخن بالنار وحكي في المنهاج الاجماع على كراهته وقال الشيخ لو غسله خشيا الغاسل من اورد الثفت الكراهة وقد  
بالعلة فقال نحن قبلنا وتبعها في الاستئذان جمع من الاصحاب والصدوق ان ابه استئذنا حاله شدة البرد وانما فهم من كلامهما ان ذلك الرواية  
الميت لاجال الغاسل والذي وقفت عليه من الاحاديث في ذلك وما رواه الشيخ في الصحيح عن زرارة قال قال ابو جعفر عليه السلام لا تسخن الماء  
وفي الصحيح عن عبد الله بن المغيرة عن رجل عن ابي جعفر وابي عبد الله عليهما السلام قال لا تقرب الميت ما دجما وما رواه في الكافي عن يعقوب بن  
عن عروة عن اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تسخن الميت النار ولا تغسل له النار ولا تحط بمسك ودوى الصدوق في الفقه مرسلا قال قال ابو  
لا تسخن الماء الميت قال وروى في حديث اخر الا ان يكون شتاء بارد فتوقى الميت مما توقى به نفسك فقولنا الطاهران الصدوق اشار به  
الرواية الى ما في الكتاب الفقه الرضوي حيث قال عليه السلام ولا تسخن له ما لا ان يكون بارد جدا فتوقى الميت مما توقى به نفسك ولا يكون الماء  
ولكن فائرا انتهى ومن هذه العبارة اخذ الصدوق والطاهران المراد بقوله فتوقى الميت مما توقى به نفسك ما ذكره بعض مشايخنا وصحوا ان الله  
يعني فتوقى نفسك وتوقى الميت بتبعيته فتوقى نفسك لان الميت يتضرر بذلك وتوقيره منه ومنها جعل الميت حال الغسل بين رجله لما تقدم من



من رواية عماد وهو له ما لا يحصى من الكتب بين وجعلها بل يفت من جانبها وما عاودوا الشيخ عن العلان من سماعه عن أبي عبد الله قال لا بأس أن يحمل الميت  
بين رجلين وان يقوم من فوقه فغسله إذا قبله ميتا وشمالا فغسله برجلين لكيلا يسقط لوجهه فقد حمله في التمددين على الخوازان كان  
ان لا يركب الغالب الميت والآخر تخصيصه مجال ضرورة عدم التمكن من الغسل الا بذلك كما هو ظاهر سيما في الخبر المذكور فلا تنافي ومنها في الرواية  
على المشهور قال في المعتمد ولا يعرف اصحابنا استحباب الرخصة بالعود ولا بغيرة عند الغسل واستحب الفقهاء لما ان الاستحباب عبادة يعرف  
على دلالة الشرع والتقدم بعدمها لا يقال ذلك لدفع الواجبة الكبرى لا نقول ليس الواجبة دامة مع كل ميت ولا ذلك في مذهب غيره وكما  
اعتاد غير العود من الاطباء فكذلك التيمم ويؤيد رواية محمد بن مسلم عن أبي عبد الله قال قال امير المؤمنين ع لا تجزوا الاكثان ولا تمسوا موتاكم الطيب الا  
فان الميت بمنزلة الحرم انتهى اقول لم اقف في الاخبار على ما يدل على حكم الدخلة في الغسل لانها لا تكون الاثنا لكن لا يبعد اتفاق العامة على  
ذلك واشتهار به بينهم ان يقال بالكرهية للاخبار الدالة على الاخذ بخلافهم مطلقا ما تضمنته رواية محمد بن خالد المتقدمة من  
بقيهم الجذور وكذا مثله من يخاف من تفسير تناثر لحمه كالحرق مما لا خلاف فيه بين الاصحاب بل قال الشيخ في التهذيب ان بقا جميع الفقهاء  
الاوداعي والمستد في الحكم المذكور هو الرواية المذكورة وقال الصدوق فحين لا يجزئه الفقيه والمحدث اذ مات يصيب عليه الماء صبا او  
ان يسقط من جلده شيء عند المس وكذلك الكسبي والمحرق والذي به القزوح وظاهر هذا الكلام ان الحكم في الجذور ونحوها ما هو الصواب  
كما هو المشهور ويدل عليه رواية محمد بن خالد الاخرى المتقدمة ايضا ورواية حماد بن عيسى عن علي بن الحسين وعن أبي جعفر عليهم السلام قال الكسبي  
المحدث والذي به القزوح يصيب عليه الماء صبا وما في كتاب الفقه الرضوي حيث قال عليه السلام وان كان الميت جذورا او حجرة فغسلت  
مسستة سقط من جلده شيء فلا تمس ولكن صب عليه الماء صبا فان سقط منه شيء فاجعله في الماء وظاهرها بين الكلامين من التامع  
يقال ان الجذور والواجب في الجذور ونحوها هو الصواب او لا دون المس باليد فان خيف بالصب تناثر لحمه فالحكم التيمم وهو ظاهر المحقق  
المعتمد وقد جعله وجه جمع بين رواية حماد بن عيسى ورواية محمد بن خالد الدالة على التيمم فقال يتحتم ان يراعى الفاسل على يد جسد الميت فان  
من ذلك لكونه جذورا او حجرة فاقصر الفاسل على صب الماء من غير ايراد ولو خيف من الصب لم يغسل وييم ذكر ذلك الشيخان في النهاية والاصول  
والفتاوى وابن الجوزي اما الاولى فلان الامور مستحب وقطع جلد الميت محظور فتعين العدول الى ما يؤمن معه تناثر الجسد وبوب هذا  
ما رواه ثم ساق رواية حماد بن عيسى ثم قال واما الثانية فلان التيمم طهارة لمن تعذر عليه استعمال الماء قال الشيخ في الخلاف وبقا جميع الفقهاء  
وعلى قول الشيخ يكون المسئلة اجماعية لان خلاف الاوداعي متفرع ويؤيد ذلك ما رواه محمد بن خالد ثم ساق الرواية المنقولة للتيمم  
حاصل كلامه قد مر انه متى علم تناثر جسده بالمس الكسبي بالصب ومنى علم تناثر جسده بالصب الكسبي بالتيمم وهو جمع حسن بين الروايتين  
انكروا ونحوها الا ان في قولهم عبارة الصدوق وعبارت كتاب الفقه لحيثما اخذت عبارة الصدوق وان كان بالمعنى اشكالان ظاهر  
وصريح الثانية انه مع خوف التناثر بالمس ينقل الى الصب ان حصل به التناثر ولهذا امر عليه السلام بجعل الماء ليغسلن مع الصب كما ذكره ولم يذكر التيمم  
والمراد بالصب هنا هو ما يعرف به الصنع ناء والرثا احدى وهو مقابل للغسل الذي يحصل به الجريان وكيف كان فالظاهر ان الاصول بل الاقوى  
المشهور من التفصيل الذي ذكره في المعتمد في هذا شيء وهو ان السيد السند قد مره قال في المداوك بعد الطعن في رواية محمد بن خالد  
استند الحكم بالتيمم في المسئلة بضعف السند باشتغال على جماعة من الزيدية فان كانت المسئلة اجماعية على وجه لا يجوز مخالفتها فلا بحث والا  
التوقف في ذلك لان ايجاب التيمم زيادة تكليف والاصل عدمه خصوصا ان قلنا ان الغسل اذ لا تجاسة كما يقول المرحض رضي الله عنه  
ظهر من بعض الروايات عدم الوجوب ايضا كصحة عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي الحسن عليه السلام في الحب والحديث والميت اذا حضرت  
ولم يكن معهم من الماء لا يقد ما يكفي احدهم قال يغسل الحب ويدفن الميت ويقيم الذي هو على غير وضوء لان الغسل من الجنائز  
مريضه وغسل الميت سنة والتيمم لا حرجا من انتهى اقول لا يخفى ان الراوى لهذه الرواية في كتب الاخبار اما هو عبد الرحمن بن ابي  
لا عبد الرحمن بن الحجاج كما ذكره هنا وهو ايضا قد ذكر هذه الرواية في بحث التيمم في مسئلة اجتماع الحب والميت والحديث فغسلها عن  
الرحمن بن ابي عمران واما ما وصفها به من صحة السند فان كان نقلها نقلها من التهذيب فهي صحيحة لان في طريقها في الكتاب  
محمد بن عيسى وهو مشترك وغير عبد الرحمن بن خالد وان كان من الفقيه فهي صحيحة لانه رواها عنه من عبد الرحمن بن ابي عمران وطريقه الصحيح  
في النتيجة الا ان منها ليس كما ذكره بل الذي فيه ويدفن الميت ويقيم الذي هو على غير وضوء الى اخره وهي صحيحة في تيمم الميت خلا  
لما يدعيه وبالجملة فانه ان كان نقلها من التهذيب فمتممة على ما ذكره الا ان السند غير صحيح وان كان من الفقيه فالسند صحيح كما



نقلها

الا ان منها ليس كما ذكره بل خلاف ما ذكره الا ان صاحب الوافي والوسائل قد نقلوا ايضا الرواية من المذهب بطلان الذي ذكره من  
عن الفقهاء واحالا المتن على ما نقلنا عن المذهب ولم يثبتها على الزيادة التي ذكرناها وهو محتمل لاتحاد المتن في الكتابين كما ذكره الله  
ومحتمل لوقوع السهو منهما عن التفتيش على ذلك فانه قد جرى لها مثل ذلك في مواضع عديدة وبالحمل على ما ذكرنا في المتن من انهما قد  
الفقهاء فوجدت الرواية فيها كما ذكرت من الزيادة المذكورة والله العالم  
المعروف من مذهب الاصحاب ولا يجب فسلان بل ولا يشوب قال في المعبر وهو مذهب اكثر اهل العلم اقول ويدل على ذلك ما رواه  
في الصحيح عن زرارة قال قلت لابي جعفر عليه السلام ميت مات وهو جنب كيف يغسل وما يجري به من الماء قال يغسل غسلا واحدا ويجري له  
وغسل الميت لانها حرمتان اجتمعتا في حرمته واحدة ورواه الطبرسي في الصحيح او الحسن مثله وعن عمار الساباطي في الموقن عن ابي عبد الله عليه  
انه سئل عن المرأة اذا ماتت في نكاحها كيف تغسل قال مثل غسل الطاهر وكذلك الحائض وكذلك الحائض انما يغسل غسلا واحدا فقط  
الصدوق باسناده عن عمار مثله وعن علي بن ابي ابراهيم عليه السلام قال سئل عن الميت يموت وهو جنب قال يغسل واحد وعن ابي بصير  
عليها السلام في الحائض اذا ماتت قال ليس عليه الا غسلة واحدة واما ما رواه الشيخ في الصحيح عن عيسى بن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل  
مات وهو جنب قال يغسل غسلا واحدا بما ثم يغسل بعد ذلك ومن عيسى عن ابي عبد الله عن ابيه عليها السلام قال اذا مات الميت في حيا  
وعجله وادامات الميت وهو جنب يغسل غسلا واحدا ثم يغسل بعد ذلك ومن عيسى بن القاسم في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا مات  
الميت وهو جنب يغسل غسلا واحدا ثم اغتسل بعد ذلك فقد اجاب الشيخ قدس سره بحملها على الاستحباب بعد ان ظن فيها بان الاصل  
كلها باعص وهو واحد لا يعارض به جماعة كثيرة ثم وجهها بتوجه الغسل الاخير الى الفاسل كما هو ظاهر الخبر الاخير ويكون ذلك غسلا  
الراوي او الناسخ في البواقي يعني في غسل مكان يغسل مكان يغسل اقول قد تقدم البحث في تداخل الاعمال في نية الوضوء وبسط  
في ذلك بما امر به عليه وبيننا صحة القول بالتداخل وهذه الاخبار الثلاثة لا تقوم بها وضعة جملة اخبار والمسئلة فنعين حملها على ما  
الشيخ وان بعد ولا فطر حيا وارجاعها الى قائلها وحملها على التقية غير بعيد وان كان القائل بها من العامة غير معلوم فانه متى كان  
العامة سلفا وخلفا على القول بالاكتفاء بغسل واحد كما دل عليه الاخبار الكثيرة في الظاهر حمل ما خالف ذلك على التقية وان لم يكن به  
كما عرفت في مقدمات الكتاب وايضا فقد ورد في مقبولة عمر بن حفصلة حذبا ما استشهد به بين اصحابك وروى الشاذ النادر ولا ريب ان الرواية با  
اشهر لتعدد دفعاتها وتقدمها وكثرة تم وشذوذ هذه الروايات لا يحتمل ان رواها في رجل واحد والله العالم  
الاولى قد صرح الاصحاب رضي الله عنهم بان الحامل اذا ماتت والولد حي في بطنها فانه يشق بطنها من الجانب اليسر ويخرج الولد  
الموضع ثم تغسل وتكفن بعد ذلك ويدل على ذلك جملة من الاخبار ومنها ما رواه في الكافي في الموقن عن علي بن يقطين قال سئل العبد المصالح  
موت وولدها في بطنها قال يشق بطنها ويخرج منه ولدها وعن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن المرأة يموت ويترك الولد  
بطنها يشق بطنها ويخرج ولدها قال نعم اخرج في الكافي في الحسن او الصحيح عن ابن ابي عمير عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل  
بطنها وما رواه الشيخ في الصحيح عن علي بن يقطين قال سئل ابا الحسن عليه السلام عن المرأة يموت وولدها في بطنها يترك قال يشق بطنها  
قال في المدارك والاطلاق الروايات يقتضي عدم العرق في الجانب بين الامن واليسر وقيد الشبان في المقنعة والنهاية وابن بابويه  
ولا اعرف وجهه اقول وجهه قول الرضا عليه السلام في كتاب الفقه حيث قال واذا ماتت المرأة وهي حاملة وولدها يتحرك في بطنها  
شق بطنها من الجانب اليسر واخرج الولد وهذه العبارة بعينها عبر الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه جريا على ما عرفت في  
وكذا ما بعد العبارة المذكورة والظاهر ان من تأخر عن الصدوقين قد تبعه في ذلك واخذ من الكتاب المذكور والشيخ المفيد ايضا  
ياخذ منه وقال في المدارك ايضا واما حياطة الحمل بعد القطع فقد نص عليه المفيد في المقنعة والشيخ في المبسوط واتباعهما وهو رواية ابن  
عن ابن اذينة ووجهه بالقطع وبانه لا ضرورة الى ذلك فان المصير الى البلا وهو حسن لكن الحياطة الاولى لما فيها من ستر الميت  
وحفظه عن  
وهو اولى من وضع القطن في الدبر انتهى اقول ما ذكره في المعبر من رد الرواية غير معتبر وما استحسنه السيد قدس سره  
من ذلك غير حسن فان الدليل غير محصر فيما ذكره من مقطوعة ابن اذينة وهو ما رواه الشيخ عن ابن ابي عمير بطريقه المبر عن عمر بن اذينة  
يخرج الولد ويحاط بطنها بل قد روي ذلك في الكافي ايضا كما عرفت عن ابي عبد الله عليه السلام والحديث صحيح او حسن ليس فيه ما روي بطعن عليه  
الا ارسال ومرسلات غير عند اصحاب هذا الاصطلاح في حكم المسانيد ولكن الظاهر انها لم يبقا على روايتها بن ابي عمير المذكورة

لأنها



لما خص الاستدلال بالمقطوعة الشاذة لظهورها فيها بذلك، وأما لو مات الولد في بطنها وهي حية أدخلت الغالبة أو غيرها من محسن ذلك  
بدن ما في بطنها من المراجعة وقطعت الولد وأخرجته قطعة قطعة قال في الخلاف بعد ذلك الحكم المذكور ولم يعرف فيه من الغناء نصا <sup>استدل</sup>  
باجماع الفرة وكان قد غاب عن خاطره الرواية وقال في المعبر ويؤتى ذلك النساء فان تعدد النساء فلولج الحاد من تعدد الرجال <sup>ان مات</sup>  
يقولهم غيرهم <sup>وبدل</sup> عليه ما رواه في الكافي عن وهب بن وهب عن أبي عبد الله قال قال أمير المؤمنين عليه السلام  
إذا ماتت المرأة وفي بطنها ولد يتحرك لبث بطنها ويخرج الولد وقال في المرأة يموت في بطنها الولد فيتحول عليها قال لا بأس أن يدخل الرجل <sup>الرجل</sup>  
بده فيقطعه ويخرجه ودواء في موضع آخر وذاد في آخره إذا لم يوفق به النساء وقال في كتاب الفقه الرضوي في نعمة العبادة المتقدمة و  
الولدي جوفها ولم يخرج أدخل انسان يده في فرجها وقطع الولد سيد وأخرجته ودوي أنها تدفن مع ولدها إذا ماتت في بطنها أقول  
الظاهر يعلق هذه الرواية بعد ذلك على السلام إذا ماتت الأم بان يقال الحكم في الولدان كان حيا الشق كما تقدم وإن كان ميتا <sup>ميتا</sup>  
مهما <sup>الاول</sup> قال في المنتهى لو ماتت ومات الولد بعد خروج بعضه أخرج الشق وغسل وكفن ودفن وإن لم يمكن إخراج الشق <sup>الشق</sup>  
ترك على تلك الحال وغسل مع أمه لأن الشق هناك حرمة الميت من غير ضرورة أقول ما ذكره قدس سره وإن لم يرد بخصوصه نص إلا أنه <sup>مطابق</sup>  
للمقتضى الأصول والنصوص العامة وعلى الحكم الثاني وهو التفسير مع أمه بان الخارج له حكم من مات بعد خروجه في وجوب التفسير <sup>وما</sup>  
بطن له حكم من مات في بطن أمه <sup>قال</sup> أيضا قدس سره في الكتاب المذكور لو بلغ الميت ما لا فإن كان له لم يشق بطنه لأنه لا ينفذ في <sup>خروج</sup>  
ولا يستعقب العزم على نفسه ويحتمل أن يقال إن كان كثيرا ساع الشق وأخراجه لأن فيه حفظا للحال عن الضياع وعونا للوثر وإن كان <sup>العبارة</sup>  
فإن كان باذنه فهو كالميت وإن كان غيرا ذنه كان كالميت يمكن أن يقال لا يشق بطنه ويؤخذ من تركته أخراجه ما به وتركه للشق به ويمكن أن <sup>يقال</sup>  
بالشق لأن فيه حفظا للحال ونفعا لصاحبه <sup>قال</sup> قدس سره أيضا لو كان في أصبع الميت أو أذنه أو يده شئ من الخبي وحل أخذه <sup>فإن</sup>  
يمكن ذلك ورد وأخذ من غير تمثيل بالميت <sup>قال</sup> فحين لا يجزئه الفقهاء ومن كان جنبا وأراد أن يغسل الميت فليتوضأ وضوء <sup>الوضوء</sup>  
ثم يغسله ومن أودع الجماع بعد غسله الميت فليتوضأ ثم يجمع انتهى وهذا الحكم مما ذكره جملة من الأصحاب في هذا المقام والمستند فيه <sup>حسنه</sup>  
شهاب بن عبد ربهم عن أبي عبد الله قال سئلته عن الجنب يغسل الميت أو من غسل ميتا له أن يأتي أهله ثم يغسل فقال سواء إلا ما بين <sup>في</sup>  
إذا كان جنبا غسل يده ويتوضأ ويغسل الميت وأن غسل ميتا نوحى ثم أتى أهله ويحجره غسل واحد لها وكذلك بدل عليه ما في الكتاب <sup>الفقه</sup>  
الرضوي حيث قال عليه السلام فإذا أودت أن تغسل ميتا وأنت جنب فتوضأ للصلوة ثم اغسله فإذا أودت الجماع بعد غسل الميت <sup>من غسل</sup>  
أن يغسل من غسله فتوضأ ثم يجمع انتهى وبعبارة الصدوق ما حوذة من هذه العبارة بتغييرها وظاهر الخبر المذكورين استحيما ما بين <sup>في</sup>  
لم يرد تفسير الميت إذا كان جنبا ولم يرد الجماع إذا غسل ميتا ولما يغسل غسل المس وإن لم يكن جنبا وبه يظهر ما في كلام السيد السند <sup>في الدلالة</sup>  
حيث قال في ضمن تعداد أفراد الوضوء المستحب وجماع غاسل الميت ولما يغسل إذا كان الغاسل جنبا فقيد استحباب الوضوء لغاسل <sup>الميت</sup>  
إذا أودع الجماع بما إذا كان جنبا في حال غسله للميت وشبهه على هذا جمع من تأويله كما به عادة غالب الروايات المذكورة وإن ينادى <sup>بخلقه</sup>  
وأنت العالم <sup>في</sup> التكفين ولا خلاف فيه نصا وفقوى من كافة المسلمين وفيه فضل جزيل مروي في الكافي في الصحيح <sup>عن بعد</sup>  
بن طريف عن أبي جعفر قال من كفن مؤمنا كان كفن كسوته إلى يوم القيمة ودواء الشج والصدوق مثله ويستحب إعداد الإنسان كفن <sup>من يلبس</sup>  
لما دواه في الكافي عن السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا أعد الرجل كفنه فهو ما جود كمالا نظرا إليه وعن محمد بن سنان عن أخيه <sup>عن أبيه</sup>  
عبد الله قال من كان كفنه معه في بيته لم يكتب من القافلين وكان ما جود كمالا نظرا إليه ودوى الصدوق في الأمانى عن سمعيل بن <sup>سلم</sup>  
عن الصادق عليه السلام عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه واله إذا أعد الرجل كفنه كان ما جود كمالا نظرا إليه وفي هذا المقصد <sup>كل</sup>  
المشهور بين الأصحاب وضوان الله عليهم أن الكفن المفروض ثلثة أثواب ميز وفقيص وأزار والمراد بالميز وعندهم هو <sup>هو</sup>  
بكسر الميم ثم الهمة الساكنة ما يستر ما بين السرة والركبة ويجوز كونه إلى القدم بأذن الوثرة أو وصية الميت الفائدة قالوا ويحتمل أن يثقل <sup>في</sup>  
فيه بما يستر العورة لأنه موضع ابتلاء وسترها وليست بها أن يكون يستر ما بين صدره وقدمه والمراد بالقيص عذمة ما يصل إلى نصف البيا <sup>في</sup>  
لأنه المتعارف ويجوز إلى القدم بمراعاة ما تقدم ويحتمل جوازه مطلقا والمراد بالأزار بكسر الهمزة ثوب شامل لجميع البدن قالوا وكذلك من <sup>في</sup>  
على ذلك بحيث يمكن شق من قبل راسه وجلبه والواجب فيه عرضا أن يشمل البدن كذلك ولو بالحياطة وينبغي زيادته بحيث يمكن جعل <sup>أحد</sup>  
جانبه على الآخر كما يشهد به الأخبار ونقل عن سلال الأكتاف وثوب واحد اختيا وأنت خير بان ما ذكره الأصحاب وضوان الله عليهم من <sup>هذه</sup>



الاثواب الثلاثة العبد لم يوجد له مستحقها من الاخبار الواردة في المسئلة وانما الموجود ثوابان وتنبهوا لثلاثة اثنان والمشاورة بينهما فوجدوا ثلثتها  
كلها ولهذا صرح جماعة من متأخري المتأخرين بان الكفن المعروف من آثاره هو هذا وان ما ذهب اليه الاصحاح من الميز الذي يرتبط من السرة او الصدور والي  
او القدم لا يستغنى في الاخبار وقال السيد السند قدس سره في المداويل بعد البحث في المسئلة واما الميز فبعد ذكره الشيخان وانشاءهما وجعلوه احدا لاثواب  
المعروفة ولم اقف في الروايات على ما يقتضي ذلك بل المستفاد منها اعتبار القيص والتوبين الشاملين للجسد والاثواب الثلاثة وعلى هذه المقالة لا يتبعه  
عنه من تحقيق متأخري المتأخرين وعندي غير نظر يحتاج بيانه الى تقديم كلام في القام لتجمل به عياصا لاهام وهو ان الظاهر ان الاداء شرعا ولو لم يكن  
عبادة عما يشد في وسط الانسان وان الميز بمجناه وربما اطلق في اللغة على الشامل البدن قال في كتاب مجمع البحرين وقد تكرر في الحديث ذكر الاداء  
وهو معروف بذكر يوشع ومعقولا لاداء من المحققين وفي كلام البعض من اهل اللغة الاداء بالكرتوب شامل لجميع البدن وفي الصحاح وغيره  
الاداء وفي كتب الفقه بذكر كون الميز متفادلا للازداد ويرون برعيرة وجلا بعد في الاشتراك ويعرف المراد بالقرينة وفي الخبر اذرة المؤمن المضعف  
ولا جناح عليه فيما جئ به وبين التكفين الادرة بالكرت الحالة والهيئة الا تزداد لوكبه والحلقة انتهى ملخصا واما الاخبار الدالة على ان الاداء  
عبارة عما ذكرناه فهي كثيرة جدا واكثرها في باب الحمام وما ورد من الامر بالاداء متى دخله ومنها ما رواه في الكافي مستندا الى ابي عبد الله  
قال قال رسول الله صلى الله عليه واله في الفقيه مرسلا قال قال رسول الله صلى الله عليه واله من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل  
الا حيز وروى في الكافي عن علي بن الحكم عن رجل من بني هاشم وصاف الخبر عن ابي الحسن عليه السلام الى ان قال قلت ما تقول في الحمام  
يدخل الحمام الا بغير الحديث وعن حمزة بن احمد عن ابي الحسن الاول عليه السلام قال سئلته او سئلته عن رجل من بني هاشم وصاف الخبر عن ابي الحسن عليه السلام الى ان قال قلت ما تقول في الحمام  
من مسجع عن ابي عبد الله عن امير المؤمنين عليه السلام انه لما دخل الرجل الماء الا بغيره وعن حماد بن عيسى عن جعفر عن ابيه عن علي بن الحسين عليه السلام  
له ان سعيد بن عبد الملك يدخل مع جواد في الحمام قال وما باس اذا كان عليه وعليه الا زد ولا تكون اعرافا كالحجر الحديث وفي التهذيب  
من سعدان بن سلم قال كنت في الحمام في البيت الا وسط فدخل علي ابي الحسن عليه السلام وعليه النورة وعليه ازار فوق النورة الحديث وروى  
الكافي في الموثق عن حنان بن سدير عن ابيه قال دخلت انا وابي وحدي وعي حاميا في المنيعة فاذا دخل في بيت المسج فقال لنا من المقوم فقلنا  
اهل العراق فقال واي العراق قلنا كوفيون فقال مرحبا بكم يا اهل الكوفة انتم الشعراء دون الدوائر قال ما يمنعكم من الاداء فان رسول الله  
عليه واله عورة المؤمن على المؤمن حرام قال فبعث ابي الى الكواكب باسمه فبعثها باربعة ثم احدث كل واحد منا واحدا ثم ساق الخبر الى ان قال ثم سألني  
فاذا هو علي بن الحسين ومعه ابيه عن علي صلوات الله عليهما الى غير ذلك من الاخبار الكثيرة التي تنفق عليها المتتبع وبالحلقة والمستفاد  
على وجه لا يوافق احد الشك ولا الرب اتحاد الاداء والميز وان المراد من كل منهما هو ما ذكرناه لا ما شمل البدن وحده فما اشبه في كلام متأخري  
من الفرق بين الميز والاداء وان الاول عبارة عما يشد في الوسط والثاني عما يكون شاملا لجميع البدن لا عرف له وجه الامن الاخبار ولا من  
اهل اللغة كما عرفت اذا عرفت ذلك فاعلم ان الواجب بمقتضى ما قلناه انه جئنا وجد الميز والاداء في شيء من احبا والكفن او كلاهما  
الاصحاب فاحمله على ما ذكرناه الاكثرية صادقة عن معناه الحقيقية واما ما لم يشتمل على لفظ الاداء والميز واما اشتمل على التوب فهو  
الاجمال القابل للاختلال على ما ذكرناه من الشمول للبدن وما ذكرناه من معنى الاداء وبالحلقة فهو مجمل وقضية الحمل على الروايات المفصلة  
ما ذكرناه وها انما اسوق لك ما وقعت عليه من احبا والمسئلة معد لا كلا منهما بالبيان الساطع البرهان والله الهادي لمن يشاء فتمها  
الكليتي والشيخ عن معاوية بن وهب عن ابي عبد الله عليه السلام قال يكفن الميت في خمسة اثنان فيص لا ينزع عليه واداء وحقة يوصب بها  
ويروى بلفظ فيه وعامة يعم بها ويلقى فضلها على صدره اقول هذا الخبر كما ترى واضح الظهور في القول المشهور لا يعتبر به نقص ولا قصور  
تداسقل على واجب الكفن واستحبة فالواجب القيص والاداء الذي يشد في وسطه كما عرفت من الاخبار وكلام اللغة وعليه العرف العام  
الذي يلقنه والباقي مستحب ومنها موثقة سماعة قال سئلته عما يكفن به الميت قال ثلثة اثنان واما كفن رسول الله صلى الله عليه واله في ثلثة اثنان  
وثوب حبرة وكفن ابو جعفر في ثلثة اثنان وعن يوشع عن بعض رجاله عن ابي عبد الله وابي جعفر عليهما السلام قال لا يكفن في ثلثة اثنان  
ثلثة اثنان والعمامة والحزقة سنة الحديث وعن زرارة في الموثق عن ابي جعفر عليه السلام قال كفن رسول الله صلى الله عليه واله في ثلثة اثنان  
اثواب ثوبين صحاوين وثوب يثبته عبري او اظفاد وعن محمد بن سهل بن ابيه قال سئل ابا الحسن عليه السلام عن الثياب التي يصبغ فيها الرجل  
ويصوم اي كفن فيها قال احب ذلك الكفن يعني قميصا قلت بديج في ثلثة اثنان قال لا باس برؤ القيص احب الي وروى في الفقيه قال  
موسى بن جعفر عليها السلام عن الرجل يموت اي كفن في ثلثة اثنان بغير قميص قال لا باس بذلك والقمص احب الي غير ذلك من الآثار  
المستفيضة



المشكلة على لفظة الاثواب الثلاثة او ثوبين وقيس واث خبير بالامانة في محل الثوب الذي هو واحد هذه الاثواب على الاذاو بالمعنى الذي  
ودعوى كون الثوب انما يطلق على ما يشمل البدن مسموعة لصدق الثوب على السراويل دوني الاحرام اللذين احدهما الاذاو بلا اشكال وكذا  
الاذاو ولا ينافي ذلك لفظة الاذاو في بعضها لصدقها في الاذاو ايضا بالمعنى المذكور ومنها ما دواه في الكافي في الصحيح عن عبد الله بن  
قال قلت لابي عبد الله كيف اصنع بالكفن قال خذ حرفة فتشد على مقعدة ودجليه قلت فالذاو قال انها لا تعد شيئا انما تصنع  
هناك وان لا يخرج منه شيء وما يصنع من القطن افضل منها ثم يحرق القيص اذا غسل ويخرج من رجليه قال ثم الكفن قيص غير مزود  
ولا مكفوف وعمامة يعصب بها راسه ويرتفعها على رجليه اقول الظاهر ان لفظة وجليه هنا وقع سهوا عوص صدره وهذا الجنب  
فيما دل عليه الخبر الاول الا انه لم يذكر فيه الثوب الثالث وهو الثوب الذي يلف فيه وانما اشتمل على الاذاو القيص وكان له القيص  
من ذكره وقد عرفت معنى الاذاو في الكلام في قوله قلت فالذاو قال انها لا تعد شيئا والمعنى فيه ان الظاهر ان لما امر عليه السلام بالخوفة  
توضيها لادى انها يعني عن الاذاو وحصول ستر العودة بها فاجابه عليه السلام بانها لا تعد من اجزاء الكفن الواجب وانما تصنع هذه الغاية  
والاذاو من اجزاء الكفن الواجب لا بد منه فلا تغني هذه عنه ومنها ما دواه في الكافي في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام  
قال الكفن الرجل في ثلثة اثواب والمراد اذ كانت في خمسة درج ومطلق وخارجا لثنتين اقول وهذه الرواية ايضا ظاهرة في الدلالة على القول  
المشهور وانما اجلت في كفن الرجل ثلثة اثواب الا انها فصلت في كفن المرأة في الاثواب الخمسة ولا بد في تساوي المرأة والرجل في الواجب  
والواجب هنا من هذه الخمسة القيص المعبر عنه بالدرج والاذاو المعبر عنه بالمنطق فانه بكسر الميم الاذاو ولفظة الخمار ولفظة اخرى  
ما انفردت به المرأة ومنها ما دواه في الكافي ايضا عن يونس عنهم عليهم السلام في تحنيط الميت وتكفينه قال بسط الحبرة بسطاهم ابط عليه الاذاو في  
القيص عليه ويرد مقدم القيص عليه ثم اعد الى كافر وسحق وصنعه على جهته موضع سجوده واسبح بالكافز على جميع مفاصله بين يديه الى  
وفي راسه وفي عنقه ومنكبيه وموافقه وفي كل مفصل من مفاصل من البدن والرجلين وفي وسط راحتيه ثم يحمل فيوضع على قيصه و  
مقدم القيص عليه فيكون القيص غير مكفوف ولا مزود ويحتمل له قطعتين من حرير الخمل رطبا قد وداع تجعل له واحدة بين يديه  
نصف مما يلي الساق ونصف مما يلي الفخذ وتجعل الاخرى تحت ابطه الايمن ولا تجعل في مخزبه ولا في بصره وسامعه ولا على وجهه فطنا ولا  
ثم يعم فويخذ وسط العمامة فيضع على راسه والتدوير ثم يلقه فضل الشق الايمن على الايسر على الايمن ثم تمد على صدره وهذه الاجزاء  
الثلاثة هي المذكورة في كلام الاصحاب وان غير ذلك العباد فانه متى حمل الاذاو على المعنى الذي عرفت من كلام اهل اللغة والاحاديث فانه  
منطبق على القول المشهور بما هو اوضح واضع في الظهور ومقتضى ما ذكره اولئك الافاضل من المناقشة حمل الاذاو في هذه الاحاديث  
عليه على الشامل للبدن وقد عرفت انه لا مستدل من الاحاديث بل الاجابة وكلها متفقة على المعنى الذي ذكرناه وبعض اهل اللغة وان ذكره  
الا ان المشهور في كلامهم انما هو المعنى الذي ذكرناه والعرف العام مزيد لما قلناه وبينه تائيدا ما ورد في استحباب التكفين بما جزم  
فيه كادواه الصدوق في الصحيح عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله ع قال كان ثوبا رسول الله ص اللذين احرم فيهما يمينين عبري  
وفيها كفن ورواه في الكافي في الصحيح عن معاوية بن عمار مثله وروى في الكافي من يونس بن يعقوب عن ابي الحسن الاول عليه السلام  
معونه يقول ان كفنك ابي في ثوبين سطرين كان يحرم فيهما وفي قيص من قصه الحديث اقول من الظاهر اليقين الظهور ان ثوبين الا  
كاسياتيك بيان انشاء الله تعالى في كتاب الحج اذا قربت ذب وروا برندي به ومن احبا والاحرام قوله عليه السلام في صحبة عبد الله  
سنان والتجود في اذود وروا او اذاد وعمامة يضعها على عاتقه لمن لم يكن له رداء وبذلك يثبت ان اجزاء كفنك صلى الله عليه وآله  
وعلى هذا الخبر يحمل اجمال تكفينه صلى الله عليه وآله في ثلثة اثواب بان يقال ان من جعلها الاذاو منه يعلم انه لا يشترط في الثوب الخول  
كان فيهم ومنها ما رواه الشيخ في الموق في عمارة النبا باطعن ابي عبد الله في تكفين الميت وتحنيطه بعد ذكره تقديمه في التفسير ثم قال تغسل يديه  
الى المرافق ودجليه الى الركبتين ثم تكفينه رداء يحمل على مقعدة شيئا من القطن ويرتفع عنقه شيئا من الجوارب على يديه ثلثة احوال ثم سدا  
فتسبط اللقاة للوجه ثم الاذاو الحق يحرق الصدر والرجلين ثم الحرفة عرضها اقدار شبر ونصف ثم القيص تحت الحرفة على القيص  
عجايل العورة والفرج حتى لا يظهر منه شيء ولجعل الكافز في مسامعه واش سجدته ومنه وفيه واقل من الكافز ولجعل على عينيه قطنان وفيه و  
ارينه شيئا لئلا يرى وجهه وزيه ولكن طرف العمامة سدا على اجزاء الايسر قد يشير يمينه على وجهه ويغسل الذي غسل  
كل من من ميتا فعليه الغسل وان كان الغسل لثب قد غسل والكفن يكون بردا وان لم يكن بردا فاجعله كله قطن وان لم يكن قطن فاجعل الناع



سأبرأ وقال يعالج المرأة من العطن غسلها قدر نصف من وقال الشيخين ان بدءا بالقيس ثم بالقرقرة في القيس على اليسر فلهذا وجوزت وجعل حول  
الحفرة لرافع ونصف وعرضها شبر ونصف ثم شدا الأذن اربعة اذرع ثم اللقافة ثم العانة ونظروا فصل العانة على وجهه وجعل حافة بين كل  
لوح شيئا من الكافور ويخرج على كهيئة ذرية اقول وهذا الخبر قد تضمن ما تضمنه الاخبار القديمة من ان اجزاء الكفن الواسع وهي الأذن والقيس  
واللقافة والأذن ظاهر كلامه في الأذن لا يحتاج الى في المقام نسبت الى الردي المذكور وان من نسبة الى الامام حيث ان العبد من الأذن شيئا  
والخبر وعرفا هو ما عرفت وهو ما يشك من تحت الشرة ونسبها الى نصف الساق اولي القدم وهذا الخبر قد اشتمل صدره على ان الأذن يسطح  
حتى يعطي الصدر والجلدين مع ان المعروف من شدا الأذن اربعة اذرع وهذا ما ياتي في الكلام الاول لا ياتي في كونه  
اربعة اذرع وبسط طولا فانه يقال ان الصدر الى ما فوق السرايس وهذا الخبر في المقام مما يحل منه كلام الامام الذي هو امام الكلام وقد وقع  
للردي المذكور في الخبر وهو قوله وكل من مشى على الغسل وان كان الميت قد غسل فانه خالف للجمهور واتفاق الاخذة من هذه  
الباحثين بالجملة فان لا غرض في اشتغال عليه هذا الخبر في هذا المقام وجه استقامته على عليه الكلام ومنها ما ذكره الحنفية في كتاب الفقرة حيث  
قال ثم يكفن بثلاث قطع وخمس وسبع فاما الثلث فخر وعظامه ولقافة ومجنس من رقيق وعباسه ولقافتان لان قال وردي ان لا يقرب  
لميت من الطيب شيئا ولا القبر وساق ٤ من جملة من الاحكام يوافق الرقاية ان قال وقال في خبر آخر في حديثها على سبعة ورجلها قلت  
الا ان قال انما لا تغد شيئا وانما امر بها لئلا يظهر منه شيء وذكر ان ما حل من العطن لغسل وقال ويكفي ثلاثة اذرع لقافة وازار وشيعون  
الخبر كلامه وظاهر صدره هنا الكلام يشعر بان السبع والثالث او خمس او السبع واما من الاحمال الا ان ما نقله اخيرا بطريق الرقاية واضح فيها  
ادعاءه والظاهر ان مدة الرقاية التي ذكرها عن النبي بقية حديث القرقرة التي ذكرناها لا تغد شيئا فانه قد تقدم بهذا الصورة في صحيح عبد الله بن  
سنان عن العرم ومنها ما رواه في الكافي عن الحلبي قال قال ابو عبد الله ان ابني كتب وصلة ان اكتفى ثلثة اذرع لحد هار داء له خثرة وثلاثة  
ومئص ومجرب والقريب فيجعل ثوب اخر على الارض في تلك الدنيا وللعلم فيجعل الخلاق هذا الخبر على تلك الاخبار نعم ربما ما دل على ما ذكره ما  
رواه الشيخ في حسن على الظاهر عن حران بن اعين عن ابني عبد الله في حديث قال فيه قلت فالكفن قال يؤخذ خرقة نيشاها سفلة وتضم تحت  
بها ليضم ما هناك وما يصنع من العطن افضل ثم يكفن بقميص ولثامه ويرد جميع فيه الكفن فان ظاهر لفظ اللقافة الاستعصام بما يشتمل لثامه  
والبرد من حيث انه يجمع الكفن كما ذكره محسن يكون شاملا للجواب منه انه اذا ثبت بما ذكرناه من الاخبار وهو جعل اللقافة على الاراد  
فانه يلف ما يقع عليه من اسافل البدن ومثله ما رواه عن ابن ابي عمير عن ابي اوفى وما ذكرناه مما اشارت اليه هذه الاخبار وصحت مما جملة  
من متعدي على اننا الاراد الذين عليهم التقديف الارادوا لاجد منهم شيئا للقيس عطر الله عقده في اللقافة حيث قال ولعبد الكفن وهو  
قيس ويرد خرقة يشدها سفلة الى ركبته ولقافة وحبرة وعمامة لان قال في صفة التكفين وصار الى الاكفان التي كان لها مبطها  
على شيء ظاهر يضع الحبرة واللقافة التي يكون بدلها وهي الظاهرة ويلبسها ويدهنها شيئا من الذيرة ويكثر فيه ثم يرجع الى الميت فيغسله  
من الوضوء الذي غسل فيه حتى يصير في قميصه ويأخذه شيئا من العطن فيضع عليه شيئا من الذيرة ويجعله على مخرج الفم ويشده بالحبرة التي  
ذكرناها شدا يشد الى ركبته لئلا يخرج منه شيء ويلخذ الحبرة التي حينها حبرها فيلقها عليه من سنة لاجل حيث قيل من سامة كما تروى  
فيكون فوق الحبرة التي شد بها على العطن وعلى هذا التبع كلام الشيخ في النهاية وقال ابن ابي عمير في الضم ازار ومئص ولقافة والسنة ثوبان  
وهما خرقة وجعل الأذن فوق القميص وقال السنة في اللقافة ان يكون حوله ثاينة فان اعوزهم فثوب يلبس وقال علي بن ابي بصير في رواية  
ثم اقطع كهيئة ثوبا ليط وبسطه وبسطه على الجمر وبسطه القميص وتكتب على قميصه ازار وحبره وقال المحقق  
لقافتان ومئص وعمامة وحرر وقال وقد روي سبع حرر وعمامة وقال شيخنا الصدوق في كتابه عرقه في كتاب من لا يحضره الفقيه  
فاصل الميت سدا بكنة فيقطع سدا باللفظ فيبسطه ويبسط عليه الحبرة وينشر عليه سدا من الذيرة ويبسط الاراد على الجمر وينشر  
عليه شيئا من الذيرة ويبسط القميص على الأذن وينشر عليه شيئا من الذيرة ثم ساء الكلام لان قال في صفة التكفين ما لم يصح  
لميت في اكفانه ثم ذكر موضع الجريدتين وقال ثم يلف في ازاره وحبرة لان قال ويقتل ان يلبس قميصه ياخذ شيئا من العطن ويدهنها  
ذيرة ويجسوه دبره ويجعل من العطن شيئا على قبله ويضم وجهه جيعا ويشده تحت ركبته بالبرس شدا جيدا لئلا يخرج منه شيء فاذا  
فخرج من تكفينه حظه الى ان قال بعد ذكر جملة من الاحكام والكفن الفروض ثلثة قميص وازار ولقافة وسوى العمامة والحبرة فلا ميدان  
من الكفن اقول وهذا الكلام كله ما ذكرناه وما اخذناه من كتاب الفقه الرقوي فلهذا جملة من ما نقله من متفقه الدلالة على







العرف هو الحكم في إيمان ذلك بالبرهنة تقديري شئنا أن نرى وهو جلال الخطابات السخيرة إنما يتحقق بالتكليفين باعتبار الأحوال التي من قوة وضعفها  
وسببها ونحو ذلك فكل واحد تكليف باعتبار حاله لا يرى أن استطاع متفاوت الأحوال والعلو كيشه وكيفية متفاوت بقاؤها سواء حضرا ومحمدا  
وعرضا ونحو ذلك قال شيخنا الشهيد الثاني رحمه الله مرقد في كتاب الرضى والخير من خبر زيادة اللغز الأكلية بمؤارة البدن بالثلاثة  
كان بعضها رقيقا بحيث لا يستل العورة ويحكي البدن لم يرض مع حصول النثر بالجميع والأول يستأنب الثوب لأنه لا ينادى وليس كلامهم ما يلائم عليه  
نضا ولا إنبانا الحق في الظاهر إن مراده خبر زيادة الذكر وهو ما تقدم في الأمر الأول وقد عرفت أن ظاهره في الكيفية والشجر والظاهر عنده  
قوله رقيقا على البدن ويعتد الكيفية بقوله رقيق فيكون قوله ورأي جسده كجسده وكقوله تام لا ينادى وإن لم يكن مذكرا فلهذا قلنا  
يكون مساويا لمذكوره وبلازم الاستدلال مع شئنا للعلمين من النبي من وأصله العدم ترجيح لوجوه مطلقا والمجمل والظاهر إن ما ذكره شيخنا  
المذكور طبعيا لله مرقد لا يخلو من البعد ولو كانت الرقبة المذكورة والعلو الحكم المذكور بحيث على حديث أصحابنا للناظرين ولا سيما بعد  
الوقوف على كلامه وجهه هو على ذلك في حصصاتهم سيما شيخنا البهائي قدس سره في كتاب الجبل وامتداد عن عادتهم يتبع هذه الدقائق في  
عليها والأعلام الظاهرة لا يخلو في عدم جواز التكليف بالمحرم المحض قاله للعبث وهذا الحكم ثابت بالعلمنا وبذلك عليه ثقة الاسلام  
مشاهير من الحسن بن الرشيد قال سألته عن ثياب تعمل بالبصرة على عمل العصب اليماني من قمر وقطع هل يصلح أن يكون فيها الوقي فقال إذا كان  
أكثر من القصر فلا بأس ودوام في القصر مرسل قال مثل أبو الحسن عن ثياب تعمل بالبصرة كحد أقول وبشرى ذلك جملة من أصحابنا والملا  
عن النبي من التكليف بكسوة الكعبة فإن الظاهر أنه ليس الأمر حيث كونه محرمًا كما أسفاه شيخنا الشهيد في الذكرى والأحكام والآداب  
الاستحباب للترك ومن تلك الأخبار ما رواه في التهذيب عن الحسن بن عمار عن أبي جعفر قال سألته عن الرجل يشتري من كسوة  
الكعبة شاة هل يمكنه أن يلبسها قال لا يجوز ما رواه في تهذيبه عن أبي عبد الله بن عتبة المادني والشيخ قال في كتاب الفقه الرضوي لا يكتف  
في كتاب وفي ثوب إبراهيم وإذا كان ثوب محرم فاطلع على ولكن كسوة في ثوب قطن ولا بأس به ثوب صوف أبيض وقال في الفقيه ولا يجوز أن  
يكنس البيت في كتان ولا إبراهيم ولكن في القطن والظاهر أنه مأخوذ من هذه العبارة كاعتبرت في موضع مقام والشيخ قد روي عن السكوني عن جعفر  
عن أبيه عن أبيه عنهم السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم الكفن المحلة ونعم الأبيح الكفن الأقرب حمل على التفسير لموافقة مذهب العامة قال لأن الكفن  
لا يجوز أن يكون من البرسيم وقيل عليه أنه لا يصح فحمله أن يكون من البرسيم فإنما هو ما يطلق على البرد وغيره وإن لم يكن البرسيم  
قال في القاسوس المحلة أو رداء غيره ولا يكون إلا من ثوبين أو ثوبين بطنه فينبغي أن تحمله الحكمة على البرد الذي لا يكون إبراهيم  
محرم بل محض احتراز عن التبرج على وجه لا يستل ذلك المحرم فإنه يجوز التكليف فيه كما يجوز الصلوة فيه والظاهر أنه لا فرق بين الرجل والمجبرة  
في الحكم المذكور قال في الذكرى وعليه اتفاقنا ونقل عن العلامة في النهاية أنه لا يحتمل كراهته للمرأة إلا بالاحتياط في حال الحيوة والظاهر ضعفه في جواز  
المجاورة فلا بأس بالتمسك به وعدم صدق الثوب عليها عرفا فإن التبادر فيه إنما هو للزوج أما القدر من الشعر والوجه فظاهر الشهر الجواز لعدم  
الثوب عليه وإشغال الناس كاصحج به في العبث ونقل عن ابن الجبند المنع منه وقد تقدم في عبادة كتاب الفقه في الناس عن ثوب الصوف  
وجعل في مدارك الاجتناب أولى ولا يجوز في التكليف بالحنن إجماعا كما نقله في الكتاب مشار إليه والنهي من الكسوة بالعبث هذا كمرجع الأخبار  
وأما مع الضرورة وظاهر الاتفاق على عدم الجواز بالمعصوب ولما عرفت من تحرير الجهاد والنفس ما يوجب شبهة المنع لإطلاق النبي والجواز  
بدون ما يرامع وجوب شتر ولو بالحنن وجوب شتر العورة لا يصح حاله العلوة ثم يبرج الكفن قد عرفت فما تقدم بجزء الوجه  
للسخيرة ما ذكره جمع من المشايخ من أن استحب أن يزداد الرجل حجرة ومع تغلظ ثوب آخر يقوم مقامها في الكفن  
والجسد كيفية وديان وفداء بعضهم في وصفه بغير بكر العين نسبة إلى اليد اليمنى وإيجابه وإدخاله في الجسد وإدخاله في الكفن  
بكرهه وفحشاء البناء ولما عرفت أنها وترادفها في غيرها ونما قال الشيخ الطوسي وقال الفقيه يستحب أن تزداد المرأة في الكفن حجبين وهما ثياب  
أولها غطاء وثوب ثانياً وقال ابن أبي عمير تزداد ثوبا آخر يشد بها وروي غطاء الصبي الأول وهو مذهب الشيخ في الأخبار  
لأن الغطاء هو الجسد وقد ثبت على كفاها لأن الجسد مشعر من الزين والنفس وكذلك الغطاء هو الطريقة وحقيقة الأكسرة والفر من ذات  
وغيره سوى الأمانات استدلال الشيخ في التهذيب على ما قاله الفقيه بما رواه عن سعد بن زياد عن بعض أصحابنا أنه قال سألته كيف كفن الرجل  
قال كما يكفن الرجل النجاسة على يد أحقره نعم البري إلى الصدرة وتشد لا غطاء وعن محمد بن مسلم عن أبي جعفر قال يكفن الرجل في ثوبين

المسرح

4

الف



اثبات الرجل والمرأة اذا كانت عظمى في خمسة ذرع ومنطق وجار وانما اثبت عن عبد الله بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله قال يكفن في خمسة  
 اذواب لحدها الحار وليس فيه ولا ثم على ما رواه الشيخ هنا يقول ابن ادریس ان النقط هو خبره فيه فظن ان علي بن ابي ابيير قال في اعداد الكفن للثبات في  
 سبب الله ثم انقطع كنهه بنما بالنقط فنبسطه وبسط عليه الجوع وتمت عليه شيئا من الذرة وبسط الاذ على الجوع وتمت عليه شيئا من الذرة وبسط  
 بسط القيس على الاذ ان انتهى على ما في النقط وقال الصدوق في النقيض والكفر الفروض ثلثة فقيس وانما في اذ سوى العام والخبرة فلا يجدان  
 من الكفن من الجسان يزيدون من يبلغ العدد خمسة اذواب فلا باس في وقد تقدم نقل عبارة الجعفي في الصالح الداليتين على زيادة اذواثين  
 ايصم والظاهر ان الشهور بين المتقدمين استحباب اذواثين زائدتين على الاثواب الثلثة للفروض والشيخ للقيدها بحسنها يكفن المرأة واما الرجل  
 فلا فائدة واحدة ولم تقف في الاخبار التي وصلت اليها على ايدى اهل العلم ما ذكره من زيادة اذواثين على الكفن للشهور وجعلت من ما خفي المتأخرين  
 قد استدلوا من ذكر استحباب زيادة الرجل جوة مع المرأة ما اخبارا للشمس على عبد الجوع في جملة اجزاء الكفن الواجب ثم ردها بذلك انفسا مهم  
 من الاخبار كون خبره لحد الاثواب الثلثة لا خبرا زائدا عليها اقول قد روي الشيخان الكليني والطوسي بسندهما عن يونس بن يعقوب عن ابي الحسن  
 قال سمعت من قال ان كفن في قبري من شطري كان محرم فيها وفي قبري من قبضتي وعامه كانت علي بن الحسين وفي رواية اخرى ما روي عن ابي الحسن  
 اليوم لمساويا اربعة اذواثين واما خبره لحد الاثواب الثلثة لا خبرا زائدا عليها اقول قد روي الشيخان الكليني والطوسي بسندهما عن يونس بن يعقوب عن ابي الحسن  
 الوصية ان كان ظاهر ما رواه طريفة في الاسلام في النسخة التي عن ابي عبد الله قال كتب اني وصيت ان اكفن ثلثة اذواب لحدها مرد لحدية كان  
 يصلي فيه من الجمعة وثوابه وقبض فقلت لا في ولا يكتب هذا فقال الخاف ان عليك الناس كفن في اربعة اذواثين فلا تفعل وعجبت بعمامة ليس  
 ثلثة العامة من الكفن انما يريد ما كتب به الجسد وهو هذه الرواية نقل في كتاب الفقه الرضوي عن العالمين والظاهر ان حروده الصادق ع كما اخبرناه  
 قال في الكتاب المذكور وقال العام ٣ وكتب لي في وصيتي ان اكفن في ثلثة اذواب لحدها واداء خبره وكان يصلي فيه يوم الجمعة وثوابه  
 وقبض فقلت لا في لم يكتب هذا فقال الخاف ان عليك الناس فيقولون كفن في اربعة اذواب او خمسة فلا مضد فلو لم وعصبة بعد  
 وليس بعد العامة من الكفن انما يريد ما يات به الجسد وشققت اليد الفرض من اجل انه كان رجلا ميتا وعرف ان اجل ارتفاع قبره  
 اربع اصابع مضطرب هو ان ياراد على الثلثة من الاثواب الشاملة للبدن انما يخرج خرج النقيض فيجب حمل الخبر المذكور على ذلك ويزيد ما  
 تقدم في صحيح زرارة ومحمد بن مسلم او سندا من قوله بعد ذكر الثلثة المذكورة وما زاد فهو سنة لان ما يبلغ خمسة اذواب فما زاد فميتة ربح السنة  
 سنة واما لحد ان يراد ان ما زاد على الثلثة للفروض من القفايف فهو سنة لان ما يبلغ خمسة وان المراد بالخمسة عن العامة وخبر الجعفي  
 فالظاهر هذه من المراد بثلثة انما هو الاثواب للفروض مع العامة والخبرة وهذا الشهر يسمى الخبر في خمسة وسبب كلام الصدوق وهو قوله ومن لم يدر  
 فوسم يبلغ العدد خمسة اذواب فما زاد فلا باس مكان هذا الخبر المذكور عليه ونحوه مما في النسخة القديمة ايده وجازت ابن البرقي في الكافي حيث قال من القفا  
 زيادة على الثلثة للفروض لحدها جوة ميتة فان كانت ثلثة كانت ثلثة القفا فقيس غطا فميتة من الكفن ولا يجوز ان زيادة عليها ويتبع ذلك وان  
 لم يكن من الكفن خوقة وعامة والمرأة خوقة السدين ونحوه قال في الشرح في النسخة التي عن ابي عبد الله قال كتب اني وصيت ان اكفن ثلثة اذواب لحدها مرد لحدية كان  
 يصلي فيه من الجمعة وثوابه وقبض فقلت لا في ولا يكتب هذا فقال الخاف ان عليك الناس كفن في اربعة اذواب او خمسة فلا مضد فلو لم وعصبة بعد  
 وليس بعد العامة من الكفن انما يريد ما يات به الجسد وشققت اليد الفرض من اجل انه كان رجلا ميتا وعرف ان اجل ارتفاع قبره  
 اربع اصابع مضطرب هو ان ياراد على الثلثة من الاثواب الشاملة للبدن انما يخرج خرج النقيض فيجب حمل الخبر المذكور على ذلك ويزيد ما  
 تقدم في صحيح زرارة ومحمد بن مسلم او سندا من قوله بعد ذكر الثلثة المذكورة وما زاد فهو سنة لان ما يبلغ خمسة اذواب فما زاد فميتة ربح السنة  
 سنة واما لحد ان يراد ان ما زاد على الثلثة للفروض من القفايف فهو سنة لان ما يبلغ خمسة وان المراد بالخمسة عن العامة وخبر الجعفي  
 فالظاهر هذه من المراد بثلثة انما هو الاثواب للفروض مع العامة والخبرة وهذا الشهر يسمى الخبر في خمسة وسبب كلام الصدوق وهو قوله ومن لم يدر  
 فوسم يبلغ العدد خمسة اذواب فما زاد فلا باس مكان هذا الخبر المذكور عليه ونحوه مما في النسخة القديمة ايده وجازت ابن البرقي في الكافي حيث قال من القفا  
 زيادة على الثلثة للفروض لحدها جوة ميتة فان كانت ثلثة كانت ثلثة القفا فقيس غطا فميتة من الكفن ولا يجوز ان زيادة عليها ويتبع ذلك وان  
 لم يكن من الكفن خوقة وعامة والمرأة خوقة السدين ونحوه قال في الشرح في النسخة التي عن ابي عبد الله قال كتب اني وصيت ان اكفن ثلثة اذواب لحدها مرد لحدية كان  
 يصلي فيه من الجمعة وثوابه وقبض فقلت لا في ولا يكتب هذا فقال الخاف ان عليك الناس كفن في اربعة اذواب او خمسة فلا مضد فلو لم وعصبة بعد  
 وليس بعد العامة من الكفن انما يريد ما يات به الجسد وشققت اليد الفرض من اجل انه كان رجلا ميتا وعرف ان اجل ارتفاع قبره  
 اربع اصابع مضطرب هو ان ياراد على الثلثة من الاثواب الشاملة للبدن انما يخرج خرج النقيض فيجب حمل الخبر المذكور على ذلك ويزيد ما  
 تقدم في صحيح زرارة ومحمد بن مسلم او سندا من قوله بعد ذكر الثلثة المذكورة وما زاد فهو سنة لان ما يبلغ خمسة اذواب فما زاد فميتة ربح السنة







مشكلة على الخبيثات وانما هي ان تلف وهو العام على راسه وعلى غيرها الا ان على جانب الصدر الامن واليسر على اليسر من غير ان يتكلم كلامها الى  
الثانية كما في الخبرين المذكورين فالله بسببه وجملة الامور من حيثها وبكى حمل فانه معوز من وصف على ما دللت عليه الروايتان المذكورتان ولا يقدرون  
لغول الاعمال شيئا فبغيرها ما يوقى هذه البسرة وفي العزم ما يطلق مع غيرها اسم العام كما تخرج به الاحواب لها الى اداء عوض العمل للتمثيل  
ذكره الاصحاب ويذكر عليه محمد بن مسلم للقدم وقوله فيها وكيه للمرة ان كانت عظيمة في خمسة فوج ومنطق وحمل الحرج حتى لا ينجح الراس في يوم  
خوفه النكس ويدل عليها اذواه في الكافي عن محمد بن زياد عن بعض اصحابه رفعه قال سالت كيف تكفن للمرة فقال لا يمكن الجول غير انها قد على  
لديها خيرة بغير الذي الى الصدر ويشد لثامها ويوضع لها القطن اكثر ما يوضع للجبال حتى القبل والذوق القطن ويحيط ثم يشد عليها الخيرة شدا شدا  
من السجيات في هذا المقام زيادة على ما تقدم انه بعد الفرج من حمله يشد بثوب طاهر وكان صوته النكس في جنين ومن التقدم ثم تشد  
بثوب طاهر وفي خبر ما لا تحفظ بثوب غليظ وفي خبر علي اذا ففقت من غلبه جلدته في ثوب ثم تحفته وفي كتاب الفقرة الزهري فاذا ففقت من العمل  
الثانية فليقل بديك من الثوبين الى اطراف اما بكت والى عليه ثوبا سفيا عند لثامه ما ذكره الاصحاب من انه يجب لثام الغاسل قبل تكفنه في  
ومن ذكره لك الصدوق في الفقيه فقال بعد ذكر الغسل والشق ثم يغسل الغاسل سواء بالومضة ثم يغسل ثم يصنع للثوب ككفانه واكثر من حمله من  
الناظرين بعدم التسديد عند التكميل بل ما كان الظاهر من الروايات حديثه وهو كذلك فانه يجوز محمد بن مسلم عن احمدها عليها السلام قلت الذي  
ليثت لان قال الذي يغسل يغسل قال نعم قلت يغسل ثم يغسل قال يغسل ثم يغسل وفي حديث عمار بن موسى عن علي بن  
ثم يغسل بديك الى المرافق ويجلبك الى الكفين ثم تكفنه ثم يلبس ككفانه وهو كما تخرج في استحباب تقديم النكس وقد تقدم في هذه كتاب الفقيه  
ذلك ايضا على الغسل وانما لا يورب غسل اليدين الى العانق كما اشتمل عليه بعضها الوين للثوب كما اشتمل عليه الاخر والاخر الاول وكذلك الهرة ان  
لها كما دل عليه صحيح بصرف وظاهر شيخنا الشريد في الذكرى حل هذا الخبر على الخوف قصير وليث بالثوب قال قدس سره بعد ذكر كيفية النكس و  
لكن ذلك بعد غسل الغاسل من السراويل وغسله الذي يجامع الغسل فان خفت على لثام الغاسل يدرك النكس كما روى يعقوب بن  
مفضل ثم ذكر خبر محمد بن مسلم وقال الجدة وهو جرح على الصلابة وليث شعري اي معارض لهذه الاخبار في المقام وجوبا ويلها بما ذكره جمع انما يغسل  
مستند ما ذكره في ثقله العلامة في التذكرة بان الغسل من السراويل واجب تحت الغيرة بموجب ما يخرجه وضع خبرين من الغسل وهذا الحكم  
يجمع بين الاحواب والغيرة هي العود التي يجرى عنها الخوف وما لا يجوز فيه فانه انما يبق شحفا قال شيخنا الطوسي عظم الله قدره في القصر والاصلي وضع  
لغيره مع لثام ان الله تعالى ادم من الجنة في الارض استوحش في الارض فقال الله ثم ان يقول اليه ريثما من اخا لجنه ما سهر فانك  
عليه الخلد في الارض عارها وان عارها من النفاق جمع الله بينه وبين زوجته هو واقام هناك ما شاء الله ان يموت ولولدها ثم حضرة الروا جمع ولذا  
وقال يائي في كنت قد استوحشت عند نزولي هذه الارض فاستوحش الله بهذا الخلد للباركة وانا ارجو ان لا ياتي بي في يوم فاذا قضيت حجتك فاصها  
جريدة فضعوها باس وصفتها ما هي في ككفانه تفعل ذلك بولده بعد موته وفعله الايام بغيره بولده بعد ثم انكس من اوقه في الجاهلية فاجاه النبي صلى الله  
وجلته ان ادم وعلق لما اخطى الله من جنة وساق الكلام المذكور ثم قال وقد روي ان الله خلق الخلد من فخذ الطير الى خلق منها ادم فلا حل ذلك تحت  
الخلد عمة الانسان اعني ان في الاخبار بفصل الخبرين في هذا المقام مستفيض من طرق الخاصة والعمامة ومنها هذا الوضع كما يستظهر من الاخبار العامة  
لمزيد فهمهم على الشيعة والى في خان فتم قد عدوا عن كثير من السنن من الشيعة انهم موافقون عليها وما كذبوا حول بها قال الشيخ مع التقدير وقد روي  
من طريق العامة في اصل التخصيص حكرو منها بسط الطير عدوا في السنن مع اقترافهم بان السنة انما هو التسطي وانما صاروا لا يستعملهم  
للشيعة ومنها التمس بالتمس ومنها انه الصلوة على الائمة للعصوين ونحو ذلك ما روي في هذا الكلام وفي كتابنا سلاسل الحسوة تفسير ابن ابي عمير  
ومن الاخبار الواردة في فضلها وفيما يتعلق بها في هذا المقام ما رواه في القصة في الصحيح عن زرارة قال قلت لابي جعفر ع اريد لثام اذامات محمد  
صلى الله عليه وآله فقال الصلوات عند العذاب والحساب للعود ولثام العذاب والحساب كل في يوم ولحدي ساعة واحدة فلهذا ما سانه عن الحسن بن زيار  
انما سالا باعبد الله عن الجريدة التي يكون على لثام فقال يسمع للثوب والكافور وعن محمد بن عمار الذي انما قال سمعت شيخنا الشريف قال با جعفر بن محمد  
قال الجريدة خضراء توضع من اصل البيهقي في الروقة قال يرسل الصادق ع عن الجريدة قال يخافك عند العذاب ما دامت وطيرة قال في انما كان  
للحضورون فلان يوم القيمة لان في العين الشيعة لا يحضر من قاهم وهم الاكرم ومن مع انهم يردوا في فضل الاخبار الكثيرة كما قاله في التفسير وفيه في  
الكافي عن محمد بن يحيى بن عباد عن ابي عبد الله ع قال فخذ جريدة وطيرة فلهذا ذراع فوضع وأشار سده من عند روقته في يده تلفت مع ثياب روقته  
الصدوق في كتاب الاخبار هذا الخبر في الصحيح بزيادة في اوله عن خوف عبادة عن ابي عبد الله ع قال سمعت يقول ان رجلا مات من الاخبار مشددة في







فقوله قد روي عن الكل اجاب ان لا تجعله كما عرفت ولوم هذا الكلام في هذا المقام لا يحسن لا يفتقر من الاحكام وهم لا يقولون بذلك بل يدعون مائة  
مدار الادلة والاحبار واسماء تاريخي للتأخيرين والمجلة فكلامهم هنا لا يفي من مساهمة وكيف كان ينما اوقفناه من رواية عظم التبرع فالجواب  
لجواب الرقيات انك كاصح في التفسير وروا القول بالاربع اصابع لعمري الرقعة على مستندة واعليل شيخنا الشاذلي في تفسيره لعلك عرفت  
اشرفت الاصحاب ونسبوا لها في المشهور ان يجعل احدها من الجانب الايمن من رقيقة بلصقها بجملته والاخرى من الجانب الايسر كذلك بين القيص  
الادوية واليدوية الصدوق في القنع والتخافان وجهون للتأخيرين ونصير على ابن باويه والصدوق في القنع لا يجعل القيص مع رقيقة بلصقها بجملته وعنده القيص  
واليسى صدوقه بين القيص والادوية وعن المحقق ان احدها تحت الايمن والاخرى توضع على الساق وتضع على الساق وتضع على الساق وتضع على الساق  
انها واحدة تحت الايمن والرقابات في ذلك لا يخلو من الاختلافات ففي صحيح جليل وحسنه صدوقه ما يدل على القول المشهور وفي رواية  
يونس التفسير عمدة واحدة بين رقيقة وتضع على الساق وتضع على الساق وتضع على الساق وتضع على الساق وتضع على الساق وتضع على الساق  
حرنا نفعه جريدة رقيقة قدر ذراع وإشارته من عند رقيقة تلت مع ثيابه وظاهرها ان الوضع جريدة واحدة وقد تقدم كلام الصدوق في  
كتاب ما حاق الاخبار والاعمال على انكار ذلك في مرتبة الحسن بن الزيادة الصيقل للتقدم اعني واحدة في الايمن والاخرى في الايسر وفي صحيح جليل ما يرمي  
هاتم قال سألته عن الجريدة فخرج من ثياب اوين فوجدنا في فوق القيص ودون الحاضرة فسالته من اي الجانب فقال من الجانب الايمن <sup>هذه</sup>  
الرقابة معتبرة الاسناد قد روي عن ابيهم عليا كانت عليه الرقيات الثلاث للتقدم من كون الجريدة واحدة وتكون موضعها في هذه الرقابة باليد  
الحاضرة فوق القيص من الجانب الايمن وفي الرقيات الشاذلية انها توضع عند الرقيقة وقد تقدم ان مذهب ابن ابي عمير ان الرقابة الجريدة <sup>هذه</sup>  
في هذه الرقيات فما شهد له وان اكبره الصدوق فيما تقدم من كلامه الا ان للقول انه جعل موضعها تحت ابطه وهذه الرقيات تدعى  
منها اعزوا واختلفت فيه وانت غير بان لم يخل احد منهم دلالة ذهب اليه لصدوقه ان بل اعترف في الدار ان بان لم يفت على اخذها والعدالة  
في كل تكلف الاستدلال على ذلك رواية يونس ولا يخفى ما فيه من عدم الامتياز بل الرقابة المذكورة اما ينطبق على مذهب المحقق والظاهر <sup>مستند</sup>  
انما هو كتاب الفقه الرقبي على الطريقة التي عرفت واستعرف حيث قال في الكتاب المذكور ثم تنص في كتابه ولعل احد جريدتين احدهما بقية  
ترقيقة بلصقها بجملته ثم تد على جريدة والاخرى عند ومكة وروي عن جريدتين كل واحدة بقدر عظم ذراع فتضع واحدة عند رقيقة تصلى على  
الساق والى الخدين والاخرى تحت ابطه الايمن ما بين القيص والاذن انتمى اقله في هذه الساق في القيص تغريها ومنه يعلم ان  
مستندنا انها من الكتاب المذكور واما الكيفية التي نقلها عنه واسندها الى الرقابة فهي مطابقة لما ثبت عليه رواية يونس فيكون ايضا مستند المحقق  
فيما تقدمنا نقله عنه قال في الجريدة وكيفية في السلسلة ونقل رواية جليل الاولى ورواية يحيى بن عباد في السلسلة والرقابتان ضعيفتان  
لان القابضة في الاوطى جليل والثانية مضطربة من السند ومع اختلاف الرقيات والاقوال يجب الجزم بالقدرة للشرع فيها وهو استحباب <sup>حفظها</sup>  
مع اليقظة في كثرة اوفيت به باي هذه الصور رست اتفاقا واستحسنة في الدار اقول اماما ذكره من الجزم بالقدرة للشرع في الاخره فيجب الجزم في  
ما دللت عليه هذه الاخبار وهو وجه حسن في الجمع بينها ولعل كان تسمية العترة بذلك من الطعن فيها فان من جملة الاخبار المذكورة كما عرفت في صحيح  
ابن حنبل انكس لا يقتصر وصفها بل من عن الخاق بالصريح وليس فيها الا الخاق الذي قد خرج هو وغيره من المحققين ما من جزم من لا يجب للطعن  
وبالملة فالوجه في جميع بينها الجريدة والاعمال المطلق الاخبار وكلام اصحاب يقتضي عدم الفرق في استحباب وصفها مع اليقظة بين كونها <sup>مختصرا</sup>  
او كبيرة اقل او جمة با اتمام المشارة وان كان ظاهر التعليل وهم خلاف ذلك الا ان على السريج كما اوضحناه في غير مقام اليقظة لا يقتصر بدون القول  
مدارها وجودا وعلما وانما هي عرفات الامري انه روي وتعليل وجوب العدة على العانة بالاستبراء من الجمل مع انه لا يطرده ذلك في كل مطلق ولا  
منوفي عنها وروي في تعليل استحباب غسل الجعرة بان الاخبار كانت تعمل في قوامها واذا لخصها في الصلاة يوم الجمعة فادى الناس روي ابطالهم تنكرا  
ذلك اليه صلى الله عليه واله فاعربا غسل الجعرة بخلاف ذلك ومن صرح بوضع الجريدتين مع الصغيرة للجنون الشهيد في البيان وهو جدد قد روي الاحتياط  
بانه لو كانت الحال الفاضلة فيها لم يكن ويدل عليه من رقيقة سهل بن زياد قال قيل لجليل بن عبد الله ذلك ويحضر في من الخاضة فلا يمكن وضع جريدة  
على ارجلها فقال اخذ حديث ما امكن قال شيخنا في سب وروي هذا الحديث محمد بن احمد مرسل ورواية قال وان وجدت في غير فقد اخذوا وفي  
مكتبة لحد بن القاسم واما الجريدة فمستحقة بها لا روى ولجهد في ذلك حمدة وفي كتاب الفقه الصغرى وان حضور قوم في الصلاة فاجد ان يغسل <sup>الرجل</sup>  
ولعن من لم يجزده اقول ويقصد ما رواه في الكافي في الوقت عن عبد الله بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله قال سألته عن الجريدة فوضع في القبول قال  
لا بأس قال في الفقه بعد نقل المذكور مرسل يعني ان لم يجد الا بعد غسل اليدين في وقتها او يحضره من نفسه فلا يمكن وصفها على ما روي في صحيحنا <sup>حيث</sup>



امكن ولو سعادته بعد الدفن وصفيها على القبر ويؤيده ما رواه الصدوق في رساله قال ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم على قبري فليصلي عليّ جريده فسميها <sup>فهي</sup> فجلده واحدة صدق راسه واخرى عند رجليه وانتم قبل لم وصفيها فقال اني عتقت العذاب ما كانا نلخصه اوين اطلاق الاخبار عليه الحديث اوين  
للتقدم وكذا اطلاق كلام اكثر الاصحاب يقتضي ان الجريده غير مسومه وصريح بعض باسحاب على الجريدين ولم اقف فيه على من ولعله لا ينفاء  
الرجوع وبغيره من غير التقدم دل على ان العذاب والحساب انما هو ساعة رجوع للتعين للثبوت وحفاظها في الوقت بعيدا ان يطوي جانب القفا  
الايسر على الايمن وان شاء لم يجعل الجبره من حقي فخل بغيره فيلقه عليه وهذه الكيفية مشهوره في كلام الاصحاب والاعتقادات كثيره منهم بعدم النقص عليها فدل  
في المدارك ولعل وجهه التمكن باليمين اولا لبيان الصدوق في هذا الحد هذا الحكم من كتاب الفقه الرضوي على المعرفت وستعرف ان شاء الله ثم وروى  
ايضا في رساله ابيه عليه السلام انه لا يحضر في الانقل ذلك من الرئالة والظاهر ان الاصحاب تبعوا الصدوق في ذلك كما ذكرنا متلفي عين وضعه في  
في كتاب الفقه في المعنى اذنه وجبره وبدا بالمشق الايسر ويمد على الايمن ثم يمد الايمن على الايسر وان شئت لم يجعل الجبره من حقي فليقله القبر <sup>فليقله</sup>  
عليه وبعبارة الصدوق عن هذا العبارة كما ترى وما زاد ذكره من منا الخيفة فاحذر الجبره عن التكيف فيها وان جعل منه بعد ادخال القبر فليقله عليه  
ورود مثله في حيزه عند الله بن سنان عن ابي عبد الله قال لا ياف به ولكن يطرح عليه طمحا فاذا ادخل القبر وضع تحت حدة وتحت حدة الا ان هذا <sup>الصحيح</sup>  
وكت على انه يضع تحت حدة قاله الذكر في ذهب بعض الاصحاب الى ان البرد لا يلف ولكن يطرح عليه طمحا فاذا ادخل القبر وضع حده وتحت  
وهو رواية ابن سنان عن ابي عبد الله في بعض مشايخنا لم يفرق بين متلفي من المتلفين ولا يجيد القول بالتحسين ما رواه ابو جعفر ان الصادق ع كتب في حدة  
الكفن اسمعيل يشهد ان لا اله الا الله والاصحاب ذكرنا استحباب ذلك على الميت واللقائه والقبض والعمارة والجريدين واد ان الجريد وان هو ارسول  
الله وذلك المتيقن الثابت والقدان وابن البرقي اسماء النبي والائمة وظاهر غلظت دعوى الجماع عليه وذكرنا ان الكفاية من ثبوت اليقين ومع  
عدمها بطين وماء ومع عدمه بالاصبع وفي السائل العرب للشيخ الفيد بالتميز او غيرها من الطين وابن الجريد من الطين والماء ولم يصرح ابن ابي عمير  
بكتيب بر واستر طمحا من الاصحاب الثاني في الكفاية لانه للعمود اقول وما ذكره في قوله من زبانه ما يكتيب وما يكتيب به ما  
يكتيب عليه وان خاليا من القبر على الخصوص الا ان التمكن والبركة باسماء صلوات الله عليهم كانت في امثال ذلك ولعلها اشتد من الكفاية بالقر  
للمستند ما رواه الطبري في كتاب الاجتراح في التوقيعات ثمانية من الناجية القديسة في اخيه مسال الجبري انه سأل الجون طين من القبر ووضع عليه  
في قومه ويجعل طمحا ان شاء الله ثم ومثل فقال روي لنا عن الصادق انه كتب على اذن اسمعيل ابن اسمعيل يشهد ان لا اله الا الله فليكن لنا ان يكت  
مثل ذلك بطين القبر فغيره فليجاب بجزء من قوله وما استحباب ان يكت على الكفن وان اطلع على من قال ان من الاصحاب جعله طمحا من الكفاية <sup>نظرا</sup>  
الكفاية في كتاب جنة الامان ورواه عن السجادة والقرآن تمام ان امكن في انما فليست من رواه الصدوق في كتابه عن الاصحاب ان يكت  
عن الحسن بن عبد الله العمري عن ابي عبد الله في حديث ان من من جعفر بن كيسان بكفن في جبره استعملت له مبلغ الفين خنصا وديارا كان عليها القرآن كله  
ان يكون الكفن قلنا وان يكون الايسر الا الجبره اما استحباب كونه طمحا فقال في الجبره من هذا العلم كما ذكره ويدل عليه ما رواه في  
الكافي عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله قال الكفن ان كان لبيح اسرا على كفن به والفقير لا يجدهم ورواه الصدوق من سائر روايات ما يدل على كونه  
ايضا فليختار جريده منها ما رواه في الكافي في اللوق عن ابن القاسم عن ابي عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم البسوا البياض فانه لطيف للظهر كسني اية من اكم  
ومن جابر بن ابي جعفر قال قال النبي صلى الله عليه وسلم ليس من لباسكم شيء احسن من البياض فالبسوا وكفناه به من اكم واما ما يدل على الجبره وانما ليست باض  
فروايات جريده قد تقدم بعضها ومنها ما رواه ابو جعفر لا نقضه في الصحيح قال سمعت ابا جعفر يقول كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلثة اوثاب من ارج  
جبره وثوبين ابيضين حمارين ثم قال وقال ان الحسن بن علي ع كفن اسامه بن زيد في جبره وارجوه وان عليا ع كفن سهل بن حنيف في جبره ارجوه  
ان يحاها الكفن بخنوط من ثلثة اوثاب البسود والاصحاب على ما نقل في الذكرى وقال في المدارك ذكره الشيخ واتباعه ولا يعرف مستند افعي  
وهو كذلك ان يستحق الكافور منه ويجعل ما تفصل من مساجده على صدره كما ذكره الاصحاب ومنهم اما الحكم الاما فقال في الجبره بعد نقله من  
الشيخين ولم الشيق مستنده قال واما وضع ما تفصل من الساجد على صدره فقد ذكر جماعه من الاصحاب قال في المدارك ويمكن ان يستدل عليه  
بحسن الجلي عن ابي عبد الله قال اذا اردت ان تخط لبيت فاعل على الكافور فامسح براتار النجود وضوءها صلبا كلها وراسه وطخته وعلى صدره  
من الخنوط ثم قال لكن لا ينبغي ان هذا الراية انما تفحصت الامر وضع من الكافور على الصدر لا تضاعف بالفاضل اقول ومثل حسن الجلي المذكور انه  
قد انه للقدم فذكرها في وضع الخنوط حيث قال فيها ولعل في فيه وساعده وراسه وطخته من الخنوط وعلى صدره وفجرها ان الظاهر ان من قال هذا الحكم  
فانما فيه الصدوق من الجليلين الفقيه حيث ذكر ذلك وقد قدمنا ما رواه في صدر السلسلة الثانية والصدوق انما اخذ من كتاب الفقه الرضوي حيث

واللسويع

مع



وقد تقدم في صدر المسئلة الشارح فيها وسر علم وجود السند كافي جلة من احكام التي خضع هذا الكتاب بمقتداها ان ينشر على الجهر و  
القيامه والعين في رواية قال في العترة وقد اتفق على ان كان في السند باب الكفن بالعدالة القول يدل على ذلك من الاخبار ما رواه في الكافي في الوثق عن جماعة  
عن ابي عبد الله قال اذا كنت الميت قد تم على كل شيء شئنا من ذرية وكان قد تقدم في موثقه وارويج على كنه ذرية واما الذرية فقد تقدم الكلام  
في بيان في سجات العسل في الخطب والكلام هناك في مقامين في بيان الواسع التي يوضع الكافر عليها الشهور بين الاصحاب امر يوضع على  
الساجد الشهور ونقل عن الشيخ في كتابه في معنى اجماع العبد عليه واصلات الشيخ للعبد في روايته وهذه طريقتا الكافي الذي في معنى السجود والاصل الصدوق في معنى السجود  
والفهم في المعاصر في كنهه وهي الاطراف واصل الفاد قال في الفقيه ويجعل الكافر على جبهته واذقه في مسامع وذية ودينه وكبره ومفاصله كلها  
اثر السجود منه فان لم يجره شيئا جعل على صدره وقاية في هذا القول والافراد في المسئلة ثمانية منها ما رواه ثقة الاسلام في الكافي في معنى السجود الحسن في  
المشهور عن علي بن ابي عبد الله قال اذا روت ان تحت الميت فاجعل في الكافر فاصح به انك الجود منه ومفاصله كلها وراسه وطيرته وعلى صدره من  
الحنوط وقال حنوط الرجل والمرأة سواء وقال اكره ان يبيع محرم ومافي رواية بوشن في مقدمته من قوله ثم اجعل في الكافر مسحوق مقصود على جبهته موضع السجود  
واسمح بالكافر على جميع مفاصله من غير ان لا قدمه وفي راسه وفي عنقه ومنكسه ومناقبه وفي كل مفصل من مفاصله من اليدان والرجلين وفي وسط  
راسته الى ان قال في محرمه ولا في بصره ومسامع ولا على جبهته قطنا ولا كاهنه وفي موثقه راجع ويجعل شيئا من الحنوط على مسامع ورجليه وشفا  
على ظهر الكفن وفي موثقه عبد الرحمن بن ابي عبد الله البصري قال سالت ابا عبد الله عن حنوط الميت فقال اجعل في مساجده وفي رواية عثمان بن النضر  
ولا تمس مسامع الكافر وفي حنوطه من لعين المسند قلت فالحنوط كيف اصنع به قال يوضع في محرمه وموضع سجوده ومفاصله وفي موثقه عمار التميمي  
واجعل الكافر في مسامع ورجليه من الكافر وفي رواية الحسين بن الحارث عن ابي عبد الله قال يوضع الكافر بين اليدين على موضع السجود  
وعلى اللد ويا من العبد من موضع السجود من العبد من وعلى الركبتين والرابعين والمجهر والملمة وفي صحيح عبد الرحمن بن ابي عبد الله البصري عن ابي عبد الله  
قال لا تجعل في مسامع الميت حنوطا وفي صحيح عبد الله بن سنان قال قلت لابي عبد الله كيف اصنع بالحنوط قال يضع في فيه ومسامع الكافر وقال الجود من جبهته  
في يديه وذكيتة وفي رواية روافه عن ابي جعفر وابي عبد الله قال اذا حنط الميت جعلت في الكافر فحسبه ان الكافر في مساجده ومفاصله كلها واجعل في  
مسامع ورجليه من الحنوط وعلى صدره ومفرجه وقال حنوط الرجل والمرأة سواء وفي كتاب الفقه في معنى السجود فاذ افرقت من كنه حنوطه بوشن ثلثة عشر دهما  
وثلت من الكافر وبشرا في حنوطه ومسح مفاصله كلها وتلقى ما بقي على صدره وفي وسط راحته ولا تجعل في فيه ولا مجرة ولا في عيونه ولا في مسامع ولا  
على جبهته قطنا ولا كاهنه فان لم تقدر على هذا القدر الكافر فافعلوا به ما لم تقدر فحسبه ان الكافر من ذلك لمن وجده انتهى قوله المشهور بين الاصحاب هو الشيخ  
هذه الروايات فيها اختلاف في جعل ايمان التي على الكافر والشيخ يجمع بينها في الدلالة على الزرع في جبهته وبصره وفيه على على كافي في قوله آخره من ان لا يمسك  
في حنوط الكافر وجعل لاجل ايمان التي على الصوفين او طاله فيها وجعل لاجل ايمان الجوز على جبهته والافضل كما هو في بعض حديثين متاخرين اصحابنا ومن جعل الروايات  
الدالة على استحباب في هذا الموضع على الفقيه لشهرة الاصحاب عند العامة في مقداره قال في العترة اقل للشخص من الكافر في حنوطه درهم وافضل منه  
اربعة دراهم واقل ثلثة عشر دراهم وثلث كذا ذكره في مسامعهم ثم لا يعلم الا انها فيه خلافا قال الصدوق في الفقيه والحنوط السابغ لثنت عشرة درهما  
وثلث والعلية في ذلك ان جبريل لم اذ النبي ما يدينه كافر من الجنة والادوية اربعون درهما لعلها النبي ثم ثلث ثلثة دراهم وثلث ثلثة دراهم  
فمن لم يقدر على ذلك ثلثة عشر وثلث كافر احسن الميت بعدت اربعة مثاقيل فان لم يقدر مثقال اقل من ثلث وجده واكثر الاصحاب وعظم الشيخ في كنهه نقلوا  
عن الشيخين ان الاقل مثقال واسطر اربعة دراهم ونقل في الذكر عن بعضه ان اقل مثقال وثلث قال في حنوطه من ثلث درهم ونقل شيخنا الجليل عن ابن الحسين  
اقل مثقال واسطر اربعة مثاقيل وعن ابن البرقي انه قدم الاكثر ثلثة عشر درهم ونصت الذي وثقت عليه من الاخبار المتعلقة بذلك ما رواه في الكافي عن  
علي بن ابراهيم قال السنة في الحنوط ثلثة عشر درهما وثلث فقال ان جبريل لم اذ النبي ما يدينه كافر من الجنة والادوية اربعون درهما لعلها النبي ثم ثلث ثلثة دراهم  
ثلثة دراهم من له وجرا لعل وجرا الفاظا وعن ابن ابي عمير عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله قال اقل ما يجزي عن الكافر مثقال قال في الكافي في نقل  
هذا الخبر وفي رواية الكاهلي وحسين بن الحارث عن ابي عبد الله قال الفضل من ذلك اربعة مثاقيل والمراد بالفضل اقل من الاقل والاكثر في  
الاقتضا في الامور سلوك سبيل الوسط وروي الشيخ في الحسن من عبد الله بن يحيى الكاهلي وحسين بن الحارث عن ابي عبد الله قال الفضل من ذلك اربعة مثاقيل  
وعن عبد الرحمن بن ابي عمير عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله قال قال اقل ما يجزي عن الكافر لثنت مثقال ونصف وقد تقدم في عبارة كتاب الفقه في حنوطه  
ثلثة عشر درهما وثلث وان لم تقدر على هذا القدر فاربعة دراهم وان لم يقدر جيعا اقل من ذلك من وجده اقل قال في موضع اخر من الكتاب ايضا افرقت  
من عسل حنوطه ثلثة عشر درهما وثلث درهم كافر اجعل في اللسان ولا يقرب السجود والبصر ويجعل في موضع سجوده فاذ في الكافر مثقال ونصف

5



أدركت ذلك فالكلام هنا يقع في موضع ظاهر هذه الروايات أن هذه التقديرات قليلة وكثيرة ووسطا على جهة الوجوب والاحتمال لم يثبت  
الوسط على الأصح من عند العليا ولا على الأقل الأصح عند الوسط ولا يقوم من كلام الأصحاب هو حمل على الأفضلية والظاهر من كلام المحقق في بعض أنحاء حمل  
خروج عن ظاهر هذه الأخبار إنما هو ضعف اسنادها قاله الكتاب المذكور بعد ذكر رواية ابن أبي عمير في بيان الشك على القول ورواية يحيى بن عثمان ومروعة  
ابن إبراهيم وفي الروايات كلها ضعف لأن سهلا ضعيف ويحيى بن عثمان واقفي ورواية علي بن إبراهيم معطوفة لأن الواجب لا يتصور على ما يحصل به  
الأمثال ويجعل ما ذكره على الفضيلة وقد يبعد من تأخر عنه في هذه الحالة وهو شكل سماع رواية يحيى بن عثمان مروعة عنه ومن بعده عنه بن يحيى الكاهلي الذي  
الذي لا خلاف بينهم في عدمه في الحسن وإن كان هو إنما نسبها إلى يحيى بن عثمان خاصة وقد لاخبار مع ظهورها في الوجوب وعدم المعارض لها في  
الاستدلال عندنا عن الدليل والمستند للتعذر وبالحيلة فإن الشهور عندهم هو الاكتفاء بالمسقط لما ذكره والعمل بالأخبار بسبيل النجاة كما لا يخفى  
أنه لا وسط في هذا التقديرات أما أربعة ما قبله كما وقع في عبارة ابن بابويه وعليه يدل حسن الكاهلي ويحيى بن عثمان وأربعة دراهم كما نقل  
عبارة كتاب الفقه وهو يندفع ما أورده بعض أفاضل المتأخرين من أنه لم يعرف التحديد بالأربعة دليله نعم ما ذكره الشيخ الأقل من أنه قد نقل  
له على دليل والذي في الأخبار إنما هو يقال كافي عبارة كتاب الفقه وعمره بن أبي عمير الأول أو مثقال ونصف كافي عمره الثانية وعبارة كتاب الفقه  
الثانية وبالمثقال فجابا الأقل غير الصنف وفي كافي مقدم ولما ما نقل عن بعض من الثقال وثالث علم واقف على دليله ونقل ابن عبيد في الأقل والوسط  
لكلام الصدوق وقد عرفت مستنده ولما قول ابن أبي عمير في الأقل ثلث عشرة دراهم ونصف على ما نصحت المستند نقل عن ابن أبي عمير  
فصله في قول الواقفي الروايات بالدرهم نظرا إلى قول الأصحاب وهو ضعيف ولهذا نقل ابن طاروس طائفة بالسند وهو كذلك فإن السواد من  
الثقال شراحيث يطلق في كلام الشارع إنما هو المثقال الشيعي الذي هو عبارة عن الدرهم وهو ثلث أرباع المثقال للمعروف في الثقال ثلث من  
الشهر بين الأصحاب أن كما في العمل خارج عن هذا الظاهر الذي هو الخطوط وقيل أنه دخل فيه واليه بان الحديث الكاشف في الروايات وفي بعده فإن  
ظاهر الأخبار المذكورة إنما يساعد على القول للشهر وفان قوله السبعة خطوط يكون ثلث عشرة دراهم ونصف يخص هذا القدر بالخطوط وبما في الأخبار أن  
كانت مطلقة إلا أنه يجب حمل إطلاقها على هذا الخبر ولصرح عنه قوله في عبارة الفقه الثانية إذا عرفت من سبعة خطوط ثلث عشرة دراهم وثلث درهم  
كما في جملة هذا القول احتياطا لظاهر الحديث المذكور في السبعة خطوط في معنى وإنما نقل عن ابن أبي عمير أنه حكى عن بعض الأصحاب المذكور وقال  
أن الأصحاب منهم خلاصة يعني أن يعلم أن ثلث عشرة دراهم وثلث الذي هو القدر الأعلى من الخطوط يكون بالمثقال الشيعي في عبارة عن الدرهم من الدرهم  
التي لم يتغير في جاصلها ولا اسم فتمت مقابلة ثلث المثقال الصيغة للرواية بين الناس سبعة مثاقيل لما تقدم تحقيقه من أن المثقال الشيعي وثلث  
أرباع درهم والدهم نصف المثقال الشيعي وخمسة فيكون مقدار عشرة دراهم سبعة مثاقيل شيعية وموجبه ذلك عصر الثلث عشرة وثلث عشرة مثاقيل  
وثلثا بأضائة الثلث من كل منها إلى الأصل وأما كونها بالمثاقيل الصيغة سبعة فلما عرفت من أن المثقال الصيغة مثقال ثلث من الشيعي والمثقال  
الشيعي ثلث أرباع الصيغة ولا يثبت السبعة ثلث أرباع تسعة وثلث قد عرفت الروايات في جانب الأقل من الثقال ومثقال وبعض في  
في الوسط أربعة مثاقيل وأربعة دراهم والجمع للحمل على التحريم في كل من الوصيين قال الحديث الكاشف في الروايات في الثقال ومثقال وبعض في  
الأ أن السبعة حوت الخطوط بالكاثر كما ورد عن أهل البيت وهو طيب معروف فيكون في الوصيين شراحيب البحر طيب حبشة طيب هاشم بن علي خلقا شريفا  
وهي أنواع ولونها حمراء وإنما يتبع بالتصعيد كما في القاموس وقال بعض فقهاء الكافور مع يقع من شجر فكذلك جلداده وهو الكافور  
لا حاجة له إلى الثقال ويقال له الكافور بحام وما يقع من صفاء ذلك الصمغ من الشجر في التواب فيؤخذ بقرابه ويخرج في قدر فيها ماء على وعاء من  
فذلك يعرف في الخطوط انتهى كلامه وما قاله من عدم الجزء للظهور غير واضح بل الظاهر من إطلاق الأخبار وكلام الفقهاء الجزاء وما يقال أن بطرقة  
يطبخ بطن الحمر ليشد بياضه لم يثبت وكذا ما قبله لأن دوسه كما المستر فيم بالبراج انتهى كلام المحقق المذكور من الكفر وهات في هذا  
القيام أن يكون في السواد في التقى لا يعرف منه خلافا ويدل على ذلك ما رواه الشيخ عن يحيى بن عثمان عن أبي عبد الله تعالى لا يكفن الميت في السواد  
وعن يحيى بن عثمان قال قلت لأبي عبد الله يحرم الرجل في ثوب أسود ولا يكفن به وروى عنه الحكم لكل صبيح كما معهم من الذكوة  
حيث قال الكفر في السواد بل وكل صبيح على الأصح قال له عليه السلام رواية يحيى بن عثمان لا يكفن الميت في السواد وظاهر حمل السواد هنا على ما يعبر لكل  
والظاهر هذه ثم إن قدس سره نقل عن ابن البرج أنه صرح من للصبيح ونقل الكراهة في الأسو وكذا صريح الشيخ بلخير وبما فيه أنه لم يرد من غير ومن  
القيص السواد للكفن إذا حيط ثم قال قدس سره والأقرب الكراهة للأصل ولعمدة الصلوة ولغير يحيى بن عثمان وإشاره يحيى بن الرشد أنه  
ما قد مضاه عنه من سواد عن الثياب التي تحمل بالصبغ على عمل العصب الذي من قتره فظهر هذا يصلح أن يكفن فيها الوقت قال إذا كان الثفن أكثر من القف







في حديث وفاة فاطمة بنت اسد لم يرد اليه من موثوق قال النبي صلى الله عليه وآله في هذه وفي حديثي فكم تهاونها ومن النساء لم يحن منها احد بها  
ولت هذه الاخبار الكثيرة بل قد اختلفوا على كون الكفن في القبر ليس بانذاره حيث لم يتبين فيها الذكر قطع الا اذا انها ولا يبعد ان يكون مخصوصا بغير  
الطريقين الا انه يمكن ان يقال ان العرف من سياقها انها هي بيان تشريفه بمراد من انها يتكفيها في قصده لا بيان كون الكفن في القبر هو كونه الاصل  
ذلك من جبا العدم من حيث ان المقام مقام البيان وجب ان يكون اطلاقها معدا عما في تلك الاخبار ما ذكره الاصحاب من انه يمكن جعل الخوف في معصية  
للانذار للفتنة الدالة على النبي عن ذلك حيث انهم رضوا ان يتعللوا كما قلنا فقلنا نعم قد جعل بين الاخبار الدالة على جواز وضع الخوف في هذه الاشياء ولا  
الدالة على النبي بل هو على كراهة وما على ما قلناه فذكره من ان الاصل جعل الجواز على التخيير فانه متى اخبر النبي سال من المعارض والنهي حقيقة في تخريم  
من جعله امره من حقيقة قال في المدارك بعد قول العوفي ان يحمل في جمعه او بصورة شيء من الكافون ما يطلق هذا قول الاكثر ويذكر عليه قوله في رواية يونس ولا يخل  
في محرم ثم ذكر تمام الرقابة وقد تقدمت ثم قال في صحيحه عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال لا يجعل في جميع البيت خوفا ثم قال وفي الرقابة الاولى ارسال وفي الثانية  
قطع ثم نقل كلام الصدوق فيمن لا يحضر الفقه وقال في نقله مستندة بحديث عبد الله بن سنان ثم ساق الرقابة كما قلناه ثم نقل موضع الاستدلال من مؤلفه  
سماحة التفسير وخبر عمار الدائين على مذهب الصدوق ثم قال وحمل العرف العشرة هذه الرقبات على الجواز وتلك على الكراهة وهو بعيد لان الامر اظهر في  
الوجوب والاستحباب التي اقرها غيره ان ما نقله على صحيحه عبد الرحمن بن ابي عبد الله من انها مطلقة حيث نقلها في كتابه جباة من الاستدلال الى انها شبيهة  
فانها في كتب الاخبار مستندة الى ابي عبد الله كما قلناه فذكرنا ثانيا عن مقتضى القاعدة القصص في مقام استلزام الاخبار هو العرف من مذهب العامة  
بجاء في العامة هنا معصون على استحباب وضع الخوف في هذه الاشياء لاعتبارها في الاخبار فكيف يمكن التمسك بالامر في تلك الدلالة على وجوب الاستحباب  
ولكن قد ستره انما يبعد ما اورد السند في صحيحه سند الرقابة حمل عليه ولا ينظر الى ما في ذلك من العمل الحق ولا ما رتب عليه من الضرر من جهة الفقه  
للاثرة او لغيره في تعيين ذلك المعتبر ما ذكره في جميع من الاصحاب من انه يذكر ان يكتب على الكفن بالسؤال في العشرة كذا ذلك الشيخ رحمه الله في التآنية  
والمبسوط وهو حسن لان في ذلك نوع استبصار وان وما يصح استلزامه فرفقا بفتق على الدلالة بل يجوز ان يقال في هذا الكفن بالذوق قال في الغنى  
فذكره الشيخ ورايت الاصحاب يمتنعونه ولا بأس بمناعتهم لان انزال الاحتياط وقوفه على موضع الوفاق قال في الذكرى اما لها اجزاء من فاعلم ان عدم الكراهة  
للاصل ولا شعرا في خصوصها بل في الباطن غيره اقول لا يخفى ما في هذا الكلام من الجواز في العامة فان الاستحباب حكم شرعي ولو لم يكن حكم شرعي والفتوى على ذلك  
الوضع مع انه عطل انفرادها ولا سيما المحققين من علماء الاصحاب مع وجود الدلالة الكلامية الاصحاب وزعم ان الرواية التي هي مستندة لاصحابنا ضعيفة  
فكيف ترافقونهم هنا مع انهم انهم بعدم الدليل بالمرة ويحتمل ان ارد المحقق المذكورة بقوله ولا بأس بمناعتهم يعني في حمل ذلك على ان لا يسل الخوف على الباطن  
فلا بأس وان ارد في حكمه بالكراهة والفتوى قال في العشرة بعد نقل ذلك الشيخ في التهذيب بها فحمل الاستحباب على ما نقله في الذكرى ولا شعرا  
بالدين ابعده عنه فان في هذا الاشعار انما يكون حجة لو كان الدليل الشعر بذلك دليلا شافيا والامر هنا ليس كذلك وقضية الاصل الذي يتسكن به في قوله  
هو الاباحة مطلقا الى ان يقوم الدليل على التحريم ومنها ما ذكره من قطع الكفن بالمحذور ذكر في التآنية في العشرة والمبسوط والعشرة والامر بالامر وقال الشيخ في التآنية  
معصنا ذلك فذكره من الشيخ وكان عليهم وقال الكلام في هذه المسئلة كما في سابقها ثم اقول وعني في النصين نقل على مقالهم ويجوز على من لم وان لم  
بما احتجوا به من الكراهة وخفا بنا عين مقالهم يشتمل على مسائل لو خرج من البيت نجاسة بعد الغسل من لحدها ان تلحق جسده خا  
وللمشهور ان يجلس في النجاسة خاصة ولا يجلس على النجاسة وذهب ابن ابي عمير الى وجوب لحدها الغسل وقد تقدم القول في ذلك في المسئلة التاسعة فاستحسن  
العمل وثانيا ان تلحق مع ذلك كفته قبل وصفه في القبر والنقل عن الصدوقين واكثر الاصحاب وجوب غسلها والتعلق بالشيخ وجوبه فيها هكذا  
ويذكر عليه ما رواه في الكافي في الصحيح الحسن عن ابن ابي عمير عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله قال اذا خرج من البيت شيء بعد ما كفن فاطاب الكفن الغرض من  
الكفن والاصحاب انما استدلوا بهذا القول للشعر كما ذكره في المدارك والذخيرة بان في الغرض ادلا في الدلالة وهو قوي فانه يقتصر في ذلك على جعل الاثارة  
قال في المدارك بعد نقل القول بالتحصيل وهو حسن لان في الغرض لا يرد انما ذكرناه واعتبر في الاثر من جواز تخصيصه ما دل على تحريم الكفن في حال العموم  
الاشياء الدالة على الغرض قال في الذخيرة بعد ذكر اخبار الغسل في الرد على ابن ابي عمير في الصورة الاولى واجزاء الغرض التي في هذه الصورة ولا يخفى ان  
الجميع بين هذه الاخبار والاشياء السابقة الدال على الغسل يمكن وجوب لحدها تخصيص الاخبار السابقة بصورة لم يصبها نجاسة الكفن حملها للمطلق على النجاسة  
وثانيا حمل على التخيير ولما انفضى ما قبل الذوق وما بعده فغير مستفاد من الادلة اقول لا يخفى من المستفاد ما ذهب اليه الصدوق في هذا المقام انما  
هو كتاب الفقه الرضوي حيث قلنا فيه فان خرج منه شيء بعد الغسل فلا تغسله ولكن اغسل ما اصاب من الكفن الى ان تصفى في لحده فان خرج منه

عن ابي عبد الله قال اذا خرج من البيت شيء بعد ما كفن فاطاب الكفن الغرض من الكفن والاصحاب انما استدلوا بهذا القول للشعر كما ذكره في المدارك والذخيرة بان في الغرض ادلا في الدلالة وهو قوي فانه يقتصر في ذلك على جعل الاثارة  
قال في المدارك بعد نقل القول بالتحصيل وهو حسن لان في الغرض لا يرد انما ذكرناه واعتبر في الاثر من جواز تخصيصه ما دل على تحريم الكفن في حال العموم  
الاشياء الدالة على الغرض قال في الذخيرة بعد ذكر اخبار الغسل في الرد على ابن ابي عمير في الصورة الاولى واجزاء الغرض التي في هذه الصورة ولا يخفى ان  
الجميع بين هذه الاخبار والاشياء السابقة الدال على الغسل يمكن وجوب لحدها تخصيص الاخبار السابقة بصورة لم يصبها نجاسة الكفن حملها للمطلق على النجاسة  
وثانيا حمل على التخيير ولما انفضى ما قبل الذوق وما بعده فغير مستفاد من الادلة اقول لا يخفى من المستفاد ما ذهب اليه الصدوق في هذا المقام انما  
هو كتاب الفقه الرضوي حيث قلنا فيه فان خرج منه شيء بعد الغسل فلا تغسله ولكن اغسل ما اصاب من الكفن الى ان تصفى في لحده فان خرج منه



في حقه لم تعد كغيره ولكن حجت من كثر ما اصاب من الذي خرج منه ومددت لعدى الشرف على الامور فخذ العبرة فهو الصدوق في الفقيه يجرى في قول  
في الخبرين على بن بابويه القول بانك في الرسالة انه لا يحضره الا نصابه ولا صاحب اب قد انشأوا اهل كوفة في حين وضعها جاعلا عليه بذلك وفيل  
الاشكال بين الغسل والاحجار الغرض ويظهر على كلام صاحب الدعوى ان هذه ظاهرة جلية يفت على دليل التفضيل وانما لها على سواء السبيل  
والانما ان تلتق كغيره بعد مضي فترة وقد عرفت اتفاق هذا على الفرض من الكفر فحقنا استوجب رد الظاهر من كلامهم بعد اطلاق هذه الصريح فاما  
من الظاهر ان الخاصة لا يعتق من الكفر حتى يخرج من الجسد مع انتم لا يفر من الكلام فيها وقد نصوا كتاب الفقه التي هي السند والتفضيل لثبات  
على من الكفر خاصة واما فقه جسد المشتق وقوة او اخر غير من وظهر فلا يفر من هذا الروايات الدالة على الغسل كما انها لم يسندهم على ما نقل في موضع  
في الخبر كما هو ظاهر سياستها وانهم على كلام صاحب الدلالة على هذا المقام من ثبوتها في الخبر على ذوق الاقوام حيث قال بعد نقل الحسن الكاظمي ورواهما  
فقد تم توثيق الكاظمي ونقل صحيحه عن ابي عمر واحد من محمد وحظير معا بالارسال ولا يخلو الاجماع في هذا الحكم لا يمكن القول بعدم وجوب فقه في الغسل  
مطلقا تنسكا بمقتضى اصل الاستصحابا للروايات الواردة بذلك اعني ان مقتضى انه قد روي الاجماع في موضوع مع التبرع به فليست سند هذا الخبر في نقله  
على ان الروايات المذكورة من ائمة الاشارة واسما امارا في الكاظمي فوجوده في الحسن عندنا صاحب هذا الاصطلاح والتمسك بحسن معناه عليه السلام واما رواة  
ابي محمد في صحيحه وارسالها غير منافي للخبر عند ارباب هذا الاصطلاح وسنقلها من سنده مشاركا لحدود محمد بن ابي بصير في الحديث الذي روي في حقه من  
الصحاب على صحيح ما يصح عنه من ان هذه العبارة هي قولها من حين بعد ما روي باسعاد النقل المذكور وشهرته وهذه العبارة انما دلالة على  
التفحص من الشبهة رجل ثقة ولهذا ان صاحب الدعوى الذي من عادته ان يفتد اشارة بنظره كلامه صا وانه العالم  
ومنه في ان كثر الروا على عز وجا بل ادعى عليه الشيخ في الخلاف الاجماع وعنده العلامة في التذكرة شيئا من الروايات التي من وجبت نفقته و  
كسوته حال الحيوة وحيث تكفيته كالماول فكذلك الرواية وعنده التحقيق في الاعتبار ان الرواية باينة لا عين الوفاة ومن ثم محل مصلحتها ورواهما معا في غيرهما  
فحيث يوضح الاقوام احكام الزوجة والكفر من جملة ذلك ولا يخفى ما في هذه العليقات للحد من عدم الخروج من احكام الشريعة وانما  
ادله عقليه ورواهما على الصحيح ويرد على ما ذكره هناك من ثبوت الزوجة لحيث الوفاة على ما رويها اما الظاهر ولغيره ظاهر واما الاثر في عدم ثبوت  
فيما ذكرنا لاستدام الوفاة عدم كثر من احكام الزوجة ولهذا جاز ان يرفع عنها ما ذكره في التذكرة من ان من وجبت نفقته وكسوته حاله  
شبهة وجبت تكفيته من غير وجب النفقة من الاقارب فانه لا يجب تكفيته على القريب وان وجبت نفقته من حال الحيوة وجبت تكفيته على انتم لا يقتضي  
اختصاص الحكم بالزوجة الدائمة للذكر فلا يجب لتصبح بها ولا الناصر في ان ظاهرهم خلافه فالواجب الرجوع الى الاخبار وبذلك عديتها ما رواه الشيخ في  
عن جعفر بن اسد بن ابي الوائسين عن قال في الزوجة كثر لمراته اذا ماتت وروى الصدوق في الفقيه حرسا قال قال له كثر المرأة على زوجها اذا  
وصاحب الدلالة اورد رواية التكري في نظره فيها من حيث ضعف السند ثم قال والاحوال الاستدلال على ذلك بما رواه ابن بابويه في الصحيح عن الحسن بن  
عجوب عن عبد الله بن مهران عن ابي عبد الله ع قال من الكفر من هيج المال وقال كثر المرأة على زوجها اذا ماتت والظاهر في قوله وقال له انما هو  
رواية من سنده لا يخلو لها بالصحة المذكورة كما هي قاعدة في الكتاب المذكور ويرويه ان الكتيبي رواها في الكافي عن محمد بن يحيى عن محمد بن عمار عن  
بن عيسى عن الحسن بن الحسن بن احمد عن ابي بصير عن ابي الحسن ع قال كثر المرأة على زوجها اذا ماتت وروى الصدوق في الفقيه حرسا قال قال له كثر المرأة على زوجها اذا  
من ذلك وايضا انه قد سجد هذا اليوم لاجل من التامين كشيئا مما في الجبل لثبوت صاحب الرسائل اعلم ان كلام صاحب الدلالة ولا يخفى على  
من عرف حادة الصدوق في الكتاب المذكور انه لم يكن ما ذكرناه اقرب فلا اقل ان يكون مساويا في الاختلاف لا يتم الاستدلال ولم ادرى لعل  
ذكرناه الا الفاسل في السابق في الخبر مع ادعاء غالبا ان صاحب الدلالة قد مرجح حديث صاحب اب وجوب نفقة الزوجة بعد الزوج كما  
والسند والافراد وما الفصل في غير الرواية في البسوط يلزم زوجا كنفها وتجهيزها ولا يلزم ذلك في علمها فيه صحيح ابن ابي عمير والاحكام  
في النهاية وغيرهم ووقف في هذا الحكم في الدلالة هو في هذا الملاقاة والخبر وكلام صاحب الفقيه انما لا يفر من الزوجة بين الدائم والمستحب جاز  
ولا بين الطبع والناس في ولا يفر من هذه الامور واختلاف الدلالة اختصاصا بالدائم لانها التي يعرف اليها الدفن عند الاطلاق وقال في التذكرة لا فرق  
بين الحرة والاميرة في ذلك وكذا الاطلاق في الخبر اما الناصر في التفسير بالانفاق يقتضي وجوب الكفر والطلاق بخبر شاذ وكذا المستحب بما  
قالوا لا يلحق بالزوجة غيرها من زوجي النفقة الا لملوك فان كثر على رزاقه للاجماع عليه وان كان مدبرا او مكاتباً مشددا او مطلقا لم يخرج منه شيء او  
ام ولد او حر من شيء فبالنسبة ما ذكر من وجوب الكفر او التوبة كالا على الزوج مشروط بما روي عن ابي ان لا يفضل ما اذن فوفت يومه و  
وما يشي في الذين كفنت من تركها ان كان لها مال صحيح من العدا من غيره ولو اخرج من البعض اكل من تركها اكل ذلك مع عدم وصية لها رزقا







[illegible]







[illegible]



مبين على حدة واحدة وهذه العبارة اوردتها الصدوق في الفقيه نقلها عن ابي عبد الله في رسالة الله ومنه يعلم انه مستند الى صاحب هذا الحكم انما هو كلام الصدوق  
ومستند الصدوقين انما هو كتاب الفقه الزهري في غير مقام مما تقدم واستخرج ما شاء الله به في الكلام في العبارة المذكورة من غير ان  
والكراهة محقة التي حقيقة الاول والله العالم قال في الذكرى بذكره اتباع بنار الجاع وهو مروي عن النبي صلى الله عليه وآله وعن الصادق ع ان النبي صلى الله عليه وآله  
بحر روى التكري في روى الصدوق ع وكان له اجدان الصالح لقول الصادق ع ان ابنه رسول الله صلى الله عليه وآله لعزبت له الله معهما سابع اقول وقد تقدم  
في صحيحه لم يزل احسن من ابي عبد الله ع واكره ان يسمع بحجة وروي الشيخ عن التكري عن ابي عبد الله ع ان النبي صلى الله عليه وآله عن ابي عبد الله ع وعن عياض بن ابراهيم ع  
عبد الله ع عن ابيه ان كان يكلمه ان يسمع الجبارة بالخرق والرواية التي اشار اليها في الفرج فاطمة ليل الصالح قد روى الصدوق في الفقيه مرسل فان مثل القول  
عن الجبارة يخرج منها بالنار فالدان ابن رسول الله صلى الله عليه وآله من حديث جليل بعض من فاطمة ورواها الى ان قال فلما اقتضت محاسن  
في جوف الليل اخذني على جناحه من ساعته واستحل الردي في جريد الخمل ومسح مع جبارة بالدم حتى لم يبق لها او فها ليل اوج فيكون الوعد ليل مستخ  
من الكراهة ومنهم من هذين الخبرين ان مرقها صلات الله عليها ليس لليت كما هو لعد الا في البر ما اشركه في البيع كميل بل يصح قال في الذكرى  
اتباع للسنة الجبارة لقول النبي صلى الله عليه وآله من روى ما روى في مروي عن ابي عبد الله ع في الحديث عن اتباع الجبارة ولا يشرح انتهى اقول للحديث الذي للشان الذي  
مارواه الشيخ في كتاب الجبال عن عباد بن صبيح عن الصادق ع عن ابيه عن ابن الحنفية عن علي ع ان رسول الله صلى الله عليه وآله صرح في شجرة صقوا فقال الصادق  
ههنا قلن الجبارة قال انتم من مع من يخل قلن لا قال انتم من مع من يخل قلن لا افندي بن ميمون يخل قلن لا قال فارجلان مارودا نحو ما جردت  
حديث ام عليه فالتا ههنا من روايات العامة كما يشعر كلام العلامة في التتبع والي لم اقف بعد السمع عليه في شيء من اصولنا وقال العلامة في التتبع  
يكلمه النساء اتباع الجبارة ذكره في مجموعنا لانه من ترك الرج فخل في البيت ورويت ام طيبة قالت فمنا عن اتباع الجبارة ولم يسمع علينا في  
لخاصة مارواه الشيخ عن ابي بصير عن ابي عبد الله ع انه قال ليس ينبغي للمرأة ان تخرج للجبارة فخل عليها الا ان يكون للمرأة عقل في السن بعد وفاة  
فيما ذكرنا ابراهيم لاصله على حدة معها المرأة قال الشيخ للامير في الفقيه لا نه يجوز ان يخرج من ويصلن فانه روى بن زيد بن خليفة عن ابي عبد الله ع  
ان زينة بنت النبي صلى الله عليه وآله توفيت قال فاطمة بنت جعفر في نسائها ففصلت خطتها انتهى اقول مثل خليفة بن زيد بن خليفة المذكور حديثه ارض وهو روى الطبري في  
عن بن زيد بن خليفة وهو مروي فيكون حديثه حسنا قال مثل عيسى بن عبد الله بن عبد الله ع ولما حاضرت قال تخرج النساء للجبارة فقال ان القاصد  
بن ابي العاصم ثم ذكر حديث وفاة زوجة عثمان بن طلحة الى ان قال ورويت فاطمة ولما لا لوتين والظاهر في خبر بن زيد بن خليفة ان القاصد  
ان اخر وجاء مع النساء كان من مرة في موت عثمان بن طلحة فخرجت من العاصم في رواية اخرى في زوجة عثمان فكيف كان هذا الخبر ان ظاهره فيكون اخر  
والعلم بهذا القول ان يكون اصله من العامة منهم في رواية الصدوق في التتبع التي اشار اليها في الذكرى ورواها كماله في معاصون مروي ع في لا يطلع قرة في معاصون هذه  
وروى ام طيبة قد روت انها ليست من طبقنا بل الظاهر انها من طريقتهم وبشروط ذكرنا من عبارة التتبع والمجوز عن اخبار الشيخ منها ان احسن هذه  
او في صحيحه في قوله في التتبع بذكره ان يمشي مع الجبارة في غير رداء لرواية التكري انما صاحب الحسينية فانه يفتي في التتبع  
لجوه من غيره فيقصده الناس للمهر روى الشيخ عن الحسين بن عثمان قال لما مات اسمعيل بن ابي عبد الله ع خرج لابي عبد الله ع بغير رداء ولا خلاء اقول في التتبع  
في المبسوط يجوز لاصحاب البيت ان يخرجوا من رداءهم في الليل في الخ فاما على غير هذا فلا يجوز على حال وقال ابن نور بن مسلم في هذا  
سواء والى في تفسيره اصولنا انه يجوز اتفاقا وذلك ونعله سواء كان الاب والابن او غيرهما لان ذلك حكم شرعي يحتاج لا دليل شرعي ولا دليل عليه  
صريح فلا يكون الفاعل له مبدقا لانه اتفاقا وجل وروى الفاضلان باحاديث الامتياز الامة في المقام انشاء الله ومين ان الاحاديث المشار اليها لا دلالة  
فيها على ما ذكره الشيخ فان هذه الكيفية ولا الاختصاص بالاب والابن نعم ظاهر من الحديث القوي بما قاله الشيخ حيث ذكر الكيفية يطرح بعض من رواه في  
العامة ولقد روى في غير الخ والاب والابن في غيرها فقول ابن ادراس انه يذهب الى هذا سواء ليس في هذا من غير منع ضامع يجوز الامتياز  
وكما نه يحسن التتبع في غير الاب والابن بعد النوع من الامتياز ونقل عن ابي الصالح انه يحق رجل ارداه في جنازة ابيه وجده خاتمة اولاد الذي في  
عليه بن اخبار السنة زيادة على رواية الحسين بن عثمان في التتبع ما رواه في التتبع في الصحيح اوهن عن ابي عبد الله ع ان ابي عبد الله ع قال في  
اصحاب الحسينية ان يضع رداءه حتى يعلم الناس انه صاحب الحسينية والراي موضع الرداء ان كان ملبوسا وعدم لبس مروي ع وهذا يصح على ما هو للعارف  
من الدواعي على الرداء كالعواء ونحوها في رداءها هذا لا يبعد ان يسبغ من الغليل مرسا في مثل هذا الشأن لا يعارض فيها التتبع مع ما هو في  
من جهة ونحوها مما ليس فوق الشاب وما رواه في التتبع في الكافي وسند الفقيه مرسل عن بعض ابي بصير عن ابي عبد الله ع قال لا ينبغي لاصحاب الحسينية ان لا يلبس رداءه وان  
يكون في قميص حتى يعرف وروي في الفقيه مرسل قال قال العاصم ع مملون ملعون ملعون من وضع رداءه في مصليته غيره وقد تقدم في المدة الثانية من رداءه في رداءه



[illegible]



لا يفتقر في البدء وقال في الخبر والذكر لا بأس به وقال بعض بكه النبي ١٢ ان رسول صاحب المصيبة لا يفتقر في القول الظاهر من اخبار السنن  
استجابا لعلام باي وجه اتفق لكن لم يحدد فاما معنى الجملة السابق من اخبارنا في البدء بالاول ابدء بذلك ولو وقع لفضل ولو كان المراد من هذا  
ذلك يعمل اياه فانكاهم انما هو ارسال اليهم وعلام انهم بعضهم بمقابل ذلك والله العالم المرسى والولي هل كيف اتفق ولفضل ان  
في سره كما غش في تقدمه وحمل الغش جاز كيف اتفق وليس فيه نق ولا سقوط حرمه كما بنينا يوم فقد جعل النبي من جنازة سعد بن معاذ كما رواه  
وفعله الصحابة والتابعون من غير نكاح ما فيه من الرقيات الكرامات التي هي وليغفر الجبال للنساء وان كان لبيت امرأة الاضروة وفضل المرسى  
لحمل باربعة رجال من جوانبه الاربعة واكثره وان الحمل على الجوانب الاربعة دفعه فضل عظيم وقول جسيم ضروري فقه الاسلام في الصحيح عن جابر عن النبي  
قال من حمل جنازة من اربع جوانب اغفر الله له اربعين كثيرة وروي في الفقيه حرسا قال قال ابو جعفر من من حمل جنازة لبيت جوانب السير لا يفتقر في  
عنه اربعين كثيرة من الكبار وروي في الكافي سند عن سليمان بن خالد عن رجل عن ابي عبد الله وفي الفقيه من سأل عن ابي عبد الله قال من اخذ جنازة  
السير لبيت خرج من الذنوب كما ولدك املك وروي في الكافي عن جابر عن ابي جعفر من حمل السنة ان يحمل السير من جوانبه الاربعة وما كان بعدة البيت  
حمل فهو قطع في الكلام في الكيفية التي هي افضل صول المرسى وقد خلصنا الجواب في ذلك فيقول بان السنة ان يذلل تقدم السير لا يمين ثم من قبل  
ثم يؤخذ السير لا يسره على مقدمه ورواهما ذكر ذلك الشيخ في النجاة والمبسوط وروي عليه الجماعة وهو المشهور بين اصحابنا على ما ذكره جابر  
وقال في الخبر ان يحمل بيانه تقدم السير لا يسره ثم يدور على جميع الى التقدم وانت خير بان المراد من السير وساره انما هو ما للشبه انما هو البشير  
للسمع والمناخ خلفه على هذا يكون بين السير مما يلي يسار البيت ويساره مما يلي بين البيت فعلى القول المشهور ينبغي ان يذلل ولا يضع مقدم السير لا يمين  
ليسا لبيت على كفة الايسر ثم يدور من خلفه الى ان يذلل مقدمه الايسر الذي عليه بين البيت على كفة الارض وهو تقدير قول الشيخ في خلافه جسر ذلك  
في مقدم السير لا يسره الذي عليه بين البيت فيأخذ على كفة الايمن ثم يدور من خلفه الى مقدمه الايمن وعبادات الجواب لا يحمل من هنا  
واضطراب قال العلامة قدس سره في النجاة المرسى للشيخ عنده ان يذلل الحمل مقدم السير لا يمين ثم يميز بعد ذلك من خلفه الى الجوانب الايسر  
وجله اليسرى ويمر على ان يرجع الى التقدم كذلك دور الجوارح اصل ما ذكرناه ان يذلل اضعف قائم السير التي على اليد اليمنى التي هي المقصود  
كفة الايسر ثم ينقل يضع القائمة التي على رجله اليمنى على كفة الايسر ثم ينقل يضع القائمة التي على رجله اليسرى على كفة الايمن ثم ينقل يضع  
التي على يده الايسر على كفة الايمن ومعه يساره وليس سره وان كان محمدا الا ان تفصيله ظاهرة مذهب الشيخ في خلافه لكن مقتضاها ان يكون  
د لعل بين يدي السير وجعله لا بأس به عنده وهو خلاف الظهور من كلام اصحابنا والحق ان شيخنا الشهيد الثاني في الروي جعل مذهب العلامة  
الشيخ موافقا للقول المشهور والامر كما توفى وقال الشهيد في الدعوى وافضل المرسى فيحمل اليد اليمنى بالكف اليمنى ثم يحمل اليمنى كذلك ثم يحمل اليسرى  
اليسرى ثم اليد اليسرى كذلك انتهى وهو كما ترى ظاهرة مذهب الشيخ في خلافه والحق ان شاذ من الشيخ جاز الى طرفة ادى ان هذا القول هو المشهور  
قول الشيخ في النجاة والمبسوط الذي ادى عليه الجماعة قال له اما استجابه على الوجه الذي ذكره فهو من المشهور بين اصحابنا وعلى الشيخ عليه الجماعة في  
وظاهر انما هو لمراسي في الدعوى لهذا هذا القول ودعوى انه هو المشهور كما ذكره الفاضل المشار اليه رغم ان كلام الشيخ في النجاة والمبسوط وكذا من  
بتبعه عن ظاهرهما انهما انما انصارا لليسر واليسر كما يمكن باعتبار الشيعين يمكن باعتبار البيت فيقتضي ان يحمل اليسرى من يمين الروايات واما  
كلامه في خلافه وكيف كان فالجواب المرسى على النصيب وبيان ما هو المفهوم منها بالعموم او لخصوصها ما رواه الكليني والشيخ في الروي عن الفضل  
ابن يونس قال سالت ابا ابراهيم عن تربع الجنازة قال اذا كنت في موضع بعد فائدة باليد اليمنى ثم بالرجل اليمنى ثم ارجع مكانك الى ما بين البيت  
خلفه رجلك اليمنى حتى تستقبل الجنازة فتأخذ يده اليسرى ثم رجلك اليسرى ثم ارجع من مكانك الى خلف الجنازة لليمنى حتى تستقبلها فتقبلها  
اولا وان لم يكن ينبغي فيه ان تربع الجنازة الذي يوجب للمسلم ان يذلل يمينه ثم بالرجل اليمنى ثم بالرجل اليسرى ثم باليد اليسرى حتى تدور حولها  
وما رواه في الكافي عن الصادق بن سنان عن ابي عبد الله قال يذلل في حمل السير من جوانب الايمن ثم عليه من خلفه الى الجوانب الايمن ثم يترجى  
للتقدم كذلك ورواه الجماعة الكاشي والشيخ عن علي بن يقطين عن ابي الحسن موسى قال سمعت ابا عبد الله يقول في حمل الجنازة ان يستقبلها  
جانب السير فمسد الايمن فتلزم الايسر كفتل الايمن ثم تحمله الى الجوانب الاخرى وتدور خلفه الى الجوانب الثالث من اليسر ثم يترجى الى الجوانب  
مما هو يساره وما رواه ابن ادريس مسد فأت السير فقل من جميع الرطبي عن ابن ابي عمير عن ابي عبد الله قال السنة ان تستقبل الجنازة من  
الايمن وهو مما يلي يسارك ثم تفضي الى مؤخره وتدور على جميع حتى ترجع الى مقدمه ومالي كتاب الفقه الرضوي حيث قال في جرح الجنازة فان من رجع  
من خط الله عن جرحا وعشرين كثيرة فاذا ابدت ان ترجعها فابدأ باليمين ثم تدور الى الرمي فتأخذ يمينك ثم تدور الى الرمي



[illegible]











للقيد فلا منافاة ما اشتملت عليه هذه الاخبار التي اذا اكرهتم فصلها اشتملت عليه وماها انشاء الله تعالى ومنها ما رواه في الكتابي عن ابي عبد الله عليه السلام  
لا ينبغي الاحداث فيقول القبر في علمي وحسن ولا عمامة ولا رداء ولا فلسه وعن علي بن يقطين في الصحيحين عن ابي بصير قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول لا ينبغي ان يرفع القبر عليه  
العمامة والقنطرة والجذام والطيبان وحمل ازاره وبذلك سنة رسول الله صلى الله عليه وآله من حوت واستغفره باذنه من الشيطان الرجيم وليقرأ فاتحة الكتاب والعمودتين  
وقل هو الله احد واية الكبري وان قد ان يحسن حده وان لمعلم الارض فيقول وليشهد وليذكر ما يعلم من يتقوا صاحبهم من ابي بكر بن الحسين عن ابي  
عبد الله قال لا ينبغي ان يرفع القبر عليه ولا عمامة ولا رداء ولا فلسه ولا حذاء وحمل ازاره قال قلت له في وقت الضرورة والضرورة  
في التذريب وزاد في ذلك جملة وما رواه في ربيع عن محمد بن اسمعيل بن روح قال رايت ابا الحسن عليه السلام يدخل القبر ولم يحمل ازاره وعن سيف بن عمر عن  
ابي عبد الله قال لا تغسل القبر وعلبات تغسل ولا غلبه ولا رداء ولا عمامة قلت له في وقت الحاجة قال لا بأس بالحلق فان غلبت شاة رداء في الكافي  
الصحيح الحسن عن علي بن ابي عبد الله قال اذا انبت بالبيت القبر ضامن قبل جليله فاذا وصفت في القبر فاقبل اية الكبري وقول بسم الله والله وفي  
الله وعلى ملائكة رسول الله اللهم انفع له في قبره ولحقه بنبيه وقول كما قلت في الصلوة عليه مرة واحدة من عند الله ان كان محسنا فخره في حسنة  
كان سيئا فاعف له وارحمه وتجاوز عنه واستغفر له ما استطعت قال وكان علي بن الحسين اذا دخل القبر انبت قال اللهم حاف الارض عن  
حده ولعلمك ولعلمك من ابي بصير عن ابي عبد الله قال اذا اسلمت الميت فقل بسم الله والله وعلى ملائكة رسول الله اللهم لا حياء ولا عذا  
واذا وضعت في الخندق فضع يدك على اذنه وقول الله ربك والاسلام دينك ومحمد بنيتك والقرآن كتابك وعلى امامك ورواه في التهذيب بصرف  
فضع يدك على اذنه وكافي الاخبار والاسم عن محمد بن عجلان عن ابي عبد الله قال لا تسلم سلا رقبته فاذا وقفت في حده فليكن لوف الناس على  
راسه وليذكر اسم الله ويصل على النبي صلى الله عليه وآله ويقرأ فاتحة الكتاب والعمودتين وقول هو الله احد واية الكبري وان قد ان يحسن  
حده وملائة الارض فقل وليشهد ويذكر ما يعلم حتى يتقوا صاحبهم من ابي بكر بن الحسين عن ابي عبد الله قال سمعت صادق الصدوق على الله تعالى  
عبد الله قال فاذا دخلت قبره فليكن اول الناس من عند راسه ويحس من حده واجلو حده بالارض وليذكر اسم الله وليتقوا من الشيطان الرجيم  
فاتحة الكتاب وقول هو الله احد والعمودتين واية الكبري ثم يقول ما يعلم ويسمع لنفسه شهادته ان لا اله الا الله وان محمداً رسول الله وفكره لهما  
واحد واحد وعن حفص بن الاسكاف عن ابي عبد الله قال اذا اردت ان تدفن الميت فليكن اعقل من يترك في قبره عند راسه وليكن من  
حده الا من حتى يقتل به الارض ويدفنه اسمعوا يقول اسمعوا اللهم ثلاث مرات الله ربك ومحمد بنيتك والاسلام دينك وفلان امامك  
واخاهم واحدها عليه ثلاث مرة هذا التلقين ورواه في الكافي مثله وما رواه في الكافي والتهذيب في الصحيحين في الاول والثاني والثاني عن محمد بن  
عن احمد بن محمد قال اذا وضع الميت في حده فقل بسم الله وعلى ملائكة رسول الله وعلى ملائكة رسول الله وعلى ملائكة رسول الله وعلى ملائكة رسول الله  
لله قبره ولحقه بنبيه ثم انما تعلم منه الاخير وانت اعلم سونا فاذا وصفت على اللين فقل اللهم صل وحده واسر وحشته واسكنه روضة واسكنه الجنة  
رحمة الله به من سواك فاذا خرجت من قبره فقل انا لله وانا اليه راجعون ولحمد لله رب العالمين اللهم انفع ورحمة في اهل عيليتك  
على قبره في الغابرين وعند نصرة ما يريها العالمين وما رواه في الكافي في الوشع عن حماد بن ابي عبد الله قال قلت لابي عبد الله ما قول اذا  
لميت منا فترحم قال اللهم هذا عبدك فلان وابن عبدك فلان بك وانت خير من ولدك وقد اجتاح لرحمتك اللهم ولا تعلم من الاخير وانت اعلم  
ومن الشهداء بعد الله اللهم غاف الامم بحسنة ولحقه بنبيه واجعل هذا اليوم خير يوم لي وخير واجعل هذا اليوم خير يوم لي وخير واجعل هذا اليوم خير يوم لي وخير  
وقد سمع في مدخل واسر وحشته ولحقه بنبيه واجعل من اجرة ولا تضلنا بعده وما رواه في الكافي والتهذيب في الصحيحين والثاني عن ابي  
عن حماد بن ابي عبد الله قال تسقى الكفن من عند راس الميت اذا دخل قبره عن ابي حمزة قال قلت لابي عبد الله ما عمل الكفن الميت قال انعم من روضة  
وعن ابي بصير قال سالت ابا عبد الله عن كفن الميت قال اذا انخلته الصلواتها وعن اسمعيل بن عمار قال سمعت ابا عبد الله يقول اذا انخلت في قبره  
تأله وبالله وعلى ملائكة رسول الله ثم تسلم الميت سلا فاذا وقع في قبره فقل عفا الله عنك وقول اللهم يا رب عبدك فلان وابن عبدك فلان واسكنه الجنة  
ثم انما تعلم من الاخير وانت اعلم سونا فاذا وصفت على اللين فقل اللهم صل وحده واسر وحشته واسكنه روضة واسكنه الجنة  
والقرآن كتابي وعلى امالي حتى تسره الا الله ثم يعيد عليه القول ثم يقول انصت يا فلان وقال فانه يحسن ويقول نعم ثم يقول بشفاعة الله بالقول الثاني  
هذا الله لا اله الا الله فاعلم عرف الله بذلك وبين اولئك في مستقر من حشره ثم يقول اللهم حاف الارض عن حشره واصعد روحه اليك ولعلمك  
برها ان الله يقول ثم يضع الطين واللين فاذا وضع الطين واللين واللين واللين فقل اللهم صل وحده واسر وحشته واسكنه روضة واسكنه الجنة



رجحة بقدر ما عن رجحة من حواك فاما رجحتك للظالمين ثم يخرج من القبر ويقول انا الله وانا اليه راجعون اللهم ارفع درجاتي في اهل عيليت والحق  
عقبك في الغابر وعندك عيسى يا رب العالمين وروي في الكافي عن زرارة انه قال يا ابا عبد الله من القبر كم يدخله قال ذلك الى الذي ان شاء الله  
وان شاء شقاً وفي كتاب الفقه الرضوي قال وفي ان نظرت الى القبر اللهم لعلها روضة من رياض الجنة ولا جعلها حفرة من حفرات النيران فاذا دخلت  
فاقرأ ام الكتاب في العرفين واية التكري ما اذا قرأت القبر فاضرك الله انك تقرأ ما من خلفك كما وفيها ايديكم ومنها اخبركم تارة اخرى واذا تأسوا  
الميت فقل بسم الله وفي سبيل الله وعلى ملة رسول الله صم صم في حلقه على عبيد مستقبل الجنة وحل عقد كنه وضع حله على التراب في الله  
حاف الارض عن جنيده وصعد الميت درجة وعودت من انما تم تحل يدك التي تحت منك الايمن وتضع يدك اليسرى على منكبه اليسرى وتحركه تحريكاً  
شديداً ويقول يا فلان بن فلان الله ربك وحمد يديك والاسلام دينك وعلى يدك وامامك ويسمى الامم لعلها واحد الى اخره ثم يفتتح على الميت  
مرة اخرى فاذا وصفت عليه الميت فقل اللهم امن وحشة وصل وحدة رجحتك اللهم عبدك ابن عبدك ابن امك نزل مساحتك وانت خير من ذلك اللهم  
ان كان هناك اخوه في اعدائه وان كان مسيئراً فغفر له وغفر له انك انت الغفور الرحيم وهذه العبارة تضاف الى القبر مشفرة ببعض منها فقل عن ابي  
رسالة اليد وبعض منها ذكره هو صفتاً به كل من مات من عبادته وعادة ابي في قبر من يبع اقل يستأجر من هذا الجحيم عدة الحكم منها انه يسحب الخد ويحرك  
اوم يا فلان شغفا او قوا كما تقدم الدليل عليه ان يكون مكتوباً في الراس على الدار حاشياً الاضربوا وقبره في الجحيم اطلق في الناس على من  
مقبرة كما دلت عليه هذه الاخبار وايضا هو معرفة من الشيعة عند معاشرة القبر بقوله اللهم لعلها روضة لا اخره كما تقدم من كتاب الفقه عندنا  
الميت بسم الله وبالله لا اقر ما في رواية ابي بصير القدر او بسم الله وفي سبيل الله وعلى ملة رسول الله كما في كتاب الفقه وعندنا وفي الحديث  
وبالله لا اله الا هو ما في رواية الحسن او ما تقدمت في سبيل او من ثمة جماعة قاربوا بعد وصفي في الحديث المذكور في الاخبار واية التكري كما  
من وجهه مقصداً بعبادة الامن الى الارض والاول محل عند الكفن كما اشتملت عليه روايات ابي حمزة وابي بصير اشحن زعماء عبادة كتاب الفقه وفي  
شقة كما اشتملت عليه من رواية ابي بصير القدر وشملها ما رواه في سبيل القبر عن جعفر بن محمد عن ابي بصير عن زرارة عن ابي عبد الله قال اشق الكفن اذا اغسلت  
في قبره من عند راسه قال في القبر عدة كرهذه الرواية وهذه الرواية عن النعمان عليه السلام ولا بد ان ذلك لعلها على وجهه مشرع في ذلك  
والصواب الامتناع على جليده وما ذكره في كتاب الفقه من انه يدخل به ايمن تحت مكسب الامن الى اخره ثم يفتتح عليه ويحركه في القبر  
انما هو من كتاب المذكور لا انه ذكر في كلامه في دل رواه سالم بن بكرم الاست و قد فهم جميع ان من الرواية المذكورة والظاهر عدم هذا الظاهر  
التفصيل الثاني وهم جعله بالنار باعتبار استحباب التقيين عند التكفين ولم اقف على مستنده بلصالح الشهادتين والحمد لله لا اعمد عليهم الا ان يطلع في ذلك  
التصريح ان يجعل من راسه ويجعل خلف ظهره مونة وشبهها ذلك لسبق رواه الصدوق في الفقيهين سالم بن بكرم عن ابي عبد الله  
ان قال يجعل له وسادة من راسه ويجعل خلف ظهره مونة ذلك لسبق في الصدوق في الفقيه بعد هذه الرواية كلامه في قوله من كان في القبر وصفاً  
الوفى وكذا صاحب الرسالة اضافه الى الرواية المذكورة والظاهر عدم كما استظهر ايضا شيخنا الجليل قدس سره في كتاب الجواهر وضع التربة الحسينية  
شرعاً افضل المصلحة والحل الجسد وهذا الحكم مشهور في كلام الفقهاء من ولكن حتى مستنده على المتأخرين ومتأخرهم قال في المدارك وقبله الشهيد  
في الذكرى والعلامة وغيرهما قال في الشرح لم يفت على ما خذ سوى الترتيب وهذا في ذلك والمتألف قوله ما في موضع خلاها وقال في الفقيه في موضع  
تحت حله وقال الشيخ تلقاء وجهه وقيل في كنهه قال في الكل عند جاز لان الترتيب موجود في الجميع ونقل ان اخره قد مضى انما كانت في حق  
اولها وان لها العزب الصادق بذلك فقال انها كانت تعذب خلق الله بعذاب الله ليعلموا معها شيئاً من ربه طيبين ما استقرت قال الشيخ  
الصدق قدس سره في هذا استحساناً في الذكرى ولا يخفى بما فيه اتمى ما ذكره في المدارك ويخبر صريح من مقدمه اقول الجسد من اسفل العفص من راس  
هذه السلسلة من المتأخرين حتى من مثل السيد شارح اليه وانما استند في ذلك الى هذه ملكايرة اول فائدة الشرح مع انه قد روي الشيخ في قوله ان  
التقدم في الصحيح عن جعفر بن عبد الله بن جعفر الجعفي قال كتبت الى الفقيه اسأله عن طين القبر يوضع مع الميت في قبره هل يجوز ذلك ام لا لعاب وقهر  
وعنه رجب يوضع مع الميت في قبره ويحيط بخنوقه ان الله ورواية الطبري في كتاب الاصحاح عن جعفر بن عبد الله عن ابيه عن جعفر بن محمد عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
للسبيل عن جعفر بن عيسى انه سمع ابا الحسن عليه السلام يقول في القبر ورواه القاب ان يضع مقابل وجهه لينة من الطين ولا يضعها تحت  
والمراد بالطين في الجفن من رتبة الجفن ولعل اختيار هذه العبارة للجملة لتوضيح من الفقه او شيع هذا الاطلاق في مدد معلوم لمراد من الشيخ قد  
فهم من الرواية المذكورة ذلك فخطا في جعله لينة من رتبة الجفن التي ذكرها في الكتاب الثاني في كتاب الفقه الرضوي ويجعل محق كما انه في  
من طين القبر ورتبة الجفن والعطف بها فغيري كالخفي وانت جبرئيل ورواية الشيخ في كتاب الصبايح قد مضت يقين موضع القبر بانه



[illegible]







ويبقى ان يبدل الخلل بالعين في النسخ وروى ما صار به الشيخ في الوثيق عن ابي جعفر <sup>ان يحال عليه التراب ويغمى القبر اذا وضع من ربح</sup>  
الدين ولا يطرح فيه من تراب غيره وايضا بالماثور روى ثقة الاسلام في الصحيح عن ابي عبد الله النعمان قال رايته بالبحرين يقول ما شاء الله لا ما شاء الناس  
فلما انتهى الى القبر لم يجلس على الدخول للتمطيطه قام فمنا عليه التراب ثلثه رايه بيده وعن محمد بن ابي عمير في الصحيح قال رايته ابا عبد الله عليه السلام يطرح التراب على الميت  
فيصير كراهة في يده ثم يطرحه ولا يزيد على ثلثه اكن قال له انك عن ذلك فقال لا امر كتابا انا بك ومصدقها بعثك هذا ما وعدنا الله ورسوله  
قوله هكذا كان يفعل رسول الله صلى الله عليه واله وصحبه من السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا حقرت التراب على الميت فقل ايماناً بك ومصدقها بعثك هذا  
ما وعدنا الله ورسوله قال وقال امير المؤمنين سمعت رسول الله صلى الله عليه واله يقول من حي على ميت وقال هذا القول لعطاء له بكل ذرة حسنة وعن محمد بن مسلم  
قال كتب مع ابي جعفر في جنازة رجل من اهلنا فلما ان دفنوه قام لا يترفعنا عليه على راسه بلنا بكفة ثم بسط كفنه على القبر قال اللهم جان الان من جنة  
واحد اليك روح وقله منك وموتنا واسكن قبره من رحمتك ما اغنيه من رحمة من سألته ثم مضى وروى الشيخ عن محمد بن ابي عمير عن ابي جعفر  
قال رايته ابا الحسن وهو في جنازة من التراب على القبر فظهر كفنه وفي كتابه لفقه الرضا ثم بعث التراب عليه فظهر كفنه ثلث مرات وقل الله ايماناً  
بك ومصدقها بعثك هذا ما وعدنا الله ورسوله وصديق الله ورسوله فانه من فعله ذلك وقال هذا الكلام يكتب الله بكل ذرة حسنة ويسئل الله  
الامر يكون الامانة يظهر الكفين ويصير حمله من الاضحية ايضاً وظاهر الاخبار ان الامر كونه باسطن الكفين ولا سيما صحيح محمد بن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام  
يسكن في مدة سبعة اظفار الخيفة حاتم ان الظاهر الاخبار المذكورة والظاهر ان الثالث اقل المراتب للتحقيق ولم اجد ما يدل على كراهة الدين بغيره  
للعبرة فهو ما رواه في القبر من رسلته قال قال الصادق عليه السلام من جعل على القبر من غير تراب القبر فهو نقل على الميت وعن السكوني عن الصادق عليه السلام ان النبي صلى الله عليه واله  
من ان يولد على القبر تراب لم يخرج منه وعن ابن الجبلة لا يرد عن غير تراب وقت الدين ولا بأس بذلك بعد الدين ويكره اياه في الجمل اذ  
في الكافي عني الوثيق من عبيد بن زرارته قال مات ابي جعفر صاحب الرضا عليه السلام وولد محضر ابي عبد الله عليه السلام في المدفون اياه وظهر عليه التراب وكان  
منه ذريح فلا يطرح عليه التراب فان رسول الله صلى الله عليه واله منى ان يطرح الوالد اوزوج على ميتة التراب فقالوا يا ابن رسول الله اشياء ناه عن هذا وعده فقال  
انها كم من ان غطوها التراب على ذوي ارحامكم فان ذلك يورث القدر في القلوب من متماثل بعد من يرسى في الويل عن هذا وحده ابي جعفر  
الميت وحده ان يظهر عليه التراب او عن طرح التراب وحده دون سائر ما يتعلق بالتحسين والجلاب في الاقل التحسين من غير في الثاني فصلاً  
حقاً بالكلام النواين اراء السائل ما ارادوا في في الامايب المتأخرة ان يكون القبر مبرحاً مسطحاً وان يرفع على الارض قلديج  
اصابع مضجعات كما في بعض الاخبار او مضجعات كما في اخرى بعضها قد شرب وهو يرد الاول من ذلك لاختلاف كل الاضحية اية فالشيخ القيد بغير الله تعالى  
اربع اصابع مضجعات لا ان يمد من ذلك وان لم يقبل مضجعات وابن زهره وابن البرقي خبر ابن ابي عمير مضجعات وبن شيرازي يرشد على  
وما يدل على استحباب الترتيب ما رواه الشيخ عن محمد بن مسلم قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الميت قال سالت له ما من قبله الرجلين وتلا في الارض الاية اربع  
اصابع مضجعات وتوقع قبره الا انه في الكافي روى هذه الرواية ومنها بعد قوله مضجعات ترتفع قبره وما تقدم في خبر الاضحية قوله من القبر  
لا سم وما رواه في العلل عن الحسين بن الوليد عن ذكره عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت لابي هل ترفع القبر قال لعله البيت لانه ترفع بها وما الشيطان  
في الذكرى ولكن مسطحاً باجافاً نقل الشيخ لان رسول الله صلى الله عليه واله سخط بقبر ابيه ابراهيم وقال القبر من رايته التي من القبرين عنده مسطحاً لا شرف  
لا طبر مسطحه وان الترتيب يدل على الشيطان ولا يثبت لها جرح ولا انصار بالمدنية مسطحاً وهو يدل على انه لم يمتدحها في ابي جعفر في هذا  
بما رواه ابو الجراح قال قال ابي عبد الله عليه السلام لا ترى مشرفاً الا سوية ولا تمناً الا طمساً وغيره ولا تالة على عدم رفعه كثيراً  
وفي حين زيارته وجابر بن الباقر وسوى قبره وسوى عليه ليل على الشيطان اقول الظاهر ان الشيطان لما كان جماعاً بين الامامة بوزن الله برهانه  
حتى ان جماعاً من العامة من رايته اليهم وعندوا عنهم من اهلهم كما نقله العلامة في التوقيف واوضحها بما اشره عليه في كتابه في الاسرار الحديث في تقييد ابن  
ابي الحديد والشيخ ومن يتعذر فعله على اهل البيت انكسر هذه الامة التي اخفاها تحتها للناس واليه هذا الامر منها اهلها اجمع للذكر انما هو ما  
ذكره في كتاب الفتن الاثني عشر حيث قال في السنة ان القبر يرفع اربع اصابع مضجعات من الارض وان كان اكثر فلا بأس مسطحاً لا يكون مسطحاً والظاهر ان الشيخ  
علي بن الحسين بن بابويه ذكر ذلك في الرسالة على الطريقة المعروفة انما هو يتبع لها في ذلك كما عرفت في موضع ما تقدم وما في اناء الله في الظاهر ان المراسم  
وان كان اكثر ايجل شرب كما ردها سابق ذكره في المقام واما رفعه عن الارض بالقدرة المذكورة في الارض فبذلك الذي يوقفت عليه من الاخبار المتعلقة بذلك  
مرفوعة واستحسن مسلم المتكلمة عن ابي جعفر عليه السلام قال يرفع القبر في الارض اربع اصابع وموقفه تمامه عن ابي عبد الله عليه السلام قال يرفع قبر من الارض اربع اصابع  
مضجعات وسطح عليه لها وعلى قبره ورواية ابراهيم بن محمد عن جعفر بن ابي عبد الله عليه السلام ان النبي صلى الله عليه واله من القبر ورواية محمد بن مسلم



للتقدم فيها اربع اصابع وروى عليه السلام وهو جابر بن عثمان ارجس عن ابي عبد الله عليه السلام قال اني قال في ذات يوم في مرضه اذا انابت فعلى وكفى وارفع منك  
اربع اصابع مصفوفة وروى بالهاء وروى بالعين في حديث قال قال ابو عبد الله عليه السلام اني لم يرفق من اربع القبر الى الاخر اربع اصابع مصفوفة وذكر ان روى  
القبر بالهاء حسن في صحيح علي بن محمد بن سليمان عن ابي عبد الله عليه السلام قال في روى اربع اصابع مصفوفة وذكر ان روى القبر بالهاء حسن في الحديث  
وقد تقدمت عبادة كتاب الفقه وروى اربع اصابع مصفوفة وحمل في الذكر في اختلاف الخبر على الخبر وهو حديث قال قال الله كان القصر من روى القبر ان يعرف  
او كان سمي اربع كائنا واما الذي قد تقدمت فادلت عليه الاخبار المذكورة في الكلام في كيفية والافضل فيها ما ورد في رواية من سمي بن اكيل في الخبر  
فتح الكاف القبر عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تستقي ريش الماء على القبر ان يستقبل القبلة ويدخله من اسفل القبرين ثم يدور على القبر من الجانب الاخر ثم يمشي  
على وسط القبر فذلك السنة وتدل الرضا في كتاب الفقه فاذا استوى فرفع يديه فصب عليه ماء وبعث القبر امامك وانت مستقبل القبلة وبدأ بعبادة  
من عند الله ويدور على القبر ثم من اربع جراب القبر حتى يجمع من غير ان يقطع الماء فان حصل من الماء شيء فصب على وسط القبر وهذه العبادة  
الصدوق في الفقيه من غير اسناد واحد وروى في الكافي في الصحيح الحسن عن ابن ابي عمير عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام في روى الماء على القبر قال  
عنه العذاب ما دام البدن في التراب ان يصبغ يده على القبر بعد ذلك مستقبل القبلة واجبا بالماز وروى فقه الاسلام في الصحيح من روى  
قال ابو عبد الله عليه السلام اذا فقت من القبر فاقصم منج يده عند راسه وقصر كفك عليه بعد النسخ وقد تقدم في رواية محمد بن مسلم وروى الشيخ في غير  
الحسين بن عمار قال قلت لابي الحسن الاول من اصحابنا يصنعون شيئا اذا حضروا الجبانة ومن الليث لم يرجعوا حتى يمسوا ايديهم على القبر فاستسروا  
الم بدعة فقال ذلك وجب على من حضر الصلوة عليه وعن محمد بن ابي قال قلت لابي الرضا عليه السلام يصنعون شيئا اذا حضروا الجبانة  
الليث قال انما ذلك لكم بدولة الصلوة عليه فاما من ادرك الصلوة فلا وروى فقه الاسلام في الصحيح الحسن عن ابن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع من مات من بين هاشم خاصة شيئا لا يصنع باحد من المسلمين كان اذا صلى على العاشي في روى فقه بالهاء وروى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
حتى ترعى اصابعه الطين فكان الغريب يقدم او يسافر من اهل المدينة فترى القبر تحديه عليه او كف رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقول من مات من الجنة ومن عند  
ابن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن منج الرجل يده على القبر ما هو ولم يصنع فقال مصفر رسول الله صلى الله عليه وسلم على ايده بعد النسخ قال وسألت كيف اصنع يدعي عن  
المسلمين فاشاور بيده الى الاخرين وروى فقه عليها ثم روى فقهها وهو مقابل القبلة قال شيخنا في الذكرى بعد ايراد جابر بن ابي السراة الثالث محمد بن ابي السراة  
هاين في الفقه الاول لان الوجوب على من لم يحضر الصلوة لا ينافي استحباب بقية والمراد به انه يستحب ذلك الغير الحاضر للصلوة ولهذا لم يذكر الوجوب  
في الخبر الا من حضر كان استحب الى اخره كغيره من ذكره والخبر الذي هو في روى فقه بالهاء وروى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقول من مات من الجنة ومن عند  
ابن هاشم لكرامتهم عليه انتهى وهو حديث لا ينافي شيخنا الجليل في كتاب البحار عن كتاب العلل محمد بن علي ورايهم بن هاشم قال ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا صلى على  
اهل بيته روى فقه وروى عليه على يده عرف انهم العلوية وروى هاشم محمد بن فضال بن عدي عن الحسن بن علي بن فضال عن محمد بن ابي عمير عن شيخنا النعمان بن محمد  
ولم ينفذ على ما ينفذ وانما حكمه بالبدن بعد النسخ وعدم جواز ذلك ما من عن فقه الخبر الاخصاص وتختلف في اللفظ في اخبار المسئلة لا على العمى  
كما لا يخفى قوله للاستعداد من هذه الاخبار ان السنة تادى بحرم وضع اليد على القبر وان الدعاء مع ذلك لا يخلو الفضل وكذلك استقبال القبلة ومن  
الوضع المذكور في جمع خبر هذه الاخبار لا يخفى كتاب الفقه والظاهر انه هو مستند للتقدمين فيما ذكره من هذا الشأن الشئ مما ذكره في امان الله تعالى  
التقدم وهو التلخيص الثالث ولا خلاف بين اصحابنا في الكراهة للعامة والفقهاء الاربعة مع وروى في رواية اعم ولا اصل فيه عندنا ما رواه الشيخ  
الثلاثة عشرة فقه بن عبد الله عليه السلام قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول على اهل البيت منكم ان يدبروا عن يمينهم لقاء منكر وكبر فليست كيف يصنع قال اذا  
لست فيلتخلف عنده اولى الناس فيضع يده عند راسه ثم ينادي باعلى صوته يا فلان ابن فلان او يا فلان بن فلان فليست فلان هل انت على العهد الذي فارقنا  
عليه من شهادة ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمدا عبده ورسوله سيد النبيين وارسلنا امير المؤمنين وسيدا المؤمنين وان محمدا عبده ورسوله  
الموت حق وان البعث حق وان الله سبحانه وتعالى يقول منكر ينكر الصريح لمن هذا فقد بقى حجة وروى الشيخ في الصحيح في روى فقه بالهاء وروى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقول من مات من الجنة ومن عند  
قال ما على الحكم اذا دفن ميتة سوى عليه وافصحت عن يده ان يتخلف عند يده ثم يقول يا فلان ابن فلان انت على العهد الذي فارقنا  
لا اله الا الله وان محمدا رسول الله وان عليا امير المؤمنين امامك فلان فلان من روى فقه بالهاء وروى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقول من مات من الجنة ومن عند  
اليه ومثلنا اياه فانه قد تلقى منصرفا عن راسه ولا يدخلان اليه في كتاب الفقه الثموني ويحجب ان يتخلف عنده اسر اولى التأم به بعد انصرف التأم  
عنه فيصير على التراب بكيفية ويلقنه رقع حورية فانه اذا فعل ذلك كفى السنة في يده وقد روى هذه العبادة ما في غير الصدوق في كتاب العلل مشبهة  
عن علي بن ابراهيم اسر روى ابي عبد الله عليه السلام قال ينبغي ان يتخلف عند قبر الميت اولى الناس بعد انصرف الناس عنه وبعض على التراب بكيفية ويلقنه رقع

عن

من



صوفية فاذا فعل ذلك كفى التمسك في غيره قال شيخنا الحلبي ع كتاب الجوار بعد نقل هذا الخبر لا يجوز ان يكون الشواهد من اهلنا من وضع  
العلم عند الراس كما ورد في اخبار اهل التقية الاولى مرعات ذلك ظاهر اخبار المذكورة لخصائص التقية الاولى وقد عرفت عنه مما تقدم من انه اولها  
بما كان في الشهور وظهر كلامه اصحابه انه الذي اوس يافن له روح فغزوا الاستقامة وادى عليه في الذكرى الاجماع وهل يعتبر اذن الذي في ذلك ظاهر العقيدة  
المنقضية لعدم حمل الخصائص الاخبار على الاوثور والظاهر هذه كافتدست الاشارة اليه وقال ابن البرج انما يقع التقية يقول ذلك مراد هو محمد  
الشيخان والفاضلان لكي يفرق فيقول الملقن وقال ابن ادريس انه يستقبل القبل والعبر وقال ابو الصلاح وابن البرج انما يقع التقية يقول ذلك مراد هو محمد  
امامهم ولم يقتضيا من الدنيا على ما يقتضيه شيئا مذكوره الا فضلا من الامم من المذكورين قال في الذكرى وكلامها جاز لا لظلال القبل والاشارة  
لذلك ولما طلق الباء عند الراس على اي خرج كالمراي ومحمد هل يستقبل القبلين الاطفال ونحوهم ظاهر شيخنا الشهيد الثاني في الروي من ذلك حيث  
قال ولا خلاف في هذا الحكم بين الصغير والكبير كما في الخبرين لا خلاف في الخبرين ولا ينافي التحليل بدفع العذاب كما في كراهة الشمس وان كان منوره انما سئل  
وجبه خصوص وانما يعبر الايمان اقول مع جملة كلامهم قدس سره ان على التبع ليست عللا حقيقة يدور حول مدارها وجودا وعلما وانما هي  
اسباب معرفة اوليان وجه الصلح والحكمة فلا يصح طردها وهو جدها او مضاه في عين مخرج مما تقدم وقال في الذكرى واما الطفل فالتحليل  
بعدم تلقينه ويمكن ان يقال بلحق اقامه للشعار وخصوصا للنير وكافي الجريدين انه قد صرح جملة من المتأخرين بكراهة تخصيص القبول بل قال  
الذكرى وعبر الاجماع عليه في هذا الحكم ما رواه الشيخ في سبب في الوفاء عن علي بن جعفر قال سالت الحسن مري عن البناء على القبر والقبول  
عليه هل يصلح قال لا يصلح البناء عليه ولا الجوار ولا تخصيصه الاقطين ومن صرح الذي عن الصادق قال لا يثبت على القبر ولا مقبره واسوق  
فان رسول الله مكره ذلك وعن ابن عباس عن ابي عبد الله قال لعن الله من ان يصلي على قبر او يقعد عليه او يبنى عليه ودواء الصدوق في  
اللقح مرسل وفي حديث الناهي المذكورة في آخر كتاب التقية ونحو ان تخصيص القبول ودوي في كتاب عاين الاخبار بسند رغبني اخوه من الشيعة  
عن تخصيص القبول قال وهو تخصيص بين دوي قلائد او بعد الانداس وقال الشيخ واما ذلك عليه هذا الاخبار من النوع عن البناء والتخصيص فانه في  
ما ذكره ابن الجبدين من تخصيص الكراهة بالتحصيص وان البناء لا بأس به وحمل التخصيص مخصوص ما بعد الانداس او ما هم من الاستدلال بعد الانداس في  
في المدارك المطلق النص وكلامه الاخبار يقتضي عدم الفرق في كراهة التحصيص بين دوي مراد استاء وبعد الانداس وقال الشيخ وكذا لا بأس من التحصيص في كراهة  
المكره لعداها بعد ان راسها لما روي ان الكاظم لم يرض عن ما روي عن بعض من انما لم يمت بعدد وهو قاصد لا للدين وكتابه اسمها على اوج وجه  
القبر اقول ما ذكره من الجمع بين الاخبار من الجوار البناء وبعد الانداس وقال الشيخ في مدارك الرواية وحمل الاخبار المتقدمة على ما بعد الانداس ليس بجدي  
مقام الجمع واعتبر بعض شايخنا من متأجري للتأخر في حمل تلك الاخبار على تخصيص بعض القبر وهذه على ظاهر جملة الخبرين الجوار قبل الرواية المذكورة  
على الجوار والروايات الاخرى على الكراهة مطلقا وفي التفرقة حل رواية عن الكاظم من السنين ووجه التحصيص بناء على الموضع من السنين المتقانا الى شعائر  
السكوني من ابي عبد الله قال لا يقبل القبر من غير طينة فان فيه شعارا بالتحصيص في السنين ويمكن ان يقال بالتحصيص منهم او اولادهم نحو ان التحصيص  
على الصور كما في المدارك والراد بالبناء على القبر القبر عن هذه الاخبار وهو ان يقعد عليه يثبت او يبنى عليه في المنقضية قال في ذلك تقديس على النسخ  
ومعالم من الدين ثم قالت وهذا يحقق بالموانع للباحثين في الاما لان وكيف كان ويستثنى من ذلك من روايتهم والاشارة الى انهم على اتفاق  
على قبولهم من غير كراهة واستفاضة الروايات بالتوضيح في ذلك بل بعد استثناء قبول العلماء والصلحاء اعظم استصفاة الجوار للبعث ولنا في ذلك  
تعيينها لتعارف الاسلام وتحصيله لكثير من الصالحين الذين لا يحصى صرح بذلك السيد في المدارك وهو محمد روي الشيخ في التقية بسنده عن  
بن بشار قال قال امير المؤمنين ع وفي القبر مرسل قال قال امير المؤمنين ع من جدد قبورا او مثلها اقصي خروج من الاسلام قال في القبر اختلف شايخنا في هذا  
الحديث فقال محمد بن الحسن الصفار ع هو بلغم لا غير وكان شيخنا محمد بن الحسن بن محمد بن الوليد رضي الله عنه انه قال لا يجوز تجديد القبر وتطسين جدران  
مرود ايام عليه وبعد ما بين في الاول ولكن اذا ما سميت وبنيت قبره جاز ان يرم سائر القبر من غير ان تجدد وفكر من سعد بن عبد الله رة انه كان  
انما هو من جدد قبره بلغم لا غير معي من سم قبره وذكر من محمد بن ابي عبد الله البرقي انه قال انما هو جدد قبره ونسب الحديث القبر فلا يدرى ما هي  
به والذي اوجه اليه ان جدد بلغم وهما بشر قبرا لان من سرق قبره فقد جده ووجه التجديده وقيل جدد القبر وان اقول ان التجديد على  
الذي ذهب اليه محمد بن الحسن الصفار تجديد الجدران من الجدران التي ذهب اليه سعد بن عبد الله الذي قال البرقي من انه حديث كله داخل في معنى الحديث  
وان من خالف الامام ع في التجديد والسنن والنسب واستعمل شيئا من ذلك فقد خرج من الاسلام والذي اقول في قوله من مثل ما اذا لم يرم من  
بدعه ودعا اليها وانما خرج من الاسلام ومثلي في ذلك قوله فان سميت في الله على السمعة وان لم تسمت فمن عند نفسه اقول كلامه في مدحه

كراهة



[illegible]



من عند نفسي وما ذكره قدس سره في هذا المقام شريك بينه وبين جملة العلماء المتقدمين في استنباط الأحكام من أخبارهم لا سيما في بعض العقول من  
كون هذا من بابين المجتهدين والخباريين اسارة منه ان المجتهدين انما يقولون بالرأي فانه لا ينبغي ان يلتفت اليه ولا يقول في مقام التحقيق عليه  
لاستدلنا به للظن في اجلة العلماء الاعلام بل سمعتم كما لا يخفى على ذوي الانعام نعم يعني الكلام في انبيل عاين على مثل هذا الخطا ام لا ظاهر كلامه  
قدس سره وهو الذي حققناه في جملة من رويوا ولا سيما كتاب الدرر المحفزة هو العدم وربما يفهم من بعضهم العقاب كما هو ظاهر الحديث الامين لا  
في القواعد الدينية واستحقاقه ولكن بما وزلقة من الاضطراب والاضطراب هو ما ذكرناه وذلك فان العقيد الجاهل مع الشرايط اذ لا بد من بعض في استنباط  
الشري بعد تحصيل جميع ادلتها والاطلاع على جميع ما يتعلق به من الكتاب والسنة واداه فيه الحكم فهو الواجب عليه في حق وجوب مقلده وان  
حفاظه لانه اقصى تكليفه والسرف ذلك ان العقول في الانعام الفاضلة من الملك العلام متقاربة وزيادة ونقصا كما هو مشاهد بالوجدان بين العلماء  
الاصحاب منهم من فهموا اول كتاب في الحاشية ومفهوم كالماء المراكمة الزائفة وبهنا ظهرت لا يخفى على العقول العارفة وبذلك ما روي في الاخبار  
بان الله سبحانه انما يداق العباد على حسب ما من علمهم من العقول ومن اراد تحقيق علمه زيادة على ما ذكرناه فليصلح كتابا الله العفوية  
ونجح الحساسة وهي مغارة الحس على القبر ولعله حصصه كقصة قد روي في الكافي عن ابيان عن جعفر الصادق عن ابي عبد الله ع قال قبر رسول الله  
عصبة حصباء حمراء ونقل في الذكرى انه روي ان النبي ع بعد قبر ابراهيم ولده ونقل في الشري من طريق الجمهور في حديث الغنم بن محمد بن حماد  
الله ع وصاحبه سطوة يسطى العزيم الحمراء ما ذكره المتقدم من انه يجب ان يوضع عند راسه ليند له لوج يعلم به واستدلوا على ذلك بما روي في  
روى بن يعقوب قال لما روي بالحقن هو من بغداد ومضى الى المدينة مات ابنه بعد فقهها وامر بعض مواليه ان يحسن بترها وكتب على لوجها  
ويجعله في القبر اوله ويعضده ما رواه الصدوق في كتاب بحال الذين باسناد عن ابي عبد الله ع عن جارية لاه عمنه ان الطلحي مات في حق لاه عمنه  
بترها لوج مكتوب عليه هذا بتر محمد وروي في الشري من طريق الجمهور عن النبي ع من طريق علي بن سليمان امر رجلا ان يات به بغيره فليصلح حملها فاقا  
اليها رسول الله ع من غير اسمها ثم حملها فوضعا عند راسه وقال اعلم بها اخي واذن اليها من ما من اهلها قال في الذكرى في نسخة في نسخ عند  
وحديثه لاه ع من غير اسمها ثم حملها فوضعا عند راسه وقال اعلم بها اخي واذن اليها من ما من اهلها قال في الذكرى في نسخة في نسخ عند  
كتاب دعائم الاسلام عن علي قال ان رسول الله سلمة بن عثمان بن مخلوف صاحب حجر في موضع عندهما القبر وقال ان يكون علم الدين السرخسي في ذلك  
ان لم يصلح للاعتقاد في الاستدلال الا انه يصلح للتأيد في امثال هذا الحال ما صرح به جمل من المتقدمين كما هو مذكور في القواعد والفقهاء والصلوة  
والاستدلال بالبراهين والبراهين فاصح على خلاف الاجماع واستدل عليه بقوله لان جليل الحكم على حجة في ثبانه فضل التاثير في الجليل من ان الجليل  
على قومه ويقول الكلام في فائدة ما من من روي عن علي بن جعفر لاه تصلح البناء على القبر والجليل اقول ان الرقابة الاولى كما عرفت عليه ايضا بعض متعلق  
اصحابنا ولكن التاثير ظاهرة الدلالة على ذلك ونحوها رواية بن سليمان القدر حيث تفقت التهي عن القواعد عليه الا انه قد روي الصدوق في  
عن الكاظم ع اذا صنعت للقا وفطره القيتون من كان مؤمنا استروح الى ذلك ومن كان منافقا وجد اليه ويمكن جملة على القامد يار نعم حيث لا يرضى على  
بتر الابلش على اخر وذكره في الذكرى ويقال يخص الكراهة بالقول وما فيه من الليث الثاني للتعظيم ولعله اذهب ولما استدلوا اليه والشي عليه  
صريح الشيخ بكماله منها مديا والاف الاجماع على ذلك في الاول لم اختلف في الاخبار على ما ذكره بل كنت مهتمة الفقيه على عوم كراهة الشيء  
وان تأويله في الذكرى بما تقدمنا ذكره واما الصلوة عليه فقد تقدم في رواية بن سليمان ما يدل على ذلك ولما اعاد اليه في سياق انشاء الله تعالى في كتاب  
الصلوة قال في شرحنا الشهيد في الذكرى بعد ذكر جملة من اوجب بناء الدالة على البناء على القبور والقواعد عليه وان تخصيصه والصلوة عليها وروي  
الصدوق عن جماعة انه سال عن زيادة القبور وبناء الساجد فيها فقال زيادة القبور لا بأس بها ولا ينبغي عند هامساجد قال الصدوق في قول النعمان  
تخذوا بتري قبل ولا مسجد فان الله نعم لعن اليهود لا تهم اتخذوا قبور الانبياء منهم مساجد قلت هذه الاخبار واما الشيخان والصدوق وجماعة فالتاثير  
في كتبهم لم يثبتوا قرا ولا يربان الامامية مطبوع على مخالفة قضيتين من هذه احدهما البناء والاخرى الصلوة في التاثير للقدمة فيمكن التفرج في هذه  
الاخبار بانها لمعاد ومنها ضعف الاسناد وقد عارضها اخبار شريفة قال ابن الجوزي لا بأس بالبناء عليه ومنزب القضاة للصورة ومن تزود او  
هذه العمومات بالجامع فمحمود كانت لا ممة ظاهرة فقام وعبد من غير بكرة وبالأخبار الدالة على تعظيم قبورهم وجماعة فافضل الصلوة عليه  
وهي كثيرة ثم ساق بعض الاخبار الدالة على ذلك اقول ولهم ان اكثر هذه الاخبار المذكورة فيها هذه الاحكام ظهور على التعلق بهم علمهم ظاهرة فقام  
وعبد من غير بكرة واما ذلك في القليل منها وهو الذي يحتاج الى اقل من اربعة عشر براهين من جهة الصدوق عنه ص بالهي عن الصادق بن عبد الله  
ومحمد فاما الاحاديث الالهية التي اهلنا النقل فيها فقد عرفت الكلام فيها في الدلالة على ما استدل بها عليه ولما حديث جماعة المتأخرين في بيان التاثير



في المقابر والمجتمعات لا يبين الاصحاح في ان الارض الحرة على الناحية القائمة على التواضع والسجود والمقابر والمجتمعات والدارين والاسواق  
يجوز لاحد التصرف فيها على وجه يمنع من الاتباع بها فيتعذر له وبذلك سرح شخصاً الشهود الثاني في السالك حيث قال بقاء الارض امام ملوك او  
على الصغر والعامر كالسرايع والساجد والمقابر والمجتمعات او سكر على حقوق الخاصة والعامر وهي الواجب الى الامور كالامير في يد من مقام ثم ساق الكلام في  
الحجج على التتابع العامر وبين عدم جواز الاتباع بها والتعرف بها على وجه يمنع من تحصيل الغرض المطلوب منها وهذا الحجج يمنع في ذلك بانها  
هذا الارض وهي المقابر حيث يمنع من بناء الساجد عليها اذ من العلل يمنع ذلك من الذي هو الغرض للرب عليها كما صرح به الاصحاح في فظاؤها في  
التي التحريم وانما تحريم القبلة في المقابر حيث انها لا تكون في التعريف في محرم وان كانت مكروهة من حصة اخرى ثم انه لا يفتي ان للارادة  
ما هو لهم من ان يكون موقوفة على ملك لجهة خاصة او انما وجدت في قصر للمسلمين كذلك وان لم يعلم اسمها ولا كيفية لها فان قصر المسلمين  
يذهب عليها او جبالها كما علمنا من هذه الجهة فلا يجوز التصرف فيها بما ينافي الغرض للرب عليها انما او كانت الارض معلومة وانما انوارت  
او ملوكة قد ابلها لذلك للمسلمين يصرفون فيها بما اراد او دفعها عليهم كذلك او يحرق ذلك فانه خارج عن محل البحث وانما ما يدعى ببناء بل  
على قولنا انتم ووجوب الصلوة بل استحقاقها عند قسوم صلوات الله عليهم فهي كثيرة مذكورة في هذا كتاب للامير من كتابها والافاق في  
البحث في ذلك في كتاب الصلوة ان شاء الله تعالى يشتمل على مسائل قال الشيخ الشهيد في الذكر في الامور انتم المشهور بين الامة  
وفى اثنين في قبر واحد اسداه وتقع عليه في البسوط بطولهم لا يفتي في قبر واحد اثنان ولا في البسوط وكل واحد يقبر في قبر واحد مع الصلوة في قولنا  
بان يكون القبر عسراً في الارض لا يفتي في قبر واحد اثنان ولا في البسوط وكل واحد يقبر في قبر واحد مع الصلوة في قولنا  
قرا هذا كذا في البسوط كما قد ساد ذكره انما لو دفن ميت في قبر قبل جوف نفسه دفن اخر معه ظاهرهم التحريم في الاول لان القبر واحد لا يفتي فيه  
لا يستلزم البش والفتك التحريم في الذكرى وعلى التحريم اجماع المسلمين قال فيقول الشيخ في ذكره الظاهر انه ايراد التحريم لانه قال بعد  
حضر وجد عظام اريد التراب ولم يفتي فيه شيئاً وانما في هذا الحكم حمله افاضل من متاخرى للتاخير من مقام السيد السند قدس سره في الدار  
اجتزأ به من تحريم البش بان الكلام في الباحة الذين يقتضون البش واحدها يعني الاخر في معنى الدخول ان الظاهر ان مستند تحريم البش  
واجزأ في عمل النزاع مما لا وجه له واجاز في الدارك ومثله في الجوز عن الدليل الاخر للمنع من ثبوت حصة الاول بالدفن في قبر واحد وجوب  
اخر ثم قال في الدارك هذا بعد المناقشة المذكورة هذا كذا في غير السوا ما فيه من مطلقاً انصافاً ايضاً كما ان الاصل على موجب الوفاق في  
هذه المسئلة بجميع شقوقها اذ قد افقت على حديث يعلق بشئ من تلك وما نقلوه من الاجابة انما هي كذا في كتاب الاجابة الى الصلوة في البسوط  
وكذا الحاجة كثيراً ما يستندون في كتب الفروع الى اجابة العاربي ويبنون عليها ظاهر الحديث الشيخ محمد الحرفي في رسالته في البسوط فيقولون في غير  
واحد بحديثه في البسوط في كتابه في بعض الاحتمالات القديمة فيه وقد عرفت ملفاً في هذا الذكر وقد افاضل في الجواب في قوله عن وجوب الاستدلال  
نعم فيما يستظهر الدليل في التقدم الدال على الحق من جهة من غير رولد للنع ايضاً من جعل ميتين في قبر واحد بل قد كان هذا اولى بطول المقام  
في ذلك المكان ويؤيد ذلك باستدلال العصار من زعمه الى رساله هذه بالوحدة ابتداء واستقامة الاذاص انما وليت رعباً وبالحجة والمسئلة في اجاز  
حرر الاشكال والاصحاح فيها مطلوب على كل حال قد عرفنا على قولي حديث اهل الحد وقد من اكثرهم قرا في قوله لا يفتي في البسوط في قوله مع عدد  
ثبوت اصل الحديث كما استدل به الظاهر انما لا خلاف بين الاصحاح في تحريم البش وقد ادعى على ذلك اجماع جميع من علمهم الله من ائمتهم  
كالعقود في العشرة والعلم من النعم والتدبر والشهور في الذكرى وقد استدل في كتابه الى سابل على تحريم البش بالاجاز في قوله يقطع والبناء  
وبغير ان الظاهر من تلك الاخبار يحمل مطلقاً على مبنيها ان القطع انما هو من حيث سره الكفر لا من حيث البش ومنها ما رواه في الكافي عن  
بن محمد بن جعفر قال كنت عند ابو جعفر ووجاه كتاب هشام بن عبد الملك في رجل بنش امرأة مسلمة ايتهاها ثم نكحها فان الناس قد اختلفوا عليهما  
فطافوا قالوا اقتلوه وطافوا فلو امرتوه فكتب اليه ابو جعفر ان حرمة الميتة لم يقطع يده لبشره وسلبه الشيا وبمقام عليه في الزنا  
ان الحصن رحم وان لم يكن الحصن ما تنجزه وفي رواية لولها وروى ابو جعفر قال قال امير المؤمنين يقطع سارق اللوق كما يقطع  
الاصياء ونحوها غيرهما وعليها يحمل ما اطلق مثل جعفر بن محمد قال سمعت ابا عبد الله يقول لحد النساء من حد المسارق وفي رواية اخرى  
عما ان علياً لم يقطع بنات القبر فيقول له انقطع في اللوق فقال انا لقطع لامرئاً كما يقطع لاصيائنا وهو ظاهر فيكون القطع انما هو لستره فلا  
فان لا تعرف كذا لك غير ما يدعي من اجماع ثم ان الاصحاح قد استدلنا هذا صواباً ما انفقوا عليه ومنها ما اختلفوا فيه الاولى اذا وقع في القبر ما لا  
فانهم من جواز البش التي عن امة الدال قالوا لا يحل ما لا يكون في القبر ولا في ذلك بين القليل والكثير وانكره البش لاجل القليل



قال في الذكرى وروي ان العشرة من شجر طريح خاض في بئر رسول الله ثم طهره فخرج موضع من فاحذه وكان يقول انا اعظم عبد ارسل الله به اولا في هذه  
الرياسة عاينته وقد روي بعض اخبار التي لا يحصى لان موضعها اقل من تكديس في غمره ذلك هو العنبر فان العشرة من سقيفة ولما انزل من السقيفة في الشقيقة  
وكانهم من حصون دفرهم ولكن احب ان اذنه ليست يصفون امثال هذه الاخبار في مثل هذه الاحكام العارية عن بعضهم الثانية ايضا روي في الامم الغضبية  
بغير ان الشريك قال ان انا انزلت في الشريك فكلهم لم يفرحوا شغل مال العبد وان ادى الى مثل العشرة لان من يحب الى وان كان الافضل للمالك وتكسر  
الغريزة ولو روي لم يكن اصحاب الكفن قلعه واخذ كنهه بل روي في القيمة والفرق بينهما بقدر تقديم موضع الدفن وحصول النعيم بعد الدفن الكفن  
في الذكرى ويصف هذا الفرق قال لا يمكن ان يكون البقرة زمانا يعلم على الميت فان لم يصف من الفرق باشراف النبي على الصلاة فكيف يمكن بعد الدفن لان  
العبد في يوم القبر ثم احتل في الذكرى في كل من الارض والكفن تحريم البشر اذا ادى الى حنك الميت وظهور ما يفرح به ادى الى حنك الموتى ميتا كغيره  
ولو كفن في حربة وقيل هو كالمعصوب وقيل ان الاكل هنا البيع لان من الله تعالى من من الادوية الرابعة اذ اكل الميت وما رويها قالوا انه يفرح بنشأته  
هو يصلح للمالك العبد ويختلف ذلك باختلاف الرتب والامور فالوجه ان يفرح بغيره وبعدها فاحذوا ورواها قالوا روي علم من رويها المعصية  
بصورة القابري الارض للشهادة لانه يمنع من الجرم على الذين يفرحون بشهادة الشهادة على ميتة وان كانت الشهادة على ميتة من عند رويته  
تركته وحول دون رويته عليه قال في الذكرى وهذا ثم اذا كان البش محصلا للعين ولم يعلم تغيير الصورة حرم التساوى اذ من غير كفن او صلوة او غسل الى  
غير التسليم وقطع الشئ في الحيا لا بعدم البش لاجل الفصل قال لا بد من غسل الميت في الارض مثل روي في العنبر قال لان البش مثل فلا يستدبر العبد بالمشة وقال الحكماء  
الى بشاره اذ لم يفرح له فساد لان الفصل واجب فلا يصف بذلك وكذا في الدين لا غير الفصل ولا ما صار العبد من البش في الصورة بين المذكورين عاين في  
الدخول وظاهره انفاق على عدم البش في الكفن والصلاة قالوا لان الصلاة مستندة بالصلوة على ميتة والكفن اغنى عن الدفن لحصول السمت  
اذا دفن في ارض ثم يبعث في قبره حيا في المسير فيقول للميت سمعوا والامض لم تذكروا القائلان بتحريم البش الا ان يكون الامم من بعض  
المالك والعرضها الصائل في السابق في الدين ان القبول في تحريم البش لما هو على الاجماع وهو لا يمتنع على قولنا ان قولنا ان حذوت للعلماء  
الميت لا يمتنع في الاجماع كما هو مذكور في قواعدهم والسلسلة مع شقوتها ورواها في عيني من الاستكمال لعدم الدليل الواضح من اخبارهم والله  
قد صرحوا بان يحرم نقل الميت بعد دفنه في موضع اخر تحريم البش واستدامة الحيا الى ابد الله الشهادة ونقل العلم في التذكرة  
جوازها اليها من بعض ما قلنا قال الشيخ وفي النهاية واذا دفن في موضع خلا غير تحريم من موضع وقد روي في رواية جواز نقله لاجل من شاهدوا  
حصولها مذكور والاصل ما تقدمنا وقال ابن اديس انه يذهب في شريعة الاسلام سحا كان النقل الى شهود او غيره ونقل عن ابن حزمه القول بالاحكام  
نقل بعض مشايخنا للتابعين عن الشيخ وجماعة انهم حوزوا ونقلوا الى الشاهد للشهادة اقول في ذلك يشهد كلامي في اللب وحيث قال بعد اشارة الى  
الرقية كما ذكره في النهاية والاول افضل فان ظاهره هو ان كان خلاص الافضل كما يدل عليه قول ابن الجوزي وقال ابن حزم انه لا بأس بنقل الميت  
من الارض الغضبية والصلح براد بالميت وظاهره هو ان من غير كنه في الصورتين المذكورتين اقول والظاهر عيني هو جواز اما اوله فان مستند  
انما هو تحريم الاجماع على تحريم البش وهو غير ثابت في كل النزاع لما روي واما ثانيا روى الصدوق في نسخة قال الصادق ع ان الله  
ونعم او حلى موسى بن عمران اخرج عظام يوسف من مصر ودفنه بطريق اخر فاطلع القبر عليه فسال عن يوسف فبقي له من عظامه ما  
بعث اليها فاني يجوز مقعده حيا فقال نعمين مرة في مقعده فاني نعم قالوا في موضع قال لا يفعل حتى يفعل حيا لا تطلق وحلي ويصدق في  
الى شبلي ويجعل على معلى في الجنة فذكر ذلك على موسى واوى الله عز وجل اليه فاعطاه ما سأل ففعل ذلك على موسى فوسف فاسجد جبرين  
سألي النبي في صدوق عمر بن الخطاب في الجرح في الشام فذلك يحمل اهل الكتاب من قاهم الى الشام ومثله الاخبار الواردة في نقل عظام آدم  
في تابوت الى مصر ودفنه فيه والفرق فيها ان الظاهر من تعليم ذلك للشيخة ونقص روي جواز ذلك كما وضع في مواضع مثل حديث فذكر  
حسن على كل حال الروي عن موسى ومنه ما جعل للرجلة الزوج نفسه من كالحكاة الله عز وجل عن موسى في رويته انه سجد فذكر انما على  
بذلك للامم السريفة ونحو ذلك مما يصدق عليه الشئ وبذلك لا يخطئ في قول بعض فاضل متأخرى للتابعين من ان دفع ذلك في رويته من قبلنا اكد  
على جوازها في شريعتنا وما ذكرنا ايضا مرجع الفاضل الذي يحد في طبعه في شجرة على الفقيه حيث قال الظاهر ان العبد من نقل هذا الخبر حوزان  
نقل الميت الى الشاهد الشهادة بل استحبابه كاذب اليه الاحكام عليه علم في زمان الامم لانه ما تاهذا انما في وان كانت العبارة لا تخلو من سبها  
ولما روي في العبد فان جواز النقل او استحبابه الذي ذهب اليه اصحابنا انا هو قبل الدفن كما سألنا في بيان انشاء الله نعم لا بعد الدفن لمعرفت من ان  
الشعور بانهم هو التحريم ومورد جوازها هو النقل بعد الدفن ولهذا ان يصح انهم ان الاستدلال بالخبر المذكور وجعله مقصورا على شئ من قبلنا















[illegible]



على رسول الله ثم قال روي في كتابه ان قال قلت صدقا في جبر الخصال فيكون احدى يدى على الاخرى وروى في الكافي عن  
قال سالت ابا عبد الله عن كتاب النسخ فقال سئلت عن يدى على الاخرى قال بعض مشايخنا الصديق بعد ذكر هذا الخبر لعل المراد انها  
تعمل امر الاساتذة فيها سحق الاخرة او اشارة الى ان لا يلقى ان يخذل امره على النجاسة بل على ما يقسم اليها من الاموال فدل هو كما نحن عدم اشتراط  
الاخرة ولا حتى ما فيه لا هنا وروى في الكافي عن علي بن الحسين عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
بن مظهر عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
على ابن ميثاق عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
ابراهيم بن رسول الله سمعت عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قال قال النبي صلى الله عليه واله وسلم قال النبي صلى الله عليه واله وسلم قال النبي صلى الله عليه واله وسلم  
الصدوق في الفقيه رسالة قال قال الصادق ع اذا مات ابراهيم بن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
ويبلغ العين ولا يقول ما لا يحسنه الشريف قال وقاله من خاف على نفسه من وجع بعينه فليصنع من دونه وان لم يكن عليه من دونه وان لم يكن عليه من دونه وان لم يكن عليه من دونه  
خبر جانه وفاة جعفر بن ابى طالب وروى بن حاتم كان اذا دخل بيته كثر بكاءه عليها جدا ويقول كانا بعد ثمانين واثنتين في هذا الجاهل فاجتمعنا في  
الشيخ في القيد بسند لا يدرى من الحسن الى اسحق عن الصادق ع ان ابراهيم خليل النجاشي سال ربه ان يرفقه ان يديك بعد موته والنجاشي في هذا الباب  
كثيرا بل قد ورد بكاءه للنجاشي وهو على الارض في كل يوم في الكوفة القبيح ابراهيم بن علي بن رباب قال سمعت ابا الحسن ع يقول اذا مات النجاشي  
بكى عليه للنجاشي وبقاع الارض التي كان جسد الله عليها واوذي اسماء التي كان جسد الله فيها ولم تلبث في الاسلام ابدا هاشم لان النجاشي  
حصول الاسلام مكمن سور الدين فيها اما ما رواه الشيخ الطوسي في السيرة عن معاوية بن وهب عن ابي عبد الله ع في حديث قال كل من خرج وابكاه مكروه  
من اجل الخرج وابكاه لقتل الحسين ع فاذا ظهر ان المراد بالكرامة هنا انها عدم ترتيب الثواب والاجرة عليه جازا لا الكرامة الوجه الذي مر ذلك فانه  
في شيء من افراد البكاء ما يوجد في النجاشي والنجاشي مثل البكاء عليه وهو البكاء على ابيه وابائه صلوات الله عليهم وقصارى البكاء على غيره ان  
سبيل البكاء وانما ما روي من ان البكاء على اهل بيته من اولاد النجاشي لا يجنب البكاء عليه سواء كان سببا  
او محرما كالشتم على الحرم لقوله ثم ولا تزدونه وروى اخرى وما في الجاهل وسلي بن جعفر بن عبد الله بن عثمان السني ع قال ان البكاء على اهل بيته  
يروي ان حفص بن بكيت عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
لجوعه ذكرها وقد اوضح مسأدا ولا حاجة بنا الى القول بغيرها وبالحكمة فانه لا اشكال في اخلاصه عندنا في جوان البكاء كما مر في جملتنا في كتابنا  
هنا وروى في كتاب احوال العين بن سديد صحيح لا يدرى من ينفذ ما مات لاسه لا في عهد الله ففاجع عليه ما سئمت ثم مات لولد له ففاجع عليه سنة ثم مات  
اسمعييل فخرج عليه جرحا شديدا ففجج الوجع فبطل لا في عهد الله ع اسما في دارك فقال ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قال لما مات جعفر ع قال لئن لم يكن جرحه لا يورث عليه  
روى الشيخ في كتابه عن كتاب سكن الغرادر ان فاطمة بنت علي بن ابي طالب لم بالنوع في حجرة وروى في الكافي بسنده من جعفر بن محمد بن علي بن الحسين  
بن علي بن ابى طالب في حديث طويل انما قالت سمعت عن محمد بن علي ع يقول في النجاشي في المائة الى النجاشي تسليد وعقبا لا ينبغي ان يقول جرحا  
فاذا جاء الليل فلا تروى الملكة بالنوع وقال الصدوق ع في القيد لما صرف رسول الله صلى الله عليه واله وسلم من دفعه لحد الى المدينة سمع من كل واحد من اهلها قيل  
نوحا ولم يسمع من داود ع جرحه فقال لئن لم يكن جرحه لا يورث اهل المدينة لا نوحوا على ميت ولا يكره حتى يذوا ونوحوا عليه ويكره فيهم في اليوم  
على ذلك ففجج جرحه من الجاهل وظاهرة في الجاهل واما ما رواه في القول لا في عهد الله ع اسما في دارك فقال ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قال لما مات جعفر ع قال لئن لم يكن جرحه لا يورث عليه  
ما يخرج قال اسد الخراج الصريح بالويل والعويل والطم الوجع والصدرة وجن الشعر من النواحي ومن قام النوح فقد تزلزل البصر وحده في غير طرفة عين  
قال الصدوق قدس سره في الفاظ رسول الله صلى الله عليه واله وسلم في قوله لا يورث اهل المدينة لا نوحوا على ميت ولا يكره حتى يذوا ونوحوا عليه ويكره فيهم في اليوم  
بن زيد عن الصادق ع قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم في قوله لا يورث اهل المدينة لا نوحوا على ميت ولا يكره حتى يذوا ونوحوا عليه ويكره فيهم في اليوم  
المقدم قال سمعت ابا الحسن ع وابا جعفر ع يقول في قوله لا يورث اهل المدينة لا نوحوا على ميت ولا يكره حتى يذوا ونوحوا عليه ويكره فيهم في اليوم  
ولا تنح على شعرا ولا نواوي بالويل ولا عويل على امة قال قال هذا العرف الذي لا الله عز وجل لا يعصيتك في معروفه وروى في جعفر  
كتاب السائل عن ابي بصير ع قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم في قوله لا يورث اهل المدينة لا نوحوا على ميت ولا يكره حتى يذوا ونوحوا عليه ويكره فيهم في اليوم  
عن جعفر بن محمد ع قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم في قوله لا يورث اهل المدينة لا نوحوا على ميت ولا يكره حتى يذوا ونوحوا عليه ويكره فيهم في اليوم  
وان الناحية اذ المهذب قبل مرثا يقوم يوم القيمة وعليها سائر العرفان ودع من حجب وظاهر الاكثر من الامم انما المعاص عن هذه الاخبار وانما الجاهل



[illegible]



[illegible]



به ضاحك ولده اليه عن ان لي يكره في التوفيق عن ابي عبد الله ع قال فرب المؤمن من ولده اولادته لغيره من ولداه الصدوق مرسل  
السكون عن ابي عبد الله ع قال قال رسول الله ص اولاد المؤمن ولدوا من الله واولاد الكافر ولدوا من الشيطان ولدا من المؤمنين من المؤمنين  
فيقول ما زنا ابا عبد الله ع قال اولاد المؤمن ولدوا من الله واولاد الكافر ولدوا من الشيطان ولدا من المؤمنين من المؤمنين  
جابر عن ابي جعفر ع قال مات طاهر بن رسول الله ص خديجة بن البكاء فقال النبي يا رسول الله ولكن ذرية علي بن ابي طالب فيك في قال ما  
ان تجدني قاتلا على باب الجنة فاذا ان اخذ بيديك فادخلك الجنة هاكنا والجنة هاكنا ذلك كذبت قال الله عز وجل ان من اهل الجنة  
فواؤه فيصير في الجنة من بعده ويا اسناد عن جابر عن ابي جعفر ع قال من قدمه السلطان ولد من تحتها عند الله عبادا من الناس  
وروي الصدوق مرسل قال قال من قدمه ولد كان خيرا له من سبعين يخلط بهم بعده كلهم قد ركب الخيل وقال في تيسيل الله وروي في كتابه في  
عن مسير عن ابي عبد الله ع قال ولد واحد يكثر القتل اختل من سبعين ولدا يسعون من بعده يدركون القمام وروي في الجار السند عن ابن عباس  
قال توفي ولد الحسن بن مظهر فقال له رسول الله ص ان الجنة ثمانية ابواب وللناس سبعة ابواب الا يدرى ان لا تأتي بابا منها الا وجدت  
لا جسد اخذ بخروجك في الجنة قال في ذلك قال السلطان وانا يا رسول الله في خيلنا ما العصف والرمح من صبر وسكوت وحدثت حديث اول  
يعلم انه لسانا في بين هذه الاخبار وما دللت عليه من استحباب الصبر على ما يصيبه فقد عرفت من جوار البكاء فان البكاء  
الصبر والشهيم لله عز وجل واما ما رويته وروى به حليمة لا يملك الانسان صغرها كما تقدم ذكره في بعض اخبار المشقة ولا اشار اليها  
واما ما رويته من اخبارها هنا فلعله اعرف من اخبارها بالعادة المذكورة في الخبر وان النسخة لكثرة ما روي بها ذكرها ما روي في الكافي  
عن جابر عن ابي جعفر ع في حديث قال من صبر واسترجع وحده الله عز وجل فقد نفي بما صنع الله وتوفيق على اجرة على الله عز وجل يفعل في الدنيا  
عليه العناء وهو يوم وليلة الله اجرة وبالجملة فانه لما ثبت جوار البكاء كما تقدم ذكره من النبي ص والائمة واولادهم عليهم السلام من بعده  
من الحج بنه وبين هذه الاخبار ولا يجمع الجميع الا ما ذكرناه قد تكرر في الاخبار بما يلحق لبيت بعد موت من الثواب ويخفف العقاب  
مقدم من بعض الاخبار وما يهدي اليه من الاموال والافراد قال العلامة في التلخيص كل من دفعه بفعل ويجعل في اهل البيت المؤمنين فانها مشقة ولا يثبت  
في الدعاء والصدقة والاستغفار وادام الله على اهل البيت ما ابدى الله تعالى في الدنيا ما روي في الكافي في الصحيح من شام من ابي عبد الله  
قال ليس يتبع الرجل بعد موته من الاجر الا ثلث خصال صدقة لاهل بيته وموتى محروم بعد موته ومن هدى سبعا فمضى بغير اليه بعد موته او  
صلح يدعوه وعن الجارية الصحيح ابو الحسن ع ابي عبد الله ع قال ليس يتبع الرجل بعد موته من الاجر الا ثلث خصال صدقة لاهل بيته وموتى محروم بعد موته  
موت وصدقة مقبولة لا توفى اوستة هدى فمضى بغير اليه او ولد صلح يدعوه قال في الحديث الكافي في الوفا لاهل البيت بالصدقة لاهل البيت  
نفعة عامة الناس كبناء المساجد والرباطات والحداد والاراء والفتوات في الطرق ونحوها والصدقة للفقير التي لا تحصى فمضى بغير اليه  
تيسيل القصد على ما تقدم من اجل ما روي في الخبر ان لا يشترط فيها ما لا يشترط في الصدقة والروى ولما اشترط في كونه صدقة جعلت لاهل البيت  
وعنه حبيب بن عمار في الصحيح قال قلت لابي عبد الله ع ما يلحق الرجل بعد موته قال سنة منها يعمل بها بعد موته فيكون له مثل اجر من يعمل بها من قبل  
ينقص من اجرهم شيء والصدقة لاهل بيته محروم من جده والولد الضيق يدعوه الى الله بعد موته ما يحج ويتصدق ويعتق عبدا ويصلي ويصوم غفلة  
اشكرها في حجة قال نعم اقول المراد بالحق الشكر كما صرح به غير هذا الخبر وعن ابي جعفر ع قال لا يشترط في الصدقة بعد وفاته ولا يستغفر له  
بخلافه وعن غيره من قبل جعفر وصدقة يحرمها وسنة يحد بها من بعده ورواه مرة اخرى مرسل في الصدقة ما يحرمه وروي في  
عن محمد بن يزيد قال قلت لابي عبد الله ع اني صليت في يوم سبوح الله عليه ذلك الصلوة ثم بقي فيقال له خضعت غدا  
الصلوة بصلوة فلان لبيتك غدا وقال قلت له فاشرك بين رجلين في ركعتين قال نعم فقال له ان لبيتك يسبح بالتمتع عليه والاستغفار بالركعتين  
لحي الجارية تملكي اليه وروي في القصة مرسل قال و قال لا يدخل على الميت في قبره المسنة والصوم والحج والصدقة والبر والدعاء وبكيت اجرة الله  
يفعله والميت وروي في التهذيب عن محمد بن يزيد قال كان ابو عبد الله ع يصلي من ولد في كل ليلة ركعتين وعن الذي في كل يوم ركعتين قلت لابي عبد الله ع  
كيف صار للولد الليل قال لان الفرائض للولد قال وكان قصر فيها انا ولنا في ليلة القدر وانا لعلنا لالكور اقول انظارا لاهل البيت المراد بالتمتع في صلاة  
حيوته وعملها بعد موته بعض الاموال الصالحة للفقير المحروم بين الناس فيقتضاه هو ويفيد في بعضها بعد موته وذلك فان اصل الشئ في الدنيا  
ما هو الشئ والتمتع والمراد بالصلوة والصوم ونحوها الذي يعمل بها من قبل ان ياتي بذلك الفعل بانه غدا او بعد له او يحرم بعد ان ياتي



لا يخرج من الشبابة وكل شاة فادلت عليه الآثار والله العالم  
 في الاغسال السنة روي الشيخ في مسبقه في معنى جماعة قال سالت ابا عبد الله  
 عن رجل قال وجبت الغسل في السفر فقلت له في السفر فقلت له في السفر فقلت له في السفر  
 الاستحاضة واجبت اغتسلت بالكر من غير الماء الكبر في فعلها الغسل اكل صلبين والجماع غسل فان لم يجد الماء الكبر في فعلها الغسل كل يوم مرة  
 والوضوء لكل صلاة وغسل النساء واجب وغسل الولد واجب وغسل الميت واجب وغسل المرأة واجب وغسل يوم عرفة واجب  
 وغسل الزيادة واجب لمن غل وغسل دخول البيت واجب وغسل دخول الحرم واجب وغسل غسل المرأة واجب وغسل غسل يوم عرفة واجب  
 واجب وغسل اول ليلة من شهر رمضان واجب وغسل احدى وعشرين سنة وغسل ليلة ثلث وعشرين سنة لا يفرغ في غسلها ليلة  
 وغسل يوم العطر وغسل يوم الاضي سنة لا يغسلها وغسل الاستحاضة مستحب ورواها الصدوق باسناد من جماعة من مهران وغيره ولا انفصال  
 ودخل الحرم واجب مستحب ان لا يدخل الا يغسل ورواه الكليني ايضا كذلك لا انه لا يغسل من مس ميتا وغسل الحرم وغسل يوم عرفة وغسل دخول  
 الحرم وغسل المباحلة وروى الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابيه قال الغسل في سبعة عشر يوما ليلة سبعة عشر من شهر رمضان وهي ليلة القدر  
 لثمان و ليلة سبعة عشر وفيها يكتب الولد وقد السنة ليلة احدى وعشرين وهي الليلة التي احبب فيها اوصياء الانبياء وفيها انعجب من  
 قبض موسى ليلة ثلث وعشرين ويرويها ليلة القدر روي الصدوق واذا دخلت الحرم في يوم حرم ويوم الزيادة ويوم تغسل البيت ويوم  
 ويوم عرفة واذا اغتسل ميتا وكفنته من مس ميتا ويوم الحج وغسل الجنابة في يومه وغسل الكسوف فان احرق الفرس كله فاعطى وروى غيره  
 الاسلام في الصحيح عن محمد بن مهران عن ابيه قال سمعت يقول الغسل من الجنابة ويوم الحج والعيدين وعين حرم وجين تدخل مكة والمدينة ويوم  
 ويوم يزل البيت وجين تدخل الكعبة وفي ليلة سبعة عشر واحدى وعشرين وثلاث وعشرين من شهر رمضان ومن غسل ميتا وروى في مسبقه عن محمد بن مسلم  
 عن ابيه جعفر قال الغسل من الجنابة وغسل الحج والعيدين ويوم عرفة وثلاث ليال في شهر رمضان وجين يدخل الحرم واذا اودت دخول البيت حرام واذا  
 دخل المسجد الرتل ومن غسل الميت قال في كتاب الغسل في السفر والغسل في الجنابة والاعرام وغسل الميت ومن غسل الميت وغسل الحج  
 وغسل دخول المدينة وغسل دخول الحرم وغسل دخول مكة وغسل زيادة البيت ويوم عرفة وجين يدخل شهر رمضان اول ليلة منه وليلة سبعة عشر  
 وليلة سبعة عشر وليلة احدى وعشرين وليلة ثلث وعشرين ودخل البيت والصيف وليلة الضعف من شعبان وغسل الزيارات وغسل الاحياء  
 وغسل طلب الحج من الله تبارك وتعالى وغسل يوم عرفة من الفرس من ذلك غسل الجنابة والوجوب غسل الميت وغسل الاحرام والباقي سنة وقد روي  
 اربعين وعشرين وجها منها ثلث غسل واجب وعرفه حتى ما نسبتم ذكره بعد الوقت لغسل وان لم يجد الماء فتم شتم ان جعلت الماء فغسلت المصاة وعشرة  
 غسل سنة غسل العيدين والحج وغسل الاحرام ويوم عرفة ودخل مكة ودخل المدينة وزيادة البيت وثلاث ليال في شهر رمضان ليلة سبعة عشر  
 احدى وعشرين وليلة ثلث وعشرين وحتى ما نسبتم ذكره بعد الوقت لغسل وان لم يجد الماء فتم شتم ان جعلت الماء فغسلت المصاة وعشرة  
 جسدك مثل اللبن وروى انه يجب غسل ليلة احدى وعشرين لاها ليلة التي روي فيها عيسى بن جهم م وروى في مسبقه عن محمد بن مسلم  
 وليلة ثلث وعشرين هي التي روي فيها وكان ابي عبد الله م يقول ان صام الرجل ثلث وعشرين من شهر رمضان جاز ان يذهب حتى في اسفاه في ليلة  
 سبعة عشر من شهر رمضان هي التي روي فيها على ابي عبد الله م يقول ان صام الرجل ثلث وعشرين من شهر رمضان جاز ان يذهب حتى في اسفاه في ليلة  
 لا ريب ان الوجوب على الاغسال على الشهر الاظهر انها في السنة التي تقدم الحديث فيها او ما عداها فافهم مستحب فاد عليه حجة من الاخبار من الوجوب  
 فمات مع الاتفاق بين اصحابنا على استحبابه ففهموا عندكم على ما ذكره الاستحباب والتغيير بذلك بخلاف ما روي في الاخبار وقد روي في مسبقه جماعة  
 في بعض الوجوب وفي بعض السنة وللرجوع الى ما قلنا ان الظاهر ان الوجوب في التغيير العشرة كد بعضه على بعض فافهمه بالوجوب ففهموا كذا وقد  
 السنة ورواه الاستحباب وقد تطلق السنة في مقابلته الفرس وهو ما كان دليل وجوب استحبابه واداه ما كان وجوبه بالسنة ولما قيل كذا في  
 من عدمه عند غسل الجنين والاستحاضة والنفاس ففهموا ففهموا على ذكر الاغسال بالسنة الى الجبال قوله في مسبقه عن محمد بن مسلم واذا اغتسلت ميتا  
 وكفنته او سنة وكذا قوله في مسبقه عن محمد بن مسلم واذا اغتسلت ميتا وكفنته او سنة وكذا قوله في مسبقه عن محمد بن مسلم واذا اغتسلت ميتا  
 كذا في الثانية ويحتمل على استحباب الغسل الاجل يغسل الميت بتقدير الاداء فيكون قتل الغنم قال في هذا الجليل عظم الله مرتبة في كتاب الحار بعد  
 الرواية الاولى من كتاب الحار والنفاس ففهموا على التفسير باقوا والواو كذا في هذه الرواية بالفرق وقوله في الثانية من الاداء التفسير في  
 ابتاع غسل الميت التفسير في الثانية من الاداء التفسير باقوا والواو كذا في هذه الرواية بالفرق وقوله في الثانية من الاداء التفسير في  
 بالمراد استحباب الغسل للميت قبله كذا في هذه الرواية بالفرق وقوله في الثانية من الاداء التفسير باقوا والواو كذا في هذه الرواية بالفرق



من الكلام من ذلك في حقايق التعديل الظاهر في مثل الزيادة البنية والائمة في هذا الزمان زيادة البيت كما صرح به في كتاب الفقه واما  
الاحتياط في فقهنا في مثل غسل زيادة الصلح والائمة وعلى الزيادة لذلك لان هذه الاخبار لم تستوف الاصال للشيخ كما سيظهر لك ان شاء الله تعالى  
مع وجود روایات على هذه في افعال زيادة نعم كما اشتمل عليه اخبار الزيارات لا تخفى ان هذه الاخبار لم تستكمل الاصال السنون واما استتمت على  
اليوم منها وتفضل القول في هذا المقام بما لم يشغ اليه سابق من على كذا الاعلام ان يقال ان ما اشتملت عليه هذه الاخبار من الاصال وهو كذاها  
والامتنان كثيرة زائدة على هذه الحدود المذكورة في هذا الاخبار وتفضلها المقام ولما واحد اقول اما الاصال للعلقة بالبحر غسل الاطراف والرجل  
ابن ابي عمير ونقله في بعض كثير من الصحاح والشهور استجاب حتى قال الشيخ للزيد في غسل الاطراف والرجل من غير غسل الاطراف والرجل  
احرام العرق وقال الشيخ في بيان سنة في غير ذلك واستدل في الدراك على استحباب ما رواه معوية بن وهب في الصحيح عن ابي عبد الله ع قال اذا اقيمت  
الى المعصوم مثل العرق او الى وقت من هذه الواقيت قلت يزيد الاحرام ان شاء الله فاسان اظلم ولم اظن انك في هذا ما قل ان تم قال استك  
واغتسل والبس ثوبك قال والظاهر ان الغسل للاستحباب كما يشعر الا انه لم يفتقر عليه فيها للدين غير خلاف اقول في بيان الاستدلال عليك  
لا يحل ان ينظر فيهم هو ظاهر في المرتبة كما لا يخفى قال المحقق في الجعة وهل اقبال بالوجوب استدل ما رواه محمد بن عيسى عن يونس بن يعقوب عن ابي عبد الله ع  
ع قال الغسل في سبع موطن العرق من ثلثة غسل الجنابة وغسل من غسل بينا والغسل للاطراف ومحمد بن عيسى عن ابي عبد الله ع قال الغسل في سبع موطن العرق من ثلثة غسل الجنابة وغسل من غسل بينا والغسل للاطراف ومحمد بن عيسى عن ابي عبد الله ع قال الغسل في سبع موطن العرق من ثلثة غسل الجنابة وغسل من غسل بينا والغسل للاطراف  
الوليد كما ذكره ابن بابويه مع انه من فاسط الاجتهاد في بعضه وفيه نظر فان ضعف الخبر عنده لا يوجب ضعفه عند من تقدم وما انفك عن ابن  
قد روي جده عن ابي الحسن محمد بن عمار في هذا الخبر ما تقدم في كتاب الفقه الرضوي حيث قال له والغسل ثلثة وعشرين  
ثم عد الى كفايته الى افعال والعرق من ذلك غسل الجنابة والواجب غسل البيت وغسل الاطراف والرجل سنة وهذا الخبر انما هو في الوجوب كما ترى  
التاويل وان امكن ولو على بعد الان في وجوب العارض وليس الاخرى للقدم وقدرت ما يشاء وما يلي موثقة جماعة من زعماء وعلماء  
فلا بد من غسل الاصل للشيخ غسل دخول الدنية كذا في عليه معوية بن عمار ومحمد بن مسلم للتقدم وغسل دخول مسجد النبي ص كما تضمنه رواية محمد بن  
للتقدم وغسل زيادة من والظاهر في الدخول والاكتفاء بغسل دخول الدنية من المحدث مع احتمال الاحراء وان احدثت كما سياتي لطيفة ان شاء الله تعالى  
كتاب الحج وهذه ثلثة افعال الدنية وقتها في افعالها في مكة فيكون عشرة غسل العبد من غسل زيادة ما تقدم في موثقة جماعة من زعماء وعلماء  
ومحمد بن مسلم ومحمد بن عمار وكتاب الفقه ما رواه الشيخ في الصحيح عن علي بن يقطين قال سالت ابا الحسن ع عن غسل الجنابة والاصح والفظ قال  
وليس تقريظ عن علي بن ابي حمزة قال سالت ابا عبد الله ع عن غسل العبد من غسل الجنابة والاصح والفظ قال ليس تقريظ عن علي بن ابي حمزة قال سالت ابا عبد الله ع عن غسل العبد من غسل الجنابة والاصح والفظ قال  
غسل العبد من غسل الجنابة والاصح والفظ قال ليس تقريظ عن علي بن ابي حمزة قال سالت ابا عبد الله ع عن غسل العبد من غسل الجنابة والاصح والفظ قال  
الا انه يمكن ان يزيد ما نسب الى ظاهر الاحتياط بما رواه الشيخ في الموثق عن عمار الساباطي قال سالت ابا عبد الله ع عن غسل الجنابة والاصح والفظ قال  
ان كان في وقت فليعمل ان يغسل ويغسل ويغسل وان جنى الوقت فقد جازت صلوة اقول ويستوعب هذا الخبر ان الغسل انما هو الصلوة لا للدين كما  
اشتهر بينهم وان وقع عند استداد وقتها فيكون حكمه كغسل الجمعة الا ان في استداد وقت صلوة العيد الى الروايات ما سياتي بالبين عليه ان شاء الله تعالى  
صلوة العيد ومن هذا الخبر ايضا يستفاد استحباب ان يعاد نسيان الغسل كما ذكره الشيخ في حديثه عن الحلبي عن ذلك وقت هذا الغسل بعد الجنابة رواه  
عبد الله بن جعفر المحمدي في كتابه قبل استاذ عن عبد الله بن الحسن عن جده علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر ع قال سالت ابا عبد الله ع عن غسل  
بعد طلع الفجر هل يجزئ ذلك من غسل العبد قال ان اغتسل يوم الفطر والاصح غسل الجنابة وان اغتسل بعد طلوع الفجر اجزاء افعال  
رمضان والمشهور في الاخبار وكلام الامتياز هو الغسل في الليالي الثلثة المشهورة روى في الكافي عن محمد بن مسلم في الصحيح عن ابي عبد الله ع قال الغسل في  
ليالي شهر رمضان في تسع عشرة واحدى وعشرين وثلثة وعشرين قال والغسل في اول الليل وهو يجرى الى اخره وعن سليمان بن خالد في الصحيح قال  
سالت ابا عبد الله ع كم اغتسل في شهر رمضان ليلة قال ليلة تسعة عشر وليلة احدى وعشرين وليلة ثلثة وعشرين ويسجد في ليلة ثلثة وعشرين  
في اول الليل واخره رواه الشيخ عن يزيد قال روايت اغتسل في ليلة ثلثة وعشرين مرتين مرة قبل اول الليل ومرة من اخر الليل ورواه ابن ابي عمير في كتاب  
الاقبال باسناده الذي يزيد بن معوية مثله وفيه ليلة ثلثة وعشرين من شهر رمضان ومحمد بن عمار في الصحيح عن ابي عبد الله ع قال الغسل في  
مجموع الغسل الواجبة وروى في الغسل غسل اول ليلة من شهر رمضان كما تقدم في موثقة جماعة وليلة سبع عشرة منه كما تقدم في صحيح محمد بن مسلم  
وقد جمع غسل هذه الجس الليالي في كتاب الفقه كما تقدم في عبارة من قوله وخمس ليالي من شهر رمضان لآخره وروى هذه الاصال الخمسة في الغسل  
افعال اخر ذكرها السيد الزاهد العابد المجاهد في الدين بن طاهر في كتاب الامتياز قال قدس سره روى ابن ابي عمير في كتابه عن ابي عبد الله ع قال

الى محمد بن



[illegible]



حين كان الاستحارة وقد دوت به رواية صحيحة في الكافي وكان ذلك مشتملا بين القدماء ما لا يخفى انما القول ولو كان قدس سره وان كان خلافاً ما هو  
المفهوم من كلام الاصحاب كما اشترطوا ان لا يكون كماله في جمل مقتضيات فيه وايوم كما ذكرته في ظاهر انما هو ما ذكره الفاضل للشارح وما ذكره في محتاج  
تقديم في اللغة لا يعمل عليه ونعم الاصح انه في ذلك ليس بجهد ولا للحديث الذي اشار اليه في الكافي وانما شتمل على غسل فهو ما رواه في خبر في سريته  
عن ابي عبد الله ثم سأل عن الرجل ان قال فقال لي ان كان ذلك فاقم على الباهلة قلت وكيف اصنع قال اعمل نفسك ثلثاً واظن قالوا هم واغتسلوا وبرد  
وهو لا يجان فثبت اصابعك من يدك اليمنى في اصابع يديك ويظهر ذلك ايضاً من كلام الشيخ الفقيه الا في نقله ان شاء الله ثم في اللقائم وكيف كان  
فالاحوط العمل بما ذكره الاصحاح غسل الاستحارة كما نصيب للوقت للشارح عسل ليلة الغسل ما رواه في الكافي عن الحسن بن  
قال قلت لابي عبد الله ان الناس يقولون العفة ينزل على من صام شهر رمضان ليلة القدر فقال يا احسن ان القاسم عمار انما يعطى اجرة عند  
ذلك ليلة القدر فما ينبغي لنا ان نجعل فيها فقال اذ لمزمت الشمس فاعتسل الحديث غسل التوب لما رواه في الكافي عن سعد بن زيد قال  
كنت عند ابي عبد الله ثم فقال لرجل ان دخل كنيفاً ولى جيران وعندهم جيران عيسى ويقرق بالغروب فهاطلت لجوار من استماعاً مني فقلت  
لا تفعل فقال الرجل والله ما ايتيتن وانما هو صياح اسعير اذني فقال انت ما سمعت الله يقول ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مشق  
فقال الرجل بل والله كلين لم اسمع بهذه الاية من عريف ولا يحق لغيري ان اكون انا في ان شاء الله ثم ولما استغفر الله فقال لرجل فاعف عنك وصل ما يد لك فانك  
معيضاً على امر عظيم ما كان اسوء حالك لوقت على ذلك الحمد لله وسلم الشرب من كل ما يكره فانه لا يكره الاكل شبع والصبغ وعصا اهل فان لكل اهل في  
في الذكر من الشيخ الفقيه انه بعد من الكبار اقول لعل قدس سره وقد في ذلك على حديث اخر يروى عن ابي عبد الله عليه السلام ما رواه في الكافي  
في هذا الحكم على من يترك الاستحارة بعد ذكره في الرواية نقله عن الشيخ في باب ما رواه في الكافي عن ابي عبد الله عليه السلام  
لمن ذكر انه يستحب القاسم جوار حسن ثم واغتسل وصل ما يد لك واستغفر الله وسئله التوبة ما سئله وهذه رسالة وهي من ابي عبد الله عليه السلام  
فلا يقنا ولا يغرها لعل من يرى الاصحاب مستحقين ان الغسل فيه يكون مراد اوله في الغسل الدائم والفرج من سنة الحق والحب من صاحب الدائم  
هنا حيث جرح على هذا الاستدلال واعتقد ما ذكره في هذا الجواب من هذا الكلام الذي في الظاهر اشكالا وفيه اولا ما رواه في الكافي عن الحسن بن زيد  
رواه الشيخ كما ذكره الا انه رواه في الكافي كما نقلناه من علي بن ابراهيم عن هرون بن مسلم عن محمد بن زياد وهو كما ترى في ابي عبد الله عليه السلام  
بن ابراهيم في الذي رواه ظاهر وامام هرون بن مسلم فقال انما يشي امره فوجروا ما سئله من زياد فقال الفقيه انما يشي وج في الرواية في  
اعلى مراتب الصحة وثابتنا انما ذكره من انما منا ولا صورة معينة فلا يتناول غير ما رواه في الكافي عن ابي عبد الله عليه السلام في الكافي في  
الا ان استدلال الامام م بالاية وسياق الرواية مستقران بالعموم لكل معصية حصل الامر عليها على انه لو لم يذكر من قصص الحكم على من  
السؤال في الغنا والضاف الى الجاني استنباط الحكم ولم يخلو اكثر من الدليل في الظاهر الاصحاح هو التعبد في ما عدا موضع السؤال من باب  
القطعي ما لم يعلم الاحتصاص ووضع السؤال وهو المستند في كفى الحكم في كل مقام وعزل ما ذكرناه حكم الاصحاح في هذا الخبر وفيما  
فيه الا هو من تعبد في انما ذكره من ان العقد فتوى الاصحاب فقيه ان فتوى الاصحاب متى كان لا عن دليل فالتابع فيه سيجازي  
من التحقيق غير جائز ولا في فتح السبيل فانه ما حوز على الفقيه ان لا يفتي ولا هذا الا على الدليل الشرعي والبرهان القطعي في وجوب الاحتصاص  
او غيرهما لا على الفتاوى العارية عن الدليل كما عليه العلماء حلا بعد حمل من الظاهر ان فتوى الاصحاح هذا الحكم انما هو من هذه الرواية  
وضمها عنده لا يجب صحتها عندهم لانهم لا يرون محل هذا الاصطلاح الحديث وج في العمل بفتاوىهم عمل بالرواية البينة والمثبت بالعمل  
كما ذكره مع طرح الرواية لا تعني له بالكلية وراعى ان ما ذكره من ان الغسل فيه اذ فيه انه لا يب ايضاً انه قد ورد ان الصلاة فيه موضع من شاء  
استقل ومن شاء استكثر الا انه لو قيل فافله في وقت مخصوص او مكان مخصوص او على هيئة مخصوصة معتمد استقربة تلك خصوصيات وخصايصها  
من غير ما يدل في اللقائم فانه شرع وجب اذ باطله بل هو جرح بالعقاب فضلاً عن عدم الثواب ومن وجبت الاجابة بالاعلى في الغنا في يدعية من  
باعتبار اعتقاد الاستحارة في هذا الوقت من غير ما نص ولا دليل على ذلك كذلك جرح من الادكار التي عملها الصوفية وان كان اصل الصلاة و  
اصل الذكر مستحب والحكم في هذا الغسل كذلك مع عدم قياس الدليل على استحبابه ومشر وقينه وبطلان فان ما ذكره من كلامه شعري جرح  
بغيره انما جعل عليه وانما يعنى المذكور عليه واذ لم يرد ذلك فاعلم ان الاصحاح قد صرح بان التوبة التي يستحب فيها الغسل اهم من ان يكون توبة عن شيء  
او كفر وان كان ارتداداً وعلل في المتن بان الكفر اعظم من الضيق وقد ثبت استحباب الغسل للفاقد والكافر اوله لان تعذيبه امر جرحاً  
بذل عليه من حيث القنوم وان الشيخ لم يفرق بين ما جعله اسلم بالانقضاء عما وسد في انما جرح في هذه الادلة من الروايات والتعليق الاول وان



لا يخرج من القياس والثالث وتوقف على ثبوت الرقابة والظاهر انما اليد من طرفها ومع هذا فقد اوجب فيها بالبرهان ان يكون له على امر عليه  
بالعمل انما هو بطلان شهادته في حال الكفر اذ قل ان غلبوا الانسان من وجوب الحق انما هو منع ثبوت الحق لما قد ساء في بحث عمل الجنانية من ان الكفر  
غير ظاهر بالبرهان حال الكفر وان كان خلاف المشهور عندهم وظاهر اكثر ان لا يثبت من الدين مطلقا ودينه الشيخ للبعد بالكبار في غير جنسية  
وقول المحقق الثاني في شرح القواعد ان ظاهره جزم بفتح التقييد بالكفر غير ظاهر فان ظاهره ان الجزم كان غير اعمى ذلك لانه لو كان صحيحا  
مضمورا مع الاصل وبشهادة قوله مكتوب منها على غير ما كان لسوء حاله لومت على ذلك <sup>مسئل</sup> من رتب وفعلا ما دام في الكافي عن هذا  
بنظري قال سالت باعبد الله عن الورق فقال هو حرس وهو مخرج كذا فاذ اقبلت فاعضل ودواء الضفائر في كتاب بعض الدراجات وروى الصدوق  
مرسل قال روى ان من قتل وزعا فغير الغسل وظاهره الوجوب الا انه عول على الاحتياط في الفتوى قال بعض مشايخنا  
ان العبد في ذلك لا يخرج من ذنوبه فيغتسل منها الاول يعني انه كما كانت التوبة شيئا للخروج من الذنوب كذلك قتل الورع سبب للخروج منها  
من قتل كما يغتسل للتوبة ثم انه لا يخفى ان حديث عبد الله بن ظمير المذكور مقطوع من حديث طويل نقل في الكافي في ذكر احوال النبي <sup>عليه السلام</sup> قال عليه السلام في قتل  
الذمير وقال ان ابي كان قاتلا في حجره وعمره رجل عاشر فاذا هو يورث فولد لسان فقال ابي للمرجل انديري ما يقول هل يورث قال لا اعلم في ما يقول  
فانه يقول والله لئن ذكرتم عثمان بشتمه لاشتمن علي حتى يرمي من ههنا قال وقال لوليس يرمي من بني امية حيث اصبح وفعلا قال وقال ان  
بن مرون لما اتوا به الموت سمع وفعلا فذهب من بين يديه من كان هذه وكان عنده ولده فلما ان فقدوه عظم ذلك عليهم فكيف يصنعون ثم سمع  
المرهم على ان ياحذر وجدنا في بعضهم كهيئة الجمل قال فعلموا ذلك والبس الجفجف وخرج حليته ثم التفت في الاقنان فلم يطبع عليه احد من الناس الا ما ورد  
وما اوردناه من شتم الجبري يعلم ما نقصه صدره من الورع وحسن وهو مخرج كذا وما ذكره ذلك البعض الذي نقل عنه الصدوق من العلة المذكورة في الغسل  
مرسله وروى في الكافي عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال سمعت ابا عبد الله <sup>عليه السلام</sup> من يورث من ثقتان الورع يسبح بحديث وروى غيره عن ابي عبد الله  
سمعت ابا عبد الله يقول لما ولد من ولد علي بن ابي طالب ان يدعى الفاروق او ابي الفاروق ليدعى الفاروق ليدعى الفاروق ليدعى الفاروق ليدعى الفاروق  
فمنه ولا اعلم الا انه قال لعنه الله لعل بعض مشايخنا روى وروى مثل هذه الاجابة بغير طريق العامة كذا في كتاب جورة لليونان في مستدرر الحكم  
عن عبد الرحمن بن عوف انها كان لا ولد له من ولد ابي عبد الله <sup>عليه السلام</sup> في يديه عول فادخل عليه مريان بن الحكم فقال هو الورع ابن الورع المليون  
وقال في الجبري بعد فاعلم مسألة المستدق وليك على الحكم المذكور والتحليل الذي نقله عن بعض مشايخنا ما صرح به في حديثه انما ذكره ابن بابويه في نسخة  
وما ذكره التحليل ليس طائفة لا له لو سمعت حديثا من الورقة التي رويتم ان الحنفية في الاستدلال انما هو الرقابة للسنة في الكافي وان كانت هذه  
ايضا صالحة للدلالة لان اوصال الحنفية لا يفتقر على مثل ابن ابي عمير وغيره من مذهبنا على ما سلمتم وما ذكرتم من التفت في التحليل المذكور ففقدان العلة  
تجديها سبيل العلة الشرعية العقلية التي تحت ورواها في الحلول اجملا ما وجدنا بعد ما يورد ما ذكره والرا من العلة هنا انما هي ان تكتفي بسنة  
كما في حمله هنا في هذه النواحي <sup>السعي</sup> الى دور مصلوب ليراه عامدا ويدين به منهم يكون بعد ثلثة ايام والاصل في ذلك ما رواه في  
مرسل قال وروى ان من عقد المصلوب فنقل اليه وجب عليه الغسل بعقوبة ونقل عن ابي الصلاح انه حكم بوجوب هذا الغسل فظهر انما  
انظر الوجوب هنا وظاهره الجزم المذكور انما هو في الشيء غير كاف بل لا بد من الرقابة مع ذلك وفيه جملة من الاحتياط بكونه بعد المصلوب او من جهة  
كما ترى طين قالوا ان الفرق بين المصلوب الشرعي وغيره ولا بين كونه على البسطة العشرة شرعا وعدمه كذلك لا إطلاق الدليل وهو كذلك ولا رتبة  
الرقابة والتحقيق العشرة ومثلها في الدلالة وما الذي فعل المصلوب غسل رتبة المصلوب بضعف سند من اثبات الوجوب واثباتها الاحتياط  
وبما ان الاحتياط حكم شرعي كالوجوب من حيث هو على الدليل وان كان قولا على الله وغيره دليل وهو معنى شرعية ورواية فان كانت الرقابة الضعيفة  
باصطلاحهم اذ لا شقوية ثبت لها ما دللت عليه من وجوب الاحتياط والا فلا يثبت بها حكم شرعي مطلقا والقول بان اذ لا الاحتياط مما يثبت  
فيها وبذلك مخرج في الدلالة ايضا حيث قال في اول الكتاب في شرح قول الله بعدد اسباب الوضوء الوجوب والسند فيه ما عدا ذلك في هذا العام  
جملة الوضوءات المشبهة للسقاوة من الحيا والوضوء في حيلة منها بان في كثير منها فمقتضى الحديث السند قال وما قيل من ان اوله السن يتلج فيها  
نما لا يتلج في غيرها فنظر فيه لان الاحتياط حكم شرعي فتوقف على الدليل الشرعي كشأن الحكم وهذا كلام مبدية تمت وان خالف في حمله في النواحي  
الوضوح وعينه وكل ذلك ناس من ضيق الحان في هذا الاصطلاح الذي هو في النساء اقرب من الاصطلاح ثم انقل الشيخ انه قد وقع لنا تحقيق بين  
في هذه المسئلة لا يحسن الا ان غلبوا عندنا هذا هو انه قد صرح جملة من الاحتياط في الاستدلال جزم بالاجابة الضعيفة في السند بان الجزم  
في الحقيقة ليس بذات الجبر الضعيف وانما هو بالاجابة الواجبة بذلك ما رواه في الكافي في الصحيح <sup>باب</sup> بامرهم من هاشم عن هشام بن سالم عن الحسن



قال من جمع شيئا من التواب على شيء من العمل وصفه كان له وان لم يكن على ما بلغه وفي بعضها من بلغه شيء من التواب على شيء من العمل فعمل كان له  
ذلك وان كان رسول الله سلم بقوله في غير ذلك من الاعيان والكثرة المذكورة في مقامها وقد اعترضه في هذا المقام بعض فقهاء المتأخرين لانهم قالوا  
ذكر جملتها من الاعيان والاستدلال بها على جواز العمل بالجهل بالضعف ما سوت قد اختلف هذا الاستدلال الشهيد الثاني وجماة من المعاصرين وقد  
فيه نظر ان الاحاديث المذكورة انما تضمنت ترتيب التواب على العمل وذلك لا يقتضي طلب النافع له لا وجوبا ولا استحبابا ولو اقتضى ذلك لاستلزام  
في وجوب ما يقتضي العمل بالضعف وجوب هذه الاعيان كما استلزام العمل في استحباب ما يقتضي العمل بالضعف استحبابه وان كان هذا كذلك فاعلم ان  
ان يقول لا بد من ترتيب ذلك العمل وجوبية بطريق صحيح ودليل سليم صحيح جمعا بين هذه الاعيان وبين ما دل على اشتراط العمل في التواب  
على وجوب الفاسق وهي قوله انما كنتم اسوة بما فبقينا الحق من هذه الاعيان اذا لا يقتضي كره جنس الفاسق سواء كان مما يتعلق بالشرع  
وهذه الاعيان تقتضي ترتيب التواب على العمل الوارد بطريق غير المحسوم سواء كان العمل عدلا او غير عدل طابق الواقع ام لا ولا ريب ان الاول  
من الثاني فيجب تخصيص هذه الاعيان بالاجرة على القاعدة من العمل بل ان اوصى بوردية وبالعام فيما عدا ذلك من وجوب العمل يقتضي الية وهو  
جنس الفاسق سواء كان على عمل مقتضى التواب او غيره ويمكن معنى قوله وان لم يكن كما بلغه نحو ما دل على ان جنس العدل قد يكون كذلك  
لخطا جازيا ان على غير المحسوم والجهل بالضعف ليس معلوم المتقدما انتهى كلامه وقد عرفت ما ورد عليه وبعض مشايخنا المعاصرين حيث اوردوا  
الاعيان الدالة على ان من بلغه شيء من التواب على عمل فعمله كان له وذلك وان لم يكن كما بلغه ثم اوردوا لهذا الفاضل ثم قال ان مقتضى  
انما الاول فقد ظهر ما ههنا وضعفه على ان الحكم ترتيب التواب على عمل لبيان وجهان جوهريا اذا تواب على غير الواجب والمسمى كما لا يخفى واما الثاني  
فمخرج بعد التحري لان التواب كما يكون للمسلم كذلك يكون للوجوب فلم خصصوا الحكم بالمسعى كما اخبر السؤال بعض مشايخنا المتأخرين وجوابه  
غير تمام قدس الله ارواحهم ان قلت الاحاديث انما ثبتت ترتيب التواب لا انه عاين على تركه وان صرح بالجهل بالضعف لقصوره في حديثه  
عن ابيات ذلك الحكم وذلك الاحاديث لا يزل عليه والحكم لنا من هذا الجواب بان تمام تلك الاعيان ليس الحكم الاستحبابي اقول قد يقال ان الاعيان  
مما حرمناه كون الحكم الثابت بان تمام تلك الروايات هو مطلق الرجحان الشامل للوجوب والاستحباب لا الحكم الاستحبابي بخصوصه وانما ان يرد  
على تركه كما لا يزل عليه تلك الاعيان فكذلك جواز تركه لا يزل عليه الرجحان ولا سيما مع قصر وجه الجواب بالضعف بقيد لحي العاين على تركه  
قد يجوز الحكم الاستحبابي باعتبار عدم العدم الوجوب والاصل بزيادة التوبة فاعلم ولعل من هذا السؤال الثاني على الوجه الذي ختمناه كان  
اخره ومما دله انما هو كما لا يخفى ولما السؤال الثالث فخير او لا ان التحقيق ان تلك الروايات ومن ما يدل على عدم العمل بقوله المتأخرين  
المذكورة ونحوها مما مر من جملتها من السؤال على حد ما مره بعض المحققين ههنا كما كان ينبغي ان يجمع ان وجه كما اشرا اليه فلا يجمع لمقتضى الثاني  
بالاول بل يراجع العكس لظهوره من زيادة بالاصل عدم التكليف وزيادة ذلك انما هو اعتبارا او التقاد مع ما مر من النظر في الكلام في  
ان يقال ان الية الكبرية انما دل على عدم العمل بقوله الناس للثبوت والعمل بمبدأ نحن فيه بعد وروايات العترة للمقتضى ليس على ذلك بل ثبتت كانه لا  
فلم يقتض الية الكبرية بالاعيان بل بسبب ورود ما خرجت تلك الاعيان والضعف عن عنوان الحكم للثبوت فالاية الكبرية فاعلم ان مقتضى كلامه يزيد مقامه اقول  
ملف جواب شيئا من التواب على العمل بالضعف والشروط والمخرج من حاشي كلامه ذلك الفاضل الوجوب النوع في ما وفي الغلط وعندنا ان جمع ما هو من اشار اليه  
هو بطول بعضه اقل وخروج من بعض مروج كلامه ذلك الفاضل وذلك فان ذلك الفاضل ادعى ان غاية ما تقتض تلك الاعيان هو ترتيب التواب على العمل وجوب  
لا يستلزم له الشارع وطبق لذلك العمل فلا بد ان يكون هناك دليل على ذلك العمل والامر به لترتيب عليه التواب بهذه الاعيان وان لم يكن هذا موافقا للمواضع  
ونفس الامر وهذا الكلام حد وجد لا حال لا نكاهه وحج بقول الجواب ترتيب التواب على عمل لبيان وجهان جوهريا اذا تواب على غير الواجب والمسمى كما لا يخفى واما الثاني  
فان العبادات هو مقتضى من الشارع واجبة كانت او مستحبة فلا بد لها من دليل مروج وبعض مروج يدل على شرعيةها وهذه الاعيان كما لا يريها على الترتيب  
والامر بذلك وانما ما يفتقر ما ذكرناه ولما قوله ذلك الفاضل ولو اقتضى ذلك لاستلزام الية الكبرية فاعلم ان مقتضى كلامه انه لو اقتضى ترتيب التواب  
في هذه الاعيان طلب الشارع لذلك الفعل وجوبا او استحبابا لكان الوجوب عليهم ولا لازم لهم الاستدلال بهذه الاعيان في وجوب مقتضى الجواب بالضعف  
كما حرم عليه باليسيرة لما يقتضى الجواب بالضعف استحبابا مع انهم لم يعرفوا هذا الكلام في الوجوب وحاصل الكلام اللازم لهم بانهم لا يجوزوا ان يقولوا ان  
ترتيب التواب في هذه الاعيان يقتضي الطلب الامر بالعمل لا على الاول بل في تمام ذلك في جانب الوجوب كما التزمه في جملتها الاستحباب مع انهم لا يترتب لهم  
وعمل الثاني فلا بد من دليل اخر يقتضى ذلك دليل عليه ولا هذا الشارع فاعلم ان مقتضى هذا الكلام بقوله الفاضل ان يقول او يدل ذلك حسن بل ملق بطول  
الشارع ومن نقل محروا استدلاله من الجواب عن كلامه هذا الفاضل الى مقام اخر لا يتعلق به ما ذكره وهو بطول بعضه اقل واما معنى ذلك الفاضل



ان الامم لغرض مطلقا صحيح لان بينها وبين تلك الاخبار جموعا من الوجوه التي هي من شأنها على تقدير العموم والخصوص من وجوه وتفسير السؤال الذي ذكره في كلامه  
ان قال ان الامم الكثره ان تما نداه فان من غير وجاه كلام ذلك القاضي لان هذه الاخبار لا تدل على شيء من الوجوه التي ذكرها في كلامه وتبين ان  
الشروط التي تدل على كونها يحصل الثبوت بها في العمل على هذا الاصل السلسلة وتدل على ذلك فاعلم ان الظاهر ان الكلام في هذه السلسلة هو ان  
ونقصا او ابراما على هذا الاصطلاح الحديث الذي جعل اية بعض الاخبار وان كانت حريه في الاصل للعمومه ومقتضاه بالقرين للثبوت ضعيفه  
بما في السن وصاروا مع الحاجة اليها الضيق لها في هذا الاصطلاح مسترون فارة بما يجاوز به بالشعر وبأنه بما ذكره في هذه السلسلة من العمل  
في الحقيقة انما هو هذه الاخبار وما في ذلك مما يغفل عما تقدم والآخر قلنا ببعض الاخبار والمروء في اصولنا المعينه وسائرنا بالشعر وانما اعتبر  
في ثبوت الاحكام كالمعروف على اننا الاعلام ومعه من متاعهم فانه انما لهذا البحث بالكثير ان الدليل انما هو على ذلك لخص لكونه معتبرا امين  
هو انما يتبين بالقرين من الشرقة والضوابط الشرقة فان الاحتجاب والكماله الحكم شرقي كالوجوه في التجهيز لا يثبت الا بالادلة التي في النسخ والمبادي التي في  
مبنى كان الحديث الضيق ليس بدليل شرقي كما نرى فلما ثبت به احتجاب في كل النزاع والاعتناء والشرع بان ثبوت الاحتجاب انما جعل انما  
هذه الاخبار كما ادعوه وثبوت في ثبوت الاحتجاب عجزه روية حديث يدل على ثبوت الشرع على كل في حكم كتاب اوفى وقته ولفظه انما هو عجزه على  
البلوغ بكل مر هذه الاجرة كما دلت عليه تلك الاخبار والرام ذلك لا يح من خارج هذا وقد نقل عن بعض مشايخنا عظم الله قدرهم عن بعض الامم  
اجبارا لما في هذه السلسلة من الوجوه الباقى للثبوتات ثم قال قد ساء ولا يوب ان الاخبار المذكورة تسلم الا انه قد ذكره في كثير من  
عن الوجوه التي في العمل بالاجازة وفيه من كل ما ذكره في اجازة صعدت من وجوه مستندة لم يبعد فقلنا في الاجازة انما  
وهو صورا ذكرناه وبالجملة فالعلم للعلوم للقطوع من هذا الاخبار هو جرحه رتبة الثواب على عمل ثابت مشروعية وورود النص في  
كان بعض الزاد مطابقة الواقع لم لا وانما حجة العلم على ان  
للكتاب لاحد هذين الامرين بل المراد من ذلك ضرورة خصوصية ورد النص باحتجاب العمل متاعا او بعدا في ذلك وفي طائفة من الحديث قد ثبت  
الاخبار في ذلك ما رواه في الكافي عن عبد الله بن القيس قال دخلت على ابي عبد الله عليه السلام فقلت جعلت في ذلك انما اخبرني فقال وفي من اجازة  
ترك بك امر فاقترح لا رسول الله صلى الله عليه وسلم ركنين يحدهما الله تعالى فقلت كيف استخرج قال فصل في ركنين ثم سأل عن شيئا من الاجازة  
العمل الى ان قال قال ابو عبد الله عليه السلام انما الاخبار على الله ان لا يخرج شيئا يقتضي حاجته ومن مقابلين مقابل قال قلت انما جعلت ذلك على وجه  
اعتناء هو اجمع فقال انما كانت للتحاجة الى الله فتم فافعل وليس انما يلب فتم شيئا من الطيب ثم اريد تحت السماء فقلت ركنين فقلت وفي  
الشيخ في الصحيح عن زاذ بن ابي عبد الله عليه السلام قال في امر رجل طالب من ربه قال فقلت في يومك على سبيلين سبيل كل سبيلهما صاعا البني فلما  
كان الليل اقبلت في الثلث الباقى وليست لي ما ليس من فقلت انما يلب لان قال ثم اذا وصفت اسك للسجدة الثانية فاستحرب الله بالبر  
القام لي استحرب ثم دعوا الدعاء وروى الصدوق في الفقيه عن مراد من العبد الصالح موسى بن جعفر قال اذا فعل امر عظيم فصدقت منارته على  
سبيلين سبيل كل سبيل نصف صاعا البني من مراد من او شيعه فاذا كان الليل اقبلت في الثلث الباقى فقلت انما يلب فقلت وفي من اجازة  
من الثياب الا ان عليك في تلك الثياب امر ثم قيل ركنين لان قال فاذا وصفت حبات في السجدة الثانية استحرب الله بالبر فقلت انما  
لي استحرب لي عليك ثم نقل الله ما استحدثت وما رواه الكافي عن جميل بن دراج قال كنت عند ابي عبد الله عليه السلام فدخلت عليه امرأة وذكرني انها  
ركبت ابها وقد قالت بلل الحظ على وجهي فقال لها لعل لم يثبت ففوتى واذهبي الى بيتك فاغتسلي وميلي ركنين وادعي وتوحي يا من جعل في  
ياك شيئا لجوده هبت على ثم حركي ولا تحرفي بذلك لعدا قال ففعلت ففكرت فاذا هو قد انكلى وما رواه الصدوق في الفقيه في الشيخ في بيته عن معمر  
بن يحيى وحدثني معمر عن شيئا من ابي عبد الله عليه السلام قال او اخبرني في السجدة الثانية الى الله فقلت في يومك على سبيلين سبيل كل سبيلهما صاعا البني فلما  
كان يوم الجمعة اقبلت في الثلث الباقى وليست لي ما ليس من فقلت انما يلب لان قال ثم اذا وصفت اسك للسجدة الثانية فاستحرب الله بالبر  
من الاخبار الكثيرة في الواردة في صلواتنا على ائمتنا من ربه بالصلوة والدعاء خاصة وبما لم يرد في ذلك بالصلوة في اوقات مخصوصة وبما لم يرد  
بالقرن ايضا ولغيرهم من ذلك هو احتجاب هذه الاشياء لكل حاجرة الى التكليف طلبها لا على الله عز وجل وسفاهة هذه الاعمال فلهذا ذكرنا  
لجواز فتح بعض وجوهها وشده الحاجة اليها وعدم ما ذكره بعضهم من اختصاص الاعمال بصلوة مخصوصة كما قد ثبت انما انزل اليه الظاهر  
لا وجه له ويؤيد ما ذكرناه في عبارة كتاب الفقه المتقدمه وضل عليه لوجوه من الله فتم واما ما ورد في السبيل الى صلوة الاستحارة فما تقدمه من وثوقنا  
من قوله في غسل الاستحارة مستحب وجعله من الاجازة قد استدلوا على احتجاب احتجاب غسل الصلوة الاستحارة في بعض زوايد الفقهاء لغيره فها هم اذا



وأساس المسئلة الثانية استصحابها بغير مرة ونحوها ورواية عن زرارة واستخبرنا بالبيان الرقائبيين المذكورين أنما في طلب الحاجة في الصلاة  
 لها ولم يردوا الاستخارة في حق الرقائبيين المذكورين إنما هو طلبان يجعل له الجهر في هذا الأمر الذي يطلبه وإن كان له ما به بعد معنى الاستخارة  
 بمعنى الشاؤنة كما هو للبادر من لفظ الاستخارة وظاهر كلامهم أن الغسل العلة الاستخارة وظاهره ثقة بما عان الغسل للاستخارة وإن كانت مستحبة  
 ولنا عدم الاستخارة إنما هو معنى الشاؤنة ولكن لم أقف على أخبار الاستخارة على ما يدل على وجود الغسل في شيء من أدلة ما وجد فكأن قال بالاستحباب  
 الغسل للاستخارة مطلقا بعد الخبر ونحن بصلة الاستخارة كما هو المشهور فقال باستحباب الغسل للصلاة للرد في الاستخارة بهذا الخبر وكيف كان  
 فالظاهر أن الاستدلال على ذلك صحيح زعمه للشار إليها ونحوها ورواية عن زرارة ليس في جملة ما عرفت غسل يوم الغدير قال الشيخ في باب الغسل  
 هذا اليوم مستحب مندوب إليه وعليه لم يوافق في ذلك غير ما رواه الشيخ عن أبي بصير عن أبي عبد الله قال صوموا شعبان وغسلوا ليلة النصف من الشهر  
 قالوا كذا وعبد بن علي الطرازي قال دعينا باسنادنا إلى عبد الله بن جعفر الجعفي عن محمد بن عبد الله بن مسلم عن الحسن بن علي عن أبي عبد الله عن أبي جعفر  
 في غسل يوم الغدير أن قال ما كان محجة ذلك اليوم وجب الغسل في صدره بها حديث وما رواه الشيخ عن علي بن الحسين الجعفي قال سمعت أبا عبد الله  
 يقول صيام يوم غديرهم بعد صيامهم الدنيا إلى أن قال ومن صلى فيه ركعتين يغسل بعد ذلك الشكر من قبل أن تقول مقلود وصف ساعة  
 غسل ليلة النصف من شهر شعبان بعد ما رواه الشيخ عن أبي بصير عن أبي عبد الله قال صوموا شعبان وغسلوا ليلة النصف من الشهر  
 في الصباح عن سالم بن محمد عن رسول الله ص قال من غسل ليلة النصف من شعبان فالحسن الطهر وما من حديث لا في بعضه أنه في ذلك من  
 سال ابن أبي عمير في ليلة روى الظاهر أن هذا الخبر إنما هو من طريق الجمهور ذكره الشيخ هنا كذا غسل ليلة النصف من شهر  
 الجعث وهو اليوم السابع والعشرون منه وقد ذكره الشيخ في الجمل والصحيح والبسوط وقال الشهيد في الذكرى أنه يصل إلى الخبرين فيقال  
 للحقوق في الخبرين وبعدها كما في شريعتي التين والغسل مستحب مطلقا ولا بأس بالمناجزة في ما ذكره في الخبرين من أجل أن استحب الغسل  
 لا دليل عليه بل هو عبادة موقوفة على الشرح وورود الأجر من السابغ والخش في قوله ولا بأس بالمناجزة فيه مع وجوبها عليها لا يخفى  
 من المراجع التي قامت فيها الأولية على ما ذهبوا إليه من أنها أضعف السند فكيف وانقضى هذا من غير دليل أو قوله الذي وقعت عليه ما يتعلق بهذا  
 للقيام بها ذكره السيد في الذين قال من شمس يومه وكذا في الأقبال وحديث في كتب العبادات عن النبي صلى الله عليه وآله قال من أدرك شهر جمادى الأولى  
 في سنة واحدة خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه الغسل قضاء صلوة الكسوف مع تركها عدا واحترق القهر من وجوبه الشيخ وابن أبي عمير  
 وأكثر الاحتجاج ذهب المصنف في المسائل الضرورية الثالثة وأبو الصلاح وسالوا إلى وجوب في الصورة المذكورة وعن الشيخ في النهاية القول بالوجوب في الغسل  
 عن الشيخ في النهاية والسيد في المحقق في الصلح القول بالاستحباب لا أقصا على تركها مستحبا من غير اشتراط استيعاب الاحتراق في الغسل والشيخ في  
 كالمذهب في النهاية والجمل والحديث في الصلح مع الغسل وفي موضع من الخلاف أنه مستحب ولم يترفع في البسوط لوجوبه بل قال بغيره مع  
 وكذا في حال ابن أبي عمير لم يترفع في الغسل بوجوب ولا استحباب انتهى قوله لا يخفى أن الشيخ في البسوط قد صرح بالاستحباب في بعض  
 تعدد أحوال الشجر فقال في صلوة الكسوف إذا احترق القهر بركله وتركها مستحبا ولكن شيخنا العلامة قد ظهر عنه وقت التصنيف أنه لم  
 هذا ما خبرنا من الأقوال في المسئلة ولما أضافنا للعلاقة بالمسئلة المذكورة فقال له الدلائل التي وقعت عليه في هذه المسئلة من الأخبار وإنما  
 روي لعدم ما خبرنا من غيره عن أبي عبد الله قال إذا انكشف القهر فاستيقظ الرجل ولم يغسل فليغسل من غدا وليقتض العلة وإن لم يستيقظ  
 يعلم بأن كسوف القهر فليغسل عليه القضاء بعينه غسل والثانية رواها محمد بن مسلم في الصحيحين بعد ما عرفت في قوله في آخرها وغسل الكسوف  
 احتراق القهر من غدا فغسل وليس هذه الرقابة استعارة بل الغسل للقضاء بل الاستعداد من ظاهرها أن الغسل للاداء والرقابة الأولى فاصرف  
 السند وخالفه من غدا الاستيعاب ولكن معنى إنشاء الله أن الغناء ما ثبت مع ذلك فالجواب الغسل للقضاء مع تعدد التواتر لفظا وظاهرا  
 للثقة وإن ضعف سندها أما الغسل للاداء مع استيعاب الاحتراق فلا يوجب استحبابه ولا يؤيد أن يعمل بالثقة مستندة في ثقة الأمر  
 مع إنشاء ما يقتضي الجمل على الاستحباب انتهى وهو ظاهر عدم وقوعه على دليل يقتضي الدلالة على القول المشهور وقد تبين ذلك الغسل في الخبرين  
 فأورد الرقائبيين المذكورين لكن لم يفتن في الرقابة الأولى بضعف السند بل زعمنا وجوبها يحجب ضعفها وإخبار الجمل بظاهرها إلا أن جعل  
 فيها على الاستحباب كما سبيل في إنشاء الله نعم نقل كلامه في مقام وإنما الرقابة الثانية فانه عرفت أيضا بما ذكره في الدلائل من أن ظاهرها وجوب الغسل  
 في الاداء مع الاحتراق إلا أنه بعد ذلك لا لا يوجب عمل عليه من الاستحباب انتهى جمل على الاستحباب وللحق الجواب الذي في شرح الدرر في تدفقه  
 على الرقائبيين المذكورين ما رواه في الفقيه من أن الغناء قال قال أبو جعفر الباقية الغسل في سبعة عشر يوما إلى أن قال في آخرها وغسل الكسوف



إذا احترق الضميمة فاستقصت ولم يغسل فعليك أن يغسل ويغتسل الصلوة ثم طال الكلام في المقام بما لا يصلح هنا التردد وعدم الاستحباب أو لا ينبغي  
 يظهر من النظرية والاحتياط السئلة والقابل بينهما أن يحجر محمد بن مسلم الذي تقدمنا ذكره في صدر المطبوع رواية الشيخ في التهذيب عن مصنفهما رواه الصدوق  
 في الفقيه عن سائر عن الباقر بن زفر الغسل في سبعة عشر موضعاً إلى آخره والصدق وان رواه في الفقيه عن سائر إلا أنه رواه في كتابه أيضاً عن سائر  
 عن أبيه عن علي بن إرم عن أبيه عن حماد بن عيسى عن حماد بن محمد عن أبي جعفر قال الغسل في سبعة عشر موضعاً ثم ساق الخبر إلى أن قال وغسل الكسوف إذا  
 احترق الضميمة فاستقصت ولم يغسل فعليك أن يغسل ويغتسل الصلوة ويحجر محمد بن مسلم الذي تقدمنا ذكره في صدر المطبوع رواية الشيخ في التهذيب عن مصنفهما رواه الصدوق  
 لم يفت الأعلی وسلك الخبرين لجليلين فوافقاً ذكره ومن الظاهر الذي لا يكاد يخفى أن هذه الرواية هي الرواية التي نقلها الشيخ في كتابه الاستبصار  
 منها هذه العبارة سهلها وإذا موضعاً قوله بالغسل واليقين كما ذكرناه من الرواية موجهة في كتب الصدوق والفقيه والحضرة في الظاهر أن هذا  
 الرواية سقطت عن قول الشيخ رحمه كما لا يخفى على من استأنس بطريقته قدس سره يتبع في التهذيب وما وقع له من الخرافة والتضعيف والزيادة والنقص  
 في الأساسين المذكورين بحيث أنه في الأصل الحديث من ذلك في نسخة واحدة كما هو ظاهر وبذلك يظهر ضعف الأسناد الذي استند إليه في السئلة وضعف  
 استنباطه للادلة التي نقلها مع صحيح سند هذا الغسل للرواية في الكلام في مسألة حماد بن محمد بن عيسى أنها مطلق في جرح الكسوف من غير قيد بالاحتراق  
 ولكن الظاهر بقيتها بصحة محمد بن مسلم الذي ذكرناه وأعتقدنا ما يرجع الأخبار في ذلك إلى أن علي بن النعمان المشهور ومما رواه في كتابه من جمل الروايات  
 المذكورة على الاحتراق قوله في آخرها وأن لم يستفط ولم يعلم بأن كان الغسل ليس عليه إلا القضاء بغير غسل فإنه لو حمل على ظاهره لزم منه وجوب القضاء  
 في صورة عدم العلم مطلقاً بالاحتراق ولم يفرق مع أن الأخبار وكلام الأئمة على تخصيص ذلك بصورة الاحتراق ولما وجد عدم الاحتراق فلا قضاء ولما ذكرنا  
 لخراسان في التهذيب حيث قال بعد من سئل عن رجل قال قلت لظاهر هذه الرواية هو أنها في صورة عدم العلم مطلقاً بغير غسل عليه بين أكثر الأخبار وبهذا الوجه  
 للعمدة الأئمة في هذه المذهب أن يخص بصورة الاحتراق لم يجمع قلت الذي يستلزمه الروايات عدم وجوب القضاء في الصورة المذكورة لعدم الاستصحاب  
 نعم لو ثبت الإجماع على عدم الاستصحاب ليقع التمسك بتخصيص بصورة الاحتراق لم يجمع لكن الإجماع غير ثابت ولا إجماع له لا يخفى فيقصر عن الإجماع أيضاً حكم  
 شرعي يتوقف على الدلائل والحال أنه لم نقل به هنا أحد ولم يدل عليه دليل على الرواية عليه مع إمكان حملها وتفسيرها بصورة الاحتراق كما هو القاعدة  
 الظاهرة من حمل الظاهر على القيد ترجيح من غير معيار بل يرجح في جانب ما ذكرناه من المصنفات الأئمة في الكلام في ظاهر الأخبار المذكورة هو الوجوب كما هو قول  
 جملة من فضلاء الأئمة على ما قدمناه ولا تعرف عنه صاروا إلى جرحه من مضافات لا يخفى وهذا على القصد فالغسل بعد نقل الإجماع في السئلة من وجوب  
 الاستصحاب لنا الأقل ببلدة الذمة وقوله من مضافات صلو فليقتضها كما فائدة وكما لا يخفى في الآراء الفصل بل هو محتمل كذلك القضاء ومحدث سعد  
 الصادق وقد تقدم ما أقول أما ما ذكرناه من الأصل وإن يوجب الجرح عنه بالدليل وهو واضح مما ذكرناه من الأخبار لقوله في مسألة حماد بن محمد بن عيسى  
 أنه والأصل فيه الوجوب وقوله في صحيح محمد بن مسلم الذي كتب الصدوق فعليك أن يغسل ويغتسل في ظهوره في الوجوب لا يترك وقوله في رواية الشيخ في الغسل  
 والضميمة كل في الأول وأما ما ذكرناه من حديث من فائدة صلو فليقتضها كما فائدة إنما هو بمعنى الكيفية التي عليها الصلوة مما هو خلاف حقيقة الاستصحاب  
 بلعباً وما كان خارجاً عنها أو ما حديث سعد الشاذلي وهو ما تقدم من حديث سعد بن أبي خلف عن الصادق أن الأعمال إلى عشرين وعشرين يوماً  
 والباقي سنة فيقصر إن شئت لا ظهور في الاستصحاب الاستغفار فيها وجوباً بالسنة كما لا يخفى على من استأنس بالروايات على أنه من أيدنا الاستصحاب في ذلك  
 من تفسيره السنة لظهور ظهور وجوب جمل من الأعمال اتفاقاً ولحق أن الروايات بالسنة هنا ما هو ثم من الجنتين المذكورين وإن يقع استصحاب ذلك لا يخفى  
 الأصول لتقصيهم بعدم جواز استعمال اللفظ في معنيتها اشتراكاً وحقيقة وجهاً إلا أن ما معناه موجود في الأخبار كثيراً لهذا الوجه وبهذا أيضاً  
 ما تمتك به الفاضل المحقق سائر عن عدم دلالة الأمر على وجوبه فقد عرفت فساد ما ذهبنا إليه أيضاً تقدم ولما ذكرناه جمل من الأخبار في هذا المقام  
 من أن ظاهر أخبار السئلة اختصاص الغسل في بعضهم في الاستعمال على التمسك بعدم القابل بالغسل فيجب لكم فيها فيقصر إن ذلك وإن لم يتركه  
 في هذه الأخبار المشهورة لكنه مذكور في كتاب الفقه الزماني الذي قد عرفت وسعرت أنه معتمد بعد من حيث قال لم وإن اكتسفت الشمس الغسل ثم  
 تعلم به فعليك أن يغسل فإن تركتها مستعدياً فيصنع ما يغسل وسئل وإن لم يجرى الغسل فاقضها أو لا تغسل وسياق من ذلك كلام في هذا المقام  
 الغسل أخذ التوبة روي ذلك الجواب عن مؤلف كتاب الشارح الإكبر يا سادة عن جابر بن محمد قال غسلت على ما كان  
 أبي جعفر محمد بن علي الباقر منكرت إليه علي بن معاوية بن داود لحدما انقضت الغسل وكان في وجه الظاهر يجمع لغرض فقال له عليك من بئس الخبرين  
 علمي فقلت كثيراً استعملها ولا يخفى قال جابر بن فضال في وجه سيدي وهو لا ي الغسل فقلت يا مولاي لغرض بالله من غطت فقام ودخل الدار وهو غضب  
 فاني برفت جبري كذا في رواية أخرى ثم قال يا سادة استعملها أو قبلت فقلت يا سادة ما هذه به في استعملتها غرضت لئلا



[illegible]



تمت قلت فعلى هذا من عند المصنف ان يعيش اقل من ذلك قال يا سعي يوم الزوال هو اليوم الذي اخذه الله فيه ميثاق العباد ان  
يعبدوه ولا يشركوا به شيئا وان يدبروا برهنا من حجه واوليائه وهو اول يوم طلعت فيه الشمس وعبثت فيه الرياح والريح في ربهما والارض وهو اليوم  
الذي استوت فيه سفينة نوح على الجودي وهذا اليوم الذي احيا الله فيه القوم الذين خرجوا من ديارهم وهم الوف حذر الموت فقال لهم الله موتوا ثم احياهم  
وهو اليوم الذي هبط فيه جبرئيل على النبي صلى الله عليه وسلم وهو اليوم الذي كتبت فيه اسماء قمره وهو اليوم الذي حمل فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم امير المؤمنين علي بن ابي طالب  
وعلى اسماء قمره من فوق البيت الحرام وهما بها الحزن بطوله والشاهد في هذين الحديثين وجه الاول قوله انه اليوم الذي اخذه الله فيه العهد بخبر يوم  
هذا تاريخ وكان ذلك سنة عشر من الهجرة وحسبنا ان نزل الشمس محل في التاسع عشر من الهجرة على حساب القوم ولم يكن الحلال وايضا في مكة ليلة  
وكان التاسع عشر على الرقبة الثاني في ذلك اليوم سنة شريعة والظاهر ان مثل هذه السنة العامة الشاملة لكافة المسلمين انما يكون حيث شاء  
في وقت لا يفر منه الطبع وباباه ولا يقص ذلك مع كون الشمس محبوبة لان غاية الغربة في البلاد الاسلامية الثالثة قوله في الحديث الثاني وهو ان  
يوم طلعت فيه الشمس هو ميثاقنا قيل ان الشمس خلقت في الرابع من ربه وخلقت ربه في الخامس وهذا انما يكون مع حمل دون الحدي وهو ظاهر  
ما ذكره من توفيق القديس ولا يخفى ما يندرج النطق البيهقي ان انبات الاحكام الشرعية باسناد هذا الوجه الصحيح الذي لا يحل احرازه في سماع  
فيما لا يحل الا الذي لا يخفى على من خاص به ان الاستدلال ليس في القوم ليقتضوا اكثر فائدة مع ظهورها في هذا كراهه ولا يعرف لذلك دليل لا شرعي  
ولا مستند لغيره غير ما ذكره اتفاق السنن على ذلك وهذا حال شيخنا الجليل صاحب مشرق في بيان ما في جملة هذه الاحوال من الاختلال والاضطراب  
كلهم الصواب انهم يوجبون وليس موضع ذكرها والعمل عند الله سبحانه غسل الجمعة وقد اختلف فيه الاصحاب فالسفر واستبراء وقال الصدوق في  
وغسل يوم الجمعة واجب على الرجال والنساء في السفر والحضر ثم قال وسئل يوم الجمعة سنة ولغيره فقال الكافي باب في وجوب الغسل يوم الجمعة في  
الاخبار الثمينة للوجوب وبذلك نسب اليها القول بالوجوب ومنه ما ساقى في بيان ما في الكلام ان شاء الله تعالى ولا هذا القول قال شيخنا الجليل قدس سره في  
مسائل اثنين ونقل القول بالوجوب ايضا عن والده الصدوق في هذا القول ذهب شيخنا الشيخ عبد الحليم بن عبد الله البحراني في رتبة وفصره وسيف في رتبة  
ومنا هذا الخلاف اختلف الاخبار في ظاهرها وما يحتمل ان يذكر اخبارا للشك في كراهيها فاشدنا في الكتاب انهم يعطون الكلام ان شاء الله تعالى في تحقيق القول  
فيما استغنا عنها ولا يحتاج عليه وجه لا يحرر الاشكال ولا يطرئ اليه ان شاء الله تعالى فمنها ما رواه الشيخ الصحيح ابو الحسن عن عبد الله وعبد الله بن الغيرة  
عن ابي الحسن انهما قال لا تسنن الغسل يوم الجمعة فقالوا واجب على كل ذكر وانما منعه من اداءه في الاسلام في الصحيح ابو الحسن عن عبد الله بن الغيرة  
عن ابي الحسن انهما قال لا تسنن الغسل يوم الجمعة فقالوا واجب على كل ذكر وانما منعه من اداءه في الاسلام في الصحيح ابو الحسن عن عبد الله بن الغيرة  
في السفر ورواه في موضع اخر كذلك وادار عليه ليس على النساء في السفر وعن جزي في الحسن او الصحيح عن بعض اصحابنا عن ابي جعفر ع قال لا بأس  
يوم الجمعة في السفر والحضر فمن شئ فليعد من الغد وروي فيه رخصة للتقليل وما رواه الشيخ عن محمد بن مسلم في الصحيح عن ابيهما قال لا تغسل يوم الجمعة  
الا ان يكون حرضا او تخاف على نفسك وعن علي بن يقطين في الصحيح قال سئل ابا عبد الله ع عن النساء اعطين غسل يوم الجمعة قال نعم وما رواه  
والشيخ عن جماعة من مران في الوقت انه سئل ابا عبد الله ع عن غسل الجمعة فقال لا يجب في السفر والحضر الا انه رخص للنساء في السفر لمصلحة النساء  
هذه الاخبار هي ادلة القول بالوجوب كما ينادي به ظاهرها ومنها ما رواه الشيخ عن علي بن يقطين في الصحيح قال سالت ابا الحسن ع عن الغسل يوم الجمعة  
والغسل قال سنة وليس من رخصه وعن زرارة في الصحيح عن ابي عبد الله ع قال سالت عن غسل الجمعة قال سنة في السفر والحضر الا ان يخاف الماء  
على نفسه او مرض على والظاهر انه ان لم يوجزه قال سالت ابا عبد الله ع عن غسل العيدين او جبهه قال هو سنة قلت الجمعة قال هو سنة  
وروي الشيخ الصدوق في القنبر رسالة قال روي عن ابي عبد الله ع قال غسل الجمعة والغسل سنة في السفر والحضر اذ عرفت هذا فاعلم ان من رخصه من  
اصحابنا الى الوجوب احدى اظهره له الجواب عن الاجابة بالاجتناب لئلا يحل السنة فيها على ما ثبت وجوبه بالسنة قال شيخنا الجليل قدس سره في كتاب  
الحج المنع حيث اخبار بعد القول استجيب بان الحج بها يحل السنة على ما ثبت وجوبه بالسنة والغرض على ما ثبت وجوبه بالكتاب وهو  
اصطلاح الصدوق في الفقيه كما يشعر به قوله الغسل كله سنة على الجنبية وهذا الذي استدل عليه قدس سره ليس من محذور بل قدس سره في اجابة  
عن اجتنابهم السلام كما رواه الشيخ في التهذيب عن الرضا ع بطريق جديدة ان الغسل من الجنبية من رخصه وغسل الميت سنة قال الشيخ قدس سره في  
مرجعة السنة لان القرآن لا يذكر على من غسل الميت وكما رواه عن سعد بن ابى خلف قال سمعت ابا عبد الله ع يقول الغسل في اربعة عشر موضعاً  
واحد منهن يوم الثاني سنة قال العلامة في الحج للامام بالسنة ما ثبت من جهة السنة لا من طريق القرآن والحاصل ان اطلاق السنة على ذلك المعنى غير  
وحل السنة عليه ليس ما بعد من حل الوجوب في قوله الغسل واجبه يوم الجمعة وقوله انه واجب على كل ذكر وانما منعه من اداءه في الاسلام في الاجابة



ومنع كون الوجوب حقيقة شرعية في معنى الصلح عليه الصلوة والسلام في مثلها السنة وهذا يظهر ان قول الصدوقين طاب ثراهما غير بعيد عن الصواب فقد اثارنا  
الى القول بالاستحباب كاهل الشهور وعلا بظواهر الاخبار الاخرى من عمل السنة على معنى التحسين في محل الوجوب في الاخبار التي استند اليها المحقق على المعنى اللغوي وانه  
الاستحباب لعدم ثبوت كون الوجوب عندهم حقيقة في المعنى الاصطلاحي قال المحقق الشيخ قدس سره في كتاب النسخ بعد ان نقل عن الشيخ آية الله العظمى في محل لفظ الوجوب على  
على تأكيد الاستحباب ما صوره وكثيرا ما يذكر الشيخ هذا الكلام في تصانيفه ما يستعمل فيه هذا اللفظ وهو موافق مقتضى اصل الوضع وان كان للتأويل في العرف  
خلافه فان العرب القدم على اللغة هو الوجوب في معنى الخطاب باللفظ لا دليل على ان المعنى لهذا اللفظ حقيقة في ذلك الوقت فجعل على المعنى اللغوي ونفى الكلام  
في المعنى الحقيقي للامر بالافعال يوم لم يمتد ولو قلنا بان الامر في مثله بعيد الوجوب لا يقتضي رعاية الجمع بله وبين ما يقتضي كون الغسل مستلزاما على  
انفق قول الامام ان ما ذكره شيخنا الهادي قدس سره استعمال السنة فما ثبت وجوبه بالسند اكثر بكثير في الاخبار وموضعه زيادة على ما ذكره من الجواب في  
في صحيحه من سلم عن احمد بن محمد قال ان ابي عبد الله رجل من الركوع والسجود والقرأة سنة فمن ترك القرأة مستقما اعم وعلو من نسي القرأة فقد عصى الله  
ورواية الحسين بن البقر الا انه في اجماع الثبوت مع مستند السقف فبما قال يغسل الحسين في كل طين ان هذا من غير هذا وهذا سنة ورواية الحسين  
في ذلك ايضا حيث قال ايضا اذا جمعت سنة وفريضة بكما بالفرن ومروسة محمد بن عيسى الواردة في ذلك ايضا ومنها ان الغسل في الجنابة فريضة من غسل  
للسنة سنة وكذا ما ذكره المحقق للشارع ان الوجوب في عرفهم كما استقامت له لاجلهم اعم من هذا المعنى الاصطلاحي وانه حق لا يرد فيه وقد تقدم  
الاخبار المذكورة في عدة المطلب عدجلة من تلك الاعمال التي تقع على استحبابها بلفظ الوجوب والمجمل فان الثبوت بالأخبار لا ينبغي على جهة الامرين في ذلك  
ولكن بالاتباع كالحققة في جملة من الامور ان هذين اللفظين والادفاد الشائعة في الاخبار لا يجوز العمل على احد العيين فيها الا مع الفقيه ومذهبي  
لفظ الوجوب في اجناسهم عليهم السلام على الوجوب بهذا المعنى الاصطلاحي وكذا لفظ السنة بمعنى السنة خاصة مكارمها وبها وبذلك يظهر سقوط  
كل من هذين اللفظين في هذا الخبر في السن بل الوجوب على معنى الوجوب فيصيل دليل اخر من هذه الاخبار المتقدمة وكذا امر على الاستحباب  
ودليل اخر من ما ذكره وانت خير من يترجم مع القائلين في ذلك فان السن فان السن يظهر في الخبر الاخبار هو الاستحباب وذلك من وجوه الأدلة لانه البراءة  
من الوجوب حتى يقوم دليل وجوبه في غير ما ليس وليس هو اقوى دليل في المقام ان الاخبار التي استند اليها المحقق لا دلالة لها على ما عرفت  
ان الوجوب في كلامهم لم يعم هذا المعنى الصلح عليه وهو الذي لا يجوز تركه الثاني رواية على من يترجمه للتقدم وان لا مجال للمحل السنة فيها على ما ثبت  
بالسنة كما ادعاه المحقق لان اصل السؤال ترد بين كونها واجبا او سنة والسنة متى قوبلت بالوجوب يعين حملها على التحسين وانما جعل الشك في ذلك  
بالفرن او الخلف واصل السؤال وان كان غرض غسل العبد من لكن فقيمة العطف اجزاءه في العطف ايضاً التام من صحيحه بين يقطين للتقدم في  
عن غسل المحرم في قرن غسل الاضحية والعطف واجبا فقال ان الله تبارك وتعالى اتم الصلوة صلوة الفريضة بصلوة النافلة  
وانتم اعيام الفريضة بصلامة النافلة وانتم ومنه الفريضة غسل المحرم ما كان في ذلك من جهل او نسيان والقريب فيها ظاهر من الظاهر المذكورة ووجهنا  
في صدر البراءة مراد به المعنى اللغوي وبقرينة ذلك علة في قرن السنة في حجة من الاخبار كقول الصادق عليه السلام يوم الجمعة يغسل كل  
وكقول الباقر عليه السلام في يوم الجمعة يغسل كل من اغتسل في كتاب الفقه وعليكم بالسنة يوم الجمعة  
وهي سبعة ايات النساء وغسل الرأس والوجه بالماء ولقد اشارت وتعلم الايام في تغيير الثياب وس الطيب من ان واحدة من هذه السن ثابت  
وهي الغسل وافضل او فائدة قبل الزوال ولا يمنع في سفر ولا حضر وان كنت مسافرا ونحو ذلك عدم الماء يوم الجمعة يغسل يوم الجمعة فان فائدة الغسل يوم  
فقدت يوم السبت او بعده من الايام يجوز وانما سن من الغسل يوم الجمعة تنبأ لما يلحق الظهور في سائر الايام من الغسل ان غنى كلامهم في قوله تعالى  
من الغسل الى اخره اشارة الى ما تقدمت رواية الحسين بن خالد المذكورة ومروسة ايضاً في تركه للنساء في السنة كما تقدم في صحيحه من صحيحه من صحيحه  
شيء من الاصل بل الايمان والوجوب كذلك بل وندرجان تركه في المحرم كما رواه الصدوق في محضار الجواهر عن ابي جعفر قال ليس على المرأة  
الجمعة في السجدة يجوز لها تركه في المحضر وهو ظاهر ظاهر في الاستحباب وهذا عندي في اسناد القول بالوجوب الى الصدوق في الفقيه يجوز الكلام  
نظرا لما اولا في علم من عادة الفقهاء من كراهية من يراهم عن واحد من اجناسنا للتأخير اتم مقرونا بالبايعت من الاخبار والوجوب في الاخبار لا ينبغي  
للتشهر بذلك بحيث يلحق المعنى اللغوي وتأكيد الاستحباب في غير ما يقال في الاخبار في كلامهم ولم يثبت كون الوجوب عندهم حقيقة في المعنى  
حتى يجب حمل كلامهم عليه وعلى هذا يحمل اعم كلامهم في الاسلام في الكافي حيث عرفت الباب بافظ الوجوب وانما تأييدنا ذكره في الفقيه في الباب  
لذا كونه مروي ان الله اتم صلاة الفريضة بصلوة النافلة وانتم ضيام الفريضة بصلامة النافلة وانتم وضوء غسل يوم الجمعة وهو محرم رواية  
من خالفه للتقدم في الظاهر كما عرفت في الاستحباب وما وقع له في هذا المقام ووقع مثله في كتاب الفقه المعتبرين ايضاً حيث قال لا بد من العلم ان

وقصر



لم يثبت سنة ولا بدعوى ولا تصرف ولا تصرف ثم قال في الكلام المتقدم فقد وثقنا وانما سن الفصل الجوهري لما يلحق الظهور في سائر اقسامه  
 واما ما ذكره شيخنا الشارح اليه انصار حمل اخبار الاستحباب على التقية لانه مذهب اكثر الجمهور وقد ان حمل على التقية فرج تعارض الاخبار ومريخا وان اخبار  
 كما عرفت متعلقين في الاخبار التي هي مناط الاستدلال لغير الطرفين متشابهة كما ذكره من معنى الوجوب والسند وان لا يمكن حمل على معنى محض بل ان  
 المذكورة فائدة الإطبات على كل من الطرفين ولو كان الوجوب ظاهري المعنى المصطلح والسنة ظاهرة في معنى الاستحباب لا يمكن حمل على التقية لظهور التقية  
 بين العيينين وعدم إمكان حمل احدهما على الآخر لكن الامر ليس كذلك لما عرفت فالوجه كما قد مرنا ذكره هو انظر ان هذه الاخبار وعدم  
 بهما في السن والنظر في تحصيل دليل لغز وقد عرفت بما ذكرناه من الوجوه للتقدم ان الظاهر هو الاستحباب ووجه حمل قلة الاخبار للتشابه طبعها  
 حمل ما وردوا الاخبار العمل في قوله زيادة على ما قد مرنا شجرة القول به بل ادعى عليه الشيخ في خلاف الجمع وقد عرفت ان هذه السنة عرفت  
 لما قد مرنا ذكره وكيف كان فانه وان كان الظاهر هو الاستحباب الا ان الاحتياط في الدين والمخرج العمدية ستعين الوجوب للذين في سنة التقية  
 الحافظة على الايمان به وعدم التهاون به في حجة من الاخبار من يرد التأكيد فيه على وجه يكاد ان يلحقه بالواجبات كما في حجة من السن المؤكدة فيها  
 على اعادة الصلوة في الوقت تركه كما ورد في بعضه قال سالت ابا عبد الله عن الرجل يفتي الفيل يوم الجمعة حتى متى قال ان كان في وقت فليفتل  
 ويعيد الصلوة وان مضى الوقت فقد جازت صلوة وروي الشيخ في الموضع من سهل بن يسع ان سئل ابا الحسن عن الرجل يدع غسل يوم الجمعة  
 او مستورا او غير ذلك قال ان كان ناسيا فقد عت صلوة وان كان متعمدا فاعمل اجسلا وان هو فعل فليست غفلة ولا يعود وروي ابو بصير  
 سئل ابا عبد الله عن الرجل يدع غسل يوم الجمعة ناسيا او متعمدا فقال ان كان ناسيا فقد عت صلوة وان كان متعمدا فليست غفلة ولا يعود وروي ابو بصير  
 الاخبار كما ترى والزم على ان تركه وجب نقصا وفقد في الصلوة ولو في نقصان قولها ونقصا في الدين والامر بالاستحباب الذي لا يرتب على الكثرة  
 والاحتياط في الدين يقتضي الحافظة على الايمان به هذا مع ما يرد من هذا الطمان كما روى في الكافي والتقديس عن الاصمعي قال كان امير المؤمنين اذا  
 اراد ان يخرج الرجل يقول الله انت اعلم من الناس انك العسل كجمعة فانه لا يزال في ظهر الجمعة الاخرى وروي الشيخ عن ابي عبد الله عا ان الفيل يوم الجمعة  
 فقال اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمدا عبده ورسوله اللهم صل على محمد وآل محمد واجعلني من المسلمين كان له طهر من الجمعة  
 قد مر سراج الاصحاب ومن بان وقت الغسل المذكور ما بين الظهر الى التمام وان كل امة من امة اذا كان افضل ومن الشيخ في خلاف ذلك ان يصلي الجمعة  
 اقول اما ان وقت طلوع الظهر فليد على ان الغسل وقع مضافا الى اليوم ولا يجب ان يبدأ اليوم هو طلوع الظهر شرعا وان عرفنا فلا يجري بغيره  
 ابن ادریس في مستطرات السراير يقول في كتاب حري بن عبد الله عن العقیل وزرارة عن ابي جعفر مثله ووجه فيه من عشا والاحكام وان كان  
 اصحاب مثل هذين العيين غير ظاهر لان من العلوم انها وابتدائها لا بعد من على غير الامام م وفي كتاب الفقه الرضوي ومعه ان اذا غسلت بعد طلوع  
 وكل امة من امة اذا كان افضل وفي رواية زرارة عن ابي عبد الله السلام اذا غسلت بعد طلوع الظهر اجر الغسلات ذلك للجماعة والجمعة محدث في  
 ان الحكم لجماعة واما ان اخر وقت الغسل الى الغدا في الخبر ان عليه جماع الثامن وهو مؤلف بدعوى الامام عليه السلام والعامر ويد عليه حسن زيادة  
 ابي جعفر قال لا تدع الغسل يوم الجمعة فانه سنة وقد تقدم ان قال وليكن من الغسل قبل الزوال فاذا انقضى فقم وعليك التكرار ولو كان  
 وقد تقدم في عبارة كتاب الفقه الرضوي وافضل او اتم قبل الزوال ويؤيده ايضا ما روى الشيخ عن محمد بن عبد الله عن ابي عبد الله عا قال كانت الامام  
 في فراخها او لها فاذا كان يوم الجمعة حيا وافتادى الناس بالروح والاحكام وجمادهم فاهمهم رسول الله عا بالاحكام يوم الجمعة فحرفت بذلك السنة وروي  
 في الفقيه ايضا في باب غسل يوم الجمعة ويدل عليه فيه ما روى الشيخ عن جماعة من مهران عن ابي عبد الله عا في الرجل لا يغسل مؤقفا فعليه على ربه صاحب التمسك  
 والمكان ومخبرها من فضولها وروى في موضع لا يستلزم الطهارة الذي وروي في اخبار قضاء غسل الجمعة وجوان تقديم طهارة الاعوان وغسل الاعوان  
 وما عداها ولم يفت على مستند وما اشار اليه من جن كبير وقد عرفت ما فيه والعالم في التيمم والبدن انما يتحقق قد سبق لنا في  
 الامر الشريف التي هي الاصل في زمن التيمم المعنى قوله عز وجل وان كنتم مرضى او على سفر او جاء احد منكم من الماء فاغسلوا او استمسكوا فليمتنعوا اما في غير هذا  
 طيبا فاستحو اوجوهكم وايديكم منه ما يريده الله ليصل عليكم مخرج ولكن يريد بيطمئنه ويستمع عليكم لتكبرون او لصد هذه الامور هكذا  
 الذين استوا اذ اقيم الى الصلوة فاعسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق واسموا راسكم وارجلكم الى الكعبين وان كنتم عينا فاطهروا وان كنتم من رجل فاحموا  
 ولما قد مر سراج بيان حكم واحد لآء في الظاهر اثنين من الحديث الاضطرر الاكبر فقطف عليه بيان حكم من يحده ماء او لم يتمكن من استعماله بالاناء  
 ايضا فقال وان كنتم مرضى او مضايضوا مع استعمال الماء ووجب الجوز في التيمم قال في كتاب جميع البيان وهو الراوي عن السيدين الباقر والرضا  
 وغسل امر لا حاجة الى التمسك لان قوله هل في غدا ماء متعلق بالحمل لا ببيع وهو يشتمل عدم التمكن من استعماله لان الجمع من كالمفود او على غير



الى العاشر من اذ الغالب فقد ان التآ في اكثر النسخ اذ في احواء احد منكم من الغايط وهو كماله من الحديث اذ الغايط لغة المكان المتحقق من الاثر وكان  
يقصد من الغايط الحاجة لتبديد فيه اشياء صمدية عن عين الناظرين كما هو الشئ في ذلك فكيف سبحانه من الحديث بالحق مكانه من قبل واوهنا معنى الواو كقولنا  
وارسلناه الى مائة الف اذ يزيد من المراد او كنتم مسافرين وجاء احدكم من الغايط وبه يحصل الجواب عن الاشكال المشهور الذي اورد على ظاهر الآية وهو ان  
جمع بين هذه الاشياء في الشئ للرب عليه جواز واحد هو الامر بالشيم مع ان الحزب الغايط ليس من قبل المرح والسفر حتى يصح عطف عليها بالالفقضية لا  
كل ما في ترتب بل هو عليه فان كل من الاثنين والسفر سبب لاجل الشيم والخصبة فيه والحزب الغايط وللعطف عليه سبب لجواب الحاجة ومعنى لا يجمع  
الاثنين مع واحد من الاثنين لم يسمهماء وهو وجوب الشيم وليس عن هذا الاشكال بوجه اخر في تفسيره البيضاوي والكشاف او لاسم النساء والمراد  
بما ورد في التبار في الكافي والعيان في الصادق اما هو الجمع ولكن الله سبحانه لم يسمهم كما يسمون وعن الباقين ما يسمي بهذا الاسم النساء  
الواقعة في الفرج وفي هذه الآية قوله سبحانه وان تطلقوهن من من قبل ان يمسوهن والسن والسن معنى واحد كما صرح به اهل اللغة فلا يلتفت الى تفسيره  
لما عرفت بطلان السمع لهم كما هو منقول من الشافعي ومثل انه مذهب عمر وحضرة الكاظمين من كان من شوقه فلم يجد ماء وارجع الى ارضي والسافر  
ما في الجسد الماء وعرف من الجسد من يومية او يحتاج الضرر من استعماله لان وجدته مع عدم التمكن من استعمال الحرف الفجر في حكم العدم ولو كان في  
انه ما هو من ذلك بحيث يصدق على من يتصور به انه وجد للمزج مثله في وجد الماء في من يتصوره وترا الى اذ جاء ولكن بعدت عليه شراؤه انه وجد الماء  
مع انه ليس كذلك لاجل ان الماء وجدته ما هو عبارة عن المكان استعماله والوجه في هذا الاطلاق ان حال اللذين يغسل بهما لغزف من استعمال  
وحال السفر يغسل بهما عدم وجدان الماء ومثل ان المراد من الآية كما هو ظاهرها الذي لا يحتاج الى تركا وهو قوله كما قيل انما هو تركا الكلف من واحد  
بان يكون في موضع الماء فيه فيكون من خص من وجد الماء ولم يتمكن من استعماله في الشيم من غيره مستفاد من السنة العبادية ويكون للرجل وغيره من  
في خطاب فلم يجدوا الاثم تميز وان وجد الماء والظاهر ان الاثر كما لا يخفى على الكمال في ان لو وجد الماء الا انه لا يكفي المطلقة الواجبة في  
او وضوءه والغصم من كلام جمهور اهلنا هو وجوب الشيم لان العترة لا تنبعق قالوا فان الظاهر من الآية عدم وجدان الماء الذي يكفي لتمام  
وايدى ذلك بقوله عز وجل في كفارة العمى فلم يجد فصيام ثلثة ايام اي من لم يجد الطعام عشرة ساكنين ففرضه الصيام وقد اتفقوا على انه لو وجد  
اقل من عشرة لم يجب عليه ذلك واشقل فرضه في الصوم وحكي عن بعض اهل القول بالبيع بعض ونقله شيخنا الشهيد الثاني عن الشيخ في بعض احواله ونقله  
الجهاد في ان قال في البحث في مجال وانت خبير بان الاسف في هذا القيام لا يحل ان اجبال للوجوب بعدوا لاحتمال ان لا يكون من الاجزاء الواردة في الجنب  
مع عدم الماء بعد ما يتقارب به وانما هو في القول المشهور بان لو كان البعوض واجبا لانه يمتنع الى اقتضاها ويحرمها وتعدوا الشيم لغة القصد  
قوله سبحانه ولا تبتغوا له ثمن من شقون اي لا يقصدوا الردي من المال فيفقون منه وشهها مصدا السعيد المسح والذين على الكيفية الواردة في النص  
في الداركة والطهارة للراية الشيم وهو لغة القصد والفرج يمتنع اصعب اطينا اي قصدوا ونقله في الشرح الى الضرب على الاثر والمسح بالوجه واليد  
على وجه القربة وهو ثابت بالكتاب والسنة والجمع قال الله وان كنتم مرضى او على سفر او جاء احدكم من الغايط او لاسم النساء فلم يجدوا ماء فاحموا  
ميتا فامسحوا بوجوهكم وايديكم اول لا يخفى ان الآية الاولى التي استدل بها على المعنى اللغوي هي عين الآية الثانية التي استدل بها على المعنى الشري لان  
احد ما في سورة النساء والاخرى في سورة المائدة وصورتا معا هكذا وان كنتم مرضى لا قدره وايديكم قبل احد ما بعد ذلك ان الله كان عذرا  
في الاخرى وهي التي ذكرها ما هنا من غير ان يري الله الى اخرها ولا يرب لفظ الشيم في الايتين انما اريد به المعنى الشري لا اللغوي وحله احد ما على المعنى اللغوي  
والاخرى على الشري لا تعرف له وجهها مع ان ثمة لانه في الموضوعين معنى قرأه عز وجل فيها معا فامسحوا بوجوهكم وايديكم بناوي على عت ما ذكرنا في  
في الايتين معا اقتضا اسجد المسح الوجه واليد والمعنى اللغوي للشيم هو القصد مطلقا والشئ هو القصد للتعبد لا استعمال المسح الوجه واليد على  
للفحص وظاهر كلامه في الداركة ان المعنى الشري انما هو الضرب على الارض ومسح الوجه واليد على الوجه شرا ولا يظهر ما قلناه وهو اني صرح  
شيخنا امين الاسلام الطبري في كتابه في البيان وعلى ما ذكرنا فالشيم في الايتين انما اريد به المعنى الشري لا اللغوي كما ذكره واما الصعيد فقد  
خلف كلام اهل اللغة فيه فيعظم كالمصروف قال هو التراب ووافق ابن فارس في الجمل ونقل ابن دريد في المحرم عن ابي عبد الله انه التراب في الصلابة  
لايضا الصخر ولا رمل وهذه الاقوال اعتمد المصنف في من حيث خص الشيم بالتراب فاحص بناء على تفسيره في كلامه هو ان لا ان الضمير من كلامه الا ان  
بما عليه نقل شيخنا امين الاسلام الطبري في كتابه في البيان من الخارج انه قال لا تعلم خلافا بين اهل اللغة ان الصعيد وجه الارض ثم قال في قوله  
يوافق من هذا ما شئت ان الشيم يجوز بالجر سوا مكان عليه ترابا ولم يكن وقال في كتابه في الصلابة للصعيد وجه الارض وما كان او غيره ثم قال في  
الصعيد في كلام العرب مطلق على وجهه على التراب الذي على وجه الارض وعلى الطريق وفيه كما ترى لا على ان اصل هو المعنى الاول في الاساس في علمنا



[illegible]







من خدوع هذه المسئلة انما هو على تقديره ولم يذكر احد منهم حسنة زائدة في المقام سوى صاحب الجبر ومثله السيد المذكور ولهذا قال العلامة في التوقيف بعد  
تقريب الامر الى هذا الطلب مع انتفاء كلامه بالعبارة انما لم يقتض ذلك الحق حديث واحد في سنده قول ويمكن العمل به لا يقتضاه وبالشبهة الى ان  
ويذكر في مقامه قد مر جمل من الامور التي لا يمكن ان يكون لها مطلقا او في الجهات الا مع احتمال القطع ولو يتقدم الامور في وجهها لم يثبت  
ولا طلب لا في الفأنة والظاهر ان الخلاف بين اصحابنا راضى حتى من القائلين بوجوب التخليص في التيمم كالشيخ والظاهر ان وجوب التخليص عندهم دليل  
اقتضاه وقد علم لا لاجل الحصول فلهذا انتم اوجروا التاخير مطلقا وان قطع بعدم ذلك كما ينبغي انما ان شاء الله تعالى في موضع فقل بعض العامة القول بوجوب  
الطلب وان قطع بعدم الماء وبيان الطلب مع تحقق عدم الالهاية عيب لا يقع الا من بين الشارع وهو جدي ولو قلب على فانه العدم فقل يكون حكمه  
التيقن في عدم وجوب الطلب لا في ان فقل الاول مخلص من الجحد واختاره بعض افاضل متأخري التاخير فقل الى قيام الظن مقام العلم في التيقن  
و لعدم تناول اوله وجوب الطلب لظان العدم وقيل الثاني وبمرجح في التوقيف واختاره في الدارك وعلوه يجوز ان يذكر ما في وهو الله وما يقع انما في  
المقدم ذكره من قيام الظن مقام العلم في التيقن على اطلاعهم بل هو موافق على الدليل وما ادعاه من عدم تناوله لانه الطلب لظان العدم لا سيما  
كيف لا وهي مطلقا كغيره من حسنة زائدة ورواية السكوني مخرج من ذلك فيقتض عدم وجود الماء لاستلزام العيب كغيره وبقي الثاني  
لو يتيقن وجود الماء لم يمتنع الى ما دام الوقت ولكن حاصله سواء كان قريبا او بعيدا وهل يجوز الاستئناس في الطلب لغيره انما هو ظاهر شيخنا التقي في  
في الرواية ذلك لكنه اشترط عدالة التاخير وعنده في استكنا لان ظاهر الاضمار في وجه الخطاب الى فاق ذلك انتفاء غير مقامه في ذلك من توقيف  
نعم لو كان الراي الساتر انما هو بقوله وحده اليه فلا اشكال في جواز لانه من يتسلط عليه في منزله من جوارحه فلا يشترط العدالة كما ذكره في  
ولما لو كان الساتر انما هو العدول في الوقت في وجود الماء وعدمه حتى ياتيه فقل ولو في عدم الماء والظاهر هو ما ذكرناه وبقي ما ذكره من جملته مع  
الطلب بنفسه فانه لا بأس بالاستئناس به بل يجب ذلك في اشتراط عدالة التاخير وجها اخر هذا ذلك مع الايمان بحسب الحق في تقديره قلنا في ان  
و لو ثبت بالطلب عرض مطلوب فيضجه كالمطاب والصايد في وجه الطلب عليه فقل في الماء او سقوطه ولا اشكال في التيمم معا للقول وجها اخر  
في الدارك وبما يمتنع في العبارة في الرعي والتوقيت وهو كذلك لعدم التفرق في المسئلة هذا كله ان كان يمكن حصول الماء قبل ذهاب الوقت  
سقط الطلب فلا او بعد العدم الفأنة وهل يقوم الظن هنا مقام اليقين في الطلب مع فانه قيل نعم والظاهر ان وجبه وان تقدم في سابق هذا النوع  
الظاهر المقدم بناء على رواية السكوني التي عليها ما ذكرنا الكمال لا سيما في هذه المسئلة وفيه ما اشارنا اليه سابقا في تخصيصها بالطلب العلوي والعلوي  
اذا كان الماء او جوزه وان خصصنا ما بالبحر بناء على ما قد ساءه ايضا وهو الظاهر ما مع يفتن وجود الماء فانه خارج عن مورد الزمان في ذلك تحت  
واما على تقدير حسنة زائدة فالامر ظاهر لا يهاجم الطلب في الوقت مطلقا لو خان على نفسه او ما له بفأنة فقل عليه الطلب معا  
المخرج الاول من وجوب الطلب في حال هذه وعلى ذلك بعد ما تقدم من رواية ابو البرق ويعقوب بن سالم ويؤيدها ما رواه الجلي في الصحيح انه سأل  
ابن عبد الله عن الرجل يركب وليس معه دلو قال ليس عليه ان يدخل الركبة لان دلو الماء هو ركب لا في التيمم المشهور بين اصحاب  
انه لو اخل بالطلب حتى ضاقت الوقت ثم تم وصلى فانه قد خطا وصح تحمته وصولته اما الخطا فظاهر لا خلاف به ما وجب عليه من الطلب بما صح تحمته وصلى  
فالوجوب فيه ان الطلب مع ضيق الوقت ويجب على المكلف في ذلك الحال التيمم لانه في غير وجد الماء كما هو المصروف من زاده الصلوة بتلك الحال  
وقد فعل وامثال الاله يقتضي الاجزاء وتقلع في السقوط والخلاف عدم محتمل فلهذا هذه قال في العبارة وقال الشيخ لو اخل بالطلب في التيمم  
ويلزم على قوله ويتم وصلى ان يعيد فيشكل لان مع ضيق الوقت يسقط الطلب مع التيمم فيكون محتملا وان اخل بالطلب وقت السعة لانه يكون  
فرضه بعبارة صحيحة وصوله ما سويها وابلغ منها من كان معجبا وفيه او اقر انتمى القول من تبع الشيخ في مقالة الشهيد في الدرر حيث  
ولو ذهب الماء اذ اتم في الوقت او ترك الطلب على اعادة لكن لا يخفى ان كلام الشيخ المقدم ذكره وكذا كلام الشهيد في الدرر لا تفصيلهما  
بالضيق وان كان اطلاقهما يقتضي الشكول لذلك الا ان مع العمل عليه بشكل ما ذكره في العبارة فانه جدي ومبرر ولو حمل ذلك على السعة فوجبه ما ذكره في  
الاعادة لانه ما سويها بالطلب مع السعة فلو تم وصلى في حال ذلك كان ما لم يبرح حاله ووجب الاعادة بعد الطلب كان في الوقت سعة ولا يتم وصلى  
اخرى قال في الدلائل بعد نقل كلام العبارة المذكور ويمكن ان يحمل كلام الشيخ على ما اذا اخل بالطلب تيمم مع السعة فان تيمم لا يصح قطعاً انتهى ولما ما  
في الدرر من سائر لو ذهب الماء او اتم في الوقت وصلى اعادة فقل الوجوب فيه ان الصلوة قد وجبت عليه واستقرت في ذمته بعبارة ما يترتب لوجوب  
للماء مع في الوقت ويؤكد ما استعمله وتفويت الوجبة قبل انفسه يكون عند اسمها التيمم فيجب الاعادة في الوقت وخارجه الا انه على اطلاقه  
فل الظاهر ان الحكم فيه يصير كما قد ساءه من وجوب التيمم في السعة بعد الطلب وجوبه بالعبارة لا في الوقت ما في عدم الاعادة ما لو تيمم وعلى اطلاقه



فانه ما مور بالصلوة والطهارة وامثال الامر يقتضي الجزاء وما مع السعة فيحمل القول بما اذا وجد الماء بعد ان صلى في السعة بانه يجب عليه الاداء <sup>الذي</sup>  
لخطاب اليه اول الامر بالصلوة فانه طهارة ما يشاء ويجوز ان لا يجد الماء في الوقت اما مع الضيق فانه لا يحل له الاحتياط <sup>كان</sup> ونقل الدار عن الشافعي انه  
يقرب الكلف ماء ويمكن من استعماله واحمل حتى من ان الوقت فصار الوقت لم يبق الا ان الوقت فانه يقيم في الاعادة في ان اقبلها الوجوب ثم اعرض بانه  
عليه ما سبق واشار به الى ان الماء في مسئلة الخلل بالطلب حتى ضاق الوقت حيث اخذوا فيه ما ذكره للفقهاء وهو حديث في الكلفة عن ابن عمر انهم باءوا الماء في  
في الوقت مع عدم الماء وان خضره يفتل الى التيمم ظاهره ان ذلك هو كذلك كن اخل بالطلب مع كونه ما مور به وهذا له لعل بالطهارة بالماء مع  
ما مور به ذلك وكيف كان فثبت ان الحكم غير مخصص وان كان القول المشهور وافق بالقواعد الشرعية فلا ينبغي تلك الاحتياط في المسئلة  
لو اخل بالطلب وضاق الوقت يتم وعلى ثم وجد الماء في محل الطلب من الغلات او مع احتياط الباذلين له او جعله يحكم بصره ما فعل من التيمم والصلوة  
عليه الفتنة في ان احدهما هو اختيار السيد السدي للدارك وقبله شيخه المحقق الارمني ووجه ظاهرهما تقدم في سابق هذه المسئلة فانه من اخل  
تيمما والمشهور وجوب الفتنة استنادا لما رواه الشيخ عن ابن مسير قال سأل عن رجل كان في سفر وكان معه ماء فسيده وتيمم وعلى ثم ذكر ان ماء  
قبل ان يخرج الوقت فاعلم ان يوتما وبعد الصلوة وانت خبر بان ظاهره لعل للذكر اولا انما هو النساء وهو احسن من الذي وثاين ان تيمم وقع  
في السعة وهو محال للصومين في كلامهم والعجب ان شيخنا الشهيد الثاني في الروي حيث قد اطلق عبارة للصومين الوقت قال انما افتقنا <sup>للمسئلة</sup>  
بالفتنة بتا الدواية لمروية وفتوى الاحتياط والرواية كما ترى من حيث السعة وليس عنهما في المسئلة وثالثا انه قد صرح فذكر سره بانه لو تيمم في الصورة  
حال السعة بطل تيممه وصلوته وان لم يجد الماء بعد ذلك قال لها الفتنة الامران جونا التيمم مع سعة الوقت بعد الطلب لا يجب ان هذا مدلول المحقق للبدل  
كما عرفت ثم قال قدس سره واعلم ان الاصل يقتضي عدم وجوب اعاده الصلوة مع مراعاة التصديق وان اساء قبل الطلب لا يجازي الاستعمال للخطا  
الضرورة لكن لا يسبيل للمرجع حديث المشهور في الفتنة الاحتياط وفيه ما عرفت من ان الخبر ظاهر بل صرح في السعة وبظهر ان الخط من القول <sup>الاعادة</sup>  
في المسئلة للذكر وانما ادعا ابي نصر القمي في كلام الاحتياط لعل لما عرفت في عبارة الشيخ من الاملان وكذا عبارة العلامة التي ان فكيف <sup>في</sup>  
وانه العالم لو كان مع ماء فاراد قبل الوقت او عزماء فلم يتغير قبل الوقت والحال ان الماء تيمم وعلى ولا العادة لجواز كما ذكره في التتميم  
كان فجعلناه فاولو قبل الوقت اعترضا به فلم يقل عرفت بما تقدم انه كذلك وان علم باستمرار العقد لانه صلى صلوة ما مور بها تيمم من غير  
امثال الامر الجزاء ونقل المحقق في العتب ذكر حكم المذكورين لم يفتل لخلان فيه الاخر العام وهو مؤيد بدعوى الجمع عليه وقطع الشهيد في  
والبيان بوجوب الاعادة هنا للتقريب وقد سبق نقل عبارة من الدرر والحمل ذلك فقصير الامثال الامر الجزاء في التذكيرة <sup>اختلف</sup>  
المصاحب فيما لو كان الماء موجودا عنده فاخذ باستمراره حتى من ان الوقت عن استعماله فحمل على التيمم ويؤدي او يظهر الماء ويقتضي في ان اقبلها  
اولها العلامة في التتميم لغيره في صحيح حماد بن عثمان هو بمنزلة الماء وانما يكون بمنزلة لوسا وادى لحكامه ولا يسيق انه لو وجد الماء في مكان <sup>استعمال</sup>  
وجب عليه الاداء فكذلك اما لو وجد ما ساء او قال في الدواية بعد فعل ذلك فقلت زيد عليه نحو قوله في صحيح حماد بن عثمان ان رجلا ساء <sup>هو</sup>  
وفي صحيح حماد بن عثمان جعل التيمم محظورا كما جعل الماء طهورا وهذا القول لا يخلو من الجحان ولا يربك التيمم والاداء ثم الفتنة بالطهارة التا  
احوط انتهى واشاره ثانيا الى المحقق في العتب حيث قال من كان للماء فيه ما منه وتقصير ممكن لكن مع فوات الوقت او كان عنده وباستعماله يفرق بين  
التيمم وسعي اليد لوجوب وهو اختيار السيد السدي للدارك حيث قال بعد فوات المسئلة فحمل بطلان التيمم ويؤدي في كل الطهور الاول <sup>في</sup>  
خبره للصفي العتب لان الصلوة مشروطة بالطهارة والتيمم انما يقع مع العجز عن استعمال الماء والحال ان الكلف وجد الماء فيمكن من استعماله <sup>غاية</sup>  
الامران الوقت لا يتسع لذلك ولم يثبت كون ذلك مسوغا للتيمم انفق قال شيخنا الشهيد الثاني في الروي وقرئ المحقق الشيخ علي بن ماسكان  
موجودا عنده بحيث يخرج الوقت لو استعمله <sup>الذي</sup> ومن كان الماء بعيدا عنه بحيث لو سعى الى الخروج الوقت فاجل الطهارة لا يسهل على التا ودون الثاني  
سعدا الى شرط التيمم وهو عدم الوجدان في الاول وعدم صدق الوجدان في الثاني ثم اعترضه فقال وانت خبر بان للرد بوجدان الماء في باب التيمم في  
الامر فعلا او بوجه ولهذا يجب على الفاعل الطلب والشرء لصدق الوجدان ولو كان للرد الوجدان بالاعمال لم يحسد على ذلك لانه شرط في جواز التيمم  
الوجدان فلا يتم حتى ما ذكره من الفرق لصدق الوجدان في صورتين بالمعنى للعبارة شرعا ولا شرعا كما بان بالتيمم كما ذكره المصنف بالطهارة  
الثانية كما ذكره المحقق انتهى كلامه وهو جسد وجبه كما لا يخفى على الفطن البينة اوله المحقق عند في هذه المسئلة هو ما ذكره في الجمل احكامه  
من وجوب التيمم والاداء فانه هو اقرب الى الاطلاق على القواعد الشرعية والدخول تحت الضوابط الشرعية اما في الاظهارها الاجزاء الى التيمم بها  
العلامة ولهذا قال في الدار بعد ان ايدها بما ذكره وهذا القول لا يخلو من الجحان وانما ثانيا لانه لا يخفى ان الكلف ما مور به الصلوة في و



في ردود وافتقار المهر فاشروطها الطهارة الثانية وان مكنتها الاصلح المراسلة وان كانت عليه اية من الجواهر المستقيمة فمما لم يتصور من اهل هذا العلم  
 استعماله خروج الوقت فانه في اتفاقا قدام واما قالوا فانه لا ريب ان عشرة وعشرين اياما هي اقل اقل في اتمام الصلوة في وقتها وان كان الوجه في وقتها ان  
 استعمالها حين الصلوة عن وقتها الا ان يتمكن من استعمالها في وقتها الصلوة كما هو مقتضى كلام هذا القائل وللعل من اشرع حلاله في تحريم وجوب الماء في  
 للضرورة مع استعماله الخروج الوقت في حكم لعدم وبذلك يظهر ان قوله في الدلالة ان لم يثبت كون عدم اتمام الوقت مسوغا للتميم ليس في الجمل  
 لا ونظر الشارع اولا بالذات مع ان الشارع انا هو في الصلوة والاثان بها في وقتها ونظر في الطهارة بالماء انا هو فان والمزج حيث انما شرط في  
 يقدم ما هو بالضرورة على ما هو بالذات مع ان الشارع قد جعل له عوضا عنه فاكد على اعلها في وقتها وكيف لا يكون عدم اتمام الوقت مسوغا للتميم والعلة في  
 اتمامها فاعطى على الاثنان بالصلوة في وقتها كغيره ولعل هذا الرجل بعدى السوء فانه حيث كان هو الاصل في عشرة وعشرين اياما كفى بذلك من عدة في  
 وكيف كان فانه وان كان ما اعتراه هو ان نسبة القواعد الشرعية والقوانين الشرعية الموقدة بما تقدم من تلك الجواهر الموقدة الا انه حيث كانت السلسلة عادية  
 النصوص على خصوص ما لا يوجد بعد الصلوة بالتميم ادعاء اعادة الصلوة بالطهارة لا شرفاء ثم انما اعطى عليك بان هذا البحث كغيره في هذه السلسلة عادية  
 ايتم في مسلك عدم اتمام الوقت لان الزيادة الخاصة عن السائر الذي لا يجد عينه وكذا يحصل السائر ان الوقت في غير ان يعقوب به الوقت فصل في  
 في الاول وعائنا في الثانية في الوقت اداء ويقدم ان الزيادة خاصة اولا وكذا يحصل السائر ثم يصلي قضاء القولان للقدمان واما ما ذكره المحقق الشافعي  
 قدس سره من التخصيص فقد عرفت ما تقدمنا فاعلم انما في الروي من اربعة اشياء السهل  
 لعدم وضو كان او صلا ونسب في السمت على ما سويها بدوى الاجماع عليه وبحرف في الذكر ولم ينقل الخلاف في الصلوة والنسب في الذكر في هذه  
 الاصل العامة وقال في الرقيم وروى الحكمي في التتميم في بعض احواله التخصيص وهو على وجه العمارة وطلع العلامة في النهاية ان لم يحدث لوجود الماء  
 يكفي في الطهارة لم يجب عليه استعماله بل يقيم واحتمل في جنب سائر ما لم يحدث وجوب صرف الماء الى بعض اعضاء الجوارح وجوبه ما تمك في الطهارة  
 قال والاولات ساوقة هنا بخلاف الحديث واحتمل ذلك ايضا شيئا الهادي في كتاب الجبل للشيخ اقول والظاهر هو القول بالتميم للاجزاء المتكاثرة  
 استدلال على ذلك ايضا بقوله عز وجل فان لم يجدوا ماء فوجدوا قدام في ذلك في حد الباطنة فضيلة الية المذكورة والظاهر التبع في ذلك على الجواهر  
 صريح الدلالة واضحة القابلة في الذي ومنها ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله في رجل جنب في سفر ماء فذكر ما يستره في قائه  
 ولا يتوضا وما رواه في الصحيح عن عبد الله بن علي الجعفي انما جعل عليه نفس الوضوء وعن محمد بن عثمان بن عيسى في الصحيح انما سالا ابا عبد الله عن امام قوم  
 لوضوء الصلوة بماء او يقيم قال بل يقيم الا ترى انما جعل عليه نفس الوضوء وعن محمد بن عثمان بن عيسى في الصحيح انما سالا ابا عبد الله عن امام قوم  
 جنب في السفر وليس معه ماء الا يكفي في الغسل ايتونا بعضهم ويصلي بهم فقال لا يقيم بحسب ما يصلي بهم وانما عذر في الغسل التراب في طهره  
 الماء طهرا ورواه الشيخ في الصحيح مثله الا انه ترك بعضهم ويصلي هو اظهر في الاستدلال وما رواه الشيخ عن الحسين بن ابي العلاء قال سئل ابا عبد الله  
 جنب في سفر الماء بقدره ما يكفي في الوضوء الصلوة ايتونا بالماء او يقيم قال يقيم الا ترى انما جعل عليه نفس الوضوء ورواه الشيخ في الصحيح عن الحسين بن ابي  
 ان عذر حدث بالاصغر بعد تيمم من جنبه فان الواجب عليه هو التيمم والامر بجنبه كظاهر الشهر لاهن الاستعمال كما هو قول السيد المرتضى الا انه يمكن تخصيصه  
 المذكورين يكون السؤال اية من هذا الحكم بعد جنبه كظاهر الشهر لاهن الاستعمال كما هو قول السيد المرتضى الا انه يمكن تخصيصه  
 فان الظاهر ان منشأ هذا السؤال ان السائل توهم افضل الوضوء على التيمم بكونه طهارة ما يستره مقدرة لجنب ما بغت على اعضاءه فحصل بها  
 ما يحصل به التيمم الذي هو مضمون بعدم وجوب الماء ان عدم امكان استعماله فاجابه بان الواجب عليه شرعا الرفع حيث جنبه في حال المذكورة  
 هو التيمم لانه يستره بعد غسل الماء للغسل وجوبا او استعماله لانه يستره لطفنا به وكما احتملنا عليه ان التيمم للفقرة وقوله ما يريد ان يجعله علم  
 عاظم جرح الامة الا ترى انما لم يرد لطفه وعنايته انما جعل عليه نفس الوضوء يعني مسح الغسل منها وهي ثلثة ذون المسوح منها وهي الثلثة الاخرى في  
 مركب من اعضاء ثلثة مغسولة واهلها ثلثة مسحور وانت خبير بان ما ذكرنا من الكلام في هذه السلسلة متجه ايضا اذا كان مكلفا بطهارة واحدة فلو كان  
 مكلفا بطهارتين كما لو نوى الغسل يدا على الشهور في غسل الخفاف والنحاس ونحوهما من وجوب الوضوء معروفا لوجود ما يمكنه للوضوء دون الغسل  
 وقتا من الاصغر وحيث بدلت الغسل وبذلك صرح جلد من الاصغر وروى وجدت ما يمكنه للغسل خاصة قد عرفت من حديث الاصغر في  
 التيمم هذا لانها ضمان مستعدان الا ان الاصل الاول ثم انما اعطى ايضا ان هذا الحكم انت فيما لو تضرع بعض اعضاءه بالغسل او كان بعض اعضاءه يغسل  
 يقدم على طهارة بالماء فانه يتم ولا عجزهم جميع بعض وغسل بعض لان الطهارة عبادة شرعية موقوفة على التواضع والذل علم منه ان الماء في جميع ان  
 في جميع ولم يرد عليه التبعين ونقل في الجرح عن الشيخ في البسوة والحلاص انما قال لو غسلها او تيمم كان نحوه وهو صحت ما عرفت  
 الحلقه ايضا







ظاهرها وجوب الشراء ما وجدنا من قليله كان او كثيرا والظاهر انه ما ذكرناه ذهب السيد للتحقق على ان الغرض قالوا ان الموجد لا يتبعها وجوب  
مع الغرض وان كثر الثمن كذا قال علم الحنفى وقيل بالمعنى بغيره في الحال وهو اسه ثم استدل على الاول باننا وجدنا ان ضرورية قدرة عليه بالثمن ثم  
رداه مصفون الى ان قال ولما الثاني وهو اشتراط عدم الضرر لحياتى فهو اختيار الشيخ وانه ثم نقل ذلك ابن نجيد الا ان قال فقال الشيخ في كتبه كما  
يجب شراءه اذا كان معفى للحال وهو موقوف فضاء ما وفوقه فقهاء الجمهور وانما قلنا انه استدل من خبر من اوصى الى اخيه ما قد ساء من قبله وليد  
خبره بان ظاهر الحلال للتحقق بغيره ما ذكرناه ونقيضهم بالنظر المذكور في مقامه الا انه قد شاهدنا ابيه وهذا الضرر الذي يندوبه اياه لا يلزم له  
بمعنى الضيق بما دلل عليه وما يراه من انهم من استدلهم دفع المال الى جهة التناقص على نفسه والعطية انما هي انتقال لا التبرع وبذلك هو على قولهم  
وفي الدين والارادة اليسيرة والعرف سبب لصحة ونحو ذلك فان اريد بالضرر المذكور في كلامهم ركة وانما هو وان اريد به ذلك فالحق ما ذكره الشيخ  
وهو ان الجمل من هذا الضرر المذكور في كلامهم الذي سوغوا به التبرع وفيه اشتراط من غير ما ذهبوا اليه من بعض العبادات انما هو من خوف  
المناخض ما عند من يتقيد بالحال الحاضرة قال في الذكرى بعد الاشارة الى بعض من يوجب صفوان هذا مع عدم الضرر لحياتى او للتوقى في زمان لا يخلو  
ما لا عاوة انما هو في ذلك ان يكون بماله التبرع وظاهر الحلال في جملته من العبادات يقتضي عدم الفرق بين المحقق وبينه فانما يشق الى انشاء به وقته في الذكر  
كما سمعت من هذه الصلاة في التذكرة بعدم التحبات للمال وان كان معدوم الفرج وغير منع وان ظهر ان اخبار المتقدمه رده وبالحال فليس له ان  
شوبها لاشكال الحوم النصوى المتكلمة وما يمكن استثناء منها بالادلة العامة من خارج هو الصورة والحق ذكرنا ما وجدنا عليه الجواب لتمامه وانما  
عن ابن نجيد من انتقال الى التبرع في الصورة الثانية وعدم الشراء فيقول انما هو في ذلك ان يكون للمال اليسير السعي الى التبرع المتيقن فكم يجب عليه  
على هذا الوجه فيرسلنا ويحكم في تعيينه للمال القليل والكثير ذكره مستحيل ونسوق ما سببه وجوان الدفع عند واحد من هذه الفرق بين جميع ما ذكرناه  
التبرع بالثمن وللحق من اياه ما يهذه الكلف بالبيان وبين ما يوجب فيه من الموقوف الثاني من لزوم العضاة في اياه انما هو وجوب الضرر لحياتى لا في  
اشكاله الضرر فيه ودعا الى الفرق بين الامرين بالمعنى والثواب بمعنى ان اللزوم من الضرع انما هو الثواب لا الثواب لاختياره وبطلان التنازع واضع  
واللزام في اصل انما العوض هو ما لا يقدّر ولا يتم القياس واستعانة الشهيد في الذكرى استنادا الى انه اذا اراد المال اشقاء لانه قد  
حين الثواب وزاد عليه في الزمان بعد استحقاقه بالبرج بين العون والثواب وهو اعظم من الثواب وحده وبالحال فالألف هو الاستدلال في الفرق في  
مع قطع النظر عن الضرر مما ذكرناه بانه لا يخرج عن القياس كما قدما ذكره في الكلام على كلام المحقق ومجيب التيسير هنا على فرائد قال شيخنا الورع  
المجيب في شرحه على الفقيه بعد ذكره صفوان الظاهر من خبر لزوم الشراء ولو كان باضاعت ثمن المثل وقيل يجب بطلبه في القول بالوجوب كقولنا  
الوجوب على الاحتياط بالثواب شائع والغيرية قد اصابنا ما شئنا من التبرع فانه يكون غالبا او التحبات والتبرع في الواجبات انما هو في الواجبات  
العقلاء فان احتمال الخطر في الاحتياط بالثواب انما هو اذا ورد في خبر النعم بل يظن الوجوب فانه غير مرجح في المعنى الاصولي المشهور بطلان خبره في غير موضع  
بل كما يستعمل في المعنى المشهور يستعمل في الاحتياط بالثواب لانه اذا ورد في خبر النعم بل يظن الوجوب فانه غير مرجح في المعنى الاصولي المشهور بطلان خبره في غير موضع  
يحل على الوجوب المتعذر انما استعماله في الحقيقة حقيقة فحيزه المذكور هنا لم يستعمل على الخطر بل على الوجوب حتى يتم تأويل المذكور وانما استعماله في غير التبرع والاحتياط  
لانه والموقف حقيقة في التبرع والاحتياط في الوجوب والاحتياط في الوجوب هو الاحتياط في الوجوب والاحتياط في الوجوب هو الاحتياط في الوجوب  
روى الحكم الصريح من هذا الخبر وانما ذكرنا عرفنا واستدناه لانه ما ذكرناه من ضعف لا يعرف عليه قد شئت من حديث في قوله في الخبر مصفون وما يشتر  
بمعنا الكثير مع بعضها كما ذكرناه وعلى هذا يكون ملج موصولة ويشترى بغير مخرقة بالبناء للفاعل والبناء للمفعول والمعنى ان الساء الذي يشترى الوضوء  
الذاتهم ما اكثر شيئا من قرب عليه من الثواب العظيم والاحتياط في وجوبه ما بالملك والمعنى تجميع الى ما ذكره في بعضها يسوء وعند الاساءة صد السوء وبالحال  
ان يكون ما نافي به الى ما يوجب بذلك الشراء اعطاء ما اكثر في الثمن ويحتمل ان يكون استقفا لغيره وعلى هذا يكون ما اكثر شيئا من قرب عليه من الثواب العظيم  
به ما اكثر في بعضها ما يبرئ من السوء وهذا الاساءة وعلى هذا يكون ما اكثر شيئا من قرب عليه من الثواب العظيم والاحتياط في وجوبه ما بالملك والمعنى تجميع الى ما ذكره في بعضها يسوء وعند الاساءة صد السوء وبالحال  
هذا الثواب العظيم للرب عليه واكثر الحديثين اعمدا على نقل الحديث كما ذكرناه ما تقدم من البحث بالنسبة الى البناء وفي مثلها بالنسبة الى التبرع  
من الدوا والشره حيث يوقف تحصيل عليها فيجب الشراء على التفضيل المقدم في شراءه فيمكن انشاء الضرر على الخلاف المقدم وجوبه وجوب تحصيل شرط  
الوجوب المطلق بمسألة كان والقادر على شدة الشياح بعضها ببعض والتوصل الى الساء في الاول ليشق بعضها وان نقصت انما هي تمكن مع عدم الضرر بذلك  
الداخل تحت المخرج النقي لانه ودعاية قد اشارنا سابقا الى الخلاف في حال العبارة في الضرر يدفع الثمن الوجوب الى انتقال الى التبرع بل هو عبارة عن  
الحاضرة التي هي عبارة عن وقت الشراء وهذا هو مخرج عبارة العبارة المتقدمة وعلى هذا لا يغيره من قوله في المال لا مكان فانه لا يندرج به الضرر لعدم



التصور بذلك حينئذ أو انما كان من حال الكائن وهو من عبادة الذكرى المعنوية وهو الظاهر من كلام الشهيد الثاني في الدرس فيصير الضرر للحال والتصور  
حيث يتناول الى المال المبدول في مستقبل الزمان الذي لا يتصور له من غير ما العادة في لم يضره بدل الثمن في الحال او المال على الوجه المذكور وجوب الشرع وانما  
بان الاحتياط المعنوية وهي اختيار السئلة مطلق في هذا الحكم كما ذكرناه ايضا وفي تفسيرها بالضرر للسئلة ومنها الاموال العامة فيقتضي ايضا على الحال الخاصة لان  
الحكم بها وصدق عدم الضرر ومنه وان كان محذور ما يندفع به الضرر في المال ويصرف في غيره ما يذهب اليه في الجسد  
لحلل فقد سرج العلامة وحل في الاحتياط وجوب الشرع لان له سبيل لا يحصل له سوء واستكاف في بعض ذلك بان شغل الذمة بالدين للوجوب المطلق في  
الوقوف الوفاء وقت الحلول وتعرض في نفس الضرر للطالب وان كان غير من الثوب وهو مشغول الذمة من عظيم وفي حكمه الامتناع للشرع اقول والسئلة  
المعرجة توقفت وهذه السئلة اولها ان لا يظن ان الاحتياط وجوب القول هنا اختلاف ما اذا هو بين العيش وعلو الاموال بان حيث الثمن لا ينفق في  
السئلة ولا عارة الا لا فلا يسوغ له التيمم لانه قد روي استعمال السئلة بقبول ذلك فيكون كواجبه وهذا اختلاف هبة الثمن فانها لا اشتراط لانه عارة  
لغصا او الامتناع لا يجب جعلها ولا قبول العبد وان قل الثمن هذا هو السهم فيقولون لا وجوب قبول السئلة لوجوب تحصيل شرط الواب للظن وكذلك يجوز الكلام  
في جبره لا ادينه وياق على اذ ذكره الشيخ هنا ايضا وجوب قبول وتظاهره في السئلة في المالك البيل الى ما ذكره الشيخ وحيث قال بعد نقل قول الشيخ و  
كل في العبد بان فيه عينة بالعادة ولا يجب عقل السئلة وهو يصح لغير ان اشياء للثمن وعدم وجوب تحللها اذا توقفت الواجب عليه وانما يتبع من غير  
لم يصح تيمم ما دام السئلة او الثمن باقيا في يد المالك التيمم على البطلان انتهى كلامه قدس سره وهو جدير ويؤكد انه من مخرج الايض كما لا يخفى بعد فهم  
بما يصح له لعدم وجود قبول السئلة لا اشتراط على الممنوع ان يظهر الاحتياط كما سياتي تحقيقه ان شاء الله تعالى والاعمال وجوب قبول السئلة في الجاهل بالظن  
هو ما ذهب اليه الشيخ رحمه الله موافقة الاحتياط المطلوب في المقام حيث ان السئلة عارية من النفس فيجوز الوقوف فيها على جادة الاحتياط  
في الخوف والمزاج هو انما خوف نفس او سبب او خوف الرزق وخروجه او زيادة قدر او خوف العطش فمنها مقادير ثلثة  
والنفس وخوفها وقد صرح الاحتياط منه بانه لا فرق في جواز التيمم بين ان يخاف ايضا او سبعا على نفسه او ما قال العلامة في النسخ السئلة  
خاف على نفسه لوما له ايضا او سبعا او عرقا او خروفا والاختلاف في هذه وما اشبهه وهو كالتعامد لا يغيب فيه خلافا لان عينة بعد ان لا يرد بان  
ان يمكن الاستعمال لاحتياط الامر ما لا يطابق ثم استدلى على ذلك برواية يعقوب بن سالم ورواية ابو الرقي ورواية الرضا ايتان قلته مناهي  
المسئلة الاولى وظاهرها بل صرح بها تخصيص العدة بالخوف على النفس اما الخوف على المال فلم ينفذ على مستند الا انه انقلبه في علمهم وقصر في  
الشهيد الثاني في الرزق وهو ظاهر غيره ايضا اذ فرق في المال كونه له او لغيره وقد استدل اشكال او اما ما ذكره شيخنا الشهيد الثاني في السئلة  
قال بعد ذكر العزم في الخوف للسئلة في المال ولا فرق بين كونه له او لغيره والاختلاف بين الامر بهذا المال الكثير للشرع السئلة النفس لا يكون لها صفة  
المال في الاول هو الثواب ليدل في عبادة اختيار او في الثاني العزم وهو منقطع لان تارك المال النفس وغيره طلبا الى الله ولخوف من وجوب الثوب اليه  
فغيره ان لم ينفذ على نفس يد على وجوب الاشتغال الى التيمم بالخوف على المال سوى الرضا بين السئلة ايضا وظاهرها بل صرح بها بان الرضا انما هو  
على النفس كما عرفت لوقوف في الاحتياط لانه ان يميز بنفسه فيمن له نفس او سبب وعرفنا ظاهره ان السئلة النفس انما هو عبارة عن عرقها لما وجب له  
وفي الثانية فان خاف عليك الخائف عن احواله فيقتل ويأكلك السبع وهي ظاهرة ايضا ما ذكرناه ونعم قد ورد النفس بهذا المال الكثير في الشرع  
كما تقدم من صحيح مسعود بن وهب في الاخرى فلم يدل على وجوب الاشتغال الى التيمم خوفا من سبب المال الا ما ذكره في المالك من عزمه ما يدعى في دفع  
و العرفان ولا يرب ان يترفع لئلا المصروف خرج عظيم وجها على النفس بخلاف بدل المال لغيره اذ لا يعضاض فيه على اهل الرزق في وجوبه لانه  
ذلك هو الفارق بين الوضعين الحق وقد بعضهم الاستدلال على وجوب حفظ المال وصاسر اقول فيه انه معارض ما دل على وجوب الوقوف  
من اية والروايات للشيخ وفي وجوب حفظه وجبانه كالك على ان دعوى الرزق يخرج بتغير بعض المال للمصروف هذه الحال منوعة سئل الثاني  
مصادرة ظاهرة ومع الاستدلال فيقول عا مان تعارضوا في تفسير ما ذكرناه من عموم ليس الى تفسير ما ذكرناه وبذلك لا يتم الاستدلال وعلى كل تقدير  
الادلة مع تسليمها لا يتم ما لا يغير ومما هم كما تقدم حفظه لا مطلقا ولا غيره هو الظاهر ما لم يوقل لا يضر ولا ضرر ولا ضرر ولا ضرر وهذا هو الجواب  
واضح ان عرف الجاهل بالظن لا يخفى بالجهل والخوف الاحتياط بالظن على النفس والمال الموجب الاشتغال الى التيمم خوفا على العرض واليضع والخوف من الفاحشة  
وكذا الخوف على هذا معنى الى السئلة او سبعا وجزم في العبد بان الخوف لخاص بسبب الخوف كذلك وشروطه في العلة في الحق مع ان السئلة هي في  
القول بالاول وهو السهم منهم وايضا بعضهم بان يشرى ادى حين لا يهاب العقل الذي هو لوقى تركه فيما يسوغ التيمم لاجله في خوف الرزق  
باب حال السئلة اما خوف حدوثه او زيادته او بطور شره سواء كان عام لجميع المدين او مختصا ببعض ويدل على ذلك عن ابيات عمر ما ذكره رجل ما جعل لكم



[illegible]



فأخبرني عن النبي أن أبا ذر سأل عن هذا فقال أنت أمين فوصف فقال يا رسول الله أسألكم عن رجل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
إذا أتيت لخلال الموت فقال أبو عبد الله لا ترى أنه إذا خاف على نفسه فأتى لخلال الجوع وما رواه ابن أبي عمير في مستخرجاته السريسة كما يروي عن علي  
بن محبوب عن الحسن بن عمار قال سألت أبا إبراهيم عن رجل يكون مع أهله في السفر فلا يجد لآهله ما يأكل فقال له الحسن يفعل ذلك إلا أن يترك  
شيئا أو يخاف على نفسه قلت يطلب بذلك الذلة قال هو لخلال قلته فأنه ويخاف من الله أن أبا ذر سأل عن هذا فقال أنت أهلك فوصف فقال يا رسول الله  
وأوصف فقال أنت إذا أتيت لخلال الجوع فقال أنت إذا خاف على نفسه فأتى لخلال الجوع وما رواه في  
عن السكوني عن جعفر عن أبيه عن أبي عبد الله السلام عن أبي ذر الصدقي في القيق عن أبي ذر عن أبي النخعي فقال يا رسول الله هل كنت السعيد عشرين  
والنصير عن أن النبي ما أقره على ما فعل ولم ينكح عليه ويقتضي للمريض المذكورين وكلام الفاضل المذكورين لو صح ما ذكره فقوله في  
محمدا بن يحيى عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله ما قال سألت عن رجل اجتمع في سفر ولم يجد إلا الفحل أو ما جاء فقال هو بمنزلة الصرقة ثم  
يراد ألا أنى أن يعود إلى هذه الأرض التي تروق وينزل القريب فيها أن الحباية فيها العم من الضلالم وقد لمه بالتيقن والحال هذه ولم ينكح عليه  
ملحفت من استغاضة الآيات والتردات بعدم تكليفه شيئا يؤمى للمخرج والضرر وقد استغاضت الأخبار منهم بما رواه  
كتاب الله فيصير من هذا ما يدور في غير ذلك لا يرب في مخالفة هذه الأخبار بظاهر الكتاب والسنة المستقيمة في الأعراس عنها وأرجاعها إلى ما في  
أنه لا ينبغي على من ظفر في التكليف الشرعية معون التحقيق وإنما لم ينهاها الفكر بالصائب الدقيق أنه يعلم منها على إحسانها إلى المحل القريب ولا  
اليد العيسل لفتاء الشارح بالآيات ودعايته لما تقدم على رعاية الآيات وأنه لا يكلف العبد إلا ما يدخل تحت قدره وسعته بل دون ذلك  
تروى أنه أوجب على السافر العسر رعاية لشقة السفر وأوجب على النضر رعاية الأشغال إلى النعيم وأوجب على النضر رعاية القيام في الصلاة والفقور  
الأصطلاح وعلى النضر بالقيام المظفر للضرورة من الآثار التي تفت عليها البيع وكل ذلك من غير شأنه رعاية للبدن ومحافظة على  
وجوب هذه الآيات التي يعلم بها ما يطبقون القيام بها لا أن لا يتنبه من الشقة والعسر فليعلم عنها إلى ما لا يشقه فيها أو  
أهون مشقة لطف بهم وخيار لهم ويعصم ما ذكرناه من هذه القائل من جهة من الأخبار التي لا توجبها للأخبار ومنها ما رواه محمد بن علي  
الحلي المروي في كتاب التوحيد عن أبي عبد الله ما قال ما أمر العباد إلا بدون سقمهم وكل شيء أمر الناس بأخذه فممن يتحرون له وما لا يشق  
له فهو ممنوع عنهم ولكون الناس لا يخبرونهم وهو صريح في المقام وأوضح لذكرى الأفعال وما رواه في كتابه عن جعفر القصار عن أبي  
محمّد قال لي أكتب ما لا على أنه من قولنا أن الله يحج على العباد بما أتاهم ثم ساق الخبر إلى أن قال ولا أقول أنهم ما شاء وأصنعوا ثم قال  
الأبدون سقمهم وكل شيء أمر الناس به فمن مشقون له وكل شيء لا يشقون له فهو ممنوع عنهم ولكن الناس لا يخبرونهم وما رواه الصدوق في كتاب  
عن الصادق عليه السلام قال والله ما كلف الله العباد إلا بدون ما يطيقون لأنه كلفهم في كل يوم ولم يخص صلوات وكلفهم في السنة صوم بلسر وما كلفهم  
كل فاني درهم خمسة دراهم وكلفهم حجة واحدة وهم يطيقون أكثر من ذلك ما رواه في كتاب الحسن في الصحيح عن هشام بن سالم عن أبي عبد الله ما قال الله  
أكرم من أن يكلف الناس ما لا يطيقون وعن هشام بن سالم في الصحيح عن أبي عبد الله ما قال ما كلف الله العباد إلا ما يطيقون وإنما كلفهم في اليوم  
خمس صلوات وكلفهم من كل ما يبيع درهم خمسة دراهم وكلفهم صيام شهر مضى السنة وكلفهم حجة واحدة وهم يطيقون أكثر من ذلك فما كلفهم  
ما يطيقون أقول فانظر إلى صراحة هذه الأخبار ونظايتها وذكرنا مع ما نذهب بالذليل العقل للجمع عليهم من كافة العقائد ومن وجوب نفع الشرع  
وعدم جواز الضرر بها  
الأخبار الدالة على خلاف ما دللت عليه لغيره في الصلوة المذكورة ومنها صحيح عبد الله بن سنان المروي في الصحيح  
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يصد حيا في الليلة الباردة ويخاف على نفسه التآلف أن يغسل قال يتم ويصل فإذا أمن البرد اغتسل وأعاد  
وما رواه الشيخ عن جعفر بن بشير عن رواه عن أبي عبد الله ما قال سألت عن رجل أصابه جثابة في ليلة باردة فخاف على نفسه التآلف أن يغسل قال يتم  
فإذا أمن البرد اغتسل وأعاد الصلوة ودعايته من سكرين وقد تقدمت في صدر المقام ونحوها من الروايات المتقدمة ثم مراد من إطلاقه على من أصابه  
وقته من الغسل يتم لهم من أن يكون لحباية عن الحلال أو التعمد وما ذكره في الوسائل من تقييد هذه الأخبار بالأخبار التي استند إليها وهي التي ذكرناها  
مرورها أن تلك الأخبار قد أسقطنا لها الحافض الكتاب العبر من السنة للضرورة المستقيمة ما دلة الغسل في ذلك فتصعب العزم على الكتاب  
كما استغاضت به أصحابنا إلا أن الآيات والألزام طرح الأخبار العزم مع استغاضتها وإخراج الطائفة على العمل بها ومنه ما رواه في ما لم يحصل  
هذا القائل في كتابه للشا واليه من أخبار العزم ما يكاد يتلغى التواتر العزمي وقد عصف به في ذلك الأخبار التي ذكرناها ما في المقام الثالث مضى قال  
ما سمعته إنشاء الله تعالى من مضى منها ما يحج فلم يبق من سائر ما وجد بالكلية فضلا عن أن ينكح بها الشخص المذكور من الأخبار



في الروايات المذكورة اما الروايات فلا يخرج منها بل وانما هو سببا لا في حصوله من غسل وجب لا في ثقل الى التيمم وحج فلا ينطقان على العمل به  
ويمكن حملها على ان وجه الفرق فيها بين الحاج عن تقديم غسله وانما لا يتم في ذلك لا في ثقل وجب لا في ثقل الى التيمم وحج فلا ينطقان على العمل به  
غيره من الاشقة شديدة فواجب عليه السلام عليه العمل بها واما الامتناع فليس كذلك وحاصل ان الوجه المذكور موجب للتيمم لكن صاحبنا جامع متبع  
مفتونين على قدره على الاشتغال وهذا الوجه كاف في قول المجتهدين واقطاعا على المتأخرين وعدم حرج من منعه من اعادة الكتاب والسنن وهل في غير التيمم  
في الفقه بعد قوله مضروب سرفوع على من احدث في الحين اذ اطلق على نفسه حرج التيمم ما يشترط ما ذكرناه فان الظاهر انه من غير حرج عدم التيمم بل ان  
فارد به هذا الكلام لانه ما يميزه من غير ان يفرق بينه وبين غسله بل انما يفرق ما اوردناه عليه اذ كان الاشكال في وقوعه على كماله  
واما خبران الآخران فليس فيهما نصير بالفرق بين كونهما في هذا او اخلالهما بل ظاهرهما وجوب الغسل مطلقا فلا يفرق بينهما على التفصيل الذي  
وبالجملة فيما فيه تفصيل ليس فيه نصير بالفرق وما فيه نصير بالفرق فليس فيه تفصيل ولو قيل ان صاحبنا من خالفه لعل كونهما لهما حجة  
فحمل ذلك النصير العظمي الغسل وجبانه لا يجوز ان يكون عن اخلالهم بعدم حرجه على المعصوم عقلا نعم الامر كذلك ولكن لعل ايضا على مقتضى الحجة  
تلك الحال الحكم بغير لا يقدح في البعد عن اولاها ظاهر ليس انه كان في سفره وان كان دجعا وجعا شديدا يصح من حركته والشيء وصلى على نفسه  
فاحتمل على ان يجمع على هذا لعل بعد الحجة برة وسياق الخبر والتعلق بمثل هذا الخبر على ما في هذا الفتاوى يخرج عن مقتضى القول السليمة  
الفتوى في مقابلة تلك الاخبار المتقدمة بما عرفت لا يخلو من مخالفة ويحاذرنا في المقام كناية واضحة تدل على انقضاء واداء العالم وتام الكلام  
للقام يتقدم على سبب قوله المشهور بين المتأخرين القائلين بالتيمم في هذه الصورة عدم وجوب اعادة التيمم بعد ذلك وذهب الشيخ في النهاية  
للبسوط الى الوجوب كما تقدم نقله عن النبي يدل على شيوع روايات مستفيضة سابقا ذكرها في الباب واستدل الشيخ على ما ذهب اليه برواية جعفر  
بشير المتقدمة في الوجه الرابع من وجوه الطعن ومثلها صحيح عند الله بن سنان المروي في الفقه والاحتجاج قد اجابوا عنها بالحمل على الاستحباب او بغير  
المسئلة المذكورة انشاء الله تعالى للوجه الثاني لا يخفى انه قد دلت هذه الاخبار التي قد ساهل صدر هذا المقام على ان العمل بالخروج من  
ينقل من ضل التيمم مع انه قد تقدم في المسئلة ثمانية عشر من المسائل المحقة بالوضوء جمل من الروايات الدالة على وجوب الوضوء وغسل ما خرج  
لم يكن عليه بغيره والاصل المحقة او السمع عليها على الفضل المتقدم في تلك المسئلة وقد ذكرنا وجه الجمع من اخبار الشافعيين مما اوجب كمال الذي اوجب  
في الموضع في المقام منها في الموضع الذي يتصور صاحب الغسل من كل شيئا واحد مما هل يكون من قبل مسئلة العزج والخرج الوجه للوجه للموضع بان يغسل  
المغني انهم يكرهون ولا يفتي على الدوام والذي عليها او انه يقل في ضل التيمم ويحاذرنا في المقام كناية واضحة تدل على انقضاء واداء العالم وتام الكلام  
الاقتضائين من الوضوء في الموضع الذي يتصور صاحب الغسل من كل شيئا واحد مما هل يكون من قبل مسئلة العزج والخرج الوجه للوجه للموضع بان يغسل  
يعرب عن ذلك هو انه كان ينظر بغسل وجهه فانه يشق الى التيمم وان كان لا يتصور بغسل ما عدا العين فالوجه للموضع او الغسل وغسل ما عدا العين  
عن الدهن وبالحمل فكل حكم الفرج وذكر الفرج والخروج في بعض الاخبار وانما يقع في كلام السالكين في الاصلان لعموم الجواب وفي بعض الحمل على جرم الغسل  
تاكد ان الوجوب شيئا هو الوضوء ولا يجوز انشاء الله تعالى بل لا بد من ازالة الفرج وبجرة وضوء العين خاصة لم يثبت كونه ناقلا مشربا سرفوع على كماله  
في نظره من الفرج والخرج وان شكك فيها هو الوضوء وعدم جواز الاشتغال عند وان الحكم في ذلك الموضع الذي يتصور بالماء وهو تركه بغير غسل ان كان  
او السمع على الدوام ان لم يكن كذلك على التفصيل المتقدم في المسئلة ويؤيد ايضا وجه الجمع الذي قد ساهل في المسئلة للشارح انما هو مسائل الفروع في الوضوء  
حسان التيمم مخصص بالمدى من الغسل باعتبار ما على البدن من الفرج والخرج التي يتصور بها يكسفها الى الحصى ولا فائدة البرودة او الوضوء  
التصور على الوجه المذكور او اذ الوضوء والغسل دون التيمم والعمل في موضع الفرج بما تقدم من التفصيل الظاهران الدال على وجوب التيمم  
مع استعمال الماء خوف حدوثه او فسادا او بطويرة ويصعب على من لا يحل عادة لان التكليف كما عرفت من الروايات المتقدمة انما يتناول  
دون الطاقة بمعنى انه وان طاعة وامكن الايمان به عيشة فانه لا يكلف به وانما يكلف بوقوعه بمعنى ما لا مشقة فيه وان كان فيه نوع اذى مثل حرج  
الراس في الجملة او الضرر او نحو ذلك فانه لا يوجب لا في التيمم وليس احد شرعي بل الانسان على نفسه بعبادة وفي مؤنة ذمارة فالجواب  
لما عدا ذلك من التيمم ينظر فيه الجمل ويبيع الصلوة من قيام فقال بل الانسان بصيرة على نفسه هو اعلم بما يصير في الفرج لعل من التيمم  
مع خوف التلف فلا يشترط مع خوف المرض اليسر كحج الراس والضرر وهل يشترط في زيادة في العلة او يطيبها او الشرب منه هذا نعم على  
الحالات بين العامة وفي الرابع قال ولو اذى المرض الشديد او الشين باستعمال الماء جازله التيمم وبذلك يخرج العامة من جملة من كتب وطاهر  
كلامه في النهاية وكذلك في الارشاد فليقلح الجواب على مطلق المرض وهو ظاهر اختيار الشهيد في الذكرى ونقل عن الشيخ على انه فراه وادق في الاحتجاج







[illegible]







وان كان في ارض مصر والحجاز ليس عليها تراب وضع يده ايضاً عليها وسبح بها وجهه فكيف جاز ذكرنا في تراب التراب وليس عليه خراج في الصلوة بهذا الموضع  
الاضطراب وقال ان ادرين ولا يبعد البحر الا ان افقد التراب وجعل التراب والشجر وانما تصدق الارض على البحر من اجل ان الارض لا تفسد وما انما التراب  
فقد رده جملته لا يخرج التراب كونه لا دليل عليه الا وجهه وان البحر ان صدق عليه اسم الارض جاز ان يسمي به وجوب التراب وعدمه وان لم يصدق عليه التسمية  
كذلك صرح به ابن الجوزي فلا وجه للتفضل المذكور واما ما ذكره بعض افاضل متأخري المتأخرين في الجواب عن ذلك حيث قلنا فيه فظاهر البحر ان يكون التسمية  
عنده فقد التراب لا الجاهل الذي لا يدخل في التصديق كما جاز التسمية بالرجل وان لم يكن ذلك في التصديق لاجل ان التصديق خاص ولا عليه فيكون الجاهل انما هو  
حيث دخله تحت اسم الارض لما نقله العلامة من الجاهل على ان التسمية لا تنفع بالتراب او الارض فالأول اجداداً واما نقله عن التسمية بالرجل وان لم يكن ذلك في  
التصديق فهو مردودان الجاهل قد مرحت بدخوله في التصديق رواية من روى عن احمد بن محمد قال قلت لرجل دخل الجاهل ليس فيها ماء وفيها جملتين فقال  
قال التسمية فانه التصديق الحديث ومرسله عن ابن مطر عن بعض اصحابنا قال سالت الرضا عن الرجل لا يصيد الماء ولا التراب تيمم بالطين قال التيمم  
طيب وماء طهوره والبحران على ان الطين واختلف في الصعيد الذي يحمله انه ووبده ما ذكرناه ان المحقق في العبادات استدلى على جواز التيمم بالرجل بعد  
التصديق وايضاً وهو فقال لنا انما عارضه الماء لا يخرج عن كونه ارضاً وصعيداً ومع الاتفاق عن ذلك وان الفرق بين ما يحق فيه وبين التيمم بالرجل ان  
فان القول لما دل على جواز التيمم بالرجل وان لم يكن صعيداً صالحاً يستثنى بالنسبة وما اصابه من استثناء التيمم بالبحر والجاهل منوع او لا ما عرفت من قول  
ابن الجوزي بالفتح من ذلك مطلقاً وقوله في الموضع المخصص بالتراب ومثله قول في الصلح كما تقدم وفيما انما تم لو كان الجاهل على التيمم في الصلوة  
وان لم يكن ارضاً وهو غير مسلم لدخوله العلامة الجاهل على عدم التيمم بالتراب او الارض ومع فاقول بالتيمم به انما من حيث كونه ارضاً فلا يحكم  
لجانبه ويمكن ان يقال في الجواب ان ظاهر كلام المصنفين ان هذه السلسلة هو وجوب التيمم بالتراب كما ذهب اليه المصنفين انما يجعله  
مردوداً فانه مع فقدوه وهو الارض التي جازها البحر والعمل بوجه الجمع بين الآية بناء على تفسير الصعيد فيها بالتراب كما هو لحدوث اللغوس والاضمار  
على التيمم بالارض كما قدمنا في الجواب ان الجاهل على فقد التراب ويحذفها بالآية وهو وجه وجيد واما المعارضة فتقول جملة من المتأخرين ايضاً ان التيمم  
هو الارض فلا يرد عليه لانهم ربما ترجح عندهم المعنى الذي اشاروا به في قوله لم يذكرها والجملة فهذا الوجه في حذافه لا يخلو امر حسن وقوة سيما  
او فقيست بالاحتمال للظهور في الدين حتى هنا شيء وهو ان يسمي من رآه الله انشاء الله في بيان كيفية التيمم قد دللت على اشتراط العلوق وهو ما  
جميع من جاز التيمم بالبحر الجاهل من التراب وهو لازم لكل من اشتراط العلوق في بيان كيفية التيمم قد دللت على اشتراط العلوق وهو ما  
الاتفاق ومن جاز التيمم بارض مصر والشعر قبل الحراق ومنع ان ادرين من ذلك مطلقاً انها معدن وبشر التيمم في النهاية في جواز التيمم بها فقد  
كانت في البحر وروى صاحب المصنف تصديق الارض ومنع العبدية ودون الفضيلة في النهاية هنا ما روي به في البحر قد عرفت مما احتجنا به  
امكان الجواب عما اوردوه عليه ولما لا يخلو من وجه وجيد واما بعد الحراق فذهب الشافعي الى التيمم به في الظاهر من الشهور فخره انما  
عن اسم الارض ومن نقل عن المصنف في الصحيح وساد الجواز قال في العبدية وما ذكره علم الهدى هو رواية السكوني عن بعضه ابيه عن علي بن ابي اسحق  
عن التيمم بالطين فقال نعم فيقول بالشعر فقال انهم يفضلون بالارض فقال لا اخرج من الارض انما يخرج من البحر وهذا السكوني متعقب كونه  
حسناً لانه ارض فلا يخرج بالطين بل بالارض عن اسم الارض كما لا يخرج الارض الصغرى والجملة قال في اللغات بعد نقله الاول اعني الاسم كما اشارت  
المتفق اقول قد يلحق ان في السلسلة اقر ان الله ما افاء في اللغات ونقله عن المتفق ومن جعل في التوفيق الحكم لان حاصل كلامه انه ان صدق عليه  
الارض جاز التيمم به في الاصل وهو موافق لعدم معلومية الصدق وعدمه وهذا الكلام بظاهره مناف لما ياتي منه في كتاب الصلوة في  
على البحر حيث قال نعم ويمكن ان يستدل على جواز ما رواه الشيخ وان باباً في التيمم عن الحسن بن محبوب عن ابي الحسن ع انه سأل عن الرجل يخطو  
وعظام اللوح ثم يخص به السجدة السجدة عليه فيكتب اليه خطراً الماء والناظر قد اضره وجه الدلالة انها يذلل بظاهرها على جواز السجود على الحجر  
في معناه الى اخره وهو كما ترى ظاهر في جواز السجود على الحص بعد الحراق ومثلاً السجود والتيمم من باب واحد لا يشترط الارض فيهما  
كانت دائرة السجود وسبح بالنسبة الى الكاغذ وما انبسطت الاطراف من يدها فخرها اخفها ان الله هو الجواز هذه العجوة المذكورة في التوبة  
التي ذكرناه ولم رواية السكوني ومثلاً رواية الرازي في التيمم في الوضوء الثاني في القول بالجواز قال الشيخ في الذكرى ايضاً الله  
اختلف اصحاب التيمم فيكون فيقول عن ابن الجوزي انه لا يجوز التيمم به بعد ذلك قال في العبدية فخر وجه بالطين عن اسم الارض ومنه الجواز في اللغات  
في خروجه بالطين عن اسم الارض ولان الارض المحترمة تقع عليها اسم الارض حقيقة كذا ذكر في اللغات اقول قد قطع جملة من اصحاب الجواز السجود عليه  
غير نقل خلاف حتى ان العلامة في التذكرة استدلى على عدم خروجه بالطين عن اسم الارض جواز السجود عليه وهو موافق لكون السجود عليه



لما اشتق عليه وسلم اسمهم وقد عرفت ان الامر في التيمم السجود ولعد ومنه يظهر ان السجود هو جواز التيمم والسجود عليه ومن الظاهر ان سجود  
اما هو من حيث عدم خروجه بالفتح عن اسم الارض وهذه المسئلة عندني محل وقت وانكار العدم النفس والاشك عندني في الخروج وعدمه فيه بل ذلك  
الشبهات حلال له بين وجوبه وبين شبهات بين ذلك الحكم وبين اخلاقي وجوب الاحتياط والتعليلان للتقدمان للقول بكونه سجودا اما الشك في خروج  
بالفتح عن اسم الارض فهو بالذلة على النجس اولى منه بالذلة على الجواز لان جملته دليل على الجواز مبنى على القول بالاستصحاب وهو باطل عندنا كتحققنا  
في مقدمات الكتاب بل عندنا هذا القائل ايضا كما صرح به في غير موضع من كتابه وجواز التيمم والسجود متوقف على صدق الارض وهو معلوم  
هنا غير معلوم للثبوت المذكور واما ان الارض المحققة بصدق عليها اسم الارض حقيقة فبين ان الظاهر للسادس الاحتراق بالذلة هو الاستصحاب على التيمم  
او الدماء وصدق الاحتراق على الاجسام الصلبة التي لا يكون ذلك ثم تنبع صدق الاحتراق وحصوله بان غيره مما اصدق الارض ثم ان الجنب  
من المحقق قدس سره هنا حاشا الى كتابه الجبر بعد ان قطع بخرجه عن الفتح عن اسم الارض كما قلنا من قبل عنه ولا يوافق جواز السجود عليه بل قد  
السجود على ما ليس بان في كذا فدان فبين ان الكافي قد خرج بالضرورة عن قاعدة السجود فوجب عندنا انه واما الحرف فلم يرد في جواز السجود عليه  
اعترف بخروجه بالفتح عن اسم الارض مع قوله كما هو متفق على السجود بالنص في صحيح السيرج بانه لا يجوز السجود الا على الارض او ما ادعى اليه كقول  
مجلس فانه يلزمه النجس من السجود عليه حتى تقوم على الجواز دليل وجوب الكافي من هذه القاعدة بنص خاص لا يوجب الاحتراق في غيره فليما بان  
بذلك يظهر للماييم ما في قول صاحب المدارك في سابق هذا الوجه في دل محقق حسن بن محبوب للضعف والحرف في معناه فانه يجوز في سائر الارضين  
اصولنا كما لا يخفى في العلم رتب التيمم في النجاسة فبين مراتبها واما التراب فان فقدناه في النجاسة فبين مراتبها واما التراب فان فقدناه في النجاسة فبين مراتبها  
لم يكن معدوم من ذلك تيمم بالوجه وقال بخلافه عطاء شريفه ان العطف في ارض وحلة وهو صحيح لا التيمم ولم يجز ان يانطق في غيره او في  
ان كان ركبا اوليد سجدة او وحلة فان خرج من شيء من ذلك غيره تيمم بها وان لم يخرج من غيرته فليقع يده على التراب ثم يضعها فبين ان  
حق لا يبقى نداه ولبس بها وجهه وظاهر كونه فالفتح بعد قل عذيق الكلايين فقد وقع خلاف بين الشيخين في هذا المقام في موضعين  
ان للصيد خمس من الشرب معرفة الدابة والطريق مرتب بينهما الثاني ان للصيد شرط خروج فبار من التراب والعروق والطين في المكان في  
التيمم بالتراب وشارب الدواب وما اشبهه اذا كان العنبر من التراب والطين وظاهره يكون العنبر التراب في مرتبة واحدة وانه لا يرتب بينهما في  
او ليس هو لا بعدل الجنب الا اذا فقد التراب ولا بعدل العنبر في غير الا اذا فقد الجنب والدم ولا بعدل العنبر في غير الا عرف حوله ولبس به  
انه ضابطه ولا بعدل الرجل الا بعد فقدان ذلك وقال ابن عبيد كل عيار على جميعا من الاجسام غير الجنبه وعين الحيوان او كان ذلك كما ساقا  
منه عند عدم وجوده غير جاز التيمم منه وقال لا بد من ايجاد التيمم والرجل والحجر بعض ثوبه وسرجه وحلة فان خرج من ثوب تيمم منه اذا لم يمكنه  
من التيمم فان لم يكن في ثوبه وحلة ثوب من غيره على الرجل والرجل والحجر وتيمم به وقال المحقق في العنبر اذا فقد الصيد تيمم بجوارب الشرب العروق  
اولد الشرح او غير ذلك مما يحد هذا وهو منه على اننا الى ان قال مسئله اذا فقد الصعيد والعنبر ووجد رجلا ابيض فقام على رجله تيمم به  
ذلك في السراج فاجله فان ظاهره انما هو انما لا يقدّم العبارة على الرجل والرجل في المسئلة الا فيلزم من مقامه ان يكون هو على ذلك  
انا اسوق لك ما عرفت عليه من الاجابة في المقام فبينما صحته فلهذا قال قلت لابي جعفر ان ايت للواقف ان لم يكن على وضوء كيف يصنع ولا يقف على التيمم  
قال تيمم من لدن شجر او عرف دابة فان فيها عيارا ويصل ودوا من ادرى في مستطرات الشرا ثم قلنا كتاب جوارب او قل للواقف كذا في بعض  
ومعنى فظاهره الجنب انه لا يجد الا العنبر في الشرب المذكورة ولا ريب في صحة التيمم ومحمود فاعرف الى جملته قال فان كان في الخيط ليدسرجه فليست  
او شيء غيره فان كان في الخيط الا ليطين فلا بأس ان تيمم به وهو ثقة فلهذا عن ابي جعفر قال ان كان الشئ فليست ليدسرجه فليست  
يلقى معه وان كان في الخيط الا ليطين فلا بأس ان تيمم منه وهو ثقة الا ان يجرى الى جعفر قال اذا كنت في حال الخيط الا ليطين فليست به وان الله اعلم  
فان لم يكن معك ثوب عات اولد عند ان يغضنه وتيمم به وقال في رواية اخرى صعيد طيب وماء طاهر ولست بحجج راء وهو ثقة فلهذا على ذلك  
لم يجد الا الشئ والعنبر فليست على التيمم وهو من العطف على كلام الامتصاص والبيان ودل الجمع على انه ان لم يجد الا ليطين وهو الرجل المذكور  
في عبارات الامتصاص فانه تيمم به وهو ظاهر بينا ذكره الامتصاص من تقديم العنبر عليه وان لا ريب في هذا الاطلاق انه ان لم يجد الا ليطين ولا ليطين راء  
من الارباب السابقة فانه تيمم به ويكشف عن ذلك قوله في صحيحه في صيغة الجنبه ان لم يكن معك ثوب جان الى اخره ومثاقا وراية زارة من ليدسرجه عات  
رجل داخل الامه ليس من ماء ووجهه طين ما يضع قال تيمم فانه الصعيد قلت فانه راكب فلا يمكنه التراب من خوفه وليس هو على وضوء قال ان خاف  
على نفسه من سبع او غيره وخاف فوت الوقت فليتم بغير يد على اليد او البرقعة وتيمم ويصل ودوا على طهر من جوارب الخاقا قال سالت الربيع



[illegible]



او الغسل منه وحكم بتأخير الصلوة الى ان يجد الماء او التراب والوجه ما قاله الشيخان لنا ان الغسل او التوضي يجب عليه مائة مائة اعضاء الطهارة  
بالماء واجزائه عليها فاذا اعتذر الثاني وجب لا قولا فلا يلزم من سقوط احد الوابين لعدم سقوط الاخر اقول والاصل في الامكان هنا هو  
ظواهر الاخبار الواردة في المقام وهنا انا اباوها طبع نذليها انشاء الله تعالى بما يقتضيه اتفاقنا في الابهام بتوفيق الله تعالى للمقام وتزكاهل  
الذكره غسل ما فوقه من اجزاء الشاربها ما قد مناه من رقاوة وموتفة زواره وجد لوطها من الاجزاء استعمال البلع مع وجود العيار وهو ان  
كان كذلك في ظاهر كلام اكثر الصحابة بل ظاهرهم الاتفاق عليه الا انه سيأتي ما فيه وسنذكره من مسلم عن ابن عبد الله قال سالت عن الغسل  
في سفره لم يجد الا البلع يحتمل ان يراد به انه لم يجد ماء ولا ترابا الا البلع وحج فيكون دليلا لما نقل عن الرقي وسنذكره من ابن الجند والظاهر انما  
ذكرناه الجمع في البلع ويجعل ان يكون للماء والمجد ماء فيكون التيمم للماء وبه بالقرب وبعد الاحتياط في البلع على غير الرواية المذكورة في  
ابن النجاشي واذا قلنا اسم التيمم على سماع الاعضاء جميعا بالبلع والظاهر جده في الكلام في الاحتياطين البابين والظاهر ان الاول اقرب فيكون  
الرقابة حجة للرقي في قال بمقتضى ومناه رواية عن ابن عمر بن مسلم قال سالت ابا عبد الله عن الغسل في السفر لم يجد الا البلع قال يغسل بالبلع  
او ماء الله وهذا الخبر يدل بظاهره على ما ذهب اليه الشيخان من الوضوء او الغسل بالبلع وبه استدلى في البلع على ما ذهب اليه الشيخان حيث اخبرنا  
كما عرفت ثم قال لا يقال لا دلالة في هذا الحديث على مطلوبكم وهو الاحتراز بالنجاسة لان مفهوم الافعال اجزاء الماء الجاهلي على  
لا نفس النجاسة لا بالاقول يمنع او لا دخول الجريان في مفهوم الافعال سلمنا لكن الاتفاق ان ادخلني بشيء اقتضى جريان ذلك الشيء على  
ما حقيقته لا يمنع ذلك ونحن نقول هنا بموجب وان التيمم اجزاء من على الاعضاء يحصل الرطوبة عليها او تعل على البلع سببه كما قاله الشيخان  
انتمى ويجعل حمل المذكور على اذنه الثلج وتعل في التيمم بينه وبين ماء الله ما يوشى بذلك فان سالت ذكر الله لا يجد الا البلع ووقع الجريان  
له بين الثلج وماء الله وانما سأل ان يكون التيمم باعبار وجودها معاً وانما هو باعتبار البداية معنى البلع انتم يكن الا الثلج او ماء الله  
لجاءه مثلاً انتم يكن الا هو وكل مضافا على الافعال على التدبير ومناه رواية معوية بن شريح قال سالت ابا عبد الله عن ماء الله فقلت  
يعطينا الدم والثلج ويريد يتيمنا ولا يجد الا ماء ما مد فكيف توتمنا اذ لم يجد في قلوبهم ومعه على بن جعفر عن ابيه موسى قال سالت  
الرجل الجنب او على غير منوه لا يكون مع ماء وهو يصيب ثيابا وصعيدا ايها افضل التيمم ام مسح بالثلج وجهه قال الثلج اذ ابل واستوجبه  
وان لم يقدر على ان يغسل يرفلنتم وروايته اخرى للمنفرد في كتابه من الاستاذ عن ابيه فمن يقيد الجنب فلا يملك على الا على غير شاة  
لان قال قلت ايها افضل التيمم ام مسح بالثلج وجهه وجسده وناسه قال الثلج اذ ابل واستوجبه افضل وان لم يقدر على ان يغسل يرفلنتم  
وتلكه الاخبار حمل الشيخ في كافي الاخبار فذهب الى تقدم البلع على التراب وان كانا حاصل من مكان واحد كما قلنا فله حقه ولا ينافيه الزايات  
للتقدم المذكور على ائتم حصول البلع والعبار كما في محرم رقاوة وثقة زواره او الثلج والتراب على خلاف محرم محمد بن مسلم على احد الامرين تقدم  
التيمم على استعمال الثلج لا يمكن حمل اطلاقها على ما فصلت هذه الاخبار فانها دلت على اتم مع مكان الغسل بالثلج او الوضوء وهو الوجه المختار في  
عدمه تيمم فيحمل تلك الاخبار على عدم الامكان جعاً على هذا فيقدم استعمال الثلج على التيمم بتراب كان او عيار وان لم يجعل منه الجريان بل يكفي  
على وجه يحصل منه الذروة ومع مقتضى ذلك ينقل من التيمم وان خادته ذلك متفق لظاهر اتفاقهم للتقدم ذكره وما بما يقال ان الغسل  
في معناه الجريان فلا يصدق الا به كما هو ظاهر الجسد والدار وغيره في هذا المقام وهو انما هو التيمم او التيمم لكن بعض من عندنا الجاهل بالاعتبار والامكان  
دون الضرورة وثاناً ان الروايات الثلاث التي استندنا اليها في الحكم صريحة في الاكتفاء بمجرد الملك الذي هو الندوة وبها يصح الاحتياط في  
وجعله فاما ما ادعى من انه يجب على بن جعفر على التمكن من الافعال بحيث يصيد على الماء اسم الجريان على العصار كما اجاب به في التفسير فيكون  
انما تضمنت الغسل الذي هو مائة في مجرد ما سئلنا وهو بغير الجسد بغير ان هذا من الجريان وهو ظاهر وثالثاً ما استفاض في الجاهل الذي هو  
على الاكتفاء بغيره بل مثل قوله في محرم زواره اذ امر جلد الماء فحكيت في اخرى كل شيء واستسرة الماء فقد اقتضت وقول في بعض اخبارنا  
ما يثبت ذلك وحملها على اقل الجريان كما قالوا به بعيد عن مناظرها كما كان هذا الكلام في ذلك فحصل في باب الوضوء وقد قلنا في ذلك على ان  
في باب الوضوء فانه قد اقتضت ابقاء اجزاء المذكورة على ظاهرها وانما في يمينها وهو ظاهر في تيمم ما قلناه هناك قد مناه من بعض  
مشايخنا وجعل الجريان الذي هو الضرورة وهو جسد وموتفة زواره في هذه المسئلة ايضاً من اختصاص الحكم هنا بالضرورة وبه قد فاء على غيره  
هو من حيث الشيخ كما في الاخبار على هذا الروايات الظاهرة في ذلك وحملنا فاهها ظاهراً على ما قلناه وما حققناه في المقام فحملنا  
لا وجه للقول بالتيمم بالثلج كما ذهب اليه الرقي وغيره ويؤيده زيادة على ما ذكرناه ان التيمم لا يكون الا بالتراب او الارض والثلج لا يدخل



[illegible]



لما لا يجوز ان يقال منه ان الرب وان ذلك مخصص بحال الضرورة ان ظاهره تحقيق في المعبر خلافه حيث قال يجوز التيمم بالارض الذي يجوز بنا  
لما ذكرنا من ان الرباء ورافاه ورافعته ثم ساق الخبر وشارحا بما ذكره من جهة الى صدق الصعيد عليه وهو حد الارض حتى قوله في الخبر فان ذلك توسع ما بين  
وان امكن ان يكلف لوجه وقد ذكرنا اننا انما يجوز التيمم بتراب القبر ولو كان ميتا او غير ميت او لا يعلم من جنسها سنة لنا والاسم الصعيد له  
محقق للناصح ولا عرفه خصوصيته ذكره هذا القدر وجها لوجه فكمه ووزن غيره من انواع التراب وكان الوجه فيه مباشرة التيمم بها يوم عدم جواز  
وفي العبرة يجوز وان كره مباشرة لانها ظاهرة منهم لو كان التيمم بها من غير ما منع قالوا ويجوز التيمم بالتراب المستعمل في غسل اليدين في المسح بالتراب  
التراب ولا المعروف عليه وان لم يستعمل لهما لانه لا ماء يعرف منه واذا اخرج التراب بشيء من العاين او غيرهما العبرة باسمه فان صدق التيمم  
لاستقله كالتحليل والاصح في التحليل من جهة التيمم به لصدق التراب عرفا ونحوه وشها ونقل عن الشيخ الخلاف انه قال لا يجوز التيمم به سواء غلب عليه  
اولم يغلب عليه غيره ظاهره مع انه قال في البسيط يجوز ان كان مستهلكا لاحكام بين الاحتجاج مع عدم جواز التيمم بالربا وكما حكى في  
للتفريق والظاهر انه لا فرق بين رصا التراب وغيره واستقر به العلم في الفهارج ان التيمم بالربا مادام لم يزل التراب وقا في التذكرة لو لم  
حتى صار رما وان كان خرج عن اسم الارض لم يصح التيمم بظاهره التمسك في خروجه وعدمه قال في المداك بعد نقل العبارة وهذا اول ادعاء العبرة  
عليه اسم الارض وظاهره ايضا للوقوف على عبارة التذكرة اقول لا يخفى ان الرما لما حصل من احراق الشجر ونحوه لا يصير رما او يصدق عليه هذا  
الادعاء وان اعدام النار الحقيقة الاولى الحقيقة لغز بحيث انه انما يصح في العرف رما وان لا يصدق ان حكم الرما لما حصل من غير الارض في عدم صدق  
التراب عليه وان لم يغلب فيه النار على هذا الوجه المذكور وان عرفت انه فان لا يصح رما بل هو تراب وان عرفت انه وجب ففرضه في التذكرة وكذا  
للمداك انه لا يترق حتى صار رما اسم التمسك في خروجه بذلك عن اسم الارض لا عرفه وجها فان رما صار رما بان غلبت فيه النار كما علمت وفي  
من الجسام التي لها النار لا يربط في خروجه عن اسم الارض وهو ليس بموضع شك كما في نظائر المذكورة وان لم يسم رما او قربان على ما كانت  
وبذلك ايضا يظهر ان لا وجب استقر به في النهاية جواز التيمم برما التراب والجملة فانه متى صدق عليه اسم الرما فقد خرج عن اسم الارض كما  
نظائر مما عالته النار من حقيقة الاولى الحقيقة الرما وبذلك العالم لو فقد هذه الاشياء التي يجوز التيمم لصدق رما وجب في مكان محض  
ذلك فقد اختلف الاحتجاج في حكمه فيقال بان يجب الصلوة اداء وقضاء وهذا القول لم يطرحه بقوله صرحوا وانما احكام المحقق في المرجح قال في المداك  
اشارة بذلك الى ما ذكره الشيخ في البسيط من تفسيره بين ما حيز الصلوة او الصلوة والاعادة قال وهو ضعف لا يدل على تعيين الاداء ونقل عن الشيخ  
في رسالة الى ولده انه قال وعليه ان تذكره الله في اوقات الصلوة ولم يتعرض للقضاء وما ذكره من الاحكام المذكورة يقف على مستند وميل  
الاداء والقضاء وهو اختيار المحقق في الشرايع والعبرة بنقل من الشيخ المصنف في الحديث وهو قول العلامة في بعض كتبه والشيخ عليه في العبرة بانها  
سقطت بحيث لا يمكن ان لا يجرى فيها كما في الصلوة لخاصة بان القضاء من متان فيسقط على الاداء ولا لا وجب القضاء وفي  
الشيخ المصنف في القصة والتدبير في المسائل الناصرية وابن ادریس والجنادة في المداك وهو المشهور بين المتأخرين وميل بالتغيير بين الصلوة  
الاعادة والتأخير كما تقدم نقله من عبارة الشيخ في البسيط فيحتمل ان يكون وجوب القضاء وهو اختيار الشيخ المصنف مجموع ما دل على وجوب الغرض  
التي جعلها في وجوب زيارته وهي ذكر صلوة فانك صليتها وفي صحيحه عرف لزم ان مع صلوة يصلها الاجل في كل ساعة صلوة فانه فكذلك في ادائها  
اقول وبالله سبحانه الشرح لبيان الظاهر انه لا يجب في سقوط الاداء لان الطهارة شرط في الصلوة مطلقا كقولنا في صحيحه زيارته لا صلوة الا  
وقد عرفت في القصة فيسقط التكليف به من عيوب التكليف بسقوط السقوط التكليف بالشرط والامان في الشرط لزم تكليفه مما لا يطهر  
وان اشق خرج للشرط للطلاق من كون شرطه وكما هو بالاطل ان في المقام اشكال يجب التمسك عليه وهو ان ظاهرهم ان الاداء عند الطهارة من  
الصلاة كالقبلة وسائر العزرة والحاجة لئلا يترتب شرط الوجوب فاعلم ان شرط الوجوب منها الوقت خاصته وقد علم في شرطه الصحة ان وجب  
انما هو مع المكان وان الصلوة تصح بدونهما مع العذر وكذا قال المحقق في الحديث السيد محمد الله بن ابي هذه الله ثم برحمته في رسالة الحق باسوة  
والاول ان لم ينعقد الجاه على خلافه وجوب الصلوة اداء من غير اعادة لان الطهارة شرط في صحة الصلوة لاق وجوبا في كونهما ان شرطه في صحة  
باقى الشرط الصحة انما يجب مع امكانها والاكثرت الصلوة من قبيل الوجه المصنف كالمخ والاصوليين على خلافه وهو حد الله ان يمكن ان يقال ان  
وان كانت شرط الصحة كما ذكرنا الا ان يصح حكم في شرط الصحة بما ذكره من عدم وجوبها الا مع الامكان الوجوب لعدم شرطه مع عدم  
فجوز الصلوة بدونها حال نظر وقيام الدليل فيما عدا الطهارة عند تلك الشروط لا يستلزم اجزائه فيها من غير دليل شيئا وظاهر الصحيح التمسك بعدم  
الصلوة الا بغيره حتى بدونه بالاطل مطلقا امكنت الطهارة ام لا وبالاصل تنجح التكليف به وما القضاء فقد عرفت انه هو المشهور بين المتأخرين



الأخبار المتقدم ويمكن نظراً الفصح اليه عما أشرفنا إليه في موضع وصرح جملته من أن الأحكام الواردة في الأخبار إنما تنصرف إلى الأفراد المذكورة  
 الكثير الدون من غير أن يتبادر إليها الإطلاق دون الفروض السابقة التي ربما لا يوجد الكلي في زمان غير الزمان فتشمل الأخبار المذكورة لهذا  
 الذي هو محل البحث لأجل أن بعد ذلك تناوب مذهب الحق ومن معه وكيف كان بحيث كانت المسئلة عارية عن النص الخاص بصلاح هذا  
 الأدلة فالأصول الصلوة أداه وقضائه بعد وجود الطهارة ما شاء أو تواتر الله العالم  
 بالبدن على الأرق وصح الوجه وطاهر الكفين والتزين بهما على ما يليه فالكلية هنا يقع في مقامات خمسة ألا أنه ينبغي أولاً تقديم الأخبار الواردة في  
 كيفية التيمم ثم عطف الكلام على البحث في هذه المقامات الخمسة واستعلام أحكامها من الأخبار المذكورة فيقول الأول من الأخبار أن أحزاباً بعد هذا الكلام  
 في التيمم وهي وإن كانت عندنا غائبة عن البيان كما سلف التحققة في غير مكان ولا سيما في بحثية الوضوء أو دعائه فيمنع من التيمم  
 الجاهل وقد عرفت فيما سبق في باب الوضوء بعد تحقيق الكلام في التيمم في موضعها التي ذكرها وما الذي يجب فيها ولا يجب إلا أن يبقى الكلام هنا  
 في موضع لا يتقدم لما ذكرنا سابقاً أن الشهور في كلامهم بناء على وجوب تيمم الرفع أو الاستباحة في الطهارة أنه لا يجوز تيمم الرفع في التيمم إنما  
 يوزن فيه الاستباحة خاصة وذلك للفرق بينهما فإن الاستباحة عبارة عن رفع النع ورفع الحدث عبادة عن رفع النع فعلى هذا فتتبع تيمم الرفع  
 التيمم وهو المحدث لا سائر الدائع وعدم إمكان دفعه ولهذا وجب على ما تم المحدث بعد الوضوء لكل صلوة والتيمم فإنه يقتضيه تيمم روية الماء مع أنه  
 يحدث وأما بيان الاستباحة أيضاً بالطهارة بين المذكورين فيجب لها الدخول في العبادة وإن كان الحديث باطلاً وتفصيل هذه الجملة بيننا بطلان  
 يقال يجب أن علم أن المحدث بطلان على معنيين أحدهما تعيين غاير النقص للطهارة والثاني أنه وهو المانع من الدخول في العبادة  
 ورفع على الطهارة والعنى الآخر هو محل البحث في المسئلة الأولى لا مستناع الرفع المانع فإنه قد يقع والواقع لا يرتفع وإن لم يرفع المانع أي لا يلزم  
 ليس له مانع على ما عرفت فمجرد الرفع يعقدها آثاره للنع وهو لم يرفع النع ولا يرتفع المانع بالكلية كافي التيمم وأنه يرفع  
 الصلوة مع عدم ارتفاع حدثه ومن ثم يجب عليه الطهارة للنية عند تمكن منها ولو كان المحدث مرفوعاً بالتيمم لم يجب الطهارة للنية بذلك المحدث  
 فهو دليل على عدم نوال المانع وكما قد تم المحدث فإن الإباحة تحصل لموضعه للصلوة الواحدة مع بناء أثر المحدث المتأخر عن الطهارة والمفهوم من  
 بينه وبين ذلك النع فإن المانع يقارن للطهارة وأما جعلها بالطهارة إباحة الصلوة خاصة وبذلك يظهر الفرق بينهما بالتيمم في الطهارة أو الصلوة  
 وقد تم المحدث قال المحقق في التيمم لا يمنع المحدث وهو مذهب العلماء كأنه لا يمنع عليه بأن التيمم يجب عليه الطهارة وعدم وجود الماء يحل محل التيمم  
 يكن حدث السابق باقياً كان وجوب الطهارة بوجود الماء أو لا وجوبه ووجود الماء ليس هو تأييد الإجماع والله لو كان حدثاً لوجب تيمم  
 في وجوبه ضرورة استوائهم فيه لكن هذا باطل لأن المحدث لا يقتل وجب لا يقتل أو وجوبه من طريق العامة فيمنع سمي من تيمم غسله في  
 ثم قال فرغ من تيمم الرفع المحدث لم يستبح الصلوة لأن النية تابعة للشرع وحيث لا مشروعية فلا نية به وذهب جمع من محقق متأخرين إلى  
 وهو الحق تحقيق ما أتباع لعدم الفرق بين الرفع والاستباحة بل هما بمعنى واحد مطلقاً وذلك لأن الحديث في المعنى الثاني المتقدم وهو الذي قد  
 لا يفعل المانع في الشرع سوى الحالة التي لا يسوغ للمكلف الدخول في العبادة بها متى جاز السابغ له الدخول بوجوبه وجوهه وسبب الاستباحة أنه  
 القطع بزوال تلك الحالة وهو معنى الرفع غاية الأحرار نوالها بقاوت أحوال الكليتين فقد يحصل زوالها مطلقاً كفي الطهارة أو الإباحة  
 وأتم المحدث وقد جعل غاية كافي التيمم وقد تم المحدث وهذا القول لا يوجب تخصيص كل قسم باسم محض لا يضر من الوجوه ونقل هذا القول  
 في قواعد والده بان شخصاً التيمم في شرح الألف مع زيادة تفصيل في العمل بالقول المشهور في كتاب الروض قال في شرح الألف بعد الكلام  
 في المسئلة وذهب الصوفي بعض تحقيقاً إلى الإكفاء بغير رفع حدث بناء على أن المانع هو المانع ولو لا ارتفاعه استحب الصلوة أو العمل على المحدث  
 والمتأخر من المحدث معصيته وإن لم يتوابعه بل لا يكاد يعقل منه الإباحة منه قبل وقوعه وإنما هو موقوف على هذا القول ليس بعيداً من الصواب فإما لا  
 يعقل من المحدث الحالة التي لا يصلح معها الدخول في الصلوة ففي استحباب الصلوة زالت تلك الحالة فارتفع المحدث لهذه الصلوة بمعنى نوال المانع  
 وإن بقي غيره وأيضاً فإن التيمم إنما يؤثر في الإباحة من المحدث السابق عليها كما قلناه لا للتأخر إذ لم يعمد ذلك شرعاً والمتأخر مقتضى بعد الصلوة  
 والصلوة السابق لا مانع من رفعه بالنية لا كلامه زيد في مقامه ويمكن أن يقال في المقام أنه لا يجب على القائل في كلامهم بالنظر في التيمم والتأخر  
 للحق أنه لا منافاة بين القولين المذكورين وذلك بأن يحمل المعنى على تحقيق الإجماع من أن التيمم لا يرتفع حدثه ولا يرتفع حدثه لم يستبح الصلوة  
 على معنى أنه لا يرتفع على ما يرتفع الماء من عدمه مطلقاً وإن التيمم بالكلية حتى أنه لا يؤثر في بطلان الأحداث كافي الطهارة للنية التي لا ينقصها الحدث  
 وإن التمكن من الماء لا يؤثر في بطلان الحدث ونقصه ومن الظاهر أنه بهذا المعنى جميع عليه لا أن تأخر بانه رفع حدثه كرفع الماء وإنما لا يقتضيه بالتمكن من



فما اذعاه من الجماع صحيح لا شك فيه واما كون رفع الحدث الى وقت التمكن من الماء او طرده بعد التوافر كما صرح به الشيخ الشهيد في قوله واما  
بجدة انما القول الثاني فلا مانع منه بالنظر في التقدم الا انه وبما اشكل بان التبادر من معنى الرفع انما هو ان ذلك المانع بكليته فلا وجود الا بغير  
له كذا في الطهارة لا سيما في المرافعة فانه لا يعود للحدث الا بغيره واما في التيميم فانه ليس كذلك اذ لو كان دافعا للحدث على الوجه المذكور لما انتقص بان التمكن  
للماء لان التمكن من الماء ليس حدثا جماعا كما سمعت من كلام المحقق فيكون الرفع لا غاية في التمكن من الماء لان التمكن من الماء ليس حدثا وحصول  
قلنا لا وسية بالتمكن من الماء او حدث يعود الاول بعينه حتى كان لم يزل لا يجعل له سببا في وجوب التيميم فهو ظاهر في انه انما يقع البيع للحدث على  
المانع لا اصل المانع فانه باق على حاله في جميع حالاته الى ان يتغير الماء والمباعدة فانه متى لم يكن مائعا فالجواب له تلك الحالة ان المانع  
للماء للحدث فالحالة ثانية مع ان ان يزيلها بالماء خاصة والتيميم انما اعاده جواز الدخول في مشروط الطهارة فمدفع للحدث وهذا التيميم لا يمنع  
فان الحائض باقية على برحها بالغسل وان ارتفع النع غيروه في الدخول ايضا بشرط الطهارة بالتيميم وكيف كان فالمسئلة على التيميم وجوبه في هذه  
لا يمنع من الاشكال للمنفعة من عدم الضرر وتنافع هذه الاقوال والحلل العقلية لا يمنع من السائل ولو طرقت لها الدليل او اعادنا لم يثبت عندنا  
دليل على وجوبه في هذه الشروط سوى القصة على اشكال بهذا واما فائدة في شرح الاية من ان التيميم انما يرفع الحدث السابق له فانه فان اردنا به  
لا قائم للحدث فالوجه في ذلك ظاهر لان قدمه مستمر كما هو الفرض في التيميم فالتيميم انما يرفع الحدث السابق دون السابق للحدث والحدث على وجهه  
سجانه واما بالنسبة للتيميم فلا يمنع من اشكال او الظاهر انه يستمر برفع عنه تلك الحالة التي من غير ان يرفع عن المانع ويصح منه كل ما يتوقف على الطهارة  
الامر ان ذلك لا غاية في خصوص التيميم الا ان يقال ان المراد ان ذلك المانع بالنسبة الى ما تقدم على التيميم قد صحح بالتيميم مطلقا وذلك بالكتابة وبالنسبة الى ما  
يرتفع الى غاية المذكورة الا ان هذا المانع بعيد عن سائر العبادات المذكورة بالنسبة الى التيميم والله اعلم  
في التيميم وعدمه فقبل الوجوب ويقبل من الشيخ في الخلافات كما سيأتي من فصل كلامه في ذلك حيث انه يقع احياها بالاداء الغسل واما ان كان المانع  
لحدثا في حقيقته فاعترضه التيميم الفرض للمبدئية لغيره احد ما عدا الاخر ويشكل بان الاصلح الى التيميم انما يكون في موضع لغيره معا والخطأ فيها  
اما لو كان المانع لغيره انما هو التيميم عن احدثها فلا ضرورة الا التيميم وما ذكره بعض الفضلاء لا ينافي في ان التيميم يعتبر بالنسبة الى ما يقع ويقع  
عنه مطلقا من غير التفات الى ما في الآية مجرد دعوى حادثة من الدليل بل هو موقوف بصاحبه كما لا يخفى وقيل بالعدم مطلقا والظاهر ان التيميم من التيميم  
كما ذكره بعض الافاضل وقيل بالتفصيل وهو وجوب فيه البدلية ان قلنا باخللاف موقوف التيميم بما لا يخلو من الاكبر ومن الاصغر معنى وجوبه في  
عن الاصغر والضربين فيما هو بدل من الاكبر وان قلنا باخللاف موقوفهما بالضربين عنهما او الضربتين فلا وهو من هذا النوع في الذكر حيث لا لا  
فيه البدلية من الاكبر والاصغر لاختلاف حقيقتهما فتميزان بالبدلية وبصريح الشيخ في الخلاف فعليه في ما لو ضيق عليه في التيميم لحدث انه لا يجوز لعدم التيميم  
بناء على اختلاف الحسن ولو لم تكن بالضربين فيها او قلنا فيهما بالضربين امكن الاجزاء ووافق في العبارة مع ان الشيخ في الخلاف في لفظة فانه قلنا انه  
لوي يفي اسباحة الصلوة من حيث جازله الدخول في الصلوة كان فيها واحدا الاول يعني عدم الاجزاء وذكر ان لا يخلو للاختلاف فيها اي في مسئلة  
د انتم ما ذكره في الذكرى قول عبارة للعب في هذا الصام هكذا لو ضيق عليه في التيميم لحدث فان قلنا بالضرب الواحد فيهما اجزاء لان الطهارة بين  
وان قلنا بالتفصيل لم يجز وفي الشيخ الذي يقتضيه التفصيل لا يجوز لانه لا يشرطان بنوعه ولا في الوضوء او بدلا لاجتماعه ولم يوافق ذلك وان  
غاية ما قلنا عليه هذه العبارة هو ان عدم الاجزاء على القول بالتفصيل انما هو حيث لا يخلو من البدلية وبذلك يظهر انه لا لا في عبارة للعب على  
من التفصيل وكيف كان والظاهر هو القول بالعدم مطلقا كما هو المشهور لعدم الدليل وصدق الامثال بما ان في بل انه الذي يخلو لخطا وبما ينبغي في التيميم  
له ان يثبت ان يثبت من وجوب فيه البدلية على القول به مطلقا او على التفصيل للتقدم تيميم الصلوة على الطهارة والتيميم النوم لان كلاهما جازيان بل هو  
ولان التيميم في الطهارة مع وجود الماء وكذلك التيميم للخروج من المسجد بناء على مذهب من يجعل غايته لخروج من المسجد وان امكن الغسل فانه لا وجوب فيه  
بل هو جازيان لا يجوز التيميم كذلك واما على القول الاخر من ان التيميم انما يشرع مع عدم امكان الغسل فيكونه كغيره فاما تقدم  
في هذا التيميم في التيميم فالتيميم هو ما يقع عند الضرب على الاضلاع او في التيميم وبقطع العالم في التيميم قالوا في هذا الموضع من التيميم في  
حيث انه اول افعال كذا في غيره من العبادات التي هي بمقارنة التيميم لاول افعالها ولو تأخرت عن ذلك لمصح الوجه بطل التيميم لغيره بعض افعال التيميم  
العلامة في التيميم بالاجزاء ما لا يجزها الى مسحة واحدة وجعل الضرب خادما عن حقيقة التيميم وزل منه لغيره لاول الطهارة لا سيما في مع ظاهره لان  
غيره من نفسه ولهذا لو غسل الاضلاع في الماء باخر لغيره من الضرب وقا بها انه لو حدث بعد ذلك لم يضر بخلافه بعد الضرب في قوله تعالى  
ان الواجب في الوضوء غسل الاضلاع كيف اتفق من غير قيد بخلافه في التيميم فان الواجب في الضرب بنفسه كما دل عليه الجاهل حتى لو وقع في



المرج او مع جسد على الارض نا ويا لم يحرقه انما في حديث بن لادن في فضل الوجع من ضيق خلاف فخلد بين الضرب ومسح وجهه وقيل عليه السلام  
الوجه الاول فان عدم اجزاء وضع اليد على الارض لا يفتح فيها وجهه الى العلامة بل هو اقل جوده الا انه جعل على الرب على الوجه الضيق من شدة الوجع التيمم  
ولجب خارج واما الثاني فان العلامة في النهاية فاعلم بذلك وصرح بالثابت حيث قال ولولم يحدث بعد لفظ التراب لم يجل ما فعل كما لو انزل  
النساء في كفه انزل الخفقين بناء على ما ذكره وضعه ما ذهب اليه العلامة قدس سره في النهاية لاستحسان المرويات كما حرت بك بالامر بالضرر في الصحيح  
فلا هو مروي في ان الضرب لحد وجبات التيمم التي تعلق بها الامر في ذلك انما كان في وجهه واليد من وضوءه يظهر ان التزام العلامة قدس سره بعدم بطلان التيمم  
بلحدث بعد الضرب ليس محذور سيما وقد صرح في الكتاب المذكور على ما نقله من كماله بان اول افعال التيمم الغرض من الضرب واليد من وضوءه  
ظاهر بين الكلامين او لغرض ذلك فاعلم ان جميع هذا الكلام يدور مدار اليد المشهورة التي قدما فقلها عنهم في غير موضع التي هي عبادات التيمم  
المسكوية والحديث للفتى الذي ترجمه قول العادل التيمم بذكر غسل الوجه والوضوء ورفع اليد او استباحة الصدرة فترى الى الله وقد عرفت ما خلفنا  
بحث فيه الوضوء في هذه المسئلة في شيء من الامر فيها اوضح من ذلك وان جميع هذا الكلام لا وجه له ولا حاجة اليه في المقام <sup>العلم</sup> <sup>العلم</sup>  
استدانة حكمه الحق الفراع بمعنى ان لا يرى فيه تناقض الى الاول وقد تقدم تحقيق البحث في هذه المسئلة مسوقة في باب الوضوء والكلام في المقامين  
في الضرب باليد بين على الارض وقد اجمع الاصحاح على وجهه وشروطه في التيمم فلما استقبل الوضوء حتى يفيض صعيدا او وجهه ويد التيمم  
ذلك لان العبادات الشرعية مبنية على الوقوف من الشايع ولم يرو عنه ما يدل على صحة التيمم بذلك فيكون غلبه شرعا محتملا واما استحسانه لاجبا  
بما ذكرناه في الكلام في الاكفاء مجرد الوضوء او لا بد من الضرب الذي هو عبادات من الوضوء للتحمل على اعتقاد قال في الذكر معظم الرقابات وكذا  
الاصحاح بعبارة الضرب في بعضا الوضوء والشيخ في النهاية والبسوط غير بالامر من وطء الغاية في وجوب سعي الضرب باعتقاد والظاهر ان غير  
لان الغرض من قصد الصعيد وهو حاصل بالوضوء وهذا انما كان في مجرد الوضوء قد صرح به في الذكر وهو حاصل استحالة الاستدانة  
الى خلاف الآية وهو قوله فيضو صعيدا الى اقصاه وهو حاصل الوضوء وفيه ان الآية يمكن تفسيرها بالاجزاء والكثرة الدالة على الضرب الذي هو  
عبارة عن الوضوء للتحمل على الاعتقاد ووجه غير حمل القصد الذي في الآية على هذا القصد المحصور بوجه بين لا بد والاجزاء وكذا ما في تفسيره  
الدالة على مجرد الوضوء بهذا الاجزاء ايمه ومن يظهر ان الاظهر اعتبار الضرب سيما مع اوقفت بالاحياء والظاهر ان من قال بالوضوء حله اجزاء الضرب  
الاستحسان كما اخذوا فيهم التي بنوا عليها في كثير من الاحكام في الجمع بين التقييد والطلاق والظاهر ما قلناه وان اجتمع الجمع بينهما بالتحليل ان الظاهر  
الاول مع اوله بالاحياء كما عرفت وتام تحقيق الكلام في هذا المقام بتوفيق على سائل <sup>بغيره</sup> <sup>بغيره</sup>  
المعروف والمردف فيصرف الى الاطلاق كلف سائر الاحكام ويعضده ان العلم من صاحب الشرح فيكون خلافا لشرعها نعم لو قلنا للضرب باليد  
لغرض الظاهر هو ان الظاهر من تاديد غير من بعض هذه المسئلة لا يعتبر فيها ضرب عليه كونه على الارض ولو كان التراب على يديه او كونه او يد  
او ثوبه وضرب عليه اخر كل ذلك لا خلاف ان اجزاء التيمم من اليد من وضوءه ونحو ذلك هذه وان كان من وضوءه الضرب  
في يد يمينه على علم الله <sup>فان</sup> <sup>فان</sup>  
في المداك لو كان على وجهه تراب ملح للضرب وضرب عليه في الاجزاء تزداد اقره بعدم ملو وقت الطهارة على  
والشعر لعدالة وقال في التيمم لا بعد ان يكون بخرا في الضرب يحصل الامتثال ثم قال واما نقل عدم الاجزاء لان ذلك غير المعهود في  
الشرح اقول الظاهر ان كان للرا من هذه العبادات انه يضرب على هذا التراب الذي في موضع السجدة ونحو ذلك فالظاهر انه من وجهه وفيه ان  
في المداك وان كان المراد انه يضرب عليه ثم يرفع يده ويضع يده في الظاهر ان المانع منه كافي في يد يمينه اذا اراد التيمم والتراب الذي عليه فاعاد  
في الدعاء وبما ذكرنا صرح شيخنا الشهيد في الذكرى فقال لو كان على وجهه تراب ملح للضرب وضرب عليه اخر في الضرب في مسح الوجه  
الضرب <sup>ظاهر</sup> <sup>ظاهر</sup>  
ظاهر الاجزاء وكلام الاصحاح انه مشروط في وضوء اليد ان يكون نفعه ولو وضوءه ليد يديه ثم استعاضا بالاعراض لم يحج في حقه  
ثم اهوى يديه فوضعهما على الصعيد وفي حسنة الكافي في ضرب يديه على البساط وفي صحيح اخرى لمرئان فوضع الوجهة كصفي الارض في  
موتقة له يصفى في يضرب يكفيه على الارض او غير ذلك من الاجزاء التي مررت فيها <sup>للمشهور</sup> <sup>للمشهور</sup>  
للمشهور بين الاصحاح انه لا يجب عليه وضوء من التراب باليد  
بل يضرب بها ويصح وان لم يعلو بها شيء ونقل عن ظاهر ان الوجوب للمسح بالتراب لا يتقيد على اليد وهو موزون بالقول في وجوب العلق والعلق في  
في اجزاء من افاضل اخرى للتأخير فقام شيخنا السبكي في جمل التين ونقله في غير ذلك ما يفهم والحديث الكاشاني وشيخنا الشيخ سليمان بن عبد الله  
وهو لنا عندنا كما سيظهر لك ان شاء الله تعالى واستدل في المداك على القول المشهور حيث قال اليد بوجه احداهما عدم الدليل على العلق وانها  
اجزاء على ان على استيناف نقص اليد بعد الضرب ووجه الاجزاء الصحيح هو لو كان العلق ومعتل لاء امر الشارع بفعل ما كان غير ضربة في

فان







[illegible]







من المتابعين والأكثرون من فقهاء الأنصار إلى أن يتيم صبيان دفع ظهرها أن القول المشهور بين الفقهاء الضعيفين وأن الضعيفين  
عندهم من مذاهبهم للمؤمنين وعوار التابع لم يجمع الاستحكام وإن لم يمسس القول على أكثرها صبيحتين أن الجواز الضعيف انتهى والجواز الضعيف من جهة على  
التقية أو طردان كان القول للجمع بينهما فهذا كلامه زيد مقلمه وهو الجواز ومنه مسلم الوجه في الجواز لما سئل الذي يدل على مذهب الشيخ على بن بابويه  
لا عمل له إلا التقية والسيما مع استحالة العمل مع الوجه كذا واليد من جهة الوقتين فخالفت للقرآن كما استغنى عن التمسك بآله الله ثم باو فتح بياد  
الذكر في ظاهر الاحتجاج أن الاحتجاج سواء كيفية التيمم قال في الضعيف بعد فكره في الجواز وكذا في تضعيف الجاهل والفاء والسخاء بعد من الفصل واليد  
ثم سأل عن الثاني عشر من الجواز للتقية ثم أشار إلى الجواز في عشر ما هو المذكور في الجواز وجوبه في غير الجواز بناء على وجه الوجه  
هنا لك ولا بأس بالجواز في التيمم من جهة القول في الكيفية دون الكيفية قال في المدارك وما ذكره الحوط وإن كان لا يظهر إلا كقولنا بالتيمم على  
بناء على ما أشرنا إليه في الكيفية وعدم اعتبار فيه البدلية فيكون جازيا مجري أسباب الوضوء كآدمه الذي لا يتقوى به ثلث النساء في مطلقا في الشك  
ه أقول لا بأس به على تقدير وجوب الوضوء مع كل عمل جازيا فإنه لا فرق بينه وبين غيره من مقامه من أن تعدد الأسباب يقتضي تعدد التمسك  
أن الوجه في التيمم بغير العمل بغير جازيا هو للتعدد فيتم بذلك الوضوء والفتوى في العمل فقولهم بما إذا احتجنا إلى أن يريد في الكيفية معنى الاكتفاء  
تيمم وحده فهو خروج عن معنى أصولهم وقولهم إلا أن كلامهم غير صحيح في ذلك وإن أريد في الكيفية فالتكافؤ أو لا بد أن كيفية التيمم من أن الاحتجاج  
كيفية التيمم عن غسل الجازيا وإن وجبت تيمم الوضوء وأما على تقدير مذهب السيد لا يتقوى وهو الوجه كما تقدم بحصص في باب غسل الجازيا فلا إشكال  
الفتوى تيمم وحده وما دام ذكره في المدارك بناء على القول المشهور من وجوب الوضوء مع الاحتجاج في التيمم ولحد بناء على القول بالمعاد الكيفية وعدم  
نية البدلية فظني عدم استقامته لأن وجوب التقية على تقدير القول المذكور إنما استند لتعدد الأسباب فإن سبب الوضوء هو وجوب الوضوء بسبب العمل  
هو كونه في الأكبر من حكمها في بدلية أحج تعدد ما لذلك والقول بالمعاد الكيفية على هذا التقدير لا يدخل في ذلك بل يجب أن لا يسمي بمقتضى التيمم  
للتعددين وإن كانا على كيفية واحدة التيمم لأن الاكتفاء تيمم واحد على تقدير القول بالبدل في غير أن قيام الدليل على التداخل في الاحتجاج لا يقتضي الجازيا  
من غير دليل وأما عدم اعتبار نية البدلية فهو ما بين مسلم على البحث للتعددي في اعتبارها وعدم اعتبارها في غير الوضوء مما لا يحتاج إلى التيمم هو الاحتجاج  
وأما ما دام قد استغرق في حقه تيمم بذلك الوضوء وأخرى من التيمم وح فلا يضر في احتجاجها إلى البدلية كما هو بدلية غير البدلية التيمم من ماض  
بغيرها إذا استغلت التيمم بغير وجه مستغدة أداء وقضاء فانه يجب الشبان بدلية الاحتجاج مع قصد الامتثال وقضاء كما لا يخفى والله العالم في صحة  
وقد اختلفت الفتاوى في هذا المقام أيضا المشهور بين الاحتجاج أنه يجب مع صحة من قصاص شعر الرأس إلى طرف الأذن الأعلى هو العربي لا الأعلى باعتبار السوكة  
ما يؤمر من الاحتجاج له وقال الصدوق في التقييد وإذا تيمم الرجل للوضوء من غير يد على الأرض مرة واحدة ثم مضى أو مسح بجاهينه وعاجبه ونقل عن علي بن  
مسح الوجه بالجمع كما تقدم في جازية والصدوق في الجواز الاحتجاج بغير مسح اليد وهو الجواز في الرواية وظاهر كلام جليلنا الاحتجاج بغير مسح اليد  
وغيره في نقل مذهب الصدوق أيضا في الجاهل في الاحتجاج بغير مسح اليد وهو الجواز في الرواية وظاهر كلام جليلنا الاحتجاج بغير مسح اليد  
مراى موضع نقله هذا القول والعمل الوجه في هذا النقل هو أنه حيث كان مسح على الجبهة شقفا عليه وإنما الخلاف فيما إذا غسلها أحدا كلامه على ذلك وقيل  
في الدلائل بعد نقل الخلاف في السئلة والمقيد وجوب مسح الجبهة والجبهتين للخاص خاصة ثم ورد الأمر وسائر جملة من الأخبار فشغل بعضنا على الجواب  
على الجبهة وأكثرها على الوجه إلى أن قال وهذه الروايات لا تخلو عن ما يوجب تركه ويمكن جوابها بالحل على الاحتجاج على أن لا مسح الوجه مسح بعضه فالتقية  
ولجواب الحق العمل باليمين فيكون محققا بين مسح الوجه وبعضه لكن لا يفسر على أقل من الجبهة وهو حسن أما مسح الجاهل فيجوز من غير مسح اليد مستند  
في مقامه أقول استخبرنا الجاهل في هذا المقام لا يخلو من اشتباهه وشكنا فإن حمل منها قد نفتت لفظ الوجه كالخبر الأول والثاني والثالث ولما سئل  
الثامن والثاسع والعاشر والحادى عشر ولما سئل الساسع عشر والثاسع عشر وجملة منها قد نفتت لفظ الجاهل هو وهو الرابع والسادس  
والثامن عشر لأن فيه لفظ التقية ومنها ما يضمن لفظ الجبهة وهو لفظ الجبهة وهو الجاهل في الساسع عشر على إحدى روايتي الشيخ في التقييد وما في رواية الكافي في  
الشيخ الآخر على نقله بطريق صاحب الكافي إنما هو جبهة وضربا ومن هنا يفتدى الاحتجاج أنه لا دليل على القول المشهور من وجوب مسح الجبهة الأولية  
على تقدير إحدى روايتي الشيخ طرأ وأما على تقدير الروايتين الأخريتين فلا دليل بالهيئة على القول المذكور وتكون هذه الرواية من الروايات المنقضية  
والظاهر في الجمع بين هذه الأخبار هو وجوب مسح الجاهل واليمين للجبهة وإن غير عنها بعد من اللطائف وسعيا ويجوز أن لا بأس بها في واسع والأصل في  
ولزم جعل القول بالجبهة الذي هو المشهور بل الجمع عليه ظاهر أنه دليل أو ضعف دليل وثمة دلالة على الاحتجاج الكيفية على خلافه وتفسير هذه الرواية على  
وجه أبسط أن يقال إن لفظ الجاهل في الواقع في هذه الأخبار لا يخلو عن أحد معان ثلاثة أحدها أن يراد معناه لغز وعرقا وهو اكتفاء في جازيا بها  
مرا



عن أبي جعفر في إقصاء الشر ورجوعه في مقام البيان في جملة الأخبار كما عرفت يقتضي الإقتضا عليه دون الجبهة ومنه من بعده لا يخفى سيما مع استلزامه  
لجبهة اللق على نفسه بما بالسمع وثانيهما أن يراد به ما يشتمل الجبهة ويجيب عن ما عدا ذلك بل يخص الجبهة ويجيب أن ما يكون ذلك  
المراد به من تخصيص الخبر المستند أو المستند بناء على ما عرفت بقا وهذا الوجه وإن كان أقل شيكاً لا يزال إلا أنه لا يفي بقيد عبارة العدد والشرط  
وهو الظاهر أن يراد به الجبهة في أخبار السجود كما في حديثه عن ابن عباس في الجبهة وموقف حمار الذلتين على أن لا يسلموا إلى الأعراس فيصير جبينه وعليه هذا  
محل الجواب الوجه فأنه إنما أراد منها الجبهة خاصة كما وقع نظيره من أخبار السجود أي المخصص للجبهة فصار مقتضى كل من يصح في بصيرة وحسن من جملة الذلتين على  
استواء موضع السجود وموضع القيام حيث قال في الأولى أن الجواب أن موضع في موضع وفي الثانية من سجود على موضع مرتفع فالوجه وجهاً  
الأول من غير أن يرفع في الجملة فالمراد في جميع هذه الأخبار أنها هي الجبهة خاصة وإن اختلفت عباراتها وتعبيرات ظهورها في حال ومعلوم الحكم بوجه  
في بعض نلفظ الجبهة وفي آخر نلفظ الجبين وفي ثالث نلفظ الوجه فظهر ما عرفت في باب السجود ويوضح ما ذكرناه كلامه في كتاب الفقهاء وهو في هذا  
نقله من الجبهة السابعة عشر وقوله تسع بها وجهاء موضع السجود فغير الوجه وأما ما في موضع السجود وهو الجبهة وعلى هذا الوجه الأخبار في أن نلفظ كلام  
الأخبار في موضع السجود بغير الجبين وجهاً أو سجداً كما ذكره السيد السند في الدرر ومن بعده والظاهر أن هذا أصل على هذا القول هو أن يرفع  
في الاستدلال على ما قدمنا نقله من الجبين الرابع للشيخ في الجبين السادس من الدلالة على الجبهة بأحدى روايتي الشيخ ثم نقل جملة من أخبار  
محل روايات الوجه على مذهب الشيخ على بن بابويه يعني سبع الوجه كلاً جمع بينهما وبين ما عداها مجامعاً على الاستحباب فيبقى عنده التعارض بين خبري الجبهة  
والجبين فيجيب بينهما وبين ما عداها مجامعاً على الاستحباب فيبقى عنده التعارض بين خبري الجبهة والجبين فيجمع بينهما بوجوب سبع وجهاء ومنه أن لا يرفع  
زاد به وهي الجبين السادس للشيخ على سبع وجهاء قد عرفت أي بغير ما ذكرناه في الكافي بلفظ الجبين والشيخ قد رواها عنه أيضاً في موضع آخر نلفظ  
ولا يربط الوجه للزادتين بلفظ الجبين لعدمها من الشخص في كتابين مضامناً لما قدمنا في غير موضع من المسحول في موضع الشيخ في كتاب الكافي  
من الضعف والتغير في الزيادة والنقصان في الأخبار يتوقفها وأما ما في كتابها من ظاهر السبع لاداءه وبالجبهة فالموقف المذكور في الجبهة فأنه  
لا يفي الاستدلال بها من النظر في الجمع من التبيين ليكون العمل عليه في الدين لا يربط في جميع نقل صاحب الكافي للمعاد ينقل الشيخ كما ذكرنا في  
هو من قبله لم يرفع من احتمال بطرق المصنوعين ولكنه قدس سره معذور حيث أنه لم يجمع الكافي ولم يطلع على رواية الشيخ لهذا في ذلك الموضع الآخر  
أن ما ادعاه من أن روايات الوجه التي نقلها هي مستند الشيخ على بن بابويه والظاهر أنه ليس كذلك فأنها وإن تضمنت ذكر الوجه لا أنها قد تضمنت  
سبع الكفين خاصة كما هو القول المشهور وإن بابويه قال في سبع الذراعين بل في بعضها وهو الخبر الثالث ما قدمنا من أخبار بعد ذكر سبع الكفين  
سبع كفيه ولم يسم الذراعين شيوعاً والجواب أنه قد ذكر هذا الخبر في جملة ما ورد به مع هذا نعم أنها مستند ابن بابويه والتحقق أن الوجه في هذه الأخبار  
أنما هو محل الوجه على الجبهة كما قد مرنا بحقيقة الجواب على بن بابويه إنما في الخبر الثامن عشر والسادس عشر والتاسع عشر السبع وجهاء على سبع الوجه كلاً  
الذراعين من الزادتين هذه الأخبار التي فهمها وهذا الجواب الله سبحانه وتعالى لا يستعمله وإنما انما نقله من الخبر في كلامه القديس من الجبهة من سبع  
الوجه وبعضها استعمله غير بعيد عن السبع كما لا يخفى على ذوي الفهم الصادق مثله ما وقع له أيضاً في سبع اليدين من الزادتين كما قد علمنا الجواب  
أن بابويه المشهور إنما قد مرنا من ذلك جملة من أخبار وهو الفساد بوجه لا يخفى على ذوي الفكر وذلك فأنه قد تقدم زياره في نقله من  
الصريح الذي ليس يخفى في الأمر والخبر المذكور على التعويض في الوجه واليد وقد استفاض في الأخبار أنه إذا كان كتاباً فله فهو حرف وبأنه يضر في  
الحايط من الأخبار المذكورة محمول منه يخفى أصحابنا على التفتيش في خلاف الأخبار أصل كل بنية فلا ينبغي أن لا يلتفت إليها ولا يصح عليها روايتها  
قوله أيضاً وما سمعنا جابرين خاصة فلم أقف على مستنده موجب للطعن عليه في ذكره له على محض دون سائر أجزاء الوجه بقوله والعمل سبع وجهاء  
والجابين في الكلام في ذكر الصدوق الذي عبارة التي قد مرنا نقله عن أبيه في آخر البحث وقد رد على أنه يسمي الرجل على جبينه وحاسره ويسمي على ظهره كونه أو أنه هذه الآية  
في غير موضع حيث أنهم بعد أن ذكرها قد مرنا نقله عنه قال في آخر البحث وقد رد على أنه يسمي الرجل على جبينه وحاسره ويسمي على ظهره كونه أو أنه هذه الآية  
التي ذكرها هو وصلت إلى الصدوق قدس سره ولم يصل البناء وعبارة الصدوق في هذه العبارة والظاهر هو تخصيص السبع يدين الوجهين دون  
الجبهة وكذا كان فالأمر فيهم الحسين والجاين إلى سبع وجهاء هذه الرواية سيما مع عمل الصدوق في موضعها وجوب الاستدلال بالأعلى هو الأمر  
عرفت حجة عبارة كتاب الفقه الزهري وهو احتياطي ذلك وقال شيخنا الشهيد الثاني في أحد ذكر سبع وجهاء وتجديدها وهذا القدر متفق عليه وقد  
سمع الجابين أيضاً وفي الذكر لا بأس به وقد عرفت مع الجبين وهما اللسان بالجبهة يقال بالصدق لوجوده في بعض أخبار والزيادة غير لذلك  
مقبولة لا بأس به ولا يجب استبعاد الوجه على الشهور لآلة أكثر أخبار على سبع وجهاء ونقل الزهري في السائل القاصيه إجماع أصحاب الجبهة وبذلك عليه السلام



نقول سمعوا منكم لما نقرر من ان انما اذا دخلت على التقدير فقتلوا اشرار جاعل من الامور بين واهل الحرم وقد مضى على ذلك الوجه بعد من على  
في حديثه زيادة للتقدم في المتن ثم ذكره صاحبنا في باب وطمع في جنازه بصحة السند ثم قال وتكنى جامعا على الاستحباب اقول لا يخفى ما في كل كلام  
صانع الجعد من ساحة الاخبار الواردة في السلسلة كما عرفت مما قدمنا ذكره وما في كلامه هذا ان الاستدلال بالصدق مع صاحبين مع انه ذكره في باب  
وحيث ان خصصا للشيخ بما لا يدل على جبره وانما ما ادعاه من ذلك ان كان الاخبار على صحيح جهة مع انه لا يوجد له كما عرفت لا في رواية واحدة  
على تقدير احد الطرفين الا فلا وجودا بالكلية فقلنا ما ادعاه من ذلك ان كان الاخبار على صحيح جهة مع انه لا يوجد له كما عرفت من اجل روايات على  
الحسين على الاستحباب والذي اخذوه في ذلك مرجع الابرار ولا دليل عليه من سنة ولا كتاب مع مخالفة هذا بعض القرائن العزيزة على الصحيح الصريح في الدباب  
الشهر بين الامتياز وجوب الاستدلال في المسح على المني والمثلي والمثلي الذي اما السادة اوضحوا السيلين وما بعدا للشيخ البيهقي في رد المحتار بان  
ضعفوا ظاهر اقول اما التعليل الاول فلا يفي في منع ذلك لانه لا يخرج عن مجرد القياس وما الثاني فهو جوهري في ذلك فالتعليل الثاني كما ذكره الا انه لا  
لغيره منها على عقدها واكثرها كما عرفت مما قدمنا ذكره وهو اخبار السلسلة كلامه يشهد بها شاذ الا فيق وانما تضمنت الاشياء والخبران مع الوجوه  
او وجهه كيف نفق من غير تقرير بيان الكيفية بالكتابة ولولا على ما ذكره كلا او بعضا لكان القول بذلك حجة محققا في مسئلة الاجتهاد بالاشياء  
غسل الوجه وحيث ان صاحب الدلائل من ناس مني وجوب الشفاء بالاصل مع اشتغال الوضوء البيهقي عليه في القول بذلك هنا ما على وجود ذلك  
في الشيخ البيهقي في الضعف وهو من عدم ما عرفت وكان الظن في له منافي لنا قسرا انما هو منع وجود ذلك في الشيخ البيهقي كما ذكرنا منهم قد ورد ذلك  
عبارة كتاب الفقه المصنوع كما قدمناه والعلامة في السند في حكم المذكور عند المتقدمين كما عرفت في حق من منع وان عقده في التاخير لعدم ظهور  
المذكور عندهم المتفق بين الاصحاب ومنه وجوب المسح بالكفين مع عدمه فلو مسح باحدهما لم يخرج من قبله ابن الحسين انما عرفت باليد اليمنى للمسح  
المسح وهو ضعيف مردود بالأخبار القديمة لا سيما في قولنا على المسح بهما معا الظاهر ان المراد من المسح باليدين او بالكفين هو الاستدلال  
مسكنا باليدين بحيث يمسح على المسح وان لم يمسح المسح بهما معا لا سيما في قولنا على المسح بهما معا الظاهر ان المراد من المسح باليدين او بالكفين هو الاستدلال  
قوله في الحديث الرابع حكاه عن الرسول ص ثم مسح جبهة باصابعه وما ما ذكره في الدلائل بعد ذكره في الدلائل من ان الاول المسح بجميع  
علا جميع الاخبار فلا يعرف له وجها فانه ان اراد استيعاب المسح حال المسح كما هو ظاهر كلامه فهو متعذر فلا يخفى ان الجبهة لا يرد في المسح على مقدار  
اصبعين او ثلث اصابع ضرب فيكون ينطبق على هذا القدر مجموع الكفين مع ما هو عليه من السعة والانتشار عرضا وطولاً نعم لو كان للمسح جميع الوجه لكان  
امكن ذلك املو جهة فموقعه يمكن وان اراد مجموع الكفين يعني غير من كل صفة بحيث يحصل استيعاب الجبهة بهما معا فمنه بقوله وهو الذي لا يخفى  
فلا معنى لهذه الاولية بعد ذكره لغير الدلائل على ذلك والظاهر انه منع في ذلك ما ذكره في الذكر بقوله لا يوجب وجوب ملاقات فطن الكفين للجبهة وغيره  
عرفت وبطلان فان غاية ما يعجز عن الاجابة القديمة ان يمسح بيده جبهة واحدة وهو مع امكان انقطاع المسح على المسح لعم مزان يكون بهما معا  
او بعضا فحق فحتمل الظاهر على ما دل عليه الشيخ المذكور من الاستدلال بخبره من كلامه لا المجموع مع انهم قد اصرروا مسئلة السجود على الكفين والاشياء  
بالمسح في نقل في الدلائل مما لا يعرف خلافا في ذلك وسؤال الفرق مجرد الاستدلال مع هذا مع امكان الانقطاع كما ذكرناه في باب  
عدمه كما عرفت فالمراد من ذلك واحدة العالم في مسح الكفين وهو الشهر بين الامتياز وعدهما من اليد الى اطراف الاصابع واليد في نقل  
في التمام ويسمى بالبرص بضم المراء ثم السين فلهذا ثم العين لمع وفي السلسلة في ان اخوانا لعددها قول الشيخ علي بن بابويه وابنه في الجاهل مسح اليدين من  
اليدين من الاصابع والثاني ما نقله ابن ادين عن بعض الامتياز ان المسح على اليدين من اصول الاصابع الى مرقعها في نقله على القول المشهور وهو المرقع  
للمسح ما اخبار الكثرة المؤثرة بظاهر المراء لا يخفى ان الاخبار المذكورة اكثرها من مسح بالكفين وبعض نقاط اليدين وقصير حل المطلق على اليد  
بالكفين وهي ظاهرة في رد القولين الاخرين للمختصين بالكفين كما عرفت ولا سيما الجنب السادس وقوله ولم يمسح الدرأين شيئا فانه صريح في وجوب  
اليدين بابويه وقوله في الجنب الاول والثاني ومسح يدك فوق الكتف قليلا اشارة الى انما الجزء من الدرأين بابويه للضعف فانه صريح في رد القولين  
وما يدل على ذهب الشيخ علي بن بابويه لجنب ثامن عشر والسادس عشر والسابع عشر وهو كما عرفت فقصه عندنا في رد قوله في انما يمسح الخافعة لظن  
القرآن لما سوره عن اخبار عليه والاختلاف في تفسيره وقد عرفت مما اوضحناه في سابق هذا المقام هنا انما يظهر انما يظهر في  
الرواية الصريحة بالنقص في كل من الوجه واليد فلا مسح على اليدين كالاخبر ولا استحبابا كما انما واليد اصبحت اربعة عليهم جميعا بين اخبار السلسلة والحمد  
مهم ومن كيف الغرض هذه القواعد الشرعية والاصول الشرعية التي استفاضت احبارنا انتمهم صلوات الله عليهم بها ومدوها وادخلوها فيهم فليست  
لمن القيت هذه القواعد ومن حاربها بما سألهم وهم قد اعزها في جميع ابواب الفقه وعكسوا على جميع بين الاخبار بالكتابة او الاستحباب في جميع



على التفتيش واضح ونهاية الغرض في موضع كلفنا في أبواب هذا الكتاب وسنشير إليه بما يلي إن شاء الله تعالى في غير هذا الباب ما هذا المبحث في باب  
القول الثاني فيدل عليه حديث الرابع عشر وهو مع ضعفه وشذوذه لا يبلغ قوة المعارضة لمعرفتنا بالأخبار الجرح على محلها ما قد بينا حديثاً بين الظاهر  
للمحقق في جرحه وأرجاعه إلى قائله والظاهر أنه لا هذه الرواية لغير الأئمة في كتاب الفقه فقولنا ما روي من أصول الأصابع لا يخبره وإليه فاستدل في  
الدلائل على القول المشهور بقول الأصول للقدم والحيارة المشهورة فيها فقال لنا في مقدم فاستحوذ أبو جرحكم وأيديكم والياء للشيخين كما بيناه وأيضاً فإن الذي  
الكف الربيع يدل عليه قوله نعم السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما والأصابع هنا من العامة مستفاد على أنها لا تقطع خرفه والربيع وما نال لا العلم  
اليدل حقيقة ثم قال ويدل عليه أيضاً المستفيض في غيره أن الكف لا يخفى ما في كلامه منها قد ستره من النظر الظاهر أم لا فان الآية إنما هي في  
ابن بابويه ما تدون القول الربيع من أصول الأصابع لا يرفقها الصدق النجيب هنا فلا يتم استدلاله مسطوقاً على المذهب وما نالنا فان ما ذكره من  
اليد في الكف لا الربيع على خلافه ثم قال في ذلك الخلافات ومجان عديدة منها يد السارق وهي من أصول الأصابع لا يرفقها النجيب وهي من أصول الأصابع  
الظاهر رواية وقوى ومنها يد المذنب وهي من أصول الأصابع لا يرفقها النجيب ومنها يد المذنب وهي من أصول الأصابع لا يرفقها النجيب ومنها يد المذنب وهي من أصول الأصابع لا يرفقها النجيب  
اليد من الربيع بآية والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما مع أن يد السارق كما عرفت اتفاقاً وبما عرفت في أصولها من استدل على ما اتفقوا  
أصول الأصابع عند الأصحاب فيجب على هذا المحقق لأرباب الجمل فكل ما هنا محبوط لا يعرف له وجهاً وجهاً والظاهر هو الرجوع فيها إلى  
في الأخبار خاصة كما ذكره بقوله ويدل عليه الأخبار المستفيض في غيره

بطل علم أفت على دليل الاماكنة بعضهم السواوة للوضوء وهو لا يفتن بالادلة والمسئلة محل اشكال والاحتياط يقتضي ما قلناه من سماع جرح  
بظاهر الرواية للقول في كتاب الفقه وقوله نعم يضع أصابعك اليسرى على أصابعك اليمنى من أصول الأصابع من فوق الكف ثم يرفقها على مقدمها  
فظهر الكف بأنه ظاهر في الأصابع من اليد وقوله من فوق الكف يدل على أنه من أصول الأصابع

بل ظاهر كلامهم أن هذا الحكم مجمع عليه بين الفاتلين بخصيص السج بالكل واكثر الأخبار للقدم وإن كانت مطلقاً في الحكم للذكر إلا أن الجمل  
والجرح الثاني عشر قد عرفت أن السج عليه ظهر الكف لا يظنه وعليها يحمل إطلاق من جرحها من الأخبار

يدل على الجرح في التقديم وهو يوجب الروايات القديمة أكثرها مطلقاً إلا أن جرح السار وهو الثاني عشر قد نفى أنه مسج اليسرى على اليمنى واليمين على  
والظاهر أنه وإن كان العطف فيه بالروايات لا يبعد الترتيب إنما يبعد بغيره مجمع لأن لا وهو الترتيب عليها فأنه كبر كما يقع العطف بها كالت  
في مقام الترتيب وسواء اعتد على قولهم الحكم الأمرى أن يجمع وجوب تقديم السج على العمل على مسج الكف فلهذا من الأخبار إنما اشتملت على العطف بغيرها بالان  
وكل ذلك توسعاً لظهور الحكم وشهرة أمثال ذلك مواضع لا يخفى فقف عليها السج وأمرج منها في ذلك قول في كتاب الفقه ثم يفتن بهما فيكون  
بها اليمنى فان عطف السج بالياء على الضرب يقتضي التقديم اليمنى والظاهر أن لفظها في العبارة في لفظ السج وقوله في الرواية التي هاهنا تضع  
أصابعك اليسرى على أصابعك اليمنى من أصول الأصابع من فوق الكف ثم يرفقها على مقدمها على ظهر الكف ثم تضع أصابعك اليمنى على أصابعك اليسرى  
بيدك اليمنى أصعب بيدك اليسرى على اليمنى مرة واحدة فأنظرها ليرى في الترتيب تقديم اليمنى بالجمل فالعمل على وجوب تقديم اليمنى على اليسرى كما  
الأصابع وإن كانت أبواب المناقشة متوجراً أنها هذا التأمل والأصناف مع

والحكم الذي يفتن به الإطلاق إلا أن يحمل العديد من السج بغيرها بالمعنى مع احتمال التوليد

لو كان على بعض أعضاء جرحاً من الوجه واليدين مسج على غيرها كما تقدم في الوضوء أن لا يكون من جرحها والنسوة وإن كانت خالية من جرحها

هذا الفرع إلا أن الفقهين معهما الدلالة على أن تحسرة فامة مقام مجسد عند تعدد جملها فخصب العمل فيها في موضع العمل أو المسح في موضع مع

وكذا السج في التيمم لأن الدلالة من عدم السج عليها أنه المصلوة وسقوطها في الصورة للذكر أو لا تقع بدون جملها وفي العلوم بطلان دليل  
الاما قلناه والظاهر أنه لا خلاف فيه ولو كانت مكسوة مسج عليها

لو كانت مواضع السج تحت جملها فالظاهر وجوب السج عليها

أشترطها وتماثلها بالامكان ومع التعدد يسقط وعليه يدل إطلاق الأجزاء للقدم والظاهر أنه لا خلاف في هذا العلم وكذا لو كانت النجاس

في الأعضاء الساجحة فأنه يصح بها على الأرض وسج إلا أن يكون بغسلها مستعداً مستعداً إلى التراب المضر وبغيره وبغيره بدلت في كل مكان

سابقاً من شرائط طهارة التراب الذي سج به والظاهر أنها سقوط الفرقين ويدخل تحت مشد فأنه قد عرفت في تقديم الكلام فيها وبحل الترتيب

استجاب للمسح من جرحه وظهر الكيف للمسح لا خلاف يعرف بل في المتن أنه قد عرفت على أن العامة ثم قلناه بأن الامتثال للمسح البعض لا خلاف

للفقهاء فلا يكون إلا في بدلتاينا بالتيمم والشرع والملاقاة كلامهم يقتضي عدم الفرق بين أن يكون الأحكام مسج البعض هذا أو لا في البعض



القليل والكثير وبذلك صرح في العتبة وهو كذلك لصدق الاعتقاد بالكييفية الشرعية فيقبل وأما ما صحح فلا أرى إلا في ظاهر أخبار المتقدمين بأنه  
 مباح جبهته وظاهر كونهما التبادر استيعابا وأما الثاني فلصدق السجح المأثور به بدون ذلك وتخرج بجميع هذه الفوائد على معنى من محسنها صاحب  
 على ذلك في بيان جملتها الواجبات الترتيبية الظاهرة لأخلاق بين المتخالفات فيجب ضربها ولا يمتنع مع جبهته فظهر الكفاية من ثم ظهر الحكم  
 وقد صرح بالإجماع على الحكم للذوق في السبق والتذكر وتخرج عليه في التذكرة مع ما تقدم فاسحا بوجوهكم وأيديكم فإن الواو للترتيب عند القراء وإن التقديم  
 مستثنى منها لاحتالة الجمع بغيره ولا سبيل للتقديم وهو ما يأنه ويستحق مقابلة الأمثال فيكون واجبا ولا يخفى ما في الجمع من القصور وعدم  
 لما سبق حكم شيء وقال المرفقي رحمه الله كل من أوجب الترتيب في الآخرة قصره هنا والفترة مسعورا للجمع وقد ثبت وجوب صفات فيثبت هنا وفيه وفي  
 أقول أما وجوب العرف أولا ثم صحيح الجهد فإياهم الذين قالوا فإنه عدل من الجملة من الجاهل للعدالة كالمعلم الأول والخاص والثاني عشر والثالث عشر  
 يحصل ما الطعن من باقي الأخبار وإنما بقي الكلام في اليد اليمنى من اليسرى وترتيب أحدهما على الأخرى وقد عرفت الكلام في الفرض الثالث من الفروض من  
 المباشرة بنفسه ويد عليه معناه في الجملة أصلا على ذلك في كل من دخل فيتميمه فالتحطاط فيه للمكلفين المأثورين باليتميم والصلوة وحقيقة الطلب الفصل  
 لا تؤخر نعم لو عتد ذلك منه لمن وعده فالظاهر من قوله لكن هل يضرب التوقيف بيد العليل على الأرض ثم يرفعها أو يرفع بها وجهه ويديره أن  
 للتوقيف يضرب بيد نفسه ويصح به وجه القليل ويد يلم اقتفى في ذلك على نفس ويجعل أن يقال إنه إن لم يكن الوجه الأول فهو الأول بالتقديم  
 فالثاني والأمر بالتوقيف في التيميم في الجملة مع العتد قد ورد في جملة من الأخبار لكن كونه على أي من الوجهين المتقدمين لم اقتفى على نفس بدل عليه  
 الأصحاب هنا أيضا إلا أنه وأما في التيميم في الجملة في علمنا من فوائد عوى الإجماع عليه ولحق عليه بقوله فيتميمه والوجه الثاني التيميم مصيب إرادة القيام  
 الصلوة ولا يتحقق إلا بمجرد إجزائه فلهذا قيل في الآية بقية المكان ورد في المدارك ما ينص صراحة من العلوم أن المراد التيميم هنا المعنى الشرعي  
 وهو الفضل لا التيميم بالمعنى الشرعي أقول فيه ما تقدم في صدر الباب في تفسير الآية المذكورة من أن التيميم فيها إنما أريد به المعنى الشرعي وهو الفضل  
 الترتيب للجمع على الوجه الذي بينه من الوجهين المذكورين شاعرا ولا يربطه من وجوهنا بقية ما قبل هذه الكلمة وما بعدها ليس هو المقصود وإنما  
 هو قصد مخصوص وهو عبارة عن قصد الصعيد والصح به كما ذكره في شأنه وبه يتم الاستدلال الذي ذكره العلامة قدس سره من أنه لا يجب عليه التيميم  
 الذي هو الفضل مخصوص بعمل إرادة القيام للصلوة في آخر ما ذكره طائفة ثم نقل في المدارك عن الشهيد والذكر أنه استدلى عليه أيضا بأن  
 السباغ في التيميم وأهل بيته فروع منه ثم اعترض عليه بأن فيه نظر إذ التماسي إنما يجب فيما يعلم به وهو شق هذا من الجاهل أن يكون المتأخر  
 وقعت اتفاق الأعيان ما يخص بها أقول التحقيق أن هنا شيئين أحدهما أن يفعل النبي وآلهم فعله لبيان ما أمر الله سبحانه من أن لا يحمله الصلاة  
 للواقع على الجاهل مقدرة ووجهه من كثرة وفي هذه حال يجب أن يعقد بفعله المخلوق تلك الأوامر ويحكم به على شاعرا ويكون من خواصها ومقتضاها  
 لكل عليه كما أوضحنا ذلك بما أورد عليه في باب الوضوء في مسألة الاستدلال بفعل الوجهين الأولين وثانيهما أن يفعل ما اتفقا كما سرفعل لا يخصه من  
 وهذا هو الذي يخبر عنه لنا قدس سره وما ذكره قدس سره وإن كان قد عاين نفسه في غير موضع من شرحه كما أوضحنا ذلك في شرحنا على الكفاية حيث استد  
 بالسباغ على الوجهين عديدا إلا أن الحق له لا لا لزمه وما ذكره بخفا الشهيد هنا إنما هو من قبل الأول لأن التيميم الذي أمر به سبحانه قبل أن  
 عليهم السلام مكتسبة وكيفيته موجب لتفسير ذلك الإجمال ودافع لتعدد الأحكام في ذلك الجاهل لغيره غير إشكال ذكره جمع الأصحاب وبعده أن  
 الواجب هنا طهارة مواضع السجح من الخبث واستدلى عليه في التذكرة بأن الترتيب يعني ملاقات الجاهل فلا يكون طهرا وبما أنه لفعله الطهارة لثا  
 واعتنى في المدارك بأن الدليل الأول لخص من الذي والثاني قياس محض وإن مقتضى العمل عدم الاشتراط والصحيح باعتبار ذلك قليل من الأصحاب  
 أقول وهو صدق قوله محرم الأدلة أو إطلاقها لعدم الصريح أو الإشارة في وقوع منها لهذا الشرط ثم ذكر أن السباغ يقتضي الصلابة ما ذكره وهو  
 كذلك والله العالم في بيان وقته اتفاق الأصحاب على أنه لا يصح التيميم للضريقة قبل الوقت وأنه يصح مع تصديق أو التمسك بالوقت  
 يصح مع السعة أم لا فيفضل الصبر مطلقا وهو مذهب الصلوات في قوله في التيميم والتحرر ونقله الشهيد في ظاهره معني واستقر به في بيان قبل أن  
 يجوز ألا في آخر الوقت ذهب إليه الشيخ في أكثر كتبه والشيد المرفقي وأبو الصلاح وسلاوان أديس وهو ظاهر الشيخ العتد وهو المشهور بما نقل في  
 حيث قال المشهور أن التيقن الوقت شرط في صحة التيميم ولو لم يمتح في أول الوقت لم يصح تيميم وإن كان إياها من المأخر في آخر الوقت ويقتضي بيان أن  
 علم أوله من بعد الماء إلى آخر الوقت جازا التقديم والأفلا ونقل عن ابن نجيد حيث قال على ما نقله عن أبي طالب الماء قبل التيميم مع الطمع في وجوه من  
 للسلامة واجب على كل واحد إلى آخر الوقت ويحتمل بعد ذلك مبررهم في كل مرة وفي الأثر المستوي ريد اسمهم فإن وقع اليقين لوقت إلى آخر الوقت  
 الاطلاق كان تيميمه وصلوته في أول الوقت أحب إلى من هذا القول ذهب العلامة في جملة من كتبه واستمره للحق في العتبة وعليه يجمع الأخبار كما سلف



انشاء الله تعالى ويدل على القول الأول الاخبار والتميز في الدلالة على ان من تم وجوب الماء والوقت بان فانه لا اعادة عليه وكثير ما يفتل باطلا  
 ومنها ما يدل بصريح من الصريح في ذلك رواية علي بن سالم عن ابي عبد الله قال قلت له انتم واصلتم في الجملاء وقد بقي على وقت فقال لا بعد الصلاة  
 فان رتب الماء هو رتب الصعيد ورواية معوية بن مسرقة قال سألت ابا عبد الله عن الرجل في السفر لا يجد الماء فيتم صلى ثم اقي الماء وعليه شيء من  
 بمضى على صلوة ام يؤمنه وبعد الصلاة قال يفيض على صلوة فان رتب الماء هو رتب التراب وموثره على ان اسباطه تحتج الى عبد الله في رجل تم على  
 ثم اسباب الماء وهو في وقت قال قد مضت صلوة ولم يتطهر وموثره لا يصير في سائر الجملاء الله عز وجل ويتم صلى ثم بلغ الماء قبل ان يخرج الوقت  
 فقال ليس عليه لعادة الصلوة ورواية يعقوب بن سالم عن ابي عبد الله في رجل تم على ثم اقي الماء وهو في وقت قال قد مضت صلوة ولم يتطهر  
 محكي من رواية قال قلت لابي جعفر فان اسباب الماء وقد صلى التيم وهو في وقت قال قلت صلوة ولا اعادة عليه واجاب الشيخ عن رجل راع وعافى منها  
 محل قوله وهو في وقت على انه صلى في وقت لا لا اسباب الماء ولا يخفى ما ينشأ من البعد الظاهر لكل ظاهر وموثره لا يصير محكيه فيها ادبيات غير قابلة للتأويل  
 بوجه احسان في هذا المجل على ما اذا ظن الكلف الضيق وانكشف فساد ظنه وهو بعيد بغير غاية البعد ويصح الصريح قال سألت ابا عبد الله عن رجل بان  
 وهو جرح قد صلى قال يجتنب ولا بعد الصلاة وهذه الرواية مما يدل باطلا على ذلك وان لم يكن محكيه كقوله في رجل راع وعافى منها  
 سألت ابا عبد الله عن رجل اجنب فتم بالصعيد وصلى ثم وجب الماء رتب الصعيد وقد فعل احد الطائفتين ويصح عبد الله بن علي  
 بجمله انه سأل ابا عبد الله عن الرجل اذا اجنب لم يجد الماء قال التيم بالصعيد فاذا وجب الماء فليغتسل ولا بعد الصلوة وحسنه لحيته قال سمعت ابا عبد  
 الله يقول ان المجدد الجمل ظهورا وكان جنباً فليستحى الارض ويصلي فاذا وجب الماء فليغتسل وقد اذنت صلوة التي صلوا ومعناها صحيح عبد الله بن سنان  
 والتقريب في الروايات المذكورة ان بعضها منها قد تروى في التيم على عدم وجوب الماء فلا يتغير بغيره الابدليل وبعضها منها ظاهر كما يصحح كما عرفت في  
 لو تيم في السفر وصلى ثم وجب الماء والوقت بان فلا اعادة عليه وتاويل الشيخ قد عرفت ما قدمه وبعضه لا باطلا على ذلك ايضاً واما ما رواه الشيخ في صحيح  
 عن يعقوب بن يقطين قال سألت ابا الحسن عن رجل تم على فاصاب بعد صلوة ماء استوتها وبعد الصلوة ام يجوز صلوة قال اذا وجب الماء قبل  
 يبعث في الوقت وتجاوز لعادة وان مضى الوقت فلا اعادة عليه وموثره منصر من حاد من عبد الله في رجل تم على ثم اسباب الماء قال اما انما  
 كنت فاعاد ان كنت ارضا وبعد فقد علمها الاصحاح على الاحتجاب والثلث منها ظاهر في ذلك فان تخصيصه لاجزائه بنفسه مشعر بذلك ولما كانت  
 كلياً عاملاً حسن هذا التخصيص كما لا يخفى وسياتي ان شاء الله تعالى في الطلب كما مر من بيان هذه المسئلة واستدلوا في هذا المقول بالآثار  
 وهي قوله عز وجل اذا قمتم الى الصلوة فاعلموا اني ان قال وان لم تجدوا ماء فليتموا فان شئوا وجب التيم على الكلف عند ارادة القيام الى الصلوة اذا  
 يجد الماء فلا يفتيد بغير الوقت واجاب السيد المرتضى ومضى الاستصحاب بان الاستدلال بها يتوقف على اثبات ان الكلف ان يرد الصلوة في  
 اول الوقت ويجوز محال فيه ويقول ليس ذلك له ولجب عنه بان مع يترك التيم الا انه في اول الوقت عند العلم بالحكم فانه لا يلزم منه عدم وجوبه  
 وجدت لزم الشرط وهو احباب التيم وايضا ليس للارادة الا رافة للفتلة بفضل الصلوة الشرعية للتمارة في اول الوقت من ارادة الصلوة في اخره وان  
 اراد الصلوة للتمارة عن زمان الارادة المحال لانه لا مانع من ذلك فقد تحقق الاصل الاول والاخر هو الجميع لا مانع من ذلك من الاخبار فانها مسكرة القنا  
 لا يخالها الجهد والوزن ويدل على القول الثاني جملة من الاخبار ومنها صحيح محمد بن مسلم قال سمعت يقول ان المجدد الماء وادعت التيم فاخر التيم  
 اخر الوقت فان قال ذلك الماء لم يفتك الارض وحسنه من راعه عن احمد بن محمد قال اذا لم يجد الماء فليطلب ما دام في الوقت فان عاين ان  
 يغتسل في الوقت فليستحى الارض ولا قضاء عليه وليتوضا لما يستقبل وموثره ان يتركه عن ابي عبد الله في حديث قال في رجل راع وعافى منها  
 فيكون ذلك في اخر الوقت فان فاته الماء فليغتسل في الارض ورواية محمد بن حمران وقوله في اخرها واعلم انه ليس ينبغي لاحد ان يترك التيم الا في اخر الوقت  
 موثره ان يترك التيم في كتاب قريب الاسناد قال سألت ابا عبد الله عن رجل اجنب فلم يصيب الماء التيم ويصلي قال لا حق اخر الوقت فان قال  
 الماء لم يفتك الارض وقوله في كتاب الفقه الرضوي وليس للتيم ان يتم الا في اخر الوقت او ان يخرج من وقت الصلوة ولا يخفى على الناظر  
 ما في دلالة هذه الاخبار على القول المذكور من الصراحة والظهور فانها قد استمدت على الامر بالتخير في بعض الامور حقيقة في الوجه والتيم عن التقديم  
 في بعض وهو حقيقة في التيم ولانه اما وقع ما ذكره في المدارك المتأخر في ان لفظ ليس ينبغي ظاهره في الكلفة فهو موقوف على العرف لاجري من التيم  
 والاعرف في الاخبار قد استفاد من رواها معنى التيم وقد عرفت في غير موضع ما قلنا ان لفظ ينبغي ولا ينبغي في الاخبار من جملة الالفاظ التي لا  
 لا استعمال في الاخبار في الوجوب والتيم نارة ولعله اكثر كما لا يخفى على اللبيب في الاستحباب والكره اخرى فلا يجد في احد العيين الاصح  
 والقرينة صانعة على التيم الروايات المذكورة مع هذا المحذور بالتقريب الذي تقدم واما لنا فتش في حقه زيادة بانها متكررة لظواهر الآيات



قائل بوجود الطلب في مجموع الوقت مع الحق في العبرة وهو مردود ولا انكلاما مع من جعل المبدأ ان دل على الحكم وان لم يكن به قائل ومن ثم قد عمل بذلك  
كما نقل عنه وناسيا ان لا يتم من جهة هذه جهة عدم القائل وسرقة الحكم الخ وهو وجه التنازع مع وجه القائل به وذلك ان الضمير عليه وقتا  
ان قد صرح وهو غير محل الامر بالطاعة لجهة الاستحسان كما قلنا بالوجوب وهو كما في قول الجوز وعدم وقته وجه التنازع الى اخر الوقت طلب  
طلبنا ان كان لا يفعل له القلب فلا منافاة في الزيادة لقول المذكور في الكلام في ان الغنوم من كلام القائلين بالضاعة وجوب التنازع وان كان  
حصوله الى اخر الوقت والغنوم من هذه الجهة لا يساعده عليه بل مما استلزم رجاء حصوله كما يشر اليه قوله في حمله منها فان فاته الماء لم يفته الصبيد  
مع العلم بعدم وجود الماء بعينه التنازع بينهما ومن الظاهر ان الشارع لا يكلف بذلك قال شيخنا الشهيد الثاني قدس سره في الموضع وعلى كل حال  
باعتبار التفتيش مطلقا اقرى للنفس والجماع والشهرة والاحتياط وما ورد من اخبار التي استدلت بها على التقديم لم يزل مضاعفا على ان التفتيش المتقدم  
امكان وقوعه ونحن نقول به فان للجهة التفتيش الظن فلو انكشف خلا هذا الاختلاف لم يفتقر الى الاخبار والذكر وجعلنا اذا ما علم ان الغنوم الماء  
ثم لو دل على جواز التقديم فضا والتقديم فيه عدم خلاف اخبار التفتيش وقد تقرر في الاصول ان ما دل فضا يخرج على غيره مع التعارض وعلى ما  
لا يعارض ومنه يظهر ضعف حمل اخبار التفتيش على الاحتياط ترجحا لما بناه التوسعة والقول بالتفصيل بالعلم وعدمه وسرقة عدم الغنا على  
على تقديره لكن قوة الدليل القل لا يساعده عليه اقول في ان دعوى الجماع والشهرة والاحتياط هنا لا يفتقر ولا يعنى من مرجع اما لا  
فمن وان نقلت الشئ والفرقة منه الا ان شخشا لا يرد في مسالكه وغيره من مقتضى التنازع قد طعنوا فيه بالايح القام ذكره كما لا يخفى في  
على كبره بل الشيخ والمرجع الذين هما الاصل في الجماع قد كفونا في القدرج فيه بما قضا على ما في الجماع مما في الشبهة الواحدة او بان لجهة الجماع  
قائل به سواء او يدعيه وبما يقتضيه في موضع اخر يدعي الجماع على خلافه في ذلك الحكم كما هو ظاهر للبتلج البحر لا ياتيك شئ من هذا  
منوعه ليس بالليل شئ فيهم في النص المذكور لا انك قد فهمت ان الظاهر من تلك النصوص هو الاشعار بان التنازع هنا هو ماء حصول  
وبذلك انتم ما ذكره كقولنا لا تنطق على ما ادعوه جليا وبما ترجع هذه النصوص الى القول بالتفصيل كما سبق بيانه ان شاء الله تعالى وبذلك يظهر  
ما في قوله اخيرا ان قوة الدليل القل لا تساعده وكما اننا علمنا والظاهر من هذا انما هو ذلك كما عرفت من قوله من حمله من تلك الاخبار فانما  
المادة لم يفتر الا من فان في هذه العينة اظهر ظاهر ما قلناه او المراد منها كما هو الظاهر من سياقتها انه توجز التيمم الى اخر الوقت واما القول الثاني  
فيه على غير وجه بل عليه ان ظاهرا الاخبار للعدالة في ذلك القول المشهور وساعدة فان قوله من حسن زاده وطلب ما دام في الوقت مما يؤذن  
حصول الوقت للماء ودعاء الظاهر لا لا كما نعتقنا عسفا وكذا قوله من حمله منها فان فانك الماء لم يفتر الا من ما تؤذن بالثبات في القوت  
التي من حصول الماء غير محقق ويرجح بين اخبار القولين المتقدمين بحمل الاخبار الدالة على عدم وجوب الامادة وبعد وجوب الماء في الوقت على  
من حصول الماء في الوقت ثم يتفق حصوله في الوقت فانه لا العادة عليه لان تيمم مع التسعة وقع محسبا واخبار الدالة على وجوب التنازع الى اخر الوقت  
على رجاء حصوله كما يشر اليه التعليق بان فانك الماء لم يفتر الصبيد وبما ذكرنا يظهر ان هذا القول هو الاظهر في الشبهة وان كان القول الاول  
يخلو من قوة ايضا وادته العالم ونفع البحث في هذا المطلب يتوقف على رسم مسائل لو دخل وقت الصلوة وهو تيمم فهل يجوز ان يصلي في وقت  
بناء على القول بالمضاهة الظاهر بهم وانا في الشئ في فاجئت قال لو تيمم لنا في غير وقت فريضه او لفقتا فريضه في غير وقت فاجئت فاجئت  
دخل وقت الفريضه جان ان يصلي بذلك التيمم مع ان مذهب القول بالمضاهة وما ذكره قدس سره قد قال اليه حمله من اخبارنا في اخر الوقت لا  
الظاهر من الاخبار للعدالة على التنازع الى اخر الوقت اخضا معا بالحدث فلا مشا دل التيمم في الصورة المعروفة فيجوز له الصلوة في اول الوقت  
بالعمومات الدالة على جواز في اول الوقت بل لا يفصله لعدم معلوميته للعارض ويريد ذلك فائدا من وجهه فانه قال انك لا يجوز جعفره يصلي في  
تيمم واحد صلوة الليل والنهار وكلها فقال انهم بالمحدث او يصلي الماء ويجوز الاخر عن الجسد الله في وجب تيمم قال الجوز في ذلك انما وجد الماء  
وقبل وجوب التنازع لان التفتيش للتنازع امكان وجود الماء في الوقت وهو محقق وقوله في الزمر من ظاهر العلماء والمحقق قولنا هو صريح كلام  
العلماء في ذلك وقد طال الكلام في ذلك الا ان ظاهري في اخر كلامه لا يستلزم في ذلك حيث لم يجد فيها ايضا من الاشارة وان قول الجماعة يصلي في  
الواحد صلوة الليل والنهار لا يعطى مطلقا في شئ وضعفه ظاهر ما تقدمناه ويؤيده تأكيد المحقق حاد في موضعان قال سالت ابا عبد الله ع عن الرجل يجد  
التيمم لكل صلوة قال لا هو فيه للماء ودعوى السكون من جعفر بن محمد عن ابيه عن ابيه عن ابيه قال لا بأس ان يصلي صلوة الليل والنهار بتيمم واحدة للمحدث  
او يصلي الماء ويؤيده انما ما ورد من قوله لا يذريك فيك الصلوة عشر سنين وفي العلم هو بمنزلة الماء وانما جعل الزمان لم يجعل الماء  
وانما جعله ما لا يتيمم لصلوة فريضه فانه يجوز له ان يدخل في الصلوة في ذلك الوقت وانما ما رواه الشيخ في الصحيح اني سمعت ابا عبد الله ع

يدعي







وصل صلاته ما يؤثر بها فيكون غير لا يصل شرط التيمم العتيق لا ما قبل الامام بل يمكن شرط العتيق وظاهره ان ذلك لان الشرح على ما جعل على  
دلالة دل على عدم العتيق والحق ويمكن ان يستدل على ذلك برواية زرارة وعين بن مسرة ويعقوب بن سالم عن ابن جعفر بن ابي عبد الله في رجل  
وسلح بلع الماء قبل خروج الوقت فقال ليس عليه اعادة ان يسلح ويبا وبسبب ذلك وجعلها على العتيق لا ما ذكرناه وما نالها  
به الشيخ في ان قد سبب جبره الظاهره كانه قد مضى ما قبل اقول ظاهر كلامه قد مر ان الكلام في هذه المسئلة ينبغي ان يفتق الوقت للعتيق  
التيمم على تقدير القول بالضاقة هل هو واجب او غير واجب والعلم به فان جعله بان عن العلم به فالنظر هو ما ذكره الشيخ من وجوب اعادة ليس في خروج العتق  
في غير وقتها ولان انكشاف السجدة بعد الصلوة دليل عدم حصول العلم بالعتيق والظاهر بانها صلى صلوة فان سببها فيكون جبره مسلم مع استمرار  
الاستثناء امامه ظهور حال انكشاف وقتها قبل وقتها فتعلم وان جعله بان عن العلم به فالنظر هو ما ذكره في العتق لانه بعد بطلان العتق بانها صلى  
صلوة ما اثر بها جبره لانه مكلف بالنهار على طهارة وتدخل فيقتضي الاجزاء والمسئلة هل وقع لعدم النقص الوافق في ذلك وامامنا الاستدلال على العتق  
الروايات الثلاث التي عددها رواية واحدة والظاهر انها ليست من عمل البحث في شيء فان هذه الروايات وامثالها انما وردت في التيمم في سنة  
الوقت ثم جعل الماء بعد ذلك وهي من اذ تجوز التيمم في السجدة كما ذكرناه وجعلها على التيمم في ميق الوقت كما ذكره بعض من كان لا يفتق على اتمام  
مضايقتها وما اطال ابي الدغيرة هنا فالظاهر ان الاخير  
فالتيمم المذكور في تيمم الاية كالكون بحصولها والحاجة بعرضها لانه وقت  
لخطاب بالصلوة ويمكن دخول وقتها بتعديله لا باحتصاصه وان لم يمس للصلوة بل يمكن دخول وقتها بغيره لانه الوجه للصلوة وغيرها من الحكم  
وللاستفتاء باجتماع الياسر في الصلوة ولا توقف على اصطفاة التيمم والتميم جواز في الجرح الى الصلوة لانه كالشرع في التقديمات بل يمكن بطلان  
التميم باليوم الثالث لان سبب الاستفتاء وهذا وقت الخروج منه اما انما انما الروايات فلا وقارها وغير الروايات فلا راد في تعليلها فلو تيمم قبل هذا  
الاسباب لم يعتد به لعدم ثبوت الاية التي وفي اكثره يورثه الاثر بما بالنبذة الى صلوة الايات فهو ما ذكره وبما بالنبذة الى صلوة الحاجة  
فخصورها كما هو للاستفتاء في غير التيمم وان كان مع وجود الماء وبما بالنبذة الى صلوة الاستفتاء ففقد ارادة فعلها وبما الروايات بانها  
فقد تقدم الكلام فيه لو تيمم لمس المصحف وقراءة القرآن وعونها فالظاهر استباحه ما يتوقف على الطهارة محض او كما لا يخفى في الدعوى في  
فالذي ينبغي ان يوفقا استباحه دخول الساجد وكان جنبا او قرأه القيام او سركنا او الطواف فالأقرب انه ينعى له الدعوى في الصلوة لا ينعى في  
الطهارة لتوقف هذه الاعمال عليها في حصولها فاستباحته الصلوة وكذا الوقت في الطواف استباحه فربما وبالعكس اقول وقد تقدم في القول  
العاشرة مقامات البحث في غير الوضوء ما يضر به بيان هذا المقام والله العالم  
في الاحكام وفيه مسائل  
من غير خلاف تعرف ان التيمم مع لها بفتح الطهارة لا شيء مطلقا من الصلوة والطواف ومس كتابه القرآن وغفر ذلك الطهارة شرط في حصوله او كما  
ويذكر عليه عموم الاخبار في قوله لا يدرى بكلمات الصلوة عشرين وقول الصادق في صحيحه جاد هو بمنزلة الماء وفي صحيحه جميل ولان الله تعالى  
طهر كما جعل الماء طهورا وفي صحيحه من مسلم وغيره ان الماء من الصلابة كالخبيث وهو من الماء في اخذه وقوله في كتاب الفقه ان التيمم  
للضطر ومنه وهو نصف الوضوء في غير ضرورة اذ لم يوجد الماء وغفر ذلك مما يدل على قيام مقام الماء في كل موضع تقدم استعماله وقد روي  
لفظان هذا في موضعين ما نقل من غير تحقيق بن العلامة طاب ثراه من انه من غير مسكتا بفتح التيمم في الساجد لقوله في الآثار  
سبيل حتى تغسلوا ويصحب جمل مناة التيمم الغسل فلا يستلج بغيره ولا لم يكن الغاية غاية وهو من مسكتا بفتح التيمم في الساجد لقوله في الآثار  
على كلامه في غير الطواف على الجنب لا يستلزمه دخول السجود وان لم يقل به واجاب في المدارك عن الآية بعد الاستدلال على اصل المسئلة  
الاخبار التي تقدمناها بالمتبع ولا نقول على ما ذكره قال لان ارادة الساجد من الصلوة حان لا يصار اليه الا مع القرينة مع احتمالها في غير ذلك المعنى  
ظاهرا وهو ان يكون متعلقا بالعتق الصلوة في حال الجنابة في حال السجود وانما يتبع بالتميم وانهم فان ذلك لا ينافي حصول الاثر به بل  
خارج وهو ثابت كما بيناه ان اقول لا يخفى انه قد ذكر للفرد في هذه الآية معنيين احدهما ان الماء لا تقبله الصلوة والتميم جانا ان يكون انما  
فيكون لكم اداءها بالتيمم وعلى هذا البناء كلام البيهقي في قوله في غير الصلوة في حال الجنابة وحيث فيكون الصلوة هنا  
معناها الشري والماء بقوله عابري سبيل يعني ما فرغ من كذا ذكره وثابها ان الماء لا يقبله ما وضع الصلوة في الساجد انتم جنب حتى تغسلوا الا  
بعض المروءة فيها والعبور وعلى هذا المعنى بناء الاستدلال بالآية وهذا المعنى هو الذي استعمله الاخبار في تفسير الآية من قوله والصلوة  
طاب راي كتاب العمل والاحكام في الصحيحين زرارة وعين بن مسلم عن ابي جعفر ع قال قلنا له لما جئنا في السجدة ام اقال لنا في ذلك  
لا يدل على ان السجدة لا يجزى ان الله تعالى وبعم يقول ولا جانا الا عابري سبيل حتى تغسلوا الحديث ونحوه وفي العباي في غير هذه



والله اعلم بالصواب <sup>نكره</sup> والظاهر ان ابن ابي عمير عن الصادق عليه السلام الطبري في كتاب جمع البيان عن ابي جعفر وهو الذي روي عنه ولما روي في تفسيره ايضا <sup>نكره</sup>  
اللعن الاول قال في تفسيره وهذا القول الاخير اقوى لانه سبحانه ذكر حكمه في الخبر الاول اذ لم يذكر له ذلك فكان نكرا <sup>نكره</sup> فانما اراد ان يبين ان من علم حكمه  
في قول الساجد في اول الاية ومن حكمه في الصلوة فندم للمعاني في قوله الاول والاستعمال الصلوة هنا في موضعها جري على طريق الاستعمال كما ذكره  
البيان في علم البيان من اجل اننا اعلام في كتاب الفقه في الصلوة في البيعة عند ذكر الاستعمال بعد ان عرفنا بانعبادة من ان يأتي التكلم بلفظة ذكره <sup>مستحسن</sup>  
مفروضة بغيره <sup>مستحسن</sup> يستعمل كل واحد منهما في معنى تلك اللفظة في الآية الكريمة <sup>مستحسن</sup> استخدم لفظ الصلوة ليعين احدها اقامة الصلوة بغيره <sup>مستحسن</sup> وقيل  
حتى يعلموا ما يقولون او اخبروا من افع الصلوة بغيره <sup>مستحسن</sup> في معنى شانه واجبا الاخبار وسيل به وهذا هو الحق الموافق لما ذكرناه من الاخبار وبذلك يثبت ان  
في كلام السيد السند وما مر في النظر انما هو لسانه على ما في تفاسير العامة وغلبة اخبار اهل البيت في الجمع في مقام معاني القرآن <sup>مستحسن</sup> وهو  
نحو المحققين عابثا به بالارواح والموايد كما ذكره القائل الثاني ان يقال ان كان معنى الامة اخصوصة بالانبياء والتقدمة والمشرقة <sup>مستحسن</sup>  
السيد في الدلائل بقوله وما في ذلك الا ليحصل الالباح بدليل خارج لا <sup>مستحسن</sup> ما ذكره السيد السند قدس سره في الدلائل حيث اورد على ما  
الانبياء ما ظاهرهم الاتفاق عليه من ان التيمم مع كل ما يصح الطهارة لا يشترط عبادة اخرى ان التيمم محل الجسأ وورد على ما ذكره الانبياء ان الطهارة ان  
ذلك شك لا نقاء الدليل عليه قال الاظهر ان التيمم مع كل ما يصح الطهارة لا يشترط عبادة اخرى ان التيمم محل الجسأ وورد على ما ذكره الانبياء ان الطهارة ان  
الماء وفي صحيحه من سلم ففعل احد الطهرين مما ثبتت توفيقه على طهارة من العبادات يجب التيمم وما ثبت توفيقه على نوع خاص منها كان التيمم <sup>مستحسن</sup>  
لجبث مثلا فالظاهر عدم وجود التيمم مع تعلقه اذا لم لا يرد به ما مر في قوله فوضوح كلامه ان غاية ما يتقدم من الاخبار ان التيمم مع ما يصح <sup>مستحسن</sup>  
للاشارة معنى انما ورد في الشرح انه لا يصح بدون الطهارة او لا يفعل بدون الطهارة او انه مشروط بها كالصلوة مثلا وسر كتابة القرآن في الشرح  
الساجد من حيث تجزئها على الحديث وانما لا يشترط الا الطهارة فان التيمم مع ما لا يكون طهارة كما دللت عليه الاخبار التي ذكرها وما ورد في الشرح بان لا يشترط  
الا بالموثوق مثلا او العمل مثلا او مشروط بلحاظها او نحو ذلك من الاخبار فانما لا يشترط التيمم لغيره فثبت ان الاول دليل خاص من جنس احوالها او غيرها <sup>مستحسن</sup>  
من الجسأ بل للصوم لتوفيق صحة العدم عليه على الشهر وكذا فصل الخبز والنفاس ولا يشترط طهارة على القول بوجوبها للصوم فيقام التيمم في ذلك مقام <sup>مستحسن</sup>  
يحتاج لا دليل قول ولي ذلك ايضا بشرط ان لا يشترط في التيمم بدلا من غسل الناصب الى الاول قال شيخنا الشهيد الثاني في الجمع <sup>مستحسن</sup>  
عدم الوجوب لانه لا دليل عليه ظاهر فان الاية في الصلوة ولا تراعى وجوب التيمم بدلا من غسلها والظاهر هو القول بالشهر لعدم <sup>مستحسن</sup>  
التي قد مرها في صدر المسئلة فانها مشكوك في الدلالة وانما القائلون بما مر في مقام الماء في كل موضع مشروط به سواء كان باقيا للطهارة او بلفظ الوضوء <sup>مستحسن</sup>  
والعلم المشهور في كلام الانبياء ان الماء على الجسأ ان من تم متيمما صحيحا او على غيره فانه لا يجب عليه اعادة بعد خروج الوقت قاله لبعض <sup>مستحسن</sup>  
منهم في التيمم والصلوة لا توجب قضاء ما مع وجود الماء قال الشيخ وهو نص جميع الفقهاء الاطوار وقال العلامة في المنتقى قال العمل انما انما <sup>مستحسن</sup>  
وصلى ثم خرج الوقت لم يجب عليه اعادة وعليه لجاء اهل العلم ثم قال الخلاف عن طائفة من بعدهما حتى بان التيمم بل فاذا وجد الماء <sup>مستحسن</sup>  
فصلى ثم اقبل اقبل على ما ذكره في جملة من الاخبار ومنها صحيح عبد الله بن علي الحلبي انه سأل ابا عبد الله عن رجل اقبل على الصلاة فوجد الماء <sup>مستحسن</sup>  
بالصعيد فاذا وجد الماء فليغتسل ولا يعيد الصلوة وحسنه زرارة عن ابي عبد الله قال قال ابي عبد الله السائل اذا لم يجد الماء فليغتسل <sup>مستحسن</sup>  
الوقت فليست التيمم وليس في آخر الوقت واذا وجد الماء فلا قضاء عليه ولم يبق في السائل يستقبل وحسنه الحلبي قال سمعت ابا عبد الله يقول اذا لم يجد الرجل <sup>مستحسن</sup>  
وكان جنباً فليست على الارض ويصلي فليغتسل ولا يعيد الصلوة وقد اخبرنا عن صلوة النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال سمعت ابا عبد الله قال سمعت ابا عبد الله <sup>مستحسن</sup>  
عن الرجل ياتي بالماء وهو جنب وقد صلى فليغتسل ولا يعيد الصلوة ويحرم من مسلم قال قلت لابي عبد الله عن رجل ياتي بالماء فليغتسل ولا يعيد <sup>مستحسن</sup>  
قال لا يعيدان وبالماء وبالصعيد فدخل احد الطهرين وصححه زرارة قال قلت لابي جعفر فان اصاب الماء وهو في وقت قال فادع مضى <sup>مستحسن</sup>  
وليتطهر او لم يفرغ ذلك والعلم ان ذلك يقع في خلافه هنا في موضع احوالها على تقدير الشهور من جواز التيمم مع التسعة فلو تم وصلى فانه لا يعيد <sup>مستحسن</sup>  
وعليه دلت الاخبار والتقدمة وتقولون ان ابي عبد الله قال لا يعيد الصلوة بوجوب اعادة واما ما كان مستنداً صحيحاً يعقوب بن يقطين قال سالت ابا <sup>مستحسن</sup>  
عنه رجل تيمم وصلى فاصاب بعد صلوة ماء اتوضأ ويعيد الصلوة ام يجوز صلوة قال اذا وجد الماء قبل ان يخرج الوقت وتوضأ واذا كان في موضع الوقت <sup>مستحسن</sup>  
اعادة عليه وفي رواية منصور بن حازم عن ابي عبد الله عن رجل تيمم وصلى ثم اصاب الماء قال اما انا فاني كنت فاعلا ان كنت اتوضأ ويعيد فاني ما فعل <sup>مستحسن</sup>  
السيد المرتضى ومن في شرح الرسالة ان الشاهد ان التيمم لفقد الماء وجب عليه اعادة اذا وجد ولم يبق في السائل يستقبل وبذلك يعرف ان اية جملته من الاخبار <sup>مستحسن</sup>  
والعلم استندت عن جعفر بن محمد بن كوفين وهو يعيد وقالها ما ذهب اليه الشيخ في مراد من بعد الجسأ وخشي على نفسه من استعمال الماء تيمم وصلى ثم يعيد <sup>مستحسن</sup>



وجعلنا على ذلك مما رواه عن جعفر بن بشير عن رواد عن ابي عبد الله قال سالت عن رجل اصابته جنابة في ليلة باردة فمحا عليه التيمم  
ان لغسل قال نعم فاذا امن البره اغسل واعاد الصلوة ولبسها ما ذهب اليه الشئ في النهاية والمبسوط من ان من سجد الوضوء في الموضع لم يخرج منه  
ويصل ثم يعيد ما رواه السكوني عن جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن رجل يكون في وسط الجماعة يوم الجمعة او يوم عرفة لا يستطيع الخروج من المسجد  
كثرة الناس قال نعم ويصل معهم ويعيد اذا انصرف وشملها مؤثرا رجاء وقد قدما ذكر هذه المسئلة وخاصها ان لم يكن معها الا في غير  
يخرج من مكانه قال نعم قال الشيخ انه يصلي فيه فاذا امكن من الماء نزع وضله واعاد الصلوة استنادا الى ما رواه في الموضع عن ابي عبد الله عليه السلام  
انه سئل عن رجل ليس عليه الا ثوب واحد الصلوة فيه وليس عليه ما يغسله كيف يصنع قال نعم ويصل فاذا اصاب الماء غسل واعاد الصلوة وسما  
ما ذهب اليه ابن الجيند من ان من فقد الماء ولم يجده الا بئس حاله انه لم يجد الماء ولم يغسله على دليل وسما بهما ما تقدم من ان من اخل بالطلب  
ضايق الوقت فتيقن وصل ثم وجد الماء في محل الطلب فالتزم ان يجيب عليه الفيل الاعادة استنادا الى رواية ابي بصير قال سالت عن رجل كان في موضع  
مع ماء ففسد يتيقن وصل ثم ذكر ان مع ماء قبل ان يخرج الوقت قال عليه السلام يتقنا ويعيد الصلوة وقد تقدم البحث في هذه المسئلة في مجموعها  
ومن قد جملوا الاحكام في اعاد الصلوة الاخرة على الاستحباب المعاد منها ما تقدم من اخبار ولان الامر بالقضاء والاداء معا اخرج عن مقتضى  
الضرورة والضوابط العينية فانه متى كان ما هو بالتيقن والصلوة فالذي لا يقضي الامر بالاجزاء فلا يتعبد بالقضاء والاداء وجه التيمم والصلوة اداء  
للمحقق في العرف للوضوح الثالث والوجه عندى انه لا اعادة ان التيمم عند خوف على المعص ما ان يكون معها للصلوة ام لا يكون فان كان معها سقط  
القضاء لانه لا يوصله مستحالة الشرايط وان لم يكن معها المحجب الاداء فالقول بوجود الاداء مع وجوب القضاء مما لا يخفى ان لكن الاداء واجبا  
غير واجب وبالمجمل فان الوجه هو محل على اخبار القضاة في الكلام في محل هذه الاخبار على استحبابها كما هي القاعدة المطبوعة كلام الامامية  
جميع الامامية فان فيه لم يفت عما قلناه في غير موضع وهو ان اسكن في بعض مواضع القرآن على ذلك لانه يمكن حمل ما عاده على التيمم  
في اختلاف الاحكام اصل كل بليد والافا رجاءها الا قالها لضيق الموضع من محارضة ما قبلها والله العالم  
لما ذكره من استعانة من سجد احداهما ان يجده قبل دخوله في الصلوة والظاهر انه لا خلاف في اسما من تيمم وجوب استعمال الماء حتى انزل  
بعد التيمم من ذلك اعاد التيمم قال في العبد وهو لجام اهل العلم قال في الدار والخلوة كلامهم يقتضي انه لا فرق في ذلك بين ان يضيء في الوقت  
ما يسبح الطهارة والصلوة وعدمه وهو بطلان فكذا في ما سبق من ان من اخل باستعمال الماء حتى ضاق الوقت يجزى عليه الطهارة والاداء  
لا التيمم والاداء اقول في بيان الظاهر انه لا يدين البناء في كل هذه وكذا في اجزاء المسئلة ان التيمم لا ينافي تمام المذكورة في هذه المسئلة انما  
في الوقت خاصة والوجه هل الثالث انما هو في وجوب التيمم في الصلوة بعد وبعد الماء مطلقا او الرجوع مالم يركع وما كان ذلك يوقى الى الحرة  
الم لا ان هل يشتمل على زمان يسبح الطهارة ام لا هما فان مسئلتان على وجه وكل من قال يقول في بدل الشك في فرع عليه ما ادرى من  
هذه المسئلة او غيرها ولا يخفى ان من قال في تلك المسئلة الى اشار اليها بان مع سبق الوقت عن استعمال الماء تيمم ويصل او لا هو ان هذا يمكن  
من استعمال الماء على وجه قوي في الوقت والصلوة قضاء عن جاز عنده فوجوده في الوقت عند هذه الصلوة عنده في حكم العدم كما تقدم بحقيقة في  
ان يجده بعد الفرج من الصلوة والشهادة لا الاعادة عليه ولكن يقتضي تيمم قال في العبد ايم وهو فان وقد تقدم في المسئلة ما في ذلك في الحرة  
ابن ابي عتيق وابن الجيند الى وجوب الاعادة وقالوا ان يجده بعد دخوله في الصلوة وقد تضاف في هذه الصورة كلام الامامية فقال الشيخ في النهاية  
يرجع مالم يركع وهو اختيار ابن ابي عتيق وابي جعفر بن بابويه والمرفوع في شرح الرسالة والمشيخ قول اخفى البسوط والخلوة وهو ان من سبق كبر للركعة  
لم يجز له الرجوع ومعنى صلوة تيمم وهو اختيار الفيند والسيند لا يفتي في مسائل الحرة وقوله ابن البرقي واختاره ابن اديس والحقوق للعبودية  
السنن في الدار والعدالة في جملة من كبره والظاهر انه للشهر وقال سلا يرجع الا ان تقام وقال ابن الجيند ان وجد الماء بعد دخوله في الصلوة  
قطع مالم يركع الركعة الثانية فان ركعها مضى في صلوة فان وجد بعد الركعة الاولى وخاف من ضيق الوقت ان يخرج ان قطع رجعت ان يجزى ان لا  
يقطع صلوة فاما قبله فاليد من قطعها مع وجوده للماء ونقل في الذكر عن ابن حنبل في الوسيلة فواظبها وهو وجوبه لقطع بعد الشروع او قبل  
ازاغلط في اخره سعة الوقت عند الطهارة والصلوة وعدم وجوب القطع ان لم يكن ذلك واستحباب القطع مالم يركع هذه خمسة اقول في المسئلة  
والفيل في اختلاف في هذه المسئلة لثلاث اخبار في هذا ما انا اسوة ما تقدمت عليه من الاخبار في المقام واسبغ ما ظهر في ذلك من طريق الدار العالم لما  
يكشف عن نقاب الاحكام ويعبر ظاهر الجملة الامام فيها ما رواه الشيخ في الصحيح عن ابن ابي عمير قال قلت لابي جعفر ع ان اصاب الماء وتدخل  
الصلوة قال فليصوت ويتوضا مالم يركع وان كان قد ركع فليصوت في صلوة وان التيمم احد الطهورين ورواه الكليني في مسند ابيه في الصحيح والثاني

سابق هذه



لشعور بابرهم بن هاشم والصحيح عندي وما رواه الشيخ عن عبد الله بن عامر قال سألت أبا عبد الله عن الرجل لا يجد الماء فتيقن ويقوم في الصلاة فقام  
وقال موقفاً فقال إن كان لم يركع فليصوت وأيقظ من كان قد ركع فليصوت في صلوة ورواه ابن أبي عمير في آخر كتاب السير ونقله ابن أبي عمير  
بن علي بن محبوب مثله ورواه الكليني مثله وما رواه الشيخ عن محمد بن حمران عن أبي عبد الله قال قلت له رجل تيمم ثم دخل في الصلاة وقد كان عليه الماء فلم  
عليه نوى بالماء حين يدخل في الصلاة قال يصح في الصلاة وأعلم أنه ليس بنسخ الأحكام ثم إن في آخر الوقت وما رواه أيضاً في الصحيح عن أبي عبد الله  
بن مسلم قال قلت له رجل لم يصيب الماء وجعلت الصلاة فتيقن وحل ركعتين ثم أصاب الماء أسقط الركعتين أو يقطعها ويؤتمم يصلي بالركعة  
مبنيضة في صلوة فتيقن بها ولا يقطعها لمكان أنه دخلها وهو على طور تيمم حديث وعنه عن أبي جعفر قال سألت عن رجل صلى ركعة على تيمم ثم جاء  
وجعل يترنم في صلوة ورواه قال يقطع الصلاة ويتؤتمم ثم يصلي ركعة واحدة ورواه ابن أبي عمير في آخر كتاب السير ونقله محمد بن علي بن محبوب وعن الحسن  
قال قلت لأبي عبد الله رجل تيمم ثم قام يصلي ركعة ثم تلا فليصوت وليست قبل الصلاة قلت إن ذلك يصح في صلوة كلها قال لا يصح في  
الفقرة التي تليها فما ذكرت في صلواتك بكثره الاتساع وأولت بالماء فلا يقطع الصلاة ولا يقطع بتمامها أحسن في صلواتك إن عرفت ذلك العلم  
أن الذي يدل على القول الأول هذه الأخبار صحيحة ورواه عبد الله بن عامر والذي يدل على الثاني رواية محمد بن حمران وصار كتاب التيمم  
مستنداً في الحديث هو رواية زرارة وهي الأخيرة الأولى في كتابها على ما ذكره من التفصيل إشكالاً وبالحجة فخذ باب المسئلة التي وصلت إليها  
يعلم عدم الدليل على ما عد القولين الأولين للشيخين ولأجاب العلامة في التتميم عن رواية زرارة وعبد الله بن عامر بالحمل على الاستحباب أو على  
الرادب الذي في الصلاة الشروع في مقدمتها كالأذان وقوله ما لم يركع ما لم يتبليس بالصلاة ويقولون إن كان قد ركع فخير فيها الطلاق لا سيما  
على الكل والأول كمن عامله وهو يحمل على الاستحباب فلا ضار جملة من تأخره ولما حمل الثاني من رد ما بعد فاعلة البعد عن الظاهر وبذلك  
في الذكرى والدارك وما حمل على الاستحباب بما فيه إفتاء الله تعالى وما لم يركع في المحقق في الجهر بعد الاحتياج برؤية محمد بن حمران على ما قلناه فإن  
الشيخ بالروايات الدالة على الرجوع ما لم يركع فالجواب عن ذلك أن أصلها عبد الله بن عامر وهو في التحقيق رواية واحدة ورواه أيضاً في كتاب التيمم  
وجه لحدها أن محمد بن جميل إن أشهر في العدالة والعلم من عبد الله بن عامر والأصل ما تقدم الثاني أنها الحذف واليسر من رواية الله وإن كان يحمل على  
يمكن العمل برواية أيضاً فإن كان على الاستحباب ومع الحمل برواية لا يمكن الحمل برواية الثاني في الدار بعد نقل ذلك عنه قلت وبإني أيضاً مطابقة  
الأصل والعمومات الدالة على تحريم قطع الصلاة وما رواه الشيخ في الصحيح عن زرارة ومحمد بن مسلم قال قلت له رجل لم يصيب الماء الرواية كما قلناه  
ثم قال فإن التعليل بقضيه وجوب للفتحة في الصلاة مع الدخول فيها ولو تكبره الأهرام أو قول ظاهر كلام السيد الشافعي في الروايات المذكورة  
من الرجوع المذكورة للتحليل رواية محمد بن حمران حيث قلناه ما يابا الوجه التي ذكرها ولجميع من قبله من رجوع لحدها أو عاده في الخبر من الاستحباب  
العلم والعدالة محمد بن حمران الموقن من حيث منعه من الفصل بعد الصلاة بن عامر ولو في الجملة مع أنها تعرف بذلك وجماعاً في واحد منها أما محمد بن  
فمعه في كتب الرجال مشترك بين الرندي وهو الثقة وغيره ولا يترتب هنا قضيتين كونه الرندي الثقة ولم يدع هو أيضاً أنه المتهنى في رويته  
ما هو جيب منعت للحديث عند أصحاب هذا الفن بغرض خلاف وأما عبد الله بن عامر فهو غير متكور في كتاب الرجال بالكتابة والحوار بانه لعل المحقق  
نوشته من محل آخر وإن لم يتقن له علماء الرجال حتى أشربوا قولهم فحكم برؤية عبد الله بن عامر من هذا الكلام مما لا ينبغي إلا التمسك بالاصطلاح  
العلماء في ذلك إنما هو على هذا الفن المصدق للتحقيق وإنما إن ما رواه عبد الله بن عامر فقد رواه زرارة في الصحيح ولا ريب في صحة زرارة  
العدالة والوثاقة وشهرته بذلك على محمد بن حمران لو ثبت أنه المصدق لثقة فبطل هذا الوجه من أصله وهذا الوجه الثاني وإن أمكن عدم وقوعه في  
حيث أنه لم يرد صحيح زرارة في هذا القام وأعله لعدم الإطلاع عليه لا يمكن برؤية السيد الذي قد ورد فيها في شرحه ليدل للمقول المذكور ومع  
حمل على كلام المحقق هنا وثالثها أن ما رواه عبد الله بن عامر فقد رواه زرارة في الصحيح ولا ريب في صحة زرارة ولا سيما في الأدلة التي  
تصلح لنا سبب الأحكام سيما في مقابلة النصوص الواردة عنهم وإنما هو رجوعه بقطع للتأييد أو بيان وجه الحكم بعد ورود النص مما اقتضت ولا  
لا يفتقر ذلك بكثير الأحكام المتعلقة على الأحكام الشافعية كصوم الحجير في الحج وفي الأوقات الشديدة والحجاء وعنف ذلك في الجملة ولا سيما في ذكرناه  
من الاحتياج إلى مزيد بيان فبطل هذا الوجه أيضاً من أصله وبما إن ما رواه أنه لا يكون له رواية محمد بن حمران على ما قلناه في رواية عبد الله بن عامر  
مدفوع بما كان صحيح بين الأخبار بحمل إطلاقها على غيرها فإن رواية محمد بن حمران مطلقاً وصححه زرارة ورواية عبد الله بن عامر قد حسننا  
بالركوع في جميع قبله وبعد الحصول صحيح بين الأخبار بحمل إطلاقها على غيرها فإن رواية محمد بن حمران وهو لحد قدامهم التي يخبرون بها بين الأخبار  
التحقيق عندي أن ظاهر خبر محمد بن حمران كما صرح به في آخره هو أن الشيم إنما يقع في آخر الوقت وهذا القول له رواية لحد قدامهم التي يخبرون بها بين الأخبار



لعدا إلى الشارح كما أوخنا سابقا ولا سيما على هذا القول يجب التحق في الصلوة وعدم قطعها لأن المصنفين على هذا التقدير لم يمتنعوا من القول بأن  
بقدر الصلوة ولو قطعها أو بوضا أو غفلت ثم صلى ثم وقعا أو فوج جزء من الخارج الوقت حتى يقضى للذكر وتأييدا لما تقدم من عدم استلزام  
على كلام السيد الشارح إليها أيضا فقدم وعاسها أنه ما ذكره التديق وجود تأييده من التأييد مطابقة الأصل فإن بينه أنه يجب خروج عنه بالدليل على قيام  
خلو ذلك ما صرح به وهو غير وهو هذا وجود كاهن في الصلاة الدالة على صحة ما صرح به الكاهن من العمل للمقدح في شتمه أو صرح بذلك في كتاب الصلاة  
على التمام الخمسة ما صرح به ويمكن المناقشة في جواز القطع فاجع الأصل لا شك الدليل عليه إلا أنه يمكن الجواب عليه من أن شاء دليل الخبر به ووجوب كيف  
يستند هذا إلى الأدلة الدالة على تحريم قطع الصلوة مع تقصيرها بعده ما تم لجعل كل الجواب عنهم بطلان هذا التحريم فقلع الصلوة وظاهره مما ياتي أن شاء  
في كتاب الصلاة الإجماع على تحريم قطعها مع هذا يحملون صحة شرائعها على الاستحباب بهذا بل رجع الإنصاف عن ذلك لا سيما ما فيها من فوائد  
التعليل يقتضي وجوب التحق في الصلوة مع الدعاء ولو تركه الحرام فإن بينه أن يحرم زيارته أي قد اشتملت على مثل هذا التعليل وهو قوله في آخرها  
التي لم يجد الطوبى مع أنه صرح في صدرها أنه يرجع ما لم يرجع ومنه يعلم أن التعليل في حد ذاته وإن كان ظاهرا للعموم إلا أنه إنما يقع تعليلها  
بعد الركوع كافي بحجج شرائعها وبعد الركعتين كافي بصحة التي ذكرها فحق محض مما تعيد للربان كالمظاهر في حد ذاته للعموم فإن رواية  
الأخيرة ورواية الصبيح قد تناقض على الرغم بعد صلوة ركعة وذلك بين للفقهاء القول الأول وإن كلفنا هنا وتعليلها تتم لا يجوزها  
وضعف الجواب من السيد الشارح أنها نورانية ثم مرته كما لا يخفى على من راس كتابه وغيره في غير موضع من مجموع زيادة فيها الغنى في الشارح هذا  
الاصطلاح في حديث لا يعمل إلا بالخير الصحيح ورواية مقابلة لأخبار الموقر بل حسن فضلا عن الصحيحين وبها لا يخفى كثيرها ظاهر لا يخفى عليه  
بهذا الاصطلاح وأنه لا يجمع بين الأخبار إلا مع التكاثر في صحة السند والأمر به بطرح الرجوع فكيف خرج عن قواعد في هذا المقام بعد قوله الصحيح  
شرائعه المذكورة وحل على كلام صاحب البيت الذي يفهم من ظاهره أنه لم يقف على الصحة لشارحها والآقا الظاهر أنه لو وقف عليها لم يقفوه شيئا  
الوجه الصلوة والتعليلات العقلية والله العالم قد عرفت أنه يجب إتمام الصلوة بعد وجود الماء في الشاة أما لو لم يكن قد خازن  
القطع أو قلنا بالاكفاء بمجرد الدخول فيها وإن لم يجر ذلك لا يصح في حال المذكورة وأما الكلام في التقاض بالنية إلى غير هذه الصلوة فيقول  
عن الشيخ في البسوط أنه يقع عمدا بالنسبة إلى غيرها وقوله العادة في الشبهة والتذكرة لأنه يمكن عقلا من استعمال الماء في المنع الشرعي لا يرد  
القدرة لأنها صفة حقيقية فالحكم معلوم عليها وإياها ضيق الحق في حيث قاله العبد بعد فقد عن الشيخ أنه يقع في نية بالنسبة إلى الصلوة  
وقيل لا يطل بغيره كان قولنا أن وجدان الماء لا يطل التيمم ما لم يمكن من استعماله والاستعاذه من غير ما صرح به من غير ما صرح به في صلوة لا يطل  
هذا اللفظ فلا يكون الاستعاذه ممكنة فلا يصح التيمم وانت خبير بأن حاصل تعليل القائل بالاستعاذه هو حذف المكنى من استعمال الماء معتاد وضيق  
من الإبطال لا يخرج من التمكن فإنه صفة حقيقية لا يتغير بالشرع في الحنفى وعدم فساده بالنسبة إلى الصلوة التي كان فيها الدخول إنما هو أحد  
من إبطال العمل ما فيه ما قالنا من مانع من بطلان بطلان التيمم وصف ظاهره فإن الأذن في استعمالها إنما هو حيث يجب عدم استعاذه بقاء الماء  
يجوز إجماع الضاد والعقوبة واحدة والنسخ الشرعي كاف في عدم النقص كالمزبور بتمه للنسخ لخصي بل هو أقوى ولأن التيمم لا يتحقق بغير  
بعد فقد حصل كذا أفادة شيخنا الشهيد الثاني في الروض وهو جيد متين ومنه يظهر أن ظاهره اختيار القول المذكور ومنه يظهر السيد الشارح  
وهو المشهور بين المتأخرين وعليه العادة في الكتب وهو لا يخلو ما سياتي إن شاء الله ثم من أن التقاض بوجود الماء إنما يتحقق فيما لا يمكن استعمال  
الماء بمعنى أن لا يمنع منه مانع حتى لا شرعي وبطلان فان لم يجز استعمال تمام الصلوة وبحال أن الماء موجود دليل ظاهر على صحة التيمم في الماء  
وجبا عاذا وتا وبعد الفراغ منها لم يكن تم ماء كالمزبورين فإني أرجو هذا للنقص وقد تقدم أن موجب النقص ما لم يحدث أو التمكن من استعمال  
وشيء منها بعد الفراغ من الصلوة غير موجود قيل أنه يقع على مذهب الشيخ في البسوط من أمقاص التيمم بالنسبة إلى إعادة هذه الصلوة  
أنه لا يجوز العدول من هذه الصلوة إلى فاشرة سابقة لا مقام التيمم بالنسبة إلى كل صلوة غير هذه وبدان العدول أن كان واجبا فالعدول إليه  
ما هو فيه جعل الشرح فلا موجب للبطلان وإن كان مستحبا كلفا خاصة العدد ولعلها لا الفانية على القول بعدم الترتيب بين الغوايات وكما هو أصح  
أيضا انتقال من واجب إلى واجب أو انتقال بين واجبين وبطلان أن قول الشيخ إنما هو بالنسبة إلى الصلوات السابقة للحكم المذكور عليها  
من نوع تلك الصلوة التي شرع فيها لا شخصها بعينه إطلاق الصلوة في الأفعال السابقة يقتضي شمول الحكم المقدم للنامة ولو عدل إلى  
بعد دخوله فيها جرى بينه فذلك المقدم ومنها لم يفتقر تيمم بوجوب الماء بل أن قطع الماء لاختيار المسعى المانع من استعماله عقلا وشرعا والمثلية  
لحل في نفس لو وجد الماء في أثناء الصلوة بحسب قضاءها بعد الماء كصلوة المذكورة في الشبهة الثانية عند قولنا بذلك الظاهر بقا

من غير أن يخلو من الماء في أثناء الصلوة بحسب قضاءها بعد الماء كصلوة المذكورة في الشبهة الثانية عند قولنا بذلك الظاهر بقا



الشيء وانقطاع العلوة فيه مخرج في الله تعالى لا يوجب عليه الاعادة عند وجود الماء عند انقضاء الذكر وان كان قد فرغ منه فجمع وجوه في شأنها  
فمثل يحصل للشيخ نظر الى عموم الترخي عن ابطال العمل وهو غير ما اولا فلانما انقضى على هذا الدليل الذي ذكره في كلامهم من عموم الترخي عن ابطال  
العمل كما سلكه في حقه انشاء الله تعالى في محل النقص وما انايا فذلك الترخي عن ابطال العمل على تقدير تسليم انما يتبادر الى العمل الصحيح وهو معلوم في  
الفرغ والظاهر ان الوجهين ايتان بهما او قلنا باستحباب القطع قبل الركوع فانه يحتمل عدم الاستعانة بالاستعانة بالاجابة الى الفرغ وتظهر في ذلك  
ويحتمل الاستعانة كما هو قول الشيخ لا ينافي من الاستعانة عقلا وشعرا <sup>تقرر</sup> العلامة المذكورة اكرهاه بوجان العدول الى التفرغ في سعة الوقت  
جواب عن عدم ابطال الفرغ منه وبين ادائها باكمل الظواهرين قياسا على ايراد تحصيله في موضعها ومنه نظر لعدم الدليل على ما ذكره من نظر عدول  
العدول في بعض الدلائل اقتضاء لا يقتضي ايراد مطلقا بل هو قياس على ان العدول الى النقل في بعض القطع ووجان العدول الى النقل لاجاز ابطال  
بعض واسطة وهو لا يتقايه ويحلوه فان المستفاد من الاخبار وكلام الاحباب هو تحريم الرجوع بعد فوات محله سواء قلنا ان محله هو العمل في  
او الركوع او غيرهما فيكون قد منعه مع كونه كما عرفت محل من الضعف في الاخبار وكلام الاحباب <sup>لوحظ</sup> الترخي  
الصلوة وهو وجد الماء فلهذا هي في حق الله تعالى قدما انه ينظر في معنى وبطلان ابطال وكفيل الكلام في المسئلة يوم ابطه وان كان العمل  
فيها كما هو حقه موكولا لا في حكمها في علمها ان شاء الله تعالى ان يقال قد اختلف الاحباب في معنى الحديث فهو في الصلوة فالتسوية لا بطلان مطلقا وان  
فرق بين العمل والصلوة وعليه بذلك لانه من اجزاء الامة ان شاء الله تعالى ثم عند ذكر المسئلة وعمل بعدم ابطال وان ينظر في معنى وهو محتمل  
بذلك ايقظ حمله من اجزاء الصلوة في محلته على ما مل عليه من عدة ادعاء التقييد وبطلان ان كان سبق الحديث في الصلوة وهو محتمل في محلته  
وجبت عليه الاعادة واليه ذهب الشيخان في القنعة والنهاية والبسوط وابن ابي عمير الا انه بشرط الدينان وظاهر الصدوق في التقييد القول  
ايضا جئت في حق الله تعالى من ثم استندت اليه في الذكرى واليه القول بما عرفت محققا لتأخيرين ومتأخرين منهم للحق في المعنى  
الاستدلال للدارك والفاصل لاجاز في الدخول وهو الاصل انما انت التوبة في الحديث الامين الاستدلال في ذلك جرد لسان التسليم على  
الشيخ في كتابه الفوائد للدين في هذا باب لا في ذلك وحمل الرواية المذكورة عليه ونسب خلافه في هذه المسئلة الى الاستنباطات الظنية قال بعد  
بداهة لوجان التمسك بالاحاديث المعتبرة وهذا هو الذي ان من دخل في الصلوة يتم ثم سبق له حديث فاصاب ما يشبهه في محلته من خلاف في الصلوة  
وسبق له حديث فانه يتوهم ان متناصف الصلوة مع ان تواتر الاخبار بان حدث في انشاء الصلوة فيقعها والباقي على ذلك انه كان في المعنى  
لفظ حدث فسقط فلهذا العمل على وقوع الحديث في الصلوة وعقله في محال ان يكون امطر السخاء بل هذا الاحتمال اظهر على حقيقته في بعض كتبنا  
قال هذا محله بعد التمسك بحمله على التقييد والصلوة محله على التقييد لان الاحاديث في ذلك لكن ما حصل الحكم بالتيمم وانقضاء العمل على  
للحديث الكاشف في الزيادة في ذلك في ذلك من غير ان يراه الا في ثم لم يحدث فاصاب ما يشبهه في البناء للفعول اي حدث حدثت ووجدت في سخر  
امطار السخاء ونحوه من اسباب وجدان الماء والكتابة عن مثله لمحدث شايخ في كلامهم وهذا المعنى اقرب افعاله اكثر من محال الحديث  
على معناه للعارف اذ لا يبطه من محدث هذا المعنى واصابة الماء التضرع عليه اقول اما ما ذكره للحديث الامين في قوله ان دعواه تواتر  
بان حدث في انشاء الصلوة فيقضيها جازة في ظاهره نعم وورد ذلك في حمله من الاخبار الا ان بان انشاء الاخبار ايقظ ما هو صحيح سند اكثر من  
واصح ولا سيما على عدم النص وان ينظر في معنى كما سياتي ان شاء الله تعالى فاعلموا واحذروا في هذا الباب في العبارة فلفظ كل على  
الامر في هذا القول بكل منها قابل وبذلك يظهر لك ما في كلامه من احتمال بل الاحوال وثانيا انما اقمتم الشيخ العبد في ذلك من هذا  
فتم كل من وقع على الجنب المذكور من عصر الائمة الى الان من قال به او لم يقل اجازي وجبتم ما عداه بعد الحديث الشارح اليها حيث  
واقعه وقد وافق الشيخ الشارح اليه على القول بمحض الجنب المذكور جمل من الاحباب والقديم ذكرهم من جملتهم كما عرفت اسامه صاحب البيت  
فالتشيخ الذي ذكره لا يخفى على الشيخ العبد بل على العلماء الاعلام وكثير من شامة في الشام وقالنا انما اقمتم الشيخ المذكور في حمله الاخبار التي  
قبل الاستنباطات الظنية كما زعم وانما هو المعنى للتبادر من اللفظ عند الاطلاق والتبادر امانة الحقيقة كما هو جوابه ولو كان محله للفظ على معناه  
منه في قبل الاستنباطات الظنية لكان هو ايضا من حمله القائلين بتلك الاستنباطات اللهم الا ان يدعى في ذلك لهما ما يحايي كما يطعم بعض  
للسافات التي اوردناها في ذلك الكتاب بل الحرفات التي لا يليق بمثله من العلماء الاخبار ونعم ذلك اما يتوجه في استنباط هذا المعنى الذي هو  
به وذهب اليه واعتقد في القيام عليه بل هو في حقيقة اشبه شيء بالانفا الذي هو من اجل الحقيقة فضلا عن الجواب ودعا ان من الجان من خرج  
لغيره يخرج التقييد كما خرج في اخر كلامه واستقصاه من الظاهر انه لا يتم ذلك ان جعل الحديث على المعنى الذي فيه الاخبار لا يرد الجنب لخرج



[illegible]







[illegible]







وحصل الامن من تعدي الجاسرة الى السجد والانه وجب مكانه على ظاهر النص وبطلان ان امكن الفصل وسادى زمانه زمان التيم او هو عند  
التيم فالجواب جله من التناوين والعلل في الذكر فيقول الفصل مع امكانه بما اورد زمانه زمان التيم او هو عند  
عند مع ان الدليل يقتضي تقديمه مطلقا مع امكانه لعدم العلم بالقائل بتقديمه مطلقا وان كان القول بمقتضاها ويظهر من شخص الشهود الثاني في  
لعل اليد والوجود القول الاول ما عرفت من الوجوه على ظاهر النص ولما القول الثاني فالجمع بين الاخبار الدالة على وجوب استعمال الماء وعدمه  
التيم وبس هذه الاخبار محل الجواب التيم على ما اورد زمان الفصل او وجب المثلث بالجاسرة ولما الثالث في تحقيق جبر التيم بعدم وعوده لا يمكن مع  
القول الثاني ما اشترطه من وجوه وصحح به عن واحد من محققي النجاشي ان الاحكام للوجود في الاخبار انما يثبت على الآخرة ولا يبعد المكرة في  
دون الضرر من التاخر التي يجب ان توجد بحيث كان وجوده لا في السجد بل في الوجود المذكور بالشرط المذكور من الضرر من التاخر التي يجب ان توجد  
واما هو من على وجهها العرفي فوجبت الجاسرة التيم بناء على ما هو للقار في العتاد وحيث قال مانع من العمل بتلك الاخبار المسوقة في صفة  
للماء وامكان استعماله بالشرط المذكور في السيد السند في الدار كعدد ذكر مجموع او خرج للتقدم والطلاق فبقتضيه وجوب التيم مطلقا ان  
امكن الفصل في السجد وسادى زمانه زمان التيم ان يقتضيه وبطلان مقتضى الشيخ على ما يشترط الكتاب ويخرج جملة منهم جدي في  
كثرة وجوب الفصل مع مساواة زمانه زمان التيم او بعضه منه وعدم التيم في السجد او الاله واستدل عليه في وجهه بان جمع  
بين ما دل على الامر بالتيم مطلقا وهو مجموع في حرمه الاله وبين ما دل على اشتراط عدم الماء في حرم التيم قالوا انما يثبت جواز الفصل في السجد مع  
بما اورد زمانه زمان التيم او هو عند مع ان الدليل يقتضي تقديمه مطلقا مع امكانه لعدم العلم بعدم مطلقا ولا كان القول في  
وفي نظر فان لم نقف على ما يقتضيه اشتراط عدم الماء في حرم التيم لعجز الصلوة وايضا قد ثبت بالضم من الصحيح تحريم الكون للحيث في السجدة  
وغاية ما علم استثناءه من ذلك حال التيم بالحق السابق في غير بعضه على مجموع والاطلاق المتصا على التيم وموافق ظاهر النص وكما جاز  
يكون الامر بالتيم مبني على العادة من مقتضى الفصل في السجد فيكون ان يكون وجه اقتضاء الفصل فيما اورد الجاسرة فان هو لم يثبت في  
لجاسرة وقد اطلق جملة من الاجتهاد تحريم التيم في السجد وصحح بعضهم بوجوه الشيخ فان كانت الارادة في الكثيره التي كذا من مقتضى قوله  
ما ذكره من النظر في مقتضى قوله وجوب احدها قوله ان لم نقف على ما يقتضيه اشتراط عدم الماء في حرم التيم لعجز الصلوة فان في ذلك الزمر في  
بظواهر الاخبار والتقدم الدال على حرم البدلية مثل قوله عليه السلام ان الله جعل الزمان ليحرم كما جعل الماء ليحرم وهو بمنزلة الماء وهو في ذلك  
للتقدم ما يقتضيه وجوب التيم مع فقد الماء عند وجوبه كالاستباح الاله وعليه الاجتهاد من غير خلاف يعرف كما تقدم في المسئلة الاولى من مسائل  
لطلب الاله ومن غير تحقيق كما تقدم بيانه وثانيا انه قد صرح هو نفسه في كتابه في الطواف بأنه مستباح بالطهارة الترابية كاستباح  
للاستحالة بالاجزاء الشار إليها وروى عن علي بن زعم خلاف ذلك والحال في السنتين واحدة قال قدس سره في الواقع لشار اليد وعلى ان العرف في  
الاصحاب استباح الطواف بالطهارة الترابية كاستباحه بالاسماء وبذلك عليه حرم قوله في صحيحه ان الله جعل الزمان ليحرم كما جعل الماء ليحرم  
وفي صحيحه بن مسلم هو بمنزلة الماء وذهب المحققين الى ان التيم لا يلحق الجنب الدخول في السجدين ولا البش فيما عدا هذا من الساجد ومقتضا  
عدم استباح الطواف ايضا وهو ضعيفه ويدامه كلامه في هذه المسئلة اظهر من ان يخفى فاما ان قوله وايضا ثبت بالضم من الصحيح في قوله  
بانما هي حلتا الحرة على ما ذكرناه فانما هو لخرج من حرمه العالم كما اعترف به لغيره الا انه حكم على فلان ان فعله مثلنا الاخبار للسنة في حكم التيم  
يوقع الجمع العدة كلف الماء في قوله هذا انه لا يوجب تحريم البش كما ذكره الا ان غيرنا دل على جواز البش بمقتضى التيم لعدم الماء كما حملنا  
عليه لغير قلنا ان حرم البش ذلك للعلة او ان لم منه كما هو للضرورة مع وجود الماء للفصل وبذلك فاننا لانسلم العمل بالخبر المذكور لاصح عدم  
للماء او لزوم احدا لا يشاء المذكور في الاول لوجبه هو الفصل بالشرطين المذكورين فاستثناء هذا المقدار من الزمان مما لا يتعارض وانما الذي في  
الوجوب في هذا المقدار هو التيم مطلقا كما يذهب او الفصل على الوجه المذكور في الثاني ان قوله وكما ان يكون الامر بالتيم مبني على الغالب لا مع قاصد  
بذلك الجواب مما تقدم ذكره من حمل الجاسرة على مجموع الغالب فلا يكون حكمه كذا يثبت ان يخرج من ان الجاسرة في السجدة اما لم يثبت عليه دليل كما صرح  
وغيره فتصريح الاجتهاد بوجوب عدم الدليل عليه لا ينافي حرمه والشرائط كذا مع هذا بقوله وقد اطلق الاصحاب قالوا ان التيم في السجدة فان كان حيث التقيد  
الى السجد او الاله من لا يلزمنا الا انما استثناءه والافق من على تحريم ادخال الجاسرة للسجد مطلقا وان لم ينعقد وهو قدس سره من نافع في ذلك وفي  
الاصحاب في بحث الجاسرة من الكتاب فكيف يحتمل هذا مما نافع فيه وبطلان بعده ما هذه الاجازة ظاهرة وبما حققناه في الظاهر يظهر القوة القول  
للكون وانما من وجهه القصير والله اعلم



او دخل جبا لاكثر الموضع في العلة وهو يخرج قطع شي من السجدة مع إمكان الطهارة وعدم تعقل الفرق بين الحكم بوجوبه ووجوبه ان مقتضى الجبا يخرج  
 لبس الجبا في السجدة يخرج من الخلق بالنص في المقدمة وبقي ما عداه من جمل عموم الاخبار المذكورة وما ذكره من العلة ليس من قبل العلة بالنص من  
 مفهوم للرافعة حيث يجب انما الحكم لا ما ذكره بناء على القول بذلك فيكون من باب العيان لا من عدم تعقل الفرق كما ذكره لا بد من عدمه وانما  
 امكن التيمم في اثناء الخروج من غير استدلال بزيادة الكون قبل لا بعد وجوبه لقطع بقية الطريق فيستكمل هذا  
 الظاهر ثم وفاقا لجملة من لا يخرج من السجدة في السجدة وانكره المستحق في العلة لقطع الرواية ولا بد لاسبيل لها لا لافادة بخلافه  
 بالاستحباب واعتبره التيمم في الذكرى بانها في مقابلة النقص بالمعادضة باعتبار استحباب وجوبه في الروي بان التحقيق  
 في الرواية بالقطع فلا يخرج فيها فيجب لا انقطاع ويصح استناد الاستحباب للناج في ادلة السنن اقول ويرجع هذا الاعتدال لان الرواية وان  
 بالقطع عن الدلالة على الوجوب الا انها افضل دليل للاستحباب للناج في ادلة السنن وهذه القاعدة وان شهدت في كلامهم الا انها افضل  
 لما انفرد في حكمه سبحانه لما علم ان الاستحباب شرعي كالوجوب والتيمم في وقت على الدليل الواضح ان كان من قبل القول على الله سبحانه  
 علم وقد استغنى الآيات القرآنية والاجزاء العنصرية بالمنع منه وجب فالحق الضعيف ان كان دليله شرعا وجب القول بما دل عليه من وجوب  
 استحبابه ولا وجوبه من الاضطرار عند جميع الالوان وقد تقدم في بحث الاصل السجدة من هذا الباب ما فيه زيادة تذكره لادراك الآيات  
 الاستحباب لا يظهر انه لا يلحق للسجدة المذكورة من غيرها من الساجد في شريعة التيمم لم يخرج لعدم النص وتوقف العبادات على التيقن وتبين  
 في الذكرى استحباب التيمم بها لما فيه من القرب من الطهارة وعدم زيادة الكون فيها على الكون في السجدة قال في المدارك وهو ضعيف ولا بد  
 اقول والظاهر ان وجوبه الضعيف منه هو ان التيمم مما شرع في السجدة لعدم جواز المرور في سجدة فاما التيمم ليكون على طهارة حال خروج من  
 سائر الساجد فانه يجوز له وقد وجدنا مع غيرهم للبش فيها واما ما ذكره من الدليل فيجوز له لا وجوبه لا كتاب امرهم لاجل الايمان بامرهم  
 بدلت عن غيرهم للبش فان كان لاجل حصول القرب من الطهارة الذي هو المراد بوجوبه لا يكتفي بعقل وعدم زيادة الكون فيها على الكون  
 في السجدة من غير ذلك فغلق القام لبش التيمم مطلقا يخرج منه مرادة النقص في السجدة ويقتضي عداوه داخل في محلها  
 في هذه المسئلة وكذا انهم لا يخرجون الا من هذا التيمم البديل عن الغسل وانما هو بمراسلة للروى في السجدة خاصة وعلى هذا فلا يكون سجدا  
 ونحوها وعلى ذلك لا يبعد ان يخرج عليه بخروج عقبة غير فضل متخرجا اقرب الطرق وبهذا الشاهد الثاني هذا في كتاب الروي تفصيل حسن قال في المحققين  
 ان يقال ان كان الغسل ممكنا في السجدة لا في غيرها ان يكون الغسل ممكنا خارجا عما كان الماء موجودا ولا مانع لهذا التيمم من الغسل من غير  
 غيره وهذا يتوجه ايضا عدم اباحة الصلوة لان وقوعها في السجدة متعذر لوجوب البياضة للخروج وبعد الخروج يمكن من الغسل فيجوز التيمم  
 التيمم هنا مع إمكان الغسل خارجا ليجزى له بدلي السجدة دون الغسل او التيمم فاذا اعتد الغسل والصلوة فالتيمم قائم مقامه في اباحة الخروج  
 وان كان الغسل معتدلا خارجا في السجدة فالوجه كون هذا التيمم مباحا لعدم المنع وان التيمم مع تعدد الطهارة يمنع ما لم ينع على قول وكذا الغسل  
 اباحة دخول المساجد مطلقا بالتيمم وسيا في بطلان ذلك منع وجوب المبادرة للخروج ويجوز اقرب الطرق لذلك مشروطة بان كان الغسل  
 للسجدة مما بين فلم هذا كذلك وقد علم في باب التيمم انه يمنع فاعلم الماشية من جملته فاعلم ان البش في السجدة وعينها فيصير سجدة والبش في  
 هذه الكلمة يند مقامه وهو جسد والظاهر ان سبى الاخبار وكذا كلامهم الامحان ايضا فاعلمنا فقلنا عنها على ما هو الغالب من وجودها خارجا في السجدة  
 يبيح تمهيدا بعد الخروج من السجدة الصلوة ولا يصحها وما مع فقد بر هذا الضمن الدائرة الواقعة في الظاهر ان الحكم فيه هو ما ذكره شيخنا المشرك  
 عن مقتضى الاخبار المذكورة وانما يبيح ذلك في جزئيات مسائل باب التيمم والله العالم  
 او غسلا او يتيمم في المكان للغصوب بل نقل بعض الافاضل الامام عليهما السلام في ظاهره انما قام على المشقة الصلوة ومن صرح بالحكم المذكور شيخنا  
 في الادوية والذكرى والعلامة في الذكرى والنهاية والسجدة الثانية في الروي حتى عد الحكم في غير الصلوة والطهارة لسائر العبادات الواجبة  
 على فعل قال في الروي بعد ذكر تحريم الصلوة في المكان للغصوب مع العلم بالغصوب صفة لا ترفع في الصلوة هذا بين الغرضين والناقل كما نقل  
 فيه فكل التيمم خارجا الى غير ذلك من المكان وان لم يشترط الاستقرار في الطهارة واداء الذكرى والخمس والكفارة وقراءة القرآن للمندوب  
 الصوم في المكان للغصوب وقد منع القاضي الجوزي لعدم كونه فعلا فلا يدخل الكون فيه ويحكم على الاشكال في اخبارنا انما افضل في وقت  
 المكان مكانا فراه وان افترقا يكون لهما فعل القلب في الخارج فعمل اللسان وهو من في الداركة ومنه الحق في العلة وبقي ما عدا ذلك من الاخبار  
 بالتحريم في الطهارة ونحوها مع جنهم بالبطالة في الصلوة قال في المدارك في باب التيمم في مسئلة التيمم بالتراب للغصوب ما يفرض ان يعمى المكان



والأصح أنه لا يخلو بغيره إذا كان التراب المضروب عليه مباحا للنجاسة التي هي من العبادات فإن الكون ليس من أفعال النجاسة وإنما هو من صفات النجاسة  
وقال في العبدان فكأنه لا يصح الصلوة في مكان مخصص مع العلم بالعصية لما ثبت على ذلك بأنها صلوة مبنية على النجاسة بدل على فساد الموضع عنهم  
لا يقال هذا باطل بالضرورة في المكان المخصص وإنما انزعج النجاسة بالماء المخصص وإن النجاسة لم تكن متساوية لفساد الموضع الجادة وهو يفسد  
صورة الشارع كذلك بل النجاسة متساوية لعابض خارج عن ماهية الصلوة فلا يكون مبطلا لأن أفعال الفرق بين الرضوخ في المكان والصلوة فيه أن الكون في المكان  
ليس جزءا من الرضوخ ولا شرط فيه وليس كذلك الصلوة فإن القيام جزء من الصلوة وهو متروك لأنه استقلال في المكان للوقوف عن الاستقلال فيه وكذلك  
وإن بطل القيام والسجود وهما وكما دخلت الصلوة وإن النجاسة ليس بعبادة الأصح أنه التقريب وإذا جاز أن تقع عن عبادة يمكن أن  
النجاسة وإن كان الرضوخ أصح بالأن كما يصح أن النجاسة من الكثرة المطلقة فالحق لا يقع إلا في مكان واحد فلا يقع مع النجاسة مع النجاسة وقول النجاسة  
لم يتناول العبادة قلنا الشيء يتناول العبادة بطريق الترتيب لأنه يتناول القيام والسجود ويلزم من بطلانها بطلان الصلوة وهو جري على منواله القول  
في النجاسة كما هي علوية غالبة لا يقتضيهما إلا العلة الأصلية وهذا وعلة الشهادة في الذكر وشرح لا يقتضي أن أفعال المخصص مخصصة  
المكان فالأمر بها أمر بالكون مع أنه موقوف على مرجع هذا الأمر لما استدل به على بطلان الصلوة في المكان المخصص كما سيأتي إنشاء الله تعالى  
كتاب الصلوة من أن الحكم بغير الصلوة موجب لاجتماع الأمر والنهي في شيء واحد وهو ما لا قطعاً واستلزم الحال بالاطلاق كما عرفت به في هذا الباب  
لأن المحركات والسكنات الواقعة في المكان المخصص مبنية على ما هو الفرض فلا يكون ما سويها ضرورة استحالة كون الشيء الواحد ما هو المخصص  
عنه وهذا الدليل بعينه في المكان المخصص كما ذكره الشهيدان فإن الكون في المكان لم يكن من صفات النجاسة بل هو من صفات النجاسة بل هو من صفات النجاسة  
مع أنه موقوف على فعل من أفعال الطهارة لاجتماع الأمر والنهي في شيء واحد وهو ما لا قطعاً واستلزم الحال بالاطلاق كما عرفت به في هذا الباب  
وأما قوله عليه السلام في حق من لم يجد الماء فإنه يسجد سجدة واحدة وهو ما لا قطعاً واستلزم الحال بالاطلاق كما عرفت به في هذا الباب  
بين الطهارة والصلوة من العبدان المتعلقين بالقطر والفرق بين الطهارة والصلوة في ذلك مشكل إذا كان كما أنه ما هو في مفهوم السكون ما هو في مفهوم  
الحركة ليس الرضوخ والغسل الآخر كالمخصص وليس المكان مخصص فيما بعده على جسم فقط فإن ذلك الأحكام الشرعية التي هي من صفات النجاسة بل هي  
للموضع أو للوجود فكيفها عبادة من الكون أو مشتمل عليه ومحصل أن الصلوة كما أنها عبادة من حرركات مخصوصة من قيام وقعود وكعب وحجود  
من حال إلى آخر ذلك الرضوخ والغسل عبادة من حرركات مخصوصة وإن كانت هذه الحركات ما هي في المكان الذي هو عبادة عن الصفات التي  
الإنسان دون ما يعتد عليه وإطلاق الكون والكون شامل لكل منهما معين ما قاله في الصلوة من أن القيام والسجود وبغيرها معنى هنا  
يعتق الساجد يقال في حرركات الرضوخ والغسل من نزع اليد وصفها وأمرها على الجسد ومما نحن في ذلك إنما معنى هنا أنها لا تقتضي في المكان  
المخصص وهي وإن لم يكن جزءا من الطهارة إلا أنها شرط فيها ولازم لها لا يتم بدونه والوقوف هنا موجب لبطلان الطهارة البتة فيكون الحكم  
الطهارة والصلوة واحداً ولا يظهر بهذا الفرق الذي ذكرناه مع حصوله وسيأتي إنشاء الله تعالى تمام القول في هذه المسئلة في كتاب الصلوة عند  
تحقيق القول في حكم المصلحة في الغضب وما وقع من الخلاف في الكلام وما اشتمل عليه من النقص والإلزام وبيان ما هو المختار عندني في كل  
والله العالم الظاهر أنه لا خلاف في استحباب التيمم للموضع ولو مع وجود الماء وبدل عليه وإدعاء الصدوق في شرحه من أن  
قال في طهارة ثم أدى لأشبهات وفراشه كعبه فإن ذكره على غير مذهب فليس من دياره كاسا ما كان فإن فعل ذلك لم يزل في صلوة ما  
ذكرناه وهو المشهور بين الأصحاب بل ادعى عليه الشيخ الإجماع جواز ذلك الحنافة وأطلق عليه من غيرهم ما عرفت من أن سألته عن رجل سجد برضوخ  
على غير مذهب قال يضرب يده على ما يظن باليمين فليتم به وقوله ابن الجوزي في الصلوة وقال في العبد بعد غفلته في السجدة وبما ذكره الشيخ  
أما الإجماع فالأصل كماله وأما الرواية فضعيفة من وجهين أحدهما أن زعمهم من جهة الرواية في الثبوت والثاني أن الرواية في صحيحه فادون الثبوت  
عدم الماء في جوان التيمم أصله لأن الرواية ليست من جهة الرواية مع وجود الماء لكن لو قيل أن الغسل عبادة ونجاسة فمعها مع الطهارة ثم كان حاشا  
الطهارة للملمس بشرطاً وكان التيمم لحد الطهارة من فروع النجاسة لا بأس بالتيمم لأن حال التيمم أقرب إلى سعة النظرة من حال الموضع ولجواب عن الشهيد  
في الذكر من الرضوخ أنه مردود بوجه الإجماع المنقول بحسن الوجود وضعف الرواية بحسن حمل الأصحاب بها وهي ظاهرة في المراد في الرواية المنسوبة إليها  
في الكلام في الصحيح أو ليس من الجمل قال سألت أبا عبد الله عن الرجل يذكره الجبانة وهو على غير مذهب فإن ذهب يقول فأنه لا يصح عليه قال لا يصح  
ويمكن الاستئصال بهذه الرواية لأن الجسد لا أن القيد يحوط الفتى إنما وقع في كلام السائل والجمل لا أنه لا يفسد الاستحباب في الرضوخ  
المذكورين والوجه الثاني في الكلام في أنه هل يستحب في كل موضع يتخير فيه الرضوخ أو الغسل مطلقاً أم لا قد صرح جمل من الأصحاب بغيره



والحق الشيخ على بانه لا اشكال في استصحابه اذا كان البديل رافعا اما الاشكال في جاعدا ذلك قال في الروي بعد حكمة البديهي من الرفع وهل يستحب الرفع  
الرفع كونه لم يثبت في كذا من حيث هو بل هو محل الرفع فغيره اولى والعدم لعدم التمسك ويحب ايضا بدلا من فعل الاحرام مع تعدده وهل يستحب الرفع  
وجهان ارجحهما لعدم التمسك وعلى القول برفع الغسل للحدث كما ذهب اليه لا يفتي لا اشكال في الاستصحاب ويكرن سبعا للصلوة وهو قال  
المداوات هل يستحب التيمم بدلا من الغسل للحدث مع تعدده بين وجهان اظهرهما لعدم وان قلنا انه رافع لعدم التمسك وحده قدس سره بالاحتياط  
على هذا التقدير وهو مشكل انقول الظاهر من كلامهم كما اشرفنا اليه انه لا اشكال في البديهي عن الرفع عند كان او وضو استنادا الى الظاهر  
التقريب الدالة على البدلية فان الظاهر من قوله في بعض ما ان الله جعل الزايب طهورا كما جعل الماء طهورا وفي اخره هو بمنزلة الماء وفي ثالث  
احد الطهورين ونحو ذلك هو انه في كل موضع يكون الطهارة للماينة رافعة ومحو العاصية فان التيمم يقع بدلا من الغسل فثبت لماينة ثبتت  
امنا الاشكال ايضا لو لم يكن كذلك كونه لخاصة للملكة ونوم لم يثبت ولا غسل للحدث على التقدير من عدم كونها رافعة فوقه في الدواعي للحدث  
عن الغسل للحدث على تقدير كونه رافعا لعدم التمسك لا وجه له لانه وان لم يرد بذلك نفس على خصوص الالهة والحدث تحت اطلاق الاحتياط المذكورة  
كان في الاستدلال بظاهر كلام شيخنا في الروي ووجه التمسك بدلية التيمم عن غسل الاحرام خاصة من بين الافعال المستحبة ولم اقف عليه فيما  
من كتب الاحتياط من نافي في هذا الحكم على اطلاقه اذ الفاضل الحساري في شرحه على الله من حيث قال بعد قول الله وبسبح التيمم بدلا من  
التمسك المشهور بين الاصحاب ووجه صريح الشيخ في خلاف انه اذا تم لم يثبت بدلا من الغسل ثم لحدث اعادة التيمم بدلا من الغسل سواء  
حدثنا اصغرا او اكبرا لاجتماع الدليلين من الشيخ والحق في العتمة على ان التيمم لا يرفع الحدث ولهذا انما يبنى به الاستباحة عند الرفع وقد فقدنا  
الكلام في هذه المسئلة في المقام الاول من الطلب الثالث في رفع الحدث في الاستباحة وعاد حكم الحدث الاول في التيمم بدلا من الغسل  
ماء للوضوء او لم يجد ويدل على بقاء الحنابة وعدم افعالها الا بالغسل قول ابو جعفر ع في صحيح زرارة وفيما اصبحت للماء فعلى الغسل ان  
جينا والوضوء ان لم يكن جينا واستدل العلامة في هذا القول بصحيح محمد بن سليمان لحدثنا عن رجل اجب في سفره وضوءا قدس سره ما يتوينا  
به قال تيمم ولا وضوءا وفيه ما اوضحناه في الفرج العاشر من الفروع المذكورة في الطلب الاول ونقل عن الرضا ع في شرحه في الاستباحة  
اذا تيمم لم يحدث حدثا اصغرا فوجد ما يكفي للوضوء فوضا به فان حدثا الاول قد ارتفع وجاء ما يوجب الصغرى خاصة ووجه هذا القول لبقاء  
المشهور بدعي الاجماع كما اشرفنا اليه انما على عدم رفع التيمم لحدث قوله ان حدث الاول قد ارتفع باطل واعتد غنى الذكر بانه يمكن ان يرد  
بانه يقع حدثا استباحة الصلوة وان الحنابة لم يتوقف ما عدا ذلك على ما في الفقرة الاجماع والحدث في الروي بعد تضعيفه لانه لا يفتي في الاحتياط  
بان هذه الازالة لا تدفع الضعف لان الاستباحة اذا لم تستلزم الرفع فبطلانها بالحدث يوجب بطلان حكم الحدث الاول وهو جدي فان مقتضى كلام  
السيد الرضا ان حكم هذا الحدث في هذا الموضع حكمه بعد الطهارة لماينة في كونه موجبا للصغرى ولا يجوز لحدث الاول كما يقولون به وهذا  
الاختلاف في كون التيمم قد رفع لحدث الاول وانما لا يفتي به انما حصلت به الاستباحة وان كان لحدث باقيا في وجهه للوضوء في كلامه مع بقاء  
حدث الحنابة في الجملة محل الرفع في كلامه على الاستباحة غير محد والسيد السبكي الدليل بناء على ما اشارنا من القول بانه رافع والاحتياط  
وانه لا مانع من بقاء الرفع بالتيمم بان يراد الرفع لا غاية وجود الماء كما هو القول الاخر في المسئلة المتقدم في الموضع الثاني انما انفا وجعل الرفع في  
عادة الرقيق على هذا المعنى الجواب عن كلام السيد مقتضى فقال وجوب الرفع من ارتفاع حدث السابق لان يمكن من الغسل بل القدر المقتضى  
او تقاعد لا ان يحصل لحدث الاخرين لما التمكن من الغسل والحدث ومع حصول احدهما يفتي الرفع ويظهر ان لحدث السابق انما هو الرفع  
ان يقول بناء على ما اشارنا من كون التيمم رافعا لا غاية لا يسهل ان قد قام الدليل على ان وجود الماء موجب فقطع التيمم وعو لحدث السابق  
قدل عليه صحيح زرارة للذكر فما التيمم يكون رافعا لا غاية لا يسهل ان قد قام الدليل على ان وجود الماء موجب فقطع التيمم وعو لحدث السابق  
للحق هو مقتضى التيمم على حسب مقتضى الطهارة لماينة من وجهها والاحتياط بسبب عدم لحدث الاخر حتى كان لم يكن ثم بطهارة كاهل الروي  
في نقص وجود الماء للتيمم ومن ثم وجب السيد الرضا في هذا الوضوء اذا وجد الماء لان حدث الحنابة عنده قد ارتفع بالتيمم لا وجود الماء  
فدعوى ان لحدث حكمه هنا حكم الماء في عو لحدث الاول به ومنه يحتاج الى دليل وليس فليس وبذلك يظهر قوة ما ذهب اليه من مقتضى الالهة  
كانت المسئلة عارة عن النص او يقع الاحتياط فيها ما لا يفتي في تركه بحال الى ما افكرنا من بقاء التيمم في الغسل من كل حال الى ما افكرنا  
وبالجملة فان الظاهر ان خلاف في هذه المسئلة منفرج على الخلاف في المسئلة التي قد اشارنا الى الرفع المشار اليه انفا والقول المشهور في هذه المسئلة  
جاء على القول المشهور ثم ان حكمهم باعادة التيمم بدلا من الغسل متى احدثنا انما هو من حيث ان التيمم انما اذا ارتفع النجس انما هو في غاية وجود الماء



وكان السيد وان كان مطلقاً لا ينبغي تقييده بما ذكرنا من الخبرين من مقتضى النص الصحيح للتقدم في التيمم عنده مانع لا وجود له. ولما لم يثبت هذا التيمم فقد عرفت ان الحكم بغيره عنده حكم مع طرده على الطهارة الثانية. ومحدث الكاشاني في المفاتيح بعد ان صرح بان القول للشعرين معنى ما ذكرنا انما هو الاباحة دون الرفع قال في ان لو قيل ان التيمم انما يبعد الاباحة دون الرفع فالاباحة بالتيمم الاول ثابتة ويستصحح حكمها حتى يعلم بغيرها والعلوم قطعاً ما نعتبه اصغر لاعوان الاكبر وهو صيد بناء على ان التيمم يحجب دليل الاستصحاب كما عليه جمهور الاحباب ولما ذكرنا له دليلاً شافياً كما حققناه في ما تقدم الكتاب فلا يخبر عنه هذا الكلام الا انه صالح للالتزام والله العالم

[illegible]







بجائزته وجب القول العذرة الشاملة باطلاً في العذرة الأولى وعينه مع تصريح صحيح عبد الرحمن بن أبي عبد الله باطلاً في العذرة على فسخه غير أن  
ومما يدل على إطلاق العذرة على فسخه غير أن الأولى رواية محمد بن مصائب القمي عن أبيه عن الصادق عليه السلام في العذرة في الإتيان بحلف عليه الحكم لأوجه له بعد  
والجواب على كلامه على منع العموم في تلك الآثار مع بعده عن سياق الكلام مدغم ما صرح به وهو غيره من أن ترك الاستفصال مع قيام الاحتياط  
على عموم الحال مع أن المحقق قد ذهب إلى أن الفرد على بالإلزام في المقامات لمخطأ به حيث لا يكون للعموم ويقوم مقام الإلزام العام وهو العالم  
قد ساعد على ذلك وقال به وبغيره وهو أن ما لم يثبت فيه كذا لا يثبت له فيه فيكون للعموم وجب فلا يجب من تحقق فيما نسب إليه إنما يجب منه قد ساعد  
في تشبيهه عليه نعم يمكن مطلقاً للناقصة من الوجه الذي أشنا إليه حيث بعد حصول هذا العموم نحو الطير واستدل العلامة في الحج للقول المشهور بحسنه  
من سنان العذرة وقوله فيها أصل قولك من إبطال ما لا يוכל به وهي كما ترى إنما انقضت حكم البول مع أن البول من الطير غير معلوم ومما ذكره بعضهم  
في تقريب الاستدلال بما مر في الأصل انقضت حكم البول ولو لم يثبت على نجاسته وجوب العذرة بذلك في محله لعدم التأكل بالفرق فهو وإن اشتمل على  
من النقص فهو قد كان الاحتجاج على البيان كما سنعينه إنشاء الله تعالى في مسألة إبطال البول الدواب الثلاث ثم إن القائلين بالقول المشهور بفسخ البول  
عن رواية أبي بصير في أسبقنا ذكره لا نقف على القول المشهور بل يجب أن لا يفتى في ما لا يثبت من الآثار العامة فيخصها ما شاء في العذر وهو عدم  
ما ذكره ولا عذر في ذلك بل إن فساد ما خرج مما أنزل الله على الخلق من الطير من غير ما شاء في العذر وهو عدم  
القول بالظن مطلقاً ونقل استثناءه في الشيء من خاصته وما نأينا من وجه مخصوص من هذا العموم بدليل لا يقتضيه كون القول به من غير  
ما ذكره بل هو هذه هي العذرة السببية التي قد علم من ذهب الإمامية أنها محلها والتشريع على ما عرفت به وهو صريح وأما ما عرفت من أن  
بالجمل على السائر خاصة فيما بين حسن صدق الله من سنان المذكورة من حيث لا نقف على أصلها من إبطال ما لا يוכל به من الطير وغيره وإنما  
أن الحسنة المذكورة كما عرفت إنما تنقضت حكم البول خاصة والذي لم يثبت من ذلك وبما ستر البول لا يستلزم بحساسة الزرق بوجه كما سيظهر من الاستدلال  
في مسألة إبطال الدواب الثلاث وثالثاً أن من ضمنه الحكم الذي يضمن له ما ذكره في أسبقنا ذكره لا يثبت من ذلك وبما ستر البول لا يستلزم بحساسة الزرق بوجه كما سيظهر من الاستدلال  
حاله وترجع إلى ما عرفت على أن الاحتجاج لا بدليل بل أظهر من أصل التناول في جانب الحسنة المذكورة فمن ذلك أنها إبقاء عموم كل شيء في كل شيء  
على ما عرفت حيث ترجح مطابقة الأصل والبايد بالعمومات الدالة على الظاهرة مثل قولهم كل شيء طاهر حتى تعلم أنه نقي ومن جهة الظاهر كل شيء نجس  
في العموم الطير الجوز السائر في كل شيء لا يוכל به وذلك مناط التخصيص وثالثاً تأيد رواية أبي بصير الرواية التي دلتنا بها من جامعنا على  
ينقل شيئاً من السائر إليه وترجح بذلك على ما عرفت منها ويصل لنا إلى ما عرفت من أن قوة القول بالظن في ذلك مطلقاً  
ألا أنه يعني التردد في قوله أن من لم يزل ولا يظهره يضمن ترجيح الظاهر لما ذكرناه في الجمع بين رواية أبي بصير والرواية التي دلتنا بها من جامعنا على  
في جانب الحسنة المذكورة بالجل على غير الطير للوجه الذي ذكرناه من القول بالظن هنا مرجح في الدوام ولختار المحقق الشيخ حسن في العالم لا  
أنه يفيد بشرط أن لا يكون الأجماع الذي ما عرفت على وجه العموم والأمان هو الوجه والخرج عن الأصل وبغير نظر فلم يتم على وجه هذه الإجماعات سيما  
في مقابل الروايات وظهورها في التسليم من جملة من أجله الأبحاث دليل يفيد به أن العذرة في ذلك فاعلم أن السيد السند قد سقنا في ذلك  
استدل للقول بالظن هنا بما رواه الشيخ في الصحيحين عن أبي بصير عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى  
في صلواته قال لا بأس قال وتلك الاستفصال مع قيام الاحتمال بفيد العموم ليس على وجه هذا القول في رواية أولاً أن هذه الرواية ليست من حديث  
الشيخ كما يدعي عليه كلامه لعدم وجوده في كتبنا سيما في من روايات الصدوق فيمن لا يحسن الفقه رواها عن أبي بصير ومن وطريقه البصر في الشيخ  
مصحح وثالثاً أن ما ذكره من تقريب الاستدلال بما مر في الأصل انقضت حكم البول ولو لم يثبت على نجاسته وجوب العذرة بذلك في محله لعدم التأكل بالفرق فهو وإن اشتمل على  
الفرق المقصود من سياق الكلام وما ذكره ثم لو كان الفرق من سياق الكلام بيان حكم الطير وخرجه وإن يجب الإحتياط عند عدم التأكل في محله من ذلك  
لا بأس من دون تفصيل فإن الظاهر هو العموم لما قرره وما إذا لم تكن الفرق متعلقات بالثبوت كما هي من غير ذلك إذا نظرنا إلى الفرق من السؤال  
هو عجزك شي من الثوب وأنه هل ينافي الصلوة أم لا وذكره من الطير إنما وقع من قبل التمثيل في محله فإذ لم يثبت ما لا بأس به ولم يفرض في الطير  
بأنه لا يוכל به أم يدل على العموم أصلاً وما قلناه ظاهر من تأمل وقد يفي أساليب الكلام وبنيته أنه قال في الرواية المذكورة بعد ذلك وقال  
لا بأس أن يرفع الرجل لحيته لا سيما وهو يصلي ويؤكد ذلك إيراد الأبحاث الرواية المذكورة في نسخة ما عرفت المقصود مقام في الصلوة وما يجوز  
حيث دلت على أن يجوز للصلاة أن يخلع من الطير من غيره وهو في الصلوة وثالثاً أن لفظه في كلامهم إنما هو سائر جمل عطف على الطير والخرق  
عام مع أن الإمام علم يفضل بين قول كان العموم على ما ذكره لفظاً من أي في لفظ الغير ومن ترك الاستفصال فيه جازان الصلوة في النجاسة عذراً















الخامس ان رسال ابا عبد الله ع فقال اني اصاب الدواب فمما خرجت بالليل وقد كانت قد انتفضت على وجهي اسديها او جعلها تنفض على وجهي فقال لا بأس به  
 العلى بن خنيس وعبد الله بن ابي جعفر رقا الكنا في جنازة وقد اسماها رقا في جنازة وقد اسماها رقا في جنازة وقد اسماها رقا في جنازة وقد اسماها رقا في جنازة  
 فقال ليس عليكم بأس وقد جئوا من هذا الغزير وما يورده من الجوار النجاسة فيجب الاجابة بالفضل على الاستحباب واستندوا في ذلك بما لا ينفك لاف  
 من امره عن احداهما في احوال الدواب تصيب الشوب فكذلك فقدت السوط مساحاة لا قال بل ولكن ليس مما جعله الله للاكل قال المتقدمين ولا يستطاع  
 ان تقل جملة الاخبار الدالة على النجاسة هذه الا انها كلها على ضربين الكراهة والذوق بدل على ذلك او دونهما من ما هو في الخبر لا بأس به  
 واذا كانت هذه الاشياء غير محترمة للمؤمن لم يكن احوالها واذا انها على ما قال يدل على ذلك ايضا ما رواه احمد بن محمد بن سنان رواية عن ابيه المذكور  
 ثم قال فجاء هذا الخبر ففسر اخذه الاخبار ومصرحها بكراهة وانقضت ويجوز ان يكون الوجه في هذه الاحاديث ايضا التقية لانها موقوفة لمذهب بعض  
 عن ذلك او لا كما ذكرنا في موضع ما تقدم من ان لا دليل على هذه القاعدة التي تحلف عليها ولا تستطاع ان تستند اليها عن ابي الهيثم  
 حمل هذه الامور الواردة في الاخبار التي هي حقيقة في الوجوب على الاستحباب حان الاخبار والامع القبرية واخبارنا الاخبار ليس من قبيل الجواز فيكون  
 حكم شرعي كالوجوب والقياس يحتاج الى دليل واضح وثانيا اننا انما نعارضه الضرر عندهم ولتفق عليها بينهم لا يجتمع بين الاخبار في تعاضد الامور  
 في الصحيح لانها لم يطرحوا في الجمع ويرون الخبر الضعيف في مقابلة الصحيح فكيف خرجوا عن هذه القاعدة في هذا المقام ولهذا ان السيد السند قد  
 المدارك بعد نقل ما في القول المشهور المذكورين ثم نقل الروايات الثلاث التي صدرت بها الاخبار المتقدمة نقل عن اصحاب حمل هذه الروايات  
 واعتزهم بان ذلك مشكل لا شبهة ما يصلح للعارضة وكان ذلك تقطعي حيث لم يستدل بحدوث خبرين وانما استدلل بالادلة الاخرى دون حديث  
 وثالثا ان قولنا في التقدير بعد دعوته حمل اخبار النجاسة على ضربين الكراهة والذوق يدل على ذلك الاخر وهو دونهما او دونهما من ما هو في الخبر لا بأس به  
 بوجه عام وهذه الاخبار خاصة وطريق الجمع للضرورة انما لهذا المقام حمل العام على الخاص اما ذكره وادعاء انما القول بالضرورة في اخبار اهل البيت  
 في مقام ثبوت الاخبار الخد بالاعل والاثني وكذا الاخبار الاشهر في الرواية لا في الضرر كما انه عليه جملة المحققين ولا يثبت مقتضىها  
 القاعدة من حيث ترجيح اخبار النجاسة كما لا يخفى على الجاهل الضيف واما ما ذكره الشيخ من حمل اخبار النجاسة على التقية لوانتقيا القول ببعض العامة  
 ان الحمل على التقية فيرجح للضرورة المحض ان يحمل خبره على التقية ايضا بل هو الظاهر لوجوبها فيكون على التقية لوجوبها فيكون على التقية لوجوبها فيكون على التقية لوجوبها  
 نقاد يار طريحا لا يخفى على الجاهل الضيف انما العبد بل الابدان كتاب النار بل في هذه الاخبار في مقابلة ذلك بخبرين الضعيفين مع ما عرفت  
 من كثرتها وقدرتها ووردتها في مقامات متعددة واحكام متفرقة مع محرمات كثيرة منها وثمة الباقي واصلونها لا سيما موثقة جماعة الدلائل  
 انها اكابر الالان ويقرب منها حسن عهدن سلم الدالة على الامر بعلمه او لا مع جعله من غير غسل الشرب كله ومع الشك ينضم نقل مبلغ الامور  
 للذين بالطمعانة لانه لا يثبت بل نظر في ذلك انما جاعل النجاسة حقيقة العلوية كما في حديث علي ع في جملته قال اذا اعلم القول فاصاب ثوبه فليغسل الذي  
 اصاب ثوبه فان نقل ان اصاب من ولم يثبت ولم يكن فليغسل وان استيقن ان اصابه ولم يكن فليغسل الشرب كله فانه ليس بوجوه ولا ذكره  
 في المقام هذا حيث انما حمل الامر بالفضل في حديثين مسلم على الاستحباب بالامر بالنجس وبما يشبهه لانه لا يستحب غسل الشرب كله فانه ليس بوجوه ولا ذكره  
 وعاصدا ان الاخبار متعارضة في هذا الباب وحمل ذلك النجاسة على استحباب الامانة طريق الجمع لا سيما بغير الرواية التي رواها احمد بن محمد بن سنان  
 حديث مسلم بالتصريح بل الشك وهو الاستحباب باعتراض الخصم مع انه يقع في الحديث بغير ما عرفت القبرية الدالة على ذلك فلا يقدح في كون الامر الدالة  
 في محضه بل المستبعد ان الحكم سوف الكلام على منطري على الاتفاق في الحكم لمحال على الامثال ان اقول انت جدير بانفس من الحمل الظاهر التكليف  
 الذي لا يخفى على الجاهل الماهر فان القبرية على الاستحباب في النجس ظاهرة وهو يبين الطهارة وان الاصل ذلك هو القاعدة للسلمة التي لا يجوز  
 عنها الايج تعين النجاسة وانما امرها بالنجس لرفع نهم الوسوسة كما في جملة من اورد النجس متعين الطهارة ولو لم تذكر لهم نقل في حصة بل  
 التي ذكرناها وهو لا يقول به وما ذكره من انه يستبعد من الحكم الاخر سلم لو لم يكن هذا القبرية والضرورة ظاهرة كما عرفت وما قاله في تأييد حمل  
 الاستحباب وانظر من الجمع لا سيما بغير الرواية التي رواها احمد بن محمد بن سنان فستعرف ما فيها من انشاء الله ثم في الحسن انها لا  
 لا تقل ثبات من قبل شيء هو كونه من رواه عنه في الوثائق عن ابي عبد الله ع قال كلما اكلمه فلا بأس بما يخرج عن غير الرواية ان يستبعد من النجاسة  
 عاوجه لا يثبت بعد التامل والشك الا كما ان الراد بما كثر في هذا المقام انما هو معنى ما ذكرنا في الدلائل لا ما كان حلا لا كما ذكره ومما  
 الشبه لهم في هذه المسئلة فان هذه الدواب الثلاث انما خلفت لاجل التركيب والترتيب كما دللت عليه لانه الشبهة والحيل والبغال والحمر لا ينجس  
 وما وضع الادلته واصرحها في كتابه ما رواه العياشي في تفسيره عن زرارة عن ابي الهيثم ع انما الاخبار احوال الحيل والبغال والحمر لا ينجس  
 فيكون

الشيخ في

انما الصفة في النجاسة هي ان يكون في النجاسة شيء من النجاسة  
 انما الصفة في النجاسة هي ان يكون في النجاسة شيء من النجاسة  
 انما الصفة في النجاسة هي ان يكون في النجاسة شيء من النجاسة



طرأ خلو لا فقال اليس قد بين الله لكم والاعوام عاقبكم لكم فيها وقت ومنافع ومنها ما تكون وقاية لحيل والبغال والحمير لئلا يكونوا يفتعلون للاكل  
 الاعوام التي منعت في الكتاب وجعل الركوب لحيل والبغال والحمير ليس هو ما يحرم ولكن الناس عاينوا من هذه الرواية تضع حتى الرواية التي منعت  
 بها وابتداء فقال في كلامه القديم جاء هذا الجرح بعصر هذه الاجل والمردع الكاهن في الرواية انما هو الحياض وما يانه انما هو ما سأل عن احوال هذه الدابة  
 فكم مرها حتى علموا وحكم بناسها استبعدت هذه ذلك لما تقرر عنده من انها ما كوله الخ وان كل ما كان ما كوله الخ الذي الحكم الشارع بطهارة ما يخرج منه  
 ما كان حلالا بل انما هو ما خلق لاجل الاكل وهذه الدواب الثلاثة ما خلعت لشيء اخر كما اوضح في رواية ابي حنيفة وعنه هذا القليل انهم ما في حديث  
 الذين من ابي عبد الله البصري عن قوله في نضل البول الحمار والعنقوس والبغل ويتصحح قول البعير والشاة وكل شيء يركل جرحه فلا بأس ببوله فانه لا ينجس  
 ما يركل حتى الرواية على ما قيل اكله بقوله مطلق ولا نريم منه عدم جواز اكل لحم تلك الدواب الثلاثة لانها وقعت في ما يركل ما يركل جرحه بل لا ينجس  
 على ما خلق للاكل ومثلهما وايضا اخرى حيث قال فيها يغسل البول الحمار والعنقوس والبغل ويتصحح قول البعير والشاة وكل شيء يركل جرحه فلا بأس ببوله  
 يعطى كل شيء على الشاة ويجعل بولها فلا بأس به مستأبنا وفيه تعليل لذلك ويصير حاصله ان يخرج ان يتصحح قول البعير والشاة وبول كل شيء وبول جرحه  
 اي ما خلق لاجل الاكل هذه للعدوات ولا يجزئ له فانه لا بأس به ولا يجعل بول كل شيء مبتدأ وجرحه لا بأس به ويجعل في مقام التعليل وجازية  
 يتصحح بول هذه الحشرات ولا يجزئ له فانه لا بأس به ولا يجعل بول كل شيء مبتدأ وجرحه لا بأس به ويجعل في مقام التعليل وجازية  
 الدواب الثلاثة ما لم يأت بالنصح قد ورد في مسائل ذلك في كثير من الاخبار مثل الذي وعرف بحجبه وملا قات الكلب الشويبا باولها انما خلقت  
 معلوم الطهارة يقيها الاصحاء المركب وهو ان كل من قال بنجاسة البول قال بنجاسة الاروات ومن قال بطهارة البول قال بطهارة  
 الاروات فاقول بان نجاسة البول في الاروات مع طهارة الاروات خرق للاجماع المركب وهذا الدليل وان لم يصح جوازه في كلامهم ويعودون في كذا  
 الا انه مستبعد من حيث انما هو من جملة روايات المسئلة للشملة على الامر بجعل البول والطهارة الروضة فجعلها من احوال القول بالطهارة فيقول  
 حمل الامر بجعل البول في الاستحباب لما اشتملت عليه الرواية من طهارة الروضة حيث لا تأمل بذلك انما هو في المسئلة من قولهم في القبول  
 والقول بما دل عليه ظاهر هذه الاخبار خرق للاجماع المركب فلا يجوز القول بما قال المحقق الشيخ حسن قدس سره بعد الاستدلال القول بالطهارة بالرواية  
 للتقدمين وما رواه الشيخ اسناده الصحيح عن احمد بن محمد ثم ساق محمد بن الحسين القصة وهي الثانية من رواية الشيخ في المسئلة الامر بجعل البول في الاروات  
 ثم قال وجه الدلالة في حديث يحيى الباقر عن الروضة فيكون الامر بجعل البول للاستحباب لا تأمل بالفضل فما يظهر ثم يقطع عليها رواية في الرواية  
 عبد الله وجوه على ذلك انهم الفاضل لم يأت في الروضة  
 اساس ظاهر الاصحاح اما في اقل احقيقته عن واحد من حقيقته في بطلان هذا الاجماع الثاني كلامهم وللساقل على ما قلنا كلامهم ومنه  
 بذلك هذا انما كان لما الشيخ حسن قدس سره فقد تضمننا عبارة في القول بكتاب المعالم في المقام الثاني من التعليق الثاني من مقدمة كتاب  
 البير ليعظم لك محنته ما اوردناه هنا عليه ولما الفاضل لم يأت في فانه قد تكفي في الاجماع والمال في مسئلة الوطوف الذي ذكره موجبا للعلل ام لا في ذلك  
 وقد مر في ثبوت ان قال في اخر كلامه في المتن البينة على حقيقة حال مع هذا فلا انك حصول الظن في بعض الاخبار ولكن في حجة على الاول  
 فنون القرائن التي توجب التقوية والتأكيد ولا يصلح لما اساس الاحكام الشرعية مع نكته في انفسه هنا وفي عليه الاحكام باي تعصيف  
 في المقام لا يجزئ بعد ما حققناه على ذي الابواب والاعوام وبطلان فان هنا وصدر بعضهم بعضا بل الواحد نفسه في هذه الاجماع ولا يصح  
 والمرجح الذي هنا الاصل في الاجماع قد كانا اسر فيه القبح فيه وقد كان عندي رسالة الشيخنا الشهيد الثاني قد تصدى بها النقل جملتها على ان  
 الشيخ فيها نفسه مدحوا الاجماع على الحكم في موضع ثم يدعيه بخلافه في موضع اخر ومنها ما يثبت على جرح من مثله ونحن ان هذه الاجماع انما هي  
 عن جرحه الشهرة كاحقيقته شيخنا الشهيد في صدر كتاب الذكر والسير اشار المحقق الشيخ حسن في كلامه مقدم الذي اشارنا اليه واسا ثانيا فانه في بيان  
 عقلا او شرعي يمنع من التصريح في المسئلة ان اقام الدليل في ذلك وان لم يقل بقاء ثبوت الشايعين وشرائط القول بوجوده قالوا في التقدير وان قالوا  
 منا الا ان المحققين بخلافه وكيف ولو اشتهر ذلك لم تمنع دائرة في وقت المسائل والاحكام ولا انشر فيها التراجع والحضام لك عليه لا في الخبر  
 حتى تلك لا يجد حكم الاحكام الا قد صدقت فيه اولظم لثبوتها او بعد ارجحته فانه ارجح بخلافه العلى او لاجلها والفتوى في الشيخ في  
 ونقل بعض الاجماع والحضام والفتوى فيه قدس سره وان لم يتبعه الا ما نقل اوجا الحق في ثبوت الرواية الى ابن ادريس ففتح باب الطهر عن الشيخ ونقلنا  
 في كثير من المسائل ثم انزع الباب شيئا فشيئا وانتقل الى ان لا ياتي في هذا وقد مر في شيخنا الشهيد الثاني في السائل وهو العقدة لكل داخل في هذا  
 وسالكت بانزقي تام الدليل للفقير في الحكم في مسئلة من السائل جابله الاسماء فيها ما قام عليه الدليل عنده وان ادى فيها الاجماع قبله فذلك

الاجماع

في



[illegible]







ودايد ثلثين الثالثة خرجت من الرقبات المقدسة في الدلالة على الطهارة ولكن ثبت من زمان من السائل حصول النقرة منه امره والتفتيح السامع  
في جمل من الاخبار في امثال ذلك وقد صرح جمل من الامام ومن كان كل رطوبة يخرج من القبل والذرة في طاهرة عند المولد والفاطمة والدم واليحيى  
السالم من العارفين وبدا عليه مارواه الشيخ في الصحيح عن ابراهيم بن ابي عمير قال سالت الحسن الزهراء عطا فمساها اذا راحات بلل الفرج وهي جنب على  
قال اذا اغسلت صلت بغير ثوب او ثوب واحد جامع رطوبة بلل الفرج ولا اعلم حالة في الحكم المذكور وانما يلحق بعض العاصم الفرج استحسانا وذكره  
ان القائل المذكور ثبت بكون الرطوبة جارية من مجرى الخاصية ورواه بان الخاصية لا يغسل حكمها الا بعد خروجها عن الجوى وهذا واضح لا يسيبه  
في الدم جمع الامام ومن على ان الجسد ظاهره القشرة على غشاء الدم قليل وكثيره ان كان من نفس في سائله قال العلامة في التكملة الدم نزي  
النفس السائلة نجس وان كان ما في الاغذية من وقال في الشقي قال على ثلثا الدم المصفى من كبريتان في نفس سائله اي يكون خاليا بغير عرق وعجن  
مذهب علماء الاسلام وقال الحنفية في العذر الدم كله نجس عدا دم ما لا ينسب له سائلة قليل وكثيره وهو مذهب على ان سائله ان لم يجد فيه نية ان كان  
وعلى الدم الذي سعة كقصد الاسلام الا على لم نجس الثوب ويدل على غشاء سائله الدم مضافا الى اتفاق معظم الامام في ادبيات عديدة منها ما رواه الشيخ  
الصحيح عن زرارة قال كنت اصاب ثوب ودم فقلت او شيء من عرق فقلت انما الى اصيله لئلا فاصبت وجعلت الصلوة فثبت ان شرب شاة  
وصليت ثم اقي ذكيت بعد ذلك قال في قيد الصلوة وتغسل قلت فان لم اكن رايت هو نزع وعلمت انه قد اصابه فطليت فلم اقدر عليه على صليت بعد  
قال في قيد قلت فان طليت ان قد اصابه ولم ايقن ذلك فطليت فلم ارضي ثم صليت فيه فرائيت شاة قلت فقلت ولا بعد الصلوة قلت لم ذلك  
لانك كنت على يقين من طهارة ثوبك ثم شككت فليس ينبغي للمنفق اليقين بالثبات ايا قلت فان كان قد علمت انه قد اصابه ولم ادر ان هو نافع  
بغل من ثوبك النجاسة التي قد اصابها حتى يكون على يقين من طهارة ثوبك فقلت فقلت على ان شككت في انه اصابه شيء ان اغسله في الماء والكل  
تريد ان تذهب الشك الذي وقع في نفسك قلت ان رايت في ثوب والى الصلوة قال سقط الصلوة وتغسل ان شككت في موضع من ثوبك  
لم تنكث ثم رايت وطبا فطعت الصلوة وغسلته ثم سقطت في الصلوة لانك لا تدري في احد شيء اوقع عليك فليس ينبغي ان سقط اليقين بالثبات وانما  
هذه الرواية بطورها وان كان العرق ثم سقط صدره هلما انما من الاحكام العديدة وسياتي ان شاء الله نعم البينة على كل حكم في حكمه وهذه الرواية وان  
مستوفى التمسك بل يثبت انهم انها مضطربة لانها منسوبة بابي جعفر في كتاب من كتاب التواريخ مع ان سوق الرواية يثبت ما يوجب كماله على ان الخطا  
مع الامام وما رواه في الصحيح عن الحسن بن محمد بن مسلم قال كنت لرا الدم يكون في الثوب على في الصلوة قال ان رايت وعلمت ثوب غيره  
فاطهره وصل وان لم يكن عليك ثوب غيره فامض في صلاتك ولا حاجة عليه ما لم يره عليه مقدار الدم وما كان اقل من ذلك فليس شيء رايت قبل ولم  
وان كنت قد رايت وهو اكثر من مقدار الدم فوضعت يدي فمضيت في صلاتك فاصليت فيه صلوة كثيرة فاصليت فيه مرة وما رواه الشيخ في الوقت عن سماعة قال رايت  
ابا عبد الله عن الرجل يرى ثوبه الدم فينته ان يغسله حتى يصلي قال بعد صلاته يركب يمينه باليمين اذا كان في ثوبه عذرة لئلا يتركه فقلت كيف يصنع من علم  
حين يرتفع الا ولكن يستأنف من عبد الله بن مسعود في الحسن قال سالت ابا عبد الله عن رجل اصاب ثوبه خبابة او دم قال ان علم انه اصابه  
خبابة او دم قبل ان يصلي ثم صليت فيه ولم يغسله فعلم ان بعد ما صل الحديث وعنه عن جعفر بن محمد عن ابي جعفر في الصحيح انه سالت ابا عبد الله عن رجل اصاب ثوبه  
الصلوة ناصبا ثوبا بصفه دم او كذا دم يصلي فيه او يصلي بها قال ان وجد ماء غسلا وان لم يجد ماء صلى فيه ولم يغسله او ثوبا او ما رواه الصدوق  
الصحيح عن عمار بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن الرجل يرفع وهو في الصلوة وقد صلى بعض صلوة قال ان كان الماء عذرا في ثوبه او ثوبا او ثوبا  
فليغسل الجوز لا غير ذلك من الاخبار الكثيرة الامثلة ان الله يرفع في القصد الشايف في احكام الخاصات واما ما ورد في جمل من هذه الاخبار  
ظاهرة الطهارة فالظاهر امره على الشبهة وان لم اقف على قائل بذلك من العامة لان محل ذلك لا يوقف عند في وجود القائل وان كان للشبهة  
اصحابنا ذلك لمعنه في القدر من مقدمات الكتاب ويترجم فالتا لا يكون ذلك انما اتفقت الاخبار الصحاح الصريح حكمه  
عن بعضهم مقدمناه وسنذكرها فيما يلي في ان شاء الله نعم وكذا كذا الاصحاب ومن قدما حديثا على الخاصية اختلفوا في انهم انما هو في  
مادة محضومة ليست داخلية هذه الاخبار فالواجب البتة طرح ما خلف ذلك والاعراض عنه في بيان الوجوه في صدورهم فانه لا يكون ذلك  
بغير فائدة وليس وراء ذلك الامور كذا من انما حكمهم اختلف بين الشيعة في الاحكام لدفع السم عنهم كما تقدم تحقيقه في القدر للشارع  
الاخبار المذكورة ما رواه الشيخ في باب الاستصا عن جابر عن ابي جعفر قال سمعت يقول الموصوفين ورواها روت على ان اخرج معي الدم واملي  
وعنه الحسن بن يحيى الوشاء في الحسن قال سمعت ابا الحسن ع يقول كان ابو عبد الله ع يقول في الرجل يدخل يده في ثوبه فيصيب من اصابه الدم قال  
ولا بعد الوضوء ويمكن هنا جل الانباء على الاقناء بالغسل لا مطلق الاقناء قال في ان شاء الله وان العرق من الجنب بيان عدم نقص الوضوء من غير ذلك



عن عبد الله بن عمر قال سالت عن المحارم فيها ومنه قال لا ولا يغسل ولا يمسح بها لان الحجام ممن اذا كان يخطف ادم يكن صبيا صغيرا  
على ان الحجام سقطه عنى البعض بعد جلد لان التوضيغ الغسل مستأجل للحجم نفسه ويقوم مقامه الحديث ظاهر في طهارة دم الحجام من غير ان يشترط  
المسح باليخا بالشفط وغسله في حوضه قالوا لا يجوز ان يغسله في اناءك وانت تقف فوجدت دما سائلا ليس بجاف فغسله بيدك لا يغسل  
لحمه لذكور من حجارة زيادة على ما دل عليه طهارة الدم ولعله وقع منه تخريف من قبل الشيخ او من الساج لان الفتاوى تختلف في الدم اليابس لا السائل  
الذي كان في الحوض من سائل او بعد ان كان الدم السائل ليس بهما لا يغسله مع احتمال كون من طرحه او جرح لا يفترق بينه وبين دم الراف في غرضه  
اليد وان قلنا بان البعض من دم القروح والحجج ما لم ترق وما رواه في الكافي في باب الثوب وطهارة الدم عن علي قال سالت ابا عبد الله عن دم البرص فيكون  
في الثوب بل يمنع ذلك من الصلوة فقال لا وان كثرت ولا بأس بغيره من الثوب لا يغسله وما رواه في الزيادة عن عماد السابغ عن ابي عبد الله  
قال سالت عن الدم هل يكون بالرجل فينقى وهو في الصلوة قال ميسر ومسح يده بالحائط او بالارض لا يقطع الصلوة ولعلنا نحقق ما يخرج من الدم هل  
الحا في من الدم خلاف ما يشهد به الوجان والبعض من دم القروح لا يغسله بخاتمة اليد حتى ان جرح من مسه ولا يغسله اذا العن قصور عليه ما يشهد  
اليد بنفسه كما سألني في المسئلة ان شاء الله نعم وما رواه الشيخ عن ابي عبد الله عن ابي بصير في ثوبه دما قال نعم ان  
الشيخ علمي ان كان اقل من درهم ولا بأس به ولم يفتي خلافه لاحد من الصحابة في المسئلة الا بعد ان كان من الحية والصدوق فيمن لا يغسله الفقيه  
لحيته فقد تقدم نقل خلافه كما صرح به في العترة وحكاها من عبارته ان اجابته في القول هو كتابه المختصر كما نقله العلامة في الحج وغيره عام في الدم  
حيث قال لكل نجاسة دم حتى على نجاسة فكانت عينها فحققة او متغشبة دون سعة درهم الذي يكون سعة كقعد الايام الا ان الدم يغسل الثوب  
الا ان يكون النجاسة دم حيض او ميتا فان قليلها وكثيرها سواء وهو مردود بها الخبر لا لا يخرج وجوب البول وتليده وكثيره وكذا الغائط والنجس  
وجوب غسلها وانما استثناء درهم والاقول من الدم خاصة وانما الصدوق فان قال في الفقيه وان كان الدم دون حصته فلا بأس ان لا يغسل  
ان يكون دم حيض فان يغسل الثوب منه ومن البول والنجس قليله كان او كثيرا ونحوه من الصلوة تحكم به اولم تعلم هذه العبارة ما خرجت كتاب  
الفقيه المصنف وغيره ان كان ما قبله حيث قال ان كان بالدم حصته فلا بأس ان لا يغسله الا ان يكون دم حيض فغسل ثوبك منه ومن البول  
والنجس قل ام كن واعلم من صلواتك على من لم تعلمه والظاهر ان لفظ دون سقط من المحلل للشيخ حيث ان الكتاب لا يملك الا ان الوجوه في  
الحجام حيث انه يغسل يمسح بالكتاب المذكور كما هنا ويصح فيكون الصدوق بعد اخذه العبارة من رواها في غيره من الكتاب في هذا الموضع  
العمل برواية شفي بن عبد السلام الواردة في هذه المسئلة وهي ما رواه عن ابي عبد الله قال قلت له اني حكمت جليدي فخرج منه دم فقال ان  
قد لم يمسح فاعسله والا فلا وسياتي تمام الكلام في ذلك في المقعد الا ان شاء الله نعم ان حضرت ذلك فاعلم ان الدم اما ان يكون دم حيض او  
سائلا او غير ذي نفس سائلا او الاول اما مسفوح او غير مسفوح وغير المسفوح اما ما يتخلف في اللحم بعد الذبح اما من حيوان ما كره اللحم او  
وغير ذي نفس سائلا اما ان يكون من السمك او غيره فلهذا ستم اسم يحتاج الى الكلام على وجه يرفع عنها غشاة الابهام  
وهو لغة العبرانية الذي انضبط العرق كثره فقال في الرجل الدمع والدم من يابض صبره وسحقه ودمه في المسكفة والظاهر انه لا خلاف  
بين علماء الاسلام في نجاسته سوى ما ينقل من خلافه في دم رسول الله ص واستشكل في النقي فقال في نجاسته دم رسول الله ص استشكل  
دم مسفوح ومن اصاب الحجام شربه ولم يكره عليه وكذا في بوله من صيف انه بول ومن ان اغتر شربه وهذا الخلاف مما لا حجة له الا من رآه  
على نجاسته الدم المسفوح اطلاق جملة من الاجناس المقومة بزيادة على الاجماع للبري في القام كما نقله المحقق في العترة والحالات في النقي وغيره  
ما يتخلف في اللحم بعد الذبح من حيوان ما كره اللحم وهو ظاهر جلاله من غير خلاف يعرف ولم اتفق على نفي طهارة من خصصه وجعله الا ان اتفقا  
على كلا محكيين من غير خلاف ينقل مضافا الى حصر الحروا في الآيات المستلزمة للطهارة لانه متى كان حلالا كان فاهرا والروايات الدالة على عدمها  
الذي يجرى ولم يذكر منها ان كانت الدلالة لا يصح من ضعف جمع اعصاء تلك الدالة الطهارة الظاهرة كما في القام واستثنى من التخلل ما يجد  
بنفسه لا يخلل الذبح فانه نجس حرام لا يدخل فيما عجز عنه وهو كذلك لعدم ثبوت الأدلة له  
الذبح والظاهر ان الاصحاب نجاسته الدم الظاهر في افراد ولم يعدوا هذا في القام وتروى حكمة بعض من عاصرنا من شافيا  
الزهد من اطلاق الاصحاب على نجاسته الدم ما لا نفس له من الاثبات عليه وهذا بعض افراد دم مظهر في الدم او دما مسفوحا حيث لا يخل  
المسفوح وهو من طهارة ثم لا يقدح في تضعف التلذذ بان ظاهرهم الاطباء في تحريم ما سوى الدم التخلل من الذبح ودم السمك وما يشبهه  
فلنا ان السبب من الذبح ما يكون من السائل فدم ما لا يترك حرام عند مطلقا وعموم ما لا يترك من الحيوان الذي هو مردود فينا ولا يسم اذا كثر الادلة

الحقيق في باب

كتاب

كتاب

كتاب



مفيدة بالحم والخلع الحريم منها الجليون فينبأ دل جمع اجزائه لا يرد في الجليد القيام الدليل هناك على تخصيص التحليل للحم وإخراجه من بينه وبين لحمه  
خل الدم مع حرمه اللحم امر متوحد لحد اسمها بعد ما قرناه من ظهور الاتفاق بينهم فينبأ دل الأدلة بظاهر حاله واذا ثبت تحريمه هناك  
ين لا بد ولا على طهارة كما لا يخفى وهو جليد فالأمر بوضعه وظهور الأدلة الدالة على تحريمه كما لا يخفى على كل من شامد الدم وغيره معاً فاجب  
ذلك على اطلاق جليده اجزاء بخاسته الدم المتقدمة ونحوها فلم يبق للفرق في الخاسته وجه  
معروف والها أكثره واعباب وليس مما يختلف بعد التمسك كدم التوكرة والفرق ونحو ذلك من ذى النفس مطلقاً وبظاهر الاصحاب اجماع الاتفاق على  
بخاسته ويدل عليه اجزاء بخاسته دم السقاء المراد كما تقدم بعض منها واطلاق اخبار المتقدمه ونحوها وبما اوردتم كلام العلامة في جليده  
كمية الطهارة في هذا القسم وسابقة حيث اريد في السقي وحده كسيرة الدم للحكم بخاسته بالسفوح وظاهره حصر الجسيم بالسفوح وكذا  
في اللحم حيث قاله على طهارة المختلف في البخر وهو ظاهرهما اما الاستقاء للقتل للتحريم وهو الصحيح دم السقاء لا يربط طهارة مسك بالاسم السليم  
للعادين ويحده فقد شرط التحريم على الاصحاب وهو وجود النفس السائلة وتنفذ الإجماع على الطهارة جمع في تحقيق الاصحاب ومنهم من يوجب  
وان ذهرة في الصبر وابن ادریس السمر والحق في العبرة والعلامة في اللحم والشهيد في الذكوة وقد ذكر العلامة في اللحم ان ظاهره يقتضي الطهارة  
في البسوط والحمل يعني حكمه بخاسته دم السمك والبق والبرغوث مع انه لا يجب اذلة قليلة ولا كثيرة ونحو ذلك من ذى النفس من غير العلمه فتسبوا اللحم  
في الكتابين القول بخاسته الدماء المذكورة جوفاً مع ان العلامة انما نسب ذلك لان ظاهر كلامه يرجع الى الان لا من ذلك لا انما بل بحقيقة  
والمعنى ذلك انه قال في حمل الصبغات على متين من دم وغيره دم فالدم على ثلثة احزاب عسانا القليلة وكثيره وهي كذا وكذا وكذا فدلنا  
وغرب الاصحاب اذلة قليلة ولا كثيرة وهي خمسة اجزاء من البق والبراغيث والسمك والحراج الاذلة والقروح الدامة وهكذا عبارة العلامة  
لحق الشرح حسن قدس سره في العلم بان ذلك انما يناسي سوء بعض الشرح في هذا المقام والاثارة غير مقام مراد قطعاً وبما عني ذلك انما  
ذكره في هذا الكلام للقول على الحمل والبسوط بعدما نقل الإجماع على الطهارة بسط واحد وذلك فانه بعد ان حكى خلافه في هذا في هذا  
قال دليلنا لجماع الفرة وايضاً فان الخاسته حكم شرعي ولا لا في الشرح على خاسته الدماء ثم قال بعد سط واحد جميع الصبغات بخاسته السمك  
التياب والبدن قليلاً او كثيراً الا الدم فان له طهارة لولاد البق والبراغيث ودم السمك وما لا ينسب له سائلة ودم حرمه الاذلة لا يربط  
وكثيره وهذا الكلام الامين يرجع في الحق الى ما نقلناه من الحمل والبسوط في الدلالة على خاسته الدماء السائلة المذكورة مع انه جمع بينه وبين  
على الطهارة في مقام واحد وبما لا يرد في بناء على التمسك في التغيير لظهور طهارة هذه الدماء اتفاقاً وانما انما بخاسته السمك لاجتماعها  
مع خلاف الظاهر اعتماد على الغير منها ليدل على محلوية الطهارة فخط هذا الحمل كلامه ايضاً في ذلك الكتابين وقد خرج مثل ذلك لسوء وانما  
حيث ذكرنا مثل هذا القسم الذي نقلناه عن الشرح في الحمل ولم يظهر منهما ما اوجب التحريم بين ظاهرهما كما انفق الشيخ بنقل الإجماع في الجليد لا ان الظاهر  
الحمل على ما ذكرناه في عبارة الشيخ في الحق وهذا مع ان السمك والسمك انما كانا لظهور الدماء في الانسان وللحصر من بعض الله وان عرفت ذلك فاعلم ان  
في التمسك قد استدل على طهارة دم السمك بوجه منها قوله قد حمل لكم صيد البحر وطعامه وقوله سئل عن رجل لا يجد فيها ارجلها حرمها على طعمه بل على ان  
يسترد ما سخرها ووجه الدلالة في الأولى بان التحليل يقتضي الاباحة في جميع الوجود وذلك يستلزم طهارة وفي الثانية بان دم السمك ليس  
بمفروق فلا يكون حرمه فلا يكون نجساً واعتز عليه بعض افاضل المتأخرين بان الاستدلال لا يدخل في امل قوله الظاهر ان وجه التماسك هو ان السمك  
من لحم هو حمل ما بعد اكله من كذا لحم ونحوه لا الدم اما الآية الثانية فهي ظاهرة الدلالة في حمل الوجوه لظهوره ومنه يظهر قوة القول بحمل دم السمك  
وظاهر كلامه جليده من الاصحاب بل الظاهر ان الشرح هو التحريم واخصاص التحليل في افراد الدماء كما تحلف في الذبوح والظواهر ان لا دليل لهم ان ذبوح  
الاستحباب مع ان الظاهر ان جليده من الاصحاب الذين استدلوا بها بين الامتين على الطهارة في هذا المقام هو حمل ومنهم من يذهب في الصفح ابن ادریس  
لغيره استدل على طهارة دم السمك او كان نجساً لوقفت بان كذا على سقمه ومنه بالذبح الحيوان البر لكن الإجماع على خلاف ذلك وانما يجوز اكله بدمه وهو  
كما ترى مرجع في قوله بحمل قال في العلم بعد كلامه في المقام وبالجمله فعباراً قائم ظاهرة في تخصيص التحليل بدم الذبوح وهم التحريم في غيره من الدماء ومن  
التصريح بذلك ايضاً في كلام بعضهم والتفصيل مع تحريم دم السمك بالخصم وليس لهم عليه وجه غير الاستحباب وهو منوع فظروا اذ لم يثبت  
بكون الآية وليلا فربما على طهارة اقول لا يخفى ان ظواهر الاخبار الدالة على حمل السمك باخراجه من الآوجيا التي هي عبارة عن ذكوة والشاي لم يعتبر فيه  
والذكية كالحق لجران ذكوة بل ذكوة اخراجه من الآوجيا ومقتضى ذلك جواز اكله جوازاً وبطوحاً الا انه يمكن ان يقال ان ذكوة في  
ذلك مالم يخرج منه دم في تلك الحال لا انما يخرجها حين جماعت جليده من الدم للحا الطهر بل لحمه القليل في تلك الحال شامل للجسيم اما لو خرج منه دم في  
تلك



الحال فلا مانع من القول بخبره بالآفة الدالة على تحريم الدماء من غير حيث لم يستغن منها إلا الخفاف في الذبح وبالحمل للحكم بكون تاسع الأقسام من غير الدماء  
يتعلق به حكم الدماء ومع عدم وجوده فإنها من غير ما جاز به والأحكام يقتضي الموت على هذا الوجه لأن الموت دليل واضح على الحيوان والذبح يقتضي عليه  
المعلقة بهذا المسئلة ما رواه الشيخ عن السكوني عن بعض عن أبيه أن علياً كان لا يرضى بأبيهم ما لم يترك يكون في الذبح فيصير فيه دم السمك أو  
قوله ما لم يترك أي ما لم يدخله الذبحة وهو ما لا ينسب له فبقية ما ذكره طهارة دم بالانفس له ما قلناه لأن قوله آخره دم السمك أن كان ذكراً لم يترك إلا ما  
يقتضي أن يكون بقية الدم ما لم يترك ويقتضي أن يكون شيئاً لا يحسن دم السمك وأما الأول النسب السابق للجنس الثاني استمرافه الفقرة وكيف  
خبر ظاهره طهارة دم السمك دم غير السمك مما لا ينسب له ونقل الإجماع على طهارة ذبحة السمك من غير الذبح في هذا فإنه لا يترك  
طهارة الدم من كل حيوان لا ينسب له أصح لذلك بإجماع الفرض عدم الدلالة في الشرح على النجاسة وهي حكم شرعي لا يثبت بدليل الدليل على  
الإجماع على ذلك الشهيد في الذبحة والعلامة في الفتوى والتكليف ويظهر من المحقق في العبرة حيث ذكر أن طهارة دم السمك مذهب على أنما يجمع  
بعده وكذا كل دم ليس حيواناً نفس سائلة كالنمل والبراغيث أو لا يبعد ذلك الأصل وأما ما يوجب خلافه من ظاهر التخصيص للدم في غير السمك  
واللبسوس وسائر فقد عرفت الوجوه فيه ويريد ذلك تأكيداً وعليه تشديد صحيحه لا يبعد عن كون ما لا يبعد عنه ما لا يبعد عنه ما لا يبعد عنه دم السمك  
قال ليس به بأس قلت أنه تكسر ويقاوش قال وإن كثرت ودوا يتعلم قال سألت أبا عبد الله عن دم السمك هل ينجس قال لا ينجس قال قلت  
لأن كثرت ودوا يتعلم قال لا ينجس قال قلت لابي عبد الله هل ينجس قال لا ينجس قال قلت لابي عبد الله هل ينجس قال لا ينجس قال قلت لابي عبد الله هل ينجس  
وان يفسد على هذا فمفعول هذا من غير طهارة والعلامة الفصل وقد تقدم في حديث غياث عن جعفر عن أبيه قال لا بأس بدم البرغيث والبق وبولها  
قال الشيخ في الخلاف العلة نجاسة ومخرج على ذلك بإجماع الفقرة وبيان ما دل على نجاسة الدم دلالة نجاسة العلة قال في المعالم  
نقل ذلك عنه وفي هذا نظر لا يخفى وجوه بعد الإجماع على طهارة دم السمك في دليل نجاسة الدم وقال المحقق في العبرة العلة التي تستعمل فيها نظراً  
نجاسة لا تمام حيواناً نفس سائلة وكذا العلة التي توجد في بقية الذبحة وشبهه وقال في الذبحة بعد نقل ذلك عن المحقق في الدليل منع تكونه في  
لا يترك النجاسة من أن قال في الدرر في تعبد النجاسات والدم من في نفس وإن كان نجساً كالشاة أو كان علق في البيضه وأخبرها قال  
لعالم أقول لقائل أن يقول إن ما دل على نجاسة الدم كالأخبار التي قد سماها وأخبرها لا تخص بها ما كان من حيوان بل هي مطلقاً نجاسة الدم  
مجاناً يكون من حيوان أو من سائر شيء البشري مثلاً وما في البيضه فأن يكونه علة يكون دلالة تحت ما دل على نجاسة الدم من مطلق أو أن  
أن الظاهر أن العموم الذي من الأخبار لا يشمل مثل هذا الفرض لما قرأناه في غير مقامه من أن الإجماع أنما إن الأفراد يعرف السائر المتكسر  
الضمير من السائر مثلاً دم السمك والعلامة وما إجماع الأصحاب على نجاسة الدم من أجزائه مخصوص بدم ذي النفس فلا يدخل هذا الدم تحت الإجماع ولا الدماء  
نعم الشيخ ادعى خلاف ذلك الإجماع على نجاسة العلة والعلامة لغيره هي القطع من الدم والمراد منها هنا فأذكره في العبرة والخبر هو الشاة واليهما في الإجماع  
القطع الدم التي يستعمل فيها التي تم بصيرته حقيقة فكيف نجاسة العلة إنما يستند إلى هذا الإجماع الذي من الشيخ في الخلاف وفي شمول العلة الدماء  
الوجود في البيضه أسكناً كما ذكره في المعالم ولا يدخل تحت الإجماع الذي من الشيخ ولم يبق إلا صدق الدم عليه وقد عرفت أنه لا دليل على نجاسة  
الدم بحيث يستعمل هذا الفرض سواء تمسك بالإجماع أو الروايات وبالحمل فقد ظهر ما ذكرناه أن أقوى هو الطهارة ولا سيما في أوقات البيضه  
ذلك يظهر أيضاً أن الأصحاب حملوا لعدم دليل الحرمة كما يظهر من كلام صاحب المعالم ابغى في تحسرها لا يترك تخصيص الدم للحرم بالسفوح الفاعل  
حل بين السفوح خرج من ذلك ما وقع الاتفاق على تحريمه في الباقي والأحكام على الوضوء لا يوجب نجاسة ما يشبهه فاشبهه بالخنازير وهو ليس من  
الأنثى ولو اشتبه الدم للرفق في التوب والبدن فلم يجله هو من الدماء والظاهر أن النجاسة تقتضي الدليل طهارة بقية دم السمك في مائة عام  
كل شيء مطهر على قدره وقولهم فيمن رواه عن أبي الفتح الأبي الولد أصابني لم يمانه أن الم أعلم ولا خلاف في ذلك بين الأصحاب وهكذا  
في كل شيء لا فرقاً لها ظاهراً هي بعض نجس فانه بمقتضى الدليل المذكور يحكم بالطهارة حتى يعلم أنه ذلك الفرض من كذا فرد النجاسة حتى يجلو كما  
سابق في حقيقة انشأ الله في خلقه وإن كان خلوات الشهيد بينهم وكذا يجوز الحكم للذكر فيها لو اشتبه بدم معقولة كدم الحمار أو الدابة من دمهم بدم  
الحبش الخرافة عن قليله وكثيره فأن يحكم بالعقوبة يعلم خلاف ذلك قاله العبرة بعد أن نقلت الشيخ حكم طهارة الصدق  
عندي في الصدق تردد أشبه النجاسة لأن ما يخرج من الخنازير ليس بدم ولا خلوة من ذلك بل يمكن نجاسة خلاصاً مع الشيخ فيه بابل إلى الجارة لأنه  
يراد في هذا التخصيص إما البقع أن ما نجره من نجس المانح وإن خلوات الدم كان طاهر لا يقال هو تحصيل الدم لأننا نقول لا مانع من أن كل شيء  
من الدم لا يكون طاهر كالحلم واللبن ونجس في الخنازير وجازيناً كما تقدم أما ما عدا ذلك كالفرد والبصاق والدموع فقد انفرد الجميع



على العادة ه اقول ما ذكره في الجواب عن التخييل من عدمه ان قوله هنا بطهارة التخييل عن الذم ينافي ما تقدم في مسئلة احوال الذنوب والذات  
واراد انهم كلامه في حذف الدجاج ما يدل على ان التخييل عن عين النجاسة يكون نجسا على الاملاى وسباني تحقيق المسئلة في جعلها اشياء الله  
قال في الدلائل المسطاهر اجابا قال في التذكرة والشقي للامام ولما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان كان يتطيب وكان الطيب  
الاجاب على غايته البينة من ذوق النفس الساكنة بجلده ومنه كالحق في البصرة حيث قال للسياح ما بال نفس ما النفس وهو الجاهل الناس وقال العادة  
التي هي البينة من الجاهل وفي النفس الساكنة نجاسة سواء كان اجنبا او غير ادي وهو مذهب على اننا جميع نخوة لا في كلام الشهيد وابن زهر وغيرهما  
في العلم وقد ذكر في كلام الامام ادعاء الاجماع على هذا الحكم وهو الجواب عن هذا التصريح لا يفتن ثلثا من وجده ما وقفنا عليه في هذا الباب حسنة على من ساء  
الرواية الا انه وانه فيها رواية ابراهيم بن ميمون الا انه ايضا ثم قال في قصص هذا الحديث عن افادة الحكم بكونه ظاهرة مع ان الصحاح مستغنى سندها  
في عدة روايات معتبرة الاسناد امع من اكل الامن والعتيق اذا ماتت فيه الفارة وظاهرة الحكم بخاصة وهذا الحكم خاص اياه كما لا يخفى فلا يمكن  
وليس على العموم وجع العمل في اقامات التيمم هي الاجماع الذي في كلام الجماعة ملخصا وغيره ما سياتي بيانه ان شاء الله تعالى في المقام وكيف كان فانه  
اما ان يكون من ذوق النفس او غيره والا فاما اولى او غيرهما فمما استقام ثلثه وبران الكلام ومنها يقتضيه لطف في موضع ثلثه  
الاو من ذوق النفس وقد عرفت فيما تقدم وهو اجماع على النجاسة فيما يشتمل هذا المسئلة ولصاحب الدلائل في هذه المسئلة مناقشان الاول  
وجوه الدليل الدالة على النجاسة في هذه المسئلة كما سبق ذكره في كلام المحقق الشيخ حسن فان كان الكلام هنا من اخص ما ذكره المحقق لثا  
اليه في نجاسة جلد البتة وهي في الحقيقة اجزاء الى الاول وما انا اسن كلامه في قوله وان ما يكشف عن فساد محموله وبه يظهر تحقيقها  
وعلى غيرها فانه هيا الاشكال اقول قال السيد المذكورة في مجمع العاد من التفتي بان يحرم ما ليس بمجرم كما لا يميزه من كالم بقل على نجاسة وغيره  
ظاهر نعم يمكن الاستدلال عليه بالروايات المتضمنة للمعنى عن اكل الميت ونحوه اذا ماتت فيه الفارة لكنه غير مرجع في النجاسة وما رواه الشيخ في  
الصحيح عن جابر قال قال ابو عبد الله صلى الله عليه وسلم انما اكل الميت واللبا والبشرة والشعر والصفوف والقرن والدا والجار وكل شيء ينفصل  
من الشاة والدا به فهو ذكي وان اخذته منه بعد ان يموت فخلصه وصل فيه وجه اللاذ ان الظاهر ان الامر يغفل ما يوجد في الدابة بعد الموت انما هو  
النجاسة الاجزاء للصاحبة من الجلود ويتوحد عليه ان الامر بالاعمال لا يتحقق لكن النجاسة بل يحتمل ان يكون لا ذلة الاخرى المتعلقة به من جلد البتة  
من الصلوة فيه كما يشجر قوله وصل فيه والروايات متطابقة بحرم الصلوة في جلد البتة بل لا تنفع به مطلقا النجاسة فلم اقت بها على نص  
مع ان ابن بابويه روى في اول كتابه من بعض الفقهاء من صلا عن الصوم انه سئل عن جلود الميت جعل فيها الدين واللسن والدا وما و غيره قال لا  
بان يجعل فيها ما شئت من ماء او لبن او سمن ويتوضأ فيه ويشرب ولكن لا يصل فيه ويذكر قبل ذلك عن غير فصل يجتهد به انهم يقصدون في كتابه  
للمصنف في ارجح ما روي قال بل انما قصدت الى انما اني به ولكم بصحة وعقدنا ان حجة ضا احيى ومن ذوق النفس ذكره ومالك فانه في كتابه  
مؤنة الاشكال انتهى كلامه من يد اكرامه اقول في الكلام فيما نفع في القفايين  
بما ذكره من النجاسة الاولى في عدم الدليل على نجاسة البتة  
النفس عن الانسان وهما انما اريد ما وقعت عليه الروايات المتعلقة بذلك وان طال برزعام الكلام من اهم العام فاقول في ذلك روايات مع  
في البشر والار بالرجح صاحب التبع وعدمه وقد اشتملت تلك الروايات على مبسطة الانسان والدا وبالفارة والطيور والحمار والبقرة والحمل وال  
والحمار والديك ونحو ذلك ولا ينافي ذلك القول ببطهارة البق فان ذلك ايش بحيث كون هذه الاشياء عين نجسة بل انما هو حيث علم  
بالنجاسة ولهذا لم يعتبر الماء بها فلا خلاف في النجاسة ومنها اجزاء الدهن والتميت ونحوها وهي كثيرة ومنها صحيح زرارة او حسنة ابراهيم  
المشهور عن جعفر بن محمد قال اذا وقعت الفارة في سمن فماتت فان كان نجسا فالغذاء والماء كل ما بقي وان كان دافئا فلا ياكله ولا يشرب  
به والذيت مثل ذلك ومنها صحيح الحلبي قال سالت ابا عبد الله عن الفارة والذيت يقع في الطعام والتراب ميتة فانه قال ان كان سمن او  
او دافئا فانه وما ياكله بعض هذا وان كان الشتاء فانزع ما حمله وكأه وان كان الصيف فانزع حتى يشرب به وان كان بردا فاطلع الذئب  
عليه ولا يترك طعامك من اجل دافئا ماتت عليه ومنها صحيح سعيد الاجري قال سالت ابا عبد الله عن الفارة يقع في السمن والذيت ثم يخرج منه  
فقال لا بأس باكله وعن الفارة غوت في السمن والعسل فقال لا ياكل وكل بقية وعن الفارة غوت في الزيت فقال لا ياكل ولكن استخرج  
به ومنها رواية معوية بن وهب عن ابي عبد الله صلى الله عليه وسلم قال قلت لرجل مات في سمن او زيت او عسل فقال اما السمن والعسل فيؤخذ باليد وما حمله  
الزيت فيستصحب به وقال في سمن ذلك يتبعه ويقتله لئلا يشربه ويستصحب به ومنها رواية الشوكي عن ابي عبد الله صلى الله عليه وسلم ان امير المؤمنين من سمن  
طجحت واد الى القدر فانه قال لا ياكل من اللحم ولا ياكل من ماء راية سحابة قال ما بال سمن يقع فيه البتة فقال ان كان حامدا فاقول







[illegible]



بن الحاج قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام في رجل دخل سوق المسلمين أعنى هذا الخلق الذين يدعون للإسلام فاشترى منهم الفل  
للخمار فاقول لصاحبها اليس هي ذكبة فيقول بلى قبل بصلح لي أن أبيعها على أنها ذكبة فقال لا ولكن لا بأس أن تبينها وتقول  
قد شرط الذي اشتريتها أنها ذكبة قلت وما الصدق ذلك قال استحل من أهل العراق الميتة وذموا أن دباع الميتة وكونه ثم لا يروى  
أن يكذبوا في ذلك إلا على رسول الله صلى الله عليه وآله ودروى في سابقه فيمنعه إلى أن يصير قال سئلت أبا عبد الله عن الصلوة  
في العراق فقال كان علي بن الحسين عليهما السلام وجلاصه رافلا واء الحاج لان دباعها بالقرط فكان يبعث إلى العراق فيوفى  
ما قبلكم بالقرط فيلبسه فإذا حضرت الصلوة الفاء والقي القميص الذي يلبسه مكان يستل عن ذلك فيقول أن أهل العراق  
يستحلون لباس جلود الميتة ويؤمنون أن ذكوبه دباعه وما أوصناه وشرحناه بظهر لك أنه لا إشكال في صحة القول المشهور  
فيه لعدم التذبر في إيراد المسئلة سببنا المحقق المذكور رحمه الله تعالى بالبحرود ثم أن ما ذكره رحمه الله في تأييد مسألة الفقهاء من قول  
في صدر كتابه ما قاله مع الأغراض عن الطعن في ذلك كما ذكره في مواضع عديدة من كتابه كالأجوبة على من يتبعه فقهاء في  
في شرحه قد اضطرب كلامه في هذا المقام أيضا كما اضطرابه وغيره فتراه تارة يعمل بمرويات الفقهاء الصعبة ويبتعد وهذا الكلام وتارة  
تزد ويأتمر أخرى من غير التفات إلى ما ذكره في هذا المقام كالأجوبة على من ينتفع شرحه المشار إليه في طبعه غير بعيدة ناشئة من ضعف  
الحناف في هذه الاصطلاح الذي تمسك به وباللع في ضرورة كما أوصناه في مواضع من شرحنا على الكتاب <sup>ميتة الأدي</sup>  
الجميع الأصحاب على ما نقله من بعده على ما استأجر به ورد وقيل بغيره بالاعتقال في المعبر وعلنا ما مضى على نجاسته نجاسة عينية كغيره من  
الأشياء <sup>ميتة</sup> ويدل على ذلك مضافا إلى الإجماع المذكور ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن الحسن الصفار قال كتبت إليه رجل أصاب يديه أو يده  
تؤب الميت الذي لم يصبه قبل أن يغسل هل يجب عليه غسل يديه أو يده من موضع إذا أصاب يده لحبسه الميت قبل أن يغسل فقد يجب عليك الغسل  
بحسنة الطهي عن أبي عبد الله ثم قال سألت عن الرجل يصيب ثوبه جسد الميت فقال يغسل ما أصاب الثوب رواية إبراهيم بن ميمون قال سألت  
عبد الله ثم عن الرجل يقع ثوبه على جسد الميت فقال إن كان غسل الميت فلا يغسل ما أصاب ثوبك منه وإن لم يغسل الميت فاعسل ما أصاب ثوبك  
منه وروى الطبرسي في الاستبصار والشيخ في كتاب الغيبة التوفيق الخليل عن الناجية المقدسة في اجوبة مسائل محمد بن عبد الله الحلي في بابه كتبت  
لنا من العالم ثم أنه سئل عن إمام صلى الله عليه وسلم بعض صلواته وحديث عليه حادثة كيف يعمل من خلفه قال يؤخر ويتقدم بعضهم ويتم صلواتهم ويغسل  
سبه التوفيق ليس على من سبه إلا غسل اليد عنه قال كتبت إليه ودروى عن العالم أن من مس ميتا بجوارحه غسل يده ومن سبه وقدره يغسل  
الغسل وهذا الميت في هذه الحالة لا يكون إلا بجوارحه فالعمل في ذلك على ما هو عليه بحسنة بئنا به فكتب بحسنة عليه الغسل التوفيق إذا سبه  
هذه الحال لم يكن إلا غسل يده وفي كتاب الفقه الرضوي وإن مس ثوبك ميت فاعسل ما أصاب ثوبك الكلام في أنها هل هي عينية محضة أم فعل  
هذا فيجوز إطلاق الميت برطوبة كان أو يسببه ويتقدي ذلك الملا في إلى ما لا فاه وأمع الرطوبة خاصة والاختصاصية بمعنى أنها مع البسوسة أما جبر  
هذا ذلك الملا في خاصة دون ما لا فاه ولورطوبة أو عدم تقدحها مط وإن وجب غسل الملا في تقيد أو عينية محضة مع الرطوبة خاصة وأما  
مع البسوسة فلا أثر لها كغيرها من النجاسات أقوال أربعة <sup>ميتة</sup> والاول منها ظاهر شيخنا الشهيد الثاني في الروض وقواه المحقق الشيخ على تقدير  
القول بالتقدي مع البسوسة والثاني للعلامة في المنتهى والثالث ظاهر كلام ابن ادريس حيث قال على ما نقل في المدارك أنا لا في جسدنا <sup>ميتة</sup>  
غسله ولو لا في ذلك لا بأس بما لم ينجس المانع لأنه لم يلاق جسد الميت وصل على ذلك قياس والاصل في الاشياء الطهارة إلا أن يقوم دليل والى  
عقار محقق الشيخ على واثب خبر بان ظاهر إطلاق الاخبار المذكورة الدالة على القول الاول وهذا القول أيضا ظاهر الصدوق في العقيقة حيث أنه  
غيره مضمون الحنة الجلي فقال لو لم يصاب ثوب جسد الميت فلم يغسل ما أصاب الثوب منه وبذلك يظهر قول القول المذكور إلا أن قوله في نسخة  
عبد الله بن بكير كل ما يسبب المقتصد بحمله من الاخبار الدالة في جملة من المواضع على عدم تقديح النجاسة مع البسوسة ما بداع العمل بإطلاق  
الاخبار والظاهر أن فقهاء المطلق اختلف من تخصيص العام <sup>ميتة</sup> وحج لا يظهر الملا فاه الموجبة للغسل على الملاقات برطوبة من أحدها وما يثبت  
له بذلك قوله في رواية إبراهيم بن ميمون ما أصاب ثوبك منه في المرضين فإنه ظاهر فإن أصابه الثوب أثناء الرطوبة أو قد وعى الميت إلا أن هذا العمل  
بعيد في التوفيق المذكور ويمكن حمله على الاستصحاب سيما مع اشتراك على ما لا يقول به جمهور الأصحاب من النجاسة قبل البرد ومن ذلك يعلم قوة القول  
الرابع ويؤيد ما نقله صحيحه على بن جعفر عن أبيه موسى ثم قال سألت عن الرجل يقع ثوبه على جوار ميت هل يضع الصلوة فيه قبل أن يغسل قال لا <sup>ميتة</sup>  
نسله ولا يغسل فيه ولا بأس وأما ما ذهب إليه الهدى الكاشاني من حمل النجاسة في الميت والكافر ونحوها ما ذكره على جهة التحبب الباقي دون



٥

الشرع الوجوب الملاقى لها بقوته فهو من منفرداته الواهية التي هي كبيت العنكبوت وإنه لا وهن البوت مضاعفة وكيف لا والأخبار المقتضية  
ظاهرة في وجوب غسل الملاقى لها الذي هو مظهر الحجاسة والظواهر من مشاهد الشهادة عند هوانه لو كان نجسا كالإعيان النجسة لم يقبل التخييل  
كأدله عليه كلامه في المنافع وهذا دليل القاطع على ما ذهب عليه من عدم نجاسة الإنسان بالموت قاله إذا كان نجسا لما قبل التطهير كسائر النجاسات  
وعادة مجامعة من الأصحاب معتمدا العلامة في المنتهى والشهيدان في الذكرى والروضة بأنه لو لم يكن نجسا لما أمر بالغسل وضمانه يمكن أن يكون  
الغسل إنما هو للحجاسة الحكيمة كنجاسة بدن الميت بالجنابة والحائض بالحيض لا العينية بل هذا هو الظاهر من الأخبار المقتضية في باب غسل  
الجنابة المأذنة على أن العلة في غسل الميت إنما هو مخرج النجاسة التي خلق منها حال الموت فوجب فذلك أمر يقتضي غسل الجنابة والمجربان الحق  
أنما هو التبع من كون النجاسات والمطهرات مختصرة في قاعدة كلية بل هي ما بعده الدليل الشرعي وليس للعقل فيها مسيح فلا منافاة بين كون نجاسة  
الميت بعد البرء وقبل الغسل كسائر النجاسات العينية وإن كان تطهيرها يقع بالغسل وغيره لا يقبل التطهير إلا بالمطهرات اللينة الأخرى  
أن الحصى يطهر بالمقسط وروى غيره واللات الترح وجواب البرء يظهر عند هم قيام الترح واللات الترح وإنه بعد اغتساله وبخلاف ذلك فلا سبغا  
المذكور مدفوع بما ذكرناه وبالجمل فالظاهر من الأخبار أن نجاسة الميت بعد البرء وقبل التطهير بالغسل حكيمة من جهة عينية في الأخرى من جهة  
الأولى بحسب الغسل على كل من سأل في تلك الحال ومن اقتضى يجب غسله وغسله لا فناء على الخلاف المتقدم ولا منافاة في ذلك الغسل واجب للنجاسة  
والحدية التي في الحب أيضا كالدلت عليه الأخبار السناد إليها أن مقتضى الأدلة الشرعية  
بالبوت وقد نقل الإجماع في العتير والمنتهى على هذا أيضا قال في المنتهى اتفق علماءنا على أن ما لا نفس له سائلة من الحيوانات لا ينحس بالموت ولا  
يؤثر في نجاسة ما يلاميه وذكر في العتير أن عدم نجاسة ما هذا شأنه وانقضاء النجس به مدحبه لما أتيا الجمع فقال الشيخ في التمهيد كل ما ليس له نفس  
من الأموات فإنه لا ينحس العتير ولا البدن ولا الشراب إذا وقع فيه سوى الوذع والعقرب وقيل في الخ من البرج قاله إذا سلب شيئا من وريح أو غيره  
فخص نحيب فارجع إلى الصلح الترح لها من البرء فذلك ولا وما ذكره الشيخ هنا من استثناء الوذع الظاهر أنه مبني على ما سأل ذكره الشيخ من أنه نجاسة الوذع  
عينا وإنه كالكلب وما العقرب فلا يقدم لاستثناءه وحجبا وقيل العلامة في الخ عنه الاستدلال عليه برأيه أي بصير عن أبي جعفر ثم قال سألته عن النجاسة  
يفتح في الماء أو قضا منه قال نعم لا بأس به قلت والعقرب قال لا فرق بينهما في ذلك الجواب واستثناء الأرامعة إلى وجود السم في الماء  
والنجاسة العقرب وهو جسد ومثل ذلك حجاب بقمه حارواه سماعة في الموثق قال سألت أبا عبد الله ثم عن حرة وجدتها خنفسا قد ماتت قال الفة  
سواء كان عقربا فارق الماء ونقض من غيره وكيف كان فالمعتمد هو القول المشهور للأصل والأخبار الكثيرة ومنها أنه عقار ورواية جعفر  
في الوضع الأول وموافقة أبي بصير وصحيفة عن أبي عبد الله ثم قال سألت عن الذباب يقع في الدخن والتمن والطعام فقال لا بأس به ورواية ابن  
سكبان قال قال أبو عبد الله ثم كل شيء يقع في البئر ليس له دم مثل العقارب والخنفس وأشباه ذلك فلا بأس به ومروعة محمد بن يحيى عن أبي  
الدية قال لا يفسد الماء إلا ما كان له نفس وروى المحمدي في كتاب فربا الاستناد عن أبي عبد الله الحسن عن حبة على بن جعفر أنه سأل أبا  
موسى بن جعفر عن العقرب والخنفس وأشباه ذلك فتوت في الجز والدن سقما منه للفقوة قال لا بأس به وسقيع الجحش في المقام بق فخطب  
مسألة وقد تقدم نقل الحق والعلامة الإجماع على نجاسة ميتة ذى النفس السائلة من غير استثناء فرد وظاهره أهم من أن يكون الحيوان  
بريا أو مائيا وقال الشيخ في الخلا أن مات في الماء القليل ضفدع أو ما لا يؤكل لحمه ما يؤكل لحمه في الماء لا ينحس الماء وبه قال أبو حنيفة  
وقال الشافعيان قلنا انما يؤكل كل فأنه نجسه دليلان الماء على أصل الطهارة والحكم بنجاسته يحتاج إلى دليل وروى عنهم ثم انهم قالوا  
مات فيها ميتة جوفية لا نجسه وهو يتناول هذا الوضع وقد حكى المحقق في العتير صدر هذه العبارة عن المختار ولم يتعن من لافيه الاحتجاج  
صنها واحتاد التخييل بما له نفس من الحيوان المائي كالتمساح واحتج له بأن حيوان له نفس سائلة فكان موبقة نجسا ثم قال ولا حجة لهم في قولنا  
في العتير هو الظهور ما هو الحل ميتة لا أن الغليل مختص بالعمول قال في العالم بعد نقل ما ذكرناه من الحق كأنه أساء بقوله ولا حجة لهم  
الغالبين بالطهارة هنا من العامة وما قال للشيخ وهم الحنفية وقد شبه على ذلك الشيخ في الكلام الذي حكينا عنه وعزاء العتير العلامة في المنتهى  
وحكى عنهم الاحتجاج بقوله هو الظهور مائة الحديث وصاد هذا الحجة عند أوضح من أن يبين والعجب من المحقق في عدوله عن صكارة الحجة  
التي تسلك بها الشيخ إلى ذكر حجة الخالف الواهية مع كونه في مقام البحث مع الشيخ إذا لم يذكر خلاف غيره ولولا جمع الضمير في نسبة الاحتجاج له  
يخفى في ظاهره غير الواهية على كلام الشيخ سلك في أن الحجة له ولا يخفى ما مبني على أن احتجاجه مشاركة الشيخ لغيره في الاحتجاج للشيء بها عن غير  
العاد بالمال ولعل العلة عدم الوقوف على عين كلام الشيخ في نفس الكتاب هذا وفي تسلك الشيخ هنا بالأصل قوة إلا أن يثبت تناوله



ما يدعيه الاصحاب من الاجماع في اصل المسئلة لموضع النزاع انتهى والكلام يقع هنا في مواضع لا ينبغي ما في نقل المحقق الا  
في اصل المسئلة على التماسه ثم نقلنا خلاف الشيخ في المقام من المدافع الا ان حمل ذلك على عدم الاعتداد بخلاف معلوم النسب كما هو احد قولهم  
او شهرة القول بخلاف في الحيوان المائي فيكون الاجماع المدعى انما هو على غير الحيوان المائي ولعله اقرب ان ما استدل به الشيخ  
من النقل بالاصل هنا ما يجواب عنه ان الاصل يجب عند الخروج بالدليل وهو ما قد بناء من الاخبار المتقدمة في المقام الاول من الموضوع الاول  
الدالة على نجاسة الميتة من دى النفس غير الانسان مطر وحيث ان الحق صاحب المعالم فيما قد بنا نقله عنده لم يبق عنده دليل على ذلك الاجماع  
توى تسلك الشيخ بالاصل هنا الا ان يثبت تناوله ما يدعيه الاصحاب من الاجماع لموضع النزاع وانت جدير بعد الاحاطة بما قد بناء من الاخبار  
انه لا حاجة الى النقل بهذا الاجماع هنا الا ان يبقى الكلام في دخول الحيوان المائي تحت الخلاف تلك الاخبار او ممن معها حيث ان الذي  
ينصرف اليه الاطلاق انما هو الافراد الكثيرة الوقوع مثل تلك الاشياء المعدودة في الروايات وشملها مثل الضئيع والتمنع ونحوها  
بعده وكذلك شمول الاجماع خصوصا على الوجه الثاني مما اجاب به عن المدافع الواقع في كلامهم وبقي تسلك الشيخ بالاصل  
ما نقله الشيخ عنهم ثم من الرواية لم تقت عليها في شيء من كتب الاخبار ولا نقلها غيره فيما علم وقد اعترض بذلك انهم بعض الاماثل الحق  
من مناصري المتأخرين فقال واما الرواية فلم نجد لها في موضع مسندة حتى ننظر في صحتها وضعفها وبالجملة وان قول الشيخ بالبطلان وما  
ذكرنا من عدم شمول الاخبار المتقدمة لمثل هذا الافراد النادرة لا يخرج من قوة والاحتياط لا ينبغي الظاهر ان خلافت  
الاصحاب رضوان الله عليهم في ان كل ما ينجس بالموت مما لم ينس سائلة فاقطع من جسده حيا كان او ميتا فهو نجس قال في المداراة  
مفتوح به في كلام الاصحاب وقال في المعالم لا يعرف فيه خلافا قال في المداراة واضح عليه في المنهى بان المقضي نجاسة الجثة الموت  
هذا المقضي موجود في الاخبار فتعلق بها الحكم وضعفه ظاهر ادعائه ما يستفاد من الاخبار نجاسة جسد الميت وهو لا يصدق على  
الاعضاء قطعا نعم يمكن القول بنجاسة القطعة المبينة من الميت استصحابا لحكمها حالة الاتصال ولا يخفى ما فيه انتهى الذي  
وقعت عليه من الاخبار المتعلقة بهذه المسئلة عدة روايات منها الصحيح وغيره ومنها ما رواه في الفقيه في الصحيح عن ابيان عن عبد الله  
عن ابي عبد الله قال قال ابو عبد الله ثم ما اخذت الحباله وقطعت منه فموتته وما ادركت من سائر جسده حيا فذكه وكل منه رواه  
الشيخ في باب ايقم والكافي في الكافي لكن بطريق غير صحيح ومنها ما رواه في الكافي في الصحيح او الحسن بابرهم بن هشام بن محمد بن  
قيس عن ابي جعفر قال قال امير المؤمنين ثم ما اخذت الحباله من صيد فقطعت من بلا او جلا فذروه فموتت وكلوا ما ادركتم  
وذكرتم اسم الله عليه ومنها ما رواه ابيهم عن الوشاء عن عبد الله بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله ثم قال ما اخذت الحباله وقطعت  
منه فموتت وما ادركت من سائر جسده حيا فذكه ثم كل منه وليس في باب ثم كل منه ومنها ما رواه في الكافي عن عبد الله بن سليمان  
عن ابي عبد الله ثم قال ما اخذت الحباله واقطعت منه سمي او مات فهو ميتة ومنها ما رواه عن زرارة عن ابي جعفر ثم قال ما اخذت  
الحباله فقطعت منه شيئا فهو ميت وما ادركت من سائر جسده فذكه ثم كل منه ومنها ما رواه الشيخ في الصحيح عن ايوب بن نوح رفعه الى ابي  
عبد الله ثم قال اذا قطع من الرجل قطعة فهو ميتة ومنها ما رواه في الكافي عن الحسن بن علي الوشاء قال سالت ابا الحسن فقلت  
جعلت فداك ان اهل الجبل ثقل عندهم البات الغنم فيقطعونها فقال حرام هي ميتة فقلت جعلت فداك فيصلح فيها فقال اما علمت ان يعصيب  
البد والنوب وهو حرام وعن الكاظمي قال قال رجل يا ابا عبد الله ثم وانا اعتد عن قطع البات الغنم فقال لا يقطعها اذا كنت تصلي بمالك  
ثم قال ان في كتاب علي ثم ان ما قطع منها ميت لا ينفع به وعن ابي بصير عن ابي عبد الله ثم قال في البات الغنم تقطع وهي حيا فانما ميتة  
ادعرت ذلك فاعلم ان ما ذكره السيد السند قد مر من اعتراضه على كلام المنهى بان ضعفه ظاهر منطوقه من وجوه  
ان ما قلناه من الاخبار المذكورة صريح الدلالة واضح المغالة في نجاسة الاجزاء المقطوعة من الحيوان وانما ميتة فقوله ان غاية ما يستفاد  
من الاخبار بخطة جسد الميت ليس في حله بل كما يستفاد منها نجاسة جسد الميت بالموت كذلك يستفاد منها نجاسة ما علة الحيوان بالامانة  
منه حيا وبذلك يظهر ما في كلام صاحب المعالم امض حيث انه اورد في المقام روايات الالبات الثلث خاصة وقال ان في الاولى اشياء  
بالنجاسة لكن في غيرها ضعف وقال في الاخيرين انهم لو لم يستدلوا بالاحتجاج في الدلالة على النجاسة الى وجود دليل عام في نجاسة  
ليكون اثبات كون المقطع عنه ميتة مقتضيا لدخوله في عموم الدليل على نجاسة الميتة وقد علم ان العدة في التميم الاجماع المدعى في  
كلام الاصحاب في النقل به موقوف على كونه ميتة متناولا لهذا التقطيع وبه لا حاجة الى توسط الاحتجاج بما دل على انه ميتة وعلى كل



قال فانهم عنهما ليس يوضع خلاف انتهى فان فيه الروايات الثلاثة على ما ذكرنا هذا ليست مضمرة في الثالث التي ذكرها بل فيها التخصيص بالصحة  
والحسن الذي لا يقصر عن الصحة عند عدم معذرة حيث لم يفت على ذلك وما المستند في اصل نجاسة الميت هو الاخبار التي قدسها لا الاجماع  
ومع صحتها انهم ايضا ولكنهم حيث تبعي النظر فقد في التتبع لادلة المسئلة واحاديثها خصوصا مع تفرقها في ارباب شتى وقواها وقواها من هذه  
النافذات كالا يخفى ان نظره في القطعة المبانة من الميت وقوله لا يخفى ما فيه مردود بان النجاسة اذا تعلقت بجلة تعلقت باجزائها  
وليس تعلقت بالمجموع من حيث كونها مجزأة وكيف لا وهو قد استدل على نجاسته ما لا يخفى من الحيوة من الكلب والخنزير بانه داخل في سائر  
ولا شك ان الكلب والخنزير اسم للجمله لا يخفى ان المستغفار من الاخبار الطهارة والنجاسة دأيرة مدار حصول الحيوة وعدمه ولهذا  
وددت الروايات المتقدمة بنجاسة القطعة البانية من الحيوانها ميتة وروى الاخبار ايقم باستثناء تلك العشرة التي لا تخلها الحيوة في  
طهارتها من الميت من حيث انها لا تخلها الحيوة وقد خرج بذلك في محجة الحلبي الثانية اسم ثم فقال ان الصوت ليس به روح وقد اورد هو  
في تلك المسئلة الى ما ذكره حيث قال بعد ذكر هذا الكلام من التخصيص المذكورة ومقتضى التعليل على ما لا ريب فيه وبما اوردناه في غير ذلك مما  
ما ذكره العلامة رحمه الله وضعف ما اورد عليه قال في المنتهى لا يترتب طهارة ما ينضم من بدن الانسان من الاجزاء الصغيرة مثل  
والقارور وغيرها لعدم امكن الطهارة عنها فكان عفوا وهذا المشقة واعترض في المعام فقال ويظهر من تركه بعدم امكن الطهارة عنه انه مريء  
دليل بنجاسته البيان من اعمى وان مقتضى استثنائها من الحكم بالتخصيص والقول بطهارتها هو لزوم التخرج والمقتضى من التخصيص بالغير فيها  
وهذا يجب فان الدليل على نجاسة البيان من الحيوان كاعتل ان الاجماع والاخبار التي ذكرناها والا اعتبار ان اللذان حكينا هما من بعض  
اعنى مساواة الجزء الكل وجود معنى الموت فيه والاجماع لو كان متناولا لما نحن فيه لم يعقل الاستثناء منه والاخبار على تقدير صحتها و  
ولا ينها وعومها انما يقتضي ما انفصل في حال وجود الحيوة فيه لاما زالت عنه الحيوة قبل الانفصال كما في موضع البحث والنظر الى زيد  
الاعتبارين يقتضي ثبوت التخصيص وان لم يتفصل تلك الاجزاء التي يزيل عنها اثر الحيوة في حال انفصالها بالميت <sup>ففي</sup> على اصل الطهارة  
واذا كان للتمسك بالاصل محال فلا حاجة الى تكلف دعوى انهم المخرج انتهى كلامه زيد مقامه وهو جيد وشيق واستدل في <sup>المادة</sup>  
على الطهارة ايقم معناه في امسالة الطهارة السالمة من المعاصي بصحة على بن جعفر عن اخيه موسى ثم قال سألته عن الرجل يكون  
الثالوث والجرام هل يصلح له ان يقطع الثالوث وهو في صلواته وينتف بعض محمد بن ذلك المخرج ويظهره قال ان لم يخوف ان  
يسيل الدم فلا بأس وان تخوف ان يسيل الدم فلا يفعل قال وتلك الاستعصاء عقيب السؤال بعيد العموم واورد على ذلك ان الفلان  
صحيحة على بن جعفر ان السؤال فيها ليس عن طهارة ما يقطع من الثالوث او نجاسته بل من كون هذا الفعل في الصلوة من جملة  
المنافيات لها ام لا فانه سألته ايقم قبل هذا السؤال قال وسألته عن الرجل يترك بعض اسنانه وهو في الصلوة هل يصلح له ان يتركه  
ويظهره قال ان كان لا يجد ثما فليتركه وليرم به وان كان وما فليصرف ثم قال سألته عن الرجل يكون به الثالوث الخروج فالمرتب  
من السؤال انما هو عن استعمال كون هذا الفعل في الصلوة ما ينافي فيها ام لا فاجابته بانه لا ينافي فيها لانه ليس بفعل كبير نخي به الصلوة  
فان استلزم خروج الدم كالتصريح في السؤال الاول ابطال من حيث الدم انتهى واجاب ان الامر وان كان كما ذكره من ان السؤال انما  
هو من كون الفعل المذكور نافعا للصلوة ام لا ان ظاهر اطلاعي في الياس من مس هذه الاجزاء في الصلوة ونسبها اهم من كون  
المس دسوبة او يوسع مما يشهد بالطهارة اذا المقام مقام تفصيل كما يدل عليه اشتراط نفى الياس باستثناء خوف سيلان الدم فلو كان  
من تلك الاجزاء مقتضيا للتخصيص ولو على بعض الوجوه لم يحق هذا الاطلاق بل كان اللائق البيان كما وقع في خوف سيلان <sup>ذلك</sup>  
فقط الاطلا في الطهارة في الحالين به يتم الاستدلال وبالجملة فالقمة انه لا خلاف في القول بالطهارة وان اختلفوا في الدليل على  
والتمسك باصالة الطهارة سيما مع الاعتقاد بظاهر الصحة المذكورة بالمقرب المذكور اقوى مستك في المقام والاعتناء  
لا يخفى والله العالم اتفق الاصحاب من غير خلاف يعرف على طهارة ما لا تخله الحيوة من الميت وهي عشرة العظم  
والظفر والظلف والقرن والحافر والشعر والوبر والصوف والريش والبصاير والكس القشر الا على كذا انفرد في المدارك  
ان ذكره حصر ذلك في اشياء ثم عد العشرة المذكورة وفي المعام وكذا في المنتهى ذكر العشر ولكن ذكر الا فخر سكان الظفر في المدارك  
بعد ان عد العشرة المذكورة ونقل بعض اخبار المسئلة قال ويستفاد من صححة زياره استثناء الانفحة ايقم وهو مقتضى به في كلامه  
الاصحاب وظاهر المنتهى انه صام جمع عليه بين الاصحاب وفيه انه كان الواجب بمقتضى هذا الكلام جعل الا فخر من جملة الاخر التي

الاصحاب



عددها اذ ان زادت على العشرة مع انه ادعى في صدر كلامه الحصر في العشرة التي ذكرها وهل هذا الا تدفع اظاهر فكيف كان في الواجب  
 ذكر اخبار المسئلة كل ما وصل الدنيا فقلتم ثم تدسليها بما تضمنه الاخبار من الاحكام المتعلقة بذلك فاقول من الاخبار المذكورة ما رواه  
 الشيخ في الصحيح عن الحلبي عن ابي عبد الله ثم قال لا بأس بالصلوة فيما كان من صوف الميتة ان الصوف ليس فيه رديح وفي هذا الخبر ما  
 يدل على طهارة ما لا رديح فيه مع انه الظاهر ان قوله ثم ان الصوف ليس فيه رديح وقع تعليلا للنفي لا بأس من الصلوة فيه وما رواه  
 الشيخ وقيل الصدوق في نسخة في الصحيح عن زرارة عن ابي عبد الله ثم قال سالته عن الالفحة يخرج من الحدي الميت قال لا بأس به قلت لا بأس  
 يكون في ضرب الساة وقد سالت قال لا بأس به قلت والصوف والشعر وعظام العنيد والحبل والبيض يخرج من الدجاجة قال كل  
 هذا لا بأس به والحبل في الحلبي ليس في نسخة وهو الاصح والظن انه من صحيح قلم الشيخ كالاخفى وما رواه الشيخ في الحسن عن حريز  
 قال قال ابو عبد الله ثم زرارة ومحمد بن مسلم اللبي واللبا والبيضة والشعر والصوف والقرن والحافى وكل شئ بعض من  
 الساة والدابة نفس ذك وان اخذته منه بعد ان يموت فاعطاه وصل فيه وعن اسمعيل بن مروان عن يونس بن عيسى ثم قال حسنة ابنا  
 ذكته ما فيه منافع الخلق الالفحة والبيض والصوف والشعر والوبر ولا بأس باكل الجبن كله ما عدا مسلم او غيره وانما بكرة ان ياكل في  
 الالفحة ما في ابنة الجربى واهل الكتاب لانهم لا يتوحدون الميتة والجزء من الحسن بن زرارة في الموقى والحسن قال كنت عند ابي  
 عبد الله ثم واني يساله عن السن من الميتة واللبن من الميتة والبيضة من الميتة والالفحة الميتة فقال كل هذا ذك قال في الكافي  
 وزاد فيه علي بن عقبة وعلي بن الحسين بن رباط قالوا الشعر والصوف كله ذك وقال في الكافي ايضا وفي رواية صفوان عن الحسن  
 زرارة عن ابي عبد الله ثم قال الشعر والصوف والوبر والوديش وكل نابت لا يكون ميتا قال سالته عن البيض يخرج من بطن الدجاجة  
 الميتة فاناكلها وما رواه في الكافي عن ابي حمزة الثمالي عن ابي جعفر ثم قال في حديث طويل قال فيه قتادة فاحضرني عن الحسن بن عتبة <sup>ص</sup>  
 ثم قال رجعت بمسالك الى هذا قال قلت عنى فقال لا بأس به فقال انه وما جعلت فيه الالفحة الميتة قال ليس بها بأس ان الالفحة  
 ليس لها عروق ولا ينهض ولا لها عظم انما يخرج من بين فرث ودم ثم قال وان الالفحة بمنزلة دجاجة ميتة خرجت منها بيضة  
 جعل ياكل تلك البيضة قال لا ولا امر باكلها فقال له ابو جعفر ثم ولم لا بأس من الميتة قال له فان حضنت تلك البيضة خرجت منها  
 دجاجة فاناكلها قال نعم قال فاحرم عليك البيضة وعلى لك الدجاجة ثم قال ثم فكل ذلك الالفحة مثل البيضة فاشئ الجبن من لسوف  
 المسلمين من ابدى المصلين ولا تسال عنه الا ان ياتيك من غيرك عنه ودوى الصدوق في العتقة مرسله قال قال الصدوق ثم  
 اسبأ من الميتة ذكية القرن والحاضر والعظم والسن والالفحة واللبن والشعر والصوف والوديش والبيض ورواه في كتابه  
 الحاصل سنداه عن محمد بن ابي عمير ونفع الى ابي عبد الله ثم مثله مع مخالفة في الترتيب وما رواه الشيخ عن عباد بن ابراهيم عن ابي  
 عبد الله ثم في بيضة خرجت من راس دجاجة ميتة قال ان كانت الكنت اليه فيه الحبل الغليظ فلا بأس بها وما رواه في الكافي عن  
 الغنم بن يزيد الحرجاني عن ابي الحسن ثم قال كتبت اليه اساله عن جلود الميتة التي ياكل لحمها ان ذك فكتب لا ما هاب ولا عصب  
 كل ما كان من السمك من الصوف او حرثا الشعر والوبر والالفحة والفرق ولا يتعدى الوعر ان شاء الله قال بعض الصنفين من  
 الحديثين هكذا وجد هذا الحديث في نسخ الكافي من التمهيديين وكان سقط منه شئ انتهى وهو كذلك وما رواه في نسخة  
 باب الذبائح والاطعمة في الحسن بن صفوان عن الحسن بن زرارة عن ابي عبد الله ثم في حديث سائة ميتة يدبغ فيصير فيه الذي  
 والماء فاشرب منه وانوضأ قال نعم وقال يدبغ فينقع به ولا يصلى فيه قال الحسين وسال ابو عن الالفحة يكون في بطن  
 او الحدي وهو ميت فقال لا بأس به قال حسين وساله ابي وانا حاضر عن الرجل يسقط منه فيلحد من اسنان الميت فيجعله مكانه  
 فقال لا بأس وقال عظام العنيد يجعل شطرجا فقال لا بأس بمسها فقال ابو عبد الله عن العظم والشعر والصوف والوديش  
 كل نابت لا يكون ميتا قال وسالته عن البيضة يخرج من بطن الدجاجة الميتة فقال لا بأس باكلها <sup>عن</sup> هذه الرواية  
 في الكافي له بقوله وفي رواية صفوان عن الحسن بن زرارة الى اخره اذ عرفت ذلك فاعلم ان الكلام هنا يقع في مواضع  
 انما يخفى على من لاحظ الاخبار التي قلنا ها في نجاسة الميتة دلالتها على الحكم المذكور الشامل لجميع اجزاء الميتة  
 من هذه العشرة وغيره وان هذه العشرة انما استثنت وخرجت من الحكم المذكور لهذه الاخبار المذكورة هنا الصريحة في طهارة  
 المعبر عنها في جملة من هذه بانها ذكية اي طاهرة وفي بعض ما لا تخلها الرق كاسير اليه في صحيح الحلبي وفي حديث ابي حمزة



الغالب من قوله في الاغذية انها ليست لها عروق ولا ينهادم ولا لها عظم وان الظاهر من سياق هذا الكلام للاستدلال على نفى الباس عن  
الاغذية اما من حيث ما ذكرناه الموجب لطهارتها والوصف فيها ان العرق مما تحمله الحية واما الدم فهو مادة الحية ولذا يطلق عليه النفس الطاهر  
بهذه اللغة وقع التعبير في كلام الفقهاء من قولهم زى النفس السائلة اى الدم الجارى من العرق بعد قطعه بقوة وذبح واما العظم فانه وان  
لم تحل الحية في حد ذاته لكنه يستعمل كونه ما وقع مما تحمله الحية الميتة وشغلنا بالربع الامر اى انه يجب في القطعة المشتملة على العظم  
يجب غسلها ونكفها وان لم يجب ذلك في العظم وحده فوجوده مؤكدا لعلق الرقبة فيها من فيه وما ذكرنا يظهر لك ما في كلام الحق المكن  
طاب ثراه في شرحه على الدروس من المناقشة هنا في دلالة الاخبار المذكورة على الاستثناء والاستناد في طهارة هذه الاشياء الى الال  
والافتقار على الحكم المذكور حيث قال في بيان الدليل على طهارة هذه الاشياء واملائنا في الدليل على طهارتها اصاله الطهارة اعم  
دلالة نجاسة الميتة بحيث يشك في هذه الاجزاء غير ظاهر كاعرفت والا فالتكليف فاق ظاهر او عدم صدق الميتة عليها لان الموت فرع الحية  
ولا يخفى انه لو كان مقتضى ذلك على ان الميتة نجسة فلا يبعد ان يتوان في انظارها جميع اجزائها نجسة كما يقولون ان جميع اجزاء الكلب  
مثله نجس باعتبار انه وبعد النفس نجاسة الكلب وهو ظاهر في نجاسة جميع اجزائه لو كانت نجسة فبعض اجزائها صالحة لا يبعد فيه  
فالمادة عدم وجود النفس الدال على تعليق الحكم بالنجاسة على الميتة كما يقولون لعدم حلول الحية كيف وظاهر ان ذوات الحية ليسها  
للنجاسة والالوم ان يكون الحيوان المذكور ايضا نجسا بل عدم التدكية بصير سببا للنجاسة الحيوان ولا استبعاد ان يكون سببا لجميع  
اجزائه سواء حل الحية او لا انتهى اقول فيه ما عرفت من وضو الدليل على نجاسة الميتة وانعام جميع اجزائها بالتقريب الذي ذكره في  
الكلب واما حرج هذه العنصر المذكورة هنا بهذه الاخبار فحق بمقتضى لعدم تلك الاخبار ومقتضى لاطلاقها كما في القاعدة المطروقة  
في مقام اجتماع العام والخاص والمطلق والمقيد واما قوله انه مع عموم تلك الاخبار فيكون بعض اجزائها صالحة لا يبعد في نفى  
فردود بان القاع في العموم اما هو لا يشك في حمله من هذه الاخبار على كون هذه الاشياء ذكية وصلته منها على نفى الباس الظاهر كل منهما في  
الطهارة وان كان الاول اشده ظهورا وان وقع التعبير في بعضها بكونه مما لا تحل الحية الا ان المناقشات الموجبة لتقييد تلك الاخبار  
اما من حيث دلالة هذه الاخبار على الطهارة حتى انه بهذه الالفاظ الدالة على ذلك ومقتضى القاعدة كما عرفت تقييد اطلاق تلك  
الاخبار بهذه وجع فادعاء من انه وجود النفس الدال على نجاسة الميتة فانه يشك في جميع هذه الاخبار المذكورة وان هذه الاخبار  
لا يبعد تخصيصها ولا تقييد لها لعدم ظهور الدلالة على الطهارة حتى انه اى النجاء الى اصاله الطهارة والاتفاق ظاهرا صدق الميتة  
عليها فاعلمت محض حيث انه غفل عما اشتملت عليه هذه الاخبار من الالفاظ الظاهرة في الطهارة واما تعلقها بشك بعضها عدم حلول  
ورتب عليه ما ذكره عليه من المناقشة وما ذكرناه ظاهر لا ستره فيه المستفاد من الاحكام عدم الفرق في الحكم بطهارتها  
الصور والشعر والريش والوبر من كونها ما خوفة من الميتة بطريق الجز والقطع الا انه يحتاج في صورة القطع الى غسل موضع  
الاتصال من حيث ملاقات الميتة بالرطوبة وبذلك على ذلك اولا لاطلاق الاخبار المقدمة اذ لا يصح فيها الجز وغيره وثانيا  
حسنة حيز المقدمة في صدر المسئلة حيث اشتملت على الامر بغسل هذه الاشياء بعد اخذها من الميتة ومن الظاهر ان المراد بها  
والجز المذكور قد صرح بانه ركن في الصورة المذكورة اى طاهر فالخبر طاهر الدلالة على الطهارة في صورة القطع وذهب الشيخ في ثمة الى  
اشراط الجز وحقق الطهارة بذلك ونقل عنه انه على ذلك بان اصولها المتصلة بالدم من حله اجزائه واما يشك استعمالها الا  
اهد المذكورات بعد غبارها منه وورد اولا بالمتن لانه يصدق على المجموع من المتصل بالدم والمتجاوز عنه اسم هذه الاشياء وهو لا يحتاج  
كون شئ منها جزءا من اللحم وثانيا ما قدمنا من اطلاق الاخبار والتقييد يحتاج الى دليل وليس ثلثين مضانا الى ما عرفت مما  
دلت عليه حسنة حيز المشار اليها قال الحق الخواص اى في شرح الدروس ثم حكم الاحكام بالغسل في صورة القطع نسبيا على عموم  
نحو سائر الملاقي للجنس بالرطوبة والميتة نجسة واصول هذه الاشياء ملاقة لها بالرطوبة فيجب غسلها وبذلك عليه ايقم حسنة  
حيز المذكورة مع نقاضه الاختصاص ولا يذهب عليك ان الاحوط عدم الاكتفاء بغسل موضع الاتصال بل غسل جميعها بل وعلى  
تقدير الجز ايضا لان الرواية المذكورة تتضمنه الامر بالغسل مطلقا لا تقييد فيها بموضع الاتصال وحالة القطع انتهى ولا يخفى من  
غزابة اما اولا فلتصريح الاخبار المذكورة بطهارة هذه الاشياء وانها ذكية مضانا الى اتفاق اصحاب اصاله الطهارة  
وعدم صدق الميتة عليها كما تقدم في كلامه الذي قدمنا ذكره في سابق هذه الموضع واما ثانيا فان مثل موضع الملاقات للميتة



ظاهرهما ما عدا موضع العلاقات وكذا ما اخذ جزءا فاجبه الاحتياط في غسله مع الوجوه المذكورة والرواية التي اشار اليها وان كانت مطلقة  
 معارضة فيما عدا موضع العلاقات بالادلة المذكورة الدالة على الطهارة فلا بد من تخصيصها بموضع العلاقات كما ذكرنا جاعلا بينهما وبين تلك الدالة  
 ولو قام مثل هذه الاحتياط في المقام تجري في جميع الاشياء المحكوم بطهارتها وبالحمل فان ما ذكره قسرة لا يعرف له وجها بالكلية هذا وظاهر  
 المشار اليها ان حكم القرن والنايب والحافر ومثلها الظلف والظفر حكم ما ذكر في الشعر والصوف والريش والوبر من انها متى اخذت <sup>بالكلية</sup>  
 من الميتة فانه قبل موضع العلاقات منها بالمقرب المنقطع في الشعر واشباهها وانما لو اخذت بالكسر والبرق بسكين ونحوها فانه يكون كالحفرة بالنسبة  
 بالنسبة الى تلك الاشياء وضاد الشئ يجري هنا في القلع اليق في المقرب الذي قد سنا ذكره نقلا لا اني لم اقف على من ذكر ذلك من الاصحاب و  
 مقتضى ظاهر الحجة المشار اليها وكذا تقليل الشئ المتقدم هو ما ذكرناه المشهور بين الاصحاب انه لا فرق في الحكم بطهارة هذه الاشياء  
 من الميتة مما ينزل عليه لودكي ولا غيره وقال العلامة في النهاية اما بعض الجلال وما لا يوجب حرمه ماله فليس ماله الا في الميتة ونحوه وكذا  
 انتهى اليق ونقل ذلك الحق الشيخ حسن قسرة في المعام فقال بعد نقل الحكم المذكور لا تعرف فيه خلافا لاسم العلامة ثم نقل كلامه في الكتابين  
 المذكورين وقال ولا يمتري لكلامه وجها ولا عرفنا له عليه موافقا وقد دفع الشهيد في الذكرى على عدم الفرق واما ما لا يمتري من غير الحمل  
 كما هو مقتضى ظواهرها احتملا من كون اكثر الاخبار والدالة على طهارتها وارادة بالكل او مسوقة لبیان ومنه استنبطت  
 الطهارة وذلك مفعول في غير الحمل ومن عدم الدليل العام على نجاسة الميتة بحيث يتناول امثاله هذه الاحكام كما اشار اليه ومقتضى  
 هو الطهارة الى ان يقوم الدليل على حملها ولا دليل ولم اقف لاحد من الاصحاب في ذلك على كلام وقد يكون اطلاعهم الحكم بالطهارة فرقة  
 على عدم الفرق ولا فرق يخفى ان فرق العلامة في حكم البعوض يقتضي الفرق هنا انتهى اقول في بيان ما ذكره بالنسبة الى الانفة في الاحتمال الثاني من  
 الدليل العام على نجاسة الميتة مردود بما قدمنا ذكره من الاخبار الدالة على ذلك وما يدلنا بها به من التقريب الدال على النجاسة ومضى  
 ذلك استلزم القول بنجاسة الميتة كما عرفت به سابقا من انه لا مستند لهذا الحكم الا اتفاقهم المستلزم كما عرفت الحكم بنجاسة كل جزء من  
 الميتة موجب الحكم بالنجاسة والانفة فيبقى الوجه الاول من الاحتمالين المذكورين في كلامه سالما عن المعارض وينتفي ما ادعاه  
 التمسك بمقتضى الاصل فانه يجب اخراج عنه بالدليل وقد دل على نجاسة الميتة الشاملة ذلك للانفة فيها وخرج من ذلك ما دل عليه  
 الاخبار الدالة على طهارتها من حيث الحمل كذا ذكره وبقي ما كان من غير الحمل على النجاسة على ان ما ذكره من كون اكثر الاخبار الدالة على  
 طهارتها وارادة بالكل او مسوقة لبیان يحمل ظنونا فظاهر سياقاتها انما هو بالنسبة الى الطهارة والنجاسة لا الحمل والحفرة كما  
 ادعاه والذي قد سنا من الروايات المشتملة على الانفة صحيحة واردة وفيها نفي لباس الا ان سندها الذي هو ما كواله <sup>التي</sup> هو ما كواله الذي هو ما كواله  
 بوضوح وهو مطلق بالنسبة الى الحيوان المأكول وغيره وذكرنا الانفة فيها في سياق الصوف والشعر والوبر والحكم فيها باضافته اذا اخطأ  
 في ان المراد انما هو الطهارة لا الحمل فان ما ذكره معها من الصوف وما بعده ليس من المأكولات ونحوها موثقة للحسين بن ذرارة في  
 ذكرها اذ ذكية اي ظاهرة سيما باضافة الزيادة المنقولة من الكافي عن علي بن عقيب وعلي بن رباط باضافة الشعر والصوف  
 مرسله الصدوق في الفقيه المستند في الحاصل المشتملة على عد العشرة كله بالحكم بكونها من الميتة ذكية فانه ظاهر في الطهارة  
 لا في الحمل وكذلك رواية الجرجاني فاين اكثر الاخبار الواردة بالحمل او مسوقة لبیان نعم ذلك الحمل وقع في حديث الثاني الا ان  
 ظاهر سياقه ان الكلام في الحمل والحفرة انما وقع تقريرا على النجاسة والطهارة حيث انه لما نفي ثم الباس عن المجيب وجعل كذا عارضه <sup>التي</sup>  
 بانه محل فيه الانفة وهي نجاسة لاحدها من الميتة فاجاب بان الانفة ظاهرة لانها ليست مما يحمل المحبوة بالمقرب الذي قد سنا  
 في الموضع الاول ثم نقول بالبيضة المأخوذة من الميتة فذكر الحمل في الخبر انما وقع بطريق الفرض والا فاضل الكلام انما هو في الطهارة  
 والنجاسة ومثلها تمت الحديث بوضوح بالتقريب المذكور على ان لفظ الحمل في الاخبار ربما استعمل في كل الاستعمال وهو شائع سيما في  
 هذا المقام في كلام الفقهاء فانهم يعبرون في هذا المقام عن طهارة الصوف والشعر ونحوها من القرن والظلف وغيرها بالحمل وانما  
 يحمل من الميتة وليس المراد الاصل استعمالها كالا يخفى على من راجع عباراتهم والعجب انهم من متابعي الفاضل الخراساني في الذخيرة  
 له على ذلك حيث انه جرى على ما جرى عليه وذكر ذلك وان لم يسنده اليه وقد اختلف كلام اهل اللغة في معنى <sup>الانفة</sup>  
 والظاهر انه بسبب ذلك اختلف كلام اصحابنا وفي ذلك فنقل عن الصحاح ان الانفة بكسر الهمزة وفتح الغاء تحفظة كمنزلة الحمل <sup>التي</sup>  
 مالم يزل وقال في القاموس الانفة بكسر الهمزة وتشديد الهاء وقد نكسر الغاء والمنفعة والمنفعة شئ يستخرج من بعض الحيوان



اصغر بصير في صوفه فيغلط كالجبن ونفس الجهرى الالفحة بالكوس سهو وقال القوي في كتاب المصباح المصباح النير والالفحة بكسر  
وفتح الفاء وتشديد الحاء الكوس تصغيرها قال ابن السكيت وحضران اعرابيان فضحان من بني كلاب ضالتهما عن الالفحة فقال احدهما  
لا اقول الا الالفحة يعني بالهزة وقال الآخر لا اقول الا منجحة ميم مكسوة ثم افترقا وانفقا على ان يسالا جماعة من بني كلاب فاتفقت  
على قول هذا جماعة على قول هذا هما لغتان والجمع اناخ ومناخ قال الجهرى والالفحة هي الكوس وفي التهذيب لا يكون الالفحة  
الا شكل دي كرش وهو شئ يستخرج من بطنه اصغر بصير في صوفه مبتلة فيغلط كالجبن ولا يسمى الفحة الا وهو وضع فاذا رمى  
قبل استكوش اي صادت الفحة كرشا ونقل ابو الصلاح ما يوافقه فقال الالفحة ما يؤخذ من الجدى قبل ان يعطم غير اللبن فاما  
طعم غيره قبل حبه وقال بعض العقلاء يشترط في طهارة الالفحة ان لا يعطم السخلة غير اللبن والافحوخة واهل الحيرة بذلك  
بذلك يقولون اذا دعت السخلة وان كان قبل العظام استحات الى البعرات انتهى كلام صاحب المصباح وقال في كتابه مجمع البحرين  
والالفحة بكسر الهزة وفتح الفاء مخففة وهي كرش الحمل والجدى مالم يأكل فاذا اكل فهو كرش حكا الجهرى وعن ابى زيد وفي  
المغرب الفحة الجدى بكسر الهزة وفتح الفاء وتخفيف الحاء وتشديد هاء وقد بقى نسخة ايضاً وهو شئ يخرج من بطن الجدى  
بصير في صوفه مبتلة في اللبن فيغلط كالجبن ولا يكون الا لكل دى كرش ويق كرشه الا انه ما دام بصيراً سمى ذلك الشئ الشئ  
فاذا عظم ودعى العشب مثل استكوش انتهى وقال ابن ادريس في كتاب السراير والالفحة بكسر الهزة وفتح الفاء كرش الحمل والجدى  
مالم يأكل واذا اكل فهو كرش ومنه العلامة على ما نقلت في المعالم في جملة من كتب بما يوافق كلام لقاموس فقال انها لم يستعمل  
في بعض السخلة وانت خبر بان قد علم من ذلك الاختلاف في الالفحة بين كونها عبارة عن الكوس او عن ذلك الشئ الاصفر الذي  
بصير في صوفه مبتلة فيغلط ويمكن ترجيح الثاني بقوله في رواية الثمالى انما يخرج من بين فرث ودم فان الظاهر انه اشارة الى  
قوله ثم وان لكم في الاطعم لبعرة فسقيم مما في بطونه من بين فرث ودم لبنا خالصا سائغا للشاربين قال في كتاب مجمع البيان  
نقله عن ابن العباس قال اذا استقر العلف في الكرش صار اسفله فرشا واعلاه دما واسفله لبنا فبهى الدم في العلف في  
في الصروع وبقي الفرث كما هو انتهى ومقتضى ذلك ان اللبن الذي يشربه السخلة بصير بعد وصوله الى الكرش الى هذه الالفحة  
الثالثة تالفا هو هذا الشئ الاصفر الذي ذكره اهل اللغة وان كان بعد رعيه العلف فيجلى ذلك ولا يصير كذلك وانما  
يبقى الفرث وهو السفلى والدم خاصة ويمكن ايضاً ان يقال هو الانسب بكلام اهل اللغة القائلين بان الالفحة عبارة عن  
الشئ الاصفر ما دام يتعدى باللبن واذا اقتدى بالعلف صاير كرشا انه في حال الاعتداء باللبن له كرش وانما الذي تحول  
اليه الذي يشربه هذا الشئ الاصفر مع الشغل والدم وبعد رعيه بصير هذا الشئ الاصفر كرشا وبه ينطبق الخبر المذكور  
كلام اهل اللغة انظروا فاعلم ما هذا وقد اضطرب كلام جملة من متاخرى المتأخرين في هذا المقام في المحل على اى المعنى  
المذكورين من جهة انهم حكوا في الصوف والشعر ونحوها ما يؤخذ قلعا من الميتة بوجوب العسل كما تقدم من حيث علم  
الميتة برطوبة بئرا على ان القاعدة المقررة بينهم ان ان يلاقى الضئ مع الرطوبة ينحس وتجب بعضهم يرجح تفسير  
بالكوس دون ذلك ذلك الشئ الاصفر لان ذلك الشئ الاصفر وان كان ظاهرا بمقتضى الاختلاف المذكورة وهما يحتاج  
ظاهرا الى تطهير من حيث الملاقات الباطن الميتة وان كانت ذاتة ظاهرة لاختلاف نقل في المعالم عن والده في بعض  
قوايده انه اختار الاول ثم نقل عنه انه توقف في الروضة قال ولا تعلم من الاصحاب مصرحا بالثاني وربما كان في اطلاقهم الحكم  
بالطهارة اشعار به وقال الشهيد في الذكرى وجهان الاول تطهير ظاهرها من الميتة الملائقات انتهى وقال في المداولة  
وجوب غسل الظاهر من الالفحة والبيضة وجهان اطهرهما عدم للاصل واطلاق النص وقا هر كلام العلامة في انتهى يعطى  
وهو لوجه انتهى وقال الفاضل الخراسانى في شرحه على الدرر من نقل الخلاف في السخلة والظاهر تفسير العلامة  
لا يظهرون الروايات المذكورة اذا الالفحة شئ يصنع به الجبن والظاهر ان الجبن اما يعمل من الشئ الذي يصفى السخلة  
مثل اللبن لا من كرشها الذي هو الجبن بمزلة المعدة للاشنان وما في رواية الثمالى انها يخرج من بين فرث ودم  
ايضا بانك مثل اللبن وعلى هذا فالظاهر ان الكرش محلها انتهى وفيه انه متى فسر الالفحة بذلك الشئ الاصفر فجب  
انها ظاهرة بظاهر النصوص الا ان هذا الكرش الذي جعلها محلها محبس البتة فيعود الاشكال كما تقدم ذكره والمحتمل



لا يخفى ان مقتضى فهمهم يتعدى القياس للصوف المتلوع ونحوه مضافا الى القاعدة المتقدمة هو القياس وجوب التطهير  
من حيث العلاقات وان كانت ظاهرة بائى العيبين اعترفت الا ان بقى بان مقتضى الوقوف على ظواهر النسخ من المذكور هو  
التطهير باليسرة الى الصوف ونحوه حيث دل على ذلك حسنة حريز المقدمة ولا سيما في الحكم بظهور الانفحة بائى  
العيبين المذكورين اعترفت واستثناء ذلك من حكم ملاقات القياس كاسيانى ملذذ في اللبن في صرح الميتة ولعل وجه الاستثناء  
هو حكم الضرورة بالحاجة الى الانفحة كما يشعر به خبر يونس من قوله ثم حنذا شيا ذكية مما فيها منافع الخلق الانفحة والصوف  
والبيضة والوبر والشعير فزول الاشكال من هذا المجال بقى الكلام هنا في بعض ما يتعلق بالمقام وهو ان  
ظاهر كلام اهل اللغة الذي قد ساء هو ان الانفحة مخصوصة بما اذا لم يرعى والا فلوروى لم يسم الانفحة وانما بقى كرش مع ان  
شيئا الشهيد في الذكرى قال والانفحة ظاهرة من الميتة والمذبوحة وان اكلت السخلة غير اللبن ولا ريب في ضعفه حيث  
ان كلامهم متفق على تخصيص ذلك بما اذا كان اعاده على اللبن ومع كل غير انما بقى كرش لانفحة قال في المدارك  
بعد ذكر الانفحة اختلفت كلام اهل اللغة في معناها فبطل انها كرش السخلة قبل ان تاكل وقبل انها من اصفر يسبح من بطن  
الجدي ولعل الثاني اولى اقتضاه على موضع الوقوف وان كان استثناء الكرش ايقه في بعيد نسكا مقتضى الاصل انتهى ولت  
خبر اوله بان ما علية اولوية الثاني من الاقتصار على موضع الوقوف لا عرف له وجه ظاهر مع ما عرفت من الخلاف في  
المسئلة ويقابل القولين بينهما لو كان القابل بان الانفحة عبارة عن الكرش بمعنى الكرش بمعنى وما فيه من حيلة ذلك الشيء  
الا صفر فيكون القول بالكرش اعم مطم فانه يتم ما ذكره لكن لم افق على من صرح بذلك من الاصحاب ولا من اهل اللغة  
بل ظاهر الجوع بيان القولين وتاليا بان ما ذكره من التمسك بالاصول مردود بما عرفت من عموم نجاسة الميتة المتع  
لتخصيص ما لا مقام طوية والكرش واذا كان ظاهرا بالذات من حيث استثناء الروايات الا انه يخص بالعرض الا ان حجاب  
عن الاشكال المذكور بما ذكرناه ان من حيلة الاخبار المتقدمة قد دلت على استثناء البيضة كجملة ما ذكر من العشرة  
اطلافا الحكم بالظاهرة وان لا نت الميتة بالوطية مع مخالفة ذلك لما عرفت في الصوف ونحوه من انه متى اخذ با  
لقطع فانه يجب حفظه في موضع العلاقات كما قال به الاصحاب بدلت عليه حسنة حريز من اجل ذلك اختلفت كلمة الاصحاب في  
البيضة ايقه وظهر بعض الحكم بالظهور نظرا الى اطلاق النصوص والظاهر قوله الاكثر كما نقله في المعالم حيث اطلقوا  
الحكم بظهور البيضة ولم يتعرضوا لحكم ظاهرها مع معلومية ملاقاتها بالوطية للميتة النجسة والمفهوم من كلام العلامة  
النجاسة كاصح به في النهاية حيث قال البيضة من الدجاجة الميتة ظاهرة ان اكلت الحلة الغوا في الصلابة لها صلابة اللحم  
لاقت نجاسة فلم يكن نجاسة في نفسها بل بالملاقاة ونحوه في المنتهى ايقه ويمكن تأييد ما ذهب اليه العلامة بان حنة حريز  
التي استدل بها على فصل موضع القطع من الصوف ونحوه قد تضمنت البيضة في حلة تلك الافراد المعدودة فيها والامر بعزل  
تلك الاشياء المعدودة اذا اخذت بعد الموت فيدخل البيضة في ذلك غاية الامر انها قد اشتملت على اللبن واللبا وهذا الفرد  
يجب اخرجها من حيث عدم اسكان العسل فيها فلا ينصرف الامر المذكور اليها واشتملت بعد الامر بالعزل على الامر بالصلوة  
وهذا ادبها اشعر بظهور خروج البيضة ايضا حيث انها لا يصلح فيها ويمكن ان بقى ان الامر لا يستلزم الامر بالصلوة فيحمل الامر  
بالصلوة على ما يصلح فيه من تلك الافراد كالصوف والشعر لا يخفى ان الرواية قد اشتملت في حلة المعدودات ايقه على  
والحافر والنايب ومن الظاهر ان هذه لا يصلح فيها وتحمل الحمل على بعض الافراد النادرة السادة ان اتفق الا انه لا  
عليه ولا يخفى ان يصحى اليه اذا اطلاق الاخبار انما ينصرف الى الافراد المذكورة كما سمعته من غير موضع والحيلة فان  
الرواية المذكورة صريحة بعد تعداد الافراد المذكورة فيها بان كل شئ يفصل من الشاة واللابة فهو ذكي وان اخذت  
منه بعد ان يموت فاعسله وصل فيه وح نكح استثنى اللبن واللآ من حيث عدم صلاحيتها للعسل ينبغي ان يستثنى من  
الصلوة ما لا يقع الصلوة فيه ولا يكون مما يصلح فيه ويبقى العسل لها للجميع عد اللبن واللآ فكانه قبل وكل شئ من  
هذه الاشياء متى اكلت الميتة فاعسله من حيث ملاقات الميتة وصل فيه ان كان مما يصلح فيه وهذا الجحد الله ظاهره  
عليه وعلى هذا فيحمل اطلاق بائى الروايات على هذه الرواية فيجب غسل البيضة ويؤيد ذلك موافقة القاعدة الكلية في ملاقات النجاسة



برطوبة وعسل اصول الصوف ونحوه واولئك بالاحتياط في الدين بقي الكلام ايضا في موضعين اخرين احدهما ان اكثر الاخبار  
 التي قد تناهت حالها من الغرض لاستراط اكتفاء البيضة القشر الاعلى نعم ذلك في رواية غياث خاصة وظاهر الاسماء  
 الاتفاق على هذا الشرط وكانهم حملوا اطلاق الاخبار المذكورة على هذا الرواية وطعن فيها في المدارك بضعف السند وظاهر  
 العمل باطلاق الاخبار المذكور فيها الصحيح مثل صحيحة زرارة وظاهر صاحب المعالم ايضا العمل بالاطلاق المذكور لضعف  
 الخبر مع طعنه في الاخبار الاخرى بناء على اصطلاحه الذي نفرد به من توقف الوصف بالصحة على اخبار اثنين من علماء  
 الرجال الا انه عندنا بما موافقة الاصل وكثرها فان الصدوق في المنع لم يتعرض لهذا الشرط بل اطلق القول كما في اكثر  
 الاخبار وجهه هو الاحتياج على خلاف ما ذهب اليه وضعف الخبر المذكور محبور عندهم بالشهرة وعمل الاصحاب على ما  
 وهو الظاهر الذي عليه العمل حيث اننا نرى العمل على هذا الاصطلاح المحدث وثانيتها ان كلام الاصحاب قد اختلف في التعبير  
 عن هذا الشرط الذي ذكر لطهارة البيضة فبعض المتقدمين اقتصر على نقل الحديث فعن الجليل الغليظ واقفاه الشيخ  
 في النهاية كما هي عادة غالب من المعبر بهمون الاخبار وبعضهم بالجلد لكن بدلوا اللفظ الغليظ بالفوقاني وعبر جماعة  
 منهم المحقق والتهيد بالقشر الاعلى وفي كلام العلامة في حمله من كنية الجلد الطيب كما تقدم في عبارة النهاية ومثله  
 في المنتهى ونبه على التقييد بالصلاة بعض المتأخرين والظاهر ان مرجع الجمع الحاسر واحد والاختلاف اما هو  
 اللفظ اما فيما عدا عبارة العلامة بالصلب فظاهر ولما في التعبير بالصلب فهو ان يكون خرج مخرج الغالب وبما ان ذلك  
 هذا القشر الذي يجمع البياض والصفرة اول ما يكون رقيقا ثم يغليظ حتى يصير صلبا والمراد بالقشر الاعلى والجلد الغليظ  
 والفوقاني في عبارة القسم هذا هو القشر الرقيق الذي يصلب بعد ذلك وان ادعى الدجاجة للبيضة واخرجها فالأصل  
 في طهارة البيضة بمصوله وان لم يصلب على الوجه الذي يخرج عليه البيضة عادة وتقييد العلامة بالعلامة رتبة  
 نافي ذلك الا ان يحمل على الخرج مخرج الغالب كما ذكرنا نعم حكم العلامة في بعض كتبه عن بعض الجمهور انه ذهب في  
 طهارة البيض وان لم يكس القشر الا على محجها بان عليها غاشية رقيقة بحول بينها وبين النجاسة ثم قال والآخر  
 عندي انها ان كانت قد اكثرت الجلد الاعلى وان لم يكن صلبا فهي طاهرة لعدم الملافة والافلا وربما اشعر هذا الكلام  
 بما فاة ما ذكرناه الا انه يمكن ارجاعه اليه بان يحمل كلامه على ان المراد انه ان كانت هذه النجاسة الغاشية الرقيقة  
 هي الجلد الاعلى الذي يجمع البياض والصفرة وهو الذي يصلب بعد ذلك فانه يصيد في عليه الجلد الاعلى الذي هو  
 المناط في الطهارة وان لم يكن صلبا والافلا وهذا يرجع الى ما قد منا ذكره  
 اللين في القصر الشاة الميتة ونجاسته فغن الصفة وفا في المنع والشيخ في الخلاف وكنا في الحديث وكثير من  
 الاصحاب بالطهارة حتى نقل عن الشيخ في الخلاف وابن زهره في الغنة دعوى الاجماع على ذلك وقال ابن ادريس في السنن  
 اللين نجس بغير خلاف عند المتكلمين من اصحابنا لانه ما بع في ميتة ملاس لها قال معاودة شيخنا في نهائيه  
 رواية شاذة مخالفة لاصول المذهب لا بعضدها كتاب ولا سنة مقطوع ولا اجماع ونبه على القول بذلك جماعة من  
 منهم العاضلان قال في المنتهى المشهور عندنا انما اذا اللين من الميتة المأكول اللحم بالذكاة نجس وقال بعضهم هو  
 ثم قال في الاستدلال على النجاسة لنا على التحجيس انه صليح في دعاء نجس فكان نجسا لو احتلب في دعاء نجس ولانه  
 لو اصاب الميتة بعد طهارة نجس فكذلك لو انفصل قبل ان الملا فثابتة في البابين والى القول بالطهارة ما من المتأخرين  
 ومناخريهم الشهيد في الذكرى والسيد السدة المدارك والمحقق الشيخ في المعالم والفاضل الخراساني في شرح الدرر  
 والفاضل الخراساني في الذخيرة وهو المختار لما تقدم من الاخبار وهي صحيحة زرارة وحسن حريز وموثقة جعفر  
 بن زرارة وحسنه ومروسة الفقيه المسند في الحصاد ولا يخفى ان ما اسندوا اليه في الحكم بالنجاسة من حيث كونه مأكلا  
 ملاسا للميتة وكل ما كان كذلك فهو ميتة نجس لا يخرج من مصادرة والعموم الدال على نجاسة الميتة برطوبة وهو  
 الكبري مخصوص بالاخبار المذكورة فانها صحيحة صريحة صالحة للتخصيص فلا مانع من القول بها واستثناء هذا  
 الفرع من العموم المذكور واما ما احتجوا به زيادة على الدليل المتقدم من رواية جعفر بن وهب عن جعفر بن ابي عمير



منه من شاء مات نجس منها لمن فقال قد ذلك الحرام محضاً لا تقوم حجة في معارضة الاخبار المتقدمة وقد اجاب عنها الشيخ في بيانها  
رواية شاذة لم يروها غير ذهب بن وهو ضعيف جداً من اصحاب الحديث ولو كان صحيحاً لم يزد ان يكون الوجه فيه ضرباً من النجاسة لا انها  
موافقة لمذهب العامة لانهم يجرسون كل شيء من الميتة ولا يجزؤون استعجاله على حال انتهى واما ما اجاب في الجمع عن صحفة زارة وجمعة  
حرير بانهم احوالان على ما اذا قاسيت الشاة الوت ولا يخفى ما فيه من العجل البعيد والتكلف الغير السديد ولو كان كذلك لم يتصلح القول  
دليلاً على طهارة الاشياء المعدودة مع اللبن من الميتة مع انه وغيره يستدلون بها على ذلك وتخصيص هذا القول باللبن مع عدمه في  
قرون تلك الاشياء باطل على ان ارتكاب التاويل ولا سيما سائر هذه التكلف الخفيف بالنظر الى قواعدهم انما يسوغ مع حصول المتعارض  
بين الدليلين وادى منعت يدعي صلاحية معارضة هذه الرواية الضعيفة لتلك الاخبار الصحيحة الكثيرة قال في العام وبنوع ما قال  
والعجب من العلامة بعد تفسيره الا فتحة باللبن المستحيل وحكم بطهارتها الاخبار الدالة على ذلك مع تحقق وصف المايعة فيها كيف  
اعتبار اللاتقات مع المايعة هنا معارضة الخبر انتهى واما ما اجاب به الغافل الخوض في شرح التدوين حيث قال بعد نقل هذا  
الكلام وكان لا يجب على ما ذكرنا سابقاً من ان الا فتحة لا بها ليست باقية على الاطلاق بل هي ليس بتجديد فعية ان قدما نقل عن العلامة  
من ان الا فتحة شئ ليس يخرج من بطنه اصفر بعصر في صوفه مبتدئ فيلظ كالجبن ظاهرة كونه في بطن العذلة ما يباين انه بعد اخذه  
من بطن العذلة بعصر على الوجه المذكور فيعرض له الجوى وبعد ذلك فلا يتم ما ذكره على كلام المحقق المشار اليه اذا عرفت ذلك فاعلم  
عبارة العلامة التي قدسها على المنتهى على ان محل النزاع بين الميتة المأكولة اللحم بالذكاة ولم يتعرض لغير المأكولة وظاهر كلام غيره  
كذا ظاهر الاخبار هو العموم وعدم الفرق والمحقق الشيخ حسن في العام مع تعرضه في الا فتحة لكونها من المأكولة وغيره وزوده في غير  
المأكولة كما تقدم والكلام فيه لم يتعرض هنا للفرق ولا لعدمه وبالجملة فلا احتياط في امثال ذلك مما ينبغي الملاحظة عليه  
قال في المنتهى فانه السك اذا انفصلت عن الظبية في جوفها او بعد الذكاة طاهرة وان انفصلت بعد موتها فالأثر الغائبة  
وقال في الذكرى السك طاهر اجماعاً وفلونه وان اخذت من غير الذكاة وهذا القول صرح العلامة في النهاية ايضاً فقال فانه  
ان انفصلت من الظبية في جوفها او بعد الذكاة طاهرة وان انفصلت بعد موتها فالأثر الغائبة وهذا القول صرح العلامة في النهاية ايضاً فقال فانه  
بالطهارة مطهراً انفصلت من الظبية حال حيوتها او بعد موتها بخلاف ما ذكره في المنتهى قال في المدارك والاصح طهارة ما مضى  
كما اختاره في الذكرة للاصل وصحيفة على بن جعفر عن ابيه موسى قال سالت عن فارة السك يكون مع الرجل وهو يصلي وهي معه فمن  
اوسا به فقال لا بأس بذلك ثم قال ولا بأس في ذلك مادواه عبدالله بن جعفر في الصحيح قال كتب اليه يعني ابا محمد هل يجوز للرجل ان  
يصلي معه فارة السك قال لا بأس بذلك اذا كان في جوفها ان يكون المراد بالذكاة الطاهر من المنع من استصحابها في الصلوة لا يخص  
في النجاسة انتهى قوله فيه ان ما ذكره من احتياط القول بالطهارة عملاً بصحيفة على بن جعفر وحمل الصحيفة الاخرى على ما ذكره فلقا  
ان يقول ما ذهب اليه في المنتهى من القول بنجاسته عملاً بصحيفة عبدالله بن جعفر المذكور بان يقال المراد من قوله اذا كان ذكياً اسما  
الحمل على وجوه ضيقة كاه الى الظبي المذكور عليه بالفائدة يعني ان يكون مذكياً لا ميتة والمراد بالذكاة ما هو من حال الحيوة والذكاة  
بالذبح ودرجاستا في ذلك بذكر الضمير واما الرجوع الى الفادة باعتبار ما ذكرناه على ما ذكره من ان المراد كونها طاهرة لم  
تعرض لها نجاسة من خارج كما احتل في الذكرى ايضاً واجاب به عن الحديث المذكور اذ لا خصوصية لذلك بالفادة واما صحيفة على  
بن جعفر فلعل منشأ السؤال فيها من فارة السك انما هو من حيث فهم نجاسة السك باعتبار ان اصله الدم كما قبل ان السك  
بعض دم الغزال ونحوه حتى الياس يرجع الى طهارته بالاستحالة التي من جملة المهورات الشرعية واما من حيث فارة السك واحتمال كونها  
ميتة المستلزم لنجاستها كما هو ظاهر صحيفة عبدالله بن جعفر المذكورة التي قد عرفت انها مستند العلامة فيها ذهب اليه في المنتهى وفي  
فتنى الياس من حيث وجوبه للنجاسة على اصله الطهارة لقوله كما ينبغي طاهر حتى يعلم انه قد ذك و فارة السك لما كان منها ما هو ظاهر  
محض كما عرفت وحلت تحت النكبة المذكورة ويمكن بناء على الثاني حمل فارة الياس من حيث انها لا يتم فيها الصلوة وقد عرفت عن  
نجاسته ما لا يتم الصلوة فيه وان كانت نجسة بالموت لا انها لا يتم الصلوة فيه لكن يدفع هذا الوجه ظاهر صحيفة عبدالله بن  
جعفر وانها قد دلت على النجاسة عن الصلوة من حيث كونها غير ذكية يعني ميتة وهي طاهرة في عدم حوان الصلوة في الميتة وان  
كانت مما لا يتم الصلوة فيه وعلى ذلك ايضاً بدله من الاخبار فيكون الصلوة فيما لا يتم الصلوة فيه من الميتة الموجب



سنتي من مواد الصلوة في النجس الذي لا يتم الصلوة فيه وبالجملة فالاحتمال المذكوران معايدان فربما يرجح الاحتمال الذي صار اليه  
المداينة ومصرح اكثر الاصحاب بمطابقة الاصل الا ان السئلة عند لا يخرج من سؤبا الاشكال والاحتياط فيها مطلوب على كل حال فبها  
شيء وهو انه قد تقدم في المسئلة الثامنة بصرح الاصحاب بان ما اتخذ الحيوة من الجواب دى النفس السائلة نجس متى انفصل عنه في حال الحيوة  
او الموت والامر كما عرفت على ما صرح به العلامة في التذكرة والنهاية من القول هنا بطهارة القاعدة مطهورة وان انفصلت من الحيوة والميتة  
وهو ما دفع لما ذكره ثم والجواب عن ذلك هو تخصيص الحكم في تلك المسئلة بروايات هذه المسئلة الدالة على الطهارة واستثناء  
هذا الفرع هذين الخبرين من الحكم المتقدم والله العالم  
لا يخفى ان ما استدل عليه حديث ابي حمزة الثمالي من قوله ثم فاشترى الجوز  
من اسواق المسلمين من ابي ابي المصليين ولا تستل عنه الا ان ياتيك من يجوز عنه بعد قوله ثم ان الانفة ليس بها باس الى اخر الكلام  
المؤيد بان نوح الترخيم في الجوز اما هو من حيث الانفة لا انها ميتة كما هو اعتقاد السائل المذكور ونفيه ثم ذلك مقتضى حمل الجوز  
لا يخرج من اشكال والطاهر ان الوجه فيه احد الامرين اما حمل الكلام الاخر على ما اذا حصل سبب اخر يوجب الترخيم غير الانفة فيكون حكما  
لا يتعلق بالجواب السائل واسا حمل الكلام عن الوجه عن الجواب الاول حيث انه عليه السلام نعم من السائل عدم قوله من حيث حكمه اذا انفة  
ميتة موجبة لتخصيص الجوز اذا انفة فعند الى الجواب بالتي هي احسن من انه مع تسليم ما تقدم فان الاصل في الاشياء الطهارة فاشترى سوق  
المسلمين وكل متى تعلم انه خالصة الانفة ولهذا الوجه صرح المحدث الكاشاني في الوافي حيث صرح قال ولما استفرغ من قتاده عدم  
قبوله ولا قابلية ان الحق عدل به عن الحق الى الجدل الذي هي احسن وقال اشترى الجوز من اسواق المسلمين ولا تستل عنه انتهى اقول  
واخبار الجوز كلها او كلها قد اشتملت على تعديل تحصيل الجوز بهذه القاعدة المصنوعة والظاهر ان الشر فيه هو ما ذكرنا في الوجه الاول  
والثاني ومنها ما رواه في الكافي عن عبد الله بن سليمان عن ابي عبد الله ثم في الجوز قال كل شيء حلال حتى يجيبك شاهدان يشهدان ان  
فيه ميتة وهذا الخبر اقرب انطباعا على الوجه الثاني ومنها صحيحه ضريس قال سالت ابا جعفر عن التين والجوز نجس في ارض الشركين  
بالروم ناخذ فقال اما ما علمت انه خلط المحرام فلا تأكل واما ما لا تعلم فكل حتى تعلم انه حرام وهو محتمل الوجهين المتقدمين ودرواية  
ابن سليمان قال سالت ابا جعفر عن الجوز فقال سالتني عن طعام يعجنني ثم اعطى الغلام درهما فقال باعها ابتع حبنا ودمي بالعدا  
وقعدنا معه واتي بالجوز فاكل واكلنا فلما فرغنا من الغذاء قلت ما تقول في الجوز فقال اول من اكلته قلت بل هو لكونه لعت ان  
اسمك منك فقال ساخرتك من الجوز وغيره كل ما فيه حرام وحرام فهو لك حتى تعرف الحلال بعينه فعدم الخبر وهذا الخبر اظهر  
انطباق على المعنى الثاني حيث ان ظاهر ان الجوز من الاشياء التي فيها الحلال والحرام كاللحم من الدابة والميتة فليس ذلك الا باعتبار  
ما نقل بالانفة وما نقل بها والاقل منه حرام لمكان الانفة لانها ميتة وحي يخرج هذه الاخبار كلها اما هو على النقية من حيث  
استظهار الحكم بنجاسة الانفة عند العامة كما عرفت في كلام قتادة الذي هو من روعهم وكما آثم والله العالم  
في الخبر وقد اختلفت الاصحاب في نجاسته فالمتشهور بين اكثر علماء اهل العلم هو القول بانجاسته حتى انه حكم هو الرنق في  
انه قال الاخلاصين المسلمين الخبز لا ما يحكى عن شدة الاعتبار لا بهولهم وعن الشيخ انه قال الخبز نجسة بلا خلاف وكل مسك  
عندنا حكمه حكم الخبز والحق اصحابنا الفقهاء بذلك ومن ابن ذرارة للخبز نجسة بلا خلاف من بعينه به ونقل ابن ادريس اجماع السليز  
عليه وقال الصدوق فمن لا يحضر الفقيه والمفتي لا باس بالصلوة في نوحا صاير لان الله نعم حرم شرها ولم يحرم صلواته  
نوحا صايرة وهو طاهر كالصريح في القول بالطهارة مع انه حكم بنجاء البزاجع بانصاب الخبز فيها واصح منه ما نقل عن ابن  
ابي عمير وكذا في الدروس حيث قال من اصاب ثوبا او جسدا حراما لم يكن عليه غسل لان الله نعم اما حرمها فبقيد الا  
لانها نجسان وعزى في الذكرى الى الجففى وفاق الصدوق وابن ابي عمير وكذا في الدروس قال في المعالم بعد نقل القول بانها  
عن هؤلاء الثلاثة ولا يعرف هذا القول لسواهم من الاصحاب اصح القائلون بالنجاسة بوجوه الاجماع المتقدم ذكره  
على ما نقله عندهم من انه الاجماع المنقول بمنع الواحد من جهة قوله عز وجل اما الخبز والميسر والانباب والافلام  
من عمل الشيطان فاجنبوه فان الوجوه التي هي ما ذكره بعض اهل اللغة والاحتياط عبارة عن عدم المباشرة ولا معنى للنفس  
الاذنك الروايات والذي وقف عليه من ذلك ما دعاه ثقة الاسلام في الصحيح عن علي بن مهزيار قال قرأت في كتاب  
عبد الله بن محمد بن ابي الحسن ثم جعلت ذلك روى ذرارة عن ابي جعفر وابي عبد الله ثم في الخبر يصيب ثوب الرجل انها قال لا باس ان



فيها ما حرم الله شرها وروى عن زرارة عن ابي عبد الله ع انه قال اذا اصاب ثوبك خمر او نبيذ يعني السكر فاغسله كله وان  
 صليت فيه فاعده صلواتك فاعلمنى ما اخذته فوقع خطيئة ثم قرأته ضد بقوله ابي عبد الله ع وما رواه في الكافي عن يونس عن بعض  
 رواه عن ابي عبد الله ع قال اذا اصاب ثوبك خمر او نبيذ سكر فاغسله ان عرفت موضعه وان لم تعرف موضعه فاغسله كله فان  
 نصليت فيه فاعده صلواتك وعن خبر ان الحارث قال كتبت الى الرجل اسأله عن الثوب يصيب الخمر والحج الخمر ان يصلى فيه ام لا فان  
 اصحابنا قد اختلفوا فيه فقال بعضهم صل فيه فان الله حرم شرها وقال بعضهم لا تغسل فيه فكيف لا تغسل فيه فانه وجب ورواه  
 في التمهيد بسبب انهم قالوا وقال في الكافي بعد نقل خبر حمران قال وسالت ابا عبد الله ع عن الذي يعبر ثوبه عن الذي يعلم ان لا  
 الخمر والشراب الخمر فزده ان يصلى فيه قبل ان يغسله قال لا يصلى فيه حتى يغسل ولا يخفى ما في هذا السند من الاستنباط لان الظاهر ان  
 قال يرجع الى حمران وفي روايته ابا عبد الله ع وسأله فيه بعد لانه من موالى الرضا ع واصحابه وعن ابي حمزة البصري قال كنت  
 مع يونس ببغداد وانا امسح به في السوق ففتح صاحب الفقاع فقرا فاصاب ثوب يونس فرائته فداغم لذلك حتى زالت  
 التمثيل فقلت له يا ابا محمد الا تغسل قال ليس اريد ان اصلى حتى يرجع الى بيتي فاعسل هذا الخمر من ثوبي فقلت هذا راى  
 رائته او شئ تر فيه فقال اخبرني هشام بن الحكم انه سأل ابا عبد الله ع عن الفقاع فقال لا تبره فانه خرج بماله فاذا اصاب  
 فاعسله وما رواه الشيخ في تبت في الموثق عن عمار بن موسى الساباطي عن ابي عبد الله ع قال لا يصلى في بيت فيه خمر ولا سكر لا  
 الملائكة لا تدخله ولا يصلى في ثوب قد اصابه خمر او سكر حتى يغسله وما رواه في الكافي عن ذكر ابن ادم قال سألت الحسن  
 عن فطرة خمر او نبيذ مسكر قطرت في قدر فيه لحم كثير ورفق كثير قال يجران او تطعم اهل الدقة او الكلب والحم فاعسلوه  
 كله قلت فانه قطر فيه دم قال الدم ناكله النار انتم قلت خمر او نبيذ فطرني حمران قال فقال ضد قلت ابي عنه من الخمر وهو  
 الضار وابين لحم قال نعم فانهم يستحلون شره قلت والفقاع هو ثوبك المذلة اذا قطرت شئ من ذلك فقال اكره ان اكله اذا قطر  
 في شئ من طعامي ومن عمار بن موسى الساباطي في الموثق عن ابي عبد الله ع قال سألت عن الدق يكون فيه الخمر هل يصلى ان يكون  
 الخمر او كالح او يتبرق قال اذا غسل فلا بأس ومن الابرقي يكون فيه خمر يصلى ان يكون فيه ماء قال اذا غسل فلا بأس وقال في  
 وآء يشرب فيه الخمر قال تغسل ثلاث مرات مثل خمره ان يصيب فيه الماء قال لا يجرى به حتى يملكه بيده ويغسله ثلاث مرات ورواه  
 الشيخ في تبت بسننه وما رواه الشيخ في الصحيح من فضالة عن ابي عبد الله بن سنان قال سأل ابا عبد الله ع عن الذي يعبر ثوبه من يعلم  
 انه ياكل الخمر ويشرط الخمر فزده ان يصلى فيه قبل ان يغسله قال لا يصلى فيه حتى يغسله اقول قد حله الشيخ على الاستنباط قال لانه لا  
 في الاستنباط كله الظهيرة ولا يجب غسل شئ من الثياب الا بعد العلم بان فيها نجاسة تدوى هذا الراوى بعينه ثلاث هذه الخمر ثم ادوا الخبر  
 الا في وما رواه الشيخ في الصحيح عن عبد الله بن سنان قال سأل ابي عبد الله ع وانا حاضر في الغدير الذي توفي وانا اعلم انه شره  
 الخمر وياكل لحم الخنزير فزده على فاعسله ان اصلى في ثوبك ابي عبد الله ع ثم صل فيه ولا تغسل من اجل ذلك فانك اخرته اياه وهو طاهر ولو  
 يستيقن انه نجسه فلا بأس ان يغسل فيه حتى يستيقن انه نجسه وعن عمار في الموثق عن ابي عبد الله ع في الاثاء يشرب فيه النبيذ  
 فقال يغسل سبع مرات وموقفه عمار ايقه عن ابي عبد الله ع قال لا يغسل في ثوب اصابه خمر او سكر واغسله ان عرفت موضعه فان لم  
 تعرف موضعه فاعسل الثوب كله فان صليت فيه فاعده صلواتك وصححه الحلبي قال سألت ابا عبد الله ع عن دواء يعجن بالخمر فقال  
 لا والله ما احب ان انظر اليه فكيف اتداوى به انه مغزلة فحم الخنزير او لحم الخنزير وفي بعض الروايات انه مغزلة الميتة وفي رواية يصير  
 وهو على الميتة ابي عبد الله ع عن النبيذ وسأله ام خاله العبد بن عبد الله ع عن الدواوى به قال ناسل السليخ حيا من ماء يقولها ثلثا و  
 في الصحيح عن محمد بن مسلم قال سألت ابا جعفر ع عن ثوب اهل الدقة والمجوس فقال لا تأكلوا في ايتهم ولا من طعامهم الذي يطبخون في  
 في ايتهم الذي يشربون فيها الخمر وعن عمرو بن عطاء قال قلت لابي عبد الله ع ما ترى في تدخ من سكر مصيب عليه الماء حتى يذهب  
 عمارية ويذهب سكره فقال لا والله ولا قطرة يعط منه في حب الا اهرق ذلك الخمر ومن هرون بن عزة الغنوي عن ابي عبد الله ع  
 قد جعل اشكى عبيده فبعث لكل يعجن بالخمر فقال هو حبيبت مغزلة الميتة فان كان مضطرا فليصنع كحل به ومنها الاصاب والارادة في  
 نزع البثر من حب الخمر فيه مع كثرة ما وصحة ما يند كثير منها هذا ما حضره من اهل القول بالنجاسة كما هو القول المشهور والمؤيد  
 النصوص واما ما يند على القول الامر بعد الاصل فجله من الاخبار ايقه منها ما رواه الحسن بن ابي سارة في الصحيح قال قلت لابي



عبد الله ثم ان اصاب نوبتي من الخمر اصيلي فيه قبل ان اغسله قال لا بأس ان التوب لا يسكو وما رواه عبد الله بن بكير في الموطأ قال قال رسول الله  
عبد الله ثم ما عنده عن السكرو والتجبد فيصيب النوب فقال لا بأس به وما رواه الثقة الجليل عبد الله بن جعفر الحميري في كتابه قرب  
في الصحيح عن علي بن رباب قال سالت ابا عبد الله عن الخمر والتجبد فيصيب نوبتي اغسله واصلي فيه قال صل فيه الا ان فقدته فمقل  
منه موضع الاثر ان الله تبارك وتعالى افاضهم سرها ودواية الحزن بن موسى الحنطال قال سالت ابا عبد الله عن الرجل يشرب الخمر ثم  
يجيء من فيه فيصيب نوبتي فقال لا بأس ودواية لي يكر الخضر في قال قلت لابي عبد الله ثم اصاب نوبتي بنبيذ اصيلي فيه قال نعم قلت له  
فطرة من بنبيذ قطرت في حب حاة اسرب منه قال نعم ان اصل النبيذ حلال واصل الخمر حرام في الذخيرة ووجه الدلالة الا ان النكاح  
عدم القابل بالفصل وحمل النجس المعين في هذه الرواية على النبيذ الحلال وهو جيد ورواية الحسن بن ابي سارة قال قلت لابي عبد الله  
انا غاطت اليهود والنصارى والمجوس وندخل عليهم وهم بالكون ويشربون فيهم فيصيب نوبتي الخمر قال لا بأس به الا  
ان يشربوا قسلا ودواية حصن الاعداء قال قلت لابي عبد الله ثم الدن يكون فيه الخمر يخفف يحصل فيه الخل قال نعم لا بأس وروى بن  
بابويه مرسل قال سئل ابو جعفر وابو عبد الله ثم فيقول لها انما شربتي شيئا يا يصيبها الخمر وودك الخمر عندك اكلتها اصيلي فيه قبل  
ان تغسلها فقال نعم لا بأس انما حرم الله اكله وشربه ولم يحرم استدمسه والصلوة فيه ورواه الصدوق في كتابه على الشرايع  
بطرفي صحيح عن بكير عن ابي جعفر ثم والي القلح والي سعيد والحسن السائل عن ابي عبد الله ثم وروى الشيخ في الصحيح عن علي بن  
جعفر عن اخيه موسى ثم قال سالت عن رجل يمر في ماء المطر وقد صبت فيه خمر فاصاب نوبته هل يصلي فيه قبل ان يغسله فقال لا  
يصل فيه ولا يغسله ويصلي فيه ولا بأس ورواه في كتابه قرب الاسناد عن علي بن جعفر عن اخيه موسى قال سالت عن رجل مر  
بماء المطر قد صبت فيه الخمر احدث ورواية علي الواسطي قال دخلت الجوريه وكانت تحت عيسى بن موسى من ابي عبد الله ثم  
وكانت صالحة فقال لي تطيب لندجي فتجعل في الشطة التي تمشط بها الخمر واجعله في داسي قال لا بأس وقال في كتاب الفقه  
الروفي لا بأس ان يصلي في نوب اصابه خمر لان الله حرم شربها ولم يحرم الصلوة في نوب اصابه اذا عرفت ذلك فاعلم ان  
جله من افاضل مناضري المتأخرين كالسيد السند في المدارك والفاضل الخراساني السيرازي في الذخيرة والمحقق الخواري  
وغيرهم قد اجازوا القول بالطهارة واجابوا عن الاجماع لعدم ثبوته بعد تحقق الخلاف في المسئلة عن هؤلاء الاجلاء وامالاة  
فاجابوا عنها النية بأجوبة واسعة فقضا واما ليس في العرض لها مزيد فائدة والمحق هو الرجوع الى الاحاديث في هذا المقام خاصة  
فما عرفت في مقدمات الكتاب واما الآية فلا دلالة فيها ظاهر الاباء كتاب تكلمات بعيدة كما يظهر من مجموع منها جوابا وسؤالا  
وهؤلاء الا فاضل المشار اليهم بعد بحثهم في المسئلة حلوا اخبار النجاسة على الاستحباب وجوابه بين الاختلاف في هذا الباب  
كما هي قاعدة لهم المستمرة في جميع الابواب سيما بيننا عليه في غير مقام مما تقدم في الكتاب قال السيد السند في المدارك الذي هو الاصل  
في ذلك بعد ذكر القول بالنجاسة ونقل بعض اخباره ثم القول بالطهارة ونقل بعض اخباره واجاب الاولون عن هذا الخبر  
باجل على التقية جبايتها وبين ما تضمن الامر بالفضل على الاستحباب لان استعمال الامر في الغدب جاز شائع انتهى ونحو في  
الذخيرة من زيادة تأييد لذلك بوجوه لفهها ملخصها بعد الحمل على التقية وان حل الامر والتواهي في اخبارنا على الاستحباب  
والكراهة شائع ذائع كانه الحقيقة كما اسرنا اليه مرارا اقول لا يخفى ان الكلام في الجمع بين هذه الاخبار دائر بين هذين  
الوجهين وهؤلاء الا فاضل قد اختاروا الحمل في الاستحباب في الجمع بين هذه الاحاديث وما انا ابين ما فيه من البعد بل  
النسب وعدم انطباق اخبار المسئلة عليه وبه تعيين حل الاخبار الطهارة على التقية اذ لم يبق بعد بطلان حل اخبار النجاسة  
على الاستحباب لاربعها بالكلية متى علمنا باخبار الطهارة وفيه من البطلان ما هو غني عن البيان لكن فيها واستفاضتها  
وحجة حلها فيها باصطلاحهم وعلى الطائفة قديما وحديثا عليها الا هؤلاء الثلاثة المذكورين المتقدمين او حملوا اخبار الطهارة  
على التقية وبه يتم المطلوب فاما ما يدل على بطلان الحمل على الاستحباب فوجوه اية وان اشتهر ذلك بينهم في جميع  
الفقه الا انه لا يستند له من سنة ولا كتاب وقد استقصت الاخبار عنهم ثم بوجه الجمع بين الاخبار والتمجيز في مقام اختلاف الاخبار  
ولو كان هذا الاصل والجمع بين الاخبار في الشريعة اهلوه ومسا انهم رتب عليهم قد اتخذوه قاعدة كلية في مقام اختلاف الاخبار  
في جميع ابواب الفقه واحكامه ان الحمل على الاستحباب مجازيا اعراضهم والحاجز لا يصار اليه الا في القرينة الصادرة عن القرينة



الحقيقة واختلاف الاخبار ليس من قرابين المجازة واما قوله في الذخيرة ان حمل الادام والنواهي في اخبارنا على الاستحباب والكره  
شايخ ذائع كانه الحقيقة فغير انه ان كان ذلك مع وجود قرينة صادقة عن المعنى الحقيقي فلا بحث فيه والا فلو كان المسئلة وعمل  
المنع ان الاستحباب حكم شرعي كالوجوب والتحريم يتوقف الحكم على دليل واضح والا كان قولنا على الله عز وجل من غير علم وقد  
استفاضت الايات القرآنية والسنة النبوية بالنهي عنه واختلاف الاخبار ليس من الادلة التي توجب الحكم بالاستحباب  
ان صحيحة على بن مهزيار ورواية خبران المحام قد دلنا على وقوع هذا الاختلاف بين اصحاب الائمة ثم في وقتهم ثم واهم وجعل  
في ذلك الى امام ذلك العصر وسالوه عن الاحذ بابي القوي فامرهم بالعمل باخبار النجاسة ولو كان الاخبار الواردة ثم بالنجاسة  
انما هو معنى استحباب الارائة وليس المراد بها النجاسة كما زعمه هؤلاء الا فاضل وانه ظاهر والصلوة فيه صحيحة وان كان على كراهة  
لما حفي على اصحاب الائمة ثم يومئذ حتى انهم يسألون عن ذلك ولما كان الامام لم يجيبهم بان هذا الاخبار لا منافاة بينها فان الامر  
بغسل الثوب منه انما هو على جهة الاستحباب والا فهو ظاهر لانه يفرهم على الاختلاف ويجيبهم بقوله لا يغسل فيه فانه وجب  
بالاحذ باخبار النجاسة كما في خبر خبر ويقول ابي عبد الله ثم قوله الذي مع ابي جعفر ثم كما في صحيحة على بن مهزيار واما ما ذكر  
الفاضل الخوارزمي من انه يمكن ان يكون المراد بقول ابي عبد الله ثم قوله الذي مع ابي جعفر ثم ويكون التقية هذه العبارة المشبهة  
للتقية بمرمى لا يروى الا على الصبيان العادى الا فناء والاذهان ان من جملة الروايات الدالة على النجاسة لانه لم يذكر  
الحمل مثل صحيحة على بن مهزيار المستندة ان غير زارة وروى عبد الله ثم في نجاسة الخمر انه يغسل الثوب كمال مع جعل موضع  
ويعيد الصلوة لو صلى فيه ومثلها رسالة يونس المنقذة نقلنا من الكافي فانه لم يبعد في الاخبار السند في الامور المسخنة  
والمبالغة فيها الى هذا المقدار وانما وقع نظره في الاخبار في النجاسات المقطوعة بها الاشياء الظاهرة ومثل ذلك في قوله  
ابي جيل البصري وصاحبه عن يونس فانه لو كان ظاهرا كما يدعون وان اختلف عن الثوب انما هو على طريق الاولوية والاكبر  
لما حفي ذلك على يونس وهو من اصحاب الائمة ثم وسبق الخبر كما عرفت ظاهر بل صريح في ان يونس انما فهم من خبره  
النجاسة وصار اعتقاده العقد بالنجاسة فان غمة ملاقاته الفقل له ونفقه عن المبادرة للصلوة في اول وقتها وسؤال الا  
له ان هذا راى رايته او شئ تزويه كلها ظاهرة الدلالة في حكمه بالنجاسة ومثل حديث العبيد بن ربيعة ثم ما سئل البطل  
نجس حيا من ماء كيف يحمل على الاستحباب وهي رواية محال لهذا الاستحباب الذي لا دليل عليه من سنة ولا كتاب  
كان هذا القابل ظن اقتضاد دلة النجاسة فيما دل على غسل الثوب والبدن كما هو ظاهر عبارة المدارك انه قد  
عنهم ثم من القواعد ان اذا جاء خبر عن اهلهم وخبر عن اخرهم فانه يجب الاحذ بالخير وهذه القاعدة قد صرح بها القند  
نة في الفتية في باب الرجل يوصى الى الرجلين حيث قال ولو صح الخبران لكان الواجب الاحذ بقول الاخير كما امر الصادقة  
الحاضرة ولا يجب ان صحيحة على بن مهزيار ورواية خبران قد تضمنتا ذلك فالواجب بمقتضى هذه القاعدة الرجوع الى قول  
الامام الاخير وهو الحكم بالنجاسة ترجيح اخبار النجاسة حل الطائفة قدما وحديثا الواجب للظن المتأخر للعلم  
ذلك هو مذهب هذا البيت ثم فان صاحب كل مذهب ما يعلم مذهبه بعد موته مذهب عقلاية وشيعة الاخذين باقوله  
المعتقدين لا نثاره ولا سيما الشيعة السالكين على منابت مذهب ائمتهم المانع للاخذ من غيرهم مصافا ذلك الى الاحتياط  
الذين الذي هو احد المرحلات الشرعية في مقام اختلاف الاخبار كما دلت عليه رواية زارة الواردة في طريق الترجيح والنجرة  
قد استند في حل الاخبار الظاهرة على التقية الى صحيحة على بن مهزيار المنقذة حيث قال وجه الاستدلال من هذا الخبر على  
تلك الاخبار يعني اخبار الظهارة وردت على جهة التقية انه ثم امر بالاحذ بقول ابي عبد الله ثم على الاضداد والعدول من  
قوله مع قوله ابي جعفر ثم فلو لا ان قوله ثم قول ابي جعفر ثم خرج مخرج التقية لكان الاحذ بقولها معا والى اخرى قال في العا  
وهذا الكلام حسن لو اسرنا اليه من نقل الاصحاب عن اكثر اهل الخلاف الموافقة على القول بالنجاسة وكيف كان فلا ريب في  
ان ما تضمنه هذا الخبر من الاحذ بقول ابي عبد الله بعد ما تقدم في السؤال دلالة على ان الحكم في ذلك هو النجاسة وان  
الظهارة لا تقبل عليها وهذا القول من الدلالة في الحديث الصحيح كاف في الاستدلال لا اقتضاه ما تقدم من الاخبار  
وباتفاق اكثر علماء الاجناد مع ما في التنزه عنه من الاحتياط للدين كما ذكره المحقق رة واذا القول بالنجاسة هو المذهب انتهى



اقول ما ذكره من استنكاه فيمن ما ذكره الشيخ بما نقله الاصحاب عن اكثر اهل الخلاف سابق الجواب عنه في المقام اتمت ثم وما ذكرناه  
من هذه الوجوه الظاهرة البيان المخفية عن اقامة الحجج والبرهان كما لا يخفى على اهل الانصاف من ذوي الادمان يظهر بطلان حمل  
احياء النجاسة على الاستحباب ويتبين العلل فيها في الباب فشيء احبار القول بالطهارة ويقين حملها على النجاسة التي هي في اختلاف الكلام  
الشرعية اصل كل بلية بقى الكلام فيما ذكره من ان اكثر العامة قائلون بالنجاسة وفيه ما ذكره بعض الصنفين من اصحابنا المتأخرين  
من ان النجاسة لا يخصص القول بما يوافق علمهم بل قد يدعيونها اليها اضاراً لاجل انهم من اصحاب السوكة على امر ولو فهم به فلا  
يكون اتباعاً عما يقتضيه نقيضه والا زادوا فيهم على فعله وما نحن فيه من هذا القبيل فان اكثر امرآء بني امية وبني العباس ووزرائهم  
وارباب السوكة كانوا من لعين بشر باخر وعملها واستعمالها وعدم التحرز عن سائرها بل ربما فعلوا ان بعضهم بالانكسار  
وهو سكران فضله ان يكون شرباً لئلا يجرى ان يمتنع لو كانوا يتقون في ذلك لكانت نقيضهم في الحكم بالحرمة اوجب اهم  
مع ان العلم من اخبارهم ثم كانوا يبالغون في ذلك تام المبالغة حتى دود في اخبارهم ان مدس الخمر كعابداً للوشن ونحو ذلك من القول  
والاستدلال في تحريمها ولم يرد عنهم ما يقتضيه ابحاثها قلت يمكن الجواب عن ذلك بمعنى انه لما كان صريح القرآن تحريمها كان تحريمها من  
ضروبيات الدين فالحكم به لا مجال لانكاره ولا ضاد فيه وربما احبب ذلك بانها كان صريح مما ذكرناه بان حرمتها وان كانت  
مصرح القرآن الا ان التشديد الذي دد عنهم ليس في القرآن ولا من ضروبيات الدين فكان ينبغي ان يتقوا فيه فنزلت النجاسة في  
ذلك والنجاسة في النجاسة بعيد جداً وفيه ما ذكره من ان صريح القرآن التحريم فالاستدلال له او من المعلوم عند كل عالم عال  
ان مخالف صريح القرآن راد لضروري الدين وكل من كان كذلك فهو في ذمة المريد من فاضل الامران وبالجملة فالتحريم لما كان  
صريح الكتاب العزيز الموجب لكونه من ضروبيات الدين فهو معلوم لكانه السليم فلا تدخل النجاسة سواء اخبروا بغير التحريم او عند  
لقولهم في صحة فداة ثلثة لا انفي فيمن احداً شرب السكر ومسح الخفين ومقتضى الحج بل لو اختلف فيه بالنجاسة لربما نسبوا الى الحمل  
ومخالفة الكتاب العزيز وما الحكم بالنجاسة فلما لم يكن تلك المثابة حيث لم يدل عليه دليل من القرآن وانما استفيد من السنة بالنجاسة  
جائزة فيه وفي غيره مستنكرة وما عتقناه في المقام وفعلاً عن نقاب الاجتهاد لك ان الحق في المسئلة هو القول المشهور وان ما عداه  
ظاهر القصور والله العالم

المفهوم من كلام الاصحاب رضوان الله عليهم ان حكم الجميع الا ابتداء السكر حكم الخمر  
النجيس قال في العالم ولا يفرق ذلك خلافاً بين الاصحاب والظاهر ان مراده من قال من الاصحاب بنجاسة الخمر والافتد عرفت مد  
المسئلة وق ابن ابي عمير الجعفي في قولهم بالطهارة واستدل المحقق في المعنى على الحكم المذكور فقال والابتداء السكر عندنا في  
النجيس كالحمر لان السكر خمر فثبت حكم الخمر انه خمر فلا بد من الخمر شي بذلك لكونه بخير العقل وميزر فاسا واه المستي يساوي في  
الاسم ولما دواه على بن يقطين عن ابي الحسن الماضي عم قال ان الله سبحانه لم يحرم الخمر لاسمها ولكن لعاقبتها فما كان عاقبتها خبيثة  
فمن ضروري عطائهم يسار عن ابي جعفر الباقر عم قال قال رسول الله ص كل مسكر حرام وكل مسكر خمر انتهى واعتبره عليه من  
من محقق متأخر المتأخرين كالسنة الشد في المداد والمحقق الشيخ حسن في المعالم والفاضل السري وادي في الدخيرة وغيرهم  
من جد وحديثهم بان هذا الاجتهاد محل نظر قال في المعالم لان الظاهر من كلام جماعة من ائمة اللغة ان الخمر حفيفة في المسكر  
عصير العنب والعرض ليعاوه واذا ثبت كون اللفظ حقيقة في معنى لم يبد استعماله بعد ذلك في غيره على كونه حفيفة في ذلك الغير انما  
وكون الاصل في الاستعمال الحقيقة انما هو مع عدم استلزام الاشتراك او النقل لكونها على خلاف الاصل فتعاضد اصالة عدوها  
اصالة الحقيقة واحدها لان بعد ثبوت الحقيقة اللفظ وج فخر واطلاق لفظ الخمر على مطلق السكر لا يدل على كونه حقيقة فيه  
والاعتبار الذي ذكره من جهة التسمية ليس بشئ واذا لم يثبت كون اللفظ حقيقة لم يجز الاستدلال على جميع تعميم الحكم في الكل بما  
على نجاسة الخمر والاشارة في التحريم لا دلالة فيه وانما هو وجبه علاقة صح من اجل استعمال اللفظ الخمر في خبر ما هو موضوع لسط  
جهة الجواز انتهى وعلى هذا النهج كلام غيره ممن اشرنا اليه عندى فيه نظر وتوجيه ان ارادوا بكونه حقيقة في عصير العنب يعني  
الحقيقة الشرعية فيه ان الحقيقة الشرعية فقيه عبارة عن استعمال اللفظ في كلام الله عز وجل او رسول ص محمد ر من قرينة الحاذ  
وهذا اللفظ وان وقع في القرآن العزيز مجاز لان الاحياء قد فسرت بالمعنى الامم وكذلك وقوعه في كلام الرسول ص اما وقع في  
الامم كما ينبغي لك اتمت ثم وج فيكون حقيقة شرعية في المعنى الامم وان ارادوا بالحقيقة اللغوية كما يفهم من كلام المحقق المذكور

النجس



ومن تبع في ذلك فغيره أولا انه لا يصح ان يحمل على الحقيقة اللغوية لانه قد حمل على الحقيقة الشرعية والعرفية الخاصة كما مر في غير موضع وثانيا ان كلام اهل اللغة ايها ظاهر في المعنى العام كما سيظهر لك في المقام واما ما يدل على كونه حقيقة شرعية في المعنى العام من كلام الله عز وجل قوله يا ايها الذين امنوا انما الخمر والميسر والانصاب والالام اما الخمر فكل من استراب هذه الامة من ابي الجارود عن ابي جعفر ثم في قوله يا ايها الذين امنوا انما الخمر والميسر والانصاب والالام اما الخمر فكل من استراب اذا حرم فهو حرام وما اسكر كثيرا فعليه حرام وذلك ان ابا بكر سرب قبل ان يحرم الخمر فسكرو فبعد يقول الشعر وسكى على قتل الشركين من اهل بدر فسمع النبي صلى الله عليه وسلم فقال اللهم اسك على لسانه فاسك على لسانه فلم ينكلم حتى ذهب عنه السكر فانزل الله عز وجل يا بعد ذلك واما كانت الخمر يوم حرمت بالمدينة فضبع التمر والبسر فلما انزل الله عز وجل يحرمها خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فقعد في سحابة ثم دعا بانيهم التي كانوا يشربون منها فنكهاها كلها وقال هذه كلها حرام وقد حرمها الله وكان اكثر شئ كفى في ذلك اليوم من الاشربة الضعيف ولا اعلم انه كفى يومئذ من خمر العنب شيئا الا اناء الواحدة كان في زبيب وتمر جميعا فاما عصر العنب فلم يكن يومئذ بالمدينة من شئ حرم الله قلبها وكثيرها وسبعها وشراؤها والاتقاع لها الحديث وهو كما ترى صريح في المراد عامر من وسمة الشبهة والابرار نقل امين الاسلام في كتاب جمع البيان عن ابن عباس في تفسير هذه الآية قال يريد بالخمر جميع الاشربة التي تسكر وقد قال رسول الله الخمر من شبع من التبع وهو العسل ومن العنب ومن الزبيب ومن التمر ومن الحنطة ومن الذرة والشعير والسلت واما ما يدل على ذلك من كلامه صلى الله عليه وسلم في رواية عطاء بن يسار المنقولة في كلام المحقق وما نقله في جمع البيان ابن عباس صلى الله عليه وسلم في ذلك صحبة عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي عبد الله صلى الله عليه وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الخمر من خمسة الحنطة ومن العنب ومن الذرة ورواية علي بن اسحق الهاشمي عن ابي عبد الله قال قال رسول الله الخمر من خمسة الحديث المتقدم وما رواه الشيخ ابو علي الحسن بن محمد بن الطوسي في كتاب الامالي بسنده فيه عن النعمان بن بشير قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يا ايها الناس ان من العنب خمر وان من التمر خمر وان من الزبيب خمر وان من الشعير خمر الا ايها الناس انها كم عن كل مسكر وروى الكليني في الصحيح الى الحسن بن الحسن بن احمد عن علي بن الحسين ثم قال الخمر من خمسة ايضا من التمر والزبيب والحنطة والشعير والعسل وروى العياشي في تفسيره عن عامر بن سمط عن علي بن الحسين عليهما السلام قال ان الخمر من ستة اشياء ثم ذكر الخمسة المذكورة في حديث الحضر وذا الذرة فقد ظهر لك ما نقلنا من الاخبار فتطابق كلام الله صلى الله عليه وسلم على ان الخمر اعم مما ذكره من التخصيص بالتخذ من العنب فيكون حقيقة شرعية في ذلك بلا اشكال ولا يجب حمل على ذلك حينما اطلق هذا اللفظ الاعم القرآني الصادرة عنه كما هو المعروف بينهم في تطابق الشرعية وعبرها واما كلام اهل اللغة في هذا المقام فالذي يستفاد منه نصريا في مواضع وتوحيها في اخرى ان الخمر حقيقة فيما قلناه دون عصر العنب كما مر في القاموس الخمر ما اسكر من عصر العنب او عام كما مر وقد ذكره العلوي صرحا لاها حرمت وبالمدينة خمر عنب وما كان شرابهم الا البسر والتمر سميت لاها خمر فكل وشتره ولاها تترك حتى ادركت واختبرت ولاها فاختار العقل اي حاله الى اخر كلامه وفي الصحيح سميت الخمر خمر لانها تترك واختبرت واختارها تغير وجهها ويق وجدت خمر الطيب الى راحته وفي كتاب الفريسي للهروي قوله تعالى ويا ايها الذين امنوا انما الخمر والميسر وما خمر العقل وغطاء وقال في كتاب جمع البيان بعد ما ذكر قوله سبحانه الخمر والميسر الخمر معروف وعن ابن الاعرابي انما سميت خمر لانها تترك واختبرت واختارها واختارها الى ان قال والخمر فيما اشهر بينهم كل شراب مسكر ولا يختص بعصر العنب ثم نقل كلام القاسم المتقدمة وقال بعده ويشهد ما روى عن ابي عبد الله صلى الله عليه وسلم في سياق صحبة عبد الرحمن بن الحجاج المتقدمة وبذلك يظهر لك تطابق الاحاد ويشهد وكلام اهل اللغة على ما اخترناه في المقام ويظهر ضعف ما ذكره اولئك الاعلام ويظهر لك في كلام المحقق صاحب العالم من قوله والاعتبار الذي ذكره من جهة التسمية ليس بسئ ولا يجوز قوله في المداوك والذخيرة ان اللغات لا يثبت بالاستدلال فانه فيه ان كلام ائمة اللغة كما سمعت كلامه مستطابق على تحليل التسمية الموجب له واذان حكم التحريم ويجوز مداد صدق الاسم وقد وقع في الاخبار ايضا كما رواه في الكافي عن علي بن ابي جعفر عن ابراهيم عن ابي عبد الله صلى الله عليه وسلم وقال ان الله لما اسبط ادم امره بالحرث في الزرع وطرح عليه عرسا من عرس الجنة فاعطاه الخمر والعنب والزيتون والرومان فخرسه لعقبة وزيته فاكل هو من ثمرها فقال ابليس المذاق في ان اكل منه شيئا فاني ان يطعمه في آء عند اخر عمر ادم وساق الحديث الى ان قال ثم ان ابليس ذهب فقال



في أصل الكرم والفضل غري المأخوذ من هاجل عدو الله في الخلة والعب وصاد كل محرم حر لان الماء أختر في الخلة والكرم من راحة  
 بول عدو الله وانظروا إلى قوله ثم وصاد كل محرم حر من دودانه التسمية مدار حصول الاختار كاهو الظاهر من كلام أهل اللغة  
 أصبه وهو الذي ارادة المحقق في المعبر ويمكن أولئك الفضلاء وضوان الله عليهم لم يعطوا التماس حصة لا في الاخبار ولا في  
 كلام أهل اللغة فوقعوا فيها وقعوا فيه فان قيل ان حمله من الاخبار ظاهرة في اخلاق الحرز على المعنى الاخص يعطف السكر والنبذ  
 عليه ويحذف ذلك من اعتبارات الظاهر بل الصريحة في الاختصاص وعدم صحة الحمل على المعنى الاعم وربما اشهر ذلك بكونه حقيقة  
 في هذا الفرع في عرفهم عليهم السلام فيكون حقيقة عرفية خاصة مثل قوله ثم في صحبة علي بن مهزيار اذا اصاب نوبك حرز ونبذ  
 يعني السكر الى اخره وقوله ثم في رواية عما لا يفتل في نوب اصابه حرز مسكر حتى يغسل وقوله في رواية يونس اذا اصابك  
 او نبذ مسكروا فغسله ويحذف ذلك وعلى هذه الروايات اعتد صاحب المعالم في الحكم بنجاسة كل مسكر بعد اعترافه على كلام المحقق  
 بما قد تناقله قلت الذي يظهر لي من تتبع الاخبار في هذا المقام ان الحرز قبل نزول النكح انما يطلق عرفا على عصير العنب و  
 اطلاقه على المعنى الاعم انما وقع في كلام الله ثم وكلام رسوله باعتبار الاحكام التي رتبها عليه من حرمة او نجاسة كما روت  
 من الاحاديث المتقدمة فهي حقيقة شرعية في المعنى الاعم وان كانت عرفا انما تطلق على عصير العنب وهم عليهم السلام ربما أطلقوا  
 على المعنى الشرعي كما تقدم في الحديثين المنقولين عن علي بن الحسين عليهما السلام وربما أطلقوا على المعنى العرفي الدائر بين الناس  
 كما في الاخبار المذكورة هذا والظاهر اتفاق كل الاصحاب على تخصيص الحكم بالنجاسة في السكر كما كان ما يعا بالامالة  
 وان عر ضوله الجود وروى الجاسد بالامالة كالحسيشة وان عر ضله المعان والظاهر ان المستند في ذلك هو ان المتبادر من  
 السكر والنبذ ونحوها في الاخبار انما هي الاشربة المختلة من تلك الاشياء المعدودة في الاخبار المتقدمة فيبقى ما عداها على  
 الاصل واتا ثبوت النجاسة بعد الجود من حيث توقف الطهارة بعد ثبوت النجاسة على الدليل ولم يثبت كون الجود مظهر  
 فيبقى على أصل النجاسة والله العالم والظاهر لا خلاف بين الاصحاب من قال بنجاسة الحرز في ان حكم الفقاع حكمه  
 نقل العلامة في النهاية والمنتهى اجماع على اننا على ذلك ونقل المحقق في المعبر عن الشيخ انه قال والحق اصابنا الفقاع بالحرز  
 يعني في التنجيس وهذا انفراد الطائفة ثم قال المحقق ويمكن ان يقال الفقاع حرز فيلحق احكامه اما ان حرز فلا ذكره علم  
 الهدي قال قال احمد بن محمد بن شاعبة الحبيب بن محمد الحظاني عن حمزة قال النبيرا التي هي النبي ثم عنها هي الفقاع قال وعن ابى  
 الواسطي الفقاع نبيذ الشعير فاذنسى فهو حرز وعن يزيد بن اسلم النبيرة التي هي النبي ثم عنها هي الاسكره وعن ابى موسى  
 قال الاسكره حرز لينة ومن طريق الاصحاب ما رواه سليمان بن جعفر قال قلت للرضا ع ما تقول في نوب الفقاع فقال هو حرز مجزول  
 عن الوستاء قال كتبت اليه يعني الرضا ع اساله عن الفقاع فقال اصرام وهو حرز وعنه ثم قال في حرز تصغيرها الناس وقال في  
 غيره من جهة نفيه ومن ضاروه اناؤه اذكر فيه العمل لا يبق الحرز من الشر وهو من العقل لا نأقول التسمية ثابتة شرعا  
 والحرز على خلاف الاصل فيكون حقيقة في الشره وهو ما يحرم لنتيته وقلبانة واذ اثبت ان الفقاع حرز وقد ثبت ان  
 الحرز فاطلب حكم الفقاع هناك انتهى كلامه ههنا فمقامه قال في المعالم بعد نقل ذلك عنه ويرد على احتجاجة باختبارنا لا دخاله في حقيقة  
 الحرز نحو ما ذكرناه في احتجاجة السابق لا دخاله المسكرات واما ما حكاه عن المرتضى فغير كاف في اثبات نقله فالعلة اذن  
 على الاجماع المتدعي ويؤيده ما رواه الكليني عن محمد بن يحيى ثم او در رواية ابى جيلة البصري المتقدمة اقول ما رواه  
 عليه ههنا في احتجاجة باختبارنا لا دخاله الفقاع في حقيقة الحرز بما ذكره سابقا قد بينا ضعفه وان هذا الاطلاق حقيقة شرعية  
 ومن الاخبار الدالة على ما دللت عليه ههنا الروايات المذكورتان في كلام المحقق قول ابى الحسن ع في جواب مكاتبة  
 ابن فضال هو الحرز وفيه حد سداب الحرز وقول ابى عبد الله ع في موقة عمار هو حرز وقوله ثم في رواية الحسين القلاء في الحرز  
 انه الحرز وفي رواية محمد بن سنان هو الحرز يعنيها وفي رواية زرارة عن ابى عبد الله ع لو ان لي سلطان على اسواق المسلمين  
 لرفعت عنهم هذه الحرزة وفي بعضها مما قد منا نقله عنه حيث قال لعبد ابراهيم من هذه الاخبار هو حرز مجزول ولا يصح  
 وان اسكن ايراد النظر السابق هنا لكن الانصاف ان من هذه الاخبار يستدلوا به مثل الحرز في جميع الاحكام ويؤيده رواية ابى جيلة  
 البصري ثم سابق الرواية كما قد ساء واما صاحب المدارك فانه قال والحكم بنجاسته مشهور بين الاصحاب ويرد رواية ضعيفة التمسك



نعم ان ثبت اطلاق الخبر عليه حقيقة كما ادعاه المصنف في المعبر كان حكم الخبر وقد تقدم الكلام فيه انتهى وقوله وقد تقدم الكلام فيه اشارة الى مناقشة التي اشرنا اليها انما في عموم اطلاق الخبر فظاهره هنا التوقف او عدم القول بالنجاسة لعدم صدور الاطلاق عنده وحكمه بضعف الخبر الدال على النجاسة والعجب منه قد مر حيث لم يقف على ضابطته ولا يرجع الى رابطة فان الخبر الذي طعن عليه بالضعف وان كان كذلك لكن اتفاق الاصحاب على الحكم المذكور جابر لضعفه اذ لا تخالف في المسئلة ولهذا انما يحقق النجس حسن فيما ذكرنا نقله عنه انما اعتمد على الاجماع وايداه بالرواية وهو قدس سره في غير موضع من كتابه قد جرى على هذه الطريقة وقد ذكر في مسئلة دم الاقل من خمسة بعد ان نقل الروايات الدالة على عدم نجاسته وطعن فيها بضعف السند مع كونها مطابقة لمقتضى الاصل كما ذكره الا انه لا يخرج عما عليه معظم الاصحاب انتهى وهذا يقتضي انما عرفت ذلك فاعلم ان من كلام الاصحاب ان الحكم بالتحريم والنجاسة تابع للاسم بحيث ما صدق الاسم تعلقت به الاحكام وقال في المسالك بعد ذكر المقام الفقاع الاصل فيه ان يتخذ من ماء الشعير كما ذكره المرتضى في الانتصار ولكن لما كان النجس عند معلقا على التسمية بثبوت ذلك سواء على مندر من غيره فابوجود من اسواق اهل الخلافة فانه يسمى فقاعا حكم بغيره تبعاً للاسم الا ان يعلم اتفاقه قطعاً وبخبره كلام سبطه السيد السبكي في المدارك حيث قال بعد نقل كلام المرتضى في الانتصار وينبغي ان يكون المرجع فيه الى العرف لانه الحكم فيها لم يثبت فيه وضع شرعي ولا لغوي اقول المفهوم من الاخبار ان الفقاع على قسمين مندر ما هو حال ظاهر وهو ما يحصل فيه الغليان او يشبه انام بنده ومنه ما هو حرام نجس وهو ما يحصل فيه الغليان واشارة الى ذلك ابن الجنييد فيما نقله عنه في المعبر فيما قدسنا من عبارته وجملة من الاصحاب قد عدوا الكلام ابن الجنييد خلافاً في المسئلة حيث ان ظاهرهم القول بالتحريم مطع والحق في المسئلة هو مذهب ابن الجنييد وعنده بدل صحيحة ابن ابي عمير عن مرانم قال يجعل لابي الحسن ع الفقاع في منزله قال ابن ابي عمير ولم يجعل فقاع يعلى ورواية عثمان بن عيسى قال كتبت عبد الله بن محمد الرادي الى ابي جعفر ع ان رايت ان تفسد الفقاع فانه وقد اشتبه علينا اسكوره هو بعد غليانه اثم فكتب ع لا تقرب الفقاع الا امام فصر لثبته او كما تجد بدا واعاد الكتاب اليه ان كتبت اسأل عن الفقاع ما لم يقل واتاني ان اشر به ما كان في اناه جديداً وغير ضار ولم يعرف حد الضراوة والجديد وسأل ان يفسد ذلك له وهل يجوز شرب ما جعل له في القصار والزجاج والخشب وبخبره من الاواني فكتب يجعل الفقاع في الزجاج وفي الفخار الجديد الى قد ردت علاء الا في اناه جديد والخشب مثل ذلك والمستفاد منها ان الفقاع الذي يتعلق به التحريم وضررت الاخبار بالمعنى عنده وروايتها هو الذي يغلي وغليانه عبارة عن هيجانه واعتلاجه وان من الفقاع ما لا يكون كذلك وهو حلال ونجس فاطلاق اصحابنا القول بالتحريم وجعلهم التحريم دليلاً على اسم الفقاع ليس محله ثم ان ظاهرهم انهم كما تقدم في عبارة الحق في عبارة انه لا يشترط فيه بلوغ حد الاسكار وظاهر الاخبار ايضا ان المدار في الفرق بين الحلال والحرام من تسميته انما هو الغليان وعنده الهم لان يدعى انه بالغليان يكون مسكواً كما في سائر الاشربة المسكوة ولم اقف هنا على دليل قاطع يظهر منه حكم المسئلة الاخبار المذكوران وهما غير خاليين من الاحتمال كما عرفت ولكن ظاهر كلام الاصحاب هو ما ذكرناه ولا يخفى على ذكرناه من لفظ كلامهم واضح في عبارة الحق فيما قلنا ما ذكره في كتاب جمع البحرين للشيخ التقي الزاهد النجاشي من الذين بنى على الفقاع كرهان شيئاً تشرب يتخذ من ماء الشعير فقط وليس بمسكول ولكن ودعا النجاشي عنه قبل سمي فقاعاً لما يرفع في راسه من الزيت هذا وما اذكره من المدارك من انه ينبغي ان يكون المرجع فيه الى العرف لانه الحكم فيما لم يثبت فيه وضع شرعي ولا عرفي فغيره انما وان اشتهر بينهم وجعلوه حجة القواعد التي يشنون عليها الاحكام الا ان فيه اولا ان المفهوم من الاخبار على وجه لا يعزى الى انكار عند من يقع لها وتامل فيها بعين الاعتبار ان الواجب في صورة عدم العلم بالمعنى المراد من الفقاع الشرعي وهو الفضل والنجس من اجزائهم عن تحصيل المعنى المراد منه ومع عدم الوقوف عليه هو الرجوع والوقوف عادة الاثر واما ان الحواشي على العرف مع ما يعلم يقينا ان العرف الذي عليه الناس تختلف باختلاف البلدان والافطار فكل قطر لهم عرفه ان ليس بغيرهم من سائر الافطار ومن العلوم ان الاحكام الشرعية مضبوطة معينة فكيف مناط بما هو مختلف متعدد مضافاً الى ذلك ان نتيج جميع الافطار في الاطلاق على ذلك العرف امر عسير بل متعدد لا يخفى واما فيما نحن فيه من هذه المسئلة فقد عرفت الحكم فيها ما



تلقاه من الخبرين المذكورين فيما ذكرناه وافقه العالم الحق جميع من الاحكام السكرات في العصير العتي اذا غلا واشتد ولم يذهب  
تلثاء وبعضهم علق الحكم على مجرد الغليان وبعضهم على الاشتداد قال المحقق في المعتبر في نجاسة العصير بغليانه قبل اشتد  
تزداد ما التحريم فغليانه اجماع فقهاءنا ثم منهم من اتبع التحريم بالنجاسة والوجه الحكم بالتحريم مع الغليان حتى يذهب الثلثان و  
وقوف النجاسة على الاشتداد والمراد بالغليان الغلاية وصيرورة اعلاه اسفله وبالا اشتداد الغلظ والثخانة ولاز  
ان التحريم ينزب على مجرد الغليان بلا خلاف مضار فتوى وانما الخلاف في النجاسة هل ينزب على ذلك ايضا او يوقوف على  
الاشتداد والظاهر من كلام الذكرى وكذا المحقق الشيخ على ان الاشتداد سبب من مجرد الغليان فالتحريم والنجاسة متلازمان  
والذي عليه الاكثر هو ما صرح به المحقق هنا من تاخر الاشتداد سبب من مجرد وان بينهما زمانا محققا كما هو المشاهد بالاصح  
خصوصا في الذي يغلي من نفسه او في الشمس ثم ان الظاهر من كلامهم ان القول بالنجاسة هو المشهور فصرح بالنجاسة الحق  
في المعتبر وقال في الشرايع بعد ذكر السكرات وحكمه بنجاستها وفي حكمها العصير العتي اذا غلا واشتد والمراد بغليانه انقلابه  
صيرورة اعلاه اسفله وبالا اشتد حصول الغلظ والثخانة فيه وبذلك صرح العلامة في المنتهى والارشاد فعلق الحكم على  
الغليان والاشتداد ايضا وقال في التذكرة والعصير اذا غلا حرم حتى يذهب تلثاء وهذا يخص بالغليان او يقف على الشدة  
اشكال وهو صريح في حرمه بالنجاسة وانما يوقف في حصولها مجرد الغليان او يوقوف على الاشتداد وقال في المختلف الخبر وكل سكر  
والغلظ والعصير اذا غلا مثل ذهاب ثلثه بالنار او من نفسه بحسبه ذهب اليه اكثر على اننا كالتج المقيّد والشيخ ابي جعفر والتب  
المرقضي وابي الصلاح وسلاوان ابن اوديس ثم نقل خلاف ابن ابي عمير والصدوق جميعا تقدم في الخبر وظاهر كلامه نسبة  
القول بالنجاسة في جميع هذه الاشياء المعدودة في كلامه التي من ملتها العصير الى الاكثر ومنهم هؤلاء المذكورون وبالملة  
فالظاهر ان القول المذكور مشهور ولا سيما بين المتأخرين وبذلك صرح في الروضات والذى يظهر من الذكرى ان القائل  
به قليل حيث قال وفي حكمها العصير اذا غلا واشتد في قول ابن حمزة وفي المعتبر بحسبه ثم نقل ملخص عبارة المعتبر ثم قال وتوقف  
الفاضل في نهائيه الخ ان قال ولم نقف لغيرهم على قول بالنجاسة مع انه من قال بذلك انصح في الرسالة الالفية وبالملة فان  
ذكر العصير في هذا المقام ثانيا فيه بالنجاسة وليكن جملة من المتأخرين واعترضوه بعدم الدليل على ذلك ولهذا قال الشهيد الثاني  
في شرح الالفية ان تحقق القولين في المسئلة مشكوك فيه بمعنى ان لا دليل الا بالنجاسة وفيه دلالة ذكره في الذكرى من انه لم نقف  
لغير من ذكره على القول بالنجاسة نعم قال في المدارك انه نقل عن ابن عقيل النصريح بطلهاته ومال اليه جدي فتوى في حاشي  
القواعد بالنجاسة وقواه شيئا المعاصر لماته وهو المعتقد مستقيم لا اصل السالم عن العارض انتهى والظاهر ان النفاذ  
ابن ابي عمير انما هو بسبب خلافه في الخبر قوله بطلهاته المستلزم لطلهاته ساحل عليه نعم قوله المتأخرين بالطلهاته لا ضمير فيه ولا  
لما ذكرناه وكيف كان فان لم نقف لهم فيها ذهب اليه من القول على دليل ولم يثبت احد منهم دليل في المقام قال في الذكرى على اثر الكلام  
المقدم ولا يضر على نجاسة غير المشكوك وهو متوقف هنا وقال في البيان ايضا لم نقف على نص يقتضي تخصيصه الامداد على نجاسة المشكوك  
لا يسكر مجرد الغليان واشتداه ونقل في العالم عن والده في المسائل نجاسة من المشاهير بغير اصل اقول قد صرح الحديث الامين  
الاسترا بادي في تعليقاته على كتاب المدارك باختيار القول بالنجاسة واشتداه على ذلك بصيغة محمد بن عمار قال سالت ابا عبد  
من الرجل من اهل المعرفة بالفتح ويكون قد طبع على الثلث وانا اعرفه ان شره على النصف فقال لا شره واطلاق الخبر عليه يقتضي  
موقوف حكمه بما قول هذه الرواية بهذا المتن الذي نقله هو الذي في باب واما المتن المنقول في الكافي والشيخ في باب من سويته بما  
واما ما ذكره من محمد بن عمار والظاهر انه من سهو نقله وايضا في سند الرواية في سنن بن يعقوب وحديثه عندهم معدود في الوقف  
لصريح جملة منهم بكونه فضيلا وان وثقه ائروند وهذا المتن الذي نقله هو الذي في باب واما المتن المنقول في الكافي فهو عارض  
لفظ الخبر وهذه صورة سالت ابا عبد الله ثم عن الرجل من اهل المعرفة بالحق يابني بالفتح ويقول قد طبع على الثلث وانا  
اعلم انه شره على النصف فقال لا شره وهذه الرواية فلا دلالة في الخبر والعجب من صاحب الوافي والوسائل قد نقلوا الرواية  
بالمثل الذي في الكافي عن الكتابين ولم يبينها لما في البين من الاشكال المذكور وكيف كان فالاعتماد على ما ذكره الشيخ مع حل الكافي لا  
يخرج من اشكال ما عرفت من احوال الشيخ وما وقع من التخريف والزيادة والنقصان في الاجناد ومع انما من النظر عن ذلك فانيات النجاسة



به الدلائل من توقفه لعل العرض من التشبيه انما هو بالنسبة الى التحريم المعنى عليه وبالحجة فاصالة الطهارة اقوى مستمكن من  
يقوم الدليل على ما وجب الخروج عنه ونحن انما خرجنا عنه في القناع لاستفسارة الروايات بكونها كما عرفت وترتب هذا المعنى على غير  
هذه الروايات مع ما عرفت من العلة محل توقف  
يسئل على الكلام في عصير التمر والزبيب وهذه المسئلة وان كانت حاجته  
عن محل البحث وان لا نسب لها كتاب الاطعمة والاشربة الا انها لما كانت من الضروريات التي تلجأ الحاجة الى معرفتها حكما لا ابتداء  
الناس بها ووقع الخلاف في هذه الامثلة المتأخرة عنها ولهذا كثر السؤال عنها وربما صنف فيها الوسائل واكثر القائلون  
بالتحريم فاسم الدلائل التي لا توصل عند الناس الى طائفة سوى ايقاع الناس في المشاكل والمفاضل فرأيت ان الكسف عن وجهه  
تحقيقها نقاب الا بهام واحيط فيها باطراف النقض والايام على وجه لم يسبق اليه سابق من الاعلام صرنا قد علمنا ذلك باضاً  
اهل الذكر عليهم الصلوة والسلام وتحقيقات تلكها الاقنم وان كان بذلك نرمام الكلام فانه لما ذكرنا من اهم الهام  
ناقولاً وبالله التوفيق ان الكلام هنا في الطهارة والنجاسة والحل والحرم في كل من الفردين المذكورين اما عصير الزبيب  
فالظاهر انه لا خلاف في طهارته وعدم نجاسته بالقليلان فان لم اقف على قائل بالنجاسة هنا وبذلك صرح في الذخيرة  
فقال بعد الكلام في نجاسة العصير العنبى وهل يلحق بعصير التمر الزبيب اذا غلب في النجاسة لا اعلم بذلك فأنكلا واما في التحريم فالأكثر  
على عدم انتهي ويلوح من كلام شيخنا الشهيد الثاني وقوع الخلاف هنا حيث قال بعد الكلام في نجاسة عصير العنب ولا يلحق به  
عصير التمر وغيره حتى الزبيب على الاصح ما لم يحصل به خاصية القناع للاصل وخروج عن مسمى العنب ولا يلحق وذهاب ثلثه بالشمس  
فقال في شرح الرسالة ولا يلحق بعصير التمر وغيره اجماعاً ولا الزبيب على اصح القولين للاصل وضعف مستلكت القائل بالايجاب انتهى  
وهو جيد ومن ذلك علم ان الخلاف انما هو في الزبيب واما التمر وغيره فقد عرفت نقل شيخنا المشار اليه الاجماع على عدم النجاسة  
فبقي البحث في التحريم في كل منها وعدمه والبحث في ذلك يتوقف على تقدم مقدمته فبشمل على فوائده يظهر الحق منها لكل قائل  
وقاصد وينفع بها ما في المسئلة من المقاصد  
لا يخفى ان المستفاد من اخبار اهل العصمة صلوات الله وسلامه  
عليهم ان العصير في عرهم عليهم السلام اسم لما يؤخذ من العنب خاصة وان ما يؤخذ من التمر انما يسمى بالنبيذ وما يؤخذ من الزبيب  
يسمى بالنبيع وربما اطلق النبيذ ايضاً على ماء الزبيب وهذا هو الذي يصاحبه العرف ايضاً فانه لا يخفى ان العصير انما يطلق على الماء  
التي فيها مائته لا استخراج الماء منها كالعنب مثلاً والرمثان والبطيخ بنوعيه ونحو ذلك واما الاجسام الصلبة التي فيها خلقة  
او حموضة وبرد استخراج خلقتها او حموضتها بالآلة مثل التمر والزبيب والسماق والزبدنك ونحوها فانه انما يستخرج مما فيها من  
الخلوة والحموضة اما النبيذ هاءى الماء او نفعها فيه رما نأخرج خلقتها الى الماء او انما تمرس في الماء من اقل  
الامر من غير نفع وانما تغلى بالنار لاجل ذلك والمعول عليه في الصدور الاول انما هو النبيذ في الماء والنقع فيه كما استطاع عليه  
انشاء الله نعم وهذا ظاهر سيهد به الوجدان في جميع البلدان وهذا ايضاً صرح به كلام اهل اللغة قال الفيومي في كتاب العصب  
السير في مادة عصير العنب ونحو عصير من باب ضرباً استخراج ماءه وقال نفع اففعت الدواء وغيره انفا ما تركته في الماء  
حتى انتفع وهو نفع فاعيل بمعنى المفعول الى ان قال ويطلق النقع على الشراب المنقوع من ذلك فيبقى هو نفع التمر والزبيب وغيره  
اذا ترك في الماء حتى انتفع من غير طبخ انتهى فانظر الى وضوح هذا الكلام في المقصود والبرام من الفرق بين القسامين والتعام  
في الاسمين فاعيل ما يتخذ من الاجسام المائية عصير وما يتخذ من التمر والزبيب ونحوها نقيعاً وقال في باب ارس من التمر  
التمر من اسن باب قتل دلكتة في الماء حتى تخلل اجزأه انتهى وقال ابن الاثير في النهاية في حديث بالكرم يتخذونه زنبياً  
نقعونه اى تخلطونه في الماء حتى تخلل العصير شراباً الى ان قال والنقع شراب يتخذ من زبيب او غيره ينقع في الماء من غير  
طبخ وقال في القاموس في مادة عصير العنب ونحوه هو معصور وعصير استخرج ما فيه الى ان قال وعصير ما يجلب منه  
قال في مادة نفع ونقع البئر الكثرة الماء الجع انقعه وشراب من زبيب او كلاً ما ينقع تمر او زنبياً او غيرها انتهى  
وهي مرجحة ايضاً في المراد وقال في كتاب مجمع البحرين في مادة العصير والعصير من العنب بقى عصير العنب عصراً من باب  
استخرجت ماءه واسم الماء العصير فاعيل بمعنى مفعول وقال في مادة نفع والنقع شراب يتخذ من زبيب ينقع في الماء  
من غير طبخ وقد جاء في الحديث كذلك وقال في مادة النبيذ ما يعل من الاشربة من التمر والزبيب والعسل



في الحنفية والسنة وهو كما هو في الطلوع على الوجه الصحيح وهذا فقد اتفق على صحته ما ذكرناه وصراحة ما  
 ادعيه الشرح والعرف واللغة وبذلك يظهر انهما يذكر العصور في الاخبار فانما يراد به ماء العنب الاعم قريضة تدل على  
 ان ماء العنب والزبيب لا مدخل لهما في هذا اللفظ فان قيل ان التمر والزبيب بعد نفعهما في الماء وخرج حلا ونقا  
 أي فيصدق عليهما العصر لغة بمعنى المعصور الا ان سبى ما ذكرناه من الفرق والتسمية انما هو بالنسبة الى استخراج ما في  
 الاشياء من المياه وغيرها من اول الامر فان المعصورات ليستخرج ماؤها من اول بالعصر ولا يحتاج الى امر اخر غيرهما  
 وهذه ويحويها فانها يحتاج الى اضافة الماء اليها ثم نفعها او عليها الى مرسلها حتى يخرج ما فيها ثم يعصر بعد ذلك ويصفى  
 ومن الاخبار الصريحة فيما فصلناه والمدالة على ما ادعيه صحبة عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي عبد الله ع قال قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم خمر العصور من الكرم والتبقيع من الرنيب والتبقيع من العسل والمرز من الشعير والنبس من التمر ونحوها ما رواه في الكافي  
 عن ابي بن اسحق الهاشمي وقد تقدمت قريبا في ما ورد في الاخبار بلفظ العصور مع مثل قوله في صحبة عبد الله بن سنان كل  
 اضافة النار هو حرام حتى يذهب ثلثاه وقوله في حسنة حماد بن عثمان لا يحرم العصور حتى يغلي وقوله في رواية حماد ايقن لما سأل عن  
 نشره فقال اشرب ما لم يغلي فاذا غلا فلا تشربه وفي رواية ذريح اذا شرب العصورا وعلى صرم لما سأل وفي رواية محمد بن الميمون  
 عن ابي عبد الله ع قال سالت عن العصور فيمنع في النار حتى يغلي من ساعته فيشر به صاحبه قال اذا تغير عن حاله وغلا فلا  
 خير فيه حتى يذهب ثلثاه وتبقى ثلثه وامثال ذلك فانه يجب حمله على العصور العنب وحمل المطلق على المقيدة كما هو القاعدة  
 في المنكورة الغير المنكورة وما يزيدك ما بنا وايضا ما لهذا الحد المذكور وورد جملة من الاخبار الدالة على العلة في تحريم  
 العصور بعد غليانه وقبل ذهاب ثلثيه وحله بعد ذلك فان مردها هو العنب خاصة دون غيره من الاشربة فمن ذلك ما رواه  
 في الكافي عن ابي الربيع الشامي قال سالت ابا عبد الله ع عن اصل الخمر كيف كان بدو حلالها وحرامها وحتى اتخذ الخمر فقال ان آدم  
 ثم لما هبط من الجنة انتهى من عمارها فانزل الله قسيتين من عنب فخرمها فلما ان اثمرا واورفا وبلغا حاء ابليس لعنه الله  
 في اكلها عليها ما يطيأ فقال آدم ثم حالي يا ملعون فقال ابليس انها لي فقال له كذبت فوجنا بروع القدس القدس فلما انتهى ما  
 اليه من ادم ثم قصته فاحذر روع القدس ضعفا من نار ودمي به عليها والعنب في اخضا فلما حتى ظن ادم ثم لم يبق منها شيء وظن  
 ابليس لعنه الله مثل ذلك قال قد ظلمت النار حيث نضلت وذهب منها ثلثها فقال روع اما ما ذهب فخط ابليس وما بقي فالك  
 بالدم وعن ابن الحسن بن محبوب عن خالد بن نافع عن ابي عبد الله ع مثله ورواه الصدوق في كتاب علل الشرايع والاحكام نحوه  
 وصاروا في الكافي ايقن في الحسن بن زرارة عن ابي جعفر لما هبط ادم من الجنة غرس نخلين فكان فيهما غرس الحيلة  
 ثم رجع الى اهل بيته فابليس فعلمها ثم ان نوحا ع عاد الى غرسه فوجدته على حاله ووجد الحيلة قد قلعت ووجد ابليس عندها  
 ولما جبرئيل ع فاعلم ان ابليس لعنه الله قلعها فقال نوح يا ابليس ما دهاك الى قلعها فقال الله ما غرست غرسا العنب الى قلعها  
 ووالله لا ادعوا حتى اخرج منها فقال ابليس اما والله لا ادعها حتى اقلعها فقال اجعل لي بضيا فجعل له الثلث فاني ان لم يبق  
 له الثلث فاني ان يرضى واما نوح ان يريده فقال جبرئيل ع يا رسول الله احش فان منك لاحسان فعلم انه قد جعل له عليها سلطانا فخرج  
 نوح له الثلثين فقال ابو جعفر ع اذا اخذت عصيرا فاطبخه حتى يذهب الثلثان وكل واشرب ثم فلذلك قضيب الشيطان قوله  
 الحيلة بالضم الكرم او اصل من اصوله على ما صرح به اهل اللغة وروى في الكتاب المذكور ايقن في الموثق عن سعيد بن مسدد  
 عن ابي عبد الله ع قال ان ابليس لعنه الله نازع نوحا ع في الكرم فانااه جبرئيل ع فقال ان له حقا فاعطه الثلث ولم يرض  
 ابليس فاعطاه النصف فلم يرض فخرج جبرئيل ع ناديا فاحرق الثلثين وبقي الثلث فقال ما احرقك النار فهو بضيبه وما بقي فهو  
 يا نوح حلال وروى الصدوق في كتاب العلل بسنده عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله ع قال كان ابي ع في قوله ان نوحا ع  
 امر الغرس كان ابليس الى جانبها فلما اذا ان غرس العنب قال هذه الشجرة لي فقال له نوح كذبت ابليس فالي منها فقال نوح لك  
 الثلثان فمن هنا طاب المغلا على الثلث وروى فيه ايقن بسنده عن وهب بن منبه قال لما خرج نوح من السفينة غرسنا  
 كانت معه من النخل والاعناب وسائر الثمار فاطعمت من ساعيتها وكانت معه حيلة العنب وكان اخر شي اخرج حيلة العنب فاما  
 بجدها نوح وكان ابليس قد اخذها تحبها فنهض نوح ليدخل السفينة فيلتمسها الى ان قال فقال له الملك ان لك شيئا



شرى باني عصيرها فان حسن مشاركتك فانك محسن فقال نوع لدرابج ولى ثلثة ارباع فقال له الملك احسن فانك محسن فقال له حسن  
 لى اربعة اقسام فقال له الملك احسن فانك محسن فقال له النصف ولى النصف فقال احسن فانك محسن فقال لى الثلث ولى الثلث  
 الثلثان فرضى فان كان فوق الثلث من طهيها فلا يلبس وهو حطه وما كان من الثلث فادونه فهو نوع ع وهو حطه وذلك الحلا  
 الطيب فيشرب منه اقوله وقد دلت هذه الاخبار باوضح دلالة لا يعجز بها الانكار ان الشراب الذي يحرم بخليلانه ولا يحل الا بخل  
 ثلثيه انما هو ماء العنب لان النزاع بين ادم ونوح عليهما السلام وبين ابليس انما وقع في شجرة العنب حطه دون سائر الاشياء  
 نوح فادود في الاخبار من ان العصير يحرم بالخليلان ولا يحل الا بخليلان انما اريد به عصير العنب خاصة لا كل ما بعض  
 كما قهه غير واحد من قاصري النظر وان ارتكب تخصيه باجراد اخر وبالجمل فاختصاص العلة الموجبة للحرم بما اخذ من الكم  
 بوجب بقاء ما اخذ من غيره على اصل الحلية ويؤيد ذلك ما ورد بالنصوص والاباحة نعم يحرم السكر من السكر من السكر  
 الدالة على ان ما السكر كثيره فقليله حرام ويبقى ما عداه مالا بالنار ولم يفل على اصل الحلية والاباحة نعم يحرم السكر منها ولو لم  
 ما ورد في جملة من اخبار العصير الذي يحرم بالغلي ويحل بذهاب ثلثيه من التعبير عنه تارة بالعصير كما عرفت فيما تقدم من ان رواية  
 وتارة يعبر عنه بالطلاء وهو ما طبع من عصير العنب وتارة يعبر عنه بالفتح بالياء الموحدة ثم الحاء المجهمة ثم التاء المشددة  
 في فوق وفي اخره جيم وهو العصير من العنب المطبوخ وهو عربى مخمتر وبالجمل فانه لا يخفى على من تأمل في الاخبار الواردة  
 بلفظ العصير في ابواب البسج و ابواب الاسربة مؤالا وجوابا ان العصير كان شيئا معينا مخصوصا معلوما بالاباحة تارة بكون  
 شرابه مالم يغل وبعد الغلي فانه يحرم حتى يذهب ثلثه ويسال عن شرابه قبل دهاب ثلثيه فيجاب بانه فعل محرما وليس  
 من جواز بيعه فيجاب بجواز بيعه بالمقد خاصة ونحن ذلك من الاحكام الحرة عليه في الاخبار ولو كان المراد بالعصير انما  
 هو المعنى اللغوي وكل ما يعصر وهو امر على مثال الافراد عديدة لانكا تختص كثره لما اطردت هذه الاحكام ولا كانت كلية  
 في كل مقام فان اخذ العصير بهذا المعنى الذي سبق عليه غير متفقة كالا يخفى على ذوي الافهام فانه ليس كل شئ يعصر فانه  
 يحرم بجره عليه ولا يحرم ببعده بالنسبة ولا يتغير بناخيره حتى يصير محرما وما نحن من ذلك جملة من الاخبار الواردة في  
 ابواب البيع فبادرة على قدر من الاخبار الواردة في باب الشراب ففي صحيحة البرقي قال سالت ابا الحسن عن بيع العصير  
 فيصير خرا قبل ان يقض الثمن قال فتال لرباع ثم رثه ممن يعلم انه يجعله حراما لم يكن بد تلك باس واما اذا كان عصيرا فلا  
 يباع الا بالمقد وفي رواية لابي بصير عن ابي عبد الله ثم قال سالت عن ثمن العصير قبل ان يغلي لمن يبتاعه لطبخه او يجعله  
 قال اذا بعته قبل ان يكون خرا فهو حلال لا باس به وفي رواية يريدين خليفة قال كره ابو عبد الله مع العصير بناخيره قال  
 في الوافي بعد ذكر هذا الخبر لانه لا يؤمن ان يصير خرا قبل يقض الثمن فيأخذ ثمن الخمر وصحيحة رفاعه بن موسى قال سالت  
 ابو عبد الله ثم عن بيع العصير من بخره قال حلال البنا يتبع ثمننا ممن يجعله شرابا خبيثا الى غير ذلك من الاخبار الواردة من  
 من هذا القبيل ولا يخفى على الناظر فيها انما اريد بالعصير فيها انما اريد بالعصير فيها من العصورات لا كلها  
 بعصر كان من لا تأمل في الاخبار ولم يبط النظر حقة من التدبر والاعتبار وان المراد انما هو عصير العنب بالخصوص لان  
 كما عرفت فيما تقدم حقيقة في ماء العنب السكر وان كان قد اطلق شرها على ما هرام منه ومن سائر المسكوات ومن الذي يدعى ان  
 كل معصر يصير خرا بناخيره زمانا وان كل معصر فانه يحرم بجره عليه حتى يتم له دعوى الكلية في لفظ العصير من هذه الاخبار و  
 بالجمل فجميع الاعصار الواردة بلفظ العصير مطعانة ما يترجم منها الاطلاق بمعنى الفرد المنفرد فيصير كالكرة المراد بها فرد شايخ  
 في جنبه وهذا الاطلاق قد عرفت انه مستفيد بالصحيحة المتقدمة والاعصار التي فيها ومخها ما دل على احكام العصير بماء العنب  
 خاصة واما الحل على الكلية بمعنى ان المراد منها كلما يعصر فهو لا يمكن فهمه من انه في رواية وقيل في ماء العنب خاصة واما  
 في الاحكام فضله عن ان يكون في ذوق الافهام والادهان نعم ذلك التوهم انما يتجوز في صحيحة عبد الله بن السنان المسودة بكل  
 وسباق تحقيق الحال في انصافها وبيانها انتم على ان جملة من الاخبار الواردة بالعصير بالبيات البسج و ابواب الشراب منها  
 ما اضيف فيها الى العنب ومنها ما اطلق ونحن هنا قد اقتصرنا على نقل ما اطلق الذي هو محل الشبهة ولا ريب انه مع ملا  
 مطلبها والضم الى معبدها يجب حل المطلق على المعبده كما هو القاعدة المطردة قد عرفت في القابذة الاولى



النبيذ اسم مخصوص بما يؤخذ من التمور بما اطلق ابيهم على ما يؤخذ من الزبيب وهذه جملة من الاخبار تسرد ما عليك في  
 هذه القافية صريحة الدلالة في ذلك واضحة المقابلة فيها هنالك ويستفاد منها ان النبيذ على قسمين حلال وهو ما  
 يكون طبع اوله يطبخ وحرام وهو ما اسكوهنخ اوله يطبخ فذا الحلال والحرام فيه انما هو على الاسكار وعدمه فمن تلك الاخبار  
 رواية الكلبي النساب قال سالت ابا عبد الله ع عن النبيذ فقال حلال فقلت انما سئلت فنطرح فيه العكر وما سوا ذلك  
 فقال شئ منه تلك الخمرة المتنة الحديث ورواية جابر بن سدير قال سمعت رجلا وهو يقول ابي عبد الله ع ما تقول  
 في النبيذ فان ابا مريم مبريد وزعم انك امرته بشربه فقال صدق ابو مريم سالتني عن النبيذ فاخبرته انه حلال ولم يسألني  
 المسكو قال نعم قال نعم ان المسكو انقبت فيه احد سلطانا ولا غيره قال رسول الله ص كل مسكو حرام وما اسكوه كثيرا فقلبي حرام  
 فقال له الرجل جعلت ذلك هذا النبيذ الذي اذنت لابي مريم في شربه اي شئ هو فقال اما اني فانه كان يامر الخادم ان  
 يجعل فيه زبيا ويغسل غسلا نقيا ثم يجعله في اناء ثم يعصب عليه ثلثة مثله او اربعة ماء ثم يجعله بالليل ويشربه بالبحار  
 ويجعله بالخلابة ويشربه بالعصى وكان يامر الخادم بغسل الاناء في كل ثلثة ايام لئلا يفسد فان كنت تريدون النبيذ فهو  
 ذلك هذه الرواية باطلا فما على ابي عبد النبيذ بجميع الزاوية عند المسكو منه فانه امر ابا مريم على تحصيل النبيذ بقوله مسكو  
 ولم يستثن منه الا المسكو وشكله ورواية الكلبي المتقدمة فانه اجابة اول ابائه حلال وامراده هذا الفرد الذي ذكره ثم قد  
 صرح برأيه في اخر الخبر المذكور فلم يخبره بانه يجعل فيه العكر ونحوه مما يصير مسكوا حباب بانه يصير حراما حراما ورواية  
 ايوب بن راشد قال سمعت ابا البلاد يسال ابا عبد الله ع عن النبيذ فقال لا بأس به فقال انه يوضع فيه العكر فقال  
 بشر الشراب ولكن انبذوه عنوة واشربوه بالعصى الحديث وحسنه عبد الرحمن بن الحجاج قال استاذنت لبعض  
 اصحابنا عن النبيذ فقال حلال فقال اصلحك الله انما سالت عن النبيذ الذي يجعل فيه العكر فيطبخ حتى  
 ليكن فقال ابو عبد الله ع ثم قال رسول الله ص كل مسكو حرام ورواية ابراهيم بن ابي ولاد قال دخلت على ابي جعفر بن  
 الرضا عليه السلام فذكر في بطبق فيه زبيب فاحلت ثم اخذ في الحديث فشكى الى معدته وعطشت فاستقيت ماء فقال  
 يا احاديث استقيت من نبيذ في فناء تني بنبيذ جريس في قلع من صغر فوجدته احلى من العسل فقلت له هذا الذي اشد  
 معدتك قال فقال لي هذا امر من صدقة النبي يؤخذ عنوة فيصعب عليه الماء فتمرسه الحاربه واشربه على اثر الطعام  
 لسائر ايام فاذا كان الليل اخذته الحاربه ضعفة اهل الدار فقلت له ان اهل الكوفة لا يرضون بهذا قال وما نبيذ هم  
 قال قلت يؤخذ النمر فينقى ويلقى عليه الفضة قال وما الفضة قلت اللاذقي قال وما اللاذقي قلت حب لوق في بئر  
 البصرة فيلغى في هذا النبيذ حتى تغلى ثم يسكب فقال هذا حرام وفي رواية اخرى لهذا الراوي عنه ع انهم في وصف  
 نبيذ اهل الكوفة قال اخر الخبر قال في اللاذقي قلت فضل النمر بصرى به في الاناء حتى يهدر النبيذ ويغلى ثم يسكب ويشرب  
 فقال هذا حرام وحكمهم بالتحريم في هذين الخبرين من حيث الاسكار وصبر ودمه حراما يوضع فيه كما تكرر في الاختيار وما  
 تقدم وناقى انهم قد من اصانة العكر الى النبيذ في حال طهه فعديته وقصر حجم ثم بانه يصير حراما مسكوا وموثقة سماعة قال  
 سالت عن النمر والزبيب يطبخان للنبيذ فقال لا وقال كل مسكو حرام وقال قال رسول الله ص ما اسكوه كثيرا وقلبي حرام  
 وقال ما يصنع للنبيذ وهي العكر اقول انما منع من طبخها للنبيذ لكون المعمول يومئذ هو الطبخ الذي تكرر في  
 الاخبار النع منه من وضع العكر فيه حتى يصير مسكوا كما يدل عليه تمة الخبر المذكور ورواية يزيد بن خليفة وهو رجل من  
 الحارث بن كعب قال اتيت المدينة وزاد بن عبد الله الحارثي عليها فاستاذنت على ابي عبد الله ع فدخلت عليه  
 سلمت عليه وتكلمت من مجلسه فقلت لابي عبد الله ع ان رجل من بني الحارث بن كعب قد هدا اني الله الى محبتكم ومودتكم  
 اهل البيت فقال لي ابو عبد الله ع كيف هو محمد بن ابي عبد الله ع اتيت الى مودتنا اهل البيت فوالله ان محبتنا في اربعة وهم  
 يتداومون كل جمعة فيقع الدعوة على رجل منهم فيصيب غلاما يخرج كل احدهم جمعة ويجعل لهم النبيذ والهم قال ثم اذا فرغوا  
 من الطعام والهم حاربوا باجانة مملوءة نبيذا ثم جاء بمطهرة فاذا ناول انسانا منهم قال لا يشرب حتى يصلى على محمد وال محمد  
 فانه تبيت الى مودتكم لهذا الغلام قال فقال لي استوص ببحيرا واقرا مني السلام وقل له يقول لك جعفر بن محمد انك



هذا الذي تشرب فان كان يسكو كثيرا فلا تقرب من قليل فان رسول الله ص قال كل مسكوك حرام الحديث فانظر الى طول هذا الخبر في  
تحليل النبيذ مع هذا المسكوك فان المقام مقام البيان والحاجة وقصدت مع هذا انه ذلك الغلام الى الحلال دون الحرام فالق  
فردا الحرم النبيذ غير المسكوك حراما للنبي عليه ومنعه من شربه ورواية الفضيل بن يسار عن ابي جعفر قال سالت عن النبيذ  
فقال حرم الله الخمر بعينها وحرم رسول الله ص من الاشارة كل مسكوك والتقريب ان السائل سئل عن النبيذ وما يحل منه ومحر  
فاجابهم بان الذي حرم رسول الله ص من الاشارة هو ما اسكو خاصة خرج منه العصير البقي اذا غلا ولم يذهب ثلثاه بالنصوص  
بقي ما عداه تحت الاطلاق ورواية يونس بن عبد الرحمن عن مولى حمزة بن يزيد قال سالت ابا عبد الله ع فقلت له اني اصنع  
الاشربة من العسل وانهم يكفون في صنعها فاصنعها لهم فقال اصنعها وادفعها اليهم وهي حلال قبل ان تصير مسكوكا وفيه كاتري  
ولانه على انه لا يحرم من الاشارة الا المسكوك وما عداه فهو حلال لان المقام مقام البيان فلو كان ثمرة فردا اخر لذكره ثم وجهه  
صفوان الجمال قال كنت مبتلى بالنبيذ فجاءني فقلت لابي عبد الله ع اصف لك النبيذ قال بل انا اصف لك قال رسول الله ص  
كل مسكوك حرام وما اسكو كثيرا فقليله حرام فقلت هذا النبيذ السفابي ايضا الكعبة فقال لي ليس هكذا كانت السفابة انما السفابة  
زعمت افندي من اول من غيرها قلت لا قال ابو العباس بن عبد المطلب كانت له حيلة افندي ما الحيلة قال لا قال الكرم كان يبيع  
الزبيب غدوة وبلشربونه بالعسقي ويضعه العسقي ويشربونه من الغدير يدان بكسر غلظ الماء عن الناس وان هؤلاء قد قدتوا  
فلا تشرب ولا تقرب والتقريب فيها انه ثم ضرب عن وصف السائل الى الوصف بالاسكار الموجب للتحريم فلو كان للنبيذ صفات  
وهو ما على وان لم يسكو لما حرم هذا الاضراب الى المسكوك بخصوصه كالاخني وصحي معوية بن وهب قال قلت لابي عبد الله ع  
ان رجلا من بني عبي و هو رجل من صلي من اليك امر ان اسالك عن النبيذ فاصف لك فقال ع انا اصف لك قال رسول الله ص  
كل مسكوك اسكو كثيرا فقليله حرام الحديث والتقريب كما تقدم في سابقه ورواية طيب الامدي قال سالت ابا عبد الله ع من  
النبيذ فقال ان رسول الله ص خطب الناس فقال في خطبته ايها الناس الا وان كل مسكوك حرام الى غير ذلك من الاخبار الواردة  
في هذا المضمار وكلما كاتري واضحة المقالة متطابقة الدلالة على انه لا يحرم من النبيذ ما الذي غير المسكوك من المسولات في هذه  
في هذه الاخبار كلها عن النبيذ ما الذي عدا منه وما الذي يحرم قالوا نعم في بعض بان الحلال منه هو النقيع الذي لم يكن نكته في  
حيلة ان جميع ما يطبخ ويغلي بالنار فانه يصير مسكوكا وذلك بما اعتاد عليه الناس في تلك الايام من وضع العكوف المعبور عن الخمر  
والدودي والظاهر انه من المسكوك القديم يضعونه في هذا الماء الحديث الذي يطبخون به حتى يسرع باسكله فيكون مثل الخمر الذي  
يوضع في العجين وعلى هذا كانت عادتهم في النبيذ المطبوخ فلذا اخرجت الاخبار عنهم عليهم السلام مسكوكا بغير عذبة والنبيذ يكون  
مسكوكا ولو كان محررا الغليان موجب للتحريم وان لم يبلغ حد الاسكار الجري له ذكرا واسارة في بعض هذه الاخبار وما  
بعض الفضلاء المعاصرين من انه يحرم الغليان يحصل منه السكوك او مباديه باعتد بعض الامثلة او بعض الامكنة واللاه  
وضعت في القول بغير عذبة عصير التمر وسالة اكثر فيها من هذه من الدلالة وهي تطويل بغير طيل ومن حيلة وعواء في الخواص في هذه  
الاخبار بحصول الاسكار في ما اذا التمر بغير الغليان اشتد ولم يشد ولا يخفى ما فيه على العارفين النجيه فضلا عن العاديين القير  
واما عامة الناس في جميع الاقطار بطحن الاطعمة بعصير التمر والدبس بل يطحنونها خاصة وبالكواها ولم يدع احدهم حصول  
الاسكار وبالحيلة فبطلان هذا الكلام اظهر من ان يحتاج الى تطويل في هذا المقام ولا شاهد يبلغ ضرورة البيان وعدم  
الوجدان ومن اظهر الاخبار في الباب واضحا دلالة عند ذوى الالباب ما رواه في الكافي بسنده عن محمد بن جعفر  
ابيه ع قال قدم على رسول الله ص قوم من اليمن فسألوه عن معالم دينهم فاجابهم فخرج القوم باجمعهم فلما سادوا رجلا قال بعضهم  
لبعضنا ان سالت رسول الله ص عما هوهم البناء ثم زل القوم ثم بعثوا وقد لهم فاتي الوعد رسول الله ص فقالوا يا رسول الله  
ان القوم قد بعثنا اليك لينا لئلا نك من النبيذ فقال رسول الله ص وما النبيذ فصفوه لي فقال لو وجدتموه التمر فينبذوه  
انا ثم يصعب عليه الماء حتى يتلوي في قد تحته حتى ينطبخ فاذا انطبخ اخذوه بالقوم في انا آخرتم صبرا عليه ماء ثم يوص ثم صفوه شوب  
ثم يلقى في انا يصعب عليه حتى ما كان قبله ثم يهدر ويغلي ثم يسكي على عكه فقال رسول الله ص ما هذا قد اكرت اكله كذا قال ثم  
قال فكل مسكوك حرام قال فخرج الوفد حتى انتهوا الى اصحابهم فاخبروهم بما قال رسول الله فقال القوم وجعوا بنا الى رسول الله ص



الرب  
الغاية

حتى ناله عنها شفاها ولا يكون بينها وبينه سفير فرجع القوم جميعا فقالوا يا رسول الله ان ارضنا ارض دوسر ونحن قوم نعمل  
ولا يقوى على العمل الا بالعبادة فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوسه ما وصف اصحابهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال نعم قال كل  
مسكر حرام الحديث وقد جاء الخبر مفضلا باوضح تفصيل لا يعجز به القول والقليل وهو صريح في المطلوب والمراد عري عن وصية الشجرة  
والايراد وهذا الخبر ظاهر في الرد على ذلك الفاضل المتقدم ذكره المدعي لحصول الاسكار والغلبان فانه لو كان الامر كما توهمه  
لم يكن لسؤال النبي صلى الله عليه وسلم عن الاسكار يعني وان الرجل قد ذكر في حكمته عن صفة النبي صلى الله عليه وسلم انه تعالى مرتين وفي الغلبة الثانية وضع  
العكر ولو كان المسكر يحصل بجر الغلبان حكمة الرسول بجره الغلبان الاول وبالحكمة فالحديث المذكور واضح الظهور وساطع  
النور والا على من اعترض فيه وذهبه نوع ثور وقصود والله الهادي الى سواء السبيل  
المستفاد من الاخبار المتقدمة في  
الفائدة الاولى ان العصير العنب على ضربين منه ما يغلي وما لا يغلي والاول منه ما يكون محرما وهو ما غلي قبل ذهاب ثلثيه و  
ما يكون حلالا وهو قبل الغلي وما بعد ذهاب الثلثين والعصير الثاني ابق منه ما يكون محرما وهو ما طال مكثه حتى اختم  
وصار مسكرا وما هو حلال وهو ما لم يبلغ الحد المذكور واما النبي صلى الله عليه وسلم كما صرح به الاخبار في الفائدة الثانية فليس الاضمان  
على اولم يغلي ان اسكر فهو حرام وان لم يسكر فهو حلال والاسكار يقع فيه تارة بطول مكثه في الاناء حتى يجف ويصير مسكرا  
كما يشهد به حديث السقاية وقوله قد بعد ذكر ما كان العباس يغلي لكسر غلظه الماء ان هؤلاء قد تعدوا فلا تشرب يعني انه لما  
وصلت القوية الى هؤلاء السخطين لشرب النبي صلى الله عليه وسلم فقدوا في الزيادة في التمر والزبيب الذي يجذبونه وطول مكثه في الاواني  
حتى صار مسكرا واليه يشيرون قوله في حياض سدير وكان يا ما اقام بعسل الاناء في كل ثلثة ايام لئلا يغتلم ولا اعتلما  
الاستعداد والمراد الكفاية عن بلوغ الاسكار وتارة بالغلي ووضع العكر فيه كما صرح به الاخبار المتقدمه فاعلم وبالحكمة فانه  
قد علم من هذه الاخبار كلها ان المحرم من العصير العنب اثنان احدهما ما غلي ولديه ثلثاه والثاني ما اسكر واما المحرم من النبي صلى الله عليه وسلم  
المسكر خاصة فلان كان ثمة منها اخص يكون محرما وهو ما غلي ولم يذهب ثلثاه من غير عصر العنب لوصلت اليها به الاخبار وقد  
عليه الاثار وهي كما درست خالصة من ذلك ودعايات تراخ ابليس لعنه الله مع ادم ونوح عليهما السلام المصحة بعلة التحريم بعد الغلبان  
حتى يذهب الثلثان مودها انما هو العنب خاصة فان قيل ان ابليس قد نازع ادم ثم في الغلظة ابقه لما دواء في الكافي بسنده  
عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله صلى الله عليه وسلم قال ان الله لما اصعد ادم ثم امره بالحديث والروع وطرح اليعرسان من عروس الحبة فاعطاه  
الفضل والنيون والاعصاب والرتان فخرسه ليكون لعنقه وذريته واكل هو من ثمارها فقال ابليس لعنه الله يا ادم ما هذا  
العرس الذي لم اكن اعرفه في الارض وقد كنت فيها فتلك فقال المذن لي اكل منها فاجاب ادم ثم ان يطعمه فاجاب ابليس لعنه الله  
عند اخر عرا ادم وقال نحو انه قد اخرج في الجوع والعطش فقالت له حوا فالدني تريد فقال اريد ان تدقق من هذه الثمار  
فقلت هو ان ادم عهد الى ان لا اطعم شيئا من هذا العرس لانه من الحبة ولا ينبغي ان تاكل منه شيئا فقال لها فاعطه  
في كفي شيئا منه فابت عليه فقال ذريتي اصصه ولا اكله فاحذت عنقها من عنب فاعطته فصصه ولم ياكل منه لما كانت  
حوا قد اكدت عليه فلما ذهب بغصه جذبت حواس فيه فاجى الله الى ادم ان العنب قد مصد عدوى وعدو ابليس  
لعنه الله وقد حرمت عليك من عصيره الخمر لان ما خالطه نفس ابليس فحرمت الخمر لان عدو الله ابليس يكرهها حتى مضى العنب  
ولو اكلها حرمته الكرم من اولها الى اخرها وجميع ثمرها وما يخرج منها ثم انه قال نحو لو امصصني من العنب فاعطته ثمرة  
وكانت العنب والتمر راحة اسند واذكي من راحة المسك الاذخر واحلى من العسل فلما امصصها عدو الله ابليس لعنه الله  
واجتمها وانقصت حلاؤها وقال ابو عبد الله ان ابليس الملعون ذهب بعد وفاة ادم ثم ابليس لعنه الله فقال في اصل  
الكرم والخلد نجي الماء في عروقتا من بول عدو الله فن ثم تحتم العنب والتمر فحرم الله على ذرية ادم كل مسكر لان الماء آخري  
يبول عدو الله في الخل والعنب فصار كل عنب حرام لان الماء اختم في الخل والكرم من راحة بول عدو الله ابليس لعنه الله  
فلما هذا الخبر بحمد الله سبحانه ان لم يكن حجة لنا لا يكون علينا وذلك بان سباق الخبر كما تقدم من الاشارة اليه انما هو في  
بيان العلة في تحريم المسكر من العنب والتمر وغيرها الامرى الى قوله ثم فاجى الله الى ادم ان العنب قد حصه عدو في  
وعدوا ابليس لعنه الله وقد حرمت عليك من عصيره الخمر ما خالطه نفس ابليس فحرمت الخمر لان عدو الله الخمر



قوله ثم بعد حكاية قول الملبس في أصل الكرم والتخلية فخرى الماء في عروقه من بول عدو الله فمن ثم تحتم العيب والتميز ثم الله على ردة  
 كل سكر الخاضع ولا دلالة فيه والإشارة إلى التحريم في التمر بغير العلبان كالتقدم في أخبار العيصير المعين إذا عرف ذلك فاعلم أن الكلام  
 في هذه المسئلة يقع في مقامات ثلاثة في سائر النماذج أعلى ولم يدع ثلثه والمثل بل كما يكون إجماعا بل هو إجماع هو القول  
 فان لم نقف على قائل بالتحريم من تقدم منا من الأصحاب رضوان الله عليهم وإنما حدث القول بذلك في هذه الأعصار المتأخرة فمن ذهب  
 إليه شيخنا أبو الحسن النجاشي سليمان بن عبد الله البجلي المحدث النجاشي محمد بن الحسن البحراني على ما يظهر من كتاب الوسائل ثم اشتهر بذلك  
 الآن بين جملة من الفضلاء المعاصرين حتى صنفوا فيه الوسائل وأكثرها من الدلائل التي لا ترجع الوطيل وهذا هو الذي حللنا على  
 تطويل الكلام في هذه المسئلة في هذا المقام وإن كان خارجة عن محل البحث الأنوع مناسبة تقتضي الدخول في سلكه والانتظام في  
 تكميل وقوع الخلاف في الحكم المذكور من بعض عبارات الأصحاب مثل عبارة المحقق في كتاب الحدود من كتاب الشرايع حيث قال  
 أما التمر إذا غلا ولم يبلغ حد الاسكار ففي تحريمه تردد والاشبه بغيره على التحليل حتى يبلغ الشدة المسكوة انتهى ومثل عبارة  
 الشهيد في الحدود من حيث قال بعد الكلام في عيصير الزبيب وعكة تجليل المعصية وأما عيصير التمر فقد أحله بعض الأصحاب ما لم  
 يسكر وفي رواية عماد الدين وانت خبر بان العبادة أولا لا دلالة فيها بوجه على وجود القول بالتحريم لأن التردد في الحكم لا يستلزم  
 وجود الخلاف فيه بل قد يكون شذاه تعارض الأول فيه أضعف المستند دلالة أو سندا أو تعارض احتماليين في ذلك كما هو باب  
 العلما في كثير من عبارهم ومن ثم قال شيخنا الشهيد الثاني في المسالك في شرح هذه العبادة وجه التردد في عيصير التمر وهو نفس إذا  
 غلا من دعوى إطلاق إطلاق اسم البنية عليه ومثالبه لعصير العيب ومن أصالة الإباحة ومنع الإطلاق في اسم البنية المحرم عليه  
 وضع مساواة العيصير العيب في الحكم بخروج ذلك بنص خاص فيبقى غيره على أصل الإباحة وهذا هو الأصح انتهى ويؤيده ما قلنا  
 أيضا ما صرح به الفاضل النجاشي أحمد بن محمد في المهذب حيث قال كل حكم مستفاد من لفظ عام أو مطلق أو عن استصحاب يسمى  
 بالإشبهان ما كان مستند الترجيح القيل بالظاهر والأخذ بما يطابق ظاهر المنقول يكون ما أشبهه ما صولنا فكل موضع يقول  
 فيه على الإشبهان به هذا المعنى والأصح ما لا احتمال فيه عنده والتردد ما احتل الأمرين ثم قال بعد ذلك ودعا كان النظر أو التردد  
 في المسئلة من جهة خاصة للدليل فنقدح في خاطره انتهى وفيه كما ترى دلالة على أن المحقق قد تردد بل غيره من الفقهاء انتهى قد  
 على الأصح أن يكون مستند الترجيح أو ينتظرون في المسئلة وإن كانت إجماعية وأعرض عن ذلك أن المحقق قد في كتاب المختصر في مسئلة كبر السفر  
 قال وظابط أن لا يتم في بلد عشرة أيام ولو أقام في بلد أو غير ذلك قصر وقيل يخضع بالكادى فيدخل الملاح والأجير انتهى قال  
 في المهذب لم تظفر ببلد وببلد سمع من معاصره في غير كتاب مصنف فقال قيل وقال في التتبع لم نسمع من الشيخ فاعلموا  
 قال بعض الفضلاء كأنه هو نفسه القائل ونقل عن الشهيد أنه قال أنه احتمال عنده وبذلك يظهر لك أن العبادة المذكورة  
 وهي عيصير التمر فيها في بادي النظر حصول الخلاف في المسئلة إلا أنه عند التأمل الدقيق والنظر بعين التحقيق لا ينبغي الالتفات إليه ولا  
 الخروج عليه وبذلك يظهر لك أيضا ما في كلام شيخنا أبي الحسن المسئلة البنية فاحتج قال وما يقال أن التراجع إنما هو في العيصير  
 كما فهم في شرح الشرايع في الاطعمة والاشربة وأما التمر فلا نزاع في إباحته وقد ادعى الإجماع له بعض الفضلاء مردود بات  
 الظاهر من كلام المحقق في الشرايع في كتاب الحد ودخله في المسئلة ليست إجماعية كما قد مضى وإن قال أما التمر إذا  
 غلى ولم يبلغ حد الاسكار ثم ساق العباير المتقدمة ثم قال ودلالة على المدعى واضحة انتهى قوله قد عرفت ما فيها  
 يكشف عن باطنه وخافيه وأما عبارة الدروس فعناية ما يدل عليه هو أسناد التصريح بالحلية إلى بعض الأصحاب وهذا  
 يستلزم أن بعض الآخر قابل بالتحريم بل الظاهر أن مراده أن بعض الأصحاب نضض على الحلية وصرح بها والبعض الآخر لم يصح  
 بشئ نفعيا ولا اثباتا وهو كذلك فإن كثيرا منهم لم يتعرضوا للذكر ماء التمر المعلى بالحلية ومن ذكره منهم فأنما وصفه بالحلية  
 دون التحريم وكيف كان فعناية ما يشعوبه كلامه هنا هو التوقف في الحكم لو رواية عماد الدين في كلامه وساق في  
 فيه انتهى ومما ساعد على ما أعيناه عبارة المسالك في كتاب الاطعمة والاشربة وهي المسألة البنية شيخنا المتقدم حيث  
 قال في الكتاب المذكور بعد البحث في عيصير العيب والحكم مخص بعصير العيب والحكم في فلا يتعدى إلى غير كعصير التمر ما  
 يسكر إلا صل ولا إلى عيصير الزبيب على الأصح إلى امره ونحوه في الروض وشرح الرسالة وأعرض شيخنا المتقدم عليه بما ذكره



عرفت بطلانها وإياها كان قالاً عندنا في الاصطلاح على الأدلة الواردة في المقام لا على الخلافات والوفاء من العلماء الأعلام وما يدل  
على الخلف في هذه المسئلة الإسرائيليات والأخبار كقوله ثم خلق لكم ما في الأرض جميعاً وقوله عز وجل قل لا إله إلا الله وحده لا شريك له  
صاحم بطلانها إلا أن يكون مثبتة أو ما سقوا الآية وقوله إنما حرم عليكم الميتة والدم وقوله فينا لو نزل ما ذأحل لهم فلأحل لكم  
الطيطيات الآية وطعامكم حل لهم ولا يحرموا طيبات ما أحل الله وغيرها خرج ما خرج بدليل فيبقى الباقي تحت العموم وقوله القوم في خصوص محمد  
بن مسلم إنما الحرام ما حرم الله ورسوله في كتابه وقوله أحدهما عليهما السلام ذبارة إنما الحرام ما حرم الله ورسوله في القرآن عقيب  
بقراءة قل لا إله إلا الله وقوله أبي جعفر في صحيفته ذبارة ومحمد بن مسلم ليس الحرام إلا ما حرم الله في كتابه ثم قال أفراء هذه الآية قل لا إله  
إلا الله وبديل على ذلك ما قدمناه من الأخبار وفي الغايضة الثانية المرحمة بأن الحرم من التبيد هو السكينة خاصة ولا سيما رواية الوفد  
شجنا العلامة أبو الحسن المنار البغدادي في التبريم في العصور الثماني والثماني بصحيفة عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله قال  
كل عصير أصابته النار فهو حرام حتى يذهب ثلثه ويبقى ثلثه قال وروى أبق في الحسن عزرائي عصير أصابته النار فهو حرام وظننا  
كل ما يصره في العموم ففقتنا ما تحريم الزبيبي والتمزي إلا أن يثبت كون العصير حقيقة شرعية أو عزيمة في عصير العنب خاصاً  
كما ادعاه جماعة وأنت خبرنا بهذا الدعوى في حتم المنع إذ لم نلفظها بمسند معتدل عليه واستدلنا في هذا المقام بمجازفة  
محضنة وعبادتهم طالحة بخصيتها عصير ومع هذا الإطلاق لا يثبت منهم إنكاره فيبقى عموم النص سائلاً له مع أن رواية زيد  
الزبيبي بالقبول والوارد والسبب المجهلي شاهد به وفي رواية علي بن جعفر عن أخيه موسى استأذناه ما لا يخفى على العارف  
بأساليب الكلام وإن لم تدل عليه دليله انتهى كلامه زيد الكرامه أقول فيه زيادة على ما عرفت نظراً من وجوه الأول  
ما ذكره من رواية ابن سنان وجعله روايتين وإن أحدهما صحيحة وأخرى حسنة وإن أحدهما بلطف كل والأخرى بلطف  
أي لا وجود له في كتب الأخبار ولا نقل من علماء الأبرار والموجود فيها رواية واحدة وهي الأولى إلا أنها صحيحة فيجب  
وحسنه في الكافي وأما الثانية فلم اتفق عليها ولم يذكرها في باقي الجوامع لكثبات الأخبار الأربعة ولا في الوسائل الجامع لكثبات  
الأربعة وعبرها الثاني أن ما ادعاه من العموم في العصير مردود بما أوضحناه في القواعد المتقدمه بما لا يريد عليه وبيننا أن  
العصير مخصوص بما يؤخذ من العنب وإن ما يؤخذ من القرو والزيب إنما يطلق عليه القنيع والتبديد فلهذا الأسماء قد صادت  
حقائق عزيمة في زمانهم وعرفهم كما أطلقوا أبق على عصير العنب الطلاء نارة والفتح أخرى وعاصد على ذلك كلام أهل  
اللغة في هذا البضار وقع فيما وقع فيه نفي الكلام هنا في التعبير في هذه الصحيحة بلطف كل المسعر وجود آخر متعدي لذلك  
ويمكن أن يكون الوجه في ذلك ما ذكره بعض سناجنا المحققين من متأخرى المتأخرين من أن ذلك باعتبار كون المراد منه  
هو أن لا يكرام لا أخذ من كافر أو مسلم مستحل إلى دون التلثم لا عارف أم لا أقول ويؤيده ورود الأخبار في  
حلب العصورات المأخوذة من أيدي هؤلاء وعدمه بالفرق في بعضها بين العادف وغيره وفي بعض بين من يستحل على التلثم وغيره  
من بشره على النصف وكذا بالنسبة إلى المسلم وغيره وهذا ينم معنى الكلية في الخبر المذكور وسيدفع عنه النقض والنقض الثالث  
أنه مع العدد عن حمل العصير المحبر على ما ذكرنا من عصير العنب فليس لا الحل على المعنى اللغوي الذي هو عبارة عن كل معصور  
والحل على هذا المعنى مما لا يخفى بطلانه على محتمل أن يلزم من الحكم بصفة هذا المعنى الحكم بتحريم كل عصير إذا غلب ولا ريب أنه مخالف  
لما علم ضرورة من مذهب الإسلام من إباحة الشربة ومياه العقاقير والأدوية التي يطبخ بمياه الفواكه والبقول ونحو ذلك  
ولو دعي إلى تخصيصها بالنصوص من بأن يتم فالذي صرح به النصوص بأن يتم له تخصيص هذا الخبر بما هو السكينة وذهب النوب  
والزمان والنقاع والمزحل والجذاب وهو الأصل المصنوع بما أورد حتى يتقوم وجع قاعدة هذه المحدودة الموجودة في النص  
يبقى داخله في عموم الخبر على وجهه ولا اظنه تلويحاً ولا يقول به والتخصيص بالنص والتمزي تحكم محض مع أنه ارتكاب للتخصيص البعد  
الذي قد منع جماعه عن الأصليين وبالمجمل فخصه وهذه الأحكام الكلية عنهم مع مخرج أكثر أفراد الموضوع عن الحكم  
بعبء جابل مما لا يكاد يقطع ببطلانه سيما مع كون المخرج بغير دليل ولا تخصص وهذا مبطلانه لا يجوز أن يكون الكلية  
والعموم في الخبر المذكور باعتبار المعنى اللغوي الذي فهمه الواقع قوله إلا أن يثبت كون العصير حقيقة شرعية فإن فيه أنه  
قد ثبت ذلك على وجه لا يغيره الإشكال ولا يصح حمله الاختلال إلا لمن لم يعط التامل حقه في هذا المجال ولم يسرع بريد



النظر لا ينبغي في الاخبار الال عليهم السلام كما اوضحناه باوضح مقال وكشفنا عنه نقاب الاحمال بما لم يسبق له سابق من علمنا الابد والابد  
ايضا معنى العلماء عليهم صلواتنا فان اعدائهم هذا المعنى الذي نقره برونه هيب اليه والقائلون بخرم الزينبي انا استندوا الى صحيحه عن  
جعفر عن الائمة مع ان صحيحه عبد الله بن سنان المذكورة مبرأ من مضمونه ومظهر وهي في الاستدلال لو كانوا يهتدون من العصور هذا المعنى  
الذي توهموا اوضح واظهر وانما فهموا منه انه عبارة عن ماء الصب خاصة فهو اجماع او كالايجاع منهم وصوابه الله عليهم وقد عرفت  
ساعة كلام اهل اللغة لهم باعتبار تخصيصهم لما يتخذ من التمر والزبيب بالتقريب او الزبيب وامامنا ذكره من ان عباد الله لهم  
طائفة بتسميتها عصرا فلا توهم انكاره فقيدان عبارات اكثرهم خالية من هذه التسمية وان ذكره بعضهم فهو على نوع من همان الاستدلال  
ولما كانا فنعلقه الحكم لا التسمية واحدهما غير الاخر وذلك يظهر ان الجواز في انما هو في البناء على هذه الاوهام من غير اعتناء بالحق  
حقه في المقام والخروج عنها عليه كانه العلماء الاعلام والمخالفون لنصوص اهل الذكر عليه الصلوة والسلام الخامس ما ذكره بقوله  
مع ان رواية زيد النرسي في ان رواية زيد النرسي التي مودها مخصوص بالزبيب وسياق الكلام فيها انتم نعم ضعيفة فان زيد  
النرسي ان لم يروه محمد بن علي بن الحسين بن بابويه ونقل عنه في فهرسته ايضا انه لم يروه محمد بن الحسن بن الوليد وكان يقول بابويه  
وصفي محمد بن موسى الهداني وقال العلامة في الخلاصة بعد نقل كلام الشيخ وابن الفضايري في زيد الزواد وزيد النرسي والذي قاله  
الشيخ عن ابن بابويه وابن الفضايري لا يدل على قطع في الرجلين فان كان توقف في رواية الكتابين ولما لم اجد لاحدنا بعد  
لها ولا طعننا فيها توقفت عن قبولها وانتهى ومن هذا القبيل تسكروا رواية علي بن جعفر وقناعته بما فيها من قوله اشعارا  
والعجب منه شتره هنا في استناده الى هاتين الروايتين المتماثلتين ومع ان هذا روايات اخر مروية في الاصول المعصرة التي عليها  
المدار وهي اوضح دلالة واصح مقالة واصح سندا واكثر عددا فيما ادعاه بالقبضية الى الزبيب كما سيظهر لك انتم نعم في المقام  
الاني وهذا مما يدل على اوضح دلالة على نحو ما قلناه من ان كلامه قصوره هنا في استناده الى في هذا المضاد لم يكن ناشيا عن  
تحقيق وجوب الابرار وتامل فيها بعين الفكر والاعتقاد وكذا ما بالنسبة الى العصور التمر كما ينبغي ان يستدل بموثقة عند  
التي اشاد اليها في الدروس وكانه اعتمد على ما فهم من صحيحه عبد الله بن سنان من صدق العصور على ذلك الاشياء ولم يبحث  
عن دليل سواها ولو انه تنسك في ماء التمر بموثقة عاد الائمة وفي الزبيب بالروايات التي ستلوها عليك انتم نعم في المقام  
لاني لكان اظهر مطلوب ومراعاة وان قاله من خالف في ذلك باعتراضه وايراده هذا او بما استدلل للقول بالخرم في ماء التمر  
بموثقة عاد بن موسى عن ابي عبد الله انه سئل عن المضجج المعق كمن يصنع حتى يحل قال هذا التمر فاغسل حتى يذهب ثلثاه  
ماء التمر وموثقة الاخرى عندهم قال سالته عن المضجج قال يطبخ التمر حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه ثم يمشط وهذه  
الرواية الثانية هي التي ذكرها في الدروس وظاهره التوقف في الحكم من اجلها والمضجج لغة على ما ذكره في النهاية ضرب من العنب  
تفويح واجتهد نقل الشيخ الاجل الامين الشيخ فخر الدين بن طبري في كتاب مجمع البحرين ان في كلام البعض الافاضل المضجج طيب ما يجفف  
التمر والسكر والفرغل والبقاع والزعفران واشباه ذلك في قارورة فيها قد رخص من الماء ويندراسها ويصير  
اباها حتى يشق ويخرج وهو شاي بين نساء الحرمين الشريفين وكيفية طيب المرأة به ان تخط الانما بين سهر واسها ثم تشرش  
به الانما المستند واجتهدا قال وفي حديث اصحابنا انهم مهتول نساءهم عن التطيب به بل امرهم باجراقة في البالوعة انتهى قوله  
الظاهر انه اشار بحديث الامر بالاهراق الى رواية عثيمة قال دخلت على ابي عبد الله ثم ومرة نساءه قال فشم واجتهد الفتحة  
فقال ما هذا اقولوا المضجج جعل فيه الضياع قال فامر به فاهريق في البالوعة اقول الضياع لغة اللبن الحار يجعل فيه الماء  
ويخرج به والظاهر بناء على ما ذكره هذا البعض المفقود عنه كيفية عن المضجج المود بخير عثيمة المذكور ان امره باهراق المضجج  
انما هو لكونه خرا او انه يحس كاهواض القوي المعصود الاخبار كما تقدم تحقيقه فيكون وضعه في الراس موجبا للحجاسة  
والصلوة في الحجاسة وعلى فتحة روايته عار على ان الغرض من طهارة حتى يذهب ثلثاه ماء التمر انما هو لئلا يصير خرا بقاءه  
مدة لان عليه على هذا الحد الذي يصير به دسا يذهب لاجزاء المائنة التي يصير بها خرا الومكت مدة كذلك لانه انما يصير خرا  
بسبب ما فيه من تلك الاجزاء المائنة التي يصير بها خرا الومكت مدة كذلك لانه انما يصير خرا فاذا ذهب ابن من صيرورة  
خرا يؤيد هذا قوله المضجج المعق على صيغة اسم المفعول اي الذي يرا د جعله عتيقا بان يحفظه زمانا حتى يصير عتيقا ويؤيد



وبذلك هذا قوله أيضاً ثم ينشأ من أن العرض منه التمسك والوضع في الرأس فالمراد من السؤال في الروايتين عن كيفية قوله هو الخبر  
 عن صبره وانه خاضعاً لمتنع الصلوة فيه اذا تمسك به والا فهو ليس بما كوله ولا العرض من السؤال عن كيفية عمله وهو محل الحكم حتى  
 يكون الا مرفعية على مثل هذه الكيفية محل الحكم ولو فرضنا انه يخرج على المصنف مثله وتمسك به في الحال فانه وان فرضنا بخبر  
 الحكم كما يدعي المحقق الا انه لا قابل نجاسته اجماعاً ولا دليل عليها ايضاً اتفاقاً ولكن لما كان العرض هو حفظه وتيقنه زماناً  
 طارفت فلم يعلم على هذه الكيفية لهذه العلة وكيف كان فدلنا لخبرين المذكورين انما هو بطريق المفهوم وهو مع شبه  
 انما يكون محتملاً لم يظهر للتعليل فائدة سوى ذلك والاختلاف محتمل فيه وبما سرجناه من معنى الخبرين المذكورين وهو ان  
 الفرض ان لا يكون حراماً سكران يظهر فائدة التعليل فلا يكون محتملاً فيما يدعيه المحقق وهذا بحمد الله سبحانه وانه لا ستره عليه ولا  
 باقية الباطل من خلفه ولا من بين يديه يعني هنا شيئان يجب التنبيه عليهما الاول ان اطلاق الاخبار وظلام الاصحاب وال  
 على تحريم العصير بالغلبان وتوقف حمله على ذهاب الثلثين اعم من ان يطبخ فحده او مع شيء اخر غير وقد روى ابن ابي  
 في مستطرفات السراير نقله من كتاب مسائل الرجال عن ابي الحسن على بن محمد ان عيسى كتب اليه عند الطبخ يجعل فيه الحصر  
 ويحاج جعل فيه العصير من العنب وانما هو يحكم بطبخ به وقد روى عنهم في العصير انما جعل على النار لم ينزح حتى يذهب  
 ثلثاه ويبقى ثلثه فان الذي يجعل في القدور من العصير يترك المزج وقد اجتمعوا على ان يستأذن مولاه في ذلك  
 فكيف لا يابس بذلك وهو ظاهر ان حكم العصير مطبوخاً مع غيره لان ظاهر قوله الذي يجعل في القدور من العصير يترك  
 المزج يعني يذهب ثلثاه كما روى فاجابه ثم ينفي الباس مع ذهاب الثلثين اشارة الى ان هذا الحكم ثابت له منفرداً  
 ومع غيره الثاني انه لو وقع في قدر ما يغلي فيه او جثات عنب فان كان ما يخرج منها من عصير في ماء القدور فالقدور  
 انما الاشكال في الحل لعدم صدق العصير لان التماسك اذا اراد انما يحكم بكونه ماء مطبوخاً وان ادعت اليه الخلاوة وعقله  
 لان الاحكام الشرعية تابعة لصدق الاطلاق والتسمية فاذا كان لا يسمى عصيراً وانما يسمى ماء فلا لمحقة حكم العصير  
 نعم لو كان الواقع في الماء انما هو من العصير المحرم وهو ما بعد غليانه وقبل ذهاب ثلثيه وكان ذلك ايضاً على الوجه  
 الذي ذكرناه من الغلة والامحلال في جابلهما فضل يكون الحكم فيه كما تقدم في الصورة السابقة ام لا الظاهر الاول المعنى  
 ما ذكرناه وبذلك صرح المحقق المولى الا وديلى قسره في شرح الارشاد حيث قال بعد قول المقر في كتاب الاطعمة والاشربة  
 ان خارج بشئ من هذه مجرم وقصير العبادة المذكورة بان ما خرج بهذا المذكورات مع غاستها فان الملاء في الخبز  
 محض وكل من حرام واحتماله ايضاً انه يريد بيان حكم المزج على تقدير عدم الغاست ايضاً ما حاصله والحكم بتجريمه ان  
 كان الامتزاج بحيث غلب الحرام مثل وصال من افراد ظاهر وكذا المساوى بل ما علم فيه انما بحيث لم يفضله بالكلية  
 فاما ما اعمل فيمكن الحكم بكونه حلالاً لا مثلاً عرق او مصابح حرام في جهاء او قد يدل في كوز كبير لا يضره ل ولا يبد  
 انه يكون ذلك مدار الحكم فان كان بحيث اذا اخذ واكل وشرب لم يعلم وجود الحرام فيه يكون حلالاً وان كان يعلم  
 وجوده فيه يكون حراماً يدل عليه ما تقدم من العوارض والاصل وحصر المحرمات وصححة عبد الله بن سنان قال قال  
 ابو عبد الله كل شئ يكون فيه حلال وحرام فهو لك حلال انه حرام ثم قال ويحتمل التحريم خصوصاً المسكر للروايات  
 مثل حسنة عبد الرحمن بن حجاج قال قال ابو عبد الله ما اسكر كثير فعليه حرام ثم نقل رواية عمر بن حفصه الدالة على ان  
 ما قطرت قطرة من المسكر في حب الا اهرق ذلك الحب ثم قال فتأمل فان المسئلة مشكلة والاجتناب احوط انتهى  
 كلامه يريد مقامه وفيه ان ما استند اليه في اجمال التحريم من الروايتين المذكورتين لا دلالة لهما على ما اعاده  
 انقضى حسنة عبد الرحمن تغلق التحريم لبعض القليل ومتفرج على وجوده والمعرض اضطراره كما ذكره سابقاً  
 ومع ذلك يكون من محل البحث في شئ ومقتضى رواية على بن حفصه ان الارافة انما يترتب على التجسس وحكمه  
 نجاسة المسكر كما هو اشهر الروايات واطرها كما مر جواً تحقيقه في موضعه لا على التحريم كما توهمه قسره وبالجملة  
 فاطهر به الحلية في الصورة المذكورة مما لا ينبغي ان يعتريه الاشكال والله العالم في ماء  
 في ماء الزبيب اذا غلى ولم يذهب ثلثاه والمشهور بين الاصحاب رضوان الله عليهم كونه حلالاً وقيل بخبره



كافة من الاشارة اليه في كلام شيخنا الشهيد الثاني ومال اليه من قدماه ذكره من متاخرى المتاخرين وجمله من المعاصرين  
ويدل على القول السنيون بما تقدم في المقام الاول من الاسل والعمومات في الايات والروايات المقترنة واستدل بعض  
مشايخنا المعاصرين على ذلك ايضا بما يخص الزراع من ادم ونوح ومريم ابليس لعنه الله في العيب خاصة وان الحرام هو  
العيب والربيب خارج عن اسم العيب فلا يحرم ماؤها كالحصر انتهى قوله يمكن الخصم المناقضة في هذا الاستدلال بان ظاهر  
الاخبار التي اشار اليها قسره ان الزراع في ثمرة شجرة الكرم مطم ولا دلالة على الاختصاص بالعيب كما في موثقة ذرارة الداء  
على ان نوحا لما اغرس الحبله وهي شجرة العيب وقلعها ابليس لعنه الله فتنازع معه وقال له ابليس اجعل لي مضيبا فجعل له  
الثلث الى ان استمر الامر على الثلثين فانها دالة على انه جعل له مضيبا في الشجرة يعني ما يخرج منها من الثمرة ولا اختصاص  
به بالعيب ومثل ذلك ايضا رواية سعيد بن يسار وما في الاخبار المنقولة من كتاب العلل واستدل شيخنا الشهيد الثاني بدو  
اه تم مرجه في المسالك بعد ان صرح بان الحكم يختص بالعيب فلا يتعدى الى غيره كحصر التمر ما لم يسكر ولا الى عصير الزبيب  
على الاصح خروجه عن اسم العيب بل ذهاب ثلثيه وبداية بالشمس وحل ذلك في الوقف وشرح الرسالة واعتزله الحديث  
الكاشان في كتاب الفناجج بان ما ذكره من ذهاب ثلثه بالشمس انما يتم اذا كان قد شرب بالشمس او غلا حتى يحرم ثم يحل بعد  
ذلك بل ذهاب الثلثين والغليان بالشمس غير معلوم فضلا عن الشيش وهو صوت الغليان اما ما جف بغير الشمس  
فلا غليان فيه فلا وجه لخرجه حتى يحتاج الى التحليل بل ذهاب الثلثين على ان اطلاق العصير على ما في حبات العنب  
ترى انتهى كلامه في شرحه وهو حرمه وما اجاب به بعض مشايخنا المعاصرين وهو الذي بعدت الاشارة اليه في صدر المقام  
من ان الموضوع في الشمس لا محل ان يصير زيبا قد يحصل فيه الغليان والغليان على النقص فاذا ذهب منه الثلثان  
فحل وان الحكم في العيب انما يتعلق بمائه وان لم يخرج من الحب والتعير في الاخبار بالعصير انما هو جريا على الغالب  
لا تخصيصا للحكم والمراد ما من شأنه ان يؤخذ بالعصير ومن ثم لو طبع حب العنب في ماء او طبخ حرم ذلك المطبوخ لاجل  
انتهى فظني بعده لان دعوى حصول الغليان في ماء حب العنب اذا وقع في الشمس غير معلومة يقينا واصالة  
الحل لا يخرج عنها الا يفيين ويلزم على ما ذكره انه لو وضع العنب في الشمس يوما او يومين او ثلثه مثلا بحيث انه  
لم يبلغ الى حد الزبيب فانه يحرم حصول الغليان ولم يذهب ثلثاه بعد ولا اظنه يلزم فان اصالة الحلية لا يخرج عنها  
مجرد ذلك وما ادعواه في الحكم في العنب انما يتعلق بمائه يخرج من الحب والتعير في الاخبار بالعصير انما هو  
جريا على الغالب لا تخصيصا للحكم والمراد ما من شأنه ان يؤخذ بالعصير ومن ثم لو طبع حب العنب في ماء او طبخ حرم  
ذلك المطبوخ اجماعا انتهى فظني بعده لان دعوى حصول الغليان في ماء حب العنب اذا وقع في الشمس لا محل ان يصير  
زيبا قد يحصل فيه الغليان وان لم يخرج من الحب فانه خروج من خواهر الاخبار وبناء على مجرد الاعتبار وما قوله ومن ثم  
لو طبع العنب الخ فقيه ان ادكتاب الحجاز في اطلاق العصير على ما يخرج بالطبخ لا يستلزم استجماعه الى ما في العنب قبل ان يخرج  
بالحلية وان اراد شوق التحريم لحب العنب وان لم يخرج ماءه بالطبخ منعنا هذه الدعوى بالجملة فان بناء الاحكام الشرعية  
على مثل هذه الاعتبارات الضمنية الظنية لا يخرج من مجازفة وميل ما صرح به شيخنا الشهيد الثاني صرح في الدروس ايضا  
ولا يحرم المعتصر من الزبيب ما لم يحصل فيه شيش فيحل طبع الزبيب على الاصح لذهاب ثلثيه بالشمس غالبا وخروج عن  
مسمى العنب وحرمه بعض مشايخنا المعاصرين وهو مذهب بعض علماء المتقدمين لم نعلم رواية على بن جعفر عن اخيه سري  
ثم ساق متن الرواية كما سياتي وانت حنبر بان ما ذكره في شرحه من تحليل حلية ماء الزبيب بل ذهاب ثلثيه بالشمس لا يوافق  
القائلين بالحلية ولا القائلين بالجرمة فان من قال بحل ماء العنب ان ييب بعد الغلي وقبل ذهاب ثلثيه كما هو المذهب قال به  
سواء ذهب ثلثاه بالشمس او لم يذهب لانه انما يتمسك باجمالة الحلية ويدعي ان ما ورد من التحريم بمجرد الغليان والحل  
بل ذهاب الثلثين مخصوص بالعيب والزبيب لا يصدق عليه العيب ومن قال بالتحريم انما استدل بالرواية على بن جعفر الاسبغ وهي التي  
ذكرها في الدروس فهو قابل ان يخرجه مطم علم ذهاب ثلثيه في حبه بالشمس لا فكلها فتسره بها لا يوافق شيئا من  
المذهبيين في البين واستدل ايضا في المسالك على الحلية بصحيفة في بصير قال كان ابو عبد الله ثم نجيبة الزبيب قال وهذا



عاصر في الحل لان طعام الزبيب لا يذهب منه ثلثاء ماء الزبيب كما لا يخفى انتهى واقتفاء في هذه المقالة المولى الاردي بيلي فتى  
 في شرح الارشاد فقال بعد نقل الرواية المذكورة مثل ما ذكره هنا وقال بعض مشايخنا المعاصرين بعد الاستدلال بهذه الرواية  
 ايضا لان الظاهر ان المراد الطعام الذي يطبخ معه الزبيب او يطبخ معه ماء الزبيب وهو لا يستلزم ذهاب ثلثي ماء الزبيب غالبا  
 كما هو واضح اقول والاستدلال بهذه الرواية لا ينجح عندي من اشكال لعدم العلم بكيفية ذلك الطعام ومن المحتمل قربها  
 الجدل على الاشربة الزببية التي يأتي ذكرها في الاخبار ولكن استدلال شيخنا الشهيد الثاني بالخبر المذكور وقوله بعد ما  
 ذكر المولى الاردي بيلي ربما يؤخذ بكونها عامية بكونية ذلك على الوجه الذي ذكره ولعله وصل اليهم ولم يصل اليها اذا  
 اذ اعرفت ذلك فاعلم انه قد استدلل على القول بالتحريم كما عرفت برواية علي بن جعفر عن اخيه ابي الحسن ثم قال سالت عن الزبيب  
 هل يصلح ان يطبخ حتى يخرج طعمه ثم تؤخذ ذلك الماء فيطبخ حتى يذهب ثلثاه ويبقى الثلث ثم يرفع ويشرب منه السنة قال  
 لا بأس به وطعن في هذه الرواية جملة من المتأخرين ومشايخهم بضعف السند او لا تثبت له على سهل بن زياد وقضايا ان  
 دلالتها بالمعنى في كلام السائل وهو ضعيف ومع تسليم صحة دلالة المفهوم انما يكون حجة مالم للتعليل فائدة اخرى و  
 من الجائز بل الظاهر ان هذا العمل مخصوص اما هو ان اراد بقائه عنده يشرب منه فيكون مائدة التقييد بذلك بذهاب  
 الثلثين ليدفع ما يكتنه فيصالح المكت ولا يصير مسكرا ويدل عليه قوله في عجز الرواية ويشرب منه السنة هذا وقد  
 دوى ثقة الاسلام في الكافي روايات ربما يدل بها على التحريم ومنها وثقة عمار الساباطي قال وصف لي ابو  
 عبد الله المطبوخ كيف يطبخ حتى يصير حلا فقال ياخذ دبعاس زبيب وتنقيه وتصيب عليه اثني عشر رطلا من ماء ثم تنقعه  
 ليلة فاذا كان ايام الصيف وضعت ان ينش جعلته في تنور مسجور قليلا حتى لا ينش ثم يرفع الماء منه كله حتى اذا  
 صبت عليه من الماء بقدر ما يفره الى ان قال ثم يغليه بالنار ولا يزال تغليه حتى يذهب الثلثان الحديث ومنها وثقة  
 الاخرى عنه ثم قال سئل عن الزبيب كيف يطبخ حتى يشرب حلا فقال ياخذ دبعاس زبيب وتنقيه ثم يطبخ عليه اثني  
 عشر رطلا من ماء ثم ينقعه ليلة فاذا كان من الغد نزعته سلا فته ثم تصب عليه الماء قد ما يفره ثم يغليه بالنار عليه ثم  
 ينزع ماءه فتصبه على الماء الاول ثم يطرحه في اناء واحد جميعا ثم تؤخذ تحته النار حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثاه وتحت  
 النار ثم ياخذ رطلا من عسل فغليه بالنار عليه وينزع رغوة ثم يطرحه على المطبوخ ثم يضره واصر حتى ينش ان شئت  
 زعفرانا الحديث ومنها رواية اسمعيل بن الفضل المهاشمي قال سكوت الى ابي عبد الله عليه السلام على قراره تصيبني في معلقي  
 وقد استمراني الطعام فقال لي لم لا يتخذ نبيذ تشربه حتى وهو مسمى الطعام ويذهب بالقرار والرياح من جوف  
 فقلت لمصفى جعلت ذلك فقال ياخذ صاعا من زبيب الى ان قال ثم لطخته دقيا حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثاه  
 الى ان قال في اخر الخبر وهو شرايب لا تبعد اذا بقي انشاء الله ثم اقول يمكن الجواب عن هذه الروايات بما لا يلزم من الاربط على  
 الثلث ان يكون ذلك لاجل حليته بعد ان حزم بالقلبان بل يجوز ان يكون لئلا يصير مسكرا بكتنه كما يدل عليه قوله في اخر رواية اسمعيل  
 الفضل وهو شرايب لا تبعد اذا بقي انشاء الله ثم يجوز ان يكون لخاصية النفع المترتب عليه كما يحصل لا بطبخه على الوجه المذكور كما هو متداول  
 في رواية خلد بن هاشم قال كتبت الى ابي الحسن ثم جعلت ذلك عندنا شرايب يسمى السبب فعلا في السرجل فتشقر وتلقيه في الماء ثم قد  
 الى العصور فطبخه على الثلث ثم تذوق ذلك السرجل وناخذ ماءه ثم نقول الى ماء هذا الثلث وهذا السرجل فتلقى عليه السك والافوى و  
 الزعفران والعسل فطبخه حتى يذهب ثلثاه يحل شربه فكتب لا بأس به سالم يتغير فان الطبخ على الثلث هذا انما هو لما قلناه من حصول  
 الخاصية وتوقف النفع على ذلك لا للتخليل فانه ليس هنا شيء قد هم بمجر الغليان حتى يحتاج في حليته الى ذهاب الثلثين واحدا لهذا الوجه  
 اعرض متاخرنا اصحابنا رضوان الله عليهم عن هذه الاخبار ولم يلتفتوا اليها وان كانت موجهة للتحريم في ما دى النظر كما اسد اليه الغافل  
 انحراسا في كتاب قريب الاسناد حيث قال واعلم ان في الكافي في باب صفة الشرايب حكاية لبعض الاخبار الموجهة للتحريم لكن لا دلالة لها  
 عليه عند التامل الصحيح فارجع وتدبر انتهى لكون ربما يلوح التحريم من بعض الفاظ هذه الاخبار مثل قوله يطبخ حتى يصير حلا لا وقوله  
 فيها انش واذ كان في ايام الصيف وضعت ان ينش جعلته في تنور مسجور حتى لا ينش فان الغشيش هو صوت الغليان والظاهر من  
 المحافظة عليه ان لا ينش ليس لآخر تحريم الغليان وقوله في موثقه الثانية حتى يشرب حلا لا الا انه يمكن ان يقال ان قوله كيف يطبخ



حتى يصير حلالا انما هو من كلام الراوى في سؤاله فلا حجة فيه وما ذكر من الاستناد الى قوله حتى لا يثبت فانه فيه انه بعد ذلك الامر بغيره  
حتى يذهب ثلثاه فهو ان حرم بالثقيف فلا مانع لتعقيبها بالغلطان العجب التحليل بعد ذلك وفي فعل المحاذرة عليه من الثقيف  
انما هو فرض آخر لا نه يحرم بعد ذلك فانه ان حرم لا مماناة فيه لانه لم يحرم استعماله وشربه بعد ذلك وانما امره بعد ذلك  
بغلي ذلك الماء العجب كمرسته الحان يذهب ثلثاه العجب كله وح فلا فرق في حصول التحريم فيه في وقت الثقيف ولا وقت الغليان  
اخبرنا ان يكتفى من الطعن في هذين الخبرين ايتم من حيث الراوى وهو جار السابا على تفرد بروايات الغراب ونقل الاحكام المحاذرة  
الشرعية كما طعن عليه به المحدث الكاشاني في الوافي في مواضع عديدة وكيف كان فالخروج بمثل هاتين الروايتين على ما عرفت فيها  
عن حكم الاصل وعموم الايات والروايات الواردة بنفسها كما عرفت مشكلا وما استدله شيخنا ابو الحسن فتوى فيما قد سئنا من  
كلامه حديث الزبير بن زيد النخعي وزيد الزداد عن ابي عبد الله ثم في الزبيب يدق بلقي في القدر ويصب عليه الماء قال حرام حتى يذهب  
ثلثاه قلت الزبيب هو بلقي في القدر قال هو كذلك سواء اذا دلت الحلاوة الى الماء فقد قصد كل على نفسه او بالساو الا ان يذهب  
ثلثاه وقد تقدم ما في هذه الرواية من الطعن في الراوى والاصل المروى منه هذا الخبر وكيف كان فالحكم في ماء الزبيب عند ولا  
يج من توقف والاحتياط في تحريمه ما لا ينبغي تركه ولا سيما ان ظاهر الكليتي ربما اشعر بالميل الى العمل بظاهر هذه الاخبار حيث انه  
عمود الباب بباب صفة الشراب الحلال وذكر الاخبار المذكورة وظاهر المحدث الكاشاني في المفاتيح الميل الى التحريم هنا حيث قال  
على اثر الكلام الذي قد ساقنا في هذا لفظه نعم ان صب على الزبيب الماء وطبخ بحيث ادت الحلاوة الى الماء فيمكن الاحتياط بقصير  
التحريم بالغلطان كما في الخبر انتهى والله العالم في ماء الحصرم لا يثبت مقتضى الاصل والعمومات من الايات والروايات  
هو حلاوة الحصرم وان طبخ ولم يذهب ثلثاه وروايات العصار قد عرفت في الفايذة الاولى اختصاصا بها ماء العيب فاحتمل الحصرم  
ليس بعيب اتفاقا والاصح الشرعية تابعة للشمعية العرفية وانما اذا مضت النظر في روايات العصار المطبوخ والتعبير عنه في الاخبار  
بالعصار مطلق الذي قد عرفت انه محمول على عصار العيب وزيادة بعصار العيب وزيادة بالطهارة الذي قد عرفت انما الله ما طبخ من عصار العيب  
وتارة بالتمتع وهو العصار المطبوخ كما عرفت ايضا وتارة ان يشرب بزرع الله على الثلث وتارة اذا كان مختصبا الا انما فاشرب المكشور  
دسيا وامثال ذلك وجعلت ان الحصرم لا يدخل في شيء من ذلك فان الحصرم لا يعل كذلك والتعارف طيبة قديما وحديثا انما هو عصار  
لما فيه من الحلاوة التي يصير بها قواما وغلظا ويترتب عليه النافع المطلوبة منه وماء الحصرم لا يطبخ عليه مرة وانما يطبخ في  
الحم احبانا كما يدل عليه بعض الاخبار وبالحجة فالامر في ذلك اظهر من ان يحتاج الى مزيد بيان بعد شهادة عدول الوجهان  
في جميع الامعان ومع فرض ان ماء الحصرم ربما يطبخ عليه فاطلاق الاختيار لا يقتضيه فان الاطلاق انما ينصرف الى الافراد الشاة  
المعلقة الجارية بين الناس دون الفرو من الماددة كما يحل احدنا كلام من يحاط به على ما هو المتعارف المجازي في العادة  
ولم تكن حمله على غير المتعارف المعتاد ولعنفت بين العباد فكذا الخطاب الواحد منهم ثم يجب حمل على ما هو المتعارف المتكثر المشهور  
وقد وقعت في هذا المقام على كلام شيخنا المحدث الصالح الشيخ عبد الله بن الحاج صالح الجعفي قدس الله روحه ونور ضريحه لا يخفى من نظره  
اشكال حيث قال في جواب سائله ما القول في هذا العيب اذا طبخ او لم يطبخ وفي ماء الحصرم اذا غلى وفي الزبيب اذا طبخ مع الطعام  
فكتب ما هذه صورته اقول في هذه المسئلة ثلث سائل اما هل العيب فلا بأس منه اذا لم يطبخ كما حصرم والزبيب لما مع الطبخ  
ففيها عند قليلة وان احتاط في الفتوى والعمل فالاحتياط في اجتناب ذلك الخبر العيصي في عصاره شبه النار فهو حرام مالم يذهب  
ثلثاه والعصار وان كان المشهور اطلاقه على العصار العيصي فقط الا ان اطلاقه على ما ذكرناه في الاخبار محتمل لورود تفسير العصار في  
الاخبار بانه من الكرم والكرم يطلق على العيب وعلى شجره وان كان انما يطلق على ما ذكرناه الاول فلا كلام ومن كان قد طبق  
على الثاني فهذا منه فيكون الدليل متشابهة فتشبه كل واحد من الكرم من حصرم وزبيب ونحوهما مع الغليان وان  
كان ظاهر الاصل الائمة وعدم التحريم الا ان في هذا الاصل كلاما والاحتياط اولى الى ان قال وبالحجة والدليل على التحريم غير  
قاطع وكذا التحليل فالاحتياط اولى انتهى كلامه على في الخلة مقامه اقول لا ينبغي عليك ما فيه من الامال بل الاختلاف  
الناسخ عن الاستعمال وعدم اعطاء التام حقه في هذا المجال اما اولا فلان الخبر الصحيح الذي استند اليه تبع الشبهة العلامة الشيخ  
الحسن المتقدم ذكره وقد عرفت ما فيه مما اكتشف عن باطنه وخافيه وامانا فلان قوله وان كان المشهور اطلاقه على عصار



فقد عاينوا ذلك يكون مستند هذا الاطلاق اما هو مجرد الشهرة مردود بما عرفت في القابلية الاولى من دلالة الاخبار وكلام اهل اللغة على انفسهم  
العصير بآء العيب وامثالها فان ما ادعاه بعد اعترافه بوجوب الاخبار بتفسير العصير ان من الكرم من ان الكرم يطلق على العيب وعلى شجر مردود  
بانه قد نص اهل اللغة على ان الكرم هو العيب قال في القاسوس والكرم العيب وقال القوي في كتاب المصباح المنير والكرم وذل انفس العيب  
ومثله في كتاب مجمع البحرين وفي النهاية الابريزة قال وفيه لا تشبهوا العيب الكرم فانما الكرم الرجل المسلم قيل سمي الكرم كرمها لان الكرم لان الشجر نخلة  
منه تحت الشجرة والكرم فاستقوا له من اسماء كرمه ان سمي باسم ما حوذا من الكرم وجعل المومن اوله بريق وجعل الكرم وصف بالمصدر وكمل عدله  
وضيف قال الزنجري اراد ان يرد ويدد ما في قوله عز وجل ان الكرم عند الله اتقكم بطريقة انفة وسلك لطيف وليس الغرض حقيقة  
النهي عن تشبيه العيب كرمها الخ ومثله في كتاب العرس اللهي وفي كتاب شمس العلوم والكرم العيب فلهذا كلمات جملة من اساطين اهل اللغة  
متفقة في اختصاص الاطلاق بالعب وحيث قلنا سلك الاطلاق في بعض المواضع على الشجر نحو ما في قوله لا يصح ان يرتب عليكم شجرة ويريد بها ما في  
عمار الدوية في الكافي وسبب عن ابي عبد الله ع قال سألته عن الكرم متى بعده قال اذا عقد وصار عقودا والعقد اسم المحرم بالنسبة حيث  
قد ثبت اختصاص الكرم بالعيب خاصة في المقام انه يقع الاشتراط في قوله وان كان اما يطلق على الاول فلا كلام وثبت الحكم وهو الحلية في  
هذه الاشياء وان طمحت كلاً على على ذوى الاقدام وذات الشهية ومطل قوله وان كان يطلق على الثاني والى الالغاء وبالحيلة فربما  
العصير لما كانت مختصة بالعيب وهذه خاصة عنه لان المحرم كما عرفت غير العيب والخطا المختص من العيب قد خرج عنه الحقيقة اخرى  
كما في المحرم الذي يصير خلاف العيص خلاف العيص الذي يصير حراما ونحوها فلا يلحق حكم العيص من المحرم بالفلان حتى يحتاج في حليته  
الى دهاب ثلثيه ولو قيل ان روايات تراخ ابليس لعنه الله لادم ونوع عليهما السكر في شجر الكرم واعطاهما له الثلثين منه يعني ما  
يخرج من هذا الشجر ما يدل على عموم ذلك العيب والنجس المحرم وظل العيب وقلنا ان الحكم وان اجل في تلك الاخبار كما ذكرنا  
الاخبار الكثيرة المستفيضة الواردة في عصير العيب كما عرفت بحكمها على ذلك الجدل ويؤيده ما في بعض تلك الاخبار وهو موافقة  
فداده من قوله بعد نقل العصة في النزاع بين نوع ثم وابليس لعنه الله فقال ابو جعفر ع اذا اخذت عصيرا فاطبخه حتى يذهب الثلث  
وكل واشرب الخ فذلك يصيب الشيطان وقوله في رواية محمد بن مسلم المنقولة في كتاب العلل فن هناك فابطل على الثالث  
الاطلاق كما عرفت هو المطبوع من عصير قوله في رواية وهب بن منبه ان ذلك شريك في عصيرها ولان هذا الفرع هو الذي يتعارف حليته  
يستعمل دائما في الامانة السابقة واللاحقة وهو الذي يبيد واليه الاطلاق وقد اهلنا البحث في المقام واحطنا باطراف الكلام لما عرفت  
من ان السئلة من اهم المهام سيما بعد وقوع الخلاف فيها في هذه الايام ودخول الشهية على حلق من الاعلام والله الهادي لمن يشاء فلهذا  
الى ما نحن فيه في الكافر قالوا وظل بطعن من خرج عن الاسلام وبانيه او اتهمه ومحمد ما يعلم من الدين ضرورة والا اول ثابلي  
للكافر كفر اصلها او ارتدادا لكتابها او غير كتابي والثاني كالغلاة والخوارج والنواصب وقد حكى عن جماعة دعوى الاجماع على نجاسة الكافر  
بجميع انواعه المذكورة كالمعتق والشيخ وابن زهره والعلامة في جملة من كتبه الان المفهوم من كلام المحقق في المعبر الاشارة الى الخلاف  
في بعض هذه المواضع حيث قال الكاظم ع في جوابه عن عماري ومن عداها اما القسم الثاني فالاصحاب متفقون على نجاستهم واما الاول  
والشيخ في كتبه قطع بنجاستهم وكذا اهل الهدى من الاتباع وابناء باعية والمفيد قولنا احدها النجاسة ذكره في الكون كونه والاخر الكراهة  
وذكره في الرسالة الغريبة قال في العلل وعزى غير المحقق الى الشيخ في النهاية وابن الجبجد الخلاف في هذا المقام ايضا اما الشيخ فلا يفتي في النهاية  
بكره ايدى هؤلاء من احد من الكفار الى طعامه فبما كل معه وان دعاه فليأمره بغير يديه ثم بالكل معه ان شاء واما ابن الجبجد فانه قال في مختصره  
ولو تجب من اكل ما صنع هذا الكتاب من ذبايحهم وفي انبيهم وكذلك ما صنع في اواني مسخلى الميتة وما اكلتم ما لم يفيض لها ذرة او ينهم  
وايديهم كان حوطا ثم قال وعندى في نسبة الخلاف الى الشيخ باعتبار العبادة المحكية نظر لانه قال صلى الله عليه وسلم ولا يجوز من اكل الكفار  
على اختلاف سلام ولا استعمال او انهم لا يبعد عنها بالماء ثم قال وكل طعام قوله بعض الكفار بايديهم وباسروره بنفوسهم لم يميز اكله  
لانه انما نجس الطعام بما اشترطهم اياه وهذا الكلام صريح في الحكم بنجاستهم فلا بد من حمل الكلام الاخر على خلاف ظاهره اذ من السبغ  
هذا الرجوع عن الحكم في هذه المسألة القصيرة واقبائه مستثناة في الكتاب والعلل مراده الواكدة التي لا تتعدى معها النجاسة كان يكون  
الطعام حراما اذا وفي متعددة ويكون وجب الامر بغير ايدى مرادة تطهيرها من آثار المقدورات التي لا تنفك عنها الكافر في الغالب  
فمن الحلية على هذه الحال بدون غسل يديه مطهنة حصول البقرة وقد تفرق المحقق في تلك النهاية الكلام على هذه العبادة وذكر على وجهه



التواتر ما فائق في القسول واكد لا ظهره واجاب بان الكائن لا يتورعون عن كثير من الجاسات فاذا غسل يد فقد زالت تلك النجاسة  
 ثم قال وهذا يعمل على حال الضرر او على مواكبة اليابوس وغسل اليد لئلا والاستعداد النفساني لتفترض من ملابسات النجاسة  
 العينية وان لم يقد طهارة اليد ثم قال وردى البعض القاسم قال سالت ابا عبد الله ع من مواكبة اليهودي والنصراني فقال لا بأس اذا كان  
 وسالته عن مواكبة الصوري فقال اذا اتواك فلا بأس قال الحق والمعنى يتوضو هذا غسل اليد انتهى كلامه وهو كما ترى صريح في ان كلامه  
 محمول على خلاف ظاهره وانه ليس بخالف لما حكم به اولا وان الحامل له على ذكره هذه المسئلة وردت في الرواية فخرج فلا ينبغي  
 ان يذكر الشيخ في عدل من عدل عن الشئ وهنا واما عبارة ابن الجنيده فظاهرها القول بطهارة اهل الكتاب وله في بحث الاسئلة  
 اخرى قريب من هذه حكيتها هناك وقد نخر من هناك نجاسة من هذا اهل الكتاب ليس موضع خلاف من الاصحاب معروف  
 بالكتاب الحق مصرح بالوقاف كما رايته واما اهل الكتاب وابن الجنيده يرى طهارتهم على كراهية والمفيد في احد قوليه بوافقه  
 على ذلك في اليهود والنصارى منهم على ما حكاهما عنه الحق والباقيون من وصل اليه كلامه على نجاستهم انتهى ما ذكره في المقام  
 في المقام وهو جيد واما اطلنا بنقله بطوله لعظم نفعه وجوده محمول اقول ان ما ادعى الاجماع في اصحابنا في هذه المسئلة  
 على النجاسة بني على ترجيح الشيخ المفيد باعتبار مضمونه فيما عدل الرسالة المذكورة من كنبه بالنجاسة وعدم الاعتداد بخلافه  
 لما اشعوا عليه به من علمه بالقياس الا انه نقل القول بذلك في باب الاسرار عن ابن ابي عمير ثم العجبان الشيخ رة فيجب نقل الاجماع  
 على نجاسته الكفار مطمع مخالفة الجمهور في ذلك حتى ان السيد المرتضى رة جعل القول بالنجاسة من منفردات الامامية وكيف  
 فالواجب الرجوع الى الادلة في المسئلة وبيان ما هو الظاهر منها فنقول اخبرنا القائلون بالنجاسة بالآية والاحاديث اما الآية فهي  
 قوله عز وجل اما المشركون نجس فلا تقرؤوا معهم حتى يعلنوا السجدة الحرام بعد ما هم وورد عليه اولا ان النجس مصدر فلا يعبر وصف النجاسة  
 مع تقديره كذا ولا دلالة في الآية معه بخلاف ان يكون الوجه في نسبتهم الى النجس عدم انفكاكهم عن النجاسات العرضية لانهم  
 لا يتطهرون ولا يغسلون والمذهب النجاسة دونهم ثانيا عدم افادة كلام اهل اللغة كون معنى النجس لغة هو المهره شرعا واما  
 ذكر بعضهم ان المستقدر وقال بعض انه هذا الظاهر ومن المعلوم ان المراد بالبطارة في اطلا فتم معناها اللغوي فعلى التفسير  
 لا دلالة لعل المعنى المعهود في الشرع فيتوقف ادواته منه على ثبوت الحقيقة الشرعية له او العرفية المعلوم وجودها في زمن الخطاب في  
 الثبوت فظهر وثالثا انه على تقدير التسليم فالآية مختصة بمن صدق عليه عنوان المشترك والمذهب اعلم منه اقول والجواب عن الاول  
 انه لا ريب في صحة الوصف بالمعصية والا انه مبني على التماس وبطلان فتم من يفكر ذلك في جعل الوصف لها مضافا الى المصدر فلهذا  
 المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وعلى هذا بنى الابرار المذكور ومنهم من جعله واردا على جهة المبالغة باعتبار تكرر الفعل  
 الموصوف حتى كانه نجس منه وهذا هو الاربع عند المحققين من حيث كونه المبلغ وعليه جعل قوله النجس واما هي اقبال واداء  
 كما ذكره محققو علماء المعاني والبيان وعليه بني الاستدلال بالآية المذكورة وعن الثاني بان النجس في اللغة وان كان كما ذكره الا  
 انه في عرفهم كما لا يخفى على من تتبع الاخبار وجاس خلال تلك الدباد انما يستعمل في المعنى الشرعي والحمل على العرف الخاص بقوم  
 على اللغة عند عدم ثبوت الحقيقة العرفية في زمن الخطاب بمعنى ان عرفهم ثم متاخر من زمان نزول الآية عليهم فلا يمكن حمل الآية  
 عليه مردود بان عرفهم في الاحكام الشرعية وقتا واما وارمهم ونهيمهم في ذلك آية صلى الله عليه واله فانهم فعلهم وحفظه  
 لشرعهم وتزاجمة لوجبه كما استفاضت باخبارهم عليهم السلام وعن الثالث يصدق عنوان الشرع على اهل الكتاب بقوله سبحانه  
 وقالت اليهود عذري بن الله وقالت النصارى المسيح بن الله الى قوله سبحانه ثم عايركون وبالحكمة ان دلالة الآية على النجاسة  
 القيدية نجاسته الكتاب ونحوها مما لا اشكال فيه كانه عليه كافة الاصحاب الا الساذج النادر في الباب ومناقشة حجة من  
 افاضل متاخر المتأخرين كما نقلنا عنهم مردود بما عرفت واما الاخبار فمنها ما رواه الصدوق في الموقن عن سعيد بن ابي  
 انه سأل ابا عبد الله ع عن سؤر اليهودي والنصراني اوكل او يشرب قال لا ورواه الكليني والشيخ في الحسن عن سعيد بن عيسى  
 لكن باسقاط قوله اوكل او يشرب وما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن عن احدهما عليهما السلام قال سألته عن رجل صالح  
 مجوسيا قال يغسل يده ولا يتوضا وعن ابي بصير عن جعفر ع انه قال في مصافحة المسلم اليهودي والنصراني قال من وراة النجاسة  
 فان صافحت يده فغسل يده ولا يتوضا وصحبه محمد بن مسلم قال سالت ابا جعفر ع عن ابنة اهل الذمة واليهوس فقال



لا تأكلوا من طعامهم الذي يطبخونه ولا في أوانيهم الذي تشربون فيه الخمر وصحبه على بن جعفر عن أحمد بن موسى ثم قال سألت عن فرائض اليهود  
والنصارى بنام علي بن أبي طالب ولا تغسل في ثيابها وقال لا تأكل المسكر مع الخمر في قصعة واحدة ولا يقعد في فراشه ولا يمسك  
ولا يصاحبه عن قال وسألت عن الرجل اشترى ثوبا من السوق للباس لا يدري إن كان هذا هو تصليح الصلوة فيه قال إن اشتراه  
من مسلم فليصل فيه وإن اشتراه من نصراني فلا يغسل فيه حتى يغسل وما رواه في الكافي عن علي بن جعفر عن أبي الحسن موسى ثم  
قال سألت عن مواكلة الخمر في قصعة واحدة وأردت معرفة فرائض واحد وأصاحبه فقال لا ورواية هرون بن خديجة قال قلت  
لأبي عبد الله ع إنني أخلط الخمر من طعامهم فقال لا ورواية سماعة قال سألت أبا عبد الله ع عن طعام أهل الكتاب  
ما يجعل منه قال أحببوا ومنها صحبة علي بن جعفر عن أبي الحسن موسى ثم عن النضراني يغسل مع المسلم في الحمام فقال  
إذا علم أنه نصراني اغسل بغير ماء إلا أن يغسل وحده على الخمر فيغسل ثم يغسل وسألت عن اليهودي والنصراني يدخل يده في  
الماء أي يوضأ منه الصلوة قال لا أن يغسل فقولوا الظاهر أن المعنى في صدر هذا الخبر أنه سألت عن النصراني والمسلم يحفظان  
في الحمام لأجل الغسل والمراد بالحمام ماء الذي في حياضه الصفار التي هي أقل من كرك قال ع إن علم أنه نصراني وقد وضع يده فيه أو يده  
ذلك اغسل بغير ذلك الماء من الحمام أو غيره إلا أن يكون بعد اغتسال النصراني بريد لا يغتسل وحده فإنه يغسل الخمر في نجاسة فلا تأكل  
النصراني له وأخذ الماء منه ثم يجري عليه الماء من المادة وهو يسرع بعدم اتصال المادة حال اغتسال النصراني منه وأما ذكره  
في آخر الخبر من قوله إلا أن يغسل والظاهر حمل الاضطرار على ما يوجب التقيية قال في المعام بعد ذكر الرواية المذكورة والمعنى في  
صدر هذا الخبر لو ابتلأ بغيره عن خفاء وكان المراد به أن اجتماع المسلم والنصراني في حال الاغتسال موجب لاصابة ما يتقاهر  
عن بدن النصراني لبطن المسلم فنتجبه ولأنهم ذلك عدم صحة الغسل بماء الحمام ع وتعين الاغتسال ولما إذا اغتسل استتر  
تليق بذلك بأس ولكن مع تقدم مباشرة النصراني الخمر يغسل المسلم الخمر من اثر تلك المباشرة ثم يغسل منه وهذا يظهر أن  
للمسلم مفرض في وضوء لا يبلغ حد الكثرة ويكون المادة فيه منقطعة حال مباشرة النصراني ويكون المسلم سجلا إلى إصرافها ليتصور  
إسكان غسل الخمر كالأحجب ولا يمتزج كثر الماء وانصال المادة به لا وجه الحكم بالتخصيص اللهم إلا أن يراد بحجاسته ظاهر الخمر  
بما يتقاهر عن بدن النصراني وعلى كل حال لا بد أن يراد من الاغتسال ما يكون بالاصد من الخمر والأفع كونه ملتبزا مع إلى  
الماء لا سبيل إلى التجاسة مع الكثرة وانصال المادة ولا معنى لغسل الخمر مع القلة وقوله في الرواية يغسل على الخمر مشر  
بذلك أيقن والألا في بقى يدل على وأما استثناءه حال الاضطرار في الحكم بالمنع من الوضوء مما يجل اليهودي والنصراني مدة  
فيه كما وقع في عن الرواية وما كان فيه دلالة على الطهارة وأنا المنع الجوهري على الاستحباب فلا يتم الاجتماع به للتجاسة وقد أساء  
إلى ذلك في العبارة على الطريق السؤال عن وجوب الاجتناب به وأجاب بأنه هذا المراد بالوضوء للتخصيص لا رفع الحدث قال في التمهيد من  
المنع منه للتخصيص المنع من رفع الحدث بل في ولا يخفى ما في هذه الجواب من المغفلة ويمكن أن قال أن الاستثناء جال التمهيد  
إشارة إلى وقوع استعماله وغير الطهارة عند الاضطرار انتهى كلامه من مزيد مقاصد وفي بعض مواضع فظنوا علم ما قد ساء و  
هذا ما حضر من الاحاديث الدالة على القول بالتجاسة وربما وقف المتابع على ما يزيد على ذلك أيضا وأما استدلاله على  
القول بالطهارة فوجوه الأول أصالة الطهارة حتى يقوم دليل التجاسة الثاني قوله عز وجل وطعام الذي أوتوا الكتاب  
حل لكم فإنه سئل ما يبروه وغيره وتخصيص الجرب وحقها في الظاهر لا بد واجها في الطيبات ولأن ما بعده هاد  
طعامكم حل لهم شامل للجميع قطعاً ولا شفاء القليلة في تخصيص أهل الكتاب بالذكر فإن سائر الكفار كذلك الثالث الأكل  
فيها ما رواه الشيخ في الصحيح عن العيص بن القاسم أنه سئل أبا عبد الله ع من موالدة اليهودي والنصراني فقال لا بأس  
كان من طعامك وسئل عن موالدة الجرجي فقال إنما نوحى فلا بأس بهذه الرواية قد نقضت في كلام الحق مستشهد بها لما  
ذكره الشيخ في النهاية وفي الصحيح عن إبراهيم بن أبي حمزة أيقن قال قلت للرضا ع الخياط أني أقصد يكون يهوديا أو نصرانيا وانت  
تعلم أنه تغسل من جنباته قال لا بأس تغسل يديه وصحبه إبراهيم بن أبي حمزة أيضا قال قلت للرضا الخياط أني أقصد يكون يهوديا  
أو نصرانيا وانت تعلم أنه يبول ولا يوضأ ما أقول في حله قال لا بأس وصحبه اسمعيل بن جابر قال قلت لأبي عبد الله ع ما تقول  
في طعام أهل الكتاب فقال لا تأكله ثم سكنت هنيئة ثم قال لا تأكله ولا تتركه يغسل أنه حرام ولكن تركه تركه عندنا في أئمتهم



الخردم الخنزير وقال شيخنا الشهيد الثاني على ما نقله ابنه عنه في المعالم لتقليل النهي في هذه الرواية لسائرهم الخبايا بدل على عدم نجاسة  
 ذواتهم اذ لو كانت نجسة لم يحسن التعليل بالنجاسة العرضية التي قد يتفق وقلة يتفق انتهى وحسنة الكاهلين قال سئل رجل ابي عبد الله  
 وانا عنده عن قوم سلبين حضروهم رجل يحس يدعونه الى طعامهم فقال اما انا فلا ادعوه ولا اواكله واني لا اكره ان احرم عليكم شيئا  
 في بلادكم ودوايته ذكرها ابن ابراهيم قال دخلت على ابي عبد الله ع فقلت اني رجل من اهل الكتاب واني اسلمت وبقى اهل كلهم على  
 النصارية وانا معهم في بيت واحد لم افرقهم فاكل من طعامهم فقال لي تاكولت لحم الخنزير قلت لا ولكنهم يسيرون الخمر فقال لي كل معهم  
 اشرب وصحبتهم على بن جعفر عن اخيه موسى ع وقد سئل عن اليهودي والنصراني تدخبا في الماء ايتوضا منه الصلوة قال لا الا ان يضطر  
 اليه وقد تقدمت في ادلة القول بالتنجيس وتقدم الجواب عنها ودوايته عمار الساباطي عن ابي عبد الله ع قال سالت عن الرجل هل يتوضا  
 من كوز او آنية غيره اذا شرب على انه يهودي فقال نعم قلت من ذلك الماء الذي يشرب من قال نعم اخبرني اما الاستدلال بالاصل كما  
 ذكره فيجب الخروج منه بالدليل وهو ما قدمناه من الالة والروايات واما الاستدلال بالاية فان الظاهر من الاخبار المودعة بجملة  
 حلة من افاضل اهل اللغة هو تخصيص ذلك بالحنطة ونحوها من الجبوب اما حقيقة او تخليا بحيث غلب استعماله فيها فاما الاصل  
 فيها صحته هشام بن سالم عن ابي عبد الله ع في قوله الله عز وجل وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم قال العدى والحصى وغير ذلك اقول  
 قوله وغير ذلك يعني من الجبوب كما يدل عليه الخبر الا في ومنها صحبة قطيبة قال سئل رجل ابي عبد الله فقال له الرجل وطعام الذين  
 اوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم فقال كان ابي يقول انما هي الجبوب واسباهاها وموتقة الفاء وفيها العدى وغير ذلك و  
 موتقة اخرى له ايتم قال سالت عن طعام اهل الذمة ما يحل منه قال الجبوب وفي رواية ابي الجارود عن ابي جعفر ع الجبوب والبقول  
 وبذلك يعلم ان ما ذكره بعضنا فاضل متاخرى المتأخرين من الاشكال في حل الطعام في الالة على الجبوب كما نقله في المعالم لا يلتفت اليه  
 وروى الاخبار بتفسير الالة بذلك كما سمعت مع اعتضادهما بجملة حلة من افاضل اهل اللغة فترى ذلك ما نقل عن صاحب تحمل اللغة  
 قال انه قال بعض اهل اللغة ان الطعام البرخاسة وذكر حديث ابي سعيد كما يخرج الصدقة الفطرة على عهد رسول الله ص ما عاين طعام  
 او صاعا من كذا وقال صاحب الصوارى اخفى اسم الطعام بالبر وقال في المغرب الطعام اسم لما يؤكل وقد عذبني البر ومنه حديث  
 ابي سعيد ونقل ابن الاثر في النهاية عن الحليل هذا الغالب في كلام العرب ان الطعام اسم لما يؤكل مثل الشراب اسم لما يشرب وقال  
 في كتاب شمس العلوم بعد ان ذكر الطعام الزاد المأكول وقال بعضهم الطعام البرخاسة وقال القوي في كتاب المصباح المنير واما  
 اخلق اهل الحجاز لفظ الطعام عبر به البرخاسة واحتج بحديث ابي سعيد كما يخرج صدقة الفطرة على اهل النخبة صاعا من طعام او  
 صاعا من شعير فلهذه جملة من كلمات اهل اللغة متطابقة الدلالة على ما دللت عليه الاخبار المذكورة بقى الكلام في الاخبار ومعها  
 بالاعتماد المتقدمة والحق عندي هو الترجيح لاجبار النجاسة وذلك من وجوه الاولى اعتضادها بظاهرها قران بالتقريب  
 الذي قدمنا بيانه في معنى الالة وهي قوله سبحانه اما المشركون نجس وقد عرفت الجواب عما اوردوه على الاستدلال بالاية المذكورة  
 وهذا احد وجوه المرجحات المروية عن اهل العصمة صلوات الله عليهم في مقام تعارض الاخبار في الاحكام الشرعية الثانية  
 كون اخبار الطهارة متوافقة لمذهب العامة بلا خلاف ولا اشكال كما صرح به جملة من الاصحاب حتى ان السيد المرتضى ع كا  
 قدمنا ذكره جعل القول بالنجاسة هنا من سقرات الامامية رتبته وما يشير الى التقية قوله ع في حسنة الكاهلي المسوقة في حلة الالة  
 القول بالطهارة اما انا فلا ادعوه ولا اواكله واني لا اكره ان احرم عليكم شيئا متصعونه في بلادكم فان مرر بهذه العبارة ان ذلك حرام  
 شرعا ولكنه يكره ان يامرهم به لما يحتاج عليهم من حقوقهم في ذلك والا فلو كان حلالا شرعا فانه لا معنى لاختصاص ذلك لهم  
 وهذا ايضا احد وجوه المرجحات عليهم المنصوصة من عرض الاخبار في مقام الاختلاف على مذهب العامة والاختلاف فيهم الثالثة  
 اعتضاد اخبار النجاسة باتفاق الاصحاب الا السائد الزاد الذي لا يعباد نجاسة قال في المعالم ثم ان مصير جمهور الاصحاب الى  
 القول بالتنجيس مقتضى الاستصحاب في الذهاب الى خلافه بل قد ذكرنا ان جماعة ادعوا الاجماع على عموم الحكم بالتنجيس لجميع  
 الاوصاف وكلام المنتهى ظاهر فيه ايقن وكانهم لم يعتبروا الخلافات المحكي في ذلك اما من جهة المعيد فلا نه موافق في اصوله  
 لعالمهم اطلقوا على انه المتأخر واما ابن الحنيد فلان المشقة عند العلماء بقياس فلا التفات الى خلافه انتهى وقال المولى محمد باقر  
 الحناساني في الذخيرة والتحقيق انه لا الشهرة العظيمة من العلماء وادعاه جماعة منهم الاجماع على نجاسة اهل الكتاب كان



القول بالطهارة متبعها الصراحة الاخبار الدالة على الطهارة على كثرتها في المطلوب وبعده حمل الكلام على التقييد وقرب التاويل في اخبار النجاسة بحملها  
 على الاستحباب والكراهة فانه حل قريباً انتهى قولنا اما ما ذكره من التأكيد بالشبهة العظيمة فمجرد كذا ذكرناه ومن يدري ما لغرضه واما ما ذكره  
 من انحاء القول بالطهارة لولا ما ذكره لسعد الحمل على التقييد وقرب التاويل في اخبار النجاسة بحملها على الاستحباب والكراهة فهو دلالة  
 اليه في المدارك الا انه اجتهد في مقابلته النصوس وجره تامة على اهل الخصوص ما عرفت من انهم صلوات الله عليهم قد فرروا قواعد  
 لاختلاف الاخبار وسعدوا بنوايا في هذا المضمار ومن جعلتها العريض على مذهب العامة والاختلاف بخلافه والعامة هنا كما عرفت متفقون  
 على القول بالطهارة او هو مذهب المعظم منهم بحيث لا يبعد بخلاف من خالف فيه واخبار المذكورة مختلفة باختلافهم فعدو لهم عاملة  
 انهم صلوات الله عليهم الى ما احدثوه ويعقوبهم واتخذوه قاعدة كلية في جميع ابواب الفقه بارادتهم من غير دليل عليه من سنة ولا كتاب  
 حبره واضحه لذوي الالباب وليت شعري لمن وضع الائمة صلوات الله عليهم هذه القاعدة المستغنية في غير خبر من اخبارهم اذا كان في  
 جميع ابواب الفقه انما عكفوا في الجمع بين الاخبار في مقام الاختلاف على هذه القاعدة والقول الغرض على كتاب العزيز والغرض على حمل  
 العامة كما عرفت هنا وهل وضعت لغرض هذه الشريعة وان الخاطب بها غير علماء الشيعة ما هذا الا عجب عجاب من هؤلاء العقلاء <sup>الطبا</sup>  
 فصرح الظاهر في الاختلاف بين الاصحاب في عموم النجاسة من الكافر لما يحل الحيوة وما لا يحل الحيوة الا ما ياتي من كلام المرتضى في فصل  
 الناس والتاسع من حكمه بطهارة ما لا يحل الحيوة من جنس العين وظاهر المحقق الشيخ حسن في العالم للناقصة في هذا المقام والميل  
 الطهارة حيث قال نص جميع من الاصحاب على عدم الفرق في نجاسة الكافر من ما يحل الحيوة وما لا يحل الحيوة فظاهر كلام العلامة  
 في الحل عدم العلم بخالف في ذلك سوى المرتضى فانه حكم بطهارة ما لا يحل الحيوة من جنس العين وقد مررت حكايته بخلافه انما  
 وبينا ان المحجة المحكمة عندنا في ذلك ضعيف ولكن الدليل المذكور وهناك الحكم بالسنة من جميع الاجزاء لا ياتي في هذا الحل  
 عن تعليق الحكم بالتحديد على الاسم كما وقع هناك وقد نبهنا على ما في الاثنين من الاستكالات فلا يفي التعليق بها في هذا الحكم  
 حيث وقع التعليق فيها بالاسم وتكون حكم ما لا يحل الحيوة من الكافر خالياً من الدليل فيجاء العنك فيه بالاصل الى ان  
 ثبت المخرج انتهى اقولنا فيه اولاً الا ان اخبار التي قد منهاها دالة على نجاسة اليهود والنصارى قد علق الحكم فيها على  
 فتوان اليهود والنصارى الذي هو عبارة عن الشخص والرجل المنسوب الى هذين الدينين ولا ريب ان الشخص والرجل عبارة  
 عن هذا المجموع الذي جعل له الشخص في الوجود الخارجي وكذا الاربع في صدق هذا القول على جميع اجزاء البدن وجملة كسده  
 الكلب على اجزائه ومعنى ثبت الحكم بالعموم في الحكم الكتاب ثبت في غيرهم من يوافق على نجاستهم بطريق الاول وثانياً انه  
 قد دوى الكلب في الحسن عن الوشاحين ذكره عن ابي عبد الله انه ذكره سواء ولد الآنا واليهودي والنصراني والشرطي وكل  
 بين خالف الاسلام وكان اسد ذلك عندنا سواء الناصب ولا استكالات ان المراد بالكراهة التحريم والنجاسة وقد وقع  
 ذلك معلقاً على هذه العوائد المذكورة ومنها المسترذ والمخالفة الاسلام وكل من هذه العوائد التحريم والنجاسة  
 وقد وقع ذلك معلقاً على هذه العوائد المذكورة قد شاع النصير عنها من لفظ الرجل او الشخص او الدين او نحو ذلك  
 ولا ريب في صدق هذه الموصوفات على جملة البدن وجميع اجزائه كصدق الكلب على جملة كما اعترف به فكان ان الكلب  
 اسم لهذه الجملة فالرجل ايضاً كذلك ونحو الشخص وثالثاً انا قد اوضحنا سابقاً دلالة احدى الاثنين المتبادر بينهما في جملة  
 على النجاسة في المقام وبيننا ضعف ما اورد عليها من الالزام وبه يتم المطلوب والمرام ونتم تحقيق القول في هذا الفصل فوقف على  
 رسم مسائل الاولى اليهوديين من اخرى اصحابنا وصنوا الله عليهم هو الحكم باسلام الخالفين وطهارتهم وقبول  
 والنجاسة بالناصب كما استرنا اليه في صدر الفصل وهو من هم من اظهر عداوة اهل البيت ع والتمس في كلام اصحابنا  
 المتقدمين هو الحكم بكفرهم ونصبهم ونجاستهم وهو المؤيد بالروايات الامامية واخبار الموصوفين قال الشيخ ابن نوح  
 وهو من متقدمي اصحابنا في كتابه نص الباقوت دافعوا النص كفرة عند جمهور اصحابنا من ينقسمون الى اخره وقال العلامة في  
 اما دافعوا النص على امير المؤمنين ع بالامامة فقد ذهب اكثر اصحابنا الى تكفيرهم لان النص معلوم بالتواتر من دين محمد فلو  
 ضرر بالاي معلوم من دينه ثم ضرورة في اجله يكون كافراً من محمد وجوب الصلوة وصوم شهر رمضان واختار ذلك في  
 كتاب منتهى الطلب فقال في كتاب الزكوة في بيان اشتراط وصف المستحق الايمان ما هو منه لان الامانة من اركان الدين وقد



علم بنو قحاصم النبي ضرورة والمجاهدة لما لا يكون مصداق الرسول في جميع ما جاء به فيكون كافرا انتهى وقال الشيخ المفيد في المغتفر  
ولا يجوز لأحد من أهل الأيمان أن يغفل عما ألفا للحق في الولاية ولا يصلي عليه ويحمله قال ابن براج وقال الشيخ في باب بعد نقل وفاة  
المفتقر العصر فيه أن المخالف لأهل الحق كما فرضه يجب أن يكون حكم الكافر إلا ما خرج بالدليل وقال ابن أدريس في السراير بعد أن اعتاد  
مذهب الشيخ في عدم جواز الصلوة على المخالف مالفقه وهو أظهر وبعضه القرآن وهو قوله ولا فصل على أحد منهم مات أبا يعنى الكفار  
والمخالف لأهل الحق كافر بلا خلاف بيننا ومذهب السيد في شرح أصول الكافي ومن أنكرها يعنى الولاية فهو كافر حيث أنكر أعظم ما  
جاء به الرسول وأصوله وقال الشريف القاضي نوره مرقده في كتاب إحقاق الحق من المعلوم أن الشهداء دين محمد وآله كالمؤمنين  
الامع لا يرام جميع ما جاء به النبي من أحوال المعاد والامام كما يدل عليه ما استظهر من قوله من مات ولم يعرف إمام زمانه مات  
ميتة جاهلية ولا شك أن المكولسي من ذلك ليس بمؤمن ولا مسلم لأن الغلاة بالخوارج وإن كانوا من فرق المسلمين نظر المخالفين  
بالشهادتين إلا أنهم من الكافرين نظرا إلى مجردهما ما علم من الدين ويمكن منه بل اعظم أصوله إمامة أمير المؤمنين ثم ومن صرح  
هذه المقالة أيضا الفاضل الحق المولى أبو الحسن الشريف بن شيخ محمد طاهر المجاور بالخيف لا شرف حيا وميتا في ترجمه على الكفاية حيث  
قال في جملة كلامه في المقام في الاعتراض على صاحب الكتاب حيث أنه من التابعين في القول بإسلام المخالفين وليت شعري أي فرق بين من  
كفر بالله ورسوله ومن كفر بالائمة مع أن كل ذلك من أصول الدين إلى أن قال ولعل الشبهة عندهم نوعهم كون المخالف مسلما  
حقيقا وهو نوعهم فاسد مخالف الأخبار المتواترة والحق ما قاله علم الهدى من كونهم كفارا مخلدين في النار ثم نقل بعضهم الآخر  
على ذلك وقالوا بالأخبار في ذلك أكثر من أن تحصى وليس هذا موضع ذكرها وقد تعدت من حد التواتر وعندي أن كفر  
هؤلاء من أوضح الواضحات في مذهب أهل البيت انتهى هذا والمفهوم من الأخبار السنية هو كفر المخالف الغير المستضعف  
ونصبه ونجاسته من صرح بالنصب والنجاسة أيضا جمع من أصحابنا المتأخرين منهم شيخنا الشهيد الثاني في بحث السور  
من كتاب روض الجنان حيث قال بعد ذكر المنع نجاسته سوء الكلب والكافر والناسيب مالفقه والمراد به من نصب  
العداوة لأهل البيت ولا حدم وأظهر البغضاء لهم صريحا أو لزم الكراهة ذكرهم ونشر فضائلهم والاعراض عنهم  
من حيث إهمال مناباتهم والعداوة إليهم بسبب محبتهم وروى الصدوق بن بابويه عن عبد الله بن سنان عن الصادق  
قال ليس الناسيب من نصب لنا أهل البيت لأنك لا تجد أحد يقول أنا بغض محمد وآله والمحمدية ولكن الناسيب من نصب  
لكم وهو يعلم أنكم تقولون أنكم من شيعتنا وفي بعض الأخبار أن كل من قدم الحب والظلمة فهو ناصب واختاره بعض  
الأخبار أعظم من قدم الخط عن مراتب الكمال وفضل المنزلة في سلك الأغنياء والمجاهد على من قسم أوج الجلال حتى ينك  
في الله المتعالي انتهى ونحوه في ترجمه على الأسئلة الألفية ومن صرح بالنصب جماعة من متأخري المتأخرين منهم السيد المحدث  
نعمته الله الجباري في كتاب الأئمة النعمانية حيث قال وإن الناصبي وأحواله وأحكامه فهو ناصب ببيان أربعين الأول في  
بيان معنى الناسيب الذي وردت الروايات أنه يخص وأنه شر من اليهود والنصارى والمجوس وأنه كافر باجماع الأئمة  
رضوان الله عليهم والذي ذهب إليه أكثر الأصحاب أن المراد به من نصب العداوة لا لا حدم ونظائر بعضهم كقولهم  
في الخوارج وبعض ما ودا النهر وذهبوا الأحكام في باب الظهارة والنجاسة والكفر والإيمان وجواز النكاح وعدة على  
الناصب بهذا المعنى وقد تعلق شيخنا الشهيد الثاني في ترجمه من الأطلاع على غرائب الأخبار فذهب إلى أن الناصبي هو الذي نصب  
العداوة لشيعتنا أهل البيت ونظائر بالفتح فم كما هو حال أكثر المخاطبين لنا في هذه الأمصار في كل اعصار إلى آخر كلامه  
زيد مقامه وهو الحق المعلوم عليه بأخبار العترة الأطهار كما سيأتيك إن شاء الله ثم سأطعن في الأثر وإذا عرفت ذلك فاعلم  
أن من جملة من صرح بظهوره المخالفين بل ربما كان هو الأصل في الخلاف في هذه المسئلة في القول بإسلامهم وما يثبت عليه  
الحقوق في ترجمه في المعبر حيث قال أساد المسلمين طاهرة وإن اختلفت أراهم عدا الخوارج والغلاة وقال الشيخ في المبوط  
بنجاسة الجيرة والجمعة وخرج بعض المتأخرين نجاسته من لم يعتقد الحق عند المستضعف لنا أن النبي لم يكن يحنث  
أحدهم وكان يشرب من الوضوء التي تشرب منها هائنة وعبده لم يحنث على من سواه واحد من الصحابة مع مباينتهم له ولا في ذلك  
ذلك كان تفتية لانه لا يصير إليها الامع الدلالة وعندهم أنه سئل أنيؤساء من فضل جماعة المسلمين أصاب اليك أو يتوفاؤا



ابيض فخر فقال بل من فضل وصوة جماعة المسلمين فان احب اليكم اليها الخفية السمية ذكره جعفر بن بابويه في كتابه وعن عيسى  
القاسم من ابي عبد الله ثم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعقل هو والعامة من آراء واحد ولان النجاسة حكم مستفاد من الشرح في  
الدلالة اما الخواص فيقدحون في علي لم فقد علم من الدين تحريم ذلك عنهم بهذا الاعتبار داخلون في الكفر ونحو وجهم عن الاجماع  
الغيبية بالنصب انتهى كلامه رند الكرامة وقال الفاضل المولود محمد باقر في الذخيرة بعد نقل ملخصه ولا يخفى انه الغلبة <sup>للك</sup>  
الوجه لكنها مجموعها تعجب الظن القوي بالملوك <sup>اقول</sup> وعندى فيه نظر من وجوه الاول انه لا يخفى انه اما ارادوا  
اراد بالخالفة له في هذه المسئلة الذي اشار اليه بقوله وخرج بعض المتأخرين ابن ادريس ولا ريب ان مراد ابن ادريس الحق  
الذي صرح بنجاسته من لم يعقله انما هو الولاية كاسيالك بيان في الاخبار فانها معيار الكفر والابان في هذه القصة <sup>وذلك</sup>  
استثناء المستضعف كاسيالك الصريح به في الاخبار ايضا ولا ريب ايضا في ان الولاية انما نزلت في الخوارج في غيرهم وفي غيرهم  
الخالفة فيها السنن لذكر الخالف انما وقع بعد موته من وجوه فلا يتوجه الامراء بحديث العائشة والفضل معها من آراء واحد  
او مساوفا كما لا يخفى ذلك لان في حيوة من على ظاهر الايمان وان ارتدت بعد موته كما ارتد ذلك الحجم العفري  
الخارج من حيوة من مع تسليم كونها في حيوة من المناقبين فالفرق ظاهر بين مالى وجوده وموته حيث ان حيلة  
المناقبين كانوا في وقت حيوة على ظاهر الاسلام منقادين لاولاه ونواهيهم ولم يحدث ما يوجب الارتداد واما  
بعد موته حيث ابدوا تلك الضغائن المبدية واطهر الاحقاد الجاهلية ونقضوا تلك البيعة الغديرية التي هي في  
صورتها اظهر من التمس المضمر فقد كشفوا ما كان مستورا من الفاء الدقيق وارتدوا عنها واغبر سكون ولا يستقيم  
كما استفاضت بها اخبار الائمة الطاهرين فسيان ما بين الحائنين وما بعدهما من الوقين واى عاقل يرى ان اولئك الكفرة  
للثام قد بقوا على ظاهر الاسلام حتى يستدل بهم في هذا المقام والحال انه قد ورد منهم عن ثلثة لا يكلم الله يوم القيمة  
ولا ينكحهم ولهم عذاب اليم من ادعى احاطة من الله لست له في محجة اما ما من الله ومن نعم ان لها في الاسلام نصيبا  
نعمد باجته من ثلاث الافهام وطعنات الاقلام المتأني ان من العجم الذي يضحك التكليل والسين البطان حتى صار اظهر من  
كل شئ والجلان الحكم بنجاسته من انكروا من سائر ضروريات الدين وان لم يعلم ان ذلك منه عن اعتقاد ويقين  
ولا يحكم بنجاسته من تسامى العوسين واخرجه قرا خفا ادين حيلة العالمين وادار الحطب على بيت له تخبر عليه وعلى  
من فيه وضرب الزهراء حتى اسقطها بجنيها ولعلها حتى جرت لوجهها وجيبتها مضافا الى غضب الخلافة الذي هو اصل  
هذه المصائب وبيت هذه العجائب والنواب ما هذا الاسهوا زيد من هذا التفسير وغضلة واضحة في هذا التقرير فاجاب  
الله كانه لم يراجع الواردة في هذا المقام الدالة على ارتدادهم عن واستحقاقهم القتل منه عليه السلام ولا الوجهة وعدة <sup>عند</sup>  
من اولئك الانام وهل يجوز باوى العقول والاعلام ان يستدلوا القتل وهم طاهر الاجسام ثم اى دليل على نجاسته ابن  
الزناد ويزيد وكل من تابعهم في ذلك الفعل الشنيع السديد واى دليل على نجاسته بنجاسته الارباب وكل من جدد  
حذوهم من كفر بنى العباس الذين قد اباوا لذرية العلوية وصرعهم كثر من الغصن والنيه واى حديث صرح بنجاسته  
حتى يصروا بنجاسته انتم واى ناظر وسامع خفى عليه ما بلغ منهم عليهم السلام من ائمة الضلالة حتى انه لا يصير اليه الا  
مع الدلالة ولعله في سره ايضا يمنع من نجاسته يزيد وامثالهم من خنازير بنى امية وكلاب بنى العباس لعدمها الدليل  
على كون النقية هي المانعة من اجتناب اولئك الاوجال الثالث ان ما استدل اليه من الاستدلال بحديث افضلية  
الوضوء من سور المسلمين لا يخرج من نوع مصادره فان الحكم بالاسلام الخالفين اول البعث والحاكم بالنجاسته انما حكم بذلك  
لثبوت الكفر والنصب المستلزم من النجاسته على ان لا نسلم ان المراد بالاسلام هنا المعنى الاعم كما استدل اليه بل المراد  
انما هو المعنى المرادف للايمان كافر به بعض علمائنا الايمان حيث قال العارضة في التعليل كون الوضوء بفضل جماعة  
المسلمين اسهل حصوله الى ان قال مع ما فيه من التبرك لسور المؤمنين وتحصيل الالفة بذلك الرابع ان ما في نسخة النقيب  
من انهم الجوارح خاصة مما يقضى ايضا سنة العجب العجائب ونحوه من مقتضى النصوص المستقبضة في الباب وعدم موافقة  
له في ذلك قبله ولا بعده من الاصحاب وبالجملة فان كلامه في هذا المقام لا يعرف له وجه وجهها من اخبارهم عليه السلام



لحي في رده وبطلانه اظهر من الدين انما هذا واسا الاخبار الدالة على كفر المخالفين عند المستضعفين فيها ما رواه بقية الاسماء  
 في الكافي بسنده الى ابي جعفر قال ان الله عز وجل نصب عليا عليه السلام من خلقه من خرفة كان مؤمنا ومن انكره كان كافرا  
 من جملة كان ضالا وروى فيه عن ابي ابراهيم ع قال ان عليا باب من ابواب الجنة ومن دخله كان مؤمنا ومن خرج من بابه كان  
 كافرا ومن لم يعرفنا ولم يكرنا كان ضالا حتى يرجع الى الهدى الذي افترض الله عليه من طاعتنا الواجبة فان مات على طاعة  
 ليعمل الله به ما يشاء وروى الصدوق في كتاب عقاب الاعمال قال قال ابو جعفر ان الله جعل عليا عليه السلام من خلقه  
 ليس بينهم وبينه عليا غيره ومن تبعه كان مؤمنا ومن حجه كان كافرا ومن ترك فيه كان مشركا ورواه البرقي  
 في المحاسن سند وروى فيه ابي القاسم قال ان عليا باب هدى من خالفه كان كافرا ومن تركه كان مشركا وروى في كتاب  
 على الشرايع والاحكام بسنده عن ابي جعفر قال ان العلم الذي وصفه رسول الله ص عند علي ع من عرفه كان مؤمنا ومن حجه  
 كان كافرا وروى في كتاب المجالي بسنده فيه عن النبي ص انه قال لحديقه بن اليمان يا حديقه ان حجة الله عليك بعدى  
 علي بن ابي طالب الكفر بكفر بالله والشرك به شرك بالله والشك فيه شك في الله والاحاد فيه الحاد في الله والانكاد  
 انكاد الله والايان به ايمان بالله لانه اخبر رسول الله ص ووصيه وامام امته وولاهم وهو جعل الله اليقين وعروته الوثقى التي  
 لا انفصام لها الحديث وروى في الكافي بسنده الى الصحابة قال سالت ابا عبد الله ع عن قوله فممن مؤمن ومنكم كافر قال  
 عرفنا الله ايمانهم بمولانا وكفرهم به اذا اخذهم الميثاق وهم ذنوب في صلب ادم وروى فيه بسنده الى ابي عبد الله ع قال اهل  
 الشام شرم من اهل الروم واهل المدينة شرم من اهل مكة واهل مكة يكفرون بالله حجة وروى فيه بسنده عن ابي عبد الله ع  
 قال ان اهل مكة يكفرون بالله حجة وان اهل المدينة اخبث منهم سبعين ضعفا وروى في خبر في مسروق قال سالت  
 ابا عبد الله ع عن اهل البصرة فقالت مرجبة وقد ربه وجوده قال لعن الله تلك الملل الكافرة الشرك التي لا يعبد الله على  
 شيء الا غير ذلك من الاخبار التي يضيّق عن نشرها المقام ومن احب الوقوف عليها فليرجع الى كتاب الكافي وسيما ما ورد  
 في تفسير الكفر في جملة من الايات القرآنية وانت خبير بان التعبير عن المخالف في الامامة في جملة من هذه الاخبار بالانكاد  
 في بعض والمجود في بعض دلالة واضحة على كون كفر هؤلاء المخالفين من قبل كفر الجور والانكار الموجب لخروجهم عن جملة  
 الاسماء بكنية واحبراء حكم الكفر عليهم برسه وان تخالفتم في ذلك انا وقع غنا ما او استكبار الغياد الادلة عليهم في ذلك  
 وصحح البراهين فيما هنالك لديهم لان المجود والانكاد اما مطلقات في مقام المخالفة بعد ظهور البرهان كما صرح به علماء  
 اللغة الذين اليهم المرجع في هذا الشأن وبذلك يظهر لك ما في جواب شيخنا المحدث الصالح الشيخ عبد الله بن صالح الهذلي  
 طاب ثراه حيث انه من نفع المشهورين المناشرين في الحكم باسلام المخالفين فانه اجاب عن اطلاق عليهم في الاعتقاد  
 الخلل على الكفر الحقيقي وان كانوا مسلمين ظاهرا فهم مسلمون ظاهرا فبقرى عليهم احكام الاسلام من الطهارة وجواز المناكحة  
 وحقق المال والدم والموارثة ونحو ذلك وكفار حقيقة ورواها وتخلدون في النار وبعوم الفقه ثم احتجوا بكفرهم على  
 معاني الكفر وهو كفر الزكوة وكفرهم عن ترك ما امر الله كما ورد ان تارك الصلوة كافر وتارك الزكوة كافر وتارك الحج  
 كافر وعترك الكبار كافر وفيه ان ما ذكره من الكفر بالمعنى الاول من انهم مسلمون ظاهرا وكفار حقيقة بمعنى اجتماع الكفر  
 والاسلام لهديين المعنيين لم يقع عليه دليل في غير المنافقين في وقتة صلى الله عليه واله وادعاه بحجة ودعوى الاسلام  
 المخالفين اول البحث ومن المعلوم ان المتبادر من اطلاق الكفر حيث ذكرنا ما هو ما يكون مبينا للاسلام لا اولئك المخالفين  
 ومضاد له في الاحكام اذ هو المعنى الحقيقي للفظ وهكذا كل لفظ اطلق فانما يحمل على معناه الحقيقي الا ان يصرف عنه تضاريف  
 ولا صادف هنا لا مجرد اللفظ الدعوى وهي منوعة بل هي اول البحث لعدم الدليل عليها بل قيام الادلة المتعاضدة في دفعها  
 وبطلانها كما اوضحناه في كتاب الشهاب الناقب في بيان معنى الناصب وما يترتب عليه من الخطاب واسا ما ذكره من الخلل  
 على ترك الامانة فانه لا ينبغي على من ادعى ان الكفر بمسبب الامانة وانما هو في الامانة وتوكلوا عليه القول بالامانة ولا ينبغي ان يترك  
 الدين ان كانا هو ترك استحقاق تضاريف وضاحية ولا يخرج عن الايمان ترك الصلوة والزكوة ونحوها وان اطلق عليه الكفر  
 في الاخبار كما ذكره فتعبد في المنع من ذلك وان كان على مجود وانكار فلا خلاف في كفر التارك كفر حقيقة بآثاره لا



بحوز اطلاق الاسلام عليه بالكلية كون ترك الصلوة ونحوها كذلك والاختيار المتقدم كما عرفت قد صرح به بكون كفر هؤلاء انما هو  
من حيث جود الامامة وانكادها الا ان ذلك استخفاف ونحوها وان مع اعتقاد بنوها وحقيقتها كالصلوة كالصلوة ونحوها  
فانته لا معنى له بالنسبة الى الامامة كالا يخفى ويح فلتختص هذه القائل الا ان يقول بكون الترك هنا ترك جود وانكاد ونحوه فقط  
منهم ما ادعيه واما ان يقول بترك استخفاف ونحوها فمع الاغراض عن كون لا معنى له فالواجب عليه القول بايمان المخالفين لان  
كذلك لا يوجب الخروج عن الايمان كما عرفت ولا اراه يلتزمه واما ما يدل على بعضهم فانه ما تقدم نقده في كلام شيخنا الشهيد الثاني  
من حديث عبد الله بن سنان ونحوه ايضا ورواه الصدوق في كتاب معاني الاخبار بسند معتبر عن المعلى بن خنيس قال سمعت  
ابا عبد الله ع يقول وليس الناصب من نصب لنا اهل البيت لانك لا تجد احدا يقول انا بغض محمد وآل محمد ع ولكن الناصب  
من نصب لكم وهو يعلم انكم تقولون وتبرون من اعدائنا وروى ابن اديس في مستطرفات السرائر ما استطرفه من كتاب سأل  
الرجال وسألهم لولانا الى الحسن بن علي بن محمد الهادي ع في جملة ما سألهم عن علي بن عيسى قال كتبت اليه اسأله عن الناصب هل انصب  
في اجتماعه الى اكثر من تقدمه الحب والطاغوت واعتقاده بامانتها فخرج الجواب من كان على هذا فهو ناصب والمستفاد من هذا  
ان مظهر النصب للترتب عليه الاصحاب والدليل اما تقديم الحب والطاغوت او بعض التبعة من حيث الشيع وكلا من انصف  
بذلك فهو ناصب بخبري عليه احكام النصب لم يجب ان يستثنى من خبر تقدم الحب والطاغوت المستضعف كما عرفت من الآثار  
المتقدمة وغيره انهم يخصوا الحكم بما عداه وهو ذلك الجميع المخالفين بعد اخراج هذا الفرد مما لا يقتضيه الرب والملك بالنظر  
الى الاخبار المذكورة كما عليه اكثر اصحابنا المتقدمين والمجاهدين الكثر وكثير من متأري المتأخرين كما قد منا من كلام بعضهم واما  
اجاب شيخنا الحديث الصالح المتقدم ذكره من ان الناصب يطلق على معان عدة من نصب العداوة لاهل البيت الهد وعلى  
هذا يحمل ما ورد من حل مال الناصب ونحوه واما نهيهم عن تقديم الحب والطاغوت كما تضمنه خبر السرير والتمها فخرنا من ضيق  
الحنان وانما نجد لهذا المعنى الاول دليله ولم نجد لهم دليلا على التقسيم سوى وهو هم اسلام المخالفين نادوا والجمع بين  
الحكم باسلامهم ومن هذا الاخبار عميل النصب  
يقول بكفرهم وبالحل في الاصل منها وينتمون في ان الناصب هو العدو ولا اهل البيت عليهم السلام انما الخلاف في ان هؤلاء  
المخالفين هل يدخلون تحت هذا العنوان ام لا فيقولون نعم وصدقه عليهم وهم يمتنعون ذلك ودليلنا على ما ذكرناه الاخبار  
المذكورة الدالة على ان الامر الذي لا يعرف به النصب ووجوب الحكم به على من انصف به هو تقديم الحب والطاغوت او بعض التبعة  
والارب في صدق ذلك على هؤلاء المخالفين وليس هنا خبر يدل على تفسير الناصب بله البغض لاهل البيت كما يدعيه بل الخبران  
المتقدمان صريحان في ذلك لا تجد احدا يقول ذلك وبالحل فانه لا دليل لهم ولا استدلال يد من وقوعهم في ودعة القول  
باسلامهم فتكفوا هذه التعليلات النادرة والتاويلات الباردة على انا قد حققنا في كتابنا الشهاب الثاقب بالاختيار  
الكثيرة بعض المخالفين المتقدمين للحب والطاغوت غير المستضعفين لاهل البيت ع واليه يشير كلام شيخنا الشهيد الثاني  
المتقدم نقده عن كتاب روض الجنان ومن اظهر ما يدل على ما ذكرناه وما رواه جملة من الشافعي عن الصدوق ع قال لنا  
يسمى اليهودي فيقول له وكيف ذلك يا بن رسول الله ص فقال ان الناصب يمنع لطف الامامة وقد جعله في شراسن البغض  
الذي هو من جملة فرق الكفر الحقيقي بلا خلاف ومن اراد الاحالة باطراف الكلام والوقوف على صحة ما ادعيه من اخبار  
اهل البيت ع طرأ على كتابنا المتأد اليه ايضا فانه قد احاط باطراف المقال ونقل الاقوال والآلة الواردة في هذا  
المجال واما ما يدل على نجاسة الناصب الذي قد عرفت انه عبادة من المخالف مط لا المستضعف فانه ما رواه في الكافي  
بسنده عن عبد الله بن ابي بصير عن الصادق قال لا تغسل من البر التي يجتمع فيها غسالة الحمام فان فيها غسالة ولا اذنا  
وهو لا يظهر الى سبعة انا وبها غسالة الناصب وهو شرهما ان الله لم يخلق خلقا شر من الكلب وان الناصب هو  
على الله من الكلب وما رواه فيه ايضا عن خالد بن القلاء ع قال قلت لابي عبد الله ع الذي فينا خفي قال اسبغ  
بالتراب وبالجادع قلت والناصب قال اسبغ او عسل او رصاص ذكره عن ابي عبد الله ع انه كره سور وولد الزنا واليه  
والنضاري والمشرقة وكل من خالف الاسلام وكان اسد ذلك سور والناصب ورواية عن ابن الحكم عدهم وفيها لا تقتل  
من ماء الحمام فانه يغسل فيه من الزنا ويغتسل فيه ولد الزنا والناصب لنا اهل البيت وهو شرهم وما رواه الصدوق



في كتاب العلل الموثق عن عبد الله بن ابي يعقوب عن ابي عبد الله في حديث قال فيه بعد ان ذكر اليهودي والنصراني واليهودي  
قال والناسيب لنا اهل البيت وهو نهم ان الله لم يخلق خلقا نجس من الكلب وان الناسيب لنا اهل البيت لا نجس منه فرقا  
الاول لا يخفى انه على تقدير القول بالنجاسة كما اخبرناه فلو اجابته ضرورة التقية الى الخاطئة لرفع الحكم وحازت المباشرة دفعا  
للضرورة كما اوجبه شريعة التقية في غير مقام من الاحكام الا انه يتقدم بقدر الضرورة فيجوز المنة وحتمها امكن بقى الكلام في انه  
لو زالت التقية بعد الخاطئة والمباشرة بالبدن والشباب فدل على وجوب تطهيرها ام لا اشكال في بناء من حيث الحكم بالنجاسة  
واما سوغتها مباشرة للتقية وحيث زالت التقية حكم النجاسة على حاله باق فيجب اذا نهانا لا مانع في تلك الحال وهو عدم  
بالنجاسة بعد ذلك على وجه يوجب التمهيد يحتاج الى دليل وبالحكمة فالمسئلة عندى لا تحج من نوع توقف لعدم الدليل القطع  
في البين والاحتياط فيها قد والله العالم الثاني ينبغي ان يجمع ان جميع من خرج عن الفرقة الاثنى عشرية من افراد الشيعة كالزينة  
والوفقية والفطحية ونحوها فان الظاهر ان حكمهم حكم النواصب فيما ذكرناه لان من انكر اصلهم صلوات الله عليهم كمن انكر  
الجميع كما وردت به لغبارهم وما ورد به الاخبار الدالة على ما ذكرناه ما رواه الثقة الجليل ابو عمر والكشي في كتاب الرجال  
باسناده عن ابي عمير عن حماد قال سالت محمد بن علي الرضا عن هذه الآية وجوه يومئذ خاشعة عاملة ناصبة قال وردت  
النصاب والزينة والواقفية من الشيعة بعد ما من هم شر من النصاب فقلت جعلت فداك اليس يقولون مودتكم وبنو قيس  
عدوكم قال نعم قلت جعلت فداك بين لنا الفرق بينهم قال انما هم قوم يقنون بنده ويقنون بوسى وما رواه غيره انهم عن الجواد قال  
ان الزينة والواقفية والنصاب بمنزلة واحد ودوى القطب الارزقي في كتاب الجراح والحجاج عن احمد بن محمد بن محمد بن  
قال كذبت بعض اصحابنا الى ابي محمد من اهل الجبل بسبالة عن وقف على ابي الحسن موسى اقلهم ام امرهم فكتب انهم  
على حكم الجراح الله عنك وبنو من ان الله برئ منهم فلا تولاهم ولا تعدلهم رضاهم ولا تشهد جنازتهم ولا تصل الى احد منهم  
ما تابدوا سواهم يمجدها ما من الله او زاد اما ما ليست امامته من الله ومجدها وقال ثالث ثلثة ان الجاحد امر اخرنا جاحدا  
امر اولنا والزائد منها كالناقص الجاحد امرنا وكان هذا السؤال لم يعلم ان ربه كان منهم فاعلم بذلك وفي كتابي ظاهر في  
في المراءى عن وجهه الا يراى ولهذا نقل شيخنا البهائي عطر الله مرقد في كتاب شرح السنين ان متقدمي اصحابنا انما كان  
يسمون تلك الفرق بالكلاب المبطورة اى الكلاب التي اصابتها الطرسة التي في نجاستهم والعدو منهم والله العالم المسئلة  
الثانية المشهورة بين الاصحاب سيما المتأخرين القول بالطهارة وولد الزنا وان حكمه باسلامه ودخوله الجنة ونقل عن ابن ادريس  
القول بكفرهم ونجاستهم ونقل في الحج القول بالكفر عن المرتضى وابن ادريس ونقل جلد منهم عن الصدوق ايضا القول بالنجاسة  
والكفر ايضا في الحج باب السور وقال الشيخ ابو جعفر بن بابويه لا يجوز الوضوء بسوء اليهودي والنصراني وولد الزنا و  
جبل ولد الزنا كالكافر وهو منقول عن المرتضى وابن ادريس وباقي علمائنا حكموا باسلامه والحق عندى وسياى ما  
ذلك انتم انتهى وقال في المعبر وربما نعلل المانع بنى من سوء ولد الزنا بان كافر ونحن نمنع ذلك ونطالبه بدليل دعواه  
لرأى الاجماع كما ادعاه بعض الاصحاب كانت المطالبة باقية فانا لا نعلم ما ادعاه في المعام بعد نقل الاقوال المذكورة اذا  
عرفت ذلك فاعلم ان المعتد عندى هو القول بطهارة كونهما فقتضى الاصل والمخرج عنه غير معلوم وقال في الزينة  
ودل على الطهارة الاصل وكونه محكوما بالاسلام ظاهر وان سوءه ظاهر كما اشرفنا اليه من العوامة فيلزم القول بالعموم  
لعدم القابل للفصل انتهى واحتج في المنتهى للقول بكفرهم بسوء الوضوء المتقدم قال وجهه انه يريد لفظ كره الحق الظاهر  
وهو النهي عن الشيء تنزيه القول واليهودي فان الكراهة فيه تدل على التحريم فلم يبق المراد الا كراهة التحريم ولا يجوز ان  
يراد افعال الا لزم استعمال المشترك في كلا معنييه او استعمال في معنى الحقيقة والبيان وذلك باطل ثم انه احاب عن الاحتجاج  
بالنهي عن الحديث فانه مرسل لمننا لكن قول الراوى كره ليس اشارة الى النهي بل الكراهة التي في مقابلة الارادة وقد عطف  
على ما هو لهم من الحرم والمكره سلمنا لكن الكراهة قد ينطق على النهي المطلق فتدل عليه انتهى وقول شيخنا العلامة اجل  
الشيخ سليمان بن عبد الله البهائي عطر الله مرقد في بعض تحقيقاته وقد سئل عن ولد الزنا هل يحتمل ان يدخل الجنة مع امكان  
ان يكون مؤمنا مستغبرا ما جلب طاب ثراه بما لم يظفره ان حوزا ايمانه واسكان مدينة عقله مما لا خلاص وكيف ولو لم يكن كذلك  
لزم التكليف بالاحمال وهو باطل عقله وانما الخلاف في الواقع هل يقع منه الايمان والتدين ام يقطع بعدم وقوع ذلك والقول

قاله



رئيس المحدثين ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه الملقب بعل المحدثي في علم الهدى والى عبد الله بن ادريس الحلي روي عنه او روي عنه او روي عنه وقد سوا شيوخهم  
هو الثاني وهو انه لا يكون الا كما مر بمعنى انه لا يجوز الا الكفر وهم لا يكرهون انه لو فرض انما يدينه اسكن دعواه الحجة بل وجب  
ان كان عندهم ان هذا الفرض غير واقع لانه لا بد وان يختار من قبل نفسه الكفر في خواهر الاخبار وما يشهد بهذا القول مثل قوله في ولد  
الزنا سائر التلثة ومثل قوله لا يعضك يا علي الا ولده ذناه ثم نقل خبرا عن الكافي يتضمن قوله ان الله حرم الحجة على كل فاحش بذى قليل  
الحجاب الا ياتي بما قال ولا يثبته فانك اذا فشته لم تجده الا المعية او شرك شيطان قبل يا رسول الله وفي الناس شرك شيطان فقال  
اما تقرأ قول الله عز وجل وسلكهم في الاموال والارلاء قال فان ظاهر تحريم الحجة على الصنف المذكور يخرج ما سويها الى ان قال ولا يخفى  
انه يمكن حمل الخبر على تحريم الحجة عليهم زمانا طويلا او تحريم حجة خاصة معدة لغير هذا الصنف كالصنف شيخنا الهادي نور الله فرقا  
في شرح الاربعين ثم ذكر حجة من الاخبار الدالة على كون حب على علامة على طيب الولاية ونقصه علامة على الزنا الى ان قال وبالحجة  
الاخبار المشرفة بهذا المعنى كثيرة الا انها قابلة للتأويل عندنا من قسور في سند او دلالة والقابل بمصهورها قليل نادر واكثر  
اصحابنا على اسلامه وطهارته واسكان تدينه وعدالته وصحة دخول الحجة وانا في هذه المسئلة متوقف وان كان القول الثاني لا يخرج من  
ومتانة وهو أقوى التحسين والفاضل والشهيدين وكافة المتأخرين وبعضه الاصل والنظر الى عموم سعة رحمة الله وتفضله لا سيما  
الباينة والصلوات السجانية على كافة البرية انتهى ملخصا أقول — ونحن نبحث الكلام في الابرار على كلام شيخنا المذكور وبسبب  
فيه في القصور وبه يوضح ايقه ما في القول السبق فنقول لا يخفى ان شيخنا قد سره قد دخل في هذه المسئلة من غير الطريق ويعرج على الاستدلال  
فيها من واقع ولم يعم النظر بها بعين التحقيق ولا الفكر الصائب الدقيق ولم يورد شيئا من اخبار والادلة التي لها حجة ابرار فلذا اصاب  
كلامه معرضا للابرار وبيان ذلك يظهر من وجوه النظر التي يتوجه على ملامه الظاهرة في تداعي ما بين عليه وانها قد فاجدها على محل  
الخلاف في المسئلة انه لا يقع من ابن الزنا الا بيان والتدين لم يقطع بعده وحمله القول بكفره على معنى انه لا يقع منه الا الكفر والامانة  
لا يكونون انه لو فرض انما يدينه اسكن دخول الحجة بل وجب تدينه ليس في حمله بل هو لا والفا تلوه بكفره يقولون به وان اظهر الامانة  
وتدينه كما هو ظاهر الفل عنهم فيه صرح حله من اصحابنا منهم شيخنا خاتمة المحدثين غواص بحار الانوار حيث قال فيه ونسب الى الصدوق  
والسيد ابن ادريس وصحهم الله القول بكفره وان لم يظهر ثم قال وهذا يخالف لاصول العدل اذ لم يفعل باختيار ما يستحق به العقاب  
فيكون ظاهرا وجودا ليس بظلام للعبيد انتهى أقول — وهذا الذي نقله عن المشايخ التلثة هو الذي يدل عليه الاخبار وهي التي  
اوجبت مصيرهم اليه كما ستر بك افتاء الله نعم فاهنا صريحة في حرمانه الحجة على انه لكونه يظهر الكفر فجلوه جوابا عن الاخبار  
وهي التي اوجبت مصيرهم اليه كما ومع انها صريحة في دمه ايقه كما سبقه ذلك لان ذلك مذهب الفاضل بكفره وثانيها نقله  
من الادلة القائلين بالكفر وقوله في نحو الكلام وبالحجة فالاصناف المشرفة بهذا المعنى كثيرة الا انها قابلة للتأويل فانه سلم بالنسبة الى  
اخباره التي اوددها لكنها ليست هي ادلة هذا القول كما توجه قسره بل ادلة مستدركه من الروايات الصحيحة الصريحة المسقفة  
الغير القابلة للتأويل والعجب منه قد سره مع سعة ايرته في الاطلاع وكونه من لا يجازي في سعة الباع كيف غفل عن الوقوف  
عليها مع كثرة نقادها وانتقادها وكورها واشتهارها حتى اعتد في الاستدلال على هذه الاخبار البعيدة عن المقام بها حل بل لا  
ينطبق عليه الا بمزيد تكلف لا يخفى على الخبير الكامل وتالفا ما ذكره من قوله ان اكثر اصحابنا على اسلامه وطهارته و  
اسكان تدينه وعدالته وصحة دخول الحجة وميله الى هذا القول بعد توقفه وقوله انه لا يخرج من قوة ومتانة ومن الكلام على  
هذا الوجه يظهر لك ما في القول السبق ايقه من القصور فان فيه ان صاروا اليه في هذه المواضع خالف بحجة الاخبار الواردة  
عن العترة الاكابر في جملة من موارد الاحكام فتبادعوى الطهارة مع ان طواهر الاخبار تدل على العجاسة ومنها ما نقله  
فاخر المسئلة المتقدمة ورواية عبد الله بن ابي يعقوب الدالية على النهي عن الاغتسال من البئر الذي يجمع فيه عسالة الحمام فان  
فيه عسالة ولد الزنا مع اشتغالها على المبالغة في النجاسة بانه لا يظهر الى سبعة اناء ومرسله الوشا وان نقل في التلثة لما نقلها  
نما قد ساد ذكره الا انه ايا يصيد اليه مع تسليم صحته مع وجود المعارض ورواية حمزة بن احمد عن ابي الحسن الاول ثم في حديث قال  
فيه ولا تغسل من البئر التي جمع فيها ماء الحمام فانه يسيل فيها ما يغسل به الحجب وولد الزنا والناصب لنا اهل البيت وهو سرهم  
والسيرة الاخبار ما يعارض هذه الاخبار سوى مجرد دعوىهم الاسلام وسيظهر لك ما فيه في المقام ورواية علي بن الحكم هذه







التي الجنة لكن لا تعاقب في النار الا بعد ان يظهر منه ما يستحقه ومع فعل الطاعة وعدم ارتكاب ما يحبط ثواب في النار  
 على ذلك ولا يلزم على الله ان يثبت الخلق في الجنة وبدل عليه خبر عبد الله بن محمد بن عجلان ولا ينافيه خبر عبد الله بن ابي يعقوب  
 ان ليس فيه نصريح بان حوائج يكون في الجنة واما العوالم الدالة على ان من يؤمن بالله ويعمل صالحا يدخله الله الجنة  
 يمكن ان يكون محضته بتلك الاخبار انتهى كلامه زيد مقامه والذي يقرب عندي ان مقتضى هذه الاخبار الكثيرة التي  
 تناولها في احكامه ديننا واخره سببا الاخبار الاخيرة الدالة على ان من الكلب والخنزير والخنزير والخنزير والخنزير والخنزير  
 الغالب والاكثر لا يطيب ولا يكون مؤمنا واما انه يكون مستعدا وكان مستقرا يكون في النار على الوجه الذي ذكره  
 شيخنا السار الى بهما حقتا في المقام وكشفنا عنه نقاب الالهام يظهر لك ما في كلام علماء الاعلام في المسئلة لعدم  
 وقوفهم على ما ورد من اخبارهم عليهم السلام والله الهادي لمن يشاء قال في المعالم ظاهر كلام جماعة من الامم  
 ان ولد الكافرين يتبعهما في النجاسة الذاتية بغیر خلاف لانهم ذكر والحكم جازمين بغير متعريض لبيان دليله كما هو الشأن  
 في المسائل التي لا مجال للاختلاف فيها ومن ذكر الحكم كذلك العلامة في المذكرة ولكن في النهاية اسناد الى نوع خلاف واختلاف  
 فيه فقال الاقرب في اول الكفار النجبة لهم وانت اذا احطت خبرا بما قد رناه في نجاسة الكافر وحدت للتوقف في الحكم  
 بالنجاسة هنا على الاطلاق محال ان لم يثبت انقضاء الاجماع عليه وبما استدله بانه حيوان متفرد من حيوانين  
 فيثبت له حكمهما الكلب والخنزير وبشكل بان الظاهر كون المقتضى لسوء الحكم في المولد من الحيوانين النجسين هو صدق  
 اسم حيوان النجس عليه لا مجرد التولد وهذا صرح العلامة في انشاء كلام له في المنتهى فقال ان ولد الكلب ليس نجسا بل  
 تولده عن النجس بل باعتبار صدق الكلب عليه وقد عرفت استشكل في جملة من كتبه في الحكم بنجاسة التولد من الكلب  
 والخنزير اذا كان النجس بل باعتبار متبايناتها وهي يكون الحكم في ولد الكافر موقفا على صدق عنوان الكفر عليه انتهى قوله  
 يمكن الاستدلال للمقوله المشهور من تبعية ولد الكافر لا بولده في الكفر ما رواه الصدوق في الفقيه في الصحيح عن جعفر بن  
 البرز وطرقة البرقي الشيخ صحيح عن عبد الله بن سنان قال سألت ابا عبد الله عن ولد المشركين يقولون قبل ان يبلغوا الثم  
 قال كفار والله اعلم ما كانا نعلم ما بين يديهم من ادخال آباءهم وروى فيه عن وهيب بن وهيب عن جعفر بن محمد عن ابيه  
 قال قال علي بن ابي طالب المشركين مع اباؤهم في النار واولاد المسلمين مع اباؤهم في الجنة ولا ينافي ذلك ما ورد من الاخبار الدالة  
 على انه تخرج لهم نار او يؤمرون بدخولها فمن دخلها كانت عليه بردا وسلاما ومن ابي قال الله تع هذا لكم نعيم نصيبه من  
 وروى فيه انهم من سهل عن غير واحد رفعوه انه سئل عن الاطفال فقال اذا كان يوم القيمة معهم الله واجح لهم نار او هم  
 ان يطرحوا انفسهم فيها فمن كان في علم الله تع انه سعيد دعى نفسه فيها وكانت عليه بردا وسلاما ومن كان في علمه انه شقي استغ  
 ينار الله لهم الى النار فيقولون يا رب نأمرنا الى النار ولم يجر علينا القلم فيقول الجبار قد امرتكم مشافهة فلم تطيعوا  
 فكيف ولما سلت رسول الغيب ابيكم ثم قال في الكافي وفي حديث اخر فاما اطفال المؤمنين فانهم يلحقون بابائهم  
 واولاد المشركين يلحقون بابائهم وهو قول الله عز وجل يا ايها الذين آمنوا جاهدوا كفارهم ولا تقبلوا عذرهم ولا ينفعهم  
 المتقدمين وكذا الخبر المرسى من الكافي اخبر الدلالة على الحق بالا مائة في كل من اولاد المؤمنين والمشركين والجمع بينهما  
 وبين ما ذكر من اخبار تخرج النار من باحد وجهين اما جمل اخبار تخرج النار على ان الذين يدخلون النار ويطلقونهم  
 اولاد المؤمنين والذين يمتنعون اولاد الكفار والمشركين وح يلحق اولاد كل من الفريقين بالا مائة في الجنة والنار  
 بعد الاستحسان المذكور واسجل اخبار تخرج على غير اطفال المؤمنين والكفار بنا على ما ثبت بالاخبار النصية من  
 تقسيم الى مؤمن ومسلم وكافر فاهل الموعدين وهم المؤمنون والكفار لا يقفون في الحساب ولا ينشر لهم الدواوين ولا  
 تنصب لهم الموازين واما سابقون بعد البعث الى الجنة كانوا مؤمنين والنادان كانوا كافرين وهذا ان الفريقان  
 يلحقهم اولادهم في الجنة والنار كما جرت به تلك الاخبار واما المسلمون وهم اهل الحشر الذين يقفون وتنشر لهم  
 الدواوين وتنصب لهم الموازين وهؤلاء الذين ياتي اولادهم النار وما يشير الى هذا الوجه فيصير اخبار الاحاديث للمؤمنين  
 والكافرين واجبال اخبار التاج بالا اطفال بقوله مقم فيجمل على هذا الفرد الذي ذكرنا وما يؤكد قول صاحب الكافي بعد

المسئلة  
 التي



نقل خبر التاج المصنف للأطفال يقول معلق وفي حديث اخر انما اطفال المؤمنين راوا لاهل الشرك فان فيه اياما الى جزاء التاج انما هو  
غير اطفال المؤمنين والشركاء وهم اطفال المسلمين الذين اصحاب الحساب واما جمع صاحب الوافي بين الاخبار بحمل اخبار الحق  
على البرزخ واخبار التاج على يوم القيمة فالظاهر بعده فان ظاهر الاخبار المذكورة ان ما ذكر في كل من اخبار الطرفين انما هو يوم  
القيمة ولا سيما ان صحبة ان صحبة عبد الله بن سنان قد صرح بالكفر ثم ان مع تسليم الجمع بما ذكره فانه لا ينافي اعتقادنا بالاجد  
المذكورة لان حاصله هو الحكم بالكفر على اولاد الشرك والاميان على اولاد المؤمنين الى يوم القيمة حتى انهم في البرزخ يحقون  
فيهم في الجنة والنار ممتد ذلك الى يوم القيمة فيقع التكليف لهم والاستحسان بالنار وبذلك يتبين اصحاب الاخرة والوجبة  
للخود والنار كذلك وح فلا سند لال هذه الاخبار على ما ادعيناه حاصل على جميع الاحتمالات على انه لا خلاف بينهم في  
الحكم بايمان اولاد المؤمنين وبراءة اهلهم عليهم ونحوها وجواز الاعطاء من الزكاة التي لا يجوز دفعها الا على المؤمنين وبذلك  
صرحت الاخبار من غير خلاف في الاخبار ولا في كلام الاصحاب ولا وجه للحكم بالاميان هنا الا مجرد الاحاق لان ترتيب  
ذلك على العقائد غير ظاهر حيث لا تكليف قبل البلوغ فكذلك في اولاد الشرك والكفار فانه يحكم بكفرهم كما قالهم بالاباء  
بعين ما ثبت في اولاد المؤمنين ونحو الاخبار المذكورة شاهدا على ذلك واذ قد ثبت بما ذكرنا من الاخبار صدق  
عنوان الكفر عليه فانه قد ثبت ذلك من هذه الاخبار بما لا يدخل الشك ولا يتطرق اليه ثم قال في المعالم على امر الكلا  
المقدم من غير فاصل اذا عرفت هذا فاعلم ان بعض الاصحاب استثنى من الحكم بنجاسته ولد الكافر هنا بما اذا اساء المسلم  
واستحل ذلك في حيث اجماع لعدم الدليل عليه واقتضاء الاستصحاب بقاءه على النجاسة حتى يثبت المنزلة ثم ذكر ان  
ظاهر الاصحاب عدم الخلاف بينهم في طهارة الحال هذه واما اختلافنا في تبعيته للمسلم في الاسلام وشيئ اصطام  
المسلم له وهذا المأخوذ ايدى الى الحكم بالطهارة كالا يصفى وصرح الشهيد في الذكرى ببناء الحكم بطهارة او نجاسته على  
الخلاف في تبعيته للمسلم وعدمها حيث قال ولد الكافر نجس ولو ساء المسلم وقتلنا بالنبعية طهر والا فلا والتحقيق ان  
احتمال بقاء النجاسة بعد سبي المسلم له ضعيف لما قد ظهر من انحصار المقصود للتخصيص قبله في الاجماع ان ثبت ولا ريب في  
انقلابه بالنظر الى ما بعده والتسليم باستصحاب النجاسة مردود بمنع العمل بالاستصحاب في مثل كائنا في محله من  
مقدمة الكتاب وهذا يظهر جورة احتياج العلامة وجماعة الحكم بطهارة من احواله الطهارة السالبة عن يقين معذور  
النجاسة وضعف منافاة بعض الاصحاب فيه بان الامر بالعكس لان النجاسة تخففت بمجرد الولادة فيجب استصحابها  
وهو اصل سالم عن معارضة يقين الطهارة وتوضيح وجه الجحود والضعف انه لا ريب في ان اصل في كل الاشياء  
الطهارة الحان يقوم على خلافها دليل وحيث ان الدليل الخارج عن حكم الاصل لعدم قبول الاستصحاب اذا كان دليل  
الحكم المستصحب مقيدا بحال كما انتهى اقول ما ذكره واخاره قسرة وقبله صاحب المدارك من القول بالطهارة  
بعد السبي بناء على عدم عموم الدليل كقولنا له لما بعد السبي جلد بناء على ما ذكره من عدم الدليل على الكفر الا ان  
وهو غير شامل لموضع النزاع واما على ما ذكرناه من الاخبار الواضحة المناد فانه لا يصح هذا الكلام ولا ما اتفق عليه في  
المقام فان ظاهر الاخبار كما ترى تبعية الولد لا بوعيه في الكفر الى يوم القيامة فيخلد معه في النار ويمنح ولا يتابع النار  
له وبه يضمن هذا البحث الذي التوا فيه من القيل والقال والمجواب والحوال ويزول الاشكال من هذا المجال وبطل  
ما ذكره من النجاسة للمسلم السبي له في الاسلام او الطهارة خاصة لعدم الدليل الشرعي ودليل النجاسة الذي ذكرناه ونحو  
الدلالة طالع القالة على عموم النجاسة وبقاؤها سبي او لم ينسب الى يوم القيمة فضلا عن ايام الدنيا ولكنهم رضون  
الله عليهم معذورون لعدم حضور هذه الاخبار لهم بالبال ولا مرت لهم بخيال والله الهادي الى سواء  
نقل الحق في المعبر عن الشيخ في ط انه حكم بنجاسة الحجر والجسم ولم يرفضه بل ذهب الى الطهارة مخا  
بان الشيخ على الشهيد الثاني في شرح الرسالة واختلف كلام العلامة في ذلك فقال في المنتهى بعد ان ذكر ان  
حكم الناصب والغالي حكم الكافر لانكارها ما علم بثبوت من الدين ضرورة وهل الجسم والسمية كذلك الا  
السادة لا يعتقدون انه تم جسم وقد ثبت ان كل جسم محدث وصح لهذا القول في التحرير والقواعد ايضا واستقر



في التذكرة والنهاية القول بالطهارة ومثل ذلك وقع الشهادة فانه في الذكرى استضعف كلام الشيخ وفي البيان عند الجملة الحقيقية  
والمشبهة كذلك في اقسام الكافر المتحل للاسلام وهو جاحد لبعض ضرورياته بعد ان حكم نجاسة الكافر بجميع انواعه وفي الادوية  
الطلق نجاسة الجسم كالأجسام وفي نجاسة هذا القسم ترد وكان الدليل الدال على نجاسة الاول على الثاني فان مطلق الجسمية توجب  
الحدوث اعترضه ابنه في المعالم فقال وعند في الدليل نظر لان ظاهره كون القضي للنجاسة وهو القول بالحدوث لا مجرد الجسمية توجب  
البيان ان الجسم ينفي الحدوث قطعاً فكانه تجل مراية الفاسد عدم المناقاة بين الجسمية والقدم انتهى ومع ذلك يلزم من القول  
بالجسمية الحدوث واما الجهر فانه قد نقل غير واحد عن الشيخ القول بنجاستهم واعترضوه بالضعف ولم ينقلوا الدليل على ذلك وقال  
في المنتهى في باب الاساءة يمكن ان يكون ماخذ الشيخ في حكمه بنجاسة سواد الجهر ضعيف وفي الجملة قوة ورد هذه الاستدلال  
للشيخ بالانحطاط من تأخر عنه بالضعف قال في المعالم ولعل نظر الشيخ الى ما ذكره بعض المفسرين الى صاحب الكشاف دلالة قوله نعم تنزل  
الذين اشركوا الوشاة الله ما اشركنا ولا ابائنا ولا حرمنا من شئ كذلك كذب الذين من قبلهم الاية على كفر الجهر من الاساءة قلعل  
اقول الظاهر انما اشار ببعض المفسرين الى صاحب الكشاف حيث ان للقرآن واستدلوا بهذه الاية على كفر الجهر من الاساءة قلعل  
الشيخ استدل هنا الى هذه وتوجب الاستدلال بما ذكره في الكشاف حيث انه من الغرابة واسباب اخبار بما سوف يقول المكونون ثم لما  
قالوا قال سبحانه وقال الذين اشركوا الوشاة الرحمن ما عبدناهم بغيرهم وترددهم ان شركهم وشرك ابائهم وتوحيهم ما اهل  
بمشية الله وادارته ولولا مشية الله لم يكن شيئاً من الجهر ذلك كذباً الجهر بصحة قال ومعنى قوله سبحانه كذلك كذب الذين  
من قبلهم جاءوا بالتكذيب المطلق الا ان الله عز وجل وكذب في العقول وانزل في الكتب ما دل على عناه وبراءته من مشية القبائح  
الرسول خبروا بذلك فمن خلق وجود القبائح من الكفر والمعاصي بمشيته وادارته فقد كذب التكذيب كله وهو تكذيب الله و  
كتبه ورسوله ويندله العقل والسمع وواظمه قال في الذخيرة بعد الكلام في المعالم ونقل الخلاف وذكر نحو ما ذكرناه واذ قد  
عرفت ان العدة في اثبات نجاسة الكفار على اصنافها هو الاجماع وهو غير جاز في محل النزاع كان القول هنا بالنجاسة عازياً  
عن الدليل ولا يبعد القول بالطهارة مما ذكرناه من ان يابويه في كتابه حيث قال وسئل عن علي بن ابي طالب من فضله  
جماعة المسلمين احب اليك او يتوسا من دكا بغير حشر فقال لا بل من فضل جماعة المسلمين فان احبب ينكم الى الله الحنفية  
السمحة السهلة اذ هذه الرواية معتقدة بالاصل سالمة عن المعارض والظاهر ان المسلم سائل من اظهر الشهادتين الا  
ما اخرج بالدليل وبصان البه العمومات المياه الدالة على طهارة المياه وطهوريتها الا ما اخرج بالدليل اذ يلزم منه  
طهارة سوادهم ثم يلزم عموم الحكم اذا الظاهر عدم القابل بالفصل انتهى اقول الظاهر ان هذه الرواية هي التي اشار  
اليها الحق مما قد منعه صدر المسئلة من انه ادعى دلالة طواهر الاخبار على الطهارة وقد تقدمت ايقه في كلام  
الذي قدمناه في المسئلة الاولى ثم اقول لا يخفى ان ما مول به الاصحاب المقال في هذا الحال ونقصوه من الاستدلال  
وكثرة الاقوال مع ما فيه من الاشكال بل الاختلاف كله انما نشأ من القول باسلام الخالفين ولا فائدة على القول بكفرهم  
ونقصهم ونجاستهم كما اوضحنا فيما تقدم لاثرة لهذا البحث والاختلاف ولا خصوصية لهذا الفرق في العت دون غيرهم من  
دواعي الخلاف وما ذكره صاحب الذخيرة حرياً على مذهبه وفضل به ومبالغة في القول باسلام الخالفين فهو اوهن  
بين الصكوت وان لا وهن البسوت وقد تقدم تحقيق البحث في المسئلة الاولى مستوى حمد الله سبحانه وقد دم  
الكلام في جزء المذكور في الكلام على كلام الحق الذي هو الاصل في هذا القول المذكور والله اعلم  
في الكلب والخنزير ولا خلاف في نجاستهما عينا قال الشيخ في الخلاف ان الكلب نجس العين ونجس اللعاب ونجس الشئ  
باجماع الفرق وان الخنزير نجس بلا خلاف وقال في المعبر اذا لا في الكلب والخنزير ثوباً او جسداً وهو طيب غسل موضع  
الملاقة وجوبا وهو مذهب علمائنا اجمع وقال في المنتهى والتذكرة الكلب والخنزير نجسان مباعد عننا اجمع الى  
غير ذلك من كلامهم الذي على هذا المنوال وقد وافقنا على ذلك ايضاً اكثر العامة والاصل فيه الامداد المستقيم ومنها حقيقة نجاسة  
مسلم قال سالت ابا عبد الله ثم عن الكلب يصيب شيئاً من جسد الرجل قال يغسل المكان الذي اصابه وصحيفة الفضيل الى  
قال قال ابو عبد الله ع اذا اصاب ثوب من الكلب طوية فاعسله وان مسه جافاً فغسل عليه الماء وصحيفة علي بن جعفر



عن ابنه موسى ثم قال سالت عن الرجل يصيب ثوبه خنزير فلم يغسله فذكر وهو في صلوة كيف يصنع به قال ان دخل في صلوة  
فليخرج ما اصاب ثوبه الا ان يكون فيه اثر فيغسله قال وسالت عن خنزير من رتب من انا كيف يصنع به قال يغسل سبع مرات  
قوله في الخبر ان كان دخل في صلوة الى قوله فليخرج ما اصابه ما اذا كانت الاصابة غير مطوية بقريته قوله الا ان يكون فيه اثر يغسله  
وسمى تحقيق الكلام فيه انما هو نعم فربما ومثل الصلوة في النجاسة وفي الصحيح عن حمزة عن الخبر عن ابي عبد الله قال اذا  
مس ثوبك كلب فان كان يابسا فانفضه وان كان رطبا فاغسله وعن الحسين بن سعيد عن القاسم عن علي عن ابي عبد الله قال  
سالت عن الكلب يصيب الثوب قال انفضه فان كان رطبا فاغسله وعن صفوان بن يحيى عن معوية بن شرح قال سال عن ابي  
عبد الله وانا عنده عن سواد السنور الى ان قال قلت له الكلب قال لا قلت ليس هو سبيح قال لا والله انه نجس وصحيفة ابي  
الفضل الباق قال سالت ابا عبد الله عن فضل الحرة والنساء الى ان قال حتى انتهيت فقال رجس نجس الحديث وفي الحديث  
عن حمزة عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله قال سالت عن الكلب يمس من الالباء قال اغسل الالباء وقدره في الاخباء رطبا ما طاهره والمنافة  
في الحكم المذكور ومنها ما رواه الشيخ في الصحيح عن ابي سعيد عن ابن سنان عن ابن مسكان عن ابي عبد الله قال سالت عن الوضوء بالغ الكلب فيه السنو او شربه  
حلا او دابة او غير ذلك ابو وضوء من اغسله في يومه الا ان يمس من غيره فمرة غسله الشيخ على ان كان الماء باعا مقدرا الكو واستشهد له رواية ابي بصير  
وفيها ولا شرب من نحر الكلب لان يكون حوضا كبير يستقي منه اقل ما ذكره الشيخ فانه ان كان هذا الماء من مياه الطريق الشاة وقدا وضعا في تحت  
القبائل انها لا تنقص كره وفضل كره وما قدر فانه لا ياتي على شرب جعل كذا كذا الخبر ومنها ما رواه في الصحيح عن ابي بصير عن ابي زيد التميمي  
عن زياره قال سالت ابا عبد الله عن رجل الخنزير ويجعل دلو يستقي به قال لا بأس به وجعل الشيخ ايضا على قصد استعمال الماء في شق  
الدواب وشبهها في نحو الوضوء والشرب وهو جيد وعلى هذا فيكون نفى المباس متوجها الى الماء الذي يستقي به وانما لا بأس  
باستعماله ويجعل على ما ذكر الشيخ ويجعل عندى والظاهر انه لا قربان في المباس انما هو بالنسبة الى البئر والحق لا تجنس بذلك فيكون  
هذا الخبر من الاخباء الدالة على طهارة وعدم الفعلها بالملافة بوقوع جعل الخنزير فيها ويؤيد هذه المعنى مرفقة الحسين بن زياد  
عن ابي عبد الله قال قلت لجلد الخنزير يجعل دلو يستقي به البئر التي يشرب منها او يتوضأ منها فقال لا بأس فانها ظاهرة في نفى  
الباس عن ماء البئر وبقيته لان السؤال بذلك وبصير معنى الرواية انه لا بأس بماء البئر وبقيته على الطهارة انما يتجوز مع النجاسة  
لامع الطهارة المشهور بين الاصحاب وضوان الله بل لا تعلم فيه خلافا سوى ما ذهب اليه المرفقى في المسائل الناصرية  
نجاسة الكلب والخنزير جميع اجزاءهما ما تحل الحيوة منها وما لا تحل وفرفق المرفقى في الكتاب المذكور بينهما حكم بطهارة ما لا تحل  
فان في الكتاب المشار اليه بعد قوله هذه الناصرية شعر الميتة ظاهر وكذا شعر الكلب والخنزير ما صورته هذا الصحيح وهو مذهب  
حنيفة واصحابنا وقال النافى ان ذلك كله نجس دليلنا على صحة ما ذهب اليه بعد الاجماع المتكور ذكره قوله ثم ومن اصولها  
الى ان قال وايضا فان الشعر لا حيوة فيه الا ترى ان الحيوان لا يالم باخذه منه الى ان قال فاذا ثبت في الشعر والصوف والقرن لا  
حيوة فيه لم يحل الموت وليس لهم ان يتلفوا بقولهم نعم حرمت عليكم الميتة قال فان اسم الميتة يتناول الجمل فبما يراها  
وذلك ان الميتة اسم لما يحل الموت والشعر لا يحل الموت كالا تحل الحيوة ويخرج عن الظاهر وليس لاحد ان يقول ان الشعر  
الصوف من جملة الخنزير والكلب هما نجسان وذلك انه لا يكون من جملة الحي الا ما يحل الحيوة وما لا تحل الحيوة ليس من  
جملته وان كان متصلا به انتهى لمحضنا وظاهره كما ترى دعوى الاجماع على هذه الدعوى مع انه لم ينقل لها من الامامية سوى ما روى عنه  
واما ما منك به من الدليل فهو اوهن من بيت العنكبوت وانما وهن البعوت وذلك فان ما ذكره مخالف لما هو المعلوم لغة  
وعرفا وشرا من صدق الاسم على جميع ما تركيب منه ذلك الحيوان اما العرف واللغة وظاهر واما الشرع فلما ذكره فيه في باب  
الديات من الجنابة من الدية في الجنابة على الشعر كسائر الديات على اجزاء البدن من راسه وعينه وسائر اعضائه ولعلم  
بكون الشعر جزءا منه ودخل في جلته لما ثبت عليه الجنابة عليه ومثله على ان الاحتياط التي قد منهاها في تعدى النجاسة مع ان الركوبة  
شاملة بعمومها لما لو كان الملاقات بما تحل الحيوة وما لا تحل الحيوة بل الغالب في الملاقات الاصابة اما يحصل بالشعر  
لا يتنجس وهو ظاهر ونقل في المدارك ان المرفقى استدلال هنا بدليل اخر زيادة على ما ذكر وهو ان ما لا تحل الحيوة من نجس  
العين كما اخذ من الميتة ثم اجاب عنه بأنه قياس مع القارن فان مقتضى التنجيس في الميتة صفة الموت وهو غير حاصل بها



لا تحل الحبة بخلاف بحسب العين فان نجاسة دانية وانت خبير بان كلام المرتضى في هذا المقام انما يدور على الدليل الاول وهو ان لا تحل الحبة  
لغيره ليس من جملة وان كان متصلا برحميا او متصلا بامساكها او متصلا بالمقدم فانما هو في شعر الميتة كما هو احد السلتين المذكورتين في كلامه  
جده الناصر والظاهر ان هذا الدليل مستلزم كما تبين عنه ظاهر كلامهم في المقام حيث انضم اليه رجوعا الى الكتاب المذكور ونظرا  
بان نقل عنه القول بكذا ونقل عنه استدلاله بكذا اقول في العالم واما السيد فيغري اليه القول بظاهرة ما لا تحل الحبة الى ان قال  
وحجة المرتضى على ما ذكره جماعة وذكر مثل في المدارك من الدليلين المتقدمين ودوا الاول بان الرجوع في صدق الاسم الى اللغة  
والعرف وهما متفقان على عدم اعتبارا للفرقة المذكورة والتشبيه بعظم الميتة وشعرها لا وجه له لا يخفى انتهى اقول لا  
لا يخفى ما في تخصيص الرجوع في صدق الاسم باللغة والعرف دون الشرح مع دلالة ما قلنا عليه من العقلية فانه لو لا صدق  
الاسم عليه ودخوله في معنى الالحاق لما كان في ايجاب الدية في الجناية على الشعر معنى مع انه لا خلاف بينهم فيه وروى  
به ويؤيده ما رواه في الكافي عن السبادي في حكاية ابن محبوب مع محمد بن مسلم في جارية ليس على عاتقها شعر حيث سئل ابن ابي  
طالب عنها فلم يكن عنده فيها شئ فقال عنها محمد بن مسلم اما هذا بعينه فلا عرفه ولكن حدثني ابو جعفر عن ابيه عن ابائه  
عن النبي صلى الله عليه وآله قال كلما كان في اصل الحلقة فراد او نقص فوضعت فقال له ابن ابي ليلى جلدته ثم رجع الى النبي فقص لهم بالحب  
والشرب ظاهره وباطنه فاذهب اليه المرتضى في ضعيف لا يقول عليه وما احتج به لا يلتفت اليه في الصحيح عن زرارة  
عن ابي عبد الله قال سالت عن الحبل يكون من شعر الخنزير يستقي به الماء من البئر استوضا من ذلك الماء قال لا بأس وفي الموقر  
عن الحسين بن زرارة عنه قال قلت لشعر الخنزير يعلى حبله يستقي به من البئر يشرب منها ويتوضا منها قال لا بأس به وكان لا  
بالمرتضى رضي الله عنه التمس بحدين الخنزير الموهين لطهارة شعر الخنزير ثم يمسك بعدم القابل بالفرق بين الكلب  
الخنزير بناء على قواعدهم ووجه الايمان فيها من حيث اطلاق نفى الباس عن استعمال الحبل في استقاء الماء مع بعد الافتكاك  
من الملاقات بالوطأة لليد او الماء وانما لذلك يكون شعرا لطهارة شعر الخنزير والتحقيق عندي في ذلك ان نفى الباس  
انما توجه هنا الى ماء البئر وعدم نجاستها بالحبل مع وقوعه فيها كما هو الغالب بقرينة ذكر الوضوء منها في الخبر الاول  
واضافة الشرب في الخبر الثاني فلما من ادلة القول من عدم نجاستها في الملقاة كما هو الاظهر في المسئلة نفى الكلام في ذلك  
الميد بالوطأة للحبل مثلا والنياب او نحو ذلك فالخبران مطلقان في ذلك وحكم ذلك يعلم من فقير هذين الخبرين مما  
دل على نجاسة شعر الخنزير كما استدلوا عليه انتم ثم وبالجمل فحل الاشكال في الخبرين انما هو من حيث ذكر نفى الباس  
الى ماء البئر في اول الاشكال وبطلان الاستناد اليهما في ذلك والاستدلال نعم يحصل الاشكال فيهما عند من يقول بجملة  
البئر بالملاقات فالشيخ ينادى على ذلك لعاب من الخبر الاول بعدم وصول الحبل الى الماء والعلامة في المنتهى تاول الخبر  
الثاني بعد حمل نفى الباس على ملاقاة الحبل باليسوسة وان كان خلاف الغالب فيحمل على التاويل وجعل بين الادلة ولا يخفى ما  
في الكلامين من البعد وما ذكرناه هو الاقرب كما لا يخفى على المتأمل ومن الاخبار الدالة على ما اشرنا اليه من نجاسة  
الخنزير ما رواه شعر الخنزير ما رواه الشيخ في الصحيح عن الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن هشام بن سالم عن سليمان  
قال سالت ابا عبد الله ع عن شعر الخنزير يحذر به قال لا بأس به ولكن يغسل يده اذا اراد ان يصلي وفي الصحيح عن  
بن سعيد عن ابي بصير عن عبد الله بن المغيرة عن يري الاسكاف قال قلت لابي عبد الله ع جعلت فداك انا فعل  
دخل بشعر الخنزير في الوجل فضلى وفي يده شئ منه فقال لا ينبغي له ان يصلي وفي يده شئ منه وقال خذوه  
فاغسلوه فيا له دسم فلا فعلوا به وما لم يكن له دسم فاعملوا فاعلموا ان يدبكم منه وما رواه عن زرارة عن ابي جعفر الثاني  
قال قلت له ان رجلا من مواليك يعمل الحجاب بشعر الخنزير قال اذا فرغ يده فليغسل يده ورواية يري الاسكاف قال  
سالت ابا عبد الله ع عن شعر الخنزير يعلى به قال خذ منه فاغسله بالماء حتى يذهب ثلث الماء ويبقى ثلثا ثم احبله  
في خاء حديد لئلا يادد فان حمد فلا تقبل به فان لم يجد ليس عليه دسم فاعمل به واغسل يديك اذا امسسته عند كل صلوة  
قلت قال اغسل اليد لا تمس الكلب في وجب تهذيب اطلاق الروايتين المتقدمتين بناء على التقريب الذي حققناه في  
معناها بهذه الاخبار والقرن العالم اقول اما ما ذكره الثاني قال في الرووض بعد ذكر نجاسة الكلب والخنزير وانهما



وان لم يحل الحيوة حتى الموت بينهما وان كانا في الاسم اما المتولد من احداهما ولا غيرهما ما هو معلوم الحكم فالأقوى فيه الطهارة  
والنجاسة انتهى اقول ساد ذكر من عباد الله قد صرح في الذكرى بنحوه فقال لا بد من الكلب والخنزير بحسب الأقوى في النجاسة  
اصولية وظاهره التجبیه لها في النجاسة ان ما يتبعها في الاسم لا يقتضي البغلي المذكور واستشكل العلاقة الحكم في صورة المباشرة في النجاسة  
والنهاية قال في النهاية المتولد منها يحتمل نجاسته معكم واعتبار اسم أحدهما قال في المعالم بعد نقل ذلك عنه ولا يخفى قوة وجه الاستدلال  
فالموقف في محل عمران الخطب في نقله سهل اذا التفت لمجرد الفرض انتهى وعبر في المدارك بالطهارة مع ان المباشرة باصالة الطهارة  
بحسب قال بعد ان نقل عن الشهيد بن تعليل النجاسة فلو مع المباشرة بنجاسته اصلية ماصونة وهو مشكل اذا النجاسة معلاقة على الاسم  
سقى انتهى فحين الرجوع الى ما يقتضيه الاصول من لجهازة الاشياء والاصح عدم نجاسته فلا يصدق عليه اسم بحسب العين انتهى وهو جيد  
لوثقت الاصل الذي يستدل به لان فيه ما عرفت في العقدة الحادية عشرة من مقدمات الكتاب والحكم بعدم النجاسة الذي هو المعتمد عند  
في الاحكام الشرعية محل اشكال وتوقف نعم لو كان المفروض في صورة المباشرة كونه ماصداً عليه اسم احد الحيوانات الطاهرة والظاهر انه لا اشكال  
في الحكم بالطهارة من حيث تتبعها للاسم انما الاشكال فيما لو كان كذلك وما ذكره من المتولد من احداهما وظاهره ان يتبع للاسم  
وذكر في المعالم انه قال كثر من الاصحاب ولم ينقلوا فيه خلافاً قال ودومالاخ من عباد الله في المنهي والنهاية وجود الخلاف حيث قال في  
ب احكامهم الا في غير ذلك من غير اعتبار الاسم وفي الامور الوجه عند اعتبار الاسم اقول الظاهر انه لا اشكال في الحكم بتبعية الاسم لما  
هو المذكور في العلم من الشرع من ترتيب الاحكام على ما يصدق عليه الاسم انما الاشكال فيما لو لم يصدق عليه الاسم بالكلية وقد حكم فيه الطهارة  
في النجاسة قال في الروضة في الصلوة المذكورة فان انقضى المانعة فالأقوى طهارته فان حرم لحمه للاصل فيها انتهى اقول اما الاصل  
في الاول فظاهر وهو باصالة الطهارة عندهم في جميع الاشياء حتى يقول دليل النجاسة وفيه ما استدل به انفاً ولما الاصل الثاني فلا  
يكون وجه الا ان بعض المحققين على الروضة ذكر ان مراده اصالة القرين هو ما علة في تهديد القواعد ان الحرم غير مختص بقرين على وجه  
الانقباض فله فيه ما لا يخفى فان بناء الاحكام الشرعية على مثل هذا الاصل الغير الاصل محاذرة محضه وبالله العالم الثالث انتهى  
بين الاصحاب طهارة كلب النماء ونقل عن ابن اوديس الحالف في ذلك القول بنجاسته لسد فاسم وهو ضعيف لما قرره في غير مقام  
ويخرج جملة من علمنا الاعلام من ان اطلاق الاخبار انما يصرح الى الافراد التابعة المشككة دون الافراد الناذرة ولا يرد  
ولا اشكال بل من المتفق الذي لا يدخل الاحتمال ان الاحاديث المتقدمة كلها انما خرجت في الكلب والخنزير العربيين دون الخريز  
فاختار ارادة هذين العربيين من الاحاديث المذكورة مما يتبع بعده هذا مع تسليم كونه حقيقة في النوعين والا فان قلنا انه  
حقيقة في البري لا غير واطلافة على الاخرى مجازاً كما هو مخرج العلامة في النهاية والتحريم ان لفظ كلب حقيقة في العربيين مجازاً  
غيره وهو ظاهر في التذكرة انتهى حيث قال بعد ان نقل عن ابن اوديس الحالف في الحكم المذكور ولا يجوز حمل اللفظ على الحقيقة  
والجواز غير قرينة ووجه الدفع في ما ذكره في التذكرة من منع كونه حقيقة في النوعين ولزادة الحقيقة والجواز يتوقف على جواز  
القرينة ووجه آخر من كلام النجاشي انه مشترك بين النوعين بالاشتراك اللفظي والاكثر على الاول وكيف كان فخلافاً بين اوديس هذا  
ضعيف لا يلتزم ولا يخفى لا يرجع عليه  
في جملة من الواضع وقد وقع فيها الخلاف بين الاصحاب زيادة على ما تقدم  
في تلك الابواب فمنها عرف الحب من الحرام قال الشيخ علي بن الحسين بن بابويه في رسالته ان عرفت في ثوبك واستجبت لو كان  
الحبابة من خلال خلال الصلوة فيه وان كانت من حرام حرام الصلوة فيه ونحوه ذكر ابنه في كتابه من لا يخضره الفقيه وقال الشيخ الفقيه  
في الفتاوى لا يجب غسل الثوب من عرق الحب الا ان يكون الحبابة من حرام فيغسل عرق ما اصاب صاحبها من حرام وثوب وقال ابن  
الحسين في غير عرق الحايض لا يجب الثوب وكذلك عرق الحب من حلال فان كان الحب من حرام غسل الثوب منه وقال الشيخ  
في الخلاف عرق الحب اذا كانت الحبابة من حرام حرام الصلوة فيه وفي النهاية لا بأس بعرق الحايض والحب في الثوب واجتنابه  
افضل الا ان يكون الحبابة من حرام فانه يجب غسل الثوب اذا عرق فيه وغري في المختلف الى ابن الرامح موافقة الجماعة وقالا  
ابن زهر ان احبابنا المحققين بالنجاسته لا يوجبون الحرام ونحوه سلاحيه نسب ايجاب ازالة هذا العرق الى اصحابنا  
الا انه اختار كونه على جهة التدبّر ونقل ابن اوديس القول بالطهارة وهو اختيار الفاضلين ووجهه المتأخرين ومما ذكرنا يعلم ان الله  
بين المتقدمين هو القول بالنجاسة واستند المتأخرون فيما حكوا به من القول بالطهارة الى الاصل ومنها ما رواه الشيخ في الحسن من ابي



اسامة قال سألت ابا عبد الله ع عن الحب يعرف في ثوب او يغتسل فيعاقب امرأته او يجمعها وهي حائض او حبب فيصيب حبله  
من عرقها قال هذا كله ليس بشئ قيل وعلو الاستفصال في مثله شعر البعم ولو لم يكن في اللفظ ما يدل عليه وعن حمزة بن حمران عن  
عزيب عبد الله ع قال لا يحب الثوب الرجل ولا يحب الرجل الثوب وعن ابي بصير قال سألت عن القميص يعرف فيه الرجل وهو  
حتى يصل القميص فقال لا بأس وان لحبان برشته الماء فليفعل ويحرقه من الويايات واجمع الشيخ في الخلاف باجماع الفرقة  
وعرفه الاحتياط والاخبار ولم يتعرض لتقلها بل احوالها على كتابي الحديث في المعامل بعد الكلام في المسئلة ونقل الخلاف فيها  
واختيار الطهارة والاحتياط على ذلك بحجة من الاخبار التي قد منها ما لفظه وحيلة ما وقفنا عليه في الكتابين من الروايات  
التي يحمل عليها الدلالة على هذا المعنى حديثان رواه احدهما عن محمد الحلبي في الصحيح قال قلت لابي عبد الله ع رجل احبب  
ثوبه وليس معه ثوب غيره قال يصلي فيه واذا وجد الماء غسله قال ثبت لا يجوز ان يكون المراد بهذا الخبر الا من عرق في الثوب  
من جنابة اذا كان من حرام لاننا قد بينا ان نفس الجنابة لا يتعدى الى الثوب ذكرنا انهم ان عرق الحبب لا ينجس الثوب فلم يبق  
معنى يحمل عليه الخبر الا عرق الجنابة من حرام فحملناه ثم قال على انه يحتمل ان يكون النجس فيه ان يكون اصاب الثوب نجاسة ثم  
يصلي فيه ويغيد وجعل هذا الاحتمال في الاستنباط واسمه والحديث الثاني رواه في الصحيح عن عامر بن حميد عن ابي بصير  
قال سألت ابا عبد الله ع عن الثوب يحب فيه الرجل ويعرف فيه قال اما انا فلا احبان امام فيه واذا كان الشتاء فلا بأس  
واذا كان الشتاء فلا بأس ما لم يعرف فيه قال الشيخ الوجه في هذا الخبر ضرب من الكراهة وهو صريح فيه ويمكن ان يكون محملا على  
ان اذا كانت الجنابة من حرام ثم قال في المعامل ولا ينجس عليك ما في الاستناد الى هذين الخبرين في اثبات الحكم من التعقيب فان  
الاول ظاهرة كون المقتضى لفضل الثوب هو اصابته النجس وقد رايتم اعتراف الشيخ في الاستنباط بان اسمه وتجاهل الخبر الثاني  
ان المقتضى لثبوت البأس مع العرق في الثوب هو احتمال سرايا النجاسة الحاصلة بالنجس والعجب من الشيخ انه كيف احمل هذا الحديث  
ارادة الجنابة من الحرام مع قوله الامام فيه اما انا فلا احب ان انا فيه انتهى وقال في المدارك بعد نقل الخلاف في المسئلة  
واختيار القول بالطهارة والاستدلال عليه بروايتي في اسامة المقدمة ماصورة اصح الشيخ في بيت على النجاسة بما رواه  
في الصحيح عن محمد بن الحلبي ع ثم نقل الصحيح المتقدم ثم قال قال الشيخ ولا يجوز ان يكون المراد بهذا الخبر ثم ذكر عبارة الشيخ التقية  
الاحمرها ثم قال ولا ينجس ما في هذا الحد من البعد لا استعد في الخبر بالعرف لوجه الى اخره اقول لا يخفى ان مجرد ارادة الشيخ  
الخبر المذكور وجعله على ذلك لا يسمى استدلالا لا حتى انه يطعن فيه بالبعد يعني الدلالة بل الوجه في ذلك ان هذا الحكم لما كان  
ثابتا عند الشيخ بالادلة التي وصلت اليه حمل هذا الخبر عليه وان كان بعيدا فبعد حمل الخبر المذكور على ذلك لا يوجب انتفاء  
الحكم فحق الامران الشيخ لم يورد دليلا من الاخبار ولا غيره من قال بذلك في هذه المسئلة والتحقيق في المقام يتوقف  
المطلب العلم ان قال انه لما كانت اخبار هذه المسئلة الصريحة الدلالة عليها الغيب في شئ من الكتب المشهورة بين المتأخرين  
عدلوا فيها عما اتفق به المتقدمون من القول بالنجاسة حيث لم يصل اليهم الادلة في ذلك وما تكلفوه من الروايات  
في الاستدلال للقول بالنجاسة كما قد من انقله عن المعامل ليس هو الدليل ولكن في روايات الكتب الاثنية ما يشير الى الحكم  
المذكور ايضا وكان هو الاول بالنقل للاستدلال بالقول المذكور مثل ما رواه في الكافي عن علي بن الحكم عن رجل عن ابي الحسن  
قال لا يغتسل من عسالة الحمام فانه يغتسل فيه من الزنا الحديث وقد تقدم قريبا في نجاسة الحمامين وما رواه فيه ايضا عن محمد  
علي بن جعفر عن ابي الحسن الوضوء في حديث في ماء الحمام قال فيه قال محمد بن علي فقلت لابي الحسن ع ان اهل المدينة يقولون  
ان فيه شفا من البنية فقال لا يغتسل فيه احب من الحمام والواقي والغاصب الذي شراها ثم يكون فيه شفا من البنية  
الحديث واما الاخبار الصريحة في الحكم بالنجاسة فيها قول الوضوء في كتاب الفقه الوضوء ان عرفت في ثوبك وانت جنب وكذا  
الجنابة من الحلال فيجوز الصلوة فيه وان كانت حراما فلا يجوز الصلوة فيه حتى يغسل ومن هذه العبادة اخذ على بن  
الحسين بن بابويه عبادته المقدمة وكذا انه في سجدة كاعرض في غير موضع مما تقدم لكنه غيرها تغييرا ما ومنها ما نقله  
الشيخ الشهيد في الذكرى قال روى محمد بن همام باسناده الى ادريس بن مزاد الكوفي انه قال يقول بالوقف نقل  
سريته في عهد ابي الحسن ع فاراد ان يسأل عن الثوب الذي يعرف فيه الحبب يصلي فيه فيها هو قائم في طاق باب



من كون المقضي محرمة البيع هو النجاسة فلا بد من إقامة الدليل على نجسها والمقتضي منها اذا عرفت ذلك فاعلم ان الروايات قد اختلفت في اوج  
المسوخ زيادة ونقصا ما وجدناه او فناء ومنها ما رواه الشيخ عن الحلبي عن الحسن عن ابي عبد الله قال ان الضيب والقارة والقردة  
والخنزير ومسوخ وما رواه في الصحيح عن احمد بن محمد بن الحسن الاسدي عن ابي الحسن الرضا ع قال القيل مسوخ كان مسلكا زنا والضب  
كان اعرابيا ديوتا والارب مسوخ كانت امرأة تحزن زوجها ولا تغتسل من جنسها والوطواط مسوخ كان يسرق ثوب الناس والقردة  
والخنزير والخفاش قوم من بني اسرائيل عطفوا في السبت والحريث والضب فرقة من بني اسرائيل حبسوا نزلت المائدة على عيسى بن مريم لم  
يؤتى فيها فهو فرقة في البحر وفرقة في البر والقارة هي العوفية والعقرب كان غاما والذب والوزغ والذئب كان حاميا يفر  
في الميزان وما رواه في الكافي عن الحسين بن خالد قال قلت لابي الحسن ع اكل لحم القيل فقال لا فقلت لم قال لانه مثله وقد  
حرم الله لحوم الاسباع ولحم ما مثل في صورها وعن ابي سهل القمي قال سألت ابا عبد الله ع عن لحم الكلب فقال هو  
مسوخ قلت هو حرام قال هو نجس اعد لها ثلث مرات كل ذلك يقول هو نجس وعند سلم بن الجعفري عن ابي الحسن الرضا ع قال  
الطاووس مسوخ كان رجلا جميلا كابر امرأة رجل مؤمن فحبه فوقع لها ثم ارسلته بعد فسخ الله طاووسين ابني وذكر فلا  
تاكل لحمه ولا بيضه وعن الكلبي الغضائرية قال سألت ابا عبد الله ع عن الجري فقال ان الله مسخ طائفة من بني اسرائيل فاحلهم بحر  
فجر الجري والبربر والماتشي وما سوى ذلك وما اخذ منهم برا فالقردة والخنزير والوبر والورك وما سوى ذلك  
وروي في الفقيه من سلة قال روي ان المسوخ لم يبق اكثر من ثلثة ايام وان هذه مثلها فنجس الله عز وجل عن كلها وروي  
في كتاب العلال بسند معتبر عن علي بن مغيرة عن ابي عبد الله ع عن ابيه عن جده عليه السلام قال المسوخ من بني ادم ثلثة عشر  
صفاتهم القردة والخنزير والخفاش والضب والقيل والذب والدمعوت والحريث والعقرب وسهيل والقندوس  
والزهره والعنكبوت قال الصدوق سهيل والزهره دانان من ذواب البحر الطيف بالدينا وروي في الكتاب المذكور  
ابن بسند قوي عن علي بن جعفر عن اخيه موسى قال المسوخ عشر القيل والذب والارب والعقرب والضب والعنكبوت  
والدمعوت والجري والوطواط والقردة والخنزير والزهره وسهيل نسل باين رسول الله ما كان سيب مسخ هؤلاء فقال اما  
القيل فكان رجلا جبارا الوطواط لا يدع وطبا ولا يابس اما الذب فكان رجلا هاربا لا يعلم منه احد واما الضب فكان  
رجلا اعرابيا يسرق الحجاج بحجته واما العنكبوت فكانت امرأة سحر زوجها واما الدمعوت فكان رجلا غاما يقطع من الاجرة  
واما الجري فكان رجلا ديوتا يحب اوجه الاله وحلائله واما الوطواط فكان رجلا سلاقا يسرق الزط على دوى  
الخل واما القردة فاليهود عندنا في السبت واما الخنازير فالنصارى حين سألوا المائدة فكانوا يعدون لها  
اشد ما كانوا تكديبا واما سهيل فكان رجلا عشارا باليمن واما الزهره فكانت امرأة تسمى ناهيد وهي التي يقول الناس  
انما تمس بها هاروت وماروت الى غير ذلك من الاخبار المروية في كتاب العلال وفي ما ذكرناه كفاية عن علي بن ابي  
عليها واسباب نسخها والله العالم ومنها الارنب والتعلب والقارة والوزغة فوجب الشيخ في النهاية غسلها  
بصيب التلوج او السدن منها برطوبة وقرها في هذا الحكم مع الكلب والخنزير مع انني في باب المياه من الكتاب المذكور  
نفي الباس عما وقعت فيه القارة من المياه الذي في الآية اذا ضربت منه وكذا اذا فترت وقال ان الفضل ترك استعماله  
على كل حال واقصر المقيد في المقتعة على القارة والوزغة فعملها كالكلب والخنزير في غسل الثوب اذا ساء برطوبة وانما فيه وحكي في  
الحج عن ابي الصلاح انما في نجاسة التعلب والارب وهو قول السيد المكارم ابن زهره ايضا كافتله في العلم ونقل في المعالم ابي عن  
ظاهر الصدوق في نجاسة الوزغ وحكي في الحج ايضا عن البراج انه اوجب غسل ما اصابه التعلب والارب والوزغة وذكر القارة  
وعن سلا انه حكم بنجاسة القارة والوزغة وعن ابن بابويه انه قال اذا وقعت القارة في الماء ثم خرجت فست على الثياب  
فاغسل ما دلت من اثرها وما لم تراه فانضم بالماء وعن ابن ادریس انه حكم بطهارة ذلك اجمع ثم قال والوجه عند طهارة ذلك ان  
وهو احتاد بالديرة وسخا الى القسم من سبعة وعشرين في الحق في الخبر القول بالطهارة الى السيد المرتضى في بعض كتبه وعلى هذا القول  
ممهول للتأخيرين ومناظرهم قولنا ومناظر هذا الاختلاف هنا اختلاف في طهر الخنازير في هذه المقام وما رواه ما وصل  
منها على التمام وابين ما يظهر من الحكم فيها بوقوع الملك العلم فيها صحة الفضل ابي العباس وقد قد مت قريبا ومنها



بادوا الشيخ في الصحيح على بن جعفر عن ابيه موسى ثم قال سالت عن البصاة والخروج يقع في الماء فلا موت فيه ايوضا المصولة قال  
 بلى وسالت عن ثاقبة وقعت في حب دهن واخرجت منه قبل ان تموت ابعده من مسلم قال نعم ويدبره منتهى وطول الصحيح عن عبد  
 الاعرج قال سالت ابا عبد الله ع عن الفارة يقع في السبي والوثب ثم يخرج منه خيا فقال لا بأس بالكله وفي الصحيح عن النخعي عن ابي  
 عبد الله ع ان ابا جعفر ع كان يقول لا بأس بسوء الفارة اذا اشربت من الاثا ان شرب سدر وقيوضا وروية يهرود بن حمزة  
 الغنوي عن ابي عبد الله ع قال سالت عن الفارة والعقرب واسباة ذلك يقع في الماء فيخرج حيا هل يشرب منه ذلك الماء ويوضا  
 قال يصعب منه ثلث مرات وقليل وكثير منزلة واحد ثم يشرب ويوضا منه غير الوضغ فانه لا يمتنع ما يقع فيه وروى الحميري في  
 ضرب الاسناد عن ابي النضر عن جعفر بن محمد عن ابيه ان عليا ع قال لا بأس بسوء الفارة ان يشرب منه ويوضا وهذه الاما  
 كاري ظاهرة بل صريحة في الطهارة واليهما استند القائل بالطهارة في الفارة والوضغ واما صحيحة ابي العباس فمنها  
 صالح الدلالة على الجبيع ومنها ما رواه الشيخ عن علي بن جعفر عن ابيه موسى ثم قال سالت عن الفارة الوضغ وقد وقعت على الماء  
 ثمس على الثياب اصيل فيها قال غسل ما رايت من اثرها وما لم تراه فاغسله وما رواه في الصحيح عنه ابيه عن ابيه موسى بن جعفر  
 قال سالت عن الفارة والكلب اذا اكل من الخبز وشبهه اكل قال يطرح منه ما اكل وما اكل الباقي وما رواه في الصحيح  
 عن محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن عيسى عن يونس بن عبد الرحمن عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله ع قال سالت هل يجوز ان يسلم الغلب  
 والاذنب او شيئا من السباع حيا او ميتا قال لا يضره ولكنه يفضل بده وما رواه عن عمار السياتي عن ابي عبد الله ع في حديث  
 طويل قال سئل عن الكلب والفارة اذا اكل من الخبز وشبهه قال يطرح منه ما اكل الباقي وعن القطاعة يقع في اللبن قال حجر  
 اللبن وقال فيها السم اقول قال في الغلبة وروية كسام ابن ارم وما رواه الشيخ في الصحيح عن معوية بن عمار قال سالت ابا  
 عبد الله ع عن الفارة والوضغ يقع في البز قال يخرج منه ثلث دلاء وما في كتاب الفقه الرضوي حيث قال ان وقع في الماء ووضغ  
 اهرق ذلك الماء وان وقع فيه فاذة او غيبة اهرق وان دخل من جبة وضعت منه صب من ذلك الماء ثلث كف واستعمل الباقي  
 وتقليد اكثر منزلة واحدة هذا ما وقعت عليه من الاخبار المتعلقة بالمسألة وقدم اجاب الفائلون بالطهارة مما دل على نجاسة  
 الفارة والوضغ بانه معلوم بالكلية على الطهارة ويروى الجمع على اخبار النجاسة على الترتير والاستصحاب وان مع العمل باخبار النجاسة  
 يكون طبع اخبار الطهارة مع صحتها وصرحتها اكثرها قال المحقق في المعبر بعد نقل خبر صحيحة علي بن جعفر الدالة على غسلها  
 لاقتة الفارة برطوبة ومعارضها بصحة سعيد الاعرج ما لفظه من البين استحالة ان ينجس الجمل ولا ينجس المايح ولو انك  
 هذا مركب لم يكن له في الفهم نصيب واما خبر يونس فقد ذكره بالارسال ولا يكون الراوي به محمد بن عيسى من كتب  
 عن يونس وقد حكى النجاشي عن ابي جعفر بن بابويه عن ابي الوليد انه قال ما فقه به محمد بن عيسى من كتب يونس فحديثه لا يعتمد عليه  
 وقال الشيخ انه ضعيف استثناء ابو جعفر بن بابويه من رجال بود والحكمة وقال لا ارى ما يحتج به روايته اقول في تحقيق  
 الكلام في المقام ما دى اليه الفهم القاصرا ما بالنسبة الى الاخبار المتعلقة في الفارة فلا يخفى ان الجميع فيها لا اعتبار الطهارة  
 لا اعتقادها باصالة البراءة بد وكثرها ومخا كثرها وصرحتها وليس في القابلة لها ما هو ظاهر في النجاسة سوى صحة  
 وجعفر ع الدالة على غسل اثرها اذا امسيت على الثياب برطوبة ولا يضرها من الوضغ الدالة على الاكل من الخبز او غمله  
 لا ظهور لها في النجاسة فان الحكم بالنجاسة انما يكون مع تعدد رطوبة في الفارة الى الفارة والتمسك باصالة الطهارة  
 ذلك حتى يعلم وجوب الاكل والشم لا يستلزم وجود الرطوبة وتعددها وح لا يثبت الحكم بالنجاسة في الحمل على الترتير ولا  
 كما ذكره الاصحاب واما بالنسبة الى الكلب فان علم انهم اغدوا لعابه اليه والا فالحكم فيه كذلك وبالحيلة فالتمسك باصالة لها  
 اقوى ستمسك حتى يظهر ما يوجب الخروج عنه وح فلم يبق الا تلك الرواية فتعين التأويل فيها النية اما الحمل على مذكره الاصحاب  
 من الاستحسان والحمل على المقتية فان القول بنجاسة الفارة مذهب بعض العامة كما ذكره في المنتهى على انه لا يمتنع عندنا على مقتية وجوب  
 القابل لذلك كالتقدم بحقيقة في مقتضات الكتاب واما بالنسبة الى الوضغ فقد عرفت دلالة صحيحة علي بن جعفر الاولى على الطهارة  
 فيها مع اعتقادها بالاصل وان الوضغ ليست بذى النفس وصيتها ظاهرة اجاعا والحكم بالنجاسة في حمل الحيوة والطهارة  
 بعد الموت غير معقول ولا معهود من الشرع وانما المأمور بالعكس ومحمد النج المدكور لا يستلزم النجاسة كما وقع في اخبار



سبع دلاء للقول بالحب او اعتدال مع انما تم على اعتبار طهارة بدن من النقي والا لوجب له بعد النقي على انه يمكن حمل الخبر على جميع ذلك الى الغاية بالخصوص باعتبار ان السؤال وقع عن وقوع الغاية والبرقة مع الاكل بالزيادة والتاويل بذلك تعاديا من الفرق غير بعيد ونقله عن عزيز وامامنا النسبة الى الثعلب والاديب كما اشتملت عليه سلسلة بن يوسف في موضع معارضة بالاصل وما دل من الاخبار على هذه الاشياء مثل الثعلب والسباع للتذكير ومن المعلوم ان بعض العين كالكلب والخنزير لا يقبل الثقل ولا يطهر بها فاما او رد في الثعلب ما رواه الشيخ عن صفوان عن جميل عن الحسن بن شهاب قال سالت ابا عبد الله ع من جلود الثغالب كانت ذكية ام يصلي بها قال نعم ومن عبد الرحمن بن الحجاج قال سالت عن الحراف من الثغالب والخنزير من ام يصلي بها قال اذا كان ذكيا فلا بأس ولا ينافي ذلك ما دل من الاخبار على عدم جواز الصلوة في الجلود المذكورة فان الاختلاف في ذلك انما نشأ من حيث اشتراط كون ما يصلي فيه لا بد ان يكون من مأكول اللحم لا ولهذا ان جماع اصحاب ذهبوا الى القول بجواز الصلوة فيها لهذه ومما دل على الحكم بقبول التذكير وهذه بحمد الله ظاهرة وما يدل على ذلك في السباع ايضا التي قرئت في هذه الرواية بالثعلب المستلزم للنجاستها ايضا وهو ما رواه الشيخ والصدوق عن سماعة في الموق في سالت عن حماد السباع فقال لا بأس اما حماد السباع من القيور والدواب فانا نكرهه واما الجلود فاذا ذكره اعليها ولا تلبسون منها شيئا فقلوبهم فيه وروى في الحاسن عن علي بن اسباط عن علي بن جعفر عن اخيه ع قال سالت عن كوكب جلود السباع فقال لا بأس ما لم يستعملها فغفر عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال سئل ابو عبد الله ع عن جلود السباع فقال ان كبروا ولا يلبسون شيئا فقلوبهم فيها قال شيئا من الجلود في شدة في كتاب الجوار نقل هذين الخبرين يدلان على كون السباع قابلة للتذكير بمعنى اذها جواز الاستئصال جلودها لظهورها كما هو المشهور بين الاصحاب قال الشهيد ان لم يعلم القابل بعدم وقوع الذكوة عليها سوى الكلب والخنزير واستحالة التهديد الثاني في تشريره وبعض المتأخرين في الحكم بعدم ورود الموضوع المعبره ومحمل القدر ساء ما لا وجه له انتهى على ان ظاهر الخبر المذكور ساء على ما ذكره لا يخرج من تدافع فان المتبادر من قوله لا يصير له ان لا معنى لا يصح اذ لا معنى للنظر في هذا المقام الا التخييس كما لا يخفى في محل فلو كان يغسل يده على النجاسة مدافع لذلك واما اذا اريد التزيرة والاستنجاء امكن مجامعته للعبادة المتقدمة واما كلامه بالجنس نظام واطلة العالم ومنها ابن الحارثية والشهور وظهوره وقد عرفت ان الجلود القبول نجاسة في التذكير عن جعفر بن عيسى ان عليا ع قال ليس الحارثية وبولها يغسل منه التوب قبل ان تقطع لان لبنها يخرج من مثانة امها الحارثية وتقدم في الموضع الثاني من الفصل الاول والثاني في مسئلة التزيرة والوضيع وبما ظهر من كلام الصدوق في العقيقة القول بذلك حيث ذكر الرواية فيه مع قرينه في اول كتابه انه لا يورد فيه الا ما يغني به وبما يكتم بصحة سماع هذه الرواية مما ذكره من الكلام المشار اليه ولم ارم بقية نسبة ذلك الى الصدوق والحال كما ذكرناه الا المحقق الشيخ حسن في المعالم فانه اشار الى ذلك كما ذكرناه ونقل في المعالم ايضا من والده انه ذكر الرواية ايضا في رسالته لكنه لم يظهر منه التزام ما التزمه ولده من التقييد في ذكر الاخبار ما يغني به مع التصريح بكونه خبرا اقول في تقدم في الموانع المشار اليه ان هذه الرواية قد ذكرها الرضا في كتاب الفقه فقال بعد قوله بمضمون صحيح الخبر الواردة في بول الوضيع وقد روى عن علي ع انه قال ليس الحارثية الحديث والاصحاب قد اجابوا عن خبر السكوني بضعف الاسناد وهو مشكل مع اعتضاده بالخبر المذكور في الكتاب المشار اليه والاضطرار قد مضاه في الموضع المشار اليه حمل الخبر على النجاسة ولا سيما انه رواه من العاصم وبعضه نقله عن الخبر في كتاب الفقه بعد اخذنا من قوله تقمينه بالنسبة الى بول الوضيع وجمع من الاصحاب حمل الخبر على الرواية على الاستصحاب كما في قاعدة في جملة الابواب والله العالم اقول وسنهاب النقي وقد صرح جملة من الاصحاب منهم المحقق في المحتسب بان النقي والفلس والتجامة وكما يخرج من المعلة الى الفم او بين يدي الراوي طاهر عند الدم وقال في المبوط النقي طاهر وقال بعض اصحابنا نجس قال والصدوق في الفقيه حكمها حكم النقي اقول ويحمل على الطهارة مضافا الى الاصل موثقة عما السابا ع انه سالت ابا عبد الله ع عن النقي فيصيب الثوب ولا يغسل قال لا بأس به وعن حماد انه سئل ابا عبد الله ع عن الرجل يتقيأ في ثوبه يجوز ان يصلي فيه ولا يغسله قال لا بأس واما ما رواه الشيخ عن عثمان بن عيسى عن ابي هلال قال سالت ابا عبد الله ع ان شققت بالوعاء والنقي وتنف الابط الوضوء قال ما تضع هذا هذا اقول العنبرة بن لعن الله الغيرة ويحزبك من الوعاء والنقي ان تغسله ولا يغسل الوضوء فانه يمكن ان يجعله ليلا وبين ما تقدم حمل الغسل على إزالة



الاستعداد الحاصل من الجاسة فان الغسل مطلوب في امثال ذلك كما ورد في جملة من المواضع من الامر بالصبر والرش في مواضع  
 وفيه الجاسة والقي لا يرسل بمجره الوتر فامر فيه بالغسل لا والله عليه من التوبة الدين ولم اقف على من تعرض لفعل حجة القول بانها  
 سوى العلامة في الحج فانه مكلف لذلك وليكراهيا لا يستحق ان يسيطر ولا يلقفت ولا ينظر وسها الحديد في ان لم اقف على قائل  
 بنجاسته الا انه ربما يفهم من بعض الاخبار ذلك حتى ان بعض المنسقين كان يختبئ اكل مثل البطيخ ونحوه اذا قطع بالحديد ومن  
 الاخبار الدالة على ذلك مرفقة بما رواه عن ابي عبد الله في الرجل اذا قطع اظفاره بالحديد واخذ من شعرة او خلق فقاء فان عليه ان  
 يمسح بالماء قبل ان يصلي سله وان صلى لم يمسح من ذلك بالماء قال يمسح بالماء ويعيد الصلوة لان الحديد نجس قال ان الحديد ليس  
 اهل النار والذهب ليس اهل الجنة وما رواه في الموثق الموحى عن ابي عبد الله م قال الرجل يقرض من شعرة باسناده يمسح بالماء قبل  
 ان يصلي قال لا بأس انما ذلك في الحديد وبعضه ما رواه في الكافي في باب الخواتم في حديث عن ابي بصير عن ابي عبد الله م  
 قال قال ابا عبد الله امير المؤمنين لا تخموا بغير الغضة فان رسول الله م قال ما ظهرت كف فيها خاتم حديد وفي الفقيه مرسلا  
 قال قال م ما ظهر الله بدا فيها حلقة حديد وبديل على الطهارة مضافا الى اجماع اصحابنا على الحكم المذكور وقد عاينا حديثنا  
 مع ما رواه في الفقيه عن اسماعيل بن جابر انه سأل ابا عبد الله م عن الرجل ياخذ من اظفاره وغار بها نجاسة بالماء  
 فقال لا هو طهور وما رواه في الفقيه في الصحيح عن زرارة عن ابي جعفر م انه قال له الرجل يغسل اظفاره ويحرق شاربها ويأخذ  
 من شعرة بحميتة وراسه هل ينقص ذلك وضوءه فقال يا زياره وكل هذا سنة الى ان قال وان ذلك ليزيده تطهيرا وما رواه الشيخ  
 في الصحيح عن سعيد بن عبد الله الاعرج قال قلت لابي عبد الله م اخذ من اظفاري وشاربى واحلق راسي واغتسل قال لا بأس  
 عليك عمل قلت قال يوثق قال ليس عليك وضوء قلت فامسح على اظفاري الماء قال هو طهور ليس عليك مسح ومن  
 بن وهب عن جعفر بن محمد م ان عليا م قال السيف بمنزلة الرواة يصلي فيه ما لم يرد فيه وما رواه في الكافي في الموثق عن  
 الحسن بن الجهم قال ان ابي الحسن م صلا من حديد ومكحلة من عظام فقال هذا كان لابي الحسن م فاكحل به فاكحل ومن  
 ان الميل لا اكحل لا يخرج عن صلا فاه الطيبة وبالحملة فالاخبار في هذا الباب كثيرة كما سيأتي في كتاب الحج انتم في اخبار الحسن  
 والنقصير ومن الظاهر المعلوم ان طهارة الرأس من وقتة صم الوضوء هذا بالحديد ولم ينقل في شيء منها  
 الامر بالتطهير وبالحملة فلهذا الروايات الدالة على الجاسة مطروحة باجماع الاصحاب وهذه مضافا الى ان الراوى عمار  
 المتفرع بالصحة في رواية كاطعن به عليه من غير موضوع الحديث الكاشاني في الوافي ومن الاخبار في ذلك ايقم ما رواه  
 الشيخ في باب عن موسى بن كميل السري عن ابي عبد الله في الحديد انه حلية اهل النار والذهب حلية اهل الجنة وجعل الله  
 الذهب في الدنيا نية للحسنة فحرم على الرجل لبسه والصاوة فيه وجعل الحديد في الدنيا نية للحسن والشباب فيه فحرم على الرجال المسلم  
 ان يلبسه في الصلوة الا ان يكون في حال عدو فلا بأس الى ان قال وفي غير ذلك لا يجوز الصلوة في شيء من الحديد فانه نجس مسخ ورتب  
 في بعض الحواشي المنسوبة الى حديثه الاسين الاستزادى في قوله ما صومر فوله نجس يمنع اقوال اهل الكبار عموما ان المعدنيات  
 المنطبعة كلها في الاصل قابلة للذهب فاصاب بعضها الحديد فصار حديد وبعضها الرصاص فصار نحاسا وبعضها النحاس فصار  
 فصار فضة وذكرنا ان حقيقة الكيمياء انما هي ان التماساها من المرض وانما لا يمكن معالجتها هذا الانسان لذلك لا يمكن معالجته  
 هذا المعدنيات بالاكبر في قوله م يحسن مسوخ اشارته الى ذلك اولى انه قد روي عن ابي الحسن عليه السلام في حديثه عن  
 راس النبي م في المرة وقطع من البطيخ بالحديد ولبة الذراع يوما وليلة في حربا حده وصلي فيه وعدم احتياجه م من السيف  
 واسماء ذلك من الامور التي يعلم بها النبوى وفي الكافي حديث صريح في صحة الكيمياء وفيه نوع اشارته الى ما ذكرناه انتهى  
 وبالحملة فالحمل على القول بالطهارة يعني الكلام في روايات عمار المتقدمة والاصحاب قد حملوها على الاستحباب فلا بأس به كما يدل عليه ما  
 رواه في الكافي عن جرجان الحلبي في الصحيح قال سألت ابا عبد الله عن الرجل يكون على ظهره فخذ من اظفاره وشعرة يعيد الوضوء فقال  
 لا ولكن يمسح راسه واطفاره بالماء كالحمل قلت فانهم يزعمون انه غير الوضوء فقال اذا جاءكم فلا تخلعوهم وتخلعوا هذه السنة والله  
 العالم في الاصطلاح وفيه بحث الاول في بيان ما يتحقق التحميس وما يلحق ذلك وشيئا به وفيه مسائل الاولية  
 الظاهر ان كل نجاسة عجيبة فهو مؤثرة في تحميس ما تلا فيه رطل من الماء على تفصيل تقدم فيه في باب المياه بين ما يفعل



بجهد الملائكة وما لا يفعل وامام النبوة فلا وكلما حكم نجاسة سرعانها في غير مع الرطوبة ايضا وقد وقع الخلاف  
في كل من الحليين فهنا معا مان الاول في بيان الخلاف في الكنية الاولى وهي عدم تعدد النجاسة مع البيوسنة فانه قد وقع  
الخلاف في تعدد نجاسة الميتة مع البيوسنة ايضا وظاهر حجة من الاصحاب المتعددين فان لهم في ذلك اقوال متعددة وقيل بتأثيرها  
مط قال في المعالم وهو صريح كلام العلامة في النهاية وظاهره في مواضع اخر من كتبه وفي بعض عبارات المحقق استعار به  
اقول وهو صريح والده طاب ثراها في الروض حيث قال بعد ذكر جنس الحلي واهلهم الايتام وكلام في البيوسنة  
ولا ايضا على ان نجاسة الميت سقدي رطوبة وبيوسنة الحكم بها من غير استنصال وقد قرر في الاصول ان ترك الاستنصال  
في حكمية الحال مع قيام الاحتمال يدل على العموم في المقتل والا لزم الاخرى بالكل انتهي وقيل بعدم تأثيرها بدونه الرطوبة  
مط كغيرها من النجاسات قال في المعالم صرح به بعض المتأخرين اقول الظاهر انه المحقق الشرح فانه صرح بذلك وقيل  
بالنقصيل بما افقه الاول في ميتة الادمي والثاني في ميتة غير اجازة جماعة من الاصحاب منهم العلامة في التذكرة <sup>لشهادة</sup>  
في التذكرة وقيل بموافقة القول الاول في الادمي مط رطوبة او بيوسنة وموافقة الثاني في ايجاب غسل سائلا في ميتة  
الادمي لاني نجاسة ومظهر ذلك من المنتهى وقد تضمن ذلك بالنسبة الى ميت الادمي ان في نجاسة قولين احدهما ان كان  
عينية محض مط مع الرطوبة والبيوسنة فعلى هذا ينبغي سائلا في الميت رطوبة كان او بيوسنة ومن فضله والاصحاب كل العلامة  
في النهاية والتذكرة والمنتهى والشهيد في الدوسى والذكرى والتحقيق كما تقدم فقله عن المعالم وغيرهم وتأنيها  
كولها عينية محض مط مع الرطوبة خاصة كغيرها من النجاسات وامام البيوسنة فلا سقدي نجاستها وهو اختيار المحقق  
الشرح كما عرفت ثم انه على القول الاول فهذا يكون نجاسة الملا مع البيوسنة عينية محض كسائر النجاسات التي سقدي الا  
مع الرطوبة خاصة دون البيوسنة وانها حكمية لا سقدي الى الملائكة لها مط وانما وجب غسل ذلك الذي لا في البدن  
الميت خاصة والاولى ظاهر الاكثر وهو اختيار المحقق الشيخ بناء على القول المذكور حيث قال في شرح القواعد بعد البحث في  
المسئلة والتحقيق ان نجاسة الميت ان قلنا انها سقدي ولو مع البيوسنة في نجاسته الماس عينية بالنسبة الى العضو الذي فيه  
وقع به الس حكمية بالنسبة الى جميع البدن فلا بد من غسل العضو ثم الغسل وان قلنا انها انما سقدي مع الرطوبة وهو  
الاصح فبها ثبت النجاسة وان وبدونها ثبت نجاسة واحدة وهي الشاملة لجميع البدن انتهى وفي الثاني ظاهر العلامة  
في المنتهى حيث قال في احكام ميت الادمي لو سقدي عينا ينجس نجاسة عينية لما ياتي من ان الميت نجس ولو سقدي باسباب اخرى  
ان النجاسة حكمية فلو لا في بدنه بعد ملائكة الميت رطبا لم ينجس في نجاسته لعدم دليل التجسس وسقوط الاصل الدال على الظاهر  
انتهى وهو ظاهر ابن ادرسي ايضا كما سياتي ذكره انشبهتم واما بالنسبة الى غير الادمي من ذوات النفس فوق لان ايضا احدها لا تنص  
في تعدد نجاستها على حال الرطوبة فلا سقدي مع البيوسنة وهو قول المحقق الشيخ على والشهيد في الذكرى والعلامة في التذكرة  
والثاني المتعددين مع البيوسنة ايضا صرح العلامة في المنتهى ثم انه على تقدير هذا القول فهذا تكون نجاسة الملا في عينية او حكمية  
ظاهرة في المنتهى الثاني على اشكال قال في الكتاب المذكور بعد ذكر ميتة غير الادمي ولا فرق بين ان يمس الميتة برطوبة ام لا في ايجاب  
غسل البدن خاصة ثم قال بعد ذلك باسطر بسيرة هل تجسس وج يكون نجاستها عينية او حكمية الاقرب الثاني فلو لا س رطبا  
قبل غسله لم يحكم بنجاسته على اشكال انتهى اذا عرفت ذلك فان لم ان حجة القول الاول هو تعدد نجاسته مع الرطوبة ميت  
الادمي مط ما قدمناه من الاخبار في الفضل الخامس في نجاسة الميتة فافاد الله باطلا على تعدد نجاسته مع الرطوبة  
كان او البيوسنة بالتقريب الذي في كلام شيخنا الشهيد الثاني في الروض وحجة القول الثاني وهو عدم تعدد نجاسته مع الرطوبة  
عليه قوله ثم في موافقة عبد الله بن بكير كل بابي ذكي المؤيد بحجة من الاخذ بالدالة في حجة من الاحكام على عدم تعدد النجاسة  
مع البيوسنة والظاهر ان تقسيم المط اقرب من تخصيص العام ونحوه فالظاهر حل اطلاق تلك الاخبار على الملا فاة بالرطوبة من  
وما سياتي نساه بذلك قوله ثم في رواية ابراهيم بن محبوب المقدمة ثم ما اصاب ترك منه في الوضوء فان فيه اشارة  
الى تعدد رطوبة او قد من الميتة الى هذا القول بميل كلام محدث الكاشاني في المغايب وظاهر السيد السدي في المداك  
التوقف في الحكم وظاهر المحقق الشيخ ص في المعالم ترجيح القول السهوي بحسن الحلي وعدم تضمن موثقة ابن ابي بكير



العلامة لقصورها من حيث السند والاشكال والاحتياط فيها مطلوب على كل حال وان كان القول بالطهارة لا يخرج من القوة وانما  
 حجة القول في منية غير الادنى باختصاص التعدي بالوطأة والنجاسة الميتة وملائمة الاحبار الكثيرة في مواضع متفرقة على ان صلاة قاذ النجاسة  
 بالوطأة موجب التعدي بها والحكم جميع عليه كما تقدم فقله وتوقف التعدي مع اليوسة على الدليل والذي ثبت على تقدير تسليم تحريم  
 محبت الانسان وامامه والحكم فيكسائر النجاسات العينية لا يتعدى نجاستها الامع الرطوبة على ذلك ايضا صحيحة على من جعفر عن اخيه  
 موسى ثم قال سالت عن الرجل يقع ثوبه على جار صبت هل تضع الصلوة فيه قبل ان يغسله قال ليس عليه غسله والمصل فيه ولا بأس وحجة  
 القول بالتعدي في نجاسة غير الادنى مع اليوسة كما ذكره في المنتهى على ما نقله بعض الاحبار من صلاة يوشى المتقدمة فربما في مسئلة الخلاف  
 في نجاسة الارض والتعليق قبل تقريب الدلالة في الامر من واحد وهو ترك الاستقصاء عن كون الاصابة والسور طوية او غيرها وهو يدل  
 على عدم الحكم وانقضاء الفرق والحق ان الرواية المذكورة بناء على ما حققناه سابقا في الموضع المشار اليه وبيننا معارضها بالانابة  
 المستعمل لاصح سند في المقام بدر  
 فقام بها الحكمة في كل ما فيها فاحدها ان يراد بها ما يتعدى نجاسته مع الطوية وهو مطلق النجس وهو الاكثر دورا في كلامهم وجرها  
 على دوسر اقسامه وبقاها الحكمة بمعنى ما لا يتعدى بان يكون المحل الذي قامت به معها ظاهرة لا ينفس الملا في له ولو مع الرطوبة  
 ويحتاج دوال حكمها الى مقدرة النية كنجاسة الحنوب والمخافير ونحوها التوقف على الغسل وانما فيها ما اذا كانت عين النجاسة محسوسة  
 مع قول الطهارة كالدم والغائط والبول قبل جافه ونحوها وبقاها الحكمة هذه الاعيان وهو ما يقبل النظير كالميت بعد  
 بره من قبل تطهيره بالغسل وعلى هذا فتكون نجاسة الميت عينية بالمعنى الاول والثاني حكمة بالمعنى الثالث في عينية  
 من جهة وحكمة من جهة واما نجاسة الماسولة فانها تكون حكية بالمعنى الاول لموطأة كان المسام يوسة وعينية بالنسبة  
 الى العضو الذي وقع المس برطوبتها او مع اليوسة منبى على الخلاف المتقدم الثانية فصرح جمع من الامهات بوضوح ان  
 عليهم بان الرطوبة التي يتوقف تأثير النجاسة عليها ما يتعدى منها شئ الى الملا في فاما القليلة البالغة في القلة الى الحد لا يتعدى منها شئ  
 فهو في حكم اليوسة وهو جيد وبدل عليه اخبار موت الغارة في الدهن الجاهد ونحوه وانما يوجد ما حولها خاصة والباقى ظاهر والفتنة  
 فيها ان الجهر في الدهن لا يبلغ الحد اليسير بل الرطوبة فيه في الجملة موجودة كما لا يخفى ام الكتاب  
 وهو ان كل ما حكم نجاسته شرعا فهو مؤثر في نجاسة ما يلا فيه برطوبة والخلاف فلهذا وقع من العلامة وابن ادریس والمحدث  
 الكاشاني ما العلامة فلما صرح برى المنتهى في نجاسته ميت الادنى كما قدمنا فقله من انه لو سبه بأبسا ولا في بيده بعد ملات  
 الميت بطال لم يؤثر في نجاسته لعدم دليل التجسير لعدم وثبوت الاصل الدال على الطهارة واستحضر بما فيه فان المقصود المشار اليه  
 انما قد دلت على وجوب غسل الملا في بدن الميت مطر وماذا لا لا نجاسته لان اكثر النجاسات انما استفيد الحكم بنجاستها  
 من الامر بغسلها وانما نحوه ما تقدم ذكره في غير مقام ومن حكم النجس تعدي نجاسته للا يلا فيه برطوبة كما هو المستفاد من  
 الاخبار في غير مقام ولعله بنى على ان الامر بالغسل لا يستلزم حصول التجسير اذ هو اعم من ذلك وفيه ما عرفت ثم التمس  
 العلامة عطف الله مرقه قدسنا من كلامه في منية الادنى وميتة غيره في المنتهى حيث جزم بكون النجاسة في الاول في صورة الملا في  
 باليوسة حكية واستشكل في الثاني في الصورة المذكورة في كونها حكية او عينية مع انه في منية الادنى لم يتوقف في  
 حصول التجسير بها في كون الملا قاذ برطوبة او يوسة وفي منية الادنى قد توقف في النجاسة مع اليوسة كما عرفت و  
 اما ابن ادریس فانه قال في كتاب السراير بعد الكلام في التعجيل ثم يشتغل بتوب نظيف وغسل الفاسل فرضا واجبا  
 في الحال وفيما بعد فان من ما يعا قبل اعتناؤه وحالطه لا يفسده ولا ينجسه وكذلك اذا لاقى جسد الميت وليس كذلك  
 المانع الذي حصل فيه لانه لم يلا في جسد الميت وحمله على ذلك قياس ونحوه في الاحكام بغير دليل والاصل في الاشياء  
 الطهارة الى ان يقوم دليل قاطع على العدم وان كنا منعدين بغسل ما لاقى جسد الميت لان هذه نجاسات حكيات  
 وليست عينية والاحكام الشرعية يثبتها بحسب الادلة الشرعية ولا خلاف ايضا بين الامهات في ان المساجد يجب ان تنزه  
 وتجيب كحوله اليه فلو كان النجاسات العينية وقد اجعنا بلا خلاف في ذلك بيننا على ارجس غسل ميتا ان يدخل المسجد  
 ويجلس فيه فلهذا من مروه وخوفه وحوله اليه فلو كان نجس العين لما حاز ذلك وادى الى مفاضلة الادلة والحق فان



الماء المستعمل في الطهارة على ضربين ما استعمل في الصغرى لا خلاف بيننا انه ظاهر مطهر والماء المستعمل في الطهارة الكبرى فالماء المستعمل  
 في الصغرى لا خلاف بيننا انه ظاهر مطهر والماء المستعمل في الطهارة الكبرى الصحيح عند محققي احوالنا انه ايقظ ظاهر مطهر من  
 ومن خالف فيه من احوالنا من قال هو ظاهر من غير النجاسات العينية ولا يرفع به الحكيات فقد اتفقوا جميعا على انه ظاهر من  
 الاضال والطهارة الكبار غسل من غسل ميتا فلو نجس ما يلا فيه من الماء لكان الماء الذي قد استعمله في غسله فان التحدث  
 طاهرا بالاتفاق وبالاجماع الذين اسرها اليهما انتهى واعتزضه المحقق في هذا المقام واستوفى الكلام في الرد عليه بهذا القطع  
 فزع اذا وقعت يد الميت بعد برده وقبل نظيره في ما يبع وان ذلك المايع فان ذلك المايع نجس ولو وقع ذلك المايع في  
 وجب الحكم بنجاسة الثاني وخصيط بعض المتأخرين فقال اذا لاقى حبل الميت ثم ساق كله لم ينجس ثم قال والجواب عما ذكره  
 ان يقول ان الماء النجس ملاقاته الميت او اليد الملامسة للميت بعد برده ولا وقت ما يعلو من نجس قوله لان الحكم بنجاسة المايع بقا  
 على نجاسة ملاقاته الميت قلنا هذا الكلام وكذا لا يصح دليله على دعواه بل يصح جوابا بان يستدل على نجاسة اليد الملامسة للميت  
 والجواب على نجاسة المايع اذا وقعت فيه نجاسة لزم من مجموع القولين بنجاسة ذلك المايع لا بالقياس على نجاسة اليد فاذا ما ذكره  
 لا يصح دليله ولا جوابا لقوله لا خلاف ان المساجد يجب ان ينجف النجاسة ولا خلاف بان لمس من ميتا ان يجلس في المسجد و  
 يسقطه قلنا هذه دعوى عربية عن البرهان ونحن نطالبك بتحقق الاجماع على هذه الدعوى ونظما اليك اين وجدتها  
 فان لا توافقك على ذلك بل يمنع الاستيطان كما منع من على حبه نجاسة ويخرج اثبات الدعوى بالاجازات قوله الماء المستعمل في  
 الطهارة الكبرى طاهر قلنا هذا الحق قوله يكون ماء الغسل من ماء مستعمل طاهر قلنا هذا الاطلاق منسوخ وتحقق هذا ان  
 ملا من لم ينجس يده بنجاسة عينية ويجب عليه الغسل وهو طهارة حكيمة فان اغتسل قبل غسل يده نجس ذلك الماء بملاقاة  
 يده التي لا من بها الميت اما لو غسل يده ثم اغتسل لم ينجس بنجاسة ذلك الماء وكذا نقول في جميع الاعمال الحكيمة فان ماء الغسل  
 من النجاسة طاهر وان كان الغسل يجب فخرج الذي ينجس موضع خروجه ولو اغتسل قبل غسل موضع النجاسة كان ماء الغسل نجسا  
 لما قلناه يخرج النجاسة اجماعا وكذلك غسل الخبز يجب عند القطع دم الخبز ويكون الخبز نجسا ولو اغتسلت ولم تغسل الخبز  
 كان ماء الغسل نجسا فلما دلت ثم اغتسلت كان ماء الغسل طاهرا وكذا جميع الاعمال فقد بان ضعف ما ذكره المتأخر اللهم الا ان  
 يقول ان الميت ليس بنجس وانما يجب الغسل بقصد الكا هو مذهب الشافعي لكن هو مخالف لما ذكره الشيخ ابو جعفر فانه ذكر النجس  
 باجماع الفرقة وقد سلم هذا المتأخر بنجاسة ما يلاقى يده ولو قال انا اوجب غسل ما يلاقى يده بنجاسة ولا احكم بنجاسة ذلك  
 الملاقى قلنا في يجوز استحبابه في الصلوة والطهارة بل لو كان ماء ثم يلزم ان يكون الماء الذي يغسل به الميت طاهرا ومطهرا  
 يلزم ان يكون ملاقاته مؤثرة في الثوب وسغا وغسله وغير مؤثرة في الماء القليل وهو باطل انتهى وظاهره انه قال في المع  
 بعد نقل هذا الكلام المحققة وكانه اراد من النجاسة التي ادعى الاجماع على نجس بوقوعها فيه ما يشل المتنجس لينظم الدليل مع  
 الدعوى والا فالاجماع على ثابته من النجاسة لا يدل على ثابته المتنجس كما هو واضح وان ثبت ان فقدان الاجماع على ثابته المتنجس معطو  
 كالنجاسة وان دفع قول ابن ادریس مكذا سيدنح به قول العلامة ودعا ناذر في تحقق الاجماع انتهى وظاهره انه لا دليل على تعدد  
 النجاسة مع المتنجس كما في الحاديث النبوية وغيرها وهي كثيرة متفرقة في الاحكام واما الحديث الكاشف فانه قد قررنا بالقول بان  
 المتنجس بعد إزالة العيب عند التمسح لا يستعدى بنجاسته الى ما يلاقى به بطويرة وقد تقدم البحث معه في ذلك في صدر الباب  
 في الفصول الا اننا لم نطعم المسئلة فيه حقا من التحقيق والبيان الشافي العذب الوحيد وحيث ان الانسب لها هو هذا المقام فلا بد من  
 ذكرها واعادة البحث فيها بما يحيط باطراف الكلام بابرار المقصود ونقص الابرام وسياق البحث منها في مسئلة على جرة قريبا ان شاء الله  
 دريب في الحكم بالنجس متى حصل العلم بملاقاة النجاسة على الوجه الذي بينا ان يكون مؤثرا في النجس اما لو استند  
 الى سبب شرعي بل لا بد من القطع واليقين وهو الميقول عن ابن البراج عبد العزيز الطرابلسي وثابتهما الاكتفاء بالظن وقبام مقام العلم  
 مطم استند الى سبب شرعي كشهادة العدلين واخبار العاقل لم لا وهو الميقول عن الشيخ ابي الفضل في حق الجلي وثابتهما انه ان  
 استند الى سبب شرعي من شهادة العدلين واخبار ذوي اليد وان لم يكن عدلا فيك والا فلا وهو قول جماعة من الاصحاب منهم  
 العلامة في التمهيد وموضع من المذكور قال في التذكرة لو اجبر عدل بنجاسة المتنجس لم يجب القبول اما لو شهد عدلان فالاولى القبول وقيل

لا يجوز على قول واحد القول  
 بعدم ثابته الظن مطلقا وان استند  
 الى الظن فقلنا خلاف ذلك كلام



في موضع اخر لو عبر العدل بنجاسة آتاه فالوجه القبول ولو اخبر الغاصق بنجاسة آتاه فالأقرب القبول انما واحق لقبول العدلين  
ابن شهاده معتد في نظر الشارع قطعاً ولهذا لو كان الماء سبعاً فادعى المشتري فيه العيب لكونه نجساً وشهده عدلان ثبت حوازي الرد  
قال في العالم بعد نقل ذلك عنه وسأعطف في المتن هو المسمى بين المتأخرين وقد ذكر نحوه في موضع اخر من التذكرة وراجعاً انما استند  
الى سبب كقول العدل فهو كما علم وان لم يستند الى سبب كما في شباب مدعى الخمر والعصا بين والصبياء وطعن الشوارع والمقابر  
المبينة لم يحكم بالتجسس واختاره العلامة في موضع التذكرة وحرم المحقق في المعتمد بعدم القبول مع احاد العدل الواحد ونقل عن ابن  
البراج القول بعدم القبول في العدلين ايضا ثم قال ولا يظهر القول لنبوت الاحكام بشهادة عدلهما عند الشارع كما لو اشتره واحد من الشري  
نجاسة قبل العقد فهو شاهدان لساغ الرد وهو سبب على سبب العيب ونفى عنه الباب في العالم بعد نقله ونسب الحكم للعلامة في رد  
الى ابن ادريس ايضا وربما قيد بعضهم بقول خبر العدلين في ذلك بذكر الاستنباط في الاختلافات العلم في المعنى التجسس الا ان يعلم  
الوفاء في كنفه الاطلاق ونقله في العالم واستحسنه قال وهذا الاستراط احسن ووجه ظاهره ثم نقل فيه انه لا يفتى بجاعة الحكم بقبول اختيار  
الواحد بنجاسة ما اذا وقع الاختيار قبل الاستعمال ولو كان بعده لم يقبل بالنظر الى نجاسة استعماله في الحقيقة انما بنجاسة الغيرة فلا يكون  
فيه الواحد وان كان عدلان الماء يخرج بالاستعمال عن ملكه ان هو في معنى الانكشاف ونفسه قال وهذا التعيين صحيح في التذكرة ولو  
هذا ما عرفت من ملخص ما حضرنى من الاثر في المسئلة وقد روى المشايخ القلة نزل الله ثم مرادهم باسنادهم المعتمدة عن القميين  
قال الماء كله طاهر حتى تعلم انه قد روى الشيخ عن حفص بن عبيات عن جعفر عن ابيه عن علي بن ابي طالب قال ما ابالي ابول اصابني ام ماء  
اذ لم اعلم والظن ان من اعتبر القطع واليقين كما تقدم عن ابن البراج حل العلم هنا على ذلك كما هو صواب اصطلاح اهل المعقول  
ولهذا نقل عنه الاحتجاج على ما ذهب اليه بان الطهارة معلومة الاصل وشهادة الشاهد به لا يفيد الا الظن فلا يترك لاجله  
المعلوم ومن اعتبر الظن الشرعي مط كافي الصلاح حل العلم هنا على ما هوام من اليقين والظن مط ولهذا نقل عنه الاحتجاج على ما  
ذهب اليه بان الشرعيات كلها مكنته وان العمل بالمرجوح مع قيام الدراج باطل ومن اعتبر الظن المستند الى سبب شرعي حل العلم على  
ما هوام من اليقين او العلم الشرعي وقرب منه القول الرابع كما يظهر لك انشاء الله ثم اذا عرفت ذلك فاعلم انه قد اجاب  
في العالم عن حجة ابن البراج بان شهادة العدلين في معنى العلم شرعا وان معلومية الطهارة بالاصل ان اراد بها يقين عدم وقوع  
شخص هوام وان اراد حكم الشارع بالطهارة قطعاً استناداً الى الاصل فكذلك شهادة الشاهدين انتهى اقول وتحتوي  
ذات بوجه واضح وبيان افصح هو ان يقال اولاً ان اشتراط اليقين والعلم في الحكم بالنجاسة ان كان محضاً بالنجاسة دون ما  
عداها من الطهارة والحلية والحرمة وهو حكم غرضي وان كان الحكم في الجميع واحداً فيقين الطهارة الذي اعتقده ليس الا  
عبادة عن عدم العلم بملة قاة النجاسة وهوام من العلم بالعدم وشك يقين الحلية وثانياً انه قد روى الشيخان ثقة الاسلاف  
والطوسي عطرا من مرقديهما في الكافي وسبب بسنديهما عن الصادق في الجنب قال كل شئ لك حلال حتى يحبسك شاهدان  
بشهادة اعدائك انه فيه ميتة وروى ايضا بسنديهما عنه ثم كل شئ هو لك حلال حتى تعلم انه حرام بعينه فقدعه من قبل  
انفسك وذلك مثل الغوب فيكون عليك قد اشترته وهو مرة الى ان قال ولا شبهة كلها على هذا حتى يستبين لك غير ذلك او يقين  
الميتة والحكم في المسئلة من باب واحد الخبران وان كان مودها العذر والحرمة الا ان في الخبر الاول التحريم انما يشترط من حيث النجاسة  
والخبران الصريحان في الاكفائية بالشاهدين في ثبوت كل من النجاسة والحرمة وما يرد الاكفائية بشهادة العدلين في الحكم بالنجاسة اذ  
الظاهر انه لا خلاف ولا اشكال في انه لو كان الماء سبعاً فادعى المشتري فيه العيب بكونه نجساً فاقام شاهدين عدلين بذلك فانه يسلط  
على الفسخ وما ذاك الا لنبوت النجاسة والحكم كما تقدم ذكره في مبادي المحقق والعلامة وما ذكره بعض فضلاء المتأخرين من اسكان  
المنافسة في ذلك بآية اعتبار شهادة تمام في نظر الشارع مط بحيث يشتمل ما نحن فيه ثم وقول شهادتهما في الصودرة المفروضة لا يدل على  
ان ليس ترتب حوازي الرد او احده الارش عليه واما ان يكون حكم النجاسة في سائر الاحكام فلا بد من دليل انتهى مما لا ينبغي ان يصح  
اليه ولا يصح عليه كيف واستحقاق حوازي الرد او احده الارش انما هو فرع ثبوت النجاسة حكم الشارع فما تحقق العيب الذي هو سبب ذلك  
وسمى ثبت النجاسة شرعاً ترتب عليها الحكمها التي من جملتها هذا حصول العيب الموجب الرد والارش واما ما اخرج به ابو الصلاح  
فانه قد اجاب عنه في العالم بالمنع من العمل بمطلق الظن شرعاً قال وثبوت في مواضع مخصوصة لدليل خاص لا يقتضي التعميد الا بالقبول

فاخذكم



انتهى وهو يريد ويؤكد ان المستفاد من الاخبار ان يقين الطهارة ويقين الحلية لا يخرج عن التيقين من الاخبار الواردة من التيقين  
 الطهارة من الحدث والجملة الطهارة من الحدث في قوله وبدينه فانه لا يخرج عن ذلك الاتيقين من تلك الاخبار وصحة عبد الله بن  
 سنان في الثوب اذا كان غير الذي هو يعلم انه يترجى الحر وبكل حكم الخبر حيث قال نعم صل فيه ولا تغسله من اجل ذلك فانه امرته  
 اياه وهو طاهر ولم يستيقن انه نجس فلا بأس ان يغسل فيه حتى يستيقن انه نجس وما ورد في الجنب من قوله نعم ما علمت انه ميت فلا  
 تأكله وما لم يعلم فاشترى بيع وكل الى ان قال والدلالة على لا عرض السوق فاشترى بها اللحم والسمن والخبز والله ما اطلق كلامه فيمن هذه  
 البرز وهذه السواد ما ورد في موثقة عمار في رجل جلد في امانه فارة وكانت متفحطة وقد توارى من ذلك الاثام مرادوا واعتقلوا  
 ثيابهم حيث قال ثم ليس عليه شيء لا تملأه مني سقطت ثم قال لعلم انما سقطت فيه تلك الساعة التي راها ولا يخفى انه لو جاز العلى على الظن  
 معك لكان الوجه هو النجاسة والحرمة في جميع ما دلت هذه الاخبار واستلها على طهارته وحليته ولا سيما موثقة عمار لظهورها في سبق  
 صوت الفارة لكان التمسك مع انه نعم بولا بصفة السريعة لم يلقفت الى ذلك وقال لعلم انما سقطت فيه تلك الساعة ومنها ما ورد في  
 صحة نداه في اصابة الجنب الثوب من انه اذا احتلم الرجل فاصاب فرجه مني فليغسل الذي اصابه وان ظن انه اصابه مني ولم يستيقن ولم  
 يربكه فليغسله بالماء الحديث وهو صحيح في المطلوب والتمسك فيه محمول على الاستحباب كما في نظائره والتحقيق عندى في هذا المقام بالا  
 تحقيق النافذ قوله نقض ولا ابرام هو ان كلا من الطهارة والنجاسة والحل والحيرة ليست امور عقلية بل هي امور شرعية مبنية على  
 التوقيف من صاحب الشارع ولها اسباب معينة معلومة منه تدور مدارها والمعلوم من ان حصول الطهارة والحلية هي عبارة عن  
 علم المكلف بالنجس والحرم لا عبارة عن عدم ملاحظة النجاسة وحصول السبب المحرم للحرم واقفا وحصول النجاسة عبارة عن مشاهدة  
 المكلف لذلك فهو اخبار المالك بنجاسته ما لم يثبت ثبوت النجاسة او بخلصة شهادة الشاهدين وهكذا في ثبوت الحرمة وليس ثبوت النجاسة  
 لشيء وانصافه بعبارة عن مجرد ملاحظات عين احد النجاسات في الواقع ونفس الامر خاسرة وان كان المشهور حتى انه يفي بالنجاسة الى  
 الغير العالم بالملاحظة ان هذا نجس في الواقع وظاهره بحسب الظن بل هو نجس بالنسبة الى العالم بالملاحظة او احد الاسباب المتقدمة ظاهر  
 بالنسبة الى غير العالم والشارع لم يجعل شيئا من الكلام الشرعية سقوا بالواقع ونفس الامر في ذلك يفي ان اخبار المالك وشهادة العدلين  
 انما يفيضان النفس النجاسة لاحتمال ان لا يكون كذلك في الواقع وكيف وهما من جملة الاسباب التي رتب الشارع الحكم بالنجاسة عليها وبالجملة  
 فثبت حكم الشارع بقبول شهادة العدلين واخبار المالك في ذلك فقد حكم بتسوية الاحكام بها فيصير الحكم في معلوم من الشارع ولا  
 معنى للنجس كعرضة الا ذلك وان فرض عدم ملاحظة النجاسة في الواقع الامر في ذلك قد وردت الاخبار وعليه اتفاق كلمة الاصحاب  
 الاشياء كلها على يقين الطهارة ويقين الحلية حتى يعلم الجنب والحرام بعينه مع ان هذا اليقين كما عرفت ليس بالعبارة عن عدم  
 العلم بالنجاسة والحرمة وعدم العلم لا يدل على العلم فيكون ان يكون تلك الاشياء كذا او بعينها بحسب الواقع ونفس الامر على النجاسة  
 والحرمة لو كان كل من النجاسة والحرمة من الامور والنفوس امرية الواقعية بدون علم المكلف بذلك وكذلك القول في حكم الثاني  
 يقول قول المالك في طهارة ثوبه وانائه وطهارة ما في اسواق المسلمين وحليته عين ما ذكرنا وبالحيلة فالعلم واليقين التلقين  
 بهذه الاحكام ليس عبارة عن ما نؤمنه من الاثام بالواقع ونفس الامر وان لم يظهر للمكلف وان استيقن النجاسة عند المكلف ليس الا  
 عبارة عن ما نؤمنه وجد فيه النجاسة حتى انه يصير ما عدا هذا الغرض ما اصابه المالك او شهد به المالك او شهد به العدلان مطلقون  
 النجاسة اذ لو كان كذلك لزم مثله في جانب الطهارة اذ الجميع من باب واحد فانها احكام مستقلة عن الشارع فيخص الحكم بالطهارة  
 يقيناً بما باشر المكلف مظهره ولم يعب عنه بعد ذلك والا لكان مطلقون الطهارة ودرجوها مع ان المعلوم من الشارع كما  
 عرفت فانه قد حكم بان الاشياء كلها على يقين الطهارة حتى يعلم الغرض منها ويؤكد ما صرنا اليه في هذا المقام وان غفل عن جملة  
 من علمنا الاعلام ما نقله في كتاب المعالم عن سيدنا المرتضى رحمه الله وادقناه جملة ممن تأخر عن ان وجوب الحكم على القاضي بعد  
 شهادة العدلين ليس من حيث انها توجب حصول الظن من حيث ان الشارع جعلها سببا لوجوب الحكم على القاضي كما جعل  
 الوقت سببا لوجوب الصلوة وابده بعض من تأخر عنه بان كثيرا ما يحصل الظن بشهادتهما معا فربما قرينة حالية مع وجوب  
 الحكم على القاضي انتهى ومثله باقي فيما ذكرنا من الاسباب كما لا يخفى على ذوي الالباب وما ذكرناه من هذا التحقيق الشرقي  
 يظهر ان اظهر الاقوال هو القول المشتم وان الخبر المتقدم اعني قوله نعم الماء كله طاهر حتى تعلم انه قد وظاهره لا يخفى عليه



والقريب ميدان المراد بالمعلم فيها هو التبادر من اللفظ هو المتيقن والقطع لكن لا بالنظر الى الواقع ونفس الامر من حيث هو اذ لا مدخل له  
 كما عرفت في الاحكام الشرعية بل بالنظر الى الاسباب التي جعلها الشارع منها والنجاسة وعلم المكلف بها فيقين النجاسة والطهارة انما يدور  
 على ذلك وجود او عدمه فالظاهر شرعا هو ما لم يعلم المكلف بلا فاة النجاسة له لا ما لا تله قلة النجاسة مطم والنجس هو ما علم المكلف  
 نجاسته باجده الاسباب لا ما لا يقينه النجاسة مطم ولم اتفق على من شبه ما ذكرناه من التحقيق في المقام من علمنا لا اعلام الا السيد الفاضل  
 السيد نعم الله الخراير في مشروعي في رسالة الثقة حيث قال بعد ان نقل عن بعض معاصريه من علمنا العراق وجوب عزل السوء عن الناس  
 ونقل عنهم ان من اعظم اوليتهم فيهم انا فاطعون بان في الدنيا نجاسات وقاطعون ايضا بان في الناس من لا يتجنبها والبعض الآخر  
 لا يتجنب ذلك البعض فاذنا باشرنا احدا من الناس فقد باشرنا مظلون النجاسة او مظلون بها الى ان قال فقال لعلهم معتر الاخوان  
 ان الذي يظهر من الاحاديث والائمة الهادين عليهم السلام المتنازع في امر الطهارة وان الطاهر والنجس هو ما حكم الشارع بظهره  
 نجاسته لا ما باشرته النجاسة والطهارة فالظاهر ليس هو الواقع في نفس الامر بل ما حكم الشارع بظهره امته وكذا النجس وليس واقع  
 سوى حكم الشارع بظهره الطهارة والى ان قال ولهذا التحقيق الى اخر ما سياتي نقله في المقام انتهى ثم ما ما ذكره  
 العلامة في التذكرة من ثبوت النجاسة باعدل الواحد بنجاسته فقد قدم هذا المحقق في الاعتبار وبنا والعلامة في المنهج ايضا قال  
 المحقق الشيخ حسن في العام واما ما ذهب اليه العلامة في التذكرة فلم يقرر للاحتجاج عليه فيها ولكنه في النهاية احتل بمول اخبار العهد  
 الواحد بنجاسته انا ومعين ان وجد غيره وجهه بان الشهادة في الامور المتعلقة بالعبادة كالرواية والواحد فيها مقبول فيما يشبهها  
 من الشهادة ودعا بان المتفاته في كلام التذكرة والى نحو هذا التوجيه ونحوه لا يخفى انتهى اقول الحق عندى ان قول قول العدل  
 الواحد في هذه المقام لا يخرج من قوة لما ذكر من هذا التعليل الضعيف بل لا لانه حجة من الاخبار على افادة قوله العلم  
 وسنها ما رواه الشيخ عن احمد بن عمار قال سالت عن رجل كانت له عدى ودينار وكان مريضاً فقال ان حدث في حديث فاعطه فله ما  
 عشرين ديناراً واعط اخي بعينه الدينارين فلم استهد منته فانا في رجل سلم سادق فقال له لقد امرى ان اقول لك انقل الى الدينارين  
 التي امرتك ان تدفعها الى اخي فتصدق منها بعشرة ديناراً فيها في المسلمين ولم يعلم اخوه ان عدى شيئا فقال تصدق منها بعشرة  
 ديناراً كما قال وعينه دلالة على ثبوت الوصية بقول الثقة وما رواه الشيخ في بيت والصدوق عن ابن محبوب عن هشام بن سالم  
 عن ابي عبد الله ثم في حديث قال فيه ان الوكيل اذا وكل ثم قام عن المجلس فامر ما من ابدا والوكالة ثابت حتى يبلغه الغرض من الوكالة  
 بثقة يبلغه او يثبته الغرض من الوكالة ولا صحا بعد صرحوا بهذا المسئلة بان لا يعرف الوكيل الامع العلم ومنه يعلم ان نظم اخبار  
 الثقة في ملك الشافعية الوجبة العلم ظاهرة انه مثله في افادة العلم المسترط في المسئلة ونحو ذلك من الاخبار الدالة على جواز وطا لا  
 بغیر استبراء اذا كان البائع عدلاً قد اخبر بالاستبراء والاخبار الدالة على الافتاد في وصول الوقت المشرط فيه العلم على اثنان الثقة الى غير  
 ذلك من الواضع التي يعق عليها المتتبع وبذلك يظهر قوة القول المذكور كما قدسنا الاشارة اليه وان لم تحظر هذه الاولة بسال  
 صاحبها وصواب اقره عليهم  
 ظاهر الاصحاب الاتفاق على قبول قول المالك في ثوبه وان انه ونحوها ونجاستها وان في  
 فيه الحق الخواص ادى في شرح الدروس حيث قال واما قبول قول المالك عدلاً كان او ما سقا فلم نظهره على حجة وقد يؤيد ما رواه  
 بيت عن اسمعيل بن عيسى قال سالت ابا الحسن عن جلود الفراء يشترها الرجل من اسواق الجبل يسئل من ذكاته اذا كان البائع مسلماً  
 غير عارف قال فعليكم انتم ان تسالوا عنه اذا رايتهم يبيعون ذلك واذا رايتهم يقبلون فيه فلا تسالوا عنه وجعلنا يابيد  
 ان ظاهره ان قول المشركين يقبل في اموالهم لها ذكية والا فلا فائدة في السؤال عنهم فاذا قبل قول المشركين فقول المسلمين  
 مطبق الاول لكن سند الرواية غير نفى مع ان في الظهور المذكور ما سلم انتهى اقول ما ذكره من الرواية المذكورة وزعم دلالتها  
 على قبول قول المشرك فالظاهر ان المعنى فيها ليس على ما فهمه وان كان قد سبقه الى ذلك المحدث الكاشاني في الوافي ايضا حيث  
 قال بعد نقل الخبر المذكور واما يجب السؤال اذا كان البائع مشركا لعلبة الظن في بانه غير ذكي الا ان يخفى هو بانه من ذبحة المسلمين  
 فيصير مشكوكا فيه فان لم يسمع حتى يعلم كنهه مستبته انتهى ولا يخفى ان مراد على هذا التفسير ولا انه لا ساسية في ارتداد الجواب في  
 السؤال اذا السائل اسال عن الاشتر من المسلم فكيف يجاب على تقدير الاشتر من المشرك وثانياً انه لا معنى لقوله في اخر الخبر  
 واذا رايتهم يقبلون فيه فلا تسالوا عنه والظاهر عندى في معنى الخبر المذكور هو انه لما سأل السائل عن حكم الشراء من السوق المذكورة



اذا كان البايح مسلما او انه هل يسأل عن ذلك ام لا اجابته بالتفصيل بانه ان كان في تلك المشرق من يبيع من المشركين فعليه الم سوال  
 ذلك السلم اذ لعله اخذه من المشركين واذا ادائتم المسلم يصلي فيه فلا تسالوا لان صلواته فيه دليل على طهارته عنده وبغيره من الخبر  
 مفهوم الشرط انه مع عدم من يبيع من المشركين فليس عليهم السوال وما يدل على عدم السوال اخلاق صحيحه البر نفى قال سالت عن  
 الرجل باق السوق فيشترى جبة ولا يدري اذ كية هو ام غير كية اصلي فيها قال نعم ليس عليكم المسئلة ان ابا جعفر قال كان يقول  
 ان الخواارج ضيقوا على انفسهم بحجج التهم وان الدين اوسع من ذلك واستحسن بان الظاهر من العصة المذكورة حيث قصت  
 نفى المسئلة المذكور بالرد على الخواارج ونسبهم الى تضيق الدين بالمسئلة وما هو نحوها انه مع السوال يقبل قول السوال والا لما  
 حصل الضيق في الدين بالسوال كما لا يخفى اذ الظاهر ان المدا من الخبر ان جميع الاشياء بمقتضى سعة الدين المحدثي سم على ظاهر الحل  
 والطهارة والسوال والضيق من كل فرد فرد بانه حلال او حرام او طاهر او نجس يقتضي لها ورفع صلواتها التي قد وردت  
 بالشراخ بها على عباده ومعلوم ان حصول الضيق انما يتم بقول قول المالك بالنجاسة والحرمه وما يدل على المنع من السوال  
 ايتم بعض الاخبار الواردة في الجنب حيث انه تم اعطى الخادم درهما ودرهما وامره ان يبتاع به من مسلم جبنا وهذا عن السوال  
 وخرج في هذه الاخبار ونحوها دلالة على قبول قول المالك عدلا كان او غيره وما يدل على ذلك ايتم ما رواه الحري في قرب  
 الاسناد عن عبد الله بن بكير قال سالت ابا عبد الله عن رجل اعاد رجلا ثوبا فضلي فيه وهو لا يصلي الا يصلي فيه قال لا يصلي فيه  
 اعلمه قال بعيد وهي كما ترى صريحة في قبول قول المالك في طهارة ثوبه ونجاسته لحكمه باعادة الصلوة على المستعير لو صلى بعد  
 بعد الا علمه وبديل على ذلك ايتم موثقة معوية بن عمار قال سالت ابا عبد الله عمن الرجل من اهل المعرفة بالحق بائنه بالنجس  
 ونقول قد طلع على الثلث وانا اعلم انه يشرب على النصف افا شربه بقوله وهو يشرب على النصف فقال لا تشرب قلت من غير  
 اهل المعرفة من لا يشرب يشرب على الثلث ولا يشرب على النصف خبرنا ان عنده نجسا وقد ذهب ثلثاه وبقي ثلثه يشرب عنه قال  
 قال نعم ورواية على بن جعفر عن اخيه ع قال سالت عن الرجل الى القبلة لا يوتيه به انا بتراب نعم انظر الثلث اصيل شربه قال  
 لا يصيد الا ان يكون مسلما عاديا وموثقة عمار بن موسى عن اخيه الله ع انه سئل عن الرجل ياتي بالتراب فيقول هذا  
 مطبوخ على الثلث فقال ان كان مسلما او رجلا مونا فلا بأس ان يشرب وقد دلت هذه الاخبار على قبول قول المالك الا  
 في مقام الرتبة وحصول الظن بكتبه وهو امر خارج عن موضع البحث الثاني وقد عرفت ما تقدم ان الاصل الطهارة في كل شيء  
 حتى يقوم الدليل الشرحي على النجاسة ولا يكفي مجرد الظن وهذا الاصل وان لم يرد بقاعدة كلية فيما سوى الماء الا ما يتنافاه  
 الفقهاء في كتب الاستدلال من قوله ع كل شيء طاهر حتى تعلم انه نجس مع وجوده في كتب الاخبار فما اعلم الا ان هذه النجاسة  
 مستفادة من جملة الاخبار بضم بعضها الى بعض بل ظاهرة من بعضها ايضا ومنها ما رواه الشيخ في المرفوع عن عمار عن اخيه  
 في حديث قال كل شيء نظيف حتى تعلم انه قد راد اذ علمت فقد قدروا لم يعلم فليس عليك شيء وهذا الخبر في معنى الخبر  
 المساند اليه اذا المدا بالنظافة انما هو الطهارة ومن حفص بن عياض عن جعفر عن ابيه ع عن علي ع قال ما بالي اقول اساق  
 اوسا اذا لم اعلم ومنها صحيحه عبد الله بن سنان قال سالت ابي وانا حاضرا في غير الذي نوبى وانا اعلم انه يشرب بالخرميا كل  
 لحم الخنزير فيرد على فاعلم قبل ان اصلي فيه فقال ابو عبد الله ع صل فيه ولا تغسل من اجل ذلك فانك اعترت اياه وهو طاهر ولم  
 يستيقن انه نجس فلا بأس ان تغسل فيه حتى يستيقن انه نجس وفي الصحيح عن معوية بن عمار قال سالت ابا عبد الله ع عن  
 السابرة بما لا يجوز ومن اخبات وهم يشربون الخمر وفسا وهم على تلك الحال المسها ولا اغسلها واصلي فيها قال نعم قال معوية  
 ففطعت قتيبا وخطبة فقلت له اذ دارا ورجلا من السابرة ثم بعثت اليها في يوم جعة حين ارتفع النهار فكانه عرف ما ارد  
 فخرج منها الى الجعة ومدا ابني حبيبه عن اخيه عبد الله ع انه ساعد عن ثوب الجوسى البسة واصلي فيه قال نعم قال قلت ليزيد بن الحارث  
 نعم نحن بشرى السابرة فتلبسها ولا يغسلها وروى عبد الله بن جعفر في قرب الاسناد عن الحسين بن علوان عن جعفر بن محمد عن  
 ابيه ان عليا ع كان لا يرى بأسا في الثوب الذي يشترى من البهريه واليهود واليهود قبل ان يغسل يعني الثياب التي يكون بايديهم  
 يتنجس بها وليس يتنجس بها الا في ثوبها قوله يعني الثياب الى اخره من كلام الراوى تفسير لما ذكر من الخبر والظاهر ان مراده  
 انها مظنة للنجاسة وانما لا ينجس بها الا في ثوبها الباري في الصحيح عن زرارة قال قلت لاصحاب ثوب دم وعاف او غيره ثم سأل الخبر الى ان



قال قلت وان ظننت انك قد اصابه ولم استيق ذلك فتظنرت ولم استجب ان صليت فيه هرايت فيه قال لا تفضل ولا تعبد الصلوة قلت  
 لم ذلك قال لا لك كنت على يقين من طهارتك ثم شككت فليس ينبغي لك ان تنقض اليقين باشك ابدا وهذا الخبر وان كان مضطرا  
 في سبب الا انه مروى عن ابي جعفر ثم كما صرح به في كتاب على الشرايع وهو صريح في الدلالة على حجية الحكم المذكور والله لا يصرف عن يقين  
 الطهارة بالظن بل لا بد من اليقين الشري وفي الصحيح عن حماد بن الكتابي قال سألت ابا جعفر ثم عن الحسن والشعب بن جده في ارض المرتبة  
 بالروم انا كله فقال اما علمت انه خلطه حرام ولا تأكل واما ما لا تعلم فكله حتى تعلم انه حرام والمراد بالحرام هنا الخس فانه كثيرا ما  
 يطلق على ذلك كما قد ساد ذكره في الكتاب وصحيفة الحلبي في الكافي قال قلت لا بعبد الله عم الخفاف عندنا في السوق فشرها فاشترى  
 الصلوة فيها فقال صل فيها حتى يقال لك انها حيتية بعينها وصحيفة الاخرى المروية في سبب قال سألت ابا عبد الله عم من الخفاف  
 التي تباع في السوق فقال اشتر وصل فيها حتى تعلم انه ميت بعينه ورواية الحسن بن الحجاج قال قلت لا بأس في ارض السوق فاشتر  
 خنا لا ادري اذكي هوام لا قال صل فيه قلت فالتعل قال مثل ذلك قلت اني اضيق من هذا قال انزع غمك ان ابا الحسن لم يفعل و  
 صحيفة البرقي المتقدمة في سابق هذا التفسير وفيها رواية سليمان بن جعفر الجعفي انه سأل ابا عبد الصالح موسى بن جعفر ثم عن الرجل  
 اني السوق فبشتر حبة فرا لا يدري اذكية هي ام غير ذكية اصيلي فيها قال نعم ليس عليكم المسئلة ان ابا جعفر ثم كان يقول ان الخواص ضيقوا  
 على أنفسهم بحجج التهم ان الذين اوسع من ذلك ان علي بن ابي طالب ورواية المعلى بن حمير قال سمعت ابا عبد الله ثم يقول لا بأس في  
 الصلوة في الثياب التي عليها الجور والفساد واليهود وروى في كتاب فترجى الاسناد عن احمد بن محمد بن عيسى عن البرقي عن  
 الرضا ثم قال سألت عن الخفاف باي الرجل السوق فيشترى لا يدري اذكي هوام لا ما تقول في الصلوة فيه قال نعم انما اشترى الخفاف من  
 السوق واصل فيه وليس عليكم المسئلة وهذا الاسناد قال سألت عن الحبة الغراء باي الرجل السوق من اسواق السليمان فيشترى الحبة  
 لا يدري اذكية هي ام لا يصلي فيها قال نعم ان ابا جعفر ثم كان يقول ان الخواص ضيقوا على أنفسهم بحجج التهم وان الذين اوسع من ذلك  
 ان علي بن ابي طالب ثم كان يقول ان الخواص ضيقوا على أنفسهم بحجج التهم وان الذين اوسع من ذلك  
 ما ظاهره المتأفة والبناء على الظن ولعله مستند الى الصلح فيما تقدم نقله عنه من الاكتفاء في شرب الخبثاء بغير الغسل ومنها  
 صحيفة عبد الله بن سنان قال سألت ابا عبد الله ثم عن الذي يعبرق بلسان يعلل انه ياكل الخمر ويشرب الخمر فانه يصلي فيه قبل ان  
 يغسل قال لا يصلي فيه حتى يغسل ورواية ابي بصير قال سألت ابا عبد الله ثم عن الصلوة في الغراء فقال كان علي بن الحسين ثم رجلا  
 صرد الايد فيه فراه الحجاز لان دباغها بالقرط وكان يبعث الى العراق فيوثق بما تبكم بالقرط فلبسه فاذا حضرت الصلوة القاه  
 والقي التمس التي تلبسه وكان يسال عن ذلك فيقول ان اهل العراق ليسوا بلباس جلود الميتة ويزعمون ان ذكوة وكوته ورو  
 ان ابن اديس في مستطرفات السراير من كتاب البرقي قال وسألت عن رجل يشترى ثوبا من السوق ليجسا لا يدري لو كان على  
 له الصلوة فيه قال ان اشتراه من مسلم فليصل فيه وان كان اشتراه من نصراني فلا يلبسه ولا يصلي فيه حتى يغسل ومثلها صحيم على  
 بن جعفر عن احب موسى ثم قال سألت عن الرجل اشترى ثوبا من السوق لا يدري لو كان على هل يصلي فيه قال ان اشتراه من  
 مسلم صلى فيه وان اشتراه من نصراني فلا يصلي فيه حتى يغسل ورواية محمد بن الحسين الاشعري قال كتب بعض اصحابنا الى ابي جعفر الثاني  
 ما تقول في الغراء يشترى من السوق قال اذا كان مضمونا فلا بأس اقول بعضنا اذا صنع الباي ذكوة واخبر بها عن علم من ذلك وروى  
 عبد الرحمن بن الحجاج قال قلت لا ي عبد الله ثم انما دخل سوق المسلمين اعني هذا الخلق الذين يدعون الاسلام واشترى منهم الغراء فقال  
 فاقول لصاحبها ليس هي ذكوة ويقول لي هل يصلي ان ابيعها على انها ذكوة فقال لا ولكن لا بأس ان تبيعها ويقول قد مررت الذي  
 اشترتها انها ذكوة قلت وما اعتد ذلك قال استعمل اهل العراق الميتة وروى عن ابي جعفر ثم لم يرصوا ان يكذبوا  
 في ذلك الا على رسول الله ثم والشج ربه لم يذكر في الاستبصار سوى خبر عبد الله بن سنان وقال بعد هذا الخبران رواهما عبد  
 بن سنان والحكاية جميعا من مسئلة امير ابا عبد الله عم ولا يجوز ان تناقض بان يقول تارة صل فيه وتارة فلا فصل فيه الا ان يكون قوله  
 لا فصل فيه على وجه الكراهة دون الخطر انتهى وبالحيلة فان كل من ذكر خبرا من هذه الاخبار فانا نحمله على الاستصحاب لا جامعهم على القول  
 بالاخبار الاولة التي هي مستند القاعدة المتفق عليها بينهم قد اوضحنا فلا بأس به ويدل عليه رواية ابي علي النضران عن امير قال سألت جعفر  
 محمد ثم عن الثوب يعمل اهل الكتاب اصيلي فيه قبل ان اغسل قال لا بأس وان يغسل اصيلي وصحيفة الحلبي قال سألت ابا عبد الله ثم عن الصلوة



في نوب الحج من قال برئ بالآء والمقرب في الأولى ظاهر وما الثانية فلما علم من الاخبار المتكاثرة كإسائه انشره ان الامر بالبرئ الذي  
هو الصحيح اما هو في مقام زوال النفرة في الاستبراء الطاهرة خلافة الكلب بالبوستر ونحوه والا فالجواب بان عبيته انما يؤمر بالبرئ  
كما لا يخفى والله العالم الثالث قال في العالم قال بعض الاصحاب لو وجد عدلان في نوب الغير نجاسة سكن وجوب الاخبار لوجوب  
التحجب وهو يتوقف على الاخبار المذكورة فيجب عدمه لان وجوب التحجب مع العلم لا بد منه لاستحالة تكليف العاقل قال وابتعد منه ما لو  
كان عدلا وابتعد منه لو كان فاسقا ثم قال ولا ريب ان الاخبار اولى ثم قال في العالم وما ذكره في توجيه احتمال الوجوب ظاهر الضعف فلا  
يسب ان العدول هو مقتضى الاصل فيجب التمسك بما لا يدل دليل واضح على الوجوب وقد روي الشيخان في الكافي في باب يستبعد  
في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابيه عن ابي عبد الله قال سألته عن الرجل يرى في نوب احدهما وهو مصلي قال لا يؤذنه حتى ينصرف وهذا  
الحديث ربما اشترى بغيره الوجوب انتهى اقواله وحديثه منسوب الى بعض الفضلاء مسألة منزلة الجواب بما هذه صورة مسألة  
لوداي المسموع في أثناء الصلوة في نوب الامام انتهى اقواله وذكره هذه الفاسل الحبيب من وجوب الاعلام قد خرج به  
العلامة احرار الله اكرامه في دعوى مسائل السيد السعيد مهنا بن سنان الذي صححنا على ذلك يكون من باب الامر بالمعروف والنهي عن  
فيه اما اوله فلان الاصل عدمه كما تقدم في كلام الحق الشيخ حسن والامر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يشتمل لعدم نوب الخطاب  
للجاهل والناسي كما ذكره فلا ينكر بالنسبة اليهما ولا معروف وامانا فلان المفهوم من تتبع الاخبار انما يجب الاعلام على  
ذلك فمن تلك صحيحة محمد بن مسلم المذكورة ومن ذلك صحيحة عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عمه ان البارئ ثم وقعت له  
من حسده لم يصبها الماء فعقل له فقال ما عليك لو سكنت ومن ذلك رواية عبد الله البكري المروزي في كتاب قرب الاسناد  
قال سألت ابا عبد الله عمه عن رجل اعاد رجلا ثوبا مصليا فيه وهو لا يصلي فيه قال لا يعقل قلت فان اعطاه قال بعيد فالاستفاد من  
هذه الاخبار ذكر اهتدوا الاخبار فضله عن جوارحه فكيف بالوجوب الذي ذكره والظاهر ان الوجه في ذلك هو انه لما كان بناء  
الاحكام الشرعية انما هو على الظن في نظر المكلف دون الواقع ونفس الامر تحقيرا لبيان السريعة على السهولة والسعة  
ولان الفحص والسؤال عن امثال ذلك تضيق لها كما استفاضت به الاخبار الدالة على النهي عن السؤال عنى ثم عن الامام  
بذلك والاعلام لعين ما ذكرناه في المقام واما ذكره من عدم الايمان وجوب الانفراد على الماسم فقل نقل شيخنا اقول  
سليمان الجرائي طاب ثراه في رسالته في الصلوة عن الحق الشيخ حسن نحوه ثم نقل عن بعض المتأخرين الجواز ونظر اولاهم قال  
بعد نقل القول به ولا يخفى من قوة ولم ينقل دليله في المقام فعيا ولا اثباتا اقول وحقيق القول في ذلك سني على مسألة  
اخرى وهي ان من صلى في النجاسة جاهلا بها هل صلوة ما حال هذه صحيحة واقعا ولما هو او يكون صحيحة فظاهر باطله واقعا الا انه غير  
مؤخذ لما كان الجاهل بالنجاسة فظاهر الاصحاب كما صرح به شيخنا الشهيد الثاني في شرح الالفية هو الثاني حيث قال مسألة ما لو  
بالآء النجس جاهلا وان ذلك سهل لصلوة ما صورته حتى لو استمر الجاهل به حتى مات فان صلوة باطله غايته عدم المواخذة  
عليها لا امتناع تكليف العاقل هذا هو الذي يقتضيه اطلاق العبارة وكلام الجماعة ولا يخفى ما فيه من البلوى فان ذلك يكاد  
يجب فساد جميع العبادات الشرعية بالطهارة لكثرة النجاسات في نفس الامر وان لم يحكم الشارع فظاهر انفساها فعلى هذا لا يستحق عليها  
قرب الصلوة وان استحق احرار لذلك الموضع حركاته وسكناته ان لم يتحقق الله تع بحجوده وكرمه انتهى وحيث فان قلنا بما ذكره شيخنا  
المذكور ونقله عن الاصحاب فانه يحكم كلام هؤلاء القائلين بتعيب الانفراد وضع الاقتداء والظاهر ان ما ذكره في المسألة  
سني على ذلك لظهور بطلان صلوة الامام العالم بالنجاسة فلا يجوز له الاقتداء بصلوة باطله وان كانت صحيحة في نظر  
الامام محمله بالنجاسة وربما احتل على هذا وجوب الاعلام والندرج تحت الامر بالمعروف كما ذكره العلامة ايضا الا ان الظاهر عند  
هو الاول لوجوه احدها ما قدمنا تحقيقه من ان الشارع لم يجعل الحكم بالطهارة والنجاسة منوطا بالواقع ونفس الامر  
انما يثبت على الظاهر في نظر المكلف فوجب عليه الصلوة في النوب الطاهرة لا يعلم عدالة النجاسة له وان لاقته  
واقعا لا مالم تلافه النجاسة لانه تكليف بما لا يطاق وهو مردود عقلا ونقلا وشرعا في نفاذ صلى المصلي في النوب  
المذكور فقلنا مثل امر الشارع وصار من صلوة صحيحة شرعية اذا اخلت من سائر المبطلات وتاثيرها ما استلزمه من  
الاخبار الدالة على المنع من الاخبار بالنجاسة وان كان في أثناء الصلوة ولو كان الامر كما يدعون من كون النجاسة والطهارة



ونحوها انما هو باعتبار الواقع ونفس الامر وان تلبس المصلي بالنجاسة جهلا لموجب بطلان صلاته واقفا فكيف يحسن من الامام  
 من الامام تم التبع من الامارات بها في الصلوة كما في صحيح محمد بن مسلم او قلها كما هو احد الوجهين في رواية ابن بكير وهل هو بنا  
 على ما ذكره الاساقفة التفسير على تلك الصلوة الباطلة والمعاونة على الباطل فلا ريب في بطلانه وقال الثماني انه يلزم على  
 ما ذكره وعدم الجزم بصحة شيء من العبادات الا نادرا كما اعترف به شيخنا السيد الثاني وفيما قدمنا من عبارة في شرح  
 الرسالة ونحوه وصرح المحدث السيد نعمت الله قدس سره على اثر الكلام الذي قدمنا نقله عنه في اصل المسئلة حيث قال ولعلنا  
 التحقيق يظهر لك بطلان ما ذهب اليه جماعة من الاصحاب من مظهر بما ذكره من فاسم الجمل به حتى مات فصوله باطلا فانيه عدم  
 الموافقة عليها الاستماع تكليف الغافل ولو صح هذا الكلام لوجب فساد جميع العبادات والشروط بالطهارة لكثرة النجاسة في نفس الامر انتهى  
 وبذلك يظهر لك ان الاصح هو صحة صلوة المصلي في النجاسة جهلا ظاهرا واقفا واستحقاق الثواب عليها وبه يفتح السر لا وجه للافتراء  
 في اناء الصلوة بسبب وبسته النجاسة كما ذكره الحبيب والمحقق الشيخ على ان فان قيل ما ذكرناه من صحة على تقدير حمل الامام على كونه جاهل  
 النجاسة ما مع احتمال العلم بها وسياها وقت الصلوة فالمتم بين الاصحاب وجوب الاعادة في الوقت وقيل في خارجة اي  
 وعليه فلا يتم ما ذكرتم لان وجوب الاعادة كاستغناء عن البطلان قلنا فيه الا انه قد نفرد في كلامهم وعليه ذلك الاجابة  
 حل افعال المسلمين على الصحة وان الفعل متى احتل الصحة والبطلان فانه يحمل على الوجه الصحيح حتى يظهر دليل البطلان وهذا اصل  
 عندهم قد بنوا عليه احكاما عديدة في المعاملات والعبادات كما لا يخفى على المتدرب وح فقولنا لما ثبت صحة الصلوة في  
 النجاسة جهلا فعلى تقدير القول ببطلان الصلوة نسبنا ما نفقضي القاعدة المذكورة في هذه النجاسة المرئية المحتملة كوضا  
 مجهولة او بنسبة الحمل على الوجه الصحيح اذا لاصل هو الصحة والناس في ستم سالم يعلموا فلا يكون محررا لذية موجبا للحكم بالبطلان  
 الصلوة وثانيا ان مقتضى صحة صحيح محمد بن مسلم الدالة على المنع من الاعلام بالنجاسة سقوط الجمل والخصيان ونقل وجهان  
 التام في حال نسبانه كالحاجه في حال جهله غير مخاطب بما اضربه فيكون صلوة صحيحة على التقديرين والله العالم الرابع  
 وما دلت الروايات المتقدمة من حيث الدلالة على كراهية الاضمار بالنجاسة على انه يجوز للاضمار اذا كان عنده طعام يخص  
 ان يبيعه من لا يعلم النجاسة او يقطع اياه وانما لا يتم عليه ولا يخرج سيارا رواية عبد الله بن بكير الدالة على جواز اعادة التوب  
 لا يصلي فيه من حيث النجاسة من يصلي فيه من غير ان يعلم والتقريب فيها انه ان لم يكن امر الصلوة استدلالا بالمنع فيها او كدلا  
 يكون اقرب الاكل والبيع ويؤيد ذلك ما قدمناه من انه ظاهر في نظر المشتري والاكل والطهارة ليست متوقفة بالواقع  
 وانما هي متوقفة بعلم المكلف وعدمه وهذا المفروض وان كان نجسا بالنسبة الى المالك الا انه ظاهر بالنسبة الى الاخر والقول بذلك  
 لا يخفى من قوة الا ان ظواهر جملة من الاخبار تدفع مثل صحة ابن ابي عمير عن بعض اصحابه قال وما احسبه الاحضض بن النخعي  
 قال قيل لابي عبد الله قم في العجيين يعجن بالآء الخبز كيف يصنع به قال يباع من يستعمل اكل الميتة وفي الصحيح عن ابن ابي عمير اي  
 عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله قم قال بدفن ولا يباع وسادواه الشيخ في الصحيح عن الحلبي قال سمعت ابا عبد الله قم يقول  
 ابا عبد الله قم يقول اذا اختلط الذي بالميتة باعه من يستعمل الميتة واكل منه ومثلوا حسنة اي قم وقد تقدم اي قم في صدر الفصل  
 الخامسة رواية معوية عن عمار المتضمنة للسؤال عن جردحات في سمن او زيت او عسل انه قال قم قال يبيعه وتبينه من  
 اشتراه ليتضح به والمسئلة لذلك غير خالية من الاشكال والتاويل في الاخبار الدالة بالحمل على اضمار الغير نجاسة ثوبه وهو  
 او بدنه او نحوها وان اسكن في صحيح محمد بن مسلم كما هو موود الرواية المذكورة فلا منافاة بينهما وبين هذه الاخبار الدالة  
 رواية عبد الله بن بكير لا يقبل ذلك لكون النجاسة فيها بالنسبة الى المالك فانه يجوز ان يعبر ثوبه النجس ولا يجبر نجاسة  
 وهو ظاهر لنا فاه هذه الاخبار وموئيد ما ذكرناه من القاعدة في الباب في معنى رواية ابن بكير المذكورة صحة العجيين  
 القاسم قال سألت ابا عبد الله قم عن رجل صلى في ثوب رجل ابا با ثم ان صاحب الثوب اخبره انه لا يصلي فيه قال لا يعبد  
 شيئا من صلواته والتقريب فيها تقريره ثم السائل على اعادة ثوبه النجس من صلى يصلي فيه من المعلوم ان صلوة ذلك  
 الرجل فيه اما يكون باذن صاحبه واعادته اياه وتقريبه قم كما تقر في موضعه فان قيل ان النجس من المذكورين المذكورة  
 الدالة منها على نجاسة الثوب المعار ولعل عدم الصلوة فيه كما في رواية ابن بكير والاضمار بالنجاسة لا يصلي فيه كما في صحفة



المذكورة انما هو لامر اخر مثل الغضب ونحوه من الموانع قلنا اولا انه قد نقر وعندهم ان عدم الاستفصال في مقام الاحتياط  
 دليل على الجوع في المقال فيكفي دلالة الخبرين على ما ذكرنا بهومها وثانيا ان الاصحاب انما فهموا من الروايتين التجاسة و  
 لهذا نقلوا صحة العيص المذكور في روايات من صلى في التجاسة جاهلا ومن ذكر منهم رواية ابن بكير فانما ذكرها في  
 مقام الصلوة في التجاسة ايضا قد نقر المحدث الحسن الكاشاني بالقول بان التجاسة اذا ازيلت عن عيص  
 التجاسة بالتمسح ونحوه فانه لا يتعدى نجاسته الى ما يلا في موضعها ولو لمع الوضوء وبالغ في مضرتة وشنع على من خالفه  
 قال في كتاب المفاتيح انما يجب غسل ما لا في عيب التجاسة واما ما لا في الملا في لها بعد ما ازيل عنه العيب بالتمسح ونحوه  
 بحيث لا يبقى فيه شيء منها فلا يجب غسله كاستيقاد من المعيرة على ان لا يحتاج الى دليل على ذلك فان عدم الدليل على  
 وجوب الغسل دليل على عدم الوجوب فلا تكليف الا بعد البيان ولا حكم الا بعد البرهان الا ان هذا الحكم ما يكره في صدور  
 الذين غلب عليهم التقليد من اهل الوسواس الذين يكفرون بنعمة الله ولا يسكرون سعة رحمته وفي الحديث ان الخواص  
 ضيقوا على انفسهم وان الذين اوسع من ذلك انفقوا اقول ان عبارة وكالة لا يخرج من اجل واحتلال اما الاول  
 فانه مقتضى قوله انما يجب غسل ما لا في عيب التجاسة هو ان تغدى التجاسة يد وورمدار الملا فاة لعيب التجاسة وجوبا  
 وعدم ادوار الملا فاة للتجاسة اعم من ان يكون عيب التجاسة مصاحبة له ام لا اذ لم يستلزم ملا فاة العيب وعلى هذا  
 يستفاد منه الحكم بظهوره كل ما لم يلا في عيب التجاسة سوى لا في المحل بعد زوال العيب عيب التجاسة عنه كما ذكره او  
 لا فاه والعيب باقية فيه لكن على وجه لا تفصل الى الملا فاة ومقتضى قوله واما ما في الملا فاة لها بعد ما ازيل عنه العيب  
 الى اخره ان تغدى التجاسة لا بد وورمدار ملا فاة العيب بخصوها بل هو اعم من الملا فاة لها والمحل الذي هي فيه بشرط  
 كونه ما يعاصها بها للتجاسة وعلى هذا يستفاد منه تخصيص الطهارة بما لا في محل التجاسة بعد ما ازيل عنه العيب اعم من  
 ان يكون محل التجاسة ما يعا كالدهن المايح ونحوه او غير المايح كالبدن والخشب والنوب ونحوها واما الثاني فان كلامه  
 على كلا الاحتمالين مردود اما على تقدير الاحتمال الاول من دوران التجاسة والطهارة مدار الملا فاة للعيب وجوده او  
 نفيه انه معلوم البطلان لاستقامة الروايات بما ينافيه كما رواه نجاسة الدهن واللبس المايحين بوقوع الفارة وموافقا  
 نجاسة الاراء في نجاسته سايتها واما على تقدير الاحتمال الثاني ولعل مراده ذلك في قصره بذلك الفرد الخاص استعار به  
 نفيه ان المفهوم من كلامه كاستمراره اليه انما هو عدم تغدى نجاسته ذلك المحل الذي بعد زوال العيب منه اعم من ان يكون ما يعا  
 او جامدا مثلا لو وضعت اصبع في دهن نجس بعد دفع عيب التجاسة فانه لا يقتضي نجاسته الاصبع وهذا في البطلان انظر  
 من ان يحتاج الى بيان دلالة الاخبار على نجاسة الدهن ونجاسته ما تغدى اليه ولهذا حرم اكله والانتفاع به الا في الايمان  
 ونحوه اللهم الا ان نجس الدهن بغير المايح كالخشب والنوب والبدن ونحوها كما هو مورد المعبرة التي استند اليها  
 اولا ان الظاهر من كلامه في الكتاب المذكور في مفاتيح التجاسات انما هو ما ذكرنا في معنى الاعم السائل للمايح والجامد  
 انه بعد ذكر التجاسات العشرة مقتضى متعددة قال ما سؤدت مقتضى كل شيء غير ما ذكر فهو ظاهر ما لم يلا في شيئا من نجاسات  
 خاصة دون التجاسة كما هو في طهارة ما لا في التجاسة صلبا كان او ما يعا بعد ازالة عيب التجاسة او قبلها ما لم يلا فيها وثانيا ان  
 تسليم ما ذكره فانه معارض باستقامة الاخبار بغسل الاراء والفرش والبسط ونحوها متى نجس شيء منها اذ من المعلوم ان الاراء  
 يغسلها ليس الامتنع تغدى نجاستها الى ما يلا فيها بضرورة مما يشترط فيه الطهارة ولو كان مجرد زوال العيب كافيا في جواز  
 استعمال تلك الاشياء لما كان الامر بغسلها فائدة بل كان عبثا محض لان تلك الاشياء لا نفسها لا تستعمل فيما يشترط فيه الطهارة  
 كالصلوة ونحوها حتى يقال ان الامر بغسلها لذلك وبالجملة لا يظهر وجه حسي لهذا التكليف لو كان ما ادعاه حقا سيما مع الذين  
 على السهولة والتخفيف في التكليف ونفي الجرح والعسر هذا واما المعبر التي اشار اليها واعتمد في المقام عليها وهي موثقة  
 حبان بن سدير قال سمعت رجلا يسأل ابا عبد الله ثم فقال اني ربما بليت فلا اقدر على الماء وشيئته ذلك على فقال ازيلت  
 وشيئته فاسمع وكره من يقول وان وجدت شيئا قبل هذا من ذلك ففي غير صرحه بل ولا ظاهرة فيما ادعاه بل هي بالدلالة على  
 خلافه اقرب وبما ندعبه انصب وتوضيح ذلك انه بعد نقل هذه الرواية في الواقي بنه على احتمالها لمعنيين احدها وهو الذي



يظهر عندنا من لفظة الرواية وسياقها هو ان السائل سأل اليه ان يرد بال و ليس معه ما و يستدل ذلك عليه بسبب عرق ذكره  
بعد ذلك او بل يخرج من ذكره قبلا في يخرج البول فيخص به ثوبه و يرد به فامر عثم لذلك بحيلة شرعية يتخلص بها من ذلك  
وهو ان يسمح غير الخرج من الذكر مثلا في يخرج البول اعني المواضع الظاهرة منه بعد ما يتصف الخرج ببني حتى لو وجد بطلا  
بعد ذلك لقد روي نفسه انه يجوز ان يكون من بطل ريقه الذي وضعه وليس من العرق ولا من الخرج فلم يفتن النجاسة من ذلك  
البطل الخ الثاني وهو الذي يني عليه ان يكون شكايه ذلك السائل انما هو من انتقاض وضوءه بالبطل الذي يجده بعد المسح  
لا احتمال كونه بطلا وكونه ان لا يقدر على الماء يعني لازالة ذلك البطل المحتمل كونه بطلا فانه قد يعدي من الخرج الى ثوبه و يرد  
فامر عثم ان يسمح ذكره يعني يخرج البول بعد مسح البول عنه بريقه حتى لو خرج بعد ذلك بل صار مشكوكا فيه من حيث الوقت  
الموضوع على طرف الذكر لا احتمال كونه منه هذا حاصل كلامه ثم قال وهذا المعنى وفق بالاخبار الاخر ثم قال وهذا الامر ان  
اعني عدم الحكم بالنجاسة الا بعد التيقن وعدم تعدي النجاسة من المتنجس بان من وجده الله فرب الواسعة ففهم الله لعباده  
رافقه بهم ونعم لهم ولكن اكثرهم لا يتكبرون فينتقم الله منهم بايتلافهم بالوسواس واتباعهم للفتن الذي يوسوس في صدور  
الناس من الجن والانس انتهى قوله لا يخفى عليك ما في قوله وعدم تعدي النجاسة من المتنجس من الله على  
المايع والنجاسة كما قد مر ذكره ثم اقول لا يخفى ان ما ذكره من هذا الاحتمال الذي يني عليه الاستدلال مردود من وجوه  
احدها انه قد ذكر الاحتمال في معنى الرواية المذكورة كما قد مر ذكره عنه وهو لم يذكر مرجحا لهذا الاحتمال الذي استدل به وقد مر  
ان الاحتمال الاخر لا يجري فيما ذهب اليه وقد قرر بينهم انه اذا قام الاحتمال بطل الاستدلال ونايها انه لا دلالة في الخبر على  
هذا الضوء الذي يني عليه هذه المسألة المتعسفة وارتكبا لهذه التخللات المشككة وقد سبقه الى هذا الاحتمال ايضا السيد  
السند في المدارك حيث قال بعد نقل خبره ان لا تجيب فيه او لا بالثبوتية او على ان المراد في كون البطل الذي يظهر على الصل انتقاضا  
انتهى فتبين ان الوضوء الذي ذكر لا يكون الا بعد البول فلم لا غسل الخرج البول ولا يدفع هذه التحير التي شكها لانه واجد  
للماء بريحه وازالة البول يكفي فيها مثلا ما على الحنفية لا يحتاج الى كثير ماء حتى رجايق انه لا زيادة فيه على الواجب هو  
ان الة البول او لا سيما على هذا الصدد وفي القليل بأجبال الوضوء وجوب اعدته مع نسيان غسل الخرج البول كما  
دلت عليه اخباره التي استند اليها وادعاهما انه لو كان شكايه القليل اليه انما هو من حيث خوف انتقاض وضوءه بالبطل  
الخارج من جهة احتمال كونه بطلا لكان الاولى جوابه بالامر بالاستبراء بعد البول فان قضية الاستبراء البناء على طهارة ما يخرج  
بعده وعدم نقضه للوضوء وخاسمها انه لو كان الحكمة في الامر بوضع الريق على الخرج البول انما هو عدم انتقاض الطهارة  
بان ينسب ذلك البطل الذي يجده الى الريق ليكون غير ناقض ولا ينسب الى الخرج من الذكر فيكون ناقضا واي فرق  
في ذلك بين الحكم بتعدي النجاسة من الخرج بعد مسحها وعدم تعديها فان وجه الحكمة يحصل على كلا التقديرين فلو قلنا  
بالتعدي وصح الخرج بريقه لعقد هذه الخرج وكون الخارج غير ناقض اسكن وان كان نجسا وبالحيلة فانه لا ساقاة بين  
حصول هذه الحكمة وبين القول بتعدي النجاسة وبذلك ان الوجه الصحيح في معنى الخبر انما هو المعنى الاول الشمله على حكمه  
وبانه يدفع الوسواس الشيطانية ويظهر ايقظ بطلان ما ذهب اليه ويكون الخبر بناء على ما اخرناه قاهرا في الرد عليه وذلك  
فانه لو كان الملا في المتنجس بعد ازالة العين بالتمسح ونحوه لا ينسب لما هو ارفع بوضع الريق لان الغرض ان الخرج قد  
انزلت عنه عين النجاسة ولم يبق الا عليها ومما لا ينعدي نجاسته كما يدعيه فاي وجه لهذه الحكمة بوضع الريق وهو انما امر  
لدفع احتمال تعدي النجاسة من الصل بالعرق او خروج شيء من الذكر فيخص ببلادة الحمل بان ينسب ذلك الى الريق الذي  
وضع ولو صح ما ذكره لم يكن لهذا الاحتمال مجال بالكلية وعلى تقدير مع انه قد عرفت به وعلى تقديره بطلان قاعدته  
وبما ذكرناه من هذا التحقيق واوضحناه من البيان الواضح الرشيق يظهر لك ايضا ما في كلام شيخنا الشهيد قس في الذكر  
حيث قال وجب حنن محبة بريقه فاذا وجد بطلا فنه متروك انتهى ادلا وجه لتركه مع وجود معنى صحيح يحل عليه كما اوضحناه في  
ان فهم من الخبر كون مسحه بالريق مطهرا من البول عند فقد الماء ولا يجب ان يذهب المعنى متروك اجماعا لو كان صريح الدلالة  
في ذلك لاسكن حمله على الثبوتية كما احتمله في المدارك لموافقته لمذهب أبي حنيفة من جواز ازالة النجاسة بكل ما يع  
هذا وما



الاحبار التي ادعى او فنيه هذا التاويل لها فني غير ظاهرة فيها ادعاء ولا دلالة على ما دعاه فنيها صحيح العيص بن القاسم قال سالت ابا عبد الله  
عن الرجل يال في موضع ليس فيه ماء فخرج ذكره بجحر وقد عرف ذكره ونخذه قال يغسل ونخذه وهي بالدلالة على ما تدعيه افرق ويزيد  
عليه فان ذهب اليه انفس وذلك فان الظاهر ان جلة وقد عرف ذكره معطوفة على ما تقدم منها دون ان يكون حالا كما سياتي في قوله  
وتج فذلك على ان العرف انما وقع بعد الذكر فامرهم بغسل الذكر والفخذين لذلك العرق المتعدى من خراج البول بعد مسحه وبذلك  
يظهر ما في كلام شيخنا المحقق صاحب كتاب دياجن وحياض الدلائل حيث قال في الكتاب المذكور بعد نقل خبر حبان المذكور  
ثم سئله سامة الائمة فتاويلها ما هذا لفظه ولمعنى المعاصرين هنا كلام غريب هو ان المحل النجس جعل هذا الخبرين شاهد  
على ذلك وهو كلام مستحسن ان لم يرق الاجماع على خلافه ولم يكن سادس عليه موافقا للعامة او قابلا للتاويل بما ذكرناه وايضا  
ففي دلالة الخبر الاول على ما ادعاه تامل ويمكن ان يستدل به بما هو واضح سنداً ومقتضى وهو صحيحه العيص بن القاسم قال سالت  
ابا عبد الله ع عن رجل يال في موضع ليس فيه ماء فخرج ذكره بجحر وقد عرف ذكره ونخذه قال يغسل ذكره ونخذه وبسالة  
عن مسحه ذكره بعده ثم عرفت به فاصاب ثوبه يغسل قال لا يابن بق الفرق بين الذكر والفخذ عند عرقها قبل المظهر في الشرع  
وبين الثوب عندا صابته عرق اليه الماسحة للذكر قبل الامر بغسلها دون سلا وجعله ظاهراً سوى الفرق بين ما يال في النجس وما  
يلا في عين النجاسة فان غسلها اما هو ملة فاتها بالوطبة المحل النجس قبل رد ال عين النجاسة بالمسح بالبحر كما مرشد اليه والاول  
وذلك يقتضي بعد لجان المحل الى ما يجاوره ويلا صفة من تغيب اجزاء الذكر والفخذ بخلاف الثوب فان ملة فاته انما  
وقعت بالنجس وهي اليد الماسحة بعد رد ال عين النجاسة عن الماسح والمسوح انتهى كلامه زيد مقامه وفيه اولا  
انه لا يخفى ان مفاد عطف مسح الذكر على البول بالقاء التي مقتضاها الترتيب بلا ميلة ويؤيده ايضاً انه هو المتعارف فان  
الانسان متى يال ولم يكن معه ماء مسح ياتى على طرف ذكره من البول لئلا يتعدى الى ثوبه او بدنه هو المتعارف فلنجس ولا  
ان تركه بعينه مسح حتى ترد في المقدار الجحر على وجه يعرف ذكره بل من العلوم ونخذه وعين البول باقية من تلك المدة حتى انه بسبب العرق  
يتعدى نجاسة البول الى فخذيه مثلاً ثم بعد ذلك مسح ذكره ثم المعلوم انه يجرد اليد او النجس فتعد نجاسة البول الى فخذيه مثلاً  
ثم بعد ذلك من غير حصول عرق الى سائر بدنه وشيئاً لا يعقل انه يعرف في ذلك من غير تردد على وجه يسيل العرق من خراج المحل  
ذلك المحل النجس رطوبة وتج فذلك فيعرف معطوفة لاحالية كما استدلنا اليه انفاً وتكون هذه الرواية مع رواية حبان وليلاً على  
ما تقدم من تعدى النجاسة النجس بعد ازالة عين النجاسة ومسحه واماناً فلان ثانياً اخر صحيحه العيص بن القاسم المذكور العيص  
المذكور غير صحيح ولا ظاهرة كون المسح للذكر وقع بمسح البول ولا في كون الجزء الماسح منها بعينه هو الذي اصاب الثوب بالعرف  
بل هو محتمل لذلك ومحتمل لان يكون الملافة بجزء من اليد غير الجزء الماسح منها بعينه هو الذي للنجس منها سياتي في تحقيقه  
رواية حكيم بن طفيل سماعة قال قلت لابي الحسن موسى ع عن ابي البول ثم اتبع بالاجار فيجئ الليل ما يندسرا ويلى قال لا بأس فانما  
سلك كتاب دياجن السائل بعد ذكر حبان ودواة سماعة المذكورة انما لا يدل ذلك على صحة المحل بالمسح بوجه من الوجوه وانما يدل على ان  
وجدان شيء من البول وان استند السراويل من كثرته مع عدم القطع بخروج البول الباقي على النجاسة او ملة فاته لا بأس  
خصوصاً مع مسح ما سوى النجس من الذكر بالوبى فانه يغسله الى الوبق ثم ذكر الكلام الذي قد منا نقله عنه بقوله ولمعنى المعاصرين  
وسمها رواية حكيم بن حكيم قال قلت لابي عبد الله ع البول فلا اصيب الماء وقد اصاب بدي من البول واسمحه بالجادط و  
التراب ثم يعرف بدي فامسح وجهي وبعض جسدي او تصيب ثوبي فقال لا بأس به فانه لا دلالة فيها على كون اصابة الثوب  
مسح الوجه وبعض الجسد بذلك الموضع النجس ولا على كون النجاسة شاملة للبدن كله حتى يستلزم الاصابة ببعض منها ذلك بل  
ما اعم من ذلك وفيه لا بأس انما هو لاجل ذلك لانه ما لم يعلم وصول عين النجاسة او المتنجس الى سني ومباشرة له بالوطبة فلا  
يحكم بالنجاسة عملاً باصالة الطهارة ومتى كاهها الى ان يعلم الواقع لها وهذا احمد الله سبحانه ظاهر لا سيرة عليه قال المحقق الشيخ  
حسن في الشافي بعد ما اورد هذين الخبرين ما نفسه والخبرين كما ترى محال فان لما هو المعروف من مذهب الاصحاب ويمكن  
تاويلها بالمحل على عدم يتحقق اصابة الموضع النجس من الكف الثوب والوجه والمجدد وعلى فهم سريان النجاسة الى سائر الكف  
تواصل رطوبة العرق انتهى قوله وقد اعرف بذلك في الواقي ايضاً فقال بعد ذكر الرواية الوجه في ذلك امر ان احد



ان السبع بالحديث والزائد الى العين ولم يبق من البول شيء فابلا فيه برطوبة انما يلا في اليد المتجسدة لا النجاسة العينية والقطير  
لا يجب الا عن ملاقات عين النجاسة والثاني انه لم يبق احداة البول جميع اجزاء اليد ولا وصول جميع اجزاء اليد الى الوجه والحد  
او الثوب ولا شمول العرق كل اليد فلا يخرج شيء من الثلثة عما كان عليه من الطهارة باحتمال ملاقات البول وان اليدين لا  
ينقص الثلث ابدا وانما تنقص بيعة من كافي باب التطهير من المني النص عليه انتهى ولا استبعاد في حمل الخبرين المذكورين  
على ما ذكرنا وان لها نظائر في الاخبار توهم بطلانها في مخالفة واحتجاج في تطبيقها لاجزاء او قريبا او بعيدا مثل  
صحته وزاده قال سالت عن الرجل يجنب في نوم يتخفف فيه من غسله فقال نعم لا بأس به الا ان يكون النطفة فيه وطنة فان  
كانت حارة فلا بأس فانه يوم طهارة المني وقد تقدم القول فيه في الفصل الثالث في نجاسة المني ومثله صحيحة ابي اسامة  
قد تقدم الكلام فيها في المواضع المتداوية ومثل ذلك في الاخبار كثيرة كالا يخفى على من تتبع الاخبار وحاس خلا تلك الديار  
والغرض هنا انما هو التحية على قبول ما يستدل به على ما ذهب اليه للتاويل كما في نظائره التي من هذا القبيل فلا يحتاج بها الى اذعان  
خلال النسخ الواضح السبيل الذي عليه عامة العلماء جيله بعد جيل وقد وافقنا في هذا المقام بعض الفضلاء ومن تلامذته النجاشي  
على منواله في جيل مذهبه واقر الحديث قال في حواشي على كتاب الوافي في هذا المقام ما استدله به خبر العلامة طاب ثراه من الاخبار على  
ان المتجسس لا يجسر الظاهر انه لا يتم لان ليس فيها ان لهم ان يصلوا على تلك الحال بل سألوا عن كراهة ما فعلوا فاجابهم ثم بعد ما  
واذا ارادوا الصلوة بظهره او ظهره وصلوا وان سلمنا هذا الخبر ابن حكيم وخبر خبر العيص الاول لا يدل الا على ان ما لم يعلم  
المتجسس الحشوي يطهرا استعدادا ونحوه لم يحكم بالنجاسة ثم ذكرنا وتاويل خبر سدير محض اضرعنا ما ذكرناه الى ان قال وخبر سامة ان  
كان المراد بعدم اليأس ان يعلو في السعة والحال هذه فهو باطل بالاتفاق بل لا بد من تطهير مخرج البول ولا يبعد وجوب تطهير ثوبه  
ايضا فانما دام عدم اليأس من فعله واما ان يكون في موضع ليس فيه ماء فبال وفتح وينهم ثم وجد البل يسال من استفاض البتيم  
فاجابه ثم بعد ما لا اتفاق والحال هذه انتهى قال في الوافي دليل هذه الاحاديث التي استنادها اليها في دعواه عليه ما نصبه لا يخفى على من  
قلت رتبة عن رتبة التقليد ان هذه الاحاديث ما جرى مجراها صريحة في عدم نجاسة المتجسس الحشوي قبل تطهيره  
وان كان يطهرا اذا انزل عن عمن النجاسة بالشمع ونحوه وانما المتجسس الحشوي عمن النجاسة لا غير على ان لا يحتاج الى دليل في ذلك  
فان عدم الدليل على وجوب الغسل دليل على عدم الوجوب الا تكليف لا بعد البيان انتهى اقول لا يخفى عليك ما فيه بعد  
ما عرفت من التحقيق الكاشف عن ضعف باطله وخافيه اما قوله ان هذه الاخبار صريحة فيما ادعاه من طهارة البطلان كيف  
هو قد ذكرنا قد مناهة في معنى موافقة حنان معصيين وكلام انما يتم على تقدير بطلانها وكذا في رواية حكم بن حكيم فكيف كبر  
صريحان فيما ادعاه مع اعترافنا لاحتمال ان الاخيرين الموجبين لخروج الرواية من قالب الاستدلال ما هذا الاسهل ظاهر  
من هذا الحديث الماهر واما باقي الاخبار فيما اوضحناه وذكره الاصحاب من وجوه المعاني المحتملة فيها فكيف يدعي سراحها واما  
قوله ان عدم الدليل على وجوب الغسل دليل على عدم الوجوب فبينا قد اوضحناه مجد الله سبحانه وتوفيقه دلالة موافقة حنان  
وصد صحة العيص على ما تقدم من وجوب الغسل في الصورة المذكورة معنا قال في ما استرنا اليه من اخبار تطهير الاواني  
والغرض والبسط والجلود ونحوها هذا ان خصصنا محل النزاع بالاجسام الصلبة وان عمنا الحكم في المايح كما عرفت من انه  
ظاهر كلامه كان ما ذكره في الضعف والبطلان اظهر من ان يخفى على الصبيان فضلا عن علماء الاعيان والله الهادي الى صراط  
الاخلاق بين الاصحاب فيما اعلم في انه متى علت للملاقات الوجبة للتجسس واشتبه عليها فان كان موضع الاشياء  
محصورا وجب اجتناب ما حصل فيه الاشتباه وهكذا في الاشتباه بالمحرم وان كان موضع الاشتباه غير محصور لم يظهر للنجاسة  
اثره في كل واحد من الافراد والجزاء التي وقع فيها الاشتباه على اصل الطهارة والحلية في الاختلاط بالنجس والحرام في الكلا  
هنا في مقامين الاول بالنسبة الى المحصور فان الحكم فيه ما ذكرنا كما عليه كافة الاصحاب الى ان انتهت التوبة الى السيد محمد  
والحق الشيخ حسن وقبلها شيخنا الحق الادريسي فنادى عوفي الحكم المذكور في جمع من تابعيهم وقد سلف حله من الكلام في ذلك  
معها سئلة الانا نذكر انور في السيد السند والحق الشيخ حسن في هذا المقام بين ما يتعلق بين النقص والبرام فتعق في السيد السند في  
المدارك بعد قول الله واذا كانت النجاسة في موضع محصور كالبيت وشبهه ومحل موضع النجاسة لم يسجد على شيء منه ما هذا نفسه هذا

سنة  
طاهر



الحكم مطلق في كلام الاصحاب واحتجوا عليه بان المشبه بالضر قد امتنع فيه التمسك باجالة الطهارة للقطع بحصول نجاسة ما وقع  
فيما لا يشبهه فيكون حكمه حكم النجس انه لا يجوز السجود عليه ولا الانتفاع به في شئ مما يشترط فيه الطهارة وبغيره نظر اما اولا  
فانه الطهارة انما امتنع التمسك بها بالنسبة الى مجموع ما وقع فيه الاستبراء لا في كل جزء من اجزاءه فأي جزء من اجزاءه التي تقع  
فيها الاشياء مشكوك في نجاسته بعد ان كان متيقن الطهارة واليقين بالثبوت انما يخرج منه يقين سلبه وقد روي ذرارة في الصحيح  
عن ابي بصير انه قال ليس ينبغي لك ان تنقض اليقين بالثبوت ابدا واما ثانيا فلان ذلك ان بعضه في غير المحصور فلو لم لا يقتضي حوائج الاستبراء  
فيما يقتضي الطهارة وهو معلوم السطوات الى ان قال وبالحجة فالمتحيز حوان السجود على ما لا يعلم نجاسته بعينه وعدم حوان نجاسته كذلك  
له تمسك بمقتضى الاصل السالم عن المعارض انتهى وفيه اولا امر متى جاز التمسك باجالة الطهارة في كل جزء من اجزاءه فانه ينتج  
من ذلك الحكم بالطهارة في الجميع البتة مثلا في مسألة الانابيس التي هي اجزئيات هذه المسئلة متى لوحظ هذه الامارة على جهة كان كذلك  
فاللزام من ذلك هو طهارتها وجواز استعمالها وهذا عين السطوة للزوم سقوط حكم النجاسة المحققة بالكلية والسيد  
اما التماس في مسألة الانابيس الى ان مجرد استبعاد لا يلتفت اليه وانه قد وجد نظيره في حكم واحد في الثوب المسترطوخ ونحو  
قد اوضحنا في موطأنا وهذا ما اركانه وثانينا ان الموضوع الواردة في جملة من جزئيات هذه المسئلة صريحة في ابطال هذا  
الكلام المرفق ومنها مسألة الثوب الذي قد نجس بعض منه غير معلوم واشبهه من بعد في الثوب كذا فان الموضوع اوجب ظهير  
الزوب كذا وبات يقتضي كلامه هذا انه مكفي فيظهر جزء من الثوب بقدر الموضوع النجس والموضوع تباها وقد اعترضه فنفذ ذلك  
في المسئلة للتمسك بها ومنها مسألة الثوب النجس المشبه بغيره امر ظاهر فان الشارع اوجب الصلوة في كل منهما ومقتضى كلامه  
انه مكفي للصلوة واحدة منها والمقيد بغيره ومنها مسألة قطع اللحم المشبه ذكيرة بمينة فان الموضوع دلل على صفة الجميع ومقتضى  
كلامه هنا كل قطعة وقطعة منه ومنها مسألة الانابيس وهذه المسائل كلها متفق عليها بين الاصحاب سلفا وخلفا و  
الموضوع ليقم سقفة فيها على ما ذكرناه والسيد ومن جهة اخرى في مسألة الانابيس من حيث ضعف المستند  
باصطلاحه وان كان موثقا لعدة عنده في نسف الضعيف متى عرض عنه جملة اصحاب هذا الاصطلاح على اوجه وجبر واضعفه  
بالاتفاق الاصحاب على العمل بمقتضى ما اعتدوا فهم في تلك المسائل الباقية بما دلل عليه الموضوع الصحيحة المرجحة وان خالف مقتضى  
قاعدتهم والجميع كما ترى اظهر شئ في رد الكلام واختلافه لفظا منهم فانهم لو كان ما ذكره حكما كلياً وقاعدة مطردة بناء على ما  
نوهوا من صحة ذرارة المذكورة في كلامه لما خرجت الاجزاء العنصرية باتفاق الاصحاب في تلك الجزئيات المذكورة بخلافه  
والمعنى في صحة ذرارة ليس كما نوهوا كما سيظهر لك في المقام ان شاء الله تعالى انما يلزم ما ذكره هذا انه لو اشتهت امر او  
احته او واحد محامه بامرة اخرى او بغيره مثلا فانه يجوز له ذلك اي تلك العادة سواء لاصالة الخلقة كل واحدة واحدة ولا  
يحكم بتجريم الام ولا تحت ونحوها الا اذا كانت مستتخفة ولا اظنه فيقوى به وبالحجة فالقول المفضل والتحقيق الجدل في  
المقام هو ان لا يرب انه قبل وقوع النجاسة فان الطهارة مقتضية في كل جزء جزء من اجزاء الارض وفرد من افراد الادوات  
المحصورة بعد وقوع النجاسة ومعلوم منها في موضع مخصوص فان حكم نجاسته يقينا وامام وقوعها في جزء من تلك الاجزاء  
وفرد من تلك الافراد واشتباهاه بالباقي فانه قد حصل لهذه الاجزاء وهذه الافراد حالة ثالثة بين يقين الطهارة ويقين النجاسة  
فكل منها ليس يتيقن الطهارة ولا يتيقن النجاسة والمعلوم من الشارع انه الحق هذا القسم بالقسم الاول وهو يتيقن النجاسة  
كما عرفت من الجزئيات التي ذكرناها وكذا بالنسبة الى اختلاف الحلال بالحرام ووجه الفرق بين هذا القسم وسلك عليه  
صحة نفاذ المذكورة ونحوها ان في هذا القسم الذي ذكرناه قد علم وجوب النجاسة بقطعا ولكن اشتبه عليها موضعها من تلك  
الافراد والافراد ومورد الصحيحة المتار اليها والطهارة وانه لا يخرج عنه مجرد الظن والتمسك وفرضي الشارع هذا بالنسبة الى  
كل جزء من اجزاء المحصور وليس في محله لما يلزم منه من رفع حكم النجاسة المعلومة يقينا بالكلية ومن اجل ذلك دلل الموضوع على  
اعطاء حكم المشبه بالنجس او المحرم في المحصور حكم ما اشتبه به فان قوله نعم حرمت عليكم الميتة وحرمت عليكم امهاتكم  
الاية يشاطر لما لو كان ذلك المحرم منعينا متشخصا او مشتبها بافراد مخصوصة منعينة فانه كما يقطع لوجود النجس والحرام  
مع التحضي يقطع ايضاً لوجوده في صورة الاستبراء في الافراد المنعينة فتشمله الامور المذكورة غاية الامر انه لما لم يكن التوضيح



الى الاجتناب عن ذلك المحرم والاجتناب عن الجمع واجب اجتنابا لجميع من باب ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب ونظيره في  
 الاحكام غير عز فان من فاته صلوة فريضة واشبهت بها في المحس وجب عليه الاثنان بالجميع فصلا وقوى بالقرين المذكور  
 وما لو لم يكن مخصوصا بالوجود بايدي الناس في الاسواق فانه لا يقطع بوجود المحرم ولا النجس انما يرا د استعماله منه وان علم ووجوده  
 في الواقع ونفس الامر ومن هنا حكم الشارع بحمل ما في ايدي السليبي واسواقهم وطهارته وحوادثه وان علم وجوب الحرام والنجس  
 ايدي بعض الناس الغير المعروفين وهذا هو الذي وردت فيه صحيحة رواية المذكورة في كلامه ونحوها وورد في كل شيء فيه  
 حلال وحرام بنزل حلال حتى تعلم الحرام بعينه وورد كل شيء نظيف حتى تعلم انه قذر فلهذا الاخبار انما وردت في غير المحصور ومن المحصور  
 بمعنى ان كل شيء له افراد بعضها طاهر وبعضها نجس او بعضها حلال وبعضها حرام فان الحكم فيها الطهارة والحلية حتى تعلم كونه من  
 الافراد المحرمة او النجسة ومن هنا دخلت الشبهة على جملة من افاضل متاخرى المتأخرين حيث ابرأ هذه الاخبار في قسم المحصور  
 ومنهم السد المذكور ومن هذا حذره في مسألة الطهارة والنجاسة والمحدث الكاشاني والفاضل الخراساني في مسألة اختلاط الحرام  
 بالحلال حكما راجعا للجمع في المحصور وهو فاضل من علم التامل في الاخبار وقد اشبعنا الكلام معها في كتاب الدرد النجسة  
 مما يوجب ما قلناه مؤثقة مسعدة بن صدقة عن ابي عبد الله ثم قال سمعت يقول كل شيء هو الحلال حتى تعرف انه حرام بعينه فتد  
 من قبل نفسك مثل النوب يكون عليك فلا شربته وهو سرفته والمولك صدك وهو مولك قد باع نفسه او صنع فبيع او فخر وامرأة  
 تحركت في احلك او رضيعتك والاشياء كلها على هذا حتى يستبين لك غير ذلك او تقوم به البينة ودواينة في الجارود المروية  
 في كتاب النجاسات قال سالت ابا جعفر ثم عن الجحيم وقلت اخبرني انه راى من يجعل فيه الميتة او اجل مكان واحد يجعل فيه الميتة  
 حرم جميع ما في الارض ما عدا الميتة فلا تأكل وما لم تعلم فاشترى بيع وكل والله اني لا اعرض السوق فاشترى بها اللحم والسم  
 والجحيم والله ما اظن كلامه ليعم هذه البربر وهذه السوءان الى غير ذلك من الاخبار وموضع الخبرين وان كان الحلال والحرم  
 الا ان المسئلتين من باب واحد صغير ما قبل هذا يقع في كل شيء طاهر حتى تعلم انه قذر بمعنى ان الحكم على كل شيء انه في ايدي الناس و  
 اسواقهم بالبرهان وان كان نجسا في الواقع ويستحب هذا الحكم الى ان يعلم الواقع لئلا ان مورد المحصور كما في مسألة الانائين ونحوها  
 المعونة النجاسة المروية للخروج عن ذلك الاصل وادلة العالم وقال الحق الشيخ حسن في كتابه واذا علمت الملائكة على وجه على الوجه  
 واشبهت نجسا فان كان موضع الاستنباء غير محصور لم يظهر للنجاسة اثر وبقي كل واحد من الاخبار التي وقع فيها الاستنباء على اصل  
 لا يعرف ذلك خلافا وان كان محصورا فظاهر جماعة من الاصحاب انه لا خلاف في وجوب اجتناب ما حصل فيه الاستنباء الكافر  
 في استنباء الانائين لآلة الطاهر النجس لم يذكر وعلى الحكم جهة وقد بينا في مسألة الانائين ان العدة في الحكم بوجوب اجتنابها  
 على الاجماع المدعى بذلك وان ما عداه من الوجوه التي احتجوا بها ضعيفة مدعوية ولعل اعتمادهم في الحكم هنا انهم على الاجماع  
 على تلك الوجوه انتهى اقوالنا بالذمة الى المحصور من انظار جماعة من الاصحاب المؤيدون بعدم الاتفاق على ذلك ورد  
 بانهم يوجبون المخالف في هذه المسئلة بكل من طرأها اعني المحصور وغير المحصور سواء ومن في طائفتهم من تأخر عنه ولهذا انه في  
 المدارك كاندنا في عبارته قال ان هذا الحكم اشارة الى المحصور فقطع به في كلام الاصحاب ولما ذكر من انه ليس عليه دليل ولا  
 حجة سوى الاجماع فهو مردود باعتراف من الجزئيات الدالة تحت هذه القاعدة الثانية بالتصور ولا يخفى ان القواعد الكلية  
 الاحكام الشرعية كما ثبت بورد المقصود في الحكم مسورا بسور الكلية كذلك تثبت بتبع الجزئيات المتفقة على ذلك الوجه  
 قد تتبعنا الاخبار بالنسبة الى المحصور فوجدناها قد وردت في جملة من الاحكام متفقة النظام ملتزمة تام الالتئام على الدخول  
 تحت هذه القاعدة التي ذكرها الاصحاب رستم وهو عطاء المشبهة بالنجس والحرام حكما في المحصور كما مر في الاشارة اليه والقواعد  
 الكلية كما تثبت مسورا بسور الكلية تثبت ليقم بتبع الجزئيات ولقائنا على فهم واحد كما في الحكم القواعد الثمانية المبيحة على تتبع  
 جزئيات كلا العرب والكر القواعد في الاحكام الشرعية انما هو من هذا القبيل كما لا يخفى على المتتبع من ذوي التحقيق وبعض ذلك  
 الاجماع المدعى في المسئلة والوجوه التي ذكرناها وقد بينا وجه صحتها في مسألة الانائين والله العالم بما  
 الى غير المحصور وقد عرفت اجماع الاصحاب هنا انهم على ارتفاع حكم النجاسة بغير الاشكال في انه لم يرد في الاخبار في هذا المقام  
 الصغير بالمحصور وغير المحصور ووردت كل من حكمي المحصور وغير المحصور على وجه هذا العنوان وانما المستفاد من تنبيهها كما

السلام الله



كما قلنا ما دام متى وقع الاستبراء في افراد معلومة مشاهدة كسنة الاناثين والتم الخلط بذكاة والنياب غسلها بجلها ونحو ذلك فانما يجب عليه اجتناب الجماع وان السابغ قلا عطي المشبه بها حكم ما تشبه به في النجاسة والحرمة واما ما يوجد في ابدى المسكين واسواقهم فالحكم فيه هو الطهارة والخلية وان علم الغنى والحرام في الجملة لا في تلك العين بخصوصيات متحدة او متعددة وكلام الاصحاب هنا قد عبروا عن التحسين المذكورين بالمحضور وغير المحضور وكلامهم في بيان المراد من ذلك لا يخرج من اضطراب جملة من الاصحاب جعلوا الرجوع في الحصر الى ما يصيد في عليه العرف اذ لم يثبت له حقيقة في غيره ومثله في الارض والبنيان والبعثين وغير المحصور فيها بالصحة انما قال المحقق الشيخ علي قسري في حاشية الشرايع المراد بالمحضور وغير المحضور ما كان كذلك في العادة لان الحقيقة العربية مقدمة على القوة عند فقد الشربة ولانه لو ارادة العربية مما لا يمنع تحقق الحكم فان كل ما يوجد من العدد وذات فهو قابل للعدد والحصر والمراد بهما بعض حصصه وعدة عن ابا عبد الله كثره احاده وطريق ضبطه وضبطه امثاله انك اذا اخذت مرتبة من مراتب العدد عليها تقطع بانها مالا يحصر ولا بعد عاده لغز ذلك في الزمان القصير كالالف مثلا فجعلها طرفا ثم اخذت مرتبة اخرى دينا كالثلثه مما تقطع بكونها محصورة ومعدودة لسهولة عددها في الزمان القصير ففعلنا طرفا مقابلها ثم باجدة الاول ثم ننظر فيما بينهما من الوسايق وكل ما جرى مجرى الطرف لاحتد به وما جرى مجرى الطرف الثاني للتحقق به وما وقع فيه الشك يعرض على قرائن والتطائير ومراجع فيه القلب فان غلب على الظن الحاجة باجدة الطرفين فذلك والاغلب فيه بالاستصحاب الى ان يعلم الناقل وهذا ضابط لما ليس بمحصور وسرهما في ابواب الطهارة والنكاح وغيرها ففى تشبه المذكورين وغيره والقاهر بالنجس في النيات والمكان والاواني والمياه وغير ذلك والحرمة بالاجتناب وكان غير محصور لم يجب الاجتناب والاوجب واذا عرفت ذلك فاعلم ان المشبه بالنجس من الامكنة كالبيت والبعثين له حكم على معنى وجوب اجتناب الجميع فلا يجوز ان يجعل شيئا منه مسجد الجبهة لما تقدم من ان مسجد الجبهة يشترط فيه الطهارة وقد تكافى في التشبه بالنجس كل من طرفي الطهارة والنجاسة وكذا استعماله في كل ما يشترط فيه الطهارة كالاعتبار في اداء الولوع واليتم اما لو باشر بعضه بطهارة فان حمل الملاقى لا ينقض اذا كان ملوكا بطهارة قبل ذلك لعدم القطع بملكانا النجس فيستحب حكم الطهارة الثابت قبل الملاقاة وما وقع في كلامهم من ان المشبه بالنجس له حكم النجس لا يردون به من جميع الوجوه للاصل بانه في الاصل طاهر قطعاً ولم يعرض له نجس وما كان كذلك فهو في نفسه على طهارة ففقد ما لحق حكم النجس هذا الوجه وغاية ما هناك ان الاستبراء صير بحيث تمنع استعماله فيما يشترط فيه الطهارة وضاد النجس من هذه الجهة على ان تشبيهه بشي بالآخر لا ينفى المساواة من كل وجه كما هو مقررين الاصوليين انتهى كلامه على مقامة اقواله وما يمكن ان يؤيد ما ذكره قسري في غير المحصور بانه ما بعينه حصصه عن ابا عبد الله كثره احاده وموقفه حنان بن سدير عن ابي عبد الله ثم في جدي رضيع من خنزيره حتى تشبه عظمه استعمله وجعل في يمينه لمخرج له نسل ما تقول في نسله فقال اما ما عرفت من نسله بعينه فلا تقرب واما ما لم يعرف فانه بمنزلة النجس والتقريب فيه انه لكثرة ملك الغنم على وجه بعينه عدها فالحكم فيه الخلقة لكل فرد منها ويمكن له اقله الاقرب ان الوجه فيه انما هو عدم معلومية احرام منه بعينه واما ما ذكره بالنسبة الى ملا في ذلك المشبه بطهارة وانه لا يتعدى اليه حكم ما لا فاه فهو احد القولين في المسئلة وقد تقدم تحقيق القول فيه في مسئلة الاناثين وجمع من المتأخرين جعلوا الرجوع في صدق الحصر وعدمه الى حصول الحرمة والضرورة والاجتناب وعلة قال في العالم وهذا الكلام ناظر الى ما يوجد في عبارات كثير من التعليل عدم وجوب الاجتناب في غير المحصور ولو لم يشك والعصر ليس بشي فان العرض من هذا التعليل على ما يظهر بقرينة الحكم لا الاستدلال له اذ لا يعقل الاعتماد في مثل هذا التفرقة والبناء في تأسيس هذا الحكم على نحو القاعدة كما اوضحه ولو قد بناه الحكم على ذلك لانها من اصل المشتقة قد تغنى كثير ما ليس بمحصور وعبارت وجدت في بعض افراد المحصور فاي معنى تجعل الحصر مائة الحكم وقد كان الواجب على هذا ان يسطر بعد المشتقة وجودها فالاشكال في التفرقة هنا بين ما يجب فيه الاجتناب وما لا يجب قولي جدا اذ ليس له شاهد من جهة النص بعدد في حكمها عليه وانما هي من عبارات الفقهاء والرجوع الى القاعدة المقررة في الالفاظ التي لم يثبت لها حقيقة من جهة الشرع يتوقف على وجدان غيرها ولا يكاد يظهر من اللغة ولا من العرف معنى متخفى لهذا اللفظ يطابق ما هو غرضهم منه مع ان في كلامهم اتصالا في التمثيل للمحضور والتحقيق والفاضل مثله له بالبيت وقد حكينا



عن جماعة القسبل بالبيت والبيتين ومن بعض الجنبين والثالثة وربما ضرب غير المصنوع بما يصير حصر وعده لكثرة احاده  
والكلام يلوح على الكمال انتهى وهو صيد وانما اطلنا الكلام بنقل كلامهم في المقام على ان المنع من غير حرام وبالحيلة الاستفادة  
من الاخبار وهو ما قد مر ذكره وكل ما دخل في افراد القسم الاول لحق به وما استشهدنا لاهله فالاخبار بطريق السلافة  
قال المحقق الشيخ حسن في كتاب المعالم ان حكم نجاسة شيء لغرض احد الاسباب المتضمنة لذلك توقف في قوله  
الى الظاهر ان علم حصول احد الوجوه التي ثبتت كونها مقبلة للعظميين وما يقوم مقام العلم وهو شهادة العدلين ويحتل  
الاكتفاء باخبار العدل الواحد لعموم قوله نعم ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ولا اعتبار باخبار غير العدل الا ان ينظم اليه القرائن  
المفيدة بعد العلم ولو اذنبه منفردة كفت في الحكم بالبطه اذ انتهى اقول لم اقف على من نفى هذا الحكم غير منفي  
او اثباته الا الفاضل المحققان المحدثان الامين الاستاذين السيد نعم الله الخازن فانهما نقلتا عن جملة من علمتا عنهما  
انهم كانوا لاجل هذه الشهادة يحضرون شياهم القاصرين او يبيعونها عليهم ثم يسترها منهم مستدين الى ما قد مرنا نقله  
عن المحقق المذكور ثم رد ذلك بان الاستفادة من الاخبار ان كل ذي عمل فهو مؤتمن على عمله مما لم يظهر منه خلافة قال المحدث  
الامين الاستاذين في كتاب الفوائد المدنية في عدم جملته من غلبت الفقهاء ومن جملتها ان جعلا من ادب التدين منهم  
زعموا اننا اذا علمنا نجاسة ثوب مثلا لا نحكم بطلانه الا اذا قطعنا بانها او شهد عندنا ناسا هذان عدلان لان  
اليقين لا يقضي الا بيقين او بما جله السامع في حكم اليقين وهو شهادة عدلين في الوقائع الجزئية وانا اقول لنا على بطلان  
دفعهم ويدلان الاول ان السبب الذي يتبع احاديثنا بعين الاعتبار والاختيار يقطع بانه يستفاد منها ان كل ذي عمل مؤتمن  
علمنا لم يظهر مثله فلو ان شئت ان تعلم كل علمنا فانظر الى الاحاديث الواردة في القصاص والحرام وعديت قطعي حاربه  
سيد هاشم كذا في الصريح ان الحجام مؤتمن في قطعي موضع الحجامه لكن لا بد من قرينة عظيمة وقطعية مستقيمة ولا لا  
تغيب فضل وعزله فان كلا مسير لما خلق له والدليل الثاني ان هذه المسئلة مما يعم به الملبى فلو كان مضيقا كما زعموا  
لظهر عندنا من اقر واضع بين وثم عليهم السلام الاما يدل على التوسعة وقد بلغني ان التوسعة ان جعلا من حق العلماء  
الورعين يبيعون الثياب النجسة للقصاصين ثم يستر جوعها ومن العلوم عند الفقيه الحاذق ان هذه الحيلة غير نافعة  
انتهى كلامه ويد مقامه اقول ومن الاخبار التي اشار اليها ما ورد في صحاح الفضلاء انهم سألوا ابا جعفر عن شرائعهم  
من الاسواق ولا يدرون ما صنع القصاصون فقال كل اذا كان ذلك في اسواق المسلمين ولا تشغل منه وفي رواية سماعة قال  
سالت عن اكل الجبن وتقليد السيوف الى اخر ما ياتي بعد المسئلة الثانية من البحث الثاني ثم نكتب البحث المذكور وبعد ذلك  
فيما يجب ان التمس من النجاسات وما يعفى عنه وفيه مسائل  
يجب زالة النجاسات عن الثوب والبول للصلوة والطواف الواجبين عدلا لدم على التفصيل الا في من انشأ ثم وكذا ما يتم  
الصلوة فيه من الثوب اذا لم يكن ابتداء بطاهر وقال ابن الجبيل في مختصر كل نجاسة وقعت على ثوب وكما استعينا فيه بحجة  
او متضمنة دون السعة الدرع الذي يكون سعة كعقد الا بهام الاعلى لم يجزى الثوب بذلك الا ان يكون النجاسة دم حوض  
او شيئا فان قليلها وكثيرها سواء انتهى وظاهر هذا الكلام انه قصر الحكم بوجوب ازالة النجاسات كلها عدا دم الحيض  
المنى على ما يلح منها مقدار سعة الدرهم فصاعدا سوى في دم الحيض والمني بين القليل والكثير وظاهر طهارة الناقص عن  
الدرهم من النجاسات التي ذكرها والمنتهى في كلام الاصحاب ان خلافة ما هو في العفو فلعن الكلام في عبارته خرج خرج العفو  
والتوسع ومن العجايب ان في المعبر عن الية القول العفو هنا كما هو المعروف في كلام غيره وفي حكم الدم بسبب الية القول بطهارة  
القليل منه ولا يخرج من تدافع فان عبادته المحكمة هنا ظاهرة في تساوي الدم وغيره في عدم نجاسة ما دون الدرهم او العفو  
عنه اللهم الا ان يكون ما نقله في مسئلة الدم من كتابا حوا و قول اخر بسبب الية ويدل عليه القول لمن الاخبار الكثيرة  
المتضمنة للعزل من النجاسات اذ من الظاهر ان الغسل ليس واجبا لنفسه وانما هو لأجل العبادة ونحوها وقد وقع التصريح  
في جملة من الاخبار الصحيحة باعادة الصلوة بنجاسة الثوب بالبول والمني والسكر وتند الدرع من الدم وعدة الاثام  
والسود والكلب وضربة الخنزير وهي مضافة في القليل من النجاسات المذكورة والكثير وجملة من الاخبار الدالة على ما ذكرنا

السل

لن الث



فقد قدست في اصناف النجاسات وسباني طرفا منها في المباحث الالنية وطرفا في الخلل الواقع في الصلوة انتم تعلم  
 قد صرح جماعة من الاصحاب بان اعتبار الطهارة في ملبس المصلي ومحوه الذي يتم فيها الصلوة انما هو بما انفك منها ولو في بعض  
 احوال الصلوة فلو نجس طرف الثوب الذي لا يقبله على حال منها كالعمامة لم يضر لانقاء المحل واللبس عن موضع النجاسة و  
 استحسنة المحقق الشيخ حسن قسرة في المعالم معلله بان اصله البراءة تقتضيه والادلة الدالة على اشتراط الطهارة والنجاس  
 الالنية لا تصلح لتناول مثله قال ومن يعرض لهذه المسئلة الشيخ في الخلاف فقال اذا تركت على راسه طرف قامة وهو ظاهر و  
 ظهر فيها الارض على الارض وعليه نجاسته لم يتطل صلواته وحكي عن بعض العامة القول بالبطلان به وقال بعد ذلك دليلنا ان  
 الاصل براءة الذمة ومن حكم بطلان هذه الصلوة عليه الدلالة انتهى وهو جيد وامامنا ذهب اليه ابن الحنبل فلم يفتش  
 مستند وقد اختلف بذلك جلة من الاصحاب ايضا وفي التحصيل بالقياس على الدم واجاب عنه بان نجاسة المذكورات اغلظ  
 من نجاسة الدم فقياس حكمها على المني اولى انتهى وكان من الاحتجاج والجواب عما كان من الضعف ثم انه قد ذكر الاصحاب  
 رضوان الله عليهم في تعداد المواضع التي يجب فيها الالنية بعد النوب والبدن مسجد الجبهة وعلله في الذكرى بالفتن قلنا  
 ويجب الالنية النجاسات ايضا عن مسجد الجبهة للضم ولم اقف على هذا الضم ولا نقلنا على ما علم بل ربما ظهر من المتضمن  
 خلافا سباني انتم تعلم في بحث المكان من كتاب الصلوة ومن كان المصلي باسره عند المرقعي والمساجد السبعة عند ابي  
 الصلاح وسباني الكلام فيها انتم تعلم في الموضع المشار اليه وعن المأكول والشراب او انهما مع الملافة برطوبة الخمر النجس  
 وهو جيد وعليه تدل الاحاديث الالنية انتم تعلم الدلالة على الامر بتطهير الاواني فانه ليس ذلك الا لاجل الاكل والشرب ومما  
 امر الشارع بتعظيمه كالصحن والفرج المقدسة وهو من الامور العظيمة شعرا لله وهو المساجد وهو المساعد نقل الاجماع عليه جمع من  
 الاصحاب منهم الشيخ في الخلاف فانه قال لا خلاف في ان المساجد يجب ان نجس النجاسة وعن ابن اديس انه نقل الاجماع الامة وظاهر  
 جمع منهم القاضي ان لا فرق في ذلك بين النجاسة المتعدية وغيره اذ في التذكرة لو كان معصفاً نجس وصلى في المسجد لم  
 صاوت واستدلوا على ذلك بقوله عز وجل اما المشركون نجس فله تفرقوا المسجد الحرام حيث دنت النجاسة يكون تفرقا  
 حرا ما دنت نجس في المسجد الحرام ثبت في غيره اذ لا قابل بالفرق وقول النبي صم جنتوا مساجدكم النجاسة واعرض عليه عليه  
 بنو حبه على الاول ان النجاسة لغة المستند والواجب الحمل عليه الى ان ثبت الحقيقة الشرعية ولم يثبت كونه المعنى المصطلح عليه عند  
 الفقهاء حقيقة متعينة سلطنا ذلك الشبهة لكن النجاسة انما ترتب على نجاسة المشرك والحاق غيره بها يحتاج الى دليل وهو متفق  
 هناك ذلك لكن النجاسة انما تعلق بغير المسجد الحرام خاصة وعدم الظفر بالعاقل بالفرق بينه وبين غيره لا يدل على عدم تعلق الفرق  
 وعلى الثاني بالظن في الرواية لعدم الوقوف على السند والراي فيحصل به الامتثال ولا يلزم من ذلك تحريم ادخالها مع عدم  
 التعدي ومن ثم ذهب جمع من المتأخرين الى عدم تحريم ادخال النجاسة الغير المتعدية ما نقله الشيخ في الخلاف من الاجماع على  
 الحضيض من التمسك في المساجد مع عدم انفكاكهن من النجاسة فالبا وقوله ثم في صححيه معوية بن عمار الواردة في المستحاضة  
 وان كان الدم لا يقبض الكسوف نوضات ودخلت المسجد وصلت كل صلوة بوضوء وربما لاح منه تحريم ادخال النجاسة الغير  
 المتعدية ما نقله الشيخ في الخلاف حيث خض دخولها المسجد بصورة ما اذا لم يقبض الكسوف وظاهرهم الاتفاق على تحريم ادخال  
 المتعدية ولا يعرف لهم دليلا سواء الا ما لا يخفى من الرواية المشار اليها الا انه قد روي عمار في الموقوف ايضا عن ابي عبد الله قال سالت  
 عن الدماسيل يكون بالجل فيغير وهو في الصلوة قال مسبح ومسبح يد بالحايط او الارض ولا يقطع الصلوة فان اطلها فاشتمل  
 لما لو كانت الصلوة في المسجد بل هو الغالب والعرف من هذا اقدم انما ثبت بالنسبة الى المصلي خاصة كما سباني انتم تعلم ذكره وبالحجة  
 فاصالة الجواز اقوى دليل في المقام الى ان ثبت المخرج عنها بقى الكلام في ان المفهوم من كلامهم القطع بوجوب الالنية على الفرق  
 كفاية بناء على التحريم ولو اطل الالنية انتم ولو وصل الى حال هذه فان كان في ضيق الوقت فلا خلاف في الصلوة وما في السعة فقلنا  
 سباني على الامر بالسبي اهل يستلزم النجاسة من هذه الخاص لا ولهم في هذه المسئلة الحجة طرية الذيل نقصا واولا في  
 الاصول وفي مواضع من كتب الفروع والذي اقول في ذلك واعند عليه في امثال هذه المسالك هو الثاني ونوضحه  
 انيقان التحقيق عندي وان اياه من الف بالقواعد الاصولية انما حتى وجعنا الى الادلة العقلية في الاحكام الشرعية فهي



لا تقتصر على حدود ساجل ولهذا كثرت في هذه المسئلة الاجتاجات وتصادمت من الطرفين عنها الدلائل وصنفت فيما لا يحصى  
واضطربت فيها الفهام الانا صلا والحوال الحق هنا ذكره ان بقى اولا ان الاحكام الشرعية بوقفيته من القواعد ولو كان لهذه  
المسئلة مع عموم البلوى بها يخرج عنهم عليهم السلام ما يدل عليها او يشير اليها وجبت لم يخرج عنهم عليه السلام شيئا سقط  
التكليف بها الا لتكليف الابعاد والسيان ولا موازنة الابعاد فامة البرهان وهذا يرجع في التحقيق الى ما قد مر في  
غير موضع وبصرح الحديث الامين الاستزاد في قسرة من الاستدلال بالبرائة الاصلية والعمل بها فيما يعبر به البلوى من  
الاحكام وثانيا ان القول بذلك موجب للتحجج والصدق المنفيين بالاية والرواية والاجماع اذ لا يخفى انه لا يكاد احد من  
المكلفين فافع من التفت من واجب من الواجبات البدنية والمالية وباقي بيان هذا القول بطلان عبادته وصلوته في  
غير سبق الوقت وعدم خصصه في اسفاره واثبته في جملة احتماله من الكلة وشربه ومعداه ومجلبه ونومه وكاحه ونحو ذلك  
لان الغرض انه يفي عن هذه الاضداد الخاصة والذهبي حقيقة في التحريم وايضا صريح اعظم من ذلك وثالثا الاخبار الدالة  
على عدم التكليف لاسل هذه الامور التي لم يرد فيها شيء ينبغي والاثبات مثل قول الصادق ع في رواية اسحق بن عمار  
ان عليا كان يقول الجهم ما اجهم الله وما رواه الشيخ العبد عطر الله من قوله عن اصبر المؤمنين ثم قال قال رسول الله ان الله  
حدكم حدا فدا فلا تعتدوها وفرض عليكم فرائضا فلا تضيقوها ومن لكم سننا فاستمعوها وحرم عليكم حرمات فلا تنتهكوها  
وعفي لكم رحمة من غير نسيان فلا تكلفوها وما رواه في الفقيه من خطبة لاسير المؤمنين ثم قال فيها ان الله حد حذوها  
فلا تعتدوها وفرض فرائضا فلا تضيقوها وسكت عن اشياء لم يسكت عنها ناسيا فلا تكلفوها رحمة لكم من الله  
فامتثلوها ولا يسان هذه المسئلة داخلية فيما سكت الله فتكلفت البحث فيها كما ذكره اصحابنا رضوان الله عليهم شعرا  
للمخالفين في كتبهم الاصولية ناس عن عدم ملاحظة هذه الاخبار وكلمهم مثل ذلك كالا يقتضي على من جاسر ظلال الدباد  
والله العالم فدمر المحقق والعلامة في المعبر والمنتهى الشهيد في الذكرى انه اذا اعتد وغسل البول من  
من الخرج وجب سحبه بحجر ونحو واجتنب له الحق ونقل العلامة بان الواجب ان الله العبد والامر فاذا اعتدوت ازالة  
الامر بقيت ازالة العين ونقص من هذا الحكم جملة من المتأخرين بانهم روي وجوب تخفيف النجاسة مطلقا عند  
اعتد ازالتها وان ذلك بدلا اضطراري للطهارة من النجاسات كبديلة النعم للطهارة من الاجساد ونحو قد قلنا  
في هذا الكلام من تطرق المناقشة اليه في الفصل الاول في اداب الخلوة في التنبيه الخامس من التنبيهات المحقة بدلا  
البحث وبقيته تابيدا هنا ما ذكره بعض المحققين من متأخري المتأخرين حيث قال بعد نقل ما ذكرناه وعندى في  
هذا الكلام من اصله نظر لان وجوب ازالة العين والامر حكم واحد مستفاد من دليل واحد ومن البين ان الامر  
بالركب ما يقتضي الامر بجمع اثره على الاتباع لا مطوع فلا بد في اثبات التكليف بجزء منها على الافراد من دليل غير  
الامر بالركب وهو مفقود في المتتابع بل ظاهر الاخبار الاسوة للصلوة مع النجاسة عند اعتد ازالة بقى التكليف باسم  
اخر سوى الازالة باعتبار اطلاق الاذن من غير فرض التخفيف بوجه وما ورد في بعض الاخبار من ذكر السج للبول على حجر  
عند اعتد غسله لا يصلح شاهدا على العموم لان الوجه فيه منع النجاسة عن التعدي الى غير عليها من الثوب والبدن وهو  
امر اخر غير التحقيق انتهى وهو جيد الثاني استفاد من النصوص وعليه ظاهر اتفاق كلمة الاصحاب ان زوال حكم النجاسة  
منوقف على زوال عينها واستحالتها كما سياتي تفصيل ذلك في مواضع مخصوصة ولا عبرة بما بقي من اللون والرائحة  
حكى المحقق في المعبر على ذلك لاجماع العلماء ومن الاخبار في ذلك ما رواه الشيخ في الحسن عن ابن العبر عن ابي الحسن  
قال قلت للاستخارة اجد قال لا حتى يبقى ما نمت قلت فانه يبقى ما نمت ويبقى الرجح قال لا ينظر اليها والحس وان  
كان مفعده الاستخارة الا ان لا خلاف ولا اشكال في تعدية الحكم الى جملة النجاسات بطريق تنقيح المناقشة القطعي  
المقدم نكره في مقدّمات الكتاب وما رواه من علي بن جعفر ابي حمزة عن العبد الصالح م قال سالت ام ولد لابي  
فقال جعلت فلان اني اريد ان اسئلك عن شئ وانا استعجب قال سئلي قالت اصاب نفسي دم حيض فغسلته فلم  
يذهب أثره قال اصبر عيش حتى يختلط ويذهب اثره ومن عيسى بن ابي منصور قال قلت لابي عبد الله ع لم اراه



اصاب ثوبها من دم الحيض غسل بقى اثر الدم في ثوبها قال قل لها تضييفه يمشق حتى يجلسه والمشي بالكرقرة قال في الضيق و  
القاسوس الثالث الظاهر ان اختلاف بين الاصحاب في الاكتفاء في طهر الوضوء من زوال العين وعلى ذلك يدل جملة من الاخبار  
فيها ما رواه الشيخ عن عمار السابحي قال ابو عبد الله عن رجل يسيل من انفه الدم هل عليه ان يغسل باطنه يعني جوف اللثة  
فقال انما عليه ان يغسل ما ظهر منه وما رواه في الكافي في الصحيح عن ابراهيم بن ابي محمود قال سمعت الرضا عليه السلام يقول ليس عليه  
يغسل ما ظهر منه على السرج ولا يدخل الاغلة وعن محمد بن مسلم عن احمد هاشم في الرجل يسيل من انفه في الصلوة فيرى دما  
كيف يصنع ان يصرفه قال ان كان يابسا فليزيم به ولا يابس به وبالا سناد المتقدم في الحديث الاول عن عمار عن ابي عبد الله  
في حديث قال انما عليه ان يغسل ما ظهر منها يعني المفردة وليس عليه ان يغسل باطنها وما رواه الشيخ عن عبد الحميد بن  
ابراهيم قال قلت لابي عبد الله ثم جعل يشرب فصق فاصاب ثوبي من مصابة فقال ليس بشئ وتؤذنه ايضاً ما رواه  
نذاه عن ابي جعفر قال ليس المضمضة والاستنشاق فرضاً ولا سنة انما عليك ان تغسل ما ظهر وبذلك يظهر لك  
ما في كلام صاحب العالم في هذا المقام حيث انه بعد الحكم المذكور انما استدبر رواية عماد الاول ثم ردها بضعف  
السند وقال انها لا تصلح بحجدها وليا على الحكم ثم قال وفيها بعض الاصحاب التعليل برفع الخرج والاستحالة بحاله  
والحق انه يكفي في الاستدلال له التمسك باصالة البراءة فانها ملزمة للطهارة ولا وجه لعدم الاعتداد بها في نحو هذا  
الموضع الا انهم كونه انواع النجاسات اسباباً مؤثرة فيما تلا منه رطوبة مقطوعاً سلفاً في هذه المسئلة نظير الشمس  
فمن بعد عن التحقيق انه كلامه ولا يخفى ما فيه بتعديها الى ما لا فيه بالوطورة امر من الشمس اظهر من البدن وانور  
كما تقدم تحقيقه هذا بناء على ما ذكره من تلك الرواية خاصة ولا فالناظر في جميع ما اوردناه من الاخبار التي فيها  
الصحيح باسقاطه فلا مجال للتوقف في الحكم المذكور واما ما اشار اليه واحال عليه من التحقيق الذي ذكره في مسئلة  
تطهير النفس وسبباً في نقله انتم عند الكلام في مسئلة تطهير النفس وبيان ما فيه قد نقلت جملة اصحابنا  
عن المرتضى رحمه الله الحكم بطهارة الصبي قبل مجر زوال عين النجاسة وظاهرهم انحصار القول بذلك في المرتضى وظاهرهم في وقت  
عدم القول بذلك عليه حيث ذكر ان في اصحابنا من قال ان الجسم الصبي كالسيف والمرأة والقوار اذا اصابته نجاسة كفي في  
طهارته مسح النجاسة وعزى الى المرتضى احتجاده قال ولست اعرف به اذ اذكر ان عدم طهارته بدون غسله بالماء هو  
القاهر واضحه بان حصول النجاسة في هذا الجسم معلوم والحكم بزوالها يحتاج الى شرع وليس في الشرع ما يدل على ذلك الحكم وما  
قالوه وظاهرهم كما ترى عدم الانحصار القول بالطهارة في المرتضى ومن ثم ان الفاضلين وغيرهما اختلفوا في هذا الخبر  
على بقاء النجاسة واستصحابها واد الفاضلان الاستدلال بان النجاسة الوطنة يتعدى حكمها الى الملاق فلا يزول زوالاً  
عين النجاسة وعلى هذا كلام جملة من تاضر فيها في هذا المقام وغيره ما لا فيه بالنجاسة رطوبة فانه يجب استحباب حكم النجاسة  
حتى يقوم الدليل على الطهارة الى ان انتهت النوبة الى صاحب المعاني خالف الاصحاب في ذلك بقوله تفرد به وهو ان  
هذا الحكم اعني توقف الطهارة بعد زوال عين النجاسة على تطهير خصوص بالثوب والبدن والاسنة واما غير هذه الثلاثة  
فانه يطهر بزوال العين وصحبي نقل كلامه انتم في مسئلة تطهير الشمس ومن ثم قال في هذا المقام بعد ان نقل عن  
الاصحاب ما قد تناه ما سؤدته وقد ذكر القول في الاستصحاب وذكر ما في البياض الاصولية ان السيد لا يقول عليه في نقل  
هذا المقام والعجب عن غفلة الجماعة عن داء السند فيه وان كلامه مني على اصله فلا يحسن ان يجمع عليه بما لا يقبله انتهى  
اقول لا يخفى ان الاستصحاب في هذا المقام عند الاصحاب هو التحقيق ليس من قبيل الاستصحاب الذي هو محل النزاع و  
طرح البحث بين السيد وغيره فان هذا الاستصحاب انما هو من قبيل العمل بعموم الدليل واطلاقه حتى يحصل الواقع ونظائره  
في كلام الفقهاء اكثر من ان يحصى كما تقدم ذكره في مقدمات الكتاب ولا خلاف في العمل به في الاحكام الشرعية فان النجاسة  
قد ثبتت بملافاة عين النجاسة رطوبة فالحكم بطهارة ما لا فيه يحتاج الى دليل سواء كانت باقية او زالت يعني تطهير  
شرعي وهو ما لا خلاف فيه وضيق وسبباً في مزيد تحقيق المقام في مسئلة تطهير الشمس انتم ثم ان من احتار القول  
بالطهارة ايضا مجر زوال العين عن الصبي قبل المحدث الكاشاني وقد سلف البحث معه في ذلك الباب الاول في اخر مسئلة



حوازي في الحديث المضاف وعدم فليراجع والدلة العالم  
 لاختلاف بين الاصحاب فيما اعلم في اصل العفو عن دم القروح والجروح قبله  
 كانا وكثيرا والاخبار به متظافرة وانما الخلاف بينهم في حد العفو عنهم من جعل الحد في ذلك الشر ومنهم من جعله لا يقطع واصحاب  
 هذا القول بين مطلق لذلك وبين مضيد يكون في زمان يتسع لاداء الصلوة والاطلاق للعلامة في بعض كتبه والتهديد فيما سوى  
 الذكرى والتقييد للمحقق في العترة والتهديد في الذكرى وناط العلامة في القواعد العفو بحصول السعة بالادلة وهو ظاهر  
 في النهاية ومنه المحقق في الشرائع وجمع في المنتهى والتجريح بينه وبين عدم وقوف جرياتها فجعلها المناط في العفو واستنكف  
 في النهاية وجوب ازالة البعض اذا لم يبق واوجب فيها وفي المنتهى ابدال الثوب معللا بانتفاء المشقة فيمنع الترخيص  
 لا متفقا للمعلول عند انتفاء علته واعتزضه في العالم وقال بعد نقل ذلك وانت خبر بانه مع وجوب ازالة البعض حيث  
 لا يبق وجوب ازالة الثوب اذا امكن لا يبقى لهذا الدم خصوصية فان ايجاب ازالة البعض مع عدم المشقة يقتضي وجوب  
 التخفيف من كثرة التقدي ابيض مع الاسكان كالا يخفى واعتقد ما دون ذلك ثابت في مطلق الدم بل في مطلق الجاسات  
 وظاهر جماعة من الاصحاب ان الخصوصية هنا ثابتة عند الكل فان اختلفوا في مقدارها وذكرها فاصل الشئ على في مضيقا  
 ان الشئ نقل الاجاع على عدم وجوب عصب الحرج وتقليل الدم بل يصلي بحجف كان وان سال وقفا حاش الى ان مر قال  
 وهذا بخلاف السخاصة والسلس والسبون اذ يجب عليهم الاحتياط في منع الجاسات وتقليلها بحسب الاسكان واطلق الشئ في  
 النهاية من كتبه التي دأبناها الحكم بعدم وجوب ازالة دم القروح الدامية والجراح الملائمة قل او اكثر وهو ظاهر في موافقة  
 القول الاول اعني التحديد بالبرق واعلم انه قد انفقوا العلامة في الارشاد التعبير هنا بعبارة الشئ فقال وعفى في الثوب  
 والبدن عن دم القروح والجروح الدامية وحسب انه لم يظهر من العلامة في شئ من كتبه اطلاق العفو بل استمره تارة  
 بعدم انقطاع سيلان الدم وتارة بحصول المشقة وثالثة لهما على في الرض كلامه هنا على ان المراد بالوصف الدائمة  
 استمرار الخروج بل المحقق الشئ على قترها بالبرق لم يبرأ واعتزضه في الرض بانه ليس مذهبا للمصنف حتى يفسر كلامه وصفا  
 ذكر بانه في موضع في العالم وان لم يصرح بنسبة التفسير الاول الى ابيه بل عبر عنه ببعض الاصحاب فقال والمحقق مع الثاني فان  
 الظاهر من هذا الوصف اذ ادة كون الحرج باقيا غير متبدل ومجرد كون العلامة لم يصح بهذا القول في غير ذلك الكتاب لا يفي  
 حمل اللفظ على خلاف ظاهره والمصير الى المعنى الاول سيما مع ما هو معلوم من حمل العلامة متروك في عدم التزام بالقول الواحد في  
 الكتاب الواحد فضلا عن الكتب المختلفة وبعد فهو انتشار رايه في هذه المسئلة وحق يكون اقواله في هذه المسئلة اربعة  
 اقوال وكيف كان فاعلم الاقول واصحها هذا القول الاول ويدل عليه الاخبار الكثيرة ومنها ما رواه الشيخ في الصحيح  
 عن محمد بن مسلم عن احمد هامة قال سالت عن الرجل يخرج به القروح فلان قال كيف يصلي فقال يصلي وان كانت الدماء  
 يسيل وفي الصحيح عن ابي عبد الله قال قلت لابي عبد الله عمي الرجل يخرج به القروح الدماء يسيل فجلده وشابه ملو  
 دما وفيما يشابه بمنزلة جلده قال يغسل في ثيابه ولا يغسلها ولا يغسلها ولا يغسلها ولا يغسلها ولا يغسلها ولا يغسلها ولا يغسلها ولا يغسلها  
 انه لم يذكر في مسنده وشابه بمنزلة جلده وامنها ما رواه في الصحيح عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال قلت لابي عبد الله عمي الرجل يخرج  
 يكون في مكان لا يقدح على دمه فغسل منه الدم والقيح فيصلي ثوبه فقال دعه فلا يضرك الا تغسل وعن سماعة  
 مهران في الموثق عن ابي عبد الله عمي قال اذا كان الرجل يخرج سائل فاصاب ثوبه من دم ولا يغسله حتى يبر ويقطع الله  
 وداية ابي بصير قال دخلت على ابي جعفر ثم وهو يصلي فقال لي قلدي ان في ثوبه دما فلما انصرف قلت له ان فايد  
 اخبرني ان ثوبك دما قال ان بي دما سيل قلت اغسل ثوبه حتى يبرأ وموقفه عاد السابا على عن ابي عبد الله عمي قال سالت  
 عن الدماء يسيل يكون بالرجل فتفجر وهو في الصلوة قال مسح بماء يخطو بالارض ولا يقطع الصلوة وروى  
 ادريس في مستطرفات السراير نقلها من كتاب البرزني عن عبد الله بن محجل عن ابي جعفر قال سالت عن الرجل يخرج  
 لا يترك يده كيف يصنع قال يصلي وان كانت الدماء تسيل ومن الكتاب المذكور عن البرزني عن العلاء عن محمد بن  
 مسلم قال قال ان صاحب القرحة التي لا تستطيع صاحبها ربطها ولا حبس دما يغسل ثوبه في اليوم اكثر  
 من مرة ورواية سماعة قال سالت عن الرجل يخرج به القروح فلا يستطيع ان يربطه ولا يغسل دمه قال يصلي ولا



يصل فيه الاكل يوم مرة فانه لا يستطيع ان يغسل فيه كل ساعة هذا ما وقفت عليه من رواية السبله وهي ظاهرة الدلالة  
على امتداد العفو الى البرء وبصرح في موثقة سماعة ورواية ابى بصير ويقرب منه قوله في محجة محمد بن مسلم يصل  
وان كانت يسيل ويخوها ورواية عبد الله بن محمد ان الظاهر من هذه العبارة ان المفهوم بالحكم اولى من المنطوق فتكون  
حالة عدم السبله اولى بالعفو بما يسبق الى العلم من قوله في الصحيحين المشاور لهما فلا تزال تدعى ان الحكم معروف في استمرار  
الجرمان والعفو معلق عليه وهو باطل اما اولها فان هذا الكلام انما وقع في كلام السائل ومقتضى اجراءه انما هو ما ذكرناه  
والعبرة بكلام السائل فاما ثانيا فان الظاهر انه ليس معنى لا تزال تدعى ان جرمانها متصل لا ينقطع بل معناه تكرار الخرج  
وان كان دفعه بعد دفعه وجبا بعد حين ومن الظاهر ان ذلك هو مقتضى العرف هذه العبارة فانه اذا قيل فلان لا تزال  
تتكلم بكذا وكذا ولا يزال الخرج الى كذا ونحو ذلك واعلم ان من ان يفعل حينا بعد حين الا انه مستمر على فعله على وجه  
انقطاع ولا انفصال فيه وبذلك يظهر ان ما ذكره الاصحاب من اعتبار المشقة وابدال التوب مع الامساك اعتبار العبد بعد  
الانقطاع معتم او مقيدا كما تقدم لا دليل عليه بل الادلة واضحة ظاهرة في ردّه فان المستفاد منها هو العفو عن هذا الذم  
شقت ان الله لم لا وسوء كان فخره ينقطع فيها بقدر الصلوة او مضام لا والله لا يجب ابدال التوب ولا تخفيف الجناحة  
ولا انصاف موضع الجرح او القرح بحيث يمنع من الخروج فان اطلاق الامر بالصلوة وان كانت للماء يسيل والنهي من  
الغسل والحال هذه اظهر ظاهر في ذلك قد صرح العلامة في جملة من كتبه كالنهاية والنهاية والتحريم انه يجب  
لصاحب القرح والخروج غسل فيه في كل يوم مرة واحسنه في المنتهى والنهاية بان فيه تطهير غير مشق فكان ورواية  
مطلوبه وبرواية سماعة المتقدمه اقول ومنها صحيحه محمد بن مسلم المتعوله في مستطرفات الرازي عن جامع البرقي  
والسيد السند في المدارك بعد ان نقل عن العلامة الاستدلال برواية سماعة اعرضه بان في السند ضعف والعمد  
قد اتى سره انه في غير موضع من شرحه المذكور جعل الطعن في الخبر بضعف السند وعدم خصوصه بالدلالة على الجرح  
او التحريم بحله على الاستحباب انما شاع حيث ضعف سندها عنده كما استرنا اليه من ان قاعده فهم حل الاخبار  
على ذلك متى ضعف سندها فناديا من طرحها وانت قد عرفت وجود الرواية الصحيحة بذلك وموجب ذلك  
يجب العمل بالخبر من المذكورين في وجوب الغسل مرة واحدة في اليوم كما لا عليه ونقص تلك الاخبار بها وان  
لم يوجد به قابل منم ولا ريب ان الاحوط مع الامكان واسما ذكره العلامة من التعليل الاول فانه دليل لا  
يعول عليه ولا يصح استناد حكم شرعي اليه نعم يصلح توجيهها للنقل المذكور الثاني لو تعدى الدم محل القرح  
من الجرح والقرح في التوب البدن فدل بمرى العفو لا وجهان ترجح بينهما العلامة في المنتهى فقال لو تعدى الدم محل القرح  
في التوب البدن بان اسن بالسليم من بدنه الجرح او بالظاهر من توبه فالأقرب عدم الترخص فيه قال في المعام يعلم في  
نقل ذلك عنه وما استغرب من وقال في المدارك لو تعدى الدم محل القرح في التوب احتل بقية العفو تمسكا لا  
وعدمه لا نقاء المشقة بالذمة وهو غير المنتهى اقول لا يبعد التفصيل هنا بان ما اذا تعدى الدم بنفسه الى سائر  
البدن او التوب الطاهرة وبين ما اذا تعداه السكف بنفسه بان وضع يده الطاهر على دم الجرح او صرف توبه الطاهر  
عليه والقول بالعفو في الاول دون الثاني والظاهر من عبارة المنتهى انما هو الثاني الا ان موثقة عمار المتقدمه ظاهرة  
في العفو في الثاني ايضاً وبه يظهر ضعف ما تقرر في المنتهى واستحسنه في المعام ولوله برده هذا الخبر في اجاب المسئلة لك  
ما ذكرناه من التفصيل جيدا فان الشاهد منها انما هو القسم الاول لحالة الا انه يمكن ان يقال بحمل الوثقة المذكورة على خروج  
القيح من الدمل دون الدم فانه بعد نضجه متى الفجر فاما ما يخرج منه القيح الابيض خاصة ودما باطله لون الدم وبالحمل ان  
فان حل الخبر على ذلك غير بعيد وبه يظهر قوة ما ذكرناه من التفصيل الثالث قال في المدارك لولا في هذا الدم نجاسة اخرى  
فلا عفو وان اصابه ما يع طاهر كالعرف ونحوه فلا يظهر من ان العفو لا يطلاق في النجس ومن الحاجة واستغرب في المنتهى العبد  
وقر للتخص على موضع النجس وهو الدم ولا ريب انما احوط انتهى وهو جيد الرابع اذ لا في هذا الدم جسم برطوبة ثم  
لا في الجسم بدن صاحب الدم او توبه قبل ثبت فيه العفو كاصح اوله اطلاق استغفر فانيهما العلامة في النهاية والمنتهى



ولم يفت اعز على كلام في هذا الصرح الا انهم ذكروا نظير في الملا في الدم القليل المعقود كالاقل من درهم واختار جمع منهم  
ثبوت العفو في الملا في انفس مستندين الى ان التمسس بسني لا يزيد حكمه عن بلعائنه ان يساويه واذا ثبت العفو عن عين النجاسة  
فما هو ضعف منه كما اولى بالعفو وهذا التوجيه جار بما نحن فيه وهذا التقريب رجع في المعالم هذا الاحتمال الاول والسلسلة عندى  
محل توقف وفي رواية سمعت قال سالت عن كذا الحيض وتقليل السيف وفيه الكيموت والفر فقال لا بأس به ما لم يعلم انه ميتة  
وفي صحبة ابراهيم بن محمود انه قال الرضا الحنابلة يكون يهوديا او نصرانيا وانت تعلم انه يقول ولا يتوضا ما نقول في علم  
قال لا بأس وصحبة معاوية بن عمار قال سالت ابا عبد الله ع عن الثياب السابرة تعلها الحيض وهم لحبات وقد فقدت ثيابا  
ودعاية عبد الله على عن ابي عبد الله ع قال سالت عن الحجامه فيها وضوء قال ولا يغسل مكائها لان الحجام مؤمن اذا كان  
ينظفه ولم تكن حبسا صغيرا الى غير ذلك من الاخبار الواردة من هذا القبيل والتقريب فيها ان اصله الطهارة والحلقة  
التي قد صارت قاعدة انما يثبت على النكاح على النكاح المدكورة ويؤيد ذلك ما ورد في كثير من الاخبار الصانع والسجين  
على الاعمال اذا افسد وامس انه لا يضمنه الا ان ينهيه فني كان العمل ما مونا لا ينهيه فلا يضمنه ولا يعزبه ما افسد و  
لير الوجه فيه انه مؤمن وموقوف بعلمه وان لا يخالف صاحب العمل الا ان يكون بغير وهو ظاهر في التأييد ولما الرواية  
التي اشار اليها الحديث المذكور حديث تظهير الحجابية ثوب سبدها فهو رواية مسير قال قلت لابي عبد الله ع  
امر الحجابية فتعسل ثوبي من الخي فلا يتأخر في غسله فاصلي فيه فاذا هو بأس فقال اعد صلواتك اما لو كنت غسلت انت لم  
يكن عليك شيء وهذا الخبر ربما استند اليه من ذهب الى الفتك باصالة النجاسة حتى يظهر الواقع حيث امرهم بما عا  
لما لم يكن هو العاسل بنفسه لقوله اما لو كنت غسلت انت لم تكن عليك شيء وهو غلط فان ظاهر الخبر ان الامر باعادة الطهارة  
انما هو بقاء الخي لا لكونه نجاسا بل قد غسله وغسلها غير معتبرة ولا يظهر حتى لو فرض انه اراد الله عن الثوب ولم يجد فيه  
كان عليه اعادة الصلوة وغسل الثوب لعدم الاعتماد بغسلها فانه لو لم يحض بل الامر في الاعادة والغسل انما يتبني على  
وجود الخي وهذا التقريب يكون الخبر من ادلة المسئلة كما ذكره الحديث المذكور فان مفهوم الخبر انه لو لم يوجد الخي لم يجرم باعادة  
وبيرج دلاله على الكفاية بغسل الحجابية كما هو المذهب فان قيل انه لو كان غسل الحجابية معتبرا شرعا وموجب للطهارة والثوب  
لم تجب الاعادة وان وجد الخي بعد ذلك لانه وان علم بالخي فيه سابقا الا انه قد بني على طهارة الثوب طهارة شرعية  
موجبة لجواز الصلوة كما اهل النجاسة فلا يتعقبه الاعادة لا تافق له ان غسل الحجابية انما يكون غسلا شرعيا معتدلا به  
لو لم يظهر فسادا وما بعد ظهور فساده فلا مجال للحكم بكونه شرعيا وقوله ع اما لو انك كنت غسلت انت لم يكن عليك شيء  
يعني انك لو غسلت انت لم بلغت في ازالة النجاسة ولم يبق منها اثر فلم يكن عليك اعادة ومما يؤيد ما ذكرناه انفسنا  
الظاهر من الاخبار ان الناس في الصدر الاول كانوا يدعون بقاءهم الغسل لاجل غسلها من الاوساخ والنجاسات وبسببها  
ولبسوها ويصلون فيها من غير تنكير ولو كان ما ذكره حقا من انه لا يملك الحكم بالطهارة الا بملكها اياها المقتل ذلك وايضاً  
المعلم وهو الاطفال في سبوت الائمة ثم وبوت اصحابهم ولا ريب في حصول النجاسات انفسا في ثيابهم منهم او من غيرهم  
ولو كان ما ذكره حقا لورد في خبر من الاخبار او نقله ناقل في عصر من الاصهار وليس فليس والى هذا الوجه شاهد  
الحديث المقدم ذكره بالدليل الثاني وهو عموم البلوى بذلك ورجعه الى العمل بالبراءة الاصلية في نقل ميل هذا الوجه  
كما تقدم ذكره في مقدمات وقد رجعت في موضع اخر من كتابه المتقدم ذكره قل فان جاء غير من اصحابهم عمن منهم الاربعة  
الاف رجل الذينهم اصحاب الصلوة وتلا مائة كانوا املا من لهم في مائة من يده على ثمانية سنة وكان همهم وهم  
الائمة ع اظهار الدين وترجيح الشريعة وكانوا يحرمهم على ذلك كتبوا كلها اسمعونه خوفا من عرض البيان لهم و  
كانت الائمة ع يحرمهم على ذلك وليس الغرض منه الا العمل بذلك معدهم ففي مثل ذلك يجوز التمسك بالبراءة الاصلية  
لو كانت ثمة دليل والحال كذلك اظهر على المقصود ان ما اعتمد هذا القائل من ان يقصر النجاسة لا يرتفع الا بغير  
الطهارة على اطلاقه ثم اما اوله فلعدم الدليل عليه والنصوص انما وردت بذلك بالنسبة الى اصالة الطهارة والحلقة  
لبناء الشريعة على السهولة والمساحة وقياس النجاسة على ذلك قياس مع الفاش وتانياً انه مقتضى ما ذهب اليه جمع من



يقول

المحققين منهم المحدث المذكور من الحكم بطلان الحيضة لان معلومية الحدث من المكلف في العيم والبلية بالحيض  
والغايظ مما لا سبيل الى انكاره فالحكم بنجاسته يقتضي البتة ولو توقف الحكم بطلان الحيضة على يقين وجوب ذلك لم يكن  
الحكم بطلان الحيضة احد من الناس بالكلية ولو كلف احاد الطهارة فانه لا يجوز التصلوة خلف الامام حتى يسأله عن ذلك وكذا  
لو ادعى في نجاسته نجاسة مثله ثم ادعى ذلك خاليا من تلك النجاسة فانه لا يجوز له استعاذته والصلوة فيه وان يقيد بمصداق  
فيحيي يسأله عن ذلك والرداء كغيرها باطلا ادلا قائل فيها ولا دليل عليها بل الادلة على خلافها ظاهرة وامثالها فلا بد  
وردد في حمله من المواضع الخرج عن اليقين بخروج الطهر كما في صورة احاد المرأة بموت الزوج واحادها بالطلاق واحادها  
بالخروج من العدة والنكاح من الحيض فان الشائع قد حوّل خبرها في هذه المواضع وغاية ما يفيد هو الظن مع ان الاسود  
التي اخبرت بالخروج منها مستبينة معلومة يثبت على احكام شرعية ويحقق تلك الاحكام بقبول خبرها في قول ذلك  
القائل ان يقين النجاسة لا يخرج عن اليقين الطهارة وان اراد من حيث خصوص النجاسة فقد عرفت انه لا دليل عليه وان اراد  
انه فيما كان اليقين وفي اى موضع كان فانه لا يجوز الخروج عنه الا بما يوجب اليقين فلهذا حمله من المواضع قد حوّل الشائع منها  
الخروج عن اليقين بخروج الطهر ويخوف ذلك انما ما ورد في حصة زارة والفضيل من ان يثبث في الصلوة واتى بها اولها ريات  
فيها بعد خروج الوقت فانه لا يثبت مع اشتغال الذمة بيقين بخروج الوقت لا يوجب يقين وجوب البراءة بل قد ورد في القائل  
المستفاد عليها من ان يقين الطهارة لا يجوز الخروج عنه الا بما يوجب النجاسة ما اوجب الخروج في بعض الخبرات بخروج الشك  
تظهر بعد ان كان لم يستبرأ او اغتسل ولم يلبس ثم خرج منه بل مشبهة فانه يفتقر وضوءه وعمله مع انه غير متيقن كونه بطلا ولا  
مينا الى غير ذلك من المواضع من هذا القبيل ولا يخفى انه لو امكن تطرق الشائبة الى بعض ما ذكرناه من الادلة الا انها باجماعها  
ما يفيد دلالة قوية على ما ذكرناه والله العالم

الظاهر من اختلاف ولا اشكال في ان ما انفق عن سعة الدرهم  
من الدم المسفوح الذي ليس من احد الدماء الثلاثة ولا دم الفروج ولخرج معفو عنه فان ما زاد منه على الدرهم فلا يعفى عنه  
بل على الاجماع بعد الاول المذموم من جمع من الاحصاء كالمحقق في المعبر والعلامة في التهيى والنهاية والمذكّر والشيخ الاخبار  
الائبة وعلى الثاني مضافا الى الاجماع ايضا الاضمار الدالة على نجاسة الدم كما تقدم والاضمار الائبة الدالة على الناقص وانما  
الخلل والاشكال في قدر سعة الدرهم فقد ذهب الاكثر ومنهم الصدوقان والنجاشي والفاضلان والشيخان وغيرهم الى ان  
ازالة نقصان المرضي سلة وعدم الوجوب وما انا البطل ما وقعت عليه من اخبار المسئلة وادانها بما روي في الله عز وجل  
فمنها في الجمع بين مختلفاتها وتالف متفرقاتها ومنها صحبة عبد الله بن ابي يعقوب قال قلت لابي عبد الله ما تقول في  
دم البراغيش قال ليس به بأس قال قلت انه كثير يتفاحش قال وان كثرت قال قلت قال رجل يكون في ثوبه نقط الدم لا يعلم به ثم  
يعلم بنفسه ان نفيه منسلي ثم يذكر بعد ما صلى اعيد صلوة قال فصل ولا يعيد صلوة الا ان يكون مقدارا الدم مجتمعا فيسقط  
فصل ولا يعيد الصلوة وحسنه محمد بن مسلم قال قلت له الدم يكون في الثوب على ما انا في الصلوة قال ان رايته وعليك ثوب  
غيره فاحرقه وصل وان لم يكن عليك ثوب غيره فامض في صلوتك ولا اعاده عليك ما لم يزد على مقدار الدم مجتمعا فيسقط  
الدرهم وما كان اقل من ذلك فليس على رايته قبل او لم يره واذا كنت قد رايته وهو اكثر من مقدار الدرهم فضيعة غسله  
صليت فيه صلوة كثيرة فاعدها صلوت فيه هكذا في رواية الكافي وفي باب هكذا او ما لم يزد على مقدار الدرهم من ذلك فليس  
بشيء من زيادة الواء وحذف ما كان اقل وفي الاستبصار منه ايقه ولم يزد الواء ايقه وفي الفقيه رواه عن محمد بن مسلم عن ابي  
جعفر ع كافي الكافي وزاد في اخره وليس ذلك بمنزلة المني والبول ثم ذكر النبي فشد فيه الحديث كما تقدم في الفصل الثالث في نجاسة  
المني ورواية اسماعيل الجعفي عن ابي جعفر ع قال في الدم يكون في الثوب ان كان اقل من قدر الدرهم فلا يعيد الصلوة وان كان اكثر  
من قدر الدرهم وكان داه ولم يغسله حتى صلى فليعد صلوة وان لم يكن رآه حتى صلى فلا يعيد الصلوة ورواية جليل بن دراج عن  
بعض اصحابنا عن ابي جعفر وابي عبد الله ع انهما قالوا يا اسحاق بن عمار ان يصب في الثوب وفيه الدم متفرقا شبه الدم النضج وان  
كان قد رآه صاحبه قبل ذلك فلا بأس به ما لم يجتمعا قدر الدرهم وقال الرضا ع في كتاب الفقه الرضوي ان اصاب ثوب بدم  
فلا بأس بالصلوة فيه ما لم يكن مقداره درهم وان والواقي ما يكون وزنه درهمان وثلاثا وما كان دون الدرهم والواقي فلا

المسئلة

محمد بن عيسى



يجب عليك غسله ولا بأس بالصلوة فيه وإن كان الدم حصيته فلا بأس بأن لا تغسله إلا أن يكون دم الحيض فاعمل فذلك منه  
 ومن البول والمني قل أم وأعد منه صلواتك علت به أم لم تعلم انتهى كلامه صلوات الله عليه وهذه العبارة عبرة الصدوق  
 في الفقيه ياتي تغييرا أعرفت ذلك فالكلام هنا يقع في مواضع الأول لا يخفى أن مورد الأخبار المذكورة إنما هو النوب  
 خاصة فظاهر كلمة الأصحاب الاتفاق على ضم البدن إليها فبالبدن حكم النوب في هذا الباب ذكر أصحابنا وبول  
 رواية شتى عبد السلام ولا ان الشقة جوده في البدن كالنوب بل يبلغ لكثرة وقوعها إذا استخذي غالباً إلى النوب لأنه انتهى  
 وقال في المعالم بعد ذكر ما يخصه ولا بأس به وقال في المدارك مورد الروايات المقصنة للعنف معلقاً بها النوب وقال  
 في التنبيه أنه لا فرق بين ذلك بين النوب والبدن واستدل أصحابنا لاشتراكها في الشقة اللازمة من وجوب الأثر  
 هو جسد لمطابقة مقتضى الأصل السالم عن أصله للعاصفة ويشهد له رواية الشافعي بن عبد السلام عن أبي عبد الله ع قال قلت  
 له إنى حكمت جلدي فخرج منه دم فقال إن اجتمع منه قدر حصته فاعمل بالأقل والظاهر أن المراد بقدر الحصته قدرها وزناً  
 لا سعة وهي تقرب من سعة الدرهم انتهى قوله لا يخفى ما في كلامهم قدس الله أرواحهم هنا من الجارية الظاهرة أمّا  
 أولاً فلأن التعليل في الحاق البدن بالنوب بالشفة إنما يتم على تقدير تسليمه لو كان وجوب الأثر عنه النوب معلوماً بالشفة  
 مع أن هذه العلة غير موجودة في شيء من الأخبار المتقدمة وإنما هي علة مستنبطة والعلة الحقيقية في وجوب الأثر عن  
 النوب إنما هي الأخبار الدالة على ذلك ولا استعاضة بها بشيء من هذه العلة ثم أي شقة في إزالة الدم وحده مع وجوب الأثر  
 فيما عداه من الجاسات قل أو كثر بل يخبر من الدماء وبالجملة فإن هذا التعليل عليل لا يصلح لبناء حكم شرعي وأما ثانياً  
 فإن ما ذكره في المدارك من الاستناد إلى مطابقة الأصل غير متاصل إذ الظاهر أن مراده من هذا الأصل هنا هو أصله براءة  
 الدماء من وجوب الأثر وهو مردود بما عرفت من استفاضة المضمون بنجاسة الدم ووجوب الأثر في الصلوة فليلا كان  
 أو كثر أخرج ما خرج بدليل ونفي ما بقي وهو ما يوجب الخروج عن هذا الأصل وأما ثالثاً وأما ما ذكره من جزم الحصته ونأوله  
 به من أن المراد بالحصته قدرها وزناً لا سعة مدخول بأنه يمكن أن يبلغ بقدر الحصته وزناً من الدم تمام النوب ورجح لا معنى  
 لقوله وهو يقرب من سعة الدرهم فأن لا ندرى أي شيء أراد بهذا القرب والحال كما ذكرنا والظاهر من الرواية المذكورة إنما  
 هو قدرها في السعة وأنه لا يعنى عنه وإنما يعنى عماداً ورواية بالذلة خلاف ما يدعونه أشبه ووجهما اشترفت الرواية بعد  
 نجاسة هذا المقدار ليس من الدم كما هو ظاهر عبارة الصدوق في لا يخبره الفقيه حيث قال وإن كان الدم دون حصته فلا يغسل ويرون  
 أيضاً ما في رواية الحلبي عن أبي عبد الله ع حيث سأله عن دم البرغيث يكون في ثوب هل يغسله ذلك من الصلوة قال لا وإن  
 كثر ولا بأس به يشبهه من الرغاف ينضج ولا يغسل والغريب أن المتفرق من الرغاف غالباً إنما يكون أقل من الحصته فلو كان  
 نجسا لكان النضج إنما يزيد نجاسته ولكن لا أعلم بذلك قاله إلا ما يظهر من إطلاق عبارة ابن الجبيل المتقدمة في صدر  
 الأولى وهذا ما اقتضاه البحث بحسب النظر في الدليل وإن كان الاحتياط فيما ذهبوا إليه سبباً مع ظاهر اتفاقهم على ذلك ولا  
 أعرف لهم دليلاً سواه وأما ما تضمنته كتاب الفقه كما قدمنا في عبارة من نفى الباس عن قدر الحصته من الدم فتشكل والصدوق  
 مع أخذ عبارة في الفقيه من عبارة الكتاب المذكور فقد عدل في هذا المقام من ذلك كما قدمنا من عبارة ويمكن حمل عبارة  
 الفقه كما هو ظاهر سياقها على أن مقدار الحصته التي نفى الباس عنها إنما هو في النوب ورجح نفى الباس من حيث السعة فقد جاز تحت  
 قوله وما كان دون الدرهم المذكور إنما هو محل الاشكال في البدن باعتبار احتمال الوجود كما صحح البير في المدارك والله اعلم  
 قد انقضت هذه الروايات على ما قدمنا ذكره في العنونة فما نقص من قدر الدرهم وعدم العنونة وأما  
 اختلفت في العنونة قدر الدرهم وعدمه وبذلك اختلفت كلمة الأصحاب والمثني الثاني كما قدمنا ذكره واستدل عليه بوجوه أحدها  
 أن مقتضى الدليل وجوب الأثر لتكثير الجاسة وكثيرها القول بما يغسل النوب من البول والمني والدم ونحو ذلك من الأضواء التي  
 قدمناها في الفصل الرابع في نجاسة الدم ما دل على وجوب تطهير النوب من الدم وإعادة الصلوة فيه ناسياً أو  
 محض ذلك فإن إطلاقاً في مقتضى وجوب إزالة الدم كيف كان خرج منه ما وقع الاتفاق على العنونة وهو لا يخلو من درهم  
 ونفي الباس في الوجوه اقتصر الحقيق في الاعتبار وإن كان كلامه فيه بوجه مختصر وهو جسد لا يخفى على الفطن البتة



وثانيها قوله ثم وثبان فظهر قال العلامة في الخ وهو عام تركناه فيما نقص عن الدرهم للشقة وعدم الانفكاك فيبقى ما زاد على  
 الامر بان الترتيب في فطر يقدم ذكره قريبا وهو ان الاخبار الواردة بتفسير الآية قد انقضت على تفسير التفسير بها بشهر  
 المتأخر فلا وجب الاستدلال بها هنا بعد ردود التفسير لها بنوع خاص وثالثها صحيح ابن يعقوب المتقدم وفي رواية جميل بن دراج  
 ودلائلها على ذلك ظاهر في صريحه ومثلها كراهة في كتاب الفقه الرضوي وهذا القول هو المعتمد عندى لما عرفت واما دلالة القول  
 في وجهان احدهما ما حكاه في الخ عن المرتضى رة ان الله اباح في قوله اذا قمتم الى الصلوة فاعسلوا عند تطهير الاعضاء الاربعة  
 فلو انقضت الاربعة بعسل نجاسة لكان ذلك زيادة لا بدل عليها الظاهر لانه تجلها ولا يلزم على ذلك ما زاد على الدرهم  
 وما عدا الدرهم من سائر النجاسات لان الظاهر وان لم يوجب ذلك فقد عرضا به دليل وجوب الزيادة على الظاهر وليس ذلك في تفسير  
 الدم ثم احاب في الخ عن هذه الحجة بان الآية لا تدل على الا اربعة عند تطهير الاعضاء الاربعة بل على اربعة بل على اربعة عند تطهيرها في الصلوة  
 اقول ومع تسليم ما ذكره فانه كالحصول لآية بالادلة الدالة على وجوب الزيادة على الدرهم وما عدا ذلك على اربعة سائر النجاسات  
 فليكن مثلهما صحيح ابن ابي يعقوب ورواية جميل وكراهة في كتاب الفقه الرضوي وهو بان الله قد زاد الدرهم وعدم العقوبة  
 وثانيها حسن محمد بن مسلم بطريق الشيخ المتقدم ذكره ورواية اسمعيل الجعفي المتقدمان واحاب العلامة في الخ عن الحسن المذكور  
 بان محمد بن مسلم لم يسند الى الامام قال وهذا لله وان كان يقتضي الاخبار عن الامام الا ان ما ذكرناه معقول لا لبس فيه يعني حديث ابن ابي  
 ولله والحق الشيخ حتى في المعارض بذلك فقال اما ما جرح الثاني فنظروا في ذلك لان المراسمة تخفى على من يقتضي لغير هذا  
 الاضا في الاخبار ارتباط بعضها ببعض في كتبها وانما هي الاثمة وكما يتفق وقوع احاد متعددة في احكام مختلفة مروية عن امام  
 واحد ولا فضل بينهما بوجوب عادة ذكر الامام ثم بالاسم الظاهر فيقتصر على الاشارة اليه بالمعنى ثم انما عارض لتلك الاحاد  
 الاقطاع والتحويل الى كتاب اخر نظرا لهذا اللبس ومثله غفلة التقطيع لها وان لا فقد كان المناصرة عاجزا عن المناصرة  
 لا نهم لا يحد لهم بما في الاصول واستعمال ذلك الاجال اما شاع لغيرها لسان وقد صار بعد الاقطاع في اقصى غايات العدد  
 لكن عند الممايسة والناسل يظهر انه لا يفيق باق سكة ان يحدث مجدي في حكم شرعي ويسند الى شخص مجهول يعتبر ظاهر في الكراهة  
 الى معلوم فكيف باجلاء اصحاب الائمة لمحمد بن مسلم وذراره وغيرها ولقد تكررت في كلام المتأخرين روايات الاحاد بمثل هذه الوجوه التي  
 لا يقبلها ذو سلفية متقينة هذا وقد كان الاولى للعلامة في الجواب عن الاحتجاج بهذا الحديث بعد حكمه بصحة حديث ابن ابي يعقوب  
 ورجوع كلامه في جوابه الى ان حديث ابن ابي يعقوب راجح في الاعتناء بخبر ابن مسلم ان يجعل وجبا لوجهان كون ذلك من الصحيح  
 وهذا من الحسن انتهى اقول ومن العجيب انهم في الرواية المذكورة فيما استقلت عليه من الارسل اعراضا وجوبا مع ان  
 الصدوق روى في الفقيه عن محمد بن مسلم انه قال لا يعجزهم كما قد ساد ذكره في عدد الروايات فكيف غفل الجميع عن ملاحظة  
 ذلك واحاجوا الى هذا التعليل سؤالا وجوبا اذا عرفت ذلك فاعلم ان البداية في سر في انه بعد ان استدلل المرتضى  
 بحسن محمد بن مسلم المروية في قيب ورواية الجعفي قال وجب الدلالة انه ثم رتب الاعادة على كون الدم اكثر من مقدار درهم  
 فيبقى ما بقا من الدم بالشرط وهو متصف بالمساواة ولا يعارض بالمفهوم الاول لا اعتضاد الثاني باصالة البراءة انتهى قولنا  
 يخفى ان هذين المفهومين الحاصلين من الشرطيتين انما هو في رواية الجعفي حيث قال ان كان اقل من قدر الدرهم فلا يعيد الصلوة  
 وان كان اكثر فليعد واما حسن محمد بن مسلم بناء على نقله لهما من بيت فليس فيها الا انما لم يزد على مقدار الدرهم من ذلك وليس  
 بنى وهو يرجع الى الشرطية الثالثة انه لو لم يكن اكثر من الدرهم فصاعدا فانه يعيد وعلى هذا المفهوم بني الاستدلال للقول المشهور  
 ومفهوم الشرطية الثانية انه لو لم يكن اكثر من الدرهم فلا يعيد وعليه بني الاستدلال المرتضى واختياره في المدارك وتجب انقضاء  
 باصالة البراءة ولا يخفى ما فيه فان اصالة البراءة لا معنى لها بعد استفاضت الخيل بجحاسة الدم بقوله مطر وجوب الصلوة منه  
 الصلوة وجوب اعادتها بالصلوة فيه ناسيا خرج ما خرج بدليل وفي ما بقي ومع تسليم ما ذكره فهذا الاصل هذا بخصوص  
 بصحة ما في ابي يعقوب وما سألها مما دل على القول بالثمة وبما يظهر رجحان مفهوم الشرطية الاولى وبذلك يظهر ان حمله الرواية  
 القول بالثمة على الاستصحاب غير جيد لظهورها في وجوب الاعادة وصحة بعضها وكثرةها واعتضادها بالاحاد المطلقة التي انشأنا  
 وقول ما قالها للتاويل مع ما عرفت في غير موضع من انه لا دليل على الجمع بين الاحاد بالاستصحاب والكراهة فانه كان مشهورا بينهم



قال في العام بعد الجنب في النقام وبالجملة فحديث ابن ابي يعقوب اقرب الى القول من خبر ابن مسلم فمع المعاد من كون الترجيح الاول  
وتقديره لسواء خبر ابن مسلم فارجح الى التاويل ان يكن محل الزيادة مقدار الدرهم فبغيره على كونها اشارة الى ان اتفاق كون الدم بمقدار الدرهم  
فحسب بعيد جدا وان الغالب فيه الزيادة والنقصان وما مرشد الى هذه افعوله في رواية اسمعيل الجعفي ان كان اقل من درهم فلا  
يعيد الصلوة وان كان اكثر فليعد صلوة ولم ينعرض الحال مساواة الدرهم فالظاهر ان لا وجه لتركه الا بعد وقوعه فيكون مفهوم  
الشرط الاول في هذه الرواية ان يخصصها لعموم مفهوم الشرط الثاني بمعنى سلاخنة الجمع بينه وبين حديث ابن ابي يعقوب وانتهى  
هو بعيدا لان رواية اسمعيل الجعفي على ما ذكره سبني على فقلة حسنة محمد بن مسلم من التهذيب ولا يخفى في الكافي والفقهاء قد اشتملت عليه  
الدرهم ما اشتملت عليه الجعفي من الشرطين المذكورين فيها كما قد متنا فقلنا لانه قال ولا إعادة عليه ما لم يزد على مقدار الدرهم  
وما كان اقل من ذلك يعني الدرهم وكان اقبله صاحب المدارك بلا حقل في الكافي والفقهاء تحقيق هذه الرواية وهو غلط كما سطره  
لك انتم قيمه والظاهر انه راى قول الذي يقرب عند يود في خلاصته في حسنة محمد بن مسلم هو انه لما كان فرض الدرهم نادرا  
بل الغالب اما الزيادة عليه عن الدرهم بما زاد عن الدرهم فضا جدا فكانه قيل ما لم يكن درهما فزاد اياها قال في جوابه وجل فان  
كن فوق اثنين اى اثنين فافوق والتعريف بمثل ذلك عن ارادة المعنى الذي ذكرناه شائع في الاخبار ويؤيد به ترك التعريف بمقدار  
الدرهم في الخبر والاضمار على ذكر الاكثر والاقل والظاهر انه مطوف في جانب الاكثر وقد ثبتت في الاخبار ما جرى الاندلا  
محض في الاندلا رواية واحدة وهي دعاءه يونس عن بعض رجاله عن ابي عبد الله عمن حد المكارى الذي يصوم ويتم قال  
ايامك اقام في منزله او المبلد الذي يدخله اقل من عشرة ايام وجب عليه الصيام والتام فان كان له مقام في منزله او المبلد الذي  
يدخله اكثر من عشرة ايام فعليه التعصير والافطر فان حكم العشرة التي هي الحد الشرعي في ايجاب الفطر غير مذكور وما ذاك الا  
ان من حيث ندرة الاقتصار على العشرة من غير زيادة ونقصان فادرجا في جانب الاكثر والمعنى في قوله اكثر من عشرة ايام اى عشرة  
فالكثرة وبالجملة دعى هذه العبارة في هذا النقام كثيرة يعرفه المتتبع المتامل في الاخبار وحق فقول في الحنة المذكورة بناء على رواية  
الكافي والفقهاء وما كان اقل من ذلك لانه فبغيره ان الاشارة فيه افا هي الى الدرهم يعني اقل من درهم سما وقع في دعاءه الجعفي  
والله العالم  
اختلف الاصحاب في الدم المتفرق في الثوب والبدن الذي لو جمع لبلغ قدر الدرهم هل يجب ازالته  
لا على اقراره فصيل ان حكمه التجميع ان يبلغ درهما وجبت ازالته والا فلا وبه قال سلا ومن المتقدمين واكثر المتأخرين وقاها  
في النهاية الاندلا يجب ازالته مع ان الان يتقاضى ويحكي عنه في المبسوط انه قال ما نقص من الدرهم لا يجب ازالته سواء كان في ثوب  
واحد من الثوب او في مواضع كثيرة بعد ان يكون كل موضع اقل من مقدار الدرهم وان قلنا اذا جتمع لوجع كان مقدار الدرهم وجب  
كان احوط للعبادة ونقل عن ابن ادريس اطلاق القول بعدم وجوب ازالته واقتداء المحقق في النافع وظاهر في التعريف وفان الشيخ في النهاية  
وقد مر من ذلك ان الاقوال في السلسلة ثلثة احدها التفصيل بين بلوغ الدرهم وعدمه فوجب ازالته على الاول دون الثاني وهو  
بين المتأخرين الثاني عدم وجوب ازالته مطلقا لان تفاص وهو قول الشيخ في النهاية والمحقق في التعريف والثالث عدم وجوب ازالته مطلقا  
وهو مذهب ابن ادريس والمحقق في النافع والمزارع ايضا والشيخ في المبسوط واقتداء السيد السند في ذلك وهو الاقرب ويدل عليه حديث ابن  
ابي يعقوب المتقدم وقوله فيها الا ان يكون مقدار الدرهم مجتمعا واحاب عنه العلامة في الخ بانه مجتمعا كما يحتمل ان يكون خيرا لم يكون مجتمعا  
ان يكون حالا مقدرة واسمها صغير يعود على فقط الدم ومقدار خيرا المعنى ان يكون فقط مقدار الدرهم اذا قد واجتاحتها وردت فلا ان يقال  
الاجتماع ما يبدل عليه الفقد فيصيران صدر الحديث مفروض في فقط الدم والفرض ان الضمير عايد الى فقط وثانيا بانه لو كانت الخلافة  
وكان الحديث المذكور مخصوصا باقتضية الاجتهاد لا ما حققنا عليه دليله للتجميع حقيقة مع الاستدلال الاصحاب به قدما وحدا على ذلك  
وثالثا ان مع كونه حالا لا خيرا فالظاهر انه حال مجتمعة وهو الظاهر من الخبر ومبصر المعنى الا ان يكون الدم مقدرا والدرهم الكثرة مجتمعا  
ومدنا ان الحال المقدرة كما ذكره هي التي يتساها في زمان حالها ماضيا لشيء في كل عام وهو قولهم مررت برجل معصرا  
صا يد له عدا اى معتدرا فيه الصيد وما نحن فيه ليس كذلك اذ كون الدم قدر الدرهم انما هو حال اجتماعه في زمانها واحدا وكيف كان  
فالظاهر من الخبر المذكور انما هو كون مجتمعا خيرا او حالا محققا وعلى كل منهما في الاستدلال بالرواية على المدعى ظاهر واظهر منها  
في الدلالة على اعتبار الاجتماع في الدم المتفرق منسلة جيل المتقدمة لتصريحه بغيره عن الياس عن الصلوة في الدم المتفرق ما لم يكن مجتمعا

المعترض الثاني



دخوله تحت عموم الادلة المانعة من الصلوة فيبقى على الاطلاق ويصح التمسك فيه بالاصل ولو وقف الاحتياط على الدليل وبوجه يظهر ذلك  
 انه لا فرق في التمام بين كونه النجاسة الموهلة اقل من الددم ولا الكبر ولا سيما ما دللت الاخبار على عدم صحة الصلوة فيه من الذنوب  
 والحرر ونحوهما اذا كان محمولا فانه تصح الصلوة فيه بالتقريب المذكور لان كلامهم بالنسبة الى المحول وصحة الصلوة معه اذا كان ما  
 لا تصح الصلوة فيه لا يخرج من اضطراب كما سيرك انتم نعم السادس قال الشهيد في الدروس ولما اشتبه الدم المعفون عنه بغيره  
 كدم الفصد بدم الحصى والاقرب العفون لو اشتبه الطاهر بغيره فالاصل الطهارة ولم يتعرض لبيان الوجه في الحكمين المذكورين وقد وجه  
 بعض بانه مبني على القاعدة المقررة في اشتباه الشيء بين المحصور وغير المحصور وهي الاحتياط بغير المحصور من حيث ان المحصر على  
 خلاف الاصل وفي موضع البحث لا يحصر في الدم المعفون عن انقص من الددم منه ولا في الدم الطاهر قال في المعالم وهذا الكلام  
 مستحب بالنظر الى الحكم الاول حيث ان ما لا يعنى عن قليل من الدماء محصور وما يعنى عنه غير محصور كما ذكره قال ولما في الحكم الثاني  
 فوضح الفساد لان كلام الدم الطاهر والنجس غير محصور فمثل من بعض عاصره من مساحته بانه وجهه باصالة الطهارة لم يزد في نفس  
 الدم بل فيما لا فاه على معنى ان طهارته ان علت قبل ملاقاته هذا الدم المشتبه فالاصل بقاؤها الا ان يعلم مقتضى النجاسة وهو جرح  
 الاشتباه لاعلم ثم قال وله وجه غير ان لما في المقام ترجيح احسن منه وهو معنى لا للنجس الا لما امر الشارع اذ التمسك واجتباؤه ولا  
 للطاهر الا لما لا تكليف فيه باحد الامرين فاذا حصل الاشتباه كان مقتضى الاصل هو الطهارة بمعنى براءة الذمة من التكليف لو اريد  
 من الامرين بواحد انتهى وانت خير بانه يمكن نظري المناقشة الى مواضع من هذا الكلام منها الاستناد في الطهارة والعفون  
 في التوجيه الاول الى القاعدة المذكورة المبررة للظن بما عاين على الحاق الفرد المذكور بالاعلى مطلقون كما قيل في كلام الاحكام  
 الشرعية الموقوفة على التوقيف من الشارع التي قد استفاضت الايات والروايات بالمنع منها عن القول بغير علم على مثل هذا  
 العقول التي لم يثبت لها مستند من الشرع كما ذكره محضته وقول على الله عز وجل لا محجة ولا يثبت على هذا الظن الغير  
 المستند الى يتوعدا به منكم ومنها التوجيه الثالث فان ما ذكره معارض بانه قد قام الدليل على اشتراط صحة الصلوة بمطهراته  
 الثوب والبدن الا ما استثنى فلا بد من العلم بالطهارة ويقين البراءة موقوف على ذلك والمشتبه المحتمل لكل من الامرين  
 لا يحصل فيه ذلك واماما ذكره في المعالم من معنى النجس والطاهر فهو غير معلوم ولا ظاهر وانما معنى الطاهر ما لم يعلم نجاسته اتي  
 كونه من الصلوات اعيان النجسة ولا ملاقاته النجاسة له على الوجه الموجب لذلك والنجس هو ما علم فيه احد الامرين وما ذكره من اللزوم  
 لا انه معنى النجس والطاهر والتحقيق عندى في هذا المقام اما بالنسبة الى الدم فهو يرجع الى ما قد مناه من معتبى المحصور وغير المحصور  
 وذلك فان وقع الاشتباه في دم من او ثلثة مثلا بعضها طاهر وبعضها نجس كما لو اقصد مثلا وباشروا السمك فزاي في ثوبه ولا  
 يدري هل هو من ابيها مع عدم احتمال غيرهما فان هذا من قبيل المحصور بل هو حكم الطاهر منها حكم ما اشتبه به من النجس وهكذا لو  
 كان احدهما معفون والاخر غير معفون عندهما حكم غير المعفون عنه وان وقع الاشتباه في الدماء مطهرا كان وجدته او شيئا عليه دم مع حمله  
 نظري الدماء الطاهرة والنجاسة لم يفسد يكون من قبيل غير المحصور ويكون الاصل فيه الطهارة عملا بالقاعدة المنصوصة الكلية  
 كل شيء يظن حتى تعلم انه قد زل الابي ابول اصاني او علم او ادالم اعلم وقول ذلك القائل في الوجه الثاني ان اصابة الطهارة لم تزد  
 في نفس الدم ليس في محله فان كل شيء لا افراد بعضها طاهر وبعضها نجس ووجد منه فزاد لا يعلم انه من اى القسمين هو يجب الحكم فيه  
 باصالة الطهارة وما كان او غير هذا بالنسبة الى الدم واصا بالنسبة الى الثوب والبدن الذي لا فاه ذلك الدم فان كان ذلك  
 الدم من قسم غير المحصور فلا اشكال في طهارة الملا في الحكم بطهارة الدم كما عرفت وان كان من القسم الاول بنى على الخلاف المتقدم  
 في مسألة الانا بنى بان ما لا في المشتبه في المحصور هل يحكم فيه بحكمه ام يكون باقيا على اصل الطهارة قولان قد تقدم البحث فيها  
 ثم والله العالم



الاصحاب بعضهم يزعمون بان ابا جعفر بن بابويه قال في المرتضى والشيخان وابناهما وبوقيد ذلك ان مقتضى الدليل وجوب ان لا ينيل  
الدم وكثرة غلا بالامانة الدالة بقوله حيث ثم ارضيه ثم غسله بالماء وما رواه سورة بن كليب عن ابي عبد الله عن ابي جعفر  
قال لا تغسل ما اصاب من الدماء لكن ترك الغسل بذلك في بعض الدماء لوجود المعاصي فلا يجب الغسل في الباقي انتهى وفيما  
ذكر في هذه الرواية من ان الفتوى من قومه على ابي بصير وان تبعه من حلة من فاض عنه كصاحب آل والمعالج حيث انهم لم يقضوا على  
الرواية الا على هذا الطريق الا ان الشيخ قد رواها في مواضع اخر وكذا صاحب الكافي عن ابي بصير عن ابي جعفر وابي عبد الله  
واما ما ذكره من خبره عن ابي جعفر في غرضه من وجوب الا انه لم يقف عليه في غير موضع من كتابه كما قد مر ذكره في غير مقام واماما  
ذكره من حديث اسماء قال ظاهره من طريق العامة حيث انه لم يذكر في كتابها وما فيها العلم وبذلك صرح في المعالم ايضا وما  
قوله ان مقتضى وجوب ازالة قليل الدم وكثيرة التجميد وامانا فاشه صاحب المعالم هنا بان لا يسري ما وصل اليها ونقله الاصحاب  
في كتبهم من الاخبار والعتدة حديث مطلق في ايجاب ازالة الدم بحيث يصلح لتناول الفيل من دم الخبيث بل هي اما ظاهرة  
في الكثير او مفرضة في غير دم الخبيث ورد ما قد ساء في الفصل الرابع في نجاسة الدم من الاخبار الدالة باطلا فها على نجاسة الدم  
كان او كثيرا دم خبيث كان او غيره فارجع لها وتدبر على انه يكفي في المقام ان يوقر واعتدنا ايضا في اخر كلامه انه قد عدت الاخبار العترة  
العتدة باقائ الاصحاب بان يشرط في صحة الصلوة الطهارة من الدم في ثوب المصلي وبذلك رواه ما يصلوه فيه عالما وانما يجب  
عليه الاعادة ومن البين ان دم الخبيث وان لم يوجب للنجاسة وبالحكمة باستثناء دم الخبيث من البين مما لا اشكال فيه وانما  
الاشكال فيما الحق به حيث عرى الى الشيخ الحاق دم الاستحاضة والنفاس بدم الخبيث وجوب ازالة قليله وكثيرة قال المحقق في  
بعد نقل ذلك عن الشيخ ولعله نظر الى تقليل نجاسة لانه يوجب الغسل واختصاصه بهذه الزية يدل على قوة نجاسته على باقي الدماء  
فقلظ حكمه في الازالة ثم قال والحق بعض فقهاء ان دم الكلب والخنزير ولم يعقنا الحلة ولعله نظر الى ملاقاته حديداتها ونجاسة  
خبرها غير محقق عنها انتهى وقد حكى العلامة في الخ الحاق دم الكلب والخنزير والكافر بالدعاء الثلاثة عن القنطري الراوندى وابن  
حرز وحكى عن ابن ادریس المنع من ذلك مدعي انه خلاف اجماع الامامية ثم احتار العلامة في الحاقه ووجهه بان المعصية عنها ما هو نجاسة  
الدم والدم الخارج من الكلب والخنزير والكافر يلا في اصابها وينضاف نجاسته ويكتسب ملة فانه الاحكام الخمسة نجاسة امرى  
غير نجاسة الدم وتلك لم يعف عنها كالواصاب الدم المعصية عنه نجاسة غير الدم وانما يجب ازالة ملة وقال ابن ادریس لم يتحقق لذلك منع  
على فطلب الدين بغیر الحق انتهى وظاهره في العالم الميل الى ما ذكره العلامة في هذا المقام حيث قال بعد نقل كلام العلامة المذكور قلت العجب  
ابن ادریس من ملاحظة هذا الاعتبار التي حرره العلامة ومنه عليه الحق مع فهمه لثمة في ظاهر كلامه السابق في البحث مما خرج لموت الانسان  
في البحر حيث فرق في ذلك بين المسلم والكافر والمكر عليه جماعة في استدراكه ونحن صوبنا دابة هناك واوضحنا المقام بما لا ريب عليه  
فكيف انعكست القضية هنا وضار هو الذي لا يكره وجوبهم الى الاعتراف والندرك في المقامين واحد وربما كان مراد ابن ادریس هناك  
خلافا لما فهم ظاهر كلامه الذي حكوه عنه وعلى كل حال والحق ان الحديث مرعية في جميع هذه المواضع والحكم منوط بها فالعقوبات  
في مسئلة هذه على ما سياتي بيانه متعلق بنجاسة الدم من حيث هي فاذا انضم اليها حبيثة اخرى فلا تارة جسم نجس كان لتلك  
الحبيثة المتضمنة اليها حكم نفسها الوافرة فتنتهي اقوال لا يخفى صحة ما ذكره مبنى على امرين احدهما اعتبار الحبيثة التي ادرعاها  
في المقام ولا ريب عليه ظاهرا فان اطلاق الدم اعم من ذلك والحكم مترتب عليه وثانيهما استفادة النجاسة بملة فاة نجاسة اخرى زيادة  
بنجاسته على ما كانت عليه وهو محل غموض لا بد له من الاعتبار وان كان جاريا في كلامه ومناقضه على دس قلامهم وبذلك يظهر الاشكال  
فيما ذكره وقد شرر وجه به كلام العلامة اجزا الله ثم الكرام والذي يفرق عندي في هذا المقام بالنسبة الى دم الاستحاضة والنفاس  
وجوبها في عموم احبار العفو وما ذكره من استثناءها الحاق بدم الخبيث نظر الى تساويها في ايجاب الغسل فان النفاس خبيث  
في العنى والاستحاضة مشتقة منه لا يخرج عن القياس وبناء الاحكام الشرعية على مثل هذه التعليلات العقلية مجازفة محض  
اشرا الى غير مقام وامام الكافر واخوه فالظاهر ان لا عموم في الاحبار المتقدمة على وجه يشمله خلاصتي ان المتأخر من الدم فيها  
انما هو الافراد الشايعة المتكثرة المتصادة المتكثرة الوقوع كما صرحوا به في غير مقام من اطلاق الاحبار انما يصرّف الى الافراد المتكثرة  
الوقوع دون الفروض النادرة التي وبالايقع في مدة العبر لكمة واحدة فالواجب هو التحلل على الافراد المتعارفة من دم الانسان



نفسه او الحيوانات التي يتعادف ذبحها ويحذو ذلك ويحى على وجوب الازالة وعدم الدخول تحت عموم اخبار العفو ولا يريان الاحتياط  
في تفسيره بل يحق بدم الحيض ههنا في وجوب الازالة قليلا وكثيره دم الغيرة فوعه البرقي عن ابي عبد الله قال ذلك انظف من دم غيرك اذا كان  
في ثوبك شبه النضج من دمك فلا بأس وان كان دم غيرك قليلا كما ذكرنا فاعلم ولم اقف على من يتبينه وينبه على هذا الحكم المجلد الامين  
الاسر بادي قدس سره فانه ذكره واختاره والى هذا الرواية اشار ايضا عكا في كتاب الفقه وادوى ان دمك ليس مثله دم غيرك <sup>والعالم</sup>  
قد استملت الاخبار المتقدمة على تحديد الفقد المعقود من الدم وغير المعقود بالدم وهو محله ذلك تفسيره وتقديره الآ  
ظاهر الاصحاب الاتفاق على انه المغلي وهو المشار اليه بالدم الوافي في كلامه ثم في كتاب الفقه الرضوي الذي وزنه درهم وثلاث  
قال المحقق في الاعتبار الدرهم هو الوافي الذي وزنه درهم وثلاث وهي المغلي نسبت الى قرية بالجاسين وفي كلام جماعة من الاصحاب <sup>العلم</sup>  
على هذا التفسير مضيق الغني شدد الالم وقال ابن ادریس في السرائر فهذا الدم يخص الا ان السامع عفى عن الثوب وبدن اصابته  
وزنه سعة الدرهم الوافي وهو الصواب من درهم وثلاث ويقولون بعضهم دون قدر الدرهم المغلي وهو منسوب الى مدينة  
ندمية يقول لها بقل فربية من بابل يجتاز بها قريب من مخرج مصلية بسلطة الجاسين تحديد بها المحجرة والغيا لونه درهم وسبعة  
شاهدت درهما من تلك الدراهم وهذا الدرهم اوسع من الدنيا والمضروب بمدينة المسلم العباد يقرب سعة من سعة  
اخص الراحة وقال بعض من عاصرت من له علم اخبار الناس والاضايب ان المدينة والدراهم الى ابن ابي بقل رجل من كبار  
اهل كوفرا اتخذ هذا موضع قدنيا وضرب هذا الدرهم الواسع فنسب اليه الدرهم المغلي وهذا غير صحيح لان الدرهم كان يسمى  
الرسول قبل الكوفة انتهى كلامه وقال في الذكر عفى عن الدم في الثوب والمبدن مما نقص من سعة الدرهم الوافي وهو المغلي  
الغني وهو منسوب الى راس البغل ضرب للثاني في ولاية بسكة كسروية وزنه ثمانية دواينق والبغلة كانت تسمى قبل الاسلام  
الكروية فحدث لها هذا الاسم والوزن بحاله وجرت في المعاملة مع البطرية وهي اربعة دواينق فلما كان في زمن عبد الملك  
جنيها ما اتخذ الدرهم منها واستقر امر الاسلام على ستة دواينق وهذه القصة ذكرها ابن دريد وقيل منسوب الى بقل قرية بالحجاز  
كان يومئذ ينادواهم بقرية سعة من اخص الراحة لتقدم الدراهم على الاسلام قلنا لا ريب في نقد معناه واما التسمية <sup>خاتمة</sup>  
والرجوع الى المنقول او الى انتهى و مراده بالمنقول ما نقله عن ابن دريد ونقله كتاب جمع البحرين عن بعضهم انه كانت الدراهم  
في الجاهلية مختلفة فكان بعضها خفافا وهي الطبرية وبعضها ثقالا كل درهم ثمانية دواينق وكانت تسمى العبدية وقيل  
البغلية نسبت الى ملك يقول له راس البغل جمع الخفيف والقبيل وبغلا درهمين متساويين في آكل درهم ستة دواينق ويقال  
ان عمر بقل ذلك لان لما اراد جبابرة الخراج طلب الوزن الثقيل فصب على الرميثة جمع بين الوزين فاستخرجوا هذا الوزن  
هذا ما ذكره بالنسبة الى نفسه واما ما كان سعة فقد تقدم في كلام ابن الجنيدي ان سعة كعقد الالهام الاعلى وفي كلام ابن  
ادریس المذكور ههنا ما يقرب سعة من اخص الراحة وثقل في المعبر عن ابن ابي عقيل انه ما كان سبعة الدنانير قال في المعبر بعد  
تفسيره بالوافي الذي وزنه درهم وثلاث كما قدما نقله عنه وقيل في ابن عقيل وابن الجنيدي والكل متقارب التفسير الاول اشهر هذه <sup>عامة</sup>  
قال في المعبر وقال بعض الاصحاب انه لا تناقض بين هذه التقديرات بخلاف اختلاف افراد الدرهم من المضارب الواحد كقولهم وقع واحد كل  
واحد من فرداه ثم قال بعد نقل ذلك وهذا الكلام انما يتم لو لم يكن في تفسير خلافة والافن الجاز استناد الاختلاف في التفسير ولو لم  
يعلم من حال الذين حكى كلامهم في التقديراتهم متفقون على احد التفسير فان ابن الجنيدي لم يتعرض في كلامه الذي راعاه لذكر المغلي  
فضلا عن تفسيره ولم ينقل عن احد من الاصحاب في ذلك شيئا والكلام الذي حكاه المحقق عن ابن ابي عقيل حال من تعرض للفظ المغلي  
لنقضه واما ابن ادریس فقد عرى اليه المصير الى التفسير الثاني وبناء التقدير عليه والجب من جماعة من الاصحاب انهم بعد اعترافهم بوقوع  
الاختلاف ههنا قالوا ان شهادة ابن ادریس في قدره مسموعة مرددين بذلك الاعتماد على التقدير الذي ذكره وكيف يسبقهم وفرض كونه  
كلامه شهادة مقتضى لوقف الحكم بمضمونها على التعدد كما هو شأن الشهادة ومع التردد وهو مبني على تفسيره كما قلناه فلا بأس من قبول  
التفسير الاول ولم يظهر من حال الجماعة الذين ذكرنا هذا الكلام انهم معتمدون على هذا التفسير وبالجملة فالمصير الى معنى من التفسيرين  
والبناء على واحد من التقديرين مع عدم ظهور المحجة واما هي على مجردة عن الدليل دخول في دقة التقليد والوقوف مع التقدير  
الاقل هو الاول ولعل القرائن الحالية تشهد بنفي ما دونه انتهى كلامه زيد الكرامة اقول لا يخفى هذا البعض الذين اشار بقوله

الموضع



بعض الاصحاب انما قضى الحق انما هو والله في كتابه وخرجات حيث قال بعد ذكر المقصود التقدير وقال بعض الاصحاب سبعة الدرهم  
 البغلي بما صوته باسكان العين وتخفيف اللام منسوب الى راس البغلي ضرب الثاني في ولايته بسبعة كسرية فاشتهر به وقبل بفتحها و  
 تشديد اللام منسوب الى غلظته بالجا معين كان يوجد درهم بقرب ستمائة من اخضر واحدة وهو ما تخفض من باطن الكفن ذكر ابن ادریس  
 انه شاهده كذلك وشهادته في قدره مسموعة وقد راينا بعض الالهام العليا وهو قريب من اخضر الكفن وقد بعثه الرضوي  
 والظاهر اننا قد قضى بين هذه التقديرات كحوادث اختلاف افراد الدرهم من الضارب الواحد كما هو الواقع واختار كل واحد من وزنه  
 راء انتهى بغير اقول لا يخفى ايضا ان كلام الاصحاب الاتفاق على ان الدرهم المذكور في الاخبار المذكورة وهو الدرهم الوافي الذي  
 وزنه درهم وثلاث اشتملت عليه عيان ابن ادریس والمحقق والتهيد في الذكرى وبصر صرح الصدوق في غير النسخ المبيد في المقنع حيث قال فان  
 اصابت في درهم وكان مقداره سعة الدرهم الوافي الذي كان مسزوباً من درهم وثلاث كما اشتملت عليه عبارة ابن ادریس والمحقق والتهيد  
 الثاني في الرضوي وغيرهم لان ظاهر جملة من علمنا الخاصة والعامة ان غالب الدراهم التي في صدر الاسلام هي الدرهم البغلي الذي وزنه  
 ثمانية دواينق والطبري الذي وزنه اربعة دواينق والاصحاب اخبرنا واهنا بقية الوافي وان وزنه درهم وثلاث عن الدرهم الاخر وهو  
 الطبري وكلام ابن الجنييد وابن ابي عمير ليس فيه ظهور في مخالفة ذلك وانما عاتبنا فيه انه مطلق بالنسبة الى تعيين الدرهم فيحمل  
 على كلام الاصحاب المذكور جمعا وان المراد به الدرهم الوافي الذي هو البغلي واكثر الاخبار التي قد سناها وان كانت مطابقة لان الكلام  
 الرضا في كتاب الفقه صريح في ارادة الدرهم الذي ذكره الاصحاب في حمل الواجب مطلق الاخبار عليه وما ذكرناه يحصل اتفاق الاصحاب  
 وكلام الاصحاب على ان المراد بالدرهم هو الدرهم الوافي الذي وزنه درهم وثلاث دون الدرهم الرضوي الذي هو الدرهم الوافي الذي  
 وزنه درهم وثلاث دون الدرهم الذي استقر عليه امر الاسلام اخبرنا وهو الذي وزنه ستة دواينق وعلى هذا القياس فلا اشكال  
 ولا خلاف فيما ذكره شيخنا الشهيدي الثاني في الرضوي من انه لا تناقض بين هذه التقديرات الى اخر ما تقدم نقله عنه فانه حتى ثبت ان  
 المراد بالدرهم في الاخبار هو الدرهم الذي بهذا الوزن المخصوص صنعتها الحاصلة من ضرب درهم باختلاف كما هو الشاهد من الدراهم  
 والدنانير المصروفة في هذه الازمنة اسما ما يظهر من بعض عباراتهم من ان يكون التقدير بكونه عبارة عن الوافي الذي هو الدرهم  
 وثلاث منان للتقدير بخصوص واحدة وسعة عقد الالهام الاعلى هو غلط محض لان التقدير الاول انما تقدير بالوزن والتقديرين  
 انما هو تقدير بالساحة والسعة فاي مناهة هنا كما ترى فهو نعم بقى الاشكال هنا في مقامين احدهما ان ظاهر الاخبار وكلام الاصحاب  
 كما عرفت هو المراد بهذا الدرهم هو الدرهم الوافي الذي كان في نفسه ستة دون الدرهم الاخير الناقص وان كما ذكر في الذكرى ونقله  
 ابن البرقي يسمى البغلي للعللة التي ذكرها ومن المتفق عليه بين علمنا الخاصة والعامة ان الدرهم المذكور قد عير مع الدرهم الاخر  
 واستقر امر الاسلام على الدرهم الذي وزنه ستة دواينق في زمن عبد الملك كما في الذكرى وادرس عمر في نقد الاخرى كما ذكره المحقق  
 في الخبر وابن ادریس من ان الدرهم البغلي هو المنسوب الى هذه القرية المذكورة وان ادریس شاهد بعضا منها وما هو المنافاة  
 لما تقدم من حيث كون الدرهم المذكور ضربا اخيرا وجرى في المعاملة كذلك مع ما علم من اختصاص ذلك العصر منه وما قبله  
 وما بعده اخيرا وجرى في المعاملة ويمكن ان يبق في الجواب عن ذلك ان النسبة الى هذه القرية وضربها يمكن ان يكون في  
 نفسه لا يابل وما قرب منها من البلدان القديمة كان في نفسه ستة وبقاء بعض منها الى ذلك الوقت لا يدل على المعاملة وانما  
 يدل على انها بعد منسحقا وخرها ومطلان المعاملة لها بقيت في تلك الحزبة حتى انهم كانوا يلقطونها منها وانما يبقى المنافي  
 في سبب التسمية والنسبة بين ما ذكره في الذكرى من ان السبب في تسميتها بغليته هو ضرب ذلك الرجل المسمى براس البغلي لها ويحيى  
 ذكره هنا من النسبة الى هذه القرية والامر في ذلك سهل لا يترتب على اختلاف حكم شرعي بعد الاتفاق على الدرهم المعلوم وثانها  
 ان اكثر هذه الاخبار المتقدمة قد وردت عن الباقر والقمم ومن بعدها والدرهم الذي استقر عليه امر الاسلام في زمانهم عم  
 انما هو من ستة دواينق فاطلاق الاخبار انما ينصرف اليه وهذا الاشكال قد تبينه في المدارك فقال بعبد نقل لمخمس كلام الذكرى  
 ومقتضاها ان الدرهم كان يطلق على البغلي وغيره وان البغلي لم يزل في جميع العالم في زمان عبد الملك وهو مستخدم على زمان الصادقة ثم نقلها  
 فيشكل حل المصوح الواردة عنه عم عليه فالمسئلة قوية الاشكال انتهى والجواب عن ذلك ما قد تقدمنا ذكره من ان الاخبار وان كانت  
 مطلقة بذكر الدرهم ان عبارة كتاب الفقه الرضوي قد اشتملت على تقييده بما ذكره الاصحاب فيجب حمل اطلاق الاخبار السابقة عليها



ويؤيد ان الظاهر التحديد بهذا الوجه انما ذكره الامام عليه السلام بما عن الرسول صلى الله عليه وسلم قالوا اجعل على رءوسهم لاهم ثم نقله لاحكامه  
وحفظه لمرتبته وبيان معام حلاله وحرامه ولكن العدد والعدد المبرور من غيره واجمع حيث افق على الكتاب المذكور وكشف الله نعم  
لهذا الكتاب المبين من اسكال في مسائل هذا المجال كما عرفت فيما مضى وستعرف انتم نعم فيما يأتي بنو من الملك المتعال ولقد عرفت  
الظاهر ان الخلاف بين الاصحاب رضوان الله عليهم في ان كل ما لا يتم الصلوة فيه وجده كالتكة والخلوة والخف والغسل يعفى عن محاسنه كائنه  
ما كانت ولو كدم الخبيث ونحوه وبيننا الخلاف هنا في نعيم الحكم فيما تعلقت به وعدمه كما سيأتي تفصيله في المقام انتم نعم وبدل  
على اصل الحكم مضافا الى الاتفاق في المشا واليه جله من الاخبار منها ما رواه الشيخ في الموقوف عن زاده عن احدهما عليه السلام  
قال كلما كان لا يجوز فيه الصلوة فلا بأس ان يكون عليه مثل القلنسوة والتكة والجورب ومن ابى عبد الله بن سنان عن اخيه عن  
عبد الله ثم انه قال كلما كان على الانسان او معه ما لا يجوز فيه الصلوة فيه وجده فلا بأس ان يصلي فيه ولو كان فيه قدز مثل القلنسوة والتكة  
والكر والغل والخفين وما أشبه ذلك وعن حماد بن عثمان في الصحيح عن روه عن ابى عبد الله ثم في الرجل مضى في الخف الذي قد  
تذر قال اذا كان ما لا يتم الصلوة فيه فلا بأس وعن ابراهيم بن ابى البلاد عن حماد عن ابى عبد الله ثم قال لا بأس في الصلوة في الشيء  
الذي لا يجوز فيه الصلوة فيه وجده بصيبه القدز مثل القلنسوة والتكة والجورب ومن زاده قال قلت لابي عبد الله ثم ان قلت  
وقعت في بول فاضاها فوضعتها على داسي ثم صليت فقال لا بأس وعن الحلبي عن ابى عبد الله ثم قال كل ما لا يجوز فيه الصلوة فيه فلا بأس  
بالصلوة فيه مثل التكة الاربعة والقلنسوة والخف والزار يكون في السراويل ويصلي فيه وطعن جمع من اصحاب هذا الاصطلاح  
في هذه الاخبار وضعف الاسناد نعم منهم السيد في المندلة والخفق الشيخ في العلة وانما اعتمدوا في الحكم على الاصل مضافا الى  
اتفاق الاصحاب وايدوا ذلك بهذه الاخبار ولا يخفى ما فيه من الضعف عند النظر بعين التحقيق والتأمل بالفكر الصائب الدقيق  
ولكن ضيق الخناق في هذا الاصطلاح الذي هو الى الاضداد اقرب من الصلاح اوجب لهم التثبت هذه العلة العلية الواجوة  
الضئيلة وقال ثم في كتاب الفقه الرضوي ان اصحاب قلنسوتك او عمامتك او التكة او الجورب او الخف متى او بول او دم او  
غايط فلا بأس بالصلوة فيه وذلك ان الصلوة لا يتم في شيء من هذه وصده اذا عرفت ذلك فاعلم ان الاصحاب مع اتفاقهم على اصل الحكم  
كما تقدمت الاشارة اليه اختلفوا فيه من جهة التعليق فذهب جمع من متأخري الاصحاب منهم المحقق الشهيد في التركة والشهيد  
الثاني وغيرهم الى نعيم الحكم في كل ما لا يتم الصلوة فيه من ملبوس ومجول في محلها كانت تلك الملابس لا يختص من ادرس بالملابس  
وتبعه العلامة في ذلك فقال في النهاية والمنتهى لو كان معه داهم بحصة او غيرها لم تقع الصلوة وتبعه الشهيد في البيان وزاد  
العلامة في التركة ايضا اعتبار كون الملابس في محلها فصح في المنتهى لو وضع التكة على داسه والخف في يده وكانا خفيين لم  
تقع الصلوة ووافقه على ذلك في البيان ايته ونقل عن القطب الراوندي قصر الحكم ايضا على الملابس وزاد تخصيصها بحصة  
اشياء كالقلنسوة والتكة والجورب والخف والغسل والظاهر هو القول الاول للاخبار المتقدمة فالحاشا سائلة تجبها للملبوس  
بنوعيه في محله وغير محله كذا الجورب ورواية عبد الله بن سنان قد صرح بالعفو عن الجورب والملبوس عن الملابس كان او غيره  
ولم يثنى من هذه الاخبار المختصة على دليل الا ان العلامة في الخ نقل عن الراوندي الاحتجاج على ما قدمنا نقله عنه بالاجماع على  
هذا الوجه وما عداه لم يثبت فيه المنع فيبقى على المنع ثم اجاب باننا قد بينا الثبوت والمشاوكة في الجواز وانما يدل ذلك الى ما  
استدل به على العموم حيث احتجوا في الكتاب المذكور فقال لنا على التعميم الاشتراك في العلة المسيجة للصلوة وهي كونها ملبوسا  
لا يتم الصلوة فيه منفردا وما رواه حماد ثم نقل مرسله حماد المتقدم ورواية عبد الله بن سنان وهو حديث مذكور في المنتهى و  
النهاية وكذا الشهيد في البيان من عدم صحة الصلوة لو كان معه داهم بحصة او غيرها لا اعرف له وجها ولا عليه دليلا فان غاية  
ما يفهم من الادلة اشتراط صحة الصلوة بطهارته وما ذكرنا صريح السيد بطهارة النوب المصلي يعني ملبوسه شاملا كان للبدن  
او غير شامل واما محوله سيما مثل الداهم ونحوها فاي دليل على اشتراط صحة طهارته وما ذكرنا صريح السيد الشهيد في هذا  
ونقل عن المعبر حيث قال وغاية ما يستفاد من النص واجماع اشتراط طهارة الثوب والبدن اما المنع من حمل النجاسة في الصلوة  
اذ لم يفسد بشيء من ذلك فلا دليل عليه كما اعترف به المصنف في المعبر انتهى قد صرح الصدوق في بيته والمنع بعد  
العمامة في جله ما يعني محله ونقل عن ابيه في الرسالة ايته قال في الفقهاء ومن اصاب قلنسوته او عمامته او تكة او جوربه او خفه متى



اودم او يعول او غايصة فلا بأس بالصلوة وذلك لان الصلوة لا يتم في شيء من هذه وحده انتهى والاصحاب قد استشكلوا في هذه العامة في جملة  
 هذه المذكورات ونحوها قال شيخنا المجلسي في حواشيه على الكتاب ظاهر الصدوق في حواشيه الصلوة في العامة وان كانت محضة والمظاهر  
 انه وجد فيها نصا والا فيشكل الحزم بحواشيه الصلوة باعتبار انها هذه الهيئة لا يمكن ستر العورتين لها ما يدل من حواشيه الصلوة في كل ثوب  
 منطوي مع نجاسة والظاهر ان التزامه سقطه وعلى اي حال فالعمل على خلافه انتهى اقوال العجب من شيخنا المذكور ان كانت  
 الغفلة الوضوء عنده وهذه العبارة عين كلامه في كتاب الغفلة بتغيير يسير فكيف لم يطلع على ذلك مع تنبيهه من غير موضع على افعال  
 ذلك ونقل الحق في العتب عن القطب الراوندي في حواشيه العامة في كلام الصدوق على جملة صغيرة كالعصاة قال لا ينافي لا يمكن ستر العورة  
 بها وما حلت على اعتبارا وكونها على تلك الكيفية قال في ذلك ولعل المراد ان يكون الصلوة لا يتم فيها وهذا مع بقاء ثوبا على تلك  
 الكيفية المحصورة ثم نقلنا ويل القطب الراوندي وقال هذا أولى وان كان الاطلاق محتملا لما اشترطه السيدان من ان لا ينافي على  
 اعتبارا ولها من ماعد الثوب والحج والعمامة لا يصح عليها اسم الثوب عرفا مع كونها على تلك الكيفية المحصورة منتهى انتفاء  
 في ذلك الفاضل الحراسي في الذخيرة فقال والمسئلة محل اشكال المسئلة الى صدق الثوب على العامة واذا لم يصح في عليه الثوب كان  
 القول بالا محال صحيحا لان الدليل الدال على وجوب نظهر لباس المصلي بخصوص الثوب فيبقى غيره على الاصل لكن في عدم التمثيل العامة  
 في الاخبار والتبيل بالقلنسوة وغيرها استنادا بان الحكم فيها ليس ذلك والا لكان العامة احق بالتبيل كما لا يخفى على المتأمل انتهى في  
 خبره بان دعوى عدم صدق الثوب عرفا مع كونها على تلك الكيفية لا اعرف له وجه اذ الثوب عرفا لا يطلق على المنقوص بطلان  
 الموقوف فيه وبالحجة فان الثوب المذكور وان دل على استثناء العامة ليقع وقال عضو الهيئة الشان المثار اليها الا انه غير جاز من ثوب الاشكال  
 الاسع المحل على ما ذكره القطب الراوندي وهو لا يخرج من المبدأية والله العالم الثاني قال في الغيبة لو حمل حياها غير ما كونه او سبها  
 لم تبطل صلوة لان النبي صلى الله عليه وسلم حمل امامه وهو يسلي وركب الحين ثم على ظهره وهو ساجد وفي المنتهى ذكر نحوه ابيهم وذلك في حكاية  
 ركوب الحسين في ظهر جده مهان الجمهور كافة فقلوه واصل الى هذه الرواية وجهها امر وهو ان النجاسة في المحل في معدة كالحمل  
 نقل من بعض اصحاب انه اخرج نحو ذلك بالاصل السالم عن العارض ما يقتضيه المناقاة وهو كذلك اقوال ومنه من يهل الكلا  
 انه لو كان المحل حيا نجا من نجاسة ذاتية او عارضية بطلت صلوة وهو سني على اشتراط الظهارة في المحل ابيهم وقد عرفت ما فيه  
 الثالث قال الشيخ في الخلاف اذا حل قارورة مشددة الراس بالراس وفيها بول او نجاسة ليس لا صحابا وبها نص الذي يقتضيه  
 المذهب انه لا ينفذ الصلوة وبه قال ابن ابي هريرة عن اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عرانة قاسه على حياها طاهر حية نجاسة ثم عراني العرمان من العامة  
 القول بالبطلان وقال بعد ذلك دليلنا ان قواطع الصلوة طرقيها الشرع ولا دليل في الشرع على ان ذلك يبطل الصلوة ثم قال وتلقا  
 انه تبطل الصلوة لدليل الاحتمال كان قويا ولان المسئلة لاجا فان خلاف ابن ابي هريرة ولا يصح منه انتهى وقال في العتب بعد نقله عن هذا  
 الكلام ثم نقل عن الشيخ في المبسوط انه حرم بالبطلان ما صورته والوجه عندى المحوا وما استدلو به الشيخ ضعيف لانه سلم ان ليس على  
 المسئلة نفوا لاصحابا وعلى هذا التقدير يكون ما استدله بالاجماع هو موقوف جماعة من فقهاء الجمهور وليس في ذلك حجة عندنا ولا عندهم  
 ايضا والدليل على الجواز انه محمول لا يتم الصلوة به منفردا فيجوز استحبابه في الصلوة بما قد مره في الخبر ثم يقول الجمهور قد عرفت على انه  
 انه حاصل النجاسة فتبطل صلوة كما لو كانت على ثوبه ونحن نقول النجاسة على الثوب محتملة فتبطل النجاسة لا لكونه حاصل النجاسة  
 او بطلانهم بالدلالة على ان حمل النجاسة يبطل الصلوة اذا لم يتصل بالثوب والبدن انتهى وهو جديسين قال في العالم بعد نقله  
 الحق المذكور وهذه المناقشة متوجية وما الخاتمة المحقق هو الحق واحتجاجه له مع حياها بما عول الجمهور عليه في غلبة الجوزة وقد ذكر  
 الشهيد في الذكرى بعد حكاية كلام الحق هنا انه لا حاجة على قوله الى استدلالنا القادوة اذا امكن تعدى النجاسة منها قال ومن  
 استبرئ من العامة لم يقبل بالعنف على الا يتم الصلوة فيه وحده بل ما حدة القياس على حمل المحل ان اقول ما ذكره قسح من الاستدلال الذي  
 المحقق الظاهر انه لا وجه له فان المحقق قد اشار في اخر كلامه الى ما ذكره شيخنا الشهيد هنا من قوله ونظا العجم بالدلالة على ان حمل  
 النجاسة يبطل اذا لم يتصل بالثوب والبدن وذكر استدلالنا الى ما ذكره اولامسيا في كلامه على ان الشيخ في فرض المسئلة والشيخ قد  
 اقتضى اثر العامة في الفر من المذكور اذا عرفت هذا فاعلم ان ابن اوديس والعلامة في اكثر كتبهم قد اختلفوا ما ذهب اليه الشيخ في  
 المبسوط من عدم محو واجتهاد في الشيخ بانه حاصل النجاسة فتبطل صلوة كما لو كانت النجاسة على ثوبه وبدنه وان اهل الظهور



الثوب والبدن لاجل الصلوة وجوب تحرز المساجد التي هي موطن الصلوة عن نجاسة يناسب المطلق هنا وبان الاحتياط يقتضي  
 ذلك وانت حين ياتي هذه الوجوه من الضعف اما الاول فيكون مصادرة على المظن فدرمت جوابه من كلام المحقق واما استنباط  
 وجوب التحرز من ابطال النجاسة الى السجادة مع عدم التعدي وقد تقدم ما فيه واما الاحتياط فهو ليس بدليل شرعي عنده وقال في ذلك  
 بعد ذلك ما يجوز ما ذكرناه ونحو مطالبه بالدلالة على ان حمل النجاسة مبطول للصلوة اذا لم يتصل بالبدن وعلى ما ذكرناه فلا حاجة الى  
 سند واس القادر به بل يكفي الامس من التعدي كما نبه عليه في الذكرى ثم نقل عبارة المتقدمه قوله فصل في كلام هؤلاء الاعلام في هذا المقام  
 تاسيد لما تقدمناه من صحة الصلوة في المحل مما لا يجوز الصلوة فيه ملبوسا كالنجاسة في الثوب والحجر والذهب ونحو ذلك الرابع  
 ذكر الشيخ في النهاية بعد نفى الباس عن الصلوة فيما اصابه نجاسة مما لا يتم الصلوة فيه وان ازالة النجاسة عنه افضل ونحو ذلك  
 صرح السيد ابوالكاسم بن زهره ونقل الشيخ العبد في القنعة لا باس في الخف وان كانت فيه نجاسة وكذلك الغل والشرع عن ذلك افضل  
 ولم افق على صرح بهذا الحكم غير هؤلاء رصوان الله عليهم والذي وقعت عليه من الاخبار في ذلك انما يدل على ما ذهب اليه الشيخ  
 المعتبر وهو ما رواه الشيخ في الصحيح عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله قال اذا صليت فصل في غليلك اذا كانت قارة  
 فان ذلك من السنة وربما كان الثغرات الشيخ والسيد بن زهره الى الحديث المذكورين وانما ثبت ذلك في الغل بغيره بطريق  
 اولي والا فليست على خبر يدل على ما ذكرناه من العوم الخامس ذكر جماعة من اصحابنا ان اذا اجتبر عظمه بغيره كعظم الكلب ونحوه  
 والكافر وجب قلعه مالم يخف الشك والمثقة وادعى في القدوس الاجماع واحتمل في الذكرى عدم الوجوب اذا اكتفى اللحم لا لئانه بالباطن  
 واستوجبه في المدارك وحرم الشيخ في هذا سبطلان الصلوة لو اخل بالقلع مع الاسكان لانه حاصل النجاسة غير معفو عنها واستشكل في  
 المدارك بخبرهما عن حد الظاهر ولا ينافي نجاسة متصلة كاتصال دمه فيكون معفوا قوله الظاهر هو ما صرح به الاكثر  
 من وجوب القلع مع الاسكان وعدم المثقة وما انفاه في ذلك واما ما في الذكرى من النجاسة الباطن وكذا ما ذكره في رد الكلام الشيخ  
 من خروجه عن الظاهر وانما نجاسة متصلة كاتصال دمه لا يخفى ما فيه وان نبه عليه ايضا صاحب المصنوعة فان غاية ما يستفاد من  
 الاول هو عدم تعليق التكليف بما في باطن البدن من النجاسات الخفية كدمه الذي تحت جلده من الخفايا في البطن ونحو ذلك مالم  
 يظهر للفضاء البدن لما في التكليف بذلك من العسر والحرج وتكليف ما لا يطاق وحمل ما ذكره على ذلك قياس مع الفارق  
 من حيث تعدد الازالة في الاول ولمكانها في الثاني كما هو المفروض في كلام الاصحاب لانهم انما يوجبون الازالة مع الاسكان وعدم المثقة  
 وبالحجة فخير بالصيرة في الباطن كيف اتفق لادليل على اسقاطه وجوب الازالة ويؤيده ما قدمناه من غير موضع من ان الاطلاق  
 انما ينصرف الى افراد الشايعة المتكررة الوقوع دون الفروض النادرة ومثل هذه الفروض النادرة الشدة لا تدخل تحت اطلاق الباطن  
 التي رتب عليها العفو من الازالة او المتبادر منها ما كان من اصل الجسد واجزائه الخلقية ومثل ما ذكرناه ياتي ايضا في المسئلة الثانية  
 انهم ثم من ادخل الدم الحي تحت جلده فان اظهر فيها وجوب الازالة مع عدم الضرر مما يؤكد ما ذكرناه ويؤيد ما وردناه انما هو  
 الدين والوجوب للبراءة فبين فان قيل ان الاحتياط ليس بدليل شرعي قلنا هذا الكلام على اطلاقه ثم وان زعموا صحة سائر على البراءة  
 البراءة الاسلمية الا ان المستفاد من الاخبار خلافه وهو ان الاحتياط في موضع اشتباه الحكم واجب كما تقدم تحقيقه في مقدمات الكفاية  
 ان المسئلة هنا عارية من النصوص بالعموم والخصوص والحكم فيها لذلك في محل اشتباه والحكم في الشبهات عندنا كما تقدم تحقيقه  
 الوقوف فيها من التقوى والعمل بالاحتياط والله العالم السادس قال في التذكرة لو ادخل دما نجسا تحت جلده وجب عليه ان يخرج منه  
 الضرر واعادة كل صلوة صلاها مع ذلك الدم قال في ذلك ويشكل بخبر عن حد الظاهر وبصيرة كره من دمه واولى بالعفو  
 الذخيرة بعد ذكر هذا الاستحالة وبالحجة القدر الثابت وجوب نظهر من مظهر البدن واما الباطن فليبقى الادلة ما يقتضي بغيرها  
 بل فيها ما يدل على العفو منها فيكون اصالة البراءة على حاله واطلاق الصلوة غير معتد بسبطلان الدليل عليه الدليل فيحصل الاستئصال  
 ضعف القول بوجوب اعادة الصلوة انتهى قوله فيه زيادة على ما عرفت في سابقه ان الازالة الدالة على نجاسة الدم عاقل  
 من الدم والني والنحوها من النجاسات لا تخصص فيها بباطن ولا ظاهرا وان كان الغالب انما يقع بالظاهر خاصة والمجاهد كما  
 عرفت من الباطن انما هو بالنسبة الى ما كان من اصل الجسد وخلفته لا الى ما يطرح فيه من غير مكان فالمسئلة لما كانت عارية  
 عن النصوص فهي مأخوذة تحت الشبهات التي يجب فيها الاحتياط كما سلف تحقيقه في مقدمات الكتاب وفي هذا سعي وهو ان الدم



لوضح من الجدل لا يبرأ الى بضاد البدن بل الخفق تحت الجدل فالظاهر العقول ان الحجاب بوجوب غلبه مرتب على ضرورة على الجدل ونقل عن  
الشهيد في البيان انه حرم بوجوب احرازه وجعل حكم الدم الذي هو محل البحث وهو غير جيد الا ان عندى في حل عبارته على ما ذكره في  
تأمل في اللفظ انه اذا اراد احققان دم الحبي تحت جلده وقد صرح في الدروس ايضا وعبارته في الدروس اظهر فيما قلناه فانه قال في كتاب البيان  
ولو شرب حبسا فالأقوى وجوب استفرغ ان امكن وكذا الواحقيق في جلده دم او جبر عظيمة بعظم حبس او عا طهر جبر حبيط نحو ولو  
خفيف الضرد سقط قال في الدروس ولو شرب جرأ او حبسا او احسبته او احقق تحت جلده دم حبس احقق وجوب الازالة مع امكانها  
ولو علمت العارورة بانها من باب العضو لضعفها اطراة هنا ولا نزل الحق بالباطن انتهى ولا يخفى ان نفي هذه الدم في هذه العبارة  
بالجنى ظاهرة كونه غير دم البدن والظاهر ان عبادته في البيان ايضا من هذا القبيل وان حصل الاستثناء فيها من ترك هذا الفيد ويؤيد  
انه لم يعرض لذكر دم الغير تحت جلده كما هو الدائر في كلام الاصحاب في هذا المقام السابع قال في المنتهى لو شرب جرأ او اكل مسية فحق  
وجوب فيه نظرا لوجوب لانه شرب محرم فاستدامة كذلك قال في ك بعد نقل ذلك وهو اصول وان كان في نفيه نظرا لولو نقل  
بل ذلك لم يتصل صلوة وربما قيل بالبطون كافي العارورة المشتملة على النجاسة وهو ضعيف انتهى <sup>أقول</sup> يمكن الاستدلال هنا على  
وجوب الفى بما رواه في الكافي في الموقوف عن عبد الحميد بن سعيد قال بعث رسول الله ابو الحسن عمه غلاما فبصره له بيضا فاخذ الغلام  
بيضة او بيضتين فقام بها فلما اتى به اكلم فقال مولى له ان فيه من العباد قال قد عا دطقت فنفيا فقاءه بقى الكلام في بطلان صلوة  
لو اكل بيضة وعلمه ولا يظهر الثاني لعدم الدليل عليه

التم بين الاصحاب من غير خلاف يعرف العضو من نجاسة ثوب المربة

للصبي في ان الثوب الواحد اذا غسلته في اليوم مرة واستندل العاقلان في العبر والمنتهى على ذلك بما رواه الشيخ عن ابي جعفر عن  
عبد الله ثم قال سئل عن حفص امرأة لم يزلها الا نقيس ولها مولود فيقول عليها كيف تصنع قال تغسل المضيق في اليوم مرة وان تكاد  
بول الصبي منع المتك من ان تله خري مجرى دم الفرج الذي لا يمنع من استعمال الثوب في الصلوة قال المحقق فكما يجب اتباع الرواية  
هناك معنى المخرج فكذلك هنا لتحقيق المخرج في الازالة وقال في المعالم بعد نقل ذلك وهذه الحجة بيينة الوهن فان الرواية ضعيفة  
السند فلا مصلح لنا سمين حكم شرعى واعتبار المخرج بغيره فان الحكم بما يندفع معه لا برهان المعين والا محاق بدم الفرج قياسا و  
وجوب اتباع الرواية هناك ليس باعتبار المخرج وانما هو لمرأيتها ولا شات الحكم ومجبة المخرج مؤيد لها وحيث ان الصلاحية هاستفينة  
فلا معنى لكون وجوب اتباع الرواية هناك موجب لوجوب به هنا انتهى وهو جيد وجيب بالنسبة الى تعليل المحقق المذكور بعد الرواية  
فان الاول جعله وجه النص لا على مستغلة لما ذكره فتبره وفي المعامله وامارد النص نصي على يقطب هذا القائل في هذا الاصطلاح  
ومثله صاحب المدارك حيث قال بعد الطعن في سند الرواية والاولى وجوب الازالة مع امكان وسقوطها مع النسخة الشديدة  
دفع المخرج والعجب منها ما ذكره راسه ووجهها انهما في غير موضع قد وافق الاصحاب في العمل بالخير الضعيف متى كان اتفاق الاصحاب على  
العمل به وينقلان بان العلة على اتفاق الاصحاب والحكم هنا كذلك فانه لا محالف فيه ولا راد له وكيف كان فالأظهر ما عليه الاصحاب  
من قبول الخبر المذكور والعمل بما دل عليه نعم بقى الكلام هنا في مواضع الاول ظاهر الخبر المذكور فتقول الحكم للصبي والصبيبة  
حيث عبر فيه بلفظ المولود الشامل لهما وبذلك انهم صرح به المحقق حجة من الاصحاب ونقل في المعالم عن الشهيدين واكثر لنا آخرين  
ومحرم في المدارك وهو الظاهر والذي صرح به المحقق في المضيق والشرائع والنافع هو الصبي خاصة وكذا العلامة في المنتهى <sup>أقول</sup>  
والشهيد في البيان وفي الدروس بعد ذكر الصبي ذكر الصبيبة الحاقا كما ذكر المربي الحاقا بالمربية نعم كلامه في الذكرى ط  
في العموم من حيث التعبير بلفظ المولود والوارد في النص ونقل في المعالم عن بعض الاصحاب انه قال المتبادر من المولود هو  
الصبي ثم قال ولا يخفى من قرب وكلام العلامة في النهاية شعر بذلك ايضا حيث قال ذكر الرواية ان الحكم مخصوص بالذكر انتصا  
في الوجوه على المنصوص والفرق فان بول الصبي كالماء وبول الصبيبة اصفر خشن وطبعها لحر وبولها الصق بالجل انتهى الثاني  
مؤيد النص المذكور بالبول فلا يقدى الى غير فيما خالف الاصل على مورد النص وهو اختيار شيخنا الشهيد الثاني في الوجوه و  
سبب التبدل السند في ك وابنه المحقق في المعالم واستشكل ذلك العلامة في النهاية والمذكورة من كلام شيخنا الشهيد عدم  
الفرق فيه بانه كما كن عن الغايط بالبول كما هو قاعدة لسان العرب في ارتكاب الكتابة فانه يستعمل في المخرج به وفيه ان مجرد  
هذا الاستمال لا يكفي في اخراج اللفظ من معناه المتبادر منه واشبات النسوة <sup>بني</sup> وبين الغايط والتجربة بشاهدة بعد التفرغ من اصابة

مسئلة الحاشية



البول لتكرره فالحق القاطع به بعيد وأبعد منه غيره من النجاسات كالدم كما فهم من إطلاق بعض العبارات الثالث موددها الرواية المذكورة  
 الربية والحق بعضها الربى أيضاً لا شراك في العلة وهو وجود الشقة فيها وإن كان أعز من قوا على مودد النص والتعليل المذكور في كلامهم ليس  
 مخصوصاً وهو علة مستنظمة وعلى هذا يكون الاحتاق قياساً وهذا هو الأظهر وصرح العلامة في التذكرة والنهاية بتبع الشك في كونهما في ذلك  
 حزم في ذلك وهو الذي اقتصر عليه المحقق في كتبه الرابع الحق بعض الأصحاب بالبول الواحد المتعدد لا شراك في العلة وهي الشقة وزيادة فلا معنى  
 لرواياته وفيه أنه يمكن أن يكون التعدد لكونه مقتضياً لكثرة النجاسة وقواها من الجائز اختصاصاً بالعقوبات القليلة الضعيف منها ودون الكثير <sup>القوي</sup>  
 فلا وجه للاحتاق المذكور وبالحجة فالوجهان محتملان وبالأول حزم الشك في الذكرى والدور وفعله في العالمين والداله أيضاً في بعض <sup>المتكثرة</sup>  
 ثم قال وله وجه آخر ما نقله عن والده من الاحتاق المتعدد قد صرح به في المسالك والروض فظاهر التوقف للمؤمنين المذكورين الخامس  
 لو كان لها أكثر من ثوب واحد فإن احتاجت إلى لبس الجميع لبرد ونحوه والظاهر كإخراج به شيئاً الشك الثاني في الروض أن الجميع في حكم الثوب  
 الواحد ولا فلا تلحقها بالخصصة لئلا يشك بالنياب ووفقاً لمع ظاهر النص ولو أمكن ذات الواحد تحصيل غيره بغيره أو استحباب  
 أو استعارة فبقي وجوب ذلك عليها ثم دعي أن من إطلاق النص المتقدم فإن ظاهره أن الحكم بينهما مع وحدة الثوب ما ذكره وإن أمكنها  
 ذلك ومن انتفاء الشقة بتكرار العمل فظاهر شيئاً الشك الثاني في الروض التوقف في ذلك وتقل في العالمين جماعة من المتأخرين  
 منهم سقر بن الثاني وكتب في الحاشية في تفسير الجماعة المشار إليهم السيد من بن جعفر وشيخنا السيد علي بن الصايغ رحمه الله ثم قال هو  
 مشهور وكان الأول اقرب وهو جيد وقوا على ظاهر النص والنظر في أن هذه العلة التي يكون دفعه الاشارة إليها ليست منصوصة كما قد  
 ذكره بل هو مستنبط من الأصول قد صرح جماعة من الأصحاب بأن الحكم المذكور يخص بالثوب أما البدن فيجب عليه مع المكنة لعدم التهيؤ  
 الشقة الحاصلة في الثوب الواحد بسبب توقفه عليه على حسب حال في العالمين وبما صاد بعض من تأخر إلى تعدية الخصصة ليعتبر إلى عصر الأئمة  
 عن الثوب المحض منصفه على اليد في كل وقت ثم قال وليس بشيء وكتب في الحاشية في بيان ذلك البعض السيد من قول وهذه السيد  
 المسانج شيئاً الشك الثاني وله وجه آخر اقرب من قوله في هذه المسئلة وقوله في نظير المطر ولو بالقطرة الواحدة ونحو ذلك الرابع  
 قد دل الخبر المذكور على تعيين العسل مع أنه كما سيأتي أنه قد تم فيما أن الحكم في بول الصبي الذي لم يطعم أم هو الصب والمغايرة  
 والمغايرة ظاهرة وببظهر لما ناه بين المحكمين مع اتفاق الأصحاب على كل منهما وببعض الأشكال قال العلامة في النهاية لأرب وجوب  
 عين العسل فلا يكفي الصب مرة واحدة وإن كفي في بول قبل أن يطعم الطعام عند كل نجاسة وعرجة إلى وجه جمع بين الأمرين بأن يقال إن  
 الاكتفاء بالصب مرة في بول الوضع على ما سيأتي أما هو مع تكرار الأزالة كل حصول منه البول بحسب الحاجة إلى الدخول في العبادة  
 وأما مع الانتصار على المرة في هذه الصلوة فلا بد من العسل عملاً بالخبر ومرجعه إلى تخصيص تلك الأخبار بالدالة على الصب لهذا  
 الخبر في هذه المادة وهي اتحاد الثوب وبؤده الاعتبار وإن كان العمل أم هو على النص من حيث أن تكرر حصول النجاسة من دون  
 فصل الأزالة بينهما يقتضي قواها وتزايدها فيجب اختلاف الحكم مع تحقق هذا المعنى وبدونه الثالث من تذكر كثير من الاحتاق  
 أن المراد باليوم في الخبر ما يشمل الليل أيضاً أما لاطلافة لغة على ما يشمل الليل والاحتاق بالليل به والحكم موضع توقف الاحتاق  
 ما ذكره واحتال اختصاص اليوم بالنهار خاصة والمخرج عنه يحتاج إلى دليل التاسع قد صرح جمع من الأصحاب رضوان الله عليهم  
 بأن الأفضل أن تجعل غسل النهار يقع الصلوات الأربع على طهارة ولا بأس به والعلامة في التذكرة بعد أن ذكر فضيلة التباخير  
 قال وفي وجوبه أشكال ببناء من الأطلاق من أولوية طهارة أربع واحدة وفي دالة هذا التوجيه على الوجوب نامل والأظهر الاحتاق  
 وهل يجب إيقاع الصلوة عقب غسل الثوب والتمسك من لبس متى اقتضت العادة نجاسة التباخير فيه توقف قبل ولو اختلفت بالعتل  
 الظاهر وجوب قضاء أثر الصلوات بخلاف تأخير العسل إلى وقته والله اعلم <sup>الظاهر</sup>  
 في العسل عما استدلوا أنه من النجاسة التي في البدن من أي نوع كانت وكأنه لما علم من أباحة الضرورات للحضور لم يتعرض  
 الأصحاب هنا إلى الاستدلال على ذلك ويمكن أن يستدل على ذلك بالأخبار الواردة في السلق المطبوع وقد تقدمت في المسائل  
 المحقة بالوضوء فالحاقه بوجوب في الصلوة بالنجاسة لكان الضرورة وفي حصة منصور وإذا لم تقدر على جسده فادله أولى بالعدو  
 وفي جماعة فليست وضوءاً لم يصل قائماً بل لا يتلى به ونحو ذلك وأيد ذلك بعضهم بأن الأدلة الدالة على شرطه الطهارة من الخبث في  
 الصلوة غير متواترة كحال الضرورة وذهب القائلون من الأصحاب منهم الشيخ وابن التبرج وابن أدريس والعلامة في التذكرة وغيرهم <sup>الظاهر</sup>



والنظر انه انما كان في المداراة الى عدم العفو وجوب الصلوة عاديا الا ان يضطر الى اجبه ليجوز الضرر ويصير مناط العفو تاما هو الضرر  
وانظر الشيخ من بينهم بايجاب اعادة الصلوة في حال الضرورة وذهب الفاضلان في المعبر والمنتهى والتجديد وجماعة من المتأخرين الى ان  
العفو ثابت اضطر الى اسيدهم لم يضطر وان المصلي حين بين الصلوة فيه والصلوة عاديا وذا الشهيدان وجماعة من المسان الصلوة  
فيه افضل وهذا القول صرح به ابن الجبيل من المتقدمين في كتاب المحضر فقال ولو كان مع الرجل ثوب فيه نجاسة لا يقدر على غسلها كانت صلوة  
فيه لصلي من صلوة عاريا واجوب مع ذلك اعادة الصلوة اذا وجد ثوبا طاهرا وقال في موضع اخر من الكتاب والدين ليس مع الاثوب  
واحد يصلي فيه ويجعل في الوقت اذا وجد غيره ولو عاد اذا خرج الوقت كان له ان يحب الى اقله والاصل في هذا الخلاف اختلاف للخبا  
الراية في السلة كما استفت عليه اخذ الشيخ على ما ذهب اليه من عدم العفو وجوب الصلوة عاديا مع عدم الضرورة بالجماع الفرقة ذكره في  
الخلافة ما ان النجاسة منزع من الصلوة فيجوز اخذ الصلوة بها فليعلم الدلالة وما رواه سائده قال سالت عن رجل يكون في صلاة من الارض ليس  
عليه الاثوب واحد واجنب فيه وليس عند ماء فتصنع قال نعم ويصلي عاريا فاذا عاد يركع وكذا في الكافي وبيت وفي الاستبصار ويصلي عاريا  
فاذا عاد يركع ما رواه محمد بن علي الحلبي عن ابي عبد الله ع في رجل اصابه نجاسة وهو بالقلعة وليس عليه الاثوب واحد وصاب ثوبه  
مضى قال نعم ويصلي ثوبه ويجلس محبنا يصلي ثوبه عاريا واخذ على ما ذهب اليه من جواز الصلوة بالنجاسة مع الضرورة وجوب الاما  
رجع بما رواه احمد بن محمد بن عمار عن ابي عبد الله ع انه سئل عن رجل ليس مع الاثوب ولا محل الصلوة فيه وليس يجد ماء يغسل كيف يصنع  
قال نعم ويصلي اذا اصابه ماء غسله واعاد الصلوة وانت خبر بان هذه الرواية وان دلت على الاعادة الا انها لا دلالة لها على الضرورة الا ان  
يكون محل على ذلك الجمل الجمع بينهما وبين الروايتين المتقدمتين وهو خلاف الظن من مداه ومع هذا ففي انا قد دل على الاعادة  
في صورة التردد دون الضرورة والمدعى انهم من ذلك وما يدل على العفو مطلق كما هو القول الاخر صحيحه على بن جعفر عن اخيه موسى ع قال سالت عن  
رجل عاريا وحضرت الصلوة فاصاب ثوبا فاضطدم او كمل يصلي فيه ويصلي عاريا فقال ان وجد ماء غسله وان لم يجد ماء يصلي فيه ولم يصل  
عاريا وصححه محمد بن علي الحلبي رواية الصدوق انه سأل ابا عبد الله ع عن الرجل يكون له الثوب الواحد فيه بول لا يقدر على غسله قال يصلي فيه  
وفي الصحيح عن محمد بن الحلبي عن عده انه سأل عن رجل اجنب ثوبه وليس معه ثوب غيره قال يصلي فيه فاذا وجد الماء اغسله قال في الفقيه  
بعد ذكر الخبر وجب اخر واعاد الصلوة وفي الصحيح عن محمد بن عبد الرحمن بن ابي عبد الله ع عن ابي عبد الله ع قال سالت عن رجل يجنب في ثوب  
وليس معه غيره ولا يقدر على غسله قال يصلي فيه قال في الفقيه بعد ذكر هذا الخبر وايضا في خبر اخر يصلي فيه فاذا وجد الماء غسله واعاد الصلوة  
اقول ان كان مراد الصدوق بالرواية الدالة على الاعادة هي رواية عمار المتقدمة فقد عرفت ما بينها وما غيرها فانه توقف عليه وهذا ما  
وصل اليه من اخبار السلسلة المذكورة والشيخ ع قد جمع بين ما يحمل هذه الاخبار على الضرورة من جهة او نحو او على صلوة الكفارة و  
الثاني منها بعد لا ينبغي النظر اليه اما الاول فقد عرفت انه استدله عليه بموافقة عمار وقد عرفت ما فيه نعم وبما يمكن الاستدلال به من رواية  
الحلبي قال سالت ابا عبد الله ع عن الرجل يجنب في الثوب او يصيب بول وليس معه ثوب غيره قال يصلي فيه اذا اضطر اليه الا ان الخبر غير صحيح  
ولا ظاهر في المدعى ان يمكن حل الاضطرار اليه على معنى عدم وجود غيره كما هو محل السؤال وحاصل الجواب ان خبره في الصلوة بالضرورة  
لمكان الضرورة لعدم وجود غيره وتحت ولا يمكن تخصيص اطلاق تلك الاخبار بما والاخر وقد جمعوا بين الاخبار بالتحديد وبعضهم كلهم  
صرح بافضلية الصلوة في التوجبا المجنب على الصلوة عاديا ويؤيد دباة على صحة الاخبار الدالة على الجواز مع الصلوة في الثوب ولا يرون  
فوات شرط واحد وهو طهارة السائر ومع الصلوة عاديا يلزم فقد شرط وهو السائر وتركه القيام والسجود والركوع لانه يصلي قاعدا عاريا كما مر في  
بدرواية الصلوة عاريا الاصل في رواية الاستصحاب حديث سماعة حيث صرح فيه بالقيام فانه يفي الاشكال بترك الركوع والسجود وبالجملتين  
هذا القول اظهر من ان يخفى وظاهر السيد السند في المذكور المتنظر في الجمع بين الاخبار بالنصيب مستندا الى انه فرج حصول التعارض  
وهو خلاف الواقع لان روايات الصلوة في الثوب متعددة صحيحة الاسناد وتلك بالعكس من ذلك وهو جبريد بناء على اصل المتقدم  
عليه عنه من العمل بهذا الاصطلاح الحديث الا ان جملة اصحاب هذا الاصطلاح لم يعملوا على ذلك لاعتقاد تلك الاخبار وبالشهرة بين  
الاصحاب حتى ادعى الشيخ في الخلاف الاجماع على ما دل عليه ويؤيد ايضا ظاهر كلام المنتهى فان ظاهر الاجماع على جواز الصلوة عاريا حيث  
قال فيه لو صلى عاديا لم يعد الصلوة قولا واحدا وانظر البعض على التمسك لهذا الوجه في الخروج عن ظاهر هذه الاخبار قائلا انه لو لم يكن عود القبول  
ينبغي الصلوة في الثوب معدك وانقرضه في العالم بعد صحة شيء من الاخبار الادلة وعدم ثبوت الاجماع وان ادعاء الشيخ والعلامة قال



واعتاج الشيخ المنع من الصلوة في النجاسة وطلبه للإزالة من نجسها فيها وانجس الخواب وان الاخبار التي ذكرناها صالحة للدلالة مستاندا  
 بالخبر المأثور ما دللت عليه انتهى اقول وهو ظاهر الصدوق في الفقيه حيث اقتصر على الكتاب على نقل الروايات الدالة على الصلوة في النجاسة ولم  
 يتعرض لنقل شيء من روايات الصلوة عاريا وهو بناء على قاعدة التي ينسبون لها المذاهب فيها في هذا الكتاب ظاهره اختياره تعيين الصلوة  
 في النجاسة كما صرح في المعالم وكيف كان فان ملخص الكلام في المقام ان مقتضى العمل بهذا الاصطلاح الحديث هو ما ذكره في المعالم وقبله السيد السند في  
 الان ظاهره في انه التوقف ولم يحزم بذلك كما في عبادة المعالم حيث قال بعد روايات التيمح المعين ويمكن الجمع بينها بالنجس بين الامرين وافضل الصلوة  
 في النجاسة كاختاره ابن الجبيل الا ان ذلك موقوف على التكاثر والتد وهو خلاف الواقع وكيف كان فلا ريب ان الصلوة فلا ريب ان الصلوة في النجاسة اولى  
 انتهى وهو ظاهر الصدوق في السوف حيث لم يحزم بشئ وانما نصب الصلوة في النجاسة الى الاولوية ومقتضى العمل بخلافه من الاخبار وهو القول بان النجاسة جارية  
 دون ما ذكره الشيخ في ما ما ذكره الشيخ من الاعادة وكذا ما ذكره ابن الجبيل فغيب ما تقدم من غير موضع من ان وجوب الاداء والقضاء مما لا يخفى  
 بمقتضى الاصول الشرعية والقول بالمرعية كما تقدم ايضا صرح في باب التيمح والله اعلم  
 ان لكلامه بالبدن والنجس بالنظر الى تقدير الازالة حكمه باسسه فاذا تعددت النجاسات فيها واقتصر التعدد باحدها وجبت الازالة عن الاخر قال في  
 اخفست باحدها وكانت متفرقة وامكن ازالة بعضها وجب وتقدير اجتمعا فان كان دما وامكن تقليده بحيث ينقص عن مقدار الدم وجب  
 والا ففى الوجوب فظهر ثم قال وهذا التفصيل لا بأس به اقول وظاهر هذا الكلام المتفرقة في صورة اختصاص النجاسة باحدها بين المتفرقة التي يمكن ازالة  
 بعضها فانه يجب الازالة وبين المجتمعة التي اذا كانت غير الدم وامكن تقليدها وازالة بعضها فانه لا يجب بل هو محل نظر عنه ولا اعرف لهذه المتفرقة  
 وجهها الثاني فذكر ان الظاهر من الصدوق هو اختيار القول بالصلوة في النجاسة الا انه قد اشار كما عرفت في ذيل صحيحه الى الجنب وعبد الرحمن في  
 عارل الدالة على الاعادة وما فاتنا للاخبار المذكورة فاهم ولا يصح ان يدخلوها على الاستصحاب جمعا لم يتعرض الجواب عنه ولا يجمع بينهما وبين تلك  
 الاخبار وقد استدل ذلك بقوله بمضمونها وتقييد اطلاق تلك الاخبار بها والظاهر بعد وربما احتل التوقف حيث اقتصر على نقل ولم يتعرض لموضع  
 ولعل الاخبار وقد وقع له امثال ذلك في غير موضع صرح في الفصل المشتمل بعد الركن الثالث انه على تقدير القول بالمشتمل بين وجوب الصلوة عاريا  
 فلو فصلت جاسما من ملباسه الموكب والسجود مطاوعا بما مضى موبيا كذلك ويفرق بين من الطمع وعدمه فيصلي على الاول قايما وعلى الثاني  
 جالسا اقول لا شهرها الثالث وسبب تحقيق المسئلة المذكورة في محلها ونقل اخبارها انتم تفرق بين المختار منها الرابع لا خلاف في انه  
 لو اضطر الى الصلوة في غير ركنه ونحوه فان صلوة صحيحة وانما وقع الخلاف في وجوب الازالة والظاهر ان مسئلة مؤنة عارل المذكورة في  
 ما بينها من الاشتغال على التيمح وان لا يخرج ان يكون الامادة مستندة الى ذلك كما تقدم من باب التيمح وعملهم وكون ذلك من حيث الصلوة في النجاسة  
 وقد عرفت ما عليه للخالفة بمقتضى الاصول الشرعية فيجب تأويلها بالنية والله العالم  
 قد ذهب جمع من الاصحاب منهم الشيخ  
 الذكري والدروس الى العفو من نجاسته نوحا لمحض الذي توارى بوجهه اذا غلب في النهار مرة واحتجوا لذلك بالحجج والمشقة مع ما رواه الشيخ في الصحيح الى  
 سعدان بن مسلم عن عبد الرحمن القصير قال كتبت الى ابي الحسن الاول قم اسال عن حقن بوله فيلق من ذلك سدا ويرى البول بعد البول فقال بوضوح  
 نوحى النهار مرة واحدة واغترضهم بعض الحققين من متاخرى المتأخرين ان في طريق التيمح ضعفا فاجاب سعدان وعبد الرحمن وقال الحقن في القبر  
 بعد نقل الخبر المذكور والراوى المذكور ضعيف فلا عمل على الرواية ودعا صبر اليها دفعا للحجج وظاهر قوله صبر بالنسبة الى البول وجوبه في البول  
 الا ان العلا في ذلك انما هو الحجج دون الخبر ويحتمل ان يكون كتابته عن مبل هو الى ذلك وتعليل الحكم بالحجج واغترض عليه ان الاستدلال بالحكم  
 الى الحجج فيقتضي جعل المناط بالعفو ما يدفع معه المشقة والحجج ككثير من الامور التي يستندون بها الى دفع الحجج دون الخصومة المذكورة  
 فانها موقوف على خصوص الرواية فجامع ان الرواية انما تضمنت نصب العسل كما ذكره والفرق بينها ظاهره والمعللة في المنع قد اقتصر على  
 العمل بمضمون الرواية من غير تعرض للعسل فقال بعد ذكرها وفي الطريق كلام لكن العمل بمضمونها اولى لما بينت ارجسته عند المشقة واستوصى  
 في التذكرة بعد بيان ضعف الرواية وجوب نكران العسل فان تفسيره بمضمون الرواية دفعا للمشقة وهو كما ترى والصدوق في الفقيه قد ذكره  
 الرواية مرسله وظاهره العمل بها اقول وبمقتضى الكلام في المقام ان يتي هذه الرواية لا ينجس من الاجال وسعة دائرة الاحتمال فالاستناد اليها فيما  
 ذكره لا ينجس من الاشكال وذلك فانه محتمل ان يكون ذلك البول لا فاعره بالوضوء يعني غسل البول الذي يخرج معتدلة والضعف مرة واحدة في هذا  
 لا محل لهذا النقل وعلى هذا فيكون من قبل المراه المرسلة للوجود ان النجس الواحد فيجب حمل النصب على العسل ويجب تقييده بان النجس  
 الا نوب واحد والظاهر بعد فانه على هذا التقدير يكون من قبل حمل النصب وحكمه شرعا كما تقدم في محله انه يضع ذكره في خريطة محنوة



عن النبي

بالقطن ويصلي بعد التطهير من نجاسة ويجعل ان يكون هذا البطل غير معلوم كونه بولاً بل يكون منقوفاً او هو ما يكون النضج على ظاهره  
الشرع وفطره في الاخبار غير عزيز فان من جملة مواضع النضج كاسياق اشتهت ثم ما سكت في نجاسته ويجعل ان امره بالنضج وجعل الثوب يطايعك  
استناده اليه ولا يتيقن كونه طارحاً من الذكر ولا نجساً ويكون من قبل الحبل الشفيرة كما تقدم فطره ولا يخفى ان كلام الجماعة مبني على  
الاحتمال الاول وقد عرفت ما فيه فالظاهر هو طرح هذه الرواية لاشتباهها وعدم ظهور معنى المراد منها والرجوع الى اصول المفردة والقول  
المعتبر في النجاسات وانها والله العالم فيما تراه النجاسات الشهيرة بين الاصحاب ان الطهيرات عشرة الماء والشمس والارض  
النار والاستحالة والاسلام واستبراء الحيوان الجلال ونقص العصور والافتلاب والانتقال والكلام هنا يقع في مطلبين الاول في  
التطهير بالماء واذالة النجاسة بروكبة الازالة وما يتعلق بذلك ويلحق به وفيه مسائل الاولى الشهادة بين الاصحاب وضوح الله  
عليهم وجوب المرتين في ازالة نجاسة البول عن التوبيد البدن في غير البول الرضيع بل ظاهر الحق في المعتزلة لاجل حيث قال بعد ذكر الحكم  
المذكور وهذا مذاهب علماء ان الشاهد في الذكر بعد ان اختار التسمية عنى الى الشئ في عدم مراعاة العدد في غير البول وهو ظاهر  
الحالفة تالمرة صريحاً الا اذا كان جافاً وانما يظهر من فحوى كلامه في جملة من كتبه الاكفاء فيها مطحيت قال ان الواجب هو الغسل المرتين  
قال ومن البين ان ذوال العين معتبر على كل حال وان مسمى الغسل بصدق بالمرء انتهى ومن ذلك يظهر ان الخلاف في السلسلة من القول  
باجزاء المرة مطحيت في كلام الاصحاب والظاهر ما هو المشهور من اجزاء المرتين في ازالة نجاسة البول عن التوبيد البدن للاخبار  
الصحيحة الصريحة ومنها اوله الشبان في الكافي وثبت في الحسن بن الحسين بن علي قال سالت ابا عبد الله ع عن البول يصيب  
الثوب قال اغسل مرتين وعن محمد بن مسلم في الصحيح قال سالت ابا عبد الله ع عن الثوب يصيبه البول قال اغسل في المكن مرتين قال ابو  
الركن الاحمدي التي تقتل فيها الثياب وفي الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابيه ع قال سالت عن البول يصيب الثوب قال اغسل مرتين وفي  
ابن اسحق الخوري في الصحيح عن ابي عبد الله ع قال سالت عن البول يصيب الجسد قال صب عليه الماء مرتين وان غسلك في ماء جار فمرة واحدة  
وروي ابن ادریس في مسند طرقات السراير نقل من كتاب الجامع لاحمد بن محمد بن ابي نصر قال سالت عن البول يصيب الجسد قال صب عليه الماء  
مرتين فانما هو ماء وسالت عن الثوب يصيبه البول قال اغسل مرتين وفي كتاب الفقهاء الرضوي فان اصابك بول في ثوب فاغسل من ماء  
جار مرة ومن ماء ما كدر مرتين ثم اعصره وما نقصت جيل من هذه الاخبار وجوب المرتين في البدن مالم يظهر فيه خلاف بين الاصحاب  
الامن صاحب المدالك والعالم لم ينفصل بينهما في هذا الاصطلاح الذي هو الى الفساد اقرب من الصلاح فزودوا في الحسن بن علي المدك والى  
اصح النسخ بضعف وكفينا بالمرء في البدن لذلك مزود مع ان الاول حسنة والثاني صحيحة او حسنة وبعضها رواية ابن ابي نصر النخلة  
في السراير وهي صحيحة لانها متفقون من اصحابه من جعل بول الليل فيجسب البول اصابه فلا يستيقن فهل يجزئ ان يصب على ذكره اذا بال ولا ينفك  
قال الغسل ما استبان انه اصابه وينفع ما يشكك فيه من جسده او ثيابه الحديث فقامت ان يكون مطحيت فغيره بما ذكرناه من الاخبار واعتقد  
في العالم فيما ذهب اليه من اجزاء في البدن ان العلامة في المنتهى قد انقضت على الثوب في العادة التي حكم فيها وجوب المرتين وكذلك صنع في الخبر  
وغيره ان تعرض حكم البدن بالكلية لا يدل على حكم بعدم التعدد فيه والقول بالمرء فيه بل هو امر من ذلك واعتقد ايضا بانه حرم في بحث الاستنجا  
من المنتهى والنهاية بالاكفاء فيه بالمرء اذ ان الت العين وكذا في المختلف وحكي القول به عن ابي الصلاح وابن ادریس وقال انه انظر من كلام  
ابن البراج وهو قول سلا رايض فانه من خارج بل الظاهر ان مسألة الاستنجا الحكم غير هذه المسئلة كاسياق اشتهت ثم وكيف كان فان المدك  
عندنا على النصوص وقد عرفت دلالتها على المدك لا على القليل قل او كثر فانه يخرج مع الحالفة بما ذكرناه من النصوص وقد عرفت دلالتها  
ايها وما من ذهب الى الاكفاء بالمرء مطحيت كما تقدم نقله عن البسوط والسبان فلم ينفك على دليل في الاخبار ولا في كلام الاصحاب بل الدليل كما  
عرضت على خلافة فيكون الحجاب الا ان العلامة في المنتهى قد احتج على ما ذهب اليه من الاكفاء بالمرء مع الجفاف بوجهين احدهما ان  
المطلوب من الغسل انما هو ازالة العين والآخر والحاج لا عين فيمكن فيه بالمرء والثاني ان الماء غير مطهر عقلاً لا نأخذ الاستعمال في  
الحل جاوزة النجاسة فينجس وهكذا ياما وانما عرفت طهارته بالشرع بتيممة بالنضج فاذا وجد استعمال الطهور مرة على علم من  
الطهارة وانت خبير بما فيه من الوهن والضعف الذي لا يحتاج الى تنبيه فان النصوص المتقدمة مطلقاً سالمة باطلاً في البول بقسميته بانيا  
او رطباً او مختصصاً بجزءه من هذه التعلات العلمية محاذرة محضة وما ذكره من ان المطلوب من الغسل ازالة العين والآخر دعوى لا دليل  
عليها في بعض الاخبار الا ان الشاهد في الذكرى نقل ذلك رواية فقال اما البول فيجب تيممته لقول القم في الثوب تصيبه البول



مرتين الاولى للازالة والثانية للافتاء وقد تقدم في ذلك المحقق في المعبر فذكر هذه الزيادة في رواية الحسين بن ابي العلاء فقال العبد قد وقع في  
صبيبه البول قال اعلم مرتين الاولى للازالة والثانية للافتاء والظاهر انه من كلام صاحب المعبر ونفعه من تبعه في ذلك قلنا انما من اصل الخبر  
وهذه الزيادة لا وجود لها في سني من كتب الاخبار وقد صرح ايضا بذلك المحقق الشيخ حتى لقد دلل على ذلك لا يمكن تقييد اطلاق  
تلك الاخبار فيجوز ما دل على المرتين بالعين لكن الكلام في شوبها  
وابن ابي نصر المنقوله من السرار شامل للخروج البول فيجب فيه المرتان بمقتضى ذلك الا انهم قد اختلفوا ايضا في مسئلة الاستحباب وقد نقلت  
فيها فحصلت وقد بينا ان الظاهر من الاخبار المذكورة في تلك المسئلة هو وجوب الرفضا خاصة كما هو اخبار جملة من الاصحاب وذكرنا في موضع  
بين اخبار تلك المسئلة على تقدير هذا القول الذي اخترناه والاخبار المذكورة هنا وذلك لان اخبار تلك المسئلة متأخرة على الخبرات ومطلوبة  
بالنسبة الى الفصول من كونها خرج البول او غيره من البول من الحسد ومقتضية بالنسبة الى الفصل بالمرتين فوجه الجمع بينهما ان النسبة الى  
المفسد من كونها خرج البول او غيره من البول او غيرها من البول من الحسد ومقتضية بالنسبة الى الفصل بالمرتين فوجه الجمع بينهما ان النسبة الى  
الا ستحباب فيقول بوجوب المرتين في الاستحباب او بتقييد اخبار الاستحباب بهذه الاخبار فقال بوجوب المرتين في الاستحباب ولكن الظاهر ان الجمع  
للاول يمنع قبول اخبار المرتين لموضع النزاع بل الظاهر فيها انما هو ما عداها من سائر الحسد فان المتبادر من هذه الروايات انما هو وجوب الرفضا  
من خارج ونظرنا الى الشوب والحسد وكلام الاصحاب في هذا الباب غير متفرع في كون المسئلة من باب واحد او متعددين كما اختلفوا هنا  
فقد اختلفوا هناك ايضا وكلام المحقق قد ادعى الاجماع في هذه المسئلة على الحد وكما قدمنا ذكره ولم يدره هناك وانما استدلال رواية شيبه  
بن صالح الدالة على المسئلة مع ما في ملائمتها من الاجمال في البين وايدها بما روى من ان البول اذا اصاب الحسد يصيب عليه الماء مرتين  
ولقد كانت هذه الروايات اصح واصح وأولى في الاستدلال لو كانت هذه المسئلة من قبل ما اشقت عليه دون ان تجعل مؤيد و  
غيره لم يشر اليها بالكلية وقد مررت ما تقدم في كلام صاحب المعبر ان المسئلة من باب واحد وانما يكفي بالمرء فيما روى ما روى  
ان الظاهر هو وجوب المرتين في الاستحباب والمرتين فيما عداها على الظاهر من الاخبار كل من المسئلة في الثاني الظاهر كما صرح به جماعة منهم غنما  
الشهيد الثاني الفصل بين المرتين لتحقيق العدد وصدق المرتين لما سويهما في الاخبار واكتفى الشهيد في الذكرى باقتضائها بقدر الغسلين  
قال في المدارك نعم لو كان الاتصال بقدر الغسلين قال في المدارك نعم لو كان الاتصال لضعف من عدم انتهى وغيره ان صدق التقدير في الصورة  
المفروضة يشك ان الظاهر انه لا يصدق الامع القطع الحسبي التقدير وقال في المعالم ذكر جماعة من الاصحاب انه يكفي في المرتين التقدير ولو  
ان فصل العصب على وجهه لو انفصل لصدق العدد حيا جزا وجه الجمع البعض بدلا في في نحو لا اكتفاء بالحسبي عليه وهو على اطلاقه شكل لان  
دلالة الغنى موقوفة على العلم بعلية الحكم في المنطوق وكونها في المفهوم أولى وليست العلة هنا بوجه انتهى اتوا بالظواهر  
الاستدلال ببعض المذكور في كل من صاحب المدارك وما نقلناه عنه هنا قال في المعالم بعد كلام في البين والذي يقوى في نفس عباد  
صدق المرتين عن فاسع الزاخي لان مقتضى الفرق بين الزاخي وعدم صلاحه تحقير المرتين لما سويهما والزاخي محذور غير كاف في صدقهما  
انتهى وهو يرجع الى ما تقدمناه بعد نقل كلام صاحبك من عدم صدق التعدد في الصورة المفروضة وانما يحصل بالقطع الحسبي ثم لم  
يحتج بالرواية التي ذكرها في الذكرى من تعليل المرتين بان الاولى للازالة والثانية للافتاء امكن ما ذكره في المدارك ومقتضى ما ذكره  
عليه في المعالم لوجه العلة في المنطوق وفي فاذا اكتفى بذلك مع القطع الحسبي فحصل الغسل بقدر زمان الانقطاع ولم يكن أولى بالاعتناء  
لا ان يكون مساويا كما عرفت انما ثبت وانما العلوم كون ذلك تعبلا شرعا فبين البراءة لا يحصل الالبه ومن ذلك علم ان في  
المسئلة اقل من ثلثة والشهيد مع نصريحه هنا بالاكتماء ما يقتضيه ما يقتضيه من الاستحباب انما لا بد من حصول الغسل  
من الفصل مساويين الكلامين متافض ظاهر وقد تقدم الجواب في مسئلة الاستحباب من البول فليلاحظ الثالث قد مررت بصحة  
محدثين مسلم المقدمة وكذا عبارة كتاب الفقه بالمرء في الحادى وبذلك صرح جملة من الاصحاب كالتحسين والعلامة في الذكر والنهاية  
والحق الشيخ على السيد السند في المدارك وضايفوا الحادى الى الكثر هو جيد ويمكن ان يكون ذكر الحادى في الخبر المذكورين انما  
هو من قبل الفقيه لا من قبل المحقق واما قوله في كتاب الفقه ومن ساء وكذا مرتين فيمنع جملة على اقل من كسر ليطبق على ظاهر الاخبار وكلام  
الاصحاب والصدوق في الفقيه وعبارة كتاب الفقه وقال العلامة في النهاية في احكام الاول في الحسد الغنى اذا وقع في الكثير من الزكك  
احتسب بوجبة الماء ومروء الماء على اجزائه غسلة خضضه ومحرره بحيث تمر عليه اجزا غير اجزاء التي كانت ملازمة له احتسب بذلك







المشهور من المنة في غير البول في الثوب والبدن ثلاثة العا **المسئلة الثانية** المرفوعة من كلام الاصحاب من غير خلاف ينفذ  
 وجوب العصر في الثوب ويصح ما يربس فيه الماء فلو غسله ولم يعصر حتى جف الهواء الشمس فهو بائ على نجاسة كما صح به جملة منهم الا انه قد اختلفوا  
 هناك موضعين **الاول** في سد السد وجوب العصر حيث لا يقف على جليل يدك عليه في الاجابة كما ذكر بعض الاصحاب بسبب من علل ذلك بان  
 لا يتحقق خروج النجاسة لايه وبين من علل بانها خوف حقيقة الفصل وبين من علله بان العسل لا يختص فيجب اخراجهما اجمع في العسل بان النجاسة  
 تخرج في الثوب فلا تزيل الا بالعصر بان الفصل انما يتحقق في الثوب ويصح بالعصر بدونه يكون صلا اتصالا واستدراكا عليه في الذكركم والنجاسة  
 كان فلا يتحقق ما في ناء الاحكام الشرعية على مثل هذه التغلبات العقلية من الجواز من غير ما صح به في غير من عدم نظر في الايراد وعدم الايراد  
 ما الاذن فانما يخص من الذي لخصاصه بصور العلم بوقت خروج النجاسة عليه والذي فيهم من ذلك واما الثاني فلنظرة النفع اليه لغاه  
 وعرفا اذا اظهر ان الفصل لا يغيره فانا هو عبارة عما يحصل من الجريان والتعاطر في ثوب كان او بدن او غيرهما بقاء الماء الصلبي الذي هو عبارة  
 للماء خاصة من غير جريان ولا انفصال ويسمى الرشيقة كما يقع التعبر بهما معا في ملاقات الكلب بيبستره ومقتضى هذا وجوب العصر سواء  
 قلنا بنجاسة العسل او طهارة الماء وان العقد لا يغير منه ما يصدق معه معنى الفصل في العرف حتى لو بقيت فيه اجزاء يمكن اخراجهما بغير مشقة في نظر  
 اذا كان مفهوم الفصل يحقق بدون من يجاد واما الثالث فلنظرة النفع في نجاسة العسل لا يصدق تسليم ذلك فتمنع تخصيصا وطريق الاثر في  
 العصر فانه يحصل بالحفاظ ايضا على ان العصر لا يشترط فيه اخراج جميع الوطأة التي في الثوب وقد اقرت في الاصحاب وطهارة المتخلف بعد  
 العصر وان امكن اخراجه بعضه من الاول والتحقيق عندي في المقام ان غفلت عنه ذلك لا اعلام ان اكثر الاجزاء المتقدمة في  
 خلاص ذكر العصر ان كلامه في كتاب لفظة الرضوي قد شغل عليه بعض اهل العلم تلك الاجزاء ويظهر ان العلم في بعض دور ما  
 ذكره من التجارب والظن ان من ذكر العصر من المتقدمين ولا سيما الصدوقين الذين صرحوا بما عساه الكتاب في هذا المقام  
 كما بيناه في شرحنا على كتاب الفقيه انما اعتمدوا على هذا الكتاب ولما اخرجت هذا الحديث من كلام المتقدمين ولما اخرجت عليهم  
 الدليل رجوعا الى هذه التغلبات العقلية فكل منهم ملأه بما ادى اليه نظر في المقام وذلك من الاشكال في هذه الحالة وقد تقدم  
 ذلك في غير مقام ياتي نقل ما شأله من الاحكام التجارية على هذا النوع **الموضع الثاني** انهم قد اختلفوا في عقد العصر  
 فوجب التحقيق في المعبر بالعصر من ثوبه فيلجأ غسله كذلك وكنتي بعضهم بعض من الصلبيين واما حتى في التمسك في العرف وصريح  
 الصدوق في الفقيه وكذلك في الائمة على ما نقله في المعالم العصر بعد المدة وهو المذكور في كتاب الفقه الاخرى كما ثبت  
 من عبارة المتقدمين والصدوق انما اخذوا منها كما اشرنا اليه ان صارت هناك هناك من صارت الكتاب بغيره من متاخر المتأخرين  
 بناء على خفاء النص عليهم في المسئلة قد اطلوا في تفرع هذا الخلاف على خلاف المتقدم في المواضع المروى وتطبيقه عليه قال في المدا  
 بعد نقل هذا الاقوال الثلاثة ويمكن بناء الاقوال الثلاثة على الوجه المتقدم لاجتماع العصر بان قلنا انه دخوله في معنى الفصل وعدم  
 بدونه كما ذكره في المعبر يجب بعدده الفصل قطعا وان قلنا انهم في الاجزاء النجاسة الى اجرة في الثوب ليرجع اعتبار  
 في العسل الاول اذا خاضه اذا حصلت بالاولا لانه قلنا انهم نجاسة الماء فلا فان الثوب كما ذكره في المنتهى بغير الاكتفاء بعض  
 بعد الفصلين لحصول العرض منه وانقضاء الغاية في فعله قبل العسل الثانية لبقاء النجاسة مع العصر بدونه ولا ريب ان  
 ما ذهب اليه الحكم من التعدد لحوط وان كان الاكتفاء بالعصر الواحد بعد الفصلين قوي انتهى وما اختلفنا خبر من قوة الاكتفاء  
 بالعصر الواحد بعد الفصلين جيد لا ما ذكره لما ذكرناه من النص وما ذكره انهم من الاوطية لا يسمونه وان كان للنظر فيهما  
**فصل الاو** قال في التذكرة لوجوب الثوب من غير عصر في الطهارة اشكال بناء من زوال النجاسة بالحفاظ

العصر



على جوب العصر في رده بين الوجهين المتفقين وادراؤه في العالم عليهم انما يتم مع اختيار دليل مخصوصه وكلامهم ليس بمذنباً طامعاً فلا  
وجب لا يرد ما اوردته طاب ثأره وكيف كان فقد ظهر لك ما اوضحناه سابقاً سقوط هذا البحث من أصله فلا وجه للتفرع  
عليه لان النقص قد دل على وجوب العصر فلا تحصل الطهارة إلا به **الثانية** قال في المدارك في شرح قول المصنف  
الثوب من النجاسات كلها اطلاق العبارة يقتضي عدم الفرق في اعتبار العصر مرتين بين القليل والكثير وما كان الوجه  
فيه ما اوردناه من عدم تحقق الغسل بدونه وهو ضعيف جداً وحزم العلامة في التذكرة والنهاية ومن تأخر عنه  
باختصاص الحكم بالقليل وسقوطه في الكثير وجهه معلوم بما مرنا في **القول** لا ريب ان الحكم بالعصر مرتين في  
في الكثير مرتين على امرين احدهما وجوب تعدد الغسل في الكثير ليكون العصر بعد كل غسله وثانيهما كون العلامة في العصر مرتين  
ما خذ في معنى الغسل بكل من الاصلين المذكورين بهذا الفرع وقد صرح به المحقق المذكور في قوله في هذا الحكم كرجح  
ضعف ما يفتي عليه من الحكمين المذكورين بهذا الفرع وكيف كان فالخوف ما ذكره من اختصاص العصر القليل بالما  
اشاد اليه بقوله وجهه معلوم بما مرنا بل لما دل عليه كلامه من كتاب الفقاهة في معنى من اطلق غسلاً في ماء جار  
كفت المرفق من غير عصر ذلك غسلاً في ماء راكد شران بعد ما عصر واحد وقد شرنا سابقاً ان مراده بالركن ما كان اقل من كمر  
**الثالث** اعتبر العلامة في النجاسة والتحرير في طهارة الجسد ونحوه من الاجسام الصلبة وكذلك ما فيه من  
الاستظهار في انزال النجاسة وقوله في دعاياه ما قد سألنا عن القدر الذي يشرب فيه الخمر لا يجزى به عن ذلك  
بيده وبغسله ثلث مرات ولا يخفى ما فيه من نظير القدر فان الاستظهار مع تسليمه انما يصلح دليلاً للاستحباب لا  
لوجوده قياس البول على الخمر في القدر قياس مع الفارق فانه يمكن ان يكون الامر بذلك في الخمر المذكور خصوصاً  
النجاسة المذكورة كما انقضت بالثلاث والخمسة المحل ولهما معاد لا يخفى ان القدر الذي من الخمر مظنة لعلوق  
بعض اجزاء الخمر به فيحتاج طهارته الى الزيادة على مجرد الصب وبما كان الخمر اشد لصوقاً بجملته من البول كما هو ظاهر  
من المحتمل فيجب ان هو انظر ان الامر بذلك لعدم العلم بزوال العين بدونه وذلك نظير ضعف الخمر في الخمر  
القدر والقياس عليه هذا مع ان الرواية المذكورة معارضة بما رواه هذا في رواية اخرى من اطلاقه من الاكفائة  
في غسل الاناء من الخمر بل انما الى ان ذلك كما سياتي ذكره في محله ان شاء الله تعالى ونظير من المحقق في العبارة والعلامة  
في المنتهى ليل الى الاستحباب وكلام جملة من الاصحاب خالف في تعرض لذلك بالكيفية وكيف كانوا توقفوا في انزاله  
على ذلك **في طهارة الرتبة** قد مضى جملة من الاصحاب القائلين بوجوب العصر على ان ما سبق في العصر  
يكفي فيه بالذوق والتغذية في بعض عبارات العلامة التقلب الذوق في المنتهى ولو كان المتخصص بساطاً او فراشاً  
يعصره غسل ما ظهر في عصره وان سرت النجاسة في اجزائه غسل الجميع وكفى بالتقلب الذوق من العصر للضرورة وظاهره  
ان العلامة فيما ذكره من التقلب الذوق هو ضرورة عدم مكان العصر قبل ذلك فالاماماه للضرورة ووقع في كلام  
جماعة من المتأخرين سباً للشهيد في الذكرى لتقلب ذلك بالذوق والذوق توقف عليه ما يتحقق بهذا المقام وما  
قلت احدها ما رواه الشيخ الثالث في الصحيح عن ابراهيم بن ابي حمزة قال قلت للرضا ع لطفك والفرش يصابها  
البول كيف يصنع بها وهو مخيم كثير الخشوفان يغسل ما ظهر في وجهه والثانية ما رواه في كتابي من ابراهيم  
بن عبد الحميد في الصحيح والموقوف قال سالت ابا الحسن ع عن الثوب يصيبه البول فينفذ في الجانب الاخر  
وعن القرو وما فيه من الخشوفان يغسل ما اصاب منه ومن الجانب الاخر ان اجبت من شيء منها غسله ولا يغسل  
بالآلة والثالثة ما رواه الحمري في كتابه في الاستناد عن علي بن جعفر ورواه علي بن جعفر في كتابه عن احمد  
موسى بن جعفر عليه السلام قال سالت عن الفرش من كثرة الصوف فينبغي البول كيف يغسل قال يغسل بالظاهر  
ثم يغيب به الماء في المكان الذي اصابه البول حتى يخرج من جانب الفرش الاخر وهذه الرواية ان كان في الاخر



هذه

في شيء منها لما ذكره من الذي أو التغير والتقلب فأيضا ما يدل عليه الأولى هو غسل ما ظهر في وجهه من غير غسل ما ظهر  
وأيضا ما يدل عليه الثانية هو غسل الجانبين مع نقوذ النجاسة لأن الظاهر أن المراد هو غسل الجانبين وما بينهما في الباطن من  
المحسوس ما يدل عليه ما رواه ابن جعفر وكيف كان فأيضا ما يدل عليه الإجماع والذكر هو غسل الجميع ولا يخرج من بينا الذكر والذكر  
ولا يخرج فذكره بل ظاهرها هو غسل الماء عليه حيث يقع منه ويخرج مع نقوذ النجاسة إلى الظاهر والآخر والعلامة بوضوحها  
في الباطن والألفاظه بليغ في قوله على الظاهر الإجماع لا يصيب فيه النجاسة التي رقت في ذلك الظاهر ولا يخرج ما في  
الإجماع من الدلالة على استغنى نظير النجاسات وظهورها في طهارة العنائه بذلك يظهر أن نسبة الشهيد في  
متابع المستند في الحكم إلى الرواية لا بد في محله ولعل السبب في نسبة الشهيد ذلك إلى الرواية هو ما ذكره في المنهجي  
أنه بعد ذلك جزموا إبراهيم بن أبي حمزة أو لا قال به بحول على ما إذا لم يثبت النجاسة في أجزاءه وأما مع سريانها فغسل جميعه فيكون  
بالقلب والذكر من العزم جعل الخبر الثاني شاهدا على هذا التفضل هذا ما صرح به في المقام فكان الشهيد من هذا  
الكلام أخذ الاحتجاج بالرواية والأدلة في المسئلة رواية في ما ذكرناه والله العالم **المسئلة الثالثة**  
علم أن ههنا أشياء لا تغفل عنها العنائه لا بالعزم ولا الذوق ولا التقدير الذي وحيه قد وقع الخلاف  
الشكالي في نظرها ذلك مثل الصابون والنفث والخبز والخبز وما جرى هذا المجرى ومثل الصابون والنفث وأسفع في  
الماء الجوف والسهم والحنطة وأسفعا فيه ومثل المايح من الدخان المتجسس بخوف ومثل الزاير ظاهره جمل من الأصحاب  
أخضا من الطهارة على القول بها بالكثرة لا يقع بالقليل من حيث عدم خروج ماء العنائه عن المحل وانفصاله عنه  
فلا يحصل الطهارة إلا بالكثرة وخوف في الكلام في هذه المسئلة يقع في مقامات **الأول** في الصابون والنفث وما  
الحق بما نقل في الدلائل من جزم من الأصحاب بأن ما لا يغفل عنه العنائه كالعنائه والوقوف والوقوف والوقوف والوقوف  
وما جرى هذا المجرى لا يطهر بالقليل بل يتوقف طهارته على كونه كالكبيرة ثم قال وهو مشكل أما إذا لم يخرج من الخبز  
اللازم من ذلك وأما ثانياً لأن ما يختلف في هذه الذكورات من الماء وما كان أقل من المتخلف في لها يابس الذوق  
فقد حكموا بطهارة ما يدل أن وأما ثالثاً فلعدم تأثر مثل ذلك في المنع مع الملاقاة بالقليل والمغفل بالقليل والكثرة انتهى  
وهو جيد ويؤيد ما قدمنا من الدلائل على ما حكمه الفرع والحنثا بألفاظها أنما لا يغفل عنه العنائه بالقليل الذي هو كما  
حقيقناه سابقاً بأن من كثرة الماء بحيث يجري ويفصل عن محل النجاسة وأما ما أورده في الذخيرة على الوجه الثالث  
حيث قال بعد نقل كلامه في الإيضاح نظر لأنه ليس في الرواية فيها علم ما دل بالإجماع الفصل في كل مادة بحيث يشمل موضع  
لاخصاصها بالبدن والثوب فلعن الوارد الخاصة بفعل الحكم في غيرها يحتاج إلى دليل انتهى فحينئذ لازم مما  
نكره أحد أمرين وهو ما بقاؤه تلك الأشياء على النجاسة وعدم قبولها نظيرها أو طهارتها من غير ماء وبطلان لازم من الظاهر  
من أن ينبغي على ذي رتبة والتحقيق أن الطهارة بالفصل لا خصوصية لهذه الجزئيات التي خرجت بها الموضوع حتى يحتاج  
فيها إلى دليل لا دليل على أن لا بد في طهارة كل جزئ من جزئ من الأشياء المستحضرة من نفس عليه خصوصية فانه مجرد سقطه  
ظاهرة في التحقيق أن تلك الجزئيات الواردة في الموضوعات تخرج التمثيل لا كما جزموا لاختصاصه مع فبعض الحكم كلياً  
وهذا البحث لا يختص بهذا الوضع بل هو جاز في جميع الأحكام الشرعية من طهارة ونجاسة وصحة العبادة وبطلانها  
بالبطلان ونحو ذلك ولذا في بطلانها لا ينبغي على التامل في الأحكام والتدبر في القواعد المقررة بين علما الإسلام أن  
الأحكام الشرعية منهم عليهم السلام بقواعد كلية لا ما داروا ما صادفوا وأعد كلية منهم يتبع الجزئيات الواردة عنهم  
السلام كالقواعد النسخية التي يتبع كلام العرب كالأجنى **المقام الثاني** فيما انفع في الماء الجوف  
في أن لعلنا في المنتهى الصابون إذا أسفع في الماء الجوف والسهم والحنطة إذا أسفعاً كان حكمها حكم العجين ثم نقل  
عن بعض العامة أنه قال في الحنطة والسهم إذا أسفعاً بالمالء والحلم إذا كان مرقه نجسا يطهر بغير غسل ثلثاً وبتركه حتى يذهب  
في كل







وهو المشقة في تدبيره فهو محذور مشقة لغيره من ذلك حتى يوجب رفع اليد عنه بالكلمة فان وضع في الكثير طرباوان كذا في حجر بعض  
مرتبعا كما يدعون امره من اجل المشقة فيه فوجب رفع اليد عنه في الاستدراك حصلا المشقة ورفع اليد عن كل ما توقف عليه من  
الكثير ولا امره يقول به في الجملة فكلام شيخنا المذكور عندنا جديد وجب كمالا يخفى على الفطن النسبية من نامل بما ذكرناه  
من التوجيه **الثالث** في المايه مثل الدهن ونحوه فقال جماعة ان غير الماء من المايهات ممتزج بقدر القليل المتعلق بما دام  
بقا على حقيقة ذلك كلام العلامة في التذكرة بقوله الطهارة حيث قال انما يطهر الفصل ما يمكن قمع الماء المستعمل به منتهى  
ما لا يمكن كالمايعات والكمالات والطين والامسك ايضا الماء الى اجزاء منها بالفرز بما لم يطلع في كره فان اذوقها وجب فيها  
الى جميع اجزائها فيل اخرج منه ولو طرح الدهن في ماء كثر وحركه حتى يخلل جميع الماء اجزاء الدهن بامرها طهر في قال في المشقة  
الدهن في الطهر بالفضل نعم لو صب في كره ماء وادخل اجزاء الماء فيه وادخله في ذلك بالفضل بحيث يعلم وصول الماء  
الى جميع اجزائه طهر في ذلك بعد نقل ذلك ذلك لا ريب في الطهارة بعد العلم بوصول الماء الى كل جزء من اجزاء المايهات لان  
ذلك لا يمكن تحقيقه في الدهن لانه ايضا اجزاءه في غير من المايهات المايهات حركته عن تلك الحقيقة وهو ممتزج ماء ممتزج  
وهو جديد فقال السخنة في الذكرى ولا يطهر المايهات والفرطاس والطين وكذا ضربت بالماء والاف في الكثير حتى طهر الدهن في الكثير  
وجرحا ان الفاضل في تذكرتها انتهى وظاهره الموافقة للتذكرة فيما ذكره من المايهات غير الدهن والكمالات والطين وتوقفه  
في الدهن ولا وجب انصافه في نسبة الحكم بذلك الى التذكرة خاصة بل هو خائن انفع في المنتهى كما عرفت وكذا في النهاية حيث قال  
لو صب الدهن في البصر في كره فان اذوقها من اجزاء الماء بالفضل فالفرز بها الطهارة وما يوقم بعض الاجماع من انصافه  
في النهاية والمنتهى على ذكر الدهن ومنه في الغرض منها الغرض متاخر ذلك لا ذكر في التذكرة في من الغرض لا في شيء لان ما يخفى انه معنى  
خسنة ذلك في الدهن حيث في عين نظر في اولى فان شهادته لوجوب طهارة الدهن بعد المايهات من قبول الطهارة  
من حيث الدهنية والفرز وجب وشدة ايضا اجزائه ببعضها بعض المايهات جميع ذلك من نفع الماء في اجزائه فالقول بما كان  
الطهارة فيه يقتضي القول بذلك في ما رايه المايهات لان الحق هو ما ذكره السيد السند فسو ستم من الفرق بين الدهن و  
غيره بعدم قبول الدهن بالفضل والكلمة بقول العلامة من المايهات لكن طاروا لا يبق لها الا ويستبعد ذلك في طهارة الدهن في  
علمه ولو ثبت ما ذكرناه ما صرح به في المعالم حيث قال ما ملخصه ان غير الدهن من المايهات اذا خالطها الماء على الوجه المستطرف  
الماء اخرج من اصله اجزائه لا تنفك به في الغالب بخلاف الدهن فان خالطه الماء لم يمتزج به فيستقر اذا سرح انفسه منه  
فتبقى الصلابة لا تنفك عما لها وهو كثر قال وقد ائتمنته يعني العلامة جماعة بان العلم بوصول الماء الى جميع اجزاء الدهن  
منه يمكن بل قد علم خلافه لان الدهن يبقى في الماء مودعا فيه غير مختلط به وانما يصيب سطحه الظاهر وهذا كلام جديد في التحقيق  
العيان شاهد باستحالة اختلاط الماء لجميع اجزائه من الدهن وانما مع الاختلاط يحصل له الاملا ماء اسطوح لاجزاء الممتزجة بالفرز  
ولا يسيل الى بقية الماء في بواطنها وهذه العلة بقى على الصلابة لا تنفك او اختلط بالماء ما حصل على جهة التفرق في خلافه  
فاذا انقضى به تساق الى الانفعال وسفر عقبه على وجه الماء وهذا امر لا مودع الواضح التي لا تحتاج الى كثير تأمل واما  
غير الدهن من المايهات وانما يعقل حصول الطهارة لها مع صانته الماء لجميع اجزائه وانما يتحقق شئ من الماء و  
استهلاكها فيه بحيث لا يبقى شيء من اجزائها بازا او لا امتحان يعلم عدم نفوذ الماء في ذلك الجزء المتجزا اذا حصل <sup>سقط</sup>  
ما الوجه المذكور يخرج المايهات عن الحقيقة التي كان ملجها كما يخرج عن النجاسة شئ مما في الماء الكثير عن حكمها اصل هذا لا يخفى  
نظير في الاصطلاح انتهى وهو جديد يعني والماء بقوله الطهارة وعدم قبوله انما هو لا ذكر من بقاء تلك الاجزاء التي  
لا تنفك فيما ليس في الطهارة فانه قد يخرج بعد قبوله الطهارة وعدم قبوله انما هو لا ذكر من بقاء تلك الاجزاء التي  
يحصل بها الانتفاع وعدم دخول الماء فيها كما لا يخفى واستلزامه ان لا يخلو من استكمال  
في ان الارض متى شئت بالليل ويحيى فان يحصل نظيرها بالقاء الكثير عليها او الجفاف والظلمة والشمس اذا اجتمعت النجاسة  
على التهور

**المقام الرابع**











في السؤال يقول على الثوب فانه يشعر بذلك وايضا فان الحمل على العسل بقرب منه العسل يلهيه فله يصيب عليه الماء قليلا  
فان ظاهرا عدم ارادة العسل فلا بد من التنازل في جانبنا العسل للحمل على ما ذكرناه من اخراج عين النجاسة في الكلام  
هنا في موضع **احدها** ان ظاهرا كلامه لا يثبت له خصا احكام هذا بالصبي واما بول الصبي فيجب فيه العسل  
نقدم كما الكبير فنقل في العالم من ظاهر كلام الشيخ على بن ابي بصير في رسالته عدم الفرق بين البصبي والصبي حيث فرض الحكم  
او لا في بول الصبي ثم قال في الغلام والحار به في قوله **اقول** فتعني انما هي من اعيان النجاسة حيث قال وان كان  
وبول الغلام الموضع صبي عليه له مباداة كان قد اكل الطعام فسل الغلام والحار به في هذا هو وهذا من مباداة كتاب لفظة التي قلنا  
نقلها وشاهدنا في رسالته انما يعلم ان مستند هذا الحكم انما هو الكتاب المذكور وان كانت صحيحة الحلي وحسنه في النجاسة  
والنجاسة من الاحتجاج عندنا في اصل الحكم على النجاسة المذكورة كيف عدلنا عنها فتمت من القول به ان الغلام والحار به فيقال الشيخ في الا  
الاستعداد في الغلام والحار به شرع له معناه بعد اكل الطعام ولا يخفى ما فيه فقال المحقق في المعتبر بعد الاشارة الى انه لا نجاسة الحلي  
على ما ذكرنا الشيخ على بن ابي بصير لا شبهة لخصا من التحقيق بولي الصبي والبراءة به في النجاسة في حكم انما لم يصبها  
الاحتجاج بانما لا يصح ما في ذلك بعد نقل ذلك عنه وهو بعيد **اقول** فتعني من بعد ان قد دخل في الا  
اصحاب في غير موضع من كتابه مع وجود الدليل على كلامهم بوجه نقصوا الطعن فيه فكيف يؤمنهم هنا فيما دل الدليل على خلافه واما اصل  
العالم في هذا المقام فانه بعد ان اورد حجة الحلي قال في هذه الرأية في حق الحكم عليها انما كان معصيا ثم قال فيقول انما عدم ظهور النجاسة  
منها غير ان لو كان معصيا الى ان حسمها بولي الصبي لا يوجب من هاتم ونحو اصحاب بولي الصبي لا يوجب نجاسة الغلام بحسب ما دلل ان قال  
ذكره صاحب المصنف على بن ابي بصير في المسألة بين الصبي والحار به ما لفظ ولا يخفى عليك ان عبارة المذكور في مسجود معناه انما ذكر الغافل في المصنف  
الذي هو العلة في مستند الحكم وكان الا لازم من التمسك به عدم الفرق ولكن حيث ان الغافل بهام لي بصفحة ما يظهر من قولنا في الحكم  
وهو معفو في القضية فلا يجرم كان انحصار الحكم على محل الوفا هو الا انتم نقل كلام المحقق الشيخ في المسألة من رات خبر ان كلامه قد اعيد  
بناء على اصل الخبر بصل من رواه في الخبر المختار الصحيح في التي ليست جارية على اصلها الذي هو المصنف اوله واما خبره فانه اورد  
الطبرسي في نسخة اخرى ما من اجل انما لا نجاسة كما هو المشهور في صاحب هذا المصنف وغيره حديث ابراهيم بن هاشم بن علي انما اورد المحقق في  
الصحيح كما وقع في الاخرين والظاهر في غير ما ذكرنا لا يحتاج في العمل بالخبر المذكور الى خبرنا فان اصحابنا لا يوجبون صريح فلا معنى لاصحابنا  
الاجابة وبذلك يظهر صحة الشبهة انما في المسألة باخذ ما ذكره في الجملة فان الخبر المذكور قد اقبل على حكمه في طائفة من الحاشية في الذي  
قاله بعد ما اوردنا في خبركم كما لا يخفى هذا من طبع النظر من اعتقاد الخبر المذكور ونجاسة عليه السلام في كتابه لفظة التي في صاحب  
الغافل هنا حيث جري على ما جري عليه اصحاب العالم مع ما تبينه في اصطلاحه من حصة ابراهيم في الصحاح في خبره المذكور في غير موضع بل معناه  
ما رواه في النجاسة في الخبرين الذين في نسخة كما لا يخفى على ما مر من كتابه في نسخة **وثانيهما** ان الغلام من كلام حلية  
من متأخر اصحابنا منهم شيخنا الشهيد الثاني في الروضة ان الماده بالمرجع من لم يقدح في الخبرين كثير من اصحابنا في ذلك  
ولم يجزوا والخولين رات خبر ان لفظه انما في موضع غير موجود في روايتهم وانما هو موجود في بيان كتابه لفظة وهذا انه في الدار ليعمل الحكم  
مطلقا بالموالد الذي لم ياكل الا في موضع وكيف كان قاطع الخبرين هو تعليق الحكم على الاكل وعدمه والظاهر من الاكل كما ذكره في المتن هو ما اشتهر  
الى شهوده في الرواية فان اكل على الوجه المذكور كان الواجب العسل في تولد الوفا لعقب وانما يكون في يد على الدين او يفيض منها ولباويه فلا شأنا  
في شيء من الخبرين به وان اورد من هذا ما دلل الحكم بالخبرين نقالا في سرائر بولي الصبي في موضع من لم يبلغ سنين بخلاف اصحاب  
الذين يكتفي ان يصيب عليه ماء من غير عمر ليموت جله بول الصبي لا بد من عصره من شئ الباليين وان كان للصبي من الخولين واما  
ثم للصبي حلاله وجب على الخولين بولي الصبي في جملته من تاخره وهو كذلك لعدم وجود دليل على ما ذكره في الاخبار الواردة في المسألة كما  
عرفت لا تعرف من شئ من هذا الحكم وقع فيها مطلقا الاكل بعد ما قال في الخبرين العسل في طعمه ما يكون قد اكله والخبرين بالمعنى قد اكل  
او من العذوة في العذوة ولا تنفع الا في نقاش الحكم في الخولين فانه يجازف ولو اقبل بالعدا قبل الخولين يتعلق بولي صبي العسل انتهى في  
في المتن بعد تحقيق المسألة في تحقيق مطلق من لم ياكل من اورد من الخولين وليس بشئ انما في الخلية السكنى ولنا على الاكل

ففتحه في كتابه في  
الاصحاب في الخبرين  
ففتحه في كتابه في  
الاصحاب في الخبرين



[illegible]

مکتبہ اسلامیہ

[illegible]



من الكلب جافا فان الاحياء المتناهية انما قد دلت على انهم بالفتح وقد اختلفوا في وجوب الاستنجاب في كل موضع  
في الميسر الحكم بالاستنجاب في جميع الحالات او لا فانها بيوت من حيث قال كل جملة اصابت في وجوب الاستنجاب في كل موضع  
يستحب بفتح التوب في استفاضة هذا النوع من الاحياء المتناهية كما سيظهر من انشاء الله وتقدم من ابن حجر القول في وجوب هذا  
الى الامم الواردة به فانما حقيقته في الوجوب ووجهه ان لا مخرج في الخلق بان النجاسة لا تبقى مع البيوت اجزاء الوجوه بل المحل  
فيبقى محل الامم على الاستنجاب فعند ذلك ان المحل على الوجوب لا يحصر في النجاسة المحل كونه بعد استنشاقها وانما ان ما ذكره من ان  
لقد في النجاسة موجب الغسل ليس كليا لئلا يمتد ما ذكره بل هو كذا في كل موضع وكيفية الاخذ الكافي في قول الشيخ كالتقدم مع الاتفاق على جواز  
الرش فلا يقال هنا الاستسقاء وهذا الظاهر من كلامه من ان الاستنجاب هو الوجوب على ما في الصلوة في المقدمة بقوله يغسل  
ان يمشي بالماء في موضعين صحا فان الشيخ في المطابقة اذا اصاب ثوبا لسان كلب وخشخشا وبغلة واربعاء او ذئبا  
وكان يابس عيان في موضعين فعليه ان يستقي من الثوب كله وقال القفط في المقدمة واذا اصاب ثوبا لسان كلب وخشخشا  
وكان يابس في موضعين فله ان يمشي بالماء وكذا في الحكم في الغارة والبرية ونقل من سائرهم في وجوب الاستنجاب في كل موضع  
والجواز في الغارة ان يمشي بعيدا كما في البيوت والقول في وجوب الاستنجاب في كل موضع في كل موضع وان كان كلبا  
هو لا يغسله الذي هم اساطير المذهب يفتون الله عليهم ويحجوا استفاضة بالاصططاد كذا في الاستنجاب في كل موضع في كل موضع  
كما في النجاسة السقيمة بالفتح في بعض الكتب في قوله في كل موضع في كل موضع في كل موضع في كل موضع في كل موضع  
النجاسة وما جاز في كل موضع في كل موضع في كل موضع في كل موضع في كل موضع في كل موضع في كل موضع في كل موضع  
الاستنجاب وقد تقدم نقل القول في وجوب الاستنجاب في كل موضع في كل موضع في كل موضع في كل موضع في كل موضع في كل موضع  
عن الرجل يصيب ثوبا من خشن فيعلم بعينه ان ذلك هو في صلوة كيف يصنع به قال ان كان يدخل في صلوة فليصلي وان لم يكن دخل في صلوة  
فليصنع ما اصاب من ثوبه لان يكون فيه ثوبه في كل موضع في كل موضع في كل موضع في كل موضع في كل موضع في كل موضع  
وان لا يغسله في كل موضع في كل موضع في كل موضع في كل موضع في كل موضع في كل موضع في كل موضع في كل موضع  
النجاسة وانما هو بعيد كما ذكرنا في كل موضع في كل موضع في كل موضع في كل موضع في كل موضع في كل موضع في كل موضع  
بالصلوة وان كان في كل موضع في كل موضع في كل موضع في كل موضع في كل موضع في كل موضع في كل موضع في كل موضع  
الصلوة بالصلوة لانها لا يصح في كل موضع في كل موضع في كل موضع في كل موضع في كل موضع في كل موضع في كل موضع  
الصلوة في كل موضع في كل موضع في كل موضع في كل موضع في كل موضع في كل موضع في كل موضع في كل موضع  
الصلوة بعد دخول في الصلوة وان كان في كل موضع في كل موضع في كل موضع في كل موضع في كل موضع في كل موضع في كل موضع  
ودعي الشيخ في الصحيح عن موسى بن القاسم عن علي بن محمد وهو من ثوبه قال سالت عن خشن يصاب ثوبا وهو جاف هل يصلح الصلاة  
فيه فقال نعم يغسله بالماء ثم يصلي فيه ودعي في كتابه من ثوبه لسانه عن ابن جعفر عن اخيه موسى بن القاسم عن  
خشن يصاب ثوبا وهو جاف هل يصلح الصلاة فيه فقال نعم يغسله بالماء ثم يصلي فيه وفي كتابه من ثوبه لسانه عن ابن جعفر عن اخيه موسى بن القاسم عن  
وقد تقدم الكلام في مسنوني **ومما** الفارة في صحيحه على ابن جعفر عن اخيه موسى بن القاسم عن الفارة  
المرطبة وقد وقعت في الماء يعني على ثياب الصلي فيها قال اصل ما روت من ان هذا ما لم يرد في الصحيح وروى الخبر كما ترى  
هو في كل موضع في كل موضع في كل موضع في كل موضع في كل موضع في كل موضع في كل موضع في كل موضع  
الفارة نجاسة وطهارة وقع في كل موضع في كل موضع في كل موضع في كل موضع في كل موضع في كل موضع في كل موضع  
من الاستنجاب محل الصلوة في كل موضع في كل موضع في كل موضع في كل موضع في كل موضع في كل موضع في كل موضع  
في كل موضع في كل موضع في كل موضع في كل موضع في كل موضع في كل موضع في كل موضع في كل موضع  
حكمنا بالنجاسة كما هو في كل موضع في كل موضع في كل موضع في كل موضع في كل موضع في كل موضع في كل موضع  
ثوب الجوسي في صحيحه في كل موضع في كل موضع في كل موضع في كل موضع في كل موضع في كل موضع في كل موضع











فصل العاشر في معرفة ما يقع في العالم والذي ينبغي تحصيله في هذا المقام ان معنى اعتبار الورود على ان اشياءه يقتضي  
الماء ومن السبيل في جعله ما حكم بجائزته لوضع حكم النجاسة عن غير مؤمن من نظر في دليل انفعال الغسل بالماء ما رآه  
انه يقتضي بما اذا وردت النجاسة على الماء فيجب ان يكون المعتبر هنا هو عدم ورود النجاسة على الماء لا الورود على الماء على النجاسة  
اذ بين الامر بين فرق وتنجس واذا ثبت ان العنبر اذا ذكرناه لم ينجس الى استثناء نحوه وان كان كلف حمل الورود على ما يقع او لا وان ورد  
النجاسة في جميع ذلك منتهى الحد فما باقى من جهة انتهى قوله معنى هذا الاشكال وهذه التكاليف كما هي في دفعه  
كله مما نشأ مما قد ساد ذكره من لزوم نجاسة الماء مع عدم الورود كما ذكر ونحن قد حققنا سابقا في الموضع المشار اليه انما الله  
لا مانع من النجاسة الحاصلة ان تظهر بذلك الماء وانما قام الدليل على منع التطهير عما يقتضي سابقا في القول وبذلك لا يشر  
ايضا صاحب العالم في هذا المقام بعد هذا الكلام فقال بعد ان ذكر بانه على رأي القياس لقائلين بنجاسة الماء  
القليل بقوله على ان الماء القليل يفعل ببلل اثار النجاسة باقى وجهه فرض وان اعتبار ذلك مشكلا في نجاسة الماء ما  
على كل حال وصلى الامر به بصدق وان كان الوارد هو النجاسة ما هذا القطع والفرق بينه وبين استعماله ما حكم بجائزته  
بغير هذا الوجوب مقتضيات التنجيس قيام الدليل على عدم حصول نجاسة ذلك الاستعمال واشتقاقه في هذا فان دليل النجاسة  
انما يقتضي المنع من استعماله في حصوله او ما نقص للقبول الاولى الذي منه نشأ الحكم بالنجس وليس في ذلك ما  
يقضي المنع من استعماله فيه بالنظر الى ان ذلك الحكم عنه انتهى واما عدوله بعد ذلك عن هذا الكلام الى ما نقله عن  
العلماء من تخصيصه حصول النجاسة بما بعد الاتصال وما تكلفه من استثناء ذلك للضرورة فيحتاج الى بيان  
القدح فيه وبيان ابطاله بدليل شاف والافلا وجه للعدول عنه الى ما ذكره لظهور رخصته واستغنائه كما حققنا  
فيما تقدم والله اعلم بحكامه **المسألة الثانية** في اختلاف بين الاخبار في كون الله عليهم ان اذا اعل  
موضع النجاسة في ثوب ونحوه غسل ذلك الموضع خاصة واذا اشبهه غسل ما وقع فيه الاستثناء من الثوب كلبا او  
بعض واحد من الجمل كل موضع بمثل كون النجاسة فيه قال في المغيرة مذهب علي اثنان في المشيئة من ذلك على ما  
اجمع وانما خالف فيه جماعة من العامة واذا حصل الاستثناء في ثوبين بحيث لا يدرك بينهما التنجس وجب تطهيرهما معا  
ولو تعدى من صلوة الجمعة لوجد فيها امرين والكلام في هذا المسئلة يقع في مقامين الاول فيها اذ حصل الاستثناء  
في الثوب الواحد وبذلك على الحكم المذكور عند روابات منها صححه محمد بن مسلم عن احمدها عليهم السلام قال في الثوب  
بصبب الثوب فان عرف مكانه فغسله وان خفي عليك مكانه فغسله كله وصححه زرارة الطويل وفيها فان ذلك  
فان قلنا ان الله اصابه ولم يدركه هو فغسله قال يغسل ثوبك من الناحية التي رآه الله فدا صابها حتى يكون  
على يقين من طهارتها واعترض هذا الخبر العلامة في المشيئة ان زرارة لو بسند الى امام فلا حجة فيه وفيه ان  
الشيخ وان رواه في الصحيح كما ذكر الا ان الصدوق قد رواه في كتاب العلق في الصحيح عن زرارة عن ابي جعفر  
على انه من الظاهر اليقين الظاهر ان مثل زرارة لا يعتمد في احكام دينه على غير امام سبعا مع ما اشتمل عليه الخبر من  
الاسولة العبدية وللمرجعة مؤيدان وان صدور مثل هذا عن غير الامام لا يقبله القم السليم ومن احسنه الحل  
وصححه عن ابي عبد الله قال اذا احلم الرجل فاصاب ثوبه منى فليغسل الذي اصابه وان ظن انه اصابه منى  
ولم يستيقن ولم يبر مكانه فليغسله بالماء وان استيقن انه قد اصابه ولم يبر مكانه فليغسل الثوب كله وانما الحسن  
وفي الحسن والصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله قال وسالت عن ابوالبغال والذوات والحجر فقال اغسله  
وان لم تعلم مكانه فاغسل الثوب كله وعن سماعة قال سالت عن النبي بصبب الثوب قال اغسل الثوب كله  
ان خفي عليك مكانه فليكن كان او كثر قال في المدارك بعد ان نقل عن الحق في المغيرة انه استدل على هذا الحكم  
بان النجاسة موجودة على اليقين ولا يحصل اليقين بزلها الا بغسل جميع ما وقع فيه الاستثناء بسا وكذا  
النجاسة وان لم يحصل القطع بغسل ذلك المحل بعين الشك في قوله ما ذكره من الاشكال هذا معنى على ما قد  
نقله عنه في مسئلة الامانين من جهة الظاهر في احدهما وقد اوضحنا ثمة بطلان ما نقله هنا من الاشكال في

والاشكال بان يقين النجاسة بوضع بعض جزء  
ما وقع فيه الاستثناء مع



مجرد وهم فنام من عدمه التام في اوله المسئلة وتبعها من جملة موارد ما وجدنا في الجمل فانه لو كان ما ذكرنا احتجابا على  
 فاعلم انه الذي في علمنا في امثال هذا المقام والاخبار التي توهم دلائلها على احسان اليه لكان الحكم في هذا الموضع ما ذكره من  
 الاكفاء بغسل من مائها بطن فيه الاشياء لانه لا يخرج من المسئلة مع ان الاخبار كما ترى منفقة على وجوب غسل الجميع  
 وانما لا يظهر الا بذلك وهو اظهر ظاهر في بطلان ما ينبغي عليه مع مواضع ومثل هذا الموضع غير من المواضع التي يثبت عليها  
 فمد في دلائل اخبارها على خلاف ما ينبغي عليه موافقة على العمل بما دل عليه كما اعترف به هنا ثم قال ايضا في المسئلة المذكورة  
 بعد اوله المسئلة ولا يخفى ان الحكم بوجوب غسل الجميع لتوقف الواجب عليه او لخص لا يقتضي الحكم بخاصة  
 كل من اجزائه فلو لا في بعض المشبه جسم طاهر طوبى فاعلم بانها على الظاهر استصحابا للحكم في الملائمة الى ان  
 يحصل الباطن بما فانه في الجاسدة وفي خبره ان التقديم ليس لك ان ينقض اليقين بالشك ابا القول فاحققنا في  
 في مسئلة ان الاستفاد من اخبار المسئلة هو اعطاء المشبه الجنس في المحصور حكم الجنس حكم المشبه بالحكم كذلك حكم  
 الحر او لحد يعل بخاصة المشبه ويجزم بالحكم عليه بالنجاسة وانما يدعي انفس حكم الجنس في اجزاء احكامه ولا سيما  
 هو الاستفاد من الاخبار كاخيار هذا الموضع فان الظاهر من الامر فيها يظهر التوب كانه هو ثوب حكم الجنس عليه فل  
 التظلم من عدم جواز الصاوة فيه ومن تعدي النجاسة منه برطوبة فكذا من احكام الجنس المتبقين بالنجاسة  
 وانما خبر برارة الذي ذكره هنا وغيره فقد تقدم القول فيه ثمرة وبيننا انه ليس من محل المسئلة في ثوب فلا يبعد  
 قد نسب قال الشيخ في الخلاف اذا اصاب الثوب نجاسة فصل بصفه وبقي بصفه فان المصوب يكون طاهرا ولا يلزم  
 نجاسة النصف الاخر اليه ثم حكى عن بعض العامة انه لا يظهر النصف المصوب لانه مجاور لاجزائه نجاسة فليس اليه النجاسة  
 فيجوز قال الشيخ وهذا باطلا لان ما يجاور اجزاء جافة لا يمتد نجاستها اليه ولو قد ثبت لكان يجب ان يكون اذا نجس  
 جسم ان ينسب العامة كذا لان الاجسام كلها مجاورة وهذا بخلافه ثم قال روي عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن ائمتنا عليهم السلام انه اذا  
 وقع القار في ثوب من حامد او في ذيب الغي وما حوله واستعمل الباني ولو كانت النجاسة تدرى لوجب ان ينسب الجميع  
 هذا خلاف النص وما ذكره في هذا جدي وقد افقنا في المقالة جملة من تأخر منهم الفاضلان في المعبر والمترجمين والشهيد  
 الذكري قارى بها وبحصول كانه ودليله واستجوده الحق الشيعي حسن في العامة ثم قال ولا يخفى ان ما ذكره من ان  
 نجاسة العامة بخاصة جسم فيه يحتاج الى التفسير بحال كونه بالجمعة وطبا او طهرا وذلك لا يتعارض ذلك وكذا الجماعة  
 بعد ان كانت اجزاء احصل الاشياء في الثوبين والاشهر الاظهر هو ما قد ساء من وجوب نظهرها معا وجوب الصاوة  
 الوجود في كل منهما او نقل في الخلاف عن بعض المتقدمين انهما يصلان على ما جعله في المسطرة رواية ولخالف ابن ابي  
 بعد نقله عن بعض المتقدمين والذي يثبت على وجوب الصاوة فيهما ما رواه الصدوق في الصحيحين والحسن عن صفوان  
 عن ابي الحسن انه كتب اليه من رجل كان معه ثوبان فاصابه احدتهما ببول ولم يدركهما هو وحضرت الصاوة  
 وخاف فوثقا لهما عند ماء كيف يصنع قال يصل فيهما جميعا قال الصدوق رحمه الله يعني على الانفراد واستدل على  
 ذلك في الدرر ابيهم بانه متمكن من الصاوة في ثوب طاهر من غير مشقة فتعين عليه وبان الصاوة في الثوب المتبقين  
 النجاسة سابقة بل لم تكن مستغنية على ما سيجي بيانه انش فالمشكوك فيه اولى وفي اشنع الصاوة فيهما  
 ثبت وجوب الصاوة في احدهما او في كل منهما اذا المرفوض اشفا غيرهما والاول مشتق الاول فاعلم به فثبت الثابت  
 وبذلك عليه ما رواه صفوان في رواية المذكورة اقول ما ذكره من ان الاول مشتق الاول فاعلم به فثبت الثابت  
 ذكره الا ان يقتضي قاعدة ينبغي عليها التمسك في مسئلة الاناين ونحوها هو صحة الصاوة في واحد منهما كما ذكر  
 في مسئلة الاناين حيث قال ان اجتناب الجنس لا يقطع بوجوبه الا مع تحققة لامع الشك وما ذكره ابنه في مسئلة  
 حصول النجاسة في المكان المحصور من ان لا مانع من الاشفاق بالمشبه فيما يقتضي الظاهرة وادراكه  
 المباشرة في ذلك من ذلك في هذا الموضع لو كان ما ذكره صحيحا هو وجوب الصاوة في احدهما فثبت له هنا  
 منافق لما اخبره في تلك المسئلة مع ان الجميع من باب واحد ومن الظاهر ان النص الوارد في هذه المسئلة كما



الوارد في سائر الظاهر في رد كلامه وابطاله من اصله لان هذا من جزئيات المسئلة المذكورة وقال ابن ادريس  
في كتاب التراتر واذ حصل معه ثوبان احدهما نجس والاخر طاهر لم يثبت له الطاهر ولا يتمكن من غسل احدهما قال بعض اصحابنا  
يصل في كل واحد منهما على التفراد وجوباً وقال بعضهم يترجم او يصل على رايه وهذا الذي يعوي في تنقيح مذهبنا في المسئلة  
بين اصحابنا خلاف ودليل الاجماع فيه منفي فاذا كان كذلك فالاحتياط واجب ما قلناه فان قال قائل بل الاحتياط واجب  
الصلوة فيهما على التفراد لانه اذا صلى فيهما جميعاً لم يثبت وثيق بعد فراغه من الصلوة من معالته فوصل في ثوب طاهر قلنا  
المؤثرات في وجوب الافعال يجب ان يكون مغايرة لغيرها المتأخرة عنها والوجوب عليه عند افتتاح كل صلوة فلا يجوز ان يدخل في  
الصلوة الا بعد العلم بطهارة ثوبه وبدنه ولا يجوز ان يكون صلواته موقوفه على امر يظهر فيها بعد وايضا كون الصلوة واجباً  
يفع الصلوة فكيف يؤثر في هذا الوجه ما ياتي بعد ومن شأن المؤثر في وجوب الافعال ان يكون مغايراً لما لا يتأخر عنها على  
ما يقناه انتهى وفيه الله مع كون بعض اصحابنا صريح في مقابلته النص الصحيح مردود بما ذكره جملة من تأخر عنه اما ما ذكر من وجوب  
اقران ما يؤثر في وجوب الافعال في المنع لا يتفاء ما يدل عليه في الوصل ذلك فتقول انه مقتضى الحال الممكن لا مطلقاً ثم يقع تسليم  
هذا البعض فيمكن ان يقال بحصول ذلك فانه يفيد وجوب كل واحد من الصلوتين فان سرت العورة بالثوب الظاهر كما كان عليه  
وكان تحصيله موقوفاً على الاثنان بالصلوتين تعين فيكون الصلوة اثنان واجبتين من باب المقدمة قال في المح بعد حكمه  
الصلوتين من باب المقدمة وهو يعني ابن ادريس لم ينفصل لذلك حسب ان بعد الصلوتين واجبة دون الاخر في تعلم  
المكلف بعد تعلمها انه قد فعل الواجب في الجملة وليس كذلك وانما ما ذكر من ان الواجب عليه عند افتتاح كل واحدة من قطع  
بطهارة ثوبه في المنع من ذلك فانه شرط مع القدرة لا مع الاستنباه وانما اوردنا ذلك كلامه بطوله وما يند على ضعف حصوله  
لنطلع على مزيد ضعف ما ذهب اليه والا فذكر جميع ذلك بعد ما عرفت من النص الواضح فطوبى لغير طائل وتحصيل بعض  
والله العالم **فروع** ما ذكر من الحكم المذكور لا يختص بالثوبين بل لو وقع الاستنباه في ثالثة وقد علم كون واحدة منها نجساً  
يفسأ فانه يصل في الفريضة الواحدة في اثنان منها خاصة اما لو وقع النجس كالوكان ثوبان نجساً استنباه ثوب طاهر فانه يصل  
الفريضة الواحدة فيما زاد على النجس بواحد تصادف الصلوة الزائدة الطاهرة وان كان النجس بواحد صلى الفريضة مرتين في ثوبين  
وان كان اثنان صلاتهما ثلثاً وهكذا امر اربع الترتيب فيصلي من وجبت عليه والعصر مثلاً الظاهر الاول في كل منهما ثم العصر  
في كل منهما لو كان الاستنباه بواحد نجس ولو صلى الظهر والعصر في واحد هما فترتبه وصلى الفريضة في اثنان في الاخر فقد صرح  
الاحتياط بالتحقق الترتيب واستشكل ذلك بعض المتأخرين عن الشروع في الثانية حتى يتحقق البراءة من الاولى وهو جدي ولو  
صلى الظهر والعصر في احدى ثم رجع وصلى الفريضة في الاخر فقد صرح الاحتياط في العصر الاخر ثم صلى الظهر فيها  
صلى فيه فيه العصر ثم العصر فيها صلى فيه الظهر في احدىهما حتى الظهر لاخر وجب عادة العصر فيما صلى فيه العصر ولا يجوز ان  
يكون الظاهر هو ما وقعت فيه العصر الاولى الثاني لو عذر في الثياب وضاق الوقت عن التكرار وضاق الوقت عن التكرار  
مطلقاً فقبل الصلوة عادياً بالتعذر العلم بالصلوة في الطاهر يفيين وقبل يفتان الصلوة في احدىها لا يمكن كونه الطاهر  
ولا اعتقار الخامسة عند تعذر رايها ولا فائدة وصف الشراسم من فقد نفسه وما اورد من النص صواب الذي على  
الصلوة في الثوب النجس فبينا للمشبهة الاولى وهو الرب الثالث قال في التمهيد لو كان مع ثوب مشبه الطاهر  
تعين للصلوة ولم يجز لئان يصل في الثوبين لا متعددة ولا متفرقة قال في الدار بعد نقله وهو حسن الا ان وجهه لا يبلغ  
حد الوجوب وهو جدي الرابع قال في التمهيد لو كان احدى الطاهر والاخر نجساً انحاسنوا عفاً في الصلوة في اثنان كان  
الاولى للصلوة في الطاهر قال وكذا لو كان احدى الثيابين للفقهاء ما في الثوب اقل من الاخر كان الاول للصلوة  
في الاول اقول اما حكمه بالاولوية في الصورة الاولى فيجوز عليه بدل بعض الاخبار بالتفريب المذكور في بابها وقد تقدم  
في بعض فروع المسئلة الرابعة من البحث الثاني مما يجب ان الله من النجاسات من المقصد الثاني في الاحكام وما في الصورة  
الثانية لمحل توقف لا يرفع بقاء الخامسة وصحة الصلوة معها لا يظهر لاولوية نقصانها في شغل الخامسة اقول  
وهو جدي بناء على القول بذلك كما هو الظاهر وانما على قول من يوجب الصلوة عادياً فالنجس هنا هو القول الاول والله العالم



المسئلة الثامنة اختلاف الاصحاب رضوان الله عليهم فيما لو لم يجد الا التوب النفس والاشعره نلتجى الى البعد من برود نحو ولاه  
يقدر على غسله فهل يجوز الصلوة فيه والحال كذا الاسم يجب عليه الصلوة عاريا او قد تقدم تحقيق البحث في هذا المسئلة في المسئلة  
التاسعة في البحث الثاني فليدبر معني ايجاب هذا المسئلة التاسعة لو صلى في النجاسة فلا يخلو اما ان يكون قد علم بها وصلى فيها  
عامدا او لم يعلم بالكلية او علم ونسي حال الدخول في الصلوة ولم يعلم الا بعد الفراغ في حال الصلوة وتحقق الكلام في ذلك  
ينوقف على طريقتين في مقامات اربعة الاولى ان صلى فيها عامدا عالما بالنجاسة بين الاصحاب رضوان الله عليهم في جلال صلوة  
وجوب الاعادة عليه موقفا خارجا قال في المعتمد وهو اجماع من جعل طهارة البدن والتوب شرطاً لخلو الكلام كثر من  
الاصحاب وصرح بعضهم انه لا فرق في العاريا والنجاسة بين ان يكون عالما بالحكم الشرعي او جاهلا فانه كالعامد في الجلال  
لان شرط التكليف امكن العلم فيكون مكافيا بما يشترط في الصلوة وعدم معرفة ذلك نقص فيه مستند الى تغيره <sup>يكون</sup>  
فدوم تغيره الى جهل فلا يكون معذورا ولا نه بعد ان وصل اليه وجوب الصلوة واشترطها بالعمور لزم الفحص والتحقيق  
عما نصح به ونفسه في ذلك لخلو العمل بعد ان نقل في المدارك عن العلامة وغيره انه خرجوا بان جاهل الحكم عامدا لان  
العلم ليس بشرط للتكليف ثم اعترضه بان مشكل الفحص تكليف الغافل بال والحق انه ان اراد وان يكون الجاهل كالعامد انه عليه  
في وجوب الاعادة في الوقت مع الاخلال بالعبادة فهو حق لعدم حصول الامتناع المقتضى لبقاء التكليف تحت العهد  
وان اراد والله كالعامد في وجوب الفضا فهو على الملأ في مشكل لان الفضا فرض متأنف وينوقف على الدليل بان  
ثبت مطلقا وفي بعض الصور ثبت الوجوب ولا فلا وان اراد انه كما قد في استحقاق العقاب فيشكل لان التكليف  
الجاهل بما هو جاهل به تكليف بما لا يطابق نعم هو تكليف بالبحث والنظر اذ اعلم وجوبها بالعلم او الشرع فبما ثم بتركها لا يتركه  
المجهول كما هو واضح انتهى كلامه في هذا مقامه وعليه من محله فن تأخر عنه والتحقيق بحسب ما في المقام هو التفصيل بالنسبة  
الى افراد المكلفين وان كلام كل من الفانين بعدم المعذورة والفانين بالمعذورة ليس على اطلاقه وذلك لما احتفنا به في المقدمة  
الخامسة من مقدمات الكتاب ان الجهد على قسمين احدهما ان يراد به العقلة عن الحكم الشرعي بالكلية وهو المجهل التام  
وهذا هو الذي يجب القول بمعذورته في جميع الاحكام لان تكليف الغافل الذاهل عما صنعت منه لا ذلة العقلة والعقبة  
وعليه يجب ان يحمل الاخبار المستفيضة بمعذورة الجاهل وثانها ان يراد به الغير العار وان كان شاكا او ظاهرا وهذا هو الذي  
يجب ان يقال بعدم معذورته وعليه يحمل الاخبار الدالة على عدم معذورة الجاهل كما تقدمت في المقدمة المذكورة وقد كان  
ثم ان الحكم في ذلك يختلف باختلاف الناس في انهم بالاحكام والنهي عن الخلل والعموم وعدمه وقوة او ناهيهم وعنفوا  
وبالحكمة تحقيق المسئلة كما هو حقه فقد تقدم في المقدمة المذكورة مبرها بالاخبار الواردة عن العزة لاطهار صلوات الله عليهم  
واجماع البعد من الحب تحفي الحال وازاحة الاشكال ووضح منه وابسط ما في كتابنا الذمير في تحفيه وبذلك يظهر ان الجاهل  
بالمعنى الاول لا اعادة عليه الا وقتا ولا خارجا لعدم توجه الخطاب اليه بالكلية نعم لو علم في الوقت لزوم الاعادة بحث  
ان الوقت الخطاب باني واما الفضا فلا التوقف على امر جدد وهذا هو الذي نعم فيه كلام صاحب المدارك ونفسه  
واما الجاهل بالمعنى الثاني يجب عليه الاعادة وقتا وخارجا وذلك لتوجه التكليف اليه وعدم سقوط المعذورة به الجهد  
على هذا الوجه لانه عارفي المحلة ويمكن من الفحص والتحقيق في الاحكام كما بشر اليه قولهم في الحجة المشهورة لانه بعد ان وصل  
اليه وجوب الصلوة واشترطها بالعمور لزم الفحص والتحقيق عما سمع منه وبفسد فانه جدد وجبه في الجاهل بهذا المعنى وعليه  
ندل الاخبار كصححة عبد الرحمن بن الحجاج وحسنه زيد الكناسي وصححه عبد الرحمن بن الحجاج الواردة في التزويج في العدة  
كما تقدمت جميع ذلك في المقدمة المذكورة وبهذا ناكدا ما رواه الكليني عن الفضل عن اسمعيل الهاشمي ع ربه قال  
شكوت الى ابي عبد الله ما اتى من اهل بيتي من استخفافهم بالدين فقال يا اسمعيل لا شكرك من ذلك من اهل بيتك قال  
الله باركته ونعالي جعل لكل اهل بيت حجة يحتج بها اهل بيتي في القصة فقال لهم المروا نال ما فيكم المروا لهدر فيكم  
المروا واصلوه فيكم المروا وادبته فلما افلدهم به فكون حجة الله عليهم في القصة وعن محمد بن معوية بن غفار قال سمعت  
ابا عبد الله يقول ان الرجل منكم يكون في المحلة فيحج الله بوجه الله على جبراته به فيفعل لهم الميرك فذلك فيكم الم



ثم عو كلامه الله عز وجل انما كان الله عز وجل ليخرج على الجبال من  
 ثابتهم يعلم ان الجبال في علو الوجوب الصلوة وان لها شروطا معينة ولو لم يشرط في الجبل او المصلين واما عليه من  
 التمام بالشروط الصحي فواجب ان الامور المطلقة فانما يجب عليها الفحص والسؤال عن تلك الاحكام والاقتداء بهم في كل مقام مما  
 دلت عليه الاخبار المشار اليها اتفاقا بعينها ايضا الاخبار المستفصاة كالا مراء التثبت والتوقف عند الجهل بالحكم وعدم  
 وجود من يسأل منه كقول النبي عبد الله ع في رؤيته حرقه فانما نزل بكم مما لا تعلمون الا الكف فيه والتثبت في الزم  
 الى ائمة الهدى حتى يحاكيه في فعله على الفصد ويحلو عنكم فيه العجز ويعرفوا كونه الحق الحديث واما من لم يصل اليه العلم  
 بهذا الاشياء كمن يشاء في البادية مثلا ولخذ الصلوة عن امثالهم من الجهال او الراسخين الغالب عليها الجهل واما انهم  
 من النساء والبله فهو لا بد من القسم الاول كما لا يخفى اقول - ومن حرام حول هذا التفسير في معنى الجاهل والجهل عند  
 للدخول فيه الفاضل المحقق الاروسي في شرح الارشاد حيث قال في هذا المقام وان كان جاهلا بالمسئلة فصل  
 حكمه العام وفيه ما مل اذا اجتمع غير ظاهر والاخبار ليست صريحة في ذلك والتمهي الوارد بعدم الصلوة مع التماسه والوارد  
 بالصلوة مع الظاهر للسنة من غير اصل اليه فلا يمكن الاستدلال بالتمهي المفيد للعبادة لعدم علمه بالتكليف فكيف  
 يكون منهما وما هو المشهور من الخبر الناس في سعة ما يعلموا وما علم من شرطية الظهارة في الثوب والبدن للصلوة كما  
 حتى بعدم باعداه مع ان الاعادة يحتاج الى دليل جديد لان بقى انه وصل اليه وجوب الصلوة واشترطها بامور غيره  
 بفعله تكلف بالفحص والتحقيق والصلوة مع الظهارة وقالوا شرط التكليف هو امكن العلم فهو مضطر فسطع عن  
 نفسه بانه لم يعلم فلو كان مثله معذور الزم فساد عظيم في الدين فاما قل بان هذا ايضا من المشكك انتمي كلامه في  
 مقامه اقول - لا اشكال بحمد الله للمغال بعد ما اوضحناه من التفصيل في معنى الجاهل في هذا المجال واما قوله هو  
 بفعله مكلف ففيه تكلف بالخبر ايضا كما عرف من الاخبار الذلة على وجوب الفحص والسؤال على الجاهل بالمعنى الثاني  
 وان ابدىها الاولة العقلية ايضا وعليك بالتوقف بهذا التحقيق المتقرب في جرد من الاحكام من كبح المضيق هذا واما  
 الاخبار الذلة على بطلان صلوة العالم العام فهي كثيرة ومنها صحيحة محمد بن مسلم عن ابي عبد الله ع قال الذرير المفق  
 او بعد دخل الصلوة فعليك الاعادة الصلوة وان انت نظرت في ثوبك فلم تصبه لم تصب فيه ثم قاله بعد  
 فلا اعادة عليك وكذا البول وحسنه عبيد بن سنان قال سالت ابا عبد الله ع عن رجل اصاب ثوبه جثا به او دم  
 قال ان كان علم انه اصاب ثوبه جثا به قبل ان يمسح يده فليغسله فليغسله فليغسله وان لم يعلم ما صلى وان كان يرى  
 انه اصابه شي فتنظر فلم ير شيئا اجزاء ان ينضح وصحبه اسماعيل الجعفي عن ابي جعفر ع قال في الذم يكون في  
 الثوب الى ان قال وان كان اكثر من درهم وكان راء ولم يغسله حتى صلى فليعد صلوته وان لم يكن راء حتى صلى  
 فلا يعد الصلوة المقام الثاني ان يصلي فيها جاهلا ولا يشهر الاظهر حتى صلوته وقال الشيخ في المبسوط بعد  
 في الوقت لا في خارجة ونقل عنه انه اخبره في باب المباءة من الزها براهمة وقال الشهيد في الذم من بعد نقل هذا  
 القول وحملناه في الذكر على من يستبرئ منه ثوبه عند اللحظة للزها براهمة وظاهر الاحتياج الانفاق على عدم جوب  
 القضاء لولم يعلم حتى خرج الوقت ونقل ابن ادم في السرائر وابن خلد في المهذب الاجماع عليه ونسب في الشرح  
 الى اكثر من شاموا بالخلع عنه وهو الظاهر ايضا من عبارة الخلف حيث قال مسئلة او اصلي ثم راء على  
 ثوبه نجاسة او بدنه فحقق انها كانت عليه حين الصلوة ولم يكن عليها قبل لاختلاف اصحابنا وتلك واختلف  
 رواياتهم ففهم من قال يجب الاعادة على كل حال وقال بعد ذلك ومضمون من قال ان علم في الوقت اعاد فان لم يعلم  
 الا بعد خروج الوقت لم يعد شيئا والعجب انه اقتصر على القولين المختصين في المسئلة ولم ينقل القول المشهور  
 هو عدم الاعادة مطلقا فكيف كان فاعاظهر هو القول الاول للاخبار الكثيرة ومنها صحيحة محمد بن مسلم وصحبه  
 المحقق المتقدمان ومنها صحيحة عبد الرحمن بن ابي عبد الله ع قال سالت ابا عبد الله ع عن الرجل يصلي في ثوبه



عنهم من ان الانسان اذا استنور او كتب بعد صلوة قال ان كان لم يعلم فلا يعيد ربه وانما يصبر عن اي عبد الله فلا سأل عنه  
رجل صلى في ثوبه جثا يذودم حتى فرغ من صلاته ثم علم قال قد مضت صلوة ولا شيء عليه وصححه في رواية عن ابي  
جعفر عن الصواب في روايتها فان ظننت انه قد اصابه ولم ينقص ذلك فنظرت فلم ادر شيئا ثم صليت فيه ورايت فيه  
تغسله فلا يعيد الصلوة ورأيت ابي بصير عن ابي عبد الله ع قال ان اصاب ثوب الرجل الدم فغسل فيه وهو لا يعلم فلا  
اعادة عليه الحديث وحسنه عبد الله بن سنان المتقدم مثالا ان ما تقدم بروايته الشيخ واما رواية الكليني فقال فيها بعد  
فلا يغسله ان يعيد ما صلى وان كان لم يعلم فليس عليه اعادة الى اخر ما تقدم وصححه علي بن جعفر المرقبة في كتاب قريب  
الاسناد عن اخيه ع انه سمع في المطلب لا في غيرها وان كان رداؤه فغسل في بعد تلك الصلوة ثم لم يغسله وبنيته  
محمد بن مسلم عن احمد بن عليهما السلام قال سأل عن الرجل يرى في ثوبه نجاسة وما هو به يصلي قال لا يؤذنه حتى يبرأ منه  
العصم بن الغنم قال سأل ابا عبد الله ع عن رجل صلى في ثوبه انا سأل ان صاحب الثوب اخبره انه لا يصلي فيه قال لا يعيد  
شيئا من صلواته هذا وقت عليه من اخبار المسئلة وكلها كاترى ظاهر الدلالة على صحة القول اللهم  
بقي الكلام فيما ذكره من الكلام بالنسبة الى النجاسة المظنونة والفرق بينهما وبين المجهول جعله سار جاحث انه  
فصل في صورة الظن بين الاجتهاد بالنظر وعدمه فاجب الاعادة على الثاني دون الاول قال في الذكرى بعد نقل صححه  
محمد بن مسلم المتقدم لقوله وان انت نظرت في ثوبك الى اخر ما صورته ولو قبل بعدم الاعادة على من اجتهد قبل الصلوة  
وبعد عز امكن لهذا الخبر لقول الصم في النبي نفسه الجار به ثم يوجد اعدا صلواتك اما انك لو كنت عاكف انت لو كنت  
عليك بشي ان لم يكن احداث قول ثالث انتهى واعرض في ذلك جملة من المتأخرين منهم السند السند فيك وغيره اقول  
ان ظاهر الشيخين والتقدم في ذلك اذ لو اجمعت القول بذلك وان لم يعرف عليه شيئا المشار اليه ولهم في الاستدلال عليه  
ما هو اوضح من دليله اما الشيخ المفيد رضوان الله عليه فانه قال بعد ذكر وجوب الاعادة على من صلى من انه من طهارته ثم  
انكف فادركه ما صورته وكذلك من صلى في الثوب وظن انه ظاهر ثم عرف بعد ذلك انه كان نجسا فغسل في صلواته  
من تأمل اعادة الصلوة وظاهر الشيخ موافقه حيث استدلل لمبار فادع عن منصور الصم عن ابي عبد الله ع قال سألته  
عن رجل اصابه جثا بالليل فغسل وصلى في اليوم اصبغ نظرا في ثوبه جثا فقال الحمد لله الذي لم يدع شيئا الا وند  
جعل لهذا ان كان حين قام نظره لم يشبنا فلما اعاد عليه وان كان حين قام بنظره عليه الاعادة ولما الصدوق روى  
روى في الغيبة رسالة قال وقد روي في الحديث ان كان الرجل نجسا قام ونظره طلب ولم يجد شيئا فلا شيء عليه وان كان  
لم ينظر ولم يطلب فعليه ان يغسله ويعيد صلواته ويقصد ما كنت عليه ههنا ان الروايات في قوله ع وصححه محمد بن مسلم  
المتقدم وان انت نظرت في ثوبك فلم تصبه ثم صليت ثم رايته بعد فلما اعاد عليك الدال به فهو موع على انك اذا  
لم ينظر فعليك الاعادة وشر اليه قوله في صححه زيادة وان كان في كلام الراوي قلت فان ظننت انه اصابه ولم ينقص  
ذلك فنظرت فلم ادر شيئا ثم صليت فيه فرائب منه فلا يغسل ولا يعيد الصلوة فان الجواب بعدم اعادة الصلوة قد مر  
هنا على نيل من الاخبار مع النظر وعدم الرواية فيهم منه ثوب الاعادة مع الظن المذكور عدم النظر بالجمل ونظرا  
الروايات المذكورة ولا سيما الاولى هو ما ذكره اولئك الاجلاء وضوان الله عليهم لا انه ربما اشكل فلهذا عباد  
بناء المصلي على يقين الظاهر فان الظاهر انه لا يجب عليه الفحص في الثوب ولا طلب النجاسة حتى يظهر او يشك فيها  
لما بينهم من جملة من الاخبار وقد تقدم من التهمي من السؤال ما اشترى من الاسواق وان ذلك يصفى الذين وماء  
يستفاد من صححه زيادة الطويلة وفيها بعد ما تقدمنا نقله ههنا من قوله قلت ان ظننت انه قد اصابه نجاسة  
قلت له ذلك فلا لا شك كفت على يقين من طهارته ثم شككت فليس ينبغي لك ان معص البقين بالشك ابدا الى  
ان قال لعل على ان شككت في انه اصابه شيء ان انظر فيه قال لا ولكنك اما تريد ان يذهب عنك الشك الذي في نفسك  
الحديث وهي مريحة كاترى في البناء على اليقين الظاهر كما هو القاعدة الكلية المتفق عليها والنظر في العلم او الشك انما هو  
ينبغي لانها موعونة الشك والمادة بالشك في الخبر ما يشمل الظن كاحققنا في محل البق والمادة بالشك ههنا ما يباين



الشامل للظن والشك بالمعنى المصطلح ومع فهمك محل الإعادة في تلك الأخبار على الاستصحاب اللهم إلا أن قال أنوثا كانت  
بين عدم وجوب النظر على من أول الأمر وجوب الإعادة لو ظهر من التجاسس في الصورة المذكورة لعدم تخصيصها بطلبها  
ونظم الشاهد في صحة صلواته مع استمرار الاشتباه ونظم في الأحكام غير عز بزقان من صلى مع اشتباه الوقت نائبا على ظن  
مخوله في ظهره من ظنه بان كانت صلواته قبل الوقت فانه بعد وان كانت صلواته صحيحة مع استمرار الاشتباه وظاهر  
رواية منصور ان هذا التفصيل قد شرع في التجاسس في هذه الصورة فالتعبد عنه فخلل تحت قوله عز وجل ومن بعد حدود  
وتحت قوله عليهم السلام ان الله عز وجل جعل لكل شي حدا ولم يعد ذلك الحد لهذه الروايات لا لعدم اختصاصها بحسب الظاهر  
الاطلاق في الروايات الدالة على عدم وجوب الإعادة على الجاهل وقضية الجمع نوجب نقصد اطلاق هذه الروايات كقولنا  
لخص وعلى هذا فيكون الاخبار بخصوصية بالجهد الساتح الحالي من حصول الظن بالكيفية وبذلك يظهر في القول المذكور  
وبعضه ان لا يفتى في الاحتياط بقى هنا شي وهو ان مواعيد الاخبار المذكورة انما هو بحسب ما للمنفى لان ظاهر عبارة الشيخ المصنف  
مطلق التجاسس وكذلك الكلام التهديد وهو كذلك اذ لا خصوصية للمنفى بذلك وظاهر الاخبار المذكورة ايضا الإعادة وقتا واحدا  
وهو ظاهر القائلين بذلك ايضا وهذا اما مذهب اليه الشيخ من الإعادة في الوقت فقل عنه انه استدلال عليه بأنه لو علم بالتحقق  
في انشاء الصلوة وجب عليه الإعادة فكذلك اذا علم في الوقت بعد الفراغ وجب عليه منعه من المدة الزمنية اذ لا دليل عليه بالتحقق  
اظهر من ان يحتاج الى بيان بعد تلك الاخبار الصحاح والحسان ولضعف هذه القول بالإعادة بعد الوقت بقى هنا في المقام روايات  
الأولى ما رواه الشيخ في الصحيح عن وهب بن عبد الله عن ابي عبد الله ع في الجنابة نصيب الثوب وله يعلم بها طاحصة فصل فيه  
ثم علم بعد قال بعد اذ لم يكن علم الثانية صاروا عن ابي بصير عن ابي عبد الله ع قال سألت عن رجل صلى في ثوبه بول او اجنب  
فقال علم اوله يعلم فليعد الصلوة اذا علم وظاهرها الدلالة على القول بالإعادة مطلقا والشيخ قد اجاب عن الاولى في باب  
بالقول على انه اذا لم يعلم في حال الصلوة وكان قد سبق العلم بحصول التجاسس في الثوب ولا يخفى بعد وجوبها بعض العلم بالاحتياط  
وبعض على الاستصحاب لا تكاد يحدف المحرر وبعض على زيادة النبي ونظم الروايات الثانية بخلافها الشيخ على عدم العلم حال الاشتباه  
بالصلوة وبعض على الاستصحاب فافوا وكيف كان فهنا لا يخفى ان قوة المعارضة لما سطرناه من الاخبار الكثيرة الصحيحة  
للفقهاء يعمل الطائفة قدما وحديثا من المرجح ان قاله اجسادهم عنهم عليهم السلام من الروايات اشتبه علينا  
واقفا العالم للمقام الثالث ان يصلي فيها ناسبا وقد اختلف في ذلك كلام الأصحاب رضوان الله عليهم على احوالنا انما ان  
يعيد في الوقت لا في خارجه وهو المشهور بين الشافعيين ورايهم استحباب الإعادة واليه ذهب حمزة من محققين سائر  
المتأخرين كصاحب ك وغيره وينبغي ان يعلم اولا ان ظاهر كلام الأصحاب في هذا المقام الفرق بين تجاسس الاستصحاب  
غيرها من ايراد التجاسسات وذلك فانهم قد فرضوا بان لو صلى ناسبا الاستصحاب فالشهور وجوب الإعادة وقتا واحدا  
وقال ابن الجبجد ان الزلزال غسل البول ناسبا فيجب الإعادة في الوقت وتصح بعد الوقت وقال ابو جعفر بن بابويه رحمه  
وذكر بعد ما صلى انه لم يغسل ذكره فليعد ان يغسل ذكره ويعيد الوضوء والصلوة ومن لم ينجس من الغائط فليعد  
لم يعد الصلوة كذا نقله العلامة في الحج واما الصلوة في التجاسس فغير ذلك فالشهور من المتقدمين هو وجوب الإعادة وقتا  
وخارجا حتى اذا عابن ادر لم عليه الاجماع وذكر انه لو لا الاجماع لما صار اليه كذا نقل عنه في ك والذي وقت عليه  
كلامه في الزاوية في هذا المقام خلاف ذلك حيث انه بعد ذكر المسئلة ادعى فيها عدم الخلاف الا من الشيخ في الاستصحاب  
ما ذكر عنه من قوله لو لا الاجماع لما صار اليه ليس لما اثر في الموضع المذكور ولعلنا نقل صاحب آية عنه من غير التزويج  
غير موضع المسئلة بعد كذا لا يخفى فينبغي التنبه لامثال ذلك وحكي العلامة في التذكرة عن الشيخ في بعض احوال عدم  
الإعادة مطلقا وفصل الشيخ في الاستصحاب بين الوقت وخارجا بعد ونبه على ما ذكره وصار المشهور بينهم هذا القول وبذلك  
يظهر ان ما ذكره في المدارك في باب الاستصحاب وحكم الصلوة مع نسيان من انما من جريات هذه المسئلة التي نحن فيها على  
اطلاقها لا يخرج من نظر فانه ان اراد عند الاحتياط فلا بأس كذلك لما عرفت وان اراد باعتبار الدليل فيمكن وقد تقدم الكلام  
في الاخبار المتعلقة بالاستصحاب وليسطر البحث في صدر الباب الثاني من ابواب التي رتب عليها الكتاب في ذلك في كتابنا هذه



كتاب الصلاة

السنة وتحقق البحث فيها فنقول وبالله التوفيق لكل ما هو من الأخبار الدالة على الإعادة من غير احتساب من سلم الواجب  
في الغم حيث قال إمامان كثر قدرا به وهو أكثر من مقدار درهم فضيحت غسله وصلبت فيه صلوات كثيرة فاعاد ما صلبت فيه  
ورواه أبي بصير في الغم بسم قال إنما كان علمه أن يصل في فعله الإعادة وهو ما رواه جماعة عن الرجل ينوي بغيره الدم فينسى أن  
يغسله حتى يصل قال بعد صلواته كي يغسله بالثوب إذا كان في ثوبه عقوبة لفساده وصحة المحقق في الدم بغيره قال ذلك كان أكثر من  
درهم وكان راء ولا يغسله حتى يصل في غسله صلواته ورأيه جليل من خرج في الدماء بغيره قال وإن كان قد مر له ما صلبه فلو ذلك  
فلا بأس ما لا يكن محققا بغيره فدرهم وصححه ابن أبي بصير في غسل الدم يعلم به ثم ينسى أن يغسله فيصلي فيه ثم ذكر بعد  
ما صلى بعد صلواته قال يغسله ولا بعد صلواته إلا أن يكون مقدار الدم بغيره بغيره ما يغسله ويغسل صلواته وصححه زرارة قال  
قلت له أصاب ثوبي دم وعاف أو غير ذلك من غيري فغسلت أو لا إلى الحبل الماء فغسلت وحضرت الصلوة ونسيت أن يغسل  
ودكرت بعد ذلك فلا تغسل الصلوة ولا يغسل قلت وإن لم تكن رأيت موضعه وصلبت أنه قد أصابه فطلبت فلم أدر على فلما  
صلبت وجدته قال يغسله بعد ورأيه من مكان فلا يغسل بسم الله إلى عبد الله مع درهمين من يهود قال سألت ابن  
الرجل بول فيصيب فخذ درهمين بول فيصلي فيه ثم تذكر أنه لم يكن يغسله قال يغسله ويغسل صلواته وصححه علي بن جعفر الزبير  
في كتاب قريب الاستاد وكتاب المسائل عن أبي بصير عن رجل سألته عن رجل اغتسل فاصاب ثوبه درهم فلم يعلم به حتى إذا كان من الغد  
كيف يصنع قال إن كان راء ولم يغسله فليغسل جميع ما كان على ظهره ما كان يصل في لا ينقص منه شيء وإن كان راء ولم يغسله فليغسل  
تلك الصلوة وغسل ما كان على قدمه الإعادة في هذا التصور وصححه العلاني أبو عبد الله سم قال سألت عن الرجل يغسل بغيره بالثوب  
فتنسى أن يغسل فيصلي فيه ثم يذكر أنه لم يكن يغسله بعد الصلوة قال لا بعد فدمضت الصلوة وكنت له وظاهر ما عده  
الإعادة في الوقت وخارجة عن قريب التعديل المذكور فيها المشعر بكونها بعد الفراغ عنها فذلك لا يكون لها على ظاهر  
النسخة وبغيره من المحقق في التعديل المبني على العمل بمضمونها حيث قال وعندنا أن هذا الرواية حسنة والأصول تقا  
لأنه صلى صلوة مشروعة ما هو أيضا في حفظ الفرض بها ورواه قمر بالحسن هنا يعنى بالنسبة إلى غيرها وما تضمنته من الجحك  
بعد الإعادة لا الحسن باعتبار التسلسل في هذا الاصطلاح في التضمين للأقسام المشهورة أنما وقع بعد وإن كان قد وقع  
الحدث بمقترنه ما كان بغيره بغيره في الأخبار في كتاب العبر بضعف الاستاد إلا أن استغفار الاصطلاح المذكور  
أنما وقع من قبله العلم بغيره بغيره في كلامه بغيره في أخباره العمل بهذه الرواية مع أن بابا لها من الأخبار ما عده  
والنوح في جانب تلك الأخبار أكثر مما عده منها واعتقد أنها بالثبوت بين المتقدمين كما عرفت والمخالف يجهل الفائل كما  
نعتمد والشيخ وإن خالف في الاستدلال إلى ما ذكره من التفصيل بين الوقت وخارجة إلا أنه في جميع كتب فداوى أصحاب  
كالغلاة ابن أبي بصير في الزرائع حيث أنه كما عرفت على إجماع الأئمة في الشئ في الاستدلال خاصة وبالجمل لا اعرف الأخبار  
هذه الرواية وعدم الجواب عما إذا كانا وجهها والشيخ في الاستدلال قد جمع بين الأخبار بحملها على الإعادة على ما إذا ذكر في  
الوقت وهو رواية العلاني ما إذا ذكر خارج الوقت وأسند على هذا الجمع بصححه علي بن مهزيار قال كنت البدر سليمان بن رشيد  
بخراسان قال في ظلم الليل فاصاب كفه بد نقطة من البول له ليلتك أنه أصابه ولم يره وأنه صبح فخره ثم نسي أن يغسله ويغسل  
فصبح بركته وجهه فغسله ثم توضأ وضوء الصلوة فصل في أجابه بوجوب غسله خطا ما فرقت فداى أصاب بذلك فليس  
الاصح فحق فإن تحققت ذلك كنت حقيقا أن بعد الصلوات التي كنت مسلمة من ذلك الوضوء بعينه مكان منهن في وقتها  
ما فات وفيها فلا أعاد عليهما من صل أن الرجل إذا كان ثوبا يغسله بعد الصلوة الإعادة كان في وقت وإذا كان جنباً ارع على وضوء  
وضوء فعله أعاد الصلوات المكرويات الأولى فاستلأن الثوب خلل في الجسد فاعمل في الثوب وجعل المتأخر من ذلك  
وأعز من الرواية في ذلك فقال وهي مع نظري الضعف اليها من حيث التسليم إلى الكتاب بجهل الذين ايطروا بها إنما عرفت خطاها  
عدم اعتبارها في محل الوضوء وهو شكله إلا أن محل فله فإن تحققت ذلك أن المراد أن تحققت وصول البول إلى ذلك على وجه  
لا يكون في أعضاء الوضوء انتهى قوله وفيما ذكر من الجمع المذكور عندنا من وجهين أحدهما أن من جملة الأخبار وجوب الإعادة من  
يغفر من سلم المتقدم من قولها وإن كنت قد رآه وهو أكثر من مقدار درهم فضيحت غسله وصلبت فيه صلوات كثيرة فاعاد



صلب فيه وظاهرها كما ترى أنه صلى في الخامسة صلوة كغيره ومن العلماء أن هذه الصلوات بلفظ الجمع ووصف الكثرة فذكرها  
 إنما يقع خارج الوقت فلا إعادة تقع خارج الوقت لا يفتل بهم ما ذكره نحو ما صحح على بن جعفر المتقدم فقامها عن الكتابين المشار  
 إليها ثم قال ظاهرها عموم الحكم للعامة والناس في الوقت وخاصة لأن فرضه عليه رويته وعدم غسله لهم من أن يكون  
 سابقا أو حال الصلوة ووجه الأمر بلفظ الفضاة والتعريف المقتضى بقوله جميع ما فإنه يعطى أن ذلك في خارج الوقت والفتل  
 صلوات متعده فربما كان أن فرض الزيادة للخاصة أما وضع من الغدا بعد مضي تلك الصلوات في اليوم السابق وما عدا هذا من  
 الخبرين وإن كان معتمداً بقيل الضميد بما ذكره إلا أن هذا من الخبرين لا يقبل أن ذلك صحيح فالنطق بالخيار المستدل على ما ذكره  
 بطلان ما روي في الأخبار على الظاهر كما هو المشهور لما تقرر وثانها ما استدلوا به في جعل تلك الأخبار على موجب الأحكام والوقت  
 من صحح في علي بن مهزيار المذكورة فإنه على غاية من الاشكال لما عمن الاستدلال بها في الاستدلال فإنه لا يخفى على من أصل القواعد  
 المذكورة بعين التحقيق ونظر فيها بالفكر الصائب الذي ما فيها من الاشكال لما عمن الاستدلال بها في الاستدلال فإنه لا يخفى على من أصل القواعد  
 وبذلك خرج جملة من الإصحاب في الباب الأول أنها تقتضي عدم اشتراط طهاراة أعضاء الرضوة قبل ورودها عليه وهو وجوب  
 لتفتيح فتح فكيف يصح وضع الحدث به الثاني أن ذلك الرضوة الذي قد نوضاها ما أن يكون صحيحاً أم لا وعلى كلام المتقدمين في ذلك  
 حاصله في الذين لم يعلوا على القول فلا ن ظاهر لهم ما باعادة الصلوة التي صلوا بها بذلك الرضوة بعين بشرط من مفاد الإعادة فادعى الرضوة  
 وأما على الثاني فلا أن الرضوة على أن فساد الرضوة تقتضي فضاة الغواث مع أن حكم فيه بان ما فاتت وفيها فلا إعادة عليه و  
 فوجله بعضهم الرضوة في قوله بذلك الرضوة بعينه على التمسح والذهاب من حال فأنه معنى لغوي ولا يخفى ما فيه من البعد العام  
 الثالث أن بدل المسحة للراس لا يرب في تحميمها بمسحة الراس الخامسة فتخص الطهارة التي عليها الرابع فذلك حقيقة  
 أن بعد الصلوة التي صلوا بها بذلك الرضوة يعطى أنه لو حدث عقب ذلك الرضوة ونوضا وضوء آخر صلى صلواتاً فإنه لا يبعد  
 مع أن العلة للتكرار واجبا بعضهم عن الاشكال الأول بالزام ذلك قال لأنه لا يثبت لنا دليل تام على بطلان الرضوة فلو أن  
 تلقى عدم الاشتراط والاكتمال في إزالة الحدث ومنع الحدث بوجوب الماء والحد انتهى وفيه مع تسليم صحة ما ادعاه أن للظهر  
 من الروايات الواردة في بطلان الثوب والبدن من نجاسة البول وجوب المرتين وهذا القائل من جملة القائلين بذلك فكيف يتم ما  
 ذكره هنا وأما الجواب بقوله فما قدمنا فقله عنه وقوله إلا أن يحمل فإن تحققه في الرضوة فبأن السؤال قد تضمن أنه أصاب  
 لم يثبت فإنه أصاب إلا أن التمام في الجواب لا يجد بان شقوف المسئلة واستيفاء أحكامها لم يردل من التزهم والتحقيق في ذلك  
 البول البدن فقال أن كان على جهة التوهم فليس الشيء وان حقت ذلك يعني إصابة البول البدن التحقيق يرجع إلى إصابة البول البدن  
 ثم الجدل على تحقق إصابة البدن على وجه لا يصيب أعضاء الرضوة كان قد قس ولجب أيضاً عن الاشكال الثالث بأنه ليس في كل ما  
 الثالث بأنه ليس في كل ما هو مقصود استبعاد الراس بمرح الذهن فلهذا مقدار ما يقع عليه مع الرضوة ثم ينجس بذلك  
 وهو عليه السلام قد اطلع على ذلك ولا يخفى ما فيه من التكلف والخروج عن الظاهر إلى أقصى غايات البعد ولجب شيخنا البهائي  
 عظم الله منتهى قدره في كتاب الجبل المنير عن الاشكال الرابع فقال والتكلف أن يقول لعل ما رواه بذلك الرضوة بعينه الرضوة التي  
 الخاصة التي أفاض بعد التلذذ وقبل بطلان البدن وهذا البعض وإن كان كما ترى إلا أنه يحمل صحيح في ذاته انتهى وبالجمل ففوق الحجج  
 المذكورة على غاية من الحفاء وعدم الظهور ولم يكتف هذا التمسك في دفع هذه الاشكال لا يجعل في مقام الاستدلال بل بعد  
 اجاد الحديث كما أشاء في الروايات حيث قال بعد نقل الرواية المذكورة معنى هذا الرواية غير واضح وربما يوجد شكلاً لا فائدة في  
 إيرادها وإشبهه أن يكون قد وضع فيه غلط من النسخ انتهى وبعض فضله المتأخرين جعل بعض هذه الاشكال المذكورة  
 منقشاً الاضطراب الموجب لحدث هذا وأما ما قدمنا فقله عن المذكور في اعترافه على سند الرواية وهو منطوقه بأن  
 الأعماق في نسخة الخبر المذكور أنها هو كلام الثقة الجليل على بن مهزيار وقوله فاجاب بجواب آخر أنه ربما يخطئه ويحتمل أن يكون مراد  
 القطن بخرمالة للكوب اليه كالحسن بخرمالة في الوجهين لروى على الرواية المذكورة في طرف قوله وانصرف إلى الكتاب وفيه  
 أيضاً أن مثل علي بن مهزيار في جعله لا يشبه مثله العبارة الخيرة كإمام بل ولا يبعد على غيره في شيء من الأحكام  
 كما هو جوابه رضوان الله عليهم في مثل هذا المقام وصار جملة من فضله متأخري المتأخريين لما رواه في جميع النسخ من الفضل



الجميع بين الاخبار يحمل الاخبار الاعادة على الاستصحاب والظاهر انهم قد افترضوا في ذلك المحقق في المعبر حيث الخوار القول بعدم وجوب  
الاعادة فجعلوا التاويل في جانب اخبار الاعادة بحالها على الاستصحاب في المدارك بعد الكلام في المسئلة والظاهر عدم وجوب  
الاعادة الصيغة مستندة ومطابقة لمقتضى الاصل والعومات ومحمل ما تضمن الامر بالاعادة على الاستصحاب انتهى وفيه اولا فلو اننا  
ذكره في غير موضع من انه مستند لهذا الجمع وان تكرره في جميع ابواب الفقه بل ظهور الفوائد الاصولية المبني عليها عندم يقتضيه  
مرجه فان ظهر الخبر الوجوب بالحدوث والحمل على الاستصحاب ان لا يصدق اليه الجمع الفرية واختلاف الاخبار ليس من غير الجاز  
ولان الاستصحاب حكم شرعي يحتاج ثبوته الى الدليل الواضح ومحمل اختلاف الاخبار لا يوجب ذلك وثان ان الامر بالاعادة قد ورد  
في الخبرين متعددا ونحو ذلك مستفاد من فوائدها ان مشابهة فيها التصحيح والحسن والموفق وغيرها كما تقدم ذكره مستند اليه ومطابق  
وان وضع سند هذا من الفوائد المفترضة في كل فعل العبد صلوات الله عليهم الترجيح بالشهر يعني في الرواية سيما انصافها بالثبوت  
في الفتوى فكيف يصح الحكم بوجوب تلك الرواية على هذا الخبر والمحال كما عرفت ولا يخفى ان ترجيحنا على هذا الخبر لمحال ان في الرواية  
باصطلاحنا في قاعدة التي هي عليها في اكثر المواضع من شرحه وانصاف ذلك الرواية بالعومات ومطابقة مقتضى الاصل غير محدد  
هذا فان الاصل يجب الخروج عنه بمقتضى الدليل والعومات يجب تخصيصها بالحمل فانها تعارضت هذه الرواية في اخبار  
المسئلة وكان الترجيح في الاخبار المذكورة لما ذكرنا من الوجوه فانه لا يفتي بالتفاسد بهذا الاصل ولا بالعومات وجبه كما لا يخفى وثالثا  
ان موافقة جماعة التي هي من جملة اخبار الاعادة قد وردت بعد الامر بالاعادة على ان ذلك عفو به لنفسه بمعنى نهائه بالاعادة لا المحقق  
للتبانيها والصلوة فيها والافانسان من حيث هو لا يرتب عليه عفو به ومن الظاهر ان العفو به لا يحتاج الاستصحاب الذي يجوز  
معناه الترخيص او بالحمل فظاهره انه قول المشهور الا انه ينبغي الاشكال في صحته العاد الذي ينبغي ان يحمل عليه  
كيف كان فلا خلاف في جانب القول المشهور وبظهر ترجيحنا لوضاحت الاخبار على وجه لا يمكن ترجيح احد من الروايتين  
عندنا في مثل ذلك ويجب كما تقدم في هذا من الكتاب وقلقه العالم المقام الرابع ان يوجب التجاسة وهو في الصلوة والى هذا ما ذكر  
بين من فاما ان يعلم سبق التجاسة على الذخول في الصلوة باحد الطرفين والامارات الدالة على ذلك وان كان حال دخول في  
خاها انهم انما صور ان الاول ان يعلم سبقها او المشهور بين الاصحاب وبقطع الشيخ في النهاية واليسوط والمحقق وغيرها  
بانه يجب عليه ازالة التجاسة او الغاء الثوب وسر العورة بغير مع لكان وانما الصلوة وان لم يكن الا بفعل المبطل بطلها  
واستقبل الصلوة فلا في المعبر على قول الشيخ الثاني في شأنه وشاره بالقول الثاني الى ما تقدم نقل في اليسوط من اعادة  
التجاسة لو علم في الوقت قال في المدارك وبشكل يمنع الملة اذ من الجائز ان يكون الاعادة لوقوع الصلوة بارها مع التجاسة ولا  
يلزم نقله في البعض وبان الشيخ قطع في اليسوط بالمضي في الصلوة مع التمكن من الغاء الثوب وسر العورة بغير مع حكم فيه  
باعداء الجاهل انتهى وهو جيد التاويل ان لا يعلم السبق والحكم فيها عند الاصحاب كما في سابقها بل هي او كما لا يخفى ونقله في  
المدارك هنا ايضا عن المعبر ان قطع بوجوب الاستصحابا على القول بالاعادة على الجاهل في الوقت قال في المدارك وهو  
اشكل من السابق اقول ونحقيق الكا في المقام ينوقف على نقل جملة الاخبار المتعلقة بالمسئلة ونذكر كل منهما بما هو الظاهر  
من سببها وبيان ما هو الحق في المسئلة والذي وقف عليه من الاخبار وثالث الاول صحيح في زيادة الذكر حيث قال في الرواية  
قلت ان ياتني في ثوبي وانا في الصلوة قال شغض الصلوة ويجوز اذا شككت في موضع من ثوبي ان ياتني وطبقتك الصلوة وشككت  
ثم ثبت على الصلوة لانك لا تدري ما فعله شيء اوقع عليك فليس ينبغي ان تنقض اليقين بالشك وظاهر الخبر المذكور التفصيل  
بعد رؤية التجاسة بانه ان كان قد جعل لظن بالتجاسة قبل دخوله في الصلوة وصلى في الحال هذا فانه يجب عليه الاعادة  
وبغني يقتضي بما اذا انظر في الثوب بعد ظنه لا انه قد قدم في الخزانة مع الظن والنظر في الثوب وعدم رؤية التجاسة  
يحدد بعد هذا فلا اعادة عليه وان لم يحصل له ظن بالتجاسة بل كان خالي الذهن من ذلك لم يعلم واثبات الصلوة فان الحكم  
فيه ما ذكر من ازالة التجاسة والبناء على ما صلى وفي حكم الغاء الثوب الذي فيه التجاسة والاستقرار بغير ان يمكن الحكم  
في الصورة الاولى محال لما عليه الاصحاب رضوان الله عليهم من المضي في الصلوة بعد طرح التجاسة او غسلها ان امكن  
الحال في الرؤية التجاسة في الاشياء مع الجهل بها سابقا للرؤية بعد الصلوة مع الجهل كذلك فانه اذا صحت الصلوة بحال التجاسة



في الصورة المذكورة فبعضها مع استند اليها في اول الاية موافق وغاصد لما قدمنا من التحقيق في المقام الثاني وان  
 محكم بعض الصلاة حكم الصلوة كما لا في التقصيل المتقدم وقال في الزيادة المذكورة كما تقدم وان لم تكن ثم زائدة عليها  
 فعلت وغسلت ثم ثبت على الصلوة لانك لا تدري لعل شي اوقع عليك فليس ينبغي ان ينقض اليقين بالتكثير  
 هذا الكلام لسقوط دليل الصورة الثانية وغايته ما استدلل به في المدارك في هذه الصورة الاصل الى اعتبار بصلح  
 المعارضة وغفل عن الحقيقة المذكورة الثانية حسنة محمد بن مسلم عن ابي جعفر انه قال لا دم يكون في الثوب على راسه  
 في الصلوة فقال ان راسه وعلبك ثوب غمره فاطرحه وصل في غمره وان لم تكن عليك ثوب غمره فامض في صلواتك ولا  
 اعاد عليك ما لم يزد على مقدار الذمهم فان كان اقل من ذمهم فليس بشئ زائدة او لم يزد واذا كنت قد كثرته وهو اكثر من  
 مقدار ذمهم فصبغت غسله وعلبت فيه صلوات كثره فاعاد ما صلبت فيه وليس ذلك بمنزلة المني والبول ثم ذكر  
 المني فتدبره وجعله اشد من البول ثم قال ان راس المني قبل او بعد فعلك الاعادة اعاد الصلوة وان راسه  
 نظرت في ثوبك فلم يصبه وعلبت فيه فلا اعاد عليك وكذلك البول هكذا رواه الصدوق في نهجهم لا يخفى  
 الفقه فدواء ثقة الاسلام في الكافي كذلك ايضا الى قوله فاعاد ما صلبت فيه ورواه الشيخ في باب الا ان فيه  
 هكذا ولا اعاد عليك وما لم يزد على مقدار الذمهم من ذلك فليس بشئ بزيادة الواو ومجمله فان كان اقل من ذمهم  
 وفي الاستنباط حذف الجملة المذكورة ولم يزد الواو وكيف كان فلا اعتماد على رواية الشيخين المذكورين بل احدهما  
 لولم يكن الا هو لا يخفى على من لا يخط كتاب التهذيب وما وقع للشيخ زهري من التغيير والزيادة والنقصان  
 في منوال الاخبار واسانيدها ترجح ما ذكره غير من المحدثين ولا يريب ان هذا من جملة ذلك ثم انه قد اورد في الخبر المذكور  
 على ان اذا اذنا الدم في ثوبه وهو في الصلوة فان كان عليه ثوب غمره طرح الثوب الصحيح وانما صلواته وهو مما لا خلاف فيه  
 بين الاصحاب الا انهم خروا فيما اذا لم يكن عليه الا ذلك الثوب النجس من ازالة النجاسة والقضاء الثوب النجس والمعرض  
 ان امكن وظاهر الخبر ان الحكم في المسئلة ما ذكره فان علم سبق النجاسة ببعض الثوبين للقبض والذلك وبذلك صرح الا  
 ايه وهو كما تقدم وان لم يكن عليه ثوب غمره ولم يمكن ازالة النجاسة كما ذكره الاصحاب وذلك عليه صحة خبره  
 ولا الاستدلال المضي في صلواته بذلك الدم الذي في الثوب اذا كان الدم ما يعنى عنه بان لم يزد على مقدار الذمهم  
 ومنه ومنه انما لم يكن ما يعنى عنه فانه يقطع صلواته ويعد هذا من راس وبالجملة فظاهر الخبر هو انه بعد الوضوء وان  
 امكن ازالة النجاسة بأي الوجوه المتقدمة والافطع الصلوة واخطاهه ينقض عموم ذلك لما العلم بالتقدم او يعلم  
 هو موافق لما افق به الاصحاب في هذه الصورة والصورة الثانية لكون الواو لا يلا لكل منهما ولما اقر به واذا كنت قد  
 تراكبه وهو اكثر من مقدار ذمهم فصبغت غسله فقد تقدم حكمه في المقام الثالث وانما قوله ان راس المني قبل او بعد  
 الى الخبر فظاهر ان معناه ان راس المني قبل الدخول في الصلوة ثم صلبت فيه عامدا او ناسبا فذلك لا فائدة  
 وهذا لا اشكال فيه كما تقدم ذكره والمقام الاول والثالث يعني الكلام في رتبة بعد الدخول وهو قد رتب عليه  
 وجوب الاعادة كما اذا زاد صل يجب تقبيل حصول العلم بتقدمه بل هو الظاهر من التي لا تلبس من قبل ما روي  
 التي يحمل وقوعها عليه في اثناء الصلوة فلا يحتاج الى التقبيل المذكور ثم فصل في الرتبة البعدية بعد حكمه  
 بالاعادة بان ان نظر فلم يصبه فلا اعاد عليه وهذا التفصيل نظير ما تقدم في صحة تكرار المتقدمة وهو مؤيد  
 لما حققناه في المقام الثاني وان خالف مقتضى ما عليه كل جمهور الاصحاب من عدم الاعادة مطلق فصد  
 للخبر يحمل على الجهد الساجح الذي لا ظن فيه او عدم العلم بالتقدم وبالجملة فالمختص من هذين الخبرين هو الحكم بما  
 ذكره الاصحاب في غير صورة حصول التلصق بالنجاسة وعدم النظر في الثوب فانهما لا على وجوب الاعادة في هذه الصور  
 خاصة وبعضهما في ذلك الخبر المتقدم في المقام المذكور الثالث مؤيدة اي بمسرح ابي عبد الله في رجل صلى  
 في ثوب فيه جثابة وكثر ثم علم به قال عليه ان يندى الصلوة وربما حمل على من علم بالنجاسة ثم صلى فيها ناسبا  
 او على الاصحاب من حيثها والظاهر حملها على ما دل عليه خبر صحيح محمد بن مسلم المتقدم من الصلوة في النجاسة بعد حصول



الظن بها من غير نظر في الثوب فتكون من جملة اخبار المسئلة المذكورة التي ابعده ما رواه الشيخ عن داود بن سرجان عن ابي  
عبد الله ع في الرجل يصلي فابصر في ثوبه ما قال ثم التفت اليه ما رواه بن ابي ابي في مسطر فان التفت اليه من كتاب  
المنجى الحسن بن علي بن محبوب عن ابن سنان عن ابي عبد الله ع قال ان زابت في ثوبك دما وانت تصلي ولم تكن زابت  
قبل ذلك فانت صلوته فاذا انصرف فاعسله قال وان كنت زابت به قبل ان تصلي فلم تغسله ثم زابت به بعد ذلك في صلوته  
فانصرف فاعسله واعيد صلوته والخبر الاول حمل الشيخ على ان كان الدم مما يعنى عند كراهة من درهم وهو جدي في مقام الجمع  
الا ان الخبر الثاني لا يقبل هذا الاول كما مر به بالاحاطة متى صلى فيه ناسيا وظاهره في الخبرين المذكورين من جملة الغنة للاخبار  
للمسئلة عموما خصوصا لان اخبار هذه المسئلة بين صريح في الابطال او صريح في وجوب ازالة النجاسة كما هو ظاهر  
او طرح الثوب النجس والاستبدال والاخبار العامة والله على بطلان الصلوة في النجاسة عامدا وكيف يجوز الاتمام كما يدل عليه  
لما مر الخبرين وخالفتهما لما عليه علماء الطائفة المحقة قدما وحديثا فها من حسان الى فانها السادسة صحيحة على بن جعفر  
اخيه موسى قال سئل عن الرجل يصيب ثوبه حنبرا فلا يغسله فذكر وهو في صلوته كيف يصنع به قال ان دخل في صلوته  
وان لم يكن دخل في صلوته فليستج ما اسباب من ثوبه الا ان يكون فيه اثره فيغسله وهذا الخبر وان كان لا يخلو من نوع اجمال الا ان  
بعد التامل فيه ان الامر بالمصني معنى على كون الملاقات انما وقعت مع اليوسنة وهو موجب للنسخ خاصة ولما كان في الصلوة  
امر بالمصني فيها للعبادة بغيره قوله وان لم يكن دخل في صلوته فليستج ما اسباب من ثوبه فاحصل الكلام ان ذكر في الصلوة  
وان لم يدخل فليستج غايته الامر ان في صورة عدم الدخول في الصلوة بين حكم اخر وهو انه في حال النسخ ان ادى فيه اثر  
الملاقات غسله وبالحمل هذا الاستثناء انما هو قيد في الاخير خاصة كما لا يخفى على العارفين بأسلوب الكلام هذا ما وقعت  
من اخبار المسئلة وخلافه البحث فيها واصحاب المداوك هنا كلام لا بأس بآراءه وبيان ما فيه فانه قال بعد الكلام في المسئلة  
وقد اختلفت الروايات في ذلك فروي ذرارة في الصحيح عن ابي جعفر ع قال قلت لابي عبد الله ع ما يصنع اذا وقع في  
والحديث طويل قال في اخره قلت فان زابت في ثوبي وانا في الصلوة قال تنقض الصلوة ودوي محمد بن مسلم في الصحيح عن  
عبد الله ع انه قال ان زابت التي قبل او بعد ما دخل في الصلوة فعليك اعادة الصلوة ومقتضى هاتين الروايتين تعين القطع مطلقا  
تمكن من الغاء الثوب وسترا العودة بغيره ام لا وروي محمد بن مسلم في الحسن قال قلت له ان كان في الثوب على وانا في الصلوة  
قال ان زابت عليك ثوب غيره فاطرحه وصل وان لم يكن عليك غيره فامض في صلوته ولا اعادة عليك ودوي علي بن جعفر  
الصحيح عن اخيه موسى قال سئل عن الرجل يصيب ثوبه خنزير ثم ساق الرواية المتقدمة ثم قال ومقتضى هاتين الروايتين  
وجوب المصني في الصلوة اذا لم يكن عليه غيره وكان وطرح الثوب والجمع بين الروايات يتحقق بحمل ما تضمن الامر بالاستبدال على  
وان جاز المصني في الصلوة مع طرح الثوب النجس اذا كان عليه غيره والاصح مطلقا ولا بأس بالمصير الى ذلك وان كان الاستثناء  
مطلقا اولى انتهى وفيه اولا ان ما ذكره من ان مقتضى صحيحة ذرارة ومحمد بن مسلم تعين القطع مطلقا وان اوردنا نقل الروايات  
حيث اقتصر منهما على هاتين العبادتين لا يملك بالتأمل في سببهما كما قد مر من ذلك بطلان ما ذكره وهذا الحد العيوب في  
الاستدلال بالاخبار حيث يقتطع منهما ما يظن دلالة بترك باقي الخبر اما صحيحة ذرارة فانه قال فيها بعد هذه العبادة وتبعد  
شككت في موضع منه ثم زابت وان لشدت الى اخره فقيدهم نقض الصلوة والاعادة بصورة ظن النجاسة كما اسلفنا تحفة بغيره مع  
عدم الظن امره بالزلة النجاسة والبناء ابن هذا مما بدعيه من القطع مطلقا واما صحيحة محمد بن مسلم فانه قال فيها بعد ما نقله  
وان نظرت في ثوبك الى اخره وظاهرهما كما قد مرنا ايضا حجة ان الاعادة مع الرواية بعد الصلوة انما هو مع عدم النظر في الثوب  
لا مطلقا ولكن العدد لدواعي حيث انه وعينه لم يحرموا حول هذا المعنى ولم يوجهوا وان كانت الروايات ظاهرة الى ذلك عليه وتأني  
ان ما ادعاه من مقتضى روايتي محمد بن مسلم وعلي بن جعفر وجوب المصني في الصلوة والاعادة بالنجاسة اذا لم يكن عليه غيره ليس  
محكمة احسنه محمد بن مسلم فانه يبنى عليها نقل الشيخ في التهذيب بل غيره من اصحاب كتب الاستدلال انما نقلوها ورواية التهذيب  
عليها يبنى استدلاله هناك وقد عرفت انفا صورة رواية الشيخان المتقدمين لها وانما على تقدير ما دوا به وهو الاصح لا يبنى ما ذكره ولا  
في الحكم بعدم الاعادة بما اذا لم يزد على مقدار الدم وحاصل ان عدم الاعادة من حيث العفو عن ذلك الدم ومنه يبرر وجوب



مع الزيادة فابن ما ذكره من الدلالة على وجوب المص في الصلوة مع النجاسة وعنده هنا بفتح لغتهم الملاحدة على الرواية المذكورة  
التي بين الان ذلك من مثله من المحققين لا يخلو من مجازفة فان الواجب مراجعة كتب الاخبار وكلاهما مع اعتدائه في شرحه بما وقع للشيخ  
رحمه الله من الضاهل والخط في الروايات متونا واسانيد واما صحاحه على بن جعفر فقد عرفت المعنى فيها وهو الاول في مقتضى الأصول  
الشرعية والصواب المرجح فان اتمام الصلوة في النجاسة بعد من غير عدد شرعي بعد العلم بما سمعت منه الادلة الصحيحة الصريحة  
عموما وخصوصا وكان الاول له الاستناد في هذا القول الى مؤلفه ابو بصير ودائرة السرا والمقتد من الذين على المعنى في النجاسة  
وان اتمام الصلوة فيها ومن ساعدنا على ما ذكرناه في معنى صحاحه على بن جعفر المحقق الشيخ حسن في المعتمد حيث قال بعد نقل الخبر قوله في هذا  
الحديث ان كان دخل في صلوة الى قوله ولبضع اذ ادبر عما اذا كانت الاصابة بغير بطون بغيره قوله الا ان يكون فيها أو يغسله انتهى  
ان ما ذكره من الجمع بالاستصحاب الذي اتخذوه قاعدة كلية في جميع الابواب فقد عرفت ما فيه مما قدمناه في غير موضع من الكتاب واما  
ما ذكره بعض الاصحاب في الصورتين المتقدمتين من انه اذ لم يمكن ازالة النجاسة الا بما يستلزم بطلان الصلوة فانه يبطلها ويبعد  
راسه فانه بدل عليه جملة اخبار الوعاظ كاسيا في اكثر في موضعها في الكلام هنا في مواضع الاول لم يعلم بالنجاسة المعلوم سبقتها  
اشاء الصلوة ولكن الوقت يضيق عن الادلة والاستيفاء فحل يجب الاستمرار في الصلوة او ينزل النجاسة وان لم القضاء وقطع  
في البيان بالاول وما لم يذكرى موجهه له باستلزامه القضاء والخير في الدار كمن بعد نقله عنه ذلك ويشكل بانتهاء ما  
على بطلان الادام مع الطلاق الامر بالاستيفاء المتناول لهذه الصورة ثم قال في المحقق بناء هذه المسئلة على ان يضيق الوقت عن ازالة  
هل يقتضي انتفاء شرطيتها ام لا بمعنى ان المكلف اذا كان على بدنة او ثوبه نجاسة وهو قادر على ازالة النجاسة اذا اشتغل بها خرج  
فصل بسقط وجوب الازالة وتعيين فعل الصلوة بالنجاسة او يتعين عليه الازالة والقضاء لو خرج الوقت وهو مسئلة مشككة  
حيث الطلاق المخصوص المنقضية لاعادة الصلوة مع النجاسة المتناول لهذه الصورة ومن ان وجوب الصلوات الخمس في الاوقات  
المعينة قطعي واشترطها بازالة النجاسة على هذا الوجه غير معلوم فلا يترك لاحل للعلوم وقد سبق نظير هذه المسئلة في  
اذا ضاق الوقت عن الطهارة المأثمة والادام مع وجود الماء انتهى اقول الظاهر ان ما ذكره من الاشكال لاورد ودلولة  
الحال وذلك فانه لا ريب ان وجوب الصلوة في الاوقات المعينة لها شرعا امر قطعي كتابا وسنة واجماعا من كافة الامة غاية الامر ان  
صحتها مشروطة بشرط منها استتعال القبلة ومنها ستر العورة ومنها طهارة الساتر وقد سرحنا من غير خلاف يعرف بان شرط  
انما تعتبر مع الامكان ولو تغذر في شيء منها لم يوجب سقوط الصلوة ولا تأخيرها عن وقتها الى ان يحصل الشرط ثم بان في هذا قضاء ولا ريب  
فيمن هذا القبيل فلو جاز تأخير الصلوة عن وقتها للاشتغال بازالة النجاسة ثم الصلوة قضاء وتجوز تأخيرها عند القبلة او فاقدا  
او طهارة تأخير الصلوة عن وقتها الى ان يحصل الشرط المذكور ثم يصلي قضاء ولا يلزم بل لا بد من اجرائهم على خلافه فان فاقدا  
يصلي الى اربع جهات او جهة واحدة على الخلاف وفاقدا الساتر يصلي عريانا او فاقدا طهارة يصلي مع النجاسة او عريانا على الخلاف ومن  
هذه المسئلة من قيل المسائل المذكورة ولوجاز مراعاة تقديم الشرط فيما عني فيه مجاز في تلك الصورة لانه لا يجمع من باب واحد وليس فليس  
ذكره من الملاق الاخبار الذي صار منشأ لاستشكل في المقام المنقضية لاعادة الصلوة مع النجاسة الشامل بالطلائها هذه الصورة  
انه حقق جملة من المحققين ان الاحكام المودعة في الاخبار انما تحصل على الافراد المتكثرة الشائعة المتكثرة هي التي يصر في اليها الا  
دون الغروض النادرة الوقوع وثانيا انه مع فرض شمول اطلاقها لهذه الصورة فانه يجب تقييدها بما ذكرناه من القاعدة المنطق  
نضا وقوى وح فيجب حمل الاخبار المشار اليها على ما لو حصل دوية النجاسة في اشياء الصلوة في اول الوقت الذي فيه سعة للازالة  
والاعادة دون هذا الفرد النادر الوقوع الذي دعما لا يتفق وان كان ممكنا وبذلك يظهر ان الالب بالقواعد الشرعية في الاوقات  
الى الصواب المرجح هو وجوب الصلوة بالنجاسة نعم بان على الخلاف في مسئلة الصلوة في النجاسة مع تعدد اذ انها من جهة  
فيها او الصلوة عادية افعال الصلوة عادية ايضا بناء على القول به ثمة الا انه حيث ان المسئلة خالصة من النصوص فلا أثر  
مع ذلك القضاء في سائر هذا ولا يخفى عليك ما في كلام السيد نديم من المدافع حيث انه ذكر في اول وجهي الاشكال ان  
الطلاق المخصوص المنقضية لاعادة الصلوة مع النجاسة متضمنة متناول لهذه الصورة ثم ذكر في الوجه الثاني ان اشتراط  
بازالة النجاسة على هذا الوجه غير معلوم وهو ما ينافي الكلام الاول فان دخول هذه الصورة تحت اطلاق تلك الاخبار يقتضي



الوجه  
التي فان اعادة الصلوة مع الجاسة الذي من اجله محل البحث انما هو لا شراط لها باذلة الجاسة نعم معلومة الاستدلال على هذا  
لا يبلغ الى معلومة وجوب الصلوات الخمس في الاوقات المعينة الا ان غير المراد من عبادته وقد تقدم منافي بحث التيمم ما يبعد  
اليه بها ايضاً والله العالم الثاني لو وقعت عليه جاسة في اثناء الصلوة ثم زالت ولما يعلم ثم علم استمر على حاله وهو مما لا  
فيه لانه اذا جاز الاستمرار مع العلم بها في الاثناء والاذن في الصورة الثانية بل مع العلم بتقدمها والاذن في الصورة  
الاولى قبل الاولى هذه الصورة الثالثة لو سلم ثم دأى الجاسة وشك هل كانت عليه في الصلوة ام لا فلا ريب في بطلان  
على الصحة لعدم معارضة هذا الشك لليقين الذي كان عليه قال في المنتهى بعد ذكر الفرع المذكور ولا تعرض فيه خلاف من  
العلم علماً بالاصلين الصحة وعدم الجاسة في باقي المطهرات وفيه مسائل الاولى من المطهرات عند جميع رتبها  
وصوان الله عليهم النفس الا انه قد اختلف كلامهم فيها في ثلثة مواضع احدها ان ما يجفقه النفس هل هو ظاهر حقيقة  
الماء ام يكون مخصوصاً بجواز الاستعمال مع اليوسة فيكون عفواً لا طهارة حقيقة الثانية ما الذي يطهر بها من الجاسة  
هل هو البول بخصوصه ام كل نجاسة ليس لها جرم يبقى بعد اليوسة الثالثة ما الذي يطهر بها من المواضع وقد صرح جماعة  
من الاصحاب منهم المحقق في الشرايع والعلامة في جملة من كسبه والشهيدان والطاهران المشهورين المتأخرين ان الارض  
اصابها نجاسة بطرية ولم يكن لها عين كفي في طهارتها اشراق الشمس عليها وتجفيفها للوطنة الحاصلة فيها وكذا الركام  
لها عين فادركت وجهه غير مطهر وبقي وطونتها ثم جفقت بها الشمس والمحقوا بالارض في هذا الحكم كل ما لا ينقل ولا يتحول في العارضة  
والاوباب المثبتة والاولاد والداخلين والعواكر على الشجرة ومن المنقول الحصر والوارد لا غير وذهب العلامة في المنتهى الى  
نجاسة البول مع وقوعها على ما تقدم في القول المشهور ونقل بعض الاصحاب عنه في الخبر ان طاهره فيه التوقف في تقدير الحكم  
غير البول ونقل في المنتهى من الشيخ في موضع من الميسر التخصيص بالبول ايضاً وذهب المحقق في النافع الى العموم في الجاسة مع  
ما وضعت عليه بالارض والحصر والوارد وهو قول الشيخ في الخلاف حيث قال في موضع من الارض اذا اصابها نجاسة مثل  
وما اشبهه وطلعت عليه الشمس وهبت عليه الريح حتى زال عين الجاسة طهرت وقال في موضع اخر من بعد الحكم بطهارة الارض  
النفس لها من نجاسة البول وكذا الكلام في الحصر والوارد وذهب الشيخ المفيد في المغنعة ونقل ايضاً من سلافي رسالته الى القول  
بالاختصاص بالبول مع الثلثة المذكورة من الارض والحصر والوارد ونقل العلامة في النج عن القطب الراوندي انه قال لا  
والبادية والحصر هذه الثلثة نجس اذا اصابها البول بجفقت بها الشمس حكما حكم الطاهر في حواض السجود عليها ما لم يضر بطرية ولم يكن  
وطها وقال المحقق العسبران الراوندي ومصابح الوسيلة ذهب الى ان الارض والوارد والحصر اذا اصابها البول و  
الشمس لا يطهر ذلك ولكن تجوز الصلوة عليها ثم قال وهو جيد ونقل عنه في النج ايضاً فقال بعد نقل قول الراوندي وكان  
ابو الغنم بن سعيد يفتي بذلك الى القول بالعفو ذهب المحدث الكاشاني وطاهر صاحب المدارك التوقف في المسئلة وهو في  
كما يظهر لك الشك وكيف كان فلا بد من سوف روايات المسئلة وتذييل كل منها بما تدل عليه وما يتعلق من الجميع وما يرجع اليه  
وقعت عليه من ذلك روايات منها ما هو ظاهر في الطهارة ومنها ما هو ظاهر في عدم ومنها ما هو محل قبل للدخول تحت كل من  
المذكورين وهذا اذا ذكر ما وقعت عليه من اذ لا لكل منها بما ادى اليه فهي القاصي الاولى ما رواه زرارة في الصحيح قال سئلت  
ابا جعفر عن البول يكون على السطح اوفى المكان الذي استقر فيه فقال اذا جفقت الشمس فصل عليه فهو طاهر اقول وعمود هذه الرواية  
هو نجاسة البول خاصة مع خصوص الارض وهو مما وقع عليه الاتفاق وظاهرها الحكم بالطهارة كما هو القول المشهور والمنافسة  
بالعمل على المعنى اللغوي لعدم ثبوت كون المعنى المصطلح حقيقة عريضة عندهم عليهم السلام كما صا الى المحدث المتقدم ذكره حيث  
القول بالعفو والظاهر بعدها من سياق الخبر المذكور وان سلم ما ذكره من عدم ثبوت الحقيقة العريضة عندهم عليهم السلام الا ان  
السياق ظاهر الدلالة على ان المراد بالطهارة هي الطهارة الشرعية لانها هي المعبرة في احكام الصلوة مكانا او لباسا سيما مع  
السؤال بالجاسة ويؤيد به المطلق الامر بالصلاة عليه بعد تجفيف النفس الشامل لكونه بعد التجفيف وحال الصلوة وطهارة لباسا  
ان مع جفقت الشمس جازت الصلاة عليه طهارة كان او لباسا لم يحصل الطهارة بالتجفيف الحاصل من النفس ثم اكد ذلك بقوله هو طاهر  
بالجولة فانه عدي طاهر في الطهارة الا انه سياتي ما هو ظاهر في العارضة الثانية محبة ابي بكر المحض عن ابي جعفر

الوجه



أما كبريا استرقت عليه الشمس فقد ظهر وجه كارتى ظاهرة في القول المشهور من طهارة الأرض والحصى والبراري وما لا ينقل ويجول وهو  
كانت مطلقة بالنسبة إلى ما زاد على ذلك إلا أنه لا بد من تقييدها بما ذكره لأن ما ينقل ويجول لا بد من حسله بالأدلة الكثيرة <sup>كثيرة</sup>  
بالنسبة إلى نجاسته فإن إطلاقها شامل لجميع النجاسات وبالجملة فإنها ظاهرة <sup>ظاهرة</sup> الدلالة على القول المشهور وأن يمكن قطرف المناقشة إلى  
فيها بالتأويل المتقدم إلا أنه خلاف الظاهر والعلامة في المتن حيث خص النجاسة في هذه المسئلة بالبول وهذه الرواية تضعف  
وهو عندنا غير مرضي ولا يعتد به مع الاستدلال في الخ على العموم ويعضد هذه الرواية ما في كتاب الفقه الرضوي حيث قال <sup>فيما</sup>  
عليه الشمس من ألا ما كان التي أصابها شيء من النجاسات مثل البول وغيره طهرتها وأما الثياب فإنها لا تطهر إلا بالغسل ويجوز أفرجه  
في القول المشهور الثالث صحة محمد بن اسماعيل بن بزيع قال سئل عن رجل سلك من الأرض والسطح بصبيبه البول أو ما أشبهه هل تطهره  
الشمس من غير ما قال كيف تطهر من غير ما <sup>من</sup> وهذا الرواية ظاهرة في القول المشهور فيما ذهب إليه الراوي ومن هذا حديثه  
عدم الطهارة وإنما هو معفو وقد احتج بها العلامة في الخ للفاصل بعدم الطهارة بعد أن نقل عنهم الاحتجاج بأن الاستصحاب  
الحكم بالنجاسة وتوقيع الصلوة لا يدل على الطهارة لجواز أن يكون معفو عنه كافي في الدم البير ثم أجاب عن الاستصحاب بأن الاستصحاب  
ثابت مع بقاء الأجزاء الغسلة أما مع عدمها فلا والتقدير عدمها بالشمس وعن الرواية بأنها ما وله لجواز حصول اليوسة من غير  
الشمس وفيه إن ما أجاب عن الاستصحاب هنا لا يوافق مذهبه في الأصول من القول بحجية الاستصحاب كما هو المشهور بينهم <sup>بذلك</sup>  
اعتز عليه أيضا في المعالم فقال وهذا الكلام من العلامة غريب إذ المعروف من مذهبه قبول مثل الاستصحاب والأعذار <sup>بذلك</sup>  
على ما سلف تحقيقه في المباحث الأصولية واختزناه وفاقا للرضي والمحقق من الاستصحاب المردود أقول الظاهر عندي هنا  
هو صحة الاستدلال بالاستصحاب المذكور فإن مرجعه إلى عدم الدليل كما تقدم تحقيقه في مقدمات الكتاب فإن مقتضى الأدلة  
النجاسة حكم شرعي يتوقف دفعه على وجود الواقع والنجاسة قد ثبتت بلا خلاف ولا إشكال ونفها يحتاج إلى دليل ظاهر وأما  
ما ذكره في المعالم من عدم الاستصحاب هنا من الاستصحاب المردود الذي أوجها في مقدمات الكتاب بطلانه فهو مبني على  
تقرره بغيره في هذا المقام ولما علم له موافقا عليه من علمنا الإعلام إلا الفاضل الخراساني الذي جزمه حيث هذا هو في  
الكلام قال في المعالم على أثر العبارة المتقدمة في بيان كونه من الاستصحاب المردود فيها ما صودرت لأن ما دل من النص  
على تأثير النجاسات والتأثير فيها على وجه يفيق وأن لم يبق أعيانها مقصود على البدن والثوب والابنية كما يشهد به <sup>استصحاب</sup>  
والنتج وإنما استغنى الحكم فيما عد ذلك من الإجماع وأكثر ما يكون الاستصحاب المردود فيها من الإجماع لأن الحكم الثابت <sup>استصحاب</sup>  
موضع الحاجة إلى الاستصحاب يكون لا محالة مخصوصا بحالة أولى فيطلب بالاستصحاب استحبابه إلى حال تأثيره وقدم <sup>استصحاب</sup>  
الاستصحاب ح إثبات الحكم بغير دليل ومن هنا جزم في موضع النزاع أن يقال إن الدليل الدال على تأثر الأرض <sup>والأشياء</sup>  
وكل ما لا ينقل في العادة مختص بالحال التي قبل زوال العين عنها وتخفيف الشمس لها الانتفاء الإجماع فيما بعد ذلك قطعا  
ادعى ثبوت الحكم في الحال التي بعد هو مطالب بالبرهان عليه وليس في يد غير الاستصحاب ولا يقبل فإن قلت كان <sup>تفاتيح</sup>  
واقع على أن النجاسة المعلومة أثرها يقتضي كل ما تلاقيه بطوبى مستمرا إلى أن يحصل المطهر الشرعي فيفتقر كل نوع من <sup>الأنواع</sup>  
المطهرات إلى دليل يثبتته قلت هذا الكلام ظاهري يقع في خاطر العاجز عن استنباط بواطن الأدلة ويلتفت إليه القانع  
عن التفصيل وما فرده امرؤاء ذلك وبالجملة فالذي يقتضيه التحقيق أنه لا معنى لكون الشيء نجسا إلا دلالة ذلك  
الشرعي على التكليف بأجتنابه في فعل مشروط بالطهارة أو إزالة عينه أو أثره لأجله وإن ما لا دليل فيه على أحد الأمرين  
هو على أصل الطهارة بمعنى أصالة براءة الذمة من التكليف فيه بأحدهما وأما ما يجادل من أن كل نوع من أنواع <sup>النجاسات</sup>  
يغزله العلة الحقيقية في التأثير لكل ما لاقاه بطوبى أثره النجاسة وتوقف في عوده إلى الطهارة على طوره والمطهر فمن  
الأوهام التي يظهر فسادها بادي نامل ولا يسترجع إلى أمثالها يحصل انتهى كلامه زيد مقامه أو لم فيه <sup>الطهارة</sup>  
أنه لا يخفى أن ما ذكره من قصر الحكم المذكور على الثلاثة المذكور من حيث أنه لم يرد في المصنوع ما يدل على الأمر بالغسل  
بعد زوال العين في غير الثلاثة المذكورة أن كان مقصودا على هذا الموضع ومخصوصا بهذا الحكم فهو تخصيص من غير مخصص  
كان مطروحا فيما جرى هذا الجري ما وردت المصنوع في خصوص بعض الأفراد دون بعض وأنه يخص الحكم بما وردت به <sup>الروايات</sup>



ولا اراد بلقرن ذلك فانه لا يخفى ان حل الاحكام الشرعية التي صادت عند الاصحاب قواعد كلية انما خاضعت استنفيد حكمها  
من حوائج السؤالات المتخصصه وخصوص وقائع جوفية مثلا لا خلاف بين الاصحاب في ان من صلى في الخامسة فابدا او  
وعيت عليه الاعادة اي نجاسة كانت مع ان الوارد في النصوص انما هو نجاسات مخصوصة ولم يقله احد من الاصحاب  
الاعادة فيها بخصوصها بل عدوا الحكم الى كل نجاسة نظرا الى الاشتراك في العللة وهي النجاسة وهو تفتيح المناظر القطعي  
الذي هو جوابه في الاصول وحمل النجاسات المذكورة على الخروج مخرج التمثيل فلا يقتضي التخصيص ولا ريب انما اعني  
من هذا التمثيل ومن قبيل ذلك ما لو سئل السائل الامام عن نجاسة اصابته فيصير حكمه بالانتهاء او بطلان الصلوة  
فان من المعلوم انه لا خصوصية للتخصيص بذلك بل تعدى الحكم الى جميع لباس المصطى وحكم بطلان الصلوة في ايها كان الانها  
ولا يقال ان الخبر انما يقتضي القبح خاصة فلا يجوز تعدى الحكم الى غيره فان العللة الموجبة للاعادة من حيث الصلوة في النجاسة  
وهي شاملة لجميع الشيا ب ثم لا يخفى ايضا ان حل الاحكام من عبادات ومعاملات ومخدرات خرجت في الرجال والسؤالات انما  
وقع من الرجال مع انه لا خلاف في دخول النساء ما لم يعلم بخصوصية الرجال في ذلك الحكم ونحو ذلك مما لا يخفى على المتدبر في  
الاخبار الواردة في جميع الاحكام وما ذكركم من حمل ما ذكر في الاخبار على مجرد التمثيل وتعدية الحكم الى ما عدل ذلك  
بطريق تفتيح المناظر القطعي وحمل الواجب يقتضي ما ذكر في هذه المسئلة هو الوقوف على موارد النصوص في جميع هذه المواضع التي  
اشترط اليها ولا اراد بقوله وتأنيبا ان لا يخفى ان الامر بالعسل في الثلثة المذكورة في كلامه بعد ان ذكره العيين لا يخلو من احد  
لا ثالث لها في البين احدهما ان العللة في ذلك هو ملاقة عين النجاسة بالطوبى ولا شك في وجود العللة المذكورة في محل التمسك  
فلا يخفى منها معلوما ولا يتوقف على وجوده ولا اجتماع وتأنيبا ان يكون تعبدا شرعا لا من حيث النجاسة وهو موجب  
الطهارة بخبر دوال العيين ولا اراد بلقرن من ولا يقول به بل هو خلاف صريح كلامه وثالث الصبيحة المذكورة فان ظاهرها عدم  
حصول الطهارة الا بالماء من عين النجاسة او علمها وهو قد مر في باقي كلامه بذلك ايضا الا انه دعم عدم ظهورها في ذلك  
او كتب تاويلها بما سياتي ذكره من التكلفات البعيدة والتسفات الغير السديدة قال بعد الكلام الذي نقلناه قلت لو ان  
خبر ابن بروج على ظاهره لسقطت هذه المباحث من اصلها لكن المعارض اخرجني عن الظاهر فانني احتمال النظرة اليه انما هي  
الحق ان المسئلة بسببها قد بقيت في قالب الاشكال كما صرح به في المدارك ايضا وعليه اعتمد الحديث الكاشاني في الاستدلال  
بعدم نقله منه فذهب الى القول بالعمودون الطهارة ووفقا على ظاهر هذا الخبر وجعل التاويل فيها عارضا كما تقدم ذكره  
والحق كما ذكرنا هو وكل من الخبرين فيما دل عليه في البين وبعد التاويلات من الجانبين وبه حصل التوقف في المسئلة ورواها  
مؤتلفا بخبر الاية عن ابي عبد الله قال سئل عن الموضع القدر يكون في البيت او غيره فلا يصيبه الشمس ولكن قد يسيل الوسخ  
القذر قال لا تصل عليه واعلم موضعه حتى تغسله الحديث وهو ظاهر الدلالة في احتياج الارض بعد دوال العيين  
وحفاف النجاسة الى العسل بالماء وبه يطل دعواه الاختصاص بالثلثة التي ذكرها كما لا يخفى واما ما اجاب به في الحجج الصبيحة  
المذكورة من الحمل على الظاهر بعد بس الموضع البول حيث انه في هذه الحال لا يظهر الا الماء لان الشمس انما يكون مطهر اذا  
عليه رطبا وجفت الطوبى والا فلو جفت بدونها فانها لا يكفي في تطهير بل يجب الماء البتة فهو وان كان بعيدا الا انه في مقام  
الاحتمال للجمع بين الاخبار وقيل في الجواب عنها بان المراد بالماء الذي سئل عن تطهير الشمس بدونه ما يبل به الوسخ  
اذا كان جافا قالوا اذ ليس في السؤال اشعار بوجوده في محل حال اشراق الشمس فيجعل على ما اذا خفت قبل اشراقها ولا يخفى  
ما فيه وان استقر به في الدخيرة وقيل بان المراد من الماء الطوبى الحاصلة من النجاسة فكانه قال هل يطهره اذا كان جافا فاجاب  
عليه السلم بانك ادركت وفيه ما في سابقه وقيل يكون انكار الطهارة بدون الماء عامدا الى مجموع ما وقع في السؤال بعد حمل الشا  
في قوله وما اشبهه على المائتة في اصل النجاسة فيقتلها النجاسات التي لها اعيان كالدم وتأثير الشمس فيها انما يتصور  
ذهاب العين فيرجع حاصل الانكار الى ان من النجاسات ما لم يربط وهذا النوع لا سبيل الى طهارة بالشمس الا بالماء وذلك ليجعله  
على وجه يمكن تجفيف الشمس له ويدفع بالنجاف عينه وهو ابعد الجميع وهذه الاحتمالات الثلاثة قد ذكرها في المعال لا حوا  
الخبر من ظاهره ولا يخفى ان لوقاست امثال هذه الاحتمالات لا تستند ابواب الاستدلالات وبالجملة فانه لا يخفى ما في هذه الاثر



من التكليف نعم وبما اشعرت الرواية المذكورة بعدم التطهير الا بالماء مطلقا الا ان ظاهر سببها انما هو اختصاص الحكم بالسؤال عنه  
وبالحيلة فالرواية ظاهرة في عدم التطهير الا بالماء كما فهم منها الاصحاب الواصلة صحيحة على بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر قال  
سئل عن البواري يصيبها البول هل يصح الصلوة عليها اذا اجفت من غير ان يغسل قال نعم لا بأس الخامسة صحيحة الاخرى  
اخيه موسى قال سئل عن البواري سبل فصبها بما اوتد ويصلي عليه قال اذا اجبت فلا بأس السادسة صحيحة لمرثلة عندهما  
سئل عن البيت والدار لا يصيبهما الشمس ويصيبهما البول او يغسل فبهما من الجنابة ايضلي فبهما اذا اجفا قال نعم اقول وعائنه  
ما يدل عليه هذه الاخبار هو الصلوة على الموضع الخس بعد الجفاف وعدم وجود عين الجفافة مع ان ان يكون الجفاف بالشمس  
او بدونهما بل ظاهر الثالث منها ان الجفاف انما هو بغير الشمس وظاهرها جواز السجود على ذلك الموضع مع ان الاصحاب اشتهروا  
في موضع السجود الطهارة وظاهرهم الاتفاق عليه وان لم اقف له على دليل بل ظاهر هذه الاخبار كما ترى خلافا وظاهرها جواز  
السجود على ذلك الموضع مع ان الاصحاب اشتهروا في موضع السجود الطهارة وظاهرهم الاتفاق عليه وان لم اقف له على دليل بل  
ظاهر هذه الاخبار كما ترى خلافا وظاهرهم الاتفاق عليه وان لم اقف له على دليل بل ظاهر هذه الاخبار كما ترى خلافا  
من بعد كما لا يخفى على من تأمل العبارة المذكورة ووجه ما قيل ان اطلاق هذه الاخبار وما يدل عليه من جواز السجود شامل لما لو كانت  
وطية وهو شكل الاعلى ما سبب في نقله عن الشيخ في الخلاف من الحكم بالطهارة بتجفيف الوجع الا انه خالف نفسه في ذلك في الكتاب  
المذكور كما سياتي نقل كلامه انتم نعم بجهة على ذلك على ما تقدم نقله من صاحب المعالم من حكمه بالطهارة مع الجفاف ودوال العين  
غير الثالثة التي ذكرها وبالحيلة فالظاهر عندي ان هذه الروايات لما عرفت ليست من روايات المسئلة في شيء موضع فرض كونها منها  
التجفيف على كونه بالشمس وانما هي من القسم الثالث الذي قد مر ذكره لاجلها السابعة ما دواء وداره وحديث بن حكيم الذي  
في الصحيح قال فلنا لا يبعد انه لم يصبه البول ويبال عليه الصلوة في ذلك الموضع فقال ان كان يصيبه  
الشمس والريح وكان جافا فلا بأس الا ان يجف مبالا وهذه الرواية ايضا من القسم الثالث ولا يمكن الاستدلال بها  
لشي من القولين المذكورين في البين ومورد هذا الارض خاصة ما رواه عمار بن المرتضى عن ابي عبد الله عليه  
قال سئل عن الموضع القذر يكون في البيت او غيره فلا يصيبه الشمس ولكنه قد يمس الموضع القذر قال لا يضر  
واعلم موضع حتى نقله وعن الشمس هل تطهر الارض قال اذا كان الموضع قد راس البول او غيره ذلك فاحصا  
الشمس ثم يمس الموضع فالصلوة على الموضع جائزة واذا اصابته الشمس ولم يمس الموضع القذر وكانت وطية  
فلا تجوز الصلوة فيه حتى يجف يمس وان كانت وجلت وطية او وجهتك وطية او غيره ذلك منك لا يصيب  
الموضع القذر فلا يضر على ذلك الموضع وان كان عين الشمس اصابته حتى يمس فانه لا يجوز الحديث وظاهر  
عجز الخبر بل صحبه الدلالة على عدم حصول التطهير بالشمس الا ان جله من الحديثين نقلوا عن بعض نسخ الصحيح  
بدل عين الشمس بالعين المهيبة والنون غير الشمس بالعين المجبة والراء اخبارا ووجه فيقتل الاستدلال به على بقاء  
النجاسة وايضا فقد روي هذه الشيخ هذه الرواية بالاستناد المذكور في احزاب ابواب الزيارات من التهذيب  
خالية من قوله وان كان غير الشمس اصابه وعليه ايضا فيقتل الاستدلال المذكور على عدم الطهارة وما قوله  
وعن الشمس تطهر الارض الى قوله فالصلوة على الموضع جائزة فغايته انه يكون من القسم الثالث لما عرفت من ان  
يجزى والرخصة في الصلوة عليه مع البيوسة لا يدل على الطهارة لوقوع ذلك فيما حجب بغير الشمس كما عرفت من  
روايات علي بن جعفر المذكورة الا ان هذه الرواية قد تضمنت النهي عن الصلوة في موضع القذر بعد الجفاف  
مجلسه في بادئ عليه صحاح علي بن جعفر في النظر الى ما دل عليه من النهي متى كان الجفاف بغير الشمس ويجوز  
الصلوة متى كان الجفاف بالشمس بقوي القول بان تجوز الصلوة انما هو من حيث حصول الطهارة بالشمس  
الا انك قد عرفت دلاله صحاح علي بن جعفر في ذلك على جواز الصلوة مع الجفاف مطلقا وهي راجحة من هذه الرواية  
التي سماع ما علم من احوال روايات عمار واما ما ذكره جله من الاصحاب منهم العلامة في الخ من ان السؤال  
في الرواية وقع عن الطهارة فلم يكن في الجواب ما يفهم منه السائل الطهارة او عدمها من راجح البيان عن وقت



وقد الحاجة لكن الجواب الذي وقع لا يناسب النجاسة فدل على الطهارة وظني انما صير بل ربما كان بالدلالة على خلاف ما ادعوه  
بان يقال ان عدوله عن الجواب الصحيح بكونه طاهرا الى الجواب بجواز المصلاة عليه وما اشعر بعدم الطهارة وان جازت  
عليه ولا سيما على رواية عين الشمس في اخا الخبر الصحيح في عدم الطهارة فانه هو الملازم لهذا المعنى واما دعوى لزوم تأخير  
عن وقت الحاجة بناء على ما ذكره فليس كذلك بل اللازم تأخير البيان عن وقت الخطاب ولا مانع منه اذ كون الوقت وقت  
م وبالحمل فانه قد وقع التعارض بين صحبة رواية المتقدم من المعصية بدوابة الحصري وكلاهما في كتاب الفقه الرضوي وفي  
ابن ربيع المعصية بمولفة غار على المشهور من رواها بعض النسخ والتاويل كما عرفت من الجانبين فام الا انه بعيد عن ظاهر الا  
المدكون فالمسئلة عندى بالنسبة الى النجاسة والى مانع عليه جسمها عليه القول المشهور كما عرفت تقدمت الاشارة اليه قبل  
الروايات المتقدمه وبالنسبة الى الطهارة والعفو محل نزف والاحتياط فيها لازم هذا ولا يخفى عليك ان كلام المحقق في المعصية  
لا يخرج من اضطراب فان مقتضى ما تقدم نقله من حديث الركوندي مع انزال بعد ان نقل عن الشيخ الاحتجاج على الطهارة وادعاءه  
صحة على بن جعفر هي المأخوذة من الفقه واسد لا الشيخ بالروايات السابقة لانها لا تليح الى جواز الصلوة عليها ونحن نلاحظ  
طهارة موضع الصلوة بل كفى بشرط طهارة موضع الجهر ويمكن ان يقع الاذن في الصلوة عليها مع دليل جواز التيمم عليها ولو لم يكن  
طهارة محلها ثم قال ويمكن ان يتبدل بانه لا يكره الحصر في رواية الشمس من ثابتهما الاحتجاج والتجوز لطيف لاجزاء التيمم  
ومما فيها اذا ذهب الى النجاسة من على ما قد سبق في الجواب الباقي في غير محله الارض الى الارض فظهر لقولنا في عبادة عن المزاريق  
الكلام من بعد اختياره لهذه الرواية مشعر للمزيد في الرد على جميع جانب الطهارة واظهر من ذلك قوله بعد ذلك في  
مسئلة تطهر من البول بالقاء الذوب بعد ان استصفى دليل الشيخ فيما اذا انقضى هذا في اداء تطهر الرجل من طهارة طاهر بان  
الماء عليها او الموضع حتى يستهلك النجاسة او يراى لزوايا بعض الى البعض او تطلع عليه الشمس حتى يحث بها انتهى فخرج الاول والآخر  
الاصح انما لقائهم تطهر الشمس من النجاسة بغير الشمس لا بشرط طهارة بل فان في المتن وجب تغير الشمس لم يطهر من نافي اوله خلافا  
للمتن في قوله وبذلك يعتبران الموضع من نجاسة الخ بالنسبة فيفترى الى النجاسة على ما ذكره الشافعي في طهارة ثم ايد ذلك بصحة  
استعمل المتقدمين روايتهم في قوله بهذا الشيخ كلام غير من اصحاب ومنه ان الله عليهم نقل من الشيخ في الخلاف انه قال الارض  
اذا ما اجتمع غسل البول وما استعملت طهرت عليها الشمس او هب عليها التي حتى يزال من النجاسة فانها تطهر بمجرد السجود  
والتي لم يزلها وان لم يطهر عليها الماء والنجس باجماع الفقه فدل على صحة ما وجدنا في الطيب ما لا يعبر فيه نجاسة ومعلوم ان  
النجاسة من هذه الارض وانما بدعي حكمها وذلك يحتاج الى دليل ثم ذكر بعد هذا كلام في موضع اخر من الكتاب بان البول اذا  
اصاب موضعاً من الارض خفيقة الشمس طهر الموضع وان جف تغير الشمس لم يطهر حتى ذلك من جلد من الاصحاب منهم علامه  
في المنتهى في الخ والظاهر ان دعوى العلامة في التمهيد الاجماع على الحكم المذكور في جميع النسخ من الحكم المذكور في كلامه الاول  
ما ذكره في كلامه لاجزاء ناول في الخ كلام الشيخ الاول بان مراده هو ما في نباح للزينة للاختلاف الملازمة للنجاسة للماء جفطاً وليس  
الشيخ ذهاباً الى طهارة من الاجزاء كذا ما جاء في رواية الشمس وصاحبها لمعالمه على ما تقدم به ما قد سنا نقله عنه ووضنا بطلان  
الكلام الشيخ الاول موافقة لما فهمه من المقالة الخالفه عليه كانه العلماء الاعلام فقال ونحو هذا الشيخ ففسر في الحكم لم يكن  
البعد لما علم من ان الدليل على ثبوت النجس في مثله بعد ذهاب العين من مفرق الاجماع والشيخ قد ادعى الاجماع على الطهارة فلا  
من ان يكون ذلك دليلاً على ابتداء النجاسة لاجماع على النجاسة وفيه ما عرفت انفاً من دلائل صحبة ابن ربيع وموتقن ما على عدم  
الاباء كما اشار اليه في كنهه ما قد سنا نقله من مضاف الى الوجهين الاخرين الذي تقدم في رد كلامه الثاني من جامع من المناقش  
فيما يظهر الشمس مما لا يقلد الاجماع الخ على النجاسة في العلامة في النجاسة الخ كما جاز من ذلك حيث مثل بعض المنقولين في الخ الخ  
منه فقال كالمبانيات دلتها على دعوى النجس على النجاسة في المعالم بعد ذلك وما ذكره الجماعة في اوله باعتبار ان كان الحاقا المتفق  
اذا صادف في محل القطع دلالة المستند في ذلك عموم الاطلاق بدوابة الحصري وقوله فيها ما اشهر عليه الشمس فقد ظهر كونه  
وان كان الاحتياط في بناء ذلك في المعالم الثالث لا يشغل كلام المنقول وغير المنقول الى المعالم الاخرى كان المناط حاله في  
فلو عدم الحاد الذي فيه جازع فيه كان تطهرها بالماء دون الشمس ولو طهر الجوارح وطهر سطح طين غير طهر الشمس ولقد



اجتمع في ذلك التوهم من غير المحققين هنا ولا غير سبب ان كان غير المحققين قد سمعوا به وسمعوا به في انبائاته وان انقضت كتاب  
 والاول من المتوهم من البنايات فانه لو ثبت في ذلك رداية المحقق ما اشرقت عليه ثم قال لكن التمسك به صحتها قول يمكن ان يكون من المحققين  
 قد سمعوا بها اذ الخلف ابوابا بالوجه مما يكون متساكما لغيره لفظ الاثبات وقد سمع بخلافه شجنا الشك في ان ردة نقد  
 من حيلة ما لا ينقل الابواب المثبتة ولا يصدق وهذا الكلام من مثل هذا المحقق بعيد جدا المراسع المفهوم من كلامه لا معنى له هو ظاهر  
 المتوهم ايضا ان يظهر الشمس على القول بانها يكون مع بقاء وطولها في الجاسة على اشرقت عليه الشمس بعد الحجاب لرفع ان يظهر الشمس  
 على القول بانها يكون طهارا لكن لو بل باء فاشرفت عليه الشمس وحقيقة هل يظهر بقاءها الظاهر من كلام حيلة من المتأخرين الاول  
 الفقه المسموع الاول يمكن الاستدلال عليه بقوله في كتاب الفقه المسموع ما وقع عليه الشمس من الاستدلال على ما جاشي من المتأخرين  
 مثل القول وعينه طهارا قال في الذخيرة بعد ان ذكر ان المشهور بين المتأخرين الطهارا ولو ثبت خبره في السابق المذكور في الكتاب  
 وسب ودوا تيرهم من اسجل سيجف لثلاث وثلاثين الجاسة مع قوم خبره في السابق وخبره بعد ان تاملوا الحق انه لا يصلح شيء  
 ذلك لئلا لا تستلزم عن تردد انتهى اوله الخلق عند في هذا المقام هو ان كان ذلكا يتخصص ما يظهر الشمس بخاسة القول كما هو  
 احد الاقوال ذلك دليل على المتطهر في التصريح لم يرد من هاهنا مبيح القول وهذا المطلوب بخاسة اخرى بل لا فائدة الحيل وان قلنا  
 يظهرها لما هو ان كان هو المسموع فلا إشكال في حصول الطهارا وذلك لا يلائم الاشكال في ان لو اريد ما عجز بخاسة القول وعينه طهارا لا يلائم  
 فاشرفت عليه الشمس وحقيقة ما هنا يظهر على القول المسموع وما نحن فيه من قبلة ذلك فانه متى رشت الارض الجاسة المحض يجب  
 القول ما دون الجاسة بسبب هذه المطلوبه مبصر من قبيل ما ذكرناه في المس من غير جميع من متأخر في الاحتجاب على ان لا يلحق فيها  
 يظهر الشمس كانهما يظهر اذ احصا الجميع لها وكانت الجاسة منفصلة كما في التي دخلت فيها الجاسة مع الانقضاء كوجوه الجاسة اذا  
 كانت الجاسة وبها غير حادثة في حصول الطهارا باحصل عليه لاشراق وخبره حيلة من افاضل متأخر في المتأخرين وهو كونه في وقت  
 سراج من كلام العلامة في المنتهى اختصاصا طهارا بالظن حيث نزل فظهر الشمس ووجه اعتباري فقال بعد الاستدلال بالترقيات  
 التي ذكرها ما انقله وبان حواش الشمس تقيد نتيجتنا وهو يجب تخمين الاجزاء الربطية وصدقها والباقي نشر بل لا يرضى من كون الفقه  
 كما انتهى وانك منقطة السادس ان الفقه لا يلائم للاختلاف بين الاحتجاب في ان لو كانت الجاسة ذات حرم فانه لا يحصل الطهارا بالاشراق  
 في جرم الجاسة فنقل في المنزلة من ابن الجبلة في ان لا يظهر الكيف والخبر في المشرفان وهو من الجاسة اجزاء الجاسة فالحق  
 نعم لو انزلت تلك الاجزاء به وحصل التخصيف بالشمس بغير ما دلتا غير ما انتهى في ان كوي ولا يظهر الخبر في التخصيف بالشمس  
 لبقاء العين فالباقى كذا ما سبق فيه العين وبالمجمل فالفقه لا يحكم لا خلاف ولا إشكال فيه السامع ووضوح حيل من حيل او ابدان ذلك  
 احدها على الاخر فاذي يظهر بالشمس هو الاصل خاصة طهارا وباشرة لانه هو الذي اشرقت عليه الشمس ولا يظهر الاخر وان حصل ان  
 حقا فاما استدلال الجاهل الشمس دون مبيحها والمعتبر في الظاهر لاشراق عين الشمس لا يخرج حرارتها والله العالم المسئلة الثانية  
 من المظهرات انما الارض لان كلام الاحتجاب في هذا الباب لا يخرج من اختلاف واضطراب ما بين من حض ما يظهر  
 لها الخلف والتعلل والقدم خاصة في من لم يملك القدم في من على ذلك في مثل النعل من حيث كالتصانف واخرى الى كل  
 ما يوصل به ولو كانت لا قطع وبعض اشراما طهارا الارض وبعض جزم بالعموم وبعض اشرط جفافا وبعض العدم وبعض الشيء منه  
 خمسة عشر ذاما وبعض العدم لما لا تضاد على الثلاثة الاول والفقه انه هو المسموع بل قال في الما ذكر ان مقتضى به في كلامه اسباب  
 سمع ان الشيخ المعين في المصنفه قال اذا اسر انسان مخفيا ونعله بجاسة ثم سمعها بالطراب طهر بالذلك وهو صغر باختصاص الحكم  
 بها وهو في كلامه سلا وانيه حيث قال في رسالته ان الجاسة على اربعة ارجاسها ما يجمع على الارض والتراب وهو ما يكون في  
 العمل والخلف فنقل عن العلامة في الخبر انه استشكل الحكم في القدم وعمرى في المنتهى القول عبادا في النقل والخلف في بعض الاسباب  
 وقال ان عند غيره في وقتنا وابن الحيد صرح في كتابه المختصر لاحد في البيوع فقال اذا اوتي انسان برجلها هو وطاء لها جاسة في طية  
 اكلت وجعل رطبة والجاسة ايسر وطية وطاء بعد ما غاوى خمسة عشر ذاما رطبا طاهرا بالاشرة طهر ما من الجاسة من رجليها  
 ولو سئلها كان لحوط ولو سمعها حتى يذهب عين الجاسة وازها لغيره لا يخرج ان كان ما سمعها طاهرا لاني في ان ابن قد في وجوه الا  
 ارض يظهر بان النعل والقدم وكعب الكنان والصدل وكذا حكم الخلف والحاف في الطلغ وقال في ذلك بعد ذكر الثلاثة المنقلة



حكم الصلوة حكم السجدة لا ما ينقل القول لا الوقت في كلام أهل الفقه على معنى الصلوة هنا ولعل المراد به التقابل المحقق  
الحث في زمانها وقا<sup>ل</sup> شيخنا الشهيد الثاني في أدلة<sup>ه</sup> وشبهه والمراد بالصلوة ما يحصل السجدة إلى جبل<sup>ه</sup> والشيء وقاية من الأرض ومعناها ولون  
حطب وحشيشة لا قطع كالسجدة وقال في الأرض ولا ترف<sup>ق</sup> بين السجدة والحطب وغيرهما ما ينقل به ولو من حيث كالتقارب وفي الجاه  
حشيشة الزمن ولا قطع بالصلوة نظر من الشك في نسبتها فلا بد لنفسه إليه ولا يلحق بها أسفل العكان وكعب<sup>ه</sup> ومعها على ذلك  
لعدم إطلاق اسم السجدة عليها حقيقة ولا بماذا انتهى<sup>ه</sup> وبما ظهر من الشيخ في وقت عدم طهارة أسفل الحطب في الأرض حيث قال إذا  
أصاب أسفل الحطب نجاسة فذلك في الأرض حتى قال في سجدة الصلوة عند تأم<sup>ن</sup> كان دليلنا أنا جينا فيها بقدمنا أن ما لا يتم الصلوة  
فيه بالقرآن جازت الصلوة فيه وإن كانت فيه نجاسة والحطب لا يتم الصلوة فيه بالقرآن عليه إجماع الفرة<sup>ه</sup> أو لا<sup>ه</sup> والوجه البسيط  
الاجتماع في المسئلة والنظر فيما بين<sup>ه</sup> من الأحكام المذكورة صلا<sup>ه</sup> لأن<sup>ه</sup> عليه وجهها ما رواه الشيخ في الصحيح عن زرارة قال قلت لأبي<sup>ه</sup>  
محمد جعل علي<sup>ه</sup> على من شفاخت<sup>ه</sup> بعلبه فيها انقضى ذلك وهو<sup>ه</sup> وهل يجب عليه غسلها فقال لا يغسلها إلا أن يقدر عليها ولكن<sup>ه</sup>  
معيها حتى يذهب رؤها وهي<sup>ه</sup> في الصحيح من زرارة عن أبي جعفر قال حرمت السنة في أن الغائط يشك<sup>ه</sup> في إحداهن<sup>ه</sup> في سجدة  
ولا يغسل ويجوز أن يسجد وجبه<sup>ه</sup> لا يغسلها وإن رآه فقرة الإسلام في الصحيح عن السلام<sup>ه</sup> حال<sup>ه</sup> عن أبي عبد الله<sup>ه</sup> ثم قال في الرجل يطأ  
على الموضع الذي ليس بصلوة ثم يطأ بعد مكانا فصفها قال لا بأس إذا كان خمسة عشر ذراعا نحو ذلك وعن أبي بصير عن جعفر<sup>ه</sup>  
أبا عبد الله<sup>ه</sup> ثم من الجنب يخرج من الماء ويمر على الطريق فيسبل من الماء لم عليه حائرا فقرة البصر<sup>ه</sup> حتى جاف قلت بل قال لا بأس  
الأرض يظهر بعضها البيضاء من تحت الحصى في الموضع قال قلت في مكان بيننا وبين المسجد رقاق<sup>ه</sup> فقلت قد دخلت على أبي عبد الله<sup>ه</sup>  
فقال إن نزلت فقلت قلت لثاني دار فلان فقال إن بينكم وبين المسجد رقاقا فقلت لا يغسل<sup>ه</sup> فقلت لا يغسل<sup>ه</sup> فقلت لا يغسل<sup>ه</sup> فقلت لا يغسل<sup>ه</sup>  
وقال لا بأس الأرض يظهر بعضها البيضاء من تحت الحصى في الموضع قال قلت في مكان بيننا وبين المسجد رقاق<sup>ه</sup> فقلت قد دخلت على أبي عبد الله<sup>ه</sup>  
وصفوان بن يحيى عن عبد الله بن بكر عن حفص بن أبي حمزة قال قلت لأبي عبد الله<sup>ه</sup> ثم في رقاق<sup>ه</sup> فقلت لا يغسل<sup>ه</sup> فقلت لا يغسل<sup>ه</sup> فقلت لا يغسل<sup>ه</sup>  
ما تقول في الصلوة فيه فقال لا بأس وما رواه ابن أبي عمير في مسطر فأت السرا<sup>ه</sup> فقلت لا يغسل<sup>ه</sup> فقلت لا يغسل<sup>ه</sup> فقلت لا يغسل<sup>ه</sup>  
فمررت بمحمد بن علي الحلبي عن أبي عبد الله<sup>ه</sup> ثم قال قلت لأن طرقت إلى المسجد في رقاق<sup>ه</sup> فقلت لا يغسل<sup>ه</sup> فقلت لا يغسل<sup>ه</sup> فقلت لا يغسل<sup>ه</sup>  
برجلي من برداءه فقرة البصر<sup>ه</sup> حتى تعود لك في أرض<sup>ه</sup> يا بستر قلت بل قال لا بأس إذا نزل<sup>ه</sup> يظهر بعضها البيضاء فقلت لا بأس على  
الرجل من الجنب قال لا بأس أنا والله وما وظف عليه ثم أصلي ولا يغسل<sup>ه</sup> فقلت لا يغسل<sup>ه</sup> فقلت لا يغسل<sup>ه</sup> فقلت لا يغسل<sup>ه</sup>  
عذرة يا بستر فوطي عليها فاصابت ثوبه فقلت جعلت فداك وطئت على من<sup>ه</sup> فاصابت ثوبك فقرة البصر<sup>ه</sup> فقلت لا بأس  
وقال لا بأس الأرض يظهر بعضها البيضاء من تحت الحصى في الموضع قال قلت في مكان بيننا وبين المسجد رقاق<sup>ه</sup> فقلت قد دخلت على أبي عبد الله<sup>ه</sup>  
ان يصح زرارة الأول وثالثها رواية الحلبي بن جعفر وكذا رواية الحلبي المتفق<sup>ه</sup> في كتاب السرا<sup>ه</sup> وقد تقدمت بأهل القدم<sup>ه</sup> حيث  
بأنه ما يظهر الأرض ولا يغسل<sup>ه</sup> فقلت لا يغسل<sup>ه</sup> فقلت لا يغسل<sup>ه</sup> فقلت لا يغسل<sup>ه</sup> فقلت لا يغسل<sup>ه</sup> فقلت لا يغسل<sup>ه</sup> فقلت لا يغسل<sup>ه</sup>  
كما ترى عليه ورواه حفص بن يحيى قد تقدمت الحطب وهي مستند أصحابنا فقدمت نقلهم منهم من عد الحطب فيما يظهر بالأرض وما  
ما طعن به في ذلك غير بعيدا لصاحبه لعدم علمه ولا لتمامه من أنه يكفي في جواز الصلوة في الحطب كونه ما لا يتم فيه الصلوة ولا يقتضي ذلك  
طهارة وتروان كان لأصحابنا ورواه في الاحتجاج قال قلت بعد ذلك قال لا كلام السائل أن سألته<sup>ه</sup> إنما هو عن الطهارة بالجمع وعدوها  
وسألته عن الصلوة فيها ما بناء منه على عدم علمه بالعقود عن نجاسة لا يتم الصلوة فيه والمراد الصلوة الكاملة الواقعة في الظاهر وعلى<sup>ه</sup>  
يجب في الجواب أن يكون مطابقا للسؤال<sup>ه</sup> ومع<sup>ه</sup> يكون نفي اليأس كما يتبع من الطهارة والأفوكان عالما بجواز الصلوة فيها لا يتم فيه  
دليل على سؤالي على الصلوة الكاملة فانه لا معنى للسؤال<sup>ه</sup> من الصلوة فيه بل لا معنى لأصل سؤاله بالكلمة كما لا يخفى على من لا يستكبر  
بالجهد ولعل ما تقدم نقله من الشيخ في وقت<sup>ه</sup> معنى<sup>ه</sup> يقع على ما ذكره هذه العاقلان إلا أن إطلاق<sup>ه</sup> محجة<sup>ه</sup> إلى<sup>ه</sup> وهو فقرة الحلبي  
يقع<sup>ه</sup> رده<sup>ه</sup> لولا<sup>ه</sup> لتمام ما يطأه<sup>ه</sup> فقلت<sup>ه</sup> أنه إلى إطلاق<sup>ه</sup> هذه<sup>ه</sup> من الخبرين استند من علم الحكم في كلامه<sup>ه</sup> فها<sup>ه</sup> به من حقا<sup>ه</sup> وبغير<sup>ه</sup> ولو من  
من حيث<sup>ه</sup> ومثل حشيشة لا قطع إلا أن مقتضى ما تقدم في غير مقام من الأحكام المذكورة في الاحتجاج<sup>ه</sup> إنما يتصرف إلى<sup>ه</sup> الاحتجاج<sup>ه</sup>  
المتكثرة دون الفرة<sup>ه</sup> فالتأدية بعد الحكم في مثل حشيشة لا قطع من حيث عدم صدق السجدة فساد<sup>ه</sup> ولو لم يصدق عليها<sup>ه</sup>











والله مبرور في التطهير اجاعا كما نقله في المعبر فعين اساده الى اننا نرى على هذا فيكون لنا اذا تطهر الى الناحية حقيقة والى الناحية  
بحال ان يرد فيها العبي الجاهلي وتكون الطهارة الشرعية مستفادة مما عر من الجواب فبما من جواز تخصيص السجدة به ولا يحل ومنه ان  
القول انك انما هو المعنى الاول ان مطابقة الجواب للسؤال يقتضي قبول الطهارة ولا يظهر هنا حقيقة الا اننا نذكر في ذلك  
الجواب اننا نثبت في الماء الى ذلك لانه يمكن حل مدخلته في التطهير هنا هذا على انه يكون من قبيل وشي الماء وان كان احدها حقيقة  
والاخرها زائلا يبقى ونقف في طهارة ذلك في قوله السؤال ان الناحية اذا ظهرت بها ولا فلا معنى للتطهير بالماء اذا لا يلزم من وجود  
المطهر الثاني ما يقع في الطهارة كما عرفت بل يكفي حصول المعنى الجاهلي وهذا لا يخفى بل ان العلة الحقيقية في الطهارة انما هي الاستحالة  
سواء كانت الناحية او غيرهما ان الحكم الشرعي لا يغير في الاسم في نقل الشيء عن حاله الى حاله حقيقة السابقة الحقيقية لغيره  
سواء كان ماصدا في طهارة الحقيقة استقل الحكم الشرعي عما كان عليه او الحكم اخرج الجاهل الذي كونه طاهرا وذلك في كل معنى جملة من  
الاصحاب سابقا لا يخفى الشهيد الثاني في الموضع ولما استحال الحقيقة بالناظر في طهارة سبقتها من طهارة الطهارة والعلاقة  
يصير بينهما جوازا في العذر والميتة اذا صادفنا في سبطه في ذلك في هذه المسئلة في المعنى الطهارة انما هو الاصل في الاستحالة ان الحكم  
بالنجاسة معلق على الاسم فيقول بزيادة المعنى وهو جدي ونحوه انما ذكرنا الناحية في مداد الطهارة مع ما ياتي في ذلك من عدم الاستحالة انما  
على كلامهم وهو ان الله عليهم وبذلك يظهر انه لا ضرر من المصادف في الحكم الذي كونه جامع ولا في ذلك الجاهل الذي كونه على ذلك لا يرد  
ان الجاهل لا يخلط بغيره العذر في العظام وقد لا فائدة وانما يصح قوله ان ظاهره انما لا يمنع تخصيص السجدة به وجواز السجدة عليه هذا خلف  
فيظهر ان لا وجه لما ذكره الشيخ في ذلك من حكمه نجاسة مكان الدهن النجس ولا يرد من المحقق في اننا نرى في كتاب الرخصة قال في العالم  
البحث في المسئلة اذا عرفت هذا فالمراد من قوله هو استحالة عين النجاسة وقد وقع في اكثر الاحكام خارجا عن المسئلة كما في النجس في  
بعض الحكم على وجه يتناول النجس في نظر المان بغير ذلك في اعيان النجاسات يقتضي بغيره في النجس بها بطريق اول في قوله تعالى  
ما تردناه في تطهير الشمس من كون دليل النجس في امثال ذلك فالظاهر انما هو جامع وانما بعد الاستحالة معلوم انتهى وظاهر ان ثبوت النجاسة  
في المسئلة المذكورة بالنسبة الى عين النجاسة بعد الاستحالة انما هو الاجماع معناه ان النجاسة التي ذكرنا ما في النجس على الاصل في الاول  
بعد الاجماع كما ذكر في نظره بل الحق في الموضعين هي ما ذكرنا من منبعية الاحكام للنجاسة الناجمة عن الحقيقة التي عليها وان  
الشيء يساوي في المسئلة الامية انتم في هذا الصنيع لذلك ثم هنا موضع قد وقع الخلاف في طهارة النجاسة بالناظر مع عدم الاستحالة ان  
بعضنا انما هو الفهم قال في العالم الحق بعينه لنا حتى يتبين انما هو الفهم صحيحا بزيادة المعنى فيه والاسم ونقف في الذي وجه الله في ذلك  
وكلام المتقدمين حال من التعرض لدو التوقف في عمله ان كانت استحالته عن عين النجاسة اما اذا كان استحالته عن عين النجس كما  
لخطب النجس فليس بالبعيد طهارة ذلك في قوله تعالى واستحالة هذا النوع وماذا انتهى وهو جدي المان الفرق بين عين النجاسة  
والتنجس فيها فانه ان حصلت الاستحالة والخروج عن الحقيقة الاولى والاسم لتابع لها الى حقيقة اخرى سبقتها اسم اخرها  
الطهارة كما قد مرناه في الموضعين والافلا وانما الطهارة عين النجاسة في الموضعين صارتا او اجازة هذا الشيخ في  
والعلامة في النجاسة من وضع من انتهى والشهيد في البيان والمحقق الشيخ في العلل الى قوله بالطهارة وحزم جمع  
من المتأخرين منهم الشيخ الشهيد الثاني بالعدم ونوقف المحقق في المعبر والعلامة في موضع اخر من المعنى والشيخ  
في الاستدلال الشيخ في وقت بالاجماع وصحيفة الحسن بن محبوب في تقدمه في الخارج في العالم على ذلك فقال لنا اصالة الطهارة  
بالنقطة الاولى في تطهير الشمس فلا حيلة كون مدلول الحكم في النجس في مثله هذه هاهنا لعدم هو الاجماع ولا ريب  
في استحالته بعد الموضع كيف فقد اخبر الشيخ للطهارة بعد اجماع الفرق فلا اقل من ذلك على في الاجماع على بغير النجاسة في  
علم ان الاستحالة فيما مدلول الاجماع يطرح فاذ لم يكن على الحكم بالنجاسة بعد الموضع دليل على اصل يقتضي براءة الذمة من  
التكليف باحتمال ان تطهيره او تطهيره بالية فيه بوطنة لاجل نقل شرط الطهارة انتهى اقول — اما ما سأل به الشيخ  
هنا على طهارة فاننا لا نغيره فهو عرف بما اجماعنا ان المدعاة في هذا الموضع وغيره فلا يخفى على العارف الحق في القبي  
ما فيها وما الذي لا بد من ان لا يكون ما يدعيه بالكلية كما تقدم بيانه في اشعارها بجملة من قبل الحق في حقها  
حادثا هو نصيب الحكم في الخريف مثله واما ما ذكر في ذلك بعد نقل احتجاج الشيخ في ذلك في شكله انما كان في تحقيق



الاستحالة وان كان القول بالطهارة محتملا لعدم يتحقق استلزام الحكم الجائز فبقدر ما ذكره من الاشكال باعنا ذلك  
في تحقيق الاستحالة كما تقدم منه انهم في باب التيمم في حقه ولما ما ذكر من ان القول بالطهارة محتمل لعدم يتحقق استلزام الحكم الجائز  
كلام من يفتي بما فيه على السائل بعين التحقيق فانه متى ثبت الجائز وحكم بها استلزام الحكم بها حتى ثبت المانع الشرعي  
والطهر لم يرب وليس هنا الاستحالة وهو لا يفتي بها بل جعلها موضع الشك ولو كان غير ما خرج التيمم من حال الى حال اخر  
موجب للطهارة لوجب بقبضه ذلك الحكم بطهارة العجمي النجس بغير وطهارة الارض بعد الطهارة باليوسر المني ونحو ذلك  
وهو لا يقول به وقد صرح في الفرع الاول من فروع مسئلة نظهر الشمس فيما لو جف بغير الشمس فقال وبذلك على رتبة الجائز المحل  
بالنقض يفتي بقاء الجائز على ما عداه الشارع مطهر انتهى وأما ما نحن فيه وبالجائز فان الاستصحاب هنا انما هو من قبيل  
استصحاب عدم الدليل المتفق على صحته نعم ما ذكره باني في الاستصحاب المصطلح الذي هو محل النزاع بينهم وهو ما دللنا عليه  
على حاله محضه وروايد بعد تبلي الحكم على حاله اخر في خاتمة من النص لا ينافي اذا كان عموما الدليل شامل للخالين واما ما ذكره  
في العالم فهو مبنى على ما تقدم بدق مسئلة نظهر الشمس ما نقلناه من عندنا وما فيه وهو اصل من مخرج الامكان وقائه منه  
البيان بما اوجبه من الادلة الساطعة لمرها من المخالفات الطرية كانه طائفة الاعيان خرجت في جثث الجائز وجب استصحاب  
حكمها الا ان يحصل الطهر الشرعي وليس يثبت اصل الحكم بها هو الاجماع خاصته كما ادعاه حتى انه بعد الطبع حيث لا اجماع فبقيت  
الاصل الطهارة وبالجائز فان القبر في الحكم الجائز هو ما فاتنا الشيء مع الطهارة فانه يصير بذلك منجبا للاجماع فبقيت  
نضاوتهم وهذا الحكم لا يزل عن الاصل من احد المطهرات المنقولة من هذا هو مقتضى الاصول الشرعية والقواعد الشرعية  
المتفق عليها بين كافة العلماء وقد يادعوا وروايد الذين لم يجعلوا مطهرا الا في حال محضه متفق عليه نضاوتهم لاصط  
كابد غير في منزلة الثلاثة التي قد صححت شيخنا الشهيد الثاني في الرضى عما ذهب اليه من الجائز لعدم خروجه من الخريف  
من معنى لا يفتي كما يخرج الحجر من مساها مع انما تولى نقلا منه مع تناوبها في العلة وهي على الحرائق في ارض صابا بالطين  
ومن ثم جاز الحج عليها مع اختصاصه بالارض وبنايتها في طهارة من وجب ذلك استفي العالم فقال هذا مستدركا دما  
عدم الخروج عن الاسم هنا فمقتضى النظر الى الحجر وعلا خطه ما ذكر من اشتراكها في طهارة العلاء بذكرها في الحجر اقرى والعرب  
هو الحكم عند فقدان الحقيقة الشرعية وعقار القوية بتبادي الغرض وتعيين بصدق اسم الارض على الجردون الخريف وقد شبه  
لهذا جماعة منهم المحقق في العتيق فقال في بحث التيمم ان الخريف يخرج بالطلع عن اسم الارض لانه فوقه فلا يصح التيمم ثم ذكر حوازه  
مجتبا بان ارض اجمالا بقر به هذا من ان لا يفتي طهارة لا تفتي لليسقط في التوقف لعدم الخروج عن الاسم لانه توقف  
لا يرب في خروجه وقد عرفت كلامه في الرماح وسرى كلامه فيما سجد بغير التاواني ومن هنا يظهر ان توقفه في  
في السلك الثالث في الخروج وهو في حقه والله العالم واما الشبهة العجيبة التي هي با، حتى هل يطهر بغيره ام لا المشهور لعدم وقا  
الشيء في الجائز في باب المياه فان استعمل شيء من هذه المياه البض في محبي العجم بغيره لم يكن باس باهل ذلك الخبر فان التاثير في  
طهر تروا في باب الطهارة من الكتاب المذكور وادانجوا الماء بمحصوله من العجاسان فيه ثم عجم بغيره لم يجز اهل ذلك الخبر  
ونذكره في حوازه ذلك ان التاثير في طهره لا يطرأ ما قد مناه وأصل كلامه في كتاب الحديث فانه في لا  
في الاستصحاب بالطهارة في باب بعد ما اجمع في العالم بعد اخبار الفقه المشهور من عدم الطهارة فقال لنا اصالة الجائز في  
كون الماء نجسا اذا اخرج من العجمي المجوز جميع الماء وانما تحقق بعضه لم يترتب بغيره الحكم بطهارة باني الرضى ثم لا الدليل  
لا يفتي بغيره على هذا طهر لا يجزى التي تحققت النادر من رطوبة الماء والارض الى المقيض لا استحباب الجائز لا نقل مددنا  
احكام الجائز على اجماع من البين ان الخلاف هنا يختص في القول بالبقاء على الجائز وطهارة القول بطهارة اذا ما حيزا مطر  
التمسك باستصحاب الجائز في القول الثاني واما اصالة الطهارة اذا ما حيزا اياها فانه يتغير فمقتضى احكام الخلاف في القولين  
اذ لا مانع لاحداث الثالث على ما يقتضيه اصل الاحكام وقد بينا هذا في بحث اجماع من قد متا الكتاب انتهى **قولنا لا يفتي**  
ان ما ذكره في صدد كلامه جيد وبه استدل الجماعة من اصحاب الاثر في مسئلة لا يفتي ولجائز قد وافق نفسه فيما تقدم قلده  
عن طريق نظهر الشمس فانه قد قال ثم بعد ان قلنا احكامه حرك التقدير بعد ذلك العيس في التوب والبدن والنية وروى  
غيرهما ما نقله فان قلت كما لا ينافي في وقوعه ان الجائز الطهارة ان في كل ما لا يغيره ويؤثر به سريان محيل الطهر الشرعي



كل فرع من افرع الظاهر الى دليل يختص به ذلك هذا الكلام ظاهري يقع في خواطر العاجز عن التنبها بواحد لملولة وليقت له القانع بما  
عن التفاصيل مما مرهنا اذ امر وادراك وبالحجة فالذي يفرضه التحقيق انه لا معنى لكون النوع عبثا الا لانه الدليل الذي على التكليف  
باجتنابه في فعل شره على الطهارة والامتنع وافرجه وان ما لا دليل فيه على اصل الطهارة بعبثا صا للبراءة الله  
من التكليف فيه احد ما الى اخر ما تقدم اقول لا ريب في دخول الخبر الياس بالثا واما الخبر فاما ذكر من الاثر الذي يجب بمقتضى  
عقبة حكم خبر الطهارة كما ذكرنا التي خفت بغير المنس ونوقفه هنا على وجود القابل بدفع قوله باذنه عليه من هذا القول الذي هو  
به فان عامة الاحكام قد يباوحد في كل لا يخفى على من رجع كتبهم وكلامهم على ان النجاسات متى وثق في شئ بلا فائتها لم يوطئ بترك  
استصحاب ذلك الى وجود الطهر لشرعي هو ذلك ذهب الى طهارتها بغيره فقال العبد في غير النجس بالبدن ولا منزهة فاللازم هنا هو  
طهارتها لغير الذي يجب به عني بالبدن وذو الماء النجس كيف تفق لا يخفى اذ العلة في الموضوعين واحدة والعصر من ذلك في  
احداث قول ثالث في هذا المقام يستمر بما هو من حيث العنكبوت واسراره هي البيوت فان انتشارا لخالص ونكته لا يقال  
في المسائل الشريعية من المتأخرين فلا يوجد في كلام المتقدمين ولو صحبت هذه القاعدة لم تبلغ الامر الى ذلك على الاصل الذي  
يجي عليه كعرفت انما الحد شره خاصه ولا يقبل بحد قبله بل عباد الاحكام كلها على خلافه وان على عليه ما حمل واكره بطول او  
بالجمله فظهور المناقاة بين كلامه ما تقدم في مسئلة تطهير النفس وما ذكره هنا اوضح من ان يحتاج الى تقبله وان تستمر غير بال  
اعتاد عليه ولا تقبل وكيف كان فالواجب الرجوع الى الروايات الواردة في المقام وبين ما يفهم منها من الاحكام فيها ما روي  
والشيخ في الصحيح عن ابن ابي عمير عن بعض اصحابه واما احسنه لصق بين الخبري قال قبله ابن عبد الله عن في العين يعني من الماء  
النجس كيف تصنع به قال يباع عن سجيل اصل المنيعة وفي الصحيح عن ابن ابي عمير عن بعض اصحابه عن ابن عبد الله ثم قال قال  
بدن ولا يباع وما روي في نقل الاسلام والشيخ عن بكر بن ادم قال قلت لابي الحسن ع كثر ما يسنن نظري في ابن ادم قال فقال  
من قلت اسعبدون اليهود والنصارى وابن لم قال نعم فانهم يستحلون شرابه وعصونه هذه الرواية اخفى في تفقيد  
من غيرنا دها الى الامام ع فقال اذا فطر حرا وتبسد في نجس فقد صد فلا يبيعه من اليهود والنصارى بعد ان  
يتبين لم وفي الصحيح عن ابن ابي عمير عن ربه عن ابن عبد الله ع في نجس عجن وجرحه علم ان الماء كان يبرقته قال لا بأس بطلب  
النار وما يبرق عن عبد الله بن النضر قال سالت ابا عبد الله ع عن البزير يقع فيها النجاس او غيرهما من الدواب يموت نجس  
من ما بها بولك ذلك الخبر فان اذا اصابت النار فلا بأس بجملة اقول والفق ان مسئلة الشيخ ما تقدم نقله من الطهارة الحين  
هو الخبران الاميران ورواه المتأخرون بعد المعنى تصعقت السند بالظن في الدلالة اما الاول فلان المنيعة اقر من الظاهر والنجسة  
ولا دلالة في الخبرين كونهما من ذوات الاضغ النجسة بالموت واما الثاني فهو موقوف على القول بنجاسة الماء والظاهر طهارتها  
ولقد الخبر من جملة الاجزاء الدالة على ذلك وفي الباب عن كماله بعد اصابت النار وانما هو كناية عن الاستفاد والمؤخر ما مر في  
الماء كما يشير اليه قوله في الخبر الاول كملت النار وما فيه من المحتل فربما ان المراد بالماء في رواية ابن ابي عمير النار انما هو  
البرق فلا فرق بين كونه نجسة العين وطاهره بناء على عدم نجاسة البرق بالملافة وبالجمله فاقول هو القول المشهور بولصا  
بقاء النجاسة حتى يحصل الطهر لشرعي كماله جملة الاحكام في هذا الباب وتخرج الى ما كان المتقدمه شاهدا على ذلك في  
الكلام هنا في شئ من احد هان الرواية الاولى فتمت ان يباع من محل المنيعة والثانية فتمت ان يدفن الثلاث  
ولا يباع ويمكن الجمع بينهما على انه عني البيع على السلم على السلم من غير علام ولا يبيع على السلم مع العلم بالاشكال في  
جواز بل انظر الى خلاف فيه كالماء النجس عني فان له منافع جليلة وثا يبيحها ان الرواية الاولى فتمت ان يباع  
اهل الذم وروى الشيخ في النهاية وهو ظاهر المشهور بين الاصحاب ايقه ومنع ابن اديس من ذلك وذهب الى انه  
لا يجوز بيعه بغيره ومما يقال ان رواية الواردة بذلك منزهة فلا عمل عليها لانها انما هي لاصول من هياولات  
المرسلين ع اذا اخرجهم الله شيئا حرم منه ولجاء لعلنا في الحق بعد احياء مذهب الشيخ عن كلام ابن اديس بان هذا  
في الحقيقة ليس ببيعا وانما هو استفاد مال الكافر من يدك بوضاه فكان سابقا انتهى وهو موقوف بنقد في الحكم ببيع  
السبع وذلك صحيح في المنتهى فقال واما ما تقدمت الرواية الواردة بذلك منزهة فلا عمل عليها لانها انما هي لاصول











[illegible]



مشروطا بالجمع المانع من حيزه المتأخر في الكلام في القولين المذكورين وصححنا الحقيقة قد حجت بتقديم واما القول بالثبوت  
 كاذبا لغير شحنا القيد فلم نقف له على مستند الى ان اختلف الاصحاب في ثبوت الله قد حجت واما القول بالثبوت عليهم في الفصل التي التراب  
 هل يجب فيها الماء لم لا بد هبلا لاولا في احدى طين ادريس والى البياض في المنى خاصة والمشهد والعدم لكنهم من ساكن من حكم الترتيب  
 وبين مصرح لوانه في المنزج من مع بالاجزاء الضيقة في الدرع واليان وهو في الحقيقة الثاني في المالك ايقن الا انه اشترط  
 بان لا يخرج التراب المنزج من امره قال ابن ادريس على ما نقله عنه في الحج كقصة حذنا التراب حتى يخرج الماء بالتراب ثم يصفه بالماء الطاهر  
 لان حقيقة الفصل جريان المانع على المحل وقال في المنى فان ادريس الفصل بالتراب مثل جميع الامر من الماء لا يفرق بينهما  
 اذ الفصل بالتراب لا يصح خلاص حقيقة جريان المانع على الجسم المصل والتراب من غير جاز في اشراط الماء نظرا فان كان ما قاله في انهم  
 اقول من هذا الكلام على ليل اقول ان المذكور في حقيقة الفصل جريان المانع على الجسم المصل والتراب لا يحصل في جريان  
 من جريان الماء حقيقة الفصل واما باب من المحقق الشيخ على ان جريان حقيقة فان الفصل حقيقة جريان الماء الماء فالجزم لازم على نقل  
 ذلك مع ان الامر بصفه التراب والمنزج ليس بان اجاب عن السخيد في الذكرى في العلامة في الحج بان ادريس في انفا الحقيقة  
 على القيد من الخبر مطلقا ترجيح وهو يرجح في الحقيقة كقول في فصله ان دعاء مدق مفهوم الفصل مع المنزج ان كان بالنظر الى  
 الحقيقة فالمنزج ليس يحصل حقيقة الفصل قطعا اذ الفصل حقيقة انما هو الماء ويخرج من المايعات الثابتة لان كان باقية المنزج  
 فهو صادف بالتراب بعد ادريس على ترجيح حد الجازين دليل الاطلاق الواقع في الخبر يدل فظاهر على الاكتفاء باقل ما يتحقق على اسم  
 فيحتاج اثبات التراب دليل دليل ويمكن دفعه بان يبق ان التراب المنزج بالماء وان لم يمسح حقيقة الا انه اقرب الى حقيقة الفصل  
 من ذلك بالتراب ووجه مع تعدد الحقيقة بصا الى اقرب الجازين الا انه من باظر في القيد انما هذا الى جريان على نقد  
 المنزج يلزم استحباب جريان احداهما في الفصل كما اعترفنا به في التراب فان المنزج بالماء على وجه يحصل في الجريان بان لا يصحى بان  
 كما تحقق تقدم في كلام المحقق الشيخ على ما نقله الاخوة الفصل بالتراب بعد انما يلزم استحباب واحد في الفصل على ما بيني  
 الكلام في المقام على معنى البقاء في قوله بالتراب فان جلتا هاتان الاستقامة كافي في الحكم كبت بالقول والظن لقول متعلق خاص على كل  
 معنى الذي ينفى لفظ الفصل بالردة ذلك منه النوع من العلامة وكان الخبر واقع الدلالة على القول المشهور وان جلتا هاتان المصداق  
 كما في قوله دخلت عليه بشيا بالسرقة لظرف على هذا النقد من حال من الفصل المدلول عليه الامر وهو مستقر لكن متعلقة امر بالاجاب  
 الحذف وهو لكن والاستقرار كما تقرر في محله من الكتب التي يلهى على هذا العلامة الى التجوز في الفصل بل سبق على حقيقة الا انه  
 يحتاج الكلام الى نقد متعلق الجاز وهو ان كان خلاف الاصل الا ان مقتضى القول على هذا في ذلك وهذا الى جريان  
 الخبر جريان ابن ادريس من قال بمقتضى قوله باوجه ايضا نقل استعمال الفصل في ذلك بالتراب وتعدد عن القوم وليسوا بالاعراض  
 الجازية المتأثرة به هو ما يقع الاستعمال بالجمله فان المسئلة لا يخرج من الاستعمال لما عرضت الاحتمالات بالتراب بعد المنزج  
 ما لا ينبغي ان كذا حجب قال العلامة في التذكرة ان قلنا بمنزج الماء هل يجري لوصارضا فاستحال على تقديرين هل يجري في موضع  
 الماء والوجه ان ينهل اشكال في الحكم في النهاية على ان العنصر هل يثبت بعيدا واستطاع اذا قطع تغير الماء على الاول في  
 فيخرج من النقل على الثاني يجري عن ماء غيره من المايعات كالمخلوط بالوجه ولا يصح خروج الماء عن الاطلاق بالمنزج بطريق  
 اقول ان جريان الماء بالحقبة انما هو بعد شرح التعليل بان لا الاجزاء للعاية على مستبقة مع تعلقها في كثير  
 من الموارد كالأحقق والمعلوم من الشرع عدم غلبة غير الماء الحكم في الطهارة ومقتضى التراب مع صيرورة الماء به مصافا لا يخرج  
 من اشكال بالجمله فان ادخل هذه الفروع في المسئلة لا يخرج من الاشكال في الحسن قد نص جميع من اصحاب من ان الله عليهم  
 على اشراطها فان التراب لثقتا لان المطلوب منه الطهارة والعنصر لا يظهر احتلال العلامة في النهاية اجزاء العنصر ووجه جريان  
 من التراب



من التراب الاسفان على القطع بشي اخو وشهره القبح البصر لست جدير باية لانه القليل ما ذكره وان كثر في كلام جلدتهم لانه  
غير معلوم من النقص بل هو على استنبط اهل القياس فبذلك كلام صاحب العالم والملاحك الجواز بالحق نظر الى الملاحك النقص الامانة  
قال في العالم بعد ذلك بل على مرادة الظاهر انما هو في القياس عند الاطلاق وفي الملاحك بعد ان نقل من العلامة في المنها في التراب  
الطهاره التراب لانه المطلوب من التراب هو غير مناسب للخصيص في كل الملاحك النقص بالظاهر والحق والحق في  
هو ما قد استلزم ان يكون في مسئلة نظير الارض من ان لا يظهر الاستدلال على مثل هذا الحكم الحديث الزايد من غير ان يكون عليه والذبح  
طريق من قوله جعلت في الارض سجدا لله فانه شامل للطهاره الحديثه والخصيصه والطهوره كانت قد تحققت في صدر الكتاب  
هو الطاهر المطهر فيجب الحكم هنا بطهاره التراب وما قام مقامه وهو ان كان نقل عن صاحب في هذا الباب لاساس نقل العلامة  
في الترخ من ابن الجوزي انه يجزي في المسئلة الاولى لو ان ما قام مقامه وهو ان كان نقل عن صاحب في هذا الباب لاساس نقل العلامة  
فانه الملاحك النقص من الملاحك النقص من التراب وهو ما قام مقامه وهو ان كان نقل عن صاحب في هذا الباب لاساس نقل العلامة  
كما تقدم في هذه الباب لانه قد بين على ما نقله صاحب عن من العدل بالقياس قال الشيخ في العنبر في ترجمه ابن الجوزي كما جلد  
لصنف حشر الامانة كان يرى القول بالقياس فترك لذلك كتب في الجوزي على ما قاله الجوزي في كتابه ابن الجوزي في التراب  
وجوزي صاحبنا في ترجمه جليل القدر وصف واكثر وانه انما يجب العنبر الذي ذكر فيه ثم ذكرها الى ان قال في صفت سبوحنا  
الثقات يقولون ان كان يقول بالقياس وقال في العلامة ان كان وجها في صاحبنا في ترجمه جليل القدر ثم نقل كلام الشيخ  
المقدم قول الشيخ ما في كلامه قد سمر وكذا كلام الجوزي في قوله من الاستحسان لانه وصدره الجلاله والوفاء مع نظم من نقله  
بالقياس ما لا يجتمعان فان صاحبنا يقول ان تركه الحق بالقياس من ضرورات مذهب اهل البيت عليهم السلام لا سقاسة الا  
الاحتياط والممنع منه فكيف يجتمع القول بالوفاء في كلام الشيخ الجوزي بذلك والجوزي قد نقل عن شيخه الثقات وان حكيت  
بعضهم في ذلك ما ذكر في صدره ترجمه والجوزي وكلامهم هذا لا يخرج من النظر الى الشيخ نقل المحقق في العنبر في الترخ في السطر  
قال في التراب الجوزي التراب منقصر على الملاحك واحد غير كاشان وما يخرج عن كاشان اجازة نقل ذلك انهم من ابن الجوزي ثم قال وجوزي ما ذكر  
ان الاستحسان الممنع في الوفاء في الطهره التراب في الاستحسان لو لم توجد فيه فقال وفيه رد ومقتضاه البعد التراب وعدم العلم بحصول  
المصلحة الزايدة في غير ما لا يخرج ذلك الجواز مع وجود التراب من وجوبه وفيه ما يند لما قد مضى من ان الامر بالعمل بالتراب  
انما هو من بعد ما لا يكون من الوجه الاستنباطي الامانة قد نقل عن ابن الجوزي ما ذكر من ان نقل عن صاحبنا في التراب من الاستحسان  
لانها هي والملاحك بعد التراب والذي نقله عن الشيخ كما تقدم من نقله الشهيد في الذكر انهم على القول بالقياس وكيف كان فانه النقل  
في جلد المحقق هذا القول ان وجوبه في الملاحك لا يخرج من القول بالقياس في الجوزي كما كان ان الاول في قوله في الملاحك والقطع من التراب  
لا يخرج من مقتضى صوابه وان كان التراب موجودا في جميع النسخ من التراب المذكور في النسخ بين ترجمه ابن الجوزي في التراب  
ما ذكره بطلب العنبر في الترخ في الملاحك من هذا الحكم جمع من صاحبنا في العلامة في كبر من كبره وفيه في النهاية وقال في الترخ  
ان عدم اجزاء غير التراب هو الملاحك لانه المصلحة الثانية من البعد استعمال التراب لوصلت بالاستحسان ومقتضى استعماله في  
التراب ونقل من المحقق الشيخ على قد سمر انه امس هذا القول تقرب دليله واستدل به بان جميعا من صاحبنا في قوله في التراب  
بالمشابهة نقل من التراب والخروج من مقتضى استدلاله لا يخرج ما فيه فان غاية ما لا يمكن ان يكون هو عدم جواز احداث التراب في  
مقام دعوى الاجماع لان مقام الخلاف واجبا وهذا القول في المسئلة والامر بها من قبل الملاحك في الملاحك ثم انه لا يخرج ان فاعيان  
الشيخ المستقلة العنبر عند عدم التراب بين الاضمار على الماء وسؤال ما يشير التراب ولا يفتق على ذلك بل انما هو جواز كل واحد منهم  
نقل من العلامة في الترخ في التراب لانه لا يخرج من مقتضى الترخ في التراب بالوجه الامانة من عدم التراب في مقتضى  
وهو العلامة في جلد من كبره والشهيد ومقتضى الترخ المستقلة في سابق هذا المرح لا تدل عليه فانه انما يدل على مقتضى الترخ

بالقياس  
في الجوزي  
في التراب



الا ان يكون وصل عليهم من موضع اخر ثم انهم على تقدير الاختيار بالماء مع فقد التراب وبهم فعل بجيب الفضل تلك مرارة او صفة اخرى  
 مبنيان على ان مع فوات التراب وبهم ينقل الى ما هو بلغ منه وهو الماء فنجيب الثلاث في اداة بفقد التراب بسقط التكليف  
 بوقوعه عنهم مقام يحتاج الى دليل فيكون الضلعين ان الحكم ببقاء الاناء على الحاجة الى حال هذه تكليف بالشقة وقوله لعل  
 في المنتهى ان الحق وعلى ما نقل من دفع الفواعل اثنان والثلاث وادود على اصل المسئلة المذكورة بان مقتضى اشتراط حصولها لتمام  
 الاناء بالفضل المعين بالتراب والماء عند عرض هذا النوع من الحاجة هو اشتراط عند فقدان شرطه كما هو لتمامه  
 في مثله ومن القبح ان الشرط اذا كان مركبا من امرين او امور كفي في استقامتنا استواءه حتى لو دام قيام البدل من الخبز المفقود  
 او سقوط اشتراطه منه لعدم يحتاج الى الدليل الا ترى ان الخبز الاخر للشرط هنا وهو الماء استقامت الحال في استواء الشرط عند  
 استقامته من امكان وجوده وتقدرة وما ذاك الا لفقد الدليل على سقوط اعتبار في حال التقدير بوقوع البدل مقامه متى وجد  
 وجيب كما لا يخفى على العظم النسيب ومن ذلك يظهر ضعف ما يحكى على اصل المسئلة من احتمال المرتين والثلاث بل الحكم ببقاء  
 الاناء على الحاجة لعدم حصول المصلحة الشرعية الذي فتره الشارع لعدم الحاجة المحضه ودرج ان يجمع من المتأخرين نظرا الى  
 ما تقدم وقد عرفت وجهه في قوله التاسع قد ذكرنا من المتأخرين ومتأخرين ما صرح به القديحان والشيخ للعود من الحكم  
 بالتحقيق واعتبر من ان مقتضى الاصل والحق فان ظاهر الاحتفاء بمقتضى قوله قد عرفت ان مقتضى ذلك انما هو  
 كلامه في كتاب الفقه ولكن حيث لم يبلغهم ذلك اوردوا عليهم ما اوردوه به راجع الى الخرج عن الاصل المذكور وما لا يقي  
 في كلام المحقق وهو محجة البقاء فانما يحتاج ان يكون مطلقة فيقول اطلاقا على الخبز المذكور وبقيته به فلا اشكال في الاستدلال  
 اختصارا لاحتجابها بالوجوب فانما المصلحة باستقام التراب نقبل بان الحكم به كما لو فقد التراب من المرتين او الثلاث كما تقدم من  
 من العلل في المنتهى والتذكير بالخبر بالان في التذكرة صحيح بالاختيار بالماء ولا يفرق في ذلك العدد وفي المنتهى مع المرتين  
 بقاء الاناء على الحاجة وبصريح شيخنا الشهيد الثاني في الرخصة ونقله في العاشر عن بعض متأخري الذين عاصروا والوجه فيه كما  
 ما تقدم حيث ان الدليل يقتضي توقف حصول الطهارة على التراب والماء وليس على استثناء حال التقدير بل يقتضي على  
 اصالة الحاجة فضلا ثالث بان خضاضا لصاد باستقام التراب ان كان باعتبار توقفها على الاشارة على كبر بعضها كان لا واني  
 المصلحة وامكن من ج التراب بالماء وان اذ اذها وحفظتها به على وجه يستوجبها وجب واجزا وان كان باعتبار نقاشة الاشارة  
 بحيث يتوجب الصاد على الاصل الاستعمال الكثر بالماء فان وكذا اذا اشع في الصورة الاولى ان لا يمتنع جاعلا الوجه الذي ذكر  
 وقرئ بين هذا وبين ما اذا فقد التراب حيث ما ان لم يبقا على الحاجة بان الحكم بذلك هنا يقتضي في التقطيل المذكور وهو  
 مناسب بحكمة الشارع وتحقيقه ولما هنا كحصول التراب من جاعلا تقطيل او لا — ولتحقيق ان المقام ان كان قبل اجزاء  
 الممزوج بالماء كما هي احوال الاقوال المتقدمه فاذا كرم هذا القاصد في الوجه الاول جيد لان هذا احد افراد المظهر التراب بل لقائل  
 ان يقول ان مقتضى امكن وضع التراب فيه وان كان صلب المرعى يتغير كبر في مواضع الحاجة فان يحصل التعلق بل ذلك  
 غير مشروط فلا اشكال ولا ضرورة الى المزج واما ما ذكر في الوجه الثاني من يقتضي الاحتفاء بالماء فتصنيف والقرن بينهما  
 فقد التراب الذي اختار فيه البقاء على الحاجة شرط واما استدلاله من الفرق بالحكم من يفتقر الخرج عن بقية التراب  
 المحضه على مظهر محض مع عدم وجود مظهرها مثل هذه الخرجات الواهية مجازة واي حذر على المال في تقطيل الماء  
 من غير ما يرفع لا ينتفع به فكثير من الاشياء غير قابل للتعلق بصلاحه فالبقية للاختصاص وبالمجمل فان المقادير الشارحة  
 التحقير في القصور المذكورة ونحوها غير معلوم من الشرع وان قلنا بعدم اجزاء الممزوج كما هو احوال الاقوال فالحق في القول  
 الثاني كما جزم به شيخنا الشهيد الثاني في الرخصة لا انه يرد على شيخنا الشهيد المذكور ان ما اختار في هذه المسئلة  
 بهذا الرخصة لا يلزم ما اختار في المالك فلا منافاة واداة العالم الحادي عشر قال فيخرج في الخلاف ما وقع كلامه ان







انما هو على الاول التي نقلها من العلامة من السعد الذي ذكره في تلك المراتب فانها هي فوض على يد بل وليس فليس والمختار كونها  
 نجاسة كغيرها من النجاسات والتعلق بان حكم النجاسة بضعف وشدته موثوق على انه ليل الدال على السعد في تلك المراتب  
 واما مع عدم الدليل فليس الا ان جميع الامور الاجال من الانصاف بالتخصيص باعتبار ما يصدق به ذوالها وهذا بعد الله  
 سبحانه فلا يستلزم عليه والله العالم الرابع عشر قال في المتن لو وقع فيه نجاسة بعد غسله بعض العدد فان كانت ذات  
 عدد سائلة في كان كافيا والاصح المداخلة في الباقي وان بان ان ذلكا لوقع فيه نجاسة قبل الغسل الا ان كان  
 لابد للولوج ثم ان كانت النجاسة تنقل الى الغسل ثلثا وحيا لثلاث من غير التراب وبالجملة اذا تعددت النجاسة  
 فان شئت في الحكم تدخلت وان اختلفت فالحكم لا يعلوها انتهى اوله ما ذكر من المتداخل فيما حصل الاتفاق فيه  
 الى انما كانت لمقتضى محتواه في غير موضع من ان تعدد الاسباب موجب لتعدد السببات الخامس عشر المشهور بين  
 الاصحاب سقوط العدد في الغسل اذا وقع الاناء في الماء الكثير وهكذا على منخص يحتاج الى العدد الا انه لا يفسد  
 الصغير في اناء الولوج ونقل من الشئ في الخلاف وطأ انه قال اذا وقع الطيب في الاناء ثم وقع ذلك الاناء في الماء الكثير  
 الذي يبلغ كذا فان زاد لا يجنب الماء ويحصل له بذلك غسله من جهة الاضلال ولا يطهر الاناء بذلك بل اذا تم غسلا  
 بعد ذلك ظهر ومقتضاه وجوب العدد في الكثير قال في المعامل ومثل الشئ في هذا ان الامر بالعدد متبادل للتقليل  
 والكثير فلا بد للتخصيص من دليل الجواز ولو في التخصيص على ان اللفظ اذا اطلق يشير الى المعنى المتعارف المتعارف  
 وفي الحال ان المتعارف في مجال الامر بالعدد هو الغسل بالتقليل قال وبعضه ذلك في الجملة من جهة الاحتياط وان  
 الماء الكثير اذا استولى على النجاسة وان كانت مغلظة بحيث اقتضى شئ اخر انما فيه واستعملها سقط حكمها شرعا  
 وصار وجودها كعدمها فاذا وقع المتخص في الكثير واستولى الماء على اناء النجاسة فيه جرى ان يفسط حكمها ويجعل  
 وجودها كعدمها والا كان الا في في من المعين ويؤيد من جهة الشئ مادواه الشئ في الصحيح من محمد بن مسلم  
 قال سألت ابا عبد الله ع عن الثوب يعيبه البول قال اغسله في المكن مرتين فان غسلته في ماء جاف فغسل واحد  
 انتهى وهو جيد اقول ومثل صحيحه محمد بن مسلم المذكور ما صحيح به المصنف في كتاب الفقه حيث قال فان الماء  
 بول في فرك فغسله من جافة ومن ماء واكده مرتين ثم اعصره يغسله البصاة غير صحت لا يصح الفقه كما قد متا  
 ذكره وذكرنا ان المراد بالاك في كلامه القليل في هنا شئ اخر في كلام الشئ اية وحديثه فان ظاهره حصول غسله  
 واحدة لو ان لم يقدم الصغير بالتراب وهو مشكل بل الظاهر صغر لقيام الدليل الصحيح الصريح على وجوبه مطلقا وغاية الكلام  
 انما هو في وجوب عدد الغسل بالماء في الكثير وعدمه في الاقل لا بد منه على كل حال وظهور من العلامة في الفقه موقفة  
 الشئ في هذا المقام وان لم يقل بوجوب العدد كما هو كلام الشئ حيث قال بعد نقل كلام الشئ المتقدم والوجه عندنا  
 انما هو بذلك لان حاله في الكراهية لا يمكن القول بنجاسته كذا وان عين النجاسة او المقد يرد ذلك والحكم منزلا فلا تأثر  
 الكراهية الا لا ما عرفت من دلالة الشئ الصحيح الصريح على الصغير مطلقا بالظواهر بد منه وثانيا ان استعادة البقاء  
 على النجاسة مع كونها كثيرة وقد ذلك عين النجاسة صلبا لم يضر النظير في الماء هنا كما في سائر النجاسات واما ما عرفت  
 التابع مطهر حتى يجعل النظير مركبا من امرين لم يحصل احدهما فاي حال هنا للاستعداد المذكور ونظيره في هذا المقام  
 يخرج كره من ماء في جلد ميتة فان الماء يكون ظاهرا مع نجاسة الجلد فلا منافاة ح من بقاءه على النجاسة وكونه في ما اكثروا  
 فان قبل انه ياتي على قول من جعل الغسل بالتراب بعد اشرعها كما اختاره عن اتفاق وان يكون مطهرا ما قدم منه هنا  
 قلنا ان احدا لم يقل بان التراب غير مطهر وانه لا يدخل في النظير وانما يصح قولنا بعد اشرعها هو ان التابع يعيد المكلفين  
 بالنظير به هنا وداعلى من قال ان الغرض من انما هو تلغ النجاسة وانه المبع من الماء في ذلك حتى يرتجى الى هذا القليل  
 جلة من الاحكام المنقولة التي قد عرفت ما فيها انما عرفت ذلك فاعلم ان كلامنا لم يتحقق في المختار موقفة الشئ فذكرنا



من وجوب السقوط في الكثير الواقف الذي لا جريان فيه قالوا يجب السقوط حقيقة كما ذكر الشيخ وبه متبع اليمين في الكتاب  
المذكور قال لو وقع اناء الولوع في ماء قليل حتى لماء ولم يحصل من الضلالت شي ولو وقع في كثير لم يحصل له مثل  
والحد وان لم يشرط تقديم التراب ولو وقع في جاردون عليه جربان فان في كل جربك له بالثلاث وفي قوله اشكال وهو بان  
ما ذكره حقا وان لم يقدم عليه بالتراب لكن لو حصل مرة بالتراب وبغائب عليه جربان كانت الطهارة أشبه بشي ونقل  
عن القاضي الشيخ يجب الترتيب في الجامع اعتبارا بالسقوط في الماء كدون الجاردي ولعلنا نقاها الى ما ذكره المحقق من انه  
في الجاردي يغائب عليه الجربان فيحصل السقوط دون الكثير الواقف ونظرا للعلماء في المتهنى ايضا انفسا المحقق في ذلك  
فاخر قد ناقضوا ولولا اني سيقول كلامه ويان ما فيه قال من لم يشر في اناء الولوع في ماء قليل حتى لماء ولم يحصل له  
وقع في كثير ولم يحصل له مثل السقوط ام لا يخرج من السقوط لو جوب تقديم التراب هذا على قولنا اما على قول المصنف  
الوجوب الاحتساب بقله ولو وقع في ماء جاردون وبغائب عليه جربان سقطت به لعصب كاجوب به بقله خلافا للشيخ او العصب  
غير معتبر في مجرى ما لو صغر تحت المطر ولو خففته في الماء وحركه بحيث يخرج تلك الجارب او اللابنة عن حكم الملافة  
وبالطامة غيرها احجب بذلك مثلا ثمانية كالجربان ولو طرح فيه ماء لم يحجب به مسئله حتى يخرج من سبيل كان كبير احجب  
الكثر او لم يكن خلافا لبعض الجرو فان قال في الكثير اذا وسع قلبه ولو طرح فيه ماء وحقق احجب له مسئله ثمانية والى  
انه لا يكون مسئلة الا بغير بغير من عات للعرف ثم قال لا اقرب مندي بعد ذلك كله ان العدد انما يعتبر لو صب الماء  
فيما لو وقع الاناء في ماء كثير وجاؤا بالثلاثة لجهالة طهر مني ولا يخفى ما في آخر كلامه من اللابنة لاند قد وظاخر  
كلامه الى جميع ال ما ذهب اليه في الفتح وقد عرفت ما فيه وقد ذكر بعض محققي اصحابنا من متاخر المتأخرين ان كانت عند  
من المتهنى استخوان وان العباد لا يخرج غير موجودة فيها فسخته اخرى ميانا كما ذكرناه وذكر ان جربا نقاها انما  
بالزيادة والنقصان في مواضع وجهه بانه قد خرجت من نسخة الكتاب اولا كما كتبه ثم حصل العدول في مواضع في  
الاخرى وماها من جلة ذلك وهو قريب من الله العالم المسئلة الثانية في بيان ان ما يجب فيه السقوط وذلك في  
متن الخبر وقد اختلف الاصحاب في عدد ما يجب من ولو من المشهور بين المتأخرين وجوب السمع ذهب اليه العلماء  
ومن اخر من قال لا يفي في ان حكمه حكم الكلب والبق ذلك المحقق وجعل حكمه حكم غيره من الجحاشات مع ان كلبا  
نق في المسئلة الثانية من حيثها والمف بها ويدل على المنع وهو المولى المنصود ما رواه الشيخ في الصحيح عن علي بن جعفر  
عن اخيه موسى ثم قال سألته عن جرب يثرب من الاناء كيف يضع به قال يضع سبع مرات اجمع الشيخ ما ما نقل على ما  
اليه لوجوب اعددها ان المختبر يسمى كلبا في اللغة فثبتا وله الاجابة الواردة في ولوع الكلب والثاني ان الاناء افضل  
مرات من سائر الجحاشات والخبر من جربها واجب عن الاول يمنع الصديق حقيقة وعن الثاني بان فائدة دليله الذي  
ادعاه مع نيله هو عدم ما دل على الثلاث المختبر والعيبي المذكورة خاصة بحيث يفيد عدم بها كما هو لقائمة مع  
نفاذهم ان سال خلة هذا الوجه فيبقى الاكتفاء بالماء وحده وملاحظة الاول يقتضي وجوب التراب معه نقل كل بقية ولا  
ينظم احد وجهي الدليل على مل ماء والمحقق في المعتبر قد جعل محجة على بن جعفر على الاستصحاب مع انه لا معارض لها في البيا  
قبل ولعل المانع من العمل بالرواية عدم وجود اتفاق بها من المتقدمين قبله وهو كثيرا ما يراعى ذلك ويحتمل في العمل  
بالاجابة رد القرينة على هذا انه لم يذكر في ارفع كتابته الخلاف في مسئلة ولهذا ان العلماء في المتهنى قال لو قيل لوجوب  
على الاناء من سبع مرات كان قويا لما رواه علي بن جعفر في الحديث ثم قال وجلة على الاستصحاب من حيث ادلال عليه



مع ثبوت الامر للوجوب ومنها الجزم بقدر اختلاف كلام الاصحاب في ذلك فقول بالبيع انهم ذهب لبيع جميع من الاموال  
البيع المعتمد وسلا در الشهود في اكثر كتبه والتحقيق البيع في غل والمحل بيع من المتأخرين وانقل انه لا يرد وقيل بالثلاث  
وذهب اليه المحقق في غير من والعلامة في بعض كتبه واليه ذهب البيع في النهاية وبك كذا نقله عنه في كذا والذي  
بعد له في النهاية انما هو بيع لثلاث كما نقله حيث قال بعد ذكر الاموال فان اصابها جزم او بيع من الاموال المسكوب  
عنه لبيع مرات واما ما نقله عن بيه فلم اوفق عليه لانه بعد ان ذكر عبارة المص لا يستر على مثل الاموال انما هي لثلاث ولا يستر  
لما ذكر في المغتفر من البيع لشي من الاختار بغير نقل النهاية بل لا بعد ذلك من هذا كالا يفتي واحتمل كونه  
ذكر ذلك في غير موضع المسئلة صحت الاموال امر كان في ينبغي لنا ملء المراجعة في هذه المسئلة وان كانت من  
القول او في القول بالثلاث ذهب البيع في كذا انهم لم يكتفوا من حيث الخصمية كما ذهب اليه الفاضلان بل من حيث  
وجوب الثلاث عمدة في سائر النجاسات كما ياتي نقله وقيل بالمرق اختار في المعبر والعلامة في اكثر كتبه كغير من النجاسات  
من الولوغ وهو اختيار شيخنا الشبيه الثاني في الرضى انهم الاموال اطلقوا الاختيار بالمرق والفاضلان في المعبر والحق فيناه بيه  
بعد ان اذ العين فاختار هذا القول السيد السند في كذا المحقق البيع من في العالم وقيل للمراتبين بغير من ذهب الشبهة في اللغة  
حيث انه ارجح المراتبين في فصل الاموال من جميع النجاسات بل في غير الاموال وان وجب تقديم المعبر في انما الولوغ اكل هذا ما  
وقفت عليه من الاقوال في المسئلة فالتالي وقفت عليه من اخبارها منها موثقة عمار بن موسى من ابي عبد الله عن ابي الحسن  
في التبنية قال فصله سبع مرات قال هذه المراجعة استند اصحاب القول الاول ومما موثقة عمار بن موسى انهم عنده انهم  
من ذلك او انما يشر بغير الجزم فان فصله ثلث مرات مثل يجر به ان وجب في الماء قال لا يجر به حتى يملكه سبع وفصله  
ثلث مرات وبهذا الجزم من قال بالقول الثاني واما من اكتفى بالمرق فانه من الخبرين المذكورين ويضعف السند  
على ما دل على الامر بالفضل الحاصل بالمرق المرتبة للعين قال في المعبر بعد ان ذكر عبارة النافع المطابقة لعبارة في الشرايع  
باجابا لثلاث ما هو بهذا من ذهب البيع ثم نقل قوله بالبيع ثم اتبع الثلاث بموثقة عمار بن موسى ثم قال مسألة وبفضل الاموال  
من سائر النجاسات مرة والثلاث احرط الى ان قال بعد كلام في المبين والذي يروي عندي في الامتناع في اعيان العدة على  
وبما عدله على ذلك النجاسة وعلى الاموال بعد ذلك مرة واحدة لحصول الغرض من الاموال الذي وضعف ما يفرقه به عمار بن موسى  
وانما اعتبرنا في الجزم بالثلاث ملا حظة لاختيار البيع والتحقيق ما ذكرناه انتهى اقول — كذلك عمل في غير موضع  
من كتابه بموثقة عمار بن موسى كما قد ساد ذكر الحكم لثلاث ثم نفقون عليه ثم ان ما ذكر ونقله العلامة كقولنا  
نقله منها من اعتبار ان لا يبرهن النجاسة ان لا يتم المكثف بالمرق قد اعترضه فيه في الرضى حيث اكتفى بالمرق الى الحصول بها الانتفاء  
فقال ويحتمل اعتبار بالمرق بعد فوات العين ان كانت موجودة وهو جزم المعبر اذ لا يلائم الاموال التي ادخل وجود سبب التنجيس  
ويضعف بان البلية من البطل وغير في المحل من نجاسة في كلامه في اقول — وتحقيق الكلام في المقام اما على نقل  
ما ذكره من اطلاق هذا من الخبرين وان قبلوا امثالها في غير موضع فلا كفاية بالمرق وانما من لا يرى العمل بهذا الاصطلاح  
او يراه ويختص بغير الاموال كالخبر بالشبهة ويحتمل فانه لا يخرج عن ادله عليه الخبر المذكوران وانما بقي الكلام في الجمع بينهما  
فظاهر من قال بجزم الثلاث محل جزم البيع على الاصحاب جوا واما من قال بالبيع فلا يعرف الا من اصر دابة الثلاث وجماع  
الاشبهاء في السند وعدم امكان التزجج به وماه كلام بعضهم على خبرنا بالشبهة وفيه ما فيه ونعرب عنه في غير الجمع بين  
الخبرين المذكورين المحل على اختلاف الاموال في قطع النجاسة المذكورة منها عنه ما يحصل بالثلاث ومنه ما يتوقف على البيع



وهو ان كان لا يخرج اليقين من تامل الاثبات في مقام الجمع لا يثبت به وكيف كان فالاحتياط لا يخفى واما القول بالمرتبة فلا عرف  
لها وجه وجها اذا عرفت ذلك قال ان بعض من صرح بالبيع كالشيخين في المفتحة والنهاية والميسر جعلوا الحكم كسائر  
المسكان في الجز في ذلك وبعضه يقتصر على كون الجز خاصة ومودد الى ما هو البتيد ومقتضاها احتياط الحكم بالبيع  
عليه هذه اللفظ والذي يظهر لي كما من حقيقة من صدق الجز على الجميع انه لا منافاة بين البتيد والجز وحده اياه مع  
ما في الاشارة المسكوتة لصدق الجز على الجميع نعم لفظ الجز ورد بالبتيد وهو حق من الجز ولعلهم هو امنه ان المراد به  
الجز كما صرح به الدراية الثانية نعم باق على قول من ختم اسم الجز بعصر العقب كما قد مناه نقله من جملة منهم الاشكال  
في المقام ثم ان جملة من طعن في الجز بان الصنف متبع باصحاب البيع خرجا عن خلاف من اوجبها ولا يخفى وهذا لما  
حققناه في غير موضع ما تقدم من ان الاستصحاب حكم شرعي يتوقف على الدليل فالجزء المذكور ان صلح الاستدلال لا يصلح  
على ظاهره من الوجوب وان كان لا يصلح فلا معنى للحل المذكور ثم اي خرج يحصل بالحول على الاستصحاب المؤذن يجوز التمسك  
بعدم الام من الوجوب الموجب تركه للخذلة والعقاب والله العالم ومنها صوت الفارق فيه فاجب الشيخ فيه سبعا وسبقه  
على ذلك جملة من اصحاب والكتفي الحق في الشرايع ومختصر العلامة في جملة من كتبه والشيخ في كتابه الثلاث الامارات  
الشيخ الى ذلك بالاعتناء المتقدم في سابق هذا الموضع وقيل بالمرء وهو من هب المحقق في المختبر والعلامة في الكرامة  
المقدم عنده وقيل بالمرتبة كما ذهب اليه في القدر بالاعتناء المذكور اليقين والذي وقف عليه من الاخبار موثقة  
عامة عن ابن عبد الله قال اصل الامة الذي فيه الجز متبعا وهي ظاهرة في الدلالة على من هب الشيخ ومن يتقدمها  
المحقق في المختبر فم بعد ذكر عبارة المختصر التي اضافها القبول بالثلاث ونقل القول بالمرء عن الشيخ بحجة ظاهرة  
عامة ثم ساقا ثم قال والمراية صغيفة لفراد الفطرية لها وجود الخلاف في معونها فان الشيخ يقتصر على الثلاث في  
جميع النقاسات عدل الويلع وان متبعا لقارة الجز لا يكون اعظم نجاسة من ميتة الجمل والمختبر لان امثال القتل  
بالثلاث فلا يجب ما نراه ولا يجوز ان يكون هذا الحكم مختصا بالجز فلا يتناول القارة انتهى ثم انه وجع عز ذلك الى  
القول بالاكفاء بالاحاطة في كلامه الذي قد مناه نقله وكلامه في من حيث الاعتناء والانه اطراح الدعوى من غير  
لا وجه له وطعن فيه بالصنف غير صحيح مع علمه وانما الذي في غير مقام من كتابه نعم يبقى الاشكال فان مورد المتن  
وهو قريب من القارة كما ذكر في التفتيح من حيث لا يتناولها هو الممنوع من ان يذلل في المعية كما قد مناه عنه والتحقيق  
الشيخ على طاب ثراه في قواعد هذا الكلام لا يخفى من الغلبة قال بعد قد المصنف ومن الجز ثلاث مرات ويجب البيع  
عنها الجزى عاوض الصادق الدالين على وجوب البيع وصنف عاوض مجزى بالشهرة ولا يضر لها رضى بغير الدال على الملا  
لان الشهرة مرجحة لغير الحكم مقصود ايجال الجز بل المسكر المايح كذا في كتابه بعد الحاق الفقاع بها واما الجز فهو نعم  
الجيم دفع الماء الملهل الى الملهة لغيره من القارة والمراد اصل من نجاسة مائة وهل يحتمل الفصل من غير هذا النص  
القارة وايضا انك عدم التقاض نظر الى طلاق اسم القارة على الجميع وقد متبع يرجع من الاستصحاب وان توقف فيه صاحب  
المعتبر انتهى اوله لا يخفى ان كلامه هذا انما يجزئ لو رد لفظ القارة في خبر يثبت ما ذكره والى انما هو حق من  
كما عرفت ثم ان كلامه هنا الطلاق الحاق الفقاع بالجز في البيع ايم كذا انفق على من ذكره سواء يمكن ان يكون كما  
الاخبار بالطلاق اسم الجز عليه كما تقدم وانه العالم المسئلة الثالثة احتساب الاحباب في غسل الامانة من بليق القارة



فَقِيلَ بِالثَّلَاثِ بِنَاءُ عَدَالَتِهِ مَعَ مَطَرٍ وَهُوَ مَذْهَبُ الْفَرَجِ فِي الْخِلَافِ وَابْنُ الْحَيْثَمِ فِي غَضَبِهِ عَلَى مَا نَقَلَ عَنْهُ وَتَقَارَعَ التَّحْقِيقُ فِي  
الذِّكْرِ وَالْإِسْرَافِ فِي الْحَقِّقِ الْفَرَجِ وَالْمَرْفُوعُ وَالْمَرْفُوعُ فِي الْحَقِّقِ فِي الْحَقِّقِ وَبِقَدْرِ الشَّهِيدِ فِي الْإِيَادِ وَالْمَرْفُوعُ وَقِيلَ الْمَرْفُوعُ  
أَخْبَرَ الْفَرَجَ عَلَى مَذْهَبِهِ بِطَرِيقَةِ الْأَصْبَاطِ فَاسْتَعْمَلَ الصَّلَاحَ لِمَا حَصَلَ الْعِلْمُ بِالطَّهَارَةِ وَوَقَفَتْ عَادَةُ الْمَالِ بِطَرِيقَةِ عَزَائِهِ عَنِ اللَّهِ عَمَّ  
قَالَ سَلَّمَ عَنْ الْكُورِ أَوْ الْإِنَاءِ يَكُونُ نَذْرًا كَيْفَ يُصَلُّ وَكَمْ مَرَّةً يُصَلُّ قَالَ يُصَلُّ ثَلَاثًا مَرَّةً يُصَلُّ فِيهِ الْمَاءُ يُغْرَسُ فِيهِ ثُمَّ يُغْرَسُ مِنْهُ  
ذَلِكَ الْمَاءُ ثُمَّ يُصَلُّ فِيهِ الْجُرْدُ صَبَاحًا مَرَّةً وَدَعَاءُ الْمُنَافِرِينَ أَمَّا الْأَصْبَاطُ فَاسْتَعْمَلَ بِطَرِيقَةِ شَرْعِيٍّ وَلَمَّا دَرَجَ إِلَى تَصْنِيفِ السُّنَنِ  
وَأَمَّا حُجَّتُهُ مِنْ قَوْلِهِ بِالْمَرْفُوعِ ظَاهِرٌ مِنْ نَدْوَايَةِ الْمَذْكَورِ عِنْدَ مَنْ لَا يَرَى هَذَا الْأَصْلَاحَ أَوْ يَرَاهُ وَيَكُونُ الْحُكْمُ بِحُجَّتِهِ حُجَّتُهُ  
الرَّوَايَةُ بِالسُّنَنِ كَمَا صَرَّحَ بِهَا وَاحِدٌ فِي الْقَامِ نَعَمْ قَالَ الْفَرَجُ فِي طَوْفِ الْإِنَاءِ مِنْ سَائِلِ الْفَحَاشَاتِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَلَا يَرَى فِيهَا  
الْعَرَابَ وَتَدْرِي صَلَاحُهَا وَاحِدٌ وَالْأَوَّلُ أَحْوَجُ الْإِنَاءِ نَالَهُ لَقِيفَتْ عَلَى هَذِهِ الرَّوَايَةِ دِيْمَا الْعَيْنِ وَصَلَّى الْبَاسِمُ كَيْفَ الْإِنَاءِ  
وَصَحَّحَ جَمْعَ مِنَ الْأَصْحَابِ بِأَنَّهُ لَوْ بَلَغَ الْإِنَاءُ مَا دَكَّنِي أَنْ أَرْضَعُ عَنْهُ بَعْدَ تَكْوِينِهِ وَنَزَلَ كَيْفَ فِي الْفَرَجِ مَعَ دَعَائِهِ لَكِنْ لَمْ يَشْرَطْ  
لَعَادَ تَبَايَعُ الْقُلُوبِ هَاهُنَا وَمِنْهُمْ بَعْضُهُمْ يَكُونُ الْإِنَاءُ مُشْتَبِهًا بِثِقَاتٍ قَلْعًا عَاطِفًا مَا ذَكَرَهُ مِنَ التَّحْقِيقِ بِكَيْفِ ثَبَاتِهَا  
لَا وَجْهَ لَمْ يَلْزَمْ فِي حَقِّقِ الطَّهَارَةِ بَيْنَ الْخَوَالِجِ مَا الْخِلَافُ صَدِّقًا بِكَيْفِهِ أَوْ يَجْزِيهِ بِالْإِنَاءِ بِالْمَرْفُوعِ الْمَذْكَورِ وَلَمَّا حُجَّتْ  
الْعُقُولُ بِالْمَرْفُوعِ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ فِي الْقَدْرِ فَقَدْ عَرَفَتْ أَنَّهَا مَرْفُوعَةٌ هَذَا الْمَقَامَ حَيْثُ أَدْعَى فِيهِ الْمَرْفُوعُ فِي أَنْ لَمْ  
جَمِيعُ الْفَحَاشَاتِ فِي الْوُجْهِ أَوْ أَيْدِيهِمْ وَفِي ذَلِكَ وَالْقَدْرُ أَنْ الرَّجُلُ فِيهِ عَمَلٌ وَرَجَدَ الْمَقْدَرُ بِالْمَرْفُوعِ فِي أَنْزَالِ الْبُكُولِ  
عَنِ الثُّوبِ وَالْبَدَنِ وَأَنْ أَعْيَانَهُ فِي الْبُكُولِ يَدُلُّ بِمَعْنَاهُ الْمُرَافَقَةُ عَلَى اعْتِنَاءِ فِي غَيْرِ الْفَحَاشَاتِ كَمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ فِي مَسْأَلَةِ الْإِنَاءِ  
بِحَاسَةِ الْبُكُولِ وَأَنْ غَيْرَ الثُّوبِ وَالْبَدَنِ مَثَلُهَا فِي الْحُكْمِ بِالتَّقَرُّبِ الْمَقْدَمِ وَيُؤَيِّدُ بَدْوُ الْإِنَاءِ وَالْبَقْدَرُ فِي حَقِّقِ الْإِنَاءِ  
كَأَنَّهُ عَلَيْهِ حُكْمُ الْوَلَوِيِّتِ وَالْعَارِ وَالْحُجْرَةِ وَتَقَارَعَ ذَلِكَ أَصْلًا الْمُرَادُ مَا زَادَ عَلَى الْمَرْفُوعِ الَّذِي وَرَدَ بِالْإِنَاءِ وَالْحُجْرَةِ  
وَأَسْتَفْهَانَ الْإِنَاءِ وَالْعَارِ عَلَى الزِّيَادَةِ وَهَذَا يَقْتَضِي مَا يَكُونُ أَنْ يَتَكَلَّفَ تَوْجِيهُ الْحُجْرَةِ لَدُنْ تَقَرُّبِهِ فِي الْمَقَامِ وَلَا يَحْتَاجُ مَا ذَكَرَ  
الْإِنَاءُ فَإِنَّ الْحَاقَّ مَا عَلِمَ الْبُكُولُ بِهِ وَمَا دَعَى الثُّوبِ وَالْبَدَنِ بِمَا لَا يَخْرُجُ عَنِ الْقِيَاسِ سَوِيَ سَمِيٍّ مَعْنَاهُ مُوَافَقَةُ مَا وَلَوِيَّةُ أَوْلِيَّتِهِ  
سَامِعٌ وَرَجَدَ الْإِنَاءُ فِي تَقْوِيَةِ الْإِنَاءِ بِأَعْدَادٍ مَحْصُومَةٍ تَبَيَّنَ مَا ذَكَرَهُ وَاللَّهُ الْعَالِمُ بِتَحْقِيقِ تَحْقِيقِ الْمَرْفُوعِ الْأَوَّلِيِّ وَالْمَرْفُوعِ  
مِنْ كَلَامِ أَكْثَرِ الْأَصْحَابِ أَنَّ فِي الْحُجْرَةِ قَابِلَةٌ لِلتَّطَهُّرِ سَوَاءً فِي ذَلِكَ الصَّلَابِ الَّذِي لَا يَخِيفُ كَالصُّفْرِ وَالرَّصَاصِ وَالْحُجْرَةِ  
الْمَقْصُودُ وَغَيْرُ الصَّلَابِ كَالْفَرَعِ وَالْحُجْرَةِ وَالْحُجْرَةِ غَيْرُ الْمَقْصُودِ الْإِنَاءُ يَكُونُ اسْتِعْمَالُ غَيْرِ الصَّلَابِ وَبَسْبِ الْفَاعِلَانِ فِي الصَّلَابِ  
وَالْمَعْنَى أَنَّ بِنَاءَ الْحُجْرَةِ الْقَوْلَ بَعْدَ طَهَارَةِ غَيْرِ الصَّلَابِ أَوْ أَعَادَ الْمَذْكَورَ قَالَ فِي الْعَالَمِ بَعْدَ ذَلِكَ عَنْهَا وَلَمْ يَرَوْا فِي تَحْقِيقِ  
وَالْعِلَالَةِ فِي الْفَرَجِ نَسْبًا لِيَنْبَاجِ الْقَوْلَ بَعْدَ جَوَازِ اسْتِعْمَالِ هَذَا النَّوعِ أَيْضًا أَيْضًا لَمْ يُصَلِّ كَيْفَ كَانَ قَالُوا أَوْجِبْ  
ذِكْرَ الْأَجْنَاسِ الْوَاحِدَةِ فِي إِيَانِ الْمَقَامِ وَتَدُلُّ عَلَيْهِ الْأَحْكَامُ وَهِيَ مَا دَعَاهُ فِيهِ وَبِهَا عَنْ هُودَيْسٍ مَثَلُ الْفَرَجِ عَنْ أَحَدِهِمَا  
عَلَيْهَا السَّلَامُ قَالَتْ عَنْ نَبِيِّكَ سَكَنَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ وَمَا نَدَى عَنْ الْقَارِئَةِ فَقَالَ بَنِي رَسُولِ اللَّهِ صَدَقَ لَدُنَّ مَاءٍ  
وَالْمَرْفُوعُ وَتَحَرَّمَ أَنْتُمْ الْحُكْمَ لِعَيْنِ الْقَضَاءِ وَالْمَرْفُوعُ الَّذِي يَكُونُ فِي الرِّقِّ وَبَعْضُهُ فِي الْخَوَالِجِ لِيَكُونَ أَحَدُ الْفَرَجِ قَالُوا سَأَلْتُهُ  
عَنِ الْجَرَادِ وَالْحَصْرِ وَالرَّصَاصِ فَقَالَ لَا بَأْسَ لَهَا فِي بَيْتٍ عَمَّا فِي الْحُكْمِ الْحُكْمُ وَهِيَ الْمَرْفُوعَةُ فِي الْقَدْرِ أَوَّلُ السَّاهُو الصُّعْبِ  
وَالْمَرْفُوعُ هُوَ الْإِنَاءُ الَّذِي يَطْلُقُ بِالْمَرْفُوعِ بِالْكُفْرِ وَهُوَ الْقَبْرُ وَالْقَضَاءُ بِالْفَرَجِ الْمَرْفُوعُ بِالْإِنَاءِ وَالْحُجْرَةِ وَالْحُجْرَةِ بِالْمَرْفُوعِ  
ثُمَّ الْبُكُولُ ثُمَّ الْمَاءُ الْمُسْتَأْنَفُ الْقَوَايِمُ عَلَى مَا فِي الْقَهَائِمِ جَوَازُ خَضْرَاءٍ مَدَّهَا كَأَنَّهَا حُلٌّ بِهَا خَمْرًا إِلَى الْمَدِينَةِ ثُمَّ السَّعْيُ بِهَا



فقبل الختم سطحه ختم واحد ختمه وناهي عن الانسداد بها لما شرع الختم فيها لاجل دهنها وقبل ان ينقل من بين  
يحيى بالدم والشعر في بعض المتع من عجايبها انتهى وما رواه ابو عن في الربيع الثاني من ابي عبد الله قال بنى رسول الله  
من كل شيء فكل مسكرهم فقلت له فالظروف التي تقع فيها من قال بنى رسول الله عنه من الدبا والرفق والختم والنفق  
فقلت ما ذا قال الدبا الفرق والرفق الدنان والختم حواضير والنفق حيث كانت الجاهلية ينفقون منها حتى يصبها الخمر  
يصبون فيها وما تعاد في عن جراح الدبا عن ابي عبد الله انه وضع ما يمكن من الدبا كانه وضع النفق ببعضها الدبا  
الحديث وما رواه الشيخان في في ربيب في المرفق من ما رواه سائله عن الدبا يكون فيه الخمر هل يصلح ان يكون فيه خمر او لا يصلح  
من بين فان اذا غسل فلا بأس وعن ابي جعفر في غير ذلك يكون فيه خمر لا يصلح ان يكون فيه ماء فان اذا غسل فلا بأس وعن في في  
او ان يشرى فيه الخمر قال لعله لان مره الحديث وقد تقدم تامه خمر يا ومن ثمة الاخرى المستقدمة اي في الاما الذي  
يشرى فيه البند وان يغسل بجمع مره وما رواه في عن جعفر اعم قال قلت لابي عبد الله ثم ان اخذ الزكوة فيهم انه اذا  
جعل فيها الخمر فصلت كانت الطيب لها بما خذ الزكوة يجعل فيها الخمر فيخفف منه ثم يصبه ويجعل فيها الخمر فقال لا بأس  
وقال في الوافي ان الزكوة في الخمر في كلام اهل اللغة والماء المهيأ من في الخمر والخمر لاجل في  
القاسوس في معبر هذا ما وثقت عليه من الاحاديث المتعلقة بالمقام او تعرفت ذلك فاعلم انه قد استعمل للفعل المشهور  
بامر من احد ما ان الواجب اذا التجاسد العلوية والاستفهام دبا لغسل وتجعل هذا القدر ممكن وما لا يدل من الحاجة  
لا يجب تتبعه فاللازم من ذلك حصول الطهارة وانه انما بعد انما الزكوة في نفع المانع من الاستعمال فيكون  
سابقا اما بعد من الاول فظاهر ان البحث على نقد ما يرتفع العيب عن الخمر كونه لمصلحة المانع لعل لا ملك العيب  
الثانية فلان المتع ليرى بعد ارتفاع سبيلهم نفع المانع بعد العلة وذلك يخرجان عن العلة وناهي  
مراتبه مما للنفق منه والتعريب فيها انما اذا اطلها على في في الخمر الطهارة ومقصودا وغيره مقصودا صليته في  
صليته وهي هاراية الثانية ولو كان غير المقصود لا يطهر لوجوب الاستقصاء في الوجوب واجب للفعل المانع في وجوب  
احدها صحيحه محمد بن مسلم رواية في الربيع الثاني المتقدمان فالثاني ان الخمر جزء ونقود في الاجسام المقتبلة فان  
له في الية مقصودا دخلت اجزاء الخمر في باطنها فلا يخالها الماء واجب عن الاول الذي للكملة واجب في ذلك  
بان انتهى من ذلك لا يبقى كونه للجانسة او من الجايز ان يكون الاحوال بقا الشيء من اجزاء الخمر في ذلك لما انما يغسل  
ما يحصل فيه من الاكل في المشربيات وعن الثاني ان نقود الماء استند من نقود غيره فان ما يشرى به الخمر يشرى بالماء  
يفضل الماء الى ما وصل اليه الخمر واجب في ذلك من ذلك ما به مع تسليمها ذلك فانه لا يخالط الطهارة الله وجاز استعماله  
الى ان يعلم من شئ اجزاء من الخمر المستكن في الباطن الباطن لا يخفى على المتأمل في هاتين الدرايتين ان النبي من  
استعمال هذه الظروف المصعدة في الانسداد لما شرع النبوة منها لاجل دهنها فيصير مسكر وليس في ذلك ما تقدم في  
كلام صاحب النجاة ولو كان انتهى منها انما هي حيث نقود الخمر فيها لعدم في لها للتطهير كما فعل المشرك والحبيب  
لكم الرفق وهو المخل بالرفق الذي هو الخمر معنى لانه لا نقود فيه وكذا في الختم وهي الخمر الخمر المقصودا في  
الى ما ذكرناه في في رعاية جراح الدبا عن ابي عبد الله انه وضع ما يمكن من الدبا كانه وضع النفق ببعضها الدبا



انما هو الذي من التبيين في بيان ما من التفسير والافتقار الى العلم من الاستعمال بعد كل ما هو في ذلك من الاشياء والمذكورة من كل  
 البحث في بيان ما من الطلاق الاحبار لا اذلة الامن المعاني واما التي لا اعتبار لها في ذلك من الاشياء التي هي لا يمكن ولا  
 يعني من رجوع بعد بطلان دلالة الخبرين المذكورين مع ما عرفت من الجواب عندنا في هذين المتقدمين وبذلك يظهر ان قوة العلم  
 المتعدد في الكلام هنا في شيء اخر وهو ان ظاهر صحيحة محمد بن مسلم لا يخرج من حيزه حيث انه في الجواب عن الخبرين المذكورين  
 الخبرين بعد ذلك ما بين عندنا على الله عليه السلام ومحمد بن مسلم انتم الختم قد عرفت ان المراد به الجواب عن الخبرين المذكورين  
 التي في الجواب عنهما على ما لا يكون مدهونة ويمكن انتم الفرق باعتبار المعنى الثاني في معنى من حيث العلم من العلمين المعنى بالعلم  
 والشعراين على الجواب في الجواب من حيث عدم العلم من ذلك العلم ولما لمع بان الذي من الختم في صدر الخبر لم يرد على الله  
 عليه السلام والعالم وانما قال في قوله انتم فلا ينافيه في الجواب في الخبرين في معنى من حيث العلم في حديث ابن ابي عمير الثاني كما  
 وانظر لما في التفسير المشهور من الاحكام بان واي المشركين ظاهره حتى تعلم النجاسة قال في الخبرين في المشركين ظاهره ما لم  
 مباشرتهم لما او ملاقاته نجاسة والضابط ان لا ينفذ في الامس على الطهارة فلا يجزىكم بالنجاسة الامم اليقين بوجوه الجسوس اما ان يكون  
 ذلك معلوم بالحصول فيكون نجسة ومعلوم الاستقاء فيكون طاهرة او مكوكا فيكون نجسا طاهرا مكوكا وليسوي في ذلك الجسوس  
 ومن ليس من اهل الكتاب في الذي رواه اثنان منهم نجاسة منه ونجاسة ما لا ينافيه بالمعنى ثم نقل خلاف العامة ونحو ذلك  
 اقول في قولهم وبذلك مرجع الشيخ في ما ذكره من انه قال في الخلاف لا يجوز استعمال او في المشركين من اهل الذم وغيرهم وقال  
 الثاني لا يباح باستعمالها لم يعلم بها نجاسة وبه قال ابو حنيفة مالك وقال احمد بن حنبل لا يجوز استعمالها استعمل على  
 البيع بقوله انما المشركون نجس واما جماع الفرقة من اهل الحديث في قوله قال سألنا بايعهم من اهل الذم والنجس فقال لا  
 في انهم ولا من طاعتهم الذي يطهرون ولا في احتياطهم لغير اليهودين مع ما لم يوافق في كتب اصحابنا على من نقل خلافه في هذه المسئلة  
 مع ان كلامه صريح في ذلك واهرب منه وعادة الاجماع عليه مع انه لا يقول بذلك من غير ما اعلم واستدل اصحاب هذا الى اشتراك  
 باصالة الطهارة حتى يعلم وجه المانع وهو نوي مضمون وغيره منكم كما تقدم في مقدمه ان الكتاب وقد تقدم تحقيق  
 القول في هذه المسئلة زيادة على ما استرنا اليه في المقدمه ما في التفسير الثاني من الفوائد الملحقة بالمسئلة الثانية من فوائدها  
 المعقولة الثاني في الاحكام من هذا الباب المطلوب الثاني فيما يجوز استعماله من الادوية والالوان وما لا يجوز من اختلاف بين  
 الاصحاب في تحريم الاكل والشرب وكذلك استعماله كاللطب وغيره في اواني الفضة والذهب وادعي عليه في التذكرة  
 وغيرها الاجماع ونقل من الشيخ في قوله ان قال بكونه استعمالا للذهب والفضة وصحح جملة من تأخروا بحال العبارة المذكورة  
 على التحريم وهو جيد والاحبار بذلك صنفين من طريقتين الخاصة والعامة فمن الجمهور عندنا على الله عليه السلام قال  
 لا يشرب في انية الذهب والفضة ولا ياكل في صحاها فاما لهم في الدنيا ولكم في الآخرة ومن علم ان قال الذي يشرب  
 في انية الذهب والفضة انما يخرج في بطنه نأفة ومن طريق اصحاب ما رواه الشيخ في الصحيح من محمد بن اسمعيل بن سريج  
 قال سالت الرضا عن انية الذهب والفضة فكرها فقلت قد دعيت ان كان لا يالحسن امره فليجسه فضة فقال لا  
 انما كانت لها حلقه من فضة وهي عند ي من ثم قال ان العباسي عز وجل له فضيت ليس من فضة من نحو ما يدل للصبيان  
 بكونه فضة من غير ذلك ثم قال ان الحسن بن كسر القوسا لعدو العين المهلة ثم ان المصنف معني خشا



وعن السلام اختارته ومن الحلبي في الحسن أو التميمي عن أبي عبد الله ثم قال لا تأكل في أئنة من فضته ولا في أئنة مفضضة فهو  
 روي عن سرجان عن أبي عبد الله ثم قال لا تأكل في أئنة الذهب والفضة وعن محمد بن مسلم عن أبي جعفر ما يروي عن أبي عبد الله الذهب  
 والفضة وعن موسى بن بكر عن أبي الحسن موسى ثم قال لا تأكل في أئنة الذهب والفضة منافع الذين لا يؤمنون بدعواه في الفضة مر لا من  
 النبي صلى الله عليه وآله في المفضضة نظيرة إلى ابن عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر ثم قال لا تأكل في أئنة الذهب والفضة وهو يروي في الكافي  
 عن سماعة بن محمد في المرفق عن أبي عبد الله ثم قال لا ينبغي الشرب في أئنة الذهب والفضة وعن إبراهيم بن يعقوب عن الحسن  
 قال كنت مع أبي عبد الله ثم في البحر فاستقي ماء فاني يقول من صفر فقال رجلان عباد من كثير تكره الشرب في الصفر فقال لا تأكل  
 ثم الرجل إلى أئنة الذهب هرام فضته ورواه الصدوق أيق في حديث المناهي من كتاب الفقيه قال روي عن أبي عبد الله ثم في الشرب  
 في أئنة الذهب والفضة وهو يروي في كتاب قرب السامع من حدة بن صدف عن جعفر بن محمد عن أبي عبد الله السلام أن رسول الله  
 صلى الله عليه وآله من سبع من الشرب في أئنة الذهب والفضة وهو يروي في المرفق عن أبي عبد الله ثم في الشرب في  
 وفي الصحيح المفضضة وكذلك أن يدان الشرب في الفصح المفضضة عدل بقر من وضع الفضة وهذه الزيادة مجتذبة أن يكون  
 من كلامه أو من أصل الخبر وهو في الصحيح من معوية ذهب قال سأل أبو عبد الله عن الشرب في الفصح فيه ضربة من فضة  
 قال لا بأس إلا أن يكون الفضة فترجمها وعن عبد الله بن سنان في الحسن بالمراد عن أبي عبد الله ثم قال لا بأس أن يشرب الرجل  
 في الفصح المفضضة والعزل فذلك من وضع الفضة وهذه الرواية وصفها في المدارك بالعوض وهو كما روي وهو يروي في الصحيح المفضضة  
 والعزل فذلك من وضع الفضة في كتاب الحاشي لشد من عمر بن أبي القدام قال رايته أبا عبد الله ثم قال في يده من مكان  
 فيه ضربة من فضة فترجمها بالسنة ورواه الكليني عن جعفر بن بشر عن عمر بن أبي القدام وهو يروي في الصحيح المفضضة  
 بن زياد عن أبي عبد الله قال سألت أبا عبد الله عن من شرب في أئنة ذهب أساكر في البيت فقال إن كان ذهباً فلا بأس  
 كان ماء الذهب فلا بأس في الصحيح عن منصور بن حازم عن أبي عبد الله ثم قال سألت عن القوي علق على الحارثي فقال  
 نعم إذا كان في ذلك فضة أو فضة حديد وعن صفوان بن يحيى قال سألت أبا الحسن عن ذلك فقال لا بأس به  
 قال نزل به جبرئيل ثم من السماء وكانت حلقة فضة وهو يروي للصدوق في الصحيح عن محمد بن يقطين عن أبي جعفر ثم قال إن الشرب  
 في أئنة كان وكان لدور في البيت ذات الفضل لها ثلاث خلقات فضة حلقة بين يديها وخلقتان من خلفها الحديث  
 يحيى بن أبي العلاء قال سمعت أبا عبد الله ثم دفع رسول الله صلى الله عليه وآله ذات الفضل بخلقتان من ودف في مقدنهما خلقتان  
 من ودف في مخرجها من ليسا صلى الله عليه وآله يوم المجل وهو يروي في كتاب الحاشي في الصحيح عن علي بن جعفر بن محمد  
 موسى بن جعفر عليها السلام قال سألت عن المرأة هل يصلح أساكرها إذا كان لها حلقة فضة قال نعم تأكله استمال ما يشرى  
 قال وسألت عن السرج والشمع فيه الفضة المركب به قال إن كان صمغاً لا يقد على فزعه منه فلا بأس ولا فلا يركب به وهو ما  
 جعفر في كتابه من رواه الكليني في أحكام العذاب وهو يروي في كتاب المرفق نقل من كتاب جامع البرزخية قال  
 عن السرج والشمع والقيام وذكر مثل ما تقدم هذا ما وقعت عليه من الإخبار المناسبة للقيام ولذا نقل في مسلك هذا النظام في تحقيق  
 الكلام يقع فيها في مواضع الأدل المعنى من كلام جليل من أصحابنا النبي صلى الله عليه وآله في أئنة الذهب والفضة أما يفرق  
 إلى الأخذ والتناول منها فإنما من ذلك دون ما فيها فلا يغلق به يني ولا يخرم متى كان مباحاً قال في طائفة من أهل الشرب  
 في أئنة ذهب أو فضة فإنه يكون قد فعل محرماً ولا يكون قد فعل محرماً إذا كان المأكول مباحاً لأن النبي صلى الله عليه وآله لم يبعد



الى الماكول وعلى هذا القى كلام من تأخر عنه ونقل في كنه الشيخ المصنف من ان الله عليه بان يقبض ان النبي هذا الماكول ان لا ياكل  
 وان كان من تناول الماكول والمشرع لكن يرجع ثابتا بالداخل الماكول يكون حراما متى كل على هذه الكيفية وظا النصوص ببياننا  
 نقضت له من الماكول حال كونه في هذه الاواني والاصل حقيقة عبارة عن المنع في القهقه والامزاداد في الخلق وحل الماكول على وجه التنا  
 بما نفذ الطعام الماكول في الاية وان كان حل الا في حد ذاته جوده كونه باي حال الامور في هذه الاية واكمله ايضا  
 عرض لا يخرج من نظيره عزيم اخذ الحق الشرعي بحكم حاكم الحق وانه يحل كونه عليه الا باذن مع جواز التوصل الى اخذ مقاصد فضلا  
 عن التوصل بحكم حاكم العدل والاطلاق فان كان ذلك لا يمتثل في اية الذهب مثلا والاكل انما هو عبارة عن المعنى الذي تدل عليه  
 حقيقة في الحرمان فانه لا وجه للحرمان الا من حيث صلاحية الماكول لذلك من هذه الجهة فيرجع الحرمان الى الماكول بالخرق لا من  
 حيث ذاته بل من هذه الحقيقة المحضة من المصنوعة والله العالم الثاني في دفع ما في المصنف من قوله الشيخ في كونه لا يرضى من اية  
 الذهب والفضة لم يطلد من قوله ولا مثله والشيخ ذكر الحكم ولم يعلله بشيء والتحقيق في من نقل عن بعض المتأخرين ان المنع معلل بال  
 استعمال في اجادة العبادة بحرم كالتصوف في العبادات المقصودة لم قال في قوله في الاستدلال لا احتياكا لثان استلزام الماكولين حرمان  
 العلمان بخذ ذلك ذكر في المنتهى الا انه استوجب بعد ذلك البطلان فقال بعد موافقة المصنف فيما ذكر في المقام ولو قبل ان  
 الطهارة لا يتم الا باستماع الماء الذي عنه يستحيل الامر بالاستماع الى المصنف كان وجهه عند سلف نظير انتهى قوله لا ريب  
 ان الذي في الاخبار المتقدمه ما بين مقتيد بالاكل والشرب وما بين مقتيد في عدم ذلك حل المطلق على المقتيد وح فلا  
 دليل على حكم الوضوء من اية الذهب والفضة وان الوضوء هل يكون صحيحا او باطلا فحقيقة الاصل الصحة الا ان في الاصحاب من  
 عليهم هر حل النبي المقتيد على الوضوء من الاستعمال مقتيد ونقل في المنتهى الى اجماع على حرمان الاستعمال مقتيد في ما ينبغي من الاستعمال في  
 الوضوء لا يستلزم بطلان الوضوء كما ذكر في بل غايته حصول الام بالاستعمال خاصة وهذا الخلاف الذي من الماكول والشرب كما صرح  
 حقه انما انما لم يرد النبي من الوضوء من اية الذهب والفضة لكونه مقتيد على الوضوء وفي خبر النبي عليه السلام  
 لبطانة محققه القاعدة المقررة من ان توجيه النبي الى العبادات موجب لبطانة الا ان الاختيار غاية من ذلك وغاية ما عليهم  
 من مطلقا انما النبي من الاستعمال ان لم يكن فيه النقص كما قد ساد ذكر نعم باقي ما ذكر العلامة من لزوم اجتماع الامر والنهي في  
 شيء واحد فقد تقدم بيانه من الفرق في ذلك وباقي حقيقة انما الله تعالى في كتابه صلى الله عليه وآله وسلم في الثالث المشهور بين الاصحاب من ان  
 الله عليهم يحرم اتخاذ الاواني المذكورة وان كان للفضة ولادخالها في ذلك في المصنف ونقل من الشيخ ولم ينقل فيه خلافا الا من  
 الثاني في حيث جاز انما في المصنف على ذلك بان يقتل للما فيكون سرفا لعدم الانتفاع وبداية عمل من مسلم المتقدم  
 النبي من اية الذهب والفضة فان دونه على خلافه معني ان النبي اعم من اتخاذ والاستعمال فيكون الرواية والى باطلا في محل البحث  
 ثم ان رواية موسى بن بكر في ذلك ايضا اطلاق صحيحه محقق استعمل بن فاجع فانما ان نقضت الكراهة هنا على غير  
 اتفاقا كما هو جامع في الاختيار وهو على الخلاف شامل للفضة والادخال وغيرهما الرابع قد مر في الثاني كراهة الاصحاب على حرمان  
 استعمال اواني الذهب والفضة واما الخلاف في مقتضه فنقل من الشيخ في ان حكمها حكم اواني الفضة والذهب في حيث  
 في ذلك الجواز لكن اوجب على العلم من وضع الفضة واما خياره المباحين ويتاح بهم منهم تحقيق للمعنى في حيث  
 ان غيرهم ما سئل الشيخ على ما نقل من محبة الحلبي وصحيفة المسند من المظنفة للمعنى من الماكول في اية فضة او مقتضفة في  
 ودين عليه بضم مودعة في المقدم نقلا عن الثاني في الفضة فانه مساوي بينها بين الفضة والفضة والرواية وان كان  
 لمقتضى الكراهة لكن قد مر في الثاني ان الماكول انما هو الذي في كونه على هذه الرواية من غير ما في مقتضى معنى قوله



بحره فيه تاشيل وفضة لا يتوخا منه الاستدلال فيه قال والمبني للتحريم وهذه الراهية لا تقف عليها فيما حصر في الان من كتب الاجاباد  
فاستدل على القول المشهور بحسنه بعدالة بن سنان المقتدر منه وقد المتأخرين القائلين بالجواز حمل الاجاباد على كراهة  
جميعا بينهما وبين الحسن المذكور حتى ان صاحب المعنى استدلى على ذلك بمؤقتة يزيد المذكور حيث نفتت لفظ المكره مع ان  
القدح المقتضى منها انما عطف على الفضة ولا خلاف عندهم في التحريم منها الا ان يقول بجواز استعمال اللفظ في حقيقة وجاز  
ان قلنا ان حقيقة في احدها او معينة ان قلنا بالاشترار وهم لا يقولون به كما هو ظاهر في اصولهم وبهذا ان شجنا الشبه  
في الذكرى نظم هذه الآية في اولى الشئ كما استرنا اليه نقاد قال في تقريب الاستدلال بآثار العطف على الشرب في الفضة مشعر  
بإرادة التحريم الا انفسر احدا بالجمع بين الاجاباد والمكرهات كما استرنا اليه وقال في المنقح عن هذه الراهية واستعمال اللفظ فيها  
في التحريم بجواز اعتبار اليه بقرينة انتهى ولا ينبغي ما فيه فانه خرج عن قواعد الفرق في اصولهم واي قرينة هناك على  
في المنقح من غير وجوه لغير المتأخرين ليعرف من ثمران الجواز في المنهى بعد اجاباد والجواز في الشئ على القول الثاني بوجاهة الجواز  
قال لا كما هو في بيته الفضة مثبت في المعطوف وبجاءه يريد عن المصادقة اذ ذكره الشرب في الفضة وفي القدح المنقح في  
بالكراهة الاولى التحريم فيكون في الثاني كذا لا يسوي بين المعطوف والمعطوف عليه ولا في ذلك لزم استعمال  
المشتركة في كل معينة الى اللفظ الواحد في معنى الحقيقة والمجاز ذلك الجمل وما وراءه ثم قال والجواب الحد الثاني ان المعطوف  
والمعطوف عليه قد اشتركا في معناه فيكون في المسألة ان يجوز الاشتراك بعد ذلك يكون احدهما في تحريم والاخر  
في كراهة فلو كان الجواب عن الراهية الثانية ان استعمال اللفظ المشترك في كلا معينته وفي الحقيقة والمجاز غير لازم ذلك  
بالكراهة مع ما جاز العدم غير مقيد بالمنع من التقييد بعدد مكان من قبيل النواحي انتهى اوله وفيه ولا مانع من  
استفاد كذا في مقام من ان الجمع بين الاجاباد والمكرهات بالاستحباب ما لا دليل عليه من سنة ولا كتاب ولا يقل بصحة  
شوب الارشاد وثانيا ان ما اجاب به عن الخبر الاول لا يخرج من غزاية فانه قد خرج في كنهه لاصولته ولكن ليس من الحقيقة  
بان النهي من حيث هو حقيقة في التحريم كما هو الامر حقيقة في الوجوب ومقتضاه ان الحمل على الكراهة والاستحباب  
محاذ لانها اليه لا بقرينة وبذلك يظهر ان ما في كلامه هنا من قوله ان المعطوف والمعطوف عليه قد اشتركا في معناه  
النهي في اخره فان فيه زيادة على ما عرفت انما اشتركا في معناه في معنى حقيقة في التحريم وقد ثبت التحريم في الجميع فلا  
سبب لادراك فلا دليل عليه سوى مجرد الحكم وكذا ما اجاب به عن الحكم الراهية الثانية فانه قريب من الجواز حمل الكراهة على معناه  
سبحان العدم النازل للتحريم والمكرهات الاصطلاحية ولو قامت هذا الاحتمالات المعينة والتجملات الغير السليمة في معنى  
الاولى فصرها من ظاهرها الاستدلال بالاشترار لا في الاصل وهو قابل للاختلاف والظاهر عندي هو القول المشهور  
من الجواز على كراهية والاستدلال بالاجاباد المذكور وانقر بوجاهة معنى على جواز استعمال المشترك في معينة المشهور  
واللفظ في حقيقة وجاز وهو ان حقق في الاصول كما عرفت لان ظهور كبر من الاجاباد وجوه كما استرنا اليه  
في غير مقام ومنه هذا الاجاباد والاستدلال بها انما يخرج على من يعمل بهذه القواعد لاصولية وتجاهلة  
القاعدة وما استندوا اليه في الخراج عن الاحكام بعد انضمامهم بالقاعدة المذكورة قد عرفت ما فيه هنا فلم احتمل  
اخر ابق في الجمع بين اجاباد المسئلة الا ان الظاهر ما ذكرناه في الكلام في ان على نقد القول بالجواز كما هو المشهور  
يجب القول من موضع الفضة لا وان استحب الظاهر الاول كما اخذ الشئ في آراء العامة في المنهى والسياسة في  
لحسنه بعدالة بن سنان فقال له فيها واقره فك عن موضع الفضة واختار في الاستحباب وسبق في كلامه  
في المعنى ان راهية معينة من ذهب لمقتدر قال في ذلك بعد نقلا ذلك منه وهو حسن فان ترك الاستحصال في جواز



الشان مع قيام الاختلاف بعيدا لعموم وقيل غايته ما يدل عليه الخبر المذكور وهو جواز استعمال المقتضى لامتناع القضية ولعلها  
 غير المتعدي اليه من العموم الثاني من قولنا الاستقصاء مختص بربنا عبد الله بن سنان الذي لا على الامر غير العلم  
 عن موضع كلامنا في الخاص مودد الاخبار نحن يا اهلنا هذا هو المقتضى وهل يجوز لنا انما ذهب اليه كذا لثنا انما  
 يكن او لا يشترطها في اصل الحكم فقال العلامة في النهاية الاحاديث ودون في المقتضى وهو مشتق من القضية ففي قوله  
 الاجتزاع المعينة بالذهب نظر ولا خوف للاصحاب فيه على قوله ولا في عند ي جواز احتياجه بالاصل والحق بانما ذلك  
 استعمال لينة الذهب والقضية نعم هو مكره اذ لا يشترط من وجه القضية انتهى واختار الجواز في المذهب جوي احتياجه  
 الجواز في المقتضى كما سلف نقله عنه وقال في الذكرى هل فيه الذهب كالمقتضى يمكن ذلك كاصل الامر المخرج لقولهم  
 في الذهب والعرب هذان مكرهان ما ذكره وانما انتهى انتهى وانظر صغرة الحديث المذكور ان ثبت فانكم من ادراة للبحر  
 كما يشير اليه ذكر الحرير السادس انكم دخول مثل المكحلة ونظيرها لغاية في الامانة بذلك صحيح شيئا السفيه في الذكرى ١٣  
 الاخر بغير علم المكحلة منها نظيرها لغاية في الامانة كانت بغير الصب لصدق الامانة اما البطل فلا يجوز ذلك صحيح العلامة  
 في جملته من كبره وروى في ذلك لثنا في المظالم فاسم الامانة على ذلك قوله — وما يثبت صدق الامانة على ما نحن فيه وان  
 الصبي في كتابنا المباح المنع حيث قال الامانة والامانة والى ما رواه ابو عبد الله في معنى انتهى وهو صحيح في المراتب  
 وما لا يوضع بينهما اما البطل فانكم انتم من قبل الامانة فلا يخلو بغيركم الامانة في غيركم في الذكرى كما تقدم السابح  
 قد صحيح جملة من الاصحاب منهم المحقق في القضية والعلامة في المنتهى والسفيه في الذكرى وغيرهم يجوز انما الحلقة للحلقة  
 للقضية وبقيت السيف واللسان في اخذ الاقف من الذهب وربط الانسان به وظك كلامهم حار ذلك بل كراهته  
 واستندوا في ذلك الى ان كان النبي ص تصقته بها حلقة من فضة ولم يمتنع من جعفر عليه السلام مراة كذلك وان  
 في فضة سيف النبي ص كانت من فضة ولم يمتنع من طاعة حلقة من فضة قوله — لا يمتنع في صحيحه  
 ما ذكره وجود الاخبار به كما تقدم الامانة قد ورد انكم ما ظاهرا المتأخرة مثل حديث الفضل بن يسار الرازي في المنع  
 فيه الذهب حيث منع عليه السلام من لسانك السرب والبيان كان فضة وجوز ان كان موهما لا يفتقد على نهج صحيحه  
 على بغيره الرازي في التاج هذا السرج فيه القضية حيث منع عن الكوبان كان فضة وجوز ان كان موهما لا يفتقد على نهج  
 وصحيحه محمد بن اسمعيل المتقدم من المتأخرة على القيسية للمبسر فضة واما الحاطم ثم بكسر وحيث يريد المشي على السط  
 ويؤيد ذلك ما روي عن الصم في القرآن المشر الذهب وفي اخيه سورة مكنى به بالذهب فلم يجب سوى كتابه الفراه  
 بالذهب وقال لا يفتني ان تكتب القرآن الابا السواد كما كتب ولحق هذه الاخبار كما ترى ظاهرة في كراهة الامانة  
 عن الخبر من مثل الفرق بينهما وبين ما روي في تلك الاخبار ومفهومها بالجملة فالظن هو الجواز في الامانة على كراهته وانما  
 شك صغرا في موارد هذا في الذهب والمقتضى منها واما الميم فالظن جازع من غير كراهة الامانة في صحيحه  
 على بغير جعفر ما يصح انكم يمكن الحكم فيه كذلك من قوله ان كان موهما لا يفتقد على نهج عدم الاحتياط لا يفتني الناس  
 قد صحيح جملة من الاصحاب من غير خلاف يعرف بانما يجوز استعمال الامانة من غير هذا بين المعدلين من سائر الجاهل  
 وان فلا شبهة وهو جليل للاصل لعدم ما يوجب الخروج عنه لتاسع قد مضى في الخلاف في جواز الاتحاد للقبه  
 وعدم الاستعمال وعدمه يتفرع على ذلك فروع منها عدم جواز كراهة الامانة المذكور في حان الامانة من كراهة الامانة  
 دون الثاني لانه لا حرجها من حيث الخبر من وجوبها على الاول دون الثاني لان الجاهل كراهة الامانة  
 من الثاني على ذلك العاش قال العلامة في تفسير في المعنى يخرج من استعمال التمسك بين الرجال والخاء لعمامة الامانة







التمسك بالاصل مستجاب موقوف على ملاخضة ما قد قيل لا يخفى الحكم وكذا مما يجنبه واما قوله ان الدعوى في مجازة المبتدئ  
 انها من الاجماع فمردود بما قد منا تحقيقه في الفصل المتقدم ذكره فنقلنا من الاجازات المستنبضة الثالثة على الحكم المذكور وما  
 دللنا هاجن التحقيق الظاهر في ذلك تاما لظهوره على هذا الاستدلال بالاستصحاب في محله ان الاجازات المذكورة قد اقيمت  
 على مجازة المبتدئ وهذا المبدأ في مطلقه عامة شاملة لجميع المراتب حتى يقع الرافع بالاستصحاب هذا راجع الى الاستصحاب  
 بعين الدليل كما هو المبدئي فاما ثانيا فان ما ذكره من الظاهر في الاجماع فهو حق على رايها الراعي لاجتماع من الاستصحاب في  
 الاستدلال على الكتاب والاستدلال على ما ياتي من بعد هذا القول على ما ياتي من بعد هذا القول على ما ياتي من بعد هذا القول  
 العمل بالاجماع المستفاد من الاجازات الواحدة منها ان خلافه معلوم بالعبث غير قاطع فالاجماع والامر هنا كذلك فيكون حجة فدلنا  
 هنا العلامة في المسئلة والتمسك وان استثنى ابن الجوزي من فاد ما الشيخ في ذلك والتشديد في ذكره من غير استثناء ابينا على القول  
 الثانية وبذلك اشرقت هذه المقابيل في صدر كل من قد بعد نقل الاجماع عن العلامة كاحسانه فقال في تشديد في ذلك  
 لا يظهر هذا المنة بالادعاء اطرافه محتمل باستثناء المخالف نظر الى عدم اقياد مخالفة معلوم بالاصل في تحقيق الاجماع  
 انتهى روح الاجماع الذي ما يقتضيه قواعدهم حجة في المقام فلا معنى لقد فيه دفعه عن التماسك من الشيخ والسويد في تحريم  
 الاجماع في غير هذا الموضع لا يقتضي ما نقلنا هذا من الاجماع المشتمل على شرط الاجماع المقبولة والامر في ذلك على  
 قبول الاجماع بين المتأخرين مع ولا حيلة دليل شرعي عند هم لان هذه الاجازات والاصل بينهما هذا الشيخ والمرفوعا الذين  
 هوان الصدور فاذ الرعية على نقلهم الاجماع مع عدم ظهور ضاده ولا مانع منه فظهر في الاول اجازات المتأخرين  
 الذين هم بعد طبقة من معرفة اهل المتقدمين غاية الامر ان في مقام ظهور خلافه مما اذا لم يعلم القائل في قوله الذي  
 او حجة لفترة المدعي نفسه فيه في موضع اخر وفيها لفظة شريفة له فيه فانه لا يعمل عليه ولا يظهر فيه شيء من ذلك وهو فانه لا  
 له بحد الاضطرار كما لا يخفى واما ثالثا فان ما ذكره من انه لا يارض في الاجازات التي نقلها ابنه رايه على باب المنة  
 والتمسك بنحوها الجوابي بين بداية الحسين بن زرارة حتى لا يرب فيه الا انه قوله لا يخرج من جهة الاستدلال منصف فقلنا  
 فانه قد سبقه اليها صاحب له ايم وذلك ان الرواية التي نقلها عن علي بن المعين اما نقلها صاحب له وهو في ذلك  
 وعلى بن المعين المذكور مجهول ذكره لم يعرفنا له مدح ولا قدح واما في الكافي فاما رواها عن علي بن ابي العيص وهو ثقة  
 كافي كتب الرجال والتحريف قد دفع من الشيخ كما لا يخفى فاصل ان الشيخ لم يلقه بغير ثقة وقد بينا على ذلك مرارا وبذلك على ذلك  
 انه ما نقل الحديث عن ابن يعقوب السند المذكور في الكافي ولكن حرف ظهري منقطع منه لفظ الى الطحا فان العاصم  
 محسن الكتاب في الشيخ في الرواية والاصل اما نقله الحزينه صاحب الكافي كما ذكرناه ولكن التحقيق المذكورين لم  
 يروها الكافي فاحتمل على ذلك والاصل كاتري روح فانه اية المذكورة صحيحة مرجحة في المجازة ومروية الحسين بن زرارة فاحتمل  
 عن معارفهما ومرفوعهما او ضعف باصطلاحهم مرسل الصدوق التي في رواية له واعلم عليها ما ان ادلة القول في الجاز  
 غير محض في هاتين الروايتين بل هي عدة واما ان قد منا ذكرها في الموضع المذكور ليعا فاما رايها فان ما ذكره من  
 روي الجمع بمجلة رواية الطحا على الثقة وحل دعا في الجازة على الكراهة والبدل الجمل الاول في غاية اتفاق الاصحاب  
 فالتالي في رواية لمقتضى الاصل فغير ان وجه الجمع لما في نقلها عن اهل العصر صلى الله عليهم اجمعين وصرفها في اصول  
 التي يحدوها بغيرها انما هو الاول لما استفاض عنهم من الاجازات في مقام اصلا في الروايات الواردة عنهم في الجاز  
 من العرض على الكتاب العن بن زرارة لاحتمال ما ياتي في قوله والاعراض في قوله والاعراض في قوله والاعراض في قوله



٢٠

بالإدراك نحو ذلك ما جعل على الكرامة والاستحباب والتزجج الأصل كما اتخذت قاعدة كلية في جميع الأبواب فهو احتياط  
وتخرج تحت هذه لخصوص هل الخصم وليت شعري أرايت حين خرجت عنهم هذه القاعدة في ترجيح الإيجاب في مقام <sup>الاحتياط</sup>  
لم يعلن بهذا الأصل وأنه ما ترجح به الإيجاب وحقي لتفليق وإفلاق أو لم يوافق ولم يبدك كرهه ولما دلل كفر بعض ضيقين الثاني وليس له  
صلاحية للتزجج ولما تعدد في جملة هذه المرجحات وهذا يظهر لك اليقظة ما في كلام صاحب له حيث قال بعد الكلام في <sup>المثلية</sup>  
والجملته فالمسئلة محل تردد لما بيناه بنا سبق من أنه ليس على جواز المستبينة دليل يعينه به سوى الإجماع وهو أن العقد <sup>الاحتياط</sup>  
قبل البيع لا يعد ولا على هذا فيمكن القول بالطهارة معك عبقضه الأصل فتخرج الرغبات ما هذا انتهى أقول لا يخرج  
بجواز احتياطه في ذلك بعد وضوح الدلالة فيها والمسال من الإيجاب والمستبينة بجواز المستبينة على العموم والجلد على  
الخصم من العلوم وحل الخلاف في الثاني على المستبينة كما استفاضت به الإيجاب عن عدل البريرة والله الهادي لمن يشاء وليأتم  
استراط ابن الحبيد في حصول الطهارة بالدماغ أن يكون ما يدعي به ظاهر نقلا في المحقق على ما نقل عنه وليس يمكن دأبها  
المحتمل لها يجعل طاهرا كالقسط والشت والمخ والزاب فإذا دعت بشئ من البصير لم تظهر كالدراش فإنا ندع بحرف الكتاب  
وكذا التمسك انتهى قال في المعامل بعد نقل ذلك عنه ولا يظهر حجة على هذا الشرط يمكن أن يكون الوجوه حلوق بعضها أو  
الخصم بلسانه في إيمان الخلقة انتهى أقول بل الظاهر أن الوجوه فيها ما هو عدم وقوع التطهير بالبصير حيثما لا يحصل <sup>الاحتياط</sup>  
صطوره شرعا وقد نفرد في كلامهم أنه لا بد في المظهر أن يكون طاهرا ليعينه فيه طهارة كأم حرام به وعليه ولما الإيجاب <sup>الاحتياط</sup>  
أقول ندردي الشك في في ويب من المادي عن ابن زيد القمي عن أبي الحسن الرضا وم أنه ما من طهارة الدراش  
الذي يجوز منها الحقايق فقال لا يصلح معها فإنا ندع بحرف الكتاب والتميز في الجزع عن الصلح في الحقايق المذكورة  
مخصوص بعدم تطهير الجلد وعسله ولا يوصل فلا بأس بوجوب ذلك الفاصلات في العيرة والمهني والمذكور وكذا  
جلد من الإيجاب لا يجوز الدماغ إلا ما كان طاهرا قال في ذلك ابن إدريس والعلامة في المهني ظاهره غير بحرف <sup>الاحتياط</sup>  
بل اد عليه في المخ الإجماع فقال جواز الدماغ بالإجماع الطاهرة لا يجوز بالإجماع العشرة إجماعا ثم ذكر أن ما ندع به في  
عندى الاكتفاء في الدماغ لكن إنما يظهره المدعي بالصلح لا ما لا يعرف التحريم وجها بعد حصول الطهارة بالصلح كما صرح  
به هنا وجوز في المهني استعمالا لظاهره في الدماغ كالشت والقسط والعرض فتشاور الزمان وغيرها والقانون يتوقف <sup>الطهارة</sup>  
على الدماغ من احتياطنا والجمهور لا يفتقروا على حصول الطهارة بهذه الأشياء أما الرضا العشرة فلا يجوز استعمالها في الدماغ <sup>الاحتياط</sup>  
أم لا أما عندنا فإن الطهارة حصلت بالمذكور كراهة فلا فائدة البصير وجبة لنفسه المحل ويظهر البصير ما عندنا لقول  
يتوقف طهارة على الدماغ فقد ذهب بعضهم إلى عدم الطهارة ذكر ابن الحبيد وبعض الجمهور لا إنما طهارة من جازة فلا <sup>الاحتياط</sup>  
بالخصم كالأستحباب والصلح إلى أن قال وعن الرضا ثم نقل ما يراه في يدي القمي المتخذ منه ورواها أو لا يصحف السند ثم قال  
ومع تسليمها محتمل على المنع من الصلح قبل الفصل انتهى وقد ضبط جملة من احتج بنا لفظ الشك هنا والشك في العيرة والشك  
المثلية قال الجمهور أنه ثبت لبيع المبيع من الطعم يبيع بدو في الذكرى بعد أن ضبط هكذا قال وقيل بالإباء الموصلة هي حيث  
لبيبة لتزاج والقسطا لقات وإلى الفناء العيرة قال الجمهور هو من المبيع يبيع به ما الدراش فذكر الجمهور في صفة <sup>الاحتياط</sup>  
معروف وأما ذكر ابن الحبيد من التمسك فذكر في المعاملة ليس بعربي إذ لم يذكر أهل اللغة وثنا لفظها في اللغة بقاء <sup>المثلية</sup>  
بعد الدماغ على الجواز كالمعقول المستند من جواز الاستقناع بما في الباء من الأصح جملة من احتج بهم الفاصلات في البصير <sup>الاحتياط</sup>



في الذكركم بالثاني وطلعه في بن بجوم انتهى من الاستفهام ونحوه في المتن في الذكر في عموم حرمت عليكم المبيته واعتبرتهم في  
 العالم بان ليس بجيد لأن الآية في أصل الخبر لا يتناول عمومها مثله كاجتناب الخمر انما كان في علم صغائر ادله اول  
 ذكر من دلالة الآية سابقا في هذا الموضع هو جيب لما ذكر من ان المتبادر انما هو لكل كافي في له سبحانه حرمت عليكم انما تنكم  
 الآية فان المتبادر انما هو النكاح فامنه واما الطعن في الخبرين لما ليس على ذلك فهو ايقن حيد على اصله غير الاصل المتخالف  
 لما عليه كانه العلماء جبالا بعد جبالا على العمل في الخبرين واختلافهم على العمل في الخبرين الاختلاف وانما فهم على العمل في  
 في جميع الامور وانما اختلفوا في الوجوب في ذلك من حكم بعضها كما عليه كما في المتقدمين وجعله من مناهي المتأخرين  
 وبين من حكم ببعضها بانها في الاحكام على العمل بها واجماعهم عليها وان الله العالم ودفعها انما لا خلاف بين اصحابنا  
 رهوان الله عليهم في العلم انما هذا يجب والخبر من الانسان من الجبلات الظاهرة ما لا يترك له كالباع ونحوها فانما ليس  
 عليها ان كثر وانما الخلاف في انه بعدا لانه كثير هل يشترط في الاستفهام جيبه البيع ام المشهور على ما ذكر في الذكر في الاول  
 قال الاصح وقوع الزكوة على الطاهر في حال الحيوة كالباع لعدم الامداد كتم وقولهم لا يقتضي فيما لا يترك له كونه البيع  
 في ذلك فيقطع بالذكاة والمنذور يحرم استعماله حتى يذبح والفاضلان جعلوا سببا للطهارة لا لكان منبته فلا يطهر البيع  
 انتهى واما الشرح بعد عبارة الخلاف في وقوع الذكاة كونه اقول — لم اختلف في كلام احد من اصحابنا على نقل الخلاف في  
 ذكر الاستعمال قبل البيع الممنوع والمنعني فامنه حيث نقلت عنهما الخبر بمر كاف في بيع والمنعني وغيرهما في بيع الشهيد في الذكوة  
 في ذكر ان الله هو المنذور فلا اكثر المتأخرين انما هو ما ذهب اليه الفاضلان من الجواز ان كان على كراهة خرجوا من خلاف  
 بالتحريم نعم فكل كلام العلماء في خلاف البيع والمرتب في الطهارة لا في الاستعمال كاهل الممنوع من كلام غيره فان واما  
 الجواز انما هو حال الحيوة ما لا يترك له كالباع فانه يقع عليه ان كونه ويطهر الجبل وهو جيب ما لا في خفيه وقال الشيخ في التسمية  
 المرتضى لا يطهر المبال في باع وبه قال الثاني واحد في احدى الرأيتين وفي اخرى لا يجوز الاستفهام بجوابه الباع قبل البيع  
 بعد الى اخر وهو غريب ونحو كلام المحقق الشيخ على في شرح القواعد حيث قال بعد من الممنوع نعم سبب البيع ما لا يترك له كونه البيع  
 ومقتضى كلام الفاضلين بزمان الطهارة حصل البيع وهو مردد لان الطهارة حاصلة بالذكاة اذ لو كان منبته فلا يطهر البيع  
 ثم قال والراجح عدم الوجوب وان كان العمل باحوط انتهى وفيه ان يخرج الوجوب بالتمسك ما ذكره اذ يجوز ان يكون وجوب البيع الذي  
 ذهبوا اليه انما هو لحل الاستعمال لان يدعي ان حل الاستعمال مانع للطهارة في قبلها جاز الاستعمال نعم شئ من ذلك انما  
 اتفاقا ثم ان في شيخنا الشهيد في الذكر في دعوى في الدعوى هو لتوقف في المسئلة حيث مقتضى على نقل الخلاف في القيام بذكر  
 شيئا بالجبل فانه يخلص من كلام من دعت على كلامهم في هذا المقام هو ان محل الخلاف انما هو في جواز الاستعمال قبل الثاني  
 بعد منه فالشيخ والسيد على الثاني والتأخرين كالفاضلين ومن تأخر عنهما على الاول ونقل عن الشيخ في انما اخرج بالاجماع على  
 جواز الاستعمال بعد البيع ولا دليل قبله وفيه منع في نظائر الاول لا بالجواز ومنها ما رواه الصدوق في بيعه والشيخ في بيعه  
 في الموثق عن ابي عبد الله قال سالت عن لجوم الباع وطلوها فقال واما لجوم الباع والباع من الطهارة فانكره واما  
 الجبل فامر بكونها على ما لا يلبس شيئا منها يقولون فيه وروى الشيخ الثلاثة عظم الله قدرهم عن سماعه في الموثق في  
 من ابي عبد الله قال سالت عن لجوم الباع وطلوها فقال واما لجوم الباع من الطهارة فانكره واما الجبل فامر بكونها  
 عليها ولا يلبس شيئا منها يقولون فيه وروى في كتاب الجاس عن ابن سباط عن علي بن جعفر عن اخيه عن قال سالت







ان الجاسم لم يكن ثابتاً في الوقت الاول وهو وقت الحق وبما ان كان عدم الدخول فيه لا يتم امره احداهما الخريف فاما الثوب فتعلق بها  
والجوب الجاسم ليس هو هذا اللازم من حيث هو بل بلزومه الثاني في اعني الموت حقا لا وقت معلوم الذي هو صلة اللازم للجوب معاني  
لعدم الذي هو صلة اللازم لموت حقا لا وقت والمعلوم من ثبوت في الزمن الاول وهو الاول الثاني وقتاً انه غير ثابت في الوقت الثاني  
العلم **خاتمة الكتاب** في الاستظهار التي صرح بها جلد من الاحاديث وهي مثله وعلى خصوص من السين والادب فصل  
في استحباب الحمام ودعي الشيخ في باب من عصى بن عبد الله الهاشمي عن جده قال دخل على عمه في الحمام فقال عمر بن الخطاب لعبيته الحوام  
تكره فيه الماء وتقبل فيه الجفاف فقم على نعم العبيته الحوام بن هب لا ذبي ولا ذكرا ولا نارا ودوي في الكافي عن محمد بن مسلم الجلي  
سبعة قال قال ابو عبد الله ع قال امر المؤمنين نعم العبيته الحوام فيذكر بالنا دوي هب الدوي وقال عمر بن الخطاب لعبيته  
الحوامي في العروق ولعبيته السخ قال فخبنا الناس فيك امير المؤمنين ع ان عمر بن الخطاب في امر المؤمنين قال في الفقيه  
قال امير المؤمنين نعم العبيته الحوام لعبيته السخ في العروق ونعم العبيته الحوام فيكره جهم وسرا في الكافي في الصحيح في الحسن  
عن رفاة عن ابني عبد الله ع قال من كان يوم من الله ما يوم الاخر فلا يزال طليته الى الحمام ودوي في الفقيه في سلا  
قال وقال ع من اطاع امر الله الكبرية على فخر الله في النار قبل دعا لك الطاعة قال فدعوا الى المناجاة والعرش  
والجوامع والكتاب الرفاق في صحيحها ودوي في الكافي في الصحيح او الحزم عن زائدة عن ابن عبد الله ع قال قال  
رسول الله ع من كان يوم من الله واليوم الاخر فلا يدخل الحمام الا بغير دوي على رب الحكم من رجل من بني هاشم  
قال دخلت على جاعة من بني هاشم قال دخلت على جاعة من بني هاشم فقلت عليهم في بنت مظلم فقال بعضهم سلم  
على ابو الحسن ع فانه في المصنف قال فقلت عليه وقلت بين يد يد وقلت له جعلت فداك فدا جيت ان الفقيه في  
لا شك عن اشياء وسلا عن ابنا لك قلت ما تقول في الحمام قال لا يدخل الحمام الا بغير دوي وعن بعض رواة لا يغسل من  
غسله ماء الحمام فانه يغسل فيه من الماء ويغسل فيه ولدا له وانا لانا صاحب لنا اهل البيت وهو ثم وعمر بن محمد بن  
جعفر عن بعض رواة عن ابن عبد الله ع قال قال رسول الله ع لا يدخل الرجل مع امير الحمام فينظر الى عودته وقال  
ليس للوالدين ان ينظروا الى عودته والذين للولد والذين للولد ان ينظروا الى عودته والوالد وقال لعن رسول الله ع الناظر في المنظر  
الى الحمام بلا مبرور ودوي المصنف في الفقيه في سلا قال سئل الله ع عن قول الله ع عز وجل قل للمؤمنين  
نفضوا من ابوابهم ويحفظوا فرجهم ذلك انك لم تقال كل ما كان في كتاب عز وجل من ذكر حفظ الفرج من من  
الناظر الى هذا الموضع فان الحفظ من ان ينظر اليه قال ودوي عن القصة انه قال انما لكم النظر الى عودته المسلم  
فاما النظر الى عودته الذي من ليس بمسلم فهو مثل النظر الى عودته من ليس بمسلم مثل نظر الله الى عودته الحوام ودوي  
الشيخان في الكافي ومن لا يصح الفقيه بسناد صحيح وعن عن حنان بن سعد عن ابيه قال دخلت انا ورجلي  
حاما بالمدينة فانا دخل في بيت الملح فقال لنا من القوم فقلنا من اهل الدار فقال فاي لعن الله من كان  
فقال مر جابكم اهل الكوفة انتم الشاركون الدنا ثم قال ما عيتكم من الاراذل فان رسول الله ع قال لعن  
المؤمن حرام قال فيعش ان يكره ياشه فتمتها با دوي ثم اخذ كل واحد منا دها ثم دخلنا بها فلما كنا في البيت  
الحار جد لجددي فقال يا اهل ما عيتكم من الخطاب فقال له جد يادك من هو جددي فقال ادركت منك  
لا تخف قال فغضب لك لذلك حتى عرفنا غضب في الحمام فقال ومن ذلك الذي هو جددي فقال ادركت  
على بن ابي طالب وهو لا يخف قال فكسى راسه ولباس عرقا ثم قال يا اهل ان يخف فان رسول الله ع  
قد خضب لوجهه من على فان ترك ذلك يعلى سوا ولباس عرقا ثم قال يا اهل ان يخف فان رسول الله ع خربنا  
من الحمام لئلا نعلم الرجل فاذا هو على بن الحسين ومحمد بن عبد الله ع عليهما السلام ودوي الشيخ في باب من جاد  
عن ابيه عن علي عليه السلام فان قيل لكان سعيد بن عبد الملك يدخل معه حرامه الحمام  
قال وما باي اذا كان عليه وعليه الا شاة ولا يكون عراة كالحمار ينقلو بعضهم الى سواة بعض ودوي في الفقيه  
عن سعدان بن مسلم قال كنت في الحمام في البيت الاوسط فدخل على ابو الحسن ع وعليه النور وعليه ازارون في  
النور



المشهور ففقه الاسلام عليكم ضرورة ما وردت في الحديث ان البيضا الذي في فيه الحوص ما عسلت وخرجت وعن عبد الله بن ابي نعيم قال  
دخلت جامعاً بالمدية واذ الشيخ كبير هو يومئذ الحام فقلت يا شيخ من هذا الحام فقلت لا يا شيخ محمد بن الحسن الحسين فقلت كان  
بين خاله فقال نعم فقلت كيف كان يوضع قال يدخل فيبداً ويبسط على عاتقه ويلبها ثم يلف اشران على طرف احليله من بين عوني  
فأطلى سائر بدن فقلت له يوماً من الايام الذي ذكره ان امرأه فقد دأبت ففقه كلاً ان النوع ستة سباً في هذه الاجابة للشيعة  
فرايد الا ان لا على استحباب الحام لدخول المرأة عليه السلام فيه بعد حر كادد عن علي م واما احاديث انهم فقل لها  
الاصحاب على ذلك على ما رواه في شيخنا في الذكرى ويستحب الاستحمام لدخول النبي واما الحنفية فدخل على م وكان الباقر ع  
يدخل حمامه وقال على م نعم البيضا الحام يتركه بالنار ويدب هب بالدرين وما روي عنده عن المهدي عليه السلام البيضا الحام فقلت للشيعة  
ويذهب الجواب يدعي بالضرورة فالمراد به مع عدم المبرر وقال في المعالم وحمل الشيعة في الذكرى ما ورد من النام على  
حالا لدخول النبي صلى الله عليه وآله في غيره بعد الاقتراب من جميع المذبح ما رواه في الكافي عن القم ثم ذكر مرثية محمد بن اسمعيل الجبلي  
المتقدم من علماء حله ما ورد عن ابي بصير عن محمد بن اسمعيل عن محمد بن اسمعيل عن محمد بن اسمعيل عن محمد بن اسمعيل  
موافقة لقول امامهم وهو جليل وان كان الاول لا ينفك لا يتناول من شرباً لثانية ما ورد من منع المناظر من دخول الحام  
مشكل ولا اظهر بمضمونه قال لا بل في كلام من عرفت على كلامه خلافة من القول بالجواز واستحباباً لتأويل في هذا لا خفاً  
قال في المعالي بعد نقل خبر سماعه من ابي بصير عن الفقيه المتقدمين ما صرح به من حل ما اذا كان هذا لا يربطه فافهم صغافاً  
العقول ثم يجمع ثلثي بين ما في داخ الى ما لا ينبغي لمن وهب ان يكون ذلك لا يكتفى في سائر من كان ذلك محضاً  
في ذلك الزمان او يفتقر البلاد انتهى وظاهر الشيعة في الذكرى حل الاجابة والذكر كونه على اجاباتهم واستحباب  
من الكراهة مع الاجتماع على الضرورة واستحبابه في المعالم وذكر في الذكرى ان ابراهيم عند الاجتماع تخفيف الكراهة  
وكان ذلك مرثية عن علي م ولم ينفك على هذه النهاية وبذلك اعترف في المعالم ايضاً الى ان قال ولكن لا اعتبار  
بشبهة لما لا يشترط يجب على الداخل للحام ستر العورة عن الملقاة الناظرة المحترمة لما تقدم في باب الوضوء وعليه يحمل  
قوله صلى الله عليه وآله في محبته واما ما تقدم من ان كان يرون باسنة واليوم الاخر فلا يدخل الحام الا بغيره واما ما  
عدم المناظر المحترمة فلا يابى وان كره ذلك لما رواه الحلبي في الصحيح قال سالت ابا عبد الله ع عن الرجل يفصل  
بغير ازار حيث لا يراه احد قال لا يابى واما ما يدل على الكراهة فرواية ابي بصير عن ابي عبد الله ع عن ابي بصير عن ابي بصير  
المن موقوف عليهم السلام قال ان اقرب احدكم نظراً الى الشيطان فطلع فيه فاستتر فان ما عاين في حله من الاثار من الامور  
بفقه البصر عند دخول الحام فهو موقوف على ذلك الوقت من حيث عدم الاقتراب منهم عورة وامرنا عليهم السلام بعض البصير  
الى عورات الناس ما يقتره بفتنة من الصلوة في رسل ابن ابي بصير عن حوران النظر الى عورة عن المسلم طاف فاهل المعاصي  
من كلام اكثر الاصحاب قال شيخنا في الذكرى يجب ستر الفرج وفقاً للبصر من عورة الكافر وفيه جهنم من الله ثم بالجواز  
وقال الحلبي محمد بن الحلبي في شرحه على الفقيه بعد نقل النهاية يدل على جواز النظر على عورة المكاف ولكن في الامرات  
والاجابة عن المرمز الجاني ليس بصحيح يمكن تحفيظه ما ذهب جماعة الى الجواز كما هو لغة الجوز والاحاطة على علم النظر هذا  
اذ لم يكن النظر يهين وتلك وفاته حرام بالاجتلاف ففقه التحقيق الشيخ حسن في المعالم المجلد الى ما دلل عليه هذا الاجابة حيث  
قال في الفقه السعيد في الذكرى بالاجتلاف في وجوب غطاء البصر عن عورة الكافر حيث قال لم نقل العباة المتقدمة وقال  
لعبها فلم يرد على هذا فاستحباباً او بالاجابة بغير الاحتياط في الفقه يدل على ان مصنفه يعمل به كما يفتي عليه  
فيكونه للقاتل سبحانه النظر الى عورة الكافر في محبة الخلق مخصوص بعورة المسلم انتهى وهو جيد الحاشية قال بعض  
لا يحضر الفقيه بعد تراجمه حاشية في سئل المنظر في هذا الخبر الطلاق لا ما لم يدخل ذلك مع الحام دون من ليس  
وذلك لان الامام معصوم في صغره وكبره كما يقع منه النظر الى عورة في حام ولا يفتي وقال لا يفتي قبله ذلك ومن ادعى



ان يركب رجل الرجل ذلك بعد الحمام فينظر الى عودته انتهى وسجل الشك في الذكر في هذه المقالة فقم وركب رجله الوالد مع ابويه الحمام  
 البكر مع ابويه مع بعضها قوله لا يخفى ما ذكرناه من عدم حرم ذلك فدخل الرجل مع ابويه الحمام في اب حقه بشيئ من اللص  
 والموجود من اجازة هذه المسئلة بملة محليين حفر البقرة ثم صر في حمله من ذباذبه فقام فان ابويه الله ما يدع الى حرم  
 ابويه الحمام فينظر الى عودته وظاهرها عن دخولها عاريين والمصلحة في البقي بها ودد البقي عن الدخول عاريين فذلك اشد كراهة  
 بالنية اليها ما لم يخرجها من سدبيل الشك في ذلك الباقى مع ابويه صلوات الله عليهم اجمعين ما كان بالانزاع وكل جهات من ذلك  
 فافرض بين الاضداد الحاجة الى الاستبراء كما ذكره وهذا بعد الله سبحانه فظاهر الاستبراء عليه ينبغي ان لو كان مع دونه الوالد مع ابويه  
 ممكنة كما ذكرناه لما اقر الامام في الجماعة المذكورة في الخبر على ذلك من الجد والاب والابن كما امرهم بشيئ العوض كما خفي  
 بكماءه دخل لم يجبا بالجملة فالنظم ان ما ذكرناه تعيد غاية البعد عن اجابة المسئلة ولما ورد في الجمل الى تكلفه الماء سهو في  
 السر حال غسله وغسل عا ويا مع بجد الناظر المحرم فقد فتح الاصحاب بغيره عنه وان معها قال في الذكر ولو قل  
 السر بعد ذلك ما لا يشبه محله غسله للامتنان وخروج المبري عنه من حقيقة الفصل انتهى وقال بعض فضلاء مشايخنا في  
 يمكن ان يبين بطلان الفصل بان فعل الفصل ما ورد بالاستبراء فلا يكون ما ورد البقرة ولا نتم تكليف ما لا يطاف واذا لم  
 يكن ما ورد به لم يكن خيرا فلا يتحقق به الامتنان ولا يخرج عن العهد اذ الوجوب لذات الامر كما خفي في جملة قوله  
 تقريب ما ذكره في هذه المسئلة من قبيل الصلوة في كتاب المعصوب والمباح للمعصوب وان غير العباد في الاستبراء وقد  
 مضى من القول في ذلك في باب التيمم ونحوه نعم تمت الاملا في ذلك في كتاب الصلوة السابقة قال في الفقه  
 بعد ذكره من بعد ان سلم مستقدم في هذا الخبر اطلاق في التسليم في الحمام من ميزب والبقي الوارد عن التسليم فيه هو لم يفرقا  
 عليه في المعاملة فبعد فعل ذلك عنه لم يفت على رواية البقي التي اذا البقي قوله يمكن ان يكون مراده بالخبر المذكور  
 هو ما رواه ثقة الاسلام في البقي عن محمد بن الحسين بغيره قال كان ابو عبد الله ع يقول ثلثة لا يسلطن للمشي مع الحفاة  
 والمشي الى الجعة وفي بيت حمام ثم افي — وقد ورد البقي بغيره عن التسليم على اقوام منهم من في الحمام رواه في الفصل  
 عن الباقى قوله لا تسلكوا على اليهود ولا على النصارى ولا على المجوس ولا على عبدة الاوثان ولا على من يدشرون الخمر ولا على  
 صاحب الفخار لشرخ والند ولا على الخنزير ولا على التامر الذي ينفذ الحفان ولا على المصلح وذلك ان المصلح لا يتصل  
 ان يرد السلام لان التسليم من المسلم لظهور قوله عليه في بقرته ولا على كل الرباء ولا على رجل جالس على نايط ولا على الذي في  
 الحمام ولا على الفاسق العلني بغيره فضل وما يجب في حالة هذه الحمام ما رواه في الفقه عن حميد بن عبد الحميد في  
 عن البرقي عن محمد بن حماد قال قال جعفر بن محمد الصادق ع اذا دخلت الحمام فقل في الوقت الذي يتبع ثيابك اللهم  
 انزع عني زينة النفاق وجبني على الايمان واذا دخلت البيت الثالث فقل اللهم اذهب عني الرجز والخصومة وطهر جسدي وقلي  
 خذ من الماء الحار وضعه على هامتك وصب منه على جديك فان امكن ان تبلغ منه حوضا فافعل فانه يتقي المأثم والنبذ  
 في البيت الثاني ساعة واذا دخلت البيت الثالث فقل بقوله من الله من التاديب والنجاة فردد لها الى وقت خروجك  
 من البيت الحار واذا شرب الماء البارد والفقاع في الحمام فانه يذهب المعقة ولا تصبى عليك الماء البارد ولا ينعف  
 البدن وصبا الماء البارد على قد منك اذا احتجب فانه يزيل الداء من صدرك فاذا البت ثيابك فقل اللهم البقي التقى  
 وجبتني الردي فاذا اغتسلت ذلك انت من كل داء وبان القلم ان الماء من الفقاع ما يخرج من الحبل والحرم والبقي عند انما  
 من حيث حكة صلاح البدن وان حرم او حل في حدة انه ويكره الله ان فيه بالحق ان ما رواه في الكافي عن محمد بن علي  
 جعفر عن ابن الحنفية رضي الله عنه قال من اخذ من الحمام خروضا فغسل فيه فاصابه ليرس فلا يلحقه الاقنعة وغسل  
 الماء الذي قد اغتسل فيه فاصابه الحمام فلا يلحقه الاقنعة قال محمد بن علي فقلت لابي الحنفية ع اهل المدينة يقولون  
 فيه شفاء من العين فقال كذا لا يغتسل فيه الحبيب من الحرام والى في المناصاة الذي هو شرها وكل خلق من خلق الله  
 ثم يكون شفاء من العين انما شفاء العين وقلة المولد المعذوقين واية الكرمي والخور بالقط والمرو اللبان وفي الخبر انما  
 على ذكرناه



وذكرناه الهى عن الامصال لعناله الحوام وقد تقدم الكلام فيه دوى في الكافي مسند امرونا او في الفقيه مرسل قال لا تان  
ابعدا ستم لا تيك في الحوام فان يدب هب ثم العكس ولا تشرح في الحوام فان يدب في الحوام ولا تفسل ما سلك بالحيث فان يدب  
بالغير ولا تان ذلك بالغير فان يدب مرثا البرى ولا تشرح وبعث بالازا وانه يدب هب ما الوجه بيان في الفقيه مرثا قوله  
فانه يدب هب بالغير فان يدب مرثا الوجه فان قال في حديث اخر يدب هب بالغير وقال بعد تمام الحديث ويدبان ذلك طين مقر  
وحرف الشام ان دوى في الكافي في الصحيح للحسن عزيك اسما من ابن الحسن المرصا كان قال قال رسول الله لا تغسلوا رؤسكم  
طاب من سطره ان يدب هب بالغير ويدبر في الزبانه اول في نفسه عن ابن عمر حيث علم من ذلك جمل مع يوسف على بيانه والى عليه السلام  
ما علم فعليه ما صدق المقام ان قال يوسف عن هذا واستغفر لذي سب طائفة كنت من الخاطئين قبل وفي كثره وفي غيره  
في الشام ما يبنى على ان الدلائل بالحرف المفسر هنا جرت الشام بورث البرى ودوى في الكافي ويص من ليمان بن  
الحسين الجعفي قال مرثا حتى يدب هب في يديك على الزبانه فقال البرى ان يعود اليك لمك فقلت لي فقال ان لم يهاجها  
فانه يعود اليك لمك فابا ان تهنه فان اوداه بورث السبل بيان قال فان في العيب بكر الجعري وقد بينا لوجه ان يدب هب  
لوجه ان يدب هب في العيب واما تفسير بعض الفقهاء العيب في زينة الزم وحيث ان يار في كل اسبوع فان وقع في موضع العيب  
في الزبانه لا يفسد حتى ان ما ذكر هنا ما اخذ من كلام شيخنا البجلي في مشرف الشمس واما كلام اهل الفضل الذي اشار اليه هو  
دوى في الصحيح الجعري قال العيب في الزبانه قال الحسن في كل اسبوع يفرق زبانه وبعثا وقال في القاموس العيب في الزبانه لا يفسد  
حتى ان يكون في كل اسبوع وفقا لهما انما تفسير العيب في الزبانه لا العيب حيث كان وما يورد هذا الجعري ما دواه في عن الجعري  
قال من اراد ان يعمل فاما فليدخل الحوام يوما في زبانه ان يفسد وكان كثير اللحم فليدخل الحوام كل يوم ويغسله في عن الجعري  
عن ابن الحسن ع وراة في الفقيه عن ابن الحسن ع قال الحوام يوم ويوم لا يكثر اللحم واما ما في كل يوم يذبح ثم الكلبين وروى في  
من رواه عن ابن الحسن ع انما كان اذا اراد حوز الحوام تناول شيئا فكله قال قلت لابي الحسن ع اذا نزلت من بيتي فوجدت الحوام  
احد يابك فانه لا يل ياكل شيئا منه بطل المراء يلك حرارة الجوف ودوى في الفقيه مرسل قال فان دوى الحرام من بيتي فوجدت الحوام  
الزبانه لا يفسد حتى يقطع شيئا ودوى في في الصحيح عن علي بن يقطين قال قلت لابي الحسن ع انظر القرآن في الحوام انك قال لا بأس  
عن محمد بن مسلم قال الحسن ع قال سالت ابا جعفر ع كراه امير المؤمنين ع يتي عن قرأ القرآن في الحوام قال لا انما يقر الرجل وهو يرا  
فلا كان عليه ان يقرأ القرآن في الحرام من بيتي عن ابن الحسن ع قال لا بأس للرجل ان يقرأ القرآن في الحرام اذا كان يريد به وجوبه ولا  
ينظر كيف صوته وروى في الصحيح عن محمد بن اسمعيل بن بزم عن ابن الحسن ع قال سالت عن الرجل يقرأ في الحوام ويكلمه  
قال لا بأس به وفي الصحيح عن علي بن يقطين عن ابن الحسن ع قال سالت عن الرجل يقرأ في الحوام ويكلمه  
عن الفراء في الحوام فانه اذا كان عليك اذا قرأ القرآن ان شئت كذا ودوى في الكافي عن ابن سنان قال كنت في جماعة من  
دخلت الحوام فلا خرجنا اليها المعبدة ع فقال لنا من ان ابن ابيهم فقلنا من الحوام فقال اني الله عليكم فقلنا جعلناك الله  
وانا جنتا مع حق جعل الحوام فجلسنا له حتى خرج فقلنا له اني الله عليك فقم ظهر كذا الله وروى في الكافي مسند عن ابن عمر ع  
بهذه قال ان الحسن وفي الفقيه ان الحسن بن ماص لوان الله عليه اخرج من الحوام فقلنا ان فقال طاب طابك فقم بالكمع في  
بالاست هنا فقم طاب طابك فقم اما تعلم ان الجعري فقم طاب طابك فقم فاذا طاب طاب جاني فاني في ولكن فقم طاب طابك فقم طاب  
ما ظهر منك فوكس الله ان القائل المذكور من المهاجرين ودوى في الفقيه مرسل قال قال الله ع اذا قال لك الجعري فقم فخرجت في الحوام  
طاب طابك فقل انما الله بالكم فقل في استجابا لثوب دوى في الكافي في الصحيح والحسن ع سليم القرآن قال فان امير المؤمنين ع وفي الفقيه  
مرسل قال قال امير المؤمنين ع الموت طهور ودوى في الكافي عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال دخلت مع عبد الله الحوام فقم بالكم  
عبد الرحمن اكل فقلت اما اطلب من الامام فقال فاما طهور ودوى في الكافي عن محمد بن عبد الله بن علي بن الحسن قال دخلت ابي  
الحوام وان اردت ان اخرج منه فقال يا محمد لا تظلم فقلت محمد بن عبد الله فقال اما طاب طابك فقم طاب طابك فقم طاب طابك  
ابو عبد الله ع ابن احمد في حاشيته في ابو عبد الله ع تداء بالثوب فقم كذا في عبد الله اهل فقال انما يصلي بالثوب فقم فقلت فقال











من يد يد فالت اليه فقال فيه ما تحب وما لا تحب ثم التفت الي فقال انه من اخذ الحنا بعد راحة من النوبة من قرنه الى قدمه  
امن من الادواء الثلاثة الجحون والجذام والبرص وعن الحكم بن عيسى قال رايت ابا جعفر وقد اخذ الحنا وجعله  
اقطافه وقال يا حكم ما تقول في هذا ما عسيت ان اقول فيه وانت تفعله فان عندنا بفعله الشبان فقال يا حكم ان  
الاطافير اذا اصابتها النوبة غيرتها حتى تشبه اطافير الموتى فغيرها بالحنا وعن عبدوس بن ابراهيم عن ابي عبد الله  
رايت ابا جعفر يخرج من الحمام وهو من قرنه الى قدمه مثل النوبة من اثار الحنا بيضاء المراد ابا جعفر هاهنا  
ودوي عن عبدوس بن ابراهيم عن ابي عبد الله قال الحنا يذهب بالسيلك ويؤيد في ماء الوجه ويطبب النكهة  
الولد وقال من اطلق في الحمام فبدلك بالحنا من قرنه الى قدمه يذهب عنه الفقر وقال رايت ابا جعفر الثاني وقد خرج  
الحمام وهو من قرنه الى قدمه مثل النوبة من اثار الحنا بيضاء قيل السيلك الواجبة الشديدة الكرمية من عرف اقول  
ومما سبق الى اليوم من هذه الاخبار اختصاص الحنا باستحباب الحناء او جوارحه بكونه بعد النوبة خاصة ولذلك اكره  
المفسدين استحبابه او جوارحه في غير ذلك وربما استندوا في ذلك الى ما رواه الصدوق في كتاب معاني الاخيار من  
عن سعد بن احمد بن ابي عبد الله عن ابي رافع قال نظر ابو عبد الله الى رجل وقد خرج من الحمام محضوب اليد فقا  
له ابو عبد الله لم يسرك ان يكون الله خلق يدك هكذا قال لا وانما فعلت ذلك لانه بلغني عنكم انه من دخل الحمام  
فليس عليه اثره فقال ليس ذلك حيث وغبت انما معنى ذلك اذا خرج احدكم الحمام وقد سلم فليصل ركعتين شكرا  
والطاهر كما هو المعلوم من كلام جملة من اصحابنا ان الاخصاص له بالنوبة ومن اظهر الادلة على ذلك ما رواه  
الصدوق قدس سره في كتاب الحصال بسند فيه عن امير المؤمنين قال قال رسول الله اربع من سنن المرسلين  
الغسل والنساء والسواك والحنا فان دال باطلا فانه على انه لا اختصاص له بالنوبة ومن اظهر الادلة ما رواه  
في حديثه من السنن لا بخصوص موضع كالافراد المعدودة معه ويظهر ذلك ايضا من بعض الاحاديث الامة  
في فضل الحنطاب واستحبابه كما سنشير اليه ان شاء الله وبؤيد ما ذكرناه ما خرج به الحديث الكاشاني في الروايات في باب  
الحنطاب بعد نقل الاخبار وتغيير الاضافات بالنوبة وسحبها بالحنا وجب انك والمدني على الامام الحنا في يديه  
كما تقدم حيث قال وفي هذه الاخبار دلاله على جوارحه ما هو المتعارف بين اصحابنا اليوم من حنطاب اليدين والار  
لا كراهية على انه لو لم يكن هذه الاخبار لكيفية في ذلك كل شيء مطلق حتى يرد فيه نهى انه يرد في هذه الاخبار  
ان يستفاد ذلك من عموم اخبار هذا الباب واطلافا وان كانت ظاهري في الحنية والواس بل لو استفيد ذلك  
من قوله لا باس بالحنطاب بذكره وجعل احد معانيه لم يكن المجيد ان يفي اقول ومن اظهر الادلة على  
ذلك من غير كراهية ولا ذم انه لا شك انه ذلك من الويضة وقد قال سبحانه قل من حرم زينة الله التي اخرج لعباده  
والطيبات من الرزق وسباق الاية وان كان انما هو الاكل على من حرم ذلك الا ان سابقا لها هي في ان استحب  
قد جعل لعباده الزينة والطيبات من الرزق تفضلا وكروما لما نفع منها تخوفا او كراهة ان عليه سبحانه نجا  
تفضل به واما الخبر الذي نقلناه عن كتاب معاني الاخيار فلا ضرب عدي انه انما خرج بحجج النقية  
لما عرفت من سياق جملة من الاخبار المنقذة من انك والناس ذلك وان المعروف بين المخالفين  
بل عامة الناس لشبهة الامر من المخالفين انك وذلك كما تضمنته حديث الحسن بن موسى المنضم لا انك رد  
الذي من اهل المدينة على الامام عليه السلام اخذ الحنا من يديه وكما تضمنته حديث الحسين بن موسى



قال علي بن الحسين

مروي واذا رايتي على الخاتم اعماني فليد رفا ففقدت مني عيني لما رايتي على الخاتم اعماني ففقدت مني عيني  
ان عندنا نفعله ايمان فان الجميع لما عرف كون هذا النسب كانت متروكة عند العامة وقال قتادة الواسلي بعد ايراد  
هذا الخبر قوله هذا غير صحيح في انكار ولعلنا استفهام منه ليعلم على الراوي في فهم الحديث وكون معناه ما ذكرنا  
الاستحباب ولا انكار لما يوافق العامة مثل الحكم واهل المدينة ثم ان الخبر يحمل النفي ويمكن جملة على الاقرار والمذكور  
الرجل بل ظاهر ذلك بغيره قوله خلق يدك اذ لو كان الله خلقا للام واه اعلم وما جعل بعضنا كمن لم يخلق  
فعل باننا ما يشبه النساء من الخطوط والفتش لكنا وقال وقد روي الخبر عن النبي بالنساء ودمها فعل لا انكار كان لذلك  
اقوله وانما عندنا يحصل من السكك القليلة لا ضرورة اليه بعد ما ذكرناه وانما ان ساق الخبر على هذا لا خلاف ان على غايتها من  
اليعد والله العالم فصل روي في الكافي والفقيه عن الحسن بن الحكم قال دخلت على الحسن بن جعفر وقد اخضبت  
بالسواد فقلت يا الحسن اخضبت بالسواد فقال ان في الخطايا والخصاب والنسب ما يزيد الله في عقدة النساء ولقد نزلت في  
العقدة بلبان اذ اخضرت من القصبه قال قلت لعلنا ان كان في الشيب فقال اي شيب في الشيب المشيب ثم قال  
ومن يكن له الحكم عن الرجل من اي عيب الله قال روي في الشيب في الحسن فقال النبي صلى الله عليه وآله ثم قال من كان  
شيبه في الاسلام كانت له نور يوم القيمة قال اخضبت الرجل بالحناء ثم جاء النبي صلى الله عليه وآله بالحناء فقال نور  
بالسواد فقال النبي صلى الله عليه وآله نور اسلام ويمان وغبية في نسائك وهدية في قلوب عدوك ومن الغيبين من سوا الوان قال دخلت  
على جعفر بن محمد اخضبت بالسواد فقال لي حبلنا فما اضع لمن ومن اي خال لا يدعي عن جعفر قال اخضبت  
على الحسن بن علي عليه السلام فزاره اخضبت بالسواد فقال له عن ذلك فري الى الحيرة قال لا تدعي الله في رها ان  
بالسواد فليسوا به على المحركين ومن ابراهيم بن عبد الحميد في الصحيح والحسن بن الحسن قال في اخضبت ثلث خضبت  
الحبيب وحبب اليه النساء ويزيد في الدنيا ومن محمد بن عبد الله بن سهران عن ابيه روي قال قال النبي صلى الله عليه وآله في اخضبت  
من عبق ما نزل ودمه في سبيل الله ان فيه اربع عشرة خضرة مجرا الى من لا دين في قلبه الغنا من البصر ولبس الحنك  
الكلية ولبس الكسوة ولبس العباة وقيل وسوس الشيطان وخرج به اللئيم واليسير من الكون ويطيب الكافور  
وطيب البزاة في قبره ويطيب من سكن ويذكر روي في الفقيه رسالة قال رسول الله صلى الله عليه وآله لعلني باعني درهم في اخضبت  
افضل من درهم في غيره في سبيل الله عز وجل وفي رواية اخرى عشرة خضرات كالحديث وقال بلال القتيبي اخضبت وفي بعض  
النسخ الصفار وبيان واعيان خضبت النفس من اخضبت والصفار كالحديث والصفار كالحديث والصفار كالحديث  
ومروي في الكافي في الصحيح قال سالت ابا عبد الله عن اخضبت البصر قال في اخضبت النبي صلى الله عليه وآله والحسن بن علي بن ابي  
عليهم السلام بالكم فيل لكم محررة ثبت تخيطها لوسعة خضبت له ومن عوى بن عمار في الصحيح والحسن قال سالت ابا عبد الله  
بالحناء بيان ظاهر في اخضبت في خضبت الحيرة روي في صحيحه وروى في الاشارة اليه في معونه روي في صحيحه  
وابت ابا جعفر اخضبت بالحناء خضبتا تأخر وهذا كذلك ومن اخضبت لاق قال سالت ابا عبد الله عن اخضبت  
الحناء والاس من السنة فقال نعم قلت ان من المؤمنين من اخضبت فقال اما منعوه فليس رسول الله صلى الله عليه وآله  
ان هذا اخضبت من هذا ومن عدى الله في هذا في الصحيح عن ابي عبد الله قال اخضبت النبي صلى الله عليه وآله في جميع عليه السلام الا في  
خضبت من هذا وقد خضبت الحسن وروى جعفر بن محمد بن النضر عن ابي عبد الله قال اخضبت النبي صلى الله عليه وآله في جميع عليه السلام الا في  
بان الحيرة خضبت من دم لرسد وخضبت بها تلك خضبت لاليع صبا صفا ثم احمرها بالدم والافل كانت سوداء  
ثم جرى عليها الدم لم يصيد عليها الخضات لاليع من الفخوة ففر الخضب وجعلها ايضا اسفنا ولما عدت ليع  
كلاما على وجه الحقيقة لا الحجاز لعن الله الفاعل لذلك والارضي بعافنا السعيد من اهل النار وعقيدنا كذا  
لما جرى في كذا على اهل سيد فيه من الاصلح في نياته قال قلت لامير المؤمنين ع ما يمنعك من اخضبت وقد خضبت  
قال اسفنا ساعا ان خضبت كحيثي من دم لرسد يعهد معي اخضبت ليع جعفر بن محمد بن علي روي في الاشارة اليه في معونه  
عليها من يجمع اليها وروي في صحيحه الفقيه رسالة عن رسول الله صلى الله عليه وآله قال اخضبت في الصدور



والله عن انفس الشيب فيكون كالمسكاني يخرج لان انهم يقولون لا بأس في الشيب ونفسه في حياضهم نفس من اخبارهم عليه السلام  
لا يختلف في حاله فالحديث لان يخرجها من عند الله تعالى ذكره وانما يختلف بحسب اختلاف الاحوال انتهى اقول ما ذكره من اخبارهم  
لا يختلف في حاله فالحديث لان يخرجها من عند الله تعالى ذكره وانما يختلف بحسب اختلاف الاحوال انتهى اقول ما ذكره من اخبارهم  
الاجمعي خليل بن داود عن حماد بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل قال يا ابا عبد الله اني اريد ان اكون  
وقد روي الكليني حديث من نفس الشيب يلبس من عندهم عن محمد بن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس في الشيب  
وخبر ابي عن من نفس اقول السبط بن علي بن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل قال يا ابا عبد الله اني اريد ان اكون  
في الصحيح عن الحسن بن محمد عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال اسأله عن رجل قال يا ابا عبد الله اني اريد ان اكون  
قال وفي رواية اخرى وروي عن ذلك وروي عن خلا وروي عن الحسن بن محمد بن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل قال يا ابا عبد الله اني اريد ان اكون  
وتكاثر الاماء عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا خلق في حمزة فبقا في الطلعة في سائر قاله الوفا اظهر معنى  
من خلق العانة بها شعر تمام الكلام وتجعل خلق الراس من اظفار الاطلاق اليه واظهر معنى في بعض النسخ العبد وحقيل  
الاسبوع وعلى الاول فيرد لانه على عدم الياس بالقرعة هو الحققة كما امر الله اقول ولا فقه في ذلك هو على خلق على خلق  
الرأس ما اول فلا يصح ان الاطلاق اليه كما اعترف به وانما ثانيا في علم من الاخبار من انهم كانوا يظنون ان العانة من ادم  
خلقها لها واما ثانيا فالتوجه فيها بين الطلعة فانه من طلع اليد من طلع العانة اليه فاحصل ان العانة من ادم على جملة  
حينئذ ان قلت بين الطلعتين فالحديث كان من طلع في الاسبوع مرتين وعن الحسن بن محمد عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت جعلت  
فذلك سببا لخلق الشعر في فمها فيصير عجايبها قال فقال يا ابا عبد الله انما علمت ان خلق الفم وبذلك الفم ومن على بن محمد  
قال قلت لابي عبد الله ان الناس يقولون ان الراس من طلع اليد مثل بقا عذرا ومثله عذرا وروي في بعض النسخ عن ابي  
عليه السلام قال خلق الراس في غير راسه وروي في الصحيحين راسا قال قال اسأله عن رجل قال يا ابا عبد الله اني اريد ان اكون  
وروي لكم وروي في راسه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بأس في الشيب وروي في الصحيحين عن ابي عبد الله عليه السلام  
لا بأس في الشيب وروي في راسه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بأس في الشيب وروي في الصحيحين عن ابي عبد الله عليه السلام  
توحيها سائر خلق قبل لعل عد ولما ابي سائر لخلق للنفس وفي القبة سابق وكان معرب وروي في الصحيحين  
بن عمار اسلم قال سمعت ابي عبد الله عليه السلام يقول في رجل قال يا ابا عبد الله اني اريد ان اكون  
فقلت يا ابي عن عبد الله بن سنان قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ما تقول في الطلعة الشعر فقال كان اصحاب محمد بن  
العلم بيان فانه الوافي شعر من اسفله في بعض النسخ عليه الشعر يعني كان انما كان له في البقرة الاسفله الذي يخلق  
راسه ولم يرجله وروي عن ابي كثير الشعر في رجل طوله وطمع شعره كان له ان يخرج وكان المراد انهم كانوا  
وكان دايمهم ان يخذون الكلق وروي في الصحيحين عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يخذلوا  
ولا يبه او ينجي ورواه في الصحيحين عن ابي عبد الله عليه السلام وروي في الصحيحين عن ابي عبد الله عليه السلام  
كسوف الله فلا كرم وروي في راسه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بأس في الشيب وروي في الصحيحين عن ابي عبد الله عليه السلام  
قال وكان شعر رسول الله صلى الله عليه وسلم يبلع الفرق بينا ظاهر هذا الاخبار الاختلاف في ان الشعر في شعر الراس  
هو لخلق الوافر وبذلك السبط بن علي بن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام قال العلاء متي مني والخبر انما هو الشعر يعني شعر الراس  
افضل من ان الله ثم اورد حديثين على ان ذلك وهو قول النبي صلى الله عليه وسلم عليه والله الشعر الحسن من كونه  
وقوله من ان يخذل شعره فلا ينجي ولا يبه او ينجي والظاهر ان مرصده من ايراد هذا الاخبار في بيان ذلك هو  
دليلا في المقام ويؤيد انه قال بعد ذكر الخبر وروي خلاف ذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بأس في الشيب وروي في الصحيحين  
في جملة ثم ذكر انه يحتمل كون الامر بالخلق منحصرا في ذلك المطلب المقصود بان يخلق في جماله وقال في الخبر  
والخبر بان من القطر فرق الراس قال النبي صلى الله عليه وسلم ان يخذلوا شعره من الشعر يعني من الانبياء عليهم  
السلام ان ان فخلق بهم فيها قال في نسخة النسخ ان الفرق عني صفة فرق اي صا شعره فرق في نفسه



نفسه في معرفة تركه وان لم يتفرق في هذا الحكم انهم لم يتركه حجة انما ونقل مع الخبر الذي تقدم نقله عن الصدوق وسلك  
عن النعمان من ان من اخذ شعرا ولم يفرق فيه الله عز وجل ناس في دعوى النعمان روي في الكافي عن ابي العباس الرضا <sup>عليه السلام</sup> وقال انما  
عن الرجل يكون له شعر بغير شعرا ويضعها قال بغير شعرا قال في المعالم بعد نقل ذلك ايضا عن العلاء بن رستم في الكتابين المتقدمين وكذلك  
الصدوق في الصلوات لا يحضر الفقيه موافق لما قاله العلامة فانها ذكرت ان السنن الحنيفة عشرين خمسين في الراس  
وخمس في الجسد فاما التي في الراس فالمضمضة والاستنساخ والسواك وقص الشارب والفرق بين طول شعره قال يوم  
القيمة بشار من ناس ما اتى في الجسد بالاستنساخ والختان وحلق العانة وقص الاظفار ونصف الاطراف انتهى اقول  
وكلام الصدوق في كتابه في هذا المقام لا يخرج من الاضطراب بناء على ما قرره في صدر كتابه وغفلة الاحبار عنه من انما  
بمضمون ما روي به وهو قد جمع هنا في التعليل بين رعايات الحلق والتؤيد والتدافع بينهما غير خفي ولم يجمع بينهما بوجه  
يرفع به الشك في والذي يظهر من الاخبار وفاف الجمل من متاخر شاعري علمنا ان الاراد في الله نعم مقامهم جميعا في ارا  
القرار هو فضيلة الحلق وحمل ما دل على خلاف ذلك على التنقية ويدل على ذلك زيادة ما تقدم من الاخبار جاز رواه  
في الكافي عن النبي بن هرون عن ابي عبد الله ع قال قلت له كان رسول الله ص يفرق شعره قال لان رسولا الله ص كان اذا طال  
شعره كان له شجة اذنه وعن عمرو بن ثابت عن ابي عبد الله ع قال قلت انهم يروون ان الفرق من السنة قال بن السنة  
قلت يزعمون ان النبي ص ولا كانت الانبياء تسلك الشعر وروي في الكافي عن ابي بصير قال قلت لابي عبد الله ع  
الفرق من السنة قال لا قلت فهل فرق رسول الله ص قال نعم قلت كيف فرق رسول الله ص والافلا قلت كيف ذلك  
قال ان رسول الله حين صدع البيت وكان ساق الهدي واحرم اراه الله الرؤيا التي اخبرك في كتابه اذ تقول <sup>عليه السلام</sup>  
رسول الرؤيا بالحق اندخلن المسجد الحرام انما الله امنين مخلقين رؤسكم ومقصرون فعلم رسول الله ص ان الله سيفلح  
با اراه فمن ثم فرق ذلك الشعر الذي كان على راسه حين احرم انتظار الحلق حيث وعده الله فلما حلقه لم يعد في فرق الشعر  
ولا كان كذلك من قبله ص قال في الواقي ونعم ما قال قبل ان الحلق كان في الحاشية عاد اعظميا في العرب فلما جاءه الاسلا  
د فرض الح و صاوست لم يجرد وايدا من فعله حين يحجون او يعتمررون ولكن كان كبير اعلمهم في غيها ولما راى النبي ص  
بينهم امرهم بنزيبه الشعر تلك يكونوا شعنا ذوي قل ثم ان منهم من حلق ومنهم من ترك الشعر حتى ال الامر الى رصار الحاق  
شعرا والشعبه لان انهم عليهم السلام كانوا مخلقين اسوة برسول الله ص وخلوه فر شعرا لخالقهم لان انهم  
لحمية لهم للجاهلية بعدد لها مثل لا رداهم الى ما كانوا قبل الاسلام انتهى واما ذكره الصدوق في الرسالة والفقيهين  
السنن الشريفة عمن عباد كذا باب الفقه الرضوي حيث قال ع بعد كلام قد سقط من نسخة التي كان عندي من الكتاب  
ولكنها من الحنيفة التي قال الله عز وجل لتنبئهم وابلغ صلة ابراهيم حينها فهي عشرين خمسين في الراس وخمس في الجسد فاما  
في الراس الفرق والمضمضة والاستنساخ وقص الشارب والسواك وما التي في الجسد فنصف الاطراف وحلق  
العانة والاستنساخ والختان وانما ان ندع الفرق ان كان لك شعر فقد روي عن ابي عبد الله ع انه قال صل لم يفرق شعره  
فرقه الله بنش رما ناس في النار انتهى وقد عرفت الوجه فيه والله العالم <sup>فصل</sup> روي ثقة الاسلام مروي في الكافي  
عن معلى بن خنيس عن ابي عبد الله ع ورواه في الفقيه رسالة عن ابي عبد الله ع قال ما زاد من اللحية من القبضة  
فهو في النار وروي في الكافي عن محمد بن ابي حمزة عن ابي عبد الله ع قال ما زاد على القبضة في النار يعني  
عن اللحية وعن يونس عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله ع ورواه في الفقيه رسالة عن ابي عبد الله ع في قصة اللحية قال يقبض  
بيده على اللحية ويحرقها فضل بيان قال في الواقي قبل المباد بالقبض على اللحية ان يضع يده على ذقنه فياخذ بطرفه  
فيحرقها فضل من ستره للاحية طولا لا يقبض مما تحت الذقن وروي في الكافي والفقيه عن محمد بن مسلم قال  
رايت ابا جعفر ع والحجاء ياخذ من اللحية فقال دورها دورها فاما سندا في الكافي عن مرسى  
عن ابي عبد الله ع قال راى النبي ص ورسلا في الفقيه قال راى النبي ب رجل طويل اللحية فقال  
ما كان على هذا لوهبا من لحية فبلغ ذلك الرجل فيها من لحية فبلغ ذلك فيها من لحية بن النبي بن ثم دخل على



النبي صلى الله عليه وآله قال هكذا فافعلوا مروى في الفقيه مرسلا قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وأغفوا لحي  
 ولا تشبهوا باليهود قال وقال رسول الله صلى الله عليه وآله من الجور خير والحام ووروا شواربهم وأغفوا لحي الشوارب وأغفوا  
 الحى وهي الفطرة بيان قال في الواجب الحف الأحقاء وهو لا قسما في الأمر والمبالغة فيه وأغفوا الشارب المبالغة في جزه  
 والأغفوا الذي يوفى شعرها من عني الشعرا أكثر وزاد قوله ٢ وأغفوا لحي أي لا تتصلوا بها بل تركوا فيها ووفى وقوله  
 ولا تشبهوا باليهود دليل على أن المراد بالأغفوا أن لا يتصل ويؤخذ منها من دون استقصاء بل مع توقير وانقاء بحيث  
 لا يجاوز القبضة فيحق الزنا قال بعض المشيخين إلى العلم والحكمة فمنهم من هذا الحكم طلبا لرؤية الألب في قولهم قل من حرم  
 رؤية الله فطر في حبه فإذا كان الرؤية في توفيقها والاباخذ منها شيئا تركها وإن كانت الرؤية في باخذ منها قليلا حتى يكون  
 معتدلة بل في الوجه والرؤية اخذ منها على هذا الحد وقد ورد عن النبي صلى الله عليه وآله أنه كان باخذا من طول الحية لأن عرضها انتهى كلامه  
 وأصل مراده الرؤية يختلف باختلاف الناس في ظاهرهم ولهذا لم يجدوا عن من جهة التعليل وإن من جهة التوفيق وقد مضى  
 من كتاب الحية حديث عن أمير المؤمنين ع عن أبيه ما حلقوا لحي وقتلوا الشوارب فغفوا وقفا في جماعة من فقهاءنا بقولهم حلق  
 اللحية ودمها يستفد لهم بقوله سبحانه عز ليس للعين ولا تمم فليغيبن خلق الله انتهى كلامه في الواجب مروى في الكافي  
 عن التكري عن أبي عبد الله ع قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله لا تطوان أحدكم شارب برفان الشيطان يخله غنايته ودوله في الغيبة  
 عنه مرسلا مروى في الكافي السند المتقدم عن أبي عبد الله ع قال رسول الله صلى الله عليه وآله من السنة أن ياخذ الشارب حتى يبلغ  
 الأطار بيان قبل الأطار لكتاب ما يفصل بين الشفيعين شعرات الشارب وقال في مجمع البحرين في الحديث من السنة أن ياخذ  
 الشارب حتى يبلغ الأطار هو كذا جرف الشفة الأعلى الذي يحول بين منابت الشعر والشفة وكل شيء احاط بشيء فهو  
 أطار له انتهى عن عبد الله بن عثمان أنه دأبنا عبد الله ع أحفى شارب حتى الزقه بالعيب بيان العيب نبت  
 الشعر وعن علي بن جعفر في الصحيح عن أبي الحسن ع قال سألته عن قص الشارب من السنة هو قال نعم وعن ابن فضال  
 عن ذكره عن أبي عبد الله ع قال ذكرنا الأخذ من الشارب فقال نشرة وهو من السنة أقول النشرة لغة رقة بعالم بها  
 المجنون والمريض والمراد هنا المأخوذة من الشيطان وروى في الفقيه مرسلا قال قال الصادق ع اخذ الشارب  
 من المبيعة إلى اللجة إن من الجذام قال وقال أبو عبد الله ع اخذ الشعر من الأنف بحسن الوجه  
 بيان يستنبط من هذه الأخبار قوايد الأولى أن الفصل المندوب إليه هو أغفوا اللحية إلى الحد القبضة  
 المذكورة وما زاد عليها فالأفضل جرحه وأغفوا الشارب وجرحه حتى يبلغ ما أمول الشعر وهذا الأخذ  
 فيه ولا أشكال الثانية الظاهر كما استظهره جملة من الأصحاب كما عرفت تحريم حلق اللحية خبر الشيخ  
 المروفي عن أمير المؤمنين ع فأنه لا يقع إلا على ارتكاب محرم بالغ في التحريم وأما الاستدلال  
 بآيه ولا تمسحوا بغيره فليغيبن خلق الله ففيه أنه قد ورد في تفسيرها عنهم عليهم السلام أن المراد من الله  
 فيشكل الاستدلال بها على ذلك وإن كان ظاهر اللفظ ليا مد الناقصة أنه هل يجوز خلق الشارب  
 استظهر بعض مشايخنا المحققين من المتأخرين ذلك قال لا دوام المطلقة الشاملة له وإن كان  
 الاحوط عدمه لأن لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وآله ولا عنه حلفه ولا الرخصة في خلقه انتهى قول ما استدلوا به  
 في القول بالجواز من الأوامر المطلقة لا يخفى من أشكال لأن الأوامر الواردة في الأخبار ومنها ما هو بلفظ  
 القص الأخذ ومنها بلفظ الحبر ومنها بلفظ القص وقضية حمل مطلقها على مفيدها هو العمل بالخبر وهو  
 الظاهر يؤيده ما ذكره أخيرا في وجه الاحوطية وبالجملة فإن دليل الجواز غير ظاهر حمل مطلقها على  
 مفيدها هو العمل بالخبر وهو الظاهر يؤيده ما ذكره أخيرا في وجه الاحوطية بدر ما دخل تحت آية ليغيبن  
 خلق الله التي استدلووا بها على تحريم حلق اللحية بنا على ظاهر الإسلام اللفظ الرأفة أنه هو الفضلية  
 القبضة في اللحية بالنسبة إلى ما زاد خاصة بمعنى أنها لا يجاوز القبضة أو يكون كذلك النصب بالنسبة  
 إلى ما نقص عنها بمعنى أنه يستقبله أن لبعضها أو يتركها حتى تبلغ القبضة يعلم أن في كلام



لا أحد من أصحابنا في ذلك إلا أن ظاهر الأخبار والأقوال والله العالم فصل روي ثقة الإسلام قدس سره في كتاب  
عن سفيان بن السمط قال قال الحارث بن عبد الله بن النوفلي كتب العدو والذهن يذهب بالبول والمنشط  
بالرأس يذهب بالبول قال قلت وما النوفلي قال الحارث بن عبد الله بن النوفلي كتب العدو والذهن يذهب بالبول والمنشط  
قال نعم ٢٢ شط الرأس يذهب بالبول والمنشط الوجه ليشو الأضراس وقال في الفقيه ٢٣ قال نعم ٢٤ شط الرأس  
يذهب بالبول وهو الحارث بن النوفلي يذهب بالبول وهو الضعف قال الله مع ولا تنبأ في ذكره أي لا يضعف  
وروي في الكافي عن عمير النوفلي عن أبيه قال سمعت أبا الحسن يقول المنشط يذهب بالبول وكان لا يذهب الله  
شط في المسجد بمنشطه إذا فرغ من صلوة وعن عبد الله بن مغيرة عن أبي الحسن في قول الله تعالى خذوا زينتكم  
عند كل مسجد قال من ذلك المنشط عند كل صلاة وروي في الفقيه رسالة سئل أبو الحسن عن قول الله الحديث  
وروي في الكافي عن عيسى بن سعيد وقع الحديث إلى النبي ص قال كثره شرج الرأس يذهب بالبول ويجب  
الزينة وينبغي الجماع وعن يونس بن عيسى عن أخيه عن أبي الحسن ٢٥ ودواه في الفقيه عن أبي الحسن  
موسى عليه السلام قال إذا سرت رأسك ولحيتك فأرسلت على صدرك فانه يذهب بالحشم والبول. وروي  
في الكافي عن علي بن إبراهيم عن أبيه قال كثره المنشط يقلل البلغم وعن اسمعيل بن جابر عن أبي عبد الله ودواه  
في الفقيه عن أبي عبد الله قال من سرج لحيته سبعين مرة وعددها مرة لم يقربه الشيطان أربعين يوما ويجب  
بالعاج كما رواه في الكافي عن الحسن بن الحسن بن عاصم عن أبيه قال دخلت على أبي إبراهيم وفيه شط عاج بمنشط  
به فقلت له جعلت فداك ان عندنا ما للعراق من عجم ان لا يجل المنشط بالعاج فقال ولم فقد كان لا في عاج  
بمنشط به قال تشطوا بالعاج يذهب بالبول بيان قال في كتاب مجمع البحرين والعاج عظيم اناب الفيل وعن النبي صلى  
عليه وآله عا جأ قال روي انه كان لفاطمة سوار من عاج انتهى وعن موسى بن بكر قال رأيت أبا الحسن ٢٦ بمنشط  
بمنشط عاج واشترطه له وعن عبد الله بن سليمان قال سئل أبا جعفر عن العاج فقال لا بأس به وإن لم  
سنة شطاً وعن القسم برأوليد قال سئل أبا عبد الله عن عقظام الفيل مداها منها وانشأها قال  
لا بأس به وروي في كتاب الفضائل عن عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله في قول الله عز وجل خذوا  
زينتكم عند كل مسجد قال المنشط يجلب الرزق بحسن الشعر ويخفف الحاجة وينفذ في ماء الصلب ويقطع البلغم  
وكان رسول الله ص يريح تحت لحيته أربعين ومن فوقها سبع مرات ويقول انه يزيد في الدهن ويقطع البلغم  
وروي العياشي تفسيره عن أبي بصير قال سئل أبا عبد الله عن قوله عز وجل خذوا زينتكم عند كل مسجد قال  
هو المنشط عند كل صلاة ونافذة وبكره المنشط من قيام لما رواه الصدوق في الخصال بسند عن ثابت بن زياد  
صفية الثمال عن فخر بن سعيد بن علفه عن أبيه عن علي ٢٧ قال في حديث والمنشط من قيام يورث الفقر وما رواه  
الفضل بن الحسن الطبرسي في كتاب مكارم الأخلاق عن النبي ص قال من انشط فانه ارتكبه الدين وعن أبي الحسن  
موسى قال لا منشط من قيام فانه يورث الضعف في القلب وانشط جالساً فانه يقوي القلب ويخفف الجلد ويجب  
قله أنا انزلناه في ليلة القدر والعاديات قال السيد الزاهد العابد الماهر رضي الله عنهما بن طائوس  
فسر في كتابه بالأسان من الأخطار روي انه يبد من تحت ويقر أنا انزلناه في ليلة القدر قال وفي رواية يريح  
لحيته من تحت إلى فوق أربعين مرة ويقر أنا انزلناه ومن فوق إلى تحت سبع مرات ويقر والعاديات ويقول اللهم سرح  
عني الهمم والغنوم والوحشة في الصدور وفي كتاب الفقه الرضوي قال فاذا ارثت ان منشط لحيته فخذ المنشط  
بيدك اليمنى وقل لبي الله وضع المنشط على ام ناسك وقل اللهم لا تؤلمني على يقيني واصرف عني كيد الشيطان ولا  
تكنه مني ثم يرجع جاجبك وقل اللهم زينة بنسبة اهل التقوى ثم تخرج لحيته من فوق وقل اللهم اسرح عني الغنوم  
والغنوم ووسوسة الصدور امر المنشط على صدرك بيان الظاهر ان الامر يتسرع مقدم الرأس وموخره مبني على  
ما تقدم من توفير شعر الرأس لما يدل عليه لفظ الدعاء في تلك الحال وما نابا، على ما قدمناه من استحباب الخلق قل وأما



الامام شرح الحديث من فوق تظاهره وظيفة الاستجابة لذلك ويؤيد الله قال في موضع اخر بعد هذا الكلام بعد ان تقدم عن النبي  
 قال ادعوا عبدا واكلوا واما وانتم فامروا مسلا فسلوا عن معناها فقال عليه السلام ادعوا يوم ويلا واكلوا واما واما  
 تخطوا مسلا قال من فوق لا من تحت انتهى وهو بظاهره سافلا تقدم في حديث الحاصل والامان من الاخطار من التوبة  
 الشرح من تحت على التبرج من فوق وهل هذا الخبر محمول على الاوكرد والله العالم فصل روي ثقة الاسلام عطر الله تعالى  
 في الصحيح عن محمد بن عن ابي جعفر قال قال النبي ص ما ذا يجزيك يومئذ يا سواك حتى خفت ان احقر وادرد سيات  
 قد تقدم معنى الخفاء بالخاء المعجمة والقاء وهو البالغة في الاستقصاء والدر وهو سقوط الاسناد يقي در درج من  
 تحت سقطت اسنانه وبقيت اصولها فهو ادرد والاني دره مثل احمر وحره وبه كثر ادرد الدرء والمادها  
 حتى خفت ذهابا ستاني من كثرة السوال واستظهر جملة من المحدثين ان الزيد من بعض الرواة وعن جليل بن درج في الصحيح  
 ابو الحسن عن ابي عبد الله قال قال رسول الله ص اوصاني في جبريل بالسوال حتى خفت على اساني وعن اسحق بن عمار في الموقوف  
 قال قال ابو عبد الله من اخلاق الانبياء السوال وعن اسحق بن عمار عن ابي عبد الله ع قال السوال من سنن المرسلين وعن  
 الاسدي قال سمعت ابا عبد الله يقول في السوال عشرة خصال مطهرة للغم ومضاه للرب ومفرجه للملوك وكفه وهو من السنة  
 ويشد القشة ويجلو البصر ويذهب الجفرو رواه البرقي في الحسن بيان قبل المحرقة بتعريف اصول الاسناد او تغيب فيها  
 اوصافه تعلوها والخصلتان الباقيتان افاض مطويعان في مقام التفصيل اوسا قطنان من قلم الناي وعن عبد الله بن سنان  
 عن ابي عبد الله ع قال في السوال اثنتي عشرة خصلة هو من السنة ومطهرة للغم ومجلاة للبصر ورضاء الرب ويذهب الغم  
 وبزبد في المفظ وببيض الاسنان ويضعف بالحسنات ويذهب بالغم ويشد الله ويشهي الطعام وتفرج به الملوك ورواه  
 البرقي في الحسن والصدوق انه لكنه خالف في الترتيب عن جابر عن ابي جعفر ع قال تكلمت الكعبة الى الله عز وجل ما تلقى من ثناء  
 المشركين فاوحى الله اليها فريكتهم فاني سبلك بهم قوما يتظلمون بقضبان الشجر فلما بعث الله محمدا ووحى اليه جبريل  
 بالسوال والجلال وعن المعلى بن حنيس قال سئلت ابا عبد الله ع عن السوال عند الرضوء فقال الاستبائك قبل ان يتوضا  
 قلت اريتان نسبي حتى يتوضا قال نسبائك ثم يتمضمض الشعرات قال في الكافي وروى ان السنة في السوال وقت  
 السحر وروي في الكافي ايضا عن ابي بكر بن ابي سالم قال قال ابو عبد الله ع اذا قمت بالليل فلتسبك فان الملك ياتي  
 فيضع فاه على فيك وليس من خوف فتلقوه ونطق به الاسعديه الى السماء فليكن عليك طيبا التبرج وروي في الفقيه  
 مسلا قال قال امير المؤمنين ع عن ابيهم طرق القرآن فطهرها بالسوال وروي البرقي في الحسن عن اسماعيل بن ابان الخثمي  
 عن ابي عبد الله ع قال قال رسول الله ص نظقوا طريق القرآن قبل ما رسول الله ص وما طريق القرآن قال افواهكم قرا يا قال  
 بالسوال وعن علي بن الحكم عن عيسى بن عبد الله وعنه قال قال رسول الله ص اقرأكم طريق من طريقكم فاجبها الى الله اطيعها  
 فطيبوها يا قديم عليه وروي في الكافي عن معاوية بن عمار في الصحيح قال سمعت ابا عبد الله ع يقول كان في وصية النبي ص  
 لعلني اذ قال يا علي وصيك في نفسك خصال احفظها عني ثم قال اللهم اعنه وعن حماد بن الحاصل الحان قال يا علي وعليك السنن  
 وعند كل صلوة وعن محمد بن هرون عن ابي جعفر في وصية النبي ص لا مير المؤمنين ع عليك بالسوال لكل صلوة وعن القداح عن ابي  
 عبد الله ع قال ركعتان بالسوال افضل من سبعين ركعة بغیر سوال قال وقال رسول الله ص لو ان اشق على امرئ لا مرتبة بالتوا  
 مع كل صلوة بيان اوجبت ذلك عليهم لان الامر حقيقة في الوجوب كما عرفت وفي الفقيه عند وضوء كل صلوة وروي في الكافي  
 عن ابي بكر عن ذكره عن ابي جعفر ع ورواه في الفقيه مسلا عن ابي جعفر ع في السوال قال لا تدع في كل صلوة وروي في الكافي  
 ان ثمة مرة وعن الجليلي في الصحيح او الحسن عن ابي عبد الله عليه السلام انه رسول الله ص كان اذا صلى العشاء الاخرة امر بوضوءه  
 فيوضع عنده سبعة عماما فقام ماشا الله ثم يقوم فبهاك ويتوضا ويصلي اربع ركعات ثم يركع ثم يقوم فبهاك ويتوضا ويصلي  
 ثم قال لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة وروي البرقي في الحسن عن اسحق بن عمار قال قال ابو عبد الله ع اني لا احب  
 للرجل اذا قام الليل ان يسبك وان لبس الطيب فان الملك ياتي في الحان الرجل اذا قام بالليل حتى يضع فاه على فيه فما خرج من القرآن  
 من شيء الا دخل في جوف ذلك الملك بيان قد دلنا خبرا وهذا الفصل على استحباب السوال في حديثه اثر استحبابا مؤكدا وبنا لزيادة



زيادة على ذلك للوضوء والصلوة ولقراءة القرآن وفي المسجد خصوصاً مع الأيمان بصلوة الليل ويكره في مواضع  
فقد روي الصدوق في الفقيه في حديثنا في المذكور في آخره قال روي رسول الله عن الصادق في مواضع  
السؤال في الحمام وشرب وبالأسناد وروي في كتاب العلل الموثق عن ابن أبي عمير عن علي بن عبد الله في حديثنا  
والسؤال في الحمام فانه يورث وبالأسناد وقد تقدم في ادبنا خلق ما يدل على ما يدل على انه يورث الغنى في غسل  
روي عنه السلام عطاء الله مرثاة في الكافي عن عبد الله بن محبوب عن الصادق عن علي بن عبد الله قال احببوا للوجه من الوجه  
فقبل له احببوا للوجه علك فقال وكيف لا تحبسون انتم لا تعلمون اطعمكم بيان قالوا انها في الاثني عشر وروي  
ما بين عفا الاصابع من داخل واحدتها واجبه والاصابع العشرة في طاهر الاصابع وقال في كتابنا في  
اصول الاصابع او يواظب على غسلها وظهور السلامك هو ما بين الاصابع من السلسلة او الفاصلة التي في الاصل  
واحدتها واجبه وعن القسم من حديثه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تطعموا الا طعموا من اكلوا من اكلوا من اكلوا من اكلوا  
سالم في الصحيح والحق عن علي بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تطعموا الا طعموا من اكلوا من اكلوا من اكلوا  
وراء في الفقيه عن سالم بن سالم وزاد على الفقيه المذكور في الحديث ثم قال في حديثنا في الحديث فانه يورث  
والفقيه في الحديث وسب في الصحيح عن جعفر بن الجري عن علي بن عبد الله ثم قال اخذنا شارب والاطفال في  
الى الجفاه اما من الخيل ومن عبد الله فهو ملاك فاذنا ابو عبد الله عن شارب والاطفال في كل حجة وان لم  
فيها شيء فكلها لا يصيب خضف ولا جدام ولا يورث في الكلي عن ابي جعفر الموثق عن ابي عبد الله قال لا تطعموا  
واخذنا شارب في كل حجة اما من البرص والجنون ومن ابي جعفر في الاثني عشر في الاثني عشر في الاثني عشر  
ومنه يكون ومن حديثه في منصور عن ابي عبد الله قال اننا نسترلخفي ما يسلط الشيطان من ابي ادم ان جناب  
يكن تحت الاطراف وعن ابي جعفر عن ابي عبد الله قال قلت له ما ثوب من اكل من شارب ولم اطعموا كل  
قال لا يزال مطهر الى الجفاه الاخرى وراء الصدوق في مسأله قال اخبرني في الجفاه للصا في حديثنا وروي  
الثلاث عن عبد الكريم القمي قال قال ابو جعفر من اكل من اطعمه وشاربه كل حجة فقال اخبرني بسم الله والله  
وعلى سنة رسول الله صلى الله عليه واله وسلم لم يقط منه فلا منه ولا اخوته الا كنت له به عن قتيبة بن سعيد  
انك موت بيان في الفقيه عن شارب ولا يحمل صلوات الله عليهم وذكر في الحديث عن ابي جعفر قال قال جابر  
لعبد الله بن الحسن علي بن شارب في المرق فقال لا ترم مصلا الفجر الى طلوع الشمس فانه في طهر المرق في  
من ان يضرب الارض فاجرت يدك ابا عبد الله فقال الا املك في الوزف ما هو يقع من ذلك قال قلت يا  
من شارب والاطفال في كل حجة وعن علي بن جعفر عن ابي عبد الله في الحديث فقلت علي بن جعفر في الحديث  
فقال قد اكرم نزل ابي ولا نزل ابي غير فصر على ابي عبد الله فقال انك على ما هو يقع من ذلك فقلت  
نفق اطفال وشارب في كل حجة ولو جفها وعن خلف قال قال ابو الحسن بن جابر شارب وانا املك في الحديث فقلت  
اذ لك على ان فصلك مثل عبد فقلت فقال اخبرني كل حجة فقال فقلت فاشكرني في الحديث  
اخبرني وروي في الفقيه في مسأله قال قال ابو جعفر من اكل من اطعمه وشاربه كل حجة فقال اخبرني بسم الله والله  
ايهم وقال رسول الله من فله اطعمه يوم السبت يوم محبوس من اكل من شارب به عوف من وجه الفرس في الحديث  
ومن عبد الله بن الحسن علي بن ابيه وعمر جميعاً عن ابي جعفر قال من اكل من اطعمه وشاربه كل حجة فقال اخبرني بسم الله والله  
الكافي والفقيه في مسأله اول وروى في الثاني قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تطعموا الا طعموا من اكلوا من اكلوا من اكلوا  
لكن في الفقيه في مسأله في الثاني قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تطعموا الا طعموا من اكلوا من اكلوا من اكلوا  
كما استفاد من الفقيه في الثاني في الصحيح والحق عن ابي جعفر في الحديث فقلت في الحديث فقلت في الحديث  
الا بسم الله بن الحسن في الفقيه وروي ان من فله اطعمه يوم السبت يوم محبوس من اكل من شارب به عوف من وجه الفرس في الحديث  
يخبر من اكل من اكل في الثاني في ذلك يحصل البناء في كل صبيغ اصبيغ وذلك في الوضوء

في كتابنا في الاطراف الفضل بن الحسن العجلي



للبيد إلى ظلمة فوق وظلمة إلى تحت وروى في الغيبة <sup>رسلا</sup> قال قال الله من ظلم أخاه يوم المحنة نفع الله  
في بعض الشخ بغير المعنى واحد وهو فرق الجدل حول الألفا وفيه فضل أجزاء صفاء وقد تقدم الخلاف بين <sup>المتكلمين</sup>  
في حكم هذه الأجزاء بعد الألفاظ طهارته ونجاسته وأما قبل الألفاظ فلا ريب طهارتها وروى في الغيبة عن  
أنه قال <sup>ص</sup> أنا صابنا يقولون إنما أخذنا ريب والألفاظ يوم المحنة فقال سبحانه الله خذها إن شئت في يومها بحجة  
وان شئت في سائر الأيام بيان ظاهر السؤال حصله ما في يوم المحنة ولعل يومه الوجوب في هذا اليوم مخصوص بما جاء  
عليه السلام تخوان أخذها في سائر الأيام والألفاظ الإيجاب هو أن كل يوم المقدس لا شك فيها ويجوز أن يكون على إذا  
طالت ذمته لا ينظر في اليوم المذكور وكيف كان الظاهر أن ما خرج من أخذها يوم المحنة وثبت واحد اليوم المحنة  
أو السبق هو خص لا ينافي التوطيق والإيجاب في ذلك اليوم لما عرفت من أن يومه لا يشهد عليه في خصوصه وروى في  
الغيبة <sup>ص</sup> رسول الله قال قال الله بل في الرجل شعره وأظفاره وإذا أخذ منها وهي شدة وقال وروى في السنة في الشعر  
والظفر ولهم وروى في الكافي عن أبي بصير عن أبي عبد الله <sup>ع</sup> في قوله الله تع المحنة لا يتركها الحياء وأما قال في  
الشعر والظفر بيان فائدة الوافي الكفا في الموضع كذا في بعض النسخ وأيضا في الأرض كذا في النسخ <sup>ص</sup>  
لعل ذكر الشعر والظفر للتشديد على أنهما مكنتان في الأرض أي فيهما كما يعلم منها الإنسان بعد الموت فحصل  
مرادهم في الإسلام <sup>ص</sup> رسول الله <sup>ع</sup> في الكافي عن سليمان الفراء عن أبي عبد الله <sup>ع</sup> قال كان رسول الله  
يكحل بالأنثى إذا رأى الظفر أشد من رداءه وعن زرارة في الصحيح عن أبي عبد الله <sup>ع</sup> قال إن الكحل بالليل ينفع العين  
وهو الشفاء ينجم عن العقل بآسماء أهل البيت عليه وآله <sup>ص</sup> قال قال أبو بصير <sup>ع</sup> إن الكحل بالأنثى يطيب النكحة  
ومثله شفاء العين وعن حماد بن عيسى في الموق <sup>ع</sup> عن أبي عبد الله <sup>ع</sup> قال الكحل بغير الغيم ومن حماد عن ذكره عن  
أبي عبد الله <sup>ع</sup> قال الكحل بنبث الشعر بمصر وعين على جود السجود وعن علي بن عتبة عن رجل عن أبي عبد الله  
قال لا تكحلوا بمصر بنبث الشعر في كحل ولا تذهب الدمعة عن ابن فضال عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله <sup>ع</sup>  
قال الكحل ببل في الليل صنعته أنا صنعته أنا وعن حماد بن عيسى عن أبي عبد الله <sup>ع</sup> قال الكحل بنبث الشعر  
ويخفف الدمعة ويعذب الربي ويحلو المصرون عن الحسن بن الحسن بن عمار عن أبي عبد الله <sup>ع</sup> قال إن نيام على  
غير صك من الماء والأسود أهدأ ما دام نيام عليه وعن الفدا عن أبي عبد الله <sup>ع</sup> قال قال أمير المؤمنين <sup>ع</sup> من  
أكحل قلبه من فعل فقد أحسن ومن لم يفعل فلا يارسد الصدوق <sup>رسلا</sup> قال قال النبي <sup>ص</sup> أكحلوا وروى  
وأما كحل العين عن زرارة في الصحيح عن أبي عبد الله <sup>ع</sup> قال إن رسول الله <sup>ص</sup> كان يكحل قبل أن ينام إن بقي في العين  
ولثا في الليل وعن الحسن بن الحسن بن أبي حمزة قال قال أبو الحسن <sup>ع</sup> سبلا من جلد ولا يكحل من فطام فقال هذا كان لأبي <sup>ع</sup>  
فأكحل به وأكحلته وروى الحسن بن فطام في كتاب طب الأئمة عن أبي صالح الأحملي عن الرضا <sup>ع</sup> قال من أصابه ضعيف  
في بصره فليكحل سبعة حل ودعوه منا من الأعداء عن جابر بن عبد الله بن ميمون عن النضر <sup>ع</sup> قال كان للبيتم يكحل  
يكحل منها في كل ليلة ثلثة مراد في كل عين عند منامه وروى الحسن بن الفضل الطبري في كتاب مكارم الأخلاق  
قال قال النبي <sup>ص</sup> يكحل في عينه الصبي ثلثا وفي اليسرى شين وقال من مكحل الكحل ثلثا في كل عين ومن فعل دون ذلك  
أوقوفه فلا خير ورعا الكحل وهو طاهر وكانت تكحل بها في الليل وكان كحل الأعداء وفي كفا في الغيبة <sup>ص</sup>  
فإنك إذا أردت أن تكحل فخذ الليل سبيل البصر في كحل كحلته وفعل بهم الله وإذا جعلت حرج السبيل عينك فقل اللهم  
مصري وأجعل فيه نوراً بصيراً حثلاً وروى في المطر عن الحسن بن الحسن بن أبي حمزة في كتاب مكارم الأخلاق  
وقال في موضع آخر عن رسول الله <sup>ص</sup> أنه قال لا تهينوا أعنا وأكحلوا وروى في كتاب مكارم الأخلاق <sup>ص</sup>  
المستحب هو الذي ذكرت له هذا الخاص هو الأعداء وهو كبيرهم من غير معروف يؤمن من مكة المسترقية  
محملة إليها ثم يؤتى به منها قال في كتاب مجمع البحرين والأعداء كبيرهم من غير معروف يؤمن من مكة المسترقية  
المشرف ومنه أحد أكحل بالأنثى ومن بعض الفقهاء والأعداء هو الأصغر منهم ولم يتحقق أن هذا المشرف من



من هذه الاخبار باعتبار بعضها الى بعض ان افضل ان لا تكفال يكون ويزا في كل من العيين او فيها معا بان يكون  
ثلثة في كل واحدة او خمسة او سبعة فيها معا بان يكون الزيادة في العين اليمنى الثالثة ما دلت عليه صحيحه ورواه  
هي الثانية من الروايات المتقدمة من ان الكل تقع بالليل وزيته بالنها وما يدفع ما توهم بعض المتسفين في رواية  
الوهم منه الى بعض الفضلاء ايضا من اجاب غسل الكل عن العين وقت الوضوء او عدم الاكفال لذلك لا يكون  
عن وصول ماء الوضوء الى ما تحته او يكون الماء به مصفا فخرج عن الاطلاق ولبت شعري كيف حتى هذا المعنى  
اعتدى اليه هذا القائل على النبي واهل بيته الذين يكفلون ويأمرون به في هذه الاخبار التي سمعت او اريت  
كان يجب غسله لما ذكره هؤلاء يفعلون عليهم السلام عن الامرين لك برسه الناس عليه وكيف يكون زينة بالنها  
وهو يجب غسله ان انبى وتوضا لصلوة الصبح ما هذه الاوساوس شيطانية وخيالات وهمة ولقد كنت لا اعتنى  
بهذا القائل حتى وقفت في كلام بعض الفضلاء المعاصرين في رسالة في الصلوة على مثل ذلك فزادني ولعل  
المشار اليه لم يقف على الصحاح المذكورة الرابعة يستفاد من رواية الحسن بن الجهم المتقدمة استحباب كون المبل من حديد  
**فصل** روى ثقة الاسلام عطاء الله مرقه في الكافي عن احمد بن محمد بن ابي نصر عن ابي الحسن الرضا قال الطبيب من اخذ في  
الانبياء وعن زيد الشحام عن ابي عبد الله قال العظمى سنن المرسلين وعن العباس بن موسى قال سمعت ابي عليه السلام  
العظمى سنن المرسلين وعن ابي بصير عن ابي عبد الله قال قال امير المؤمنين صلوات الله عليه الطبيب في الشارب من اخلاق  
النبيين صلوات الله عليهم وكرامة للكاتبين وعناين ويا ب قال كنت عند ابي عبد الله وانا مع ابي بصير فسمعت ابا  
يقول قال رسول الله ان الروح الطبية يشد القلب وروى الشيخان في الكافي والعقيد عن عمر بن خالد عن ابي الحسن  
قال لا ينبغي للرجل ان يدع الطبيب في كل يوم وان لم يقدر في يوم ولا وان لم يقدر في كل جمعة وزاد في العقيدة  
رسول الله اذا كان يوم الجمعة ولم يجب طبيا دعا ثوب مصبوغ برغران فرش عليه الماء ثم مسح بيده ثم مسح وجهه  
في الكافي عن علي بن ابي عبد الله قال من تطيب اول النهار لم يزل عقله معه الى الليل قال وقال ابو عبد الله  
صلوة بتطيب افضل من سبعين صلوة بغير طيب وعن اسحق الطويل العطار عن ابي عبد الله قال كان رسول الله  
ينفق في الطبيب اكثر مما ينفق في الطعام وعن ذكرى المومن روى قال ما انقضت في الطبيب فليس يعرف وعن عيسى  
عبد الله عن ابيه عن جده عن علي بن ابي حمزة كان لا يبرد الطبيب والمخلو عن القداح عن ابي عبد الله قال قال امير المؤمنين  
يدخن وقد كان ادهن وادهن وقال ان لا يزد الطبيب وعن سماعة عن ابي عبد الله قال سئل عن الرجل يرد الطبيب قال لا  
ينبغي له ان يرد الكرامة وعن الحسن بن الجهم قال دخلت على ابي الحسن فخرج الى الخزانة فيها مسك فقال اخذ من هذا فخذ  
منه شيئا فتمسحت به فقال اصلي واجعل في مسك منه فقال فخذت منه قليلا فجعلته في لبي فقال لي اصلي فاحذرت  
ايضا فمكنت في يدي شيئا ما صالحا فقال لي اجعل في لبيك ففعلت ثم قال قال امير المؤمنين لا ياتي الكرامة الا بما  
قال ما معنى ذلك قال الطبيب والوسادة وعدا شيئا بيا قال في الوافي اصلي يعني خذ منه قدر صالحا والبركة  
شيئا صالحا اي وما نأبى عنه وعن ابي الجهم عن ابي عبد الله ان رسول الله كان يتطيب بالمسك حتى يرى  
في مفادقه بياض الوبس بالصاد المهملة البريق واللحان والفرق محل فرق الشعر من الراس وعن نوح بن شعيب  
بعض اصحابنا عن ابي الحسن قال كان يرى ويبعث المسك في مغزى رسول الله والاخبار في الباب اكثر من ان ياتي  
عليها الكتاب وعلى اخبار المسك عند الاقلام ونقطع الكلام ليكون خاتمة مسكتنا بما ذكره الملك العلوي  
استل الله سبحانه مزيد فضله وبركة اهل البيت عليهم السلام ان يكون هذا الكتاب وسيلة لديم ولديهم صلوات  
عليهم في يوم القيام وان يوفقوا لأكمله والموافاة بسعادة الاختتام وهذا هو المجلد الثاني من كتاب الخدايق النيرة  
في احكام العترة الطاهرة ويتلوه انشاء الله في المجلد الثالث كتاب الصلوة وقد فرغ من تحريره في الارض المقدسة  
في على النعوى مؤسس ارض كربلاء المعلى في جوار سيد الشهداء واما السعداء صلوات الله عليه وعلى آله واهل  
النجباء بتاريخ اليوم السادس والعشرين من شهر جمادى الثانية من السنة الثامنة والسبعين بعد المائتين والالف من







ابن کاتب مال شخ موسیٰ قسائی

ماہر مدبر یا محمد با حسن ماہر



